



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالاهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٨٧

القاهرة - ١٩٨٨

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربى والإسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل في هذا الاطار :
 - التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .
 - المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .
 - المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .
 - الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .
- يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .
- يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية .
(ب) الدراسات العربية والفلسطينية والإسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .
- تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والأطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .
- ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام - شارع الجلاء - القاهرة -
ت : ٧٥٥٦٥٠ ، ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣
تلكس : ٩٢٠٠١ - ٩٢٥٤٤



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٨٧

المشرف ورئيس التحرير :

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة - ١٩٨٨

المشاركون في التقرير

المشرف ورئيس التحرير : السيد يسين

مستشارو التقرير :

د . سامي منصور د . علي الدين هلال د . سعد الدين إبراهيم

المنسق العام :

د . أسامة الغزالي حرب

مجموعة النظام العربي :

المقرر : د . محمد السيد سعيد

الاعضاء : وحيد عبد المجيد

جمال عبد الجواد

مجموعة النظام الدولي :

المقرر : د . عبد المنعم سعيد

الاعضاء : د . نازلي معوض

د . ودودة بدران

د . جهاد عودة

عماد جاد

مجموعة البحوث الاقتصادية :

المقرر : د . طه عبد العليم

الاعضاء : مجدى صبحي

احمد النجار

عبد الفتاح الجبالي

د . مراد وهبة

حسن حجازي

مجموعة جمهورية مصر العربية :

المقرر : د . أسامة الغزالي حرب

الاعضاء : د . امانى قنديل

حسن ابو طالب

نبيل عبد الفتاح

د . علاء الحنيدى

حسنين توفيق

عمرو هاشم ربيع

عمرو الشويكى

مجموعة البحوث العسكرية :

لواء أ . ح . متقاعد / طلعت أحمد مسلم

الأعضاء : لواء أ . ح . متقاعد / مصطفى جودت العباسي

لواء أ . ح . متقاعد / حسن القرمانى

عميد أ . ح . متقاعد / د . سامي حشمت

باحثون مساعدون :

امانى الطرابيشي - جورج المصرى - سعد كامل - فتحى حسن عطوة - فتحى على حسين -

مجدى على عبيد - منار الشوربجي - نجلاء علام - هانى رسلان .

المحتويات

المشاركون في التقرير	٣
مقدمة تحليلية	٩
موجز التقرير :	١٩
النظام الدولي والاقليمي :	٣٣
القسم الاول : الشرق الاوسط في السياسة العالمية	٣٥
اولا : العلاقات الامريكية السوفيتية - ١٩٨٧	٣٦
ثانيا : الشرق الاوسط في العلاقات الامريكية السوفيتية	٥٢
ثالثا : البعد العسكري في العلاقات السوفيتية - الامريكية	٦٨
القسم الثاني : الصراعات الاقليمية :	٩١
اولا : الصراع العربي الاسرائيلي	٩٢
ثانيا : الصراع العراقي - الايراني	١٣٥
ثالثا : الصراع الليبي - التشادي	١٥١
القسم الثالث : التعاون والتنسيق بين العالم العربي والعالم الثالث في	
قضايا التجارة والديون	١٥٩
اولا : ضرورات التعاون والتنسيق في مواجهة اخطار	
الانكشاف التجاري والمالي للوطن العربي	١٦١
ثانيا : قضايا التعاون والتنسيق في مواجهة مشكلات التجارة	
والديون في العالم الثالث	١٦٧
ثالثا : اتجاهات التعاون والتنسيق بين العالم العربي والعالم الثالث في	
مواجهة الازمة الراهنة للتجارة والديون	١٧٣
النظام الاقليمي العربي	١٨٩
القسم الاول : الهيكل السياسي للنظام العربي	١٩١
اولا : التفاعلات الرسمية في النظام العربي : عام ١٩٨٧ وقف التدهور	١٩٢
ثانيا : هيكل الالتمامات العربية لعام ١٩٨٧	٢١٦
ثالثا : اتجاهات تطور النظام العربي	٢٢٣
القسم الثاني : اتجاهات التطور الداخلي للاقطار العربية :	
الدولة وجماعات الاسلام السياسي .	٢٢٩
اولا : الخصائص العامة للحركات الاسلامية	٢٣١
ثانيا : الدولة وجماعات الاسلام السياسي	٢٣٦
ثالثا : الدولة وجماعات الاسلام السياسي عام ١٩٨٧	٢٤٨
رابعا : صعود الاسلام السياسي - البحث عن تفسير	٢٥٢

٢٥٧	القسم الثالث : الفلسطينيون
٢٥٨	اولا : تطورات المقاومة الفلسطينية في الاراضى المحتلة ١٩٧٧ - ١٩٨٧
٢٦٦	ثانيا : الظروف المؤثرة على صعود وهبوط المقاومة الفلسطينية

٢٨٧	القسم الرابع : اشكاليات تطور الاقتصاد والمجتمع في مجلس التعاون الخليجي
٢٨٨	اولا : اشكالية تكوين مجتمعات قومية
٢٩٥	ثانيا : اشكالية الاندماج بين الاقليمية والعربية
٣٠٠	ثالثا : اشكالية ايجاد مقترب ومنهج فعال للتكامل الخليجي
٣٠٦	رابعا : اداء مجلس التعاون الخليجي خلال عام ١٩٨٧

٣١٥	جمهورية مصر العربية
٣١٧	القسم الاول : النظام السياسي
٣٢٠	اولا : سلطات الدولة
٣٣٠	ثانيا : الاحزاب والنظام الحزبي
٣٤٣	ثالثا : جماعات المصالح
٣٥٨	رابعا : القوى المحجوبة عن الشرعية

٣٨٣	القسم الثاني : الدبلوماسية والعلاقات الخارجية
٣٨٤	اولا : مصر والعرب
٣٩٦	ثانيا : مصر واسرائيل
٤٠٠	ثالثا : مصر والولايات المتحدة
٤٠٥	رابعا : مصر والاتحاد السوفيتي
٤٠٩	خامسا : مصر واوربا
٤١٣	سادسا : مصر والعالم الثالث
٤١٧	سابعا : مبادئ ومجالات الدبلوماسية المصرية
٤٢٢	ملحق : جهاز الدبلوماسية المصرية - وزارة الخارجية

٤٢٥	القسم الثالث : الدفاع والقوة العسكرية
٤٢٦	اولا : السياسة الدفاعية المصرية
٤٣١	ثانيا : سياسة التسليح المصرية

٤٣٧	القسم الرابع : الاقتصاد القومي
٤٣٩	اولا : التطورات الاقتصادية
٤٥٢	ثانيا : السياسات الاقتصادية
٤٦٤	ثالثا : مستقبل التنمية في مصر والخيارات البديلة للتنمية

مقدمة تحليلية :

الاستراتيجية العربية والوعى التاريخى

السيد يسين

مهما كان من شمول التعريف الذى نتيحه للاستراتيجية ، والذى لا يفتقر بالتركيز على الجوانب العسكرية ، وإنما يتسع ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية (١) ، فإنه سيظل ناقصا ، ما لم يكتمل بإضافة بعد أساسى له ، وهو الوعي التاريخى .

والوعي التاريخى - فى واحد من تعريفاته الدقيقة - هو ، البنية الكلية لمختلف الأشكال التى نشأت تلقائيا ، كالرواية والحكاية والأسطورة ، أو تلك التى أبدعها العلم ، والتى من خلالها يعى المجتمع ماضيه ، من خلال إعادة إنتاج الأحداث وتقييمها . أو بعبارة أخرى ، التى من خلالها يعيد المجتمع إنتاج حركته عبر الزمان (٢) .

وما أشد حاجتنا هذه الأيام ، التى يمر بها النضال العربى الفلسطينى ضد الاحتلال الأسرائيلى فى الضفة الغربية وغزة فى مرحلة حاسمة الى أن نستعيد وعينا التاريخى .

إن الانتفاضة الفلسطينية والتى هى ثورة شعبية ، بكل ما تحمله كلمة الثورة من معنى (٣) ، ليست مقطوعة الصلة بالتراث العربى النضالى فى العصر الحديث ، بل هى حلقة فى سلسلة ممتدة من الهبات والانتفاضات وحروب التحرير الشعبية التى اندلعت فى العالم العربى ضد الاستعمار الأجنبى بكل صوره وأشكاله ، ما كان منه مجرد احتلال عسكرى ، أو ما كان استعمارا استيطانيا ، كالاستعمار الإسطيطانى الفرنسى فى الجزائر ، والاستعمار الإسطيطانى الصهيونى فى فلسطين .

وليس هناك من شك فى أن الصدمة الحضارية بالغة العنف التى أصابت المجتمع المصرى العربى حين انتصر الفرنسيون على جيش العماليك فى حملة نابليون المعروفة ، كانت بداية - ولعلها كانت مواصلة - للنهضة شاملة فى الوطن العربى ، كان هدفها سد الفجوة العميقة بين التخلف السائد والتقدم الأوروبى ، وهذه النهضة التفتت منذ وقت مبكر إلى أهمية تحديث التكنولوجيا العسكرية ، ليس فقط من خلال استيراد السلاح من مختلف مظانه ومصادره فى أوروبا ، ولكن بافتحام الطريق الأصعب ، وهو إقامة مصانع وطنية لإنتاج السلاح ، وهو درس قديم ، علينا أن نستعيده ، إذا شئنا أن نمتلك أراذلتنا السياسية .

لقد وضع العرب أمام أعينهم - كشعب مضطهد - منذ الربع الأخير من القرن الماضى مهمة التحرير القومى . وتحولت الانتفاضة العفوية الطارئة التى قاموا بها ضد مظالم الأتراك إلى نضال واع ، من أجل الحرية والاستقلال (٤) . وقد اتخذت حركة التحرير القومى فى مختلف البلاد العربية أشكالا مختلفة تحددت بحسب الظروف الخاصة بكل بلد ، ووفقا لنوع الهيمنة الأجنبية التى فرضت عليها . ويقر الباحث الفرنسى المعروف جاك بيرك فى هذا الصدد أنه لا بد من بحث كل ما جرى فى الوطن العربى من مشرقه إلى مغربه حتى تكتمل صورة النضال العربى ضد الاستعمار الأجنبى (٥) ، وما يشير إليه جاك بيرك يمثل فى الواقع ضرورة علمية حتى لا نغف أسرى التواريخ الجزئية القطرية ، التى مهما بالغت فى التفاصيل ، فإنها - بحكم جزئيتها - لا يمكن أن تكتسب ملامحها الحقيقية ، إلا فى ضوء تلاحمها مع معارك النضال فى مختلف البلاد العربية .

ومن هنا أهمية إبراز التاريخ القومى العربى العام ، والذى ينبغى أن يركز على المكان والزمان ، ليس ذلك فقط بل عليه أن يستظهر الخبرات المشتركة ، والأثر التاريخى للمعارك النضالية فى بلد عربى ما على الوعي السياسى والمهارات الكفاحية فى بلاد عربية أخرى . أن الذاكرة السياسية للشعب تتشكل عادة من طبقات فوق طبقات ، تحفل بالأحداث والذكريات والخبرات وسير الأبطال والقادة الوطنيين (٦) . وإذا كانت جذوة النضال قد تخبو فى مرحلة

تاريخية ما - نتيجة عوامل تاريخية معقدة داخلية أو خارجية - فأنها سرعان ما تتنلج من جديد ، مزودة بلهيب المعارك الماضية ضد الأجنبي المستعمر ، مستفيدة من عبر العثرات والهزائم ، مسلحة بذكريات المواجهات والانتصارات . فى تاريخ الشعب المصرى الحديث هناك سلسلة لا تنقطع بين ثورة عرابى وثورة ١٩١٩ وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى ورثت وطورت خبرات الشعب التضالية .

وفى تاريخ الشعب الجزائرى هناك رابطة وثيقة بين النضال الوطنى الذى قاده الأمير عبد القادر الجزائرى وثورة ١٩٥٤ ، وفى تاريخ الشعب المغربى يبرز الأمير عبد الكريم الخطاى قائد ثورة الريف المجيدة ، وفى تاريخ الشعب الليبى يبرز اسم البطل عمر المختار .

كل هذه أمثلة على الدور الحاسم الذى تلعبه الذاكرة السياسية فى انكاء الوعى التاريخى ، وفى ربط الماضى بالحاضر .

لقد كان العرب هم رواد حرب التحرير الشعبية فى العصر الحديث . وهذا الحكم أجمع عليه المؤرخون الأجانب الذين أرخوا لنضال الشعب العربى ضد الاستعمار الأجنبى .

يقرر المؤرخ السوفيتى لوتسكى فى كتابه المعروف ، التاريخ الحديث للبلاد العربية (٧) ، أن فرنسا لم تستطع أن تستعمر الجزائر إلا بعد أربعين عاما من الحرب النوية التى ارتكبت فيها من القتلانج ضد الشعب الجزائرى ما لا سابقة له ، وذلك بسبب النضال البطولى لحرب التحرير التى شنتها القبائل الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر . ويبرز لوتسكى الانتصارات التى حققها ضد الجيش الفرنسى ، لأنه - كما يقرر - إستخدام التكتيكات الكلاسيكية لحرب العصابات . لقد كان الأمير عبد القادر واعيا تماما بنظرية واساليب حرب التحرير الشعبية ، ويظهر ذلك فى رسالة بعث بها إلى مارشال فرنسى قرر فيها بالنص ، حين يهاجم جيشكم ، فأبنا ننسحب ، ثم سنجره على الإسحاب وحينئذ نعود نحن ، وسنحارب حين نقرر ضرورة ذلك . وأنت تعلم أننا لسنا جبناء ، ولكننا لسنا سذجاً لكى نعرض أنفسنا لهزيمة يوقعها بنا جيشكم . (إننا سنجهد جيشكم ، وسنمزقه قطعة قطعة ، وسيتولى مناخ بلادنا القضاء عليه بعد ذلك كلية) (٨) .

من خلال استخدام وتطبيق مبادئ حرب التحرير الشعبية استطاع الأمير عبد القادر أن يواصل النضال ضد الاستعمار الفرنسى سنوات طويلة .

وعلى نفس الدرب التضالى ، قاد عبد الكريم الخطاى الثورة ضد القوات الأسبانية والفرنسية ، وأنزل بها خسائر فادحة هزت الدوائر الأوروبية ، والتى تساءلت كيف يمكن لمجموعة قبائل مسلحة تسلحاً بدانيا أن تسحق القوات الأسبانية والفرنسية ؟

لقد كشفت حقائق متعددة عن حرب الريف فى الندوة الدولية للدراسات التاريخية والسوسولوجية والتى انعقدت فى الفترة من ١٨ - ٢٠ يناير عام ١٩٧٣ ، وشارك فيها مجموعة من أبرز المؤرخين الفرنسيين والعرب ، وكان موضوعها : عبد الكريم وجمهورية الريف ، (شارك فيها جاك بيرك وشارك أندريه جوليان ، ومهدى العلوى ، وعبد الله العروى ومحمد أنيس وآخرون) (٩) .

فى هذه الندوة الهامة التى تبرز وجهنا مضينا للنضال العربى ضد الاستعمار قرر أكثر من باحث فرنسى وعربى ، أن حرب التحرير الشعبية التى قادها الأمير عبد الكريم الخطاى بكل ما حفلت به من دروس وتجارب ، ألهمت - ماوتسى تونج وهوشى منه ، فى حرب التحرير الشعبية الصينية والفيثامية .

ويقرر المؤرخ المصري المعروف محمد أنيس في بحثه الذي قدمه للندوة بعنوان « عبد الكريم ومصر ، وأود أن أشير إلى أن إحدى نشرات منظمة التحرير قد نشرت تغطية لمقابلة بين ماوتسي تونج ووفد من فتح تمت سنة ١٩٧١ ، وقد قال ماو خلال هذه المقابلة . « رفاقي الأعزاء ، جئتم تريدون أن أحدنكم عن حرب التحرير الشعبية ، في حين أنه يوجد في تاريخكم القريب عبد الكريم الخطابي ، الذي هو أحد المصادر الأساسية التي تعلمت منها حرب التحرير الشعبية ،^(١٠) وفي نفس الندوة يبدأ المؤرخ الفرنسي فسمان مونتاى بحثه « الحرب الثورية » بقوله « إن عبد الكريم هو كما قال هوشى منه . . بطل وطنى ، ورائد للحرب الشعبية »^(١١)

ومن المعروف أن عبد الكريم الخطابي أقام بمصر فترة من الزمان بعد أن نزل في بورسعيد من الباهرة التي كانت تكله من المنفى . ويذكر يوسف رويس في شهادته التي قدمها للندوة^(١٢) ، واقعة بالغة الأهمية تدل على صدق ما ذكرناه ، حين قرر أنه زار الخطابي في القاهرة فوجده ، في غاية الإثغال والفضب ، فقد أخبرني بأنه تسلم رسالة من هوشى منه يشكو فيها هذا الأخير من وجود جنود مراكشيين يقاتلون الفيتناميين في صفوف الجيش الفرنسي ، وهو يعاتبه على ذلك ويهبر عن أمه بالتدخل ووضع حد لهذا الأمر .

ويضيف يوسف رويس في شهادته : « لقد فكر عبد الكريم بتوجيه تداء للجنود المراكشيين يدعوهم فيه إلى رفض الذهاب إلى فيتنام ، أما أولئك الذين سبق ذهابهم دعاهم النداء إلى الفرار من صفوف الجيش الفرنسي والإلتحاق بثوار حرب العصابات الفيتناميين ربما تفتتح جبهة مقاتلة في المغرب ، مما جاء في ذلك النداء أيضا قوله : « إن الاستعمار لا يتجزأ ويعتبر واجبا مقدسا مقاتلته أينما ظهر في أية بقعة من هذا العالم . »

ويقرر نفس الباحث ، لم يكن هذا النداء منعده الصدق ، حيث أن عددا من الجنود المراكشيين فروا من صفوف الجيش الفرنسي عند مرورهم بقناة السويس وتوقف الفرق العسكرية فيها .

وهكذا يتضح بجلاء أن الريادة العربية لحرب التحرير الشعبية لم تسقط من ذاكرة التاريخ بل حفظتها سجلاتها ، والأهم من كل ذلك أن الخبرات الثمينة التي انطوت عليها ، انتقلت إلى المناضلين ضد الاستعمار في العالم الثالث .

وبعد ذلك كله ، أليس غريبا أن تلو الدهشة وجوها في العالم العربي حين اتلعت الإنتفاضة الفلسطينية ، وهل بلغ بنا غياب الوعي التاريخي بنضالنا الممتد ضد الاستعمار الأجنبي هذا المدى ، مما يجعلنا لا نربط بين حاضرتنا وماضينا ؟

إن ما نشهده في الوطن العربي من أصداء لثورة الفلسطينية ، ليس في الواقع - في بعض جوانبها التي تعبر عن الاندهاش - سوى تسليما بالأفكار المسيطرة في النظرية الاستراتيجية السائدة ، والتي تحثز بقوة للجوانب العسكرية في مفهوم الاستراتيجية ، متجاهلة الدور الحاسم الذي يلعبه البعد الاجتماعي ، والذي يتمثل أساسا في مدى ثبات أو اهتزاز النظام الاجتماعي .

لقد ظننت اسرائيل أن الوضع قد استتب لها في الأراضي المحتلة إلى الأبد ، ومارست سياساتها الاستعمارية الاستيطانية التي تمكنت أساسا في بناء المستوطنات وإعادة التوزيع الديموجرافي للسكان ومحاولة السيطرة على الأرض من خلال المصادرة وإباحة شراء الأراضي للأسرانيين ، والتحكم في مصادر المياه . وظننت اسرائيل أنها تستطيع الإيغال في ممارسة سياساتها الاستيطانية بغير رد فعل إيجابي من الشعب الفلسطيني ، ولكن الإنتفاضة أسقطت في الواقع الأوهام الأسرائيلية .

لقد كانت الإنتفاضة أبلى دليل على أن النظرية الاستراتيجية السائدة التي تغفل أهمية البعد الإجتماعي ، ليست صالحة للتعامل مع حقائق الواقع المعاصر .

البعد الغائب في النظرية الاستعمارية الإستيطانية :

مثمنا غاب البعد الإجتماعي من النظرية الاستراتيجية التقليدية^(١٣) ، ونعني تحديدا المتراضا ثبات النظام الاجتماعي وعدم تغيره . وبالتالي تركيزها على القوة المسلحة التقليدية ، مما جعل دولا فائقة التسليح تنهزم في حرب التحرير الشعبية ، كما هزمت فرنسا في الجزائر ، والولايات المتحدة الامريكية في فيتنام ، فقد غاب عن النظرية الاستعمارية الاستيطانية بعد أسامي وهو حتمية ثورة المستعمرين ، مهما طال أمد الإحتلال أو الإستعمار .

والواقع أن العلاقة بين الدولة الإستيطانية والسكان الأصليين عادة ما تكون علاقة معقدة . ويمكن القول أنه يحكمها اعتباران ، الأول عنصرى والثاني نفعي . الاعتبار العنصرى يظهر في شعور المستوطنين بالتفوق إزاء السكان الأصليين ، مما يدفعهم إلى عدم الاختلاط بهم ، حفاظا على نقاء ، عنصرهم ، والاعتبار النفعي يكشف عن نفسه في حاجة المجتمع الاستيطاني إلى أيد عاملة رخيصة من بين السكان الأصليين ، مما يجبر المستوطنين على الاختلاط بهم . وهكذا يقع المستوطنون في هذا التناقض ، ونعني الرغبة في الابتعاد عن السكان الأصليين ، والإضطراب إلى الاختلاط بهم ، مما يجعل العلاقة بين الطرفين بالغة للتعقيد^(١٤) .

وقد صور الباحث الفرنسي اليهودي التومسي الأصل ألبير ميمى العلاقة المعقدة بين المستعمر والمستعمر في كتاب شهير له بنفس الاسم^(١٥) ، ولم يكن يدري وهو يكتب عام ١٩٥٥ ، وفي ذهنه الإستعمار الإستيطاني الفرنسي في الجزائر ، أن ما رسمه بدقة بالغة ، ينطبق انطباقا دقيقا على العلاقة بين الاسرائيليين والفلسطينيين في الثمانينات .

يقول ميمى في فصل بعنوان : : اجابتان للمستعمر ، ، ويقصد أن هناك استجابتان عادة ما يصدران عن الشعوب المقهورة في ظل نظام استعمار استيطاني . فهذه الشعوب أما أن تنوب في إطار ثقافة المستعمرين وتحاول تقليد هم ، وإما أن تثور عليهم ، وفي حالة الثورة والتي قد تبدأ بمجرد إعلان الرغبة في تغيير الأوضاع السيئة التي يرسف فيها الشعب المقهور ، فإن المستعمرين يدعون أنفسهم لو نسبوا هذه الحركات الثورية إلى فعل قلة من المثقفين من بين أعضاء البلاد الأصليين ، أو إلى "عناصر خارجية" !

إن الفهم الحقيقي للنظام الاستعماري الإستيطاني يؤدي بنا إلى تأكيد أنه نظام قلق وغير مستقر . وإذا كان يستطيع لفترة ما أن يجابه التحديات التي تواجهه ، فإنه لا يستطيع أن يعيش صامدا إلى الأبد . أن الشعب المقهور يمكن أن يصبر طويلا . ولكن في لحظة تاريخية ما ، يبرز موقف ثوري يدعو إلى ينفض عن كاهله كل القيود ، ويثور بكل عنف ، مستعينا في ذلك بوعيه التاريخي ، ومتجاوزا كل الحدود ، بل وسابقا لكثير من القيادات التقليدية ، التي قد تكون آثرت سبيل التفاوض والحلول الوسط ، والتكيف مع النظام الإستعماري الإستيطاني .

إن الثورة هنا تبحث عن قطيعة حاسمة مع النظام الإستعماري الإستيطاني ، ولا تبحث عن حلول وسط . إن هدفها الأسمى هو إعادة إكتشاف الذات الفاعلة ، واسترداد الكبرياء الوطني .

ولا شك أن الوعي التاريخي يلعب هنا دوراً أساسياً في تعبئة الشعب المقهور والذي توظف ذاكرته السياسية توظيفاً إيجابياً لبث اليقين في صفوف أفرادهِ ، أنه إذا كان الشعب قد ناضل في الماضي ، وإنصر في معارك وإنهزم في معارك أخرى ، فإنه يستطيع اليوم أن يواصل النضال في ضوء تقاليد النضال الوطني ، والتي حفظتها عملية التنشئة السياسية من الاندثار .

والتنشئة السياسية - في أوسع معانيها - هي ، عملية تلقين لقيم وإتجاهات سياسية ، ولقيم وإتجاهات إجتماعية ذات دلالة سياسية^(١٦) . وقد ثبت من البحوث العلمية التي أجريت في موضوع التنشئة السياسية للفلسطينيين أن الأسرة الفلسطينية قد لعبت دوراً حاسماً في شحن ذاكرة الأطفال الفلسطينيين بتاريخهم ، وقيمهم ، وراثت نضالهم ، وذلك سواء كانوا خارج فلسطين في المخيمات أو في البلاد العربية ، أو داخل فلسطين ذاتها .

في دراسة أجريت على عينة من الطلبة الفلسطينيين في الأردن بلغ عددها ٢٢٤ فرداً من الذكور والإناث طرح عليهم سؤال بسيط ولكنه حاسم في تحديد الهوية : من أنت ؟ أجاب ٥٢٪ إنهم فلسطينيون ، وأجاب ١٥٪ أنهم طلبة ، وأجاب ١٢٪ أنهم عرب ، وأجاب ٧٪ أنهم فدانويون ، ولم يذكر سوى ٢٪ أنهم لاجئون^(١٧) .

هكذا أنتجت التنشئة السياسية الفلسطينية ، لأن غالبية أفراد العينة توحدا مع كونهم فلسطينيين ، ومع أن كل أفراد العينة كانوا لاجئين ، إلا أنهم لم يعتبروا اللجوء إشارة إلى هويتهم الحقيقية فهم فلسطينيون أولاً وقبل كل شيء . وفي بحث آخر أجرته ، روزماری صايغ ، على عينة من سكان أحد المخيمات في لبنان درست فيه ، مصادر الوطنية الفلسطينية ، توصلت فيه إلى نتائج بالغة الأهمية تؤكد أهمية التنشئة السياسية في بلورة الوعي التاريخي .

فبناءً على تحليل النتائج تبين أن هناك خمس مصادر للوطنية الفلسطينية :

— مصادر داخل الأسرة وفي المجتمع المحلي .
— مصادر قومية رسمية مثل الأناب وكتب التاريخ ، ويخل في ذلك النظام التعليمي بالرغم من أنه غير مسيطر عليه وطنياً .

— الأحزاب السياسية والحركات الإجتماعية والقادة .

— الأحداث على الجبهة العربية أو على النطاق الدولي .

— خبرات التهميش والتمييز ضد الفلسطينيين والعداء إزائهم ودورها في بلورة الوعي الفلسطيني^(١٨) .

• • •

إن مصادر الوعي الفلسطيني كما وردت في هذا البحث تصلح في رأينا أساساً صالحاً لإستراتيجية عربية للتنشئة السياسية ، الهدف منها إرهاب الوعي التاريخي العربي . ذلك أننا نعيش في عالم بالغ التعقيد ، تختلط فيه العنصرية بالتسامح الحضاري ، وتتصاعد فيه الدعوات للسلام مع صيحات الحرب ، وتطو في اعتبارات المصلحة القصيرة النظر على اعتبارات المصلحة القومية العربية .

ومن هنا يثور السؤال الهام : ما هي القيم التي ينبغي علينا أن ننشئ على ضوءها الأجيال العربية الشابة ؟ وهذه الأجيال هي التي سيقع عليها ، في المستقبل القريب - عبء الدفاع عن تراب الوطن العربي ، والحفاظ على استقلاله ؟

في تصورنا أنه ينبغي التركيز على التاريخ النضالي العربي ، واستخلاص الدروس منه ، والتأكيد على قوة الشعب العربي الفاعلة ، والتي أثبتت نفسها من قبل ضد كل محاولات الهيمنة الأجنبية .

غير أن ذلك مجرد قيمة أساسية ينبغي أن تنصدر سلم قيم التنشئة السياسية ، ومع ذلك سيبقى السؤال المهم : أي قيم ينبغي بثها لتكون أساس السلوك في الحاضر ؟

مع تقديرنا لكل دعوات السلام في المنطقة ، فإن هناك حقيقة ينبغي التركيز عليها ، وهي أن الأمن القومي العربي مهدد تهديدا خطيرا . ومن ثم فلا ينبغي أن نجرفنا قيم السلام والتعايش السلمي بين الشعوب ، وننسى في تنشئتنا للأجيال الجديدة التركيز على روح النضال والفدائية ، والاستعداد للاستشهاد في سبيل الوطن .

ولكن كيف يمكن أن تطبق هذه الاستراتيجية ؟

لقد رسمت لنا نتائج البحث الذي أشرنا إليه عن ، الوعي الفلسطيني ، السبيل .

لدينا أولا دور الأسرة والمجتمع المحلي ، ولدينا ثانيا المقررات المدرسية وكتب الأدب والتاريخ ، والتي ينبغي أن تعبأ لتحقيق غايات التنشئة السياسية كما نريدها ، ولدينا ثالثا دور الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية في بلورة الوعي الوطني والقومي ، ولدينا رابعا التحليل الموضوعي للأحداث العربية والدولية والذي ينبغي أن يقدم في إطاره الصحيح ، لاستخلاص العبرة ، وفهمها بدور ، والتبني بما سيحدث . بعبارة أخرى تزويد المواطن العربي بمنهجية علمية تسمح له بقراءة صحيحة لأحداث وطنه العربي والوقائع التي تحدث في العالم . وفي تقديرنا أن هذا موضوع يستحق أن تخصص له أحد المؤتمرات الاستراتيجية العربية .

بهذا تكتمل حلقات المفهوم الشامل للاستراتيجية ، وذلك حين نضيف بعد الوعي التاريخي ، ونصبح من ثم على طريق الصياغة الخلاقة لاستراتيجية عربية متكاملة .

المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني :

وعلى طريق الصياغة الخلاقة لاستراتيجية عربية متكاملة ، عقد مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ومركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية في عمان ، المؤتمر الإستراتيجي العربي الأول الذي نوهنا عنه في مقدمتنا التحليلية للتقرير الإستراتيجي العربي لعام ١٩٨٦ .

لقد كان إنعقاد هذا المؤتمر حدثا في ذاته ، لأنه لأول مرة يجتمع في مؤتمر واحد مخصص لدراسة مشكلات الأمن العربي باحثون من القوات المسلحة وبلوماسيون يمثلون وزارات الخارجية وباحثون متخصصون في العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية وهي الخطوة الأولى نحو إنشاء تجمع عربي للأمن القومي . ويبلغ عدد أعضاء المؤتمر حوالي ستين باحثا حضروا إلى عمان من بلاد عربية متعددة لمناقشة موضوع : النظام العربي : الوضع الراهن والتحديات المستقبلية . وقد قُمت ثلاثة أوراق عمل أساسية هي :

النظام الأقليمي العربي المتطور التاريخي والتطورات المستقبلية .

— الاقتصاد السياسي للأمن القومي العربي .

— النظام الأقليمي العربي تحت التهديد . وقد أثارَت هذه الأوراق مناقشات علمية خصبة على مدار الأيام الثلاثة التي انعقدت فيها جلسات المؤتمر ، والذي إنتهى بمناقشة نقدية هامة للتقرير الاستراتيجي العربي الذي اصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عام ١٩٨٦^(١٩) . وها نحن نواصل المسيرة ونقدم نحو عقد المؤتمر الإستراتيجي العربي الثاني بالقاهرة في نوفمبر القادم . وسيدعى للمؤتمر باحثون من مختلف البلاد العربية لمناقشة موضوع أساسي هو : النظام العربي في بيئة نولية متغيرة ، وستقدم للمؤتمر ثلاثة أوراق عمل أساسية هي :

— النظام العربي ومستقبل العمل العربي المشترك .

— البعد الديمغرافي للأمن القومي العربي .

— العرب وتحدي المستقبل .

وسوف يتقاسم الباحثون المصريون والأردنيون اعداد تلك الأوراق بحيث تنقسم كل ورقة إلى جزء مصري ، وجزء أردني فالورقة الأولى (أ) سوف تركز على ، هياكل العمل العربي المشترك ومشكلاتها ، وتركز الورقة الأولى (ب) على التحديات الخارجية للعمل العربي المشترك وبالمثل فإن الورقة الثانية (أ) سوف تعالج التوازن الديمغرافي في علاقته بالأمن القومي العربي في حين تتناول الورقة الثانية (ب) البعد الديمغرافي للصراع العربي الاسرائيلي . أما الورقة الثالثة ، عن العرب وتحدي المستقبل ، فتقسم إلى الورقة (أ) عن التحدي العسكري الاسرائيلي في المستقبل ، والورقة (ب) عن الجوانب المستقبلية للقوة والضعف في المواجهة العربية الاسرائيلية .

ونرجو أن يكون عقد المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني في القاهرة ، بعد أن عقد المؤتمر الأول في عمان مقدمة لعقد المؤتمرات القادمة في عواصم عربية أخرى ، تحقيقاً لفلسفة المؤتمر ، والتي تقوم على أساس نشر وتدعيم أسس التفكير الاستراتيجي العربي الخلاق ، وتكوين الكوادر العلمية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل .

القاهرة في أول يوليو ١٩٨٨

والله ولي التوفيق

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مراجع المقدمة

- (١) راجع في ذلك : السيد بسين ، نحو رؤية عربية للدراسات الاستراتيجية ، المقدمة التحليلية للتقرير الاستراتيجي العربي الأول ، القاهرة . مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ١٩٨٦ .
- (٢) أنظر : راكينوب ، أ ، المعرفة التاريخية موسكو ، دار التقدم ١٩٨٢ ، ص ٤٩ . (باللغة الإنجليزية) .
- (٣) أنظر في تحليل الانتفاضة : تقرير الندوة التي عقدها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية وأدارها السيد بسين ، والذي نشر بعنوان : الانتفاضة الفلسطينية السياق التاريخي ، القوى الفاعلة ، الصغار والمستقبل ، مجلة المستقبل العربي ، ٥ ، ١٩٨٨ ، ٦ ، ٣٣ .
- (٤) أنظر في ذلك : ليفين ، ذ أ ، تطور الفكر الاجتماعي العربي ، ١٩١٧ - ١٩٤٥ ، ترجمة : أنور محمد إبراهيم ، القاهرة : دار العالم الجديد ، ١٩٨٨ ، ٩ - ١٤ .
- (٥) أنظر : بيرك ، ج ، المد الوطني والديمقراطية القاعدية في الأمة العربية ، ١٩١٥ ، ١٩٢٥ . في : الخطابي وجمهورية الريف ، أعمال الندوة الدولية للدراسات التاريخية والسيولوجية ، نقلت إلى العربية بإشراف صالح بشير ، بيروت دار ابن رشد ، ١٩٨٠ ، ٣٨ - ٥٦ . وأنظر كذلك : تارناي جان بول ، التكتيك والموامل الجغرافية السوسولوجية : حرب الريف والسلاح الذري في الشرق - باريس : أنفروبوس ، ١٩٨٤ ، بالفرنسية .
- (٦) أنظر في ذلك : بسين ، أ . ، للذاكرة السياسية المصرية ، ارتداد للمعاصي أم تطلع للمستقبل ؟ الأهرام ، ١٩٨٨ ، ٥ / ٢ .
- (٧) أنظر : لونسكي ، ف ، التاريخ الحديث للبلاد العربية ، موسكو : دار التقدم ١٩٦٩ ، ١٧١ .
- (٨) لونسكي ، المرجع السابق ، ١٧٤ - ١٧٥ .
- (٩) أعمال الندوة الدولية للدراسات التاريخية والسيولوجية ، المرجع السابق .
- (١٠) أنيس ، م ، عبد الكريم ومصر ، أعمال الندوة الدولية .. المرجع السابق ، ٣١٧ ، ٣١٩ .
- (١١) مونتاي ، ب ، الحرب الثورية ، أعمال الندوة الدولية .. المرجع السابق ، ١١٩ ، ١٢٦ .
- (١٢) رويس ، ي ، شهادة ، أعمال الندوة الدولية ... ٤١٢ ، ٤١٩ .
- (١٣) راجع في هذا الموضوع مرجعا رئيسيا : أنكسون ، أ ، النظام الاجتماعي والنظرية العامة في الاستراتيجية ، لندن : روتلج وكيجان بول ، ١٩٨١ ، (بالانجليزية) .
- (١٤) أنظر في ذلك : غيور ، ج ، الاستعمار الصهيوني في فلسطين ، في إطار نماذج الاستعمار الإنيونطاني ، في : الإستعمار الإنيونطاني في فلسطين ، لشراف : السيد بسين ، على الدين هلال ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية العزء الأول ، ١٩٧٥ - ٥٦ .
- (١٥) ميمي ، أ ، المستعمر والمستعمر ، بوسطن : بيكون ، ١٩٦٥ ، (بالانجليزية ترجمة عن الفرنسية) .
- (١٦) أنظر : المنوفي ، ك ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ ، ص ٣٢٥ .
- (١٧) أنظر : كورودا ، ي ، كورودا . ك ، الفلسطينيين والسياسة العالمية تحليل اجتماعي نفسي ، هي ، فرح ، د ، كورودا ، ي ، التنشئة السياسية في الدول العربية ، كلودانو ، لين ريفر ، ١٩٨٧ ، ١٦١ ، ١٧٠ (بالانجليزية) .
- (١٨) أنظر روزماری صليح ، مصادر الوطنية الفلسطينية ، دراسة في معسكر للاجئين في لبنان ، هي فرح وكورودا ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ - ٢٠٨ .
- (١٩) تحت الملع أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول ، وتتضمن البحوث والتعديلات وموجزا لأهم المناقشات .

موجز التقرير

النظام الدولي والاقليمي

يستهدف هذا الجزء - كما كان الحال في التقرير الاستراتيجي العربي في العندين السابقين - وضع الشرق الأوسط والمنطقة العربية في قلبه - في إطار التفاعلات الدولية بين القوتين الرئيسيتين في النظام الدولي - الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة - وفي إطار التفاعلات الإقليمية بين العالم العربي والدول المحيطة به ، مركزين في ذلك على الصراعات الإقليمية الساخنة وهي الصراع العربي - الإسرائيلي ، الصراع العراقي - الإيراني ، والصراع الليبي - التشادي .

والملاحظة العامة هنا ، أن عام ١٩٨٧ - مقارنا بالعامين السابقين - قد شهد تحسنا ملموسا في العلاقات بين موسكو وواشنطن ، امتد إلى مواقفها من القضايا الإقليمية بما فيها قضايا الشرق الأوسط الساخنة ، وإن كان هذا لم يمنع كليتها عن محاولة تحسين مواقعها وزيادة نفوذها في المنطقة بالقدر الذي لا يتضارب مع اتصافها في العلاقات المباشرة بينهما . ورغم ذلك فإن الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط احتدت خلال العام معقدة في ذلك عن استقلالية نسبية للنظام الإقليمي عن النظام الدولي ، فأنشأت في ذلك المجال للدولتين الأعظم لمحاولة زيادة نفوذهما ، وهو ما قد يؤذن باحتمالات للتوتر فيما بينهما يصعد القضايا الإقليمية التي لا تزال تشكل نقطة شائكة في علاقات القوتين .

بالرغم من احتفاظ العدد الثالث من التقرير الاستراتيجي العربي بالبنية الأساسية الذي صدر به العددان السابقان ، فإن بعض التغيير قد طرأ على بعض الأجزاء أو التفاصيل . فلم يتناول الجزء الخاص بالنظام الدولي والإقليمي ، دول الجوار الجغرافي ، التي سبق أن تناولها التقرير الثاني ، كما أن الجزء الخاص بالنظام العربي لم يكرر ما سبق من حديث عن مؤسسات النظام العربي أو عن التجمعات الإقليمية الفرعية ، وإن تم تناول أبعادها الاقتصادية ، أما الجزء الخاص بجمهورية مصر العربية فقد انقسم إلى أربعة أقسام فقط ، مع تغيير بعض العناوين ، فالقسم الخاص بالسياسة الداخلية تغير عنوانه إلى « النظام السياسي » ، والقسم الخاص بالسياسة الخارجية تغير إلى « الدبلوماسية والعلاقات الخارجية » ، كما أن القسم الاقتصادي أصبح تحت عنوان « الاقتصاد القومي » .

أما من حيث المضمون فإن الجزء الدولي ركز على التحول الكبير الذي تم في العلاقات الأمريكية السوفيتية والذي تجسد في قمة ديسمبر ١٩٨٧ التي أرست أول اتفاق من نوعه بين الطرفين منذ اتفاقيات سولت عام ١٩٧٢ . كما أهتم هذا القسم بالتطورات الهامة التي شهدتها حرب الخليج ، وكذلك بالخمود العام الذي أصاب الصراع العربي - الإسرائيلي والذي بدأ يشهد تحولا دراميا مع تفجر الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة . ومع تركيز الجزء العربي على كل من « الدولة العربية » و « الهيكل العام للنظام العربي » و « الفلسطينيين » ، فقد تضمن بولكيه استخدام المعلومات الكمية في تحليل تلك الموضوعات ، كجزء من مشروع لجمع المعلومات وتخزينها وتحليلها باستخدام الحاسب الآلي . أما الجزء الخاص بمصر فقد تضمن تركيزا نسبيا على تحليل القوى الماركسية (ضمن تحليل القوى المجاورة عن الشريعة) بعد أن ركز تقرير العام الماضي على قوى الإسلام السياسي والناصريين ، كما أن هناك مزيدا من التفصيل النسبي في القسم الخاص بالدبلوماسية المصرية .

وفيما يلي موجز لمحتويات الأجزاء الثلاثة من التقرير .

للمعالجة أو التسوية من قبل القوتين الأعظم ، فضلا عن وجود التنافس بينهما ، ومن ثم فإن كلا من موسكو وواشنطن أصبحتا تتعاملان مع قضايا المنطقة المختلفة حسب مصالحهما الذاتية والمباشرة حسب التطورات والتفاعلات المحلية والإقليمية التي تملها حركة الأحداث في مناطق الصراع والتوتر . ولكن الملاحظ هنا أن الولايات المتحدة اتخذت مواقف هجومية تميل الى تعظيم مكاسبها وتقليل الأثر السوفيتي ما أمكن . ويبدو ذلك واضحا من خلال معالجتها للصراع العربي الاسرائيلي حيث حاولت دوما أن تقلص من الدور السوفيتي وحلفاء موسكو في المنطقة . فرغم موافقتها على فكرة المؤتمر الدولي فإنها حاولت أن تفرغه من مضمونه لحساب المفاوضات المباشرة ، بحيث لا يزيد الدور السوفيتي عن كونه دورا انتقاليا ، مع محاولة عزل سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية . وبالنسبة للحرب العراقية - الإيرانية ، فقد قامت الولايات المتحدة بتوفير تواجدها بحري ضخم في منطقة الخليج في محاولة للضغط على إيران والتقليل من مخاوف الدول العربية في الخليج والتي تصاعدت في أعقاب الإعلان عن أمداد الولايات المتحدة لإيران بالسلاح في عام ١٩٨٦ . وأسمر الضغط الأمريكي في اتجاه قضية أفغانستان حيث نجحت واشنطن في دفع موسكو للقبول التدريجي بالإسحاب وهو ما حدث في عام ١٩٨٨ .

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فقد اتسمت سياساته بمحاولة تقليل خسائره ما أمكن والتراجع المحسوب من أجل تحسين العلاقات مع واشنطن ، وقد بدأ ذلك واضحا من قرار انسحابه من أفغانستان ، وتقديمه عددا من التنازلات فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي الخاص بإزالة الشرق الأوسط مثل الموافقة على عدم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر ، وإن كان لم يستبعد حضور فلسطينيين توافق عليهم المنظمة ، كما فتح قنوات دبلوماسية وقضلية مع اسرائيل كما قلل من مطالباته فيما يتعلق بدور الدول العظمى في المؤتمر ، وإن كان لا يزال مصرا على إبقاء دور « نشط » في المباحثات ، يوفر درجة من درجات التدخل للدول العظمى في حالة وصول الأطراف المتفاوضة تفاوضا مباشرا الى طريق مسدود . ورغم أن الاتحاد السوفيتي ترك ساحة الخليج مفتوحة للولايات المتحدة ، فقد حاول أن يستفيد من هذا الوجود لتحسين علاقاته مع طهران

فقد شهد عام ١٩٨٧ تصحنا كبيرا في العلاقات الأمريكية السوفيتية بلغت ذروته بتوقيع معاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة والأقصر مدى في ٨ ديسمبر ، كما شهد العام ايضا تقاربا في وجهات النظر فيما يتعلق بمعاهدة أخرى خاصة بالأسلحة الإستراتيجية ، وثالثة متعلقة بالأسلحة الكيماوية . كذلك حدث تقدم ضئيل أثناء العام فيما يتعلق بعدد من النزاعات الإقليمية مثل أفغانستان وأمريكا الوسطى والحرب العراقية الإيرانية وبشكل أقل فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي . هذا التقدم حدث جزئيا نتيجة التحسن في المناخ العام للعلاقات بين العملاقين . وقد شهدت الشهور الأولى من العام الحالي ١٩٨٨ تطورا في هذا التقدم حيث أعلن الاتحاد السوفيتي استعداده للإسحاب من أفغانستان إعتبارا من شهر مايو ، كذلك بدأت مباحثات مباشرة بين حكومة الساندينيستا في نيكارجوا وقوات الكونترا المتمردة من أجل وقت إطلاق النار وتحقيق السلام بين الطرفين . إلا أن هذا التقدم لم يستمر فيما يتعلق بالحرب العراقية الإيرانية ، فبعد اتفاقهما على القرار ٥٩٨ الصادر من مجلس الأمن الدولي ، فقد اختلف العملاقان حول الخطوة التالية له ، فضلا عن تفسيره بينما استمر تورط الأمريكيين في الخليج وحاول الاتحاد السوفيتي تحسين علاقاته مع طهران . وفيما يتعلق بالصراع العربي - الاسرائيلي فإن اتفاق الطرفين على فكرة المؤتمر الدولي لم يتطور كثيرا عن الاتفاق على المبدأ بينما مازالت الكثير من التفاصيل الخاصة بالمؤتمر معلقة بينهما . على أي الأحوال فإن عام ١٩٨٧ كان يمثل نقطة تطور واضحة نحو تحسين العلاقات بين الطرفين ، وتراجعا للتوتر بينهما . ورغم ذلك فلا يزال هناك الكثير من القوى الداخلية لدى الطرفين التي تدفع في اتجاه وقف هذا التحسن والعمل على تراجعه ، بالإضافة الى وجود مجالات كثيرة للتنافس في أقاليم العالم المختلفة والتي لها ديناميكياتها الخاصة - والتي تحدد من مسار هذا التقدم ، ومن ثم فقد يكون من قبيل المبالغة والتسرع الحكم بأن وفاقا جديدا قد أصبح ممكنا بين الطرفين .

ويبدو ذلك واضحا من سلوك الدولتين تجاه الشرق الأوسط حيث حاولتا كلتاها تحسين مواقعهما دون أن تقوم باستنزاف الطرف الآخر أو نصف عملية التحسن العامة في العلاقات بينهما على الأقل خلال العام . والملاحظة العامة هنا هي أن الظروف الإقليمية في حد ذاتها لم تكن قابلة

وبالتالى تتوافر له قدرات اكبر للتعامل مع طرفي الصراع العراقي - الإيراني والنموذج بينهما بحكم وجود علاقات قوية له مع الطرفين ، ولكن ذلك كان له اثار سلبية حيث بدأت العراق في مهاجمة هذه السياسة والأقرب من الولايات المتحدة ، واستمرت ايران في رفض وقف القتال والمداومة على تهديد الملاحة في الخليج وقصف الكويت وهو الأمر الذى أدى في النهاية الى تدعيم المواقع الأمريكية في منطقة الخليج .

ومن الناحية العسكرية البحتة لم يحدث تحول جوهري في الميزان العسكرى العام بين موسكو وواشنطن وإن كان هناك بعض التطورات مثل الاستمرار في تحديث مشتملات القوة الاسرائيلية لدى الطرفين ، واستمرار دخول اسلحة جديدة فى خدمة القوات التقليدية مع زيادة نسبية فى حجم القوات والإستنفاء التدريجى عن بعض الأسلحة والمعدات القديمة . وبالنسبة للميزان فى الشرق الأوسط فقد حدث نوع من الاختلاف فى حجم القوات الموجودة فى المنطقة . أو التى يحتمل تواجدها عنده العمليات ، حيث زادت القدرة الأمريكية على نقل القوات وتزايد الوجود البحرى فى منطقة الخليج ، إلا أن الاتحاد السوفيتى لا تزال له ميزة نسبية كبرى وهى قربه من المنطقة وبالتالى فإن قدراته فى توظيف قوات أكبر فى المنطقة لاتزال أكبر من قدرات الولايات المتحدة .

وإذا كانت العلاقات السوفيتية - الأمريكية قد مالت بشكل عام إلى التحسن - رغم استمرار التنافس - فإن القضايا الإقليمية ظلت لها تفاعلاتها الخاصة بها ، والمنطقة من الواقع الأقليمى لمنطقة الشرق الأوسط ، حيث تميز عام ١٩٨٧ بصفة عامة باستخدام هذه الصراعات ووصولها إلى درجات أعلى من العدة وبقي المجتمع الدولى غير قادر على إنهاءها .

فقد شهد الصراع العربى الاسرائيلى خلال العام ١٩٨٧ تطورات هامة فى إبعاده المختلفة . وقد شملت هذه التطورات ثلاثة أبعاد رئيسية وهى التوازن العسكرى العربى الاسرائيلى ونصاعد أشكال الصراع المسلح المحدود والعديد من الجهود الدولية لحل الصراع .

فعلى صعيد التوازن العسكرى بين الدول العربية واسرائيل ، شهد ذلك العام ارتفاعا فى معدلات النمو النوعى فى مستوى الأسلحة والمعدات ، كما تزايدت كميات الأسلحة لدى كافة القوى المشاركة فى الصراع فاستمرت الدول العربية فى توفيقها الكلى على اسرائيل فى مجال الدبابات مع حدوث تقدم ملحوظ فى عملية ميكنة القوات البرية العربية وكذلك قفزات كمية ونوعية فى القوات الجوية وأسلحة الدفاع الجوى ، كما كان التغيير محدودا فى مجال القوات البحرية . ولذلك فقد استمر الميزان العسكرى التقليدى يعميل لصالح العرب كليا مع استمرار انحصار التفوق

الكيفى الاسرائيلى ، أما فى المجال النووى فقد استمرت اسرائيل فى تطوير قواتها النووية وطورت صاروخا بعيد المدى من طراز اريحا ٢ .

وعلى صعيد الصدام المسلح فقد شهد عام ١٩٨٧ ارتفاعا فى معدلات أعمال الكفاح المسلح فى الأراضي المحتلة والجنوب اللبنايى بحيث وصلت إلى معدلات مرتفعة لاسيما فى الأراضي المحتلة التى شهدت إنتفاضة عارمة تحولت إلى ما يشبه الثورة الشعبية كما تزايدت مشاركة خلايا الأرض المحتلة فى أعمال الكفاح مقارنا بالأعمال الفدائية المنطلقة صوب الأراضي المحتلة من الخارج .

وقد شهد عام ١٩٨٧ تصاعدا فى حجم ونوعية التعاون العسكرى والإستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل فحصلت اسرائيل فى فبراير على امتيازات عضو الأطلنطى واشتركتا معا فى تطوير أنواع مختلفة من الصواريخ فى إطار حرب النجوم .

وفما يتعلق بجهود التوسية السلمية للصراع فقد تركزت معظم الجهود حول فكرة المؤتمر الدولى ودارت خلافاتها حول كيفية الإعداد للمؤتمر وهوية الأطراف المشاركة فيه وشكل التمثيل الفلسطينى وسلطة المؤتمر وصلاحياته .

وتميز الصراع العراقى الإيراني خلال عام ١٩٨٧ بالتصاعد المكثف فى حدة ومجالات الصراع المسلح ، فعلى صعيد جبهة الحرب استمر نمط الملوك الإيراني فى موجات الهجوم على الأراضي العراقية تحت مسميات مختلفة ، استطاعت خلالها احتلال عدة كيلو مترات من الأراضي العراقية .

وعلى صعيد حرب المدن والعنشتات الإقتصادية إستمرت هذه الحرب بضراوة (مع توقف استمر خلال الفترة من ١٩ / ٢ الى ١٠ / ٣) دون أن تنجح العراق فى شل قدرة الإقتصاد الإيراني أو أن تنجح ايران فى وضع حد للتفوق الجوى العراقى .

وعلى صعيد حرب الناقلات تميزت خلال ١٩٨٧ بالحدة والكثافة مع لتجديد فى نوعية الأسلحة المستخدمة وجنسية السفن وطبيعتها التى لم تقتصر فقط على البترولية بل امتدت لتشمل السفن التى تحمل مواد غذائية وكذلك تنوعت الأساليب المستخدمة من جانب ايران مابين الزوارق المريعة وصواريخ الميكل وورم .

وفما يتعلق بمجالات الصراع فقد شهد عام ١٩٨٧ اعتداءات إيرانية على الكويت شملت تغريم مداخل ميناء الأحمدى ، وإطلاق عدة صواريخ على الأراضي الكويتية .

كذلك أدى التصاعد فى كثافة ومجالات الصراع إلى عدة مظاهر شملت زيادة حجم القوة العسكرية الأجنبية فى الخليج ورفع العلم الأمريكى على الناقلات الكويتية والإشتراك فى عملية كسح الأنغام التى زرعتها ايران فى الخليج ، الأمر الذى

أدى إلى توتر في العلاقات الأمريكية السوفيتية والعلاقات الأمريكية الإيرانية وقد وصلت الأخيرة إلى بعض التشنجات المسلحة بين القوات الإيرانية والأمريكية ترتب عليها هجوم أمريكي على منصتي بترول إيراني في ١٩ / ١٠ .

وفيما يتعلق بالجهود الدولية لتحقيق السلام ، فمع استمرار الخلافات في وجهات النظر العراقية والإيرانية حول الصيغة الملائمة لوقف الحرب بذلت العديد من الجهود في الأمم المتحدة تراينت في أعقاب قصف الفراقلة الأمريكية متارك ، ومعت هذه الجهود إلى محاولة استصدار قرار من مجلس الأمن بوقف الحرب يليه آخر يفرض عقوبات على الطرف الرافض لذلك . وقد نصح المجلس في استصدار القرار الأول بوقف الحرب في ٢٠ / ٧ تحت رقم ٥٩٨ ، إلا أن الخلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حالت حتى نهاية العام دون صدور القرار الخاص بفرض العقوبات على الطرف الرافض (إيران) . كذلك بذلت العديد من الجهود العربية والإسلامية لوقف الحرب إلا أنها لم تنجح في تحقيق شيء يذكر .

ومر الصراع الليبي التشادي خلال عام ١٩٨٧ بمرحلتين أساسيتين أولهما شهدت تصاعدا في كثافة الصراع المسلح الذي بلغ أوجه في نهاية أغسطس وثانيهما شهدت الاتجاه إلى نوع من التهدئة النسبية في محاولة لإعطاء فرصة لإيجاد تسوية سلمية للصراع .

وشهدت مرحلة التصعيد تحولا في ولاء قوات جوكوني عويضي المتحالف مع ليبيا إلى التحالف مع قوات الحكومة التشادية ومن ثم كان الهجوم التشادي في أول أيام العام على واحة زوار واستطاعت القوات التشادية تحقيق بعض النجاح ولكن القوات الليبية لاسيما انطلاقا من الأراضي السودانية استطاعت استعادة الواحة وقد ساهم الدعم الفرنسي والمساعدات الأمريكية لتشاد في الحد من التفوق الجوي للقوات الليبية وترجيح كفة القوات التشادية التي استطاعت القضاء على النفوذ الليبي في مناطق فاذا واحة زوار والسيطرة على قاعدة وادي الدوم وفيالاراجو وهو ما أدى إلى انسحاب القوات الليبية من الأراضي التشادية إلى داخل قطاع أوزو المتنازع عليه ، أعقب ذلك هجوم للقوات التشادية في ٩ / ٨ تمكنت خلاله من السيطرة على مدينة أوزو وحتى اضطرت إلى الانسحاب منها في ٢٥ / ٨ تحت ضغط الهجوم الليبي المضاد .

وبعد أدراك القيادة التشادية لقدرة قواتها على الأعمال الهجومية السريعة كان الهجوم التشادي على قاعدة معاطن السارة في ٥ / ٩ داخل الأراضي الليبية وتدمير القاعدة ثم أعقب ذلك إيقاف للصراع المسلح في ١١ / ٩ والإنهاء للحل الدبلوماسي عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية .

وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية فقد شهدت نشاطا مكثفا من جانب منظمة الوحدة الأفريقية التي قامت بإيفاد وفد وزارى إلى طرابلس ونجامينا وشكلت لجنة في أواخر سبتمبر في لوساكا

وجهدت دعوة لتشاد وليبيا بالاستمرار في الحفاظ على وقف إطلاق النار ووضع جدول زمني لمواصلة جهودهما لتفقد اجتماع رؤساء الدول الأعضاء في اللجنة في منتصف يناير ١٩٨٨ . وكذلك برزت محاولات وساطة أفريقية أخرى من جانب السودان والجزائر والمنغال ولكنها باءت جميعا بالفشل في الوقت الذي استمر فيه حرق وقف إطلاق النار من جانب الطرفين ومن ثم استمرت أسباب التوتر العسكى قائمة بين البلدين . وقد ركز القسم الاقتصادي من هذا الجزء عن النظام الدولي والإقليمي على قضايا التعاون والتنسيق بين العالم العربي والعالم الثالث في مجالات التجارة الدولية والمديونية الخارجية ، وذلك بمناسبة انعقاد الدورة الأخيرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) كما ناقش قضايا العمل الاقتصادي المشترك بين البلدان العربية وغيرها من البلدان النامية من خلال محورى هذا العمل كما قدمها مؤتمر القاهرة الذي عقد قبل ٢٥ عاما بمبادرة من مجموعة عدم الانحياز . وهما محور التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المنحرجة من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية المتبادلة ودفع عملية التنمية الاقتصادية فيها ، ومحور التنسيق والمساومة الجماعية في مواجهة البلدان الصناعية المتقدمة بهدف تحسين شروط العلاقات الاقتصادية الدولية لصالح البلدان المتخلفة .

٠ . وقد تم تحليل ضرورات العمل الاقتصادي المشترك بين الأقطام العربي وغيره من أقطام العالم الثالث ، ومن بينها : التعجيل بإقامة اقتصاد عالمي يتسم بالاعتماد المتبادل المتكافئ ، ودفع العمل الاقتصادي المشترك على المستويات القارية والأقليمية بين البلدان النامية ، ودعم محاولات بناء الاعتماد الجماعي على الذات في العالم الثالث ، ومقاومة التهديد الذي يتعرض له الأمن الاقتصادي القومي للبلدان المتخلفة ، ومواجهة الهجوم المضاد الذي تشنه المراكز الرأسمالية الصناعية ضد الأطراف الرأسمالية التابعة ، وصياغة استراتيجية للدفاع في مواجهة أخطار الانكشاف الاقتصادي وبالذات التجاري والمالى في العالم الثالث ، وتأمين المصالح المشتركة والأهداف المشروعة للول النامية بتكلفة أقل وفي زمن أقصر بالاستناد إلى القوة الاقتصادية المضاعفة المترتبة على تجاوز أوضاع الأفراد والتشتت أمام التحديات ، والناجمة عن التخلي عن أوهام تحقيق الأهداف بالافلات بالنص وأحلام تأمين المصالح بالكسب الخاطف . . إلخ .

٠ . وينقسم التحليل إلى ثلاثة أجزاء رئيسية :
الأول : ضرورات التعاون والتنسيق في مجابهة أخطار الانكشاف التجاري والمالى للوطن العربى . .
والثاني : قضايا التعاون والتنسيق في مواجهة مشكلات التجارة والديون في العالم الثالث .

والثالث : اتجاهات التعاون والتنسيق بين العالم العربى والعالم الثالث في مواجهة الأزمة الراهنة للتجارة والديون .

النظام الاقليمي العربي

يكتفى الجزء العربي من التقرير بأربعة اقسام : يعالج القسم الأول كالمعادة الهيكل السياسي للنظام العربي . أما القسم الثاني فيتناول بالتحليل والمتابعة التطورات الداخلية في الأقطار العربية . وقد عالجنا هذا الجانب . هذه المرة - من زاوية أنماط ووتائر التآلق مع نمو المعارضة السياسية وخاصة المعارضة الدينية . أما القسم الثالث من هذا الجزء فقد اشتمل على متابعة وتحليل لتطور الوضع الفلسطيني ، وخاصة داخل الأرض المحتلة ويركز القسم الرابع على دراسة اشكاليات تطور الاقتصاد والمجتمع في دول مجلس التعاون الخليجي .

القسم الأول من الجزء العربي يتابع تطور الهيكل السياسي للنظام العربي من ثلاث زوايا : التفاعلات الرسمية في النظام العربي برمته ، فمن الزاوية الأولى خلص هذا القسم إلى تشخيص التطورات الأساسية للنظام العربي خلال هذا العام بإنها تمكس - في الأجملي - محاولة جادة لوقف التدهور في النظام ولكن بدون اقتلاع مصادر الأزمة العميقة التي سادت هذا النظام منذ بداية الثمانينات .

إن هذا الاستنتاج الرئيسي بأن عام ١٩٨٧ قد شهد وقفا للتدهور له شواهد وأدلة عديدة ، اكتفينا منها بخمسة رئيسية : ١ - وأول هذه الأدلة هو تحقيق درجة اكبر من السيطرة على الصراعات الملتبئة في الوطن العربي : لبنان ، الصحراء الغربية وفي الخليج والتي حد أقل كثير في جنوب السودان . وقد يبدو من الغريب في تقرير استراتيجي أن نؤكد أن السبب الرئيسي لتحقيق قدر معقول من السيطرة على الصراعات العربية الملتبئة هو بزوغ وتولد « مزاج » عربي ، أضناه استمرار العنف بين العرب دون أن ينتهي إلى تحولات مثمرة بأي معنى جاد للكلمة ، هذا المزاج يتجسد أساسا في شعور شعبي طامح بأن الصراعات العنيفة في الوطن العربي قد تحولت إلى مواقف عتيقة لا طائل من ورائها غير صرف الجهود والموارد العربية بعيدا عن العدو ، أو الأعداء الرئيسيين للوطن العربي ككل . ومع ذلك فإن هذا المزاج قد وجد بالفعل ترجمة مادية في محاولات مكثفة ، بل وأحيانا

مستميتة للوساطة بين اطراف النزاع ، كما أن هذا المزاج قد انعكس على الدولارات الرسمية في مجلس الجامعة وفي مؤتمر القمة الذي عقد هذا العام وفي مختلف المنديات واللقاءات الرسمية إلى جانب وسائل الإعلام والثقافة في شتى أرجاء الوطن العربي . إننا نؤكد أن هذا المزاج العربي كان هو السبب الرئيسي لتحقيق سيطرة اكبر على الصراعات العربية - العربية لأنه وجد طريقة للتأثير حتى عندما غابت عوامل القوة المادية اللازمة للوصول إلى هذه النتيجة ، وخاصة حينما احتكر قطر عربي واحد الحق والقدرة على ترتيب أوضاع هذه الصراعات كما هو الحال في حالة الحرب الأهلية الدائرة في لبنان .

إن حقيقة أن السبب الرئيسي لتحقيق سيطرة أكبر على الصراعات العربية - العربية الملتبئة هو بروز مزاج عربي واشواق عربية عارمة لتركيز الموارد والجهود العربية لتحقيق الأمن والأهداف العربية تكشف أيضا عن هشاشة هذا المكسب الهام ، ذلك أن المزاج والرأي العام الشعبي والرسمي قد يكفي لهينة ولكنه لا يضع حدا للصراعات من خلال التوصل إلى معادلات مناسبة ومتفق عليها . وهذه الحقيقة تظهر خاصة في حالة جنوب السودان ، حيث لم يتطور بعد مزاج عربي قوي بما فيه الكفاية لوقف هذا النزيف المروع في بلد أنهله المجاعة وعدم الاستقرار السياسي ، وإنما لازالت الاطراف الرئيسية أيضا بعيدة عن التوافق على ضرورة التوصل إلى حل وسط يقوم على احترام الحقوق والأمنى المشروعة والوحدة الضرورية ضرورة مكلفة لتطور قومي ديمقراطي على أن هذه الحقيقة تظهر أيضا في بقية الصراعات العربية - العربية حيث لعبت الضغوط العربية دورا هاما في تحقيق ما يشبه الهينة دون أن تنجح في وضع اسم دائم للمصالحة وحل الصراعات ، ويمثل ذلك تهديدا بانفلات هذه الصراعات مرة أخرى طالما أنها لم تجد طريقها للحل بصورة « مبدئية » .

٢ - والدليل الثاني على وقف تدهور النظام العربي يتمثل في تلطيف المناهضات والخصومات العربية - العربية التقليدية . وقد انخفضت هذه المناهضات على نحو ملموس هذا العام في المغرب العربي الكبير . واقترب هذا الإنخفاض مع طرح صيغة مشروع لاتحاد دول المغرب . إن هذا الإقتران بعد ذاته يمثل أحد الأمور ذات الدلالة البالغة على طبيعة عملية حل النزاعات في الوطن العربي . وقد يصح لنا أن نستنتج أن حل الصراعات لا يتوقف على مجرد تلطيف الخصومات بين القادة أو النظم الحاكمة

أوحى التوصل إلى هدنة مؤقتة أو دائمة أو في الحد الأقصى استتباب اتفاق على وضع نهاية للصراع على نحو آخر . وإنما يمكن حل الصراعات العربية - العربية عندما يصاحب ذلك مع طرح تصور إيجابي لتحقيق قدر أكبر من التنسيق السياسي حول أسلوب إدارة مصالح مشتركة سواء أكانت هذه المصالح اقتصادية أو سياسية . فنتيجة لغياب هذا العامل تحقق قدر من التلطيف للنزاع والمنافسة العقيمة بين العراق وسوريا ولكن مصلحة حقيقة لم تتم بالرغم من اللقاءات المتكررة المبرية والعننية هذا العام بين الرئيسين وكذلك بين مسؤولين على مستوى عال من القطرين . ولأن الحكومة السورية لم تدرك جوهرية مصالحها المتعلقة مع منظمة التحرير فإن محاولات التوفيق لم تثمر انفرجاراً إيجابياً هذا العام في العلاقات بين الطرفين ، على حين كانت المصالحة بين العراق وليبيا أهم إنجازات العام الماضي في هذا الصدد بسبب ادراك القيادة الليبية أن الحرب العراقية - الإيرانية عقيمة ولا جدوى منها ولا نتيجة سوى ضياع الموارد العربية وتبديد هـا .

٣ - أما الدليل الثالث على وقف التدهور العربي عام ١٩٨٧ فقد تمثل في عقد مؤتمر القمة العربي الطارئ في عمان بعد انتظار طويل . وعلى الرغم من جوانب القصور في إجراءات ومضمون نتائج هذا المؤتمر فإن أهم إنجازاته أنه قد أرسى علامات هامة على طريق التراضي العربي ، ففي مجال الصراع العربي الإسرائيلي أعاد التأكيد على مقررات قمة فاس ، واعد تأكيد عدم قابلية هذا الصراع للتجزئة وبالتالي عدم جواز انفرد أي طرف عربي بحل منفصل مع إسرائيل . أما في مجال الحرب العراقية - الإيرانية فقد قرر المؤتمر إدانة احتلال إيران لأراض عربية والتضامن الكامل مع العراق والإشارة إلى الاستعداد للالتزام بمعااهدة الدفاع المشترك على أساس التحفظ السوري بأن ذلك لا يعنى تشجيعاً لدخول أطراف عربية جديدة إلى ميدان الحرب ضد إيران وأخيراً تأييد قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وقد حرصنا على نشر قرارات مؤتمر القمة بالكامل بسبب أنها لم تجد طريقها إلى الأعلام العربي ، ولكن يشعر القارئ بأهمية ما نتحقق من تراض حول المبادئ العامة المحركة للمواقف العربية من القضايا الرئيسية التي تواجه العالم العربي في اللحظة الراهنة .

ولكن لا زال الطريق طويلاً أما تراض أو إجماع عربي حقيقي وصلب ، على أن مؤتمر عمان يكتسب أهمية حقيقية من كونه قد بدأ الطريق في هذا الاتجاه .

٤ - أما الدليل الرابع على وقف التدهور في النظام العربي فهو عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الأطراف العربية . وقد فتحت قرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ في عمان الباب أمام هذا التطور الهام والذي يتوقع له أن يستمر عام ١٩٨٨ . إن تقديرنا لأهمية هذا التطور في العلاقات العربية - العربية يبيند

مع ذلك عن نظريتين رائجتين ، تقول الأولى أن عودة العلاقات الدبلوماسية تنطوي ضمناً على تكريس وتوسيع لكامل دافيد . ذلك أن منطق وروح قرارات مؤتمر القمة العربي في عمان والمؤتمر الأسلامي في الكويت في يناير إضافة لتصريحات المسؤولين المصريين الكبار تقطع بأن العالم العربي بكل لايزال يبنذ كامب ديفيد . أما النظرية المضادة فتوقع أن تؤدي عودة العلاقات إلى تحويل جذري للنظام العربي والتي وضعه على طريق النهوض المريع خاصة أمام التحدي الهائل الذي تطرحه إسرائيل عليه بصنف بالغ . والواقع أن توقعاتنا لا تذهب إلى هذا المدى بأي حال . وكل ما يمكن قوله على ضوء الشواهد الحالية هو أن عودة مصر للعالم العربي هو شرط لازم للنهوض العربي ، ولكنه بعد ذلك ليس كافياً لهذا النهوض . الأمر الهام أن تكتسب العودة مضموناً سياسياً جماعية حقيقية من خلال التوافق والاتفاق على برنامج سياسي محدد لمواجهة التحديات وتوزيع المسؤوليات اللازمة لهذه المواجهة ، وأرساء ضمانات كافية للالتزام المتبادل بهذا البرنامج الذي يحقق المصالح الأساسية لجميع الدول العربية والأطراف العربية الفاعلة .

٥ - وثأتي للهمة الأكثر اشراقاً من جانب شعبنا الفلسطيني في الوطن المحتل متمثلة في الانتفاضة الشعبية الكبرى في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وسوف نرجع إلى بعض الأستنتاجات الهامة حول هذه الانتفاضة العظيمة في السياق اللاحق على أننا نود أن نؤكد الأهمية الخاصة للانتفاضة في الانفراج الذي شهده النظام العربي عام ١٩٨٧ . وثأتي هذه الأهمية من عوامل عديدة تنفرد عن عاملين جوهريين . العامل الأول هو أن الانتفاضة تبشر بمصر جديد للحركات الشعبية في الوطن العربي في مجمله تعود فيه الشعوب العربية إلى سابق كفاحتها والتزامها القومي . أما العامل الثاني فيتمثل في التصفية الجذرية لأسطورة الأستكانة والأستسلام العربي في مواجهة القوى الصهيونية الإسرائيلية التي تبدو عاتية عسكرياً وسياسياً .

وقد تعرض هذا القسم من التقرير للنظام العربي من زاوية ثانية وهي هيكل الأهتمامات العربية كما برزت في عام ١٩٨٧ . وقد اعتمدنا على اللقاءات بين المسؤولين العرب في قمة هرم السلطة لكي نوصف على نحو دقيق خصائص هذا الهيكل . وقد وجنا من الدراسة الكمية لهذه اللقاءات أن النظام العربي قد أظهر حيوية كبيرة في البحث عن مخرج من أزمتة . وتتمثل هذه الحيوية في العدد الكبير من اللقاءات بين المسؤولين العرب ... وهو كبير بالمقارنة مع أي نطاق إقليمي آخر . فقد وصل متوسط عدد الزيارات التي قام بها الملوك والرؤساء العرب لأقطار عربية أخرى أكثر من سبعة زيارات خلال هذا العام . ومن حيث القضايا احتلت تلك القضايا ذات الأهمية العربية الكلية قائمة الأولوية وتلاها في ذلك قضايا التوسط بين طرفين عربيين متخاصمين ثم أخيراً قضايا العلاقات الثنائية . وكانت غالبية اللقاءات بين المسؤولين العرب الكبار ذات طابع سياسي ، على

حين كانت القضايا الاقتصادية والوظيفية محدودة العدد . ثم إن غالبية اللقاءات كانت ذات طابع ثنائي . وبلغت النظر كذلك أن النظام العربي قد شهد في خضم اللقاءات التي تمت بين المسؤولين الكبار اهتماما بإنشاء قواعد سياسية أو وظيفية جديدة بالمقارنة بتطبيق القواعد القائمة والتي تم الاتفاق عليها . أما من حيث الدول العربية التي شاركت في إرسال أو استقبال مسؤولين عرب ، فإنه يمكن القول بأن مصر كانت أكثر الدول العربية اجتذابا للمسؤولين العرب يتلوها في ذلك السعودية ثم الأردن ، والإمارات . علي حين كانت أكثر الدول نشاطا في إرسال مسؤولين هي الأردن وقسطنطين والسودان ويتلوها السعودية ومصر والعراق وأخيرا الجزائر .

وأخيرا يتعرض هذا القسم للنظام العربي من زاوية اتجاهات تطوره ورونيه التقرير من هذه الزاوية إلى ضالة ما تم إنجازه على صعيد المصالحات بين الدول العربية ، وإلى أن دوافع المصالحات تبدو مؤقتة أكثر منها دائمة بحيث قد تنكس المصالحات التي تمت ومع ذلك فإن من الضروري أن تؤكد على حقيقة زيادة أهمية النظام العربي ككل بالنسبة لكل قطر عربي بحيث از دانت إلى حد ما أهمية اعتبارات الوفاق وزادت إلى حد ما تكلفة الانشقاق عن الإجماع والتراسل وهو أمر يمكن أن نبني عليه في اتجاه تعميق المصالحات وإقامتها على أسس سياسية أكثر متانة .

أما القسم الثاني من القسم العربي ، فيعالج مسألة العلاقة بين الدولة وجماعات الأنسلم السياسي في الوطن العربي اعتمادا على دراسة أربعة حالات هي مصر والسودان وتونس وموريا . وقد أهتم التقرير بدراسة هذه العلاقة باعتبار أن جماعات الأسلام السياسي تمثل أحد أهم مصادر الضغوط الداخلية التي تتعرض لها الدولة العربية ولأن الطريقة التي تدير بها الدولة العربية علاقتها مع هذه الجماعات تقدم نموذجا لأساليب الاستجابة والتكيف التي تتبعها الدولة العربية في مواجهة الضغوط التي تتعرض لها .

وأول ما يلفت النظر عند دراسة جماعات الأسلام السياسي في الوطن العربي هو التفاوت الكبير بين أحوال هذه الجماعات في البلاد المختلفة على عدد من المستويات .

فعلى المستوى التنظيمي تنقسم جماعات الأسلام السياسي في مصر بين أغلبية محكمة التنظيم وأصلاحيه النوجه تمثلها جماعة الأخوان المسلمين ، وأقلية نشطة ومنظمة جيدا تمثلها جماعة الجهاد ومجموعات أخرى أقل شأنًا تشترك جميعا في تبني الاختيار الراديكالي والميل لاستخدام العنف ضد الدولة والمجتمع ، أما في السودان فإن الجبهة القومية الأسلامية التي تعتبر امتدادا لجماعة الأخوان المسلمين في السودان تحتكر تمثيل تيار الأسلام السياسي بشكل كامل باستثناء الوجود غير المحسوس لجماعة صغيرة منشقة عنها احتجاجا على النهج البرجائمي الواضح للجماعة الأم . وفي تونس تعد حركة الأنجاه

الأسلامي - ذات الاتجاه الإصلاحى والأكثر استنارة بين جماعات الأسلام السياسي المهمة في الوطن العربي - التنظيم الرئيسى للحركة الإسلامية في تونس ومع ذلك فإنها تتعرض لمنافسة جماعات صغيرة منشقة عنها حيث تطالب إحدى هذه الجماعات المنشقة بإظهار مزيد من التفتح والعصرية في اختيارات الحركة الإسلامية بينما تطالب جماعة أخرى باتباع أساليب متشددة في معارضة الدولة والمجتمع التونسيين متأثرة في ذلك بأفكار الثورة الإيرانية والجماعات الجهادية في مصر . وكانت هذه الجماعة مسئولة عن بعض أعمال العنف التي وقعت في تونس في الأعوام الأخيرة . أما في سوريا فإن جماعة الأخوان المسلمين تكاد تكون التنظيم الوحيد للحركة الإسلامية ولكن يلاحظ على هذه الحركة - التي تميل أجمالا للتشدد في مواجهة التورية السورية - إنها تتيح الفرصة داخلها للتعايش بين عدد من التيارات المتباينة من حيث التزامها بأساليب متفاوتة في درجة راديكاليتهما بدرجة أكثر مما تتاح لجماعات الأسلام السياسي في الأقطار العربية الأخرى .

وعلى المستوى الأيديولوجي يتفاوت فهم وتفسير الجماعات المختلفة للإسلام فيما طور حركة الاتجاه الإسلامي في تونس فهما منفتحا للإسلام استطاعت بمقتضاه أن تكيف الاختيار الديمقراطي الذي تدعو إليه ضمن منظومة الأفكار الإسلامية حيث اظهرت درجة عالية من الاستعداد لاستيعاب جانب كبير من قيم الحرية الفردية وحرية الاعتقاد وحقوق المواطنة كما تطورت في إطار منظومة الأفكار الليبرالية في الغرب فإن الجبهة القومية الإسلامية في السودان اظهرت استعدادا أقل لاستيعاب منظومة القيم الغربية باستثناء نجاحها في تكيف الديمقراطية كنظام سياسي ضمن فهمها للأسلام . وعلى العكس من ذلك فإن الأخوان المسلمين في مصر برغم مشاركتهم في العملية السياسية الديمقراطية بشكلها ، المتحقق في مصر ، واصلت انتماءهم المتكررة عن التزامهم بالديمقراطية كاختيار لا بد عنه ، فإنهم لم يطوروا فهما للأسلام ينسجم مع هذا الاختيار وهو نفس الأمر تقريبا في سوريا وإن كانت طبيعة النظام السياسي في سوريا لم تمنح الفرصة لاختيار مدى جدية الاختيار الديمقراطي للأخوان المسلمين . أما بالنسبة للجماعات المتشددة في هذه الأقطار فإنها أجمالا تتمسك برؤية متعصبة غير متسامحة للإسلام لا تسمح بأى تعايش مع الجماعات المعارضة .

وعلى مستوى محتوى ومضمون نشاط هذه الجماعات -منظورا إليه من زاوية موقفها في السياق السياسي والاجتماعي الذي تعمل في إطاره - فإن حركة الأخوان المسلمين والجماعات الأسلامية المتشددة الأخرى في مصر تظهر محتوى سياسيا يضع قضية السلطة السياسية كهدف مباشر له . وفي السودان تكتسب الجبهة القومية الأسلامية مضمونا تحديتيا بالنظر إلى استنثارها بتأييد الطبقة الوسطى الحديثة وإلى طبيعة العلاقات الصراعية التي تربطها بالتكوينات التقليدية في المجتمع

السوداني . أما في تونس فإن حركة الاتجاه الإسلامي أقرب ما تكون إلى حركة اصلاح ثقافي مشغولة بقضية التوفيق بين الإسلام والعصر . وفي سوريا اكتسبت جماعة الأخوان المسلمين محتوى طائفا واضحا يظهر خطابها السياسي بالتطلع الى صراعها مع الدولة السورية المتهمه بالانحياز للطائفة العلوية .

وقد اظهرت جماعات الاسلام السياسي الاصلاحية اتجاها للتعاون مع الدولة في حالتها كل من مصر والسودان وان باشكل متفاوتة فالحركة الاسلامية في السودان قد تحالفت مع حكم الرئيس نميري قبل خلعها ، كما تمت استيعابها بعد ذلك ضمن العملية الديمقراطية التي تطورت في السودان منذ ذلك الحين ، وكانت مشاركتها في الحكم موضوعا مطروحا للنقاش طوال العامين الماضيين . أما في مصر فقد تعاونت جماعة الإخوان المسلمين مع حكم الرئيس السادات لبعض الوقت في مواجهة قوى اليسار النشطة وضمن عملية اعادة رسم توجهات الحكم في مصر اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا في الفترة حول منتصف السبعينيات . كما أمكن بعد ذلك في فترة حكم الرئيس مبارك استيعاب الجماعة ضمن العملية الديمقراطية كما تجري تحت قبّة البرلمان دون أن يناهز الجماعة فرصة بناء حزب مستقل .

أما في تونس فإن حركة الاتجاه الإسلامي قد عبرت عن رغبتها باستعدادها للمشاركة في عملية سياسية ديمقراطية غير أن الاطار الضيق للنظام التونسي لم يتيح له استيعاب الحركة ضمن اطار مؤسسات النظام السياسي التي ضاقت أيضا بجماعات المعارضة السياسية الأخرى ، ومع هذا فإن حركة الاتجاه الاسلامي لم تحرم كلية من فرصة التعبير الحر عن أفكارها في بعض الفترات . وعلى العكس من ذلك فإن النظام السلطوي في سوريا لم يسمح باختيار نواب الحركة الاسلامية السورية في اتجاه الاستعداد للتعاون مع الدولة . بل ان رفضه التام للتعايش معها قد أجبرها على الدخول في مواجهة مسلحة مكشوفة .

وعلى هذا فإن الدولة العربية قد اتبعت استراتيجيات متباينة في التعامل مع حركات الاسلام السياسي تراوحت بين التحالف والمشاركة في الحكم والقمع الشديد . وفي الواقع فإن العنف كان هو الغالب على اختيارات الدولة العربية تجاه الجماعات الاسلامية فهكذا كان هو الحال بالنسبة للأخوان المسلمين في سوريا طوال الوقت ، وايضا بالنسبة للجماعات الاريكالية في مصر وبدرجة محدودة جدا بالنسبة لجماعة الأخوان المسلمين الاصلاحية طوال العشر سنوات ٧٧ - ٨٧ موضوع الدراسة . وبالنسبة لحركة للاتجاه الاسلامي في تونس فانها وخاصة قياداتها تعرضت لمحتين كبيرتين في الفترة المشار اليها ولا يستثنى من ذلك الاتجاه سوى الحركة الاسلامية في السودان التي لم تعرض للملاحقة الجادة الا لفترة قصيرة في آخر ايام حكم

الرئيس نميري . غير ان استئصال الدولة العربية اللجوء للعنف في ادارة علاقتها مع جماعات الاسلام السياسي لا ينفي لجوها في احيان عدة لمحاولة استيعابها وكان أبرز الاساليب التي اتبعت في ذلك هو القبول باضفاء طابع ديني الى هذا الحد أو ذلك على الدولة والمجتمع . وقد بلغت هذه العملية ذروتها في السودان في عهد نميري حين كان اعلان تطبيق قوانين سبتمبر الموصوفة بالاسلامية يمثل تنازلا كاملا من جانب الدولة للحركة الاسلامية وحتى بعد الاطاحة بنميري فإن تجنب اثاره غضب الحركة الاسلامية القوية لم يكن ممكنا الا بالاحتفاظ بقوانين نميري الاسلامية ولو بشكل رسمي فقط . وفي مصر قطعت الدولة شوطا بعيدا في اتباع هذا الاسلوب استنادا الى القول بإمكانية التمييز بين الجماعات الاصلاحية وتلك المتشددة حيث يمكن استيعاب الاولى بالاستجابة لبعض مطالبها والسماح لها بالتعبيل داخل بعض مؤسسات الدولة خاصة المجلس النيابي ، وقد لجأت الدولة التونسية الى هذا الاسلوب بشكل واضح في عقباب حركة السامع مع نوفمبر التي اطاحت بالرئيس بورقيبة شديد الانتماء بالنموذج الحضاري والثقافي الغربي وكانت اقل درجات اللجوء لهذا الاسلوب في سوريا حيث كانت الدولة مستعدة لاستخدام اقصى درجات العنف بدلا عن محاولة استيعاب التيار الاسلامي بأى اجراء مهم .

وباستثناء سوريا التي كانت تكلفة قمع التيار الاسلامي فيها باهظة جدا ، فإن الاساليب المختلفة في البلاد الاخرى لم تحل دون تعاطف قرة ونفوذ جماعات الاسلام السياسي ، وربما كان التردد بين اتباع أساليب قد تكون متناقضة احيانا كثيرة في التعامل مع الجماعات الاسلامية احد مبررات نجاح الجماعات في زيادة نفوذها .

اما القسم الثالث من الجزء العربي فيتناول تطور المقاومة الفلسطينية في الاراضي المحتلة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٧ والعوامل المؤثرة على هذا التطور صعودا وهبوطا . ويقدم تصنيفا جديدا لعمليات المقاومة يميز بين المقاومة السياسية والمدنية وبين المقاومة المسلحة . وفي داخل المقاومة السياسية يميز بين الانماط الدنيا والانماط العليا ، بينما يقسم المقاومة المسلحة الى مبادرات محلية وعمليات كبرى . واعتمادا على حصر لعمليات المقاومة السياسية والمسلحة خلال الفترة المذكورة تبين أن المقاومة السياسية شهدت تطورا ملحوظا خلافا اهم ملامحه التزايد النسبي في الاشكال العليا لهذه المقاومة واهمها الاضرابات السياسية والمظاهرات الى جانب استمرار الاشكال الدنيا من رفض تنفيذ اوامر الى تقديم عرائض وشكاوى ولجوء للقضاء الى توزيع منشورات ورفع اعلام فلسطينية لكن في اطار اضيق من ذي قبل لادراك قطاعات متزايدة من اهالي الاراضي المحتلة بشكل تدريجي لضرورة جدي هذه الاشكال الدنيا في مواجهة احتلال يحرّك وفقا لمخطط محدد ينعكس في سياسات قلما يجدى الاعتراض عليها في الغائها . ولذلك ثمة خط يباتي صاعد للجوء الى الانماط العليا للمقاومة

السياسية المدنية التي أصبحت تشكل القسم الرئيسي من هذه المقاومة ، وهو الخط الذي وصل إلى ذروته في نهاية عام ١٩٨٧ بتفجير الانتفاضة الكبرى المستمرة حتى مولد التقرير للطبع والتي تقوم في الأساس على أسلوب المقاومة المدنية العنيفة الذي أخذ في التطور خلال السنوات العشر الماضية على النحو الذي يسجله التقرير هذا العام .

أما بخصوص المقاومة المسلحة فقد أدى عجز الفصائل الفدائية الفلسطينية من إقامة وحماية مناطقها القاعدية في الضفة والقطاع بعد الاحتلال إلى اضطرابها للاعتماد على أقطار الطوق العربية المحيطة بالمناطق المحتلة الأمر الذي أدى إلى تراجع واضح للمقاومة المسلحة بعد الضربة التي نهرضت لها المقاومة في الأردن . وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت العمليات الصغرى أو المجاورات المحلية هي الطابع السائد للمقاومة المسلحة ، وهي العمليات التي تتم باستخدام أسلحة بدائية مصنعة محليا مثل قنابل المولوتوف أو الزجاجات الحارقة والعبوات الناسفة والمساكين أو المدى .

وبالمقابل قلت العمليات الكبرى التي تتم باستخدام الأسلحة النارية بدما بالمسميات والبنادق وحتى السواريخ مروراً بالرشاشات إلى جانب الاستخدام الكثيف للقنابل . وعلى هذا النحو أخذت المبادرات المحلية في التزايد حتى وصلت إلى نحو ٧٠٪ أو أكثر من مجموع العمليات المسلحة في عام ١٩٨٧ عشية تفجر الانتفاضة الكبرى . وبالمقابل بقيت العمليات الكبرى في إطار ضيق وبمعدلات منخفضة خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٧ وكانت العمليات التي تعتمد على الرشاشات والبنادق الآلية وخاصة آر . بي . جي ، أكثرها تذكراً وأوقفاً للبيانات المتوفرة ومعظمها لا يحدث داخل الأراضي المحتلة ١٩٦٧ وإنما في منطقة الجليل عبر الحدود اللبنانية .

ولم يكن المسار الذي اتخذته المقاومة الفلسطينية بشقيها المدني والمسلح على هذا النحو وليد صدفة إنما كان نتاج ظروف موضوعية ذات صلة بالوضع المحيطة بها فلسطينياً وعربياً وإسرائيلياً وظروف ذاتية تتعلق بتركيب حركة المقاومة نفسها . ويرصد هذا القسم خمسة عوامل رئيسية تفسر مسار المقاومة الفلسطينية ، وهي :

(١) تأثير السياسات الإسرائيلية : التي تقوم على ثلاثة أنواع من الإجراءات في الردع ورد الفعل والاحتواء .

(٢) قصور استراتيجية المقاومة سواء من حيث أساسها النظري أو من حيث ممارستها العملية ويمثل قصور أساسها النظري في المبالغة في التأثير بالقوانين العامة لحركات التحرر وتعاظم الاتجاه إلى منح المايك كفا من التجارب الأخرى مما قاد إلى الخلط بين مستويات العمل الفدائي وإلى تحديد الأهداف بشكل مبالغ فيه بما يتجاوز القدرات الحقيقية . وانعكس هذا التصور النظري على الممارسة العملية للكفاح المسلح .

(٣) عدم ملائمة الإطار السياسي الاجتماعي الذي يمثل مصدر الدعم الحقيقي للمقاومة . وهذا الإطار هو الذي ساهم في

فاعلية السياسات الإسرائيلية تجاه المقاومة لفترة طويلة ، وخاصة بسبب استعداد بعض القوى الاجتماعية للتعامل مع وضع الاحتلال طالما حافظ لها على مواقعها وأميازاتها .

(٤) الانقذاد إلى محيط عربي للمقاومة التي أصبحت في حلة اعتماد على الوضع العربي بعد خسارة معركة القواعد الآمنة داخل الأراضي المحتلة عقب الاحتلال ، وبرز التوتر بين المقاومة وأقطار الطرق لأسباب عديدة في مقدمتها التعارض بين منطق الدولة ومنطق الثورة فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل .

(٥) الانقسامات الفلسطينية التابعة من التعدد السياسي والفكرى على الساحة الفلسطينية والذي أقرن بتعدد تنظيمي وحركي تزايدت حدة مع تنامي الانشقاقات في صفوف بعض فصائل المقاومة . وكان أهم تأثير سلبي لهذا الانقسام هو غياب العمل العسكري الموحد ، الأمر الذي يتناقض مع أحد أهم القوانين العامة لتجارب المقاومة الناجحة أي وجود قيادة عسكرية موحدة . وقد شهد عام ١٩٨٧ خطوة هامة على طريق استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية بانعقاد الدورة ١٨ للمجلس الوطني بالجزائر .

يقدم التقرير في القسم الرابع دراسة عن إشكاليات تطور الاقتصاد والمجتمع في دول مجلس التعاون الخليجي فتتناول الدراسة المجلس بصفته تجربة للتكامل الاقليمي الفرعي العربي وإهتمت الدراسة أولاً بأبحاث إشكالية تكوين مجتمعات قومية في دول المجلس فوضح أن المجلس هو منظمة إقليمية فرعية تتلخص مهمتها الجوهرية في المحافظة على النمط الانضامى القائم ، بينما هذا النمط ذاته لا يتفق مع الحالة الطبيعية للمجتمعات المعاصرة إذ أن هذا النمط ينسجم بالعجز عن الدفاع عن ذاته ولو في الحدود الدنيا بإمكانياته الخاصة وبالتالي فإنه يعتمد على مصادر خارجية للحماية بصفة شبه دائمة ، وقد إتجهت دول المجلس إلى تحويل غالبية السكان إلى قطاعات من المواطنين الممتازين الذين يحصلون على كامل حاجاتهم من الخارج ويعتمدون على قوة عمل مستوردة ومؤقتة لأداء الوظائف والأعمال . بينما تجاهلت دول المجلس أنه كان من الممكن التحول إلى مجتمع طبيعي من خلال تنظيم الهجرة الخارجية وفق منظور ومفهوم للدمج الاجتماعي بهدف بناء مجتمع قومي . ولتركيز النهج الذي اتبعته دول الخليج فإنها قد اتبعت سياسات محددة في مجالين هامين هما الأمن والهجرة ففي مجال سياسات الأمن وبناء الجيوش صاغت دول الخليج سياستها على أساس مفاهيم وإستراتيجيات تختلف إلى حد بعيد عن سبيل بناء مجتمع قومي . كما أنه في مجال سياسات الهجرة مالت دول الخليج إلى تفضيل العمالة المهاجرة المؤقتة وخاصة غير العربية لانخفاض الأجور ولعدم الرغبة في الدمج الاجتماعي للمهاجرين الجدد وفضلت بذلك أن تنبع سياسة تحافظ على الوضع القائم في بلداتها وتميل إلى العزلة عن المحيط القومي العربي العام .

كما أن سياسات العزلة هذه تتبدى في تطور القطاعين الزراعي والصناعي في دول الخليج . حيث قامت بلدان المجلس بإتباع سياسات تنسم بعدم الرشادة الاقتصادية في مجال الزراعة التي تعد مواردها فيها في غاية الضالة والاعتماد على السوق الرأسمالي العالمي في تلبية حاجات سكانها ، كما أنها في قطاع الصناعة قامت بإتباع سياسات متنافسة لاستغلال النفط والغاز في الصناعة التحويلية بما حول هيكلها الصناعي إلى التنافس بدلا من التكامل سواء على المستوى الاقليمي الفرعي أو على المستوى العربي . . ورغم ميل دول الخليج إلى منهج التكامل عبر التجارة الخارجية فإن البيانات التاريخية وواقع الهيكل الاقتصادي القائم لا يرضح هذا الأسلوب بصفته الأسلوب الأمثل في تحقيق درجة أرفع من درجات التكامل .

وتوضح الدراسة أنه يمكن لسياسات إدارة الانكماش النفطي أن تصحح كثيرا من الأوضاع المغلوقة في التطور الاقتصادي لدول المجلس بالتحول إلى إقتصاديات طبيعية وهو ما يحتم ضرورة إعادة هيكلة الاتفاق العام بالتركيز على تحويل الأنشطة المولدة للدخل وخاصة الصناعة التحويلية الحديثة وتخفيض تكاليف إنتاج السلع والخدمات وهو ما يعد رهنًا بتطوير تنظيم أفضل لملاقات العمل وهو ما يستحيل بدوره بدون إتباع سياسة تسعى لدمج جزء هام من قوة العمل المهاجرة العربية بهدف تشكيل مجتمع قومي طبيعي . فحل اشكاليات تطور الاقتصاد والمجتمع في دول مجلس التعاون يتوقف إلى حد بعيد على نظرة اجتماعية وقومية أشمل وأكثر عمقا مما هو سائد حاليا في هذه البلدان .



جمهورية مصر العربية

وشمل الجزء الأول عن «سلطات الدولة» كلاً من السلطة التنفيذية المجسدة في رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ، والسلطة التشريعية (أي مجلس الشعب) ثم السلطة القضائية . وأشار التقرير إلى أن عام ١٩٨٧ كان العام الذي انتهى فيه الرئيس مبارك فترة رئاسته الأولى وبدأ فترة رئاسته الثانية وإن أبرز السمات التي اتسم بها حكم الرئيس مبارك هي الحرص على تحقيق «الاستقرار» في المجتمع المصري ، بما يتيح الفرصة الملائمة للتنمية الاقتصادية . وبعد أن استعرض ذلك الجزء نشاط الرئيس مبارك على الصعيدين الداخلي والخارجي ، عرض ملامح العمل في الفترة القادمة كما جاءت في خطاب الرئيس أمام مجلس الشعب بعد أداء اليمين الدستورية لتولى الرئاسة الثانية في ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ . وناقش الجزء الخاص بمجلس الوزراء نشاط المجلس عام ١٩٨٧ والتغيرات التي طرأت على تشكيل الوزارة ، وأهم القرارات التي أصدرتها . أما بالنسبة لمجلس الشعب ، فقد استعرض التقرير بإيجاز ظروف وتطورات حل مجلس الشعب القديم ، وانتخابات مجلس الشعب الجديد التي تمت في أبريل ١٩٨٧ ، والتي كانت أبرز مظاهرها بروز التيار السياسي الإسلامي بشكل أقوى من العرات السابقة . واستعرض التقرير نتائج الانتخابات ودلالاتها بالنسبة للقوى السياسية الداخلة في المجلس . ثم أشار التقرير إلى أن أهم مهام المجلس الجديد كانت هي إعادة ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية وأقرار برنامج الحكومة والخطة الخمسية الجديدة وموازنة الدولة وعرض التقرير أيضاً بإيجاز لنشاط مجلس الشورى والقضايا المتعددة التي ناقشها .

ولاحظ التقرير - فيما يتعلق بالسلطة القضائية - حقيقة أن القضاء المصري أكد استقلاله عبر عدد من المواقف في عام ١٩٨٧ وفي مقدمتها الحكم بعدم دستورية قانون الانتخابات القديم لحرمانه غير المتممين لأحزاب من الترشيح فضلاً عن عدد من الأحكام القضائية الهامة الأخرى .

وانقسم الحديث عن الأحزاب والنظام الحزبي إلى ثلاثة أجزاء هي الأحزاب وانتخابات أبريل ١٩٨٧ ، وتطور النظام الحزبي ، ثم النشاط الحزبي . وعلى عكس الحال عام ١٩٨٦ فإن التقرير يتركز أن عام ١٩٨٧ كان عامًا حافلًا بالنسبة للأحزاب وللنظام الحزبي في مصر ، حيث أجريت أربع انتخابات عامة في ظل النظام التعددي منذ ١٩٧٦ . واستعرض التقرير وقائع الحملة الانتخابية كما خاضتها الأحزاب المصرية سواء في الحكم أم في المعارضة وخاصة من خلال تنظيم الحملة الانتخابية ونمويلها وأساليبها والبرامج الانتخابية للأحزاب ، وأهم القضايا التي أثارها المعركة الانتخابية ويرصد التقرير تطور النظام الحزبي في مصر من خلال توصيفه له بأنه نظام للحزب المهيمن أو المسيطر أي الذي يعرف وجود حزب واحد قوي يسيطر لفترة طويلة على سلطة الحكم ، مع وجود مجموعة الأحزاب الصغيرة التي يحق لها نظرياً المشاركة في الحكم ولكنها في الواقع لا تستطيع تجاوز موقع المعارضة . ومع ذلك ، فإن الفجوة

ينقسم الجزء الخاص بجمهورية مصر العربية إلى أربعة أقسام تتناول على التوالي : النظام السياسي - الدبلوماسية والعلاقات الخارجية - الدفاع والقوة العسكرية ثم الاقتصاد القومي .

وكما جرت العادة في العديدين السابقين من التقرير ، فإن معالجة النظام السياسي المصري (التي كانت تتم تحت عنوان : السياسة الداخلية) انما تتم من خلال موضوعات أربعة ، وهي : سلطات الدولة والأحزاب السياسية وجماعات المصالح ، ثم القوى المحجوبة عن الشرعية . وتذكر مقدمة ذلك القسم أن انتخابات مجلس الشعب ، ثم الاستفتاء على رئاسة الجمهورية كانا على رأس التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها عام ١٩٨٧ . وفي حين كانت الانتخابات البرلمانية نقطة تحول هامة على طريق فرز وتمايز القوى السياسية في مصر واقترب تعميلها الرسمي من واقعها الفعلي ، فإن الاستفتاء على رئاسة الجمهورية دشّن حكم الرئيس مبارك لسنوات ست قائمة . ومثلما أبرز استفتاء الرئاسة سيادة «الوسط السياسي» المرتبط بضرورات التوازن والاستقرار في المجتمع ، فإن انتخابات مجلس الشعب أبرزت انحصار قوى اليسار السياسي ، ومثلت دفعة قوية نحو بلورة قوى سياسية مدنية مرتبطة بأهداف سياسية مختلفة ، وتقاسم فيما بينها التسليم بقواعد المعامرة التعددية البرلمانية . وفي نفس الوقت ، فقد شهد عام ١٩٨٧ أكثر من ظاهرة للتوتر السياسي ، أكدتها حدة المساجلات التي جرت بين المعارضة والحكومة ، مما يشير إلى افتقاد الآليات التآثير المتبادل بين الطرفين والتي يفترض - في النظام التعددي - أن تسهم في ترشيد أداء النظام السياسي ككل .

أخذت تضيق بين الأطار الدستوري والرسمي للنظام السياسي ، وبين واقعته الفعلية كما اتجهت أحزاب المعارضة للمزيد من التمايز فيما بينها ووضوح هويتها . ثم استعرض التقرير بإيجاز صور النشاط الحزبي سواء على صعيد النشاط التنظيمي أو النشاط الجماهيري الواسع من خلال المؤتمرات واللقاءات الجماهيرية أو من خلال الصحافة الحزبية .

وشمل الحديث عن جماعات المصالح متابعة موجزة لنشاط كل من جماعات رجال الأعمال والغرف التجارية والتغابات العمالية ونقابات كل من المحامين والأطباء والمهندسين والفنانين والمعلمين والصحفيين ، ورصد التقرير ما اعتبره مظاهر عملة لنشاط تلك الجماعات وفي مقدمتها أزمة الديمقراطية داخل تلك الجماعات ، ومشكلة عدم التكافؤ في علاقاتها بالسلطة السياسية وتساعد علاقاتها بالأحزاب والقوى السياسية . وقد خلص التقرير إلى أنه في مقدمة المشكلات التي برزت بالنسبة لبعض الجماعات كان ضعف التضامن بين أعضائها وفجر الصراعات الداخلية فيها في حين أبدت جماعات أخرى مظاهر إيجابية في علاقاتها بقضايا المجتمع ، وفي علاقاتها ببعضها البعض .

وتحت عنوان « القوى المحجوبة عن الشرعية » تناول التقرير بالتحليل نشاط كل من القوى الناصرية ، والماركسية والاسلامية . ولأن تقرير العام السابق (١٩٨٦) تناول بالتفصيل نشاط كل من القوى الناصرية والاسلامية ، فإن التقرير يركز هذا العام بشكل أكبر على القوى الماركسية حيث استعرض أهم التنظيمات الماركسية القائمة سواء من حيث بنائها التنظيمي أو النظري ، أو اتجاهاتها إزاء القضايا السياسية المختلفة . ونتبع التقرير أيضا نشاط الجماعات الناصرية عام ١٩٨٧ من خلال متابعة المؤتمر التأسيسي الأول للحزب الناصري ومواقف الجماعات الناصرية من بعض القضايا الهامة كما استعرض هذا الجزء بإيجاز نشاط الجماعات الاسلامية المعارضة للنظام السياسي في عام ١٩٨٧ سواء من خلال العمل السياسي العلني أو من خلال مسار العنف المتبادل من قوى السلطة السياسية .

اما بالنسبة للقسم الثاني عن الدبلوماسية والعلاقات الخارجية ، فقد رصد التقرير خمس سمات لعام ١٩٨٧ ، أولها أن هذا العام شهد في ثلثه الأخير نهاية الفترة الرئاسية الأولى للرئيس مبارك وبداية فترته الثانية ، وبذلك صار من الممكن تكشف الملامح الرئيسية للدبلوماسية المصرية خلال الفترة الأولى واستخلاص نتائج محددة بشأنها تساعد على بلورة الاتجاهات المحتملة لفترة الرئاسة الثانية . اما السمة الثانية فهي نجاح مصر في استعادة علاقاتها الدبلوماسية مع أكثر من بلد عربي ، وهو الامر الذي يمكن اعتباره حصدا لجملة من المواقف والسياسات المصرية على صعد مختلفة ، استهدفت جميعها تأكيد الانتماء العربي لمصر رغم أية تفاقيات أو معاهدات ، والالتزام بالقضايا العربية والدفاع عن الدول الشقيقة التي تواجه تحديات تفوق قدراتها . والسمة الثالثة لهذا العام هي متابعة السير على طريق التوازن في العلاقات الدولية

لمصر ، والذي بدأ في تنشيط علاقات مصر الدولية مع القوتين العظميين - بدرجات مختلفة - وفي نفس الوقت متابعة تنشيط علاقات مصر مع دول أوروبا وحثها على لعب دور مؤثر لحل المشكلات والقضايا العربية ، والسمة الرابعة هي الاهتمام الواضح بالقضايا الافريقية الرئيسية خاصة مشكلتي الديون التي تعصف بإقتصاديات الدول النامية على وجه العموم وبدول افريقيا خاصة ومشكلة استمرار الجفاف وزحف خطر التصحر على كثر من دول افريقيا .

وأخيرا فإن السمة الخامسة هي محاولة الدبلوماسية المصرية استعادة دورها النشط والاسيما في إطار بعض القضايا العربية الإقليمية ، وهو مابدا في المبادرة بدعم مواقف الدول العربية الخليجية لمنع توسيع رقعة الحرب العراقية الإيرانية وكذلك في المبادرة بالتوسط منذ بداية العام بين السودان وإثيوبيا لحل الخلافات بينهما .

إن الخصوصية المشار إليها بالنسبة لعام ١٩٨٧ تنضج أكثر في تحركات مصر عربيا وأقليميا ودوليا ، فعلى الصعيد العربي شهد العام ١٩٨٧ تصاعدا مكثفا في حجم التفاعلات العربية - المصرية ، بغض النظر عن غياب الشئ الرسمي معظم العام وحتى مابعد انعقاد قمة عمان الطارئة (٨ - ١١ نوفمبر) بقليل ، تبولت الزيارات الرسمية وشبه الرسمية بين كبار المسؤولين العرب والمصريين فضلا عن اتصالات الرئيس مبارك بالعديد من الزعماء والقادة العرب سواء في المناسبات الإسلامية أو الإفريقية ، وإلى جانب ذلك فقد تم التوقيع على عدة اتفاقيات ثنائية مصرية - عربية وصاحب هذه المظاهر التعاونية تأكيدات متبادلة على أهمية التعاون العربي - المصري فضلا عن تأكيدات مصرية بإرتباط الأمن المصري بما يجري في كافة الأرجاء العربية خاصة في الساحة الخليجية ، مع التعهد بالانضمام بمقررات اتفاقية الدفاع العربي المشترك بالرغم من الأبتعاد عن ساحة الجامعة العربية وقد إنتهى العام أذا بغالبية الإعلام العربية تستعيد مكانها ومكانتها في القاهرة وترادف ذلك مع اتصالات دبلوماسية مكثفة بهدف إلغاء القرارات الخاصة بتعليق عضوية مصر في صندوق النقد العربي والإئمان الإقتصادي التابعين لجامعة الدول العربية ، واتصالات أخرى لعودة مصر عمليا للاستفادة والتعاون مع الصناديق المالية التابعة لحكومات الكويت والسعودية وأبو ظبي .

وإذا كان عام ١٩٨٧ قد شهد ترسيخا للانفراج العربي - المصري فإنه على العكس من ذلك شهد بدوره متابعة لمحاولات الدبلوماسية المصرية تأطير العلاقات مع إسرائيل في سياق سياسي ودولي باعتبار أن إسرائيل مثلها مثل أي دولة أخرى ليست لها مميزات أو حقوق أكثر مما تفرص من التفاعلات المتكافئة وهو الأمر الذي ترفضه إسرائيل ومن هنا فقد اتسمت تفاقيات مصر وإسرائيل في ١٩٨٧ بشئ من الجمود وارتبطت بذلك بتعنت الموقف الإسرائيلي إزاء عملية التسوية السياسية وانعقاد المؤتمر الدولي .

وأثناء المواجهة الاسرائيلية القمعية لانتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الضفة والقطاع المحتلين والتي استمرت في شهري نوفمبر وديسمبر عبرت التنظيمات الثقلية والهيئات الشعبية في مصر عن مسخطها وادانتها الشديدة للملوك الاسرائيلي المنافي لحقوق الإنسان ووصل الأمر الى ثورته عندما ادان مجلس الشعب المصري بالإجماع في ٢٦ / ١٢ سياسة القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني .

وفي المجال الدولي تبرز علاقات مصر مع القوتين العظميين ، ويمكن القول أن صورة العلاقات المصرية - الأمريكية في عام ١٩٨٧ قد شابهت شيء من التوتر الكامن حيث حل موعد سداد الديون العسكرية المصرية للولايات المتحدة بعد انتهاء فترة السماح طبقا لشروط القرض الذي تم في عام ١٩٧٩ . وقد ظلت هذه القضية محور التفاعلات التي بدأت منذ الأسبوع الأول في يناير واستمرت خلال العام بين مقترحات أمريكية وعدم قبول مصري لها لأنها لا تتفق وطبيعة العلاقات الخاصة بين البلدين . وهكذا اضيققت مسألة فوائد الديون العسكرية الى مسائل التسوية السياسية والمساعدات الاقتصادية وصفتة الأسئلة الأمريكية لإيران كاسباب للتوتر النسبي في العلاقة بين البلدين إلا أنه كان هناك حرص من البلدين على محاصرة هذا الخلاف .

إن خبرة عام ١٩٨٧ تكشف عن أن خصوصية العلاقة مع الولايات المتحدة لم تمنع من استمرار الفجوة بين التصورين المصري والأمريكي فيما يتعلق بتسوية مشكلة الديون وفوائدها المستحقة علي مصر وكذلك حول موضوع المعونات وذلك في الوقت الذي أظهر فيه الاتحاد السوفيتي تفهما كبيرا للأزمة الاقتصادية المصرية وهو مانجلى في الاتفاق الخاص بتسوية الديون العسكرية السوفيتية المستحقة على مصر في شهر مارس ١٩٨٧ والذي جاء نموذجيا بالمعايير الاقتصادية والسياسية وجاء ذلك كخطوة لتحسين العلاقات المصرية - السوفيتية وعلامة على تفهم متبادل بين البلدين تجاه العديد من القضايا الدولية ، وخاصة مايتعلق بالمؤتمر الدولي للسلم في الشرق الأوسط والرغبة في وضع حد للحرب العراقية - الإيرانية .

ولقد اهتمت الدبلوماسية المصرية بتدعيم العلاقات مع دول القارة الأوروبية الشرقية والغربية على السواء وكذلك مع مجموعة السوق الأوروبية . وكانت القضيتان الرئيسيتان هما القضية الاقتصادية حيث سعت مصر الى الحصول على مزيد من الدعم الاقتصادي الأوربي وكذلك المساعدة في إعادة جدولة الديون المصرية ومساندة مصر في مفاوضاتها مع البنك الدولي ، ثم القضية السياسية عن طريق حشد التأييد الأوربي لفكرة المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الأوسط .

ولم يكن إهتمام الدبلوماسية المصرية بالعلاقات مع القوى العظمى ودول المجموعة الأوروبية على حساب العلاقات والتفاعلات المصرية مع العالم الثالث وقضاياها المصرية وهو

مايريز في الاتجاه المصري الرامي إلى تكثيف التواجد في القارة الأفريقية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية أو في تدعيم العلاقات المصرية مع الدول الأفريقية الفاعلة مثل اثيوبيا وتنزانيا وتشاد ومجموعة دول حوض النيل . كما أيدت الدبلوماسية المصرية أهتماما كبيرا بالدائرة الإسلامية وهو ما انعكس في حرص الرئيس مبارك على حضور اجتماعات القمة الإسلامية السادسة بالكويت في نهاية يناير ١٩٨٧ ، كذلك ازاد الأهتمام المصري بحركة عدم الانحياز وقضاياها المختلفة .

وفيما يتعلق بالدفاع والقوة العسكرية ، يوضح ذلك القسم من التقرير أن السياسة الدفاعية لمصر عام ١٩٨٧ استمرت في التزامها بمعاهدة السلام مع اسرائيل وفي علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي تطوير صناعاتها العسكرية وتحسين ميزانها العسكري . من جانب آخر تأثرت السياسة الدفاعية بالازمة الاقتصادية الداخلية مما دفعها إلى مزيد من خفض الإنفاق الدفاعي ، ويتصاعد الصراع في الخليج بما يشكل احتمالا لتهديد الأمن القومي وهدد بعض دول الخليج العربية التي تطلعت الى معارضة مصرية كما أن تحسن العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفيتي بعد توقيع اتفاقية اقتصادية حول الديون المصرية اتاح بدائل جديدة أمام السياسة الدفاعية المصرية لم تتضح افاقها حتى نهاية العام كما أن إنبهاك القوات الليبية في الصراع في تشاد خفف من حدة التوترات على الحدود الغربية .

وقد عملت السياسة الدفاعية المصرية على الارتكاز على التوازن العسكري بتوفير حجم يتناسب مع امكانيات الدول المجاورة من حيث الكيف والكم والردع ، ودعت الى ضرورة وجود عقيدة عسكرية عربية موحدة ، وهو ما يعتبر شرطا حتميا للدفاع عن مصر وأى بلد عربي آخر .

ونما الدور العسكري المصري في تحقيق أمن المنطقة نتجية لتصاعد الصراع الملتهب في الخليج والتهديد الإيراني لدول الخليج العربية وإن التزم مصر بعدم إرسال قوات للقتال خارج الحدود ، ولم تنورط في أعمال قتالية ، واقتصر هذا الدور على اتصاع التعاون في مجالات الخبرة العسكرية والتدريب وفي مجال الأمداد بالسلح والذخيرة المتوفرة لدى القوات المسلحة ، وهو أمر قد يكون كافيا حتى نهاية عام ١٩٨٧ لكنه قد لا يكون كافيا في ظروف مقبلة مما يتطلب تنظيميا واعدادا دقيقا للتعاون مع دول الخليج العربية .

وانعكست العلاقات العسكرية الخاصة بين مصر والولايات المتحدة في اجراء حلقة جديدة من مناورات النجم الساطع وإن تميزت هذه الحلقة بغير قليل من الأعلام المصري والأمريكي ، وأيدت مصر استعدادها للأشتراك في مناورات مشتركة مع الأردن وبريطانيا وإيطاليا .

وأهمت مصر خلال العام بدراسة العلاقة بين أمنها وأمن دول البحر الأحمر والقرن الأفريقي وأمن دول حوض البحر المتوسط ، حيث تشكل اسرائيل عائقا بشكل عام أمام تحقيق

الدور الذي تنصورة مصر لنفسها في أمن المنطقة . ورغم الأهتمام المصري بصعب القول بأنه قد حدث تقدم خلال العام في مجال تحقيق الأمن القومي من خلال تنظيم الأمن لدول أي من البحرين الأحمر والمتوسط .

وتحسين الميزان العسكري المصري خلال العام نتيجة لتنفيذ صفقات أسلحة سابقة لم تكن قد نفذت والتقدم في تصنيع الأسلحة . والمعدات العسكرية في مصر ، وبده الحصول على قطع غيار من الاتحاد السوفيتي لأسلحة سوفيتية الصنع ، ولتمو العلاقات العسكرية بين مصر والبلاد العربية ، في حين تأثر هذا الميزان بخفض الإنفاق العسكري واثرة على حجم القوات المسلحة وعلى عناصر التدريب الرئيسية .

وأستمرت مصر في تحديث أسلحة قواتها المسلحة عن طريق استيراد أنواع الأسلحة وتصنيعها مع تزويد مصادر السلاح لتحقيق أكبر قدر من استقلال الإرادة المصرية ودعم التعاون مع الدول الصديقة العربية والأفريقية عن طريق امدادها بالأسلحة دعماً لأمنها القومي ولأمن تلك الدول . ونتيجة لأعطيات إقتصادية وخطة التنمية أنحصرت الكم الأكبر من استيراد الأسلحة في إطار المساعدات العسكرية الأمريكية في حين يزايد الاعتماد على الإنتاج العربي المحلي وتصدير أجزاء منه كسماحة في نفقات التسليح ، ودعم التعاون والتكامل العربي وقد برز خلال هذا العام استلام باقي دفعة الميراج ٢٠٠٠ واستلام طائرات ١٦ وطائرات الأنداز المبكر والسيطرة وادخال تعديلات عليها لزيادة إمكاناتها وخصائصها الفنية والتكتيكية كذا استلام الدفعة الأولى من نظام الدفاع الجوي شايريل ، كما برز التعاقد على شراء صائدات الغام حديثة ، ولم تكف مصر بما استوردته بل قامت بادخال تعديلات وتطوير الأسلحة الموجودة بالخدمة وكان أبرز ما جرى في هذا المجال تطوير اجسام دبابات سوفيتية وإعادة تسليحها وفي مجال الإنتاج العربي تقدمت مصر في مجال الإنفاق على إنتاج مشترك للذبابه أم ١٠ وبده العمل في مصنع البصرات ، والبده في إنتاج المقاتلات بدون طيار ، وإنتاج أنظمة صاروخية متعددة القوهات جديدة كما انتهت من تصنيع الرادار ثنائي الأبعاد ، ت بى ام ٦٣ ، في حين استمر الإنتاج العربي في المجالات الأخرى التي سبق أن بدأها في الأعوام السابقة .

وخلال عام ١٩٨٧ كان العراق هو السوق الرئيسية للإنتاج الحربى المصرى كما في الأعوام السابقة وأمد السوق ليشمل السودان والصومال وعمان واليمن الشمالى ، كما أبنت بعض الدول العربية والأفريقية اهتماما بشراء الإنتاج الحربى المصرى . وقد شهد العام تغييرا في رئاسة الهيئة العربية للتصنيع دفعة لنشاطها في مجال التصنيع وأصبح احتمال استئناف نشاطها في الدول العربية في تمويل مشروعاتها قائما .

أما القسم الإقتصادى في هذا التقرير فقد عالج اداء الإقتصاد المصرى بمتابعة أهم التطورات وتقييم أهم السياسات إلى جانب

تحليل قضية مستقبل التنمية الإقتصادية في مصر . ويكتسب تحليل مؤشرات وإتجاهات وإشكاليات الأداء الإقتصادى فى تقرير هذا العام دلالة خاصة فقد سجل عام ١٩٨٧ نهاية الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣ / ٨٦ - ١٩٨٧ / ٩١) وبداية الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧ / ٨٧ - ١٩٩٢ / ٩١) لذلك فإن متابعة أداء الإقتصادى المصرى خلال عام ١٩٨٧ تمت فى سياق يشمل متابعة الأداء الفعلى أيا ن الخطة المنتهية ، والأداء المستهدف خلال الخطة المبندة ، ثم إشكاليات التنمية المستقبلية .

● وبأخذ التحليل فى القسم الإقتصادى ثلاثة محاور أساسية ، الأول ، متابعة التطورات الإقتصادية والثاني ، تقييم السياسات الإقتصادية والثالث ، تحليل بدائل التنمية وفى المحور الأول ، تم التركيز على تحليل ثلاثة جوانب للتطور الإقتصادى هي : للتنمية غير الإبتدائية ، وانخفاض إنتاجية العمل ، وتهديد الأمن الإقتصادى القومى وبحل المحور الثانى ثلاثة إتجاهات للسياسة الإقتصادية وهي : سياسات الإبتتاح غير الإبتدائى ، وسياسات الترشيد والتكيف ، وسياسات التنمية الإقتصادية ، وأما المحور الثالث فيتضمن عرضاً لثلاثة بدائل للتنمية الإقتصادية ، وهي البديل الرأسمالى العلى ، والبديل الرأسمالى العالمى ، والبديل اليسارى الإصلاحى .

● وتتضح أهمية تحليل التطورات والسياسات والبدايل المذكورة فى ضوء عدد من الحقائق :

الأولى : إن التنمية غير الإبتدائية ، أى ضعف الوزن النسبى وتباطؤه معدلات نمو قطاعات الإنتاج السلى الرئيسية - الصناعة والزراعة ، بجسد الاختلال الرئيسى فى الأقتصاد المصرى ، وقد انعكس هذا الاختلال فى تقاف عدم التناسب وغياب التوازن بين الموارد والأستخدامات السلية والمالية ، وقاد الى الأرتفاع الحاد للأسعار ، وإستمرار عجز الموازنة ، وإحتدام عجز المذروعات ، وتننامى المديونية الخارجية .. الخ .

والثانية : إن انخفاض إنتاجية العمل ، أى انخفاض متوسط نصيب المشتغل من الناتج المحلى الأجمالى ، الكمى أو القيمى ، وحسب الأنشطة الإقتصادية وقطاعات الملكية ، يمثل إهدار للور الضرورى الذى يمكن أن تلعبه التنمية الرأسية فى زيادة الإنتاج ويمكن هذا الانخفاض ، بالمقارنة مع المستويات العالمية بما فى ذلك الدول النامية الصناعية الجديدة ، فى ضعف نسبة نمو الناتج المحلى الإجمالى التى ترجع إلى رفع كفاءة إستخدام الموارد الموظفة بالفعل .

والثالثة : إن تهديد الأمن الإقتصادى القومى المصرى ، أى تقاف التهديدات والتحديات الخارجية التى تحابه الإقتصاد القومى نتيجة تزايد انكشافه إزاء العالم الخارجى ، وتعرضه للأخطار الإقتصادى الأجنبى ، وتحول عناصر قوته إلى نقاط ضعف يكشف الأخطار التى ترتبت على تعمق الأعتداع غير المتكافئ على الخارج ، ويؤكد ضرورة زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية

باعتبار هذا سبيل بناء الاعتماد على القدرات الذاتية المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية .. الخ وبناء القوة الاقتصادية ومجابهة تهديدات وتحديات الاكتشاف والأختراق البنوي والغذائي والتكنولوجي والمالي والتجاري .. الخ .

● والرابعة : أن سياسات الإفتتاح غير الإنتاجي حتى بداية الثمانينات كانت اساس غالبية الأختلالات التي املت ضرورة الإصلاح الإقتصادي .. ومن هذه المظاهر عجز الإنتاج المحلي ، والمديونية الخارجية وانخفاض قيمة الجنية ، وهروب رأس المال القومي ، وتزايد العجز التجاري ، وهجرة العمالة المدربة ، وتراجع الدور الإقتصادي للدولة ، وقصور النشاط الإنتاجي الخاص ، وارتفاع الأسعار ، ونفاذ عجز الموازنة العامة ، الخ .

● والخامسة : أن سياسات الترشيد والتكيف ، خلال الخطة الخمسية الأولى بدت ضرورة لمواجهة تحول عوامل النمو خلال النصف الثاني من السبعينات الى عوامل للركود في النصف الأول من الثمانينات . ونقصد بالذات السياسات المالية والتقيدية والأتمتانية والتجارية .. الخ التي حاولت من ناحية ، التكيف مع المتغيرات في البيئة الإقتصادية العالمية والإقليمية التي فاقت أزمة التمويل الخارجي للتنمية ، ومن ناحية أخرى ، ترشيد استخدام موارد الموازنة والإئتمان المصرفي ، ومدفوعات الإسفراد ، التي جسدت أزمة التمويل المحلي .

● للملاحظة : إن سياسات التنمية الإقتصادية ، تضمنتها وثائق الخطة الخمسية الثانية ، تجسد ليس فقط استمرار سياسات الترشيد والتكيف ، وإنما وهذا هو الأهم تشمل خيارات النظام في مواجهة اشكاليات التنمية الإقتصادية ، التي توضح مستقبل مصر في ظل المعطيات القائمة ، وبين هذه الاشكاليات والخيارات تبرز المعاضلة في تحديد الأولويات بصدد ، أهداف وأولويات ومركزات وآليات وتوجهات .. الخ التنمية بما في ذلك قضايا : القطاع العام أم القطاع الخاص ، الصناعة أم الزراعة ، التخطيط أم السوق ، الاعتماد على الذات أم الاعتماد على الخارج ...

الملاحظة : أنه إلى جانب البديل الرسمي للتنمية الإقتصادية في مصر ، كان من الهام أن نقدم تحليل موضوعي نقدي استنادا الى ذات المعايير التي تجسد المهام المباشرة للتنمية في مصر : أي زيادة الإنتاج ، ورفع الإنتاجية وحماية الأمن الإقتصادي القومي وهناتم التركيز على تحليل : البديل للرأسمالي المحلي ، والبديل الرأسمالي العالمي ، والبديل اليساري الاصلاحى ، الى جانب إشارة في عجالة لما يميز البديل الإسلامى الملتقى ، طالما أن هذه البدائل تملك تأثيرا على البديل الرسمى ، وتمسند الى قوى فاعلة أو قادرة على الفعل مهما كانت تعبر عن قوى تمثل : التقدم أو التأخر ، الاستقلال أم التبعية ، الأغلبية أم الأقلية ...



النظام الدولي والاقليمي

القسم الأول

الشرق الأوسط في السياسة العالمية

- العلاقات الأمريكية السوفيتية - ١٩٨٧
- الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية السوفيتية
- البعد العسكرى في العلاقات السوفيتية - الأمريكية

أولا : العلاقات الأمريكية السوفيتية - ١٩٨٧

١ - مقدمة :

١٩٨٦ حينما تمكن الطرفان من تضيق الفجوة بينهما فيما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية طويلة المدى ، وذلك المتوسطة وقصيرة المدى وقد نجم هذا التقدم أساسا نتيجة التنازلات الضخمة التي بدأ الاتحاد السوفيتي يقدمها الواحدة تلو الأخرى والتي تمثلت في القبول بخفض الصواريخ الاستراتيجية طويلة المدى أس .
أس ١٨ المتحركة والتي يحمل كل منها عشرة رؤوس نووية والمتميزة بالدقة الشديدة ، والقبول بعدم احتساب الصواريخ النووية الفرنسية والبريطانية في ميزان الصواريخ متوسطة المدى في أوروبا ، واعطاء الولايات المتحدة الحق في وضع صواريخ متوسطة المدى على مسرح الشرق الأقصى مع تخفيض الصواريخ السوفيتية الموضوعة بالفعل إلى أقل من الربع ، والقبول باستمرار التجارب النووية بعد فترة إصرار طويلة على ضرورة وقفها ، والأهم من ذلك كله القبول بمبدأ التفتيش المباشر وهو الأمر الذي كان يعترض عليه الاتحاد السوفيتي دائما باعتباره ذريعة للتجسس . ونتيجة هذه التنازلات فقد أصبح وارد توقيع اتفاقية للحد من الصواريخ متوسطة المدى قوامها أن يقوم الطرفان بإزالة صواريخهما في أوروبا ، أي صواريخ أس أس ٢٠ السوفيتية ، وصواريخ كروز وبيرشرنج - ٢ الأمريكية . وفي الشرق الأقصى يقوم الاتحاد السوفيتي بخفض صواريخه متوسطة المدى من ٤٤٠ إلى ١٠٠ صاروخ على أن يسمح للولايات المتحدة بوضع عدد مماثل من هذه الصواريخ موجها إلى نفس المنطقة .

ولذلك حينما تحطمت امكانيات عقد هذه الاتفاقية على صخرة برنامج حرب التجمد فإن الساحة أصبحت مفتوحة لنكسة جديدة في العلاقات بين الطرفين يمكن أن تستمر لفترة طويلة نتيجة للأسباب التي سلف ذكرها . ولكن عام ١٩٨٧ - على العكس - شهد تحسنا كبيرا في العلاقات السوفيتية - الأمريكية بلغ ذروته

انتهى عام ١٩٨٦ والعلاقات السوفيتية - الأمريكية آخذة في التوتر ، بعد أن فشل مؤتمر ريكيافيك في التوصل إلى اتفاق للحد من التسلح في مجال الأسلحة النووية متوسطة المدى وفتح الطريق أمام اتفاق للحد من الأسلحة الاستراتيجية . وكان السبب الرئيسي وراء وصول المباحثات إلى طريق مسدود هو اعتراض الاتحاد السوفيتي على مبادرة الدفاع الخاصة الأمريكية والمعروفة ببرنامح حرب النجوم ، وهو البرنامج الذي صمم الرئيس ريجان على المضي فيه بغض النظر عن إمكانية التوصل إلى اتفاقيات للحد من التسلح . وكان واضحا أن عام ١٩٨٧ سوف يشكل الفرصة الأخيرة خلال الثمانينيات لرأب الصدع في علاقات البلدين والذي بدأ منذ نهاية السبعينيات ، حيث أن عام ١٩٨٨ سوف يكون عام انتخابات الرئاسة الأمريكية ، وبعد ذلك فإن الرئيس الجديد سوف يحتاج فترة من الوقت حتى يمكن أن يعود إلى مائدة المفاوضات مع السوفيت . والأهم من ذلك أنه سوف يكون موقفا بالتقاليد التي أرساها ريجان خلال سنوات حكمه والتي سوف تجعل أية مبادرة أمريكية للتنازل كنوع من التراجع الشديد عن هذه التقاليد . باختصار شديد فإن الزمن أصبح عاملا حاسما في العلاقات السوفيتية الأمريكية ، يضاف إلى العوامل الداخلية والخارجية الأخرى الحاكمة في علاقات الطرفين .

وقد حدثت نكسة ريكيافيك على الرغم من التقدم الحادث في علاقات البلدين ، والذي أخذ محتوى شكليا خلال عام ١٩٨٥ حينما استؤنفت من جديد مباحثات الحد من التسلح . والتي كانت قد توقفت منذ ديسمبر ١٩٨٢ . وتكثفت الاتصالات والمقابلات بينهما ، وترجها لقاء القمة الأول بين ميخائيل جورباتشوف ورونالد ريجان في جنيف في ١٩ و ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ . وأفضى هذا التحسن الشكلي إلى تحسن موضوعي خلال عام

يتوقع معاهدة الحد من التسليح في الأسلحة متوسطة وقصيرة المدى في ٨ ديسمبر ١٩٨٧ أثناء لقاء قمة واشنطن بين الزعيمين السوفيتي والأمريكي ، الذي شهد أيضا تقاربا في وجهات النظر فيما يتعلق بمعاهدة أخرى خاصة بالأسلحة الاستراتيجية والأسلحة الكيميائية . كذلك حدث تقدم ضئيل أثناء العام فيما يتعلق بعدد من النزاعات الإقليمية مثل أفغانستان وأمريكا الوسطى والحرب العراقية الإيرانية وبشكل أقل فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي ، وهو التقدم الذي حدث جزئيا نتيجة تحسن المناخ للعلاقات بين العملاقين فضلا عن توافق عدد من الظروف الإقليمية التي سمحت بمثل هذا التقدم . كما اتفق الطرفان على لقاء آخر للقمة بعدق في ربيع عام ١٩٨٨ لمواصلة التقدم في هذه المجالات خاصة فيما يتعلق بمعاهدة الأسلحة الاستراتيجية التي زال العديد من العقبات التي وقفت أمامها طوال العام . ورغم ذلك ، فإنه قد يكون من قبل المبالغة والتسرع الحكم بأن وفاقا جديدا قد أصبح ممكنا بين الطرفين ، فلا يزال هناك الكثير من القوى الداخلية لديهما التي لا ترغب في مثل هذا الوفاق ، بالإضافة إلى تنافسهما العالمي في أقاليم العالم المختلفة والذي يمكن أن تنجم عنه مواجهات يمكن أن تؤدي إلى تراجع هذه الانجازات كما حدث خلال السبعينيات .

٢ - الطريق إلى القمة :

لم يكن الطريق إلى قمة واشنطن والانجازات التي حدثت فيها ممهدا أو سهلا فقد امتلأ بالضغوط المتبادلة بين الطرفين في محاولة من كل منهما للحصول على أكبر تنازلات ممكنة من الطرف الآخر ولتحسين أوضاعه الإقليمية في مناطق العالم المختلفة . ولكن إذا كان هناك نمط للتفاعلات بين موسكو وواشنطن فقد كان دائما محاولة الأخيرة إثارة العقبة تلو الأخرى أمام التوصل إلى اتفاق يتلوهما تنازل سوفيتي يؤدي إلى فتح الطريق أمام المفاوضات حتى تثار عقبة أخرى وهكذا . كذلك حاولت موسكو إرسال العديد من الإشارات بالنسبة لسياساتها الداخلية والخارجية والتي يمكن أن تقلل من المعارضة القائمة في الولايات المتحدة لتعد اتفاقية جديدة للحد من التسليح . ولكن ذلك لم يمنع من وقت لآخر أن تحاول موسكو الحصول على تنازلات أمريكية خاصة فيما يتعلق ببرنامج حرب النجوم والصواريخ الأمريكية قصيرة المدى في أوروبا .

فكما أسلفنا فإن مؤتمر ريكيافيك انتهى بسبب الربط السوفيتي بين التنازلات السوفيتية وبرنامج حرب النجوم حيث أصر الجانب الأمريكي على الاستمرار في هذا البرنامج وفصله عن أي اتفاقية للحد من التسليح في الأسلحة متوسطة المدى . ولكن في أول مارس ١٩٨٧ قدم الاتحاد السوفيتي تنازله الأول عندما أعلن عن فك الارتباط بين القضيتين على أن يتم النظر في برنامج الفضاء الأمريكي عند النظر في المعاهدة الخاصة بالأسلحة الاستراتيجية وبذلك أصبح الطريق مفتوحا أمام المباحثات من

جديد ، إلا أن الجانب الأمريكي عاد مرة أخرى ليربط بين الاتفاقية وما يمكن أن تؤدي إليه من تفوق - من وجهة النظر الأمريكية - سوفيتي في الأسلحة النووية قصيرة المدى وهي أسلحة كان متصورا أن يتم التقدم فيها بطريقة منفصلة وفي ظل قبول الاتحاد السوفيتي ببقاء الأسلحة النووية لفرنسا وبريطانيا وهو تنازل كبير فحمة السوفيت من قبل . ولكن - ومرة أخرى - وفي ١٥ أبريل ١٩٨٧ وأثناء زيارة لجورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي لموسكو أعلن جورباتشوف عن استعداد الاتحاد السوفيتي لإزالة الصواريخ قصيرة المدى من أوروبا في إطار معاهدة تشمل كلا النوعين من الأسلحة المتوسطة والقصيرة المدى .

ولكن كذلك يمكن كافيلا إزالة العقبات أمام التوصل إلى اتفاق ، فقد بدأت واشنطن في إثارة قضية التفوق السوفيتي في مجال الأسلحة التقليدية على المسرح الأوروبي ، وهي قضية تنبع من الحقيقة الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية لوجود الاتحاد السوفيتي في أوروبا ، وقربه من مسرح العمليات فيها مما جعل له ميزة استراتيجية ، دفعت باستمرار في اتجاه مزيد من التسليح النووي في حلف الأطلسي . وهكذا . وفاقا للمنطق الأمريكي - فإن إزالة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى من أوروبا سوف يجعلها عارية في مواجهة التفوق التقليدي السوفيتي . هذا المنطق الأمريكي لم يكن يمثل الحقيقة تماما . فمن جانب فإن الأسلحة النووية الفرنسية والبريطانية لا تزال موجودة ، كما أن الأساطيل الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط والموائل الغربية من أوروبا يوجد بها طائرات يمكن أن تحمل قنابل نووية ومن جانب آخر ، فإنه حتى التوازن التقليدي لم يكن مختلا كما يجري تصويره في واشنطن ، حيث لا يمكن استبعاد القوات الفرنسية منه حتى ولو كانت فرنسا منسحبة من القيادة العسكرية لحلف الأطلسي . ومن جانب ثالث فإن التفوق الكمي السوفيتي في بعض المجالات يمانته تفوق كيمي غربي في مجالات عديدة . ورغم ذلك كله فقد أعلنت موسكو استعدادها للنظر في موضوع التوازن في الأسلحة التقليدية في أوروبا مع قبولها بمبدأ التخفيض غير المتماثل للقوات في أوروبا ، وهو ما يعني عمليا استعداد الاتحاد السوفيتي لتخفيض قواته التقليدية بدرجة أكبر مما هو مطلوب من قوات حلف الأطلسي التقليدية .

ومع مطلع الصيف بقيت عقبتان في طريق التوصل إلى اتفاقية جديدة للحد من التسليح . الأولى نشأت عما اتفق عليه في ريكيافيك أن يبقى كلا الطرفين عدد ١٠٠ صاروخ موجهة في اتجاه مسرح الشرق الأقصى ، حيث رأت موسكو أن ذلك ضروريا لمعطيات أمن الاتحاد السوفيتي تجاه الصين وربما اليابان في المستقبل في حالة تحولها إلى قوة عسكرية . وهكذا فإن وجهة النظر السوفيتية كانت أن تبقى هذه الصواريخ على الأراضي السوفيتية الآسيوية بحيث لا تصل إلى الولايات المتحدة . ولكن واشنطن رأت أن تضع صواريخها للمائة في ولاية ألاسكا وهو ما يجعلها قادرة على ضرب الأراضي السوفيتية ، ومن ثم تصبح في الحقيقة

صواريخ استراتيجية . هذه الصواريخ أيضا كانت تثير مشكلة أخرى خاصة بعملية البرهنة والتفتيش verification فوجد مثل هذه الصواريخ يجعل من الصعب التأكد من إزالة الصواريخ متوسطة المدى حيث سيبقى دائما الادعاء بأنها تخص المسرح السيوى . أما العقبة الثانية فقد نازت من جلب الاتحاد السوفيتى الذى رأى أنه مع موافقة على إزالة كافة الأسلحة النووية قصيرة المدى من أوروبا ، فإنه يجب على الولايات المتحدة أيضا أن تزيل صواريخ بيرشينج - ١ قصيرة المدى الواقعة على الأراضي الألمانية وتملكها ألمانيا الغربية ، ولكن رؤوسها نووية واقعة تحت التحكم الأمريكى . وقد أحتجت واشنطن أن هذه الأسلحة تخص طرفا ثالثا ومن ثم ينطبق عليها ما ينطبق على الأسلحة النووية الفرنسية والبريطانية ومن ثم تقع خارج الاتفاق ، وهو الأمر الذى رفضته موسكو نظرا لبقاء الرؤوس النووية فى الأيدي الأمريكية . وقد جاء حل العقبة الأولى فى ٢٢ يوليو ١٩٨٧ حينما أعلن جورباتشوف عن قبوله لإزالة كافة الأسلحة متوسطة المدى بما فيها تلك الموجهة للمصرح السيوى . أما العقبة الثانية فقد تم تجاوزها فى ٢٦ أغسطس ١٩٨٧ حينما أعلن المستشار الألمانى هيلموت كول عن قبول بلاده لإزالة صواريخ بيرشينج - ١ من ألمانيا الغربية فى حالة تواصل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لاتفاق يودى لإزالة وتدمير جميع الأسلحة متوسطة وقصيرة المدى .

وهكذا مع شهر سبتمبر أصبح الطريق مفتوحا لعقد معاهدة الأسلحة متوسطة وقصيرة المدى ولزيارة جورباتشوف لواشنطن لتوقيع هذه المعاهدة . وفى منتصف الشهر قام إدوارد شيفارنازى وزير لخارجية السوفيتى بزيارة واشنطن لمواصلة المفاوضات حول تفاصيل المعاهدة . وفى يوم ١٥ سبتمبر وقّع شيفارنازى وشولتز معاهدة لاظمة مركزين فى واشنطن وموسكو لخفض مخاطر الحرب النووية لتبادل المعلومات والخراطى الأشكال عبر الأقمار الصناعية وأجهزة الفاكس ميل حتى يمكن تفادى أى سوء للفهم قد يحدث لدى أى من الطرفين من تحركات يقوم بها الطرف الآخر . هذه المعاهدة تعد مكملة وموازاة لاتفاقية الخط الساخن الموقعة عام ١٩٦٣ . وبناء على هذا التقدم الحادث فى العلاقات بين الطرفين . فقد تقرر أن تتم الزيارة الترتيبية للزعيم السوفيتى لواشنطن قبل نهاية العام . ومنذ أعلن جورباتشوف عن فك الارتباط بين مبادرة للدفاع الخاصة (برنامج حرب النجوم واتفاقية الصواريخ متوسطة المدى فى مطلع شهر مارس ، بدأ الاتحاد السوفيتى فى إرسال عدد من الاشارات التى تستهدف المعارضين للاتفاقية أو الذين يمكن أن يكونوا عقبة فى طريقها للولايات المتحدة ، بالإضافة إلى تعزيز مواقف القوى الليبرالية والديموقراطية التى تساندها . هذه الاشارات يمكن إجمالها فيما يلى :

١ - تد القوى اليهودية والصهيونية فى الولايات المتحدة من القوى التى عملت باستمرار على الربط بين التقدم فى مجال ضغط

التسلح والتحسن فى العلاقات السوفيتية الأمريكية بموضوع هجرة اليهود السوفيت إلى الخارج وخاصة إلى إسرائيل . وقد أدى ضغط هذه القوى إلى زيادة الهجرة خلال السبعينيات إلى معدلات غير مسبوقة حيث بلغت ٥١ ألف مهاجر يهودى حتى عام ١٩٨٧ . ورغم هذه الزيادة الضخمة ، فقد حرصت جماعات الضغط الصهيونية فى واشنطن على المطالبة بالمزيد ، مع الدعوة إلى نقل المهاجرين لليهود مباشرة إلى إسرائيل حينما وجد أن غالبيتهم يتجهون إلى الولايات المتحدة وباقى الدول الغربية الأخرى . وتزعم المصادر الصهيونية فى واشنطن أن عدد اليهود الذين تقدموا لطلب للهجرة بالفعل يبلغون ٤٠٠ ألف يهودى سوفيتى عام ١٩٨٧ .

ولكن مع عجز الكونجرس الأمريكى عن التصديق على اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية II-SALT والغزو السوفيتى لأفغانستان ، ونشوب الحرب الباردة الثانية منذ مطلع رئاسة ريجان ، فقد بدأ الاتحاد السوفيتى فى تقليص عدد المهاجرين اليهود حتى وصل إلى ٩١٤ مهاجر فقط حتى عام ١٩٨٦ . ولكن مع مطلع عام ١٩٨٧ بدأت هجرة اليهود فى التزايد لتتدرج حيث بلغت ٩٨ مهاجر فى شهر يناير (مقارنة بـ ٧٧ فى شهر ديسمبر ١٩٨٦) و ١٤٦ فى شهر فبراير ثم قفزت إلى ٤٤٠ فى شهر مارس واستمر فى معدلاتها المتزايدة حتى بلغ إجمالى عدد المهاجرين اليهود السوفيت ٧ آلاف مهاجر فى مطلع شهر أكتوبر ١٩٨٧ . وطبقا لمصادر صهيونية اسرائيلية فى واشنطن فإن هذا العدد من المنظر أن يصل إلى ١٢ ألف مهاجر فى نهاية العام (لم يتأكد هذا الرقم بعد حتى كتابة هذا التقرير) . بالإضافة إلى ذلك فقد حرص الاتحاد السوفيتى على إطلاق سراح معظم المنشقين اليهود فى الاتحاد السوفيتى وإعطائهم الفرصة للهجرة إلى الخارج . كذلك فإن أعدادا متزايدة من هؤلاء المهاجرين يذهبون إلى إسرائيل مباشرة عن طريق رومانيا بدلا من الطريق التقليدى عبر النمسا حيث يتقدم عادة المهاجرون بطلب دخول الولايات المتحدة كلاجئين وهو الأمر الذى يعطيهم مباشرة - طبقا للقانون الأمريكى - حقوق الاقامة . وهى الحقوق التى لا يمكنهم الحصول عليها فى رومانيا أو بعد ذهابهم إلى إسرائيل حيث يفقدون وضعيتهم كلاجئين حيث يصبحون مواطنين إسرائيليين .

٢ - وفى اتجاه مواز لزيادة عدد المهاجرين اليهود بدأت العلاقات السوفيتية الامراتيلية فى التحسن التدريجى . فمن جانب قام الاتحاد السوفيتى بإرسال وفد قسلى إلى إسرائيل فى شهر مايو للاقامة لمدة ثلاثة شهور للنظر فى ممتلكات الكنيسة المملوكة للاتحاد السوفيتى فى القدس ، وفى وضع ٢٠٠٠ من غير اليهود المقيمين فى إسرائيل ويحملون جوازات سفر سوفيتية . ولكن بعد نهاية الفترة المقررة ، فقد تم تجديد ما مرة أخرى ، واستمر وجود الوفد فى إسرائيل . ومن جانب آخر ، فإن دول أوروبا الشرقية الأخرى مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا أعادت علاقاتها التفصيلية مع إسرائيل . ومن جانب ثالث أعلن

الاتحاد السوفيتي أكثر من مرة أن عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين يعد أمراً غير طبيعي ، وتكتفت الاتصالات بين الطرفين طوال العام وبلغت ذروتها في لقاء شيفر نازده مع بيريز في الأمم المتحدة في شهر سبتمبر . وخلال هذه اللقاءات بدأ الاتحاد السوفيتي تدريجياً في القبول بوجهة النظر الإسرائيلية الخاصة بانعقاد المؤتمر الدولي الخاص بالشرق الأوسط والتي تقوم على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من التمثيل في المؤتمر ، على أن يمثل الفلسطينيون في إطار الوفد الأردني ، وإن كان الاتحاد السوفيتي لا يزال يعتقد بأن هؤلاء الفلسطينيين يجب أن يحصلوا على موافقة منظمة التحرير . كذلك وافق الاتحاد السوفيتي على شكل المؤتمر من حيث أن يكون جلسة افتتاحية يترأسها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ويحضرها باقي الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن من باقي الأطراف المعنية ، وهي الأردن ، سوريا ، إسرائيل ، لبنان ومصر ، على أن تنفض هذه الجلسة ويتحول المؤتمر إلى مفاوضات ثنائية (إسرائيل والأردن ، إسرائيل وسوريا ، إسرائيل ولبنان) . وبقي الخلاف بين الطرفين مركزاً في رغبة الاتحاد السوفيتي أن يبقى للمؤتمر العام فرصة التدخل في المباحثات الثانية في حالة توصله إلى طريق مسدود وهو الأمر الذي ترفضه إسرائيل . ولكن أياً كانت هذه الخلافات فإن تحسناً جوهرياً في العلاقات السوفيتية الإسرائيلية قد حدث خلال العام .

٣ - وإذا كانت الخطوطان السابقتان تستهدفان جماعات الضغط الصهيونية والإسرائيلية في واشنطن ، فإن الاتحاد السوفيتي عمد إلى تحديد عدد من الحجج التي يطرحها اليمين اليميني الأمريكي والخاصة بعدم الوثوق بالاتحاد السوفيتي وقدرته على الالتزام بالمعاهدات التي يوقعها . وكان على رأس الحجج التي تطرحها هذه القوى أن موسكو تخالف الاتفاقية الخاصة بالصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ ABM الموقعة في عام ١٩٧٢ بإقامة رادار مضخم في كراز نويسرك Krosnoyarsk وموجه في اتجاه الشمال الشرقي ، ومن ثم يصبح قادراً على اكتشاف الصواريخ القادمة من الولايات المتحدة في حالة إطلاقها ، ولما كانت الاتفاقية تمنع وجود هذه الرادارات في هذا الاتجاه ، واحتمال ربطه بصواريخ دفاعية ، فإنه يصبح مخالفاً للاتفاقية . ولذا فإن الاتحاد السوفيتي في مبادرة مفاجئة في ٧ سبتمبر ١٩٨٧ سمح لوفد من الكونجرس الأمريكي بزيارة الرادار وتوضيح أنه ليس بالخطورة التي يصورها اليمين الأمريكي ولا يشكل مخالفة للاتفاقية .

٤ - وفي مواجهة القوى التي تنهم الاتحاد السوفيتي بمناسرة الارهاب ، فإن موسكو بدأت منذ نهاية شهر مارس في الاتصال بالحكومات الغربية - بما فيها واشنطن - معلنة معارضتها للارهاب الدولي ودعوتها لهذه الحكومات للضغط ضد ، والتفاوض من أجل عقد معاهدات تؤدي إلى تباين المتهمين بالارهاب لمحاكمتهم . ولكن هذه الدعوة السوفيتية لم تلق أذناً

صاغية في الغرب . فمن جانب نظرت العواصم الغربية لذلك على أنه قد يؤدي إلى مطالبة موسكو بعودة المنشقين عليها في الخارج تحت دعوى فيهمهم بار تكابجر اتم ارهابية ، ومن جانب آخر طالبت موسكو بالضغط على ليبيا وسوريا المتهمتين بمناصرة الارهاب الدولي للتوقف عن ذلك .

٥ - بعد عامين من تجديد زيارة أريك هونكر القائد الألماني الشرقي إلى ألمانيا الغربية ، فإن زيارته لبون في ٨ سبتمبر ١٩٨٧ ولقاءه مع هيلموت كول مستشار ألمانيا الغربية شكل رسالة إلى العالم الغربي بأن الوفاق العالمي بين المعملين يمكن أن يحمل في طياته وفاقاً بين الدولتين الألمانية كما حدث في وفاق السبعينات . وخلال هذه الزيارة التي استمرت يومين وقع الطرفان اتفاقيات للتعاون العلمي والفني ، ولحماية البيئة ، وأمان المفاعلات النووية ، وقاما بإصدار بيان يعلنان فيه اعتزامهما بذل الجهود من أجل زيادة الاتصالات فيما بين الدولتين ، والعمل من أجل السلام العالمي .

٦ - أصبح الاتحاد السوفيتي يركز بطريقة متزايدة على حقيقة الاعتماد المتبادل بين الدول في عالم اليوم في المجالات الاقتصادية والبيئة والحاج إلى تكثيف التعاون الدولي من أجل مكافحة المخاطر المشتركة وتنمية الموارد العالمية . وفي هذا الإطار ، دعا ميخائيل جورباتشوف في أول أكتوبر ١٩٨٧ إلى جعل منطقة القطب الشمالي منطقة للسلام بحيث تكون مجالاً للتعاون بين الشرق والغرب عن طريق تخفيض الأنشطة العسكرية في القطب والتعاون على استغلال الموارد الطبيعية فيه . كذلك فإن الاتحاد السوفيتي شارك مع الولايات المتحدة في إصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول نوفمبر ١٩٨٧ يدعو إلى تعاون كافة الدول في مكافحة مرض الايدز . وبعد أربعة أيام من هذا القرار أعلنت أكاديمية العلوم السوفيتية أنها لا تؤيد وجهة النظر - والتي كانت منشورة في الصحافة السوفيتية - أن فيروس الايدز قد تم تكوينه صناعياً في مدينة فورت ديترك بولاية ميريلاند الأمريكية أثناء تطوير أنواع جديدة من الأسلحة البيولوجية . وبذلك فإن الأكاديمية تكون قد رفعت اتهامها سوفيتياً ظل مستمر لفترة طويلة .

٧ - ولكن الأهم من ذلك أن الدعوة للتعاون الأمريكي السوفيتي في مجال محاربة الايدز داخل إطار الأمم المتحدة ، قد مثل اتجاهاً منصاعداً ومتغيراً لدى الاتحاد السوفيتي لتدعيم المنظمة الدولية وإعطائها سلطات أقوى لإدارة العلاقات الدولية . وقد بدأت أولى الاشارات في هذا الاتجاه حينما دعا ميخائيل جورباتشوف في رسالة له إلى مؤتمر الأمم المتحدة للزع السلاح والتنمية الاقتصادية في ٢٥ أغسطس إلى إنشاء صندوق دولي يوجه الأموال التي توفرها معاهدة ضبط التسليح إلى التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، كما اقترح عقد اجتماع لقادة الخمس عشرة دولة الأعضاء في مجلس الأمن الدولي لمناقشة الطريقة التي يتم بها استخدام هذه الأموال للتنمية أكثر البلدان فقراً في العالم . وقد جاء هذا الاقتراح معاكساً للموقف الأمريكي الذي

السوفيتي في تحقيق إنجاز في مجال ضبط التسليح من أجل إنجاز مهام التطوير الداخلي. قيادة جورباتشوف الديناميكية وإصلاحاته الاقتصادية والسياسية قد قللت من الصورة الجامدة الأيديولوجية المأخوذة عن الدولة القائد في المعسكر الاشتراكي. وقد استغلت القيادة السوفيتية هذه التطورات في فتح أبواب موسكو لأجهزة الأعلام الغربية لمراقبة هذه التطورات ، حتى أصبحت تعبيرات مثل بريسنوركا (إعادة البناء) وجلاسنوست (الانفتاح) جزءا من القاموس السياسي الغربي طوال العام المنصرم .

الخلاصة إذن أن موسكو قد أدارت معركتها الدبلوماسية والدعائية بذكاء لمحاورة القوى اليمينية والصهيونية والمعارضة بشكل عام لا بدق قنارب سوفيتي أمريكي ، وتشجيع القوى الليبرالية والديموقراطية في الغرب لكي تكثف من حملاتها لتحقيق التقارب . ولكن يبدو أن موسكو اعتنقت أن مثل هذا النجاح -بالإضافة إلى عوامل أخرى داخلية - سنافضها بعد قليل - يمكن أن يستغل من أجل الحصول على تنازلات أمريكية في مجال مبادرة الدفاع الخاصة ، فعندما ذهب جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي إلى موسكو في ٢٣ أكتوبر ١٩٨٧ حاملا الدعوة إلى جورباتشوف للحضور إلى واشنطن ولقاء ريجان وتحديد الميعاد النهائي للاجتماع ، ذكر له الزعيم السوفيتي أنه ، ليس مستريحا ، لتحديد ميعاد لزيارة واشنطن في ذلك الوقت ، وأن الزيارة سوف تكون أكثر سهولة بالنسبة له إذا ما طبأت الولايات المتحدة جهودها في مجال تطوير أسلحة الفضاء . ولا جدال أن هذا الرفض السوفيتي لتحديد ميعاد لقاء القمة مثل نكسة على طريق التحسن في علاقات البلدين الذي كاس الصمة الرئيسية لمعظم العام . ولكن هذه النكسة كانت مؤقتة . فقد أعلن ريجان أنه على السوفيت أن يتوفروا عن جعل التقدم في مجال خفض الأسلحة الأستراتيجية الهجومية رهينة إجراءات تعوق مبادرة الدفاع الخاصة SDI . وقبله كان جورج شولتز قد أعلن أن المهم ليس عقد القمة وإنما إحراز تقدم في الموضوعات المطروحة ، وأن اتفاقية الحد من التسليح في مجال الأسلحة متوسطة المدى يمكن أن توقع دون اجتماع قادة البلدين . وأضاف أن هناك دعوة قائمة موجهة إلى جورباتشوف لزيارة واشنطن عندما يكون مستعدا لقبولها سوف تكون مستعدين لاستقباله . ويعد يوم من هذا التصريح أضاف أنه ، إذا انتظر جورباتشوف لمدة طويلة فربما لن تكون مستعدين . . وهكذا فلن المناورة السوفيتية لانتزاع تنازل فويلت بمناورة أمريكية مضادة بإعلان عدم الاهتمام بالاجتماع وعدم الاستعداد للتنازل في مجال حرب النجوم . ولم يعض أسبوع على زيارة شولتز لموسكو ، حتى أرسل الاتحاد السوفيتي شيفرناز إلى واشنطن لإعلام ريجان بيقول جورباتشوف للدعوة الأمريكية على أن يبدأ لقاء القمة يوم ٧ ديسمبر ١٩٨٧ في واشنطن . وفي ٢٧ نوفمبر ١٩٨٧ التقى شولتز وسيفرناز في جنيف لوضع التمسات الأخيرة للمعاهدة التي أصبحت جاهزة للتوقيع .

فأطاع المؤتمر بدعوى أن نزع السلاح والتنمية الاقتصادية في العالم الثالث يجب أن يعالجا كموضوعين منفصلين فضلا عن أنها - والنول الغربية الأخرى ما عدا فرنسا - ليست على استعداد للتنازح مسبقا بتحويل الأموال المتوافرة إلى مساعدات للتنمية . بعد ذلك طالب جورباتشوف في مقالة له نشرت في الأرفستيا في ١٧ سبتمبر بتوسيع اختصاصات وسلطات الأمم المتحدة حين دعا إلى إقامة ، نظام شامل للأمن الدولي ، يحمي كل الدول من التدخل الخارجي ، على أن يقوم مجلس الأمن بدور متعاطف في الحفاظ على الاستقرار العسكري ، ويقوم بمهام البرهنة والتفتيش فيما يتعلق باتفاقيات ضبط التسليح ومعاهدات السلام . كما دعا إلى إعطاء محكمة العدل الدولية سلطات ملزمة في حالات أوسع مما هو وارد حاليا ، وإنشاء محكمة خاصة في الأمم المتحدة للنظر في أعمال الارهاب الدولي ، والتوسع في دور المنظمة في وضع القواعد الخاصة بتوحيد الأسر ، وتأشيرات الدخول إلى الدول ، مع التوسع في الاجراءات التي أقرتها اتفاقية هلسنكي ١٩٧٥ والتي تشمل أوروبا لكي تشمل باقي الدول . كما طالب جورباتشوف بإنشاء منظمة فضاء عالمية وزيادة سلطة وكالة الطاقة الذرية الدولية والتي ترافق اجراءات الأمان في المفاعلات النووية ، وترتبط انتشار الأسلحة النووية ، وقيام مجلس الأمن بدور في حل المشكلات الاقتصادية الدولية مثل ديون العالم الثالث .

وحتى يعطي الاتحاد السوفيتي محتوى جديا لما يقترحه بخصوص تدعيم مكانة الأمم المتحدة ، فقد طالب بعد أسبوع واحد من نشر مقالة جورباتشوف بإنشاء قوة دولية لحماية الملاحة في الخليج العربي تحت رعاية مجلس الأمن بدلا من القوات البحرية للدول . وعلى رأسها الولايات المتحدة - الموجودة الآن في الخليج . كذلك فقد أعلن الاتحاد السوفيتي في ١٥ أكتوبر عن قيامه بدفع كافة ديونه للمنظمة الدولية والبالغ قدرها ٢٢٥ مليون دولار ، منها ٢٨ مليون لمقر الأمم المتحدة ومكاتبها الخارجية ، و ١٧٢ مليون للمشاركة في تكاليف قوات الطوارئ الدولية في لبنان و ٢٥ مليون لتكاليف قوات الطوارئ الدولية في مرتفعات الجولان بالإضافة إلى التكاليف السابقة لهذه القوات في سيناء . وقد جاءت هذه الخطوة بعد فترة طويلة من الرفض السوفيتي للمشاركة في تكاليف هذه القوات على اعتبار أن مسؤولية وجودها تقع على إسرائيل والدول المؤيدة لها . وقد وضعت هذه الخطوة السوفيتية الولايات المتحدة في موقف حرج حيث أصبحت أكبر دولة مدنية للمنظمة الدولية بمبلغ مقداره ٤١٤،٢ مليون دولار حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧ ، وهو الأمر الذي دفع واشنطن إلى دفع مبلغ ٩٠ مليون دولار مع تزايد الضغوط على الإدارة الأمريكية لدفع باقي الديون الأمريكية .

٨ - وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التطورات للدخالية في الاتحاد السوفيتي نفسه كانت توضح باستمرار مدى رغبة الاتحاد

٣ - لقاء القمة ٧ - ١٠ ديسمبر ١٩٨٧ :

على مدى ثلاثة أيام اجتمع ميخائيل جورباتشوف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي مع رونالد ريجان رئيس الولايات المتحدة وسط هالة اعلامية هائلة نجحت من أن البلدين قد توصلتا إلى معاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لازالة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى . ضمن المعاهدة التي تم توقيعها يوم ٨ ديسمبر ١٩٨٧ ، تأتى بعد ثمان سنوات تقريبا من توقيع آخر اتفاقية خاصة بضبط التسلح وتقليل مخاطر الحرب النووية بين الطرفين ، وبعد فترة طويلة من التوتر المتزايد في العلاقات فيما بينهما عرفها المحللون بأنها تمثل الحرب الباردة الثانية ، بعد تلك التي نشبت في أواخر الأربعينيات وخلال الخمسينيات . وكان الطرفان قد وقعا عددا من الاتفاقيات خلال الستينيات والسبعينيات على الوجه التالي :

(١) اتفاقية الخط الساخن : وقعت في جنيف في يونيو ١٩٦٣ ، لإنشاء خط تليفوني بين قادة البلدين يستخدم في حالات الأزمات الدولية الطارئة والتي يخشى منها أن تتطور إلى مواجهة بين الطرفين . وقد تم تطوير هذه الاتفاقية في سبتمبر ١٩٧١ حيث جعلت الاتصال بين الطرفين يتم عن طريق الأقمار الصناعية . ثم تم تطوير هذا النظام مرة أخرى في يوليو ١٩٨٤ حيث أضيف إلى الخط التليفوني نظام الفانسميل الذى يسمح بتبادل الخرائط والأشكال والمواد والمعلومات الأخرى لتحقيق نفس الغرض .

(٢) معاهدة حظر التجزئ للتحارب النووية : وقعت في موسكو في أغسطس ١٩٦٣ ، وتمنع التجارب النووية في الجو والقضاء الخارجى أو تحت الماء ، وفي أى بيئة أخرى إذا كانت المتفجرات النووية سوف تؤدى إلى انتشار الاشعاع النووى خارج أراضي البلد الذى تم فيه التجارب .

(٣) معاهدة القضاء الخارجى : وقعت في موسكو وواشنطن ولندن في يناير ١٩٦٧ ، وتمنع هذه المعاهدة الأطراف الموقعة من إرسال أسلحة نووية لمجال القضاء الخارجى ، أو وضع أسلحة نووية على أجسام فضائية أو وضعها في الفضاء الخارجى ، كما تمنع إقامة قواعد عسكرية أو اختبار الأسلحة على أجسام فضائية .

(٤) معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية : وقعت في يوليو ١٩٦٨ في موسكو وواشنطن ولندن . وتمنع المعاهدة نقل الأسلحة النووية إلى دول أخرى ، كما تمنع مساعدة الدول غير النووية على تصنيع الأسلحة النووية أو الحصول عليها . وتدعو المعاهدة إلى تبادل المعلومات الخاصة بالاستخدام السلمى للطاقة النووية ، وبذل الجهود في اتجاه مفاوضات الحد من التسليح .

(٥) معاهدة قاع البحر : وقعت في فبراير ١٩٧١ في واشنطن وموسكو ولندن ، وتمنع وضع أو تخزين أو وجود قواعد إطلاق الأسلحة النووية على قاع البحر أو المحيط فيما لا يتجاوز مسافة ١٢ ميلا الخاصة بالمياه الإقليمية للدولة .

(٦) اتفاقية الحوادث النووية : وقعت في سبتمبر ١٩٧١ في واشنطن ، وتطالب الاتفاقية الطرفين الأمريكى والسوفيتى بالتبليغ الفورى للطرف الآخر في حالة انفجار سلاح نووى صدفى أو بطريقة عرصية ، كما تطالبهما بالتبليغ المنظم للطرف الآخر عند التخطيط لإطلاق صاروخ خارج أراضي أحد الطرفين وفي اتجاه الطرف الآخر .

(٧) معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ الباليستية : وقعت في موسكو في ١٩٧٢ ، وحددت لكل جانب موقعين فقط لوضع الأسلحة المضادة للصواريخ أحدهما خاص بالماصمة والاخر بأحد مواقع الصواريخ الاستراتيجية ، بحيث يوضع فى كل منها ١٠٠ قاعدة إطلاق و ١٠٠ صاروخ اعتراضى . بعد ذلك عدلت الاتفاقية في عام ١٩٧٤ لى تجعل من حق كل طرف إنشاء موقع واحد فقط للأسلحة المضادة للصواريخ ، ولكن أيا من الطرفين لم يتم بإنشاء الموقع .

(٨) المعاهدة الأولى للحد من الأسلحة الأستراتيجية : وقعت في موسكو في مايو ١٩٧٢ ، ودعت إلى وضع سقف معين للأسلحة الأستراتيجية المتاحة للطرفين ، وإلى ٥ سنوات من تجريد اختبار ونشر الصواريخ عابرة القارات فى البر أو البحر .

(٩) اتفاقية منع الحرب النووية : وقعت في واشنطن في يونيو ١٩٧٣ ودعت كلا الطرفين إلى الكف عن التهديد باستخدام القوة ضد الطرف الآخر ، أو حلفائه ، وأن يمارس سيادته الخارجية بطريقة تتسق مع مآل تجنب الحرب النووية . وفي حالة نشوب موقف يجعل خطر الحرب النووية مائلا ، فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يقرمان بالتشاور فيما بينهما لتفادى هذا الصراع .

(١٠) معاهدة حظر التجارب تحت الأرض : وقعت في موسكو في يوليو ١٩٧٤ ، ولكن الولايات المتحدة لم تصدق عليها . وتضع المعاهدة حدودا على التجارب النووية تحت الأرض ، بحيث تمنع إجراء التجارب على الأسلحة ذات القوة التفجيرية التى تزيد على ١٥٠ كيلو طن متفجرات .

(١١) معاهدة التجارب النووية السلمية : وقعت في موسكو وواشنطن عام ١٩٧٦ وتمنع إجراء التجارب النووية السلمية تحت الأرض لوسائل تنحوى على ما يزيد على ١٥٠ كيلو طن متفجرات للتجربة الواحدة ، على ألا يزيد مجموع المتفجرات فى التجارب السلمية على ١٥٠٠ كيلو طن متفجرات . وتدعو الاتفاقية إلى تبادل المعلومات عن هذه التجارب وإعطائ معلومات عن أماكنها .

(١٢) **المعاهدة الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية :**
وقعت في فيينا في يونيو ١٩٧٩ ، ولكن لم يتم التصديق عليها من جانب الولايات المتحدة . وقد وضعت هذه الاتفاقية سقفا قدره ٢٤٠٠ لقواعد إطلاق الصواريخ ، والصواريخ والقاذفات الثقيلة والصواريخ جو أرض على أن يجري التفاوض لتخفيض هذا السقف فيما بعد . وعلى مدى سبع سنوات من توقيع الاتفاقية تم الالتزام بها بشكل رسمي حتى خرقها الولايات المتحدة في نوفمبر ١٩٨٦ حينما تمددت الحدود المقررة للاتفاقية بأن نشرت أعدادا إضافية من قاذفات القنابل B-52 بعد تزويدها بصواريخ كروز .

ويعد ما يزيد على سبع سنوات من هذه الاتفاقية الأخيرة ، جاء توقيع معاهدة إزالة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى لكي تشكل استثناء لهذا النوع من الاتفاقات التي تستهدف ضبط التسلح وتجنب مخاطر الحرب النووية وتحقيق قدر من الانزعاج في العلاقات السوفيتية الأمريكية . وتتكون المعاهدة من ١٧ مادة تضع الأحكام العامة لها ، وبروتوكولا من خمس مواد تتعلق بالإجراءات الحاكمة لعملية إزالة الصواريخ ، وبروتوكولا آخر من إحدى عشرة مادة يتعلق بموضوع التفويض الوارد في المعاهدة ، وملحقا خاصا بالحصانات والميزات التي سوف يحصل عليها المقتضون من كل طرف . ويعد كل من البروتوكولين والملحق جزءا لا يتجزأ من المعاهدة حسيما ورد في المادة الأولى منها . وجوهر المعاهدة هو الاتفاق على إزالة وتدمير الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى لدى الطرفين ، وقواعد إطلاقها والأبنية والتجهيزات المساندة لها في مدة لا تزيد على ثلاث سنوات منذ دخول المعاهدة حيز التنفيذ ، أي بمجرد تبادل وثائق التصديق عليها تبع الإجراءات الدستورية لكل طرف . وبعد ذلك لا يحق لأي طرف امتلاك مثل هذه الصواريخ أو قواعد إطلاقها أو الأبنية أو التجهيزات المساندة لها . وتنطبق نفس القاعدة على صواريخ التدريب التي ينبغي تدميرها هي الأخرى مع علب إطلاقها وقواعد إطلاقها وأجزائها القابلة للتجميع . وقد عرفت المعاهدة الصاروخ متوسط المدى بأنه ذلك الصاروخ الذي لا يقل مداه على ١٠٠٠ كيلومتر ، ولا يزيد على ٥٥٠٠ كيلومتر . أما الصاروخ قصير المدى فهو الصاروخ الذي لا يقل مداه على ٥٠٠ كيلومتر ولا يزيد على ١٠٠٠ كيلومتر .

وتنطبق أحكام المعاهدة على الصواريخ الأمريكية متوسطة المدى بيرشينج II ٢ - perishing و صواريخ BQM-109 والقصيرة المدى بيرشينج I ١ - perishing و بيرشينج I B . وعلى الصواريخ السوفيتية متوسطة المدى ss-4، ss-20 والقصيرة المدى ss-x-4 و ss-5 و ss-12 و ss-23 ومع تنفيذ أحكام هذه المعاهدة يكون قد تم إزالة وتدمير ٢٤٤ صاروخا أمريكيا طويل وقصير المدى تحمل ٤٣٦ رأسا نوويا ، و ٦٩٣ صاروخا سوفيتيا طويل وقصير المدى تحمل ١٥٧٥ رأسا نوويا . ويتم إزالة وتدمير الصواريخ متوسطة

المدى على مرحلتين : الأولى لا تزيد مدتها على ٢٩ شهرا وعند نهائيتها لا ينبغي أن يتوافر لدى أي طرف من صواريخ أو قواعد إطلاق ما يسمح بأن يكون لديه أكثر من ٢٠٠ رأس نووي . والثانية وتمتد حتى نهاية الثلاث السنوات حيث تكون كافة الصواريخ والقواعد والأبنية والتجهيزات قد تمت إزالتها وتدميرها . أما بالنسبة للصواريخ قصيرة المدى ، فإنه في خلال ٩٠ يوما من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ يتم إزالة هذه الصواريخ من أملكها - سواء الموجودة على مسرح العمليات أو المخزونة - إلى أماكن تدميرها ، بحيث لا يتم وضع الصواريخ وقواعد الإطلاق في مكان واحد حيث يتم تدميرها ، وإنما في عدة أماكن تنفصل عن بعضها بمسافة لا تقل عن ١٠٠٠ كيلومتر . وتنص المعاهدة على أن يقوم كل طرف بإبلاغ الطرف الآخر خلال ٣٠ يوما من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بكافة المعلومات عما لديه وينخل في إطار أحكام المعاهدة ، كما يقوم بالإبلاغ عن مواعيد التدمير ومكانها ووسائل نقلها ومسارها وأنواع الصواريخ التي سوف يتم تدميرها وعدها ، ووسائل التدمير سواء كانت عن الطريق الاستراتيجي أو عن طريق الإطلاق (في هذه الحالة الأخيرة يصرح فقط بتدمير ١٠٠ صاروخ فقط خلال السنة الشهور الأولى من تنفيذ الاتفاقية) ٣٠ يوما قبل التنفيذ . كذلك يقوم كل طرف بتقديم تقرير متابعة للطرف الآخر كل ستة شهور توضح ما تم إنجازه من إزالة وتدمير .

وهكذا فإن المعاهدة تكون قد حققت إنجازا غير مسبوق في تاريخ اتفاقيات الحد من التسلح ، حيث قامت بإزالة وتدمير نوعين بكاملهما من الصواريخ النووية . ولكن ذلك لم يكن إنجازا الوحيد ، فقد نصت الاتفاقية على نظام غير مسبوق للتفتيش والتأكد من التزام كل طرف بالتمتاع في هذه المعاهدة . فبينما اكتفت اتفاقيات الحد من التسلح السابقة (سالت الأولى والثانية) بأن يتم التفتيش والتأكد من خلال الوسائل القومية (أي أقاليم التجسس الساعية) فإن هذه المعاهدة قدمت ما يلي : أولا : بعد ٣٠ يوما من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ يصبح لكل طرف الحق في التفتيش على كل القواعد والتسهيلات الواقعة على أراضي الطرف الآخر أو أراضي الدول التي بها قواعد الصواريخ ، على أن يقوم خلال ٩٠ يوما بالتأكد من المعلومات الواردة له من الطرف الآخر عن الصواريخ وقواعد الإطلاق والأبنية والتجهيزات المساندة . وثانيا : يكون من حق كل طرف التفتيش على الطرف الآخر خلال سنتين يوما من القيام بعملية إزالة وتدمير الصواريخ للتأكد من قيام الطرف الأخير بالتمتاع في هذا الصدد . ثالثا : لكل طرف الحق في القيام بالتفتيش بمجرد الطلب من الطرف الآخر لمدة ثلاثة عشر عاما ، على أنه يسمح له بهذا الطلب ٢٠ مرة في العام خلال الثلاث السنوات الأولى من تنفيذ الاتفاقية ، و ١٥ مرة في السنة للسنوات الخمس التالية ، و ١٠ مرات في السنة في السنوات

الخمس التي تليها . ورابعا : بعد ستة شهور من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، يكون لكل طرف الحق في إنشاء نظام للمراقبة في المواقع التي يتم فيها تصنيع وتجميع مراحل الصواريخ ، فيراقب الاتحاد السوفيتي مصنع هيركوليز رقم واحد في مدينة ماجنا بولاية يونا بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتراقب الولايات المتحدة مصنع فورتسك لبناء الآلات في مدينة يومورت بجمهورية روسيا الفيدرالية السوفيتية الاشتراكية بالاتحاد السوفيتي . وخامسا : وأخيرا - وللتأكد من قيام كل طرف بالالتزامات في المعاهدة ، فإنه من حق كل طرف أن يستخدم وسائله القومية المتاحة للتفتيش عن بعد (أقمار التجسس الصناعية) ، ولذلك فإنه ليس من حق أى من الطرفين التدخل لمنع هذه الوسائل من العمل والتحقق والمراقبة ، أو أن يقوم بأجراء للاخفاء بمنع الطرف الآخر من القيام بذلك . وحتى يمكن تعزيز المراقبة بالوسائل القومية ، فإنه من حق كل طرف - حتى يتم توقيع معاهدة خاصة بالأسلحة الاستراتيجية ، ولكن فيما لا يزيد على ثلاث سنوات من توقيع معاهدة الأسلحة متوسطة وقصيرة المدى - أن يطلب تطبيق عدد من الإجراءات التعاونية في قواعد الصواريخ البرية عابرة القارات والتي يزيد مداها على ٥٥٠٠ كيلومتر : (أ) في زمن لا يزيد على ست ساعات بعد الطلب من قبل أحد الأطراف ، يقوم الطرف الآخر بفتح كل سفوف الأبنية الثابتة على أن يضع كافة الصواريخ على حاملات إطلاقها دون القيام بأية إجراءات للاخفاء ، (ب) نترك هذه السفوف مفتوحة لمدة ١٢ ساعة . وتنظيم هذه الأجزاء الخمسة للتحقق والتفتيش أنشأت الاتفاقية هيئتين لمتابعتها ، أولاها هيئة التحقق الخاصة special verification commission والتي تقوم بحل المشكلات المتعلقة بالاتزام بالاتفاقية وللتفتيش على الاجراءات التي تمنع مصداقيتها وفاعليتها . والثانية ، يقوم الطرفان بإنشاء مركزين لغرض المخاطر النووية Nuclear Risk Reduction centers لتبادل المعلومات والطلبات الخاصة بالتفتيش الموضوعة من قبل .

ولم تضع معاهدة إزالة وتدمير الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى ، أية مدة زمنية محددة لاستمرارها ، وإنما أعطت كل طرف الحق في أن يمارس حقوق السيادة القومية وأن ينسحب من المعاهدة إذا ما قرر أن هناك أحداثا غير عاجية تتعلق بهذه المعاهدة قد أضرت بمصالحه العليا . ولكن عليه - في هذه الحالة - أن يقدم طلبا بذلك إلى الطرف الآخر قبل ستة شهور من تاريخ الانسحاب . هذا الطلب عليه أن يتضمن توضيحا لهذه الأحداث غير العاجية التي أضرت بمصالحه العليا .

وإذا كانت المعاهدة تمثل الانجاز الرئيسي والمحدد للقاء القمة ، فإن تقعا قد حدث في مجالات ضبط التسلح المختلفة من استراتيجية ، وكيميائية ، وتقديرية . فبالنسبة للأسلحة الاستراتيجية طويلة المدى (أى التي يزيد مداها على ٥٥٠٠ كيلومتر) ، فإن الانجاز الرئيسي فيها حدث في

ريكيافيك حينما وافق الطرفان على عقد معاهدة تخفض هذه الأسلحة بما مقداره ٥٠ ٪ ، ولكن لاجتماع واشنطن أضاف إلى هذا التقدم حينما لم يكتف فقط بالاتفاق على خفض عدد الرؤوس النووية لدى الطرفين إلى ٤٩٠٠ رأس نووي ، وإنما حدث تقدم أيضا في معالجة القضية الرئيسية التي وقفت في وجه هذه المعاهدة المتعلقة بمبادرة الدفاع الخاصة . فمن جانب فإن الاتحاد السوفيتي لم يعد مصرا على ربط المعاهدة بالغاء برنامج حرب النجوم وإن استمر في الخلاف مع الولايات المتحدة حول ضرورة الحد منه . ومن جانب آخر فإن الاتحاد السوفيتي بدأ يغير في تكتيكه الخاص بمواجهة البرنامج ، حين ركز جورباتشوف خلال وجوده في واشنطن على إعادة تكيف القضية ، حيث حولها من قضية ميثاق للتسلح ، إلى قضية الالتزام بمعاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ الباليستكية ABM الموقعة عام ١٩٧٢ . فمن وجهة نظر الاتحاد السوفيتي أن هذه الاتفاقية لا تسمح للولايات المتحدة بالأختبار العملي لأسلحة الدفاع الفضائية خلال مدة سرياتها والتي يطلب بأن يستمر لعشر سنوات أخرى . هذا التفسير الضيق للاتفاقية ترفضه الولايات المتحدة ممثلة في إدارة ريجان ، حيث تنهني نصيرا واسما للاتفاقية يسمح بأجراء هذه الأختبارات ، وأن سرياتها يجب ألا يستمر لأكثر من سبع سنوات . وقد جاء الكونجرس لكي يقدم ارضية للاتفاق حينما تنهى التفسير الضيق للاتفاقية ، وبناء عليه فإن إدارة ريجان أعلنت على لسان شولتز في ١٣ ديسمبر ١٩٨٧ أنهم لم تعد تصر على أن يقل الكونجرس التفسير الواسع للاتفاقية ، وإنما سوف تسعى للحصول على موافقة الكونجرس على تجارب برنامج حرب النجوم على أساس كل حالة على حدة . وإذا كانت مدة السريان يمكن التفاوض حول حل وسط بشأنها ، فإن خطوة الكونجرس هذه ، ورد الإدارة عليها ، سوف يفتح الباب لحل وسط فيما يتعلق بتجارب البرنامج حيث يمكن السماح ببعضها الذي لا يشكل تهديدا رئيسيا . وهو ما نوه السوفيت بقوله على لسان المتحدث الرسمي للوفد السوفيتي في واشنطن - وعدم السماح بالبيض الآخر . كذلك حدث تقدم أيضا في المجال الخاص بإجراءات التحقق والبرهنة والتفتيش ، ولا شك أن ما تم احرازه في معاهدة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى سوف يعطي سوابق هامة يمكن أن تنفذ في معاهدة الأسلحة الاستراتيجية . بالنسبة للأسلحة الكيميائية فقد تقدم ملموس في اتجاهها . ومن المعروف أن مباحثات الحد من هذه الأسلحة تتم أساسا منذ عام ١٩٦٨ في إطار لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح في جنيف ولكن حتى وقت قريب فإن المباحثات الخاصة بهذه الأسلحة لم تحرز تقدما يذكر إلا في خلال العامين الماضيين ولكن خلال العام الحالي ، وخلال قمة واشنطن فيبدو أن هناك معاهدة أصبحت ممكنة قولها الحظر الشامل لتخزين الأسلحة الكيميائية ومصانع انتاجها ، على أن يتم تدمير الأسلحة الموجودة بالفعل خلال فترة عشر سنوات . كما تدعو

حين عملا سويا من خلال مجلس الأمن الدولي خلال شهر أغسطس للتوصل إلى قرار المجلس رقم ٥٩٨ لوقف إطلاق النار بين إيران والعراق وانسحاب الطرفين إلى الحدود الدولية وتكوين هيئة دولية للنظر في تحديد المعنى الهاديء بالحرب . وقد تضمن القرار إمكانية معي المجلس لإصدار قرار آخر يؤدي إلى حظر تصدير السلاح إلى الدولة التي لا تستجيب للقرار . وبعد ما قبلت العراق بالقرار ، وتحفظت إيران على قبوله بالطريقة التي صدر فيها وبترتيب الأولويات التي جاءت فيه مقترحة تأجيل الانسحاب إلى ما بعد تكوين هيئة التحكيم ، فقد بدأت المواقف الأمريكية والسوفيتية في الابتعاد عن بعضهما البعض ، فبينما رأى الاتحاد السوفيتي ضرورة إعطاء إيران مهلة كافية من خلال جهود السكرتير العام للأمم المتحدة ، رأت الولايات المتحدة أن عدم القبول الإيراني بقرار مجلس الأمن صراحة ووفق نص يعنى ضرورة إصدار قرار آخر يفرض حظر السلاح على إيران ، وهو الأمر الذي رفضته السوفييت ، وعلى العكس بدأ في توثيق علاقاتهم الاقتصادية مع طهران . ولكن مع انعقاد مؤتمر القمة بدأ الاتحاد السوفيتي في تغيير موقفه خالصتهد أن ألقى السكرتير العام للأمم المتحدة المسؤولية على إيران في عدم نجاح قرار مجلس الأمن ، مبدية استعداده لقبول قرار الحظر . ولكنه وضع شرطا وهو أن تقوم قوة دولية مسلحة تحت رعاية الأمم المتحدة بحماية الملاحة في الخليج بدلا من الأساطيل الغربية ، خاصة الأسطول الأمريكي ، التي تقوم بذلك بشكل منفرد . وهذا الشرط لم تبد الولايات المتحدة استعدادا لقبوله . وكانت قضية نيكارجوا هي الموضوع الثالث على قائمة الموضوعات الإقليمية ، وكان الطرفان الأمريكي والسوفيتي قد اقتريا من بعضهما البعض حينما قبل كل منهما مشروع السلام في أمريكا الوسطى الذي صدر في كوستاريكا في ١١ أغسطس ١٩٨٧ والذي أقرته كل من كوستاريكا وهوندوراس والسلفادور وجواتيمالا ونيكارجوا لوقف الحروب الأهلية في كل من السلفادور ونيكارجوا وإقامة حكومات ديموقراطية في دول المنطقة . ولكن نجاح هذا المشروع لا يزال رهنا بالموقف الذي تتخذه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من حلفائهما في المنطقة . وأثناء اجتماع القمة أبدى جورباتشوف لريجان استعداده لوقف المساعدات السوفيتية لنيكارجوا في حالة احترام الولايات المتحدة لاتفاقية السلام ، وهو ما يعنى وقف أمريكا لمساعداتها للمتمردين ضد حكومة الساندانيسا في نيكارجوا ، وهو الأمر الذي لم تبد حكومة ريجان استعدادها لقبوله . وإذا كانت القضايا الثلاث السابقة قد تم بحثها على مستوى الرؤساء ومساعدتهم الرئيسيين ، فإن عددا من القضايا تم بحثها على مستويات أقل وفي اجتماعات جانبية بين مسؤولين من البلدين منها قضية كمبوديا التي لم يحدث فيها تقدم ، والصراع العربي الإسرائيلي ، الذي حدث بها بعض التقدم من حيث قبول السوفييت فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وإن لم يتم اتفاق كامل حول آلياته ، ويبدو أن الطرفين قد استقرا

المعاهدة أيضا إلى التفتيش المباشر وخلال ٤٨ ساعة من الطلب على مصانع الإنتاج ومناطق التخزين حتى يتم تصدير هذه الأسلحة ، وينطبق ذلك أيضا على المصانع المنتجة لمواد كيميائية للاستخدام المدني ولكن يمكن أيضا أن تستخدم استخداما عسكريا . المشكلة الرئيسية في وجه هذه المعاهدة الآن هي وجود ما يصل إلى ٢٠ دولة أخرى تنتج الأسلحة الكيميائية ولها اعتراضات كبرى على مسألة التفتيش سواء أن بعض الدول - خاصة في العالم الثالث - تنكر وجود هذه الأسلحة لديها ، أو لخوف بعض الدول الأخرى مثل اليابان وألمانيا الغربية اللتين تخافان من التجسس الصناعي على مصانعها المدنية المنتجة للمواد الكيميائية . ولكن هناك اقتراحا مطروحا بإنشاء هيئة دولية تقوم بهما التفتيش ولعل ذلك سيكون الموضوع الرئيسي للمفاوضات خلال المرحلة المقبلة . وأخيرا فإن مباحثات الأسلحة التقليدية لم يحدث بها تقدم كبير أثناء مباحثات واشنطن سوى تأكيد جورباتشوف على قبول الاتحاد السوفيتي لمبدأ خفض غير المتوازن للأسلحة التقليدية في أوروبا ، ولكن مدى هذا خفض وتوقيت تنفيذه ، وعلاقة الكم والكيف في الأسلحة التقليدية فلا تزال قضايا معلقة وبالعلة التعقيد والحساسية . وإذا كانت محادثات الحد من التسليح بأنواعها المختلفة قد حظيت بمعظم وقت لقاء القمة والمحادثات الجانبية بين الطرفين الأمريكي والسوفيتي ، فإن النزاعات الإقليمية حظيت ببعض الوقت القليل من اهتمام الطرفين ، وكان التقدم فيها ضئيلا . وفي هذه الصدد فقد نجحت الولايات المتحدة في وضع قضية أفغانستان على رأس قائمة الموضوعات الإقليمية الواجب بحثها . ومن حيث التقدم في هذه القضية فإن الاتحاد السوفيتي أعلن عن وجود قرار سياسي سوفييتي بالانسحاب خلال ١٢ شهرا من أفغانستان بمجرد توقف الولايات المتحدة عن إمداد المجاهدين الأفغان بالسلاح ، وهو الأمر الذي ترفض أمريكا تنفيذه حتى يتم الانسحاب الكامل . والواقع أن مشكلة توقيت الانسحاب السوفيتي ومدها ، وحظر المساعدات الأمريكية ليست هي المشكلة الرئيسية في وجه حل المشكلة الأفغانية وإنما تقع المشكلة أساسا في شكل الحكومة الأفغانية بعد رحيل السوفييت ، فبينما يقترح الاتحاد السوفيتي تشكيل حكومة قوية تشمل الحكومة الشيوعية الحالية وبعض عناصر من المعارضة الأفغانية ، فإن الولايات المتحدة ترغب في ترك الأمر للشعب الأفغاني ليقرر ما يشاء ، وهي المسألة التي يخوف منها السوفييت حيث أن ذلك يمكن أن يقضى إلى حكومة للمجاهدين .

تقوم بمذابح جماعية للشوعيين ومن مآلهم أثناء فترة حكمهم . ولذلك ربما يمكن الحل - وهو ما بدأ الطرفان في البحث عنه - في تكوين حكومة محايدة يشرف عليها الملك تظاهر شاه ملك أفغانستان السابق تمنع هذه المذابح وتبحث عن وسيلة تكفل المجاهدين والشوعيين المشاركة السياسية في حكم أفغانستان . الحرب العراقية - الإيرانية كانت الموضوع الثاني في قائمة الموضوعات الإقليمية ، حيث قطع الطرفان خطوة هامة بشأنها

على استمرار التباحث في هذا الأمر مع الانتظار لنتائج الانتخابات الاسرائيلية في العام القادم .

٤ - مستقبل العلاقات السوفيتية الأمريكية :

لقد جاء لقاء واشنطن وتوقيع معاهدة الحد من الأسلحة النووية متوسطة وقصيرة المدى كخطوة متقدمة في تحسين العلاقات السوفيتية الأمريكية وتوفير قدر من الانفراج الدولي لم يتوافر منذ نهاية السبعينيات حينما بدأت الحرب الباردة الثانية بين المعلاقين . وقد جاء هذا التقدم في العلاقات رغم استمرار التناقض والاختلاف والتنافس بين الدولتين على المستوى العالمي الكوني ، وما يعبر عنه كل منهما من نظام أيديولوجي واجتماعي واقتصادي متميز ، وعلى الرغم من وجود قيادة أمريكية أعلن رئيسها منذ سبع سنوات أن الاتحاد السوفيتي يمثل « امبراطورية للشر » ، ووصف القيادة السوفيتية بأنها مجموعة « أعطت لنفسها الحق في القيام بأى جريمة » ، وأن تكذب ، وأن تفش ، من أجل الوصول إلى غاياتها . - وقيل وصول جورباتشوف إلى واشنطن بثلاثة أيام صرح ريجان مرة أخرى أنه لم يغير من معتقده هذه . وعلى الجانب الآخر فقد بقيت العقيدة السوفيتية قائمة على انتقاد النظام الرأسمالي وطبيعته الأمبريالية ، ولم يرد من جانب الاتحاد السوفيتي ما يشير إلى تغير في هذا الاعتقاد . ولذا فإن سؤالاً هاماً يصبح مطروحا : لماذا أذن حدث هذا التقدم الحادث في العلاقات بين الطرفين ؟ ويتلو سؤال آخر : إلى أى حد يمكن أن يستمر هذا التحسن وهل يعبر عن ظاهرة دائمة في العلاقات السوفيتية الأمريكية . أم أنه يمثل « رد فعل لطروف مرحلية فينتهي التحسن بانتهاها وتعود الأمور بين الطرفين إلى سيرتها الأولى ؟

الاجابة على السؤال الأول تجد نفسها أساما في الظروف الداخلية الاقتصادية والسياسية للطرفين . فبالنسبة للاتحاد السوفيتي - والدول الشرقية بشكل عام - فقد كان عقد الثمانينيات شاهدا على التدهور في المكانة العالمية للاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية من حيث كونها تمثل نموذجا عليا للتقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية . وبدا واضحا أن موسكو وحلفاءها أصبحوا عاجزين عن اللحاق بالثورة الصناعية الثالثة واستيعابها داخل القاعدة الصناعية السوفيتية . فبعد النمو الذي حدث في الاقتصاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات ، فإن عقد السبعينيات شهد تواضع معدلات النمو في هذه الدول بعد أن استنفدت هذه الاقتصاديات كل امكانيات الثورة الصناعية الأولى والثانية عن طريق الاستخدام المكثف للعمل ورأس المال في تحقيق أهداف الانتاج وتصنيع نوعيته لكي يكون قادرا على المنافسة في السوق العالمية . ومع الثورة التكنولوجية في مجال الحاسبات الالية والالكترونيات والاتصالات والهندسة الوراثية وغيرها من مجالات الثورة الصناعية الثالثة التي انتشرت في اليابان

والولايات المتحدة (أوروبا الغربية ، وما أحدثته من ثورة في العمليات الانتاجية والادارية المصاحبة لها ، فإن الفجوة بين المجتمعات الاشتراكية من جانب والراسمالية من جانب آخر أخذت في الاتساع . إن هذه الفجوة لم تخلق مشكلة بنائية في الاتحاد السوفيتي فقط من الزوايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فقط ، بل أصبحت - بشكل متزايد تشكل مصصلة أمنية للاتحاد السوفيتي . وزاد على ذلك أن الفترة الأخيرة من حكم بريجنيف قد خلقت شكاً في القيادة السوفيتية وقدراتها على التعامل مع هذه النوعيات من المشاكل التي أصبحت تشكل تحديا حقيقيا للمكانة العالمية للاتحاد السوفيتي . - وحينما تولى اندريوف السلطة في عام ١٩٨٣ نجح في خلق موجات من الدفع نحو التغيير في المجتمع السوفيتي توقفت مؤقتا بوفاته وتولى تشيرنوكو السلطة . ولكن هذه الموجات عادت مرة أخرى وبغوة في عام ١٩٨٥ بتولى جورباتشوف منصب السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي ، ومع انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في عام ١٩٨٦ ، فإن الاتحاد السوفيتي بدأ مرحلة جديدة من تاريخه ، تبدأ بالاعتراف بالقصور في المجتمع السوفيتي والتعريف على الفجوة التكنولوجية بينه وبين الغرب ، ومن ثم فإن الاتحاد السوفيتي يصبح أكثر قدرة على استثمار موارده الطبيعية والعلمية الضخمة .

إن هذا التطور الداخلي في الاتحاد السوفيتي قد فرض نظرة جديدة للأمن القومي السوفيتي والضرورات العسكرية التي يحتمها هذا المفهوم . وحتى يمكن فهم هذه النظرة ، فلا بد من التعرف المريح لمفهوم الأمن القومي السوفيتي وتطوراته المختلفة منذ نشوب الحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث سجد أنه قد مر بثلاث مراحل متصلة ومتمايزة في آن واحد . المرحلة الأولى ، واستمرت منذ نهاية الأربعينيات حتى نهاية الخمسينيات ، وفيها فإن هذا المفهوم كان مماثلا للمفهوم السائد في الولايات المتحدة ، حيث اعتبر الطرفان أن الحرب بينهما حتمية . وبينما كان الغرب يخشى استولاء شيوعيا على أوروبا الغربية باستخدام التخريب السياسي والقوات السوفيتية البرية ، فقد كان على السوفيت أن يولجها الاحتكار النووي الأمريكي في البداية ، ثم التفوق الأمريكي الكبير بعد ذلك ، وأن يخافوا من ضربة وقائية لمواقع تطوير سلاحهم النووي ، وطى وجودهم في أوروبا الشرقية ، والمحاولات الرأسمالية للقضاء على النظام الشيوعي في موسكو . ورغم أن كلا من الطرفين كان يخاف الحرب ، فإن الاعتقاد في حتميتها كان سائدا . وترتب على ذلك أن الاتحاد السوفيتي اندفع في تطوير ترسانته النووية ، وجاء تطويره للصواريخ عابرة القارات ليبدأنا بده مرحلة ثانية استمرت فيما بقي من الخمسينيات وخلال الستينيات والسبعينيات حيث أصبح الاتحاد السوفيتي أقل خوفا من الغرب ، وساد الاعتقاد بأن الحرب بين النظامين الاجتماعيين لم تعد قدرا حتميا طالما أن التكافؤ العسكري بين

الطرفين ظل مستعرا . وذلك فقد عمل الاتحاد السوفيتي على أن يسلم الولايات المتحدة في سياق التسلح ، وكانت اتفاقيات ضبط التسلح التي تم توقيعها خلال السبعينيات تعمل في الأساس لتنظيم هذا السباق ووضع ضوابط على إمكانات نشوب حرب غير مقصودة من قبل الطرفين . وجاءت المرحلة الثالثة مع مطلع الثمانينيات ، حيث بدا واضحا للأجيال الجديدة من القيادة السوفيتية أن الخطر على الاتحاد السوفيتي لا يأتي أساما من خارجه ، ولكن من الأوضاع المتردية . التي أشرنا لها في السابق - داخله . وهكذا فقد حدثت عملية تطويرية في مفهوم الأمن القومي السوفيتي أخذت تقلل تدريجيا من المتطلبات العسكرية لهذا الأمن ، وأنت إلى نوع جديد من التفكير السياسي الذي يؤكد على الأبعاد غير العسكرية للأمن ويركز على مخاطر استمرار الأوضاع السلبية الداخلية . ولذا فإن القيادة السوفيتية بدأت في التقليل من الخلافات بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي ، والتأكيد على أن الدول تعيش الآن في حالة اعتماد متبادل ، وأن الأمن القومي السوفيتي يعتمد على الأمن المتبادل بين المعسكرين ، وأن سياق التسلح قد وصل إلى مرحلة جديدة وخطيرة ، وأنه لن يكون هناك منتصر في الحرب التقليدية ، أما الحرب النووية صوف تدمر الإنسانية . ويبدو أن السوفيت خلال هذه المرحلة قد توصلوا إلى مبدأ عسكري جديد يقوم على « الكفاية العسكرية Military sufficiency » بدلا من « التكافؤ العسكري Military parity » الذي كان سائدا في المرحلة السابقة . أن هذا المبدأ يقوم على كمية مقعولة ومأمونة من السلاح النووي تمثل حدا أدنى للردع تجاه المعسكر الغربي ، ومن ثم توفير موارد هائلة توجه في اتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وواكب جورباتشوف هذا المبدأ الجديد بسياستين تسييران في نفس الاتجاه الأولى منها تسعى إلى إعادة بناء الاقتصاد السوفيتي حتى يكون أكثر كفاءة وفاعلية ، والثانية تقوم على تحقيق قدر من الانفتاح السياسي الذي يكتل مشاركة أوسع للجماهير السوفيتية في العملية السياسية واتخاذ القرارات الاقتصادية . كل ذلك جعل من التطلع إلى اتفاقيات جزرية في ضبط التسلح أمرا هاما حتى يمكن أن يفرغ الاتحاد السوفيتي لعملية البناء الداخلي .

وبالنسبة للولايات المتحدة فقد كانت لها ظروفها الداخلية هي الأخرى التي تدفعها في اتجاه التوصل إلى اتفاقيات لضبط التسلح . فحينما جاء رونالد ريجان إلى الحكم اعتمد سياسة تقوم على تخفيض الضرائب على المواطن الأمريكي لتشجيع الاستثمار ، وزيادة الإنفاق العسكري حتى يمكن تحقيق « هامش للأمان » (وهو تعبير مرادف لتحقيق التفوق العسكري) في التوازن مع الاتحاد السوفيتي ، وسد العجز في الميزانية الفيدرالية . كان التصور للذائع عام ١٩٨٠ لدى إدارة ريجان أن تخفيض الضرائب سوف يؤدي إلى زياد الاستثمارات إلى الدرجة التي تحدث انتماءا اقتصاديا كافيا لتمويل زيادة الإنفاق

العسكري وسد العجز في الميزانية في آن واحد . ورغم أن ريجان قد نجح نسبيا في تحقيق قدر من الانتماء ، فإن ذلك لم يكن كافيا خاصة في ظل ظروف الإنفاق الدفاعي المتزايد . لسد العجز في الميزانية الفدرالية وهو الأمر الذي قاد إلى تدهور قيمة الدولار الأمريكي والعجز الضخم في الميزان التجاري ، ومن ثم إلى الدفع في اتجاه تقليص الإنفاق الدفاعي خاصة من جانب الكونجرس الذي أصبح الديموقراطيون يسيطرون على مجلسه اعتبارا من عام ١٩٨٦ . فبعد أن كان العجز في الميزانية يبلغ ٤٠,٢ بليون دولار عام ١٩٧٩ بنسبة ١,٦ ٪ من الناتج القومي الاجمالي ، فإنه ارتفع إلى ٧٣,٨ بليون عام ١٩٨٠ بنسبة ٢,٨ ٪ ، إلى ٧٨,٩ بليون عام ١٩٨١ بنسبة ٢,٦ ٪ ، إلى ١٢٧,٩ بليون عام ١٩٨٢ بنسبة ٤,١ ٪ ، إلى ٢٠٧,٨ بليون عام ١٩٨٣ بنسبة ٦,٣ ٪ ، ثم انخفض قليلا إلى ١٨٥,٣ بليون عام ١٩٨٤ بنسبة ٥ ٪ من النخل القومي الاجمالي ، إلا أنه عاد إلى الارتفاع مرة أخرى إلى ٢٢٠,٧ بليون عام ١٩٨٦ بنسبة ٥,٣ ٪ من النخل القومي . وهكذا فإن استمرار العجز في الميزانية على هذه الصورة قد دفع في اتجاه الضغط على الميزانية العسكرية ، فبعد أن أخذت هذه الميزانية تتصاعد بمعدلات مرتفعة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٥ فإنها أخذت في الانخفاض خلال العامين التاليين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، نظرا لعدم رغبة الرئيس الأمريكي في زيادة الضرائب ، وعدم رغبة الكونجرس في التقليل من الإنفاق على المعونة الطبية والتأمين الاجتماعي ، فإنه لم يكن هناك بد من مبدأ تخفيض الميزانية العسكرية . وجاءت توصية الكونجرس المعروفة بقرا جرام / رادمان : هوبنج في عام ١٩٨٥ بتحقيق التوازن في الميزانية خلال عام ١٩٩٢ من خلال تخفيضات تدريجية في الإنفاق العام . بما فيه الاتفاق العسكري بدءا من عام ١٩٨٨ لتجمل من إمكانية زيادة الموازنة العسكرية زيادة حقيقية أمرا صعبا ، وهكذا فإن الاتفاق العسكري الأمريكي خلال السنوات المقبلة سوف يبقى عند مستوياته الحالية بحيث أن الزيادة السنوية فيه لن تعتمد نسبة التضخم . وهكذا فإن الاستمرار في سياق التسلح لم يعد أمرا منطقيا أو ممكنا في ظل هذه التطورات الأمريكية . وإذا كانت الظروف الخلفية في كلا البلدين شكلت الأساس الموضوعي والدافع للتقارب السوفيتي الأمريكي ، فإنها لا تعطي تفسيرا كافيا لتوقيت هذا التقارب ، وللتنازلات السوفيتية التي أسلفنا الاشارة لها . ولعله من الممكن أن نجد مثل هذا التفسير في التطورات التي حدثت منذ نهاية ١٩٨٦ وخلال عام ١٩٨٧ في شعبية ومكانة الرئيس الأمريكي والتي تأثرت بشكل كبير خلال هذا العام منذ الاعلان عن فضيحة ايران - كونترا التي شغلت الرأي العام الأمريكي طوال العام ، وأنت إلى تراجع شعبية ريجان . ويبدو أن جورباتشوف قد قرر الاستفادة من العلف الذي طرأ على قيادة ريجان لكي يدفعه إلى قبول الاتفاق عن طريق تقديم كمية من العروض التي يصعب على ريجان رفضها ، وبالتالي فإن هذا الاتفاق سوف يميز من مكانه

جورباتشوف الداخلية . فرغم كل شيء فقد بقي لريجان عدد من المزايا من الناحية التكتيكية . أولها أنه رغم فقدان ريجان لقدر من شعبيته فقد بقي أكثر الرؤساء الأمريكيين شعبية خلال فترة حكمه الثانية . ورغم أن حكم الشعب الأمريكي على سياسته أصبح سلبيا فإن الحكم عليه شخصيا بقي إيجابيا إلى حد كبير . وثانيها ، أن ريجان ظل ولفترة طويلة الممثل الرئيسي لليمين الأمريكي المحافظ ، سوف يجعل من الصعب على هذا اليمين أن يقف في وجه التصديق على المعاهدة . وثالثها ، أن ريجان وقد قاربت فترة رئاسته على الانتهاء ، وبقي عام واحد على انتخابات الرئاسة الأمريكية ، أصبح أكثر اهتماما عن ذي قبل بمكانته في التاريخ ، ومن ثم فإن معاهدته لضبط التسلح يمكن أن تغطي على ما أخفته فضيحة إيران - كونترا من شعبيته، وتساعد المرشح الجمهوري على النجاح في انتخابات ١٩٨٨ حيث سيجتمع ما بين التشدد الجمهوري التقليدي والسعي للحد من التسلح في نفس الوقت وهي الأرضية التي يحاول الديموقراطيون احتكارها . كذلك فقد كانت لجورباتشوف أسبابه الخاصة ، فظنرا لأن إصلاحاته الداخلية سوف تحتاج بعض الوقت حتى تعطي ثمارا ، وأن هناك عقبات في طريقها . كما سفرى بعد قليل - فإن انتصارا خارجيا يمكن أن يعطي تدعيبا لموقفه الداخلي ، ويعطي الانطباع بأن وقف سباق التسلح يمكن أن يساعد في توفير الرخاء الداخلي . وإذا كانت لجورباتشوف أسبابه التكتيكية فإن ريجان كانت لديه أيضا أسبابه . أولها أن توقيع الاتفاقية كان يمثل نجاحا لسياسته القائمة على التفاوض من موقع القوة بالزيادة المستمرة في الاتفاق العسكري وطرح عدد من الشروط المستمرة ، التي رفضها السوفييت كلها في البداية ، ثم خرجوا من مائدة المفاوضات بعد أن بدأ الطرف الأمريكي في نشر صواريخ بير شنج - ٢ في نهاية ديسمبر ١٩٨٣ ، ولكنهم بعد ذلك عادوا وقبلوا بها الواحدة بعد الأخرى بينما بقيت مبادرة الدفاع الخاصة (حرب النجوم) دون تغيير . وثانيا ، فإن توقيع معاهدة مع جورباتشوف سوف يعزز من مكانته الداخلية . والأهم ، فإن انشغال الاتحاد السوفيتي بفضائه الداخلية يمكن أن يترك للولايات المتحدة - والغرب عامة - الانفراد بالمساحة العالمية نفوذا وتوسعا اقتصاديا . وثالثا ، أن مباحثات الحد من التسلح يمكن أن تكون وسيلة لانتزاع عدد من المكاسب الأخرى مثل الحصول على المزيد من الهجرة اليهودية - التي ترضى اللوبي الإسرائيلي الصهيوني في الداخل - وتطويع الموقف السوفيتي من عدد من القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى . ورابعا ، أن إصلاحات جورباتشوف الاقتصادية والسياسية سوف تفتح الباب لتفاعلات مثالية داخل الاتحاد السوفيتي وبين حلفائه في أوروبا الشرقية تعطي الولايات المتحدة فرصا اقتصادية استثمارية .

وهكذا فإن عددا من الظروف الداخلية والتكتيكية ساعدت ودفعت في اتجاه عقد معاهدة الحد من التسلح في الأسلحة

المتوسطة وقصيرة المدى ، ولكن السؤال الثاني يبقى إلى أي حد يمكن أن يعد ذلك علامة على تحسن العلاقات السوفيتية الأمريكية ، وإلى متى تستمر ، وهل يعتبر ذلك عن ظاهرها أصيلة أم طارئة ؟ الإجابة على ذلك لا بد وأن تكون معقدة نظرا لتشابك الاعتبارات المتعلقة بمفاوضات الحد من التسلح ذاتها ، والظروف الداخلية في كلا البلدين ، وعلاقتها بالعالم الخارجي . ولذا فإن عددا من الاعتبارات يجب أن ينظر إليها كمقدمة للإجابة :

أولا : أن معاهدة إزالة وتدمير الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى تتعامل مع نسبة صغيرة من الأسلحة النووية ، لا تعدد في الواقع ٣ ٪ من ترسانة الأسلحة التي لدى الطرفين . إن المعاهدة التي سوف يتم تنفيذها خلال ثلاث سنوات من تاريخ التصديق لا تقوم بالكثير من إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في نهاية السبعينيات . ولكن ذلك لا ينفي - على واضعه - أن يقلل من القيمة النفسية والرمزية للاتفاقية من حيث أنها فتحت بابا ظل مغلقا لسنوات طويلة . هذا الباب النفسي معرض بشدة للانغلاق مرة أخرى نتيجة القيود التي يمكن أن تفرضها عملية التصديق عليها في الولايات المتحدة . فرغم أنه من المنصور أن يتم هذا التصديق دون صعوبة في مجلس الشيوخ الأمريكي ، فإن اليمين الأمريكي المحافظ سوف يعمد إلى محاولة إغلاق الطريق أمام خطوات جديدة للحد من التسلح عن طريق :

١ - السعي لمنع مجلس الشيوخ من التصديق على المعاهدة كما حدث في الاتفاقية الثانية للحد من التسلح الموقعة عام ١٩٧٩ مستندين في ذلك إلى أن الاتحاد السوفيتي لم ينفذ - كما تؤكد مصادر الحكومة الأمريكية - بالتزاماته في الاتفاقية السابقة . وهكذا فإن الحكومة الأمريكية سوف تقع في مأزق - فلما أن تؤكد على قولائها السابقة بمخالفات السوفيت وهذا نقد مبرر للتصديق على المعاهدة ، أو أن تصرح بأن السوفيت ينفذون المعاهدة بحذافيرها ومن ثم تقدم ورقة تفاوضية ودعائية مع السوفيت . هذه المحاولة ليس مقدرا لها النجاح فعدد أعضاء مجلس الشيوخ الذين يطالبون بذلك لا يتعدون ١٥ عضوا وهو ما لا يكفي لإغلاق الطريق أمام المعاهدة ، كما أن فرصهم في زيادة العدد شبه معدومة نظرا للشعبية التي تتمتع بها المعاهدة في نهاية عام ١٩٨٧ لدى الشعب الأمريكي .

٢ - السعي لاعادة التفاوض حول عدد من النقاط في الاتفاقية ذاتها خاصة تلك التي تتعلق بالتحقق والتفتيش . فرغم أن المعاهدة قد أرمت سوابق جديدة في معاهدات الحد من التسلح في هذا الصدد ، فإن إجراءات التحقق والتفتيش فيها مرتبطة بمواقع محددة سلفا في الاتفاقية ، ولكن اليمين يرغب في أن يكون التفتيش منعقلا بأي مواقع مشكوك فيها ، وبغض النظر عما إذا كانت هذه المواقع خاصة بتشغيل أو إنتاج الأسلحة متوسطة أو قصيرة المدى . كذلك ، فإن اليمين يطالب بأن يتم الربط في صلب المعاهدة بين إزالة الصواريخ وموضوعات أخرى مثل خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا وموضوعات حقوق الإنسان

الدفاع الخاصة (حرب النجوم) لا تزال تقف عقبة أمام المحادثات . فرغم وجود تغير في الموقف السوفيتي من حيث إعادة تكييف القضية ومحاولة تأجيل البرنامج من خلال وضعه في إطار معاهدة الأسلحة الدفاعية المضادة للصواريخ ، فإن هذا البرنامج سوف يظل مصدر قلق كبير بالنسبة للاتحاد السوفيتي .

فيما أصبح التحليل الخاص باتجاهه نحو الكفاية العسكرية ، وردع الحد الأدنى ، فإن وجود هذه الأسلحة القضاية سوف تشكل تهديدا بالغ الأهمية ما سوف يكتفي به من أسلحة نووية على البقاء . وفي هذه الحالة فإن الاتحاد السوفيتي سوف يبيع أمامه واحد من اختيارات : أولهما أن يجعل تقييد برنامج حرب النجوم الأمريكي بمعنى أن يظل هذا البرنامج حبيس مرحلة البحوث والاختبارات العملية شرطا للتوصل إلى معاهدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية وفي هذه الحالة فإنه قد يفلح الطريق نهايا أمام هذه المعاهدة . والثاني ، أن يقبل الاتحاد السوفيتي التحدي ويقوم بتطوير برنامجه العالي لحرب النجوم لكي يتماشى مع البرنامج الأمريكي مع التوصل للمعاهدة ، وفي هذه الحالة فإنه سوف يكون قد تم استبدال سباق التسليح على الأرض بسباق آخر في الفضاء . وحتى نهاية عام ١٩٨٧ فإن جورباتشوف قد اختار الخيار الأول حيث استمر في التأكيد على أن معاهدة الأسلحة الدفاعية المضادة للصواريخ لا تسمح بإجراء الاختبارات العملية للأسلحة ، ولكن في الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة لا تزال ماضية في برنامج حرب النجوم ، حيث أقر الكونجرس الأمريكي مبلغ ٣,٤ بليون دولار أمريكي للبرنامج ، صحيح أن ذلك أقل مما طلبته الحكومة الأمريكية (٥,٧ بليون دولار) بسبب العجز في الميزانية ، إلا أنه يظل يمثل زيادة تقرب من الضعف عما كان مقررا للبرنامج في ميزانية ١٩٨١ حينما كان المبلغ ١,٨ بليون دولار .

ولكن برنامج حرب النجوم ليس هو العقبة الوحيدة . فالأسلحة الاستراتيجية المتحركة مثل أس ١٨ لدى الاتحاد السوفيتي ، و MX لدى الولايات المتحدة تمثل عقبة كبيرة . فهذه الأسلحة تمثل أكثر الأسلحة فاعلية ودقة لدى الطرفين ، ومن ثم فإنها تمثل من ناحية ضرورة لأى استراتيجية تقوم على الكفاية العسكرية وردع الحد الأدنى ولكن تخفيضها فى أى معاهدة جديدة يعد ضرورة للحد الجدى من الأسلحة الاستراتيجية كذلك فإن هذه الأسلحة - نظرا لحركتها وعدم وجودها في قواعد ثابتة - تضع صعوبة بالغة على إمكانيات التحقق والتفتيش . وينطبق نفس الشيء على الأسلحة الاستراتيجية صغيرة الحجم . وإذا فإن التعامل مع المشكلتين من زاوية التحقق والتفتيش سوف يخلق ظروفا جديدة لم يسبق مواجهتها من قبل في مباحثات الحد من التسليح . فإذا كانت المعاهدة الموقعة للأسلحة متوسطة وقصيرة المدى قد أدت إلى نظام كثيف ومعتدل للتحقق والتفتيش ، فإن معاهدة خاصة بالأسلحة الاستراتيجية سوف تحتاج نظاما أكثر تعقيدا وكثافة ، مما سوف يجعل كلا من الطرفين مفتوحا تماما للطرف الآخر ،

أساسا هجرة اليهود السوفيت أو الموضوعات الإقليمية أساسا أيضا تلك التى تهم أمريكا مثل الانسحاب من أفغانستان ووقف المعاهدات لنيكاراجوا والانسحاب الفيتنامي من كامبوديا) . هذه التحديات تقصد بها بالمطلع قتل الاتفاقية الحالية دون الإعلان صراحة عن رفضها كما هو وارد في الخطوة الأولى . هذه الخطوة وإن كان منتظرا أن تلقى التأييد من عدد أكبر من أعضاء مجلس الشيوخ (من ٢٠ إلى ٢٥ عضوا) فإنهم سوف يظلون أقل من العدد اللازم لإغلاق الطريق أمام التصديق على المعاهدة ، حيث أن العدد اللازم لذلك هو ٣٤ عضوا (عدد أعضاء مجلس الشيوخ ١٠٠ عضو ويحتاج التصديق على المعاهدات ثلثي عدد الأعضاء أى ٦٧ عضوا) .

٣ - وإذا كانت الفرص أمام الخطوة الأولى معدومة حاليا ، وأن الخطوة الثانية غير ممكنة على ضوء حسابات عدد الأعضاء الذين سوف يؤيدونها ، فإن الخطوة الثالثة لديها فرص كبيرة من النجاح وهي تقييد الحكومة الأمريكية نفسها في أية مفاوضات مقبلة . فبدلا من رفض التصديق على المعاهدة ، أو طلب إعادة التفاوض حول نقاط فيها ، فإن مجلس الشيوخ سوف يطلب من الحكومة الأمريكية ألا تتوصل إلى معاهدات جديدة ما لم يتم التأكد من الالتزام الكامل من جانب الاتحاد السوفيتي بالمعاهدات السابقة ، وربط هذه المعاهدات بموضوعات الأسلحة التقليدية والتحقق والتفتيش والقضايا الإقليمية المنوء عنها من قبل . وهكذا فإنه يمكن القول أنه ولو أن المعاهدة سوف يتم التصديق عليها في أغلب الأحوال ، فإن الحكومة الأمريكية سوف تدخل المفاوضات المقبلة - الأكثر أهمية في الواقع - وأبدا مقبلة من قبل الكونجرس الأمريكي ، وهو ما سيخلق ضغطا قوية على المفاوضات حيث أن دائرة التنازلات المطلوبة من السوفيت سوف تنسحب بالتأكيد ، خاصة وأن التنازلات المطلوبة سوف تكاد تكون من طرف واحد تقريبا . فالمطلوب أن يخض السوفيت من قوائمهم التقليدية في أوروبا في الوقت الذى ترفض فيه أمريكا اعتبار القوات الفرنسية التقليدية ضمن قوات التحالف الغربى نظرا لأن فرنسا خارج إطار حلف الأطلسي . كما أن موضوع حقوق الإنسان يكاد يكون مقصورا فقط على الاتحاد السوفيتي ، أما الموضوعات الإقليمية فلا تشمل - من وجهة النظر الأمريكية - الصراع العربى الاسرائيلى - أو التأييد الأمريكى للمتمردين في أنجولا أو نيكاراغوا .

ثانيا : أن معاهدات الحد من التسليح لها طبيعتها المعقدة الخاصة بها . فالتكنولوجيات الجديدة تطرح بمعدلات متسارعة مشاكل معقدة وفنية أمام فرق المفاوضات وإذا كانت هذه المشكلات قد شكلت معضلات كبرى أمام الاتفاقية الأولى والثانية للحد من التسليح - فى الأسلحة الاستراتيجية - فإنها الآن أكثر حدة أمام اتفاقية للحد من الأسلحة - فرغم التقدم الذى تم التوصل إليه خلال العام المنصرم والمضار له من قبل ، فإن عددا من العقبات الكبرى لا تزال تقف في الطريق : أولها أن مبادرة

خاصة إذا ما أُخل في هذا الإطار التفنيش على مواقع غير محدودة ولكن مشكوك فيها . وهكذا فإن قضايا جديدة لا بد وأن تظهر مثل التخريب المياسي ، والتجسس بشكل عام ، والتجسس الصناعي . هذه القضايا يتحفظ من خلالها كلا الطرفين ، وأصبح التجسس الصناعي مشكلة أمريكية أكثر منها سوفيتية .

وتزداد حدة التعقيد مع الأسلحة الكيميائية ، فهذه الأسلحة تتبع من مواد كيميائية ذات استخدام مدني ويتم تصنيعها في مصانع مدنية ، وبالتالي فإن الخط الفاصل بين ما هو مدني وما هو عسكري يتضاءل ويجعل من تغطية التحقق والتفنيش مشكلة ترفي إلى الاشراف على المصانع الكيميائية - عسكرية كانت أو مدنية . لدى الطرفين ، وهو ما يثير قضية التجسس الصناعي مرة أخرى . ولكن المشكلة الكبرى أمام معاهدة للأسلحة الكيميائية سوف تظل الأطراف الثالثة في العالم المتقدم والعالم الثالث التي تمتلك مثل هذه الأسلحة . فهذه الأطراف غير راغبة في التنازل عن هذه الأسلحة إلا في إطار اتفاقيات عالمية شاملة تحد من المشكلات الإقليمية وتضع قيودا حقيقية على انتشار الأسلحة النووية وهو ما يصعب التوصل إليه في الحالة الراهنة للعلاقات الدولية .

ثالثا : ان الظروف الداخلية لدى الطرفين ، والتي سمحت - كما أسلفنا - بالتوصل إلى معاهدة الحد من الأسلحة المتوسطة والقصيرة المدى ، تظل هي نفسها عائقا أمام تحسين كبير ومستمر في العلاقات بين العاملين . فالحركة الأساسية وراء المعاهدة كان الظروف الداخلية في الاتحاد السوفيتي التي دفعت في اتجاه المعاهدة بما قدمته موسكو من تنازلات ضخمة ، توافقت مع ظروف داخلية ملائمة لدى الولايات المتحدة ، وبالتالي وجد الطرفان في المعاهدة حلا لمعضلتهما الداخلية . ولكن الظروف الداخلية في الاتحاد السوفيتي نفسها يمكن أن تلعب دور العامل المعوق من حيث قدرتها على تنفيذ القيادة السوفيتية ومنعها من تقديم تنازلات واسعة سوف تزايد المطالبات بها من جانب واشنطن نتيجة ظروفها الداخلية أيضا . فالقيادة السوفيتية - وجورباتشوف في مقدمتها - تسعى من فترة طويلة إلى وقف سباق التسلح ، وخفض التوتر الدولي حتى يمكنها إنجاز مهام الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي . ولكن هذه المهام ليست سهلة الانجاز ، كما أن إنجازها سوف يولد قوى معارضة لها ، فضلا عن خطوات الإصلاح ذاتها يمكن أن تؤدي إلى مشكلات كبرى على المدى القصير على الأقل ، وعلى سبيل المثال فإن تحرير قوى الانتاج واعطاء فعالية أكبر لقوى السوق في تحديد الأسعار ، سوف يؤدي إلى عدد من الأمراض الاقتصادية المعروفة لدى الغرب مثل البطالة والتضخم بدرجة غير مسبوقة لدى الاتحاد السوفيتي . كذلك فإن وضع معايير صارمة للكفاية الانتاجية بحيث تركز على جودة المنتج سوف تؤدي في الواقع إلى نقص الانتاجية ، وهو الأمر الذي حدث في يناير ١٩٨٧ حينما وجد أنه عند تطبيق هذه المعايير على

١٥٠٠ وحدة انتاجية على سبيل التجربة قد أدى إلى انخفاض الانتاجية في ٩٠٠ وحدة منها ، كما أن اللجنة المشرفة على البرنامج لم تقل من الانتاج سوى نسبة ٨٣,٩ ٪ فقط وما تبقى لم يكن يتماشى مع المستويات المطلوبة . كذلك فإن اتخاذ خطوات من أجل الحد من استهلاك المواد الكحولية ، وإن كان قد أدى إلى انخفاض الاستهلاك بنسبة ٣٧ ٪ في عام ١٩٨٦ ، فإنه أدى إلى حرمان الخزنة السوفيتية من ضرائب قيمتها ٢٥ بليون دولار . ولكن الخطر الأكبر على اصلاحات جورباتشوف الاقتصادية سوف يأتي من التوقعات الزائدة والنزعة الاستهلاكية

والتمايزات الاجتماعية التي يمكن أن تنشأ عنها . فهذه التوقعات سوف تخلق ضغوطا من القوى المحافظة في كل تكمة يعرض لها البرنامج أو عجز في النتائج التي يحققها على أن ذلك يرجع إلى مخالفتها للمجتمع الاشتراكي وإلى خلط في الايديولوجية التي يستند إليها ، وهو نوع من النقاش يماثل ذلك الذي دار أثناء الاصلاحات التي قادها خروتشوف بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٥٦ وأدت في النهاية إلى التخلص من قبل القوى المحافظة البيروقراطية عام ١٩٦٤ . والواقع أن هناك مؤشرات إلى أن جورباتشوف بدأ يواجه مثل هذه الضغوط بالفعل . فالليبراليون بدؤوا في الاسساس ببطلان ابقاع الاصلاح الاقتصادي ومحدودية الاصلاح السياسي ، وهو ما عبر عنه بوريس ياسنين الأمين للجنة الحزب الشيوعي في موسكو أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي خلال شهر أكتوبر حينما اتهم جورباتشوف بالبطء والتقصير في اتخاذ الاجراءات اللازمة للاصلاح وبالمعدلات المطلوبة فضلا عن تكوين هالة من عبادة الفرد حوله . على الجانب المحافظ الممثل بباجور ليجاتشيف - الرجل الثاني في الحزب الشيوعي السوفيتي - والمؤسسة العسكرية ، فإن الاصلاح الداخلي ولوائه يمثل ضرورة أمنية واستراتيجية لبقاء الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى ، فإنهم أيضا يخافون من أن يؤدي هذا الاصلاح إلى تسريب داخلي ، وفقدان الحزب لنفوذه وهيبته . وإلى تنازلات خارجية تهدد أمن الاتحاد السوفيتي . وقد حاول ليجاتشيف طوال عام ١٩٨٧ أن يؤيد خطوات الاصلاح بحفظ مخترا من : بنش التاريخ ، السوفيتي ، ويدعو إلى الالتزام الحزبي والايديولوجي ، بالنسبة للصحافة والاعلام . أما المؤسسة العسكرية فقد حافظت بشكل متسق على التحذير من برنامج حرب النجوم ، بل وأعلن المارشال سرجي آخر ومايف sergei F. Akhromyev من القيادة العسكرية السوفيتية أن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية مع الابقاء على درع فضائي لحماية الأراضي الأمريكية سوف يشكل تهديدا عسكريا جديرا للاتحاد السوفيتي .

نتيجة لذلك أن جورباتشوف بدأ يتجه إلى الوسطيين الليبراليين والمحافظين فمن ناحية فقد دفع باليسنيين إلى الاستقالة من اللجنة الحزبية وإلى تراجع معين في أقواله السابقة ، ولكنه من ناحية أخرى عين مشرفا على أحد المواقع الصناعية . وأثناء خطابه

بمناسبة مرور ٧٠ عاما على الثورة الاشتراكية مارس نقدا للتاريخ السوفيتي - خاصة عصر ستالين - ومدح بحفظ خروتشوف ودينينوف ، ولكنه أيضا دعا إلى عدم نبش القبور ، وأثناء وجوده في واشنطن بدأ متفائلا حين وصف توقيع المعاهدة بأنه حدث رئيسي في « السياسة العالمية » ، و « تحول إلى مرحلة جديدة في العلاقات السوفيتية الأمريكية » ، فإنه عاد بعد عودته إلى موسكو وفي ١٤ ديسمبر ١٩٨٧ لكي يقرر « أنه من السابق للآوان القول بأن هناك تحسنا جوهريا في العلاقات السوفيتية الأمريكية » ، وبعد أن بدأ مستعدا لخلق مساحة للتفاوض حول قضية الاختبار العملي للأسلحة الفضاء في إطار الاتفاقية الدفاعية للأسلحة المضادة للصواريخ ، فإنه عاد في موسكو لكي يؤكد أن ذلك ممنوع في ظل الاتفاقية مهاجما « دوائر محددة في الولايات المتحدة » والبلدان الغربية الأخرى حاول أن تجمع لكي تمنع التفسير إلى الأمام ، « هذا الاتجاه نحو الوسط السياسي في الاتحاد السوفيتي سوف يعطى جورباتشوف الفرصة لكي يمثل الأغلبية ، ولكنها في نفس الوقت سوف تؤدي إلى غضب الليبراليين والمحافظةين ، وتجعل خطواته الإصلاحية متضاربة ومتناقضة » ، وفي كل الأحوال فإن القيود الواردة عليه سوف تتزايد بمقدار فرز القوى الذين سوف تسفر عنه إجراءات الإصلاح الداخلي .

ولكن الخطر الأكبر على جورباتشوف سوف يأتي من اليمين الأمريكي ومطالبه المتزايدة والتي سوف تدفع في اتجاه تأييد المحافظين السوفيت الذين يرون أن العالم الرأسمالي لن يكف أبدا عن العمل على تقييض المجتمع الاشتراكي السوفيتي . هذا اليمين الأمريكي لقي دفعة كبرى خلال حكم ريجان ، بحيث أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر محافظة عن أي وقت مضى ، وهو سيحاول باستمرار منع أي تقارب جوهري بين الطرفين ، كما فعل طوال العام حينما أثار خلال شهر أبريل قضية التجسس السوفيتي على السفارة الأمريكية في موسكو من خلال وضع أجهزة تصنتت فيها ، وإغراء حراس السفارة عن طريق سيدات يتبعن المخابرات السوفيتية ، ومطالب بعدها بوقف المباحثات بين الطرفين . كذلك فإن هذا اليمين نجح في منع حديث لجورباتشوف يليقه أمام الكونجرس الأمريكي بدعوى قيادته لدولة شمولية وديكتاتورية . وقد أشرنا من قبل إلى عدد من الخطوط التي يستطيع هذا اليمين أن ينفذها في وجه معاهدة الحد من التسلح في الأسلحة النووية متوسطة وقصيرة المدى . ولكن المهم هنا أن هذا اليمين سوف يجعل من العلاقات السوفيتية - الأمريكية قضية خلال عام الانتخابات . ولما كان ريجان نفسه ينتمي إلى هذا الاتجاه فإنه حاول باستمرار ألا يفصل نفسه عن هذا التيار . فقبل وصول جورباتشوف إلى واشنطن وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧ شن ريجان هجوما حادا على الاتحاد السوفيتي أمام مؤسسة هيرينج (الميراث) المحافظة ، معلنا أن الاتحاد السوفيتي يسعى بثبات إلى إنشاء قدرات حربية وقاتلية في الفضاء ، وأنه مشغول عن المجاعة في إثيوبيا ، والعمل

السوفيتي ، والتي يحكمها الطغيان الشيوعي . وفي الوقت الذي يتدهور فيه الاقتصاد السوفيتي ، فإن السوفيت يتفوقون بلايين الدولارات لفرض الحكم الشيوعي في الخارج من أوروبا الشرقية وكوبا وكومبوديا (اليمن الجنوبية) وأنجولا وأثيوبيا ونيكاراجوا وأفغانستان) . وقبل سفر جورباتشوف من واشنطن كان ريجان حريصا على أن يؤكد على وجود خلافات وتناقضات بين الطرفين السوفيتي والأمريكي ، لا يمكن أن تذهب بعيدا بالتفاني والتعبيرات الطيبة مهما بدت مخلصه .

معنى ذلك أن ريجان وإن كان يرغب في اتفاقيات جديدة للحد من التسلح ، حتى تساعد في دخوله التاريخ فإنه في الوقت نفسه لا يرغب في التسلخ من مساحة اليمين الأمريكي ، ومن ثم - وعلى الأغلب - فإنه سيواصل تشدده منتظرا وضع التنازلات الممكنة على عاتق الاتحاد السوفيتي آملا أن تستمر سلوكيات جورباتشوف خلال عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٨٨ . وإذا كان اليمين المحافظ سوف يسعى باستمرار لإغلاق الطريق أمام تحسن العلاقات بين موسكو وواشنطن فإنه وجد حليفا طبيعيا - خاصة في عام الانتخابات الأمريكية - في اللوبي الصهيوني ففي يوم ٦ ديسمبر ١٩٨٧ - عشية وصول جورباتشوف إلى واشنطن - قام اللوبي بحشد مظاهرة قدرها ٢٠٠ ألف متظاهر أمام الكونجرس الأمريكي طالبت بإطلاق حرية هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل . وشارك في هذه المظاهرة عدد كبير من السياسيين الأمريكيين وفي مقدمتهم جورج بوش نائب الرئيس المرشح للرئاسة . وأرسل ريجان رسالة إلى المظاهرة قال فيها أنه سوف يسعى إلى إطلاق سراح المنشقين السوفيت والحرية الكاملة للاعتقاد الديني والتعبير الثقافي في الاتحاد السوفيتي ، وأنه لن يرضى بأقل من ذلك ، وعقب شولتز على المظاهرة بأنه لا توجد ثقة بين الطرفين السوفيتي والأمريكي ، تأتي من حقيقة أن الاتحاد السوفيتي لا يعامل الإنسان بالطريقة التي تفكر أنه يجب أن تكون عليها ، وبالطريقة التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية هلسنكي وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وأضاف « أن التوترات في العلاقات بين البلدين لا تأتي من السلاح ، وإنما سببها مشكلات حقوق الإنسان والسلوك العدواني السوفيتي » .

إن هذا التحالف سوف يستمر في الضغط وإبزاز الاتحاد السوفيتي طوال العام الأخير في رئاسة ريجان وكذلك فإنه سوف يحاول التأثير على المرشحين للرئاسة . ونظرا لأن الرئيس الأمريكي القادم - جمهوريا كان أو ديموقراطيا - سوف يكون أصنف من ريجان فإن قدرة هذا التحالف على التأثير في سوف تكون أكبر وأكثر فعالية ، خاصة وأنه سوف يكون عليه باستمرار إثبات أنه ليس أقل تشددا من ريجان خلال المباحثات . وهكذا فإن الظروف الداخلية للطرفين سوف تدفع في اتجاه تضيق مساحة الاتفاق الممكنة ، ففي الوقت الذي سوف يتزايد فيه التشدد الأمريكي ، فإن قدرة جورباتشوف على المناورة

داخل الاتحاد السوفيتي ، خاصة في مواجهة المحافظين السوفيت ، سوف تتصاعل .

رابعا : أن القضايا الإقليمية ظلت دائما عاملا حاسما في العلاقات السوفيتية الأمريكية ، فيقدر ما يلعب الطرفان دورا هاما في هذه القضايا ، فإنها هي الأخرى تحدد إلى حد كبير درجة التحسن أو التوتّر في العلاقات المائدة بينهما . فقد كان الغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا عاملا أدى إلى تأخر التوصل إلى الاتفاقية الأولى للحد من التسلح في الأسلحة الاستراتيجية ، وأدى سعي الولايات المتحدة إلى الانفراد بإدارة الصراع العربي الاسرائيلي وأحداث أنجولا والقرن الأفريقي والغزو السوفيتي لأفغانستان خلال السبعينيات لتقويض الوفاق ومنع التصديق على المعاهدة الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وكانت

أزمات أمريكا الوسطى والغزو الاسرائيلي للبنان واستمرار الاحتلال السوفيتي لأفغانستان ، والاحتلال القيتنامي لكامبوديا ، فاعلا في تردى العلاقات بين الطرفين خلال ما انقضى من الثمانينيات . هذه القضايا لا تزال حاضرة وبقاية . وكل ما حدث من تقدم بصدها لا يزيد على عزلها نسبيا عن قضية الحد من التسلح ، مع الاتفاق على الاختلاف حولها ، مع إبقاء كل طرف للخيارات مفتوحة أمامه لكي يستغل الصراعات الإقليمية من أجل زيادة نفوذه ووجوده في الساحة الدولية ، مع عزل وتقويض نفوذ الطرف الآخر .

لذلك فإن الأطراف الإقليمية للصراعات لا تزال تتمتع بدرجة كبيرة من حرية الحركة ، والقدرة على التلاعب بالعلاقات ، وفرض قضاياها على ساحة العلاقات بينهما ، حتى ولو حاول دفعها إلى الصفوف الخلفية وراء اتفاقيات الحد من التسلح . ولذلك لم يكد مؤتمر واشنطن ينتهي حتى بدأت هذه الأطراف في دفع قضاياها وتحقيق مصالحها . ففي يوم ١٤ ديسمبر ١٩٨٧ أعلن وزير دفاع نيكارجوا أن بلاده سوف تسعى - بعد موافقة الاتحاد السوفيتي على تقديم الامدادات العسكرية اللازمة - إلى زيادة عدد جيش نيكارجوا إلى ٨٠ ألف مقاتل بسانده ٤٢٠ ألفا من المالبشيا العسكرية والاحتياط . وأعلن أنه في حالة إجراء انتخابات في نيكارجوا ، فإن هذا البلد لن يصوت لأحد غير الساندانيسا ، ولكن إذا حدث - فرضا - أن الجبهة خسرت الانتخابات ، فإنها سوف تملح الحكومة وليس السلطة ، وأن أحد أحزاب المعارضة يمكن أن يحكم فقط إذا احترمت السلطة القائمة ، أي الساندانيسا . وعقب ذلك استأنف الكونجرس الأمريكي مد قوات الكونفرا المتمردة بالمعونات بعد

أن كان قد جمدها في انتظار نجاح مشروع دول أمريكا الوسطى للسلام ، كما بدأت قوات الكونفرا شن هجوم شامل لتعزيز مواقعها في المفاوضات ، وهكذا أصبحت خطة السلام معرضة للقشل . وفي الشرق الأوسط فقد اشتد القتال في الحرب العراقية الإيرانية ، وأصبح متوقعا أن تبدأ إيران هجوما كبيرا على العراق سوف يدفع واشنطن وموسكو إلى اتخاذ موقف يسعي فيه كل منهما إلى تحقيق مصلحة لدى الطرفين . وعلى ساحة الصراع العربي - الاسرائيلي ، فقد بدأت ثورة مدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأسابيع الأخيرة من ديسمبر . وفي أفريقيا ، فقد أعلن المسؤولون في أنجولا في ١٥ ديسمبر أن القوات الكوبية قد تم وضعها على الحدود مع جنوب أفريقيا ، وأن هناك احتمالا للاستيكاكات بين الطرفين ، في الوقت الذي أعلن فيه أن الولايات المتحدة بدأت في زيادة معوناتا لحركة يونيتا المناوئة للنظام الأنجولي .

والواقع أن منطق المحافظة على السلام بين العاملين عن طريق اتفاقيات الحد من التسلح النووي ، والتقليدي في أوروبا ، فإن ذلك سوف يجعل ساحة العالم الثالث هي الباقية للتعبير عن تناقضاتهما والتنافس بين مصالحهما . . إذا كان ذلك يمثل الدرس التاريخي للمعقد الأربعة الماضية فإنه لا يوجد ما يشير إلى تغير هذه الحقيقة في المستقبل القريب .

نخلص من كل ما سبق إلى أنه رغم أن مناخ العلاقات السوفيتية الأمريكية قد تحسن نسبيا خلال العام المنصرم وتجدد في توقيع معاهدة الحد من الأسلحة النووية متوسطة وقصيرة المدى ، فإن ذلك لا يحمل في طياته وجود تيار مستمر لتحسن العلاقات بينهما ، اللهم إلا إذا قبل الاتحاد السوفيتي بالمطالب الأمريكية المتزايدة ، وبالتالي يغد مكانته كدولة عظمى وهي المكانة التي جاهد لوقت طويل في سبيل الحصول عليها . وهو الأمر غير المنتظر خلال المرحلة المقبلة . وعليه فليس من المنتظر - كما يدعى البعض - أن يحدث تقسيم لمناطق النفوذ في العالم ، أو اتفاق سوفيتي أمريكي لحل المشكلات الإقليمية كما يدعى البعض الآخر . فالواقع أن القوى الإقليمية لا تزال تتمتع بقدرة كبيرة على الحركة ، والتأثير في علاقات القوتين . فالعلاقات الدولية أصبحت من التعتيد والتشابك إلى الحد الذي وإن كان يجعل العلاقات السوفيتية الأمريكية عاملا هاما ومؤثرا فيها ، إلا أنها ليست العامل الوحيد ، كما أن ما بين الدولتين من تناقض وتنافس لا يزال أكبر كثيرا من مساحة الاتفاق .

ثانيا : الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية السوفيتية

١ - مقدمة :

شهد عام ١٩٨٧ بعض « الجديد » أو « المستحدث » في رؤى وتخطيط وتحرك كل من الدولتين العظميين بشأن المشكلات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط ، وذلك على صعيد فكر واستراتيجية السياسة الخارجية ، وكذلك في مبادئ العمل والتحرك المباشر على أرض الواقع في هذه المنطقة . وكان هذا « الجديد » أو « المستحدث » المذكور انعكاسا أو تعبيراً ملازماً لتغيرات واضحة في أسس السياسة الاستراتيجية الكونية الشاملة لكل من القطبين ، أخذت تتبلور وتتراكم طيلة الأعوام القليلة الماضية ، ثم برزت على سطح الأحداث في عام ١٩٨٧ . ويلاحظ الدارسون والمراقبون السياسيون الدوليون ، أن هناك تغييراً جوهرياً يلحق حالياً بأسس وصبغ الأهداف التخطيطية للسياسة الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية .

ومن أبرز مقومات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ، السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وعدم السماح بالاستقلالية الأوروبية الغربية عن المصالح الأمريكية العالمية الأساسية . ذلك أن السيطرة السوفيتية على منطقة الشرق الأوسط يرقى فيها العقل السياسي الأمريكي خطراً داهماً في المدى البعيد على أوروبا الغربية وعلى اليابان وبالتالي على الولايات المتحدة ذاتها . كذلك فإن بروز دور أوربي مستقل ومتنامك قارياً شرقاً وغرباً إنما هو كفيل بتهديد قيادة الولايات المتحدة لنظام دولي مستقر ختمسلي يضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين واليابان وأوروبا الغربية .

وفيما عدا منطقتي أوروبا الغربية والشرق الأوسط ، فإن الولايات المتحدة لديها استعداد للتفاهم والتفاوض مع الاتحاد السوفيتي ، وتقديم التنازلات والمقايضات في مبادئ التسلح النووي ، وفي ساحات القضايا الإقليمية إلا شرق أوسطية .

وتنبئ الإشارة هنا إلى أسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه أزمة الشرق الأوسط أو الصراع العربي الإسرائيلي . هناك ثلاثة اعتبارات أساسية تتفاعل في صنع السياسة الأمريكية الخارجية في أزمة الشرق الأوسط أولها الالتزام الأمريكي الشامل العام في مقوماته تجاه إسرائيل وثانيها ادراك الأهمية الخاصة للدول العربية في الخريطة المصلحية الأمريكية العالمية وثالثها محاولة الموازنة ما بين المصالح الأمريكية لدى طرفي الصراع العربي الإسرائيلي وفي داخل الحكومة الأمريكية توجد مجموعات مختلفة من صانعي السياسة

الخارجية ولكل منها وجهة نظر تختلف عن الأخرى بالنسبة لتطورات هذه الأزمة وأساليب تمويدها . المجموعة الأولى تضم وزارتي الخارجية والدفاع حيث يتجه خبراء الخارجية الأمريكية إلى الرؤية الدولية للمنطقة ككل بمعنى تقييمهم لاعتبارات الأهمية الاستراتيجية للموقع ولما في باطنه من احتياطات نفطية هائلة ، مما يشكل تقييماً غير متحيز في العادة . والمجموعة الثانية تتمثل في دوائر الكونجرس التي تؤيد في غالبيتها العظمى وجهة النظر الإسرائيلية نظراً لقوة الجماعات الصهيونية داخل المجتمع والقاعدة الانتخابية الأمريكية . والمجموعة الثالثة هي البيت الأبيض بما يشمل رئيس الدولة ومجلس الأمن القومي الأمريكي والتي تتأثر رواها لأزمة الشرق الأوسط بالاعتبارات المحلية الداخلية ومن بينها أصوات النخبين ، أكثر من اهتمامها بالاعتبارات الدولية العامة والأساسية .

إلا أن هناك عناصر محددة يؤدي توافرها إلى إزالة التفاوت في وجهات النظر للمجموعات الثلاث المذكورة ، بحيث يمكن أن تتلاقى فيما بينها جميعاً حول الشكل الذي يتم به صياغة القرار

السياسي الخارجي الأمريكي تجاه أزمة الشرق الأوسط ، سواء كان بالثبات على ما هي عليه ، أو بالتغيير في أسلوب تناول المشكلة موضع الاتفاق أو الاختلاف . وأهم هذه العناصر المؤثرة بعمق في الموقف الأمريكي هي ما يلي :

— تطور واقع العلاقات العربية - ومدى قدرتها على معالجة أو استمرارية التمزق العربي القائم ما بين مجموعة دول الرض والول العربية الأخرى .

— مدى إمكانية حدوث رد فعل عربي عام من جانب الحكومات العربية المعنية ، مستخدمة ما تملكه من وسائل التأثير في مواجهة الموقف الأمريكي القلبي في منطقة عدم الحركة في الآونة الحالية .

— مدى الضعف والسلبية في الموقف الراهن للدول العربية في استجابتها لشكليات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية في عزمياتها .

وبعبارة أخرى فإن أي تغير في الموقف الأمريكي من تسوية النزاع لا يمكن أن يكون إلا نتيجة لتغيير مقابل عربي داخل مكونات هذه العناصر أو المحددات المذكورة أي وجود موقف عربي أو فعل عربي يستخدم وسائل تأثيره الفعال على جملة ما تعتبره الولايات المتحدة مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط .

صحيح أن أزمة الشرق الأوسط فقدت خلال السنوات القليلة الماضية نسبة كبيرة من قدرتها التأثيرية على رسم السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة تلك القدرة التي بلغت الذروة أبان سنوات تأزم مشكلة الطاقة في السبعينيات كما أصبح الرأي العام الأمريكي أشد محاباة لإسرائيل عما كان في السابق ، إلا أن التغيير الذي وضع إلى حد كبير في خصلص الموقف الأمريكي من هذه الأزمة ، في عام ١٩٨٧ هو الذي يتعلق بفكرة المؤتمر الدولي للسلام المقترح كصيغة توفيقية للتسوية السلمية . فقد انتقل الموقف الأمريكي من مرحلة الرض الكامل للفكرة ذاتها إلى مرحلة الاستعداد للاستماع والتحدث ومناقشة الآراء ، والاستعداد النظري لبحث التفاصيل ومناقشة المؤتمر الدولي باللجان التي سوف تنبثق عنه وصلاحياتها واختصاصاتها العملية .

هذا وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتقل بعد من مرحلة الاستماع إلى حالة الاقتناع ومنها إلى مرحلة العمل الجاد للاعداد لعقد المؤتمر الدولي ، من حيث إعلان شروطها رسمياً للاشتراك فيها ومن زاوية مناقشة الجانب السوفيتي في البات التحرك في إطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، خاصة وأنه من حقائق السياسة الدولية أن الولايات المتحدة ، وعلى وجه الخصوص منذ بداية عهد رئاسة ريجان ، لم تعالج مشكلات الشرق الأوسط برمتها إلا من خلال رؤيتها وتعاملها وإدارتها للصراع الأمريكي السوفيتي الكوني وفي إطار

استراتيجية أمريكية متكاملة لاحتواء النفوذ السوفيتي والحد من انتشاره بغض النظر عن المصالح أو المقتضيات الموضوعية لأطراف الصراعات الشرق أوسطية ، والعربية منها على وجه التحديد .

وعلى الجانب الآخر من معادلة القطبية الثنائية العالمية ، يجد المراقبون « جديداً » أيضاً أو « مستحدثاً » في فكر وتخطيط وحركة السياسة الخارجية السوفيتية تجاه العالم الثالث في عزمياته ، وبطبيعة الحال إزاء مشكلات منطقة الشرق الأوسط في كليتها وبالتفكير على مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي ومشكلة أفغانستان .

لقد أصبح الوجود السوفيتي الحالي في بلاد العالم الثالث تغلب عليه المصالح الواقعية القومية للاتحاد السوفيتي كنوع من كجتمعة متميز وكأفصاده لذاته بينما خف التركيز على الشعارات الايديولوجية والمبادئ الفكرية المثالية عن حتمية الحل الاشتراكي لقضايا الدول النامية المختلفة . ذلك أن الزعيم جورياتشوف يقوم منذ بداية عهده بموازنة سياسته تجاه العالم الثالث على أساس معيارين رئيسيين يحدد على ضوءهما سلوك بلاده الحركي في تلك القارات الثلاث الجنوبية . أولهما المخاطر أو الخصائص السياسية الدولية التي قد تلحق ببنيان العلاقات السوفيتية الخارجية مع المعسكر الغربي نتيجة للتدخل السوفيتي في دولة نامية أو منطقة معينة من العالم الثالث . والمعيار الثاني هو الكم والنوع من للموارد العسكرية والمالية والاقتصادية والدعائية والتنظيمية التي يلزم على موسكو تقديمها إلى تلك الدول النامية أو تلك المنطقة .

والتفكير السوفيتي الجديد بادماجه للصراعات الاقليمية كجزء لا يتجزأ من المواجهات العالمية المصرية وبمقتضى رؤية استراتيجية تخطيطية تمتد إلى نهاية القرن ، إنما يعنى تصورا سوفيتيا للنزاع العربي الاسرائيلي يختلف كثيرا عما كان مطروحا من قبل :

أولا : لم يعد الاتحاد السوفيتي يزعم أنه مع أطراف معينة دون غيرها من أطراف الصراعات العربية الاسرائيلية بل أصبح يؤيد الحقوق المشروعة التي تعارف عليها المجتمع الدولي واستقر بشأنها تجاه كل الأطراف المعنية .

ومن هنا أصبح الاتحاد السوفيتي يتقبل مبدأ إقامة علاقات طليعية مع إسرائيل بشرط تخليها عن سياستها العدوانية التوسعية الراهنة .

ثانيا : أصبح المنهج السوفيتي في التعامل مع الصراع العربي الاسرائيلي يبعد عن الصيغة الايديولوجية الصارخة المابقة حيث كان التأييد النقائلي للحركات والأنظمة التقدمية اليسارية ضد الحركات والأنظمة الموصوفة بالرجعية أو بالمحافظة . واستبدلت هذه الصيغة العقائدية المحضة بلغة الحوار الموضوعي الواقعي مع كافة أطراف الصراع العربي الاسرائيلي .

ثالثاً : أن النظرة السوفيتية الجديدة إنما تربط ما بين تموية النزاعات الإقليمية ومن أهمها الصراع العربي الاسرائيلي ، تسوية سلمية وما بين النجاح الذي يمكن تحقيقه ولو جزئياً أو نسبياً في ميادين الحد من السلاح النووي في العالم مما يقتضى بالتالي أن تتم تلك التسويات السلمية الإقليمية بصورة مستقرة حقيقية تكفل هدوء الساحة الدولية لأطول مدى زمني منصور .

٢ - أزمة الشرق الأوسط

أ - الولايات المتحدة :

يمكن لقاء الضوء على مقومات السياسة الأمريكية تجاه تطورات الصراع العربي الاسرائيلي عام ١٩٨٧ انطلاقاً من محاور موضوعية أربعة أولها تبلور المفهوم أو التكييف المعين الذي يتبناه واشنطن بصدد فكرة المؤتمر الدولي المقترح للسلام في الشرق الأوسط . وثانيها ظهور مستجدات في العلاقة الاستثنائية القائمة ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل . وثالثها استمرار الاتصالات الرسمية الشخصية (دبلوماسية الزيارات الوزارية) ما بين واشنطن ومختلف العواصم العربية المعنية مباشرة بالصراع العربي الاسرائيلي . وأخيراً تطور الموقف السياسي الأمريكي تجاه البعد الفلسطيني للصراع العربي الاسرائيلي ، وخاصة وتجاه الوجود العربي عامة داخل الولايات المتحدة الأمريكية .

يرى عدد من المراقبين أن عام ١٩٨٧ ، قد اتمتع بعدم اتصاح أو تبلور رؤية سياسية أمريكية متكاملة بخصوص التحرك نحو السلام في الشرق الأوسط ، على الرغم من كثرة الزيارات والرحلات والاتصالات التي تمت خلال العام من الجانب الأمريكي في المنطقة . إلا أن الإدارة الأمريكية أعلنت رسمياً على لسان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٨٧ أنه مهما كان الشكل الذي سيتم من خلاله دفع عملية السلام فإنه ينبغي أن يؤدي إلى مفاوضات مباشرة قوية . وقال المتحدث الأمريكي أن هذا الشكل سواء كان مؤتمراً دولياً أو مظلة دولية ، ينبغي ألا يتعارض مع مبادئ المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل .

كما عقد الرئيس ريجان عدة اجتماعات في شهر مارس سنة ١٩٨٧ مع وزير خارجيته شولتز وفرائك كارلوتشي مستشار الأمن القومي وهوارد بيكر كبير هيئة موظفي البيت الأبيض وأسفرت الاجتماعات عن تحديد خطوات معينة بالنسبة للشرق الأوسط لاجاءة دور الادارة الأمريكية في المنطقة خاصة ما يتعلق بعملية السلام . وفي مقدمة هذه التعديلات إحياء الحوار حول عقد المؤتمر الدولي للسلام يشارك فيه الجانب السوفيتي بهدف بدء مباحثات مباشرة بين العرب وإسرائيل . وجدير

بالذكر أن تلك الاجتماعات قد تمت في إطار تقييم ومواجهة الموقف الأمريكي في المنطقة إثر فضيحة الأسلحة الأمريكية لايران ، وأن شولتز كان حتى أواخر عام ١٩٨٦ من أشد المعترضين على إشراك السوفييت في أعمال المؤتمر الدولي المقترح ، أو حتى إشراكهم في تشكيل لجنة تحضيرية من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن للأعداد لهذا المؤتمر المنكور . إلا أن فضيحة إيران جيت والتعرج الشديد الذي تعرضت له صورة الولايات المتحدة في المنطقة العربية حثمت هذا التغير للنسبي في الرؤية الأمريكية لتكييف طبيعة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وإن ظلت الرواسخ أو الثوابت الراجية في هذا الشأن على ما هي عليه . وعلى رأس تلك الثوابت في السياسة الأمريكية أن المؤتمر الدولي ينبغي ألا يتعدى في صلاحياته المنبر الدولي المحيط شكلياً بوجهه الحقيقي هو المحادثات المباشرة والثانية بين كل طرف عربي وإسرائيل . كذلك فإن موافقة الولايات المتحدة على إشراك السوفييت في المؤتمر الدولي تظل رهناً بشروط ثلاثة هي إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل ، وإباحة هجرة اليهود السوفييت من أقصى نطاق إلى الاتحاد السوفيتي ، وموافقة إسرائيل ذاتها على إشراك السوفييت في أعمال المؤتمر الدولي للسلام المقترح .

هذا وقد أكد ريجان في مؤتمر صحفي عقد يوم ١٢ أبريل ١٩٨٧ أن بلاده لا تعارض انعقاد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط غير أنها تنهت أسباب ممارسة إسرائيل للفكرة (وما يذكر أن إسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي يرى في مقترح المؤتمر الدولي للسلام « بدعة سوفيتية » تناقض المحادثات المباشرة وتستهدف هدم تلك المحادثات أساساً) وأوضح ريجان أنه إذا قبلت كافة الأطراف المعنية إسرائيل كدولة ذات سيادة ، فإن بلاده مستنظمة حينئذ إلى المؤتمر الدولي المقترح ، خاصة إذا أيدت هذه الأطراف التزامها بقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ الشهيرين . وجاءت هذه التصريحات المنكورة من جانب ريجان عقب زيارة قام بها زيد الرفاعي رئيس وزراء الأردن إلى واشنطن ، حيث قدم ورقة أردنية تتعلق بالمؤتمر الدولي ، وتتلخص في إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية ، وحل مشكلة القدس ، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة ، وتأمين ضمانات السلام لكل دول المنطقة .

وحاولت الدبلوماسية الأمريكية خلال عام ١٩٨٧ التوصل إلى وضع خطة للمؤتمر الدولي المقترح تقبلها كل من مصر والأردن وإسرائيل ، تمهيداً لتقديمها إلى العواصم الأخرى العربية ، وإلى عواصم الدول الكبرى الأربع الأخرى وتظل هناك مشكلات رئيسية لم يتم الاتفاق عليها . وهي كيفية عمل المؤتمر الدولي أثناء فترة المفاوضات الثنائية بين الأطراف العربية وإسرائيل ، ثم أسلوب تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات

وفي أعمال المؤتمر ، والثمن الذي تطالب إسرائيل لقاء لشركه الاتحاد السوفيتي والصين في ذلك المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

وبمناسبة مرور ٢٠ عاما على نشوب حرب يونيو سنة ١٩٦٧ صدر بيان رسمي عن الخارجية الأمريكية يعلن أن الإدارة الأمريكية تعمل عن قرب مع أطراف النزاع في الشرق الأوسط لبحث ما إذا كان المؤتمر الدولي يمكن أن يكون وسيلة بناء للتوصل على وجه السرعة إلى مفاوضات مباشرة وسلام بدون أن يتدخل المؤتمر نفسه في المفاوضات الثنائية أو أن يكون له صلاحيات فرض التسوية . وبذلك تتمسك واشنطن بالصيغة الشكلية غير الفعالة موضوعيا ، في تكليفها لطبيعة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، في حالة انعقاده واقعا . وعلى صعيد تطور العلاقات الثنائية المباشرة بين واشنطن وتل أبيب عام ١٩٨٧ قام إسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما بين يومي ١٧ و ١٩ فبراير ١٩٨٧ وأجرى خلالها ثلاث جولات رئيسية من المحادثات مع ريجان وشولتز وكامبار وإينبرجر (وزير الدفاع الأمريكي قبل استقالته وتعيين كارلوتشي مكانه) . ومن أبرز ما تمخضت عنه هذه المحادثات إقرار تفاصيل التعاون الاستراتيجي بين البلدين .

وفي شهر مايو ، تكثفت الاتصالات بين واشنطن وتل أبيب بشأن الصراع العربي الإسرائيلي ، إذ أعلنت الخارجية الأمريكية في بيانات عدة ، أن الحكومة الأمريكية تواصل مشاوراتها مع إسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل ، ومع شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل بشأن عملية إقرار السلام في الشرق الأوسط . ودعا شولتز في رسالة رسمية بعث بها إلى شامير وبيريز إلى وجوب الموافقة على الاشتراك المبدئي في مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، في الوقت الذي أكد فيه شامير رفضه التام والنهائي لفكرة عقد مؤتمر دولي ، وعدم قبوله لأي تنازلات أو مساومات بصدد نفس المقترح ذاته .

هذا وقد ذكر شولتز في كلمة ألقاها أمام لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية والتي تعتبر أقوى جماعات الضغط الصهيونية داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، في ٢٥ مايو سنة ١٩٨٧ أن المؤتمر الدولي يقدم إطارا تفاضيا يثير توقعات جادة لامكانية التوصل إلى اتفاق سلام بين الأطراف المعنية ، وأن الولايات المتحدة لم تلتزم بالاشتراك في هذا المؤتمر الدولي المقترح ، وأنها لن تتحرك في هذا الاتجاه إلا إذا وافقت عليه إسرائيل . ولكن شولتز حث في كلمته إسرائيل على مناقشة فكرة المؤتمر الذي يعتبر أول فرصة حقيقية لاجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والأردن . وأكد على صدق التوايا الأردنية نحو السلام استنادا إلى تصريح للملك حسين بأن المؤتمر الدولي لن يرفض أي حلول ولن يكون له حق الاعتراض على أي اتفاق يتم التوصل إليه بين الأطراف المعنية .

وفي يوليو سنة ١٩٨٧ أعدت الخارجية الأمريكية بالتنسيق مع جناح شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلية ، داخل الحكومة الاسرائيلية ، ورقة عمل ، تضمنت التفاوض حول عودة جزء من الأراضي المحتلة إلى الجانب العربي . وتقتضي هذه المقترحات بضم الجزء الأوسط من الضفة الغربية ذي الكثافة السكانية العربية العالية إلى الأردن ، بمجرد توقيع اتفاق السلام مع الأردن ، ثم يشكل حزام أمن للدولة الاسرائيلية بعد وادي نهر الأردن بمرض ١٢ كيلومترا شمالا و ٢٤ كيلومترا جنوبا . وكذلك ضم ثلثي الضفة الغربية والقدس ومنطقتها المحيطة بها إلى أراضي إسرائيل .

وهكذا تجاهلت الورقة الأمريكية الاسرائيلية تجاهلا تاما مقومات أو أركان الموقف العربي العام من قضية التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي ، وفي مقمتهما التأكيد على رفض الحلول الجزئية والمنفردة لأنها لا تضمن في ذاتها سلاما دائما شاملا ، ثم ضرورة المشاركة الفلسطينية الفعالة في أعمال المؤتمر انطلاقا من أن القضية الفلسطينية هي أساس الصراع الجوهري .

واستمرت الدبلوماسية الأمريكية في محاولات اقناع الحكومة الاسرائيلية بقبول مبدأ المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بصيغة المظلة الدولية التنظيمية الشكلية أو الاطارية المحيطة بالمفاوضات الثنائية المباشرة ما بين إسرائيل وكل طرف عربي على حدة . ففي أواخر شهر أغسطس ١٩٨٧ قام تشارلز هيل المصاحف والمبعوث الشخصي لشولتز ، بزيارة رسمية إلى إسرائيل في أعقاب الزيارة التي قام بها وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد لاسرائيل في يوليو ١٩٨٧ ، حيث أبلغ المبعوث الأمريكي المسئولين الاسرائيليين بأن فرصة فريدة لاقرار السلام ستضيق إذا لم يقبلوا عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . وفشلت مهمة هيل بسبب تعنت إسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل ، الذي قدم عدة بدائل للمؤتمر الدولي من بينها عقد مؤتمر إقليمي مصغر بين إسرائيل والأردن ومصر برعاية الولايات المتحدة الأمريكية أو استئناف مفاوضات الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين والمنصوص عليها في اتفاقيات كامب ديفيد .

لن ريجان الذي يقضي فترة رئاسته الأخيرة يسعى إلى إحراز إنجازات سياسية هامة من بينها التوصل إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام بالمنظور الأمريكي المتكور ، في عام ١٩٨٨ ، ولكي يتحقق إنجاز التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي ، بهذه الصيغة التنظيمية المعنية ، فإن الولايات المتحدة مهيأة باستمرار للتشكيل الحالي للحكومة الاسرائيلية لأنه إذا تولى الليكود وحده فلن يوافق على فكرة المؤتمر الدولي ، وإذا تولى حزب العمل وحده فإنه سيوافق على انعقاد المؤتمر الدولي ولكن كتلة الليكود ستشن حربا مريرة ضد حكومة حزب العمل حيث يكون شامير في مقعد المعارضة . ولذا فلن السياسة الأمريكية لا بد وأن تؤثر على حكومة شامير - بيريز للعمل معا كوحدة

نظامية حاكمة واحدة في إسرائيل تقوم بأجراء مفاوضات مباشرة مع وفد أردني - فلسطيني، وذلك في إطار المؤتمر الدولي كبدلية للمفاوضات فقط . وقد كانت محادثات هيل في تل أبيب خطوة في هذا الاتجاه باعث بالفضل .

وعلى صعيد العلاقات الأمريكية العربية قامت الدبلوماسية الأمريكية باستئناف الزيارات أو الرحلات المكونية ما بين عواصم الدول العربية المعتقلة . فقام ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأوسط في الشهر الأولي من عام ١٩٨٧ بتحريك سياسي جديد في منطقة الشرق الأوسط لدى القاهرة وعمان بالإضافة إلى تل أبيب وذلك بغية تنشيط جهود السلام بالمفهوم الأمريكي أو المنظور الأمريكي في المنطقة . وجاءت جولة المبعوث الأمريكي في إطار تصارع الأحداث التي شهدها الساحة الدولية والاقليمية في تلك الفترة ، وعلى رأسها رغبة واشنطن في استعادة المصداقية الأمريكية في المنطقة عقب صفقة الأسلحة السرية الأمريكية لإيران ، ثم زيارة اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي لواشنطن في شهر فبراير . وفي وقت متزامن لزيارة شمعون بيريز للقاهرة ، ثم زيارة الرئيس السوري حافظ الأسد لموسكو بدعوة من جورباتشوف في النصف الثاني من شهر مارس . كذلك صدر في شهر مارس بيان من وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة ، خاص بالشرق الأوسط ، يؤكدون فيه على أهمية انعقاد المؤتمر الدولي بمشاركة جميع أطراف النزاع .

هذا وقد عرض ميرفي في سياق جولته المذكورة ، مشروعاً أمريكياً لتحريك عملية السلام بما يتضمن حلاً وسطاً بين المؤتمر الدولي والمفاوضات المباشرة ، ويقضي المشروع باقناع الأطراف المعنية بعد مؤتمر دولي افتتاحي تحضره جميع الأطراف المعنية بما فيهم الفلسطينيون والدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن الدولي ، ويرفع المؤتمر الدولي بعد تحديد موعد للجلسة التالية . وخلال الفترة بين الاجتماعين تقوم الأطراف المعنية بالدخول في مفاوضات مباشرة وحيث يمكن للدول الخمس الكبيرة التقدم بوساطاتها واقتراحاتها للتوصل إلى حلول وسط أي أن مهمة المؤتمر ستقتصر على الاجراءات الشكلية وتنظيم مناقشة ما قد تتوصل إليه الأطراف للتفاوض المباشر . إلا أن جولة ميرفي دارت في حلقة مفرغة ودون نتائج بسبب رفض إسرائيل التخلي عن مواقفها تجاه الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، ورفضه الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف في أية مبادرة لسلام باعتبارها الممثل الشرعي للوحيد للشعب الفلسطيني .

وفي أواخر مارس قام الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر بزيارة خاصة إلى القاهرة . وأعلن عند وصوله إلى العاصمة المصرية أنه لا يعتقد أن هناك سبيلاً للوصول إلى حل للنزاع في الشرق الأوسط بصورة شاملة . بدون مشاركة فلسطينية كاملة بما في ذلك منظمة التحرير ، كما أعلن ترحيبه بصفة شخصية بإجراء مشاورات استطلاعية بين الولايات المتحدة وزعماء

فلسطينيين يحظون بتأييد واسع عرفات مؤكداً أن هذه المشاورات الاستطلاعية سبيل جديد لتحقيق تقدم في جهود حل المشكلة بالطرق السلمية .

وبعد انتهاء زيارته لمصر قام كارتر بجولة في عدد من العواصم العربية منها عمان وعمشق . وأكد كارتر في مقابلة لشبكة أيه . بي . سي . للاذاعة والتلفزيون الأمريكي في ١٧ أبريل ١٩٨٧ أن معظم الدول التي زارها أكدت رغبتها في أن تشارك في الخمس الأعضاء في مجلس الأمن في توفير الضمانات الدولية لتنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاقات في الصراع العربي الاسرائيلي كما أكد كارتر أن سوريا وافقت لأول مرة على التفاوض مباشرة مع إسرائيل في إطار المؤتمر الدولي المقترح للسلام .

وفي أواسط شهر أكتوبر ١٩٨٧ قام جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي بزيارة رسمية للقاهرة ، أعلن بعدها وزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد أن الموقف الأمريكي من عملية السلام في الشرق الأوسط أصبح منظوراً من مرحلة رفض المؤتمر الدولي إلى مرحلة الالمعارضة له ، وإن هذه الزيارة مؤشر على اهتمام الإدارة الأمريكية بأن تظل شريكا نشيطاً في عملية السلام بالشرق الأوسط .

وشهد عام ١٩٨٧ تطوراً في العلاقات الأمريكية الفلسطينية أخذ منحى سلبياً ففي فبراير طالب السناتور الديمقراطي أنوار ديكيندي والسناتور روبرت دول زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ الأمريكي والنائب الجمهوري المحافظ جاك كيمب في مشروع قرار قدموه إلى المجلس بإغلاق كل من مكتب الاعلام الفلسطيني في واشنطن وكذلك إغلاق مقر بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك وهو المكتب الذي يمثل المنظمة كعضو مراقب في الأمم المتحدة .

وتم كذلك بالفعل في شهر أكتوبر ١٩٨٧ حيث قررت الحكومة الأمريكية إغلاق المكتب الاعلامي الفلسطيني بواشنطن كما قام مجلس الشيوخ بالتصويت بالموافقة على مشروع قانون بإغلاق مقر بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك وحجب الحصانة الدبلوماسية عن الموظفين العاملين في مكتب المنظمة . وأدى هذا الاجراء الرسمي الأمريكي المضاد للوجود السياسي الفلسطيني إلى إشكاليات أولها أن متحدثاً رسمياً باسم دى كويلاز السكرتير العام للأمم المتحدة أعلن أن موقف الكونجرس الأمريكي الخاص بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة يهدد صلاحيات وفعاليات الأمم المتحدة كمنظمة دولية لها صلاحيات استضافة الوفود في مقرها بنيويورك . ومن جهة أخرى أعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن إجراء الكونجرس المذكور يؤثر سلباً على احتمال وقوع أعمال انتقامية في الخارج تؤثر على عمل البعثات الدبلوماسية الأمريكية .

وما يتكرر في هذا السياق أنه خلال المؤتمر السنوي للجنة

ب - الاتحاد السوفيتي

تركز التحرك السوفيتي الدبلوماسي والمباني والاقتصادى خلال عام ١٩٨٧ على وجه الخصوص فى العمل على دفع عجلة مفاوضات السلام فى الصراع العربى الاسرائيلى .

فى الأسبوع الأول لعام ١٩٨٧ أصدرت الخارجية السوفيتية بياناً جاء فيه أن الاتحاد السوفيتي يرى ضرورة البدء دون إبطاء فى الاعداد للمؤتمر الدولى للسلام بشأن أزمة الشرق الأوسط . ويستند البيان إلى القرار ٤١ / ٤٢ الذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سنة ١٩٨٦ والذى يطالب بتشكيل لجنة فى إطار مجلس الأمن تقوم بالأعداد للمؤتمر الدولى المقترح . وأشار البيان السوفيتي إلى أن هذا القرار يهدد السبيل لازالة الجمود الذى يكتنف نزاع الشرق الأوسط . غير أن الخارجية السوفيتية أعربت عن معارضتها لأن تحدد سلفاً طريقة عمل متصلة من أجل الاعداد للمؤتمر . وقال البيان : « أن الأمر يتعلق بعمل جماعى يجب أن تجرى بشأنه اتصالات ثنائية وأن يبحث فى إطار متعدد الأطراف بما فى ذلك اللجنة التحضيرية متى شكلت . ولقد البيان أنه ينبغي لشعوب الشرق الأوسط أن يكفل لها الحق فى السيادة الوطنية والحق فى الوجود والتنمية فى ظل مناخ آمن . كما أن على الدول المعنية أن تضع فى اعتبارها المصالح المتبادلة على أساس من المساواة ومن الأمن المتكافئ .

وفى نفس يوم صدور ذلك البيان (١٩٨٧ / ١ / ٧) أعلن يورى فورتنسوف النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتية أن بلاده تجرى مشاورات حالية مع الدول العربية والدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن حول تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، وذلك بعد صدور قرار الأمم المتحدة بتشكيل هذه اللجنة أصبح هناك أساس عملى للتحرك من أجل الاعداد لمؤتمر سلام دولى بين الدول العربية واسرائيل يمثل الصيغة التنظيمية الرسمية لمفاوضات الحل السلمى للصراع العربى الاسرائيلى على أن يشارك فيه الأعضاء الخمسة الدائمون فى مجلس الأمن الدولى إلى جانب اسرائيل والدول العربية المجاورة لها والفلسطينيون .

وفى الشهر الثانى من عام ١٩٨٧ أكد الزعيم جورباتشوف فى خطاب رسمى يوم ١١ / ٢ / ١٩٨٧ ، استعداد بلاده للمساعدة فى تسوية النزاع العربى الاسرائيلى . وأشار الزعيم السوفيتي فى سياق تحليله للوضع فى منطقة الشرق الأوسط إلى أنه « فى النزاع فى الشرق الأوسط تتعكس بشكل مكثف حقوق الأسباب التى تخلق التوتر فى الساحة الدولية وهى انتهاك حقوق الشعوب المشروعة ، والتدخل فى شئونها الداخلية ، والنسائس والتهديدات والأعمال التخريبية الرامية إلى زعزعة الحكومة غير المرغوب فيها ، وإلى إخضاع بعض الدول لمصالح الدول الأخرى . . ولما كان النزاع فى الشرق الأوسط تقع فى صلبه أسباب يعتبر قاسمها المشترك تمسك الحليفين الاسرائيليين - الولايات المتحدة واسرائيل - بفلمفة الغلبة للقوى ، فإن تسويته

العربية الأمريكية لمكافحة التمييز ، فى أوائل أبريل ١٩٨٧ ، بواشنطن ، أعرب المجتمعون أن العرب فى الولايات المتحدة الأمريكية هم ضحية لمساواة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط والمنحازة تماماً لاسرائيل . وذكر عابدين جبارة رئيس اللجنة العربية الأمريكية أن المشكلة الرئيسية فى هذا الصدد هى عدم إشراك العرب الأمريكيين فى تقرير الأمور التى تتعلق بهم مباشرة . كما أعلن فارس بوهلما المتحدث باسم اللجنة أنها تقدمت بشكوى ضد وزارة العدل الأمريكية التى تسعى إلى طرد سبعة فلسطينيين مقيمين فى كاليفورنيا ، من الأراضي الأمريكية بدعى صلتهم بالارهاب فى الشرق الأوسط . وهؤلاء الفلسطينيون مهددون بالطرد بموجب المرسوم ملكارن - وولتر المعتمد خلال الفترة المكارنية فى الولايات المتحدة والذى يقضى بعدم مشروعية إذاعة أو قرأة وثائق تؤيد الشيوعية العالمية فى الاطلاح بحكومة قائمة .

وفى ٨ يوليو ١٩٨٧ وجهت مجموعة من الأمريكيين من أصل يهودى وعربى تضم ٤٠ من رجال الأعمال والمحامين وأساتذة الجامعات ودبلوماسيين نداء فى نيويورك إلى الحكومة الأمريكية للتحرك نحو عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط على أن يضم الدول العربية واسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، ويكون تمهيدا للمفاوضات المباشرة بين طرفي الصراع الأساسيين ، كما اقترحت البيانات فى نداءها إقامة مشروع مارشال صغير للضفة الغربية وغزة تموله الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أوروبا الغربية . وخلاصة السياسة الأمريكية تجاه أزمة الشرق الأوسط عام ١٩٨٧ ، تتضح بجلاء فى عبارات جاءت على لسان الرئيس ريجان فى حديث صحفى له لجريدة القيس الكويتية فى ١٩ / ٥ / ١٩٨٧ حيث قال :

« إننا نؤمن أن أية مفاوضات تهدف إلى السلام فى الشرق الأوسط يجب أن تلبى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، بالإضافة إلى أمن جميع الدول فى المنطقة ، ونقر دائماً بأن للفلسطينيين يجب أن يشاركوا فى كل مرحلة من عملية السلام وأن أى اتفاق حول الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة يجب أن يحظى بالموافقة المسبقة لسكان هذه الأراضي . . . نحن لا نؤيد انشاء دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وغزة وكذلك فإننا لا نؤيد سيطرة اسرائيل الدائمة عليها أو محاولة ضمها ، وكما أعلنت فى مبادرتي للسلام فى ١ / ٩ / ١٩٨٢ فإن من سياسة الولايات المتحدة الثابتة أن الحكم الذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة يجب أن يتم بالمشاركة مع الأردن . . كذلك فإن المؤتمر الدولى المقترح للسلام يجب ألا يتدخل فى المفاوضات المباشرة الثنائية . . . »

على أساس وظيفي فعلا تتطلب عقلية سياسية جديدة . وأن تلك المواقف التي يدعو الاتحاد السوفيتي إليها جديرانه على الكوكب من أجل معالجة القضية العالمية هي انقاذ الحضارة البشرية التي تهددها قبل كل شيء للتصورات القديمة المبينة على « شرعية الغالب » فيما يخص النزاعات الإقليمية .

وفي حديث لصحيفة يونيتا الإيطالية ، في مايو ١٩٨٧ ، أكد جورباتشوف أنه لا يمكن استئناف العلاقات السوفيتية الإسرائيلية إلا في حالة حدوث تقدم حقيقي نحو تسوية أزمة الشرق الأوسط . ودعا الزعيم السوفيتي من جديد إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط : على أن يتم تنظيمه في صورة دولية مرنة بحيث يمكن أن تجري في إطاره محادثات ثنائية وثنائية ومتعددة الأطراف وأن العدل يجب أن يكون هو محور الارتكاز في سبيل حل مشكلة الشرق الأوسط . إذ أنه على القوات الإسرائيلية أن تنسحب من الأراضي التي تحتلها منذ حرب ١٩٦٧ مع الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولة وتمكين كافة دول المنطقة بما فيها إسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها . . . وتعود الرؤية السوفيتية للصراع العربي الإسرائيلي حول محور معين هو أن الصراع القائم جوهره تصادم عنيف بين قوميتين أو وطنيتين هما الوطنية الفلسطينية والوطنية الإسرائيلية وأن السلام في المنطقة العربية من الشرق الأوسط سيكون ممكناً فقط في حالة التوصل إلى حل وسط بين الطرفين الأساسيين في الصراع : الفلسطيني والإسرائيلي حتى إذا عارضته أطراف أو قوى أخرى أيا كانت . والاتحاد السوفيتي في مواقفه النشطة الحالية في المنطقة (كما سيذكره في التحليلات اللاحقة في هذه الدراسة) لا يرفض من حيث المبدأ فكرة إجراء مفاوضات ثنائية بين الأطراف المعنية ولكنه يعتبر من جهة أخرى أن هناك مجموعة موضوعية للحل أو التسوية الجماعية في قضايا يعنيها مثل مشكلة الضمانات الدولية التي يطالبها كل من الطرف الإسرائيلي والأطراف العربية ، وكذلك قضية قبول إسرائيل للتفسير العربي للقرار ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن الدولي سنة ١٩٦٧ ، وهو التفسير الذي يتركز في انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة في سنة ١٩٦٧ ، مما يشكل في مجموعة الأسس اللازمة لامكانية انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الواقع العملي .

ويختلف الموقف السوفيتي المبدئي بشأن فكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط عن الموقف الأمريكي أو الموقف الإسرائيلي ، ذلك أن وجهة النظر الإسرائيلية ترى في المؤتمر الدولي المقترح بابا للمحادثات المباشرة ، وعليه إذا انعقد أن يؤدي إلى محادثات ثنائية . ويعارض الاتحاد السوفيتي فكرة إجراء (مؤتمر للتغطية) أو عقد أي مؤتمر أقليمي ضيق تحضره فقط أطراف النزاع أو تحضره الولايات المتحدة الأمريكية في ظل غياب الوجود السوفيتي عن ذلك المؤتمر . وتستند الرؤية السوفيتية المعلقة في رفضها لهذه الصيغة المذكورة

عن تشكيلات المؤتمر الدولي وتنظيماته ، إلى حجة معينة قوامها أن هذه الصيغة ما هي إلا تشويه متعمد لفكرة تحقيق التسوية السلمية لمشكلة الصراع العربي الإسرائيلي بالجهود الدولية الجماعية وبمشاركة أجهزة الأمم المتحدة وعلى أساس من مراعاة مصالح كل الأطراف المعنية وعدم المساس بمصالح الأطراف الثالثة في المنطقة وأن هذه الصيغة المشوهة ، من وجهة نظر الاتحاد السوفيتي ، لا يمكن أن تكفل التسوية الشاملة الحقيقية للصراع العربي الإسرائيلي ، والتي لا بد وأن تقوم على دعائم من الأمن المتبادل المتكافئ ، وعدم التدخل في شئون الغير واحترام تبادل بين إسرائيل والدول العربية لمبادئ السيادة والاستقلال وسلامة ووحدة الأراضي لكافة الوحدات السياسية القائمة في الشرق الأوسط .

وجدير بالذكر ، بشأن مقومات وخصائص الرؤية السوفيتية والتكيف السياسي والمبدئي السوفيتي لفكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، أن قد حدث نوع من التحول النسبي في النظرة السوفيتية الخاصة بتحديد طبيعة التمثيل الفلسطيني في ذلك المؤتمر الدولي ، وذلك في الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٨٧ . ذلك أن الإذاعة السوفيتية الموجهة بالعربية إلى إسرائيل توقفت منذ بدايات شهر أكتوبر ١٩٨٧ عن ذكر اسم منظمة التحرير الفلسطينية في أحاديثها ویرامجها بشأن المطالبة باشتراك المنسحب الفلسطيني في المؤتمر الدولي للسلام وأصبحت تكتفي فقط بذكر عبارة ضرورة حضور ممثلين الفلسطينيين الشرعيين إلى ذلك المؤتمر الدولي والأشتركة في أعماله وصياغة قراراته . كذلك لوحظ في تصريحات جورباتشوف للصحفيين بوشنطن في ديسمبر ١٩٨٧ إبان فترة انعقاد مؤتمر القمة الثالثة بينه وبين الرئيس ريجان ، أنه عند الحديث عن أركان المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بالمنظور السوفيتي ، لم يذكر صراحة منظمة التحرير الفلسطينية بل تحدث عن « الفلسطينيين » بتعبير مطلق وعام .

ومن الأمور التي قد تلقى الضوء على التفسير النسبي المخدود في مداه ومضمونه لمقومات الرؤية السوفيتية لفكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، ما أعلنه موسى شاحال وزير الطاقة الإسرائيلي في أكتوبر ١٩٨٧ من أن شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل قد أبلغ الحكومة الإسرائيلية بأن الاتحاد السوفيتي يقرّب حالها من الموقف الإسرائيلي بمقتضى مؤتمر دولي للسلام لا يشترك فيه أعضاء ممثلون لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وأن الاتحاد السوفيتي يكاد يقتنع ضمناً بإمكانية اشتراك فلسطينيين من غير أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية .

نخلص من التحليل السابق إلى أن الدبلوماسية السوفيتية قد كتفت نشاطها خلال عام ١٩٨٧ في جهد واضح لتوفير الشروط اللازمة من وجهة النظر السوفيتية لعقد المؤتمر الدولي للسلام

في الشرق الأوسط وذلك بهدف رئيسي هو إبطال استراتيجية السياسة الخارجية للولايات المتحدة في إقرار ما يمكن تسميته بالسلام الأمريكي المنفرد في المنطقة بعيدا عن القوة العظمى الثانية في النظام الدولي المعاصر .

• • •

والمعبدان الثاني الذي تكثفت فيه الأنشطة الدبلوماسية للاتحاد السوفيتي خلال عام ١٩٨٧ ، فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي ، هو الاتصال المباشر مع الجانب الاسرائيلي في الصراع .

من المعروف أن الاتحاد السوفيتي قد قطع علاقته الدبلوماسية بإسرائيل منذ يونيو ١٩٦٧ إلا أن التقارب الاتصالي الثنائي المباشر بين البلدين قد بدأ في شهر أغسطس ١٩٨٦ في هلسنكي بمحادثات وصفت بأنها « محادثات حول المسائل القنصلية » ثم تواصلت في سبتمبر ١٩٨٦ بقاء بين شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل آنذاك وأودارد شيفرناز وزير الخارجية السوفيتية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك . واستمرت الاتصالات السوفيتية الاسرائيلية على امتداد عام ١٩٨٧ في سلسلة من المباحثات السياسية السرية تمت بين الجانبين بمستويات تمثيلية متعددة وذلك في لندن وواشنطن ونيويورك وروما ، وكانت الموضوعات الأساسية المطروحة للبحث هي فكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بالمفهوم وبالتكليف السياسي السوفيتين ، ودور الاتحاد السوفيتي في هذا المؤتمر ، واستئناف العلاقات الدبلوماسية السوفيتية الاسرائيلية وقضية فتح باب الهجرة لليهود السوفيت إلى إسرائيل .

ووضع من تصريحات شمعون بيريز الصحفية عقب اتصال أجراه مع مسئولين سوفيت على مستوى عال في روما (أبريل ١٩٨٧) في إطار اجتماع للدولية الاشتراكية أن إسرائيل تطالب بمن ضخم لقبولها إشراك الاتحاد السوفيتي في مفاوضات التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي . ويتمثل ذلك الثمن في شقين : أن يستأنف الاتحاد السوفيتي علاقاته الرسمية الكاملة مع إسرائيل ، وأن يمنح تأثيرات الخروج والهجرة لليهود السوفيت إلى إسرائيل بواقع ٤٠ ألف مهاجر سنويا على الأقل .

وتتركز منطلقات الموقف السوفيتي من قضية الاتصالات المباشرة مع الحكومة الاسرائيلية في الاعتبارات التالية :

— أن الاتحاد السوفيتي يعترف بإسرائيل كدولة قائمة منذ لحظة انشائها وأعلن ذلك رسميا ، إلا أنه قد قطع علاقته الدبلوماسية بالنظام الاسرائيلي الحاكم بعد عنوانه على الدول العربية في يونيو ١٩٦٧ .

— لا توجد موانع تحول دون عقد اجتماعات أو مقابلات سياسية بين الدولتين السوفيتية والاسرائيلية لمناقشة قضية مفاوضات التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط وللدخول من الصراع العربي الاسرائيلي .

— فيما يتعلق بالشرط إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل كشرط لاشتراك السوفيت في المؤتمر الدولي المقترح للسلام في المنطقة ، يرى الاتحاد السوفيتي أن حقيقة قطع العلاقات الدبلوماسية لم تمنع الاتحاد السوفيتي وإسرائيل من الاشتراك جنبا إلى جنب في المؤتمر الخاص بالشرق الأوسط الذي عقد في جنيف في نهاية ١٩٧٣ . ذلك أن موسكو تعتبر قضية استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل غير واردة طالما تصر إسرائيل على عدم الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بحقوق شعب فلسطين ومن ثم فإن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين رهن بإلغاء الأسباب التي أدت إلى قطعها .

— أن التسوية العادلة الشاملة الدائمة لأزمة الشرق الأوسط لا بد وأن تخلق وضعا جديدا في المنطقة وأن التغيير السلمي في موقف إسرائيل نحو حل المشكلة لا بد وأن يؤثر إيجابيا على العلاقات السوفيتية - الاسرائيلية . وأن أي تحرك مادي ملموس أو أي خطوة عملية نحو إقامة المؤتمر الدولي للسلام سوف يكون إسهاما كبيرا في تحسين العلاقات القائمة بين كافة الأطراف المعنية بما فيها الاتحاد السوفيتي وإسرائيل .

— المباحثات بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل التي تجرى منذ عام ١٩٨٦ حول المسائل القنصلية لا ترقى إلى مستوى المباحثات السياسية السيادة بل تقتصر على قضايا المواطنين والملكيات السوفيتية المقارية القائمة داخل إقليم إسرائيل ، خاصة وأنه لا يوجد داخل الاتحاد السوفيتي أراض ولا ملكيات ولا مواطنون إسرائيليون ، أي أنها محادثات محدودة موضوعيا ومكانيا .

— عدم استعداد الاتحاد السوفيتي للتباحث في مسائل وشئون هي من صميم اختصاصه الداخلي السيادة ، سواء كانت تتعلق بهجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل أو كانت تتعلق بتحسين ظروفهم الاجتماعية والثقافية الخاصة مثل قضايا تدريس لغة اليديشي في عدد من المدارس السوفيتية أو إصدار التوراة باللغة الروسية .

هذا ومع يكرر في هذا الصدد أن السلطات السوفيتية قد بدأت في السماح لعدد متزايد من اليهود السوفيت بمغادرة الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل ، وقد غادره بالفعل في شهر أبريل ١٩٨٧ فقط ٧٠ يهودي سوفييتي مما يعتبر أكبر معدل شهري لهجرة اليهود السوفيت منذ قرابة ٦ سنوات وأكثر . وكانت هذه الخطوة المذكورة من جانب موسكو القصد منها مواجهة الحملة الدعاية العالمية الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد انتهاكات السوفيت لحقوق الإنسان .

— ومن حيث المبدأ تعتقد موسكو أن حوارا سوفيتيا إسرائيليا لا يمكن أن يكون موضع اعتراض أي طرف يقبل بمبدأ مفاوضات الحل السلمي متجسدة في مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تشترك فيه القوتان العظميان بالإضافة إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وذلك جنبا إلى جنب مع

الأطراف المعنية مباشرة بالصراع العربي الاسرائيلي .

هذا وقد تم في أبريل ١٩٨٧ اتفاق سوفييتي اسرائيلي لتبادل الوفود التفاوضية ، وذلك خلال اجتماع تم في واشنطن بين سفير اسرائيل لدى الولايات المتحدة والقائم بالأعمال السوفييتي هناك . وبناء على ذلك الاتفاق وصل أول وفد سوفييتي يزور اسرائيل منذ يونيو ١٩٦٧ . وتآلف الوفد من عشرة أعضاء جميعهم من السلك التفاوضي لا الدبلوماسي وكانت مهمة الوفد السوفييتي إحياء الحوار الرسمي بين البلدين حول أوضاع الممتلكات السوفييتية الموجودة داخل اسرائيل وكذلك إجراء عملية مسح لتلك الممتلكات التي كانت تاريخياً تابعة لدومين الكنيسة الأرثوذكسية الروسية . ومن جهة أخرى أجرى الوفد التفاوضي مباحثات مع السلطات الاسرائيلية حول فتح قسطنطينية سوفييتية في أنحاء الأقيدم الاسرائيلي وإجراءات استقبال المواطنين السوفييت وحل مشكلاتهم الشخصية .

وهكذا بدأ الاتحاد السوفييتي صفحة حوار جديدة مع الطرف الاسرائيلي في الصراع الشرق الأوسطي ، في إطار جهودته للتشبيطة لأجواء صيغة خاصة لمفاوضات التسوية السلمية لذلك الصراع يكون للاتحاد السوفييتي دور أساسي فيها .

إلا أن أوضح المظاهر العملية وأبرز التحركات الواقعية للأنشطة السوفييتية الكثيفة طيلة عام ١٩٨٧ ، فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط . قد تمثلت في معالجة الاتحاد السوفييتي - بمهارة شديدة - لانهيارات دوره السياسي والاقتصادي والعسكري في أنحاء العالم العربي وساعدهم في ذلك طغيان الشعور الضمني السائد في العقل العربي العام بالتشاؤم والنكس وفي وجود أروءة أمريكية لدفع عملية السلام وحل مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي ، كذلك بدت الولايات المتحدة طيلة عام ١٩٨٧ في موقف غير القادر على تقديم التزام حقيقي حيال رعاية مفاوضات سلام جديدة بين العرب واسرائيل .

إن الحديث عن المؤتمر الدولي للسلام بشأن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ لا بد وأن يسفر عن كسب الاتحاد السوفييتي لمركز أقوى في الشرق الأوسط ، ولدور أكبر في عملية صياغة القرارات المصرية في الصراع القائم ، وكذلك تحركات الدبلوماسية السوفييتية على محاور عديدة ، بعضها موجه إلى مجموع الدول العربية ، وأكثرها يخاطب الدول العربية خطاباً ثنائياً مباشراً وفي مجالات بعينها تتعلق بقضايا خاصة بالدول العربية المعنية بالخطاب ففي شهر يونيو ١٩٨٧ قام وفد برلماني سوفييتي على مستوى عال برئاسة أرنولد ريوبيل رئيس هيئة رئاسة السوفييت الأعلى لجمهورية أستونيا السوفييتية ونائب رئيس هيئة رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفييتي بجولة واسعة لزيارة عدد من الأقطار العربية شملت ليبيا والجزائر والمغرب ومصر وسوريا . وقبل بدء الجولة الشرق أوسطية أدلى رئيس الوفد السوفييتي بالتصريح التالي لمراسلي وكالات الأنباء قائل : ه أن الهدف من رحلتنا هو توضيح مبادرات الاتحاد السوفييتي السلمية الواسعة النطاق للأوساط السياسية

والبرلمانية والأوساط الاجتماعية العريضة في الأقطار العربية إذ تدرج هذه المبادرات ضمن استراتيجية الدولة السوفييتية في السياسة الخارجية الرامية إلى تخليص البشرية من خطر الإبادة النووية ، وإلى وقف سباق التسلح وتبوية المنازعات الإقليمية المهددة بالانفجار وفي مقدمتها أزمة الشرق الأوسط ، وإلى ضمان أمن البلدان كافة بالوسائل السياسية ذلك أن أموال التسلح سوف توجه لأغراض التنمية وزيادة المساعدات المقدمة للدول النامية . إن الأمن في أوروبا يرتبط طبيعياً بالأمن في الشرق الأوسط وبمنطقة البحر المتوسط وبلندا يدعو إلى جعله منطقة للتعاون والسلام المستمر . ومن بين آخر المبادرات السوفييتية اقترح مسحب أساطيل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من البحر المتوسط وعقد اجتماع دولي للنظر في مشكلات منطقة البحر المتوسط على غرار اجتماع الأمن في أوروبا . . . إن عمليات الإصلاح والتغيير وتسريع تنمية بلدانا اقتصادياً واجتماعياً لا تتحقق جميعها إلا في ظل السلام والطمأنينة والأمن . . .

وتلخص الفقرة السابقة أهم مقومات الخطاب السوفييتي الجديد الذي وجهته موسكو إلى عموم الدول العربية عام ١٩٨٧ والتي تمثلت في الربط الموضوعي المحكم ما بين ضرورات التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي وما بين حماية إقرار السلم العالمي العام في عصر السلاح النووي الشامل . وعلى صعيد العلاقات الثنائية المباشرة بين الاتحاد السوفييتي والدول العربية فرادى ، نشطت الدبلوماسية السوفييتية في جهات عدة . ففي أبريل ١٩٨٧ عقدت موسكو الرئيس السوري حافظ الأسد ، أهم حليف للاتحاد السوفييتي في النطاق العربي للشرق الأوسط إلى زيارتها في أول زيارة رسمية يقوم بها إلى هناك خلال العامين الماضيين .

وفي خطاب جورباتشوف لتكريم الرئيس السوري عند بدء الزيارة ركز الزعيم السوفييتي على النقاط التالية :

١ - إن الرهان على القوة العسكرية كأسلوب لتسوية النزاع في الشرق الأوسط قد ثبت بطلانه .

٢ - إقرار السلام الدائم وعلاقات حسن الجوار بين اسرائيل والدول العربية هو الأسلوب الأكيد والصائب لضمان مستقبل الأمن الأقليمي في منطقة الشرق الأوسط .

٣ - الاتحاد السوفييتي يعترف صراحة بحق اسرائيل في السلام والوجود الآمن ، والتفكيرات في العلاقات السوفييتية - الاسرائيلية مرتبطة فقط بمسيرة التسوية في الشرق الأوسط . ٤ - تأكيد جورباتشوف على أن جانباً كبيراً من التسوية في الشرق الأوسط سيتوقف على النشاط السياسي التنسيقي الفعال في جمع الكلمة بين الدول العربية .

وخلال تلك الزيارة أعطى جورباتشوف تعهداً رسمياً للرئيس السوري بأن الاتحاد السوفييتي لن يقبل بعقد المؤتمر الدولي دون مشاركة سوريا ، مما فسره المراقبون باعتبارين رئيسيين . أولهما أن هذا التعهد السوفييتي يهتف إلى قطع الطريق أمام

المحاولة الأمريكية بعقد مؤتمر سلام مصري أردني فلسطيني إسرائيلي تنقيب عنه سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ويعمل على تحديد ملامح مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة . والاعتبار الثاني يتمثل في أن القيادة السوفيتية تثق بأن إدارة ريجان لن تستطيع بدء عملية السلام دون التعاون مع موسكو والتسيق معها . وهذه الثقة السوفيتية تأتي من تأكيدات حصلت عليها موسكو من الأردن وتفيد بأن الملك حسين لن يقبل بتفاوض مع إسرائيل خارج إطار مؤتمر سلام دولي حقيقي ودون التفاهم مع سوريا ودون الحصول على دعم عربي واسع .

ومن جهة أخرى ، أبدى جورياتشوف للأسد ما يفيد بأن أمدادات الأسلحة السوفيتية إلى سوريا في المستقبل لن تتعدى احتياجات سوريا للدفاعية بما يحمل معنى عدم تمكين سوريا من شن حرب ضد إسرائيل فيما بعد . ولكن جورياتشوف أوضح للرئيس السوري أثناء تلك الزيارة الرسمية أن إحداث أي تغيير في العلاقات السوفيتية الإسرائيلية لن يكون ممكناً إلا من خلال التوصل لتسوية في الشرق الأوسط . وعلى الرغم من الفحوى الإيجابية للتهدد المتضمن في العبارة الأخيرة للرئيس السوفيتي إلا أن نفس العبارة تحمل في طياتها صيغة مختلفة عن موقف جورياتشوف السابق على تلك الزيارة حيث كان الإصرار السوفيتي دائماً يصدد عدم إعادة العلاقات الدبلوماسية السوفيتية مع إسرائيل إلا بعد أن تستعجب إسرائيل واقعيًا من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

أما في العبارة التي وردت ، كما سبق ذكره ، في تصريح جورياتشوف فهي ترتبط ما بين استئناف العلاقات الدبلوماسية السوفيتية الإسرائيلية وحدث « مجرد تسوية سلمية » ، ما لأزمة الشرق الأوسط ، مما يثبت حالة « المرونة التكتيكية » الحديثة العائدة في الموقف السوفيتي الرسمي المعان إزاء الرباط الموضوعي ما بين استئناف العلاقات مع إسرائيل وتطورات مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي .

وتظل سوريا حتى الوقت الحالي هي الحليف الأساسي للاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط ولكنها ليست بالحليف التابع الذي يدور في الفلك السوفيتي بل أن الدبلوماسية السوفيتية وجدت مراراً أن التحالف مع دمشق لا يؤثر على نزعة الدولة السورية للاستقلالية السياسية في قراراتها . فالعلاقات السوفيتية - السورية تقدم نموذجاً للتحالف السياسي العسكري التقليدي دونما التزامات أيديولوجية ثابتة . والميزة الأساسية للتحالف مع سوريا هي أنه تحالف سلب تعزز ظاهرة استقرار الحكم السوري ويعتمد قوته من الموقع الاستراتيجي لسوريا والتي تواجه إسرائيل مما يسمح لسوريا بأن تلعب دوراً هاماً في المنطقة مستفيد من الدعم العسكري والسياسي السوفيتي .

ومن الناحيات المثقة للبلدولامسية السوفيتية عام ١٩٨٧ في مجال العلاقات مع الدول العربية الهامة ، ما توصلت إليه موسكو مع القاهرة في مارس من اتفاق متكامل الأركان حول إعادة جدولة تصديق ديون عسكرية مستحقة على مصر للاتحاد

السوفيتي منذ عهد السادات ، وتزيد قيمتها على ٧ مليارات من الدولارات ، بما وصفته الدوائر الدبلوماسية بأنها إزالة واقعية للعدة الأخيرة في سبيل تطبيع العلاقات الرسمية بشكل نهائي وكامل بين الجانبين . وخطورة هذا الاتفاق السوفيتي المصري تتمثل في كونه مبادرة لها أهمية خاصة أو نموذجاً لاتفاق بشأن قضية تسوية الديون العسكرية من الممتنع أن تجاري الاتحاد السوفيتي فيها العواصم الغربية . كذلك فإن هذا الاتفاق المذكور إنما يعزز موقف مصر من طلبها إعادة جدولة الديون الأمريكية العسكرية المستحقة عليها وقيمتها تزيد على ٥ بليون دولار . وبينما وافق الجانب السوفيتي على إلغاء الجزء الأعظم من فوائد تلك الديون العسكرية المستحقة على مصر (قيمة الفوائد الإجمالية حوالي ٤,٦ بليون دولار) ، فإن الولايات المتحدة والمصارف والمؤسسات المالية الغربية مازالت تصر على أن تسدد مصر ديونها في مواعيدها المحددة سابقاً ، وعلى إبقاء الفوائد على الديون المستحقة لها على مصر كما تم الاتفاق عليها في وقت التفاوض أي بنسبة ١٤ ٪ ، ورفض اقتراح تخفيفها إلى نسبة ٧,٥ ٪ من أصل الديون .

وفي شهر مارس أيضاً وفي أعقاب أبرام اتفاق إعادة جدولة تصديق الديون العسكرية المستحقة على مصر للاتحاد السوفيتي ، اتفق الجانبان على تنشيط التبادل التجاري بينهما فتم التوقيع على بروتوكول للتعاون التجاري والفني لمدة ٥ سنوات ويؤكد على مشاركة السوفيت في تنفيذ الخطط الألمانية المصرية . وتبلغ قيمة هذا البروتوكول التجاري ما يزيد على ٦٠٠ مليون دولار ، الأمر الذي يجعل من مصر ثاني أكبر شريك تجاري للسوفيت في القارة الأفريقية بعد ليبيا .

وخلال زيارة الوفد البرلماني السوفيتي برئاسة نائب رئيس مجلس السوفيت الأعلى إلى القاهرة في شهر يونيو ١٩٨٧ ، أعلن الاتفاق بين البلدين عن برنامج للتعاون الفني يتضمن التجديد السوفيتي لبعض المصانع المصرية الأساسية وعلى رأسها مجمع الحديد والصلب ومصنع الكوك ومجمع الألومنيوم في نجع حمادي .

وهكذا برزت ملامح إيجابية جديدة في الصور العامة للعلاقات السوفيتية المصرية على مدار عام ١٩٨٧ ، في الجوانب التجارية والفنية والمالية والاقتصادية .

وللإتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٧ وجود دبلوماسي نشيط وجهود واقعية كان لها بعض مظاهر النجاح في مضمار الشؤون الفلسطينية وفي مجال العلاقات القائمة بين فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية ذاتها .

من المعلوم أن الاعتراف بالهوية الوطنية الفلسطينية بشكل محورا هاماً في السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي ، ولهذا فإن الاتحاد السوفيتي يعارض أي محاولة للمساس بوجود الشعب الفلسطيني أو بهويته

الوطنية . ومن هذا المنطلق لعبت الدبلوماسية السوفيتية دورا إيجابيا ملموسا في رفع الحصار عن المخيمات الفلسطينية في لبنان في السنوات القليلة الماضية . ويطالب الاتحاد السوفيتي بوجود وفد فلسطيني مستقل عن أي دولة عربية في المؤتمر الدولي المقترح للسلام في الشرق الأوسط ، أي بصرف السوفييت على قيام تمثيل فلسطيني سواء على مستوى قيادي أو غير قيادي من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية (تغير هذا الاصرار المذكور في الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٨٧ ، كما سبق الإشارة في موضع سابق من هذا التحليل) .

وبذلك الدبلوماسية السوفيتية جهدا كبيرا منذ أواخر عام ١٩٨٦ من أجل منع الفرقة والانتصامات ما بين الفصائل المختلفة داخل الحركة الوطنية الفلسطينية حتى انعقد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في شهر أبريل ١٩٨٧ ، والذي أسفر عن مصالحة فلسطينية عامة ما بين الفصائل المعتدلة والفصائل المتشددة داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، كما وسعت اللجنة التنفيذية للمنظمة لتشمل في عضويتها على عناصر يسارية متطرفة . وهذا وإن كانت بعض مظاهر التصلب قد وضحت في الخط السياسي الجديد للمنظمة حيث ألغى الاجتماع المذكور اتفاق عمان الموقود مع الأردن في فبراير ١٩٨٥ ، ورفض رفضا قاطعا اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل ، كما أن الفصائل الفلسطينية بعد أن اتحدت أعلنت إصرارها على المشاركة في أي مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بوفد فلسطيني مستقل استقلالا كاملا عن أي دولة عربية أخرى .

والمنطق السوفيتي المحرك لهذا الدور الدبلوماسي النشط من أجل التغلب على التناقضات الفلسطينية - والتناقضات العربية - (لاحظ الدور السوفيتي في محاولات الصلح ما بين دمشق وبيقدا وما بين دمشق وبعض الفصائل الفلسطينية) هو تهيئة الساحة العربية لانجاح المؤتمر الدولي المقترح للسلام في الشرق الأوسط حيث يكون للقطب السوفيتي مركز قيادي جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية . ذلك أن وحدة منظمة التحرير الفلسطينية وتماسكها الجبهوي الفعال هو شرط لا مخلص منه حتى يمكن لها عبر مؤتمر دولي للسلام أن تكون هي بالفعل الجهة الوحيدة المؤهلة للتحديث باسم شعب فلسطين . إلا أن الضغوط الاسرائيلية من خلال الاتصالات السابقة الذكر ما بين الجانبين السوفيتي والاسرائيلي ، فضلا عن حالة التشرد الفلسطيني الفعلي على صعيد المنظمات الفلسطينية المعتمدة ، إنما تسر إلى حد بعيد التحول النسبي الملحوظ في الرؤية السوفيتية بشأن قضية التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي المقترح ، فقد توارى الإصرار السوفيتي السابق على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وأنها تجسد الطرف الفلسطيني ، وحدها ، في أعمال المؤتمر الدولي المقترح . وحل محل ذلك الإصرار السوفيتي

المذكور نوع من المرونة في تحديد الجهة الممثلة للشعب الفلسطيني في المؤتمر الدولي .

ونشط الاتحاد السوفيتي في مجال عربي كاد يظل مغلقة في وجهه هو مجال الدول العربية الخليجية . فقد قام فلاديمير بتروضكي نائب وزير الخارجية السوفيتية في شهر مايو ١٩٨٧ بجولة شاملة في دول الخليج العربي وصفها الدوائر الدبلوماسية الغربية بأنها بمثابة (عملية رفع للملح) في منطقة كانت بعيدة عن متناول دبلوماسية كاملة مع دولتي الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان عام ١٩٨٥ .

كذلك وافقت موسكو في شهر أبريل ١٩٨٧ على تأجير عدد من ناقلات النفط السوفيتية إلى الكويت وعلى دخول السفن السوفيتية الحربية إلى مياه الخليج من أجل مرافقة تلك الناقلات وحمايتها أو السماح للكويت برفع العلم السوفيتي على ناقلاتها أثناء أبحارها عبر مياه الخليج ، غير أن الاتحاد السوفيتي أعلن في نفس الوقت أنه لن يزيد عدد سفنه الحربية التي تقوم بأعمال الدورية في الخليج . وهنا سارت والاشطن لمجابهة هذه الخطوة السوفيتية بأن عرضت رفع العلم الأمريكي على ١١ ناقلة نفط كويتية وزيادة سفنها الحربية في الخليج بشكل جوهري عام ١٩٨٧ . وبذلك لم يعد الخليج العربي ، حكرا على مقتضيات الاستراتيجية الأمريكية ، ولم تعد العراق تسعى وحدها إلى العون السوفيتي بل يشاركها في هذا الاتجاه عدد آخر من الدول العربية الخليجية التي تشعر بقلق متزايد من التهديدات الإيرانية لحرية الملاحة في الخليج . واية ذلك أنه على الرغم من غياب العلاقات الدبلوماسية بين موسكو والرياض ، إلا أن عددا من الوزراء السعوديين قد زاروا العاصمة السوفيتية خلال عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، وذلك للباحث حول قضايا سياسية واقتصادية مصيرية مثل أسعار النفط العالمية والصراع العربي الاسرائيلي وحرب الخليج .

خلاصة ما سبق أن الاتحاد السوفيتي عمل على معالجة المأزق الحقيقي الذي عانى منه منذ أواسط السبعينيات في قضية الشرق الأوسط ، والذي تمثل في العجز السوفيتي عن القيام بالدور الحيوي المشارك في صياغة مستقبل السلام والاستقرار في المنطقة بالرغم من دوره الرئيسي في معترك الصراع العربي الاسرائيلي ذاته . ومن ثم فإن جوهري السياسة السوفيتية تجاه مشكلة الشرق الأوسط ، في المرحلة الراهنة ، يتلخص في محاولة جنى ثمار الاستثمار السياسي الكبير الذي تم في هذه المنطقة منذ الخمسينيات من خلال تأكيد ودعم الكفاح العربي ضد إسرائيل ، وتحويل هذا الاستثمار إلى فرصة مناسبة لتوسيع للدور السوفيتي في رسم مستقبل السلام في الشرق الأوسط . ومن ثم أصبحت الدبلوماسية السوفيتية في الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة تتميز بالخصائص التالية :

أولاً : اتباع أسلوب الدبلوماسية الهادئة والاقتراب التدريجي من الهدف مع الحد من الطابع الأيديولوجي للسياسة الخارجية السوفيتية .

ثانيا : التكيف مع المتغيرات الموضوعية التي طرأت على المنطقة العربية خلال العقد الحالي للثمانينات . وبعبارة أخرى الاستجابة الواقعية للمشكلات التي تطرحها دول المنطقة بما يتيح مساحة أوسع للالتقاء بين موسكو والعواصم العربية المختلفة .

ثالثا : العمل على حل التناقضات القائمة ما بين حلفاء الاتحاد السوفيتي في العالم . (ما بين سوريا والعراق - ما بين ليبيا والعراق - ما بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية) .

جـ - المحادثات الثنائية :

تكدت على مدار عام ١٩٨٧ الاتصالات الأمريكية السوفيتية المباشرة وتعددت مستوياتها التنظيمية وشكلاتها البروتوكولية ، بصدد التحاور حول التصويات السلمية للصراع العربي الاسرائيلي . وتمت بالفعل لقاءات المسؤولين من الجانبين ، في جنيف وفي واشنطن وفي موسكو وكان أبرزها المحادثات المتكررة طويلة العام ما بين وزيرى خارجية الدولتين العظيمين أودارد شيفرناذر وجورج شولتز ، وما بين مايكل أرمكوس وكيل الخارجية الأمريكية ويولي فورتسوف نائب وزير الخارجية السوفيتية ، كما تلاقى عدة مرات وفود من خبراء البلدين برئاسة رينشارد مير في مصاد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط ، وفلاندير بولياكوف رئيس قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية السوفيتية .

وقد برزت الخلافات الأساسية بين الجانبين حول الصيغة التوفيقية للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وكذا الشروط الأمريكية لاشتراك السوفيت في أعمال ذلك المؤتمر الدولي المطروح فكرته على بساط البحث ، وهي إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل ، ثم إطلاق الحكومة السوفيتية لحرية الهجرة اليهودية بين السوفيت إلى إسرائيل ، وأخيرا موافقة إسرائيل ذاتها على اشتراك الاتحاد السوفيتي في أعمال ذلك المؤتمر الدولي المقترح .

وكانت ذروة الاتصالات الثنائية المباشرة بين العملاقين لعام ١٩٨٧ هو مؤتمر واشنطن في الفترة من ٧ / ١١ / ١٢ وفيما يتعلق بقضية الصراع العربي الاسرائيلي لم يحدث شيء يذكر في نطاق مؤتمر واشنطن للقاء الثالثة بين ريجان وجورباتشوف ، ما عدا تقديم الجانب السوفيتي لورقة معدة من قبل وقيامه بتوزيعها بوصفها ورقة غير رسمية تتضمن المبادئ الأساسية التي يركز عليها الموقف السوفيتي إزاء الصراع العربي الاسرائيلي . وتؤكد الورقة السوفيتية على حق جميع دول المنطقة في الميثاق داخل حدود أمانة كما تدعو إلى حل المشكلة من خلال جهود جماعية ، في مؤتمر دولي خاص تحضره كل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وأطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني كما تبرز الورقة السوفيتية أن موسكو ترفض أسلوب المواجهة العسكرية بين إسرائيل والعرب وترفض كذلك احتلال الأراضي بالقوة وتعتبر قرار

مجلس الأمن رقم ٢٤٢ هو أسس التنمية في الشرق الأوسط . هذا ولم يفتح الجانب الأمريكي في المقابل ورقة خاصة بتحديد سياسة واشنطن في صدد أزمة الشرق الأوسط والموقف الأمريكي منها .

وبصرف النظر عما تم صدوره رسميا عن أعمال مؤتمر قمة واشنطن ، فإن المراقبين لاحظوا في تصريحات جورباتشوف الصحفية ، أثناء أيام انعقاد قمة واشنطن ، التصميم السوفيتي على أن تصبح موسكو شريكا كاملا مع واشنطن في كل ما يدور من محاولات لتسوية النزاعات الإقليمية في العالم الثالث . ولوحظ أيضا أنه لم يشر صراحة أو مباشرة إلى الشعب الفلسطيني أو إلى منظمة التحرير الفلسطينية في معرض إجاباته على أسئلة الصحفيين عن الموقف السوفيتي من الصراع العربي الاسرائيلي واكتفى الزعيم السوفيتي بأن صرح بأنه أبلغ ريجان بأن الرأي العام العالمي والاجتماع الدولي يتجه الآن إلى مسألة عقد المؤتمر الدولي وقال أنه طلب من ريجان إعادة النظر في الموقف الأمريكي من المؤتمر الدولي مشيرا إلى أن من الممكن في إطاره عقد لقاءات ثنائية وثلاثية وأقليمية بين إسرائيل والدول العربية وأنه من الممكن استمرار الجانبين الأمريكي والسوفيتي في نفس محادثتهما حول الشرق الأوسط .

٣ - أفغانستان

أ - الولايات المتحدة :

في تطور القضية الأفغانية عام ١٩٨٧ . شكلت الحلقة الأمريكية الباكستانية ، كما كانت دائما منذ بداية الأزمة ، حقيقة أساسية محددة لاتجاهات الصراع الأفغاني الوطني ضد الوجود العسكري والهيمنة السياسية للاتحاد السوفيتي داخل أراضي أفغانستان .

ومنذ بدايات عام ١٩٨٧ استأنفت واشنطن مشاوراتها التنسيقية مع إسلام آباد ، فأرسلت مبعوثا أمريكيا على مستوى عال هو مايكل أرمكوس مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون السياسية إلى العاصمة الباكستانية ، في نفس فترة زيارة اناتولي كوفالوف النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتي . والتقى المبعوثان السوفيتي والأمريكي في نفس الوقت كل على حدة مع المسؤولين الباكستانيين ، وأجريا محادثات منفصلة معهم حول الأزمة الأفغانية . وفي أعقاب تلك الزيارة للمبعوث الأمريكي وافق الكونجرس على إرسال مساعدات عسكرية عاجلة للتواري الأفغان تقدر قيمتها بنحو ٦٠٠ مليون دولار .

وعلى المستوى العسكري حصلت المقاومة الأفغانية على سلاح أمريكي جديد وفعال هو صاورخ ستينجر المضاد للطائرات ، والذي تستعمله القوات البرية مماكان له تأثيره القوي على وقف التكتيكات الهجومية السوفيتية خاصة في ميادين القتال الشرقية وللشمالية في الأراضي الأفغانية ، حيث

مؤثر حيث سيؤدي الانسحاب السوفيتي إلى إضعاف القوات الأفغانية الحكومية في مواجهة الثوار . وبعبارة أخرى فإن انسحاب القوات السوفيتية سيضعف جدا للأسس التي كانت تدفع القوى الفارجية إلى مساعدة الثوار الأفغان .

وخلال مؤتمر قمة واشنطن في ديسمبر ١٩٨٧ بين ريجان وجورباتشوف ، ضغط الرئيس الأمريكي على الزعيم السوفيتي من أجل تحديد موعد لسحب القوات السوفيتية من الأراضي الأفغانية إلا أن جورباتشوف اكتفى بإبداء مظهر جديد من مظاهر المرونة في الموقف السوفيتي من القضية الأفغانية وهو أنه قبل لأول مرة مبدأ التزامن ما بين بدء الانسحاب للقوات السوفيتية وبدء تراجع القوى الفارجية عن تقديم الدعم والمساندة والتأييد بشئ أشكاله للثوار الأفغان ضد الحكومة الأفغانية المركزية .

وهكذا لم تتغير السياسة الأمريكية تجاه القضية الأفغانية في عام ١٩٨٧ من حيث المبادئ والأسس وإن كانت قد تصاعدت في تطبيقاتها الملمية (أمادات عسكرية متزايدة ومنطوية للجانب الثائر المقاوم) كما تكثفت ضغوطها الدبلوماسية والدعائية على الجانب السوفيتي بهدف إنهاء الوجود العسكري الفعلي للاتحاد السوفيتي في تلك الأراضي الآسيوية ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة للاقتصاديات وللمقتضيات الأمن القومي للمعلاق الأمريكي خاصة ، وللتحالف الغربي بصفة عامة .

ب - الاتحاد السوفيتي :

برزت المشكلة الأفغانية منذ عام ١٩٧٩ كإحدى أهم نقاط التوتر والاحتكاك الشديد وإن كان غير مباشر ما بين المعسكرين الشرقي والغربي ، وتمثل بنذا هاما مستمرا ضمن جدول أعمال لقاءات القمة الثلاثية . حتى الآن ما بين الرئيس ريجان والزعيم جورباتشوف . ومن المعلوم أن جورباتشوف منذ أن أمسك بمقاييد الحكم في بلاده ، يعلن على الدوام أن الوجود السوفيتي المعسكري في أراضي أفغانستان (حوالي ١١٥ ألف جندي سوفيتي بمعدات هائلة) ، هو جرح نازف في الكيان السوفيتي ولا بد من إيفائه بإنهاء تدخل السوفيت في تلك الدولة المتاخمة . وتكررت عروض ومبادرات جورباتشوف في هذا الصدد ومضمونها هي الأركان التالية :

— سحب القوات السوفيتية من أراضي أفغانستان ضمن جدول زمني يتم تحديده بالتشاور مع الأطراف المعنية تحت إشراف الأمم المتحدة .

— تعهد القوى الأخرى المعنية بعدم التدخل بكل صورة في الشؤون السياسية الداخلية لأفغانستان لما في ذلك التدخل من تهديد صارخ للأمن القومي السوفيتي ذاته .

— إقامة نظام حكم انتقالي ما بين كافة الأجنحة والقوى السياسية الأفغانية يتضمن صيغة توفيقية توازن بين الرؤى المتعارضة بما يشكل ضمانا مستقبلية لعدم تحول أفغانستان إلى

استخدمته المقاومة الأفغانية بشكل فعال ضد طائرات ميج ٢٤ و ٢٥ وطائرات الهليكوبتر السوفيتية . ونتيجة لذلك تتغير ميزان المعركة في أواسط عام ١٩٨٧ لصالح المقاومة الأفغانية بعد أن اضطرت القوات السوفيتية إلى تغيير تكتيكاتها واستخدام المدفعية والصواريخ أرض - أرض بدلا من القصف الجوي وشن هجمات بقوات تحملها طائرات الهليكوبتر .

وعلى الصعيد الدبلوماسي وبالمنظور الدعائي فإن دور المفاوضات غير المباشرة بين نظامي كابول وإسلام آباد تحت إشراف الأمم المتحدة والتي تدور منذ نحو ٥ سنوات في جولات متعاقبة بجنيب ، لا يعدو أن يكون مجرد صيغة تنظيمية أو إطار شكلي لإبرام أو عرقلة تطور ما في القضية تم الاتفاق أو الاختلاف بشأنه بين موسكو وواشنطن . وقد جرت بالفعل مشاورات مباشرة بين واشنطن وموسكو بشأن تشكيل حكومة مؤقتة تشرف على انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ، وذلك خلال زيارة أودارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتية لواشنطن في شهر سبتمبر ١٩٨٧ واستكملها نظيره الأمريكي شولتز في موسكو خلال شهر أكتوبر التالي . وما زالت المواقف متعارضة تماما بين القطبين فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن يقوم به الشيوعيون والثوار الأفغان في حكومة انتقالية ، وتوزيع الاختصاصات بينهما ، وخاصة بشأن الاتفاق على الجدول الزمني لانسحاب القوات السوفيتية من البلاد .

وفي الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٨٧ حققت الدبلوماسية الأمريكية انتصارا ملموسا على الدبلوماسية السوفيتية فيما يخص القضية الأفغانية . ففي ١١ / ١١ / ١٩٨٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يدعو إلى الانسحاب القوي والشامل للقوات السوفيتية من أراضي أفغانستان وأدان القرار الاحتلال السوفيتي لأقليم دولة مستقلة ، وصدر القرار بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل ١٩ صوتا وامتناع ١١ آخرين عن التصويت ، في إطار مناقشات الجمعية العامة للمشكلة الأفغانية للعام التاسع على التوالي ، وهو ما وصف بأنه هزيمة ساحقة للجهود الدبلوماسية التي بذلها الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه في الفترة السابقة على التصويت على مشروع القرار في محاولة لخفض نسبة التأييد لهذا القرار . هذا وقد أكد الكسندر بيلونجوف نائب المندوب السوفيتي لدى الأمم المتحدة تأييد بلاده للقرار بشرط تعديلها وفقا لآفراح سوريا واليمن الجنوبية بالنص على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ويتضمن التعديل حق النظام الحاكم في كابول في طلب الوجود العسكري السوفيتي في أفغانستان كما يحظر أي مساندة عسكرية خارجية للجهادين .

وأخيرا وفي ٦ / ١٢ / ١٩٨٧ أعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية ستوقف مساعداتها العسكرية للثوار الأفغان بمجرد بدء انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ، ذلك أنه بعد انسحاب القوات السوفيتية من الأراضي الأفغانية فإن التدخلات الخارجية لن يكون لها دور

منطقة نفوذ غربي مناهضة للاتحاد السوفيتي ولمصالحه الاستراتيجية العليا في أواسط آسيا .

وللزعيم السوفيتي جورباتشوف منطلق حركي معين لاجراج بلاده من ورطة أفغانستان التي أصطلح على تسميتها في السنين الأخيرتين « بغيتنام السوفيتية » ذلك أنه يسعى للتوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة الأفغانية تقوم على التوفيق ما بين تناقضات المصالح المتضاربة لجانبى الصراع أى محاولة إقامة توازن موضوعي حقيقي طويل المدى نسبيا بين ما يقبله الجانب السوفيتي وما يقبله الشعب الأفغاني وما تعارف عليه المجتمع الدولي في مثل حالات المشكلة المطروحة للتسوية . فمن ناحية احتفظ جورباتشوف بهدف أسلافه الأمامي المتمثل في ضمان بقاء نفوذ نظام حكم « حزب الشعب الديمقراطي » لأطول فترة ممكنة مما يترتب عليه تلقائيا استمرارية النفوذ السوفيتي في دوائر الحكم والمجتمع في أفغانستان (مما يشكل جوهرها الدافع السوفيتي الأول لغزو أراضي أفغانستان منذ ١٩٧٩) ، ومن ناحية أخرى وجد جورباتشوف « في مواجهة الخصائر الواقعية البشرية الهائلة والانفاقات المادية والمالية الفاحشة التي تنكدها بلاده في أفغانستان ، حيث تصل التقديرات إلى ٣٥ ألف قتيل وجريح سوفيتي على مدى سنوات الثمانينيات وإلى ١٥ مليون دولار يوميا في المتوسط . وفي مواجهة هذا الزيف البشع للموارد السوفيتية كان لا بد لجورباتشوف وللسياسة السوفيتية عامة أن تلجأ إلى تحقيق غاياتها في تلك الأراضي المتاخمة للجمهوريات السوفيتية الآسيوية الإسلامية ، عبر الوسائل السياسية التفاوضية وليس العسكرية . وقد اتخذ الجهد السوفيتي في هذا المجال خطين رئيسيين : أولهما محاولة شق جبهة المقاومة الإسلامية الأفغانية وزيادة القاعدة الشعبية لحزب الشعب الديمقراطي ، عن طريق كسب العناصر المعارضة التي أرهقتها الحرب والتي قد تجتنبها وعود الحزب الحاكم الموالي للاتحاد السوفيتي . والخط الثاني يتركز في الضغط على مؤيدي المقاومة الأفغانية من الدول والقوى والهيئات الأجنبية من أجل منع مساعداتهم للمجاهدين ، مقابل تحقيق تسوية سلمية للنزاع أسامها انتمجابه القوات السوفيتية من أراضي أفغانستان ، وتوسيع القاعدة السياسية للنظام الحاكم الأفغاني تحت نفس قيادة حزب الشعب الديمقراطي بصفتهم صمام الأمن ، من وجهة النظر السوفيتية ، لعدم تغلغل النفوذ الغربي في أفغانستان .

ويولج الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٧ معضلة ديالكتيكية صارخة في أفغانستان أو معادلة صعبة شقها الأول هو أن السيطرة السوفيتية على ذلك البلد في وسط آسيا تمثل حتمية استراتيجية أمنية للاتحاد السوفيتي . والخط الثاني للمعالجة أو للمعضلة هو أن انتحاج القوات السوفيتية (وقوامها يتراوح ما بين ١١٥ و ١٢٠ ألف جندي) أصبح ضرورة ملحة أيضا على الصعيد الاستراتيجي الأمني للاتحاد السوفيتي ، عسكريا واقتصاديا ومعنويا وشعبيا .

إن أفغانستان تمثل المعبر الأرضي الطبيعي للاتحاد السوفيتي إلى كل من الخليج العربي والمحيط الهندي ولذلك أقيمت القواعد العسكرية السوفيتية حول الحدود الغربية لايران ، مثل قاعدة شنداد وقاعدة زيرات شاه وقاعدة زاربانج حيث تلقى حدود أفغانستان وإيران وباكستان . وكلها قواعد جوية متطورة بقاذفات قابل علاقة من نوع باجر ، ليست موجهة فحسب ضد المقاومة الأفغانية بل هي أساسا قوة سوفيتية هجومية ودفاعية في آن واحد ، ضمن مقومات الاستراتيجية الأمنية العسكرية للاتحاد السوفيتي . مثال ذلك أن الطائرات انطلاقا من قاعدة شنداد تصل إلى مضيق هرمز خلال ساعة واحدة فقط . والمعنى السياسي الاقتصادي لذلك هو أن الاتحاد السوفيتي قادر خلال ساعة واحدة على قطع ثلثي كمية النفط التي يستهلكها العالم الغربي الصناعي إما بمهاجمة الناقلات أو بزرع المضيق بالأنغام .

إلا أن الشق الآخر من المعضلة الديالكتيكية التي أصبحت قضية أفغانستان تمثلها في العقل السياسي العام السوفيتي ، يكمن في أن انتمجابه القوات السوفيتية من أراضي أفغانستان أضحي ضرورية وحوية في الوقت الحالي نظرا لاعتبارات عدة . فعلى المستوى الاجتماعي الداخلي للدولة هناك تضرر شعبي سوفيتي عام بسبب استغلال أمد تلك الحرب التي تدخل عامها التاسع مع بداية عام ١٩٨٨ ، مما يتعارض مع المبدأ السوفيتي المثالي للقتال بأن الجيش السوفيتي لا يحارب إلا دفاعا عن حدود بلاده . وعلى الصعيد الاقتصادي بنوه كاهل الاقتصاد السوفيتي بالانفاقات الباهظة التي تحتمها معارك تلك الحرب ومن وجهة نظر نفسية إنسانية تمثل حرب أفغانستان نزيفا نفسيا مستمرا للقوة السوفيتية الشبابية .

أما فيما يتعلق بحقائق توازن القوى بين طرفي الصراع في أفغانستان ، فالواقع أنه إذا كان الاتحاد السوفيتي قادرا على تحمل هذه الحرب لفترة زمنية طويلة نسبيا فإنه لا يستطيع تحقيق انتصار حاسم ولو في المدى القريب على الأقل ، وذلك لأن المقاومة الأفغانية قادرة على الصمود طويلا رغم ضعف عتادها الفني وبفضل انتشارها الجغرافي الواسع وخفة حركة قواتها ، ومساندة المدنيين لها في أماكن القتال (ونذكر هنا الحكمة القائلة بأن الأرض تحارب مع أبنائها) مما يجعل الهزيمة العسكرية الكاملة للمقاومة الأفغانية غير ممكنة التحقق واقعا إلا باحتلال سوفيتي شامل يستخدم نصف مليون جندي أو أكثر .

إلا أن المقاومة الأفغانية ، حتى ولو توصلت إلى انتصارات جزئية مرحلية وحتى لو تمكنت من توحيد صفوفها في تنظيم عسكري سياسي متماسك وفعال ، فإنها لن تتمكن من إحراز انتصار حاسم نهائي على القوات السوفيتية نظرا لانتشار عملية أبعاد القوات السوفيتية عن معارقلها في القواعد القوية القائمة في النقاط الاستراتيجية المذكورة ، فضلا عن الميزة النسبية الخاصة بقرب الأراضي السوفيتية المتاخمة للأقاليم الأفغانية ،

مما يقم ملاذا عاجلا للقوات السوفيتية أمام هجمات المقاومة الأفغانية .

وعلى الصعيد الداخلي المشكلة الأفغانية والسياسة السوفيتية إزاءها ، لم تأت سياسة الحل الوسط التي رسمها الرئيس الأفغاني محمد نجيب الله بشمارها مع المجاهدين الأفغان حتى بعد عام كامل من تطبيق خطة المصالحة الوطنية التي عرضها نجيب الله على القرار منذ منتصف شهر يناير ١٩٨٧ ، وإعلان كابول رسميا لوقف إطلاق النار من جانب واحد ، بل اشتدت ضراوة هجمات المقاومة الأفغانية خاصة في إقليم باكيتا المتناح للحدود مع باكستان وفي قندهار المدينة الرئيسية في جنوب أفغانستان ، على مدار عام ١٩٨٧ ، كما تدعم وجود المقاومة في إقليم باجمان غرب العاصمة التي أقرب منها للقرار الأفغان في ٢٢ سبتمبر لمسافة ١٠ كيلومترات فقط للمرة الأولى منذ بدء صراعهم ضد القوات السوفيتية والقوات الحكومية الموالية لها .

ورغم العفو العام الذي أعلنه نجيب الله والإفراج الفعلي عن عدة آلاف من السجناء السياسيين ، فإن المقاومة الأفغانية لم تلق السلاح أو تقبل الدخول في الحكومة الانتلافية التي تعرضها حكومة كابول كحل وسط . إلا أن المقاومة الأفغانية لا تمثل حقيقة جبهة متماسكة بل أن هناك خلافات سياسية قائمة ما بين المنظمات السبع الرئيسية التي يتألف منها بيان الحركة الوطنية الأفغانية ، في بعضها يبلغ به التطرف إلى حد المطالبة باستمرار في الحرب ضد الاتحاد السوفيتي حتى بعد انسحاب القوات السوفيتية من الأراضي الأفغانية ، وذلك لملامحة هذه القوات في الجمهوريات السوفيتية لآسيا الوسطى تحت شعار « تحرير أوزبكستان وتركستان بعد تحرير أفغانستان » وتحولها جميعا إلى جمهوريات إسلامية صميمة ، حيث أعلن « الله سلطان » المتحدث باسم مجموعة « الحزب الإسلامي » الذي يقوده قلب الدين حكمتيار ، في مارس ١٩٨٧ : « اننا لا نقاتل فقط لتحرير أرضنا بل ولتحرير الأرض التي انتزعت منا بالقوة ولتحرير أخواننا الذين يرزحون تحت سيطرة الشيوعيين الملعدين » . ومن جهة أخرى تزيد بعض الأجنحة الأخرى للمقاومة الأفغانية عودة الملك السابق طاهر شاه الذي خلعه انقلاب ١٩٧٣ ، ويعيش في منفاه بروما بصفته رمز للوحدة الوطنية . والبعض الآخر يطالب باعدامه أو محاكمته لمسؤوليه عن ادخال النفوذ الشيوعي إلى البلاد ، هذا وإن كانت المقاومة قد توصلت إلى بدايات توحيد صفوفها في أكتوبر ١٩٨٧ حيث أعلن عن انتخاب أول رئيس لاتحاد الجماعات الإسلامية الأفغانية السبع وهو بونيس خالص ، بما يشير إلى محاولة عملية لاحتواء الانقسامات التي أثرت سلبيا في فعاليات المقاومة ذاتها .

كذلك تستمر الصراعات والانشقاقات الحزبية داخل حزب الشعب الديمقراطي الشيوعي الحاكم في كابول ، فقد فشل نجيب الله في السيطرة على جناحي الحزب الشيوعي الأفغاني وهما جناح خلق (الجهاديين) وجناح بارشام (الراهبة) ووصل الأمر بالجناحين إلى حد القتال في شوارع كابول . ومما يذكر في هذا

الصدد أن من أسباب الغزو السوفيتي لأفغانستان في ١٩٧٩ ، خشيته موسوم من أن تؤدي الخلافات بين جناحي الحزب إلى فقدان السيطرة على البلاد في مواجهة الجماعات الإسلامية . وقد اعترف الرئيس الأفغاني نجيب الله في المؤتمر الحزبي الذي عقد في أكتوبر ١٩٨٧ باستمرار تلك الانقسامات ، وطرح خطة مصالحة وطنية بين مختلف الجماعات السياسية وتكوين حكومة انتلافية وإجراء انتخابات عامة وراثسية وإعلان دستور جديد دائم للنظام الحاكم والسماح بصنود صحف المعارضة . وكلها تنازلات من كابول يراد بها إقناع المجاهدين بالمفاوضات والتصالح في وقت حسنت فيه تلك المقاومة من وضعها سياسيا وعسكريا .

هذا ولم تحظ مسودة الدستور الأفغاني الجديد كما طرحه نجيب الله برضاء المقاومة نظرا لأن تلك المسودة تجعل حزب الشعب الديمقراطي الحاكم ، المشرف والمهيمن على تنفيذ عملية المصالحة الوطنية . كما أن من مبادئ المسودة الدستورية الإبقاء على البنوك ووسائل الاتصال تحت سيطرة الدولة ، وأجراء تجديد جذري للمجلس التشريعي التقليدي المسمى « لوبا جيرغا » بحيث لا يتكون من العناصر القبلية والعرقية المختلفة كما جرت عليه العادة والأعراف التاريخية المستقرة في البلاد ، بل يتألف في شكله المقترح من اداريين ومعيين من قبل مؤسسة الرئاسة في كابول .

ويبرز دور باكستان في القضية الأفغانية . فهي الملاذ الضروري للمقاومة الأفغانية من حيث امدادات السلاح وانتقال الجرحى للعلاج ولجوء ملايين الأفغان إلى أراضيها المتاخمة للأراضي الأفغانية . كذلك تتمركز في أراضي باكستان مقار حركات المقاومة الأفغانية الرئيسية . ولذا تنشط الدبلوماسية السوفيتية في اتصالاتها بإسلام آباد ، ففي فبراير ١٩٨٧ أرسل الاتحاد السوفيتي مبعوثا خاصا على مستوى عال هو النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتية أناتولي كوفالوف إلى العاصمة الباكستانية ليجدد عملية الحوار مع اسلام آباد حول تطورات المشكلة الأفغانية .

كذلك استوفنت في جنيف في فبراير ومارس ١٩٨٧ المباحثات غير المباشرة للتسوية السلمية للمشكلة الأفغانية ، ما بين كابول وإسلام آباد تحت اشراف الأمم المتحدة ممثلة في ديجو كوروفيز السكرتير العام المساعد للأمم المتحدة للمشؤون السياسية ، وذلك في جولة أخرى من تلك المباحثات التي بدأت منذ ٥ سنوات . وكانت النقطة الجوهرية لتلك المحادثات في الجولة المذكورة هي محاولة الاتفاق على الجدول الزمني لانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان . وكان قد تم التوصل في الجولات السابقة من المباحثات غير المباشرة بين كابول وإسلام آباد ، إلى اتفاقات مبدئية أولية بشأن النقاط الجوهرية الأخرى في التسوية السلمية للمشكلة الأفغانية طبقا لخطة السلام التي تتبناها الأمم المتحدة ألا وهي وقف الدعم والمساعدات للمقاومة الأفغانية من جانب الدول الأخرى ، وعودة حوالي

جـ . المحادثات الثانية :

دار الصراع الدبلوماسي والميامي بين واشنطن وموسكو حول الجدول الزمني أو توقيتات انسحاب القوات السوفيتية من الأراضي الأفغانية ومدى ارتباط ذلك الانسحاب مع المساعدات المالية والعسكرية والدعائية والتنظيمية المقدمة من دول غربية وغيرها من الدول والهيئات الدولية إلى المقاومة الأفغانية ضد النظام الحاكم في كابول والموالى للاتحاد السوفيتي .

وفي فترة انعقاد القمة في واشنطن قال جورباتشوف في تصريحاته الصحفية : «إننا لا نسعى للتوصل إلى نتيجة تضمن قيام حكومة مرتبطة بموسكو ولكن على الولايات المتحدة الأمريكية ألا تسعى إلى تنصيب حكومة موالية لها في كابول . أن أفغانستان يجب أن تكون محايدة وغير منحازة ويجب أن تتشكل فيها حكومة على أساس جميع عناصر المصالحة الوطنية

وبوسع القطبين التعاون في هذا المجال » . وقال جورباتشوف أيضا للصحافة العالمية : «لقد اتخذنا قرارا سياسيا بالانسحاب وحددنا المدة بـ ١٢ شهرا وربما في مدة تقل عن ذلك ، وقال : «إن موسكو على استعداد لتحديد موعد بدء انسحاب القوات السوفيتية ولكن يجب أن تتزامن بداية سحب القوات مع بداية وقف المساعدات العسكرية والمالية للثوار . أن الانسحاب السوفيتي سيبدأ فور الحصول على هذا الالتزام وبعبارة أخرى يتوقف النشاط العسكري في أفغانستان بالقول بأن لدى موسكو النفوذ الواسع في هذا المجال ولكن الكلمة المهمة يجب أن تترك لمختلف الجماعات المعنية في أفغانستان نفسها » .

وتعتبر هذه الفقرة الأخيرة تنازلا سوفيتيا جديدا بشأن مشكلة أفغانستان حيث قبل الاتحاد السوفيتي طبقا لموقف زعيمه في مؤتمر قمة واشنطن مبدأ التزام بين الانسحاب ووقف المساعدات الخارجية للمقاومة الأفغانية وكان السوفيت يطالبون في السابق بوقف المساعدات الخارجية للمقاومة أو لا قبل البدء في الانسحاب العسكري .

٥ ملايين لاجئ أفغانى إلى بلادهم وقيام واشنطن وموسكو بالاضراف الثنائى على تنفيذ الخطة السلمية وضمان مرياتها . وجدير بالذكر أن المقاومة الأفغانية بكافة أجنحتها ترفض رفضا باتا التقيد أو الالتزام بنتائج تلك المباحثات غير المباشرة المذكورة والدائرة منذ سنوات بين كابول وإسلام آباد . وتصر المقاومة الأفغانية على أن تجرى مفاوضات مباشرة بينها وبين موسكو كتمهيد أساسى لاقامة دولة إسلامية في أفغانستان . كما ترفض عموم فصائل المقاومة الأفغانية ما تدعيه الزعامات السياسية الأفغانية المقيمة في بيشارو من أنها تتحدث باسم جميع الأفغان داخل وخارج البلاد .

هذا وقد فشلت جولة فبراير / مارس ١٩٨٧ من مباحثات كابول إسلام آباد في جنيف بسبب تمسك كابول بفترة ١٦ شهرا لانسحاب القوات السوفيتية بينما أسرت اسلام آباد على إجراء الانسحاب في ٨ شهور .

كذلك استؤنفت جولة جديدة من تلك المحادثات في جنيف في النصف الأول من شهر سبتمبر ١٩٨٧ وركزت أيضا في وضع جدول زمني لانسحاب القوات السوفيتية ولكنها انتهت إلى طريق مسدود كما سبقنا .

واستمرت المقاومة الأفغانية في تصعيد عملياتها العسكرية ضد الوجود السوفيتي المسلح في أنحاء البلاد ، طيلة عام ١٩٨٧ ولم يتأثر ذلك التصعيد بخطط المصالحة الوطنية المقدمة من موسكو أو من النظام الحاكم في كابول ، أو بجولات المحادثات غير المباشرة في جنيف بين كابول وإسلام آباد . بل لقد نجح المقاومون الأفغان في صيف ١٩٨٧ في إلحاق أضخم خسائر بالقوات السوفيتية والأفغانية الحكومية في اقليمى باكتيما في الشرق وقندهار في الجنوب ، وذلك بفضل صواريخ ستينجر الأمريكية المضادة للطائرات ، مما دفع بالرئيس الأفغانى محمد نجيب الله إلى المسارعة بزيارة موسكو في يوليو ١٩٨٧ لاجراء مباحثات غير معلنة مع المسئولين السوفيت حول احتمالات إيقاف نزيف الصراع المسلح في أفغانستان .



ثالثا - البعد العسكري في العلاقات السوفيتية - الأمريكية

١ - الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي

الموفييتي عن بعض صواريخ المجهزة بمركبات إعادة الدخول المتعددة المستقلة MIRV حتى يظل داخل حدود اتفاقية سولت - ٢ مع قيمه بنشر الصواريخ «س - ٢٤» ، استمرت الولايات المتحدة في برنامج تحديث قوتها الاستراتيجية حيث استغنت تدريجيا عن الصواريخ العابرة للقارات من طراز مينتمان ونشرت محلها صواريخ «أم - ٢٤» ، وصل عددها في يوليو إلى ٢٢ صاروخا في صوامع الصواريخ «مينتمان - ٣» ، إلا أن بعضها لم يدخل الخدمة تماما ، وينتظر أن تواصل خططها في نشر ٥٠ صاروخا من هذا الطراز في صوامع ثابتة بنهاية ديسمبر ١٩٨٨ . أما نشر أعداد زائدة عن ذلك فيعتمد أولا على تصديق الكونجرس على خطة الإدارة لوضع خمسين صاروخا أخرى على قواعد في عربات على قسبان يمكن انتشارها من الحاميات بعد الانذار .

(٢) للصواريخ الباليستكية البحرية :

واصل الاتحاد السوفيتي تحديث صواريخه الباليستكية البحرية حيث انضمت إلى الأسطول الغواصة الثالثة من طراز (نلغا - ٤) المجهزة بالصواريخ الباليستكية من طراز «س - ن - ٢٣» ، وينتظر أن تنضم إليها الغواصة الرابعة من نفس الطراز ، والغواصة الخامسة من طراز «نايفون» . وقد سحب الاتحاد السوفيتي في مقابل ذلك غواصتين من طراز «باتكي» المسلحة بالصواريخ «س - ن - ٦» ، حتى يظل ملتزما بحدود اتفاقية سولت - ٢ . ويؤيد برنامج الإحلال إلى أفراد تحسين مدى وعدد الرؤوس الحربية للصواريخ الباليستكية البحرية المنشورة في الغواصات الحديثة المتقدمة حيث يطلق كل صاروخ من طراز «س - ن - ٢٣» عشر

استمر سباق التسلح بين القوتين العظميين خلال عام ١٩٨٧ رغم ما أحرزاه من تقدم في محادثات نزع السلاح والتي انتهت بتوقيع معاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى في أوروبا في شهر ديسمبر ، والاتفاق على إجراء محادثات لخفض الأسلحة الاستراتيجية للطرفين بنسبة ٥٠ ٪ بحيث يمكن توقيعها في اجتماع قمة موسكو خلال عام ١٩٨٨ . وكان من أهم مظاهر استمرار سباق التسلح استئناف الاتحاد السوفيتي لتجاربه النووية خلال هذا العام ، واستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في عدم الانضمام بمعاهدة سولت - ٢ بتسليح القاذفات ب - ٥٢ بالصواريخ النووية الممنجة ، وإجراء الولايات المتحدة لتجربة الصاروخ الباليستيكي البحري ترايانت - ٢ بعد يومين من توقيع معاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى ، وإجراء الاتحاد السوفيتي لتجربة نووية بعد ذلك بأيام ، بينما التزم الاتحاد السوفيتي من جانب واحد بمعاهدة سولت - ٢ .

أ - الميزان العسكري النووي الاستراتيجي :

(١) للصواريخ العابرة للقارات :

استمر الاتحاد السوفيتي في نشر الصاروخ الباليستيكي العابرة للقارات الجديد (س - ٢٥) (هو صاروخ نورس حربية واحدة خفيف الحركة) بدلا من الصاروخ «س - ١١» وخاصة من الطراز (١) ولكن ذلك أدى إلى زيادة طفيفة في العدد الإجمالي للصواريخ العابرة للقارات . وقد بدأ في إنتاج الصاروخ «س - ٢٤» (وهو صاروخ عابر للقارات خفيف الحركة ذو عشرة رؤوس حربية) وينتظر أن يكون قد تم تسلمه قبل نهاية العام ومن المنتظر أن يستغنى الاتحاد

مركبات إعادة دخول متعددة MIRV إلى مدى يصل أقصاه إلى ٨٣٠٠ كم بدلا من ثلاثة رؤوس حربية ومدى ثلاثة آلاف كم يمكن للصاروخ من س - ٦ حملها .

لم يتغير عدد الغواصات النووية الأمريكية أو عدد صواريخها الباليستكية البحرية النووية خلال عام ١٩٨٧ ، في حين بدأت تجارب إطلاق الصاروخ طراز « تريدينت - ٢ » وكانت آخر تجربة في الثالث الأول من ديسمبر من العام . وتشمل خطة نشر الصاروخ الباليستكي البحري الجديد على الغواصة التاسعة من طراز « أوهايو » ويده تجاربه البحرية في عام ١٩٨٨ .

(٣) القوة الجوية النووية الاستراتيجية :

حدث تغير طفيف في إجمالي حجم قوة القاذفات السوفيتية بعيدة المدى حيث زاد عدد القاذفات الاستراتيجية من طراز « تو - ٩٥ » بـ ١٠٠ ، والتي تحمل كل منها حتى ثمانية صواريخ « كروز » المطلقة من الجو طراز « أس - ١٥ » جو - أرض بمقدار عشر قاذفات ، بينما يتوقع أن يكون عدد القاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى من طراز « ميا - ٤ » بـ ١٠٠ قد انخفض بمقدار خمس . ونظرا لصعوبة الحصول على المعلومات عن تسليح الاتحاد السوفيتي فقد يكون التغير السابق ذكره مجرد تدقيق للأرقام السابقة . وعلى أي حال فإن تقدم الاتحاد السوفيتي نحو تسليح الطائرات بالصواريخ « كروز » بدلا من القنابل يوفر لقوة القاذفات السوفيتية مرونة أكبر في عملياته الجوية .

واصلت الولايات المتحدة نشر قاذفاتها الاستراتيجية النووية من طراز « ب - ١ » بزيادة قدرها ٣٥ طائرة عن عام ١٩٨٦ بحيث وصل عددها في يوليو إلى ٥٤ طائرة من مجموع ١٠٠ طائرة سبق التصديق على تمويل إنتاجها . إلا أن القاذفات الجاهزة تماما للعمل محدودة جدا نظرا لمشاكل تتعلق بالاجراءات الالكترونية المضادة الخاصة بها والنظم الخاصة بالمتابعة الأرضية ونظم أخرى . كما استمر تمويل القاذفات الاستراتيجية من طراز « ب - ٥٢ » إلى حاملات للصواريخ « كروز » ALCM بزيادة ١٣ قاذفة عن عام ١٩٨٦ إذ كانت الولايات المتحدة قد تعهدت فعلا بالحدود التي أرسنها معاهدة سولت ٢ للصواريخ عابرة القارات المجهزة بمركبات إعادة دخول مستقلة متعددة والقاذفات المجهزة بصواريخ « كروز » حينما وصلت إلى تحويل ١٣١ قاذفة ب - ٥٢ لحاملة صواريخ « كروز » بنهاية عام ١٩٨٦ .

(٤) نظم الإنذار المبكر للصواريخ الباليستكية :

مع كشف الاتحاد السوفيتي عن وجود برنامج خاص به للدفاع الاستراتيجي في مقابل مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية يبدو هناك تغير محدود في نظم الإنذار المبكر المضاد للصواريخ الباليستكية السوفيتية بزيادة ثلاثة نظم للمراحل المرتبة عن السنة السابقة في لياكي ، وكراسنوبارسك ، وسراي شايان ، ويتشورا

وميشيفسكا . وتبدو النظم الجديدة في برانوفيتشي وسكروندا ، ميوكاتشيفا وأونجورسك ومازال النظم في كراسنوبارسك تحت الإنشاء .

مازال الاتحاد السوفيتي يواصل برنامج الفضائى بالاستمرار في إطلاق سلسلة الأقمار الصناعية من طراز كوزموس ، واستخدام سفينة الفضاء الجديدة « مير » مع تغيير أطقمها باستخدام سفن الفضاء من طراز « سبيز » . وتشمل نظم الإنذار السوفيتية على أقمار صناعية يصل عددها إلى ٢٧ - ٢٩ قمر منها ٩ أقمار ذات مدار شديد البيضاضوية شبه تزامن ذات قدرة على كشف إطلاق الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات والصواريخ الباليستكية البحرية بالإضافة إلى تسعة أقمار أخرى للإنذار المبكر وستة للاستطلاع الالكتروني و ٢ - ٤ للاستطلاع وواحد لكشف الإطلاق .

أكملت الولايات المتحدة بناء نظام « ديف بوز » للإنذار المبكر بالصواريخ الباليستكية البحرية بمنشآت جديدة في جورجيا وتكساس ، وتسير قتما في تسعين نظام الإنذار المبكر للصواريخ الباليستكية برادارات كبيرة مرتبة المراحل وقد أتمت خلال السنة المنشأة في قول في جرينلاند ، بينما يبدأ العمل وفقا للبرنامج في فيلنجديلزموور في المملكة المتحدة . وبعضى العمل بطينا ولكنه مستمر في تحديث قوات الدفاع الجوي القارية للولايات المتحدة الأمريكية . استأنفت الولايات المتحدة إطلاق الأقمار الصناعية العسكرية في فبراير بعد توقف زاد عن سنة بعد حادث انفجار مكوك الفضاء تشالنجر ، وفشل إطلاق صواريخ تيتان و « فلتا » إلا أن البرنامج يمرض لبطء شديد نتيجة لتقصير مركبات الإطلاق ، وقد قدمت طلبات لقوافل جديدة « تيتان - ع و » فلتا ٢ « تتوافر بها الشروط اللازمة حيث لا يتوقع استئناف عمليات المكوك الفضائى قبل منتصف عام ١٩٨٨ .

(٥) الدفاع الجوي :

ظل نظام الدفاع الجوي وبناء قوات الدفاع الجوي السوفيتية تحت التغيير خلال عام ١٩٨٧ ، ومازال ليس من الواضح بشكل قاطع الطائرات التي خصصت لتقيام بدور الاعتراض ، وعدد الطائرات المخصصة لتحقيق مهام التفوق الجوي داخل القوات الجوية لمجموعات القوات والمناطق العسكرية . وتبدي مكونات نظام الدفاع الجوي بالصواريخ بعض التغيير حيث لم يبق حول موسكو من الصواريخ « جالوش » القديمة سوى ستة عشر صاروخا بينما يجري نشر ستة عشر صاروخا أخرى من طراز « SH - 08 » جالوش المعدل ، في صوامع في أربعة

مجمعات ، بينما لم يكتشف الصاروخ الأصغر مدى من طراز « SH - 08 » جازيل ، منشورا في الميدان . ويجرى اكتمال صواريخ الدفاع الاستراتيجي بالصواريخ « سام - ١٠ » الجديدة بقدر أنه قد تم نشر حوالي ٤٨٠ منها في ٤٠ مجمعا في منطقة موسكو ، والبعض الآخر في الشرق الأقصى .

تقاعدت الطائرات الأمريكية الأخيرة من طراز
 « ف - ١٠٦ » من الخدمة في القوات الجوية الأمريكية في حين
 يستمر بقاء سربين منها في الحرس الوطني الجوى إلا أن هذا
 الحرس لم يبدأ بعد في تسلم الطائرات المخصصة له من طراز
 « ف - ١٥ » لهما الدفاع الجوى .

(٦) الأسلحة النووية متوسطة المدى :

سار سباق التسليح في مجال الأسلحة النووية متوسطة المدى
 متوازيا مع محادثات نزع السلاح جنباً بجنب . وإذا كان لم يلاحظ
 تغيراً في رصيد الاتحاد السوفيتي من الصواريخ المتوسطة
 والقصيرة المدى خلال العام فقد لوحظت زيادة بمقدار حوالي
 ١٠ ٪ في قوة القاذفات متوسطة المدى الناتجة عن إضافة
 ٢٠ قاذفة من طراز « تو - ٢٦ » باكثير ، و ٣٢ قاذفة طراز
 « تو - ١٦ » بادجر ، وحوالي ٥ قاذفات من طراز « تو - ٢٢ »
 لبندر . كما لم يلاحظ تغير في عناصر المساعدة والاستطلاع
 والأجرامات الإلكترونية المضادة أو طائرات الامداد بالوقود .
 وحمل انتشار الصواريخ « كروز » في أوروبا إلى
 ٢٥٦ صاروخاً من أجمالي ٤٦٤ صاروخاً . بحيث وصل
 عددها في المملكة المتحدة إلى ٩٦ صاروخاً من أجمالي ١٤١
 بنسبة ٦٨ ٪ من المخطط ، و ٦٤ صاروخاً في ألمانيا الغربية
 من أجمالي ٩٦ مخطط نشرها بنسبة ٦٧ ٪ ، و ٨٠ صاروخاً
 في إيطاليا من أجمالي ٩٣ مخطط نشرها بنسبة ٨٦ ٪ من
 المخطط ، و ١٦ صاروخاً في بلجيكا من أجمالي ٤٢ مخطط
 نشرها بنسبة ٣٨ ٪ من المخطط . وكانت الولايات المتحدة قد
 استكملت نشر ١٠٨ مقنوف بيرشينج في ألمانيا الغربية في
 ١٢٨ صاروخاً « كروز » في عام ١٩٨٦ . وبذا تكون الزيادة
 في الصواريخ متوسطة المدى بمقدار ١٢٨ صاروخ « كروز »
 بنسبة ١٠٠ ٪ من السابق نشره وأقل قليلاً من ٢٨ ٪ من أجمالي
 الصواريخ « كروز » المقرر نشرها ويكون أجمالي الصواريخ
 التي تم نشرها يمثل حوالي ٥٥ ٪ من أجمالي الخطة .

ب - الميزان العسكري النووي التكتيكي :

يظهر بعض الاختلاف في الميزان العسكري السوفيتي في
 الصواريخ التكتيكية من قوات برية يرجع أغلبها إلى إعادة التقدير
 أكثر منها تغير خلال السنة إذ لوحظ أن تقديرات عام ١٩٨٦ عن
 الصواريخ (س - ٢٣) كانت مبالغاً فيها وكذا تقديرات
 الصواريخ « س - ٢١ » سكاوت (بينما كان هناك انخفاض
 في تقدير الصواريخ « س - ٢١ » أسى سكود ، بحوالي
 ١٨٠ صاروخاً وفورج - ٧ بمائة وخمسين) . وكذا يبدو

أجمالي عدده الصواريخ أقل من تقديرات عام ١٩٨٦ بحوالي
 ٥٥ صاروخاً . وينطبق ذلك على التغيرات في مواقع الهاوتزر
 ١٥٢ مم د - ٢٠ وقد سبق إيضاح الاختلافات في صواريخ
 الدفاع الجوى عند الحديث عن الأسلحة الاستراتيجية .
 زادت الصواريخ البحرية (كروز) السوفيتية
 نتيجة لاضافة غواصات بمعدل واحدة من كل من طراز

« سكار » أو « سى » تشارني ، أى « ايكو جيه جوليت J »
 وتحمل الغواصة أوسكار ٢٤ صاروخاً من طراز « س - ن -
 ١٩ » شيبورك . بينما تحمل تشارلي ٨ صواريخ
 « س - ن - ٧ » وتحمل كل من « ايكو » وجوليت
 ثمانية صواريخ « س - ن - ٣ » . كما دخلت الخدمة ست
 غواصات نووية هجومية اضافية بمعدل واحد من كل من طراز
 « أكولا » و « فيكتور - ٣ » ، واثنين من كل من
 « فيكتور - أ » و « وايكو - ١ » ، ومازالت الصواريخ
 « س - ن - ٢١ » المجهزة لم تدخل الخدمة ولكن
 هناك تقارير بأنها في مرحلة التجربة في البحر . وقد دخلت
 الحاملة الرابعة من طراز « كييف » الخدمة على سطح البحر
 ويتوقع أن تنضم إلى الأسطول الشمالي وقد أبحر إنتاج الطائرة
 « باك - ٣٨ » خورجر ، التي يمكنها الاقلاع أو الهبوط عمودياً
 أو في مدى قصير الفرصة التي قد تكون كافية لامداد كل حاملة
 بمسربين منها . وقد دخل إلى الأساطيل السوفيتية بالإضافة إلى
 هذه الحاملة طراد إضافي من طراز « سلاف » ليصبح هناك اثنان
 منه ، والمدمرة الصاروخية السابعة من طراز « سوفرمين »
 والمدمرة الثامنة لمكافحة الغواصات من طراز « أودالوي » ،
 وثلاث مدمرات مكافحة غواصات من طراز « كوتلين » إحداهما
 مسلحة بصواريخ دفاع جوى فقط .

انخفضت عدد الطائرات سو - ٧ المزودة القدرة لتقادمها
 وظلت أعداد الطائرات « ميغ - ٢١ » ثابتة بينما زاد عدد
 الطائرات « ميغ - ٢٧ » / جية ، بمقدار ٢٢٥ طائرة ،
 الطائرات « سو - ٢٤٠ » بمقدار ٩٥ طائرة بينما انخفض عدد
 الطائرات « سو - ١٧ » / د ٨ بمقدار ٢٧٠ طائرة . وهكذا
 أزداد عدد الطائرات التكتيكية السوفيتية المزودة القدرة
 (نووية - تقليدية) بمقدار ١٥ طائرة ، وفي مجال طائرات
 مكافحة الغواصات زاد عدد الطائرات طراز « لو - ١٤٢ » ف ،
 بمقدار خمس طائرات بينما زاد عدد الطائرات من طراز
 « أل - ٣٨ » تسع طائرات وظل عدد الطائرات (سي - ١٢) ثابتاً
 عند ٩٥ ليصبح أجمالي ٢١٩ طائرة مكافحة غواصات بزيادة
 قدرها ١٤ طائرة عن العام الماضي . ومازالت المعلومات غير
 متيسرة عن عدد القنابل التكتيكية وقذائف الأعماق . وتزداد
 تقديرات الصواريخ « كروز » المجهزة المطلقة من الجو هذا
 العام بمقدار حوالي ٣٠ من طراز « أس - ٤ » كيشن ، و ١٨٠
 من طراز « أس - ٦ » كنج قيش ، و ٦٠ من طراز « أس - ١٥ »
 بينما اختفى الصاروخ « أس - ٢ » كبير ، من الخدمة بزيادة
 أجمالية ١٨٠ صاروخاً منها يطلق من الجو عن العام الماضي
 ويصل أجمالي العدد إلى حوالي ١٩٠٠ .

أمكن تدقيق المعلومات عن رصيد الولايات المتحدة من
 الأسلحة النووية التكتيكية وقد برز في ذلك أن تقدير عدد
 الصواريخ لانس كان مبالغاً فيه (١٤٤) (بينما حقيقية ٥٠ ، بينما
 زاد عدد قطع الهاوتزر ١٥٥ مم ذاتي الحركة طراز
 « م - ١٠٩ » بصوره الثلاث بمقدار ٢٤٠ قطعة ، والهاوتزر

١٥٥ م طراز م - ١٩٨ ، بمقدار ١٠٠ ليزيد الأجمالي بمقدار ٣٤٠ قطعة .

استمرت الولايات المتحدة في توسيع قوتها البحرية بزيادة ١٥ قطعة إلى سفن سطحها الرئيسية تشتمل على حاملة طائرات من طراز « نيميتز » التي تعمل بالوقود النووي ، وخمسة طرادات من طراز « تايفونديروجا » مسلحة بالصواريخ البحرية المجهزة من طراز توما هوك وقذائف الأعماق النووية وثلاث فرقاطات في طراز « بيرى » وستة من طراز كوكس وجميع الفرقاطات المذكورة غير نووية . وتقدر الزيادة في الصواريخ البحرية المجهزة التكتيكية من طراز « توما هوك » بمقدار ١٦٤ صاروخ بنسبة ١٠٠ ٪ من العام الماضي ليصل الأجمالي إلى ٣٢٨ صاروخا موزعة على الفواصات الهجومية بواقع ثمانية على كل غواصة من أربع غواصات طراز « لوس انجيلس » ومثلها على كل من أربع غواصات سترجيون ، ٣٢ صاروخ على كل بارجة من الثلاث طراز « يودا » وثمانية صواريخ على كل من الطرادات الأربعة طراز فيرجينيا ، والطرادات الخمسة من طراز تايفونديروجا (إطلاق سطحي) ، وعلى الطراد « لونج بيتش » بينما يصل أربع طرادات من طراز تايفونديروجا بستة عشر صاروخا لكل (إطلاق رأسي) . ويبقى تقدير الطوربيدات النووية ثابتا تقريبا ، بينما يزيد عدد قذائف الأعماق النووية بمقدار ٢٢ ليصل إلى ١١٤٢ قذيفة . وقد زاد عدد الطائرات الأمريكية ذات القدرة المزودة التي تعمل من حاملات الطائرات بحوالي ٥٥ طائرة بأن زاد عدد الطائرات « أ - ٦ » بمقدار ٩٢ طائرة بينما قلت الطائرات (أ - ٧) بمقدار ٥٢ طائرة وزادت الطائرات « ف - ١٨ » بمقداره ١٥ طائرة بينما ظلت الطائرات « أس - ٣ » كما هي أما طائرات مكافحة الفواصات « بي - ٣ » فقد زادت بمقدار ٢٣ طائرة لتصل إلى ٣٤٥ .

ظل عدد الطائرات التكتيكية الأمريكية مزودة القدرة التي تعمل من قواعد أرضية ثابتا عند رقم ١١٨٢ في حين قل عدد الطائرات من طراز « ف - ١١١ » أي / اف بمقدار ١٢٠ طائرة وقل عدد الطائرات « ف - ٤ » أي بمقدار ٣٢ طائرة بينما زاد عدد الطائرات « ف - ١٦ » بمقدار ٦٦ طائرة وأضيفت ٨٦ طائرة من طراز « ف - ٤ » . أما الصواريخ المجهزة « كروز » التي تطلق من الجو فيتوقع أن تكون قدرات بمقدار ١٥٣٦ صاروخا على أساس تسليم جميع الطائرات القادرة على استخدامها بالكامل لمرة واحدة نظريا ، بينما لم يمكن معرفة عدد الصواريخ الفعلية الموجودة لديها ، أما الصواريخ الجوية قصيرة المدى فتقدر بحوالي ١١٠٠ صاروخ باختلاف بسيط عن العام السابق .

ج - القوات التقليدية :

(١) الجيش :

(أ) الاتحاد السوفيتي

هناك قرآن تدل على وجود فريقيين موحدى التنظيم أحدهما في منطقة بيلوروسيا (روسيا البيضاء) في غرب الاتحاد السوفيتي . والآخر في الشرق الأقصى ولا تتوافر معلومات كافية عن تنظيميهما ومهامهما رغم أن كلا منهما يساوى فرقتين تقريبا ويعتقد بأنه تنظيم تجريبي بحيث يمكن لأى منهما أن يشكل قوات لمجموعة مناورة تعبوية لمصارح العمليات الغربية الشرق الأقصى . ويلاحظ إضافة فرقة مدرعة وثمانى فرق ميكانيكية رغم أنها قد تكون زيادة في درجة الاستكمال في فرق الجيل الثاني أو فرق الكل ، كما أن زيادة عدد فرق المدفعية بمقدار فرقتين قد تكون تدقيقا للمعلومات السابقة .

برزت زيادة ملموسة في عدد الدبابات « ت - ٨٠ » التي يمكن أن تحمل درعا مقاعلا ، وفي مركبات قتال المشاة ، وناقلات الجنود المدرعة وفي عربات الاستطلاع (ب ر م - ٢) ويجرى إحلال المركبات القديمة . وجار تحديث نظم دفاع جوى للجيش بإدخال الصواريخ « سام - ١١ » بدلا من « سام - ٤ » و « سام - ٦ » ، والسلاح الجديد رباعى مجمل . كذا فإن الصواريخ « سام - ٤ » (« سام - ١٦ » تنخل محل « سام - ٧ » ، والصواريخ « سام - ١٣ » بدلا من الصاروخ « سام - ٩ » ويقوم الصاروخ « سام - ١٠ » بدور استراتيجى وأخر تعبوى ويقدر عدد ما نشر منه بحوالى خمسمائة . ويجرى إنتاج طرازين من الصاروخ « سام - ١٢ » الأول « سام - ١٢ أ » الذى يعمل على مستوى الجبهة والجيش ، والثانى « سام - أكس - ١٢ » ب لم يجر نشره حتى الآن ويحتمل أن تكون لديه القدرة على اعتراض الصواريخ الباليستكية . وقد زاد عدد طائرات الهليكوبتر للجيش بمقدار ٣٣٠ طائرة : س - ٨٠ أي ، ليصل عددها إلى حوالى ٤٨ في الخدمة ، بينما جرى تصحيح أعداد الطائرة « س - ٢٤ » لتصبح ١٠٨٠ فقط والتي يتوقع أن تكون أكثر دقة .

(ب) الولايات المتحدة :

أعيد تقدير أرقام الدبابات « م - ١ » أبرامز ليكون ٤٥٠٠ فقط ، وقد زاد عدد دبابات الولايات المتحدة بمقدار ٥٠٠ هذا العام ليصبح ١٣٣٠٠ دبابة وقد خرجت الدبابة « م - ٦٠ أ - ١ » من خدمة الجيش الأمريكى منذ العام الماضى . وقد اشتملت برامج تحديث القوة التقليدية الأمريكية على صواريخ للدفاع الجوى « باتريوت » ، والهليكوبترات الهجومية بمقدار ١٤٥ هليكوبتر كوبرا ، وحوالى ١٩٠ هليكوبتر أبش .

(٢) الأسطول :

(أ) الاتحاد السوفيتي :

سبق إيضاح التغيرات في السفن ذات القدرة وأن إحدى المدمرات من طراز « كوتلين » مسلحة بصواريخ دفاع جوي فقط . وقد حدثت زيادات طفيفة في سفن السطح الصغيرة .

(ب) الولايات المتحدة :

زاد عدد الفرقاطات الأمريكية بمقدار ٩ منها ٣ من طراز « ميرى » ، و ٦ من طراز « كوكس » ، وزاد طيران البحرية بمقدار ٢٦ طائرة (ف - ١٨ ، و ٤٨ طائرة - ف - ١٤ ، و ٢٢ - ف - ٣ .

(٣) القوات الجوية :

(أ) الاتحاد السوفيتي :

لوحظ سرعة إدخال المقاتلات السوفيتية « ميغ - ٢٩ » و « ميغ - ٣١ » بحيث زادت أعدادها خلال سنة بمقدار ٣٥٠ من الأولى ، وخمسين من الثانية . ويعتقد أنها طائرات ذات أداء عال جدا ومدى عمل طويل والقدرة على الكشف والاصابة إلى أسفل بحيث تمثل تهديدا ملموسا لأساطيل القاذفات ب - ١ ، و ب - ٥٢ ، الأمريكية بشكل خاص . بينما يعتقد بأن تصميم الطائرة - سو - ٢٧ ، ليس ناجحا بنفس الدرجة نتيجة لبطء نشرها . وقد أضيفت ١٤٠ طائرة من طراز - سو - ٢٤ ، و ٧٠ طائرة - سو - ٢٥ ، مما يوفر معاونة قوية للقوات البرية .

(ب) الولايات المتحدة :

أضافت حوالي ٣٠ طائرة - ف - ١٥ ، و ١٥٠ - ف - ١٦ ، بينما استبدلت حوالي ٢٠٠ - ف - ٤ فانقوم ، وقد بدأت في التحول من إنتاج - ف - ١٥ د ، إلى ١١ - ف - ١٥ اى ، التي يتميز بمقعدتين ومدى طويل وقدره قتالية مائة . وقد تسلمت القوات أول ١٦ طائرة طراز - سي - ٥ ب ، للنقل الجوي الاستراتيجي من مجموع ٥٠ طائرة مخطط تسلمها حتى أوائل ١٩٨٩ ، كما تسلمت ست طائرات تزويد بالوقود في الجو ك - سي - ١١٠ .

(٤) باقي القوات :

(أ) القوات البرمائية :

زاد عدد السفن البرمائية السوفيتية بمقدار سبع سفن أربع منها من طراز « روبوشا » ، وثلاث من طراز « بولنوكى » .

أضافت للقوات البرمائية الأمريكية « المارينز ٣٦ » طائرة « ف - ١٨ » ، بينما انخفض عدد طائراتها ١٥٧ طائرة بتخفيض عدد الطائرات - ف - ٤ ، و « أ - ٤ » ، و « أ - ٦ » ، كما زادت أعداد عرباتها المدرعة الخفيفة حوالي ٣٠٠ وقامت بتغيير مدفعيتها بإضافة ١٤٤ هاونز ١٠٥ مم طراز « م - ١٠١ » ، بينما ينتظر أن تستغنى عن المدافع ١٧٥ مم ذاتية الحركة .

(ب) العمليات الخاصة :

أعادت الولايات المتحدة الأمريكية تنظيم قواتها الخاصة تطبيقا لقانون أصدره الكونجرس في العام الماضي كما أنشأت وظيفة جديدة في وزارة الدفاع « السكرتير المساعد للعمليات الخاصة والصراعات منخفضة الكثافة » . وقد أنشأت قيادة الجيش الخاصة التي تتمركز قيادتها في قاعدة « ماكديل الجوية في فلوريدا » وتشمل « قوات الجيش الخاصة » ، والصاعقة ، وقوة العمليات الخاصة للقوات الجوية . ومدارس هذه القوات بينما وحدات البحر جو / بر للأسطول الملحقة على قيادات الأسطول لا تدخل تحت قيادتها . وفي المقابل يجري تجميد نشاط قيادة الاستعداد للولايات المتحدة المتمركزة في « ماكديل » وتوزيع مهامها على وحدات أخرى .

وقد شهد عام ١٩٨٧ تطورات هامة في أسلحة القوتين العظميين اشتملت على تحديث مشتملات القوة الاستراتيجية للجانبين ، واستمرار دخول أسلحة جديدة في خدمة القوات التقليدية مع زيادة نسبية في حجم القوات مما أدى إلى الاستغناء التدريجي عن بعض الأسلحة والمعدات القديمة . ولكن هذه التطورات لا تدخل عناصر جديدة أو تغييرا شاملا في الميزان العسكري أو تقلب التوازن بين الطرفين عدا استمرار الولايات المتحدة في عدم التقيد بمعاهدة « مولت - ٢ » .

(أ) المعوزان النووي الاستراتيجي الموفيتي الأمريكي

جدول رقم ١

الولايات المتحدة				الاتحاد السوفيتي			
الجمالي	الرؤوس	العدد	النظم	الجمالي	الرؤوس	العدد	النظم
الرؤوس	الحربية			الرؤوس	الحربية		
للغذات	للغذات			للغذات	للغذات		
الحربية	الحربية			الحربية	الحربية		
٢٠٣١		٩٧٧	مونتمان	٢٠	١	٢٠	الصواريخ الباليستكية عابرة القارات
				٦٠	١	٦٠	من من - ١١
٢٣٠	١٠	٢٣	MX	٦٠٠	٤	١٥٠	من من - ١٣
				٢٠٨٠	١٠	٢٠٨	من من - ١٧
				٢١٦٠	٦	٣٦٠	من من - ١٨
				١٠٠	١	١٠٠	من من - ١٩
							من من - ٢٥
٢٢٦١		١١٠٠		٥٠٢٠		٨٩٨	الجمالي فرعي
٢٦٥٠	١٠	٢٦٥	صواريخ بحرية باليستكية	٣٩	١	٣٩	صواريخ بحرية باليستكية
١٩٨٤	٨	٢٤٨	بوسيدون من - ٣	٤٠٨	١,٥	٢٧٢	من من - ٥
			ترايدنت من - ٤	٢٩٢	١	٢٩٢	من من - ٦
				١٢	١	١٢	من من - ٨
				٨٩٦	٤	٢٢٤	من من - ١٧
				٤٨٠	٦	٨٠	من من - ١٨
				٤٨٠	١٠	٤٨	من من - ٢٠
							من من - ٢٣
٤٦٣٤		٥١٣		٢٦٠٧		٩٦٧	الجمالي الصواريخ البحرية
٦٩٩٥		١٦١٣		٧٦٢٧		١٨٦٥	الجمالي الصواريخ
							العابرة للقارات والبحرية
١٤٢٨	١٢	١١٩	ب. ٥٢ ج. أتل (صواريخ غير مجهزة)	١٠٠٠	٢٠	٥٠	غذات استراتيجية
٢٨٠٠	٢٠	١٤٤	ب. ٥٢ ج. أتل (صواريخ مجهزة)	٢٠٠	٢	١٠٠	تور. ٩٥ (صواريخ مجهزة)
٦٤٨	١٢	٥٤	ب. ١	٦٠	٤	١٥	تور. ٩٥ (بدون صواريخ مجهزة)
							ميا. ٤ بيون
٤٩٥٦		١٠١٧		١٢٦٠		١٦٥	الجمالي للغذات
١١٩٥١		١٩٣٠		٨٨٨٧		٢٠٣٠	الاجمالي العام

(ب) الميزان العسكري الموقفي الأمريكي النووي التكتيكي

بيانات عامة	الاتحاد السوفيتي	التسمية	الولايات المتحدة	ملاحظات
أسلحة نووية من قواعد أرضية :				
قاذف بالستوكية قصيرة المدى	١٥١٠	١:٣٠,٢	٥٠	
قاذف كروز تطلق من الأرض	١٠٠	١: ٣	٢٥٦	
قاذف بالستوكية متوسطة المدى	٥٥٣	١: ٣,٦	١٥٠	
مدفعية وهاونات مزدوجة الاستخدام	٩٥٠٠	١: ٩	١٠٤٦	
أسلحة نووية من قواعد بحرية :				
قاذف كروز تطلق من البحر	٨٥٤	١: ٢,٦	٣٢٨	
قاذف مقاومة غواصات	١١١٤	١: ,٨	١٤٥٧	
أسلحة نووية تطلق من الجو :				
قاذفات متوسطة المدى	٩٥٧	١:١٧	٥٦	
طائرات مزدوجة الاستخدام من قواعد أرضية	٢٦٤٠	١: ٢,٢	١١٨٢	
طائرات مزدوجة الاستخدام من حاملات طائرات	—	صفر	٧٢١	
مجموعة الطائرات مزدوجة الاستخدام	٢٦٤٠	١: ١,٣	١٩٠٣	
طائرات مقاومة غواصات مزدوجة الاستخدام	٢١٩	١,٩	٣٤٥	
قاذف كروز تطلق من الجو	١٩٠٠	١: ,٧	٢٩١٦	
قاذف قصيرة المدى تطلق من الجو	—	صفر	٢٨٢٨	
مجموع القاذف من قواعد أرضية	٢١٦٣	١: ٤,٧	٤٥٦	
مجموع القاذف من قواعد بحرية	١٩٦٨	١: ١,١	١٧٨٥	
مجموع القاذف التي تطلق من الجو	١٩٠٠	١: ,٣	٥٧٤٤	
أسلحة دفاع جوي				
يمكن أن تطلق أسلحة نووية	٣٠٢٢	١: ١,٠٦	٢٨٢٨	
مدفعية مزدوجة الاستخدام	٩٥٠٠	١: ٩	١٠٤٦	
طائرات مزدوجة الاستخدام	٢٦٤٠	١: ١,٤	١٩٠٣	
التعداد بالمليون	٢٨٢,٥٥	١: ١,٢	٢٤٣,٣٢١	
أجمالي القوات المسلحة بالآلف	٥٢٢٦	١: ٢,٤	٢١٥٨	
أجمالي الاحتياط بالآلف	٦٢٠٧	١: ٥,٤	١١٥٢	
الذاتج القومي بليون دولار	٢٢٣٠	١: ,٥	٤١٦٨	
معدل التضخم	٦,١	١: ,٥	% ٢,١	
معدل الانتاج القومي	% ٤,٢	١: ١,٧	% ٢,٥	
الديون بليون دولار	٢٧,٥	١: ,١	٢٤٧	
القوات الاستراتيجية النووية				
أ - مدفوعات بحرية باليستكية	٩٦٧	١: ١,٥	٦٤٠	
غواصة نووية	٧٦	١: ٢,١	٣٦	
ب - قواعد أرضية عابرة للقارات باليستكية	١٨١٤	١: ١,٨	١٠٠٠	
ج - قاذفات بعيدة المدى	١٦٥	١: ,٥	٣١٧	
قاذفات متوسطة المدى	٩٥٧	١:١٧	٥٦	
مدفوعات كروز تطلق من الجو	١٩٠٠	١: ,٧	٢٩١٦	
د - مدفوعات قواعد أرضية متوسطة المدى	٥٥٣	١: ٣,٧	١٥٠	
هـ - قوافل مضادة للصواريخ	٣٢	مطلق	—	

(ب) الميزان العسكري الموفيتي الأمريكي النووي التكتيكي

بيانات عامة	الاتحاد السوفيتي	النسبة	الولايات المتحدة	ملاحظات
الجيش				
فرقة مدرعة	٥٢	١: ١٣	٤	
فرقة مشاة ميكانيكية	١٥٠	١: ٢٥	٦	
فرقة مشاة	—	صفر	٢	
فرقة محمولة جوا	٧	١: ٧	١	
فرقة القنصام جوى	—	صفر	١	
فرقة مشاة خفيفة	—	صفر	٤	
لواء فرسان جوى	—	صفر	١	
قنوج فرسان مدرع	—	صفر	٣	
لواء قوات خاصة	١٦ ١/٣	١: ٢,٣	٧	
أجمالي الفرقة وما يعادلها				
دبابة قتال رئيسية	٥٣٣٠٠	١: ٤	١٣,٣٠٠	
عربة قتال مدرعة	٤٦٧٠٠	١: ١,٧	٢٦٨٠٠	
مدفع وهاوتزر	٦٠٠٠	١: ١,٠٤	٧٥٤٠	
هاون ومدفع عديم الارتداد	١٠٨٠٠	١: ١,٨	٦٠٣٠	
عربة صواريخ متعددة القواف	٦٩٠٠	١: ٢,٣	٣٠٠	
سلاح موجه مضاد للدبابات	٢٨٥٠٠	١: ٢,٤	١٢٠٨٠	
مدفع مضاد للطائرات	١٢٠٠٠	١: ١,٠٩	١١٠٠	
صاروخ دفاع جوى	٥٠٠٠	١: ٦,١	٨١٦	
قذائف صاروخ أرض/أرض تعوى تكتيكي	١٥٠١	١: ٧,٥	٢٠٠	
طائرة عمودية للجيش	٤٦١٣	١: ٠,٥	٨٦٥١	
طائرة للجيش	غير معروف	معروف	٥٨١	
القوات البحرية				
غواصة كروز	١٧	مطلق		
غواصة هجوم قوة نووية	٧٦	١: ٠,٨	٩٢	
غواصة هجوم قوة نيزل	١٢٤	١: ٣,١	٤	
أجسالى الغواصة الهجومية	٢٠٠	١: ٢,٠٨	٩٦	
حاملة طائرات	٦	١: ٠,٤	١٥	منها حاملتنا هليكوبتر .
بإرجة				
طراد صاروخي قوة نووية	٢	١: ٠,٢	٣	
مدمرة صاروخية	٤٩	١: ١,٣	٣٧	
مدمرة مدفعية	١٤	١: ٠,٤٥	٣١	
فرقاطة صاروخية	٣٢	١: ٠,٦	٥٦	
فرقاطة مدفعية	٣٤	١: ٠,٦	٥٩	
سفينة سطح صغيرة	٧٥٧	١: ٧,٥٧	١٠٠	
سفينة إنزال برمائية	٨٤	١: ٣,٤	٦٠	
زورق انزال	١٥٦	١: ١,٦	٦٦	
سفينة معالونة	٢٨٢	١: ٣,٤	٨٤	

(ب) الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي النووي التكتيكي

ملاحظات	الولايات المتحدة	النسبة	الاتحاد السوفيتي	بيانات عامة
	٦٤٨	١: ٣,٩	٢٥٠٠	مسفونة مؤجرة
	١٧٠١	١: ٠,٦	٩٨٤	طائرات قتال الأسطول
	٣١٣	١: ١,٠٧	٥٣٥	طائرة عمودية مسلحة بالأسطول
	٣	١: ٣٩	١١٧	كاسحة ألغام محيطية
				مشاة الأسطول :
	٣	١: ٠,٣	١	فرقة مشاة الأسطول
	٧١٦	١: ٠,٢	١٥٠	دبابة قتال رئيسية
	٤٧٢	غير معروف	غير معروف	طائرة قتال
	٨٤	معروف	غير معروف	طائرة عمودية مسلحة
				القوات الجوية :
	٤٨٨٥	١: ١,٠٧	٤٩٢٠	طائرة قتال
	٤٤	معروف	غير معروف	طائرة عمودية مسلحة
				قوات دفاع جوي :
	لا يوجد	—	١٧٦٠	طائرة اعتراضية
	دفاع جوي	—	غير معروف	طائرة عمودية مسلحة
				أجماليات تكتيكية
	١٩	١: ١١	٢٠٩	فرقة وما يماثلها
	١٤٠١٦	١: ٣,٨	٥٣٤٥٠	دبابة قتال رئيسية
	٢٩٧٢٥	١: ٢,٢	٦٣٩٦٧	طائرة قتال
	١٠٢٢	١: ٠,٧	٢٣٥	طائرة عمودية مسلحة

جدول رقم (٢)
حجم للموازنة ومعدل النمو (مليار دولار)

سنوات	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
وزارة الدفاع	٢٨١,٧	٣٠٣,٣	٣٢٣,٢	٣٤٣,٩	٣٦١,٩	٣٨٦,٥
وزارة الطاقة	٨٠	٨,٧	٩,١	٩,٩	١٠,١	١٠,١
المصالح الدفاع	٢٨٩,٧	٣١٢	٣٣٢,٤	٣٥٣,٥	٣٧٥	٣٩٦,٩

ويتضح من الجدول رقم (٢) الآتي :

أ - أن معدل النمو الفعلي في الموازنة ٣ ٪ سنويا .

ب - أن وزارة الدفاع ولأول مرة لم تقدم ميزانية ١٩٨٨ بتفاصيلها وحدها ولكن قدمت معها تفاصيل موازنة عام ١٩٨٩ ويدافع وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرجر عن هذا الأسلوب

د - نظرة على ميزانية الدفاع الأمريكية

عن عام ١٩٨٨ :

مما لا شك فيه أن مؤشرات ميزانية الدفاع الأمريكية توحى إلى المحللين العسكريين بالاتجاهات المستقبلية لتخطيط السياسة العسكرية الأمريكية . ولكن هل تستطيع هذه الأرقام الجافة أن تتحدث عن نفسها ؟ وهل يمكن لهذه الأرقام أن تدل على التواقي ؟ . . . الاجابة هي لا ، ونعم . . لا إذا نظرنا إلى الأرقام نظرة سطحية سريعة ، لأنها عند ذلك سوف تبدو صماء ومثيرة للملل . . . ونعم إذا أجرينا مقارنة بين موازنة ثلاث سنوات مثلا . . عند ذلك سوف نعطينا هذه المقارنة خطا بيانيا يحدد اتجاهها معينا .

يوضح الجدول رقم ٢ موازنة وزارة الدفاع الأمريكية عن السنوات الخمس القادمة طبقا لتخطيط وزارة الدفاع :

في أنه يحقق الاستمرار والثبات للبرامج ويعتني لو استطاع الكونجرس الأمريكي أن يعتمد موازنة العاملين معا .
ج - أجمالي الاعتمادات المطلوبة للدفاع عن عام ١٩٨٨ يصل إلى ٣١٢ مليار دولار بينما بلغت آخر موازنة للدفاع قدمت في عهد الرئيس الأمريكي كارتر عام ١٩٨١ ١٦٢,١ مليار دولار وهذا يعني أن الاتفاق العسكري في الولايات المتحدة قد تضاعف خلال ثماني سنوات .

إذا نظرنا إلى توزيع الموازنة على الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة الأمريكية فإن الجدول رقم (٣) يوضح مخصصات الأفرع خلال ثلاث سنوات : (مليار دولار)

جدول رقم (٣)

الفرع	السنوات والنسبة	١٩٨٧	النسبة	١٩٨٨	النسبة	١٩٨٩	النسبة
الجيش	٧٥,٤	٢٤,٦	٨,٠	٢٢,٤	٨,٤	٢٦,٤	٨,٤
البحرية	٩٥,٣	٣٣,٨	١٠,٣	٣٣,٧	١٠,٨	٣٣,٦	١٠,٨
ومشاة الأسطول	٩٣,٨	٣٣,٣	١٠,٠	٣٣,١	١٠,٧	٣٣,٢	١٠,٧
الجوية	١٨,١	٦,٤	٢,٠	٦,٨	٢,٢	٧,٠	٢,٢
وكالات الدفاع	٢٨١,٧	٢١,٠	٣,٣	٢١,٠	٣,٣	٢١,٠	٣,٣
الأجمالي							

ويوضح من الجدول رقم (٣) الآتي :

أ - ثبات النسبة المخصصة لكل فرع على مدار السنوات الثلاث .

ب - القوات البحرية والجوية تمثل ١/٣ الموازنة لكل منهما تقريباً .

أما إذا نظرنا إلى أهم ملامح التوزيع النوعي فإن الجدول رقم (٤) يوضح ذلك في ميزانية عام ١٩٨٨ (مليار دولار) :

جدول رقم (٤)

استكمال مشروعات	أسلحة جديدة	بحوث وتطوير	مشروعات جديدة	نشطة أخرى	الأجمالي
١١٧,٥	٨٤	٤٣,٧	٣١,٥	٢٦,٦	٣٠٣,٣
٢٣٨,٧	١١٧,٧	١٤,٤	١٠,٤	٢٨,٨	٢١٠

ويوضح من الجدول رقم (٤) الآتي :

أ - أن الجزء الأكبر من موازنة عام ١٩٨٨ يخصص لاستكمال المشروعات الجارية (مثل إنتاج طائرات الجيل القادم - إنتاج القاذفة الاستراتيجية B-1B والقاذفة مستكشف وبعض برامج الحرب الإلكترونية)

ب - أن الأسلحة الجديدة خصص لها مبلغ أقل من عام ١٩٨٧ إلا أنه ميزيد عام ١٩٨٩ ليصل إلى ٩٤,٦ مليار دولار .

ج - قُزت البحوث والتطوير من ٣٦,٩ عام ١٩٨٧ إلى ٤٣,٧ مليار دولار عام ١٩٨٨ ثم سترفع إلى ٤٤,٢ مليار دولار عام ١٩٨٩ وهذا يوحى بالتركيز على برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي .

وتتضح أهم ملامح التخطيط بمقارنة السنوات الثلاث داخل الأفرع الرئيسية في :

أ - تضاعفت الاعتمادات المطلوبة لبرنامج طائرات النقل أربع مرات تقريباً في عام واحد (بزيادة ٧,٦ مليار دولار) وهي خاصة بطائرات النقل الاستراتيجية الجديدة والمقرر البدء في إنتاجها عام ١٩٨٨ (مخطط الحصول على ٢١٧ طائرة بنهاية عام ١٩٩٨) وهو عدد ضخم خاصة إذا عرفنا أن أسطول طائرات النقل العملاقة C-5 جلاكس سوف يكتمل بنهاية عام ١٩٨٧ إلى ٥٠ طائرة .

ب - القاذفة الحديثة ستكلف البرنامج ٥٠ مليار دولار ويهدف إلى إنتاج ١٣٧ طائرة والمعروف أن هذه الطائرة تصنع من مواد خاصة وتصمم بشكل انسيابي معين يصعب أو يتعذر اكتشافها رادارياً .

ج - خصص في مشروع موازنة عام ٨٨ ، ١٩٨٩ (٦٤٤ مليون دولار في عام ١٩٨٨ ، ٨٩٧ مليون دولار في موازنة عام ١٩٨٩) كتفعة أولى لبناء حاملتي طائرات جديدتين ويتم تمويل الحاملة الأولى CVN-74 بالكامل في عام ١٩٩٠ وتسلم في عام ١٩٩٥ ، بينما يتم تمويل الحاملة الثانية CVN-75 بالكامل في عام ١٩٩٣ وتسلم في عام ١٩٩٩ .

ويوضح من دراسة مؤشرات موازنة الدفاع الأمريكية خلال السنوات الثلاث ٨٧ - ١٩٨٩ أن التخطيط الاستراتيجي لزيادة كفاءة القوات المسلحة مازال يحقق السيادة العسكرية الأمريكية بشكل عام دولياً وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط حيث يتضح ذلك من :

أ - تخصيص مبالغ ضخمة لبرنامج أبحاث يهدف إلى إنشاء أسطول نقل استراتيجي جرى يصل عدده إلى ٢١٧ طائرة B-17 C بالإضافة إلى ما لدى الولايات المتحدة من أسطول ضخم يتربع على قسمة ٥٠ طائرة C-5 (حمولة ١١١,٦ طن) والعديد من طائرات النقل B-130 C وطائرات النقل الأخرى .

ب - البدء في مشروع جديد لبناء حاملتي طائرات جديدتين . ج - حصول البحرية على أعداد كبيرة من الطائرات الحديثة التي تتكامل نوعياتها (إنذار مبكر وقائدة وسيطرة - إعاقة الكترونية - قتال جوي ، قصف أرض - عمليات ليلية على ارتفاعات منخفضة) مع تجهيزها بأحدث الصواريخ والمعدات الإلكترونية) .

د - تحديث طائرات التدمير بالوقود في الجو بمعدل ٣٦ طائرة كل عام .

مع حليفاتها إسرائيل فيما سمي بعمليات التجسس ومشكلة تصنيع الطائرات الاسرائيلية ، لافي ، كما واجهت بعض المشاكل مع الدول العربية المحافظة مثل المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية فيما يخص رفض الكونجرس الأمريكي لبيع نوعيات معينة من الأسلحة لهما مثل الطائرات ف ١٥ ، ف ١٦ والصواريخ ستنجر .

ب - استمرار التهديد العسكري لليبيا :

رغم استمرار التحرش الأمريكي بليبيا خاصة أثناء مناورات الربيع للأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط في مارس ١٩٨٧ أمام سواحل خليج سرت إلا أن ليبيا لم تواجه الطلعات الاستطلاعية للطائرات الأمريكية فوق سواحلها . إلا أنه في منتصف العام (يونيو ١٩٨٧) قامت طائرتان مقاتلتان ليبيتان من طراز ميج ٢٣ بالاقتراب مرتين من الطراد الأمريكي ساوث كارولينا أثناء إبحاره على بعد ١٦٠ كم شمال السواحل الليبية وبعد هذا الحادث الأول من نوعه منذ الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا في أبريل ١٩٨٦ . ويلاحظ أن فشل الولايات المتحدة في العام ١٩٨٦ دفعها إلى عدم التورط المباشر مع ليبيا مع الاكتفاء بتأييد حكومة تشاد وتشجيع فرنسا على تدعيمها .

ج - إيقاف الدعم الأمريكي لتصنيع

الطائرات المقاتلة الاسرائيلية ، لافي :

تحت مظلة اتفاقية التعاون الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي وافقت الادارة الأمريكية على التعاون في تصنيع الطائرة الاسرائيلية ، لافي ، ودعم اسرائيل بـ ٨٠٠ مليون دولار إضافية في ميزانية المساعدات الخارجية عام ١٩٨٦ . إلا أنه بعد العديد من المناقشات بين الجانبين وظهور التكلفة المتزايدة لتصنيع هذه الطائرة حيث ستفوق تكلفتها ثمن الطائرة ف ١٦ . فقد انتهى عام ١٩٨٧ بإعلان الادارة الأمريكية إيقاف الدعم لتصنيع هذه الطائرة ووافقت الحكومة الاسرائيلية على مخصص . ويعكس الموقف الأمريكي أثر الأزمة الاقتصادية الأمريكية على سياستها ولا يعني تغيير أمريكا في موقفها من إسرائيل .

د - ضرب طائرة عراقية للطراد الأمريكي ستارك في الخليج العربي :

قامت طائرة مقاتلة عراقية من طراز ميراج ١ ب بضرب الطراد الأمريكي ، ستارك ، يوم ١٧ / ٥ / ١٩٨٧ عن طريق الخطأ وتسبب ذلك في قتل ٢٧ بحارا وجرح ٢٢ آخرين . والجدير بالذكر أن طائرات الانذار المبكر السعودية أوكس حددت مسار الطائرة العراقية ولكن لم تعترضها المقاتلات السعودية رغم دخولها في المجال السعودي . ورغم أن هذا الحادث لم يكن مقصودا إلا أنه كان أحد الأسباب التي أدت إلى :

٢ - السياسة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط

إذا كان عام ١٩٨٦ يمكن أن يوصف بأنه عام الازدهار الدولي فإن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت الدور الرئيسي في سياستها العسكرية في مواجهة الازدهار الدولي وأعمال العنف وذلك بالتدخل بالعمل العسكري علانية على قيامها بالدعاية العالمية ضد الدول التي اعتبرتها واشتغلن متورطة ومصدرة لأعمال الازدهار وهي على وجه التحديد ليبيا وسوريا وإيران وجميعها دول تدخل في نطاق منطقة الشرق الأوسط . وقد تزد هذا العمل العسكري ضد ليبيا في ربيع عام ١٩٨٦ وتلاه تهديدات في صيف عام ١٩٨٦ ضد سوريا وتخط سياسي نحو العلاقات الأمريكية مع كل من العراق وإيران والتي انتهت بإعلان أزمة إيران جيت في نهاية عام ١٩٨٦ وأخيرا العمل على تسكين مشكلة الشرق الأوسط (الصراع العربي الاسرائيلي) .

بكل هذه الأزمات والسياسات المتضاربة بدأ عام ١٩٨٧ والذي يمكن أن نطلق عليه عام ما قبل عام الانتخابات للرئاسة الأمريكية والذي ينصف عادة بالتخطيط الشديد في السياسة والسياسة العسكرية الأمريكية حيث يتم فيه اتخاذ قرارات فردية من الرئيس الأمريكي وتنفيذها وهي عادة ما تنصف بأنها غير مدروسة جيدا ومتسرعة ، كما حدث عام ١٩٨٠ بالنسبة للرئيس الأمريكي كارتر في مشكلة الرهائن الأمريكيين في طهران والتي كان يأمل أن يحذر فيها نصرا يكون عون له في انتخابات الرئاسة القادمة . حدث هذا في عام ١٩٨٧ بالتحرك البحري الأمريكي في اتجاه الخليج والتلويح بالتدخل العسكري ضد إيران ، والقيام فعلا بضرب المجمع البترولي في روستام - غير مستعمل . بأمل أن يحرز الحزب الجمهوري انتصاراته على الحزب الديمقراطي بما يساعد على استمرار تحكم الحزب الجمهوري في إدارة دفة السياسة الخارجية الأمريكية .

أ. الأزمات التي واجهت السياسة العسكرية الأمريكية

في الشرق الأوسط عام ١٩٨٧ :

بدأ عام ١٩٨٧ وما زالت السياسة الأمريكية تواجه العديد من الأزمات في منطقة الشرق الأوسط والتي لم ينتج عنها نهاية عام ١٩٨٦ وعلى قمة هذه الأزمات صفة الأسلحة الأمريكية السرية لإيران وما اصطحل على تسميته بأزمة ، إيران جيت ، علوة على التهديدات الإيرانية بقتل مضيق هرمز في وجه الملاحة البحرية في الخليج العربي وخاصة ما سمي بحرب الناقلات . هذا علوة على استمرار الأزمات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط مثل تورع الموقف في لبنان والموقف في تشاد واستمرار التهديد العسكري الأمريكي لليبيا علوة على بوادر سوء التفاهم

أ - تعزيز الولايات المتحدة الأمريكية لقواتها البحرية في الخليج العربي وطرحها مسألة تشكيل قوة بحرية مشتركة مع حلفائها للوجود في المنطقة .

ب - مطالبة المملكة العربية السعودية بشراء صواريخ مافريك ماركة AGH - 65Ds (١٦٠٠ صاروخ) جو / سطح بدلاً من الصواريخ مافريك ماركة AGM - 65Bs وتكلفة الصنف ٣٦٠ مليون دولار .

ج - اقنعت الادارة الأمريكية كلا من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بمنح القوات الأمريكية في الخليج تسهيلات في مجال الامداد والتموين وكذا استغلال الأوكس والطائرات المقاتلة السعودية في توفير غطاء جوي وكذا استخدام الطائرات العسكرية لحماية قواتها في الخليج .

د - البدء في حماية ناقلات البترول الكويتية تحت العلم الأمريكي بناء على طلب من الحكومة الكويتية .

هـ - السياسة العسكرية الأمريكية وإسرائيل :

تعتبر إسرائيل أكثر من حليف للولايات المتحدة الأمريكية . إن العلاقات بين الدولتين دائماً يطلق عليها علاقات خاصة رغم أن خصائص هذه العلاقة الخاصة غير واضحة . ومما لا شك فيه أن هناك تلاقٍ للسياسات والسياسة العسكرية خاصة بين الدولتين في منطقة الشرق الأوسط . ورغم ما يطغى أحياناً على سطح العلاقات بينهما من بعض الفئور والتوتر - مثل أزمة التجسس ومشكلة الدعم الأمريكي لتصنيع الطائرة لافي - إلا أن هذا الفئور أو التوتر يرجع في حقيقة الأمر إلى النظرة العالمية للسياسة العسكرية الأمريكية والنظرة الإقليمية للسياسة العسكرية الإسرائيلية حيث تضطر ظروف الموقف الدولي الولايات المتحدة في بعض الأحيان أن تزيد من اهتمامها بالدول العربية وخاصة بعد أزمة الطاقة .

أما شواهد تلاقٍ السياسات العسكرية للدولتين في منطقة الشرق الأوسط فهي عديدة أهمها :

أ - اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الدولتين والتي برزت نتائجها خلال وفي نهاية عام ١٩٨٧ في موافقة إسرائيل على إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية داخل أراضيها مع الاحتفاظ بحقها في استخدام الأسلحة والمعدات الأمريكية بهذه القاعدة في حالات الضرورة القصوى . كما منحت بموجبها الولايات المتحدة إسرائيل نفس الحقوق والامتيازات التي تحصل عليها دول حلف الأطلس في شراء أحدث الأسلحة والمعدات المتطورة الأمريكية مستفيدة بالتقدم التكنولوجي الأمريكي .

ب - تلاقى الاستراتيجية الإسرائيلية مع استراتيجية أمريكا في الخليج ولا يخفى أن إسرائيل في صفقة الأسلحة السورية الأمريكية لإيران والتي أطلق عليها أزمة إيران جيت في نوفمبر ١٩٨٦ والذي كشف أسرارها تقرير مجموعة تاور الصادر في فبراير ١٩٨٧ حيث تنظر إسرائيل إلى الحرب العراقية الإيرانية على أنها غطاء سميك يخفي تحتها مشكلة المشاكل في الشرق

الأوسط إلا وهي الصراع العربي الإسرائيلي علاوة على ما أتت عليه هذه الحرب من أضعاف القوة العسكرية العراقية وأضعفتها من مسرح الصراعات مع إسرائيل .

ج - التظاهر الأمريكي وتقالى التصريحات المخدرة عن المؤتمر الدولي للسلام . فإن السياسة العسكرية الأمريكية تسعى في حقيقة الأمر إلى إبعاد الاتحاد السوفيتي عن الأشر الك في هذا المؤتمر تحقيقاً للاستراتيجية التي تنادي بها إسرائيل في إجراء المفاوضات المباشرة مع دول الجوار كل على حدة .

د - ووضح التلاقي أيضاً في الاعلان الأمريكي بإغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن ثم في نيويورك خضوعاً للضغوط الصهيونية مع الاكتفاء بالاعراب عن قلقها لما يجري في الأراضي العربية المحتلة متغافلة عن الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

و - المواجهة الأمريكية مع إيران :

يمثل الخليج العربي أهمية خاصة في السياسة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط سواء من الناحية الجيوستراتيجية أو الجيوبوليتيكية حيث يعتبر المصدر الرئيسي للبترول للدول الأوروبية واليابان حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد برزت هذه الأهمية في إعلان الرئيس الأمريكي السابق كارتر في يناير ١٩٨٠ بعد اجتياح القوات الروسية لأفغانستان أنه في حالة أي محاولة من قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سيتم مقاومتها وصدها بجميع الوسائل بما فيها الوسائل العسكرية . وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في تقديرها للموقف في الخليج على المصالح الاستراتيجية للسياسة الأمريكية . ففي المدى القريب يحق استمرار الحرب العراقية الإيرانية المصالح الحيوية الأمريكية لأضعاف وإنهالك قوى كلتا الدولتين حتى لا يتمكنوا من توسيع وتأكيد قواتهما الإقليمية ضد دول الخليج والسعودية . وفي المدى البعيد تسعى هذه المصالح إلى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع إيران بوصفها خط المواجهة ضد التوسع السوفيتي في المنطقة .

ويعتبر بعض المحللين السياسيين والعسكريين أن الإدارة الأمريكية في عصر الرئيس الأمريكي كارتر ونتيجة لانفعالها في بداية الثورة الإسلامية في إيران تناسلت أهمية إيران في تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة . أما الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي ريجان فإنها منذ اللحظات الأولى أدركت هذه الأهمية ولقد حاولت الولايات المتحدة مع إسرائيل الاقتراب مرة أخرى لايران بصفقة الأسلحة السورية في نوفمبر ١٩٨٦ مما كان له الأثر الكبير في عمليات كريل ٥ ، ٦ ، الإيرانية في يناير ١٩٨٧ . كما يرى بعض المحللين العسكريين أن هؤلاء الأفراد في مجلس الأمن القومي الأمريكي الذين خططوا لهذه الصفقة يعتبرون مسؤولين عن ترسيخ السياسة العسكرية الأمريكية في المنطقة وتعتبر هذه الصفقة مماثلة تماماً لمبادرة كمينجر في الانفتاح على الصين .

وبالرغم مما أحدثته صفقة الأسلحة السرية والتي كشفت أسرارها تقرير مجموعة تاور الذي نشر في فبراير ١٩٨٧ إلا أن الإدارة الأمريكية قامت في شهر أبريل ١٩٨٧ ببيع جهاز كمبيوتر - يمكن استخدامه في الأغراض العسكرية - بمبلغ ٩٠٠ ألف دولار رغم اعتراض وزير الدفاع الأمريكي ومن هنا يبرز الدور غير الواضح للولايات المتحدة في حرب الخليج ، فالإدارة الأمريكية في سعيها ل إيقاف الحرب البرية بين الدولتين تقوم مرة بتبادل المعلومات العسكرية مع العراق عن طريق الأقمار الصناعية وتارة أخرى تبيع أسلحة أمريكية لايران خاصة الصواريخ المضادة للطائرات والتي بلا شك سيطيل من أمد الحرب . وفي نفس الوقت في سعيها لإيقاف حرب الناقلات تقرر بناء على طلب الكويت حماية ناقلات البترول الكويتية تحت العلم الأمريكي وهذا بلا شك أيضا سيطيل أمد الحرب . ولقد مرت الأحداث خلال عام ١٩٨٧ في منطقة الخليج بالعديد من الحوادث والتي أدت في النهاية إلى المواجهة العسكرية الأمريكية ضد إيران وأهم هذه الأحداث هي :

- أ - بدأ عام ١٩٨٧ بصفقة طائرات أف ١٦ لدولة البحرين في شهر يناير ولأول مرة تنشيء البحرين أول جناح جوي لها .
- ب - قيام إيران بالمناوراة البحرية في شهر يونيو في بحر عمان ومضيق هرمز والخليج العربي والتي أطلق عليها اسم « ذو الفقار » لتأكيد سيطرتها على الخليج .
- ج - حوادث الشغب أثناء موسم الحج في مكة المكرمة يوم ٣١ يوليو بواسطة الإيرانيين والتي أسفرت عن مقتل ٤٠٢ حاج وكانت بمثابة رسالة عنيفة من إيران للعالم الإسلامي .
- د - شراء الكويت كاسمعى لفنام من هولندا في شهر أغسطس بمبلغ ٨٤ مليون دولار .
- هـ - استخدام إيران للغواصات الصغيرة صناعة بوعسلافية « مالا » والتدريب عليها في شهر أغسطس .
- و - نصب الصواريخ « السيلك وورم » أرض / سطح في مضيق هرمز بواسطة إيران بما يعطى مؤشرا عن الجدية في التهديد بقتل المضيق .
- ز - ضرب إيران للشاطئ الكويتي بصواريخ سكود وورم من جزيرة الفاو في شهر سبتمبر والتي تعتبر بمثابة رسالة عنيفة من إيران للدول الخليجية .
- ح - مهاجمة القوارب الإيرانية بواسطة الباسدران (الحرس الثوري الإيراني) للسفينة الإيطالية « رولى روبيو » في أول سبتمبر مما اضطرت معه إيطاليا إلى إرسال مجموعة سفن حربية للانضمام للوجود البحرى للحلفاء مكونة من ٦ - ٨ قطعة .
- ط - استيلاء الولايات المتحدة على طائرة هيل إيرانية تقوم بتفليم الخليج في أواخر شهر سبتمبر .

ى - ضرب إيران للناقلة الكويتية Sea Isle City الحاملة للعلم

الأمريكي بواسطة صواريخ سكود وورم من جزيرة الفاو في شهر أكتوبر .

ك - هجوم بحرى أمريكى لتدمير رصيف البترول روستام K. Rostam في منطقة الرشادات Rashadat بواسطة المدمرات Kidd, Young, Hoel الأمريكية في أواخر شهر أكتوبر بعد اعطاء ٢٠ دقيقة إنذارا للإيرانيين لاختلاء المجمع البترولى - غير المستخدم بواسطة إيران - ويعتبر هذا الهجوم رسالة لايران بأن الولايات المتحدة جادة في حماية الناقلات وضمان تدفق البترول من الخليج دون أى تهديد .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن الدعم الفعال لحلفائها في تحقيق استراتيجيتها في الخليج أمر جوهري حيث يمكن للإدارة الأمريكية الاستفادة من الخبرات الفرنسية والبريطانية والروابط التاريخية في هذه المنطقة وهذا يخفف الاتجاه العدائى للوجود البحرى الأمريكى نظرا للموقف الأوروبى المؤيد نميبا للحرب في صراعهم مع إسرائيل .

ز - مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط أكثر المناطق في العالم استيرادا للسلح الذي يمثل ٥٠ ٪ من أجمالى استيراد الأسلحة لدول العالم الثالث . ولعل تعدد الصراعات واستمرارها في المنطقة يؤكد استمرارية الحاجة للأسلحة والمعدات الحربية الحديثة . وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية ٤٠ ٪ من مشتروات دول الشرق الأوسط من الأسلحة في الفترة من ٧٣ - ١٩٧٦ ، ٣٠ ٪ في الفترة من ٧٧ - ١٩٨٠ ، ١٧ ٪ في الفترة من ٨١ - ١٩٨٤ وخلال الثلاث السنوات التالية تمثل مبيعات الولايات المتحدة من الأسلحة لدول الشرق الأوسط حوالى ١/٣ . ولقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في فقد هذه السوق . ويرجع ذلك للأسباب التالية :

- أ - الوقت الطويل بين توقيع العقود للشراء وتسلم الأسلحة ونظام الدفع .
- ب - فقد الثقة في أن الولايات المتحدة لديها الرغبة الأكيدة في اعطاء أسلحة متطورة للدول العربية خوفا على أمن إسرائيل .
- ج - قيود اتفاقية التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بما تعطيه لإسرائيل من حق الاعتراض على مبيعات الأسلحة المتطورة .
- د - وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة في العالم الثالث التي تدفع قيمة مشترواتها من الأسلحة نقدا ، وعند رفض الكونجرس الأمريكى استمرار إمداد السعودية بالطائرات « ف ١٥ » لجأت السعودية إلى بريطانيا للحصول على طائرات « تورانو » مما أدى بأحد المحللين العسكريين الأمريكيين إلى التعليق « بأن أمريكا تنهب الأوزة الوحيدة التي تضع لها بيضا من ذهب » .

يوضح الجدول التالي مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الشرق الأوسط خلال عام ١٩٨٧ مقارنة ببقية دول العالم .

جدول يوضح حجم مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول العالم

المنطقة	% من أجمالي المبيعات
الشرق الأوسط	٥٠,٢
جنوب آسيا	١٠,٥
شمال أفريقيا	٩,٨
أمريكا الجنوبية	٩,٥
الشرق الأقصى	٩,٤
جنوب الصحراء للبرية بما فيها جنوب أفريقيا	٧,٢
أمريكا الوسطى	٣,٤

د - المساعدات الأمنية الأمريكية

لدول الشرق الأوسط :

تعتبر المساعدات الأمنية الأمريكية إحدى أدوات السياسة العسكرية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحها الحيوية في العالم وتتمثل بنود هذه المساعدات الأمنية في :

- المبيعات العسكرية (FMS) Foreign Military Sales
- برامج المعونة العسكرية Military Assistance Program (MAP)
- برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي International Military Education and Training Program (IMET)
- المساعدات الاقتصادية Economic Support Fund (ESF)

وتحدد الإدارة الأمريكية في موازنتها سنوياً قيمة هذه المساعدات الأمنية ويوضح الجدول رقم ٥ قيمة هذه المساعدات في موازنتي عام ٨٧ ، ١٩٨٨ بالنسبة لدول الشرق الأوسط (بليون دولار) :

جدول رقم (٥)

الموازنة	FMS	MAP	IMET	ESF	الأجمالي
عام ١٩٨٧	٣,٢٩٥	٠,١٢٣	٠,٠١٣	٢,٢١٨	٥,٨٣٩
عام ١٩٨٨	٣,١١٧	٠,١٢٣	٠,٠٠٨	٢,٠٩٣	٥,٤٢٣

تحصل مصر + إسرائيل على حوالي ٨٥ % منها مع حصولهما على المبيعات العسكرية كمحنة لا ترد .

إن أجمالي ما خصصته الإدارة الأمريكية للمساعدات الخارجية ١٤,٤ بليون دولار في موازنة ١٩٨٦ ، ١٣,٤ بليون دولار في موازنة ١٩٨٧ منها مبيعات عسكرية معظمها في صورة منح ٣,٦ بليون دولار ١٩٨٦ ، ٣,٦ بليون دولار أيضاً عام ١٩٨٧ تحصل مصر وإسرائيل على ٨٥ % منها .

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل المساعدات الأمنية الأمريكية للشرق الأوسط تساعد هذه الدول على الشراء فقط من الولايات المتحدة الأمريكية دون أي مصادر أخرى للسلاح Non - U.S. Sources ؟ مما لا شك فيه أن الإدارة الأمريكية أدركت الآن أن هذه المساعدات الأمنية في الحقيقة لا تواجه الاتحاد السوفيتي ولا تمنع انتشار الشيوعية في المنطقة علاوة على فقدنا لأهم أسواق السلاح في العالم . كما أن الاحتكار لم يمنع هذه الدول من الشراء من دول أوروبا الغربية بل وأيضاً من الاتحاد السوفيتي نفسه (كما حدث مع الأردن والكويت) . ويوضح الجدول رقم (٥) مقارنة المساعدات الأمنية الأمريكية لدول الشرق الأوسط في عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ويتضح منه الآتي :

- أ - في عام ١٩٨٧ استفادت من هذه المساعدات ١٣ دولة عربية منها ٦ دول استفادت بالمبيعات العسكرية .
- ب - في عام ١٩٨٨ استفادت من هذه المساعدات ١٣ دولة عربية منها ٣ دول فقط استفادت بالمبيعات العسكرية (مصر - الأردن - عمان) .
- ج - يوضح اتجاه الولايات المتحدة إلى تخفيض حجم المساعدات الأمنية من ٢,٧٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٧ إلى حوالي ٢,٣٥١ مليون دولار عام ١٩٨٨ .
- د - إن ما تحصل عليه إسرائيل وحدها يفوق ما تحصل عليه الثلاث عشرة دولة عربية مجتمعة بزيادة قدرها حوالي ٧٠٠ مليون دولار .

ط - التسهيلات والوجود العسكري الأمريكي

في منطقة الشرق الأوسط :

مازالت الولايات المتحدة الأمريكية تواجه مشكلة التسهيلات وحصولها على قواعد عسكرية (بحرية وجوية) في المنطقة رغم حصولها على بعض التسهيلات في بعض الدول (كينيا - الصومال - مصر - عمان - المغرب - ليبيا - البرتغال) ورغم تطوير القاعدة الأمريكية المتحدة الأغراض في جزيرة ديجوجارسيا . ويرجع ذلك إلى رفض الدول العربية إعطاء قواعد جوية أو بحرية للقوات الأمريكية في وقت السلم وهذا يشكل صعوبة تأمين فتح وجود القوات الأمريكية نظراً لبعد المسافة ومشاكل عمليات السيطرة والإمداد .

هناك معلومات تؤكد اتفاق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على إنشاء قاعدة عسكرية مستديرة لقوة أمريكية على

جدول رقم (٦) مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الشرق الأوسط عام ١٩٨٧

الدولة	نوع الصفة	مشتلاتها	الكمية	القيمة مليون دولار	تاريخها
مصر	طائرات	طائرات ف ١٦ من دى مع معدات تدريب وقطع غيار وادارات إنذار	٤٠ طائرة	١٣٠٠	يناير ٨٧
	عربات مدرعة	عربات M113 مع وسائل الاتصال وقطع غيار	٩٠ عربة	٢٧	يناير ٨٧
	مدافع	مدافع ١٥٥ مم وتخزينها	—	٤١	يناير ٨٧
	طائرات	طائرات E2C للأنذار المبكر	٢	—	فبراير ٨٧
	صواريخ	سيد ويندر 9L - AIM جو/جو ومساعدات وقطع غيار	٥٦٠ صاروخ	٤٢	مايو ٨٧
	صواريخ	سيارو + صواريخ تدريب RIM - 7M وقطع غيار وخدمات	٥١٤/٢٨٢	١٩٠	يونيو ٨٧
	محركات طائرات	محركات ف ١٦ + دى	—	—	يوليو ٨٧
	دعسم	مساعدات للمصنع ١٠١ حرس	—	٦,٧	سبتمبر ٨٧
	متنوعة	معدات مختلفة	—	٤,١	سبتمبر ٨٧
	دبابات	A3 - 60, ومعدات رؤية ليلية	٥	٧,٣	سبتمبر ٨٧
المسعودية	عربات مدرعة	عربات قتال برادلى	٢٠٠	—	فبراير ٨٧
	طائرات هيل	هليكوبترات ومعدات للطائرات ف ١٥	—	٤٠٠	مارس ٨٧
	قطع غيار	UH - 60 Black Hawk + Bell 406	—	٣٢٥	مارس ٨٧
	صواريخ	قطع غيار ف ٥ + ف ١٥	—	٢٦٥	أبريل ٨٧
	خدمات	سيد ويندر + هاريون	—	٣٢٠	أبريل ٨٧
	صواريخ	لخدمة فريق المهندسين الأمريكى	—	٣٦٠	يونيو ٨٧
	قطع غيار	صواريخ مافريك AGM - 65D	١٦٠٠	٩,٧٩	سبتمبر ٨٧
	طائرات	مساعدات فنية وادارية لطائرات ف ١٥	١٢	١٠٠٠	أكتوبر ٨٧
		طائرات ف ١٥ من دى وتخزين مدفعية وتحديث للطائرات ف ١٥ أليه			
الأردن	نخيرة	نخائر مدفعية ١٠٥ مم	٣١٢٣٦	١٠	مارس ٨٧
البحرين	طائرات	ف ١٦ ومعدات تدريب وقطع غيار	١٢	٤٠٠	يناير ٨٧
الإمارات العربية المتحدة	رادارات	رادارات د جو AN/TPS - 70	٣	٤٥	أغسطس ٨٧
المغرب	دبابات	دبابات M48 AS	١٠٠	٦٨	أغسطس ٨٧
السودان	خدمات	إصلاح وتجهيز رادارات	—	٥١	أبريل ٨٧
تشاد	متنوعة	أسلحة صغيرة ونخائر وطائرات مواصلات وأدوات طبية ومركبات	—	١٥	ديسمبر ٨٧
	معدات كوما	معدات حرب كيميائية (قناعات)	٢٠٠٠	—	أغسطس ٨٧

ملحوظة :

لم تسير البيانات الدقيقة لمبيعات الأسلحة الأمريكية لإسرائيل والتي بدأت بتسلمها ١٦ طائرة ف ١٦ من أصل صفقة ٧٥ طائرة أما باقى المبيعات فمعظمها تتركز على أحدث الصواريخ جو / جو وأجهزة الاعاقة والتشويش والحرب الالكترونية .

جدول رقم (٧) للمساعدات الأمنية الأمريكية (مقارنة بين عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨) (مليون دولار)

الدول	مبيعات عسكرية	برنامج المعونة العسكرية	تعليم وتدريب عسكري	مساعدات اقتصادية	أجمالي للمساعدات الأمنية
	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٨
مصر	١٣٠٠	١٣٠٠	٢	١,٧٥٠	٢١١٦,٧٥٠
الأردن	١١٥	١٢	١٨	٧١,٨	٨١٥
لبنان	—	—	٨	٠,٤٧٥	٠,٣
عمان	٤٠	٥,١٥	٠,٢٠٥	١٨,٨	٢٥,٣٠٠
اليمن الشمالي	٣	—	١,٥٥	١,١	٤,١
السودان	—	٥٠	١,٧٥	٩٠	—
الصومال	—	٣٥	١,٥٥	٣٠	—
جيبوتي	—	٣	٠,١٥	٥	—
تونس	٢٧	٤٠	١,٨	١,٤٥٠	٦١,٤٥٠
الجزائر	—	—	٠,١٥	—	—
المغرب	١٠	٦٠	١,٨٥٠	١,٤٥٠	٧١,٤٥٠
موريتانيا	—	—	٠,٠٧٥	—	—
إسرائيل	١٨٠٠	١٨٠٠	—	—	٣٠٠٠
اجمالي الدول العربية	١٤٩٥	١٣١٧,١٥	١٣٣	٨,١٧٥	٢٣٥١,٦٢٥
				١٠١٨,٨	٨٩٣,٣

* متحة لا تسرد .

٥ - المناورات العسكرية والتدريبات المشتركة :

نفذت القوات الأمريكية عدة تدريبات خلال عام ١٩٨٧ تركزت أساساً مع إسرائيل ومصر بهدف زيادة الخبرة العسكرية للقوات الأمريكية على العمل في منطقة الشرق الأوسط وتمثلت هذه المناورات في :

- أ - تدريب أمريكي إسرائيلي مشترك في منطقة البحر المتوسط على مكافحة الفواصات خلال شهر يوليو ١٩٨٧ .
- ب - مناورات النجم الساطع (Bright Star) الأمريكية المصرية والتي بدأت في ١٥ أغسطس حتى ٢٠ أغسطس ١٩٨٧ وتمت على مرحلتين . كما اشتركت الصومال في المناورات في فترة سابقة .

أراضي إسرائيل مع إعطاء إسرائيل الحق في استخدام الأسلحة والمعدات الأمريكية التي ستوجد في هذه القاعدة في حالات الضرورة القصوى .

مما لا شك فيه أن الوجود البحري الأمريكي والحلفاء في الخليج العربي أخذ شكلاً محدداً بهدف أساساً لتأمين تدفق البترول من دول الخليج عبر مضيق هرمز كما أنه يعطى إشارة واضحة للاتحاد السوفيتي بأنهم هناك قريبين من ممرح العمليات . ويوضح الجدول رقم (٣) هذا الوجود الذي وصل إلى ٢٤ قطعة بحرية أمريكية ، و ٩ قطع بحرية بريطانية ، و ١٣ قطعة بحرية فرنسية ، و ٨ - ٦ قطعة بحرية إيطالية

جدول رقم (٨) التواجد البحري الأمريكي والحلفاء في منطقة الخليج العربي

الولايات المتحدة الأمريكية*		المملكة المتحدة (بريطانيا)		فرنسا		إيطاليا	
العدد	التنوع	العدد	التنوع	العدد	التنوع	العدد	التنوع
١	قوة مهمة شرق أوسط (٩ قطع)	١	محصرة (انبرج)	١	حاملة طائرات (كاليما نصر)	٢	فرقاطة طراز ماستراك (كل منها تحمل ٢ طائرة هيل)
١	سفينة قيادة (لاسال)	٢	فرقاطة (اندوميدا - برازل)	٣	محصرة (كوريزي - جورج لاجيه سوفري)	١	سفينة اتنو (تحمل غواصة صغيرة + طائرة هيل)
٣	طراد (فوكس - ريفر - ودين)	٥	صائدة بروتكس - نيلي - جاز - هوروث)	٣	فرقاطة (كوماتدان يوري - بورنت فيكتور شوايشر)	٣	صائدة ألغام وكاسحة طراز لرسى
٤	فرقاطة (كروميل - ملاتيلي - جارت كلاكن)	١	سفينة إمداد (برمب لابلاب)	٣	صائدة ألغام (كلتو - جاري - جولانو - فان لونج)	—	بعض سفن المساعدة
١	قوة مؤقتة (٨ قطعة)			١	سفينة مستودع (الاجارو)		
١	حاملة طائرات (لونستاك)			١	ناقلة بترول (لاسوزيه)		
١	سفينة الاتحام بحري (جوال)			١	سفينة دعم (لاسم)		
١	كنازل						
١	محصرة (كندسبرين)						
١	طراد (فالي فودج)						
٢	فرقاطة (كوك - أوليت)						
١	سفينة ذخيرة (كامرين)						
١	سفينة تموين (نياجرافراز)						
١	مجموعة قتال (٧ قطع)						
١	بارجة (ماسوري)						
١	محصرة (هولي)						
٢	طراد (بانكرهيل - لونج بيتش)						
١	فرقاطة (كرتيس)						
١	سفينة نقل (رالن)						
١	سفينة دعم (كاتمس)						

* قررت الإدارة الأمريكية تغيير قطعها البحرية في الخليج كل ٦ شهور .

٣ - السياسة العسكرية السوفيتية في الشرق الأوسط

كانت استراتيجية السوفيت في الشرق الأوسط خلال العام تتلخص في الآتي :

١ - محاولة إيقاف الصراع الدائر في منطقة الخليج ، دون تحقيق انتصار حاسم لأي من الطرفين . وفي نفس الوقت المحافظة على صداقة كل منهما .

٢ - اخراج الوجود العسكري الأمريكي من الخليج وتقليص الدور الغربي في المنطقة بصفة عامة .

٣ - المشاركة في حل الصراع العربي الإسرائيلي .

٤ - تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول العربية الخليجية .

٥ - المحافظة على علاقات الصداقة القديمة في المنطقة العربية .

٦ - إنهاء فترة الجفاء مع مصر .

ولقد انعكست هذه الأهداف بوضوح على المواقف السوفيتية تجاه مشكلة الخليج التي أخذت أبعادا أكبر من العام الماضي ، وتجاه الصراع بين ليبيا وتشاد ، كما ظهرت في السياسة السوفيتية حيال الصراع العربي الإسرائيلي .

أ - الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج :

يعتبر الموقف في منطقة الخليج هو أصعب المواقف التي واجهت الاتحاد السوفيتي في الشرق عام ١٩٨٧ . فقد اتسع نطاق الحرب وأصبح ذا أربع شعب هي : العمليات الحربية بين العراق وإيران ، وحرب الناقلات أى التهديد الفعلي لحرية الملاحة التجارية في الخليج - على أهميتها ، ثم الوجود العسكري البحري المكثف خاصة للولايات المتحدة ، وأخيرا ما بدا يلوح في نهاية العام من اتجاه الدول العربية إلى اعتبار الصراع الدائر هناك ، صراعا إيرانيا عربيا وليس مع العراق فقط .

(١) أهداف الاتحاد السوفيتي :

تتلخص أهداف الاستراتيجية السوفيتية في منطقة للخليج في الآتي :

- ١ - المحافظة على صداقة العراق وإيران معا ، وتنمية علاقته مع دول شبه الجزيرة العربية .
- ٢ - إخراج الوجود العسكري الأمريكي والغربي من منطقة الخليج . على أن يتم تحقيق هذه الأهداف دون الاخلال بالوافق مع الولايات المتحدة ، حتى يمكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأكبر ، مثل إيقاف سباق التسلح ، والتعاون مع أوروبا الغربية . . . إلخ .

(أ) الهدف الأول : توازن العلاقات مع الأطراف المتصارعة :

يحرص الاتحاد السوفيتي على صداقته مع العراق التي يعتبرها حليفا رئيسيا وتقليديا في المنطقة . . كما يحرص على علاقته السياسية والتجارية والعسكرية مع دول الخليج العربية ، وعلى تنمية هذه العلاقة بصفة مستمرة ، خاصة وقد شهدت تطورا ملموسا في السنوات الأخيرة .

أما إيران فإنها تمثل للاتحاد السوفيتي جزءا هاما من الحزام الذي يحيط به من الجنوب ، وليس لدى موسكو أى استعداد للسماح بعودة أجهزة الاستطلاع والتصنت الأمريكية إلى التركز في هذا الحزام ، كما كان الوضع في عهد الشاه . كما أن إيران يمكن أن تكون قوة مؤثرة على التول الإسلامية المجاورة مثل أفغانستان وتركيا وباكستان ، بل وعلى الجمهوريات الإسلامية السوفيتية الملاصقة لها . ولهذا كله فإن صداقة إيران ضرورة وهامة .

ولقد نجح الاتحاد السوفيتي إلى حد ما في التعامل مع هذه المشكلة ، إلى ما يقرب من نهاية العام .

ففي شهر أبريل قام بتجديد معاهدة الصداقة والتعاون مع العراق لمدة خمسة عشر عاما أخرى .

وفي شهر نوفمبر أعلنت إيران عن اتفاق تجاري مع الاتحاد

السوفيتي . كما أعلن رئيس البرلمان الإيراني أن طهران تتفاوض مع موسكو حول معاهدة دفاع مشترك لتحل محل معاهدة ١٩٢١ .

أما بالنسبة لعلاقة الاتحاد السوفيتي بدول الخليج العربية فقد ظلت تسير في الطريق المرسوم - ورغم أن موسكو لم تنجح في إقامة علاقات دبلوماسية جديدة في المنطقة خلال العام ، إلا أن علاقته مع هذه الدول في تزايد مستمر . وأعلن في نهاية العام عن صفقة قمع ضخمة من المملكة السعودية إلى الاتحاد السوفيتي .

ولقد اتبعت السياسة السوفيتية الوسائل الآتية لتحقيق هذه النواحيات ، وهي :

- ١ - استمرار إمداد العراق بأسلحة متقدمة . وإن لم يكن بالقدر الذي تطلبه بغداد ، أو الذي يوفر لها تفوقا حاسما .
- ٢ - تعاون الاتحاد السوفيتي مع باقي الدول الأعضاء في مجلس الأمن لاصدار القرار ٥٩٨ الذي يدعو إلى إيقاف القتال - وهو ما يتفق مع رغبة العراق والدول العربية . كما ينص في بنده السادس على تشكيل لجنة لتحديد البادئ بالعنوان ، وهو ما تريده إيران .
- ٣ - تحمّل انتقادات إيران والعراق والرد عليها بمداومة إرسال مبعوثين على مستوى عال إلى هذه الدول للتشاور والتفاهم وتبادل الآراء . مع استمرار التعاون مع كلا الطرفين . بالإضافة إلى زيادة كثافة الاتصالات الدبلوماسية مع دول المنطقة بصورة عامة .

ورغم ما يبدو من أن السوفيت قد نجحوا في تحقيق توازن في العلاقات مع كل من طهران وبغداد ، فإن هناك بعض الشواهد الدالة على أن العراق ليس راضيا عن السياسة السوفيتية ، ومن ذلك اتهام وزير خارجية العراق للاتحاد السوفيتي بأنه العقبة الرئيسية لبحث الموقف في الخليج قبل انعقاد مؤتمر القمة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . كما أن محاولات العراق المستمرة للحصول على أسلحة من دول أخرى هو دليل على أن العلاقات بين الدولتين ليست كما يريد العراق .

(ب) الهدف الثاني :

إخراج الوجود العسكري الأمريكي من الخليج

في أول فبراير تحركت قوة الشرق الأوسط الأمريكية إلى منطقة الخليج ، وذلك بعد اكتشاف صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران ، وفي أعقاب سلسلة الهجمات الإيرانية المسماة « كريل » ، وتصادم الموقف القتالي في المنطقة ، وحصول إيران على صواريخ أرض - بحر صينية الصنع نصبها قرب مضيق هرمز وفي جزيرة الفاو ، وأخذت تهدد الكويت ، كما قصفت بعض ناقلات البترول المنجّهة من وإلى الكويت والامارات . ومن ثم تحركت الكويت بحثا عن حماية دولية لسفنها الناقلة للبترول ، وفي هذا الاطار طلبت من الاتحاد السوفيتي ومن الولايات المتحدة تأجير بعض سفنها التجارية

لنقل البترول الكويتي . واستجابت الدولتان للطلب ، وكان لا بد
لذلك من توفير حماية لهذه الناقلات ، التي تحمل الأعلام
السوفيتية والأمريكية . وانتهزت للولايات المتحدة هذه الفرصة
لتكثيف وجودها البحري العسكري في منطقة الخليج ، وأصبح
أسطولها هناك يتكون من سفينة قيادة ومدمرة وثلاثة طرادات
وأربع فرقاطات . بالإضافة إلى قوة مخصصة مؤقتا للمنطقة
وتتمركز بالقرب منها ، وتشتمل على سفينة اتصالات برمائية ،
ومجموعة حاملات طائرات تتكون من مدمرة وطراد وفرقاطتين
وسفينة ذخيرة وسفينة تموين ، بالإضافة إلى حاملات الطائرات
كونستليشن . هذا علاوة على مجموعة قتال تشتمل على بارجة
ومدمرة وطرادين وفرقاطة وسفينة نقل وسفينة دعم .

كما أرسلت فرنسا مجموعة بحرية تتكون من ١٣ قطعة .
وأرسلت بريطانيا مجموعة أخرى تتكون من ٩ قطع .
وإزاء هذا الموقف كان على الاتحاد السوفيتي أن يختار بين
أمرين : أولهما موازنة الموقف البحري في المنطقة بدفع
أسطول سوفيتي يتناسب في حجمه وتشكيله مع الأساطيل الغربية
الموجودة هناك . (وفي هذه الحالة سوف تحاول الولايات
المتحدة المحافظة على تفوقها البحري في المنطقة بدفع قطع
بحرية إضافية ، ومن ثم يقوم الاتحاد السوفيتي بدعم قواته هناك
لإعادة التوازن . وهكذا) مما يؤدي إلى تصاعد الموقف
العسكري إلى أن يصل إلى مأزق خطير بسبب الخروج منه .
هذا هو البديل الأول المطروح أمام السوفيت . أما البديل الثاني
فهو حصر الموقف العسكري في أضيق الحدود والعمل على
تهديته بقدر الامكان مع محاولة تطهير مياه الخليج من الأعلام التي
تبناها إيران وتأمين حرية الملاحة سلميا . ولقد أخذ الاتحاد
السوفيتي بهذا البديل الذي يتفق مع سياسته ، ولهذا فقد قصر
وجوده البحري هناك على ثلاث كاسحات ألغام وسفينة مستودع
وثلاثة ترولر .

ويهدف الحشد البحري الأمريكي في منطقة الخليج أساسا إلى
تأكيد الوجود الأمريكي في المنطقة وحماية المصالح الحيوية
للولايات المتحدة . وتأمين حرية الملاحة في الخليج وهو هدف
ثانوي ، ووجه الوجود في نفس الوقت .

وقد أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تسحب أسطولها من
الخليج إلا بعد أن يتحقق السلام . وتحقيق السلام لا يعني مجرد
إيقاف القتال ، وإنما يتعداه إلى ما بعد ذلك من ترتيبات . وعلى
أى حال فإن الولايات المتحدة ليست متحمسة لإيقاف القتال لأنه
ميرر وجودها ، ولأن استمراره في صالح إسرائيل وفي غير
صالح العرب ، وهو أمر مطلوب . وإزاء هذا الموقف أعلن
الاتحاد السوفيتي أن الأساطيل البحرية الغربية هي سبب التوتر
في المنطقة . وهو ما أثبتته الأحداث بالفعل . وطالب

بانسحابها ، على أن يتم تشكيل قوة بحرية دولية لحفظ السلام في
المنطقة يشترك فيها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . الأمر
الذي يتفق مع الموقف المبدئي الذي دأب الاتحاد السوفيتي على
اتخاذ في السنوات الأخيرة حيال الأزمات الإقليمية المختلفة .

أما الولايات المتحدة فقد أعلنت أنها لن تسحب أسطولها
إلا بعد وقف القتال . والعراق مستعد لذلك ، ولكن إيران
ترفض . ولهذا يجب أن يصدر قرار من مجلس الأمن يحظر
إرسال الأسلحة إلى إيران ، وفرض عقوبات عليها حتى تمتثل
لقرار ٥٩٨ . ولكي يصدر هذا القرار يجب أن يوافق عليه
السوفييت ، ولكن السوفيت يرون أن مثل هذا الحظر أمر غير
عملي ، ولكي يكون نافذ المفعول لا بد من فرض حصار بحري
وجوي حول إيران ، وهو أمر غير ممكن ، كما أن محاولة فرض
مثل هذا الحصار سوف تزيد الموقف تأزما واشتعالا . ومع ذلك
فإن الحصار البحري والجوي لن يخلق جميع المنافذ التي ينسرب
منها السلاح إلى إيران ، إذ يظل في إمكانها الحصول عليه برا
عن طريق أفغانستان مثلا .

وهذا هو الموقف الذي تواجهه السياسة السوفيتية بنهاية العام في
منطقة الخليج وقد يشهد عام ١٩٨٨ حلا لهذه المشكلة ، وقد يبدأ
العام وينتهي وهي مازالت تدور في نفس الحلقة المفرغة .
وفي جميع الأحوال فليس من المحتمل أن يأتي قرار إنهاء
الحرب في الخليج من خارج المنطقة .

ب - الاتحاد السوفيتي والصراع العربي الإسرائيلي :

التزم الاتحاد السوفيتي باستراتيجية الخاصة بالصراع
العربي الإسرائيلي ، والتي تتبلور في الخطوط الرئيسية الآتية :

- ١ - إمداد الدول العربية بالأسلحة التي تكفل تحقيق توازن
عسكري مع إسرائيل .
- ٢ - المطالبة بحل الصراع سلميا .
- ٣ - تقوية علاقات الصداقة مع الدول العربية ، وإحياء
العلاقات القديمة .

٤ - الاشتراك في وتأييد الجهود الدبلوماسية إلى إيجاد موقف
عربي موحد إزاء المشكلة .

٥ - بناء قنوات اتصال غير رسمية مع إسرائيل ، تعطى
الاتحاد السوفيتي قوة لدفع عملية السلام ، كما تساهم في تحقيق
الولف مع الولايات المتحدة .

ويتضح ذلك من استعراض السياسة السوفيتية خلال العام
إزاء هذا الموضوع .

فقد قام الاتحاد السوفيتي بإمداد سوريا بصفحة طائرات
ميج - ٢٩ ودبابات تي - ٨٠ وطائرات موجهة بدون طيار ،
وكذا بقطع الغيار اللازمة للقوات المسلحة السورية . كما قام
بإمداد الأردن بصواريخ دفاع جوي ملم - ٨ ملم - ١٣ ،
سلم - ١٤ استكمالا للصيغة التي بدأ تسليمها في العام الماضي .

كذلك قام الاتحاد السوفيتي بإمداد مصر مباشرة بقطع الغيار
التي طلبتها ، وأعلن استعداده لدراسة وتلبية مطالب مصر من
الأسلحة السوفيتية المتقدمة . كما أعلن خلال العام أن وفدا
عسكريا مصريا سوف يقوم بزيارة موسكو لبحث احتياجات

القوات المسلحة المصرية من الأسلحة وقطع الغيار .
وقد تردد خلال العام أن موسكو قد رفضت طلباً لنمشق

للحصول على صفقة صواريخ أرض - أرض منوسطة المدى ،
وليس هناك ما يدعو إلى تصديق هذه الأنباء إذ أن سوريا لا تحتاج
لمثل هذه الصواريخ التي يتراوح مداها بين ١٠٠٠
و ٥٥٠٠ كم . ومن ناحية أخرى فإن هذه النوعية تشملها اتفاقية
الحظر التي وقعت في واشنطن في ديسمبر والتي بدأت مباحثاتها
منذ أوائل العام .

هذا عن محافظة الاتحاد السوفيتي على استمرار التوازن
المسكوي بين العرب وإسرائيل .

أما فيما يتعلق بالحل السلمي للصراع فإن الاتحاد السوفيتي
ينادي بعقد مؤتمر دولي تحضره جميع الأطراف المعنية بما في
ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، والدول ذات العضوية الدائمة
بمجلس الأمن ، مع إجراء التحضيرات المناسبة واللازمة لتجاح
هذا المؤتمر الذي يهدف إلى إيجاد حل شامل وعادل للمشكلة ،
يقر بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته
المستقلة ، وانسحاب إسرائيل ، مع ضمان أمن واستقلال جميع
دول المنطقة .

وتتفق وجهة النظر السوفيتية بخصوص المؤتمر الدولي مع
غالبية الدول العربية .

ولقد حافظ الاتحاد السوفيتي على علاقات الصداقة مع الدول
العربية . وفي هذا الإطار قلم كل من الرئيس السوري وملك
الأردن بزيارة موسكو .

كما حافظ على علاقاته الطيبة مع منظمة التحرير
الفلسطينية ، وساهم في الجهود الرامية إلى تحقيق وحدة فصائل
المنظمة . كما يساهم في جهود المصالحة بين سوريا والمنظمة
ممثلة في ياسر عرفات .

أما علاقات الاتحاد السوفيتي بمصر فقد تحسنت بصورة
ملحوظة ، ففي شهر أبريل نجحت المباحثات الخاصة بجدولة
الديون العسكرية المصرية ، وهو موضوع تمتد جذوره إلى
السبعينيات ، وبموجب هذا الاتفاق يتم تسديد هذه الديون على
مدى ٢٥ عاما بغفرة سماح ست سنوات بمصر فائدة ٢ ٪ . وكان
حل هذه المشكلة بمثابة بداية للتفاهم بين البلدين . وقرب نهاية
العام حضر إلى مصر وفد سوفيتي يمثل جمعية الصداقة
المصرية السوفيتية برئاسة فينوجرانوف وزير خارجية
روسيا ، وهو سفير سابق في القاهرة . كما حرصت القيادة
السوفيتية على إرسال مندوب خاص لاحاطة القيادة المصرية
بنتائج مؤتمر القمة الذي عقد في واشنطن .

أما عن العلاقات السوفيتية الاسرائيلية فقد أعلن الاتحاد
السوفيتي أن التقدم في مسألة استئناف العلاقات الدبلوماسية مع
إسرائيل أمر غير مقبول إلا في إطار التسوية الشاملة للصراع
العربي الاسرائيلي . وأوضحت موسكو أن المجموعة السوفيتية
التي سافرت إلى تل أبيب في شهر يوليو كانت مكلفة بمهام فصلية

بحنة . كما أوضح السوفيت أن افتتاح شعب لحماية مصالح بولندا
والمجر في إسرائيل لا يعد ترجاعا عن الموقف المنسق الذي
تتخذه للبلدان الاشتراكية في هذا الشأن . ولا يعتبر في نظر
القانون الدولي استئنافا للعلاقات الدبلوماسية ، ولا حتى
الفصلية .

وحول لقاء وزير خارجية الاتحاد السوفيتي وإسرائيل في
نيويورك أثناء انعقاد الدورة ٢١ للأمم المتحدة ، قال المتحدث
الرسمي باسم وزارة الخارجية السوفيتية بأن هذا جزء لا يتجزأ
من جهود موسكو لترجمة المؤتمر الدولي إلى واقع .

وشمة ملاحظة تتصل بالعلاقة بين الاتحاد السوفيتي
وإسرائيل ، وتختص بهجرة اليهود السوفيت . والمعروف أن
الولايات المتحدة تركز دائما على هذه النقطة وتعتبرها . نحت
اسم حقوق الانسان . أحد الشروط الهامة لتحقيق الوفاق بين
دولتي القمة . ورغم أن جورباتشوف أثناء وجوده في واشنطن
قد رد بجفاء على مندوبي الصحافة الأمريكية عندما سأله عن
هذا الموضوع ، بالرغم من ذلك فإن وكالة توطين اليهود في
جنيف قد أعلنت أن الاتحاد السوفيتي قد سمح في شهر نوفمبر
بهجرة ٨٩٢ يهودي ، وهو أعلى رقم شهري منذ ستينوات .
وشهر نوفمبر هو الشهر الذي سبق لقاء القمة بين جورباتشوف
وريجان .

وبهذا فإن موقف الاتحاد السوفيتي من الصراع العربي
الاسرائيلي يأتي منطقيا في الاطار العام للسياسة السوفيتية التي
تتادي بالوفاق العالمي وحل المشاكل سلميا ، وتهدئة النزاعات
الأقليمية . مع الالتزام بموقف الاتحاد السوفيتي التقليدي المؤيد
للجانب العربي في الصراع مع إسرائيل .

ج - الاتحاد السوفيتي والنزاع بين ليبيا وتشاد :

منذ بداية العام ، استمر تصاعد القتال بين القوات الليبية ،
والقوات التشادية مدعمة بالقوات الفرنسية . حيث قامت
الطائرات الفرنسية بقصف المنشآت العسكرية الليبية في وادي
دوم بشمال تشاد ، ودمرت قاعدة الرادار بها . كما انضمت
القوات المعارضة بقيادة جوكوئي عويضي - الذي كانت تؤيده
ليبيا - إلى القوات الحكومية بقيادة حسين حبري . وأدى هذا
التحالف الجديد بالإضافة إلى الاشتراك الفعال للقوات الفرنسية
الضخمة الموجودة في تشاد إلى إلحاق هزائم بالقوات الليبية .
مما دعا ليبيا إلى توجيه انتقاد شديد إلى الاتحاد السوفيتي .

ولقد بادر الاتحاد السوفيتي بارسال نائب وزير خارجيته إلى
ليبيا والجزائر في الفترة من ٨ - ١١ أبريل حيث نبأبحث مع العقيد
القذافي حول الموقف ، وأصدر بيانا شديدا للتهج هاجم فيه
التدخل الأميركي في تشاد ، وطلب للدول الغربية بمسح قواتها
من هناك ، وكلف عن أمداد تشاد بالأسلحة . كما أعلن مساندته
لجهود منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تحقيق المصالحة
الوطنية في هذا البلد .

وفي الثامن والعشرين من مايو وقع الاتحاد السوفيتي مع ليبيا اتفاقا للتعاون الاقتصادي والعلمي والعلمي .

وفي أطار الدعم السوفيتي للموقف الليبي ، وصل إلى طرابلس في أوائل يونيو عدد من قطع الأسطول السوفيتي في زيارة رسمية استمرت ثلاثة أيام .

ورغم ادعاءات تشاد بأنترك خبراء عسكريين سوفيت في القتال إلى جانب القوات الليبية ، فإن الأمر لا يزيد في الواقع عن بعض خبراء الإصلاح الموجودين في القواعد العسكرية الليبية للمعونة في عمليات الإصلاح فقط .

وبهذا تكون موسكو قد أظلمت على الخط السياسي الذي يعتمد على تأييد حلفائها سياسيا ، مع العمل على تهدئة الموقف وعدم التورط في القتال إلى جانب هؤلاء الحلفاء ، حتى ولو كانت هناك دولة أجنبية تساعد الأطراف المضادة ، مثل فرنسا التي اشتركت فعليا بغوة في القتال الذي دار في تشاد .

والواقع أن الاتحاد السوفيتي يهدف من وراء ذلك إلى إخراج النفوذ الغربي من تشاد ، وذلك عن طريق القضاء على السبب المباشر لوجوده . وهو القتال . ولقد نجحت السياسة السوفيتية في تهدئة الموقف القتالي . وأعلن سفير تشاد في الخرطوم قبل نهاية العام بأيام قليلة ، أن الرئيسين الليبي والتشادي سوف يلتقيان في دكا عاصمة السنغال في النصف الأول من يناير ١٩٨٨ ، لبحث النتائج التي توصلت إليها لجنة الـ ١٦ برئاسة عمر بونجو رئيس الجابون . وإذا نجحت هذه الجهود السلمية في التوصل إلى حل للمشكلة ، فلن يصبح هناك مبرر لوجود القوات الفرنسية أو استمرار الدعم العسكري الأمريكي ، وبهذا يمكن تحقيق هدف موسكو في إخراج النفوذ الغربي من هناك .

د - المبيعات العسكرية :

تضاءلت صفقات الأسلحة السوفيتية إلى المنطقة بصورة ملحوظة خلال عام ١٩٨٧ . وانحصرت في صفقة طائرات ميج - ٢٩ وطائرات موجهة بدون طيار وصفقة دبابات لسنوريا . وصفقة ميج - ٢٩ للعراق . علاوة على استكمال صفقة صواريخ الدفاع الجوي للأردن والتي شملت الصواريخ سام - ١٤ ، ١٣ ، ٨ ، وتسلحتها الأرض في فبراير . هذا بالطبع بالإضافة إلى قطع الفيار والذخائر اللازمة لهذه الأسلحة .

هـ - الآثار السلبية للسياسة العسكرية السوفيتية

في الشرق الأوسط :

قد تكون سياسة التهدئة التي اتبعتها الاتحاد السوفيتي خلال العام قد ساعدت على تحقيق الخطوة العملية الأولى على طريق الوقاف مع الغرب . كما حققت نجاحا في واحدة من مشاكل منطقة الشرق الأوسط ، وهي مشكلة تشاد . ومع ذلك فقد كان لهذه السياسة آثار سلبية على جانب كبير من الأهمية . فقد بدأت العراق نهجا مع الاتحاد السوفيتي وتقرب من الولايات المتحدة ،

واستمرت إيران في رفض إيقاف القتال ومداومة تهديد الملاحة ، وقصف الكويت .

كما أثبت السياسة العسكرية السوفيتية الهائلة إلى عودة الولايات المتحدة إلى منطقة الخليج بقوة عسكرية مؤثرة . وأخذ الموقف يزداد تعقيدا ، حتى بالنسبة للاتحاد السوفيتي الذي يحاول أن يرضي كل الأطراف .

٤ - الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي في الشرق الأوسط

أعيد تقرير قوات الجانبين في الشرق الأوسط على ضوء التغييرات التي حدثت في قوتها خلال العام سواء نتيجة لإعادة التنظيم والتحديث ، أو تصحيح المعلومات السابقة ، أو كمضاعفات لحرب الخليج وتزايد القوة العسكرية الأجنبية وخاصة الأمريكية في منطقة الخليج .

تشتمل القوات الموجودة فعلا في الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد السوفيتي على القوات الموجودة في أفغانستان ، بينما لا يقابلها من الولايات المتحدة سوى الكتيبة الأمريكية التي تعمل في شبه جزيرة سيناء ضمن القوات متعددة الجنسيات . وتعتبر التغيرات بالنسبة للقوات السوفيتية بسيطة ، وقد تكون لبدء الاتحاد السوفيتي تخفيض قواته في أفغانستان ، أو مجرد تصحيح للمعلومات السابقة . أما الخبراء والمختصون فيلاحظ زيادة عدد المستشارين السوفيت في اليمن عام ١٩٨٧ ، أما الخبراء والمختصون الأمريكيون فالزيادة ناتجة عن حساب الخبراء الأمريكيين في مصر بالإضافة إلى القوات متعددة الجنسية .

تشتمل أساطيل الجانبين في الشرق الأوسط على أساطيلهما في البحر المتوسط والخليج بتشكيلهما العادي دون إضافة المجموعات الطائرة التي انضمت مؤقتا إليهما خلال العام بالإضافة إلى القوة البحرية السوفيتية في بحر قزوين . ويلاحظ أن الاتحاد السوفيتي قد خفض عدد غواصاته بينما أضاف سفينة مكافحة ألغام في أسطول البحر المتوسط ، بينما احتفظت القوة البحرية السوفيتية في بحر قزوين بمكوناتها الرئيسية مع استبدال زوارق الانزال بثلاث سفن أنزال ، وزيادة كبيرة في السفن المساعدة ، أما في الخليج فقد انخفض عدد الغواصات بغواصتين على الأقل كما انخفض عدد سفن السطح الرئيسية بقطعتين ، وانخفضت باقي مكونات المفزة السوفيتية في المحيط الهندي إلى النصف تقريبا . وقد استبعدت حاملات الطائرات حيث تتركز في البحر الأسود .

من جهة أخرى انخفض التركيب النمطي للأسطول المأمور الأمريكي بمقدار حاملات طائرات وثلاث سفن سطح رئيسية ، وسفيتين مساعدين وسفينة مستودع ، بينما ظلت قوة الشرق الأوسط المتمركزة في الخليج ثابتة بالإضافة إلى الانتشار

جدول رقم (٩)
الميزان العسكري الموفيتي الأمريكي في الشرق الأوسط

بيانات عامة	الاتحاد السوفيتي	النسبة	الولايات المتحدة
مقارنة القوة البشرية للولتين عموما			
القوة البشرية في الخدمة بالألف	٥٢٢٦,٦	١:٧,٥	٢١٢٨
الاحتياطي بالألف	٦٢٠٧	١:٥,٤	١١٥٧,٧
القوة البشرية بالألف	٧	١:٢,٦	٧٧٤,١
القوات الموجودة فعلا على المسرح			
فرقة مشاة ميكانيكية	٣		١/١٠
فرقة محمولة جوا	١	مطلق	—
لواء القحام جوي	١	مطلق	—
طائرات مقاتلة قاذفة	٩٥		—
طائرات مقاتلة	٥٥		—
هليكوبتر مسلح	٢٧٠		—
خبراء ومستشارون	٨٦٠٠		٢٧٩٠
أسطول الجانبين في الشرق الأوسط			
غواصات هجومية	٧	١:١,٨	٤
حاملة طائرات	—	صفر: ١	١
سفن سطح مقاتلة رئيسية	١٤	١:٠,٨	١٨
سفن مساعده رئيسية	١٥	١:١,٧	٩
سفن برمائية	٤	١:٤	١
قاذفات	١١٠	مطلق	—
طائرات قاذفة مقاتلة	٦٠	١:١,٨	٣٤
طائرات مقاتلة	—	صفر: ١	٥٢
هليكوبتر مسلح	١٠٠	١:٣	٣٤
لواء مشاه بحرية	١	١:٠,٣	٣

بيانات عامة	الاتحاد السوفيتي	النسبة	الولايات المتحدة
قوات يمكن استخدامها فور بدء العمليات العسكرية			
فرقة مشاة ميكانيكية	٩	مطلق	—
فرقة محمولة جوا	١	مطلق	—
سفن قتال	—	صفر: ١	١١
طائرات مقاتلة قاذفة	٣٦٠	١:٤,٦	٣٤
طائرات مقاتلة	١٦٥	١:٢	٥٢
هليكوبتر مسلح	١٥٠	١:٤,٣	٢٥
قوات تدفع إلى المنطقة بعد بدء الأعمال العسكرية			
فرقة مشاة ميكانيكية	١١	١:١١	١
فرقة مشاه	—	صفر: ١	٣
فرقة محمولة جوا	—	صفر: ١	١
لواء القحام جوي (فرمان جو)	١	صفر: ١	١
سفن سطح قتالية	١٤	١:١,٢	١٢
فرقة بمعدنية	١	١:١	١
قاذفات	٦٠	١:١	١٤
قاذفات مقاتلة	٢٢٥	١:٣	٦٨
طائرات مقاتلة	١٣٥	١:٣,٢	٤٢
طائرات إنذار وسيطرة	—	صفر: ١	٨
طائرات استطلاع	٣٠	١:٥	٦
هليكوبتر مسلح	—	صفر: ١	٤٠٢
المجموع النهائي			
فرقة مشاه ميكانيكية	٢٠	١:٢٠	١
فرقة أخرى وما يعادلها	٢ ١/٢	١:٠,٨	٦ ١/٢
حاملات طائرات	—	صفر: ١	٤
سفن سطح رئيسية	٢٨	١:٥,٤	٤١
قاذفات	١٧٠	١:٢,٦	٦٤
قاذفات مقاتلة	٧٣٥	١:٥,٤	١٣٦
طائرات مقاتلة	٣٥٥	١:٢,٢	١٥٦
دبابات	٥٤٠٠	١:١٠,٨	٥٠٠
هليكوبتر مسلح	٩٩٠	١:٢,١	٤٧١

المؤقت الذي يظهر ضمن القوات التي يمكن استخدامها فور بدء العمليات العسكرية ، حيث طائرات القوة البحرية السابقة فقط . حسب القوات التي يمكن استخدامها فور بدء العمليات على أساس حساب قوات منطقة تركستان العسكرية وفرقة محمولة جوا من منطقة عبر اللوقاز وباقي القوة الجوية التكتيكية لقوات

المسرح الاستراتيجي الجنوبي السوفيتي بينما حسب القوات الأمريكية التي انتشرت مؤقتا في الخليج والتي تشمل على القوة المؤقتة المخصصة للخليج من سفينة اقحام برمائية ومجموعة حاملة طائرات (حاملة و ٤ سفن سطح رئيسية وسفینتين مساعدتين) ومجموعة قتال من خمس سفن سطح رئيسية ،

ومسفيتين مساعتين وطائرات حاملة الطائرات المذكورة .

حسبت القوات التي تدفع إلى المنطقة بعد بدء الأعمال العسكرية بحساب قوة منطقة عبر القوقاز العسكرية عدا الفرقة المحمولة جوا بالإضافة إلى مفرزة من أسطول المحيط الهادى وطائرات المعاونة الأرضية والمقاتلات لمنطقة وسط آسيا الجوية ، وحوالى ٦٠ قاذفة من قاذفات مسرح الشرق الأقصى ، أما القوات الأمريكية فتشتمل على قوات القيادة المركزية ويلاحظ أن عدد الفرق الميكانيكية قد انخفض بينما زاد عدد فرق المشاة فرقة بينما ظلت باقى مكونات القوة واحدة وتشتمل قوات النقل الجوى الاستراتيجى التى يمكنها نقل قوات القيادة المركزية إلى منطقة الشرق الأوسط على ٦٧ طائرة من طراز سى - ٥ ، و ٢١٨ طائرة من طراز ه سى - ١٤١ . بينما تتبع قيادة النقل البحرى الاستراتيجى قسمين الأول موجود بالولايات المتحدة ويشمل حاملتين للمركبات ، و ٥ سفن بضائع ، وسفينة حاويات ، و ٢٢ عبارة ناقلة ، ٨ سفن نقل سريع ، وسفینتان ه ستفن والقسم الثانى : من السفن الموجودة مسبقا فى مناطق النقل والموجودة فى ديجو جارسيا ه بالنسبة للشرق الأوسط والمحيط الهندى . وبالإضافة إلى ذلك فإن قوة

الاحتياطى الجاهزة تشتمل على ٧٤ سفينة بضائع منها ١٧ مركبة ، و ٨ ناقلات بنزين ، وسفينة ركاب ، و ٣ سفن روافع . ويشتمل النقل البحرى الاستراتيجى المساعد على ١٦٧ سفينة بضائع جافة مدنية ، و ١٤٠ ناقلة وعبرة ، ويوجد من هذه السفن ١٧ سفينة بضائع ، و ٨٩ ناقلة تحت سيطرة الأسطول فعلا . وتمثل هذه الامكانيات قدرة كبيرة نسبيا على نقل القوات جوا وبحرا إلى منطقة الشرق الأوسط .

ورغم ما حدث من اختلاف فى حجم القوات الموجودة فى المنطقة أو التى يحتمل وجودها عند بدء العمليات وزيادة القدرة الأمريكية على نقل القوات ، إلا أن المقارنة ما زالت تعكس الوضع الجغرافى للقوتين العظميين بالنسبة للمنطقة حيث يوجد الاتحاد السوفيتى على حدود المنطقة ، بينما تظل الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عنها ، ورغم إمكانيات النقل الاستراتيجية الضخمة فإن أقصى ما تستطيع الولايات المتحدة استخدامها فى المنطقة يملأى ثلثى القوة البرية السوفيتية ، وما يزيد على القوة البحرية السوفيتية بمقدار أقل من النصف ، وأقل من ثلث القوة الجوية السوفيتية .

القسم الثانى

الصراعات الاقليمية

- الصراع العربى - الاسرائيلى
- الصراع العراقى - الايرانى
- الصراع الليبى القشادى

أولا : الصراع العربي - الاسرائيلي

١ - الميزان العسكري

من جهة الغرب ، وإن كان ضمن نطاق محدود يتوقف لدرجة كبيرة على سيناريوهات الصراع وما إذا كانت قد أخذت منحى منطوقا . مثال ذلك أن تلجأ إسرائيل إلى سياسة الاجلاء الجماعي لعرب الأرض المحتلة . أو أن تشن إسرائيل هجوما مدمرا وساحقا ضد سوريا من شأنه أن يهدد سلامة واستقلال دول الجبهة الشرقية .

— قوى الخط الثانى (جبهة غربية) : ليبيا والجزائر : وهى القوى التى قد تلعب دورا مساندا للخط الأول . وإن كان ضمن نطاق محدود بالمقارنة بالخط الأول (وفيما يلى أهم ملامح تحولات نسب القوى العسكرية بين العرب وإسرائيل خلال الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٧ أخذين فى الاعتبار تلك التصنيفات المشار إليها سلفا .

أ - اللجائيات :

يلاحظ استمرار سوريا فى تفوقها الكمي على إسرائيل فى اللجائيات عند معدل ١:١,٢ خلال سنوات ١٩٨١ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . كما أن التفوق الاسرائيلى بالنسبة للأردن انخفض من ١:١,٨ فى عام ١٩٨٦ إلى ١:١,٧ عام ١٩٨٧ . وظلت الجبهة الشرقية مجتمعة (العراق وسوريا والأردن والسعودية) محتفظة بتفوقها الكمي على إسرائيل . مع تصاعد هذا التفوق من ١:٢,٤ عام ١٩٨١ إلى ١:٢,٨ عام ١٩٨٦ . وعودته إلى الانخفاض عند معدل ١:٢,٦ عام ١٩٨٧ . كما انخفض التفوق الاسرائيلى بالنسبة لمصر بصورة طفيفة من ١:١,٦ عام ١٩٨١ إلى ١:١,٥٨ عام ١٩٨٧ . ويلاحظ انخفاض معدلات تفوق دول الجبهة الغربية مجتمعة (ليبيا ومصر والجزائر) بالمقارنة إلى إسرائيل من ١:١,٧ عام ١٩٨١ إلى ١:١,٦ عام ١٩٨٦ ثم إلى ١:١,٤ عام ١٩٨٧ . كما

برزت على مسرح الصراع العربى / الاسرائيلى عدة معطيات . شكل بعضها عوامل تحول إيجابية بالنسبة للقوى العربية ذات العلاقة بهذا الصراع . وقد تركزت هذه المعطيات على الارتفاع النوعى فى مستوى الأسلحة والمعدات . كما أنها تضمنت زيادات كمية فى تعداد معدات كافة القوى المسلحة المشاركة فى الصراع . وللقوف على حجم تلك المعطيات والتغيرات فى التسلح العربى مقارنة بالتسلح الاسرائيلى ، فقد أورد التقرير تحولات نسب القوى العسكرية بين الدول العربية على مدار الفترة بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٦ مع تناول التحولات الراهنة فى عام ١٩٨٧ . وتركزت المقارنة بالأساس على رسم صور - تعتبر إلى حد كبير واقعية - للدول المحتملة والمرشحة للدخول فى المواجهات العسكرية المحتملة ضد إسرائيل على النحو التالى :

— قوى الخط الأول (جبهة شرقية) : سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وهى تمثل خط التصدى الجغرافى والعسكري والسياسى الأول من جهة الشرق لإسرائيل ، ونظرا لعدم توافر البيانات الخاصة بليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية . اقتصر التقرير على استعراض نسب القوى العسكرية لكل من سوريا والأردن .

— قوى الخط الثانى (جبهة شرقية) : العراق والسعودية : وهى تمثل الامتداد الجغرافى للخط الأول ، والقوى الرئيسية المرشحة لدعم هذا الخط على مختلف الأصعدة السياسية والمالية والعسكرية .

— قوى الخط الأول (جبهة غربية) : مصر : وهى تمثل خط التصدى الجغرافى والعسكري والسياسى الأول لإسرائيل

هو واضح في (جدول - ١) ، وإن كانت دول الجبهة الشرقية والغربية مجتمعة ظلت تحتفظ بأربعة أمثال الدبابات التي في حوزة إسرائيل على مدار الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧ . مع الزيادة الطفيفة في التفوق العربي عام ١٩٨٦ بنسبة ١٠٠ : ٤٠ . والنتيجة المستخلصة من تلك الأرقام أن هناك تفوقاً عربياً في عدد الدبابات . غير أن هذا التفوق قد انخفض نسبياً في عام ١٩٨٧ . كما يلاحظ أيضاً في هذا الصدد التحسن الكبير في نوعية الدبابات العربية ، وهو التحسن الناتج عن زيادة اعتماد القوى المدرعة العربية على طرازات جديدة من الدبابات القتالية . التي حلت مكان الجيل السابق من الدبابات وهو جيل كان قد شكل طيلة الستينات ومطلع السبعينات أساس هذه القوات . ويبرز في هذا المجال الاعتماد العربي في الوقت الحاضر على الدبابات السوفيتية من طراز د - ٦٢ ، و د - ٧٢ ، وكما يتضح في (جدول - ١) فإن عدد الدبابات ت - ٧٢ لدى سوريا والعراق وليبيا قد وصل عام ١٩٨٧ إلى ١١٠٠ و ١٥٠ و ١٨٠ لكل منهم على التوالي . ونعتبر هذه الدبابة من أفضل دبابات القتال وهي مزودة بمدفع عيار ١٢٥ مم ، كما أنها مجهزة بتدروع متطورة . وتقول المصادر الغربية أنها قادرة على مقاومة تأثير الجبل الحالى من الصواريخ المضادة للدبابات ، ومن المرجح أن تصبح هذه الدبابة في المستقبل القريب جزءاً رئيسياً من الترسانة العربية إلى جانب الدبابة ت - ٦٢ .

تحتفظ الترسانة العربية أيضاً بالعديد من طرازات الدبابات الغربية المتطورة مثل الدبابة أم - ٦٠ والتي تزيد عددها لدى كل من الأردن ومصر والسعودية من ٧٥ و ٦٠ و ١٥٠ عام ١٩٨١ كل منهم على التوالي إلى ٢٥٠، ٧٥٣ و ٢٥٥ عام ١٩٨٧ . ويلاحظ في هذا الصدد استمرار الدول العربية في إدخال التطويرات والتحديثات على ما لديها من الدبابات كي تواكب التقدم التكنولوجي في هذا النطاق . ويبرز في هذا المجال جهود المملكة السعودية في الوقت الحالى لتجديد قوتها المدرعة من الدبابات فهي بصدد تطوير ما لديها من الدبابات أم - ٦٠ لتصبح متطابقة مع النسخة المتطورة وهي الدبابة د - ٦٠ إيه ٣ ، كما تعمل على إقامة صناعة محلية للدبابات . ولا يزال الاختيار محصوراً بين الدبابة إيه - ٦٠ . أكس - ٤٠ الفرنسية ، والدبابة البرازيلية أوسوريو ، والدبابة أم - ١ أبرامز الأمريكية . كذلك قطعت مصر شوطاً كبيراً في مجال تطوير الدبابات حيث طورت الدبابة السوفيتية ت - ٥٤ بإدخال المدفع ١٠٥ مم عليها . إلى جانب توقيعها لاتفاق مبدئى مع الولايات المتحدة في يوليو ١٩٨٧ يتيح لها إمكانية تصنيع الدبابة الأمريكية أم - ١ أبرامز ، ولكن لا تزال هناك صعوبات تعترض إتمام هذا الاتفاق بعضها يتعلق بالنواحي المالية والبعض الآخر يتعلق بالمخاوف الأمريكية من إمكانية تسريب أسرار الأنظمة التكنولوجية الموجودة في الدبابة أم - ١ إبرامز إلى الاتحاد السوفيتي .

أما بالنسبة لإسرائيل فيلاحظ اعتمادها المركز على الدبابة أم - ٦٠ والتي تزيد أعدادها من ٨١٠ دبابات عام ١٩٨١ إلى ١٣٠٠ عام ١٩٨٧ . إلا أن أهم المستجدات على هذا الصعيد هو تزايد أعداد الدبابات الاسرائيلية الصنع من طراز ، مركافا ، من ١٠٠ دبابة علم ١٩٨١ إلى ٣٥٠ دبابة عام ١٩٨٦ ثم إلى ٥٠٠ دبابة عام ١٩٨٧ . ومن المنتظر أن يستمر إنتاجها حتى تصبح أحد الطرازات الأساسية المكونة للترسانة المدرعة الاسرائيلية في المستقبل وخاصة عبر الطراز (مركافا ٣) الذى ينتظر تزويده بمدفع عيار ١٢٠ مم ، بنظام تدريع متطور ، وبمحرك أقوى من محرك الدبابة ، مركافا ١ أو ٢ ، كما يلاحظ في هذا النطاق تجديد إسرائيل شبه الكامل لدباباتها التي شكلت أساس قوتها المدرعة في حقبة الستينات والسبعينات وذلك بالاستبعاد الكامل لدباباتها من طراز ، بن جوريون ، وهي دبابة مماثلة للدبابة ، سينتوريون ، ولكن الاسرائيليون أخذوا عليها المدفع الفرنسي عيار ١٠٥ ، والدبابة ، شيرمان ، و سوبر شيرمان ، لتحل محلها الدبابات الأكثر تطوراً من طراز ، أم - ٦٠ ، و أم - ٦٠ إيه ٣ ، و د - ٦٢ ، و د - ٦٢ ، و سينتوريون ، وقد جمعت إسرائيل أعداد دباباتها من طراز سينتوريون وأم - ٤٨ . فكل من هذين الطرازين قد ظل عددهما ثابتاً منذ عام ١٩٨١ عند أرقام ١٠٠ و ٦٠٠ لكل منهما على التوالي في الفترة من ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٧ . مع انخفاض عدد الدبابات أم - ٤٨ من ٦٥٠ عام ١٩٨١ ، إلى ٦٠٠ عام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . وهو ما يشير إلى تخطيط إسرائيل لاستبعاد هذين الطرازين من الخدمة لاستبدالهما بأنواع أخرى أكثر تطوراً . كما أن الدبابات السوفيتية من طراز د - ٥٤ ، و د - ٥٥ ، و د - ٦٢ ، والتي أستولت عليها إسرائيل من الجيوش العربية في جولاتها السابقة تشكل نسبة ٩ ٪ من أجمالي الدبابات الاسرائيلية على مدار الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧ مع إدخال العديد من التطويرات عليها ، أبرزها استبدال المدفع ١٠٥ مم محل ١١٥ مم في الدبابة د - ٦٢ ، والمدفع ١٠٠ مم في الدبابة د - ٥٤ ، ومنمخلص مما سبق أن الدول العربية ظلت تحتفظ بتفوقها الكمي على إسرائيل في عام ١٩٨٧ . وإن كان هذا التفوق قد انخفض عن عام ١٩٨٦ بنسبة طفيفة كما أن الدول العربية قد حققت شوطاً كبيراً في مجال التقليل من التفوق النوعي الاسرائيلي في الدبابات بحيث يمكن القول أن هناك درجة عالية من التعادل بين الجانبين في هذا النطاق خاصة ما إذا أخذنا في الاعتبار التماثل الكبير في طرازات الدبابات لدى الجانبين ولتحتاج الجانبين خططاً متشابهة في مجال التطوير والتحديث .

ب - ميكنة القوات البرية :

من الملاحظ أن الفترة ٨١ - ١٩٨٧ قد شهدت تحسناً ملحوظاً في ميكنة القوات البرية العربية . وإن كان عام ١٩٨٧ لم يختلف كثيراً عن العام الذى سبقه . كما أن هذا التحسن الملحوظ لم يصل إلى درجة مضارعة التفوق الاسرائيلي في هذا المجال .

فلا تزال إسرائيل تتمتع بتفوق واضح في مواجهة كل دولة عربية على حدة ، وتفقد هذا التفوق في مواجهة دول الجبهات الشرقية والغربية مجتمعة حيث يتفوق عليها مجموع هذه الدول بنسبة ١:١,٨ كما هو واضح في (جدول - ١) و (جدول ٤) وتنعكس مسألة ميكنة القوات البرية ثلاثة مؤشرات رئيسية :

(١) الزيادة الملحوظة في التشكيلات المدرعة .
(٢) الزيادة الملحوظة في عدد ناقلات الجنود المدرعة وعربات المشاة القتالية .

(٣) إدخال عنصر المدفعية الميدانية ذاتية الحركة .
فعلى صعيد التشكيلات المدرعة تزايدت الفرق المدرعة لدى دول الجبهة الشرقية والغربية مجتمعة من ١٣ فرقة عام ١٩٨١ إلى ١٦ فرقة عام ١٩٨٦ . وظل هذا المعدل قائما عام ١٩٨٧ . كما تزايدت الألوية المدرعة من ١٣ لواء عام ١٩٨١ إلى ٢٤ لواء عام ١٩٨٦ وانخفض هذا المعدل عام ١٩٨٧ إلى ٢٣ لواء مدرعا . وتركز الانخفاض في الألوية المدرعة الليبية من ١٨ لواء عام ١٩٨٦ إلى ١٧ لواء عام ١٩٨٧ . وقد يرجع ذلك إلى خسائرها أو نشاد أو إعادة تنظيمها للوحدات المدرعة أو أن يكون مجرد تصحيح لبيانات سابقة . وقد تزايدت فرق المشاة الميكانيكية من ٤ فرق عام ١٩٨١ إلى ١٤ فرقة عام ١٩٨٧ بزيادة ٤ فرق عن عام ١٩٨٦ . والملاحظ أن زيادة التشكيلات المدرعة قد واكبها زيادة في فرق المشاة من ٩ فرق عام ١٩٨١ إلى ٣٢ فرقة عام ١٩٨٧ . وتركزت تلك الزيادة في معظمها في فرق المشاة العراقية من ٤ فرق عام ١٩٨١ إلى ١٠ فرق عام ١٩٨٦ ثم إلى ٣٠ فرقة عام ١٩٨٧ . وذلك كنتيجة لطبيعة العمليات القتالية على مسرح الحرب الإيرانية / العراقية والتي يغلب عليها استخدام عنصر المشاة .

أما بالنسبة لإسرائيل فقد ظلت محتفظة بـ ١١ فرقة مدرعة و ٣٣ لواء مدرعا و ١٠ ألوية مشاة ميكانيكية انخفضت إلى ٩ ألوية على مدار الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧ . وتعتبر تلك النسبة مرتفعة إذا ما قورنت بحجم قواتها المسلحة وإذا ما قورنت بعدد الفرق المدرعة لدى كل دولة عربية على حدة . حيث تتفوق إسرائيل على سوريا بمقدار ٦ فرق و ٢٩ لواء مدرعا ، وعلى مصر بمقدار ٥ فرق و ٢٥ لواء مدرعا ، وتتفوق بمعدلات كبيرة على كل من ليبيا والسعودية والجزائر . وتفقد هذا التفوق في مواجهة دول الجبهات الشرقية والغربية مجتمعة . وتتطور الملحوظ في هذا السند هو إدخال إسرائيل ألوية المشاة ضمن تشكيلاتها القتالية بمعدل ٣ ألوية عام ١٩٨٦ . وظل هذا المعدل ثابتا عام ١٩٨٧ . وقد يرجع ذلك إلى خبراتها المكتسبة في حرب لبنان عام ١٩٨٢ والتي أكدت على أهمية عنصر المشاة . وإن كان هذا التطور قد جاء بالأساس نتيجة لحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . (جدول رقم ٢) .

وعلى صعيد ناقلات الجند المدرعة وعربات المشاة القتالية : تزايدت معدات القتال لدى دول الجبهة الشرقية (خط أول) من ٢٥٩٢ عام ١٩٨١ إلى ٥٧٢٢ مركبة عام ١٩٨٧ بزيادة

٥٠٠ مركبة عن عام ١٩٨٦ . وتركزت الزيادة في مركبات القتال السورية من ٣٤٠٠ مركبة عام ١٩٨٦ إلى ٣٩٠٠ عام ١٩٨٧ كما يتضح في (جدول - ١) .

وقد تزايدت مركبات القتال لدى دول الجبهة الشرقية (خط أول وثاني) من ٥٧٢٢ عام ١٩٨١ إلى ١٠٧٨٢ عام ١٩٨٧ بزيادة قدرها ٧٠٠ مركبة عن عام ١٩٨٦ . كذلك تزايدت مركبات القتال لدى مصر من ٣٠٥٠ عام ١٩٨٦ إلى ٤٤٥٠ مركبة عام ١٩٨٧ بزيادة ٢٠ مركبة عن عام ١٩٨٦ . وعلى الرغم من تلك الزيادة المطردة في مقدار مركبات القتال لدى الدول العربية ، إلا أن إسرائيل ظلت تحتفظ بتفوق واضح على كل دولة عربية على حدة . مع انخفاض هذا التفوق بصورة مطردة . فقد انخفض معدل التفوق الإسرائيلي بالنسبة لسوريا من ٠,٢:١ عام ١٩٨١ إلى ٠,٤:١ عام ١٩٨٧ . وظل معدل التفوق الإسرائيلي على مصر عند معدل ٠,٤:١ على مدار الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧ . كما ظلت إسرائيل تحتفظ بتفوق واضح على كل جبهة على حدة شرقية أو غربية . وإن كان هذا التفوق يتراجع لدرجة كبيرة أمام دول الجبهة الشرقية (خط أول وثاني) ليصل إلى التعادل النسبي عام ١٩٨٧ ، وتفقد إسرائيل تفوقها الكمي في مركبات القتال أمام دول الجبهات الشرقية والغربية مجتمعة ، ولكن ليس بصورة كبيرة ، مع التزايد البطيء في معدلات التفوق العربي من ١:١,١٤ عام ١٩٨١ إلى ١:١,٨ عام ١٩٨٦ ثم إلى ١:١,٩ عام ١٩٨٧ .

وواكب هذا التفوق العربي المحدود في مركبات القتال تحسن ملحوظ في نوعية مركبات القتال العاملة في القوات المدرعة العربية من خلال التركيز على الاعتماد بصورة متزايدة على المركبات الأكثر تطورا ، وتشكل عربة المشاة القتالية « بي أم بي - ١ » أبرز الأمثلة على ذلك . فهي تعتبر المكون الأساسي لمركبات القتال لدى كل من مصر وليبيا والجزائر والعراق . وتعتبر أيضا الأفضل من نوعها في العالم من حيث تسليحها المتكامل من مدفع عيار ٧٣ مم وصاروخ م / د من طراز « ساجر » الذي يمنحها قدرة فعالة في التعامل مع المدرعات المعادية . في نفس الوقت الذي تقوم فيه بدور ناقلة جنود مدرعة ، وقد تزايدت أعداد عربة المشاة القتالية « بي أم بي - ١ » لدى كل من ليبيا والجزائر وسوريا من ٢٥٠ و ٣٠٠ و ١٤٠٠ عام ١٩٨١ إلى ٨٠٠ و ٦٩٠ و ١٨٠٠ عام ١٩٨٧ لكل منهم على التوالي . مع عدم اختلاف أعداد تلك المركبات في عام ١٩٨٧ كثيرا عن عام ١٩٨٦ . والملاحظ أيضا تضائل الاعتماد على ناقلة الجنود السوفيتية بي تي آر - ٤٠ / ١٥٠ / ١٢٥ لدى كل من سوريا والجزائر وليبيا مع ثبات عددها لدى مصر . وهو ما يدل على اتجاه الدول العربية إلى أن تستبدل مركباتها القديمة التي شكلت أساس قوتها المدرعة في الستينات والسبعينات بمركبات أكثر تطورا وحداثة .

وتحتفظ الأردن والسعودية ومصر بأنواع متطورة من المركبات المدرعة الغربية أبرزها حاملة الجند الأمريكية أم-١١٣ والتي زادت أعدادها بصورة كبيرة لدى كل من مصر والسعودية والأردن من ٥٠ و ١٠٠ و ٨٢٠ عام ١٩٨١ إلى ١٢٠٠ و ٨٠٠ و ١٢٠٠ عام ١٩٨٧ لكل منها على التوالي . كما أدخلت الدول العربية أنواعاً متقدمة من مركبات القتال الأرجنتينية والبرازيلية أبرزها المركبة البرازيلية URUTU 9-11/3-BE ، غير أنها تشكل نسبة محدودة من الترسانة المدرعة للدول العربية . ومن غير المنتظر أن تتزايد أعدادها بدرجة كبيرة نظراً لاستمرار اعتماد الدول العربية على مركبات القتال السوفيتية والغربية . فقد عرضت المملكة السعودية في فبراير ١٩٨٧ شراء ٢٠٠ مركبة قتال أمريكية من طراز Bradaly وهي تعتبر من التطبيقات الحديثة للمواد المركبة (Composite Materials) ويحقق استخدام المواد المركبة العديد من المزايا فهي بالنسبة لهذا التطبيق مستحقة نفس القدر من الوقاية مع عدم التفتت في حالة أصابها هذا إلى جانب خفة الوزن وسهولة التصنيع ورخص التكلفة وسهولة عمليات الصيانة وعدم التأثر بالعوامل الجوية .

أما بالنسبة لإسرائيل : فقد ظل اعتمادها مركزاً خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ على حاملة الجنود الأمريكية أم-١١٣ . والتي تزايد عددها من ٤٠٠٠ مركبة إلى ٥٩٠٠ عام ١٩٨٦ . مع ثبات هذا الرقم في عام ١٩٨٧ . وإلى جانب المركبة أم-١١٣ هناك أنواع أخرى لدى إسرائيل منها ما هو سوفيتي الصنع حصلت عليه خلال حروبها مع الدول العربية وتضم المركبة القتالية بي . آر . دي . أم-١ / ٢- والمركبة بي . تي . آر - ٤ / ٥-٦٠-١٣٥ .

إلى جانب المركبة الإسرائيلية آر . بي . غواي إماما وهي أول عربية مدرعة يتم تصميمها في إسرائيل . وقد بدأت القوات الإسرائيلية باستخدامها في أواسط السبعينات ، وبذلك نجد أن غالبية طرازات مركبات القتال الموجودة لدى إسرائيل ، موجودة أيضاً لدى الدول العربية ، ونستخلص مما سبق أن هناك شبه تعادل في مركبات القتال سواء من حيث الكم أو النوعية بين الجانب العربي والإسرائيلي وإن كان هذا التعادل من شأنه تدعيم التفوق الإسرائيلي ، إذا ما أخذ في الاعتبار تعداد القوات المسلحة لدى الجانبين .

الناحية الثالثة في ميكنة القوات البرية : هي إدخال عنصر المدفعية ذاتية الحركة ويعبر استخدام مدافع الميدان ذاتية الحركة عن جانب هام من جوانب العمليات المشتركة على صعيد خفة حركة القوات البرية ورفع مستوى التنسيق العملي المباشر بين مختلف صفوفها . ويلاحظ في هذا الصدد أن عام ١٩٨٧ لم يشهد تغيراً كمياً أو نوعياً كبيراً في الأنظمة الذاتية الحركة وإن كانت للفترة ٨١-١٩٨٦ قد شهدت دخول العديد من طرازات الأنظمة للذاتية الحركة لدى الجانبين ، أبرزها حصول السعودية على السلاح الموجه المضاد للدبابات ذاتي الحركة من طراز

في . سي . سي-١ ، والجزائر على عربة الصواريخ متعددة القوافل ، ومصر على الهاوتزر أم-١٠٩ . ابن وعربات الصواريخ متعددة القوافل في . ايه . بي-٨ - ١٢ ، وصقر - ١٨ / ١٩ ، وأم . آو ب . م-٢٤ ، هذا إلى جانب الأسلحة المضادة للدبابات ذاتية الحركة طراز أم-٩٠١ . كذلك حصلت العراق في نفس الفترة على المدافع ذاتي الحركة جي . سي . تي . والهاوتزر ذاتي الحركة أم-١٩٧٣ ، وم-١٩٧٤ . بالإضافة إلى عربة الصواريخ متعددة القوافل ب-م-١٣ / ١٦ ، كما حصلت سوريا على المدفع الذاتي الحركة أم-١٩٧٤ والهاوتزر ذاتي الحركة أم-١٩٧٣ . والسلاح الموجه للدبابات ذاتي الحركة 2-BRDM .

أما بالنسبة لإسرائيل فقد أدخلت في قواتها البرية عربة الصواريخ متعددة القوافل طراز مار-٢٩٠ ولار-١٦٠ ، وهما صناعة إسرائيلية الأولى مركبة على شاسيه الدبابة شورمان ، والأخرى تستخدم محمولة على عربات الجيب أو حاملات الجنود من طراز أم-٥٤٨ . ويلاحظ في هذا الصدد على ضوء تعدد منظومة الأسلحة ذاتية الحركة لدى الدول العربية ، وتزايد احتمالات تنوعها وتزايدها على ضوء اعتبارات سوق السلاح الدولي ، اتجاه إسرائيل إلى أحفال التطورات والتحديات على منظومتها من الأسلحة الذاتية الحركة للاحتفاظ بهامش من التفوق النوعي في مواجهة الدول العربية وتتركز التحديات الجديدة على زيادة دقة تحديد الهدف والاسلحة ويرزى في هذا المجال إنتاج شركة « البيت » حاسبة لإدارة الليران تعرف باسم « كويبات » وهذه الحاسبة تساعد على الاتصال المباشر بين المدفع ذاتي الحركة وبين قائد البطارية . حيث يتم تحليل إحداثيات الهدف والقاذف بشكل آلي لكل مدفع . كما أضحى المنار عن منظومة توجيه القاذف تعرف باسم « غوفر » من قبل شركة « البيت » ، ويستخدم الجهاز من على مسافة حوالي ١٠٠٠ متر عن الهدف حيث يستوعب الهدف ، ويوجه القذيفة للاصابة المباشرة . وتعاون إسرائيل والولايات المتحدة أيضاً على تطوير سلسلة تحسينات للمدفع ذاتي الحركة من نوع أم-١ الموجود في الخدمة في دول كثيرة في العالم . وطبقاً لتقارير وزارة الدفاع الأمريكية فإن عملية التحسين تشمل في المرحلة الأولى حوالي ٦٠٠ مدفع إسرائيلي ذاتي الحركة و ١٧٠٠ مدفع أمريكي .

جـ - الأسلحة المضادة للدبابات والمدركات :

ريما كان أحد الملامح الرئيسية في سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن هو سعي كلا الجانبين العربي والإسرائيلي لتحسين مستوى الأنظمة المضادة للدبابات ، عن طريق استخدام المزيد من الصواريخ الموجهة المضادة والحصول على أنواع جديدة ومتطورة . وترجع بداية هذا التطور إلى الخبرة المكتسبة من حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فكانت إحدى نتائجها سعي دول المنطقة للحصول على أنواع متعددة من

التقنيات والوسائل المضادة للدبابات وهو ما أدى -وفقا لأحدى التقييمات - إلى آثاره للشكوك حول الدور الحقيقي للدبابات في الحرب الحديثة على ضوء تماظم فاعلية الأسلحة المضادة للدبابات ، وزيادة دقتها ، وقدرتها التدميرية . بحيث يمكن القول أن المنافسة القائمة بين الوسائل المضادة للدبابات وبين الجهود الخاصة بتدعيم وقاية الدبابات تنتهي في الوقت الحاضر لصالح الوسائل المضادة للدبابات ، بل أن الهوة أخذت في الاتساع . ويزخر في هذا المجال حصول دول الجبهات الشرقية والغربية على صواريخ مضادة للدبابات متطورة متعددة الأنواع والطرازات وتمثل في الأنظمة السوفيتية « ساجر » (سوريا ومصر والجزائر والعراق) و « سواتر » (سوريا ومصر) و « سايزر » (سوريا ومصر) و « وايه » (تي سي جوت) (سوريا) والأنظمة الأمريكية « تاو » (مصر والسعودية والأردن) و « دراجون » (الأردن) والأنظمة الفرنسية « ميلان » (الجزائر وليبيا ومصر والعراق وسوريا) والصاروخ البريطاني « فيجيلانت » (ليبيا) وقد تعاقبت الأردن في نوفمبر ١٩٨٦ مع فرنسا لتزويدها بمقدار ٥٠٠ صاروخ مضاد للدبابات من طراز « ايبلاس » إلى جانب تعاقدتها مع المملكة المتحدة في فبراير ١٩٨٧ لتزويدها بكمية ١٠٠٠ صاروخ من طراز « لاو » ومن المنتظر أن تدعم تلك الصواريخ المتعاقد عليها من قدرة الأردن المضادة للدبابات . ويتميز هذا الطرازات بمداهما الفعال وبإمكانية استخدامها بمرونة كاطلاقها من العربات المدرعة أو من الطائرات الهليكوبتر أو بواسطة الجنود الأفراد .

من جهة أخرى تعمل إسرائيل على مواجهة التقدم العربي في مجال الدبابات والمدرعات عن طريق تطوير قدرتها الدفاعية المضادة ، وذلك بتزويد قواتها البرية بالصواريخ م / د من طراز « تاو » المحمول على سيارات الجيب والعربات المدرعة وطائرات الهليكوبتر و « دراجون » الذي يطلق من الكتف ، علاوة على الصاروخ « كوبرا » الألماني الغربي والذي يصل مداه إلى ٢ كيلومتر . بالإضافة إلى تطوير القاذف الصاروخي « بكيك » وذلك إلى جانب القاذف الأمريكي « لاو » والقاذف السوفيتي آر . بي . جي - ٧ الذي أستولت عليه من الجيوش العربية .

د . صواريخ سطح / سطح الأرضية :

لعل أبرز التطورات في هذا المجال خلال عام ١٩٨٧ . هو اختصار إسرائيل للصاروخ « اريحا ٢ » والذي وصل مداه وفقا للتقارير الغربية إلى ٨٢٠ كم ، ومن المخطط أن يصل أقصى مدى له إلى ١٤٥٠ كم . ويعني ذلك عمليا أنه بمقدوره الوصول إلى أغلب العواصم العربية ، بل وأجزاء من الأراضي السوفيتية . وكانت مصادر علمية أجنبية ومنها معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن ومجلة جينس البريطانية قد أكدت أكثر من مرة أن إسرائيل أنتجت نوعين من هذه الصواريخ وأنها تمتلك

(٤٠) صاروخا من الطرازين . الأول : من طراز م - د - ٦٠٠ ويبلغ مداه (٤٥٠) كيلومترا وهو يطلق من قاعدة متحركة أو ثابتة ويحمل رؤسا متفجرا تقليديا أو نوويا أما الطراز الثاني فهو (م - د - ٦٢٠) وهو أكثر تطورا إذ يبلغ مداه (١٠٠٠) كيلومتر . وطبقا لتلك المصادر فإن إسرائيل امتلكت (٤٠) صاروخا من هذا الطراز . ولم تقتصر خطوات إسرائيل على تطوير هذا الطرازات من سلسلة صواريخ « اريحا » بل اتجهت إلى تطوير طرازات أبعد مدى . وقد أميط اللثام عام ١٩٨٥ عن أن إسرائيل طورت طرازًا جديدا من صاروخ « اريحا ٢ » المحسن والذي يزيد مداه على (١٠٠٠) كيلومتر

ويصيب الهدف باحتمال خطأ يبلغ كيلومتر وفي هذا السياق أوردت مجلة « نيوزساينس » أن طرازًا آخر من صواريخ « اريحا » الذي يطلق عليه بالعربية اسما آخر هو اسم « زئبق » (الذئب) تم تطويره وهو يعمل بالوقود السائل ويصل مداه إلى تركيا وغرب إيران وشرق ليبيا والسعودية والأجزاء الجنوبية من الاتحاد السوفيتي . ولا شك أن ما أعلن مؤخرا عن إجراء تجربة على صاروخ (اريحا ٢) جاء ليؤكد ما سبق أن أعلنته تلك المصادر من تطوير هذه الصواريخ ولا يغفونا أن نذكر هنا بأن الولايات المتحدة وفرت لإسرائيل المكونات الأساسية لتطوير مثل هذا الصاروخ عنما زودتها بمحركات توربينية من

طراز نفاث وأجهزة أخرى . وتفيد بعض التقارير أن إسرائيل قامت بنشر عدد من صواريخ « اريحا ٢ » في عام ١٩٨٥ في صحراء النقب بالقرب من بئر سبع وفي مرتفعات الجولان السورية . وبعض النظر عن نتائج هذه التجربة بالذات ، فإنه يمكن القول أن الصواريخ التكتيكية التعبوية ستلعب دورا متزايدا على ساحة الصراع العربي / الإسرائيلي . فمن المنتظر أن يتزايد الاعتماد على تلك الصواريخ في الجولات القادمة لضرب التجمعات السكانية والمدن والمنشآت الحيوية . ولعل ما بلغت النظر دور تلك الصواريخ كوسائل قنف نووية تجعل جميع العواصم العربية رهينة في يد إسرائيل المالكة الخيار النووي . وهو ما قد يدفع الدول العربية إلى مجاراة إسرائيل في هذا الصدد . ولا نستطيع اغفال دور الاتحاد السوفيتي في سد النقص الموجود لدى الدول العربية خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن الصواريخ الإسرائيلية تهدد الجزء الجنوبي من الاتحاد السوفيتي . كما أن معاهدة إزالة الأسلحة النووية متوسطة المدى من أوروبا الموقعة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال قمة واشنطن في ديسمبر ١٩٨٧ تجعل الشرق الأوسط المسرح الطبيعي لتلك الصواريخ وهو ما نلاحظه في الزيادة الواضحة في الصواريخ السورية سطح / سطح الأرضية . فقد حصلت سوريا في عام ١٩٨٧ فقط على (٦) صواريخ فوج - ٧ ليصل عددها إلى ٢٤ صاروخا إلى جانب ١٨ صاروخ سكول و ٢٤ صاروخ أس أس - ٢١ وبذلك ارتفع عدد الصواريخ سطح / سطح السورية في عام ١٩٨٧ إلى

٧٨ صاروخاً بعد أن كانت ٤٨ صاروخاً عام ١٩٨٦ . وتكمن أهمية حصول سوريا على صواريخ أرض / أرض للذخيرة الأصابعة من طراز أس أس ٢١ البالغ مداها ١٢٠ - ١٨٠ كم في أنها قادرة على أصابة الأهداف الصغيرة نسبياً بالمقارنة مع النوعين الآخرين . وحسب أحد السيناريوهات الإسرائيلية يمكن استخدام صواريخ أس أس ٢١ كأسلحة ضربة أولى لأى عمليات برية هجومية واسعة مع الاحتفاظ بصواريخ سكود لضرب الأهداف الكبيرة مثل المدن في الأعماق الإسرائيلية . بغية ردع إسرائيل عن القيام بالهجمات المماثلة على المدن والموانئ للمورية . وتفيد بعض التقارير أن سوريا بصدد الحصول على صواريخ أرض / أرض جديدة من طراز أس أس - ٢٢ وأس أس - ٢٣ (البالغ مداها ٥٠٠ كم على التوالي) تجمع مابين الدقة في الأصابة والقدرة على الوصول إلى الأعماق الإسرائيلية مما سيرفع من طبيعة التهديد الذى تواجهه إسرائيل على هذا الصعيد بشكل أساسى . ويمكن النظر إلى تلك التطورات من منظور محاولة سوريا موازنة تطوير إسرائيل لصواريخها الأرضية متوسطة المدى ومحاولة الاتحاد الموفيتى إقناع إسرائيل بعدم جدوى تطوير صواريخها الأرضية متوسطة المدى فكل تطور تحققه إسرائيل في هذا الصدد يزيد من استعداد الاتحاد السوفيتى لتقديم المزيد من الصواريخ التكتيكية لسوريا

٥ - القوات الجوية والدفاع الجوى :

شهد عام ١٩٨٧ قفزات نوعية وكمية هامة في الأسلحة الجوية العربية يمكن أن تكون ذات أثر ملموس في المواجهات الجوية المحتملة مع إسرائيل في المستقبل ، وفى حين أنه لا يزال من السابق لأوانه التكهّن بمدى الاقتراب العربى الضلّى في المجال الجوى إلى المستوى التقنى والمعملى لملاح الطيران الاسرائيلى (الذى حقق بدوره تقدماً كبيراً في الفترة نفسها) ، فإنه يمكن القول أن هامش التفوق الاسرائيلى في مجال العمليات الجوية قد تضاعف نسبياً عما كان عليه طيلة المراحل السابقة من الصراع في المنطقة . وقد اشتملت نواحي التقدم في المجال الجوى خلال عام ١٩٨٧ عدة مجالات أبرزها :

أولاً : دخول طرازات جديدة من الطائرات المتطورة في الأسلحة الجوية العربية .

ثانياً : استمرار التحسن في مستوى الدفاعات العربية .

فمن الملاحظ أن عام ١٩٨٧ قد شهد تسلم للدول العربية طائرات متطورة سبق لها وأن تعاقبت عليها . كما أنها تعاقبت على أنواع أخرى من الطائرات بالإضافة إلى الطائرات المتعاقدة عليها والتي لم تسلم بعد . واشتملت الطائرات الجديدة على أنواع متعددة الطرازات والمهام القتالية والمتنوعة المصادر . ويبرز في هذا المجال تسلم السلاح الجوى المصرى في يناير ١٩٨٧ طائرة تى ميراج ٢٠٠٠ الفرنسية الصنع - وحصوله في أكتوبر

١٩٨٦ على طائرتين من أجهالى ٤٠ طائرة أف - ١٦ متعاقداً عليها بين مصر والولايات المتحدة إلى جانب ١٠٠ طائرة توكانت في يونيو ١٩٨٧ من أصل ١٢٠ طائرة متعاقداً عليها بين مصر والبرازيل علاوة على حصوله على خمس طائرات استطلاع من طراز إيه - ٢٠ هوكاى . كما حصل السلاح الجوى السعودى على ٦ طائرات تدريب من طراز هوك ، و ١٠ طائرات مقاتلة من طراز تورنادو وهما أجزاء من صفقة الطائرات البريطانية / السعودية المبرمة خلال عام ١٩٨٦ ، كما تسلمت السعودية طائرة الصهايرج من طراز كى إيه - ٣ وهى تعد الأخيرة في إطار صفقة طائرات الأوكس ، المصدق عليها في عام ١٩٨١ وتضم ٥ طائرات أوكس وثمانى طائرات صهايرج كى إيه - ٣ كما طلبت المملكة السعودية من الولايات المتحدة خلال العام نفسه شراء ١٣ طائرة قتال أف - ٥ و ١٥ طائرة هليكوبتر طراز بيل ٤٨ ، و ١٢ طائرة قتال أف - ١٥ . كذلك حصل السلاح الجوى السودانى والعراقى على عدد غير معروف من الطائرات الاعتراضية السوفيتية هـ ميج - ٢٩ ، وهناك تقارير تفيد بعزم الأردن على شراء نفس الطراز كما حصل السلاح الجوى العراقى على الفاتحة الصينية انتش - ٦ في يناير ١٩٨٧ ، وحصلت الجزائر على (١٥) طائرة اعتراضية سوفيتية طراز ميج ٢٣ .

على الوجه الآخر حصلت إسرائيل خلال عام ١٩٨٧ على ٢٥ طائرة هليكوبتر من للولايات المتحدة . وتعاقبت على شراء ٧٥ طائرة أف - ١٦ ، س / دى ، كبديل عن الطائرة لافى ، والتي ألغى مشروعها في أواخر عام ١٩٨٧ نتيجة للاعتبارات المالية .

وكان لشخول تلك الأنواع الجديدة من طائرات القتال أثره في تزايد معدل التفوق العربى بالنسبة لاسرائيل في تعداد طائرات الهجوم الأرضى ليصل ٧,٦ بعد أن كان ٧,٢ عام ١٩٨٦ و ٣,٩ عام ١٩٨١ وثابت نسبة التفوق العربى الطفيف في الطائرات الاعتراضية عند معدل ٣,٧ عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ مع الانخفاض النسبى في درجة التفوق في طائرات الهليكوبتر من ٩,٣ عام ١٩٨٦ إلى ٧,٣ عام ١٩٨٧ . ويلاحظ في هذا المجال أن إسرائيل ظلت تحتفظ بتفوقها الكمى في طائرات الهجوم الأرضى في مواجهة كل دولة عربية على حدة ، وإن كان هذا التفوق قد أخذ في الانحسار بالنسبة لسوريا التي تفوقت على اسرائيل في عدد طائرات الهجوم الأرضى عام ١٩٨٧ بمعدل ١:١,٥ مع ثبات التفوق الاسرائيلى في الطائرات الاعتراضية بنسبة ٧:١ . ومن المنتظر أن تقل الطائرات الاعتراضية السوفيتية هـ ميج ٢٩ ، والتي حصلت عليها سوريا مؤخرًا من هذه القوة ، ويستطيع أن يرد صد الاتجاه نفسه لدى كل من مصر والأردن بالنسبة لاسرائيل .

ومن المنتظر أيضاً أن تسهم تلك الطرازات الجديدة من الطائرات في تضيق الفجوة النوعية بين إسرائيل والدول العربية ، فالطائرة ميج ٢٩ والتي دخلت الخدمة في السلاح

الجوى السوفيتى عام ١٩٨٤ تعتبر أول طائرة مقاتلة من إنتاج الاتحاد السوفيتى خططت وصممت للعمل بجهاز رادار متطور ذى قدرة على التتبع والاطلاق إلى أسفل ، وهذا الرادار قادر على اكتشاف طائرات مقاتلة على مدى كبير نحو (١٠٠ كم على ما يبدو) وإضاءة الأهداف لصالح الصواريخ التى تعمل بالتوجيه الرادارى ، وتصل السرعة القصوى للطائرة ٢,٢ ماخ (١٥ - ٨٨) موجهة بالرادار وصاروخين لمركبة جوية قصيرة (١٢ - ٨٨) ومدفع بقطر ٣ م ويثير انخال مثل هذه الطائرات فى معارك جو / جو احتمال تقليص هامش التفوق الاسرائيلى فى معارك جوية الذى كان سائدا فى مطلع الثمانينات . كما أن الطائرة ميراج ٢٠٠٠ تضع تحديا خطيرا فى مواجهة السلاح الجوى الاسرائيلى . ذلك لأن الطائرة تمثل لغزا من ناحية منظوماتها الالكترونية وكفائتها التكتيكية وتفيد التقارير الغربية بأن الطائرة مزودة بمعدات جوية تركز على المعدات القوسية البحتة ، وتشتمل هذه الأجهزة على رادار من نوع آر . دى . أم ومنظومة توجيه من طراز (52 - UNL) وهذه الأجهزة بالإضافة إلى الحاسب المركزى قادرة على توفير المتطلبات العمليانية المختلفة سواء على صعيد الاعتراض أو التفوق الجوى أو عمليات التوغل البعيدة المدى وكذلك الضرب الدقيق للأهداف الأرضية . وتحمل طائرة ميراج ٢٠٠٠ وسائل مضادة لصواريخ أرض / جو ، وجو / جو تودى إلى تحسين قائلها فى بيئة مشبعة بالتهديدات بالإضافة إلى قنابل زنة ٤٠٠ كيلوجرام كما تحمل أيضا قنابل عنقودية من إنتاج فرنسى .

ويؤكد انحصار التفوق النوعى فى الميزان الجوى بين العرب وإسرائيل حقيقة أن القوة الجوية الاسرائيلية لم تشهد توسعا مشابها أو موازيا للتوسع العربى . فقد ظلت كما هى على مدار الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٧ نتيجة لتركيز هيئة صناعة الطائرات الاسرائيلية جهودها على إنتاج المقاتلة للهجومية الاسرائيلية لافى ، لكى تصبح عباد القوة الجوية الاسرائيلية فى التسعينات . ومع الفاء مشروع المقاتلة لافى سارعت إسرائيل إلى طلب شراء ٧٥ طائرة من طراز أفب - ١٦ م / دى وهى طائرة تعتبر أقوى من طائرة لافى ، من الناحية التقنية . وتمتلك إسرائيل ١٥٠ طائرة من هذا النوع ويعتبر قادة سلاح الجو الاسرائيلى هذه الطائرة بأنها أفضل الطائرات المقاتلة متعددة المهام وكان قد استخدمها لتدمير المفاعل النووى العراقى على مدى ما يربو على ١٠٠٠ كم بالإضافة إلى تدمير الصواريخ السورية المضادة للطائرات .

وإزاء حقيقة تشابه نوعية طرازات الطائرات بما هو موجود لدى بعض الدول العربية وتزايد امكانيات الدول العربية فى الحصول على الطائرات الأكثر تطورا نتيجة لاعتبارات سوق السلاح . تابعت إسرائيل خلال عام ١٩٨٧ تركيزها على تطوير وسائل الاستطلاع والانذار والاعاقة الالكترونية معتبرة هذه

الوسائل بمثابة أنماط أساسية فى المنظومة الجوية التى لديها . فقد أزلحت شركة « البيت » الستار عن منظومة جديدة تساعد على الحصول على صور نوعية أفضل من الصور التى تنتقط بواسطة كاميرات الفيديو ، أما الاستخدامات الأخرى الممكنة لهذه المنظومة فهى وسائل الرصد بعيد المدى التى تنطوى على تصلول كبير فى نوعية الصورة ازالة التداخلات الجوية . إبتاعت إسرائيل أيضا من الولايات المتحدة (٢٠) مجموعة متطورة للحرب الالكترونية من طراز 131 - ALQ من إنتاج شركة ويستنجهاوس ، كما تقترب عملية إعداد الطراز الرئيسى لطائرة فانتوم المحسنة ، فالتوم ٢٠٠٠ ، من الانجاز ، وقد تطلع فى رحلة تجريبية أولى خلال علم ١٩٨٨ ويجرى الآن انخال مجموعة تحسينات على الطائرة وستحتوى الطائرة على أجهزة الرادار وشاشة عرض حديثة ، كما ستصعب فى الطائرة شاشات حاسبة متعددة الأهداف تساعد على التخفيف إلى حد كبير من عبء العمل أثناء الطيران أو القتال . كما طورت شركة « اينسيكترنك » الاسرائيلية الطائرات المصغرة بدون طيار والمستخدمه فى السلاح الجوى الاسرائيلى وذلك بتزويدها بأجهزة استشعارية تدعم قدرتها على تحديد الأهداف ورعاية الحدود . وتعمل إسرائيل والولايات المتحدة أيضا بصورة مشتركة على تصميم وتطوير منظومات جوية متطورة يمكن أن تساهم فى تطوير طائرة المستقبل ATF ومن بين المجالات المطروحة على جدول الأعمال تطوير أسلحة جو / جو ، وجو / أرض وعتاد موجه ومتطور ، وتكنولوجيا البصريات الالكترونية ، والحرب الالكترونية ووسائل الاتصال والوقاية من الحرب الكيماوية والجرومية والنووية . وهناك محاولات أخرى مشتركة بين الأسطول الأمريكى (وعلى الأخص مشاة البحرية) والسلاح الجوى الاسرائيلى يمكن أن تنمض عن تطوير مشترك لكفاءة العمل الليلى لطائرات « كوبرا » ، المروحية .

٥ . التحسن فى مستوى الدفاعات الجوية الأرضية :

وهو تحسن اشتمل بالأساس على حصول الأرزن على صواريخ سام ٨ وسام ١٣ وسام ١٤ السوفيتية . وعلى الرغم من محدودية هذا التغيير حيث لم يصبحه تغير آخر ذو شأن نوعيا أو كيميا فى الدفاعات الجوية لدى كل من العرب وإسرائيل إلا أنه تبقى حقيقة أن الدفاعات الجوية العربية باتت الآن تمتلك منظومة متكاملة من الأسلحة المضادة للطائرات الصاروخية والمدفعية . وتستخدم هذه القوات حاليا صواريخ « سام ٢ » ، للارتفاعات العالية و « سام ٣ » للارتفاعات المنخفضة والمتوسطة و « سام ٦ » لمختلف الارتفاعات و « سام ٥ » للارتفاعات العالية والمتوسطة بالإضافة إلى الصاروخين « سام ٨ » و « سام ٩ » إلى جانب صواريخ « كروتال » و « هوك » و « رداى » ويعمل إلى جانب هذه الصواريخ أنظمة مدفعية م / ط ملهمها المنفع الذاتى الحركة 4 - ZSU - 23 والمنفع

2- 57 - ZSU الذي يعتبر من المدافع / ط الأكثر فعالية ، وهو مخصص أساسا للدفاع عن القوات البرية أثناء تنفيذ عملياتها . على الوجه المقابل طورت إسرائيل خلال ١٩٨٧ أنظمتها المضادة للطائرات حيث كشفت النقاب عن نظامين جديدين أحدهما يستخدم كنظام لتعيين الأهداف بالرؤية البصرية ويركب على بطاريات صواريخ ، هو « المعلة » ، والآخر تزود به صواريخ « شابريل » لأجل تحديد موقع الطائرة من مسافة ١٠ كم . وهو ما يسمح بالاستغلال الكامل لمدى الصاروخ . كما أدخلت تحسينا فنية كبيرة على نظم الصواريخ الأمريكية المضادة للطائرات من طراز « هوك » ، وأنه بفضل هذه التحسينات صار بإمكان هذه الصواريخ اعتراض أهداف معادية تحلق على ارتفاع ٧٠ ألف قدم ، أي أكثر بـ ٣٠ ألف قدم من الصواريخ الأمريكية العادية من طراز « هوك » . ومن بين التحسينات التي أدخلت على صواريخ « هوك » جهاز إلكتروني كاشف يمكن بواسطته اكتشاف الأهداف المعادية على مدى يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ كم وتتميز الطائرات المعادية بصورة مطلقة على مدى يتراوح بين ١٧ و ٢٥ كم .

ز - المجال البحري :

شهد عام ١٩٨٧ تضررا محدودا في القوات البحرية لدى كل من الدول العربية وإسرائيل كما يتضح في (جدول - ٣) واشتمل هذا التغير المحدود على زيادة زوارق الدوريات لدى مصر من ٣٩ عام ١٩٨٦ إلى ٤١ زورق عام ١٩٨٧ . كما زادت الفرقاطات لدى العراق من فرقاطتين عام ١٩٨٦ إلى ٥ عام ١٩٨٧ . وواكب ذلك الزيادة انخفاض في زوارق الصواريخ وزوارق الطوربيد من ١٠ و ٥ عام ١٩٨٦ إلى ٥ و ٤ عام ١٩٨٧ لكل منهما على التوالي . كذلك أدخلت ليبيا كاسحة ألغام جديدة في قواتها البحرية ليرتفع عددها من ٧ عام ١٩٨٦ إلى ٨ عام ١٩٨٧ . كما أدخلت سوريا غواصة جديدة في سلاحها البحري ليصل عددها إلى ٣ غواصات عام ١٩٨٧ .

أما بالنسبة لإسرائيل فقد انخفضت لديها عدد زوارق الكورفيت من ٦ عام ١٩٨٦ إلى ٤ زوارق عام ١٩٨٧ . كما قامت ببيع أحد زوارق الصواريخ من طراز دفورا لخفض عددها إلى ٢٢ زورقا عام ١٩٨٧ .

ومن الملاحظ أيضا أن الدول العربية احتفظت بتفوق مطرد على إسرائيل في عدد الغواصات . حيث ارتفع معدل التفوق من ٤ : ٣ ، ١ : ٦ عام ١٩٨١ إلى ٧ : ١ عام ١٩٨٧ بزيادة قدرها ٠,٣ عن عام ١٩٨٦ كما أنها تمتعت بتفوق مطلق في كاسحات الألغام والفرقاطات وزوارق الطوربيد والتي لا يوجد ما يماثلها في السلاح البحري الإسرائيلي . مع التفوق الكامل لإسرائيل في زوارق الهيدرو نويل وقد فقدت إسرائيل درجة تفوقها في زوارق النوريات من ١ : ٠,٩ عام ١٩٨١ ليصبح ١ : ٠,٨ عام ١٩٨٧ كذلك احتفظت الدول العربية في الجبهات الشرقية والغربية بتفوق واضح في زوارق تراوح بين ٤,٢ : ١ عام

١٩٨١ و ٤,٩ : ١ عام ١٩٨٧ .

وإزاء هذا التفوق العربي الواضح من الناحية الكمية ركزت إسرائيل على أنحال التحصينات النوعية على سلاحها البحري . فمن المنتظر أن تجرى إسرائيل تغيرات شاملة في سلاحها البحري على الصعيد الكمي والنوعي . وبمقتضى تلك التغيرات فإن زورق الصواريخ المستقبلي لسلاح البحرية « مسر - ٥ » سوف يحل محل أسطول الزوارق الحاملة للصواريخ . وسيحمل الزورق الجديد فوق منصته مجمعا تمسليجا يحوى على صواريخ من أنواع مختلفة « جبرائيل » و « هارون » و « براك » ومدافع سريعة الرمي عيار ٢٥ مم للدفاع ضد الصواريخ وسيجل محل المدفع المتوسط صاروخ « براك » المتطور الذي سيكون فعالا لاصابة الأهداف الساحلية . وسيتم في المستقبل القريب أنحال زوارق دوريات سريعة (دفورا) إلى الخدمة حيث ستضم إلى الوحدات التي تتولى حماية الشواطئ الإسرائيلية . كذلك . وطبقا لما تزويه المصادر الأجنبية - فإن التعاون بين شركة « تالران » و « نيول » الأمريكية قد يسفر عن إنتاج طوربيد جديد . وهذا الطوربيد هو من طراز « ٣٧ » محسن ، وسيستخدم هذا الطوربيد كسلاح رئيسي ضد الغواصات ولصالح الغواصات من طراز ٢٠٦ الموجودة في خدمة السلاح البحري . كما طورت هيئة تطوير وسائل القتال (رفائيل) جهازا للأعاقة الصوتية ضد الغواصات ، وهذا الجهاز المستخدم لحماية السفن على غرار الزوارق الحاملة للصواريخ ذات السعة المتوسطة يثبت موجات صوتية بنفس التذبذبات التي تعمل بها محسسات السونار في الطوربيد الجديد وتؤدي به إلى الانحراف عن مسار الاصطدام بالهدف .

نستخلص مما سبق أن الموزان العسكري التقليدي العربي / الإسرائيلي يميل كميًا لصالح الجانب العربي مع استمرار انحصار التفوق النوعي الإسرائيلي . وعلى ضوء هذا الوضع الذي تشكل فيه الأسلحة التقليدية عامل ردع استراتيجي بسبب حمى سباق التسلح الذي يسيطر على المنطقة والذي يمكن العرب من امتلاك أي منظومة أسلحة دون أن يكون بمقدور إسرائيل مجازاتهم في ذلك نظرا لمحدوديتها الاقتصادية ، فإن إسرائيل تعمل على استعمار مجالات أخرى تدعم وتكرس تفوقها على الجانب العربي ولعل أبرز تلك المجالات :

١ - برنامج حرب الكواكب : فقد أفادت التقارير الغربية أن كلاما من الولايات المتحدة وإسرائيل قد افتتقا في أواخر عام ١٩٨٧ على الإنتاج المشترك للصاروخ الإسرائيلي (السهم) على أن تتحمل الولايات المتحدة ٨٠ ٪ من التكاليف . وأن الصاروخ الجديد سيحتل بمثابة مفتاح لمساهمة إسرائيل في مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية وأنه سيتمكن من تدمير أى صاروخ يطلق من مسافة تقل عن ٥٠٠ كم وقالت المصادر أيضا أن الاتفاق الأمريكي الإسرائيلي الخاص بإنتاج الصاروخ « السهم »

والذي سيتكلف إنتاجه حوالي ٢٠٠ مليون دولار منبوا يقضى بأن يبدأ استخدامه في أوائل التسعينات . وهذا يعني أن إسرائيل تسعى إلى إقامة نظام دفاعي أقليمي مضاد للصواريخ يحميها من احتمال تهديدها بصواريخ متوسطة أو قصيرة المدى .

٢ - المجال النووي : من الأمور المؤكدة في هذا الصدد هو أن إسرائيل تمتلك قوة نووية وتعزيزاً لذلك فإن كتاب الميزان العسكري ١٩٨٧ - ١٩٨٨ الصادر عن المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن قد أورد لأول مرة رسماً عن القوة النووية الإسرائيلية خلال استعراضه لنسب القوى العسكرية الإسرائيلية ، وأشار إلى أن إسرائيل تمتلك مائة رأس نووي غير أنه أشار إلى أن هذا الرقم غير مؤكد .

٢ - محدثات الميزان العسكري العربي / الإسرائيلي

تأثرت سياسات التسلح للدول أطراف الميزان العسكري العربي الإسرائيلي خلال عام ١٩٨٧ بهجمة اعتبارات اقتصادية ودولية أمنية حددت لدرجة كبيرة برامج التسلح لتلك الدول :

أ - الاعتبارات الاقتصادية :

أوضح عام ١٩٨٧ بجلاء دور الاعتبارات الاقتصادية كمعامل رئيسية في تقرير سياسات التسلح لدول المنطقة . فقد كان من المتوقع على ضوء تزايد حجم التهديدات الأمنية التي واجهت الدول العربية خلال عام ١٩٨٧ أن تكثف تلك الدول برامجها التسليحية . ولكن الأمور لم تأخذ هذا المنحنى . فلم تختلف نسب القوى العسكرية خلال عام ١٩٨٧ كثيراً عن عام ١٩٨٦ . بل إنها تعرضت للانخفاض في بعض المجالات ، مع ثباتها في مجالات أخرى . وتركزت الزيادة الطفيفة على التطوير النوعي للقوة الجوية والبحرية والتي جاءت في معظمها كنتيجة لتماقيدات سابقة . ويبرز في هذا الصدد دور الاعتبارات الاقتصادية في الحد من برامج التسلح لدول المنطقة حيث أن التدهور الاقتصادي لدول منطقة الشرق الأوسط في مجموعها قد استمر بصورة كبيرة خلال عام ١٩٨٧ نتيجة لاستمرار انخفاض أسعار النفط فقد انخفض الدخل القومي بمعدل ٣,٦ ٪ ، وارتفع التضخم إلى ١١ ٪ وارتفعت المديونية من ١٢٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ إلى ١٤٥ بليون دولار عام ١٩٨٦ وانطبقت تلك الأوضاع في مجموعها على دول أطراف الميزان العسكري العربي / الإسرائيلي . حيث انخفض الناتج القومي لكل من السعودية وليبيا والأردن والعراق من ٩٣,٦٥٣ و ٢٢,٦٤ و ٤,٣ و ٢٢,٥١٥ بليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ٨٨,٤٤ و ١٨,٨٠ و ٤,١ و ٣,٦٩ لكل منها على التوالي . كما

انخفضت معدلات النمو لكل من العراق والسعودية والجزائر وإسرائيل وموريا ومصر من ١٤ ٪ و ٧ ٪ و ٣,٢ ٪ و ٢,٦ ٪ و ٧ ٪ و ٥,١ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٢٢ ٪ و ٩ ٪ و ٢,٦ ٪ و ١,٦ ٪ و ٢,٥ ٪ و ٢,٩ ٪ عام ١٩٨٧ لكل منها على التوالي . أيضاً أرتفعت معدلات التضخم وارتفعت المديونية كما هو موضح في جدول ٥ وكان لتلك الأوضاع الاقتصادية المتدهورة تأثيرها في الانخفاض النسبي لميزانيات التسلح لدى كل من السعودية والعراق ومصر وليبيا وإسرائيل من ١٧,٣٠٣ و ١٢,٨٦٦ و ٥,٢ و ١,٤١٩ و ٥,٦ بليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ١٦,٢٣ و ١١,٠٥٨ و ٤,٦ و ١,٢٩ و ٥,١١ بليون دولار عام ١٩٨٧ لكل منهم على التوالي مع الارتفاع الطفيف لميزانية التسلح لكل من سوريا والجزائر من ٣,٤٨ و ٠,٩٥٣ بليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ٣,٩٥ و ١,٢٤ بليون دولار عام ١٩٨٧ . وقد كان للتدهور في الأوضاع الاقتصادية لدول الميزان والانخفاض النسبي في ميزانيات التسلح أثره في الحد من برامج التسلح لتلك الدول . ولعل أبرز الأمثلة على ذلك إلغاء إسرائيل لمشروع المقاتلة لافي في أواخر عام ١٩٨٧ لارتفاع تكلفتها وتأثيرها السلبي على برامج التسلح الأخرى . أيضاً تأجيل تسليم مصر لطائرات ميراج ٢٠٠٠ عدة مرات خلال عام ١٩٨٧ نظراً للمشاكل المالية في الدفع . كما أن الاعتبارات المالية كانت المسببة عن تأجيل مصر لبرنامج إنتاج الصاروخ « تاو » .

ب - الاعتبارات الأمنية :

كما سبق الإشارة لم يكن للاعتبارات الأمنية تأثير كبير على نسب القوى العسكرية لدول المنطقة خلال عام ١٩٨٧ على الرغم من تصاعد التهديدات الأمنية بشكل لم يسبق له مثيل خاصة في النصف الأول من العام المنصرم . فقد تصاعدت الحرب الإيرانية العراقية واشتعلت الحرب الليبية التشادية وتأججت الحروب المحلية في الصحراء الغربية والسودان ولبنان وبالرغم من تلك الأوضاع الأمنية المتدهورة إلا أنه لم يترتب عليها تغير كبير في موازين القوى العسكرية .

ج - الاعتبارات الدولية :

شهد عام ١٩٨٧ صعود الدور السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط وكان من أبرز الأدوات التي استخدمتها موسكو لدعم نفوذها لدى دول المنطقة أو الحصول على موافقة قدم جديدة هو أمادات الأسلحة . ومن الملاحظ في هذا الصدد أن الاتحاد السوفييتي أصبح أكثر استعداداً لتقديم المعدات المتطورة لدول المنطقة . ويتجلى ذلك في تقديمه لطائرات ميغ - ٢٩ إلى كل من سوريا والعراق وصواريخ أس أس - ٢١ إلى سوريا . أيضاً من الملاحظ أن أمادات موسكو للملاح لم تعد تعتمد كما هو الحال في السابق على التوجهات الداخلية والخارجية للدول المنتقة

موسكو على تقديم أمدادات الأسلحة إلى السودان خلال الزيارة التي قام بها صادق المهدي رئيس وزراء السودان للاتحاد السوفيتي في فبراير ١٩٨٧ .

للملاح . ويرى في هذا الخصوص حصول الأردن وللكويت خلال عام ١٩٨٧ على صواريخ دفاع جوي سوفيتية الصنع ويده عود التعاون العسكري بين مصر والاتحاد السوفيتي وموافقة

جدول - ١٠ - ميزان المركبات والذبابات

للتعداد (مركبة)			مركبات القتال	للتعداد (دبابة)			الذبابات
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١		١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١	
							دول الخط الأول (جبهة شرقية)
							(١) سوريا
٨٠٠	٨٠٠	٤ م .	مركبة استطلاع ب درم	١٨٠٠	١٨٠٠	٢٢٠٠	ت - ٥٤ - / ٥٥
١٣٠٠	١٢٠٠	١٦٠٠	حاملة جنود ب ت ر ٤٠ - / ٥٠	١١٠٠	١٢٠٠	١١٠٠	ت - ٦٢
			٦٠ - / ١٢٥ / أو - تي - ٦٤	١١٠٠	١١٠٠	٤٠٠	ت - ٧٢ - / ٧٢ أم
١٨٠٠	١٤٠٠	٤ م .	مركبة قتال للمشاة بي أم بي - ١				
٣٩٠٠	٣٤٠٠	١٦٠٠	إجمالي فرعي (مركبات)	٤٠٠٠	٤٢٠٠	٣٧٠٠	إجمالي فرعي (دبابت)
							(٢) الأردن أم - ٤٧ - / ٤٨
١٤٠	١٤٠	١٤٠	عربة استطلاع فريت	٢٠٠	١٤٠	٢٥٠	أم - ٦٠
١٢٠٠	١٢٠٠	٨٢٠	حاملة جنود أم - ١١٣	٢٢٥	١٨٦	٧٥	سينتوريون
٣٢	٣٢	٣٢	حاملة جنود ساراكين	٢٩١	١٩١	١٩١	خالد
٤ م .	—	—	حاملة جنود إي - إي - ١١	٢٧٠	٢٧٠	—	
١٣٧٢	١٣٧٢	٩٩٢	إجمالي فرعي مركبات	٩٨٦	٧٨٧	٥١٦	إجمالي فرعي (دبابت)
							إجمالي الخط الأول
٥٢٧٢	٤٧٧٢	٢٥٩٢	إجمالي الخط الأول جبهة شرقية	٤٩٨٧	٤٩٨٧	٤٢١٦	(جبهة شرقية) دبابت
							دول الخط الثاني (جبهة شرقية)
							(١) العراق
			مركبة استطلاع ب ر د م	٢٧٨٠	٢٨٥٠	٢٣٥٠	ت - ٥٤ - / ٥٥ - / ٦٢
			مركبة قتال لمشاة ب م ب - ١			١٥٠	ت - ٧٢
			عربة مدرعة أف بوجي - ٧٠	٤ م .	٤ م .	١٠٠	ليه . أم . أكس - ٣٠
			إي آر سي - ٩٠ ، موج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	بي - تي - ٧٦
٤٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠	رولاند إي إي - ٩	١٥٠	١٥٠	—	ت - ٥٩ - / ٦٩
			إي إي - ٣	٤ م .	٤ م .	—	أم - ٦٠
			حاملة جنود ب ت د - ٥ - / ٦	٤ م .	٤ م .	—	أم - ٤٧
			١٢٥ ، أو - تي - ٦٢ ،	١٥٠	١٥٠	—	شيفان
			إي إي - ١١ بنهارد أم - ٣	٦٠	—	—	أم - ٧٧
٤٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠	إجمالي فرعي مركبات	٤٦٠٠	٤٦٠٠	٢٧٠٠	إجمالي فرعي (دبابت)

تابع الجدول رقم (١٠)

العدد (مركبة)			مركبات القتال	العدد (دبابة)			الدبابات
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١		١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١	
٢٠٠	٥٠٠	٢٥٠	عربات مدرعة لم - ٦٠ - ٩	٣٠٠	٣٠٠	٣٣٠	(٢) السعودية ايه أم أكس - ٣٠
م - غ	م - غ	١٠٠	عربات استكشاف فرييت ، فوكس	١٥٠	١٥٠	١٥٠	أم - ٦٠ ايه ١
٣٥٠	٣٥٠	٢٥٠	عربات قتال أ . م . أكس - ١٠ بي	١٠٠	—	—	أم - ٦٠ ايه ٣
٨٠٠	٦٠٠	١٠٠	حاملة جنود لم - ١١٣				
١٣٠	١٣٠	—	حاملة جند بنهارد م - ٣				
٣٠	١٣٠	—	حاملة جنود لورتو إى إى - ١١				
١٥١٠	١٣١٠	٧٠٠	إجمالي فرعى (مركبة)	٥٥٠	٥٥٠	٤٨٠	إجمالي فرعى (دبابة)
٥٥١٠	٥٣١٠	٢٧٠٠	مجموع الخط الثاني (جبهة شرقية) (مركبة)	٥١٥٠	٥١٥٠	٣١٨٠	مجموع الخط الثاني (جبهة شرقية) دبابة
١٠٧٨٢	١٠٠٨٢	٥٢٩٢		١٠١٣٦	١٠١٣٧	٧٣٩٦	مجموع دول الجبهة الشرقية خط أول وثان
٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	عربات اسطلاح ب ر د م - ١ - ٢	٩٠٠	٩٠٠	٨٥٠	دول الخط الأول (جبهة غربية) (١) مصر ت - ٥٤ / ٥٥
٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	عربات قتال للمشاة ب م ب - ١	٦٠٠	٦٠٠	٧٥٠	ت - ٦٢
٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	حاملة جنود	٧٥٣	٧٥٣	٦٠	أم - ٦٠ ايه ٣
١٢٠٠	١٢٠٠	٥٠	ب ت ر - ٤٠ / ٥٠ / ٥٢	١٥	١٥	٣٠	بي تي - ٧٦
			لور تي - ٦٢ / ٦٤				
			حاملة جنود م - ١٣ / ايه ٢				
			عربة قتال للمشاة				
٢٥٠	٢٣٠	—	بي - أم - آر - ٦٠ أو بي				
٤٤٥٠	٤٤٣٠	٣٠٥٠	إجمالي فرعى (مركبة)	٢٢٦٨	٢٢٦٨	١٦٩٠	إجمالي فرعى (دبابة)
م - غ	م - غ	١٠٠	عربة مدرعة صالادين				دول الخط الثاني (جبهة شرقية) (١) ليبيا
٣٨٠	٤٠٠	٣٠٠	عربة مدرعة إى إى - ١١ كسكافيل	٢١٠٠	٢٢٠٠	٢٦٠٠	ت - ٥٤ / ٥٥ / ٦٢ / ٧٢
٨٠٠	٨٠٠	٢٥٠	عربة استكشاف فرييت	م - غ	م - غ	١٠٠	أو - ألف - ٤٠
٧٠٠	٧٠٠	٩٠٠	عربة قتال للمشاة ب م ب	١٨٠	١٦٠		تي - ٧٢
			حاملة جنود ب ت ر - ٤٠ / ٥٠ / ٦٠				
			حاملة جنود أو تي - ٦٤ / ٦٢				
١٠٠	م - غ	١٠٠	حاملة جنود م - ١٣٣ / ايه				
١٠٠	١٠٠	١٠٠	حاملة جنود لورتو				
٢٨٠	٢٥٠	٢٠٠	حاملة جنود ب ر د م - ٢				

تابع جدول - ١٠ - ميزان المركبات والذبابات

العدد (مركبة)			مركبات القتال	العدد (ذبابة)			الذبابات
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١		١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١	
٢٢٦٠	٢٢٥٠	٢٠٩٠	إجمالي فرعى	٢٢٨٠	٢٣٦٠	٢٧٠٠	إجمالي فرعى
(٢) الجزائر							
م. غ. ١٤٠	م. غ. ١٣٠	٥٠	عربة مدرعة أم ل - ٦	٣٩٠	٣٧٥	٢٠٠	تى - ٥٤ / ٥٥
١٤٠	١٣٠	٢٠٠	مركبة قتال مشاة ب ر د م -	٣٢٥	٣٢٥	٤٠٠	تى - ٦٢
٦٩٠	٦٩٠	٣٠٠	مركبة قتال مشاة ب م ب - ١	١٠٠	١٠٠	٥٠	تى - ٧٢
٧٧٠	٦٠٠	٨٣٠	حاملة جنود ب ت ر - ٤٠ / ٥٠	م. غ. ٩٥	م. غ. ٩٠	٥٠	ليه أم أكس - ١٣
			١٢٥	٩٥	٩٠	—	تى - ٤٣
				٤٠	٣٠	—	بى - تى - ٧٦
١٦٠٠	١٤٢٠	١٣٠٠	إجمالي فرعى (مركبة)	٩٥٠	٩٢٠	٧٠٠	إجمالي فرعى (ذبابة)
مجموع الخط الثانى							
٣٨٦٠	٣٦٧٠	٣٣٩٠	مجموع الخط الثانى (جبهة غربية)	٣٢٣٠	٣٢٨٠	٣٤٠٠	مجموع الخط الثانى (جبهة غربية)
مجموع دول الجبهة الغربية							
٨٣١٠	٨١٠٠	٦٤٤٠		٥٤٩٨	٥٥٤٨	٥٠٩٠	خط أول وثان (ذبابة)
إسرائيل							
٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	عربة مدرعة شوت أم كيه	١١٠٠	١١٠٠	١١٠٠	سينتوريون
٤٠٠	٤٠٠		مركبة استطلاع ب ر د م - ٢/١	٦٠٠	٦٠٠	٦٥٠	م - ٤٨
			مركبة استطلاع آر بى واى	١٣٠٠	١٢١٠	٨١٠	أم - ٦٠ ليه ١/ليه ٣
٥٩٠٠	٥٩٠٠	٤٠٠٠	حاملة جنود م - ١١٣	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	تى - ٥٤ / ٥٥
			ب ت ر - ٤٠ / ٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	تى - ٦٢
			١٢٥ / ٦٠	٥٠٠	٣٥٠	١٠٠	مركافا
١٠٣٠٠	١٠٣٠٠	٨٠٠٠	إجمالي فرعى مركبات	٣٩٠٠	٣٥٦٠	٣٠٦٠	إجمالي فرعى ذبابات

تابع جدول - ١٠ - ميزان المركبات والذبابات

العدد (مركبة)			مركبات القتال	العدد (ذبابة)			الذبابات
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١		١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١	
١٩٠٩٢	١٨١٨٢	٩١٤ -	مجموع دول الجبهة الشرقية والغربية (مركبة)	١٥٦٣٤	١٥٦٨٥	١٢٤٨٦	مجموع دول الجبهة الشرقية والغربية (ذبابة)
٠,٤	٠,٣	٠,٢		١,٠٢	١,٢	١,٢	نسبة سوريا الى اسرائيل
٠,١٣	٠,١٣	٠,١		٠,٣	٠,٢	٠,٢	نسبة الأردن إلى اسرائيل
٠,٥	٠,٥	٠,٣		١,٣	١,٤	١,٤	نسبة الأردن وسوريا الى اسرائيل
١,٠٤	٠,٩٧	٠,٧		٢,٦	٢,٨	٢,٤	نسبة دول الجبهة الشرقية (خط أول وثاني) الى اسرائيل
٠,٤	٠,٤	٠,٤		٠,٥٨	٠,٦٣	٠,٦	نسبة مصر الى اسرائيل
٠,٨	٠,٨	٠,٨		١,٤	١,٦	١,٧	نسبة دول الجبهة الغربية مجتمعة الى اسرائيل
١,٩	١,٨	١,١٤		٤	٤,٤	٤	نسبة دول الجبهة الشرقية والغربية الى اسرائيل

Military Balance, International institute for strategic studies, london, 1980-1981/1986-1987/1987-1988.

جدول رقم (١١) التشكيلات البرية

فرقة مدرعة	لواء مدرع	فرقة مشاة ميكانيكي	لواء مشاة ميكانيكي	لواء مشاة	فرقة مشاة	كتيبة دبابات
دول الخط الأول (جبهة شرقية)						
(١) سوريا	٤	٢	٤	—	٢	١٩٨١
١٩٨٦	٥	٣	٢	—	٢	١٩٨٦
١٩٨٧	٥	—	٤	—	—	١٩٨٧
(٢) الأردن						
١٩٨١	٢	—	٢	—	—	١٩٨١
١٩٨٦	٢	—	٢	—	—	١٩٨٦
١٩٨٧	٢	—	٢	—	—	١٩٨٧
مجموعة دول الخط الأول (جبهة شرقية)						
١٩٨١	٦	٢	٦	—	—	١٩٨١
١٩٨٦	٧	٣	٤	—	٢	١٩٨٦
١٩٨٧	٧	٣	٢	—	—	١٩٨٧
دول الخط الثاني (جبهة شرقية)						
(١) العراق	٤	—	٤	—	٤	١٩٨١
١٩٨٦	٥	—	٣	—	١٠	١٩٨٦
١٩٨٧	٥	—	٣	—	٣٠	١٩٨٧
(٢) السعودية						
١٩٨١	—	٢	٧	—	٢	١٩٨١
١٩٨٦	—	٢	—	٤	١	١٩٨٦
١٩٨٧	—	٢	—	٤	١	١٩٨٧
مجموعة دول الجبهة الشرقية						
١٩٨١	١٠	٤	٢	٨	٢	٤
١٩٨٦	١٢	٤	٦	٨	٣	١٠
١٩٨٧	١٢	٤	٦	٦	٣	٣٠
خط أول (جبهة غربية)						
(١) مصر	٣	—	٢	—	—	٥
١٩٨١	٤	—	٥	—	—	٣
١٩٨٦	٤	—	٦	—	—	٢
١٩٨٧	٤	—	٦	—	—	٢

تابع جدول رقم (١١) التشكيلات البرية

كتيبة دبابات	فرقة مشاة	لواء مشاة	لواء مشاة ميكانيكي	فرقة مشاة ميكانيكي	لواء مدرع	فرقة مدرعة	
خط ثان (جبهة غربية)							
(١) ليبيا							
١٢	—	—	—	—	٨	٠	١٩٨١
٣٨	—	—	—	—	١٨	—	١٩٨٦
٣٠	—	—	—	٢	١٧	—	١٩٨٧
(٢) الجزائر							
٣	—	١٩	١٦	—	١	—	١٩٨١
—	—	٩	١٤	—	٢	—	١٩٨٦
—	—	٩	١٤	—	٢	—	١٩٨٧
إجمالي دول الجبهة الليبية							
١٥	٥	١٩	٦	٢	٩	٣	١٩٨١
٣٨	٣	٩	١٤	٥	٢٠	٤	١٩٨٦
٣٠	٧	٩	١٤	٨	١٩	٤	١٩٨٧
إجمالي الجبهة الشرقية والليبية							
١٥	٩	٢١	١٤	٤	١٣	١٣	١٩٨١
٣٨	١٣	١٢	٢٢	١١	٢٤	١٦	١٩٨٦
٣٠	٣٢	١٢	٢٠	١٤	٢٣	١٦	١٩٨٧
إسرائيل							
—	—	—	١٠	—	٣٣	١١	١٩٨١
—	—	٣	٩	—	٣٣	١١	١٩٨٦
—	—	٣	٩	—	٣٣	١١	١٩٨٧

Source : Military Balance, International Institute for Strategic Studies, 1981-1982, 1986-1987, 1987-1988.

جدول رقم (١٢) عناصر القوة الشاملة^(١)

إسرائيل	الجزائر	ليبيا	مصر	السعودية	العراق	الأردن	سوريا	بيانات عامة
								الناتج القومي بليون دولار
٢٢,٠٣	٤٩,٧	٢٢,٦٤	٤٣,٥٧٨	٩٣,٦٥٣	٢٢,٥١٥	٤,٣	٢٠,٢٧٠	١٩٨٦
٢٢,١٦	٦٩,١٢	١٨,٨٠	٦٣,٥٨	٨٢,٤٤	١٧,٦٩	٤,١٠٠	٢٠,٥١	١٩٨٧
								الاتفاق الدفاعي بليون دولار
٥,٦	,٩٥٣	١,٤١٩	٥,٢	١٧,٣٠٣	١٢,٨٦٦	,٧١٣	٣,٤٨٣	١٩٨٦
٥,١١	١,٢٤	١,٢٩	٤,٥٧	١٦,٢٣	١١,٥٨	,٨٣٠	٣,٩٥	١٩٨٧
								معدل النمو %
٢,٦	٣,٢	١١ -	٥,١	٧ -	١٤ -	١,٩	٧	١٩٨٦
١,٦	٢,٩	١٢ -	٢,٩	٩ -	٢٢ -	٢,٦	٢,٥ -	١٩٨٧
								معدل التضخم %
١٨٥	١٠,٨	١٣	١٣,٣	١ -	٢٥	٣	٧	١٩٦٨
٢٥	١٠	١٥	٢٢,٥	٣ -	٢٨	١	٥,٧	١٩٨٧
								الدليون
٢٣,٨	١٨,٤	٤	٣٩	—	٤٨	٤,٢	٤,٥	١٩٨٦
٢٥	١٨,٧	٥	٤٤	—	٥٠,٥	٣,٨	٥	١٩٨٧

(١) حسب البيانات الواردة بالجدول وفقاً للأرقام الرسمية للصلاحيات المحلية .

Source: Military Balance, International Institute For Strategic Studies, 1986-1987, 1987-1988.

جدول - ١٣ - الميزان البحري والجوي

العدد (قطعة)			القطع البحرية	العدد (طائرة)			الطائرات : هجوم أرضي ، قتالة
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١		١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١	هليكوبتر مسلح ، اعتراضية
دول الخط الأول (جبهة شرقية)							
(١) سوريا							
٢	٢	١	الفرقاطات	٨٥	٨٥	٨٥	طائرات هجوم أرضي موج ١٧
٢٤	٢٤	١٨	لوراك صواريخ	٣٥	١٨	١٦	طائرات هجوم أرضي سو ٧
٨	٨	٨	لوراك طوربيد	١٩	٤٠	٢٦	طائرات هجوم أرضي سو ٢٠
٧	٧	١	لوراك دوريت	٥٠	٥٠	٦٤	طائرات هجوم أرضي موج ٢ و ب م
٩	٩	٣	كاسحة القلم	٣٠	٣٠	٢٥	طائرات اعتراضية موج ٢٥
٣	٢	—	غواصة	١٧٥	٨٠	٢٣٠	طائرات اعتراضية موج ٢١ ب ف
٧	٧	—	زورق تورفيت	٧٠	٧٠	—	طائرات اعتراضية موج ٢٣ أي إس
				م . خ ٢٠	—	—	طائرات اعتراضية موج ٢٩
				١١٠	١٠٠	١٦	إجمالي طائرات الهليكوبتر المسلح
				١٨٩	١٩٣	١٩١	إجمالي طائرات هجوم أرضي
				٢٧٥	٢٨٠	٢٥٥	إجمالي الطائرات الاعتراضية
٥٤	٥٤	٣١	مجموع القطع البحرية	٥٧٤	٥٧٣	٤٦٢	مجموع الطائرات
(٢) الأردن							
				٦٦	٢٨	٢٨	طائرات هجوم أرضي ف - ٥ أ ب
٦	٦	٦	زورق دوريت	—	—	٤	طائرات اعتراضية ف - ٥ ف
				—	—	٢٨	طائرات اعتراضية ف - ٥ أ
				٣٢	٣٤	—	طائرات اعتراضية مبراج ف - ١
				٦٦	٦٧	٢٨	إجمالي طائرات الهجوم الأرضي
				٣٢	٣٤	٣٢	إجمالي الطائرات الاعتراضية
				٢٤	٢٤	—	إجمالي طائرات الهليكوبتر المسلح
٦	٦	٦	قطع بحرية	١٢٢	١٢٥	٦٠	إجمالي فرعي (طائرات)
مجموعة دول الجبهة الشرقية خط أول							
٢	٢	١	فرقاطات		٢٥٥	٢١٩	طائرات هجوم أرضي
٢٤	٢٤	١٨	زورق صواريخ		٣٠٧	٢٨٧	طائرات اعتراضية
٨	٨	٨	زورق طوربيد		٢٣٤	١٦٠	طائرات هليكوبتر مسلح
١٣	١٣	٧	زورق دوريت				
٩	٩	٣	كاسحة القلم				
٣	٢	—	غواصة				
٧	٧	—	حولم				
٦٠	٦٠	٣٧	قطع بحرية	٧٩٦	٧٩٨	٥٢٢	إجمالي عام دول الجبهة الشرقية خط أول طائرة

تابع جدول - ١٣ - الميزان البحري والجوي

العدد (قطعة)			القطع البحرية	العدد (طائرة)			الطائرات : هجوم أرضي ، قاذفة هليكوبتر مسلح ، اعتراضية
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١		١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١	
دول الحلف الثاني : العراق							
٥	٧	١	فرقاطة	٤٠	٤٠	٧٥	طائرات هجوم أرضي موج ٢٣ ب.م
٨	١٠	١٧	زورق صواريخ	م. غ	م. غ	٨٠	طائرات هجوم أرضي سو - ٢٥
٣	٣	٥	زورق دوريات	—	—	١٢	طائرات هجوم أرضي هنتر ف.ب ٥٩
٤	٥	١٠	زورق طوربيد	٢٠	٢٠	٢٢	طائرات هجوم أرضي ميراج ف. ١٠ كبير
—	—	١٠	زورق دوريات سطحي	٣٠	٢٣	٤	طائرات هجوم ميراج ف. ١٠ كبير
٥	٥	٨	كاسحة ألغام	م. غ	م. غ	—	طائرات هجوم أرضي سو - ٧
٦	٦	—	حواصة	٢٠٠	٢٠٠	١١٥	طائرات اعتراضية : موج ٢١
				٢٥	٢٥	—	طائرات اعتراضية : موج ٢٥
				٤٠	٤٠	—	طائرات اعتراضية : موج ١٩
				م. غ	٧	٩	طائرات قاذفة : توبوليف تيو - ٢٢
				م. غ	٨	—	طائرات قاذفة : تيو - ١٦
				—	—	٨	طائرات قاذفة : أي أي - ٢٨
				٩٠	٨٣	٢٠٢	إجمالي طائرات الهجوم الأرضي
				٢٦٥	٢٦٥	١١٥	إجمالي الطائرات الاعتراضية
				م. غ	١٥	١٧	إجمالي الطائرات القاذفة
				١٥٠	١٥٠	٦٠	إجمالي طائرات الهليكوبتر المسلح
٣١	٣١	٥٦		٥٥٥	٥١٤	٣٩٥	إجمالي فرهي
(٢) السعودية							
٤٥	٤٥	٦	زورق دوريات سطحي	٦٠	٦٥	٦٥	طائرات هجوم أرضي ف - ٥
٩	٩	٦	زورق صواريخ	١٠	—	—	تورنادو
١	١	٣	زورق دوريات كبير	م. غ	م. غ	١٥	طائرات اعتراضية لامينج ف - ٥٣
٤	٤	—	فرقاطة	م. غ	م. غ	٧	ت - ٥٥
٤	٤	—	حواصة	٤٥	٤٥	—	ف - ١٥٠ س
٣	٣	—	زورق طوربيد	٢٠	٢٠	—	إجمالي طائرات الهليكوبتر المسلح
٤	٤	—	كاسحة ألغام	٤٥	٤٥	١٧	إجمالي الطائرات الاعتراضية
				٧٠	٦٥	٦٥	إجمالي طائرات الهجوم الأرضي
٧٠	٧٠	١٧	قطعة بحرية	١٢٥	١٢٠	٨٢	إجمالي فرهي (طائرة)

تابع جدول - ١٣ - الميزان البحري والجوي

العدد (قطعة)			القطع البحرية	العدد (طائرة)			الطائرات : هجوم أرضي ، قاذفة هليكوبتر مسلح ، اعتراضية
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١		١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١	
٩	٦	١	فرقاطة				مجموع دول الجبهة الشرقية حط ثان
١٧	١٩	١٨	زورق صواريخ	١٦٠	١٤٨	٢٦٨	إجمالي طائرات الهجوم الأرضي
٤	٤	٨	زورق دوريات	٣١٠	٣١٠	١٣٢	إجمالي الطائرات الاعتراضية
٧	٨	١٠	زورق طوربيد	م - ٥	١٥	١٧	إجمالي الطائرات القاذفة
٤٥	٤٥	١٦	زورق دوريات سلحى	١٧٣	١٧٠	٦٠	إجمالي الطائرات الهليكوبتر المسلح
١٠	١٠	—	حواصة				
٩	٩	٨	كاسعة القام				
أجمالي عام دول الجبهة الشرقية (خط ثان)							
١٠١	١٠١	٦١		٦٤٣	٦٤٣	٤١٧	
مجموع دول للجبهة الشرقية خط أول وثان							
١١	٨	٢	الفرقاطات	٤١٥	٤٠٠	٤٨٧	إجمالي طائرات الهجوم الأرضي
٤١	٤٣	٣٦	زورق صواريخ	٦١٧	٦٢٤	٤١٩	إجمالي الطائرات الاعتراضية
١٧	١٧	١٥	زورق دوريات	م - ٥	١٥	١٧	إجمالي الطائرات القاذفة
١٥	١٦	١٨	زورق طوربيد	٤٠٧	٣٩٤	٧٦	إجمالي الطائرات الهليكوبتر المسلح
٣	٢	—	غواصة				
١٢	١٢	—	حواصة				
١٨	١٨	١١	كاسعة القام				
إجمالي عام دول الجبهة الشرقية خط أول وثان							
١١٧	١١٦	٨٧	إجمالي لقطع البحرية	١٤٣٦	١٤٣٩	٩٩٩	
الخط الأول : الجبهة الغربية (١) مصر							
١٢	١٢	٩	غواصة	٣٢	٣٢	٣٢	طائرات هجوم أرضي ف - ٤
٣	٣	٥	منعرة	١٩	١٢	٣٥	طائرات هجوم ف - ٦ صيني
٦	٦	٣	فرقاطة	م - ٥	م - ٥	٤٢	طائرات هجوم ميغ - ١٧
٣٠	٣٢	٢٤	زور صواريخ	م - ٥	م - ٥	٤٧	طائرات هجوم سو - ٧ ب م
٤١	٣٩	١٢	زورق دوريات كبير	٤٥	٤٥	٤٦	طائرات هجوم ميراج ١١١ دي]
١٠	١٣	٢٠	زورق طوربيد	م - ٥	م - ٥	٥	طائرات هجوم ميراج ٥
١٢	١٢	١٤	كاسعة القام	٧٠	٧٠	—	طائرات هجوم جى - ٦
				١٤	م - ٥	—	طائرات هجوم ميراج ٢٠٠٠
				١٥	٣٦	—	طائرات هجوم القاذبات
				١٠٠	١٠٠	—	طائرات اعتراضية : ميغ ٢١
				١٩	٢٠	—	طائرات اعتراضية : جى - ٧
				٤٢	٣٥	—	طائرات اعتراضية : ف - ١٦ إيه

تابع جدول - ١٣ - الميزان البحري والجوي

العدد (قطعة)			القطع البحرية	العدد (طائفة)			الطائرات : هجوم أرضي ، قاذفة هليكوبتر مسلح ، اعتراضية
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١		١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١	
				٩	١٠	١٦	طائرات قاذفة : تيرو - ١٦
				١٩٥	١٩٥	٢٥٧	إجمالي طائرات الهجوم الأرضي
				١٦١	١٥٥	—	إجمالي الطائرات الاعتراضية
				٥٣	٥٣	٦٠	إجمالي الطائرات الهليكوبتر
١١٤	١١٨	٨٧		٤١٨	٤١٣	٢٨٣	إجمالي عام فرعي
دول الخط الثامن جبهة غربية							
ليبيا							
٦	٦	٤	خواصة	٤٥	٤٥	٣١	طائرات هجوم أرضي مبراج ٥ د/ر
٢	٢	١	فرقاطة	١٣	١٣	١٣	مبراج ٥ دد
٧	٧	٥	حاملة	١٤	١٤	١٦	مبراج ف - ١ إيه
٢٤	٢٤	١٦	زورق صواريخ	٤٤	٤٠	٥٠	موج ٢٣ ب م
٧	٨	٤	زورق دوريات كبير	١٤	١٤	١٤	موج ٢٣ ي
٨	٧	٣	كشعة ألغام	٩٠	٥٠	٣٥	سو - ٢٢ / ٢٠
				٢٦	٢٦	١٦	طائرات اعتراضية مبراج ف - ١
				٤	٦	٦	مبراج ف - ١ ب
				١٣١	١٣٥	٥٠	موج ٢٣ ج
				٤٩	٥٠	٤٥	موج ٢٥ فرسبات
				٤٩	٥٠	٨٠	موج ٢١
				٦	٧	٩	طائرات قاذفة تيرو - ٢٢
				٥٧	٦٠	٢٦	طائرات هليكوبتر مسلح
				٢٣٢	١٨١	١٥٩	إجمالي الطائرات الهجوم الأرضي
				٢٥٩	٢٦٧	١٩٨	إجمالي الطائرات الاعتراضية
٥٤	٥٤	٣٣		٥٤٩	٥١٥	٣٩٢	إجمالي عام فرعي طائفة
(٢) الجزائر							
٣	٣	١	فرقاطة				طائرات سو - ٧ ب م
٢	٢	—	خواصة	١٢	١٢	٢٠	موج ١٧
٣	٤	٢	حاملة	٥١	٦٠	٦٠	موج ٢٣ ب م
١	١	٦	زورق دوريات كبير	٦٠	٨٠	٢٠	سو - ٢٠
١٣	١٢	١٧	زورق صواريخ	١٨	١٨	٦	موج ١٩
				م ٠ غ	م ٠ غ	٨	طائرات اعتراضية موج ٢١ م ف
				١٢٥	١٢٥	١٩	موج ٢٥ إيه
				١٥	١٥	١٥	موج ٢٣ فرسبات
				١٥	—	—	

تابع جدول - ١٣ - الميزان البحري والجوي

العدد (قطعة)			القطع البحرية	العدد (طائرة)			الطائرات : هجوم أرضي ، قاذفة
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١		١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١	
							هليكوبتر مسلح ، اعتراضية
				٣٥	٣٥	٢٠	طائرات هليكوبتر مسلح
				١٤١	١٧٠	١١٤	إجمالي طائرات الهجوم الأرضي
				١٥٥	١٤٠	٣٣	إجمالي الطائرات الاعتراضية
				٣٤١	٣٤٥	١٦٧	إجمالي عام فرعي (طائرات)
٢٠	٢٠	١٣	غواصة				مجموع دول الجبهة الغربية
							خط أول وثان
٣	٣	٥	مدمرة	١٥	١٧	٢٥	طائرات قاذفة
١١	١١	٥	فرقاطة	٥٦٨	٥٤٦	٤٨٠	طائرات هجوم أرضي
٦٧	٦٨	٥٧	زورق صواريخ	٥٧٥	٨٦٢	٢٣١	طائرات اعتراضية
٤٩	٤٨	٢٢	زورق دوريات كبير	١٥٠	١٤٨	١٠٦	طائرات هليكوبتر مسلح
١٠	١٣	٢٦	زورق طوربيد				
١٠	١١	٧	حاملة				
٢١	٢٠	١٩	كاسحة الغام				
١٨٢	١٩٤	١٥٤	إجمالي عام دول الجبهة الغربية	١٣٠٠	١٥٧٣	٨٤٢	إجمالي عام دول الجبهة الغربية
							مجموع دول الجبهة الغربية والشرقية
٢٣	٢٢	١٣	غواصة -	١٥	٣٢	٤٧	طائرات قاذفة
٣	٣	٥	مدمرة	٩٨٣	٩٤٦	٩٦٧	طائرات هجوم أرضي
٢٢	١٩	٧	فرقاطة	١١٩٢	١٤٨٦	٦٥٠	طائرات اعتراضية
١٠٨	١١١	٩٣	زورق صواريخ	٥٥٧	٥٤٢	١٨٢	طائرات هليكوبتر مسلح
٦٦	٦٥	٣٧	زورق دوريات				
٢٥	٢٩	٤٤	زورق طوربيد				
٢٠	٢١	٧	حاملة				
٣٠	٢٩	٢٧	كاسحة الغام				
٣٠٠	٢٩٩	٢٣٣	إجمالي عام دول الجبهة الشرقية والغربية	٢٧٤٧	٣٠٠٦	١٨٤١	إجمالي عام دول الجبهة الشرقية والغربية
							إسرائيل
							طائرات هجوم أرضي
٣	٣	٣	غواصة	١٣٠	١٣٠	٢٤٦	سكاى هوك
٤	٦	٢	حاملة				طائرات اعتراضية / مقاتلة
٢٢	٢٣	٢٢	زورق صواريخ	٥٢	٥٠	٢٥	ف - ١٥
٣٦	٤١	٤٠	زورق دوريات	١٢٨	١٣١	١٣٨	ف - ٤

تابع جدول - ١٣ - الميزان البحري والجوي

العدد (قطعة)			القطع البحرية	العدد (طائرة)			للطائرات : هجوم أرضي ، قاذفة هليكوبتر مسلح ، اعتراضية
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١		١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١	
٢	٣	—	هيدروفيول	م - ٢٠	م - ٢٠	٢٧	ميراج ٣ !
				١٣٥	١٥٠	٨٥	كثير
				٦٨	٦٧	٥٣	ف - ١٥
				٨	—	—	ف - ١٦
				٧٦	٥٨	٣٧	طائرات هليكوبتر مسلح
				١٣٠	١٣٠	٢٤٦	إجمالي الطائرات المقاتلة
				٣٩١	٣٩٨	٣٢٨	إجمالي الطائرات الاعتراضية/المقاتلة
٦٧	٧٦	٦٧		٥٩٧	٥٨٦	٦٠٦	الإجمالي المسام
١	٠,٦	صفر	غولصة				نسبة سوريا إلى إسرائيل
٠,٥	٠,٣	صفر	هولمة	١,٤	١,٧	٠,٥	طائرات الهليكوبتر المسلح
٠,٢	٠,٢	٠,٢	زورق دوريات	١,٥	١,٥	٠,٧	طائرات هجوم أرضي
١,٠٩	١,٠٤	٠,٨	زورق صواريخ	٠,٧	٠,٧	٠,٨	الطائرات الاعتراضية
مطلق	مطلق	مطلق	فرقاطة	٠,٩٦	٠,٩٧	٠,٧	الإجمالي العام للطائرات
صفر	صفر	صفر	هيدروفيول				
مطلق	مطلق	مطلق	كاسحة الغام				
٠,٨	٠,٧	٠,٤	الإجمالي العام للقطع البحرية				
صفر	صفر	صفر	غولصة				نسبة الأردن وسوريا إلى إسرائيل
صفر	صفر	صفر	هولمة	٠,٣	٠,٤	صفر	طائرات الهليكوبتر المسلح
٠,٢	٠,١٤	٠,٢	زورق دوريات	٠,٥	٠,٥	٠,١	طائرات هجوم أرضي
صفر	صفر	صفر	زورق صواريخ	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٩	الطائرات الاعتراضية
صفر	صفر	صفر	فرقاطة	٠,٢	٠,٢	٠,٠٩	الإجمالي العام للطائرات
صفر	صفر	صفر	هيدروفيول				
صفر	صفر	صفر	كاسحة الغام				
١	٠,٦	صفر	غولصة				نسبة الأردن وسوريا إلى إسرائيل
٠,٥	٠,٨	صفر	هولمة	١,٩٦	٢	٠,٨٩	طائرات هجوم أرضي
١,٠٩	١,٠٤	٠,٨	زورق صواريخ	٠,٨	٠,٨	٠,٩	الطائرات الاعتراضية
٠,٤	٠,٣	٠,٢	زورق دوريات	٣	٣,٩	٠,٥	طائرات الهليكوبتر المسلح
صفر	صفر	صفر	هيدروفيول				
مطلق	مطلق	مطلق	فرقاطة				
مطلق	مطلق	مطلق	كاسحة الغام				
مطلق	مطلق	مطلق	زورق طوربيد				
٠,٩	٠,٧٨	٠,٦	الإجمالي العام للقطع البحرية	١,٣	١,٣	٠,٩	الإجمالي العام للطائرات

تابع جدول - ١٣ - الميزان البحري والجوي

العدد (قطعة)			القطع البحرية	العدد (طائرة)			النطائرات : هجوم أرضي ، قاذفة	هليكوبتر مسلح ، اعتراضية
١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١		١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨١		
٤	٤	٣	غواصة					نسبة مصر الى اسرائيل
مطلق	مطلق	مطلق	منمرة					
مطلق	مطلق	مطلق	فرقاطة	مطلق	مطلق	مطلق	اجمالي الطائرات القاذفة	
١,٤	١,٤	١,٠٩	زورق صواريخ	١,٥	١,٥	٠,٨	الطائرات هجوم ارضي	
١,١	٠,٩٥	٠,٣	زورق دوريات	٠,٤	٠,٣	صفر	الطائرات الاعتراضية	
مطلق	مطلق	مطلق	زورق طوربيد	٠,٧	٠,٩	١,٩	الطائرات الهليكوبتر المسلح	
مطلق	مطلق	مطلق	كاسحة الغام					
صفر	صفر	صفر	هيدروفريل	٠,٧	٠,٧	٠,٥	الاجمالي المام للطائرات	
١,٧	١,٦	١,٢	الاجمالي القطع البحرية					
نسبة مصر وليبيا والجزائر الى اسرائيل								
٦,٦	٦,٦	٤,٣	غواصة					
٢,٥	١,٨	٣,٥	حواصة	مطلق	مطلق	مطلق	طائرات قاذفة	
٣	٢,٩	٢,٥	زورق صواريخ	٤,٤	٤,٢	١,٩٥	طائرات هجوم ارضي	
١,٥	١,٢	٠,٦	زورق دوريات	١,٤	٢,١	٠,٧	طائرات اعتراضية	
صفر	صفر	صفر	هيدروفريل	١,٩	٢,٥	٣,٣	هليكوبتر مسلح	
مطلق	مطلق	مطلق	فرقاطة	٢,٢	٢,٧	١,٣	اجمالي الطائرات	
مطلق	مطلق	مطلق	كاسحة الغام					
مطلق	مطلق	مطلق	زورق طوربيد					
٢,٨	٢,٦	٢,٣	اجمالي القطع البحرية					
نسبة دول الجبهة الغربية والشرقية الى اسرائيل								
٧,٦	٧,٣	٤,٣	غواصة					
٥	٣,٥	٣,٥	حواصة	مطلق	مطلق	مطلق	طائرات قاذفة	
٤,٩	٤,٨	٤,٢	زورق صواريخ	٧,٦	٧,٢	٣,٩	طائرات هجوم ارضي	
١,٨	١,٦	٠,٩	زورق دوريات	٣,٧	٣,٧	١,٩٨	طائرات اعتراضية	
صفر	صفر	صفر	هيدروفريل	٧,٣	٩,٣	٥,٧	طائرات هليكوبتر مسلح	
مطلق	مطلق	مطلق	زورق طوربيد	٤,٦	٥,١	٣,٠٣	اجمالي الطائرات	
مطلق	مطلق	مطلق	كاسحة الغام					
مطلق	مطلق	مطلق	فرقاطة					
٤,٥	٣,٩	٣,٥	إجمالي القطع البحرية					

جدول (١٤) الميزان العسكري العربي / الاسرائيلي

الدولة	التعداد	المساحة	القوات المسلحة	القتال	القتال الجوي	الانطلاق	دبابات رئيسية	منصة	صواريخ سطح/سطح	طائرات قتال	سفن قتال	زوارق صواريخ	غواصات	هليكوبتر مسلح
عسل	١,٣	٣٠٠٠٠٠	٢١,٥	٦,١٠	١,٥١	٣٩	١٣٥	—	—	٥٣	—	—	—	طائرة
دبابات مصفحة	١,٣	٧٣,٠٠٠	٤٣	٢٢,٢٠	١,٥٨	١٣٦	٨٨	—	—	٦٥	—	—	—	٧
فصل	٣	١١,٤٣٧	٧	٤,٥٩	١,٦٥	٢٤	١٤	—	—	٢٣	—	—	—	٣
البحرين	٧	٦٧٨	٢,٨	٣,٩٩	١,٣٧	٦٠	١٥	—	—	١٢	—	—	—	—
المصرية	٦,٩	٢٢٤,٠٠٠	٢٧,٥	٨٢,٤٤	١٦,٢٢	٥٥٠	٨٦٥	—	—	٢٢٦	٨	—	—	٢٠
الكويت	١,٨	١٧٨١٨	١٥	١٧,٥٦	١,٤٢	٢٦٠	٥٨	٤	—	٨٠	—	—	—	٢٣
العراق	١٥,٩	٤٣٨,٣١٧	١,٠٠٠	١٧,٦٩	١١,٥٨	٤٥٠٠	٣,٠٠٠	٥٠	٥٠٠	٥٠٠	١١	—	—	١٥٠
مجموع دول الخليج	٢٧	١١٩٢,٨	١٥٤,٥٧	٣٢,٦٢٢	٥٥٦٩	٤١٧٥	٥٤	٤١٧٥	٥٤	٩٥٩	١٩	—	—	٢٠٣
لبنان	٢,٧	١٠,٤٢٢	١٥,٥٠٠	١١,٢٥	١,٩	٩٠	٢٥٤	—	—	٧	—	—	—	٨
سوريا	١١,٢	١٨٤,٠٥٠	٤١,٧,٥	٢٠,٥١	٣,٩٥	٤٠٠٠	٢٨٠٠	٧٨	٤٧٨	٤٧٨	٧	٣	—	١١٠
الأردن	١,٨	٩٧,٧٤٠	٨٠	٤١,١٠٠	١,٨	٩٨٦	٢٤٧	—	—	١٠٩	—	—	—	٢٤
مصر	٥٢	٩٩٧,١٣٩	٤٤٥	١٦,٥٨	٤,٥٧	٢٢٥٠	٢٥٠٠	٢١	٢١	٤٤١	٩	١٢	—	٥٣
منظمة التحرير الفلسطينية	—	—	٥,٦	—	—	—	١٣٠	—	—	٢٤	—	—	—	—
مجموع دول المواجهة	٦٨,٧	٩٥٣,٦٠	٩٩,٤٤	٩,٤٢	٧٣٢٦	٥٩٣١	٢٠٨	٥٩٣١	٢٠٨	٩٥٠	١١	١٥	—	١٩٥
السودان	٢٣,٥	٢٥٠,٥٠٠	٥٨,٥	٨	١,٤	١٥٥	٢٠١	—	—	٤٣	—	—	—	—
ليبيا	٣,٨	٧٧٥٠٠	٧٦,٥	١٨,٨٠	١,٢٩	٢٢٨٠	١٣٠٠	١٢٨	١٢٨	٥٤٤	١	٦	—	٥٢
تونس	٧,١	٦٣,٦١٠	٤٢,١	٩,٤١	٠,٥٢	٦٨	—	—	—	٣١	—	—	—	—
الجزائر	٢٣,٦	٢٣٨١٧٤١	١٦٩	٦٩,١٢	١,٢٤	١٠	٧٨٠	—	—	٣٤٦	٦	٦	—	٤٥
المغرب	٢٣,٤	٤٥٨٧٣٠	٢٠,٣,٥	٥,١١	١,٨	١١٠	٢٤٦	—	—	١١٧	١	—	—	٢٤
موريتانيا	١,٩	٣٩٧٧٥٠	١٤,٨	٧	١,٤	—	—	—	—	١٣	—	—	—	—
مجموع دول إفريقيا	٨٣,٣	٥٦٤,٤	١٢١,١٤	٤,٦٥	٣٥٢٣	٢٧٠٥	١٢٨	٢٧٠٥	١٢٨	١٠٩٤	١٦	٨	—	١٢١
البحر القسطنطيني	٩,٦	٢٠٠٠٠	٣٦,٨	٤,٥	١,٤	٦٨٣	٤٩٥	—	—	٧٣	—	—	—	—
البحر المتوسط	٢,٣	٣٣٦٨٩٠	٢٧,٥	١,٠٩	١,٢	٤٧	٢٥٠	١٨	١٨	٦٦	—	—	—	١٥
البحر الأحمر	٧,٠١	٦٣٦٨٥٧	٦٥	١	١,٢	٢٩٢	١٦٢	—	—	٧١	—	—	—	—
جيبوتي	٤	٢١٧٨٣	٤	٣	٠,٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مجموع دول القرن الإفريقي	١٩,٣٧	١٢٩,٧	٦,٩٩	٦,٢٢	١,٤٤	١٠١٠	١٨	١٠١٠	١٨	٢٠٦	—	—	—	١٥
مجموع الدول العربية	١٩٨,٣٧	٢٦٨٧,٨	٣٨٢,١٤	٤٧,٣٢٢	١٧٨٦٤	٣٣٨٦١	١٣٨٦١	٢٩٩	٢٩٩	٣١١٢	٤٧	٢٣	١٤٨	٥٣٤
إسرائيل	٤,٥	٧٨٦	٢٢,١٦	٥,١١	٣٩٠٠	١٣٢٨	٣٦	١٣٢٨	٣٦	٦٧٦	٤	٣	—	٧٦
نسبة العرب إلى إسرائيل	٤٤,٠٨	٣,٤١	١٧,٢٤	٩,٣	٤,٦	١٠,٠٤	٨,٣	٤,٦	٨,٣	٤,٦	١١,٨	٧,٧	٦,٨	٧,٠٢

٣ - أشكال الصراع المسلح :

العربية السعودية ، وتصادع الصراع في جنوب السودان ، وخطورة الصراع بين ليبيا وتشاد ، واستمرار الصراع بين الطوائف اللبنانية وبينها وبين قوات المقاومة الفلسطينية وإن خفت حثتها . كما أن استمرار انخفاض أسعار النفط قد من قدرة الدول العربية الراغبة على تقديم الدعم المالي أو المساهمة في مجال الصراع العربي الاسرائيلي .

نظرا لتصادع فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، وموافقة الدول العظمى على الفكرة ، وكذا تصاعد التأييد العربي له ، الأمر الذي انعكس في قرارات مؤتمر القمة للعربي غير العادي . فقد تركزت أهداف الصراع المسلح بين العرب وإسرائيل في عام ١٩٨٧ حول إثبات جدارة الأطراف العربية بالأشتراك في المؤتمر ، في حين كان هدف إسرائيل هو نفى وجود وأهمية الطرف الفلسطيني وأثبتت عدم الحاجة أصلا إلى المؤتمر الدولي .

إذا كان ما سبق هو الهدف السياسي للأطراف فإنه يمكن تلخيص الهدف السياسي العسكري للأطراف العربية في « إرهاب القوة العسكرية الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلي وتكبيدها خسائر بصعب تحملها وتزعزع شعورها بالأمن » . أما الهدف السياسي العسكري الاسرائيلي فقد ظل كما هو « إقناع القوى العربية عليا وبالقوة المسلحة بعدم جدوى المواجهة العسكرية مع إسرائيل حاليا ومستقبلا » . ويجدر بالذكر أن الهدف السياسي العسكري للأطراف العربية هو محصلة أهداف الأطراف المذكورة ولا يعني أنه هدف جميع الأطراف . إذ أنه ينطبق بالكامل على أهداف منظمات المقاومة الفلسطينية وقيادتها ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بينما ينحصر تحقيق نص الهدف بالنسبة لعناصر المقاومة اللبنانية داخل الأراضي اللبنانية ، أما سوريا فهي تحقق إرهاب القوة العسكرية الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلي عن طريق بناء القوة واستعدادها ، وليس بتكبيده الخسائر ، بينما يحقق الشطر الخاص بالخسائر عن طريق دعم منظمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية المتحالفة معها . أما باقي دول المواجهة العربية مصر والأردن فيستمر هدفها السياسي العسكري هو « حماية حدود الدولة والدفاع عنها » وهناك نوع من التنسيق العسكري بين مصر والأردن دون الوصول إلى درجة التنسيق الدفاعي بين الدولتين .

كان الهدف الاستراتيجي لتنظيمات المقاومة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها هو « قتل أفراد وتدمير منشآت عسكرية ومذنية منقذة لها تأثير مباشر على الأمن الاسرائيلي » ، بينما كان الهدف الاستراتيجي للمقاومة اللبنانية « أضعاف القوة العسكرية الاسرائيلية وجيش لبنان المعين في الأراضي اللبنانية المحتلة » . أما الهدف الاستراتيجي لسوريا فيمكن تصور أنه « الدفاع عن الأراضي السورية ومنطقة سهل البقاع بتحقيق توازن عسكري مع القوات الاسرائيلية مع إرهاب القوة

لم يختلف دور الصراع المسلح في الصراع العربي الاسرائيلي في عام ١٩٨٧ عنه في العامين السابقين بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان إلى ما سمي بالحزام الأمني ، وبعد إعلان القاهرة الذي أقرت فيه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالكفاح المسلح داخل الأراضي المحتلة مع ادانتها للإرهاب الدولي . ورغم استمرار دور الصراع المسلح شبه ثابت إلا أن أساليبه ومسائله قد اختلفت قليلا ، وأصبح الصراع المسلح من الجانب العربي أكثر فعالية رغم محاولات إسرائيل لكبته ومنعه من القيام بدور فعال . وقد اقتصر الصراع المسلح - كما كان في الأعوام الماضية - على عناصر المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية - في حين كان دور دول المواجهة مع إسرائيل هو تقوية ودعم قدراتها الدفاعية لمواجهة التهديدات الاسرائيلية أو محاولة تحقيق التوازن الاستراتيجي بين سوريا وإسرائيل من الجانب السوري .

تأثر دور وأساليب وفعالية الصراع المسلح من الجانب العربي بعدة عوامل رئيسية بعضها كان استمرارا للظروف السياسية والعسكرية السائدة في الأعوام السابقة والآخر نتيجة للمتغيرات على الساحة العربية .

أما الظروف السياسية السائدة فهي استمرار الخلل الاستراتيجي بين القوى العربية وإسرائيل وخاصة اختلال الميزان العسكري لصالح إسرائيل ، واستمرار التزام مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل ، واستمرار الحرب بين العراق وإيران ، والصراع بين قوات منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة أمل في لبنان ، والخلاف بين منظمة التحرير والأردن والصراع في جنوب السودان ، والصراع بين ليبيا وتشاد ، والصراع حول الصحراء الغربية .

أشتملت المتغيرات في عام ١٩٨٧ على بعض العناصر الإيجابية وكان أهمها الوفاق بين الفصائل الفلسطينية على أثر انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في الجزائر ، وتخفيف حدة التوتر بين قوات منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة أمل في لبنان ، وانعقاد مؤتمر القمة العربي غير العادي في عمان في نوفمبر من العام وما تبعه من وفاق بين قيادة منظمة التحرير والأردن وتحسن علاقة كثير من الدول العربية ومصر . وكذا تصاعد القوة العسكرية السورية نتيجة لما حصلت عليه من صواريخ أرض أرض وطائرات « ميغ - ٢٩ » من الاتحاد السوفيتي واستمرار سوريا في برنامج تنمية قواتها العسكرية كما ونوعا . وأخيرا ظهور بوادر الوفاق بين سوريا والعراق في مؤتمر قمة عمان .

أما العناصر السلبية فقد كان أهمها اشتعال الصراعات المسلحة على محيط العالم العربي ، بتصاعد الصراع المسلح في الخليج وأثره على دول الخليج العربية وخاصة الكويت والمملكة

الاسرائيلية بأعمال المقاومة الفلسطينية واللبنانية ، بينما كان الهدف الاستراتيجي لمصر ، الدفاع عن أراضي الدولة بتحقيق توازن عسكري مع القوات الاسرائيلية المحتلة ، . والهدف الاستراتيجي للأردن ، تأمين أراضي الأردن مع تجنب التوتر في مواجهة عسكرية ، أما الهدف الاستراتيجي لإسرائيل فهو تأمين الأوضاع القائمة وتدمير مراكز وقيادات المقاومة الفلسطينية واللبنانية ، وردع الدول العربية ، وعزل القوات السورية عن احتمالات التعاون مع قوات عربية أخرى .

وسيتناول هذا التقرير العناصر التالية للصراع المسلح بين إسرائيل والعرب خلال ١٩٨٧ .

- ١ - الصدامات المسلحة في إسرائيل والأراضي المحتلة .
- ٢ - الجنوب اللبناني .
- ٣ - إسرائيل وسوريا .
- ٤ - الجيش الاسرائيلي .
- ٥ - التعاون الأمريكي - الاسرائيلي عسكريا وامتراجيا .
- ٦ - الاتحاد السوفيتي وتطوير القوة النووية الاسرائيلية .

أ - الصدامات المسلحة في إسرائيل والأراضي المحتلة :

تصاعدت أعمال الكفاح المسلح في إسرائيل والأراضي المحتلة خلال عام ١٩٨٧ لتصل إلى مدى فوق ما وصلت إليه في السنوات السابقة حيث تميزت أعمال المقاومة بشمولها واتساع نطاقها من ناحية ومشاركة عرب إسرائيل فيها من ناحية أخرى ، وهو ما يتضح من الجدول رقم ١٥ .

ويمكن إبداء الملاحظات التالية على نمط أعمال الكفاح المسلح خلال عام ١٩٨٧ :

أ - ازدياد نصيب خلايا الداخل في أعمال الكفاح المسلح وهو ما يظهر من تصاعد أعداد الخلايا الفردانية التي تعلن سلطات الاحتلال اكتشافها في الأرض المحتلة ، حيث صرح أسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلي في يوليو بأن قوات الأمن الاسرائيلية قد اكتشفت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٧ ،

١٠٩ خلايا فدائية تعمل في المناطق المحتلة لصالح المنظمات الفلسطينية . كذلك ارتفعت مشاركة هذه الخلايا في أعمال المقاومة المسلحة من ٤٨ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥٥,٧ ٪ عام ١٩٨٧ .

ب - تتعدد الانتفاضات العامة الشاملة داخل الأراضي المحتلة واستمرارها إلى داخل إسرائيل حيث شهدت الأراضي المحتلة العديد من الانتفاضات الشعبية والتي وصلت في بعض مراحلها إلى مستوى الثورة الشعبية التي شاركت فيها مختلف فئات الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة . وداخل إسرائيل . ويمكن في هذا الصدد رصد انتفاضتين أساسيتين وهما تلك التي جرت في أكتوبر وأستمرت لمدة أسبوعين والتي شهدت تجارب مختلف مدن وقرى الضفة والقطاع المحتلين وكذلك العرب داخل الخط الأخضر .

والثانية وهي الأهم ، تلك التي اندلعت في ٩ / ١٢ حيث شهدت الأرض المحتلة انتفاضة شعبية سرعان ما تحولت إلى ثورة عارمة اجتاحت كافة مناطق فلسطين التاريخية وتحولت الأرض المحتلة إلى ما يشبه كتلة عسكرية لم تشهد مثلها منذ الاحتلال في يونيو ١٩٦٧ .

وقد بدأت هذه الانتفاضة مساء يوم ٩ / ١٢ في مخيم جباليا بقطاع غزة المحتل إثر حادث وقع عند حاجز أقامه الجيش الاسرائيلي لدى أسطدام شاحنة إسرائيلية عمدا بسيارتين للعمال العرب مما أسفر عن مصرع أربعة عمال وأصابة العشرات منهم وقد تصاعدت الأعمال بسرعة لدى تصدى قوات الاحتلال للمظاهرات التي نظمها العرب احتجاجا على الحادث وبوحشية بالغة . ومع حلول اليوم التالي (١٠ / ١٢) شهدت كافة مدن وقرى الضفة والقطاع المحتلين مظاهرات عارمة وسلسلة من المصادمات الدامية مع قوات الاحتلال التي لجأت إلى استخدام الذخيرة الحية . وطائرات الهليكوبتر في إطلاق الغازات المسيلة للدموع والمدافع في اختراق المظاهرات . ثم تحولت الأراضي المحتلة ابتداء من اليوم الرابع (١٢ / ١٢) إلى ما يشبه كتلة عسكرية حيث بدأت سلسلة الاضرابات والمظاهرات تأخذ الطابع العام وتتحول إلى ما يشبه الثورة

جدول رقم (١٥) يوضح احصائيات لأعمال الكفاح المسلح خلال عام ١٩٨٧

الحدث	مظاهرات	اضرابات	صدام مسلح	قضاء حجارة	قضاء زجلجات	قضاء جازقة	تفجير قنابل	تفجير مشات	الاعتداء على مستوطنين	رغم العلم	أعمال فدائية	احصائيات	خلف جنود	قتل عسكريين	اغتيال عسكريين	المجموع
٥٥	١٩	٢٨	١٦٧	١٠٦	٥٦	١٩	١٦	٩	٣	٤	٧	٩	٣	٤	٥٠٥	

* جميع الباحث ، باستثناء ما كان يحدث أثناء الانتفاضات العارمة .

الشعبية . ومع بداية اليوم الخامس (١٣ / ١٢) امتدت أعمال المقاومة إلى داخل إسرائيل حيث عمت المظاهرات مدينة الناصرة ثم أضرب العمال العرب هناك عن العمل ثم أضرب قطاعا التعليم والتجارة . ثم تجلت الروح التضامنية في الانتفاضة بدعوة المجالس المحلية العربية داخل الخط الأخضر إلى أضرب عام وشامل في ٢١ / ١٢ وهي الفكرة التي تلقفتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فكانت دعوتها لجعل هذا اليوم يوما للصمود الفلسطيني .

ج - مشاركة أبناء الطائفة الدرزية في أعمال الكفاح المسلح صد قوات الاحتلال حيث كانت هذه الطائفة أقل الطوائف العربية مشاركة في أعمال الكفاح والمقاومة نظرا للسياسة الاسرائيلية المحابية لأبناء هذه الطائفة والتي وصلت إلى تأسيس فرقة درزية ملحقة بالجيش الاسرائيلي وتحارب في صفوفه . وقد شكل الدروز تنظيمات سرية مسلحة لمقاومة الاحتلال وهو ما يستشرف من إعلان سلطات الأمن الاسرائيلية عن اكتشاف تنظيم سرى مسلح في دالية الكرمل وعسفا مشكل من الشباب الدرزي .

د - مشاركة سكان قطاع غزة في المبادرة بأشغال أعمال الكفاح المسلح ، حيث كان المائد من قبل هو أن مشاركة سكان القطاع تأتي كرد فعل لمبادرة سكان الضفة ولكن عام ١٩٨٧ شهد قيام سكان القطاع بالمبادرة بالأعمال الفدائية ونكفي الإشارة إلى أن الانتفاضة الشعبية التي جرت في ٩ / ١٢ انطلقت من مخيم جباليا بالقطاع .

هـ - ارتفاع نسبة والأهداف العسكرية الأهداف ذات الطبيعة الاسرائيلية بالنسبة لمجمل أعمال المقاومة إذ تعرضت للهجمات الفلسطينية كل من الدوريات العسكرية الاسرائيلية والمبارات العسكرية والأفراد العسكريين والمعسكرات وسجن بئر السبع وبرج لقوات الحدود الاسرائيلية ومخافر الشرطة بالإضافة إلى الطرق والقطارات ومحطة توليد كهرباء ومصنع للبلستيك وأدارة الشؤون المدنية بجباليا بقطاع غزة . أما الأهداف المدنية فقد ظلت المركبات والحافلات الاسرائيلية ومواقف الباصات أكثر الأهداف المدنية تعرضا للهجمات الفدائية الفلسطينية ، كما زادت نسبة الأفراد الذين تعرضوا للهجوم بالأيدى والمساكين .

وظلت مدن القدس ونابلس وتل أبيب أكثر الأماكن تعرضا للهجمات الفدائية ويلها مخيم بلاطة وقلقيلية وغزة ورفح وأشدود والخليل وجنين ومخيم الدهيشة والرملة وبئر السبع وبعض المستوطنات الاسرائيلية وخان يونس وقنديا والمعاريه ورام الله والخليل ورفح وطولكرم وعكا وحلحول وحيفا . وتبدو كثافة الأعمال الفدائية ناتجة عن زيادة كثافة السكان وكثافة الأهداف الاسرائيلية أكثر منها نتيجة لاختيار أماكن الأهداف أو نوعيتها ، أي أن للكثافة السكانية عوية أكثر منها مخططة . ولعبت المؤسسات التعليمية دورا هاما في أشغال الكفاح المسلح ضد إسرائيل وذلك حيث تمثل الجامعات العربية السبع

في الأراضي المحتلة . - إحدى البؤر الأساسية لانطلاق أعمال المقاومة ضد سلطات الاحتلال وقواته الأمر الذي ولد اعتقادا لدى ساسة إسرائيل بأن هذه الجامعات تحوى بين جدرانها رصيدا زائرا للعمل الفدائي وتخرج نشطاء معادين لاسرائيل ومن هنا كان إقدام سلطات الاحتلال على إغلاق الجامعات العربية بأمر عسكري بلغت خلال العام ١٩٨٧ ٤٢٣ يوما كاتالي :

الجامعة	عدد أيام الإغلاق
بـيرزيت	١٣٧
بيت لحم والكاثوليكية	١٢٣
التجّاح الوطنية	٤٩
الاسلامية في غزة	٤٤
الخليل	٤٢
الكليات العربية للمهن الطبية	١٤
كلية العلوم والتكنولوجيا في أبو ديس	١٤

كما أسفرت الاشتباكات بين طلبة الجامعات وقوات الاحتلال الاسرائيلي عن مصرع أربعة طلبة ثلاثة منهم في جامعة بيرزيت والرابع في جامعة بيت لحم ، وأصابة ٧٥ آخرين . على أثر تصاعد أعمال المقاومة المسلحة وغير المسلحة في إسرائيل والأراضي المحتلة أجهت الصناعات العسكرية الاسرائيلية إلى أسلحتات ومسلل جديدة لمواجهة هذه الأعمال فتوصلت في مطلع العام إلى صناعة قائف لأطلاق قنابل الغازات المسيلة للدموع لأطلاق هذه القنابل لمسافات بعيدة لتفريق المظاهرات حيث أن إلقاء القنابل باليد من قبل جنود الاحتلال كان يساعد على التقاطها من قبل المتظاهرين وأعادتها ثانيا تجاه جنود الاحتلال ، وقدمت توزيع هذا القائف ، على نطاق ضيق ، من قبل قسم الأسلحة في قيادة الجيش الاسرائيلي عقب أحداث يوم الأرض في مارس . كذلك قامت الصناعات العسكرية الاسرائيلية بأننتاج سيارة رش مياه لتفريق المظاهرات ثم إنتاجها في كيبوتس « بيت لقا » . وكذلك لمواجهة المظاهرات من مسافة بعيدة نسبيا تحتفظ لجنود الاحتلال بفواصل يجنبهم حجارة المتظاهرين ، كذلك زودت سلطات الاحتلال وحداتها الموجودة في الأراضي المحتلة في أواخر أكتوبر ببنادق ذات منظار من طراز د ٢٢ لرونج رايفل ، وهي بنادق تساعد على أصطياد قادة المظاهرات مما يخفض عدد الضحايا في حالات إطلاق النخيرة الحية على المتظاهرين . . كل ذلك يعطى مؤشرا واضحا على الاحتمالات المستقبلية لارتفاع مستوى العنف والعنف المضاد بين سلطات الاحتلال والشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة .

وعلى صعيد آخر صعدت سلطات الاحتلال من أعمال القمع في مواجهة السكان العرب فورست في أعمال فرض الإقامة الجبرية ، والأعتقال ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات اليهودية عليها ، وقد بلغ أجمالي ما صادرته سلطات الاحتلال

وقد حاولت إسرائيل تدعيم هذا الجيش بعدة وسائل منها :

- ١ - دفع رواتب الجنود بالدولار .
 - ٢ - دراسة أسباب الانتهاز الأخرى ، حيث قام وفد من كبار الضباط الاسرائيليين بجولة في محاور ، حاصبيا ، و مرجعيون ، و كفرحونة ، و العيشية ، لدراسة أسباب الانتهاز التي يواجهها هذا الجيش .
 - ٣ - تزويد الجيش بالأسلحة الثقيلة ، فزودته في يناير بمدفعية بعيدة المدى وفي أكتوبر ببنايات من طراز « ٥٥ » السوفيتية الصنع .
 - ٤ - اجراء مناورات مشتركة بين بعض القوات الاسرائيلية ووحدات هذا الجيش لرفع كفاءتها وإمداده بالمدرربين ذوي الكفاءة العالية وتدعيمه بعناصر من الموساد الاسرائيلي .
 - ٥ - قصر نطاق عمله على مناطق معينة وذلك باغلاق إحدى نقاط العبور للثلاث في الجنوب ، ممر زمرايا .
 - ٦ - مضاعفة حجم القوات الاسرائيلية في المنطقة ، حيث أضافت ٣٠٠٠ جنديا لقواتها في الجنوب اللبناني في النصف الثاني من فبراير وكذلك تحريك لواء مشاة من الجيش الاسرائيلي إلى الجنوب اللبناني .
- وعلى الرغم من هذه المحاولات الاسرائيلية الرامية لتدعيم

من أراض عربية خلال الفترة من يناير وحتى سبتمبر ١٣٧٩٩ ، دونما كذلك توسعت في تطبيق سياسة الإبعاد خارج الأراضي المحتلة ضد من تتهمهم بقيادة أعمال التطاهر والأضراب وغيرها من أشكال المقاومة غير العنيفة . كذلك تصاعدت أعمال الأرباب التي تمارسها الجماعات الأرابية غير الحكومية مثل حركة كاخ ، جيوش أيونيم والجماعات الدينية المتطرفة والتي تمارسها جماعات المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة والتي وصلت إلى القمة في يونيو بقيام مستوطني كريات أربع بالاغارة على مخيم الدهيشة لمدة ٣ ساعات أطلقوا خلالها نيران أسلحتهم في كل اتجاه داخل المخيم وأشعلوا النيران في عدد من السيارات العربية . وفي نفس الوقت أتجهت سلطات الاحتلال إلى دعم جماعات المستوطنين عسكريا فبدأت تنشئ لهم معسكرات خاصة في المستوطنات بالضفة والتطاع لتدريبهم على الرماية بالخذيرة الحية والأسلحة الخفيفة والمتوسطة . وكذلك أتجه المستوطنون إلى تشكيل ميليشيات مسلحة أعطيت لها مكانة رسمية كحرس مدني وشاركت في قمع المظاهرات بالأراضي المحتلة بل انها أتجهت إلى استخدام السلاح في مواجهة السكان المحليين .

ب - الجنوب اللبناني :

شهد عام ١٩٨٧ تصاعدا في أعمال الاشتباكات بين القوى الوطنية اللبنانية والقذافيين الفلسطينيين من جانب وبين القوات الاسرائيلية وقوات جيش جنوب لبنان المراتية لها من جانب آخر ، الأمر الذي أعاد المنطقة إلى أجواء ما قبل الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ . ومع اشتداد الأعمال القذافية وقيام القوى الوطنية والقذافية بقصف شمال إسرائيل بالصواريخ ، قسعت إسرائيل في ١٦ / ١ أقرأها من خلال مندوبها في الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقف فوري لاطلاق النار في منطقة الحدود مع لبنان لمدة ٦ أشهر كجزء من ترتيبات أقرأ السلام في المنطقة . ولكن المندوب اللبناني أعلن رفض بلاده للأقتراح وطالب حكومة تل أبيب بالاذعان للقرارات السابقة لمجلس الأمن والتسحاب الفوري من الأراضي اللبنانية . ثم سرعان ما اشتدت الأعمال القذافية ضد جيش جنوب لبنان الأمر الذي أدى إلى فرار ٣٠٠ من جنوده ، البالغ عددهم ٢٥٠٠ جنديا ، هذا بالإضافة إلى مصرع ١٠٠ جندي منهم على مدى ١٨ شهرا بسبب الأعمال القذافية . وقد أدى ذلك إلى تعرض هذا الجيش للتفكك والضعف ، كما ساهمت عوامل أخرى في ازدياد هذا الضعف وهي :

- ١ - قلة الحوافز المادية بعد تدهور الليرة اللبنانية الأمر الذي أدى إلى هروب الكثير من جنوده .
- ٢ - اتجاه القوات الوطنية اللبنانية إلى الانتقام من أسر المجندين في هذا الجيش الأمر الذي ساهم في التفور من الانضمام إليه .

الجليل في إسرائيل حيث تعددت حالات إطلاق صواريخ الكاتيوشا وغيرها على هذه المناطق فبلغت خلال العام ١٩٨٧ نحو ٢٣ حالة .

أتجهت إسرائيل خلال عام ١٩٨٧ إلى تكثيف غاراتها الجوية والبحرية على الجنوب اللبناني ، كما تعددت حالات الغزو السريع لقرى الجنوب اللبناني في محاولة لاجهاض الأعمال القذائية المنطلقة من الأراضي اللبنانية . وفي نفس الوقت عملت إسرائيل على تشجيع استمرار حرب المخيمات بين الفدائيين الفلسطينيين وحركة أمل الشيعية .

وفيما يتعلق بحرب المخيمات فقد اتجهت إسرائيل إلى تشجيع استمرار هذه الحرب والحرس على إبقائها مستقلة . فهي - أي إسرائيل - تعد المسئول الأول عن نشوب هذه الحرب من حيث أنها بررت غاراتها المكثفة على الجنوب اللبناني بالقضاء على مراكز تجمعات الفدائيين الفلسطينيين . وهو ما يتضح من حديث شيمون بيريز رئيس الوزراء السابق في مايو ١٩٨٥ في أعقاب أنشأ المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلي من لبنان . . . أحب أن أوضح بصورة لا تحتمل الالتباس أن الحكومة قررت الانتشار على الحدود الدولية دون حضور دائم للجيش الإسرائيلي على أراضي لبنانية . أما بالنسبة لموضوع الدورات ونقاط المراقبة ، فقد أعطينا طوائف لبنان من شيعة

ومسيحيين وغيرهم الخيار ، فإذا أرادوا علاقات جوار بدون حضور جندي إسرائيلي فليفضلوا ، أما إذا لم يتحقق ذلك فيسكون من واجبا الدفاع عن أنفسهم .

ومن هنا وبعد أن أصبحت حركة أمل الشيعية صاحبة اليد الطولى في الجنوب اللبناني في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي إلى منطقة الشريط الحدودي رأت الحركة في نفسها المسئول عن أمن هذه المنطقة وعملت على السيطرة على التحركات الفدائية في المنطقة - برغم شعار منع التمدد الفلسطيني خارج المخيمات - حتى لا تجد إسرائيل مبررا للغزو لبنان مرة أخرى . ومع رفض الفلسطينيين الأذعان لمطالب حركة أمل كانت حرب المخيمات .

ويتضح من الجدول رقم (١٦) كثافة الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب اللبناني :

وقد لجأت إسرائيل أكثر من مرة (تحت أشتداد وطأة الأعمال الوطنية ضد قواتها وقوات جيش جنوب لبنان الموالي لها) إلى التهديد بتكرار غزوها للبنان ، وهو ما ظهر بوضوح في منتصف العام حيث اتجهت إسرائيل إلى اتخاذ عدة خطوات تدعم من وجودها الممكسر في المنطقة . وهو ما كشفه الجنرال جوستاف هولاند قائد قوات الطوارئ الدولية العاملة بجنوب لبنان بقوله « إن إسرائيل قد أجرت اتصالا بقواته ومطلبت منها عدم أعاقلة الغزو الاسرائيلي في حالة وقوعه » . كما طلبت بعد ذلك من القوات الدولية لاجلاء الكتيبة اللزويجية العاملة في منطقتي العرقوب ومرجعيون عن ثلث المنطقة الموجودة فيها بما يحول دون اصطدامها بالقوات الاسرائيلية في حال قيامها بغزو جديد للبنان .

وقد أثارت القضية مرة أخرى في أعقاب عملية « فيه » حيث أُنذرت القوات الاسرائيلية خارج الحزام الأمني المحتل بأكثر من ألفي جندي وثلاثة ألوية مدرعة ، كما استُخدمت قواتها الجوية والبحرية في استمرار للقوة في الأجواء وعلى السواحل اللبنانية وأُعتبها بصف لقرى الجنوب ثم القيام بغارات انتقامية على الجنوب اللبناني في ١ / ٢ / ١٩٨٨ .

ج - (إسرائيل - سوريا :

شهدت العلاقات السورية الاسرائيلية تنذبات حادة فمن تردد أبناء عن لقاءات مشتركة إلى تهديدات صريحة متبادلة باحتمال وقوع مواجهة عسكرية بينهما .

وعلى صعيد توتر العلاقات بين الطرفين فقد بدأت في فبراير ١٩٨٧ عندما أشار موشي أريئيل - وزير الدفاع السابق إلى المخطر الكامنة على إسرائيل من جراء توسيع الدور السوري في دعم المقاومة الوطنية في العمليات الموجهة ضد جيش جنوب لبنان في منطقة الشريط الحدودي .

وكانت سوريا قد عملت من جانبها على التأكيد على استمرار حالة الحرب مع إسرائيل عندما أعلن الرئيس السوري حافظ الأسد في مارس ١٩٨٧ ، في رسالة موجهة إلى سكان المرتفعات السورية المحتلة في الفكرى الثانية عشرة لتولى حزب البعث السلطة وفي قيامها بالتحرك في بناء سد صناعي على الحدود مع الأردن وإسرائيل لتحويل مياه نهر اليرموك ، الأمر الذي أدى إلى إثارة العديد من التوترات بين البلدين ، حيث

جدول رقم (١٦) (الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب اللبناني من يناير حتى ديسمبر ١٩٨٧) . *

الحدث	غارات جوية حفرية	غارات جوية وممية	قصف بحري	حالات حصار بحري	قصف مدفعي لقرى الجنوب	توغل القوات البحرية في جنوب لبنان	الأجمالي
العدد *	٢٢	٢٨	١٠	١٢	٢٦	٨	١٠٦

* تجميع الباحث . * بعض هذه الحالات استمر أكثر من اسبوع .

كان هذا المشروع أحد عوامل التوتر في المصنّات عندما قامت سوريا بعمليات لتحويل منابع نهر الأردن في جبل الشيخ وقيام إسرائيل بالهجوم الجوي على منطقة السدود التي أقامتها سوريا على ضفاف نهر الحاصباني عام ١٩٦٦ ، ثم المعارك الجوية العنيفة بين سوريا وإسرائيل التي أعقبت ذلك فوق منطقة الجليل شمال إسرائيل والتي كانت مقدمة لحرب يونيو ١٩٦٧ .

وقد أجرت إسرائيل في يوليو ١٩٨٧ سلسلة مناورات بالقرب من الحدود السورية أعترضتها وسائل الإعلام السورية بمحابة تهديد مباشر للأمن السوري وحذرت على أثرها من احتمالات نشوب اشتباكات مسلحة من جراء مثل هذه الأعمال الاستنزائية . والحقيقة أن المخاوف السورية مرجعها نوعية الأسلحة في المناورات ومن بينها الأسلحة الكيميائية وكذلك من التكتيكات الحربية التي جرت أثناء المناورات .

كما أطلقت القوات السورية في أغسطس ٣ صواريخ من طراز سام ٦ على طائرات إسرائيلية أثناء تحليقها فوق منطقة البقاع الغربي في لبنان الأمر الذي جعل رابين يصرح بأنه إذا كان هناك تهديد عسكري لإسرائيل فإنه سيكون في مرتفعات الجولان . وأعقب ذلك مناورات إسرائيلية بالذخيرة الحية في المرتفعات السورية في أوائل نوفمبر شاركت فيها قوات المدرعات والمدفعية وسلاح المظليين . وقد أرتفعت حدة الحرب الكلاسيكية بين البلدين في نوفمبر .

وقد توترت العلاقات بشدة بين البلدين في أعقاب الهجوم الفدائي بالطائرة الشراعية في أواخر نوفمبر ، عملية قبية ، حيث أقامت إسرائيل سوريا صراحة بتدبير الحادث وأكد شامير أن المنظمة المسؤولة عن هذه العملية تتلقى دعماً من سوريا ، وأنه بدون هذا الدعم ما كان شيء من هذا القبيل .

د - الجيش الإسرائيلي :

اهتمت إسرائيل خلال عام ١٩٨٧ برفع كفاءة قواتها المسلحة وإعادة تنظيم بعض قطاعاتها من الناحية الهيكلية وهو ما اتضح في أعقاب تولي دان شومرون رئاسة الأركان في أبريل ١٩٨٧* . فقد بدأ شومرون في سبتمبر في تنفيذ خطة لإعادة

تنظيم هيكل الجيش الإسرائيلي حيث أعلن أنه سيخفض عدد أفراد الجيش مع تعزيز قوته الضاربة وقال أن خطته تركز على تعزيز سلاح المهندسين إلى درجة عالية بحيث يستطيع تمهيد كل شيء في ميدان القتال بسرعة فائقة لاتاحة الأتحام في العمق ، وكذلك تتضمن خطته تدعيم المخابرات العسكرية وبصفة خاصة في ميدان القتال .

— وفيما يتعلق بسلاح الطيران ركزت الخطة على ضرورة تزويده بـ ٧٥ طائرة من طراز أف - ١٦ ، حيث كان شومرون من أشد المعارضين لمشروع الطائرة لأفي نظر التكاليف الباهظة ولا تمكيس ذلك على المبالغ المخصصة لبقية الأسلحة .

أما سلاح البحرية فقد عمل شومرون على تدعيمه بغواصات جديدة وزوارق صاروخية متطورة حيث كان الجنرال أفراهم بن شوشان قائد القوات البحرية قد طالب بضرورة تطوير هذا السلاح حتى يمكن ملاحقة الدول العربية في سعيها لتطوير قواتها البحرية بالغواصات وطائرات الهليكوبتر .

وفي نفس الوقت تعددت وتنوعت مناورات الجيش الإسرائيلي على الحدود مع كل من مصر وسوريا ولبنان . فتمت في يونيو مناورات على الحدود مع مصر رداً على المناورات المصرية في مايو . وفي يوليو أجرى الجيش الإسرائيلي مناورات ضخمة على الحدود السورية اشتركت فيها أسلحة المدفعية والمدرعات والطائرات الهليكوبتر الهجومية . كما جرت مناورات بحرية ضخمة على طول السواحل الإسرائيلية لمدة ثلاثة أيام في ٢١ / ١١ اشتركت فيها وحدت من المشاة والمدفعية والديابات .

كما أنحل شومرون تدريبات عبور الموانع المائية واستخدام الجسور المتحركة وهي التي أجريت مناوراتها في سبتمبر ١٩٨٧ على طول السواحل الإسرائيلية . وكذلك تم استدعاء الاحتياطي الإسرائيلي مرتين في يناير ومارس للتأكد من رفع كفاءة أساليب التعبئة .

وفي نفس الوقت اهتمت إسرائيل بزيادة ترسانتها من الأسلحة التقليدية والنووية وتطويرها . فعلى صعيد الأسلحة التقليدية :

- في عام ١٩٧٤ تولى قيادة سلاح المظليين والمشاء .
- في عام ١٩٧٦ خطط ونفذ عملية عنتيب الشهيرة في أوغندا .
- في عام ١٩٧٨ عين قائدًا للقوات الجوية .
- في عام ١٩٨٣ تولى قيادة القوات البرية التي تضم أسلحة المشاة والمدفعية والمدرعات والمهندسين ووحدات الإدارة والتعمين والشؤون الإدارية .
- في عام ١٩٨٥ : عين مساعداً لرئيس الأركان .
- أبريل ١٩٨٧ : رئيساً لأركان حرب الجيش الإسرائيلي حلفاً للجنرال موسى ليفي .

- * ولد دان شومرون في مستوطنة أشدود بعقوب في غور الأردن عام ١٩٣٧ ، والتحق بالجيش الإسرائيلي عام ١٩٥٥ في سلاح المظلات وهو في سن الثامنة عشرة .
- في حرب يونيو ١٩٦٧ كان قائداً لقوة استطلاع الفرقة المدرعة التي كان يقودها للجنرال إسرائيل طل والتي حاربت في رفح وغرب ميناء .
- بعد الحرب تسلم قيادة كتيبة المظليين في وادي الأردن ومنطقة القنات .
- تولى قيادة لواء مدرع عام ١٩٧١ بعد انتقاله إلى سلاح المدرعات .
- في حرب أكتوبر : كان قائداً لواء الأتوية التي تولت أحكام محاصرة الجيش المصري في سيناء .

طورت إسرائيل الصاروخ براك وهو صاروخ معد للتركيب في السفن لحمايتها من الطائرات والصواريخ .

— كما بدأت في إنتاج مدفع رشاش ليحل محل الرشاش البلجيكي « ماج » .

— وفي أغسطس أعلنت هيئة للصناعات الجوية الإسرائيلية توصيلها إلى صنع قنبلة موجهة تعمل بأشعة الليزر أطلق عليها اسم « جيلوتين » ويبلغ مداها ٣٠ كم وهي مزودة بجهاز حساس يعمل بأشعة الليزر للبحث عن الأهداف .

— كذلك بدأت في إنتاج المدفع « جي ٣٦٠ » الخفيف للغاية والذي يطلق قذائف عيار ٢٠ ملم بمدى ٢ كم حيث يمكن أن تتسلح به دبابات وزوارق حرس لسهول وطرقات الهليكوبتر .

— كما قامت بإدخال تعديلات على الطائرة فانثوم (أف ٤ أي . آر . ف) التي تنتجها شركة مكرونال دوجلاس الأمريكية تحت اسم فانثوم ٢٠٠٠ وهي التعديلات التي تمكن الطائرة من العمل للتدخل التكتيكي لتفكيك صالحة للعمل حتى عام ٢٠٠٠ ولدى إسرائيل منها حاليا ١٦٠ طائرة .

— وقامت إسرائيل أيضا بتطوير الدبابة « ستوريون » التي أنتجت منذ ما يزيد على ثلاثين عاما ويمتلك الجيش ١١٠٠ وحدة وقد زودتها بمحركات أقوى وعبوات اليكترونية متطورة ومدافع أطول مدى .

وعلى صعيد الأسلحة النووية أتممت إسرائيل أسلما بوسائل الإيصال الصاروخية فالتجهت إلى تطوير الصاروخ « أريحا » ومده ٤٥٠ كم ليصل مداه إلى ١٤٥٠ كم تحت اسم « أريحا ٢ » وأجرت في مايو تجربة على هذا الصاروخ في البحر المتوسط قطع خلالها مسافة ٨٢٠ كم قبل أن يسقط في المياه .

٥ . التعاون الإسرائيلي - الأمريكي في المجالين العسكري والاستراتيجي :

شهد عام ١٩٨٧ مزيدا من التعاون الإسرائيلي - الأمريكي لا سيما على الصعيدين العسكري والاستراتيجي . فلذا كان عام ١٩٨٦ قد أنقضى بأقامة ١٤ مصنعا لإنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية المتنوعة لصالح الجيش الأمريكي في داخل مستوطنات المرتفعات السورية المحتلة ، فلن عام ١٩٨٧ شهد تنوعا في صور هذا التعاون :

— ففي يناير تسلمت إسرائيل أول دفعة من طائرات ف - ١٦ سي ، وهي أحدث طراز من هذه الطائرات ، حيث ستحصل على ٧٥ طائرة منها وبذلك تكون إسرائيل أول دولة تملك هذا النوع من الطائرات بعد الولايات المتحدة نفسها .

— وفي منتصف فبراير - ١٩٨٧ وأثناء زيارة اسمحش سامير رئيس وزراء إسرائيل لوشنطن - وقع الرئيس ريجان

تشريعا يعطي لإسرائيل مزايا الدول الأعضاء في حلف الأطلسي بموجبيه يصبح لإسرائيل الحق في الاشتراك في المعاهدات والمناقصات داخل الولايات المتحدة وتنفيذ المشروعات بها ، كما يتيح لها الحصول على ٢٥ ٪ من تكاليف بناء قواعدها الجوية وكذلك المشاركة في مناقصات صيانة الطائرات الأمريكية بقواعدها في أوروبا .

هذا بجانب حصول إسرائيل على الكثير من الأموال من بعض الصناديق والمؤسسات الخاصة (والتي كانت حتى توقيع التشريع حكرا على الدول الأعضاء في حلف الأطلسي) وذلك لأغراض البحث والتطوير .

وفي أبريل بدأت الولايات المتحدة دراسة جدية للسماح لإسرائيل بإنتاج صاروخ نووي مضاد للصواريخ في إطار البرنامج الأمريكي - حرب النجوم - وهو الصاروخ الذي قام الخبراء الاسرائيليون بتطويره للتصدي للصواريخ السوفيتية قصيرة المدى التي تملكها سوريا من طراز أس أس ٢١ .

كما تم في ديسمبر - أثناء زيارة أسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلي لوشنطن التوصل إلى اتفاق لتطوير الصاروخ الاسرائيلي / السهم / كصاروخ اعتراضى في إطار برنامج حرب النجوم وذلك لاستخدامه في عمليات الدفاع الميداني والاقليمي والذي تتحمل واشنطن ٨٠ ٪ من تكاليفه .

ثم اتفقت الدولتان بعد ذلك على اقامة قاعدة دائمة في إسرائيل لقوة أمريكية على أن تسمح لإسرائيل الولايات المتحدة باستخدام كل ما لديها من أسلحة أمريكية في حالات الطوارئ بالمنطقة .

كما اتجهت الولايات المتحدة في أغسطس - بعد إلغاء مشروع الطائرة لافي - إلى تمويص إسرائيل عن المشروع الملحق فتمت لها مبلغ ١٠٠ مليون دولار ، كما وضعت برنامج تعويضات صناعية بقيمة ١٥٠ مليون دولار لعامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ وطرحت إمكانية اشتراك الولايات المتحدة وإسرائيل معا في إنتاج طراز جديد من طائرات أف - ١٦ المتقدمة جدا .

وفي ١٤ / ١٢ وقعت الولايات المتحدة وإسرائيل - أثناء زيارة رابين لوشنطن اتفاقية عسكرية تمنح الشركات الاسرائيلية بمقتضاها فرصة أفضل في التنافس من أجل الحصول على عطاءات في الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى تكثيف التعاون بين البلدين في مجال الأبحاث العسكرية . وقد ذكر فرانك كارلوتشي وزير الدفاع الأمريكي أن هذا الاتفاق يرمز إلى التزام الولايات المتحدة بمواصلة تقديم المساعدات لإسرائيل لتعزيز أمنها القومي .

كما أخطرت وزارة الدفاع الأمريكية الكونجرس رسميا في

١٨ / ١٢ بموافقتها على مشروع مشترك لإنتاج نظام جديد من الأهداف الليبية خاص بطراز معين من طائرات الهليكوبتر المقاتلة تساهم فيه ولشنتن بثلثي تكاليف المشروع (أى ١٢٤ مليون دولار مقابل ٦٣ مليون دولار تشارك بها إسرائيل) وتكمن خطورة هذا النظام الجديد فى أنه يسمح لطائرات الهليكوبتر الاسرائيلية من طراز كوبرا ، التابعة للقوات الجوية الاسرائيلية ، بمهاجمة الأهداف ليلا وفى الدخان أو الضباب وذلك سيوزد طائرات الهليكوبتر بالقدرة على مهاجمة العربيات المعادية لها أثناء الليل .

و - الاتحاد السوفيتي

وتطوير القوة النووية الاسرائيلية :

أهتم الاتحاد السوفيتي بمتابعة المحاولات الاسرائيلية لتحديث وتطوير أسلحتها النووية لا سيما ما يتعلق بإنتاج إسرائيل للصاروخ النووي بعيد المدى - أريحا ٢ - الذى يصل مداه إلى ١٤٥٠ كم وهو ما يمكنه من الوصول إلى بعض المناطق الاستراتيجية السوفيتية .

ويرجع حرص إسرائيل على إنتاج مثل هذا الصاروخ إلى أنه يشكل عامل ردع فى مواجهة الأطراف التى يمكن لها أن تقدم غطاء نوويا لبعض الدول العربية - لا سيما باكستان والاتحاد السوفيتي - ومن ثم فإن توصيل إسرائيل لإنتاج مثل هذا الصاروخ - يمكنها من تهديد باكستان وطهران والمناطق السوفيتية الجنوبية . ولذلك سارع الاتحاد السوفيتي ، فى أعقاب إجراء أول تجربة لهذا الصاروخ فى مايو ، بتقديم ثلاثة تحذيرات لاسرائيل ، جاء الأول منها فى شكل تهديد فى منتصف يوليو عن طريق الإذاعة السوفيتية الناطقة بالعربية جاء فيه : ... إن هذا السلاح يشكل تهديدا للمراكز الاستراتيجية

والاقتصادية السوفيتية مثل حقول النفط فى باكو ، وأن إسرائيل قد لا تستطيع مواجهة الآثار المترتبة على تطوير مثل هذه الأسلحة .

وقد سارع شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلي بالرد على ذلك بقوله : إن إسرائيل لا تهدد أمن الاتحاد السوفيتي بإنتاج صاروخ نووي لأن الاتحاد السوفيتي ليس عدوا لإسرائيل ، وعلق مسئول إسرائيلي آخر على التهديد السوفيتي بقوله : إن أريحا ٢ مخصص لحماية إسرائيل من الدول العربية المجاورة ، وأنه إذا كان يمكنه الوصول إلى الأراضي السوفيتية فذلك مجرد مصادفة .

ثم كرر الاتحاد السوفيتي تحذيره لاسرائيل فى أواخر سبتمبر ١٩٨٧ عندما حذر راديو موسكو بأن الاتحاد السوفيتي لا يمكنه التسامح إزاء تطوير إسرائيل لصاروخ نووي . وطلب الحكومة الاسرائيلية بأن تحذو حذو القوتين العظميين بوقف تطوير أسلحتها النووية ، وقال إن إسرائيل سوف تواجه مخاطر كبيرة للغاية باستمرارها فى تطوير الصاروخ أريحا ٢ .

ويغض النظر عن الاعتبارات السوفيتية الكامنة وراء هذه التحذيرات ، التى تمكن فى الأطار العام للعلاقات الأمريكية السوفيتية بعد توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي الأمريكى الاسرائيلي وبعد حصول إسرائيل على امتيازات عضو حلف الأطلسي وكذلك فى رغبة الاتحاد السوفيتي - كما يسود الاعتقاد - فى عدم تقديم صواريخ أس أم ٢٣ متوسطة المدى التى طليتها سوريا ، فإن الصاروخ أريحا ٢ يصل إلى جنوب الاتحاد السوفيتي الأمر الذى يحتل مغزاه فى إطار الاستراتيجية النووية الاسرائيلية الهادفة إلى الحد من احتمالات التدخل السوفيتي فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلي وهو ما تتركه إسرائيل والاتحاد السوفيتي تماما ومن هنا كان الاحتجاج السوفيتي على تطوير مثل هذا الصاروخ .

خلاصة :

تطور الصراع المسلح بين إسرائيل والعرب خلال عام ١٩٨٧ من حيث الكثافة والقاعية الأمر الذى يمثل نقلة كيفية فى مستوى الصراع . ورغم أن نتائج الصراع المسلح لم تؤد إلى تدمير أحد الجانبين لقوات الآخر إلا أنه يدل على أن إسرائيل لا تستطيع أن تحقق لها أمنا داخليا طالما تصر على التمسك بالأراضي العربية المحتلة ، وعلى حرمان الشعب العربى فى الأراضي المحتلة من حقوقه ، كما أن القوات الاسرائيلية لم تعد قادرة على القيام بضربة استباقية أو تأتيرية ضد الأهداف العربية بنفس الحرية التى مارستها فى السابق لأسباب عسكرية وسياسية .

٤ - جهود التسوية السلمية للصراع

قامت معظم جهود التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلي عام ١٩٨٧ على فكرة المؤتمر الدولى . ورغم أن الفكرة قديمة إلا أن الجديد هو جدية البحث الدولى والأقليمي منذ مطلع عام ١٩٨٧ حول كيفية الاعداد للمؤتمر ، والأطراف المشاركة فيه ، وشكل التمثيل الفلسطيني ، بل وسلطة المؤتمر على عملية التفاوض بين الأطراف المعنية بالنزاع ، والأطراف القانوني للتفاوض .

إضافة للمؤتمر الدولى كانت هناك تطورات أخرى من خلال طرح عدة مبادرات للتسوية السلمية عام ١٩٨٧ .

أ - المؤتمر الدولى :

أختلفت الأطراف المعنية بالصراع العربى الاسرائيلي والقرى العظمى وغيرها حول موضوع المؤتمر الدولى ، بصورة تزدى للاختلاف الجذرى لنتائج عملية التفاوض لتسوية الأزمة . وقد أوضح السكرتير العام للأمم المتحدة بيريز ديكيولار أثناء عرض تقرير بهذا الشأن أمام مجلس الأمن فى مايو ١٩٨٧ ، انه رغم ما برز من مرونة فى موقف الأطراف

المعنية ، إلا أنه لا يزال يوجد خلافات عميقة في وجهات النظر بينهم . ويهتم هذا العرض بوضع خريطة لمدى تغير واختلاف مواقف هذه الدول حول الموافقة على فكرة المؤتمر ، ولجنته التحضيرية ، والأطراف المشاركة فيه ، وشكل التمثيل الفلسطيني ، وسلطة المؤتمر وكذلك الأطار القانوني للتفاوض .

(١) **تغير مواقف الدول حول القبول بفكرة المؤتمر :**

بصفة عامة كان القبل الذي أعترى المعامى الأمريكية في التصوية السبب الرئيسي في تحول مواقف كثيرة من الدول بشأن ضرورة بنى إطار جديد يسعى لتحقيق التصوية السلمية في الشرق الأوسط .

(أ) **مواقف الأمم المتحدة :**

أصبح تغير الموقف الدولي بشأن الموافقة على عقد المؤتمر ، أثناء طرح الموضوع للمناقشة في الجمعية العامة للأمم المتحدة . فخلال اجتماعات الدورة ٤٠ للجمعية العامة عام ١٩٨٥ ، وافقت ١٠٧ دول على عقد المؤتمر مقابل رفض ثلاث دول هي الولايات المتحدة وإسرائيل وكندا ، بينما أمتنعت ٤١ دولة عن التصويت . أما في عام ١٩٨٦ فقد وافقت ١٢٣ دولة مقابل رفض ثلاث دول هي الولايات المتحدة وإسرائيل واتيوجو (أرخبيل الانثيل) ، بينما أمتنعت ١٩ دولة عن التصويت . أى حدث ارتفاع في نسبة المواقفين مقابل انخفاض نسبة الممتنعين عن التصويت . وفي مطلع ديسمبر ١٩٨٧ ، وافقت الجمعية العامة على مشروع قرار يؤيد عقد المؤتمر بأغلبية ساحقة بلغت ١٢٩ دولة مقابل رفض دولتين ، هما الولايات المتحدة وإسرائيل ، بينما أمتنعت ٢٤ دولة عن التصويت ، وقد طالب القرار بتكليف الأمين العام بمواصلة جهوده بالتشاور مع مجلس الأمن من أجل عقد المؤتمر على أن يقدم تقريراً بنتائج جهوده قبل أبريل ١٩٨٨ . كل هذه الأمور تؤكد التأيد العالمى المستمر والمتزايد لعقد المؤتمر الدولي .

(ب) **الموقف الأمريكى :**

تغير الموقف الأمريكى تجاه الموافقة على عقد المؤتمر الدولي ، وإن لم يحدث أى تغير في الهدف النهائي وهو الوصول لمفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل . ويرجع أن تكون فضيحة إيران جيت أحد أسباب تغير الموقف الأمريكى تجاه موضوع المؤتمر الدولي . . في هذا الإطار ، جاءت زيادة ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأوسط للمنطقة في ٦ يناير ١٩٨٧ ، كمشاهدة على ما يبدو لاستعداد متصادقة الإدارة الأمريكية لدى أسدقاتها في المنطقة ، بعد أن ساهمت الولايات المتحدة وإسرائيل في تمويل إيران بصفقات الأسلحة . ورغم رفض الملك حسين في فبراير ١٩٨٧ زيارة الولايات المتحدة احتجاجاً على السياسة الأمريكية في المنطقة . إلا أن الموقف الأمريكى تذبذب مرة أخرى بشأن موضوع المؤتمر الدولي نتيجة استمرار الخلافات العربية العربية ، وعدم وجود موقف موحد إزاء المؤتمر الدولي ،

والقصور النسبى في رد الفعل العربى إزاء مسألة إيران جيت . وكانت زيارة إسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى للولايات المتحدة في ١٦ فبراير ١٩٨٧ ، إحدى المحاولات التى كان يبتذلها الليكود لإقناع الادارة الأمريكية بعدم السير قتما تجاه مقترحات رئيس التجمع العمالى ووزير الخارجية شيمون بيريز بشأن المؤتمر الدولي ، حيث أستخدم كل الأسانيد بما فيها عودة الموفيت للمنطقة ، ودعم القوى المتطرفة إذا ما أقتعت الولايات المتحدة على دعم فكرة المؤتمر الدولي . وقد نجح إسحاق شامير على ما يبدو في معماه الأمر الذى أتضح في تصريح جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى أثناء لقائه بواشنطن في مايو ١٩٨٧ بـ لجنة العلاقات العامة الأمريكية الاسرائيلية والتي تعتبر أقوى الجماعات الصهيونية في الولايات المتحدة . إذ أكد على أن الولايات المتحدة أن تخطو إلى الأمام بشأن المؤتمر الدولي ، إلا إذا أفتت الحكومة الاسرائيلية على هذا الأمر وانتهى الانقسام بداخلها ، فالولايات المتحدة . كما قال . لن تلزم بالاشتراك في المؤتمر الدولي ، ولن تتحرك في هذا الاتجاه إلا إذا وافقت إسرائيل ، وأضاف أنه لا البيت الأبيض ولا وزارة الخارجية ملتزمان بعقد المؤتمر الدولي ، بل إن أى تحرك في هذا الاتجاه سيتم فقط في حالة وجود تأييد من الحكومة الاسرائيلية . وقد ترجمت زيارة شولتز لاسرائيل في ١٥ أكتوبر ١٩٨٧ كل ما جاء في تصريحه .

(جـ) **الموقف الاسرائيلى :**

تغير الموقف الاسرائيلى تجاه المؤتمر الدولي ، نتيجة موافقة شيمون بيريز على لجنة تحضيرية لمؤتمر دولى للسلام إبان قمة الاسكندرية في سبتمبر ١٩٨٦ بينه بصفته رئيس وزراء إسرائيل وبين الرئيس مبارك . وقد تطور الأمر ، بموافقة بيريز بصفته وزير للخارجية ، إبان زيارته للقاهرة في فبراير ١٩٨٧ في بيان رسمى على عقد مؤتمر دولى يقضى لمفاوضات مباشرة . ولعل الميـب في تمسك حزب العمل وبجانبه بعض الأحزاب الأخرى وقطاع كبير من الرأى العام بالمؤتمر الدولي يرجع لاعتلاء أهمية كبرى للمشكلة الديمغرافية الناجمة عن المعدلات السريعة للتزايد السكانى العربى وتأثيره على نقاء الدولة اليهودية . فهناك خشية أن يصبح العرب أغلبية في إسرائيل الكبرى ، خلال ربع قرن ، وفي هذه الحالة إن تبقى إسرائيل دولة يهودية . كما يرتبط ذلك الموقف ، بإدراك العمل للأجيال الجديدة من الفلسطينيين الأكثر تشدداً ، وذلك بفراغته لاحتجاجات السائدة المساندة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة . وقد أستطاع بيريز بموقف إسحاق شامير رئيس لليكود الذى أصر على المفاوضات المباشرة . فعلى النقيض من موقف العمل ومؤيديه ، يقف الليكود في مواجهة المشكلة الديمغرافية بتبنى سياسة بناء المستوطنات في المناطق ذات الكثافة السكانية العربية ، وتشجيع هجرة اليهود لاسرائيل ، مع السعى نحو تهجير السكان العرب منها كلما أمكن . على هذا

الأساس ، لا يوجد أي هدف من مؤتمر دولي من شأنه . كما يرى الليكود . التحكم في مصير إسرائيل بواسطة دول أجنبية كالاتحاد السوفيتي والأطراف العربية ، بحيث يتم في النهاية للتحكم في مصير القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة . وفي مواجهة مقترحات بيريز التي طرحها مؤيدا عقد المؤتمر الدولي ، طرح إسحاق شامير ورقة تشمل عشر نقاط تحمل عنوان « لماذا لا نؤيد المؤتمر الدولي » ، وقد تضمنت الورقة النقاط التالية :

١ - جميع حكومات إسرائيل ، نادت على الدوام بضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية .

٢ - الحكومة الحالية لم تتخذ أي قرار بخصوص انعقاد المؤتمر الدولي ، ولا يحق لوزير الخارجية القول بأنه يوجد قرار حكومي بهذا الخصوص .

٣ - الحكومة الاسرائيلية تطالب بإجراء اتصالات مباشرة مع الأردن ، وبدون شروط مسبقة ومطالبة الأردن بانعقاد مؤتمر دولي للسلام يعتبر شرطا مسبقا .

٤ - فكرة انعقاد المؤتمر الدولي هي فكرة سوفيتية .

٥ - الدول العربية تطالب بإشراك الاتحاد السوفيتي لأنها تعرف بأنه سيطالب بالانسحاب الاسرائيلي واقامة دولة فلسطينية .

٦ - المؤتمر الدولي سيسمح للاتحاد السوفيتي بالعودة إلى الشرق الأوسط دون أن تفتح أبوابه لهجرة لليهود ، ولستئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل .

٧ - المؤتمر بأكمله سوف يتخذ موقفا معاديا لاسرائيل والمشاركين فيه سيطالبون بالانسحاب الاسرائيلي .

٨ - العرب يطالبون بانعقاد المؤتمر حتى يتمكنوا من التهرب من الاعتراف بإسرائيل .

٩ - اتفاقية السلام مع مصر ، تم التوصل إليها بالاتصالات والمحادثات المباشرة . (وبمساعدة أمريكية) وبالتالي يمكن مواصلة هذا الطريق .

١٠ - إسرائيل نادت ومنذ أقامت بها المحادثات المباشرة مع الدول العربية ، والآن وبعد مرور حوالي ٤٠ سنة تم التوصل إلى السلام مع مصر ، ولذلك يجب الاستمرار في طلب إجراء المحادثات المباشرة مع الدول العربية الأخرى للتوصل إلى السلام .

ورغم كافة الأمانيد والحجج التي أوردها شامير ، إلا أن بيريز تمسك برأيه ، وبدأ كل طرف يدعم موقفه داخليا في مواجهة الطرف الآخر . فإلى جانب حزب العمل وقتئذ أحزاب الوسط (ياحد - شينوي - راتس) ولها ٩ مقاعد في الكنيست مؤيدة لموقف بيريز ، هذا إضافة للسلام مثل : السلام الآن وييس أنجول . . وإلى جانب تكتل ليكود ، وقتئذ الأحزاب الدينية (المقدال - تامي - موراشا - شاس - أجودات إسرائيل) ولها ١٣ مقعدا في الكنيست مؤيدة لموقف شامير . وعلى جانب كل طرف وقتئذ فئة أكثر تشددا . فالأحزاب اليمينية كحزب هتسيا

وحركة كاخ ولها ٦ مقاعد بالكنيست أخذت موقفا أكثر تصلما من موقف الليكود . والأحزاب اليهودية - العربية كحدش والقاتمة التقدمية للسلام ولها ٦ مقاعد بالكنيست تبنت خطا أكثر اعتدالا من موقف بيريز . وهكذا تعادلت الكفة تقريبا بين الموقفين داخل الكنيست ، كما تعادلت داخل مجلس الوزراء . بل إن الرأي العام الاسرائيلي انقسم ذاته حول هذا الأمر ، حيث تذهب بعض استطلاعات الرأي العام في إسرائيل ، أنه في مايو ١٩٨٧ تبين أن ٥٢ ٪ من الاسرائيليين تقريبا يؤيدون مؤتمرا دوليا يقضى لمفاوضات مباشرة مع الأردن ، بينما أعرب ٤٢ ٪ تقريبا عن رفضهم للفكرة ، بينما لم يحدد ٥ ٪ موقفهم .

في خضم هذه الخلافات أرفع الجدل لدرجة أن كلاما من طرفي الحكومة أبدى أسفاده لفض الائتلاف مقابل عدم التضحية بمبادئه . فبينما طالب رئيس حزب العمل رئيس الوزراء بالاستقالة من منصبه في مايو ١٩٨٧ ، أكدت مصادر مقربة من الليكود ، إمكانية قيام شامير باستخدام سلطاته كرئيس للوزراء وإقصاء بيريز من منصبه كوزير للخارجية . مما يعني في

حقيقة الأمر فض الائتلاف الحاكم . وقد ازداد الوضع توترا ، باقدام ممثل حزب شينوي على تقديم أسفائه من الائتلاف الحاكم في ١٧ مايو ١٩٨٧ ، بسبب موقف رئيس الحكومة من معارضة لفكرة المؤتمر . ولم تقف الأمور عند ذلك الحد إذ حاول كل طرف جذب مؤيدين له من خارج إسرائيل لدعم موقفه ، فلجأ كل منهم مباشرة للولايات المتحدة حيث قام شامير بزيارتها في ١٦ فبراير ١٩٨٧ ، وقد صاحب ذلك تصريح أمريكي على ضرورة التفاوض المباشرة بين إسرائيل ووفد أردني فلسطيني مع تأييد فكرة عقد مؤتمر دولي ، يستخدم كمظلة لهذه المفاوضات . كما أوفد شامير مدير عام ديوان رئيس الوزراء لوشنطن في منتصف مايو ١٩٨٧ ، لتحذير الولايات المتحدة من مخبة القيام بأي محاولة للنسوية عبر مؤتمر دولي (لاحظ أن هذه الزيارة توافقت مع زيارة بيريز للولايات المتحدة والتي قام بها في ١٥ مايو ١٩٨٧) . وفي نوفمبر ١٩٨٧ قام الطرفان بمساعي خارجية أخرى ، حيث قام بيريز بجولة أوروبية زار خلالها فرنسا وبلجيكا ، ثم أختتم جولته بزيارة بريطانيا ، حيث تباحث مع رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر في ٢٣ نوفمبر ١٩٨٧ . ويبدو أنه حاول اقناعها بالضغط على الزعيم السوفيتي جورباتشوف عند توقيفه في لندن في طريقه لوشنطن ، للسماح بهجرة اليهود السوفيت ، وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل مما سيؤدي لتخفيف معارضة شامير للمؤتمر الدولي . من ناحية أخرى قام شامير في ١٨ نوفمبر ١٩٨٧ بزيارة أخرى للولايات المتحدة ، يرجح أنها كانت لمحاولة اقناع الإدارة الأمريكية الاستجابة لعدة مطالب منها احياء أي محاولة سوفيتية خلال قمة العملقين لمناقشة موضوع المؤتمر الدولي .

ورغم عدم تدخل الإدارة الأمريكية بصورة مباشرة في الصراع الدائر داخل الحكومة الاسرائيلية ، إلا أنه يلاحظ تميح

وحدها معارضة للمؤتمر الدولي ، في الوقت الذي تسعى فيه الأطراف الأخرى للبحث عن دور في عملية التسوية بما في ذلك الاتحاد السوفيتي ، الذي بدأ يتصل بإسرائيل بصورة علنية .

الأردن :

أيد الأردن المؤتمر الدولي منذ الطرح السوفيتي له في بداية الثمانينيات ، وقد أشار الاتفاق الأردني الفلسطيني عام ١٩٨٥ بصورة واضحة للارغبة في عقد مؤتمر دولي ، تحضره الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، وسائر الأطراف المعنية بالنزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ضمن وفد مشترك مع الأردن . ولكن المقيبات التي شابت العلاقات الأردنية - الفلسطينية أدت لتجميد الاتفاق من جانب المعامل الأردني عام ١٩٨٦ ، وإلغائه من قبل منظمة التحرير عام ١٩٨٧ . وقد عاد الأردن وكرر اقتراحه لثناء طرح ورقة العمل الأردنية ، التي قدمها رئيس الوزراء زيد الرقاعي إبان زيارته لواشنطن في ٥ أبريل ١٩٨٧ بشأن الوفد الأردني الفلسطيني المشترك . مما اعتبر تراجعاً عن صيغة أجمعت القادات الفلسطينية على رفضها ، بعد عدة أيام من طرح هذه الورقة أثناء اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في نهاية أبريل ١٩٨٧ .

مصر :

كانت مصر أول طرف عربي نادى بالمؤتمر الدولي منذ عام ١٩٧٣ . ورغم أن مصر قد دعت في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ كافة أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير لعقد مؤتمر تحضيرى للمؤتمر الدولي في القاهرة ، إلا أن مصر شجعت بعد ذلك للحار بين الأردن ومنظمة التحرير عقب الخروج الفلسطيني من لبنان ١٩٨٢ ، وباركت اتفاق عمان الذي يدعو لتشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك في مفاوضات السلام ، بما شكل موقفاً مغايراً لموقفها عام ١٩٧٧ . ورغم إعلان منظمة التحرير إلغاء اتفاق عمان والتمسك بصيغة المشاركة عبر وفد مستقل ، إلا أن الموقف المصري لم يتغير ، الأمر الذي اتضح مؤخرًا في كلمة مصر التي ألقاها د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصري أمام الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٨٧ ، حيث أشار صراحة إلى ضرورة إعطاء أهمية خاصة لتشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك .

منظمة التحرير الفلسطينية :

كان لاجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر من ٢٠ - ٢٥ أبريل ١٩٨٧ أهمية كبيرة في تعديل الموقف الفلسطيني تجاه المؤتمر الدولي ، وذلك مقابل استعادة وحدة الفصائل الفلسطينية . وقد تمثل ذلك التعديل في رفض طرح صيغة للوحدة مع المملكة الأردنية إلا بعد إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة . كما رفضت صيغة الوفد الأردني الفلسطيني المشترك في مفاوضات السلام ، وبدلاً من ذلك طرحت صيغة الوفد المستقل .

الولايات المتحدة بصورة غير مباشرة ومن وقت لآخر بتأييد موقف بيريز . بل أنها قامت بإرسال تشارلز هيل كمبعوث شخصي لوزير الخارجية جورج شولتز لزيارة إسرائيل في ٩ أغسطس ١٩٨٧ بفرض دفع عملية السلام .

والواقع أنه رغم كل الخلافات بين الطرفين ، فلا يبدو أن هناك مجالاً لنفض الائتلاف بسبب موضوع التسوية ، فورايت حزب العمل لم تتغير عن أي من اللاهات التي كررها بيريز أكثر من مرة في مواجهة : مؤتمر دولي فعال - دولة فلسطينية مستقلة - التعامل مع منظمة التحرير . العودة لحدود ما قبل عام ١٩٦٧ . ومن ثم فإن جوهر خلافه مع شامير يقع في دائرة تكتيك التعامل مع العرب وليس أستراليا جيته وفي هذا الإطار لا مجال لنفض الائتلاف .

(د) الموقف المصري :

عند تبين الموقف العربي يبرز في الأفق قرار القمة العربية الطارئة التي عقدت بالدار البيضاء في أغسطس ١٩٨٥ والتي قاطعتها كل من سوريا ولبنان وليبيا واليمن الجنوبي والجزائر . وقد اتخذت القمة قراراً بتأييد اتفاق عمان الموقع بين الأردن ومنظمة التحرير والذي يتضمن الدعوة لعقد مؤتمر دولي . بعد ذلك تطور الموقف العربي ، بموافقة القمة العربية بعمان في نوفمبر ١٩٨٧ بصورة صريحة ولأول مرة على عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لحل المشكلة الفلسطينية . ورغم ذلك يمكن تحديد موقف كل دولة من الدول العربية المرشحة للمشاركة في المؤتمر وكيف تغير موقفها إزاءه .

سوريا :

كانت سوريا ترفض حتى وقت قريب ، أي مسعى تفاوضي مع إسرائيل في ظل استمرار اختلال التوازن الاستراتيجي بين الدولتين . لذلك حرصت دائماً على التحفظ بشأن موقفها من أي تسوية . وحتى عندما طرحت السوق الأوروبية مبادرتها بشأن المؤتمر الدولي في فبراير ١٩٨٧ ، هاجمت الصحف السورية المبادرة مؤكدة أنها ستار لاجراء مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل . ولكن زيارة الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر لدمشق في مارس ١٩٨٧ ، ساهمت على ما يبدو في قبول سوريا بفكرة المؤتمر الدولي ، مع إمكانية وجود لجان ثانية داخله . أيد ذلك تصريح كارتر عقب زيارته لسوريا ، بأن دمشق لديها الاستعداد الآن لاجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل في إطار مؤتمر دولي للسلام . كما ساهمت زيارة الرئيس الأسبق موسكو في أبريل ١٩٨٧ ، في تعديل الموقف السوري أيضاً بشأن المؤتمر الدولي . حيث تم تقديم ضمانات قوية من الجانب السوفيتي بشأن إمكانية نجاح المؤتمر . وعامة يبدو أن التخوف السوري من سياسة موسكو عامة وسياسة جورباتشوف خاصة كان له أثر كبير في تغيير موقف سوريا ، التي خشت أن تفقد

ورغم أن دورة المجلس الوطني قد جددت الثقة بزعم منظمة التحرير الفلسطينية بأسر عرفات ، إلا أنها على ما يبدو حدثت من حركة التبادلات المعتدلة داخل المنظمة في مواجهة قادة الفصائل الفلسطينية الراديكالية بشأن موضوع التنازلات في المستقبل .

لبنان :

لم يتضح حتى نهاية عام ١٩٨٧ ما يشير إلى نفي أو تأييد لبنان لفكرة المؤتمر الدولي ، وإن كان لبنان يعتبر أن مشاركته أمراً ضرورياً لتحديد العلاقات اللبنانية الإسرائيلية .

(هـ) الموقف السوفيتي :

لم يتضح أي تعديل في الموقف السوفيتي بشأن المؤتمر الدولي ، منذ أن طرح الاتحاد السوفيتي مبادرة فبراير ١٩٨١ بشأن المؤتمر الدولي ، إلا فيما يتعلق بالنواحي التفسيرية للمبادرة . وكان أبرز هذه التفصيلات ما أكد عليه السوفييت من ضرورة مشاركة كافة الأعضاء دائمي العضوية بمجلس الأمن الدولي في المؤتمر الدولي ، وذلك سعيًا نحو ضمان أكبر استجابة للمقررات السوفيتية بشأن المؤتمر .

(و) الموقف الصيني :

كان التعديل الرئيسي من جانب الصين فيما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي ، قد جاء نتيجة الاعتراف غير الرسمي بوجود إسرائيل . فعلى عكس الاتحاد السوفيتي الذي أعترف بدولة إسرائيل منذ قيامها أعترافاً رسمياً ، لم يتم الصين حتى الآن بالاعتراف الرسمي بها . إلا أن كل الشواهد تدل في الفترة الأخيرة على فتح قنوات اتصال غير مباشرة مع إسرائيل ، في مجال التعاون العسكري والفني والاقتصادي ، وقد جاء هذا التحرك نتيجة ضغوط أمريكية وأوروبية .

(ز) الموقف الأوروبي :

تمثل الموقف الأوروبي من قضية الشرق الأوسط ، بتذبذب واضح يمكن ملاحظته بالنظر لموقف السوق الأوروبية المشتركة من جهود التسوية في المنطقة ، منذ وثيقة شومان في مايو ١٩٧١ حتى بيان هذه الدول في فبراير ١٩٨٧ .

ويرجع الاهتمام الأوروبي الجديد والمزدد لإدلاء أزمة المنطقة لعام ١٩٨٦ ، حينما اتخذت دول الجماعة الأوروبية في أكتوبر ١٩٨٦ قراراً بخفض الرسوم الجمركية على المنتجات الواردة من الأراضي المحتلة ، مع تخصيص مساعدات مالية لهذه الأراضي التي وصفت بأنها كيانات متميزة عن الأردن وإسرائيل الأمر الذي أبدته منظمة التحرير وعارضته الأردن . بعد ذلك اجتمع ممثلو الأنتي عشرة دولة في السوق الأوروبية في بروكسل وأصدروا بياناً في ٢٣ فبراير ١٩٨٧ ، أكدوا فيه تأييدهم لمؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة . وباستثناء

إسرائيل وسوريا رحبت دول المنطقة ومنظمة التحرير بالبيان الأوروبي الذي يعتبر وثيقة أوروبية جماعية تنادي بمؤتمر دولي . وأرسلت الجماعة الأوروبية ليو تاند مانز وزير خارجية بلجيكا ورئيس مجلس وزراء الجماعة الأوروبية وقتئذ للمنطقة في أبريل ١٩٨٧ ، وذلك في جولة زار خلالها الأردن ومصر والسعودية ، ثم عاد للمنطقة مرة أخرى مستكملاً جولته في شهر مايو ١٩٨٧ بزيارة إسرائيل . وقد وضع وزير خارجية بلجيكا تقريراً عن جولته ، أكد فيه أن جميع الدول بما فيها الولايات المتحدة لم تعد ترفض فكرة مؤتمر دولي « برعاية » الأمم المتحدة ، لكن أي إصرار على مشاركة منظمة التحرير بصورة مباشرة في المفاوضات يعتبر نقطة خلاف بين الأطراف المعنية ، وذلك في إشارة واضحة للموقف الإسرائيلي . بعد ذلك تجعدت المساعي الأوروبية نحو التسوية . ولم يحدث أي تغير في هذا الموقف عندما انتقلت رئاسة المجموعة الأوروبية للدانمرك في النصف الثاني من عام ١٩٨٧ ، سوى تأكيد القمة الأوروبية في اجتماعها في ديسمبر ١٩٨٧ على ضرورة عقد المؤتمر الدولي ، والأعراب عن القلق إزاء تدهور حقوق الإنسان بالأراضي العربية المحتلة ، وذلك دون الإشارة إلى إمكانية القيام بتحركات ملموسة نحو تحقيق هذا الهدف .

ومع ذلك فقد استمرت التحركات الأوروبية الفريدة ، نحو محاولة تحريك الموقف . الأمر الذي تمثل في زيارة رئيس الوزراء الفرنسي لإسرائيل ، وزيارة وزير الخارجية البريطاني لمصر والأردن في نوفمبر ١٩٨٧ ، وكذلك زيارة الرئيس الإيطالي لإسرائيل في ديسمبر ١٩٨٧ .

(٢) اللجنة التحضيرية

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٨٦ بأغلبية ١٢٣ صوتاً ، على مشروع قرار يدعو لعقد مؤتمر دولي ، تمسبه لجنة تحضيرية . وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أيدت بأغلبية ١٢٩ صوت في ٢ ديسمبر ١٩٨٧ ، مشروع قرار يؤيد عقد لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي ، ضمن قرار شامل يدعو لعقد المؤتمر الدولي . ومع ذلك فقد اختلفت الأطراف المعنية بأزمة الشرق الأوسط عام ١٩٨٧ فيما بينها بشأن موضوع اللجنة التحضيرية ، الأمر الذي دعا لقيام الأمين العام للأمم المتحدة بإبلاغ الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن في اجتماع معلق في ١٠ أبريل ١٩٨٧ ، أن اللجنة التحضيرية لا تحظى بموافقة كل الأطراف المعنية بالأزمة .

(أ) الموقف الأمريكي :

لم يتضح ما يدل على نفي أو تأكيد الجانب الأمريكي على تشكيل لجنة تحضيرية تسبق أعمال المؤتمر الدولي ، وربما كان عدم تحمض الولايات المتحدة للمؤتمر وتأكيداً على جدوى المفاوضات المباشرة الثنائية ما يبرهن على هذا الموقف .

(ب) الموقف الاسرائيلي :

عقب ثلاثة د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصري للبيان المشترك عقب قمة مبارك - بيريز بالاسكندرية في سبتمبر ١٩٨٦ ، أنلى الرئيس مبارك بتصريح للصحفيين قال فيه أن الجانب المصري والاسرائيلي اتفقا على فكرة تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي . بعد ذلك تجاهل الجانب الاسرائيلي المؤيد لعقد المؤتمر الدولي أى حديث عن اللجنة التحضيرية ، بل أن رئيس التجمع العمالي شيمون بيريز أسقط موضوع اللجنة التحضيرية من مشروعه الخاص بالمؤتمر الدولي الذى أعلنه في فبراير ١٩٨٧ .

(ج) الموقف العربي :

تبنّت كل من سوريا والأردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية مواقف مختلفة بشأن موضوع اللجنة التحضيرية . فقد رأت سوريا أن مجرد قبولها لفكرة المؤتمر الدولي يعد تنازلاً عن موقفها الثابت من عدم التفاوض في ظل اختلال التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل . لذلك ظلّ موقفها تجاه تنظيم المؤتمر بما فيه موضوع اللجنة التحضيرية غير محدد بصفة عامة . أما الأردن فقد عارض اللجنة التحضيرية وقد برّر وزير الخارجية طاهر المصري ذلك بأن الأمر قد يرسخ في أذهان البعض أن تكون هذه اللجنة شرطاً لمسبق لاتخاذ المؤتمر ، مما يتعارض مع احتمال أن تنهيا ظروف دولية تؤدى إلى عقد المؤتمر ، هذا إضافة إلى أن اللجنة التحضيرية قد تساعد على إبراز الخلافات بين الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن على موضوعات كثيرة ، إذ أن كل دولة لها مصالحها وأهدافها المختلفة بما يعنى في نهاية الأمر تقويض فكرة المؤتمر في مهدها نتيجة مواقف لا علاقة لها بالمنطق . وفي المقابل يرى الأردن أن من الأفضل أجراء حوار أو مناقشات غير رسمية بين الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن ، أما في نيويورك برعاية الأمين العام للأمم المتحدة أو بين الدول الخمس مباشرة . أما مصر فقد تجاهلت في عام ١٩٨٧ موضوع اللجنة التحضيرية وأكد ذلك عدم ذكر أى حديث عن هذا الأمر في كلمة مصر التي ألقاها د . عصمت عبد المجيد في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٨٧ . وبالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية فقد اتجهت نحو تأييد تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر ، الأمر الذى يتضح من البيان الختامي لأعمال الدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٧ .

(د) الموقف السوفيتي :

لم يتناول الاتحاد السوفيتي ، عندما طرح مبادرته بشأن المؤتمر الدولي في فبراير ١٩٨١ موضوع اللجنة التحضيرية . ولكنه تناول فكرة تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي في يوليو ١٩٨٦ ، الأمر الذى صرح به المتحدث باسم الخارجية

السوفيتية أثناء التعقيب على وجهات النظر المشتركة بين الاتحاد السوفيتي وفرنسا في ختام زيارة الرئيس الفرنسي ميتران لموسكو في نفس الشهر . بعد ذلك أكد السوفيت على إمكانية تشكيل لجنة تحضيرية للاعداد للمؤتمر الدولي ، جاء ذلك في ورقة العمل التي قام الوفد السوفيتي بتوزيعها على الصحفيين إبان قمة ريجان - جورباتشوف في ديسمبر ١٩٨٧ .

وكانت الورقة التي لم تكن ضمن الأوراق الرسمية أثناء القمة الأمريكية السوفيتية ، قد تضمنت المبادئ الأساسية حول الموقف السوفيتي من قضية الشرق الأوسط ، فأشارت لإمكانية قيام السكرتير العام للأمم المتحدة بمشاورات مع الدول المعنية ، بهدف تشكيل لجنة للاعداد لدعوة المؤتمر الدولي للسلام . وكانت وكالة الأنباء السوفيتية الرسمية ناس قد أعلنت في ٤ أبريل ١٩٨٧ أن دبلوماسي سوفييتي قد أكد أن الاجتماع التحضيرى لعقد المؤتمر الدولي لن يتخذ أى قرارات ، كما أنه لن يقدم أى مقترحات بل سوف يعد فقط للمؤتمر ، ويحدد مكان وموعده انعقاده والأطراف المشاركة فيه .

(هـ) الموقف الأوربي :

لم تتناول المبادرة التي طرحها دول السوق الأوروبية في فبراير ١٩٨٧ موضوع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي . لكن المبادرة نوهت إلى إمكانية المساهمة الأوروبية في تهئية الظروف لعقد المؤتمر والتحضير له من خلال نصها على أن (مجموعة الأثنى عشر مستعدة لأن تلعب دوراً فيما يتعلق بمثل هذا المؤتمر ، ويسمعى لتقديم مساهمة إيجابية وذلك من خلال رئيس المجموعة في حينه ومن خلال الأعضاء منفردين ، وذلك من أجل تقريب مواقف الأطراف المعنية من بعضها البعض لإمكان أنقاد مثل هذا المؤتمر . .) .

وقد تباينت مواقف بعض دول السوق من اللجنة التحضيرية مثل موقف فرنسا وإيطاليا وبريطانيا . فالموقف الفرنسي يؤيد عقد لجنة تحضيرية تضم الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن لأن من شأن ذلك إتاحة الفرصة لعدم خلق أى التباس في مواقف الأطراف المشاركة في المؤتمر ، الأمر الذى قد يؤدى حال وجوده إلى فشل المؤتمر ذاته . وترى إيطاليا أن اللجنة التحضيرية ستتيح وجود التزام بين الأطراف المعنية والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن لملوك طريق الحل السلمى لتسوية النزاع العربى الاسرائيلي ، إضافة لتجنب طرح شروط مسبقة قد تؤدى لعرقلة المؤتمر على حد تعبير جوليوس أندريوتى وزير خارجية إيطاليا في يناير ١٩٨٧ . أما بريطانيا فقد تبنّت موقفاً وسطاً بين دول السوق الأوروبية والولايات المتحدة حيث اكتفت بالإشارة لإمكانية قيامها بحضور دائم في مجلس الأمن بالمساهمة في لعب دور يهدف للاعداد للمؤتمر .

(و) للموقف الصيني :

أيدت الصين المؤتمر الدولي باعتبارها القاعدة التى يتفق حولها

جميع الأطراف ، دون الدخول في التفاصيل خشية على ما يبدو من اغضاب طرف عربي على حساب ارضاء طرف آخر .

(٣) الأطراف المشاركة في المؤتمر الدولي

تتفق جميع الأطراف المعنية بالنزاع ، وللتى نقبل فكرة عقد المؤتمر الدولي على مشاركة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإسرائيل والأردن وسوريا ولبنان ومصر اضافة لوجود ممثلين فلسطينيين . وتختلف هذه الأطراف بشأن مشاركة الاتحاد السوفيتي والصين ومنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطيني في المفاوضات .

(أ) الموقف الأمريكي :

تعرض الولايات المتحدة على مشاركة الاتحاد السوفيتي ومنظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر . ورغم ذلك فقد كانت الادارة الأمريكية تؤكد على إمكانية تغيير موقفها إذا غير كل من الاتحاد السوفيتي ومنظمة التحرير موقفهما من إسرائيل .

وقد اشترطت الولايات المتحدة في فبراير ١٩٨٧ على لسان ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط ، قيام الاتحاد السوفيتي باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ، وسمح الكرملين بهجرة اليهود السوفيت ، قبل الموافقة على الاعتراف بدور سوفييتي في المؤتمر الدولي . ولعل الموقف الأمريكي يستهدف عزل السوفيت عن ممارسة أى دور مؤثر ومباشر في مسيرة السلام بالمنطقة ، كي تبقى عملية التسمية تحت السيطرة الأمريكية ، تتماشى مع الواقع الذى تجسد منذ اتفاقيات فض الأشتبك عقب حرب ١٩٧٣ ، وكذلك معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٩ .

وقد اتخذت الادارة الأمريكية في منتصف عام ١٩٨٧ ، موقفا أكثر مرونة في التعامل مع الاتحاد السوفيتي بشأن قضية الشرق الأوسط . ففي ٦ يوليو ١٩٨٧ اجتمع بجنيف كل من ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وفلاديمير بوليكوف رئيس ادارة الشرق الأوسط بالخارجية السوفيتية ، وعقب هذا اللقاء صرح ميرفى أمام اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط وأوربا في مجلس النواب الأمريكى أن السوفيت أبدوا اهتماما باحراز تقدم في عملية السلام ، ولكنهم لم يقوموا بتقديم التزيمات ولم يتراجعوا عن مواقف معروفة . وأضاف أن هناك فجوات قائمة بين الموقفين السوفيتي والأمريكي ، وأن الولايات المتحدة في انتظار ومعرفة مدى استعدادهم لأداء دور إيجابى أو أنهم على استعداد لتغيير سياسات سلبية تضع قيودا على هجرة اليهود ، وأقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل .

أما بالنسبة للموقف الأمريكي تجاه منظمة التحرير ، فقد كنت الادارة الأمريكية رفضها القاطع لمشاركة منظمة التحرير في المؤتمر الدولي ، إلا إذا أعترفت المنظمة رسميا وبدون حفظ بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وأعلنت الألتزام

بمبدأ التخلي عن استخدام العنف ضد إسرائيل . وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكى ريجان قد صرح في حديث خاص لمصحفة اللين في ١٩ مايو ١٩٨٧ أن الفلسطينيين يجب أن يشاركوا في كل مرحلة من عملية السلام ، إلا أنه أكد أن أى عمل يقر بوضع الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يحظى بموافقة سكان هذه المناطق . وهذا يعد إشارة واضحة لمنح الضفة التمثيلية لوجهاء من الضفة والقطاع لا يرتبطون بمنظمة التحرير الفلسطينية مباشرة . وقد تسبب موقفان هامان وقعا عام ١٩٨٧ في تعقيد موضوع التمثيل الفلسطيني . الموقف الأول : إعلان وزارة الخارجية الأمريكية في شهر سبتمبر إغلاق المكتب الاعلامي التابع لمنظمة التحرير بواشنطن ، بحجة أن المنظمة متورطة في أنشطة أهابية . الموقف الثانى : مقاطعة القيادات الفلسطينية للدخول بصورة كاملة الاجتماع بشولتز وزير الخارجية الأمريكى ، الذى كان يقوم بزيارة إسرائيل في شهر أكتوبر ، الأمر الذى سبب حرجا بالغا للادارة الأمريكية بسبب فشل المخطط الأمريكى بالنسبة لقيادات الداخل .

(ب) الموقف الاسرائيلى :

يرفض الموقف الاسرائيلى المؤيد للمؤتمر الدولي ، مشاركة الاتحاد السوفيتي والصين في المؤتمر الدولي . لكنه يسمح لهما بالمشاركة طبقا للشروط محددة . وعلى العكس من ذلك لا يسمح هذا الموقف بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر بصورة مطلقة . وقد أطلق موقف حزب العمل المؤيد للمؤتمر بشأن هذا الأمر من شرروعه الذى حدد موقفه من المؤتمر الدولي في فبراير ١٩٨٧ ، ولذى تضمن النقاط الثلاثة التالية :

١ - يتم الاتفاق سلفا على الأطراف التى ستشارك في المؤتمر .

٢ - تصر إسرائيل على أنه في إطار « المظلة الدولية » ، لا تشارك إلا الدول التى تقيم علاقات كاملة مع جميع أطراف النزاع .

٣ - يتم تمثيل الشعب الفلسطيني في الوفد الأردنى الفلسطينى عن طريق ممثلين أصليين ليسوا أعضاء في المنظمات الفدائية . على هذا الأساس تكون إسرائيل قد وضعت شرطا رئيسيا لمشاركة الاتحاد السوفيتي والصين في المؤتمر الدولي ، وهو إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة معها .

أما بشأن منظمة التحرير الفلسطينية ، فيرى حزب العمل رفضه القاطع لمشاركتها في المؤتمر حتى إذا أعترفت بإسرائيل ، وأعلنت نبذها لسياسة العنف . ومن ثم فقد أسقط هذا الموقف منظمة التحرير ، واستبعدتها تماما ، مؤكدا في ذلك حق إسرائيل في اختيار المشاركين في المؤتمر ، الأمر الذى لنضع في البيان الذى لقاه بيريز أمام الكنيست في ٧ أكتوبر ١٩٨٦ إبان تسليم السلطة لاسحاق شامير . حيث أكد على مشاركة من أسامهم « ممثلين فلسطينيين حقيقيين » . بل إن موقف زعيم

العمل قد ذهب أبعد من ذلك في مايو ١٩٨٧ ، حيث حدد أسماء بعينها من داخل الأرض المحتلة لتمثيل الجانب الفلسطيني في الوفد الأردني الفلسطيني المشترك في المؤتمر الدولي .

(ج) الموقف العربي :

واقفت القمة العربية الطارئة بالدار البيضاء في أغسطس ١٩٨٥ على عقد مؤتمر دولي ، من خلال تأييدها للاتفاق الأردني الفلسطيني الذي يدعو لعقد مؤتمر دولي تحضره (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وممثلات أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، ضمن وفد مشترك) .

من ناحية أخرى أيدت القمة العربية الطارئة بعمان في نوفمبر ١٩٨٧ ، قراراً صريحاً يدعو لعقد مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن والأطراف المعنية بالنزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على قدم المساواة .

هذه المؤشرات تؤكد موافقة الدول العربية على مشاركة الاتحاد السوفيتي والصين في المؤتمر . أما بالنسبة لمنظمة التحرير فرغم اتخاذ قمة عمان قراراً يدعو لمشاركتها ، إلا أن هذا القرار على ما يبدو لم يغير كثيراً من مواقف الدول العربية المرشحة للمشاركة في المؤتمر تجاه منظمة التحرير .

في هذا الإطار لا يمكن القول بوجود موقف سورى واضح ومحدد

أما الموقفان الأردني والعربي فهناك اتفاق ضمنى بينهما تمثل في إمكانية المشاركة الفلسطينية على أن يتم ذلك من خلال قيام منظمة التحرير بالأعتراف بالقرار ٢٤٢ . لكن هذا الأعتراف أن يسمح للمنظمة بالمشاركة كطرف معترف به وإنما بإعطائها دوراً في اختيار ممثليها المشاركين ضمن الوفد الأردني الفلسطيني المشترك . ويشمل هذا الأمر أياً من الصيغ الأربع التالية :

— تسمية المنظمة لممثليها في الوفد المشترك .

— تسمية المنظمة لممثليها في الوفد المشترك من غير كواردها .

— تسمية المنظمة لممثليها في الوفد المشترك من غير كواردها ، مع شرط عدم أعتراف الأطراف الأخرى على الأسماء .

— تسمية مصر والأردن وإسرائيل بصورة مشتركة ممثلي الشعب الفلسطيني في الوفد المشترك .

وعلى الرغم من أن الموقف الإسرائيلي المؤيد للمؤتمر يتمسك بالصيغة الأخيرة ، والتي تعتبر أضعف صيغ التمثيل الفلسطيني ضمن أربع صيغ تلتفي هذا التمثيل بصفة أساسية ، إلا أن القرارات الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني استبعدت كلية جميع الصيغ السابقة .

ومع استمرار الخلاف الأردني الفلسطيني حول هذا

الموضوع اتفق عاهل الأردن ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية إبان قمة عمان في نوفمبر ١٩٨٧ ، على إمكانية استئناف الحوار بينهما . وقد كان من المفترض أن يبدأ هذا الحوار في نهاية نوفمبر أو في مطلع ديسمبر ١٩٨٧ على أقصى تقدير ، إلا أن أسرار الملك حسين على استعداد بلاده للتسويق المشترك من حيث توقف الحوار ، أدى على ما يبدو إلى عدم تعجل منظمة التحرير بالرد على دعوته حتى نهاية عام ١٩٨٧ . رغم تدخل مصر لدى منظمة التحرير لتغيير موقفها المقاطع للحوار المشترك إبان زيارة مسئولين فلسطينيين للقاهرة في ديسمبر ١٩٨٧ . وكان موقف منظمة التحرير الفلسطينية الرسمي بشأن التمثيل الفلسطيني قد أصبح في نص البيان الختامي الصادر عن أعمال المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في أبريل ١٩٨٧ ، بمشاركة المنظمة بوفد مستقل ومتكافئ مع الأطراف المعنية في المؤتمر الدولي ، وذلك بصفة المنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني .

وعلى صعيد ما تراه القيادات الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة بشأن التمثيل الفلسطيني ، فقد تمسكت القيادات التي قائلها ليونيد مانز وجاك شيراك أثناء زيارتهما لإسرائيل في مايو ونوفمبر ١٩٨٧ على الترتيب ، بضرورة توجيه الدعوة لمنظمة التحرير لحضور المؤتمر بصفتها ممثلة لسكان هذه المناطق . كما رفضت بعض الشخصيات الفلسطينية ترشيح بيريخ لها للمشاركة في وفد مع الأردن في المفاوضات ، مؤكدين أن إسرائيل لا تملك تسمية أعضاء الوفد .

إضافة إلى ذلك حاولت قيادات فلسطينية من الداخل والخارج التحاور مع شخصيات إسرائيلية عام ١٩٨٧ ، بغرض الوصول لاعتراف بالمنظمة الفلسطينية للتحرير الفلسطينية . وقد تمثل ذلك في لقاء شخصيات فلسطينية من الداخل مع أبا إيبان رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بالكنيست (عمل) ، ومع موسى عميراف (حيروت) . وكذلك كان هناك لقاء بوابست في يونيو ١٩٨٧ بين وفد إسرائيلي (من حداث والتقدمية والسلام والمابام) ووفد منظمة التحرير ، صدر عنه بيان أكد على ضرورة مشاركة منظمة التحرير في المؤتمر الدولي المقترح .

(د) الموقف السوفيتي :

لم يكن هناك أي أعتراف سوفيتي على مشاركة أي طرف من الأطراف في المؤتمر الدولي ، بل على العكس من ذلك قام الاتحاد السوفيتي ذاته بإتباع سياسة من شأنها أن تجعله طرفاً مقبولاً له دور رئيسي في المؤتمر من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل . وذلك بالاقتراب إلى حد ما من الشرطين الموضوعين للعب هذا الدور ، وهما العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ، والسماح بهجرة اليهود السوفيت .

على هذا الأساس ، قام الاتحاد السوفيتي بإجراء محادثات رسمية علنية لأول مرة على مستوى العلاقات القسولية مع وفد إسرائيلي في هلسنكي في أغسطس ١٩٨٦ . كما قام عام ١٩٨٧

بإجراء عدة اتصالات علنية مع إسرائيل ، وقد بدأت تلك الاتصالات بقاء مغيرى البليدين في واشنطن في يناير ١٩٨٧ . ثم لقاء مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية بالمندوب السوفيتي بالأمم المتحدة في شهر مارس ١٩٨٧ . ولقاء بيريز بكل من الوفد السوفيتي على هامش أعمال لجنة الأثر لأكية الدولية بروما في أبريل ١٩٨٧ ، ووزير الخارجية السوفيتي لاورل ديشيفر نادزه في سبتمبر ١٩٨٧ بالجمعية العامة للأمم المتحدة . إلا أن التطور الهام على الصعيد الاتصالات بين البليدين عام ١٩٨٧ ، تمثل في زيارة وقد فصلنى سوفيتي للمرة الأولى لاسرائيل في ١٣ يوليو ، وكان من المقرر إنهاء الزيارة في أكتوبر ١٩٨٧ . إلا أنه تقرر في هذا الشهر مد الزيارة لمدة ثلاث أشهر أخرى . ورغم الإعلان عن أن الزيارة تهدف لتسوية أملاك الكنيستة الروسية في إسرائيل والوقوف على أحوال الأشخاص حاملي جوازات سفر سوفيتية بإسرائيل إلا أن الزيارة قد اتخذت ولا شك بعداً سياسياً .

أما بشأن مسألة هجرة اليهود ، فيلاحظ أيضاً تطور هام في الموقف السوفيتي تجاه هذا الأمر ، وذلك استناداً لما أعلنه رئيس إدارة الهجرة الخارجية في موسكو أن ما يقرب من ١٠ آلاف يهودي سوفيتي قد هاجروا إلى إسرائيل خلال ١٩٨٧ ، وأن هذا العدد يزيد تنمع مرات عن عدد المهاجرين في عام ١٩٨٦ . أما عن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي ، فيلاحظ رغم تمسك الاتحاد السوفيتي بالوفد الفلسطيني المستقل الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية ، إلا أن الواقع يشير إلى إمكانية تعديل هذا الموقف مستقبلاً الأمر الذي يمكن من خلاله أن يشترك السوفيت في المؤتمر . وكما سعى الاتحاد السوفيتي بالمثل تجاه قبوله كطرف مشارك في المؤتمر من قبل إسرائيل والولايات المتحدة ، سعى أيضاً إلى تأكيد هذا الأمر على الصعيد العربي ، وذلك بالواقعة على إعادة جدولة ديون مصر العسكرية ، وبذل جهوداً مكثفة من أجل مصالح فلسطينية - فلسطينية ، وفلسطينية - سورية ، إضافة لتحركه تجاه منطقة الخليج بأقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع بعض دوله ، ومساعدة الكويت بتأجيرها ثلاث ناقلات نفط ترفع العلم السوفيتي لتأمين مرور نفطها عبر مضيق هرمز .

(هـ) الموقف الصيني :

لا تعارض الصين مشاركة أي طرف من الأطراف المعنية بالنزاع في المؤتمر الدولي ، بل أنها تسعى كالاتحاد السوفيتي إلى تأكيد مشاركتها في هذا المؤتمر . ويشترط للموقف الاسرائيلي المؤيد للمؤتمر إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل قبل هذه المشاركة . ويبدو أن الموقف الصيني - الذي لم يعترف رسمياً منذ البداية وحتى الآن بإسرائيل - قد سار على هذا الدرب عام ١٩٨٧ بدرجة كبيرة الأمر الذي يمكن ملاحظته بالاتصال الرسمي الأول بين مسؤولين صينيين وإسرائيليين في

الأمم المتحدة في مارس ١٩٨٧ . ثم لقاء وزيرى خارجية البليدين في سبتمبر ١٩٨٧ بالجمعية العامة . بماينم عن أعتراف ضمني بإسرائيل وإمكانية الأقدام على مزيد من التنازلات في الفترة القادمة مقابل المشاركة الصينية في المؤتمر .

(و) الموقف الأوربي :

لم تحدد المبادرة الأوروبية في فبراير ١٩٨٧ ، الأطراف المشاركة في المؤتمر الدولي حيث نص بيان الجماعة الأوروبية على (عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة بإشترك الأطراف المعنية وأى طرف قادر على تقديم مساهمة إيجابية في عملية استعادة وحفظ السلام والمساهمة في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة) . ولعل السبب في عدم تحديد الأطراف المشاركة ، هو الخلاف بين دول السوق ذاتها حول المشاركة السوفيتية وممثلة التمثيل الفلسطيني .

بالنسبة للمشاركة السوفيتية كان هناك خلاف بين دول السوق الأوروبية وخاصة بين فرنسا وبريطانيا وهما الدولتان دائمتا العضوية بمجلس الأمن الدولي . ففرنسا قبلت قبل عام ١٩٨٧ بمؤتمر دولي يشارك فيه الاتحاد السوفيتي وباقي أعضاء مجلس الأمن دائمي العضوية . أما بريطانيا فحتى إصدار مبادرة السوق الأوروبية في فبراير ١٩٨٧ لم تكن تقر بالندور السوفيتي ، إلا أن موقفها تغير . أكد ذلك مصدر حكومي بريطاني في ٣١ مارس ١٩٨٧ حيث أشار أن بريطانيا سحبت كل ما كان لديها من تحفظات حول مشاركة الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الدولي حال انعقاده . وأضاف المصدر أن بريطانيا توصلت لهذا الموقف في المباحثات التي أجرتها رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت ثاتشر مع الزعيم السوفيتي جورباتشوف إبان زيارتها لموسكو في ٢٨ مارس ١٩٨٧ .

من هنا يصر موقف ليونتن دمانز وزير خارجية بلجيكا ورونيس مجلس وزراء الجماعة الأوروبية وقتئذ في ١٦ أبريل ١٩٨٧ ، من أن المؤتمر الدولي يجب أن يعقد بمشاركة الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن .

(هـ) سلطة المؤتمر وإطاره القانوني

أختلفت كافة الأطراف المعنية بالنزاع في تحديد طبيعة وسلطة المؤتمر الدولي ، وترأحت المواقف بين المطالبة بإعطاء سلطة كبيرة للمؤتمر ، إلى الأصرار على جعل المؤتمر مظلة أو إطاراً دولياً .

أما بشأن الأطار القانوني للمؤتمر ، فقد تبنت الأمم المتحدة التعريف المؤيد للموقف العربي ، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٣ بأغلبية كبيرة بشأن تأييد مؤتمر دولي ، الهدف منه تخلي إسرائيل عن كافة الأراضي العربية المحتلة ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة ، وهي الفكرة التي ترفضها إسرائيل والولايات المتحدة . ولكن رغم ذلك التأييد العام ، فقد

تباينت مواقف أطراف النزاع والدول دائمة العضوية بمجلس الأمن بشأن الأساس القانوني الذي ستجرى عليه عملية التفاوض بالمؤتمر .

(أ) للموقف الأمريكي :

حدثت الولايات المتحدة موقفها ، بأن يكون المؤتمر الدولي مجرد مظلة لاجراء مفاوضات ثنائية مباشرة بين أطراف النزاع . وقد وضعت الولايات المتحدة تصورها لطبيعة وسلطة هذا المؤتمر كما يلي :

١ - عقد مؤتمر دولي يدعو الأطراف المعنية إلى تشكيل لجان ثنائية على أساس جغرافي .

٢ - مشاركة ممثلين فلسطينيين في المفاوضات المباشرة في إطار وفد أردني فلسطيني .

٣ - الاتفاق على مبادئ معينة يكون بمقتضاها حق أي طرف في الانسحاب من المفاوضات دون أن يكون في هذا أي أخلال بالنزاعات مسبقاً .

٤ - ألا يكون للمؤتمر حق فرض حلول أو حق فيتنوع على أي اتفاقات مبرمة في إطار الاتفاقات الثنائية .

من هذا المنطلق ، تكون الولايات المتحدة جردت الأمم المتحدة والأمن العام والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من أي سلطة حقيقية ، بحيث لا يستطيعون ممارسة أي دور سوى إعطاء انطباع بأن المفاوضات تتم في إطار دولي .

أما بشأن الأطار القانوني للمفاوضات ، فترى الولايات المتحدة ضرورة موافقة الأطراف المشاركة في المؤتمر على القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، بما يستنبط منه ، أن هذين القرارين سيكونان أساس البحث عن التسوية داخل المؤتمر ، من وجهة النظر الأمريكية . وتجدد الإشارة أن القرار ٢٤٢ يقر بالانسحاب إسرائيل من أراضي محتلة ، وحق دول المنطقة في العيش في سلام طبقاً لحدود آمنة ومعترف بها . ورغم ذلك ، فلا يبدو أن الإدارة الأمريكية ستوافق على خضوع المناطق المحررة للسيادة العربية بصورة كاملة . طبقاً لمبادئ ريجان المعن عنها في سبتمبر ١٩٨٢ ، تخضع المناطق التي ستجول عنها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة للحكم الذاتي - لا لدولة فلسطينية مستقلة .

(ب) الموقف الاسرائيلي :

يعتبر الموقف الاسرائيلي المؤيد للمؤتمر مشابهاً من حيث المبادئ الرئيسية للموقف الأمريكي بشأن تحديد طبيعة وسلطة المؤتمر . وقد وضع بيريز تصوره في هذا الصدد كما يلي :

١ - ينضم المؤتمر فور انعقاده إلى عدد من اللجان الفرعية الثنائية على أساس جغرافي . تجري خلالها مفاوضات مباشرة ، واحدة هذه اللجان تكون اللجنة الأردنية - الفلسطينية - الاسرائيلية .

٢ - لا يكون المؤتمر مخولاً بفرض تسوية على الأطراف ،

ولا يكون مخولاً كذلك بألغاء أي حل يتم التوصل إليه في أي من اللجان الثنائية .

٣ - المفاوضات في كل لجنة ثنائية من لجان المؤتمر ، تجري بطريقة مستقلة منفردة ، ولا ترتبط مفاوضات أي لجنة بحدى التقدم في مفاوضات اللجان الأخرى .

٤ - يمكن عقد المؤتمر من جديد إذا تعرضت مفاوضات اللجان الثنائية إلى الجمود بناء على دعوة الطرفين .

أما عن الأطار القانوني للتفاوض فيذهب الموقف الاسرائيلي المؤيد للمؤتمر ، إلى ضرورة أن تركز المفاوضات السياسية على أساس القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ . وفي الواقع ، لا يبدو على وجه الإطلاق أي إمكانية لتنفيذ حقيقي لهذين القرارين ، في مقابل أي تعهد عربي . فحزب العمل ، يرى ضرورة التمسك بالمناطق ذات المزايا الاستراتيجية في الأراضي المحتلة . من هنا يبقى الأطار القانوني للمؤتمر كما تراه إسرائيل ، مجرد بداية لدفع الدول العربية لعقد مؤتمر دولي منظم طبقاً لشروطها .

على هذا الأساس ، يلاحظ أن هناك أختلافاً بين الموقفين الاسرائيلي والأمريكي . فالموقف الاسرائيلي المؤيد للمؤتمر ، حدد بصورة أكثر تفصيلاً طبيعة المفاوضات داخل لجان المؤتمر . أما بشأن الأطار القانوني للمفاوضات ، فالموقفان يختلفان من حيث التفاصيل الخاصة بطبيعة وحكم الأراضي المحررة . فالموقف الاسرائيلي المؤيد للمؤتمر ، يرى إمكانية الانسحاب فقط من بعض المناطق المحتلة ذات الكثافة السكانية العربية ، مع استمرار الوجود الاسرائيلي في بعض المناطق الاستراتيجية ، كغور الأردن والقدس الشرقية والساحل الغربي من البحر الميت . أما الولايات المتحدة ، فطبقاً لمبادئ ريجان حدد المصير النهائي للأراضي المحتلة بحكم ذاتي مرتبط بالأردن . أما عن الحدود الأردنية الاسرائيلية ، فترى الإدارة الأمريكية أن حجم الأراضي التي يجب أن يطلب من إسرائيل التخلي عنها سيتأثر إلى حد كبير بحجم ما يتحقق من سلام حقيقي ، تطبيع العلاقات والترتيبات الأمنية المفروضة في المقابل .

(ج) الموقف العربي :

تختلف الدول العربية فيما بينها في تحديد طبيعة وسلطة المؤتمر الدولي ، وأطواره القانوني .

• الموقف السوري :

ترى سوريا بشأن طبيعة وسلطة المؤتمر ضرورة التفرقة بين مؤتمر دولي للسلام يسعى لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، ومؤتمر دولي يستخدم كغطاء للمفاوضات المباشرة . وفي هذا الصدد ، ترى سوريا ضرورة أن يكون المؤتمر له صلاحيات قوية في التدخل وطرح الحلول والمشاركة في أعمال اللجان أضافاً إلى أنه إن ما تم التوصل إلى اتفاق في إحدى اللجان لا يجب توقيعه قبل انتهاء اللجان الأخرى من حل مشاكلها ، وذلك حتى

لا يتحول المؤتمر لمفاوضات ثنائية منفصلة .

أما عن الأطار القانوني للتفاوض فتقرى سوريا ضرورة تنفيذ القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ وتذهب لأبعد من ذلك بتأكيدهما على كافة قرارات الأمم المتحدة .

• الموقف الفلسطيني :

تري منظمة التحرير الفلسطينية بصفة عامة التمسك بمؤتمر دولي يتمتع بصلاحيات كاملة . وذلك حسب ما جاء في البيان الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في أبريل ١٩٨٧ ، وتبنتى المنظمة الموقف السوري بشأن الأطار القانوني للتفاوض ، لكنها تحدد طبيعة قرارات الأمم المتحدة مؤكدة على أنها تشمل قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ الذى يقر خطة تقسيم فلسطين .

• الموقف الأردني :

يعتبر الموقف الأردني على التقيض من الموقف السوري والفلسطيني ، حسبما أكدت ورقة العمل الأردنية التي طرحها السيد زيد الرفاعي رئيس وزراء الأردن إبان زيارته ل واشنطن في أبريل ١٩٨٧ ، حيث تقترح فيما يتعلق بتنظيم المؤتمر أن يتقدم بيريز دى كويرالز السكرتير العام للأمم المتحدة بدعوة سوريا والأردن ولبنان ومصر ومغربي للشعب الفلسطيني والدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن لحضور المؤتمر . كما تقترح الورقة أن يبدأ المؤتمر بجلسة افتتاحية عامة ينقسم بعدها إلى عدة لجان تجتمع فيها الوفود وجها لوجه ، وفي مقدمة هذه اللجان لجنة تضم وفدا أردنيا فلسطينيا مشتركا مقابل وفد إسرائيلي ، ويرى الأردن أمكانية دعوة مصر لاجتماعات هذه اللجان حسبما تطلب هذه اللجنة أو غيرها . وأخيرا ترى ورقة العمل الأردنية أن يعقد المؤتمر الدولي في جنيف أو نيويورك وخاصة بالنسبة للجنة العامة ، بينما تعقد اجتماعات اللجان الإقليمية في نيويورك أو أى دولة في الشرق الأوسط على أن يظل المؤتمر في حالة انعقاد دائم لمدة لا تزيد على ٥ سنوات . وقد اتخذ الأردن موقفا وسطا بشأن تدخل المؤتمر في أعمال اللجان ، فهو يرى أن هذا التدخل يكون فقط لتقديم المشورة حالما تتمتع أعمال هذه اللجان دون فرض حل معين .

أما بشأن الأطار القانوني للتفاوض ، فقد أعلن الأردن موقفه على لسان السيد طاهر المصري وزير الخارجية ، الذي أكد أن المؤتمر يعقد لتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، لأن قرار ٢٤٢ يعتمد على الشرعية الدولية ، فهو القرار الوحيد الصادر عن مجلس الأمن الذى يتوافر لقراراته صفة الالتزام وليس من قبيل التوصيات كما هو الحال في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ثم أن قرار ٢٤٢ هو الوحيد الصادر بأجماع أعضاء مجلس الأمن . وهذا يعطيه قوة متوافرة لدى قرار آخر . ومن ثم فإن الأردن - والتأكيد لطاهر المصري - عندما يقول أنه يريد الذهاب للمؤتمر الدولي ، فإن معنى ذلك أنه

يطلب في الواقع بأن يناقش المؤتمر الدولي مسألة الانسحاب وترتيباته كما يناقش ترتيبات السلام .

على هذا الأساس ، يبدو أن الأردن قد نهج نهجا واقعيا بالمقارنة بالموقف السوري والفلسطيني ، وذلك في ظل اختلاف التوازن الأستراتيجى لصالح إسرائيل ، وفي وقت لا يمكن معه للأطراف الأخرى إلا القبول بنص موقفه مادامت هذه الظروف قائمة .

• الموقف المصري :

تتبني مصر موقفا محددا بشأن المؤتمر الدولي يتمثل في :
١ - عقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة .
٢ - المؤتمر الدولي يكون مظلة لاجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية .

- وفي هذا الأطار حدد وزير الخارجية المصري د . عصمت عبد المجيد الأطار القانوني للتفاوض داخل المؤتمر في ندوة الجمعية المصرية للقانون الدولي عن المؤتمر الدولي في ٢٨ فبراير ١٩٨٧ . فأنشأ إلى أن صلاحيات المؤتمر (محددة بالفعل على تنفيذ قرارى الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ويحول المؤتمر دون الأخلال بالتوازن بين أطراف النزاع في عملية التفاوض حيث لن يتمكن أى طرف في اطاره من أن يفرض حلا على الطرف الآخر) .

كل هذه الأمور المتعلقة بسلطات المؤتمر وأطواره القانوني توضح العروة المصرية في تحديد الموقف من المؤتمر ، حيث أن مبدأ مصر يظل في الأساس يدور حول ضرورة عقد المؤتمر الدولي .

(د) المواقف السوفيتي :

لم يحدد الاتحاد السوفيتي منذ بداية طرح مبادرة فبراير ١٩٨١ طبيعة وسلطة المؤتمر الدولي بصورة مباشرة ، لكنه أتجه عام ١٩٨٧ إلى تمديد تصوره بهذا الشأن متبنيا موقفا مرنا ووسطا بين مختلف الفرقاء الأمر الذى يمكن ملاحظته في حديث الزعيم السوفيتي جورباتشوف لمجلة نينا الإيطالية في ٢٠ مايو ١٩٨٧ . وفي المؤتمر الصحفى الذى عقده بعد القمة الأمريكية السوفيتية بواشنطن في ديسمبر ١٩٨٧ ، حيث أكد على ضرورة عقد مؤتمر دولي يتم تنظيمه في صورة دولية مرنة ، بحيث يمكن أن تجرى في أطاره محادثات ثنائية وثلاثية متعددة . الأمر إذن يتعلق من وجهة النظر السوفيتية بعمل جماعى تجرى من خلاله اتصالات ثنائية . على أن الموقف السوفيتي المرن بشأن تنظيم المؤتمر يمكن أرجاعه لمحاولة للبحث عن دور يرضى أغلب الأطراف مما يهدد الطريق لمشاركة سوفيتية في المؤتمر .

أما عن الأطار القانوني للتفاوض فقد أنصح في ورقة العمل السوفيتية التى تم توزيعها على الصحافة إبان قمة ريجان - جورباتشوف بواشنطن ، وإن لم تكن الورقة ضمن الأوراق

الرسمية في المحادثات. وتتضمن الورقة عدة مبادئ من أهمها حق كل دول المنطقة في العيش في سلام وفق حدود آمنة ، وانسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة وحل قضية الشرق الأوسط وفق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

(هـ) الموقف الأوربي :

لم يشر بيان دول السوق الأوروبية بما يحدد تنظيم وسلطة المؤتمر الدولي . غير أن البيان أشار إلى أنه ينبغي على المؤتمر تقديم أطر مناسبة للمفاوضات الضرورية بين الأطراف المعنية مباشرة . وفي هذا الصدد يمكن الإشارة للموقف البريطاني والفرنسي على اعتبار أن الدولتين ضمن الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي . فالموقف البريطاني لا يختلف بصورة عامة عن الموقف الأمريكي في ضرورة أن يقضي المؤتمر لمفاوضات ثنائية مباشرة . أما الموقف الفرنسي فهو يؤكد على المفاوضات في أطر المؤتمر الدولي بالمقارنة بالمفاوضات الثنائية خارج هذا المؤتمر .

وبالنسبة للموقف الأوربي بشأن الأطر القانوني للتفاوض ، فيلاحظ أن دول السوق الأوروبية لم تطرح أساساً قانونياً للتفاوض داخل المؤتمر ، لكنها على ما يبدو تتفق مع الموقف الأردني الأمر الذي ينضج من تصريح نديمائز بالقاهرة عقب زيارته لعمان في أبريل ١٩٨٧ .

(و) الموقف الصيني :

لم يلاحظ حتى نهاية ١٩٨٧ أي تناول صيني لموضوع تحديد طبيعة وسلطة المؤتمر الدولي ، وذلك على ما يبدو للسبب المتعار له سلفاً ، وهو عدم الحاجة لأعضاء طرف على حساب طرف آخر . وبالمثل لم تطرح الصين أي تصور قانوني للمؤتمر ، وإن أصبحت تنادي بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وأنشاء دولة فلسطينية في المناطق المحررة ، بعد أن كانت تنادي في الماضي بتدمير دولة إسرائيل باعتبارها قاعدة استعمارية .

ب - مبادرات التسوية الأخرى :

طرح عدد مقترحات للتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي عام ١٩٨٧ . لكن هذه المقترحات لم تتوقف عندما الأتظار كثيرا بسبب الأهتمام بالمؤتمر الدولي . وقد تبنت هذه المقترحات جهات عربية وإسرائيلية وأوروبية . فعلى الصعيد العربي ، اقترح ياسر عرفات ولأول مرة في أكتوبر ١٩٨٧ استعداده للقاء أي شخصية إسرائيلية ، بما في ذلك شيمون بيريز وأسحاق شامير لمناقشة قضية السلام على أن يتم اللقاء في مقر الأمم المتحدة . ولم تستجب إسرائيل لدعوته المفاجئة التي تعدت ما كان متوقعا كل مرة من تصريحات فلسطينية مابقة تدعو للتحاور بين منظمة التحرير وشخصيات بارزة في اليسار الإسرائيلي .

أما بالنسبة لإسرائيل ، فقد قدمت عدة مقترحات نحو التسوية عام ١٩٨٧ ، وقد تمثل ذلك باقتراح شامير إبان زيارته لرومانيا في النصف الثاني من شهر أغسطس ١٩٨٧ لعقد مؤتمر أقليمي . حيث اقترح إجراء محادثات إسرائيلية - أردنية - مصرية تحت إشراف رومانيا ، تمهيدا لإجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل ووفد أردني فلسطيني مشترك . ولم يوضح شامير في مبادرته أي تنازل يمكن أن يقدمه الجانب العربي ، في وقت يؤكد فيه على بقاء الضفة الغربية وقطاع غزة في أيدي إسرائيل إلى الأبد كما تكرر في مؤتمر حزب حيروت في مارس ١٩٨٧ .

إلى جانب ذلك طرح شامير في نوفمبر ١٩٨٧ مبادرة أخرى تنص على تطبيق الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين بالضفة الغربية وقطاع غزة وإجراء مفاوضات بعد سنوات قليلة حول مصيرهما ، إلا أن اقتراحه لم يجد قبولا بسبب موقفه من معنى الحكم الذاتي والذي يفصل بين الأرض والسكان .

من ناحية ثانية قام شيمون بيريز بعرض مشروع جديد للتسوية أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بالكنيست في ديسمبر ١٩٨٧ . وقد نص المشروع على نزع السلاح قطاع غزة ، وتجميد بناء المستوطنات به . وقد قوبل هذا المشروع بمعارضة أسحاق شامير الذي أكد أنه يعني تسليم القطاع لمن وصفهم بالمفريين ، بينما أعرب عمدة غزة السابق رشاد الثوار عن تأييده للاقتراح إذا كان الهدف منه انسحاب إسرائيل من القطاع كجزء من تسوية شاملة للقضية الفلسطينية . وكان بيريز رئيس حزب العمل قد أوضح في المؤتمر الرابع لحزب العمل في أبريل ١٩٨٦ استعداد إسرائيل لنقل السلطة المحلية لجهات عربية في الضفة والقطاع ، وأشار إلى الاستعداد لمنح الحكم الذاتي لمناطق مثل قطاع غزة في المرحلة الأولى . وبعد ذلك بـ عدة شهور ، فسر بيريز مقترحاته بإمكانية قيام الأردن ومصر بلعب دور رئيسي بشأن إدارة قطاع غزة مبدئياً ، على أن يقتصر وجود الدولتين على الشرطة المدنية لحفظ الأمن الداخلي .

وفي إطار المقترحات الأمريكية لحل الأزمة ، قامت الإدارة الأمريكية في النصف الأخير من عام ١٩٨٧ ، بدعوة الأردن لعقد محادثات مع إسرائيل على هامش أعمال القمة السوفيتية الأمريكية وذلك لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية بالصراع قبل عقد المؤتمر الدولي . . وقد رفض الأردن هذا الاقتراح الذي أبلغه وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز للعامل الأردني في لندن في النصف الثاني من شهر أكتوبر ١٩٨٧ . وقد وافق على هذا الاقتراح شيمون بيريز بأعتباره مؤتمرا ذا بعد دولي ، وإن لم تشترك فيه كافة دول مجلس الأمن الدائمة العضوية .

أما الجماعة الأوروبية ، فقد قدمت مشروعا آخر في مارس ١٩٨٧ ، طرحه ليون تيمائز على المسؤولين الاسرائيليين في مايو ١٩٨٧ . ويقضي المشروع بالدعوة إلى إنشاء مجلس وصاية دولي يتولى مسؤولية إدارة الضفة الغربية وغزة بعد التوصل إلى اتفاق بين العرب وإسرائيل على الانسحاب من

على الضفة وغزة لبضعة شهور لا بضع سنوات ، رفض الجانب الإسرائيلي المشروع كلية .
وعلى صعيد المبادرات الأخرى أقرحت أطراف عربية وبعض قوى المعارضة المصرية على الحكومة المصرية إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل بغية التوصل إلى سلام حقيقي ، إلا أن الرئيس مبارك رفض هذه الاقتراحات ، مؤكداً أن إلغاء المعاهدة يعني إعلان حالة الحرب .

الأراضي المحتلة . وهدف هذا المشروع هو تأمين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة بأسرع وقت ممكن ، ووضع حد لمباشرة الاستيطان الإسرائيلية . ويمكن أن يتولى مجلس وصاية دولي الاشراف على الضفة وغزة لفترة تتراوح بين ٣ - ٥ سنوات بعدها يتولى الجانب العربي الفلسطيني مسئولياته في تلك المنطقة . وفي الوقت الذي رحبت فيه منظمة التحرير الفلسطينية بهذا المشروع مع اقتراحها أن تكون الوصاية الدولية

ثانيا : الصراع العراقي - الإيراني

١ . الصراع المسلح والميزان العسكري

أعتمدت على أصولها الدينية في التشيير باستعادة القيادة ونشر الثورة الإسلامية ، وودعت بتحقيق النصر ، بل أنها غالت في ذلك إلى درجة أنها وعدت بانتهاء الحرب قبل رأس السنة الفارسية في فبراير ١٩٨٧ ، وهكذا فإن مصداقية القيادة أصبحت في الميزان ، وكان لا بد من عمل عسكري كبير لتحقيق الهدف ، أو للمسير خطوات في تحقيق هذا الهدف ، وهكذا ظل الهدف السياسي تحقيق النصر النهائي ، وبناء السلام والاستقرار للمعتصمين ، وبالاطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين وحزب البعث العراقي . وحينما فشلت القوات الإيرانية في تحقيق أهدافها كان لا بد للقوات الإيرانية من القيام بعدة عمليات متتالية لاقتاع الشعب الإيراني باستمرار العمل على تحقيق هذه الأهداف . كما أن تأثر الحالة الاقتصادية لإيران بالضررات الجوية التي وجهتها القوات الجوية العراقية إلى المنشآت النفطية والاقتصادية في إيران دفعها إلى التعرض للملاحقة النفطية لدول الخليج العربية بهدف الضغط على العراق لإيقاف هجماته الجوية على الملاحة والمنشآت النفطية الإيرانية . وقد عملت القيادة الإيرانية في ذلك على تحقيق أكبر استفادة ممكنة من أهمية موقعها الجيوبولتيكي والجيوستراتيجي ومعى الأطراف الدولية لاستمالتها .

شهد عام ١٩٨٧ تطوراً عنيفاً في الصراع المسلح في الخليج إذ تصاعد الصراع منذ نهاية عام ١٩٨٦ حتى بلغ ذروته في شهر فبراير . وفي النصف الثاني من السنة انتقل الصراع بشكل ملحوظ إلى منطقة الخليج حيث تأثرت به كل من الكويت والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة ، وارتفع الوجود العسكري الأجنبي بمنطقة الخليج ، وحدث استخدام محسوب ومحكوم بين القوات الإيرانية وقوات الولايات المتحدة الأمريكية . وقد كشفت تطور الصراع ضعف فاعلية مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التهديد الإيراني ، في حين دفع جامعة الدول العربية إلى محاولة أستعادة الأجماع العربي ، كما كشف الصراع في نص الوقت ضعف روابط التعاون بين أعضاء حلف شمال الأطلسي .

أ . العوامل التي أثرت على تطور الصراع المسلح :

كانت تطورات الصراع في الخليج انعكاساً للمواقف السياسية للأطراف الإقليمية والدولية . ولتطورات الميزان العسكري للأطراف المتحاربة ، وكذا تعرض الملاحة النفطية للخطر . عكس الموقف الإيراني المازق السياسي للقيادة الإيرانية التي

وعكس الموقف العراقي طبيعة الأوضاع السياسية في العراق حيث نقل الموارد البشرية والطبيعية في العراق كثيرا عنها في إيران ، وحيث الأهمية الجيوسياسية للجيوستراتيجية العراقية أقل كثيرا منها في إيران ، وحيث ينقسم السكان إلى طوائف أثنية من شيعية وسنة وأكراد في حين يظل الميزان العسكري مائلا مؤقتا لصالح العراق . ولذا فقد أتهم الصلح العسكري العراقي بالخطر الشديد من الخسائر البشرية ،

وإلى استغلال التفوق الفني وخاصة التفوق الجوي للضغط على إيران حتى تقبل بليقاف إطلاق النار والانسحاب إلى الحدود الدولية ما قبل الصراع .

سعت الولايات المتحدة وحليفاتها الرئيسية في المنطقة العربية - إسرائيل - إلى استمالة إيران خلال عام ١٩٨٦ عن طريق تزويدها بالسلحاح بدرجة تسمح لها بمقاومة الضغط العراقي ، إلا أنه باكتشاف المخطط الأمريكي فيما سمي بفضيحة « إيران كونترا » أو « إيران جيت » تخلت الولايات المتحدة تدريجيا عن محاولتها لاستمالة النظام الإيراني . وقد ترددت الولايات المتحدة الأمريكية في قبول رفع علمها على الناقلات الكويتية وحمايتها . إلا أن اقدام الاتحاد السوفيتي على تأجير ناقلاته للكويت وبدء التواجد العسكري السوفيتي في الخليج دفع الإدارة الأمريكية إلى الإسراع بقبول طلب الكويت ، وأرسل قوات تدعم وجودها العسكري بالخليج على أمل أن تحصل على قواعد عسكرية في دول الخليج ، وأخيرا فإنه نظرا لأهمية النفط العربي لدول حلف شمال الأطلسي فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حماية ناقلات النفط في دول الخليج غير المشتركة في الصراع ، وأسقطت ناقلات الإيرانية التي حاولت عز قلة الملاحة في الخليج ، أو التي تحدث قواتها ، إلا أن هذا الاصطدام كان معكوما بحيث لا يتسع إلى مواجهة شاملة مع إيران فقد بها الولايات المتحدة الأمل في تحسين علاقاتها بإيران في المستقبل .

تأثر الموقف السوفيتي أو لا باتجاه القيادة السوفيتية إلى تحقيق اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية حول نزع السلاح ، ودعوته للسلام مما جعل خطواته حذرة وتجنب التعارض الشديد مع الولايات المتحدة ، كما أن حاجة الاتحاد السوفيتي إلى حلفاء في المنطقة جعلته يسارع بتدعيم العراق خلال الهجوم الإيراني في النصف الأول من السنة ، وإلى الموافقة دون تردد على تأجير ناقلات بنترول سوفيتية إلى الكويت وتوفير قوة محدودة لحماية القوافل البحرية ، في حين أن الموقع الاستراتيجي لإيران ومتلخمتها لحدوده جعلته يبدى نوعا من التعاطف مع الموقف الإيراني إزاء الوجود العسكري الأجنبي في الخليج ، الأمر الذي لا بد وأن يؤثر قلق القيادة السوفيتية ، كما أن الاتحاد السوفيتي أصابه قلق من تزايد النفوذ الصيني في إيران واستغلال الصين للعلاقات القوية التي تربط الاتحاد السوفيتي بالعراق .

استمرت الصين في أداء دور مستقر في تدعيم القوة العسكرية الإيرانية معيا وراء تدعيم نفوذها في إيران كوسيلة لاكتساب قوة دبلوماسية أكبر ومناخسة النفوذ السوفيتي في المنطقة ، ورغم أنكار الصين أنها زودت إيران بالأسلحة وخاصة الصواريخ الساحلية فإنها لم تستطع أن تبذر وجود هذه الأسلحة في إيران ، كما أنها أبدت تقيها لطلب الكويت استئجار ناقلات نفط صينية ، وتحفظت على مطالبة الدول الغربية لاتخاذ قرار بحظر تصدير الأسلحة لإيران نتيجة رفضها لقرار مجلس الأمن الدولي .

أستغلت الدول الأوروبية صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران للاستفادة من بيع أسلحة من أنتاجها لإيران تحت مسميات مختلفة مثل تصدير الأسلحة للشرطة الإيرانية أو لحرص السواحل . وقد علّضت أغلب الدول الأوروبية في البداية إرسال قوات بحرية لها إلى الخليج ، خاصة بعد انكشاف افتقار القوة البحرية الأمريكية لكاسحات الأعماق ، إلا أن هذه الدول عادت ووافقت على إرسال قوات بحرية محدودة إلى الخليج وبرز في ذلك بصفة خاصة بريطانيا وفرنسا ثم إيطاليا ، وقد كان التحفظ في البداية لاستمالة إيران ، ثم كانت الموافقة لاكتساب مزيد من النفوذ في المنطقة والمحافظة على أمداداتها من النفط وناقلاتها دون التورط في قتال مع القوات الإيرانية ، وكذا لاسترضاء الإدارة الأمريكية . طرأ تغير ملموس على موقف بعض البلاد العربية نتيجة لظهورات الصراع في الخليج ، إذ تغير موقف الكويت التي أصبحت أكثر تعرضا للتهديدات الإيرانية بعد الهجوم الإيراني في أول العام ، وقد سعت الكويت للعمل على إنهاء الصراع عن طريق مؤتمر القمة الإسلامي ، ثم أنها أبدت تعاطفا مع الموقف العراقي ، وعملت على دعوة الدول العظمى إلى توفير الحماية لملاحقتها النفطية بعد أن فشلت في توفير هذه الحماية عربيا . وقد تعرضت الكويت في ذلك إلى التهديد الإيراني سواء بالتعرض لناقلات النفط ، أو بالتعرض مباشرة للصواريخ الساحلية الإيرانية .

كانت المملكة السعودية تتحاشى إثارة إيران ، كما كانت تتفاوض عن بعض الاستقراوات الإيرانية في السنوات السابقة للصراع حتى لا تتعرض لأعمال انتقامية إيرانية ، إلا أن محاولات إيران لاستغلال موسم الحج لتحويله إلى مظاهرة لتأييد إيران ، ومهاجمة الموقف الأمريكي ، واستغلال إيران لنقصان من حرسها الثوري المسلحة بالأسلحة البيضاء في محاولة حصار الحرم الشريف بمكة دعت السعودية لاتخاذ موقف عدائي معان ضد إيران وإلى اتخاذها موقفا أكثر حسما لجانب العراق . ورغم التغييرات السابقة فإنه لا يمكن القول أن هناك تغيرا في موقف دول مجلس التعاون الخليجي كمجموعة نظرا لاختلاف درجات علاقاتها مع إيران ، ولاختلاف الفوازن الاستراتيجية بينها وبين إيران . إلا أن التغيير في الموقف السعودي والكويتي قد يكون أحد العوامل التي ساعدت العراق على توجيه ضربات جوية قوية ومؤثرة على مقاطعة تصدير البترول في الجزر

الخاصة لايران قرب مضيق هرمز مثل جزر «ميرى» ،
و «فارس» ، «لارك» .

حدث تغير ملموس في موقف ليبيا نتيجة لعدة عوامل هي
حرج القيادة الليبية من موقعها اثر احتلال ايران لأراض
عراقية ، وتأكيد الاتحاد السوفيتي بعدم السماح بنقل أسلحة متقدمة
إلى ليبيا لهجات أخرى وخاصة إيران ، ثم نتيجة لتطورات
الصراع الليبي التشادى وحاجة ليبيا إلى المساندة العربية ، وهكذا
توقفت ليبيا عن أمداد إيران بالأسلحة وأعطت أنها تعارض احتلال
أراض عربية ، وأعدت العلاقات الدبلوماسية مع العراق ،
ولكنها لم تقطع علاقاتها بإيران ، أو تمتنع عن التعاون معها في
مجالات غير عسكرية .

لم يتأثر الموقف السوري بنفس القدرة ، إذ أنه رغم
المحاولات المختلفة للتقريب بين سوريا والعراق لم يحدث تقدم
لملموس في العلاقات بين البلدين ، إلا أنه يبدو أن سوريا قد
توقفت عن تقديم أى معونات عسكرية من السلاح الذى تحصل
عليه من الاتحاد السوفيتي إلى إيران ، وتشير أغلب التقارير إلى
أنها تبلغ إيران برفضها لاحتلال أراض عراقية ، ولا يمنع ذلك
سوريا من التعاون مع إيران وخاصة في لبنان وفي مجال التنفط
والتجارة . ولا زال من الصعب في نهاية عام ١٩٨٧ تقدير أثر
المصالحة السورية العراقية خلال مؤتمر القمة العربى غير
العادى في نوفمبر في عمان على الموقف السوري من العرب
خاصة وأن تحسن العلاقات بين البلدين يسير ببطء شديد .

ب - الميزان العسكري :

سعى الجانبان إلى تحسين ميزانها العسكرى ، وقد سمعت
إيران خلال عام ١٩٨٦ . كما جاء بتقرير العام الماضى - إلى
تحسين هذا الميزان ، وقد كشفت فضيحة صفقة الأسلحة
الأمريكية لايران تعاوناً أمريكياً إسرائيلياً إيرانياً في هذا المجال ،
كما كشفت في نفس الوقت صفقات أسلحة أخرى . فقد كشف أن
إيران قد حصلت على ٢٠٠٨ مقنوف مضاد للدبابات من طراز
تو TOW و ٢٠٠ - ٢٣٥ مجموعة احتياطية من صواريخ
الدفاع الجوى من طراز «هوك» المحسن ، في حين حصلت
على ٦ - رادارات من طراز AR - D من بريطانيا ، وعلى قطع
غبار للطائرات - ف ٤ - قانوم ، وللرادارات ، وصواريخ
مضادة للدبابات اضافية من طراز «تو» TOW ، من إسرائيل
خلال عام ١٩٨٦ وحصلت خلال الثلث الأخير من عام ١٩٨٦
على أجهزة نشئين عسكرية (١٤٠٠) ، وكمية من قطع الغيار
والالات والأتوات ، والمعدات التكميلية لأجهزة التتبع للجو
للجرح «سوبر فليدماموس Super Fledermaus» من إيطاليا ،
بالأضافة إلى قطع غبار للمركبات المدرعة من طراز
«كاسكافيل» و «أورنوس» من البرازيل . وهناك تقرير عن
حصول إيران على ١٢ طائرة مقاتلة من طراز «ف - ٥»
تايجر ، و ١٢ هليكوبتر من طراز كوبرا UH - 1 Huey
و ٨٠ دبابة طراز أم - ٤٨ ، و ٢٢ عربة مدرعة إم - ١١٣ ،

وأعداد غير محددة من صواريخ جو - جو طراز «سايد وايندر»
ونخيرة وقطع غبار من فيتنام . وتشير هذه البيانات إلى أن رغبة
إيران لمواجهة التلوق العراقي في الطائرات ودبابات لتغطية النقص . ولكن
نتجه إلى الحصول على طائرات ودبابات لتغطية النقص . ولكن
نظرا للفارق الكبير بين ما لدى العراق وإيران فقد لجأت في نفس
الوقت إلى تغطية الفارق الباقي عن طريق توفير وسائل مضادة
للدبابات وتحسين وسائل الدفاع الجوى سواء بصواريخ الدفاع
الجوى أو برادارات الدفاع الجوى وقد عمل العراق في نفس
الوقت على تحسين قدراته العسكرية عن طريق الحصول على
طائرات ودبابات ومدفعية ووسائل دفاع جوى ومركبات مدعمة
من الاتحاد السوفيتي أو الحصول على طائرات مسلحة
بصواريخ أكسوستين أو الحصول على طائرات هجوم خفيفة من
الأرجنتين من طراز «بوكارا» ، أو الحصول على نخيرة
ومدفعية وهاونات وطلعات عمودية من فرنسا ، وكمية من
الأسلحة الصغيرة والخفيفة والهاونات وقطع غبار الدبابات من
مصر ، ومدفعية عيار ١٥٥ مم (هاوتزر) من النمسا ،
و ٢٥٠ عربة كاسكافيل من البرازيل .

كانت هذه التغييرات في الميزان مبعيا إلى الاستعداد لخوض
المعارك والعمليات المتوقعة مع بداية عام ١٩٨٧ والتي بدأت
حقيقة في الأيام الأخيرة من عام ١٩٨٦ ، ومن الطبيعي أن يظهر
تأثير بعض هذه التغيرات في نتائج أعمال القتال . إلا أن ذلك كان
أيضا حافزا للأطراف المتصارعة للعمل على تحسين ميزانها
العسكري ، ولم يقتصر ذلك على كل من إيران والعراق بل أنه
أُمدت - مع تصاعد القتال واقترب مناطق الصراع من دول
أخرى - إلى دول الخليج العربية ، كما أنه أدى في النهاية إلى
تدخل القوى الكبرى بشكل يعدل مرة أخرى من موازنة القوى
العسكرية في الخليج . فقد تفاوض العراق في أوائل ١٩٨٧ مع
البرازيل للحصول على نظم «أوربيتا» لإدارة نيران الدفاع
الجوى ضد الاختراقات القتالية على الارتفاعات المخفية ، كما
تواردت معلومات عن أمداد الاتحاد السوفيتي للعراق أثناء
الصراع بعدد غير محدد من طائرات ميج ٢٩ المقاتلة ،
بالأضافة إلى إسراع الاتحاد السوفيتي بأمداد العراق بمعدات
عسكرية تحت حراسة مسلحة أثناء الصراع . من جهة أخرى
علم بتوقيع إيران لعقد شراء عدد غير محدد من رادارات الدفاع
الجوى من شركة بلميس البريطانية في فبراير من نفس السنة ،
وعن بيع الأرجنتين كمية غير محددة من أسلحة غير محددة
بحوالي ٣١ مليون دولار إلى إيران في مارس . وتشير
المستقالات التي عقدت أثناء فترة هدنة القتال إلى أهمية الدور الذى
لعبته القوات الجوية ووسائل الدفاع الجوى لدى الطرفين .

إلا أن الطرفين قد استمررا في تحسين ميزانها العسكرى
خلال السنة وقد برز حصول إيران على صواريخ ساحلية صينية
عرفت باسم «سيلك وورم» حيث بدأت في إجراء تجارب عليها
خلال فبراير ونصبتها في بعض مناطق الخليج وقرب مضيق
هرمز وفي شبه جزيرة الفاو ، كما أنها حصلت على زوارق

سريعة لاستخدامهما بواسطة الحرس الثوري ، وكذا على أنغام بحرية ، وتشير هذه المنشورات إلى عملية انتقال مركز نقل الصراع من البر إلى منطقة الخليج ومضيق هرمز .

من جهة أخرى حصل العراق خلال شهر أبريل على ١٢ طائرة أمبراير (نوكو، و ٢٠ هليكوبتر ، جازيل ، وعدد غير معروف من صواريخ الدفاع الجوي ، عين الصقر ، كما حصلت على دبابات ت-٥٥ وعربات مدرعة ، ومدافع ميدان ، وهاونات ، وقواعد إطلاق صواريخ ونخيرة من مصر ، كما تشير بعض التقارير إلى بدء استلام العراق لأربعة قاذفات من طراز F-6 و ٣٠ صاروخا ساحليا من طراز «سيلك وورم» من الصين الشعبية في شهر يونيو ، وتدل هذه المنشورات على استمرار اعتماد العراق على استراتيجية متوازنة في استخدام مختلف الأسلحة ، وعلى عزم العراق على الاستمرار في قصف الأهداف الإيرانية في العمق وفي البحر بالإضافة إلى تدعيم القوات البرية وزيادة قدراتها على صد الهجمات البرية والجوية الإيرانية .

لم يقتصر العمل على تحسين الميزان العسكري على كل من إيران والعراق بل أمتد أيضا إلى دول الخليج التي شعرت بالتهديد الإيراني لها ، وخاصة الكويت والمملكة العربية السعودية . وقد تركزت جهود الكويت في الحصول على صائدات الأنغام من طراز «الكمار» من أسبانيا لإبدأ التفاوض حولها في يوليو من العام ، ويرتبط ذلك بتصادم كثافة الأنغام البحرية في الخليج .

ويبدو من نشاط المملكة العربية السعودية أنها تحاول بناء قوة مسلحة شاملة إذ كانت قد طلبت خزانات احتياطية ومعدات خاصة بالطائرات «تورنادو» من المملكة المتحدة في عام ١٩٨٦ ، وتعاقدت معها في ديسمبر من نفس السنة على تطوير إنتاج أجهزة لاسلكية تكتيكية متطورة لمركز الإلكترونيات منطور ، كما تعاقدت في نفس الشهر على خمسة وثلاثين جهازا للمعالجة الآلية للمعلومات والصيانة ، وتسلمت في فبراير أول طائرة من طراز النقل من طراز CN-235 ، كما تلقت خطاب عرض من الولايات المتحدة الأمريكية بملئتي مركبة قتال من طراز «برادلي» ، وفي مارس ١٩٨٧ عرضت للولايات المتحدة الأمريكية على الكونجرس بيع ١٢٨ طائرة هليكوبتر منها ١٥ مسلحة برشاشات ، وقوافل تاو ، وطائرة بيتشي C-12 . بالإضافة إلى قطع غيار عربات ، وعدد خاص ، ومعدات اختبار ودعم تدريبي وإداري ، وكذا نظم إجراءات الكترونية مضادة ALQ / AN للطائرات ف-٥ ، وف-١٥ ، وفي يونيو أبلغت الإدارة الأمريكية الكونجرس برغبته في أمداد السعودية بصواريخ «مافريك» AGM-65 D بدلا من AGM-65 B التي سحبها ، كما تعاقدت السعودية على طائرات نقل من طراز جيت ستريم ١٦ مع المملكة المتحدة في نفس الشهر ، وفي يوليو وقعت تعاقدا مع فرنسا على مركز تدريب مدفعية منقل ، وفي سبتمبر ١٩٨٧ تعاقدت السعودية مع الولايات المتحدة على دعم فني وإداري للطائرات وأفراد

لصيانة الطائرات ، وفي أكتوبر بدأت السعودية في استلام ٤ طائرات تدريب متقدمة من طراز هوك ك ٦٥ من المملكة المتحدة وكان قد سبق استلام طائرتين منهم في أغسطس وهو جزء من عقد على ثلاثين طائرة من نفس النوع ، كما عرض على الكونجرس في أكتوبر أمر تزويد السعودية بالثلاث عشرة طائرة طراز ف-١٥ سي / دسي ، و ٩٣ حاملة ذخيرة مدفعية ، وخطط لتحديث الطائرة ف-١٥ ، ودبابات م-٦٠ . وتشير كل هذه البيانات إلى عزم السعودية على تزويد جيشها بأسلحة متقدمة مع غفلة خاصة بالقوات الجوية ، والحرب الإلكترونية : أما عمان فقد اقتصرت مشغرواتها خلال هذه الفترة على تعاقدت في نهاية عام ١٩٨٦ على نظام للاتصالات مماثل لنظام «فاست نت» من الولايات المتحدة ويؤكد ذلك قلة تأثير عمان بالحرب . كذلك كان تأثير الامارات محدودا فبالإضافة إلى شرائها ثلاث مركبات متعددة الأغراض من الولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٨٦ تعاقدت على شراء رادارات استكشاف من طراز AN / TP-10 من الولايات المتحدة أيضا ، في أغسطس عام ١٩٨٧ ، وعلى أنظمة التعارف بين الدفاع الجوي والطائرات 4 / 850 - IFF في سبتمبر من نفس السنة .

أما البحرين فقد طلبت من الولايات المتحدة ١٢ طائرة من طراز ف-١٦ مع مستودعات إجراءات إلكترونية مضادة ALQ-131 وأجهزة استقبال أذنان راداري ، وأجهزة إطلاق مشاعل ، وصواريخ مافريك وسبارو وسلايد وايندر . وقد اقتصرت مشغرواتها قطر على تعاقدتها على أعداد غير معروفة من الصواريخ طراز «رولاند» للدفاع الجوي ، ومدافع ذاتية الحركة عيار ١٥٥ مم ، وحاملات جنود مدرعة لجميع الأراضي في يوليو ١٩٨٧ من فرنسا ويبدو أن عند المدافع ذاتية الحركة هو سنة .

وهذا يلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تأثرت بشكل أو بآخر بطورات الصراع هذا العام عدا عمان ، وهو ما تفسره العلاقات العمانية الإيرانية ، وبعد شواطئ عمان (عدامضيق هرمز) عن الصراع في الخليج ، وأن درجة التأثير مختلفة ، وأن التسليح يخلب عليه الطابع الدفاعي والبعد عن استقراز إيران .

ج- تصعيد الحرب :

يشير مفهوم التصعيد في هذا الصدد إلى نوعين من الظواهر : الزيادة في كثافة الحرب والاتساع في مجالاتها . والزيادة في كثافة الحرب تبدو في حجم الخسائر ونوعية الأسلحة وقايلتها التدميرية والموارد المخصصة لأغراض الحرب . أما اتساع المجال فيتعلق أساسا بتوسيع البعد الجغرافي للحرب سواء ما بين الدول المشتركة مباشرة في الحرب أو تلك التي تقع خارج الحدود الجغرافية لهذه الدول .

ولقد أرتبط تصعيد الحرب العراقية الإيرانية إلى حد كبير باستمرار نجاح النظام الإيراني في حشد الشعب الإيراني في

مواجهة العراق . بالإضافة إلى استمرار حصول إيران على أسلحة من الخارج وتطوير صناعة الأسلحة داخليا . قد ساهمت صفات الأسلحة التي حصلت عليها من جانب عدد من الدول في تحسين قدراتها القتالية . وقد أضحى هذا بصفة خاصة في مجال استخدام صواريخ المليك وورم الصينية كذلك استطاعت إيران تدعيم قواتها العسكرية بالاعتماد جزئيا على صناعة الأسلحة داخليا . وإن أشارت إحدى الدراسات التي قدمها المعهد الدولي لأبحاث السلام في أمستركولم إلى أن إيران ستظل لوقت غير محدود في المستقبل تعتمد على الدعم الخارجي أكثر من اعتمادها على الإنتاج المحلي .

وسنركز في عرضنا لتطورات الحرب العراقية الإيرانية أساسا على فترات التصعيد في هذه الحرب نظرا لارتباطها بزيادة التواجد الأجنبي في الخليج وتكثيف جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام . وقد شهد عام ١٩٨٧ تصميما كبيرا في حرب الخليج سواء على جبهة القتال أو حرب المدن والمناشآت الاقتصادية أو حرب الناقلات ، بل لقد امتدت هذه الحرب لتشمل اعتداءات إيرانية على الكويت ، ورغم خطورة تصاعد الحرب في هذه المجالات الأربعة إلا أن أكثرها تهديدا للأمن الإقليمي والدولي تعلق بتصاعد حرب الناقلات والاعتداء على الكويت بالنظر لملامتها بزيادة التواجد الأجنبي في منطقة الخليج وتصاعد احتمالات المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران .

(١) الحرب على الجبهة :

إن متابعة تصاعد الحرب على الجبهة خلال ١٩٨٧ يوضح استمرار نمط السلوك الإيراني المتبع في الفترات السابقة . حيث تحدد إيران مرعد الهجوم ومكانه على طول الجبهة والأسلوب الأمثل لمثل هذا الهجوم .

فشهد الشهر الأول من هذا العام تصميما خطيرا في الحرب العراقية الإيرانية في إطار الهجوم الذي أطلقت عليه إيران اسم كربلاء . وقد تعددت الأهداف التي سعت إيران إلى تحقيقها من جراء هذا التصعيد . ويمكن في هذا الصدد تحديد عدد من الأهداف السياسية والاقتصادية :

- ١ - عزل جنوب البصرة عن بقية الأراضي العراقية .
- ٢ - تهديد إمكانية عقد مؤتمر القمة الإسلامي في الكويت حيث طابقت إيران بانعقاده في دولة معادية .
- ٣ - المعاضة في حشد الجبهة الداخلية والتي شهدت بعض الصراعات على السلطة في إيران الأمر الذي كان له انعكاس على ضعف الأداء العسكري للقوات الإيرانية في إطار كربلاء ٤ في ديسمبر ١٩٨٦ .

٤ - دعم جهود المعارضة العراقية ، فالهجوم الإيراني أتى بعد أيام من تنظيم المعارضة العراقية في إيران مؤتمرا انتهى بالاتفاق على ضرورة إسقاط النظام العراقي القاتم ، وبالتالي فإن هذا الهجوم في حالة نجاحه في الاستيلاء على البصرة كان ليمثل

الأداة العسكرية في تحقيق هدف إيران الخاص بإسقاط النظام العراقي أو على الأقل في إقامة حكومة موالية لإيران في البصرة .

٥ - السيطرة على بعض آبار البترول في الجنوب العراقي الغني بالبترول . ونظرا لأن إيران تضع بند الحصول على تعويضات كشرط من شروط إنهاء الحرب مع العراق فإن استيلائها على بعض الآبار البترولية كان ليدعم موقفها في أي مفاوضات للسلام أو أي مبادرات للسلام يمكن أن تصدر عن المؤتمر الإسلامي .

٦ - ردع القصف العراقي المدن الإيرانية

٧ - ممارسة ضغط على الحلفاء العرب للعراق فإن نجاح هذا الهجوم كان ليهدد الدول الخليجية وبالتالي قد يدفعها لإعادة النظر في موقفها المساند للعراق .

ولقد بدأ الهجوم الإيراني كربلاء ٥ في ٨ يناير حيث شنت القوات الإيرانية هجوما برمائيا في القطاع الجنوبي من جبهة القتال . وبدأ الهجوم على شحنين شمال وجنوب البصرة واستطاعت القوات الإيرانية عبور مياه شط العرب إلى الأراضي العراقية بعد أن نجحت في إقامة جسر لقواتها . وقد تضاربت التصريحات العراقية والإيرانية حول تطور المعارك الحربية في أطار كربلاء ٥ . فبينما ركزت إيران على الخصائص العراقية أكد العراق أن جميع المحاولات الهجومية التي أمتهدفت توسيع الجسر الإيراني على شاطئه بحيرة الأسماك في أقليم شلاحجة جنوب البصرة قد باءت بالفشل . ولقد أوضحت تقارير المخابرات الأمريكية في تحليلها لهذه المعارك أن كلا الجانبين تكبد خسائر فادحة فقد وصل عدد القتلى في هجوم كربلاء ٥ والذي استمر حتى أواخر فبراير إلى حوالي ٤٠ ألفا كما صاحبها قصف متبادل للمدن العراقية والإيرانية .

وعلى استمرار المعارك في أطار كربلاء ٥ ففتحت إيران في ١٣ يناير جبهة جديدة في القطاع الأوسط شمال شرق بغداد لتسهيل مهام قواتها في القطاع الجنوبي وأضعاف أحوال حمص عراقي للمعركة عند بحيرة الأسماك واستغلال قريبا من البصرة لاهداث دوى إعلامي ونفسي . ولقد عرف هذا الهجوم باسم كربلاء ٦ . ونظرا لأن العراق كان يتوقع أن تقوم إيران بأى محاولة لفك الحصار عن القوات الإيرانية في الجنوب استطاعت العراق في فترة وجيزة أن تصد هذا الهجوم واضطر الإيرانيون إلى التخلي عن الهجوم على القطاع الأوسط آراء قوة الدفاعات العراقية في المنطقة .

وفي أوائل مارس شنت إيران هجوما جديدا على القطاع الشمالي من جبهة العمليات أطلقت عليه اسم كربلاء ٧ في اتجاه قطاع حاج عمران بجبال الأكراد العراقية . وفي الوقت نفسه أشدنت المعارك من جديد بين الطرفين في المنطقة الواقعة شرق البصرة تجنوب جبهة القتال . ولقد أمتهدفت إيران من هذا الهجوم حقول نفط كركوك والتشويش على العراق بفتح أكثر من جبهة

لتحقيق هدفها الأساسي وهو الامتلاء على البصرة . كذلك شنت إيران في ٧ أبريل هجوما جديدا تحت اسم كربلاء ٨ ضد القوات العراقية شرق البصرة . وفي ٩ أبريل شنت هجوما آخر شرق البصرة أطلق عليه كربلاء ٩ . وقد تمكنت القوات العراقية من صد كلا الهجومين . وفي ٢٤ أبريل شنت إيران هجوما الذي عرف باسم كربلاء ١٠ واشتدت المعارك في القطاع الشمالي من جبهة القتال في ٢٦ أبريل . ولقد تضاربت التصريحات العراقية والایرانية بصد عمليات كربلاء ، إلا أنه بصرف النظر عن هذا التضارب في التصريحات فإنه بالرغم من صد العراق للهجمات الإيرانية إلا أن الأخيرة استطاعت بعد سلسلة هجمات كربلاء احتلال عدة كيلومترات في العراق .

ولقد شهدت الشهور التالية من عام ١٩٨٧ تصاعدا في الحرب على الجبهة وإن لم تصل في ضراوتها المدى الذي وصلت إليه في إطار سلسلة هجمات كربلاء ومن أمثلة ذلك تصاعد الحرب خلال يونيو ويوليو وأغسطس . ففي يونيو بدأت إيران في حشد قواتها في القطاعين الجنوبي والوسطى من جبهة القتال استعدادا لشن هجوم جديد ضد العراق . إلا أن العراق كبد إيران آلاف من القتلى خلال محاولة إيرانية لاخترق مواقع عراقية جنوبية جبهة القتال في قطاع ميسان . كذلك شهد هذا الشهر تفجر معارك على المنطقة الشمالية من جبهة القتال وزعمت إيران أنها استولت على قرية مؤنة الاستراتيجية في إقليم كردستان الشمالي داخل الحدود العراقية . وبينما أعترف متحدث عسكري عراقي بوقوع معارك ضارية في القطاع الشمالي عند قرية مؤنة إلا أنه أكد أن الادعاءات الإيرانية مبالغ فيها وأن القوات العراقية تواصل التصدي للهجوم الإيراني ، واعترفت إيران بصد عدة هجمات عراقية مضادة في منطقة مؤنة . وفي يوليو أعلنت كل من العراق وإيران عن وجود معارك عنيفة على جبهتين منفصلتين حيث أعلن العراق أن قواته أحبطت هجوما إيرانيا جديدا في الجبهة الوسطى ودمرت معظم وحدات القوة المهاجمة كما أعلنت إيران أن قواتها دمرت لواءين وكنيتين من الفيلق السابع للجيش العراقي في هجوم لها على المواقع العراقية قرب شبه جزيرة الفاو . وفي أغسطس أعلن متحدث عسكري عراقي أن القوات العراقية صدت هجوما بریا في القطاع الأوسط من جبهة القتال وكان هذا الهجوم هو أضخم هجوم إيراني برى منذ صدور قرار مجلس الأمن ٥٩٨ في يوليو .

وبالرغم من عدم وجود تصاعد رئيسي في الحرب على جبهة القتال في أربعة الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٧ إلا أنه في هذه الفترة تزايدت توقعات المراقبين حول احتمال قيام إيران بهجوم كبير ضد العراق في القطاعين الجنوبي والوسطى من الجبهة . فقد أوضحت صحيفة الأوبزيرفر البريطانية أن القيادة الإيرانية اتخذت قرارا بهذا الشأن في الأسبوع الثاني من سبتمبر . وفي هذا الاطار قامت إيران بحشد قواتها قرب الحدود العراقية . وكرد فعل لهذا السلوك الإيراني قامت ٦٤ طائرة عراقية في ٨ أكتوبر بشن غارة وقائية ضد حشود عمليات القوات الإيرانية

في منطقة عمليات الفيلق الثاني بالقطاع الأوسط من جبهة القتال . حيث استهدفت الغارة أحباط قيام إيران بشن هجوم جديد في هذه المنطقة . وفي نوفمبر أعلن الجيش العراقي المربط على طول جبهة القتال حالة الاستعداد القصوى لصد الهجوم الإيراني المتوقع شرق مدينة البصرة وفي نفس الوقت أصدرت إيران تحذيرا إلى سكان المدن العراقية بخلائها ، وأعلن رافسنجاني رئيس البرلمان الإيراني في ٢٠ نوفمبر أن بلاده مستعدة لهجومها الكبير المرتقب على العراق عندما تتم الاستعدادات النهائية لهذا الهجوم . واستمرت إيران خلال ديسمبر تهدد بأن الهجوم المتوقع على العراق قد يقع في أي لحظة وأي مكان . وبالرغم من تفجر القتال في ٢٠ ديسمبر على الجبهة حيث أحبطت القوات العراقية هجوما في القطاع الأوسط من الجبهة ، إلا أن الهجوم الكبير المنتظر لم يتم حتى نهاية العام . ولقد اعتقد بعض المراقبين أن إيران لن تشن أي هجوم كبير على جبهة القتال حتى فبراير من عام ١٩٨٨ وذلك بسبب عدم كفاية السلاح والخبرة لدى الجيش الإيراني للقيام بمثل هذا الهجوم .

(٢) حرب المدن والمنشآت الاقتصادية :

اتبع العراق منذ ١٩٨٤ استراتيجية من شأنها شن هجمات جوية على المدن والموانئ الإيرانية بهدف تحطيم هيكل البنية الاقتصادية الإيرانية ، وبصفة خاصة بهدف خفض صادرات النفط الإيرانية التي تزود إيران بحوالي ٩٥ ٪ من العملات الصعبة التي تستخدم في شراء الأسلحة . فضلا عن ذلك فقد اعتقد العراقيون أن تهديد مثل هذه المراكز الإيرانية سيترتب عليه زيادة قوة المعارضة الإيرانية . ولقد ردت إيران على مثل هذا السلوك العراقي بتوجيه صواريخ أرض - أرض إلى بغداد وتشجيع النشاط الارهابي للشعبة العراقية في الرياض والكويت في محاولة من جانب إيران لدفع دول الخليج للضغط على العراق لوضع حد لهجماتها الجوية .

ولقد شهد عام ١٩٨٧ استمرارا لحرب المدن والمنشآت الاقتصادية دون أن تتجح العراق في شل القدرة الاقتصادية الإيرانية أو أن تتجح إيران في وضع حد لاعتماد العراق على تصعيد هجماته الجوية . وفي ٢ يناير شن الطيران العراقي سلسلة من الغارات ضد الأهداف الاقتصادية الإيرانية في معسكر جولان غرب بوسط إيران ومطار سليمان وحقل بنرول خراسان بالجنوب الغربي . كما أصابت القوات الجوية العراقية ميناء خرج المنفذ الرئيسي لتصدير البترول الإيراني . وفي إطار تصعيد الحرب على الجبهة في شهر يناير قامت كل من العراق وإيران بهجمات متبادلة على المدن والمراكز الاقتصادية للطرف الآخر . فقد أغارت الطائرات العراقية على مدينة قم وعدد من المدن الإيرانية منها أسفهان وتبريز وديزفول وأسلم آباد غرب وكرمشاه وخوارم آباد . كما أغارت الطائرات العراقية على حقول النفط الإيراني وعلى خطوط السكك الحديدية التي تستخدم في نقل القوات والامدادات إلى المواقع الإيرانية

على الجبهة . أما إيران فقامت بقصف بغداد عدة مرات بصواريخ أرض أرض . كما قصفت مدن البصرة والقرنة والزبير . وبالرغم من الضخائر التي عانى منها كلا الجانبين في أطار عمليات القصف المتبادل في يناير إلا أن تحليلات المراقبين توضح أن العراق كان أكثر تفوقا في المجال الجوي بل أن العراق استطاع أن يفرض سيطرته الجوية حيث تمكنت طائراته من الوصول إلى المدن الحيوية في إيران . وقد أعتزت القيادة الإيرانية بأن الغارات الجوية العراقية التي وقعت في يناير على ١١ مدينة في العمق الإيراني كانت أعنف قصف جوي عراقي على العمق الإيراني منذ بدء حرب الخليج .

واستمرت عمليات القصف للعراق الإيراني المتبادل للمدن في النصف الأول من شهر فبراير وحتى ١٩ فبراير حين أعلن العراق أنه سيوقف قصف المدن الإيرانية لمدة أسبوعين . وقد جاء هذا الإعلان في أعقاب نداء وجهه زعيم المعارضة الإيرانية مسعود جوي للرئيس العراقي صدام حسين . وقد أعلنت إيران موافقتها على وقف قصف المدن العراقية ردا على التزام العراق بقراره .

ورغم استمرار هذه الهدنة لمدة تقرب من مبعة أشهر إلا أن الفترة الممتدة من ١٩ فبراير وحتى ٣ أكتوبر شهدت قسفا متبادلا للأهداف الاقتصادية وإن كان هذا القصف محدود نسبيا بالمقارنة بالفترة السابقة والتالية للهدنة . وقام العراق بأولى غاراته على أهداف صناعية في العمق الإيراني في ١٣ مايو حيث أغارت القوات العراقية على بعض الأهداف الصناعية بمدينة أصفهان بوسط إيران وتبريز بشمال غرب إيران . ولقد تصاعد القصف المتبادل للأهداف الصناعية خلال أغسطس وسبتمبر أزاا الموقف الإيراني للرافض لقرار مجلس الأمن . ففي ١٠ أغسطس أغارت القوات العراقية على المنشآت البترولية الإيرانية بعد توقف دام ٢٥ يوما . وقامت القوات العراقية في هذا الصدد بإصابة ستة أهداف من بينها معمل تكرير البترول في تبريز وخمسة حقول في وسط وشمال وجنوب إيران . كما شهد شهر أغسطس أيضا قسفا جويا عارفا للمنشآت البترولية في حقول الأهواز الإيراني ومعمل إنتاج السكر في ديزفول وشوشتر . كما أغارت القوات العراقية على أربع محطات لضخ وإنتاج البترول الإيراني ومحطة كهرباء في العمق الإيراني ومصنع للألومنيوم في جنوب إيران ومعمل البتروكيماويات في مدينة بندر خميني . ووصف المراقبون في الخليج الغارات العراقية خلال أغسطس بأنها أطول هجوم في عمق الأراضي الإيرانية تشنه الطائرات العراقية منذ بدء حرب المدن في فبراير . ولقد رفض العراق في هذه الفترة طلبا أميريكيا بوقف هجماته ضد المنشآت البترولية الإيرانية بسبب رفض إيران الموافقة على قرار مجلس الأمن ٥٩٨ . وقامت إيران خلال أغسطس أيضا بقصف عدة أهداف صناعية في ميناء أم القصر وبلدة أبو الخصيب ومدينة الزبير .

وفي سبتمبر صعدت إيران غاراتها على السليمانية والبصرة

واستمرت الغارات العراقية على الأهداف الاقتصادية في عمق الأراضي الإيرانية فقلعت الطائرات العراقية بقصف عدة منشآت اقتصادية منها حقول بترولية في الأهواز في جنوب غرب إيران وفي منطقة أغا جاري في الجنوب الشرقي ومحطات ضخ البترول في منطقة الامام حسن . وأكد لطيف جاسم وزير الاعلام العراقي في مؤتمر صحفي في أوائل سبتمبر أن العراق سيواصل قصف مرافق النفط والأهداف الاقتصادية الإيرانية إلى أن يستجيب النظام الإيراني لقرار مجلس الأمن . كذلك تصاعدت الغارات العراقية في سبتمبر على الأهداف الاقتصادية في مدن خورم آباد وديزفول وجادانج كرد فعل للقصف للصواريخ الإيرانية للكويت . وازاء فشل دي كويلر السكرتير العام للأمم المتحدة في مهمة السلام التي قام بها في النصف الأول من سبتمبر اندلعت في النصف الثاني من هذا الشهر سلسلة من العمليات العسكرية المتبادلة بين العراق وإيران . فقام العراق بنصب مدغاراته على الأهداف الاقتصادية والصناعية الإيرانية ومنها الغارات التي قام بها على حقلي أمام محمد وإنما جاري ومصانع لإنتاج العنادر الحربي قرب مدينة أصفهان ومحطة الشحن الرئيسية في حقول بترول أرشير وعدد من المنشآت الصناعية الكبرى في مدينة بختاران . أما الجانب الإيراني فقام بقصف مدينة البصرة لعدة أيام على التوالي كما قام أيضا بقصف قسبة بدره .

وفي أول أكتوبر هددت إيران بشن حرب من شاملة ضد العراق تشمل جميع المنشآت الاقتصادية والصناعية والعسكرية في مختلف أنحاء العراق بما في ذلك الأهداف التي تقع داخل العاصمة بغداد . وطلب بيان أصدرته إدارة الاعلام العربي الإيرانية سكان العراق بإخلاء جميع البلدات والمركز في المناطق الخمسة الأربعة الموجودة في العراق وذلك إذا استمرت الهجمات العراقية على المنشآت الإيرانية . وقامت إيران فعلا وبعد حوالي ٧ أشهر من توقف حرب المدن بتجديد هذه الحرب حيث بدأت المدفعية الإيرانية البعيدة المدى قسفا مركزا وعشوائيا لمدينة البصرة ومدينة السليمانية ومراتيا للسكك الحديدية ومحطة للراديو في الجنوب كما قامت بقصف بغداد عدة مرات . ولقد ترتب على إحدى الهجمات الصاروخية على بغداد ضرب مدرسة تقع بمنطقة سكنية بوسط المدينة واستمرت الغارات الإيرانية على العراق طوال شهر أكتوبر . وكرد فعل لهذا السلوك الإيراني أغارت الطائرات العراقية على العديد من الأهداف الاقتصادية الإيرانية خلال هذا الشهر ومنها قصف معمل تكرير البترول الإيرانية والأهداف الصناعية في شيراز بجنوب إيران والجمع البترولي ببيي مقمة .

واستمر القصف المتبادل العراقي والإيراني للمنشآت الاقتصادية خلال شهر نوفمبر وديسمبر ومن أمثلة ذلك ضرب المقاتلات العراقية في نوفمبر لحقول البترول في إقليم خوزستان والحقول الغربية من ميناء خرج ومجمعات البتروكيماويات الإيرانية في ميناء بندر خميني وميناء بوشهر . وشملت

الغارات العراقية في ديسمبر فصف حقل بتروك الامام حسن .
أما إيران فقامت بعدة هجمات على المنشآت الاقتصادية العراقية
خلال نوفمبر وديسمبر ومنها قصف منشآت بتروك في شمال
العراق وإطلاق الصواريخ على بغداد والبرسة وكركوك وأم
القصر والقرنة .

(٣) حرب النفاق :

دخلت الحرب العراقية الإيرانية منذ ١٩٨٤ مرحلة عرفت
باسم حرب النفاق واعتمد العراق على هذه الحرب كوسيلة
لقطع تدفق البترول الإيراني بينما لجأت إيران للاعتماد عليها
كوسيلة لحرقة احتمالات نجاح العراق في تحقيق هذا الهدف .
ولقد أثارت هذه الحرب مخاوف الدول الأجنبية وبصفة خاصة
الدول الغربية منها نظر المصالح التي تقتضي ضرورة السماح
بتدفق نفط الخليج إلى أوروبا الغربية واليابان .

ولقد تميزت حرب النفاق خلال ١٩٨٧ بعدد من الخصائص
تتعلق بنوعية الأسلحة المستخدمة في هذه الحرب ونوعية
وجنسية السفن التي أضيرت في أطرافها وتنوع الأساليب
المستخدمة من جانب إيران في تعاملها مع السفن الأجنبية في
الخليج . وأخيرا استمرارية الحرب طوال العام باستثناء بعض
الفترات المحدودة .

فعلى حين اعتمد العراق على الأسلحة الجوية في هذه الحرب
أعتمدت إيران أساسا على الزوارق السريعة والصواريخ المبركة
وورم الصينية التي نصبت في شبه جزيرة الفلوجة التي احتلتها إيران
وفي القواعد الأخرى لهذه الصواريخ عند مضيق هرمز هذا
بالإضافة إلى قيام إيران بتلغيم مياه الخليج .

كذلك فإن السفن التي أضيرت في أطراف هذه الحرب لم تقتصر
على ناقلات البترول بل إن إيران مسحت نطاق هذه الحرب
لتشمل السفن التي تحمل المواد الغذائية حيث تم قصفها لأول مرة
في أبريل . فضلا عن هذا فإن الهجمات الإيرانية شملت أيضا
هجمات على سفن العديد من الدول ومنها تلك التابعة للقوتين
العظميين في مايو مثل شنت البحرية الإيرانية هجوما على سفينة
شحن سوفيتية بالقرب من دبي وكان هذا هو الهجوم الأول من
نوعه ضد إحدى السفن التي تنتمي إلى القوتين العظميين .

ولقد تراوحت الأساليب المستخدمة من جانب إيران في
تعاملها مع السفن الأجنبية في الخليج ما بين الاعتراض
والاحتجاز والقصف . فقد قامت إيران خلال ١٩٨٧ باعتراض
ونقيش العديد من السفن المارة في الخليج بحجة الاشتباه في أنها
تحمل أسلحة للعراق وفي هذا الصدد أوضح محمد حسين مالك
قائد البحرية الإيرانية في مايو بأن السفن العربية الإيرانية أقيمت
ما وصفه بحزام أمني في الخليج حيث تقوم باعتراض السفن في
مضيق هرمز ومياه الخليج بصرف النظر عن جنسيتها ، ولجأت
إيران في يوليو إلى احتجاز ناقلة بترول في مضيق هرمز وقد
أثار مثل هذا الاحتجاز قلقا من جانب مصادر الملاحة في الخليج
حيث اعتبروا أن عملية الاحتجاز هذه تعد تحولا خطيرا يمكن

أن تكون له عواقب واسعة النطاق في سوق البترول . ولم تستبعد
هذه المصادر احتمال أن يكون الإيرانيون قد بدأوا في فرض
حصار جزئي على مضيق هرمز واستمرت إيران في الاعتماد
على الآلة العسكرية في تعاملها مع السفن الأجنبية في إطار
حرب النفاق .

وأخيرا تميزت حرب النفاق خلال ١٩٨٧ بالاستمرارية
باستثناء بعض الفترات المحدودة منذ استمرت هذه الحرب خلال
خمس الأشهر الأولى من هذا العام وبالرغم من توقف الهجمات
الإيرانية في أواخر مايو ولعدة أسابيع إلا أن إيران استأنفت
هجماتها في ٢٧ يونيو حيث قامت بمهاجمة ناقلتي بترول قرب
السواحل السعودية وقامت الطائرات العراقية يوم ٢٩ يونيو
بقصف ناقلة بترول خارج الساحل الإيراني واستمرت حرب
النفاق خلال يوليو حيث قامت إيران بالعديد من الهجمات على
السفن التي تستخدم الموانئ الكويتية بينما قام العراق من جانبه
بقصف السفن التي تستخدم الموانئ الإيرانية . إلا أن حرب
النفاق دخلت هدنة غير رسمية بعد أن طلبت الولايات المتحدة
من العراق الامتناع عن الهجوم على ناقلات البترول في الخليج
حيث أوقف العراق هجماته في إطار حرب الخليج في أعقاب
صدور قرار مجلس الأمن ٥٩٨ لإضاح المجال أمام الجهود
الدولية المبذولة لحل إيران على قبول هذا القرار إلا أنه في
أغسطس تصاعدت التهديدات الإيرانية باحتمال إغلاق إيران
لمضيق هرمز ففي أحد التصريحات التي أدلى بها رئيس
رئيس البرلمان الإيراني أكد رغبة بلاده في بقاء مضيق هرمز
مفتوحا ولكنه أوضح أن إيران متغلب المضيق في حالة إعاقة
مرور مصادراتها البترولية عبر الخليج . كما استمرت الزوارق
الإيرانية في أغسطس في توجيه ضرباتها للسفن في إطار حرب
النفاق مثال ذلك الهجمات التي قامت بها الزوارق الإيرانية ضد
سفينة بضائع ترفع علم ليبيريا ومهاجمة فرقاطة إيرانية لسفينة
شحن ترفع علم يوغوسلافيا وإزاء هذا السلوك الإيراني وعدم
قبولها لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ رفض العراق أي موافقة جزئية
من جانب إيران على قرار مجلس الأمن حيث أوضح الوزير
العراقي طارق عزيز بأن أي موافقة إيرانية على قبول الهدنة
لا بد أن تشمل موافقة رسمية على الانسحاب الفوري للقوات
الإيرانية والإفراج عن أسرى الحرب . وفي هذا الإطار هدد
العراق باستئناف هجماته على السفن التي تحمل بترولاً إيرانياً
في الخليج وفعلاً أسانف العراق في ٢٩ أغسطس حرب
النفاق بعد هدنة استمرت ستة أسابيع حيث قامت الطائرات
العراقية بقصف ناقلة بترول محملة بالنفط الإيراني . وفي البيان
الذي أصدرته العراق في هذا الصدد أعلنت أن العراق يمارس حق
المشروع في الدفاع عن النفس ضد إيران التي توصل اعتداءاتها
على العراق وتتجاهل قرار مجلس الأمن .
وبالتالي شهدت الفترة التالية وحتى نهاية عام ١٩٨٧ تصاعدا
في حرب النفاق ففي ٣٠ أغسطس وفي الوقت الذي واصلت

فيه الطائرات العراقية قصف ناقلات البترول قرب الموصل الايرانية شهدت إيران أول عمل انتقامي لها ضد إحدى سفن الشحن في الخليج وهددت باستئناف قصف بغداد بالصواريخ أرض / أرض ما لم يتوقف العراق عن قصف الناقلات والمنشآت الاقتصادية الايرانية . إلا أن حرب الناقلات شهدت فترة هدوء نسبي في الأسبوع الثاني من سبتمبر استعدادا لزيارة دى كويلر إلى العراق وإيران لبحث تنفيذ قرار مجلس الأمن وإزاء فشل مهمة دى كويلر تصاعدت حرب الخليج من جديد في النصف الثاني من سبتمبر وبصفة خاصة في أكتوبر في أعقاب استئناف حرب المدن واستمرت هذه الحرب تهدد حرية الملاحة في الخليج حتى آخر عام ١٩٨٧ .

(٤) الاعتداء على الكويت :

شهد عام ١٩٨٧ اعتداءات إيرانية على الكويت ولقد تعددت الأسباب التي دفعت إيران نحو تبني مثل هذا السلوك كما تعددت مظاهر هذه الاعتداءات والنتائج التي ترتبت عليها .

لقد ظلت إيران عاجزة منذ بداية الحرب عن وقف صادرات العراق ووارداته . ولما كانت إيران تعتمد أكثر من العراق على النقل البحري فقد عمدت في غيبة الأهداف العراقية إلى الاعتداء على دول غير محاربة وبصفة خاصة الكويت للضغط على العراق من أجل وقف هجماته على الأهداف الاقتصادية الايرانية . كذلك سعت إيران إلى إرباك دول الخليج وأشاعة عدم الاستقرار فيها للحد من مساندتها للعراق . وإخير أساهمت زيادة التواجد الأمريكي في منطقة الخليج في تبني إيران لسلوك عدواني تجاه الكويت ففي مايو تصاعدت التهديدات الايرانية الموجهة إلى الكويت أثر العرض الأمريكي بحماية ناقلات البترول الكويتية . فقد أكد على تكبر ولاياتي وزير الخارجية الايرانية معارضة بلاده لأيّة تدخلات أجنبية في الخليج . وفي هذا الإطار قامت إيران بتعزيز قواتها العسكرية على سواحلها كما أعلنت حالة التأهب القصوى بين بعض التشكيلات الانتحارية ووحدات زرع الألغام تحسبا لأيّ تعزيز أمريكي في الخليج لصالح الكويت . وقد جاء تعزيز القوة العسكرية الايرانية تنفيذا لأمر أصدره مجلس حربي إيراني رفيع المستوى عقد في الأسبوع الثاني من مايو في طهران وحدد الكويت بأنها العدو الثاني لإيران بعد العراق . ولقد أعقب الهجوم الأمريكي على منصتي البترول الايرانية في ١٩ أكتوبر تصعيدا جديدا للاعتداءات الايرانية على الكويت

كما بدأ تأثير التواجد الأمريكي على السلوك الايراني تجاه الكويت في التحذير الذي وجهته إيران للكويت في ٣ ديسمبر لما وصفته بالنتائج التي ستترتب على موافقة الحكومة الكويتية على السماح للولايات المتحدة باستخدام منصة عائمة كموقع للمراقبة في المياه الإقليمية الكويتية .

ولقد اتخذت الاعتداءات الايرانية على الكويت عدة مظاهر . ففي يونيو قام أعضاء الحرس الثوري وخبراء المفربات بتفجير

المداخل الضيقة لميناء بترول الأحمدى الكويتي . وفي الأسبوع الأول من سبتمبر أطلقت إيران عدة صواريخ على أراضي الكويت .

كما قامت إيران في منتصف شهر أكتوبر بقصف ناقلة بترول أمريكية ترافع العلم الليبيري بينما كانت راسية في ميناء الأحمدى داخل المياه الإقليمية للكويت . وفي ٢٢ أكتوبر قصفت إيران المحطة الرئيسية لتصدير البترول الكويتي بصاروخ سيلك وورم مما أدى إلى خسائر كبيرة . وفي ديسمبر قامت إيران بالاعتداء على الكويت بصاروخ سيلك وورم سقط في المياه الإقليمية الجنوبية للكويت وإن لم يسفر عن خسائر في الأرواح والممتلكات .

وترتب على الاعتداءات الايرانية على الكويت توتر العلاقات الكويتية الايرانية وتشديد وتطوير إجراءات الأمن الكويتية ، وزيادة التنسيق بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي وكذلك بينها وبين الولايات المتحدة ، ومطالبة الكويت للأمم المتحدة بوقف الاعتداءات الايرانية . وقد بدأ توتر العلاقات الايرانية الكويتية في عدة مظاهر منها طرد الكويت لخمسة دبلوماسيين إيرانيين في أعقاب الاعتداء الايراني في سبتمبر ، وتقديم الكويت لاحتجاج رسمي لإيران والتهديد بقطع العلاقات معها في أعقاب الاعتداءات الايرانية في أكتوبر .

وترتب على الاعتداءات الايرانية في سبتمبر تشديد وتطوير إجراءات الأمن حول مصادر المياه والطاقة في الكويت كما عمدت الكويت في أعقاب إطلاق إيران لصاروخ سيلك وورم على محطة تصدير البترول الكويتي في أكتوبر إلى اتخاذ الاجراءات المناسبة للتعامل مع هذا النوع من الصواريخ . كما قامت في هذه الفترة بنقل صاروخ من طراز هوك المضادة للطائرات من أجزاء أخرى من الكويت إلى جزيرة فيلكة التي تبعد ٤٠ كيلومترا عن المحطات الرئيسية لتصدير البترول للدفاع عن هذه المحطات وعن الأراضي الكويتية . وفي نوفمبر أعلن الشيخ سالم الصباح وزير الدفاع أن الكويت تسعى للحصول على نظام صواريخ مضاد للقتال لحماية منشأتها من صواريخ سيلك وورم . كما أعلنت الكويت في ٨ نوفمبر عن تشكيل مجلس أعلى للدفاع برئاسة رئيس وزراء الكويت وعضوية ٧ وزراء من بينهم وزير الخارجية والدفاع بالإضافة إلى رئيس الحرس الوطني ورئيس الأركان العام للجيش .

كذلك ساهمت الاعتداءات الايرانية على الكويت في زيادة التنسيق ما بين دول مجلس التعاون الخليجي . فبدأت القوات الجوية لدول مجلس التعاون الخليجي ٢٥ سبتمبر مناورات مشتركة في سلطنة عمان بهدف تحسين قدرات هذه القوات . وأكد سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي مساندة الملك فهد عاهل السعودية للحكومة والشعب الكويتي وأن الجيش السعودي على استعداد لمساندة الجيش الكويتي . ولقد تجسد تكثيف التنسيق ما بين دول الخليج في إطار استمرار الحرب العراقية الايرانية وتصاعد التهديدات المباشرة ضد الكويت في

أ - مظاهر التواجد الأجنبي في الخليج :

(١) زيادة حجم القوة العسكرية الأجنبية في الخليج :

لن تصعيد الحرب في الخليج مثل تهديدا لمصالح الدول الأجنبية الأمر الذي انعكس في زيادة قواتها البحرية في المنطقة . وقد أوردت الصحف في أواخر يناير أنه أصبح للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا سفن حربية في مياه الخليج كما قامت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بحركات عسكرية غير عادية في المنطقة . وفي مارس صرح المتحدث باسم الخارجية السوفيتية أن عددا من السفن الحربية تتولى حراسة السفن التجارية السوفيتية في مضيق هرمز . كما أعلن وزير الخارجية البريطاني أن الأسطول البريطاني زاد دورياته في منطقة الخليج . كما ارتفع في مارس عدد وحدات الأسطول الأمريكي على جانبي مضيق هرمز في الخليج شمالا وبحر العرب جنوبا .

ولقد ترتب على القصف العراقي (بطريق الخطأ) للفرقاطة الأمريكية ستارك في مايو زيادة الوجود الأمريكي البحري في المحيط الهندي والخليج وإعلان حالة التأهب القصوى بين القوات الأمريكية في الخليج . كما أصدر الرئيس الأمريكي أوامره لقطع الأسطول في المنطقة بضرب أي طائرة تقترب منها وبالذراع عن نفسها عند الضرورة ضد أي هجوم وشيك وتعهد الرئيس الأمريكي باستدعاء القوة العسكرية والسياسية الأمريكية لأبقاء الخليج مفتوحا . . وتعددت بريطانيا بزيادة عدد قطع أسطولها

في الخليج وأعلن راديو لندن أن التعليمات صدرت لسفن الأسطول البريطاني في الخليج بإطلاق النار فوراً في حالة تعرضها لخطر الهجوم . كما التزمت فرنسا بتعزيز قواتها البحرية وأوضح جاك شيراك في منتصف يونيو أن البحرية الفرنسية تقوم بمهام المراقبة والمساعدة في الخليج لضمان حماية الملاحة كما أعلنت فرنسا رسمياً في يوليو أنها سترسل إحدى محرماتها المضادة للغواصات إلى الخليج لدعم القوة البحرية الفرنسية هناك . وقد عينت كل من اليابان وألمانيا الغربية بالبحر عن وسائل أخرى لحماية حرية الملاحة في الخليج لعدم قدرتها دستوريا على نشر قواتها العسكرية في الخليج .

واتجهت الولايات المتحدة في مايو أيضاً إلى إجراء اتصالات مكثفة مع عدد من الدول العربية من أجل اتخاذ إجراءات فعالة لضمان حرية الملاحة في الخليج . وفي هذا الإطار بدأت اتصالاتها مع بعض الدول العربية للحصول على تصريح باستخدام المقاتلات الأمريكية لمطارات هذه الدول لتتمكن هذه الطائرات من توفير حماية جوية لحركة الملاحة في الخليج وأوضح سولتز في مايو أنه إذا لم ترحب دول المنطقة بالوجود الأمريكي فإن دولاً مثل السعودية يجب أن تتحمل عبء توفير الغطاء الجوي . وأوضح آثنان من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي أثناء زيارتهم للمنطقة في أوائل يونيو أن الدول المست

ناهية العام في إطار مؤتمر قمة الخليج الذي عقد في ٢٦ ديسمبر في الرياض حيث وافق زعماء دول مجلس التعاون الخليجي على الاتفاقية الأمنية المشتركة بين دول المجلس الست وذلك بعد أربع سنوات من المناقشة لينودها . ورغم أمتام دول مجلس التعاون الخليجي بتدعيم قواتها الأمنية لمواجهة احتمالات الاعتداء من جانب إيران ، إلا أن هذه الدول أكدت في نفس الوقت على أهمية المحافظة على علاقات طيبة مع إيران . وقد بدأ هذا في دعوة الملك فهد عاهل السعودية باسم مجلس التعاون إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ مؤكداً أن رغبة مجلس التعاون هي إنهاء الحرب وإحلال السلام فقد أكد أن مثل هذا السلام سيؤدي إلى علاقات طيبة مع إيران مبنية على حسن الجوار والاحترام المتبادل .

كما ترتب على الاعتداءات الإيرانية تكثيف التعاون ما بين الولايات المتحدة والكويت وقد بدأ هذا مثلاً في الاجتماع الذي عقد في ٣ نوفمبر ما بين جورج كريست قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط والشيخ سعد عبد الله الصباح ولي العهد ووزراء الدفاع والبنترول والخارجية وذلك لمناقشة الاعتداءات الإيرانية على الكويت وسبل ضمان توفير الحماية الأمريكية للمنشآت البترولية في الكويت .

وأخيراً ترتب على الاعتداءات الإيرانية على الكويت مطالبة الأخيرة للأمم المتحدة بالقيام بوقف الاعتداءات الإيرانية . وفي أعقاب الاعتداء الإيراني في سبتمبر تقطعت الكويت بشكوى رسمية إلى دي كويلار تطالبه فيها بإجراء مشاورات عاجلة مع مجلس الأمن ليتخذ ما تليه عليه مسؤوليته في حفظ السلم والأمن الدوليين من إجراءات لمنع إيران من مواصلة اعتداءاتها على الكويت . كما بعثت الكويت في أكتوبر برسالة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة تطالب فيها المجتمع الدولي بضرورة العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ كما أعلنت أنها تحتفظ بحقها في طلب عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن لمناقشة الاعتداءات الإيرانية على الكويت .

٢ - التواجد الأجنبي في الخليج :

لقد اتخذ التواجد الأجنبي في الخليج عدة مظاهر شملت زيادة حجم القوة العسكرية الأجنبية في الخليج ورفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية والأشتراك في عملية كبح الأنغام التي زرعتها إيران في الخليج . ولقد ترتب على هذا التواجد الأجنبي عدة آثار تعلقت بتوتر العلاقات الأمريكية السوفيتية والأمريكية الإيرانية وتصعيد العمليات العسكرية في منطقة الخليج وتكثيف جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام . ونقتال فيما يلي عرضاً لمظاهر التواجد الأجنبي في الخليج والآثار التي ترتبت عليه .

الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي قد أعترفت بأن حرية الملاحة واستمرار الوجود الأمريكي في مياه الخليج يتطلبان تقديم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة من جانب هذه الدول . إلا أنه لا توجد دلالات في هذه الفترة على قبول دول مجلس التعاون لتقديم هذه التسهيلات فمثلا صرح صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتي في أوائل يونيو أن الكويت لم تفكر إطلاقا في منح تسهيلات أو إقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها . وإزاء التزايد العسكري الغربي وبصفة خاصة الأمريكي في الخليج أجه الاتحاد السوفيتي أيضا إلى زيادة تواجده في المنطقة وعلى سبيل المثال ذكرت مصادر عسكرية أمريكية في واشنطن في أوائل يونيو أن الاتحاد السوفيتي أرسل طرادا مزودا بالصواريخ الموجهة إلى منطقة الخليج لمساندة ٣ سفن تحتفظ بها في المنطقة . ولقد صاحب تزايد الوجود العسكري السوفيتي في منطقة الخليج تأكيد الولايات المتحدة على أهمية زيادة تواجدها البحري في المنطقة وقد أتضح هذا مثلا في تصريح هوراد بيكر رئيس موظفي البيت الأبيض في أوائل يوليو حين أعلن أن الولايات المتحدة على استعداد لإعادة النظر في وجودها البحري في الخليج إذا سحب الاتحاد السوفيتي سفنه الحربية من الخليج . وقال ان انسحاب البحرية الأمريكية من المنطقة قد يدفع السوفيت إلى الوجود بشكل أكبر في الخليج خاصة وأنهم أقرب جغرافيا إلى المنطقة من الولايات المتحدة .

ولقد دفع الاتحاد السوفيتي نحر تكثيف التعاون مع الولايات المتحدة وجمع الدول التي تستخدم مياه الخليج لضمان حرية الملاحة هناك . وقد انعكس هذا في الاقتراح الصادر عن صحيفة برافدا السوفيتية ببدء محادثات ثنائية متعددة للاتفاق على ضمانات حرية الملاحة البحرية في جميع المناطق البحرية بما في ذلك الخليج . إلا أن الولايات المتحدة لم تبد استعدادا للدخول في مثل هذا التعاون مع الاتحاد السوفيتي فمثلا أوضح وزير الخارجية الأمريكي شولتز في حديث له لأحدى شبكات التلفزيون الأمريكية في يونيو معارضته لاشتراك الاتحاد السوفيتي في حماية السفن التجارية في الخليج وأكد أن الولايات المتحدة ستعالج المشكلة بنفسها وأنها ستوفر حرية الملاحة في الخليج بالتعاون مع حلفائها .

وركزت الولايات المتحدة على دعم أسطولها في منطقة الخليج لحماية ناقلات البترول الكويتية التي ترفع العلم الأمريكي . ففي أوائل أغسطس قررت واشنطن تعزيز وجودها العسكري في الخليج على نحو لا مثول له من قبل وذلك بدفع عدد من طائرات الهليكوبتر والمقاتلة والزوارق البحرية المرمية إلى المنطقة . وتزايد التواجد الأمريكي في منطقة الخليج حتى وصل في شهر سبتمبر إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه في مارس . وفي آخر سبتمبر وسعت الولايات المتحدة نطاق الحماية الذي تقدمه قواتها البحرية في منطقة الخليج بحيث تشمل ناقلات البترول الأوروبية ولم تعد تقتصر على حماية الناقلات التي ترفع العلم الأمريكي . ولذلك قامت السفن الحربية الفرنسية والبريطانية

أعتبارا من ٢٦ ديسمبر بمراقبة الناقلات التي لا ترفع علمي البليدين عبر مضيق هرمز بعد أن تكررت هجمات الزوارق الإيرانية المرمية على الناقلات في المنطقة وقد اتخذت الدولتان هذه الخطوة بالرغم من سياسة كل منهما المعلنة بأن السفن الحربية لكل منهما مخصصة لحماية الناقلات التي ترفع علمها . واجملا فقد شهد عام ١٩٨٧ زيادة هائلة في حجم القوة العسكرية الأجنبية في الخليج ولم تقتصر هذه القوة على وحدات من جانب القوتين العظميين فحسب بل أن مخاطر الملاحة في الخليج دفعت كلا من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا ومولده للتضامن إلى القوة البحرية الموجودة هناك . وكما أنه في أكتوبر استجابت حكومة ألمانيا الغربية للضغوط الأمريكية وقررت إرسال ٣ سفن حربية للبحر المتوسط لتحل محل السفن الغربية المشتركة في حماية الملاحة في الخليج . هذا وقد وصل عدد القطع البحرية في الخليج بنهاية سبتمبر إلى حوالي ٧٠ وحدة مما يعتبر أضخم حشد عسكري يشهده العالم منذ الحرب الكورية في بداية الخمسينيات .

(٢) رفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية :

ترجع مطالبة الكويت برفع العلم الأمريكي على ناقلاتها إلى نوفمبر ١٩٨٦ إلا أن هذا الطلب لم يقابل باهتمام كبير من جانب الولايات المتحدة في هذه الفترة حيث ركزت الولايات المتحدة اهتمامها على تقديم التأييد المعنوي للكويت دون التورط في مخاطر الحرب . غير أن الموقف الأمريكي تغير بعد أن أبدى الاتحاد السوفيتي استعدادا أكبر لتلبية بعض المطالب الكويتية فقد أنقذت الكويت مع الاتحاد السوفيتي في أوائل ١٩٨٧ على استئجار ثلاث ناقلات بترول سوفيتية ، وبالتالي فكان لا بد من تعزيز الوجود الأمريكي في مواجهة تزايد النفوذ السوفيتي في المنطقة . لذلك فإن المواقة على رفع العلم الأمريكي على السفن الكويتية ارتبطت بمحاولة استعادة النفوذ الأمريكي لدى الدول العربية بعد فضيحة إيران جيت وسلملة الفضل المتتالية التي منيت بها السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .

وقد أبدت الولايات المتحدة اهتماما في مارس بموضوع رفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية وفي ٢٤ مارس أعلن المسؤولون في الإدارة الأمريكية أن الولايات المتحدة عرضت رسميا على الكويت تقديم حماية أسطولها لناقلات البترول الكويتية . وفي أعقاب قصف الغرقاطة الأمريكية سناكر في مايو أعلن ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأمريكي أن حكومته وافقت على رفع العلم الأمريكي على سفن معينة في الخليج لحمايتها من الهجمات الإيرانية كما أعلنت الكويت من جانبها في مايو أنها ستبدأ في رفع العلم الأمريكية على ناقلاتها التي تصدر للبترول عبر الخليج في يونيو .

إلا أن الخطة الأمريكية الخاصة برفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية تأجلت عدة أسابيع بسبب ضغوط الكونجرس لمنع تورط الولايات المتحدة في الحرب العراقية الإيرانية . فقد

عارض مجلس الشيوخ الأمريكي في مايو الاتفاق الأمريكي الكويتي الخاص برفع العلم الأمريكي على ١١ ناقلة كويتية . وأوضح أعضاء هذا المجلس أنه يجب على الإدارة الأمريكية أن تقدم خطة أمنية كاملة تضمن سلامة القوات البحرية الأمريكية وقوات الحلفاء في مياه الخليج . وفي ٣٠ مايو توصل البيت الأبيض والكونجرس إلى اتفاق يعطى للحكومة الأمريكية سلطة الموافقة على أن ترفع ناقلات البترول الكويتية العلم الأمريكي لتمتع بحماية القوات بشرط أن يطلع الرئيس الكونجرس على ذلك في تقرير تفصيلي خلال مهلة ٧ أيام من اتخاذ قرار رفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية .

وركزت الإدارة الأمريكية في يونيو على توضيح أهمية رفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية فأعلن الرئيس الأمريكي ريجان في ١٦ يونيو في خطاب له أن دور الولايات المتحدة في الخليج حيوي لأنه يتعلق بحماية المصالح الأمريكية ومساعدة أسدقاء والشرق في المنطقة على حماية مصالحهم مؤكدا أن واشنطن مستحقة مسئولياتها بالنسبة لهذه السفن في مواجهة تهديدات إيران أو غيرها . وقال الرئيس الأمريكي ردا على انتقاد الكونجرس لمبادرته أنه إذا لم تفعل أمريكا ذلك بدعى أن هذه السفن كانت ترفع قبل ذلك علم دولة أخرى ، وهي الكويت ، فإنها بذلك تكون قد تخلت عن دورها كقوة بحرية . فقد أكد ريجان أن رفض الولايات المتحدة توفير الحراسة لناقلات البترول الكويتية يتيح للاتحاد السوفيتي فرصة التغلغل في « عنق الزجاجة » الذي يمر منه بترول العالم الحر ، الأمر الذي يعرض الأمن القومي الأمريكي وأمن الدول الحليفة للخطر . كما أرسل ريجان تقريراً مفصلاً إلى الكونجرس يبين فيه الظروف التي يمكن خلالها للسفن الحربية الأمريكية أن تطلق نيران أسلحتها على أي هجوم خلال حراستها لناقلات البترول الكويتية . وبالرغم من هذه الجهود من جانب الإدارة الأمريكية إلا أن مجلس النواب الأمريكي وافق في ٩ يوليو على قرار يطالب الرئيس الأمريكي بتأجيل تنفيذ خطة حماية ناقلات البترول في الخليج لمدة ٩٠ يوماً أو حتى ٣٠ سبتمبر أيها سبق . إلا أن أنصار القرار أعزفوا بأن له طابعا رمزيا وأن يمنع الرئيس الأمريكي من المضي قداما في تنفيذ الخطة كما هو متوقع أن تبدأ في يوليو .

ولقد عمدت الولايات المتحدة في أطار قيامها باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لتنفيذ خطتها لرفع الاعلام الامريكية على الناقلات الكويتية ، إلى تكثيف التعاون مع دول الخليج . فوصلت إلى اتفاق من حيث المبدأ مع المملكة العربية السعودية في أواخر يونيو يتضمن استخدام طائرات الأوكس السعودية لمسح جنوبي الخليج راداريا بينما تستخدم طائرات الأوكس الأمريكية الجزء الشمالي للخليج الأمر الذي يساعد على تتبع قطع الأسطول الأمريكية المشتركة في حماية الناقلات الكويتية . كما حصلت الخطة الأمريكية بحماية هذه الناقلات على موافقة دول مجلس التعاون الخليجي التي أبلغت الولايات المتحدة بموافقتها

والتزامها بالتعاون معها في حماية الملاحة في الخليج . وفي ٢٢ يوليو بدأت أولى ناقلتي بترول كويتية ترهقان أعلاما أمريكية في الإبحار وسط حراسة جوية وبحرية أمريكية مكثفة وقد وضعت القطع البحرية الأمريكية في الخليج في أقصى درجات التأهب العسكري . واستمرت الناقلات الكويتية التي ترفع العلم الأمريكي في الإبحار في الخليج وسط حراسة الناقلات الأمريكية حتى وصل عدد هذه الناقلات إلى ٢١ ناقلة في ديسمبر . إلا أن البعض من هذه الناقلات اصطدم بالأفنام الموجودة في الخليج الأمر الذي أسهم بدوره في تزايد التحام الدول الأجنبية بالأشتركة في عمليات كسح الأفنام في الخليج .

(٣) الأشتركة في عمليات كسح الأفنام في الخليج :

في يونيو ذكرت مصادر الملاحة في الخليج أن إيران تقوم بتلغيم المداخل الضيقة لميناء الأحمدى الكويتي بهدف تخريب عمليات تصدير البترول الكويتي . وقد جاء التكرار الأمريكي للمشاركة في عملية كسح هذه الأفنام محدودي في بادئ الأمر . فقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في يونيو أنه ليس لديها أي خطط لاستخدام كاسحات الأفنام لتطهير مياه الخليج من الأفنام التي ربما تكون إيران قد قامت بزرعها ، وفي ١٩ يونيو قررت الولايات المتحدة إرسال حوالي ٢٠ خبيرا في حرب الأفنام إلى الكويت لتحديد ما إذا كانت إيران قد زرعت أفناما بحرية قرب السواحل الكويتية . وبدأ الفريق البحري الأمريكي في ٢٥ يونيو عملية إزالة الأفنام في الخليج أمام السواحل الكويتية واكتشف في أطار هذه المهمة وجود عشرة أفنام في الممر الملاحي المؤدي إلى ميناء الأحمدى الكويتي . وأكد المسؤولون الأمريكيون أن هذه الأفنام ليست أفناما عاملة تسربت من مناطق المعارك شمالي الخليج إلى السواحل الكويتية وإنما هي قابعة في عمق الممر الملاحي مما يوضح أن إيران قد قامت بزرعها . وبالرغم من هذه التأكيدات إلا أنه في أوائل يوليو قررت الحكومة الأمريكية تأجيل إرسال طائرات الهليكوبتر كاسحة الأفنام إلى الكويت حيث اعتقدت أن السعودية التي تمتلك ٤ كاسحات أفنام يمكن أن تنظم عملية نزع الأفنام من أمام سواحل الكويت بمساعدة دول أخرى (هولنده) دون الاستعانة بمساعدات مكثفة من جانب الولايات المتحدة .

إلا أنه في أطار زيادة التواجد الأمريكي في الخليج مع بدء رفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية أتجهت الولايات المتحدة في أواخر يوليو إلى تعزيز قدرتها على رصد وكسح الأفنام في مياه الخليج ومن ذلك إرسال الولايات المتحدة ٨ طائرات هليكوبتر كاسحة للأفنام في أعقاب اصطدام ناقلة البترول الكويتية التي ترفع العلم الأمريكي بلغم في الخليج في أواخر يوليو .

ورغم التحام الولايات المتحدة بعملية كسح الأفنام في الخليج إلا أن البحرية الأمريكية لم يتوفر لها سوى عند محدود من الكاسحات وكانت تعتمد أساسا على طائرات الهليكوبتر الصاندة

الدول التي تستخدم مياه الخليج بالتعاون لحماية خطوط الملاحة الدولية . ولتهم وكيل وزارة الخارجية السوفيتية في زيارة له ل طهران أن الولايات المتحدة بأنها تتجه لاتخاذ إجراءات عدائية ضد إيران والاتحاد السوفيتي في الخليج ، ووصف التحركات الأمريكية في الخليج بالاستفزاز . . وفي ٢٥ أغسطس أدان الاتحاد السوفيتي تعزيز الأساطيل الحربية الغربية في الخليج وصرح نائب وزير الخارجية السوفيتي في مؤتمر صحفي بنيويورك أن تزايد حشود السفن الحربية الأمريكية والسفن التابعة لبعض دول حلف الأطلسي يشكل خطراً حقيقياً في المواجهة العسكرية .

وكذلك أثار تزايد التواجد السوفيتي في الخليج معارضة من جانب الولايات المتحدة . فمثلاً صرح فرانك كارلوتشي في أول مايو أنه ورغم وجود أهداف مشتركة أمريكية وسوفيتية ومصالحة مشتركة في الحفاظ على حرية الملاحة إلا أن الوجود السوفيتي يعتبر أمراً غير مرغوب فيه تماماً من وجهة النظر الأمريكية . كما أعلن واينبرجر في يونيو أن الولايات المتحدة لن تسمح للاتحاد السوفيتي بأن يفرض سيطرته في المنطقة .

(٢) توتر العلاقات الإيرانية الأمريكية :

ترتب على تزايد الوجود العسكري الأمريكي في مايو قلق من جانب إيران التي وجهت تحذيرات للولايات المتحدة من وجود قواتها في منطقة الخليج . كما انعكس الاستياء الإيراني في تصريحات المسؤولين فضلاً عن إعلان حمن علي قائد قوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني في ٢٩ يونيو أن الخطة الأمريكية لحماية ناقلات البترول الكويتية إعلاناً للتدخل الأمريكي في الخليج كما أنها تعتبر إعلاناً للحرب مع إيران .

(٣) تصعيد العمليات العسكرية في منطقة الخليج :

بالإضافة إلى مساهمة التواجد الغربي في تصعيد العمليات العسكرية في المنطقة في إطار حرب الناقلات والأعداء على الكويت فقد ترتب على هذا التواجد مواجهات عسكرية مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران ، ولقد تعددت نماذج المواجهة بينهما منذ أغسطس وفي نهاية العام . ففي ٢١ أغسطس صدرت الأوامر للسفن الحربية البريطانية والأمريكية باغراق الزوارق الحربية الإيرانية السريعة إذا ما تم ضبطها متلبسة بوضع ألغام في مخرج الخليج . وفي ٢٤ أغسطس أعتبرت السفن الحربية الأمريكية فرقاطة إيرانية إقليمية لاقترباها من ناقلة أمريكية بالقرب من مضيق هرمز لأقل من المسافة المسموح بها وهي ميل بحري . وفي ٢١ سبتمبر قصفت طائرة هليكوبتر أمريكية زورق أنزال إيراني برمالي في المياه الدولية بالخليج . وفي ٢٥ سبتمبر وفي تصعيد جديد للضغوط الأمريكية على إيران قامت القوات الأمريكية في الخليج بتدمير وأغراق السفينة الإيرانية التي ضبطت متلبسة بزرع الألغام في الخليج . كما تصاعدت احتمالات اندلاع حرب واسعة النطاق بين الولايات المتحدة

للأنغام والمحدودة الكفاءة في عملية التطهير إذا ما قورنت بالكاسحات وبالتالي لجأت الولايات المتحدة إلى حلفائها لمساعدتها في هذا الصدد . فقد توافر مثلاً لدى البحرية البريطانية ١٧ كاسحة ألغام و ٢٥ صائدة ألغام . إلا أن الدول الحليفة للولايات المتحدة رفضت أول الأمر مساعدتها في هذا الصدد فقد رفضت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندة وألمانيا الغربية إرسال كاسحات ألغام لتطهير مياه الخليج . وأوضحت كل من بريطانيا وهولندة استعدادها للمشاركة في هذه العملية في إطار قوة سلام دولية تحت إشراف الأمم المتحدة . كما ركزت الدول الأوروبية على إمكانية إنشاء قوة جماعية من جانبها لازالة الألغام من مياه الخليج .

ولقد ترتب على اصطدام عديد من السفن بالألغام المزروعة في الخليج عدول عدد من الدول الأوروبية عن موقفها . فقد أعلنت بريطانيا في ١١ أغسطس أنها قررت إرسال ٤ كاسحات ألغام إلى الخليج لحماية قافلتها التي ترافق الناقلات التي ترفع العلم البريطاني . وذكر بيان رسمي للحكومة البريطانية أن الأنباء الواردة عن عمليات تلغيم جديدة في مياه الخليج على مدى الساعات الـ ٤٨ السابقة غيرت موقف بريطانيا من الأحداث الجارية في المنطقة حيث أن الأخطار التي قد تنمرض لها القوافل البريطانية تزايدت إلى حد كبير . ولقد ناشدت الحكومة البريطانية الدول الأوروبية الحليفة مثل إيطاليا وهولندة وألمانيا الغربية واليونان إرسال كاسحات ألغام لمنطقة الخليج . كذلك أعلنت فرنسا عن إرسال ٣ كاسحات للألغام إلى الخليج وأعلنت إيطاليا في ٢٧ أغسطس أن الحكومة ستقدم بطلب لإرسال كاسحات ألغام إلى الخليج إزاء فشل قرار مجلس الأمن في تحقيق وقف إطلاق النار . وفي سبتمبر أعلنت هولندة أنها سترسل كاسحتي ألغام لمياه الخليج وأن هذه الكاسحات ستستمر لمدة ٤ أشهر .

ب - الآثار المترتبة على تزايد

التواجد الأجنبي في الخليج :

(١) توتر العلاقات الأمريكية السوفيتية :

لقد أثار تزايد التواجد الأمريكي في الخليج استياء كبيراً من جانب الاتحاد السوفيتي . فمثلاً أثار إعلان ريجان لحالة التأهب القصوى بين القطع البحرية الأمريكية في الخليج في أعقاب ضرب الفرقاطة الأمريكية ستارك استياء بالغاً في الاتحاد السوفيتي . ووجهت موسكو تحذيراً عنيفاً للحكومة الأمريكية من مخاطر هذه الإجراءات مؤكدة أن من شأنها تصعيد التوتر في المنطقة . وفي يونيو أكد مسئول سوفيتي أن بلاده تملك إمكانية الدفاع عن حرية الملاحة في الخليج وعن المصالح السوفيتية في المنطقة وأن بلاده ضد الوجود الأمريكي العسكري في الخليج تحت ذريعة حماية السفن التجارية . كما اتهمت برافدا الإدارة الأمريكية بتصعيد التوتر في منطقة الخليج وطالبت جميع

أ - الأمم المتحدة :

لقد قام السكرتير العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن بعدة محاولات لوقف الحرب الدائرة بين الدولتين . ففي أوائل العام أقر حدى كويلار عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية في محاولة لانتهاء حرب الخليج . كما أرسل إلى حكومات الدول الـ ١٥ الأعضاء في مجلس الأمن خطة لانتهاء الحرب العراقية الايرانية تضمنت ٨ نقاط :

١ - تشكيل لجنة متخصصة لتحديد المسئول عن بدء الحرب بشكل موضوعي وحيدى .

٢ - إجراء تحقيق حول استخدام الأسلحة الكيميائية .

٣ - التقام على صيغة تحقيق وقف إطلاق النار .

٤ - ضمان حرية الملاحة فى مياه الخليج ووقف حرب الناقلات والتعرض للمنفذ التجارية فى المنطقة .

٥ - تعيين الحدود الدولية بين العراق وإيران وتسوية مسألة انصاف قوات الدولتين إلى هذه الحدود الدولية .

٦ - تسوية مشكلة الأسرى المحتجزين لدى الجانبين .

٧ - درس مسألة فرض حظر على شحنات الأسلحة إلى الدولتين حتى يتم التوصل إلى تسوية سلمية بينهما .

٨ - ايجاد الأطار الملائم واعداد الأجواء المناسبة لاجراء

مفاوضات سلام بين العراق وإيران .

وبالرغم من هذا الاهتمام من جانب السكرتير العام إلا أن

جهوده وجهود مجلس الأمن خلال الأربعة أشهر والنصف

الأولى من عام ١٩٨٧ كانت محدودة . ولم تتزايد هذه الجهود

إلا فى أعقاب ضرب الغرقاط الأمريكية سمارك وما صاحبها

من احتمالات تهديد السلم والأمن الدولى فبدأ السكرتير العام

سلطة اجتماعات مع رؤساء وفود الدول الكبرى الدائمة العضوية

فى مجلس الأمن لاعاد مشروع قرار لانتهاء حرب الخليج . وقد

بحثت هذه الدول صياغة تتكون من مرحلتين الأولى تتضمن قيام

المجلس بتوجيه نداء جديد لوقف المعارك على أساس المخطوط

العريضة لقرار مجلس الأمن ٥٨٢ الصادر فى ١٩٨٦ . وفى

حالة رفض أى من الطرفين لهذا النداء فإن المجلس يقرر فى

المرحلة الثانية فرض عقوبات أزمية على هذا الطرف . إلا أن

الدول الخمس كانت منقسمة على نفسها بشأن هذه المرحلة الثانية

وبالرغم من الجهود التى بذلها دى كويلار فى أطار اتصالاته

المكثفة مع هذه الدول الخمس إلا أن الخلافات استمرت خلال

يونيو حيث أعلن دى كويلار صعوبة اتفاق هذه الدول حول

الاجراءات التى يمكن اتخاذها فى حالة رفض إيران لقرار من

مجلس الأمن بوقف القتال .

وفى ٢٠ يوليو صدر قرار مجلس الأمن ٥٩٨ . والذي

تضمن :

١ - يطالب مجلس الأمن كخطوة أولى . تجاه تحقيق تسوية

عن طريق التفاوض . أن تنترم إيران والعراق بوقف إطلاق النار

وإيران فى أكتوبر حيث أغرقت الولايات المتحدة ثلاثة زوارق إيرانية . كما قامت إيران بإطلاق صواريخ ميلك وورم على ناقلتي بترول كويتية ترفعان العلم الأمريكى فى المياه الإقليمية للكويت وقد أصعب ذلك قصف القوات الأمريكية رصيفا بتروليا إيرانيا . وفى ٢٤ ديسمبر أطلقت الزوارق الإيرانية النار على طائفة تابعة للأسطول الأمريكى جنوبى الخليج دون أن تصيبها . وأخيرا أسهم تزايد التواجد الأجنبى فى زيادة اهتمام المجتمع الدولى ببذل المزيد من الجهود من أجل التوصل لوقف الحرب العراقية الإيرانية .

٣ - الجهود الدولية لتحقيق السلام :

استمرت اختلاف وجهات النظر العراقية والإيرانية حول الصيغة الملائمة لوقف الحرب الدائرة بينهما . وقد بدت هذه الاستمرارية فى بداية ١٩٨٧ فى يناير قدم صدام حسين عرضا عراقيا جديدا لوقف الحرب العراقية الإيرانية تضمن خمسة نقاط :

١ - الانسحاب الشامل وغير المشروط للقوات إلى الحدود الدولية المعترف بها .

٢ - التبادل الشامل والكامل للأسرى .

٣ - توقيع اتفاقية سلام وعدم اعتداء بين الدولتين .

٤ - عدم التدخل فى الشؤون الداخلية وأن يحترم كل بلد

الاختيارات التى يقبلها شعب البلد الآخر .

٥ - أن تكون إيران والعراق عضرا إيجابيا بشكل ما يحقق

الاستقرار والأمن فى منطقة الخليج .

ولم تتضمن هذه النقاط أى عناصر جديدة بالتنمية للعرض

العراقى السابقة وبالتالي لم تكن تلقى قبولا من جانب إيران ،

لتنى كانت نصر من جانبها على ضرورة أقصا صدام حسين

من منصبه والتمزق العراق بدفع ١٥ مليار دولار كتعويضات

لايران على أساس أن إيران تعتبر العراق هو الطرف البادى

أصلا بالعدوان . وفى ظل غياب إمكانية تحقيق مثل هذه الأهداف

الإيرانية كان محور اهتمام قيادتها هو وضع حد لعمليات قصف

المدن وهو ما انعكس مثلا فى رسالة البعثة الإيرانية لدى الأمم

المتحدة إلى السكرتير العام فى يناير حيث أوضحت أن إيران

مستعدة أن تضع فى اعتبارها أى تسوية تسمح بوضع حد لعمليات

قصف المدن . وهو الأمر الذى لم تكن العراق لتقبله إلا فى أطار

اتفاق شامل لوقف إطلاق النار .

وإزاء استمرار اختلاف وجهات النظر العراقية الإيرانية

وتصعيد الحرب بينهما وتزايد التواجد الأجنبى فى الخليج شهد

عام ١٩٨٧ جهودا مكثفة من جانب المجتمع الدولى للتوصل إلى

صيغة لوقف الحرب الدائرة بين الدولتين . ولقد تمت الغالبية

العظمى من هذه الجهود فى أطار جماعى أهمها تلك التى قامت

بها الأمم المتحدة ومن أهم التحركات الجماعية الأخرى الجهود

للجماعية للدول العربية وتلك التى قام بها مجلس التعاون

الخليجى .

على الفور ووقف جميع الأعمال العسكرية في البر والبحر والجو وسحب جميع القوات بلا أيطاء إلى الحدود المعترف بها دولياً .

٢ - يدعو المجلس السكرتير العام للأمم المتحدة إلى إيجاد فريق من مراقبي الأمم المتحدة للتحقيق والتأكد من وقف إطلاق النار والأسلحة والأشخاص والأشرف عليهم وبطالين السكرتير العام بأن يتخذ الترتيبات اللازمة بالتشاور مع الطرفين وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى مجلس الأمن .

٣ - يدعو المجلس إلى الإفراج عن أسرى الحرب وأعادتهم إلى وطنهم دون أيطاء بعد وقف الأعمال العدائية الفعلية وفقاً لاتفاقية جنيف الثالثة .

٤ - يطالب المجلس إيران والعراق أن تتعاون مع السكرتير العام في تنفيذ هذا القرار وفي جهود الوساطة للرامية إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة .

٥ - مطالبة جميع الدول الأخرى بأن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وأن تمتنع عن القيام بأى عمل قد يؤدي إلى تصعيد الحرب وتوسيع رقعتها .

٦ - يدعو المجلس السكرتير العام إلى استطلاع مسألة تكليف هيئة محايدة بالتشاور مع العراق وإيران للتحقيق في المسؤولية عن النزاع وأن يقدم تقريراً عن ذلك في أقرب وقت ممكن .

٧ - يقر المجلس بصخامة الخسائر التي أسفرت عنها الحرب والحاجة إلى بذل جهود كبيرة للتعمير بمساعدات دولية مناسبة وضما يتوقف القتال .

٨ - يدعو المجلس السكرتير العام للأمم المتحدة لبحث التدابير الكفيلة بتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة بالتشاور مع إيران والعراق ودول أخرى في المنطقة .

٩ - يدعو مجلس الأمن السكرتير العام إلى إطلاعه على سير عمليات تنفيذ القرار .

١٠ - يقرر المجلس الاجتماع من جديد في حالة الضرورة لبحث إمكانية اتخاذ تدابير جديدة لضمان الأتقان بالقرار .

وفي أعقاب صدور القرار أعلن العراق موافقته الرسمية فصرح المتحدث رسمي عراقى أن بلاده على استعداد تام للتعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ولكن بشرط أن تعلن إيران قبولها له علناً وكتابة . أما إيران فاتخذت موقفاً ينسجم بالمراوغة فقد أكد السفير الإيراني لدى الأمم المتحدة أن بلاده لم تقبل القرار ولكنها لم ترفضه ، ووصف قرار ٥٩٨ بأنه مؤيد للعراق . إلا أن الرئيس الإيراني ووزير الخارجية الإيراني أكدا رفضهما للقرار .

وإزاء هذا الموقف الإيراني بدأت الولايات المتحدة تحركاً بين أعضاء مجلس الأمن لاستصدار قرار جديد من المجلس بتطبيق عقوبات على إيران تتضمن فرض حظر على تزويدها بالسلاح لرفضها قرار ٥٩٨ . أما الاتحاد السوفيتى فرأى ضرورة إعطاء إيران فسحة من الوقت قبل استصدار مثل هذا القرار خاصة بعد دعوة إيران لدى كويلاز لزيارة طهران .

وفي ٢٨ أغسطس أرجأ مجلس الأمن مشاوراته حول حرب

الخليج وقرر لاتاحة المزيد من الوقت لدى كويلاز لاجراء اتصالات جديدة مع إيران حول موقفها من قرار مجلس الأمن ٥٩٨ . وأيدت الدول الأعضاء فى المجلس فى ٣ سبتمبر قيام السكرتير العام بزيارة لكل من إيران والعراق فى محاولة للتوصل لبحث سبل تنفيذ قرار مجلس الأمن . وفى أوائل سبتمبر أعلن العراق عن ترحيبه بمهمة دى كويلاز فى حين اتخذت إيران موقفاً متشدداً من هذه المهمة حيث أعلن المتحدث باسم الوفد الإيراني فى الأمم المتحدة أن تطبيق قرار مجلس الأمن ٥٩٨ سيكون فقط أحد الموضوعات التى سيبحثها المسؤولون الإيرانيون مع دى كويلاز عند زيارته لطهران . وقال أن المطلب الرئيسى لإيران لا يزال إعلان أن العراق هو الطرف المعتدى .

وفى إطار هذه المهمة فشل السكرتير العام في تغيير موقف لقادة الإيرانيين إلا أنه أوضح أن إيران وافقت على وقف إطلاق النار بشكل ضمني إلى أن يتم تشكيل لجنة دولية لتحديد الطرف المسئول عن بدء الحرب وأدائته فى حين أبلغه العراق بالموافقة على قرار ٥٩٨ موافقة كاملة وعلنية وأصر على أن إيران يجب عليها اتخاذ نفس الموقف من هذا القرار .

وإزاء فشل مهمة دى كويلاز استأنفت الولايات المتحدة ضغوطها وحملتها الدبلوماسية من أجل استصدار قرار جديد من مجلس الأمن بفرض حظر شامل على تزويد إيران بالأسلحة . إلا أن المجلس فشل فى الموافقة على مثل هذا القرار بسبب الانقسام ما بين الأعضاء . وبالتالى أعلن رئيس الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة فى ٢٧ سبتمبر موافقة بلاده على إعطاء إيران مهلة جديدة لقبول قرار مجلس الأمن ٥٩٨ قبل فرض حظر السلاح عليها حفاظاً على وحدة مجلس الأمن .

وفى أكتوبر عقد رؤساء وفود الدول ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن اجتماعاً مع دى كويلاز وقدموا له باسم المجلس توجيهات جديدة تهدف للوصول إلى تطبيق وقف إطلاق النار بين العراق وإيران . وكلف مجلس الأمن السكرتير العام باستئناف جهوده لتحقيق السلام بين العراق وإيران . وفى ١٦ أكتوبر أعلن السكرتير العام أنه سيقوم لكل من العراق وإيران بمقترحات جديدة لتنفيذ قرار ٥٩٨ وأنه طلب من الدولتين الرد على هذه المقترحات قبل نهاية أكتوبر .

وفى هذه الفترة أجرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مشاورات تطبيق القرار السابق ذكره . واستمرت الولايات المتحدة فى اتخاذ موقف متشدد حيث أعلن رئيس الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة أنه يتعين على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات عسكرية ضد إيران لرفضها تنفيذ قرار المجلس . أما الاتحاد السوفيتى فعلى الرغم من تأييده لمبدأ فرض عقوبات مثل حظر صادرات السلاح على الطرف الراضى للسلام إلا أنه أكد أن مثل هذا التحرك يجب ألا يتم إلا فى حالة الضرورة .

وفى ديسمبر بدأت مباحثات دى كويلاز مع المبعوث الإيراني محمد جواد لاريجاني نائب وزير الخارجية فى نيويورك حول

قرار مجلس الأمن ٥٩٨ . إلا أن هذه المباحثات انتهت دون أي تغيير في الموقف الإيراني المتشدد من الحرب . وبالتالي أبلغ دي كويلر رؤساء وفود الدول الأعضاء في مجلس الأمن بأن مهمته لانتهاء النزاع العراقي الإيراني ، والتي استمرت خمسة أشهر ، وصلت إلى طريق مسدود .

وترتب على هذه التطورات تركيز الولايات المتحدة مرة أخرى على ضرورة فرض عقوبات على إيران . وفي بيان لوزارة الخارجية الأمريكية في ١١ ديسمبر أوضحت الولايات المتحدة ضرورة تحرك مجلس الأمن على وجه السرعة لاتخاذ خطوة أخرى تشمل إصدار قرار يجبر الدول الأعضاء على فرض حظر على بيع الأسلحة لإيران . وانتهى ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط الاتحاد السوفيتي بالمعاملة لمنع المجلس من إصدار قرار بفرض عقوبات على إيران حيث أوضح في ندوة بمعهد الشرق الأوسط بواشنطن أن موسكو تقوم باللعب على الجانبين بمواصلتها التأكيد على أن إيران مازالت تحتاج إلى وقت لتطبيق قرار مجلس الأمن ٥٩٨ وذلك لكي تحافظ على مصالحها المتنامية مع حكومة إيران بينما تنص الانتقادات العربية التي قد توجه لموقفها .

وفي ١٨ ديسمبر بدأ مجلس الأمن تحركات لاستصدار قرار يفرض حظر دولي على صادرات السلاح لإيران باعتبارها الطرف الراض للقرار ٥٩٨ . وأصدر المجلس في ٢٤ ديسمبر بياناً أكد فيه تصميم المجلس على اتخاذ إجراءات لأثرام طرفي الحرب بقبول قرار ٥٩٨ لانتهاء الحرب . إلا أن البيان لم يحدد طبيعة هذه الإجراءات وما إذا كان سيتم فرض حظر على تصدير السلاح لإيران أم لا بوصفها الطرف الراض لوقف الحرب .

ب - الجهود الجماعية للدول العربية :

شهد عام ١٩٨٧ بعض الجهود الجماعية العربية لوقف الحرب العراقية الإيرانية ومن هذه الجهود تلك التي تمت في إطار الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب في تونس في أغسطس وفي إطار مؤتمر قمة عمان في نوفمبر . ففي ٢٣ أغسطس تم بحث تطورات الحرب العراقية الإيرانية في الاجتماع الطارئ للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية ، حيث تم بحث مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران . إلا أن الاجتماع انتهى بتأجيل اتخاذ موقف من إيران حتى ٢٠ سبتمبر (موعد انعقاد للمجلس الوزاري) وذلك حتى تنتهي مشاورات السكرتير العام للأمم المتحدة مع إيران ، أي أن المجلس أعطى إيران مهلة لتوافق على قرار مجلس الأمن . كما أن مثل هذا التأجيل كان يعطي فرصة للجنة السباعية لوزراء الخارجية العرب للقيام بمزيد من الجهود لانتهاء حرب الخليج . ولقد جاء قرار تأجيل اتخاذ موقف من إيران حتى ٢٠ سبتمبر أنكماساً للتضامات ما بين الدول العربية . فقد كان مشروع القرار الأساسي الذي تبنته المملكة العربية السعودية

والكويت وتونس ودول أخرى يدعو لقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع إيران إلا أن هذا المشروع واجه معارضة من جانب سوريا وليبيا والجزائر . ولقد استأنف المجلس اجتماعه في ٢٠ سبتمبر إلا أنه لم يشر عن جديد فيما يتعلق بموقف الدول العربية من إيران . وإن تم الاتفاق على عقد مؤتمر قمة عربي طارئ .

وفي إطار التحضير لهذا المؤتمر انفتحت سوريا وليبيا على مقاطعته إذا أقصر جدول أعماله على الحرب العراقية الإيرانية . ولم يتناول المخاطر التي تواجه الأمة العربية . ووافقت دول الخليج في ٣٠ سبتمبر على مثل هذا التوسيع . ولقد أكدت قرارات قمة عمان التي عقدت في نوفمبر على قلق القادة العرب من استمرار الحرب العراقية الإيرانية واستيائهم من أسرار النظام الإيراني على مواصلتها والتمادي في استفزاز وتهديد دول الخليج العربي . وطلب المؤتمر إيران بالتنفيذ الشامل لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ وفق تسلسل فقراته . وطالبوا المجتمع الدولي بحمل مسؤولياته لحمل إيران على الاستجابة لنداءات السلام . وقد أدان المؤتمر إيران لاحتلالها لجزء من الأراضي للعربية ورفضها قبول قرار مجلس الأمن بوقف القتال . وبالرغم من أن هذه الإدانة كانت أول أدانة أجماعية من جانب الدول العربية لاعتداءات إيران إلا أن البيان الصادر عن المؤتمر لم يتضمن إشارة إلى ما سوف تقوم به الدول العربية ذاتها إزاء استمرار الاعتداءات الإيرانية على العراق ودول الخليج . فلم يتناول إمكانية توقيع عقوبات ضدها أو استعدادات عربية لردع الاعتداءات الإيرانية .

ج - مجلس التعاون الخليجي :

في إطار التهديدات التي مثلها استمرار حرب الخليج شهد عام ١٩٨٧ جهوداً لمجلس التعاون الخليجي لوقف الحرب العراقية الإيرانية ومن ذلك تأكيد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في فبراير على ضرورة وقف الحرب . كما دعا وزراء خارجية مجلس التعاون في اجتماعهم في سبتمبر إيران إلى الموافقة على قرار مجلس الأمن حيث أكد البيان الخاص لأعمال المجلس أن قبول إيران لقرار مجلس الأمن سيؤدي إلى تجنب للتدخلات الأجنبية في المنطقة مما يسهم في تدعيم السلام والاستقرار . كما أكد البيان استعداد دول المجلس لدعم المهمة السلمية التي كان يقوم بها دي كويلر . وفي اجتماع المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون في ٢٤ أكتوبر حذرت دول المجلس إيران من احتمال فرض عقوبات عربية جماعية إذا استمرت في اعتداءاتها على الدول العربية الخليجية . وفي اجتماع القمة لقيادة دول مجلس التعاون الخليجي في ٢٦ ديسمبر قرر المؤتمر إيفاد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية في مهمة وساطة توفيقية إلى طهران كما دعا القادة الأمم المتحدة لتطبيق قرارها الداعي لوقف إطلاق النار وطالبوا المجتمع الدولي وبخاصة مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته

لاتخاذ الخطوات الكفيلة لتطبيق قرار مجلس الأمن ٥٩٨ .
وبالإضافة إلى الجهود الجماعية المسالفة الذكر شارك أيضا
المؤتمر الاسلامي في يناير في بحث سبل إنهاء حرب الخليج .
كما قامت بعض الدول بجهود فردية من أجل تحقيق مثل هذا

الهدف مثال ذلك الجهود الموفيتية في يونيو وأغسطس
والأمريكية في مايو وسبتمبر ومهمة الوساطة الجزائرية
والجهود اليابانية في سبتمبر [لا أن جميع هذه الجهود فشلت في
وقف الحرب الدائرة في الخليج .

ثالثا - الصراع الليبي - التشادي

١ - الصراع المسلح والميزان العسكري

انضم الصراع الليبي التشادي خلال عام ١٩٨٧ بديناميكية
عالية كانت امتدادا لنظوره في نهاية عام ١٩٨٦ حتى بلغ أوجه
في نهاية شهر أغسطس من العام ثم اتجه الى نوع من الهدوء
النسبي لإتاحة الفرصة للجهود الدبلوماسية لإيجاد تسوية سلمية
للصراع . وقد كانت السمات الرئيسية لتطورات الصراع
المسلح خلال هذا العام هي :

— تزايد دور الدول الكبرى الغربية (الولايات المتحدة
وفرنسا) في الصراع مع انخفاض لدور الاتحاد السوفيتي فيه .
— تلاشي قوات المعارضة التشادية وانضمامها بشكل عام
الى قوات الحكومة التشادية برئاسة حسين حبرى .

— انتقال القوات التشادية بشكل عام الى الهجوم شمال الخط
الأحمر (خط عرض ١٦) ووصولها الى قطاع أوزو ، والقيام
باغارات داخل الحدود الليبية .

— اتخاذ القوات الليبية لأوضاع دفاعية مع القيام بهجمات
مضادة قوية .

— تدخل بعض الدول الأفريقية بشكل أو بآخر بدور
عسكري مباشر أو غير مباشر .

وهكذا فإن للصراع المسلح لا يمكن اعتباره صراعا بين
الجمهورية العربية الليبية وتشاد فقط ، بل أنه متعدد الأطراف
يهدف كل طرف منه الى تحقيق هدف سياسي معين ، ينبثق عنه
هدف سياسي عسكري ، وتشق الأهداف الأمتراتيحية لأعمال
القتال من الهدف السياسي العسكري .

أ - أهداف الأطراف المختلفة المشتركة

في الصراع .

أختلفت أهداف الأطراف المشتركة في الصراع سواء تلك
المشتركة مباشرة ، أو بشكل غير مباشر ولذا فإنه من الصعب

وجود تطابق أهداف جانبيين منهم رغم تقاطع بعض هذه الأهداف
مرحليا . ومن الطبيعي أن تكون أهداف الجانبين المتصارعين
متعارضة ، أما باقي الأطراف فهي تتوافق مرحليا مع طرف ،
وتتعارض مع الطرف الآخر أو مع هذا الطرف في مرحلة
أخرى ، ويمكن استنتاج هذه الأهداف كالتالى :

(١) الجماهيرية العربية الليبية :

(أ) كان هدفها ولا يزال ، تأمين حدودها الجنوبية من القوى
المعدية ، ومقاومة النفوذ الغربى والأمريكى بصفة خاصة في
المنطقة .

(ب) كان الهدف السياسى العسكرى : دعم المقاومة
التشادية في شمال تشاد والدفاع عن قطاع أوزو والحدود الجنوبية
لليبيا .

(ج) كان الهدف الأستراتيجى : الاحتفاظ بشمال تشاد خاليا
من القوى المعارضة لليبيا والدفاع عن أراضي الجماهيرية بما
فيها قطاع أوزو .

(٢) تشاد :

(أ) استهدفت القيادة السياسية التشادية استعادة السيطرة
على شمال تشاد واستعادة قطاع أوزو وإخراج القيادة السياسية
الليبية .

(ب) كان الهدف السياسى العسكرى . وهو حرمان القيادة
الليبية من تأييد المعارضة التشادية في الشمال ، وتدمير القوات
الليبية المساندة لها ، واستعادة قطاع أوزو .

(ج) اختلف الهدف الأمتراتيحية للعمليات التشادية وفق كل
عملية ، وإذا أردنا إجمالها فقد كان الهدف طوال العام تدمير
القوات الليبية جنوب خط الحدود الليبية التشادية وقواعدها داخل
الحدود الليبية والسيطرة على مرتفعات تيبستي داخل قطاع
أوزو .

(٣) فرنسا :

(أ) كان الهدف السياسي : هو دعم النفوذ السياسي الفرنسي في غرب أفريقيا بين بلاد الأفركوفون وثابت قدرة فرنسا على العمل والأنجاز مع عدم التورط في صراع مباشر سواء مع ليبيا أو الاتحاد السوفيتي .

(ب) كان الهدف السياسي العسكري : دعم قدرة تشاد العسكرية بحيث تتمكن من السيطرة على الجزء الشمالي دون أن يتدخل هذا الدعم بشكل مباشر شمال خط عرض ١٦° وقطاع أوزو .

(٤) الولايات المتحدة الأمريكية :

(أ) الهدف السياسي : اضعاف الحكم في ليبيا تمهيدا للقضاء عليه .

(ب) الهدف السياسي العسكري : دعم القدرة العسكرية لتشاد بحيث تتمكن من إيقاع هزيمة بالقوات الليبية .

(٥) الاتحاد السوفيتي :

(أ) الهدف السياسي : الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع ليبيا دون التورط في صراعات مع دول أخرى .

(ب) الهدف السياسي العسكري : دعم القدرات العسكرية الليبية لمواجهة التهديدات من الجنوب .

(٦) الدول الأفريقية :

تشترك الدول الأفريقية كلها في هدف العمل على تسوية الصراع سلميا لتجنب القارة خطر الانقسام ، إلا أن بعض الدول وخاصة زائير كانت تميل إلى دعم النفوذ الفرنسي وحكومة حسين جبري في تشاد ، بينما أبدت دول أخرى موقفا متعاطفا مع ليبيا ولكنها سعت إلى الظهور بمظهر الحياد .

ب - عوامل رئيسية أثرت على

سير الصراع المسلح :

أثرت عوامل كثيرة على سير الصراع خلال عام ١٩٨٧ ، إلا أن بعض هذه العوامل كان موجودا في السنوات السابقة لذا فإن العوامل الجديدة هي التي كان لها التأثير الأكبر على سير الصراع مؤخرا . ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل في الآتي :

(١) تطور علاقات أطراف الصراع بالدول الكبرى .

(٢) التطور في تكامل قوات الجانبين .

(٣) انخفاض درجة الاستعداد القتالي للقوات الليبية .

(٤) انخفاض كثافة القوات الليبية مقارنة بالتشادية .

(١) تطور علاقات أطراف الصراع بالدول الكبرى :

تطورت علاقات أطراف الصراع بحلفائها من الدول الكبرى تطورا مؤثرا على سير الصراع في حين توطدت العلاقات العسكرية الفرنسية والأمريكية بتشاد نجد أن العلاقات الليبية السوفيتية قد تضاعلت . فقد قامت فرنسا بإعادة نشر قواتها في

أفريقيا بأن أرسلت بعضا من قواتها في زائير إلى تشاد خلال شهر يناير ١٩٨٧ ، كما أعادت تجميع قواتها الموجودة في تشاد خلال شهر فبراير بأن حركتها إلى منطقتي بيليتي في الشمال وأبيش في الشرق ، وفي بعض المناطق الأخرى ، وكرت المصادر الفرنسية أن عملية إعادة التجميع قد استهدفت إقامة مناطق ارتكاز ومواقع انطلاق في شرق تشاد نظرا لأنها لم تكن فعالة بسبب عدم وجود إدارات الدفاع الجوي على محور نجامينا تبلغ عن أي هجوم جديد . وقد قرر الوجود العسكري الفرنسي في تشاد بحوالي ألف وأربعمائة جندي في شهر فبراير ، بينما قدر هذا الوجود في شهر يوليو بحوالي ألفين وأربعمائة جندي . كما اشتركت القوات الفرنسية في صد الهجمات الجوية الليبية على قاعدة وادي دوم بعد استيلاء تشاد عليها ، واشتركت القوات الفرنسية في أسقاط قاذفة الليبية أثناء هجومها على مواقع تشادية في سبتيمبر . ويلاحظ تزايد الاتصالات التشادية الفرنسية في الفترات السابقة للهجمات التشادية ، كما أن تشاد قد طلبت من فرنسا معاونتها في الحصول على أسلحة أمريكية كما أكدت فرنسا أنها لن تسحب قواتها من تشاد إلا بعد انسحاب القوات الليبية منها ، ورغم انسحاب القوات الليبية من تشاد (عدا قطاع أوزو المتنازع عليه) ، فلم تقم فرنسا بسحب قواتها من تشاد ، كما أشارت إلى أنها ستقدم كل مساعداتها لتدعيم الموقف التشادي في أي تحكيم قضائي .

إلا أن الموقف الفرنسي قد اختلف نسبيا بعد انسحاب القوات الليبية من أراضي تشاد إلى قطاع أوزو المتنازع عليه ، إذ أعلن الرئيس الفرنسي أن فرنسا تفصل حل مشكلة أوزو سلميا وأنها لا تشجع الحل العسكري طالما أن تشاد لم تتخذ قرارا بذلك . وقد انعكس ذلك على الموقف الفرنسي أثناء الهجوم التشادي على قطاع أوزو حيث لم تبدد فرنسا أيديا كافيا لهذا الهجوم ، كما اختلف الرئيس الفرنسي مع وزير دفاعه حول هذا الموقف ، حيث شجع وزير الدفاع محاولة تشاد الاستيلاء على أوزو بالقوة المسلحة ، بينما رأى الرئيس الفرنسي عدم التورط في ذلك .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد واصلت دعمها للحكومة التشادية وكان أهم مظاهر هذا الدعم إرسال معونة عسكرية عاجلة لتشاد قيمتها ١٥ مليون دولار في فبراير ومن المحتمل أن تشمل هذه المعونة على صواريخ دفاع جوي .

من جهة أخرى فإن العلاقات الليبية السوفيتية قد أصابها نوع من الجمود وقد انعكس ذلك على تضائل حجم الفاعلات بين البلدين وخاصة العسكرية حيث يبدو أن ليبيا لم تحصل على أي أسلحة سوفيتية خلال العام ، في حين أن الاتحاد السوفيتي قد حذر

فرنسا من القيام بأي عمل عسكري مباشر ضد الأراضي الليبية ، أي أن الاتحاد السوفيتي يحصر دعمه العسكري على الدفاع عن الأراضي الليبية ، وإن كان لم يبدد موقفا واضحا بالنسبة لقطاع أوزو ، أو عند الأغرة التشادية على قاعدة معاطن المار في سبتيمبر .

(٢) التطور في تكامل قوات الجانبين :

رغم عدم توفر معلومات كافية عن التطورات في قوات الجانبين إلا أنه يلاحظ أن المعونة الفرنسية للقوات التشادية قد غطت نقصا هاما في وسائل الاستطلاع الرادارية بصفة خاصة في تشاد ، وفي الاستطلاع عموما مما مكن القوات التشادية من القيام ببعض أعمال القتال الناجحة . كما أن انضمام قوات الحكومة المؤقتة (الجانب) التي كان يقزعهما جوكوني عويضي إلى قوات الحكومة وقتل الشيخ بن عمر في استقطاب قوات كافية للمعارضة التشادية أدى إلى مزيد من التكامل داخل قوات الحكومة التشادية وعلى العكس فإن خسارة ليبيا لتأييد معارضة تشادية منظمة كانت عاملا هاما وحاسما في استعادة الحكومة التشادية السيطرة على تشاد . كما أن القوات الليبية ما زالت تفتقر إلى وسائل استطلاع مبكر وإنذار كافية لأكتشاف أعمال الاختراق التشادية مما مكن الجانب التشادي من تحقيق المفاجأة التكتيكية في بعض المعارك . أو الأغارات . ورجع ذلك بالدرجة الأولى إلى أنه بالرغم من وجود وسائل استطلاع جديدة وخاصة الاستطلاع اللاسلكي والالكتروني لدى ليبيا إلا أن وسائل الاستطلاع غير متكاملة ، كما أن القيادة الليبية لم تستطع أن تغلغل الثغرات الموجودة في نظام الاستطلاع بشكل كاف .

(٣) درجة الاستعداد القتالي للقوات :

لم تكن درجة الاستعداد القتالي للقوات الليبية على المستوى المناسب سواء من حيث تنظيم الاستطلاع والمعاركة ، أو الخطط الدفاعية عن الأهداف الحيوية ، أو خطط تدمير المعدات في حالة تعرضها لاستيلاء العدو عليها ، كما ظهرت بعض عناصر هذه القوات في حالة معنوية متدنية . ويلاحظ أن درجة استعداد القوات أثناء الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا عام ١٩٨٦ ، كانت منخفضة وقد تعرضت للنقد من القيادة السياسية الليبية في ذلك الوقت ، إلا أنه يبدو أن الإجراءات التي اتخذت لرفع درجة استعداد هذه لقوات غير كافية . كما أن دراسة أعمال قتال القوات الجوية الليبية تشير إلى أنها لا تقوم بتنفيذ مهام طارئة وإنما تقتصر على تنفيذ المهام السالفة الخطط مما يقلل من قدرتها على مواجهة المواقف المفاجئة ، ونقل من قيمة كم طائرات القتال المتيسرة لديها .

ولا يمكن الحكم الدقيق على درجة استعداد القوات الليبية نتيجة لأعمال قتالها خلال هذا العام حيث التزمت ليبيا للدفاع عموما ولم تقم بهجمات مضادة ضد القوات المهاجمة فيما عدا الهجوم المضاد لاسترداد قرية أوزو والتي نجحت فيها ، إلا أنه يلاحظ أيضا أن الهجمات المضادة السريعة والعاجلة التي قامت بها بعد الهجوم التشادي على أوزو لم تنجح في حين نجح الهجوم (الضربة) المضاد المبكر لاستعادتها . أما القوات التشادية فهي أيضا لم تكن على درجة استعداد قتالي عالية نتيجة للطبيعة البدوية

لهذه القوات التي تعتمد على الهجوم الخاطف ثم الارتداد السريع ، ولما تعرضت لهجوم مصاد قوى فإنها فشلت في صد .

(٤) كثافة القوات :

برز تأثير انخفاض كثافة القوات على ليبيا أكثر منها في تشاد حيث يزيد سكان تشاد عن سكان ليبيا بمقدار الثلث تقريبا في حين أن مساحة ليبيا تزيد عن مساحة تشاد بأكثر من الثلث وتصل كثافة السكان في ليبيا إلى حوالي نصف كثافة السكان في تشاد . ورغم أن عدد أفراد القوات المسلحة الليبية يساوي خمسة أمثال القوات المسلحة العاملة في تشاد إلا أن وجود قوات شبه نظامية تعتمد على السكان تغير من المقارنة ، وقد زادت صعوبة الموقف الليبي نتيجة لأحتفاظ ليبيا بقوات في مواجهة القوات المصرية على حدودها الشرقية وأخرى على حدودها الغربية مع تونس نتيجة للثغرات في علاقاتها مع هذه الدول (بدأ التوتر بين ليبيا وتونس يخف في النصف الأخير من السنة) . وكذا احتمالات تجدد التهددات الأمريكية لليبيا من اتجاه البحر المتوسط ، وأخيرا فإن اعتماد ليبيا على التفوق في المعدات ليست له آثار كبيرة نظرا لوعورة منطقة مرتفات تيبستي حيث يصعب استخدام الدبابات والمركبات المجنزرة ، كما يسهل إخفاء المعدات من النصف الجوي .

ج - مسار الصراع المسلح خلال العام :

مر الصراع المسلح بين ليبيا وتشاد خلال عام ١٩٨٧ بعدة مراحل ، وكانت المرحلة الأولى امتدادا للصراع الذي بدأ في نهاية عام ١٩٨٦ حول مدينتي أوزو ، براداي ، و ، واحة زوار ، وكانت القوات التشادية قد تمكنت من صد هجوم مضاد ليبي وإيقافه عند مدينة براداي ، شرق تشاد .

— القتال حول ، فادا ، و ، واحة زوار ، وانسحاب القوات الليبية إلى مرتفعات تيبستي : طورت القوات التشادية أعمال قتالها التي بدأتها في نهاية عام ١٩٨٦ إذ شاركت القوات التي كانت موالية للرئيس التشادي السابق جوكوني عويضي في الهجوم على ، فادا ، واستطاعت في اليوم الأخير من عام ١٩٨٦ أن تتغلب على باقي القوات التي استمرت موالية للشيخ بن عمر المتحالف مع ليبيا ، وأن تستولي عليها في المنطقة شمال شرق تشاد .

ومع أول يوم من أيام السنة بدأت تشاد هجومها على ، واحة زوار ، وقد استمر القتال حولها حتى حوالي العاشر من شهر فبراير حيث دار قتال عنيف حول مدينتي زوار ، و ، فادا ، حيث قامت القوات الليبية وخاصة القوات الجوية بصف من مركز على المدينتين كما قامت بحصار مدينة فادا ، واستعادت القوات الليبية واحة زوار ، إلا أن القوات التشادية ظلت تسيطر على المرتفعات الحيوية المجاورة لها .

ورغم أن القصف الجوي الليبي لكل من « فادا » و « زوار » ، و « شاز » كان عادة من ارتفاعات عالية ، وتقصص الدقة ، إلا أن موقف القوات التشادية قد تخرج وخاصة بعد الهجوم الجوي الليبي على قاعدة كويا أولانجا ، التشادية الواقعة على بعد ٥٠ كم جنوب الخط الأحمر (خط عرض ١٦ °) . فرغم أن بيانات القيادة التشادية عدت دائما إلى تضخيم القساطر الليبية وإنكار خسائرها أو تقليبها ، إلا أن تخرج الموقف يبدو واضحا من إعادة نشر القوات الفرنسية في أفريقيا ومن إرسال جزء من قواتها من زائير ، إلى تشاد وإعادة تجميع القوات الفرنسية في تشاد إلى مناطق « بيلتين » في الشمال ، و« بيشي » في الشرق وبعض المناطق الأخرى مع التزام القوات الفرنسية رسميا بالبقاء جنوب عرض ١٦ ، كما يظهر ذلك أيضا في طلب الحكومة التشادية من فرنسا في أوائل شهر فبراير مساعدتها في الحصول على صواريخ الدفاع الجوي الأمريكية من طراز « مستجر » .

وقد كانت العوامل المؤثرة الرئيسية على نتيجة الصراع في هذه المرحلة هي : تحول ولاء قوات المعارضة التشادية التي كانت تحت قيادة جوكوني عويضي من التحالف مع ليبيا إلى الولاء للحكومة التشادية مما جعل خسارة القوات الليبية مضاعفة ، فبعد أن كانت تعتمد على هذه القوات في تأمين المنطقة في شمال تشاد ، أصبحت هذه القوات نفسها تهدد لها . كما أن الدعم الفرنسي لتشاد أدى إلى الحد من التفوق الجوي الليبي ، وخاصة بعد المساعدة الأمريكية التي حصلت عليها . وأخيرا فإن هذه كله أضاع من قدرة باقي قوات المعارضة التشادية بقيادة الشيخ بن عمر . وقد ساعدت طبيعة الأرض في مرتفعات تبسمي الصخرية شديدة الوعرة القوات التشادية حيث حدثت من حركة القوات الليبية المدرعة والميكانيكية ، وكذا معرفة القوات التشادية لها إذا كانت القوات الليبية تخشى من وقوعها في كمائن داخل الأرض الوعرة ويبدو موقف دول فرانكوفون في تأمين القوات التشادية والفرنسية بتسهيل زائير لإعادة نشر القوات الفرنسية التي كانت متمركزة فيها إلى « تشاد » ، كما ساعدت جمهورية أفريقيا الوسطى في ذلك بالسماح لهذه القوات بالتوقف العابر في « بانجي » ، عاصمتها .

— الاستيلاء على قاعدة « وادي دوم » وإخلاء ليبيا لشمال تشاد : كانت نتيجة الصراع الذي استمر منذ نهاية عام ١٩٨٦ إلى حوالي منتصف فبراير ٨٧ ، وتدخل القوات الفرنسية والمساعدة الأمريكية للقوات التشادية وكذا تحول ولاء القوات الموالية لجوكوني عويضي إلى الحكومة التشادية أن فقدت ليبيا نفوذها في مناطق « فادا » و « واحة زوار » واضطرت إلى فك حصار مدينة « فادا » ، والأنسحاب إلى منطقة مرتفعات تبسمي في شمال تشاد ، بينما دعمت الحكومة التشادية وجودها في المناطق التي استولت عليها .

اعتمدت ليبيا في نفوذها في شمال تشاد على باقي عناصر المعارضة التشادية بقيادة الشيخ بن عمر ، وعلى جود عسكري

ليبي محدود في بلدة فايلاراجو ، مع تدعيم أعمال قتال القوات من قاعدة « وادي دوم » الجوية . وقد كانت في هذا التشكيل القتالي الكثير من نقاط الضعف التي كانت من أسباب نتائج المعارك القتالية . وأهم نقاط الضعف هي ضعف قوات المعارضة التشادية المتحالفة مع ليبيا بقيادة الشيخ بن عمر حيث لم تكن كافية لتغطية اتجاهات الهجوم المحتملة للقوات المسلحة التشادية ، وكذا تركيز القوات الليبية في منطقة فايلاراجو حيث حدث ذلك من حرية حركتها عند تعرض المنطقة للهجوم ، وأعمال القوات الليبية لتنظيم الاستطلاع المستمر لأعمال القوات المعادية ، وكذا ضعف تنظيم عناصر وقاية التمرکز على أبعاد مختلفة ، وتنظيم أعمال الحراسة والدفاع ونظام الإنذار ، وأخيرا انخفاض الروح المعنوية للقوات الليبية .

شجع نجاح قوات الحكومة التشادية في الاستيلاء على « فادا » و « واحة زوار » كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على دفع الحكومة التشادية إلى تحقيق مزيد من الأنتصار على القوات الليبية لأضعاف الحكومة الليبية ، وأخيرا فإن الحكومة التشادية قد وجدت في هذا الدعم فرصة لفرض سيطرتها على شمال تشاد وإعادة توحيد تشاد تحت قيادتها .

اعتمدت الحكومة التشادية على قوات الفلانت التشادية المجهزة بعربات تويوتا مسلحة بصواريخ ميلان المضادة للدبابات ، واستغلت من طبيعة قوات البدو الصحراوية غير الملائمة للدفاع بينما يناسبها القيام بأعمال الأغارات التي تعتمد على الهجوم المفاجئ ثم تلبية بالارتداد السريع حيث تنحصر من وطأة الهجوم المضاد مع الاستعداد للعودة مرة أخرى عند الضرورة ، وقد اتسمت أعمال هذه القوات بالسرعة والمهارة في استخدام الأرض والأسلحة .

يمكن تصور الهدف الاستراتيجي لأعمال قتال القوات التشادية في الفترة ما بين ١٩ مارس إلى ٥ أبريل بأنه هزيمة جميع القوات الليبية داخل الحدود التشادية والاستيلاء على المناطق الإستراتيجية الهامة في « وادي دوم » و « فايلاراجو » ، وبينما كان الهدف الإستراتيجي للقوات الليبية وقوات المعارضة التشادية المتحالفة معها هو « الدفاع عن منطقة مرتفعات تبسمي وتأمين الحدود الليبية (بما فيها قطاع أوزو » وهزيمة القوات التشادية المهاجمة ، ويمكن تلخيص فكرة الأعمال القتالية التشادية بالاختراق السريع لمنطقة مرتفعات تبسمي والاستيلاء على قاعدة « وادي دوم » والحرمان القوات الليبية من عنصر الدعم الرئيسي تمهيدا لتدميرها .

مهنت القيادة التشادية للهجوم بشن هجوم محدود على مركز متقدم لقوات المعارضة التشادية المتحالفة مع ليبيا في منطقة شيشا خلال الأسبوع الثالث من شهر مارس . وقد تمكنت قوات الحكومة التشادية من تحقيق أهدافها وتكبدت قوات المعارضة خسائر ملموسة .

في ١٨ مارس حاولت القوات المسلحة الليبية استعادة مدينة فادا ، بارمال كتيبتين مدرعتين من قاعدة فيالارجو إليها . ولكنهما اصطمتا بالقوات المسلحة الوطنية التشادية ، والفانت ، وفشلتا في تحقيق أهدافهما . وفي ٢٢ مارس قررت القيادة التشادية شن هجوم بقوات الفانت المحملة على مركبات تويوتا خفيفة مجهزة بصواريخ ، ميلان ، المضادة للدبابات على قاعدة وادي دوم ، الجوية وتمكنت القوة من الوصول إلى هدفها مساء اليوم وقد فوجئت قوات القاعدة بالهجوم فلم تبد مقاومة منظمة واستطاعت قوات الفانت السيطرة على القاعدة . ونتيجة لفقد قاعدة وادي دوم ، الجوية رأت القيادة الليبية صعوبة الاحتفاظ بقاعدة فيالارجو ، وبدأت في سحب قواتها منها يوم ٢٥ مارس حيث استولت عليها القوات التشادية بعد اصطدام بمؤخرة القوات المنسحبة وعلى أثر ذلك بدأت للقوات الجوية الليبية في قصف قاعدة وادي دوم ، والأهداف التشادية الأخرى كما مررت كثيرا من منشآت القاعدة والمعدات التي اضطرت إلى تركها فيها ، ولكنها لم تقم بهجمات مضادة سواء لاستعادة قاعدة وادي دوم أو قاعدة فيالارجو . وفي أول أبريل أخلت القوات الليبية الأراضي التشادية إلى داخل قطاع « أوزو » المتنازع عليه . ويبدو أن الإدارة ، الأمريكية قررت مكافأة الحكومة التشادية فاعتمدت مبلغ عشرة ملايين دولار لتقديم مساعدات عسكرية أخرى عاجلة لحكومة تشاد .

(١) الصراع حول أوزو :

بعد توقف تقدم القوات التشادية في إبريل وسحب القوات الليبية أخذ كل من الجانبين في إعادة تنظيم قواته حيث نظمت ليبيا الدفاع عن قطاع أوزو ، وأعلنت أنه جزء من الأراضي الليبية وأن الاعتداء عليه هو عدوان على الأراضي الليبية . من جهة أخرى فقد شجعت القيادة الليبية نتيجة لما حققته من نجاح في الاستيلاء على قاعدة « وادي دوم » الجوية ، وواحدة « فيالارجو » ، كما شجعتها الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدتها العسكرية على المطالبة بقطاع « أوزو » المتنازع عليه ، في حين اتخذت فرنسا موقفا متحفظا نسبيا إذ أعلنت أن محكمة العدل الدولية هي أفضل مبدل لتسوية النزاع الليبي التشادي حول قطاع « أوزو » واعان الرئيس الفرنسي « أن فرنسا تفضل حل مشكلة أوزو سلميا ، وإنها لا تتجمع الحل العسكري طالما أن تشاد لم تتخذ قرارا بذلك ، إلا أنه أشار إلى أن بلاده ستقدم كل مساعداتها لتدعيم الموقف التشادي في أي تحكيم قضائي محتمل » وقد قامت فرنسا في ذلك الوقت بزيادة قواتها المتمركزة في تشاد بما يقرب من ألف جندي .

استغل الرئيس التشادي زيارته لفرنسا ليعلم أن تشاد تعتزم استعادة جميع أراضيها المحتلة بما في ذلك قطاع « أوزو » الذي تحتله ليبيا منذ عام ١٩٧٣ ، وتعلن أنه جزء من أراضيها ، وكان قد سبق أن صرح بأن ليبيا حشدت عشرة آلاف جندي في شمال

تشاد استعدادا للهجوم محتمل ، أن ليبيا دعمت مواقفها في وحول قطاع أوزو المتنازع عليه بمحاذاة الحدود الليبية .

تجدد الصراع بشكل محدود خلال شهر يوليو حينما اصطدمت القوات الليبية والتشادية بالقرب من واحة « فادا » وفي منطقة « زوار » إلا أن هذا الصراع لم يغير من الأوضاع السابقة لقوات كلا الجانبين ، وهذا حدث الصراع مرة أخرى حتى الثلث الأخير من شهر أغسطس .

قامت القوات الليبية بضربة مضادة في ٧ أغسطس في اتجاه باراداي دفعت القوات التشادية إلى ماخلف الطريق إلى « أوزو » مرتدة مسافة حتى ١٠٠ كم خلال يومي ٧ ، ٨ أغسطس .

قامت القوات التشادية يوم ٩ أغسطس بهجوم داخل قطاع أوزو وقامت القوات الليبية بالتصدي لها بالقوات الجوية على أوزو ، ثم مدت من نطاق القصف الجوي إلى الجنوب بتوجيه ضربات جوية إلى فيالارجو ، ومدينة انديا نجاكبير ، بينما استطاعت القوات التشادية السيطرة على مدينة « أوزو » وفي ١٩ أغسطس قامت القوات الليبية بهجوم مضاد وسريع لاستعادة أوزو لكنها فشلت . ونظمت القيادة الليبية هجوما مضادا قويا مدبرا بمعاونة وثيقة من القوات الجوية الليبية منذ ٢٥ أغسطس وتمكنت في النهاية بعد ثلاثة أيام من استعادة السيطرة على مدينة أوزو بعد أعنف قتال بين الجانبين .

اختلفت المواقف الدولية من الصراع حول « أوزو » إذ أبدت الولايات المتحدة الأمريكية في حين رفضت فرنسا التورط في الصراع مما أدى إلى اختلاف بين الرئيس الفرنسي ووزير دفاعه الذي كان يرى ضرورة دعم القوات المسلحة التشادية .

أبدى الصراع حول أوزو نقاط الضعف التي سبق أن ظهرت في كل من القوات الليبية والتشادية إلا أنه أثبت في نفس الوقت قدرة القوات الليبية عندما يتوفر لها التخطيط والقيادة الجيدة على تنفيذ المهام القتالية التي تكلف بها ، وقد برزت بشكل خاص قدرة القوات الجوية الليبية على تقديم المعاونة القوية للقوات البرية وإصابة أهدافها بدقة بالطيران على ارتفاعات منخفضة .

(٢) الإغارة التشادية على قاعدة

معائن السارة وإيقاف إطلاق النار .

أدركت القيادة التشادية حقيقة قدراتها بعد استعادة ليبيا لأوزو . إذ أن القوات التشادية تناسب الأعمال الهجومية السريعة ولكنها لا تستطيع الصمود أمام هجوم منظم ، ولذا فإنها لا بد وأن تتسحب بعد تحقيق مهمتها ، ولذا فقد لجأت إلى استغلال هذه الخاصة وإدارة الصراع المسلح بعد ذلك ، بلين تحقيق أهدافها بأعمال هجومية محدودة ضد أهداف غير مدافع عنها وتحقق أكبر خسائر ممكنة ثم تتسحب بعد ذلك .

قامت القوات التشادية بإغارة على قاعدة معائن السارة التي تقع في جنوب شرق ليبيا وداخل الحدود التشادية الليبية بمسافة

١٠٠ كيلو متر في يوم ٥ سبتمبر . وقد أضعفت القوة للتشادية القائمة بالأغارة على التمسك عبر الحدود لهلا ومهاجمة القاعدة في أول ضوء ، واستمرت القوة في منطقة القاعدة طوال النهار لتتسحب في الليلة التالية . وقد قامت القوات الليبية خلال النهار بقصف القوات التشادية ونقل المعلومات المعتمدة والتي أذاعتها تشاد أن هذه القاعدة كان بها مرب من الطائرات المقاتلة الليبية وبعض طائرات التدريب والطائرات الهليكوبتر ووحدات دعم ودفاع ، وأن القوات التشادية القائمة بالأغارة كانت تعادل فوجا من المشاة المحملة على عربات خفيفة والمدمعة بعربات مدرعة والمسلحة بصواريخ مضادة للدبابات ، في حين أن ليبيا قد نفت أن للطائر قاعدة عسكرية .

أكدت الإغارة نقاط الضعف السابقة التي ظهرت في القوات الليبية من حيث ضعف تنظيم الاستطلاع وأعمال وقاية التمرکز ، وتنظيم الدفاع والحراسة عن المنشآت الليبية ، في حين أكدت قدرتها على القيام بأعمال هجومية مؤثرة وخاصة باستخدام القوات الجوية .

صاحبت الإغارة بعض الأعمال الجانبية حيث أعلنت تشاد في نفس يوم الإغارة عن أنها صدقت تقصيا ليبيا في اتجاه أويناجا كبير ، من جهة أخرى قامت القوات الليبية بهجوم جوي ناجح على قاعدة أبشي العسكرية وعلى مطار نجامبيا ، وقد تصدت ومسائل الدفاع الجوي الفرنسية للطائرات الليبية المهاجمة واستطاعت إسقاط إحدى الطائرات الليبية .

وعلى أثر ذلك أنجبه الجانبان إلى إيقاف الصراع المسلح بينهما والاتجاه إلى الحل الدبلوماسي عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية بينما استمر كل جانب في اتهام الآخر بخرق وقف إطلاق النيران وزعمت تشاد وجود قوات ليبية في السودان ، كما زعمت بان ليبيا قد تستخدم الأسلحة الكيميائية ضد القوات التشادية .

د - تواجد القوات الليبية في الأراضي السودانية :

في أوائل ١٩٨٧ طلبت ليبيا من السودان رسميا عبور قواتها للأراضي السودانية (للوصول إلى تشاد) كما طلبت استخدام مطار الجنيينة (لنقل عناصر تشادية موالية ليبيا لكي تعمل ضد قوات حسين جبري جنوب خط ١٦) . وتضمنت الأهداف الليبية من وراء هذا التواجد إحكام السيطرة على للمحور الممتد من الفاشر إلى الجنيينة إلى نجامبيا ، وهو المحور الرئيسي لأعداد قوات حسين جبري . وذلك إلى جانب خلق نوع من التوتر يهدد أمن تشاد والسودان بهدف التأثير على أمن مصر واستقرارها . وبالرغم من رفض السودان لهذه المطالبات الليبية ، إلا أن القوات الليبية تمسرت عبر الحدود وركزت بمنطقة الفاشر بإقليم دارفور غربي السودان وعلى الحدود الشرقية لتشاد . وشارك البعض من هذه القوات في الغارات التي قامت بها القوات الليبية

على بعض الأهداف التشادية جنوبى خط عرض ٢٦ في يناير . وكشفت طائرات الاستطلاع الفرنسية أن حجم الوجود العسكري الليبي في السودان تزايد بشكل ملحوظ خلال فبراير ومارس الأمر الذي مثل تهديدا لتشاد في نهاية شهر فبراير مثلا اخترقت للقوات الليبية الحدود السودانية التشادية في اتجاه جنوب شرقي فاداء ولم تستطيع السلطات السودانية وقف هذا التحرك أو متابعة إتجاهه .

وبالرغم من محاولة بعض المسؤولين السودانيين إخفاء التصريح عن هذا التواجد الليبي إلا أن الصالح المهدي أعلن في ٢٣ مارس في بيان أمام الجمعية التأسيسية لأول مرة رسميا عن الوجود العسكري الليبي في السودان وطلب مغادرة هذه القوات للأراضي السودانية . كما أكد في أبريل رفض حكومته منح أى تسهيلات عسكرية لأي من طرفي النزاع وأشار إلى أن القوات السودانية قامت بمشيط المناطق الواقعة على حدود السودان مع ليبيا وتشاد للتأكد من انسحاب جميع القوات الأجنبية التي كانت ترتبط بها .

وتفاقت أزمة الوجود العسكري الليبي في الأراضي السودانية في أواخر مارس بعد أن شنت القوات الليبية المعتمكة في إقليم دارفور هجوما على الأراضي التشادية . وأكد القائم بالأعمال التشادي في الخرطوم في أول أبريل أن تشاد مستعارة القوات الليبية داخل السودان إذا لم يتم انسحابها وأوضح أن مزيدا من القوات الليبية قد أرسلت إلى منطقة الحدود في الجزء القريب من السودان على الرغم من تأكيدات السودان أن القوات الليبية سيجري مرافقتها حتى تخرج من السودان خلال أسبوع .

وفي ١١ أبريل أعلن بعض المسؤولين السودانيين انسحاب القوات الليبية في السودان إلا أن تشاد أكدت استمرار هذه القوات في الأراضي السودانية الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات التشادية السودانية . وقد بدأ هذا التوتر بصفة خاصة في أغسطس حين شنت الحكومة التشادية هجوما حادا على السودان وأتهمت رئيس الوزراء السوداني الصالح المهدي بالموافقة على وجود القوات الليبية في الأراضي السودانية والتفاسي عن كل المعلومات التي تشير إلى الوجود الليبي في السودان . وتكررت مصادر الحكومة التشادية أن تشاد تذكر سلطات السودان بالمسؤولية الخطيرة التي تتعرض لها إذا تدور الوضع على الحدود بين البلدين من جراء السماح بشن عدوان لبني على تشاد انطلاقا من أراضي السودان .

واستمرت تشاد خلال أربع الأشهر الأخيرة من ١٩٨٧ تؤكد على وجود القوات الليبية في السودان . ففي ٤ سبتمبر ذكر راديو تشاد أن القوات الليبية تستعد لمهاجمة تشاد من الأراضي السودانية . وفي ٢١ أكتوبر اتهمت السلطات التشادية ليبيا بإثارة حشود قوات جديدة في مديرية دارفور السودانية من أجل شن هجوم على تشاد . وفي ٢٤ نوفمبر أوضح راديو نجامبيا أن تشاد لديها أدلة على الوجود العسكري الليبي في السودان رغم نفى

المستقبل مازال قائمة ، لأن أطراف الصراع امتازت بعدة عن تحقيق أهدافها منه ، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تحقق اهدافها في إسقاط نظام الحكم في ليبيا ، وليبيا امتازت بشعر بالقلق على أمنها من نظام الحكم الموالي للغرب في تشاد ، والحكومة التشادية لتفتحت شهيتها للنصر ازاء ما استطاعت أن تحققة من نجاح خلال عام ١٩٨٧ ، في حين نرى أن فرنسا قد وصلت إلى موقف يرضيها .

من جهة أخرى فقد أبرز الصراع المسلح خلال عام ١٩٨٧ نقلا ضعفا خطيرة في قوات كلا الجانبين يكشف عنها الصراع المسلح بينهما ، ويحتاج الثقل عليها إلى زمن لألتقاط الأنفاس وإعادة التنظيم والتدريب ، وهو ما يمكن اعتباره السبب الرئيسي في هدوء الموقف نسبيا خلال الربع الأخير من السنة كما أن مخاطر الجانبين تحتاج إلى تمويض .

لذا فإنه من المتوقع أن يغلب على عام ١٩٨٨ انتقال الصراع من ساحة القتال إلى الساحة الدبلوماسية أساسا مع استمرار محدود للأدعاءات والمعارك المحدودة والمستقرة مع تجنب القتال على نطاق واسع ، وهو ما يمكن اعتباره نوعا جديدا من « حرب الاستنزاف » بينما يجرى العمل بنشاط للثقل على نقاط الضعف التي ظهرت خلال عام ١٩٨٧ ، مع احتمال زيادة معدلات الأعمال المحدودة في بعض المراحل التي تتعثر فيها المفاوضات وأنها كانت نتائج الجهود الدبلوماسية خلال عام ١٩٨٧ ، فإن الصراع سيظل معرضا للتحويل إلى الصراع المسلح ، وإن كان هذا الاحتمال ضئيلا للغاية عام ١٩٨٨ .



السلطات السودانية لذلك وتند بالتورط المباشر في النزاع التشادي الليبي . وفي ١٢ ديسمبر أعلن حسين حبري رئيس تشاد أن القوات الليبية المدعومة بالمرتزقة تحتشد داخل الأراضي السودانية بالقرب من الحدود السودانية التشادية استعدادا لشن هجوم جديد على تشاد .

٢ - الجهود الدولية لتحقيق السلام :

من أهم الجهود الدولية لتحقيق السلام في النزاع الليبي التشادي تلك التي قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية في إطار لجننتها الخاصة بتسوية النزاع بين ليبيا وتشاد . ففي ٣٠ أبريل قررت اللجنة ايفاد وفد وزاري إلى كل من طرابلس ونجامينا لاستكشاف سبل التوصل إلى حل سلمي للمشكلة الليبية التشادية . إلا أن ليبيا رفضت كل النداءات الموجهة إليها بوقف الحرب وحل النزاع عن طريق التفاوض الأمر الذي دعا عمر بونجو رئيس اللجنة إلى إعلان تخليه عن الوساطة في النزاع . إلا أنه تراجع عن استقالته تحت تأثير منظمة الوحدة الأفريقية . وعقدت اللجنة اجتماعا في أواخر سبتمبر في لوساكا عاصمة زامبيا ووجهت الدعوة لكل من حسين حبري والقذافي لحضور الاجتماع . إلا أنه على حين مغلصم حبري الجانب التشادي مثل ليبيا وزير خارجيتها جاد الله عزوز الطالحي . ودعت اللجنة في ختام اجتماعاتها في سبتمبر ليبيا وتشاد إلى الاستمرار في الحفاظ على وقف إطلاق النار (الذي تم التوصل إليه في ١١ سبتمبر) كما وضعت جدولا زمنيا لمواصلة جهودها لعقد اجتماع لرؤساء الدول الأعضاء في اللجنة في منتصف يناير ١٩٨٨ في داكار وأوضح البيان الختامي لأجتماعات اللجنة أن الخبراء القانونيين سيجمعون في آخر أكتوبر ١٩٨٧ لبحث الوثائق المتعلقة بمنطقة أوزو . وتقدمت ليبيا بورتين تشير إلى أحقيتها في قطاع أوزو وهما رسالة من الرئيس التشادي السابق تومبالباي تؤكد حق ليبيا في القطاع وأخرى من جوكوني عويضي قبل تولى حسين حبري الحكم تؤكد نفس المعنى إلا أن حكومة حبري رفضت كلا الوثيقتين .

ومن الجهود الدولية الأخرى لتسوية النزاع الليبي التشادي في ١٩٨٧ تلك التي قامت بها حكومة السودان والجزائر والسفغال . إلا أن جميع الجهود التي تمت مواء داخل منظمة الوحدة الأفريقية أو خارجها لم تنجح في تحقيق تقدم كبير في تسوية هذا النزاع . فقد تم خرق وقف إطلاق النار عدة مرات واستمرت اسباب التوتر العسكري قائمة بين الجانبين .

٣ - احتمالات التطور المستقبلية :

رغم الهدوء النسبي للصراع المسلح بين ليبيا وتشاد في الربع الأخير من عام ١٩٨٧ ، إلا أن احتمالات استمرار الصراع في

القسم الثالث

التعاون والتنسيق بين العالم العربي والعالم الثالث في قضايا التجارة والديون

- ضرورات التعاون والتنسيق في مواجهة أخطار الانكشاف التجارى والمالى للوطن العربى
- قضايا التعاون والتنسيق في مواجهة مشكلات التجارة والديون في العالم الثالث
- اتجاهات التعاون والتنسيق بين العالم العربى والعالم الثالث في مواجهة الازمة الراهنة للتجارة والديون

شهد عام ١٩٨٧ انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « أنكتاد » وصانف العام مرور خمس وعشرين سنة على مؤتمر « القاهرة » حول « قضايا التنمية الاقتصادية » . ويبدو من الهم أن نلاحظ بداية أمرين ، الأول : أن مؤتمر القاهرة ١٩٦٢ ، قد انعقد بمبادرة من مصر وغيرها من الدول المؤسسة والقائدة لمجموعة بلدان عدم الانحياز . وقد شاركت فيه الدول المنحصرة من الاستعمار في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ويعد المؤتمر أولى العلامات البارزة على طريق السعي نحو العمل الاقتصادي المشترك بين هذه البلدان . ومنذ ذلك الحين أكد المؤتمر على بعدين أساسيين في هذا العمل المشترك : التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المنحصرة ، من ناحية ، والتنسيق بين هذه البلدان في مواجهة الدول الصناعية المتقدمة ، من ناحية أخرى . والثاني ، أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الذي انعقدت دورته الأولى عام ١٩٦٤ ، قد تشكل بناء على توصية مؤتمر القاهرة المشار إليه . ويشارك فيه سواء الدول النامية أو الدول الصناعية الرأسمالية إلى جانب الدول الاشتراكية . وكانت دورة الانعقاد الأولى « أنكتاد » مناسبة لتشكيل مجموعة الـ ٧٧ ، التي دفعت العمل الاقتصادي المشترك الواحد للدول النامية ، من أجل إعادة صياغة التقدم الاقتصادي العالمي في صالحها . وأضحى اليونكتاد نفسه - ومن قبله مجموعة الـ ٧٧ ، إطارا للبحث عن سبيل توسيع التعاون بين الجنوب والجنوب ، من ناحية ، وتصميم شروط الحوار بين الجنوب والشمال ، من ناحية أخرى .

وفي مناسبة انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) ، في جنيف في يوليو ١٩٨٧ - نتناول بالتفصيل قضايا التعاون والتنسيق في مجال التجارة الدولية والمديرية الخارجية بين العالم العربي والعالم الثالث . ونطلق في هذا ، أولا من واقع أن المجموعة الإقليمية العربية ذات مصالح أشد ارتباطا وتحوز أهمية اقتصادية خاصة ، بين المجموعات الإقليمية التي يتألف منها العالم الثالث . كما نستند ثانيا ، إلى حقيقة أن البلدان العربية في انخراطها الفعّال في توسيع وتنشيط العمل الاقتصادي المشترك للبلدان النامية - إلى جانب مشاركتها في نيل ثمار هذا العمل - إنما تدعم الأسس الموضوعية والذاتية التي تطور وتكتمل العمل الاقتصادي العربي المشترك ذاته .

ويتمس بأهمية حاسمة تناول هذه القضية الاستراتيجية الهامة ، حيث :

أولا : يدعو التعاون والتنسيق بين مختلف أقاليم ودول العالم الثالث ضرورة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، أي إقامة نظام اقتصادي عالمي يتمس بالاعتماد المتبادل المتكافئ بين كافة مناطقه وبلدانه . ويؤمن هذا التعاون والتنسيق شرطا مواتيا لضمان الاعتماد الجماعي على الذات في الأطراف المتخلفة

التابعة من الاقتصاد العالمي ، باعتباره الرافعة الأساسية لبناء التكافؤ في تقسيم العمل الدولي ، كما يفرض هذا التعاون والتنسيق نفسه كأحد أسلحة مقاومة التهديد الذي يتعرض له الأمن الاقتصادي القومي للبلدان النامية ، بما في ذلك نتيجة استخدام القوة من قبل البلدان الصناعية لتكريس علاقات التبعية وعدم التكافؤ التي تتلحق أفدح الخسائر بالبلدان الأولى وتثمر أكبر المكاسب للبلدان النامية .

وثانيا : يفرض المنطق والتاريخ ضرورة العمل الاقتصادي المشترك بين الدول النامية - أقطارا وأقاليم - من أجل تأمين مصالحها وتحقيق أهدافها ، وهو ما سعت إليه منذ حصولها على استقلالها السياسي . بيد أن هذا العمل ، يبدو أشد إلحاحا إزاء الهجوم المضاد الذي تشنه المراكز الرأسمالية المتخلفة التابعة ، منذ المسيطرة ضد الأطراف الرأسمالية المتخلفة التابعة ، منذ « ثورة النفط » ، وحتى الآن . وتؤكد أهمية تطوير العمل الاقتصادي المشترك بين الدول النامية إذا لاحظنا أن نجاح استراتيجية الهجوم من قبل « المراكز » في تضارب مع غياب استراتيجية للدفاع في الأطراف قد أثمر تفاقم أخطار « الانكشاف » الاقتصادي عموما ، والانكشاف التجاري والمالي خصوصا ، في كافة أرجاء العالم الثالث ، طالما أن اللونين الأخيرين من الانكشاف جسمدان تأثيرا خارجيا أعلى وأسرع .

وثالثا : يبدو العمل الاقتصادي المشترك بين مجموعة الدول العربية ، من ناحية ، ومجموعة الدول النامية ، من ناحية أخرى ، ضرورة ملحة من منظور الأمن الاقتصادي القومي العربي سواء بمعناه الواسع وفي حده الأقصى أي تحقيق الأهداف البعيدة وفي قلبها ، تصفية « التبعية » ، أو بمعناه الضيق وفي حده الأدنى ، أي تحقيق الأهداف المباشرة وفي مقدمتها تقليص « الانكشاف » . وتكتفي هنا بالإشارة إلى أمرين مبدئيين :

الأول : أنه يصعب تأمين المصالح المشروعة لكافة بلدان العالم الثالث - العربية وغير العربية - في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، إلا بتكلفة أعلى وفي زمن أطول ، بغير توسيع وتطوير التعاون والتنسيق في مواجهة التحديات التي تهدد هذه المصالح في السوق العالمية .

والثاني : أنه يصعب بلوغ الأهداف المشتركة المباشرة والبعيدة للدول النامية - العربية وغير العربية - في مجال التنمية الاقتصادية الداخلية - إلا بمخاض طويل عسير ومتشعب « دون الاستناد إلى القوة المضاعفة التي تتيحها محصلة الفعل المشترك لقواها ، وذلك حين تتجاوز أوضاع الانفراد ولتشتت أمام التحديات ، وحين تتغلب عن أولاهم تحقيق الأهداف بالافلات بالنقص وأحلام تأمين المصالح بالكمسب الخافط .

ونتناول في هذا القسم بالتحليل مبررات وقضايا واتجاهات التعاون والتنسيق بين الاقليم العربي وغيره من أقاليم العالم الثالث في مجالى التجارة والديون من خلال محاور ثلاثة :

أولا : ضرورات التعاون والتنسيق في مجابهة أخطار الاكتشاف التجارى والمالى للوطن العربى .

وثانيا : قضايا التعاون والتنسيق في مواجهة مشكلات التجارة والديون في العالم الثالث .

وثالثا : اتجاهات التعاون والتنسيق بين العالم العربى والعالم الثالث في مواجهة الأزمة الراهنة للتجارة والديون .

أولا - ضرورات التعاون والتنسيق في مجابهة أخطار الاكتشاف التجارى والمالى للوطن العربى

الواقع أنه لا تخفى أهمية تحديد مؤشرات وتحليل الاكتشاف التجارى والمالى للوطن العربى باعتبار هذه المؤشرات والأخطار دافعا للتعاون والتنسيق بين الاقليم العربى وغيره من أقاليم ومناطق ودول العالم الثالث الأخرى . ان هذا من شأنه فى تقديرنا أن يسهم بدرجة هامة فى بناء مقومات الأمن الاقتصادى القومى العربى وبذلك فى حده الأدنى المتجسد فى مواجهة أخطار الاكتشاف الاقتصادى عموما ، والتجارى والمالى خصوصا ، فى الوطن العربى ، كما من شأنه أن يسهم فى خلق مقدمات بناء هذا الأمن فى حده الأقصى المتمثل فى تصفية أوضاع وعلاقات التبعية الاقتصادية البنيوية . وأخيرا ، فإن من شأنه أن يعضد هذا الأمن سواء بمضاعفة عناصر القوة الاقتصادية العربية أو بتقليص عوامل الضعف الاقتصادى العربى . ونشير هنا بشكل خاص إلى استنتاجين رئيسيين :

الأول : أن اهدار الأمن الاقتصادى القومى العربى فى حديه الأدنى والأقصى يجد أحد أسبابه فى التركيز الجغرافى للعلاقات الاقتصادية الخارجية للوطن العربى مع المراكز الرأسمالية الصناعية وفق غالب المؤشرات التى سنعرضها . ويبدو منطقيا أن الآثار الايجابية المترتبة على نمو العلاقات الاقتصادية للوطن العربى مع غيره من أجزاء العالم الثالث من شأنها أن تقلص مدى الاعتماد الاقتصادى العربى غير المتكافئ على للمراكز الرأسمالية الصناعية .

والثانى : أن تفاقم الاكتشاف الاقتصادى بمظاهره التجارية والمالية وتزايد الأخطار المترتبة عليه ، وبذلك فى منوات الكساد التقطى ، لا يجعل أمام أغنى الأقطار العربية ، مبررا

للوهم أو الزهو بالافات من الآثار السلبية للنظام الاقتصادى العالمى السائد . وفى هذه الظروف لا تخفى الآثار الايجابية المترتبة على العمل الاقتصادى المشترك أو التنسيق بين الدول العربية وغيرها من الدول النامية من أجل تحسين شروط هذا النظام لصالح هذه الدول وخاصة شروط العلاقات التجارية والمالية الدولية .

١ - مؤشرات الاكتشاف التجارى والمالى للوطن العربى :

ونقدم المؤشرات التالية للاكتشاف التجارى والمالى للوطن العربى أدلة قاطعة على الاستنتاجين السابقين ، وبمعنى آخر تبرز النافع الموضوعى والمصلحة العملية فى توجه الدول العربية ، وعلى أساس جماعى يقدر الامكان ، نحو تطوير التعاون والتنسيق مع الدول النامية الأخرى .

(أ) مجموعة مؤشرات الاكتشاف التجارى للوطن العربى ، ومنها :

(١) مؤشرات تتعلق بحجم التجارة الخارجية العربية ،

وبينها :

ارتفاع نسبة اجمالى التجارة الخارجية للوطن العربى إلى اجمالى الناتج المحلى العربى (٥٥ ٪ مقابل ٢١,٦ ٪ لمجموعة الدول النامية و ٢٣,٢ ٪ للدول النامية المصدرة للملح المصنعة و ١٣,٥ ٪ لمجموعة الدول للرأسمالية الصناعية فى عام ١٩٨٥) ؛ هبوط نسبة تغذية الصادرات للواردات فى مجمل

(١٩٨٥) ؛ بينما اتسمت بالصالة حصة الدول العربية في التجارة الخارجية لتلك الدول (حيث لم تتعد مثلاً ٧,٧٪ من صادرات و ١,٦٪ من واردات دول السوق الأوروبية المشتركة علم ١٩٨٤) .

(ب) مجموعة مؤشرات الاكتشاف المالي للوطن العربي :

(١) مؤشرات تتعلق بالمديونية الخارجية للوطن العربي وبينها .

ارتفاع نسبة اجمالي الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي في الأنظار العربية غير النفطية المدينة (٦٩,٨٪ مقابل ٤٠,١٪ لمجموعة الدول النامية و ٤٤,٧٪ لأفريقيا و ٤٦,١٪ لأمريكا اللاتينية و ٤٤,٧٪ لأكبر سبع دول نامية مدينة ، في عام ١٩٨٥) ؛ وارتفاع نسبة خدمة المديونية الخارجية إلى الصادرات السلعية والخدمية (٢٨,٥٪ مقابل ١٩,٧٪ لمجموعة الدول النامية و ١٣,٦٪ للدول النامية المصدر للسلع المصنعة و ٢٧,٨٪ للدول النامية ثقيلة المديونية و ٢١,٥٪ لدول أفريقيا جنوب الصحراء ، في عام ١٩٨٥) ؛ وارتفاع درجة تركيز الدائنين (نحو ٦٥,٤٪ من الدول الرأسمالية الصناعية و ٢,٢٪ من الدائنين الآخرين بما في ذلك الدول الاشتراكية وعدا الدول العربية الدائنة ، مقابل ٨٩,٣٪ و ٧,٨٪ لمجموعة الدول النامية على الترتيب في عام ١٩٨٣) .

(٢) مؤشرات تتعلق بالاستثمارات الخارجية للوطن العربي ، وبينها :

تطور الرصيد المتراكم للفوائض المالية المملوكة للأنظار العربية المصدر للنفط والموظفة في الخارج (زادت من ٥٧,١ إلى ٤١١,٤ مليارات من الدولارات بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٥ ، وتقلبت الزيادة السنوية بين ١٣,٢ و ٨٦,٥ مليارات من الدولارات في عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ ، وتقلصت بنحو ٢٠,٦ مليار دولار بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، وتعرضت لخسائر نتيجة أنماط التوظيف ذاتها بلغت ١٨١ مليار دولار في أثنى التقديرات آخر ١٩٨٥) ؛ وارتفاع وزن الاستثمارات المائلة قصيرة الأجل وهزال وزن الاستثمارات المباشرة في توظيف هذه الفوائض (٤٩,٤٪ للأولى في اجمالي الاستثمارات عام ١٩٨٥ ، ٦,٢٪ للثانية في التوظيفات بالولايات المتحدة عام ١٩٨٣) ؛ وارتبطت أنماط الاستثمارات بتركزها في الأسواق النقدية والمالية في الدول الرأسمالية الصناعية (٤٧,٥٪ عام ١٩٨٥ في السوق الأوروبية والأمريكية و ٤٠,٤٪ منها في الولايات المتحدة) فضلاً عن السيطرة المباشرة وغير المباشرة للدول الرأسمالية الصناعية على القسم الأعظم من التوظيفات الأخرى في مراكز الأوفشور وللمؤسسات الدولية وغيرها .

الوطن العربي وفي الأنظار العربية النفطية ، وانخفاض وتعمور هذه النسبة للأنظار العربية غير النفطية (من ٤٧٪ إلى ٤١٪ للأنظار الأخيرة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ مقابل ٩٧,٦٪ لمجموعة الدول الصناعية في العام الأخير) ؛ هبوط فائض الميزان التجاري للأنظار العربية المصدر للنفط ، وتزايد العجز المزمن في الميزان في الدول العربية غير النفطية (هبوط الفائض للأنظار النفطية من ١٤٣,٠ إلى ٢٨,٩ مليارات من الدولارات ، وزيادة العجز للأنظار العربية غير النفطية من ١٤,٨ إلى ١٧,١ مليارات من الدولارات بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥) .

(٢) مؤشرات تتعلق بالتركيب السلمي للتجارة الخارجية العربية ، وبينها :

هيمنة النفط وغيره من المواد الأولية في الصادرات العربية (٨٥٪ في عام ١٩٨٥ مقابل ٦٠٪ لمجموع الدول النامية ونحو ٣٠٪ للدول النامية المصدر للسلع الصناعية و ٢٣٪ للدول الرأسمالية الصناعية وذلك في نفس العام) وضالة وزن الصادرات العربية من السلع المصنعة (١٥٪ في عام ١٩٨٥ مقابل ٤٠٪ لمجموعة الدول النامية و ٧٠٪ للدول النامية المصدر للسلع المصنعة و ٧٧٪ للدول الرأسمالية الصناعية في نفس العام) ؛ واتسمت الصادرات العربية بدرجة عالية من التركيز السلمي المصنعة والغذائية في واردات الدول العربية (حيث مثلت المصنوعات ٧٢,٨٪ من الاجمالي في عام ١٩٨٥ ، وبينها مثلت الواردات من الآلات ومعدات النقل نحو نصفها ، كما مثلت الواردات من الأغذية ١٦٪ من الاجمالي ، وفي المقابل فإن السلع المصنعة مثلت ٦٤٪ والآلات ومعدات النقل ٣٠٪ والأغذية ١١٪ للدول النامية ، وبلغت نفس النسب ٦٢٪ و ٢٧٪ و ٩٪ للدول النامية المصدر للسلع المصنعة و ٦٢٪ و ٢٩٪ و ١٠٪ للدول الرأسمالية الصناعية على الترتيب في نفس العام) .

(٣) مؤشرات تتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية ، وبينها :

درجة التركيز الهائلة في التصدير إلى الدول الرأسمالية الصناعية مع ضعف حصة الدول النامية (شاملة العربية) وهزال حصة الدول الاشتراكية (حيث نالت المجموعات الثلاث من الدول ٦٣,٤٪ و ٢١,٦٪ و ١,١٪ على الترتيب) ، ودرجة التركيز الأعلى في الاستيراد لصالح الدول الرأسمالية الصناعية (حيث نالت ٧٢,١٪ مقابل ١٦,٤٪ و ٢,٠٪ للدول النامية والاشتراكية على الترتيب) . وذلك في عام ١٩٨٥ للصادرات والواردات . وفي المقابل يلاحظ أن التجارة البينية قد مثلت أهم مكونات التجارة الدولية للدول الرأسمالية الصناعية (٧١,٦٪ من الصادرات و ٦٩,٥٪ من الواردات عام

(٣) مؤشرات تتعلق بتطور البنود الهامة لموازن المدفوعات العربية ، وبينها :

نفاقم عجز الميزان الجارى للأقطار العربية ذات العجز الدائم (زاد حوالي ٤,٨ مرة فى مصر بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤) ، وارتفاع نسبة هذا العجز فى ذات الأقطار إلى الناتج المحلى الاجمالى (حوالى ٣٩,٢ ٪ فى اليمن الجنوبى عام ١٩٨٤) ، وتحول فائض هذا الميزان إلى عجز فى الأقطار العربية النشطة ذات الفائض من قبل (ساهمت السعودية بنحو ٨٢,٥ ٪ من العجز الصافى للميزان الجارى العربى عام ١٩٨٤ بعد أن كانت مسؤولة عن توليد ٧١,٨ ٪ من فائض هذا الميزان عام ١٩٨٠) ، وارتفاع وزن تحويلات العاملين فى الخارج إلى حصيلة صادرات الدول ذات الدخول الرىعية الخارجية الناجمة عن هجرة العمالة مع تقلب هذه التحويلات (هيبت التحويلات بنحو ١٨ ٪ بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٢ ، ومثلت نحو أربعة أمثال حصيلة صادرات اليمن الشمالى ونحو ٥٤ ٪ للأردن و ٤٤ ٪ لمصر ، وذلك بالنسبة لست من الدول العربية المرسله للعمالة إلى الدول العربية المصدره للنفط عام ١٩٨٤) كما هيبت بنحو ١٧ ٪ بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٤ ومثلت ٥١,٢ ٪ و ٣٤,١ ٪ من المتحصلات غير المنظورة للمغرب والجزائر ، وذلك بالنسبة لثلاث من الدول العربية المرسله للعمالة إلى دول أوروبا الغربية فى عام ١٩٨٤) ، وارتفاع عائد الاستثمار الأجنبى المباشر المحول إلى الخارج (٣٠,٦ مليارات من الدولارات فى السعودى بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤) وارتفاع الصافى السلبى للاستثمار المباشر فى الداخل وفى الخارج (٢,٦ مليارات من الدولارات فى ليبيا بين نفس العامين) وارتفاع نسبة المائد على الاستثمار الأجنبى المباشر فى الداخل (٦٣ ٪ فى تونس فى الفترة المذكورة) ، وهبوط الاحتياطيات الدولية للأقطار العربية والانتفاض الشديد لعدد شعور تغطيتها للواردات فى غالبية الأقطار العربية (هيبت هذه الاحتياطيات من ١٣,٢ إلى ٣,٨ مليارات من الدولارات فى ليبيا بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٤ ، وتدهور عند شعور التغطية من ٨,٥ إلى ٢,٧ فى اليمن الشمالى بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٣ ، وفى خمس من الدول العربية كانت الاحتياطيات تغطى الواردات شعرا أو أقل فى العام الأخير) و تزايد نسبة متحصلات الفوائد من الخارج إلى متحصلات الصادرات السلبية (من ٧,٤ ٪ إلى ٣٥,٧ ٪ فى السعودى ومن ٢٦,٦ إلى ٤٧,٤ ٪ فى الكويت بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤) وارتفاع وزن هذه الفوائد إلى المتحصلات غير المنظورة (٩٦ ٪ لعمان و ٨٧ ٪ للكويت و ٧٦ ٪ للسعودية فى عام ١٩٨٤) .

وهكذا ، فإن هذه المؤشرات تبين المظاهر الحادة والأميابه المباشرة للاعتماد العربى غير المتكافىء الذى يعكس فى جوهره التبعية الاقتصادية العربية ، وفى ظاهره الانكشاف الاقتصادى العربى ، حصدا تاريخيا ومنطقيا لمستويات التطور الاقتصادى وسياسات التنمية فى الوطن العربى . وارتبط هذا - سببا

ونتيجة - باستخدام المراكز الرأسمالية الصناعية فترتها الاقتصادية والشاملة فى مضاعفة الأخطار التى تهدد الاقتصاديات العربية ، وقام منه ضعف التعاون والتنسيق بين الوطن العربى وغيره من مناطق العالم الثالث .

٢ - أخطار الانكشاف التجارى والمالى للوطن العربى :

ولقد كان الانكشاف الاقتصادى فى الوطن العربى ، باعتباره مظهرا لتفاقم الاعتماد غير المتكافىء على المراكز الرأسمالية الصناعية ، أهم المتغيرات فى الاقتصاديات العربية ، من منظور العلاقات الاقتصادية العربية الخارجية فى حقبة النفط والانفتاح .

ونلاحظ أن مؤشرات الانكشاف التجارى والمالى للوطن العربى التى أشرنا إلى أحدھا ، لم تعكس فقط تفاقم أبعاد هذا الانكشاف إبان حقبة النفط والانفتاح ، وإنما تظهر أيضا اتساع أبعاد هذا الانكشاف مقارنة بالدول المتقدمة والدول النامية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وتجسد هذه المؤشرات العدى الهائل للتهديدات والتحديات الخارجية التى تواجه المصالح والأهداف العربية . كما تبين ليس فقط إضعاف عناصر القوة الاقتصادية العربية . وإنما تحول العديد منها إلى عوامل ضعف . ولا تقتصر الآثار السلبية لهذا الانكشاف على محال العلاقات الاقتصادية الخارجية للوطن العربى ، وإنما تمتد إلى مجال التنمية الاقتصادية الداخلية للأقطار العربية . وسوف تقتصر هنا على إيراد أهم الأخطار التى يجسدها وبينها وينشرها الانكشاف التجارى والمالى فى الوطن العربى . كما نشير إلى مدى ما تعكسه هذه الأخطار من ألوان الانكشاف الاقتصادى الخارجى الأخرى للوطن العربى . وسوف نعرض هذه الأخطار ، من زاوية ما تعكسه من ضعف وتفكك البنية الإنتاجية العربية ، ومن منظور ما تجسده من قصور وإهدار القوة الاقتصادية العربية . ثم من حيث ما تدل عليه من آثار التكيف السلبى للسياسات الاقتصادية العربية .. وذلك فى إطار البنية الاقتصادية العالمية المتغيرة فى كل الأحوال ، حيث نلاحظ :

أ - الأخطار الناجمة عن ضعف وتفكك البنية الإنتاجية العربية :

تتم الاقتصاديات العربية بعجز البنية الإنتاجية ، من حيث الكم والنوع ، وعن أداء وظائف اشباع الحاجات الاجتماعية ، بما فى ذلك الحاجات الأساسية ، للشعوب العربية ، ولم تقتصر هذا العجز على غياب الفترة على إعادة الانتاج الجارى ، وإنما شمل منطقيا العجز عن إعادة الانتاج الموسع على أقدام قومية من حيث الأساس . وارتبط هذا العجز بنزاع الوظيفة الإنتاجية

في الحياة الاقتصادية العربية ، وهو ما شمل الأصول الأوسع من شعوب الأقطار العربية النفطية ، وأقساماً هامة من شعوب الأقطار العربية غير النفطية . وإذا كان تدويل الاقتصاد قد سمح باستهلاك يتجاوز الانتاج - في هذه المنطقة أو تلك من مناطق العالم ، فقد ارتبط هذا في المنطقة العربية إما بإهدار الثروة النفطية الناضبة ، أو بالاستئذان من العالم الخارجي . وهو ما يعني إهدار رصيد المستقبل وإضمار الحاضر في الحالة الأولى ، وتعاظم أعباء الحاضر ورهن المستقبل في الحالة الثانية .

وتظهر بوضوح أخطار هذا الوضع في مؤشرات الاكتشاف التجاري والمالي للوطن العربي . ونقصد على سبيل المثال : مجموعة المؤشرات المتعلقة بحجم التجارة الخارجية ، أى ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وانخفاض نسب تغطية الصادرات للواردات ، وتدهور أوضاع الميزان التجاري . . إلخ . كما نقصد مجموعة المؤشرات المتعلقة بحجم المديونية الخارجية ، أى ارتفاع نسب المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وارتفاع نسب مدفوعات خدمة المديونية الخارجية إلى الصادرات وإلى حجم المديونية . . إلخ كما نقصد العديد من المؤشرات الأخرى مثل تلك المتعلقة بتدهور أوضاع الميزان الجاري ، ووزن تحويلات العاملين بالخارج إلى مدفوعات الاستثمار ، ووزن المعونات من الخارج إلى نفس المدفوعات . . إلخ .

والأهم هنا ، أن الاقتصاديات العربية تعاني من اعتماد غير متكافئ على الخارج في اتجاه لا يخلق أساساً لموضوعيات التحول النوعي اللازم إلى اعتماد متكافئ ، ولا يعرف التقلص التدريجي وإنما التزايد المضطرد .

ذلك أن تشديد الاعتماد على الخارج بالاستيراد أو الاقتراض لم يكن يمكن جمل التنمية والاستقلال . أى لم يكن لحظة في سياق انجاز الاستقلال الاقتصادي للعربي المنشود عبر تزايد الاعتماد على الخارج في حدود ضرورات بناء مقدمات التنمية المستقلة ، وهو ما يعنى تقليل الاعتماد على الخارج بقدر التقدم في عملية انجاز هذه التنمية . وبذلك فإن الاقتصاديات العربية لم تنجز قدرتها . بل وتراجعت في عدد من الحالات من منظور توفير المدخلات التكنولوجية اللازمة لتطوير الاقتصاد القومي ، وبإذات الصناعة القومية . ونفس الأمر بالنسبة لانتاج المواد الغذائية التي يبرز الطلب عليها مع نمو السكان عموماً ، وسكان المراكز الصناعية والتجارية الحضرية المتنامية ، فضلاً عن إشباع التغير النوعي المشروع في الغذاء مع ارتفاع القدرة الشرائية التي أتاحتها قدرة النفط أو تحت تأثير ثورة الاتصالات في العالم . ووفق هذا فإن الاعتماد المتزايد في البداية ولكن المنحرج لانخفاض لاحقاً ، لم نعرفه الصناعات القومية التي تستوعب غالب الانتاج والتي تكفل تتلمذ وتوازن هذا الانتاج . . إلخ . وفي هذه كلها وغيرها من الأحوال ، فإن تشديد

الاعتماد على الخارج كان في سياق تتأبد فيه بدرجة عالية أسباب عدم التكافؤ ، وهو ما يبدو حصداً لميول تنموية لا يغلب فيها الاستثمار الانتاجي ، ولا تنحى إلى بناء اقتصاد إنتاجي لا ربيعي تترابط قطاعاته وقادرة على النمو الثابت المتواصل على احترام قويمته بالأساس . وتظهر أخطار هذا الوضع في مؤشرات ، منها على سبيل المثال : وزن السلعة الأولية وخاصة الوقود في الصادرات ، ووزن واردات السلع المصنعة والسلع الزراعية - الغذائية في الواردات . . إلخ . وقد كانت مؤشرات هذا الاكتشاف التجاري ، تخفي انكشافاً بنيوياً تمثل في تراجع وزن ناتج قطاعات الانتاج السلمي في الناتج المحلي العربي الإجمالي ، وانكشافاً غذائياً تمثل في تدهور نسب الاكتفاء الذاتي العربي من السلع الغذائية الرئيسية ، وانكشافاً تكنولوجياً تمثل في ضعف القاعدة العلمية - التكنولوجية ونتاج معارف ومواد التكنولوجية في الوطن العربي . . إلخ .

ب - الأخطار الناجمة عن قصور (وهدار) القوة الاقتصادية العربية :

إن الاقتصاديات العربية تعاني من الضعف في مواجهة المراكز الرأسمالية الصناعية ، بل وتعاني من تحول العديد من عناصر القوة الاقتصادية الاحتمالية إلى عوامل ضعف إقتصادي فعلي . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن عدم توظيف الفوائض المالية النفطية العربية في بناء قاعدة إنتاجية . وبإذات تكنولوجية وغذائية - في الوطن العربي ، كان من شأنه أن يحول هذا المنصر حامس الأهمية للقوة الاقتصادية العربية إلى عامل ضعف إضافي إلى جانب عوامل الضعف في جسد الاقتصاديات العربية . ونقصد هنا بوجه عام ، الفوائض النفطية العربية بمعناها الواسع ، أى الفوائض التي تولدت في الأقطار العربية - النفطية وغير النفطية . بأشكال مباشرة أو غير مباشرة ، في أعقاب ونتيجة - ثورة النفط - وسواء تلك التي ترتبت على ارتفاع حصة تصدير النفط أو التي نجمت عن تدفق تحويلات المهاجرين والمساعدات العربية . . إلخ . ولكن نقصد بوجه خاص ، الفوائض النفطية العربية بمعناها الضيق ، أى تلك الفوائض التي تراكمت لدى بعض الأقطار العربية المصدرة للنفط ، والتي نجمت عن الفرق بين عوائدها من مصادرها النفطية ، وبين استخداماتها الاستهلاكية والاستثمارية المحلية لهذه العوائد ، سواء كانت هذه الاستخدامات ضرورية ورشيدة أو كانت على العكس من ذلك .

وهكذا ، بدلاً من تعبئة الموارد المالية التي حملتها الهجرة والمعونة إلى أقطار العجز للعربية في عملية التنمية ، اتجهت إلى الاستخدام الاستهلاكي الواسع أو الاستثمار غير الانتاجي ، أو حتى التوظيف خارج البلاد في البنوك الغربية . لكن الأهم - من حيث الوزن - هو أن مخطط استخدام الفوائض المالية النفطية التي تراكمت لدى أقطار الفائض العربي . إذ من ناحية ، اتجهت هذه

الأموال إلى التوظيف في الغرب ، حيث وقعت عمليا في قبضته ، وزادت من قدراته المالية الهائلة أصلا كبيرا منها بسبب الخصائز التي تعرضت لها تحت معاول التضخم والمضاربة وتقلب أسعار الصرف . . إلخ .

ومن ناحية أخرى ، استخدمت هذه الأموال كأسلحة في الهجوم المضاد الذي شنه الغرب من أجل استعادة المواقع التي خسرها في لحظة صعود حركة التحرر الوطني العربية ، ومن أجل توسيع مواقفه القديمة ، وترسيخ مواقفه الثابتة ، في سياق بناء منظومة علاقته التبعية الاقتصادية الجديدة للوطن العربي إزاء المراكز الرأسمالية . ومن ناحية ثالثة ، أبعدت هذه الأموال عن الإسهام في التعجيل بالتنمية الاقتصادية العربية ، وبالأذات استكمال التصنيع العربي ، في إطار الاستقلال والتكامل ، بما يحقق المصالح المتبادلة ويستند إلى المزايا النسبية المتغيرة للأقطار العربية ، النفطية وغير النفطية . بل أن هذه وتلك من الأموال النفطية العربية - عوائد وفوائض - قد أسهمت عبر مختلف آليات تدويرها لصالح الغرب في تعميق أسباب الاكتشاف العربي والاختراق الغربي ، وجرى هذا بتركيز الاستيراد منه ، دون تصدير موازن إليه ، أو بالشراء الواسع للمسلح الغربي دون ارتباط بالمحاجات الفعلية للأمن القومي العربي ، وبتمكين الغرب من نصب شبك ، فخ المديونية في الدول العجز العربية بواسطة الوقائع العربية ذاتها ، وبفتح الباب لنشاط الشركات عابرة القومية ومتعددة الجنسية في سياق لا يؤمن الأفادة من قدراتها لصالح التنمية المستقلة العربية . أضف إلى هذا كله ، أن خريطة العلاقات التجارية العربية الخارجية التي تسعت بالتركز الجغرافي والسلمي مع الدول الصناعية الغربية ، كان طبيعيا أن تتمرركز المديونية اللازمة لتنمية الحصص من الواردات التي لا تتابعها صادرات عربية في ذات الدول .

● ولقد انعكس هذا كله في مؤشرات من بينها : تركيز رصيد الفوائض المالية النفطية العربية الموظف القسم الهائل منها في استثمارات قصيرة الأجل وأوراق مالية حكومية في حصة من الدول الرأسمالية الصناعية وبالأذات لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسساتها عابرة القومية ومتعددة الجنسية ، وتركز المديونية الخارجية العربية - التي تتزايد أعباؤها الاقتصادية مع الاقتراض من المصادر الخاصة وتكلفتها السياسية مع الاقتراض من المصادر الرسمية - في حصة من الدول الرأسمالية الصناعية ، التي يقودها كوكيل للدائنين صندوق النقد الدولي .

● وهكذا ، أيضا ، فإن السيطرة العربية على أهم مكامن النفط أخطر السلع الاستراتيجية ، لم تستخدم في تحسين شروط العلاقات الاقتصادية العربية ، باعتبار النفط أداة للمساومة عالية الوزن . بل إن سياسات إنتاج وتسعير هذا النفط العربي قد أسهمت في نجاح البرنامج المعاد للطاقة الذي يتناه تكتل المستهلكين من الدول الرأسمالية الصناعية لتقليص الاعتماد الغربي على النفط العربي . والأهم أن نجاح هذا الهجوم الغربي

المضاد في تحقيق أهدافه في جبهة النفط ، كان ثمرة الاستخدام العربي الفعال لعناصر القوة الشاملة التكنولوجية والسياسية وحتى العسكرية . . إلخ التي يمزجها من أجل فرض شروطه وفي المقابل ، على الجانب العربي ، جرى تجاهل أن « ثورة النفط » قد نشبت فقط حين امتدت إلى قوة شاملة سياسية وعسكرية وبشرية . . إلخ لتأخذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ فرصة حشدتها ، وإن جزئيا . بل جرى « تفكيك » عناصر هذه القوة العربية الشاملة ، سواء بالفزاء أصحاب القواض بعدا عن جبهة المواجهة مع الغرب بحدوهم وهم « الاستمثار » بالثروة النفطية ، أو باتجاه مركز القوة العربية إلى البحث عن مخرج من المجابهة بحدوهم « الانفرا » بالحل السلمي .

أضف إلى هذا أن « سلاح النفط » العربي قد تم تثلثه ، وبدا أقل بأسا من « سلاح الغذاء » الغربي الذي سنت نصاله . وبدا سلاح الغذاء الذي أهدر العرب صنعه - رغم توافر إمكاناته - فعلا قويا في يد الغرب ، بعد أن أظهر تسرب الثروة بين رمال الصحراء لزراعة القمح عجزه عن تأمين العرب من الموت جوعا في السودان ، أو حماية العرب من وطأة المعونة الغذائية في مصر ، وبدا سلاح النفط أشد ضعفا أمام سلاح التكنولوجيا ولم يستخدم الأول للمساومة من أجل الحصول على الثاني ، وهو ما ينذر بأخطار إضافية تحملها تحديات الحلقة الثالثة من الثورة الصناعية المستندة إلى التعقيد اللاحق للثروة العلمية التكنولوجية وما تحمل من تغيرات هائلة في البنية الاقتصادية للعالم كله .

ولقد تجسد العديد من هذه الأخطار في مؤشرات مثل : المحدودية النسبية وحتى المتناقضة لاعتماد المراكز الرأسمالية الصناعية على التبادل التجاري مع الوطن العربي ، مقابل الدرجة العالية للتركيز الجغرافي في التبادل التجاري الخارجي العربي لصالح تلك المراكز . وارتفاع وزن السلع الحيوية والاستراتيجية - خاصة الغذائية والتكنولوجية - في الواردات العربية ، مقابل استمرار هيمنة المواد الأولية من الوقود والخامات في الصادرات العربية ، وذلك في التجارة العربية مع الغرب . أضف إلى هذا كله : مؤشرات الاختراق الاقتصادي الغربي المتزايد في الوطن العربي عبر كل ألوان الاكتشاف الاقتصادي العربي ، أي : ماليا وتجاريا وغذائيا وتكنولوجيا . . إلخ . فضلا عن الاختراق الهائل من قبل الشركات الغربية عابرة القومية ومتعددة الجنسية عن طريق عقود المقاولات والتوريد والاستشارة . . إلخ .

ج - الأخطار الناجمة عن « التكيف السليبي » ، في البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة :

إن توجه الاقتصاديات العربية قد نمازح نحو « التكيف السليبي » مع الكساد النفطي ، وأعباء الديون ، والأزمات العالمية ، وارتكبت إلى وضع « المفعول به » في البيئة الاقتصادية العالمية التي تمثلت أهم متغيراتها - من منظور

المصالح العربية كما أشرنا - في الهجوم الغربي المضاد . وقد أخذ الهجوم هنا اتجاهات : خفض أسعار النفط المطلقة والنسبية ، واستخدام سلاح الدائنية في إملاء شروطه للتكيف ، المواتية لمصالح الغرب ، وتصدير أعباء أزمات النظام الرأسمالي العالمي إلى البلدان المختلفة - للعربية وغير العربية .

.. وهكذا ، من ناحية أولى ، تزايد الارتهاق للعامل النفتي الذي أضحت أسعاره تخضع لارادة احتكار ، مستهلكي النفط من الدول الرأسمالية الصناعية . وبعد أن أفلتت قدرة التحكم في أسعار النفط من أيدي الاقطار العربية المصدرة للنفط ، بدت حرب الخليج عملا اضافيا يحول دون القدرة على استعادة السيطرة على زمام هذه الأسعار . وشمل هذا الارتهاق لعامل النفط أيضا - وإن بأشكال غير مباشرة - العديد من الدول العربية غير النفطية التي تزايد اعتمادها على تحويلات العمالة المهاجرة إلى بلدان النفط ، وعلى المساعدات الائتمانية وغير الائتمانية التي تتلقاها من الدول العربية النفطية .

وظهرت حدة هذا الارتهاق في سنوات الكساد النفتي . والأهم أن أخطاره قد ظهرت في التكيف السليبي ، مع هذا الكساد ، والذي يحمل المزيد من الأخطار من منظور التحديات والتهديدات التي تواجه الوطن العربي . ذلك أن هذا التكيف أخذ شكل استنزاف الفوائض النفطية في أغراض الاستيراد الاستهلاكي ، والانفاق غير الانتاجي ، أو شكل تراجع الواردات الاستثمارية وتقليص الاستثمار الانتاجي وبالتالي برامج الاستثمار الصناعي ، وزيادة الاعتماد على الاقتراض من الخارج بدلا من تعبئة الموارد القومية ، وتزايد الاعتماد على استيراد الغذاء بما في ذلك المعونة الأجنبية ، والمزيد من استنزاف الثروة النفطية الناضبة بالأسعار الرخيصة السائدة . . إلخ .

.. ومن ناحية ثانية ، جرى القبول بتوصيات صندوق النقد الدولي من أجل إعادة الاستقرار ، باعتبارها شرطا لإعادة الجولوة للمديونية الخارجية وفوائدها الثقيلة . وكانت سياسات التقشف الناجمة عن التكيف السليبي ، وفق وصفات الصندوق مجرد تكريس لأوضاع ومخاطر الانكشاف الاقتصادي ، إذ تعمق أسبابه رغم ظاهر تراجع بعض مؤشرات ، وبلذات تقليص عجز الميزان التجاري . والأمر أنه - ضمن إجراءات أخرى - يتم تخفيض جبري لحجم الواردات بجري بالأساس على حساب الواردات الاستثمارية بما يهدد عملية التنمية أو على حساب الواردات الاستهلاكية بما يهدد مستويات المعيشة . وطالما أنه ليس من شأنه خفض سعر الصرف ، أن يقلل من الواردات الحيوية اللازمة لإعادة إنتاج ذاتها ولاستمرار الإنتاج البسيط ، فإنه لا يؤدي إلا إلى ارتفاع أسعار الواردات ومن ثم المزيد من تفاقم المشاكل الاقتصادية الداخلية بما في ذلك في مجال الإنتاج الملعي الذي رأينا ضعفه وقصوره بالفعل . أضف إلى هذا أن هذا الخفض لسعر الصرف ليس من شأنه زيادة

الصادرات ، طالما أن الطلب المحلي - الضروري للاستهلاك والانتاج - يستوعب تقريبا غالب المنتجات غير التقليدية المنشود تصديرها ، وطالما أن المنتجات التقليدية تتحدد أسعارها عالميا بالأساس . . الخ وفي كل الأحوال فإن مثل هذا التكيف السليبي ، لا يقود إلا إلى المزيد من إهدار السيطرة القومية على عملية التراكم والتنمية واضعافها عمليا ، فضلا عن إضعاف أحد أهم عناصر القوة الشاملة للدولة بتفكيك الحد الأدنى من التماسك الاجتماعي الداخلي .

.. ومن ناحية ثالثة ، تعاطف ، استيراد ، أزمات النظام الرأسمالي العالمي ، التي تجد أسبابها الأعمق في آليات عمل هذا النظام في مراكزه المتقدمة بالأساس - ولقد جرى التكيف السليبي ، هنا ، عبر المزيد من الانفتاح على السوق الرأسمالي العالمي ، وتكريس أسباب الاعتماد غير المتكافئ على مراكزه الصناعية ، وإهدار بديل التنمية المستقلة المتكاملة في الوطن العربي . وهكذا ، حملت أزمة الركود المزيد من اختلال الميزان التجارى العربي طالما أنها قلصت الطلب الغربى على النفط العربى الخام ، ورفعت الحواجز الجمركية أمام الصادرات غير التقليدية العربية من الملح المصنعة ، فضلا عن تزايد مصاعب تصدير السلع الزراعية العربية . وأدت أزمات النظام القادى والمالى العالمى إلى مضاعفة خسائر التوظيف الخارجى للفوائض المالية النفطية العربية وإلى رفع أعباء الاقتراض من الخارج . وقاد تكريس الاعتماد غير المتكافئ على الخارج إلى زيادة تعرض الاقتصاديات العربية للإجراءات الاقتصادية العدائية من قبل الغرب ، مثل ضغوطه من أجل خفض أسعار النفط العربى ، واستخدامه الابتزازى لسلاح الغذاء من أجل إضعاف القدرة التفاوضية العربية . . الخ .



.. ويبدو من الهام هنا أن نشير إلى ملاحظات ثلاث :

الأولى : إن نجاح الهجوم الرأسمالي الاستعماري المبكر في فرض التبعية الاقتصادية قد وجد أسامه في تخلف الاقتصاديات العربية . كما أن السياسات التنموية العربية في أعقاب الاستقلال كانت أقل من أن تكفل التحرر من التبعية البنوية التاريخية ، والأهم أن تجديد وتشديد هذه التبعية منذ بداية السبعينات كان لأساسا نتاج إهدار الفرصة الاستثنائية للتنمية الاقتصادية العربية المستقلة التي أتاحتها ثورة النفط . . وكان هذا الاحجام عن - أو التخلي عن - محاولة هذه التنمية ، يعنى تكريس غياب أو زيادة اضعاف الأساس الموضوعى لاعتماد متباين متكافئ على الخارج يفيد من مزايأ تقسيم العمل الدولى .

والثانية : أن الهجوم المضاد الواسع النطاق ، ومتعدد الجبهات ، الذى شنته المراكز الرأسمالية الصناعية المتقدمة - في أعقاب الانتصار الجزئى ولكن الهام تاريخيا الذى أحرزته مجموعة دول الأوك وفي قلبها الدول العربية المصدرة للنفط - كان أهم المتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية من منظور

المصالح العربية العربية . وكان نجاح هذا الهجوم في الساحة العربية مرجعه إلى حد بعيد السياسات الاقتصادية الخارجية العربية في حقبة النفط والانفتاح . تلك أن هذه السياسات لم تحجم أو تتراجع فقط عن بناء اقتصاد متكامل القطاعات وقادر على النمو الذاتي على أسس قومية من حيث الأساس ، وإنما اتجهت إلى التكيف الملمى ، مع متغيرات البيئة الاقتصادية العالمية في إطار الاعتماد غير المتكافئ ، على الخارج .

والثالثة : أن اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة صارت تنقسم بدرجة أكبر من عدم المناعة ، إزاء بعضها البعض ، من ناحية ، وإزاء أطراف السوق الرأسمالية العالمية ، وإن بدرجة أقل نسبياً من ناحية ثانية . بيد أن الأمر الهام

هنا هو أن عدم المناعة ، يشير إلى تغير نوعي في علاقات وأوضاع الاعتماد المتبادل المتكافئ في الحالة الأولى ، وغير المتكافئ ، ولكن لصالح الدول الرأسمالية الصناعية في الحالة الثانية .

.. وفي المقابل فإن اقتصاديات الدول العربية - وغيرها من الدول النامية عموماً - صارت تنقسم بانكشاف متزايد حدته ، إزاء مراكز السوق الرأسمالية العالمي أساساً ، وإزاء بعضها البعض بدرجة أقل . والأمر الهام هنا هو أن الانكشاف ، يشير إلى تغير نوعي في علاقات وأوضاع الاعتماد المتبادل غير المتكافئ في الحالة الأولى ، والمتكافئ ، ولكن ضيق النطاق والمشوه بفعل ضعف التنسيق والتعاون البيئي في الحالة الثانية .

ثانياً - قضايا التعاون والتنسيق في مواجهة مشكلات التجارة

والديون في العالم الثالث

بلدان نفس القارة ، أو على نطاق إقليمي ، حيث تتعدد محاولات بناء التعاون بين دول نفس الإقليم كما هو الحال بالنسبة للمنظمات الاقتصادية العربية .

وفي الحالين نركز على أهم قضايا التعاون والتنسيق في مجالي التجارة والديون ، دون انكار ارتباط مشكل هذين المجالين بمجمل مشكلات اقتصاديات العالم الثالث في إطار الاقتصاد العالمي ، ومن حيث اتجاهات التنسيق بين أطراف الاقتصاد العالمي في مواجهة مراكزه ، ومجالات التعاون بين البلدان النامية ذاتها - عربية وغير عربية - فإنا نلاحظ أن أولوية حاسمة نالتها قضايا : تدهور شروط التبادل التجاري للسلع الأولية ، وتزايد النزعة الحمائية في الغرب ضد صادرات العالم الثالث ، ومحاولات نزع سلاح الحماية من الدول النامية ، ونفائهم أعباء المديونية الخارجية إزاء الدائنين الغربيين ، وأنخفاض التمويل الميسر المتاح للتنمية في العالم الثالث ، وتحويل الفوائض المالية وبالذات النفطية من الدول النامية إلى المراكز الرأسمالية الصناعية ... الخ

في تحديد قضايا التعاون والتنسيق بين مجموعة الدول العربية وغيرها من دول العالم الثالث في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، وبالذات العلاقات التجارية والمالية ، فإننا نحاول من ناحية تلخيص خبرة الحوار بين الجنوب والشمال ، سواء على النطاق العالمي ، حيث أخفقت محاولات إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، أو على نطاق المجموعات الإقليمية ، حيث اتسمت بالعمق محاولات تطوير التعاون الاقتصادي الإقليمي العربي - الأوربي ، أو على نطاق وسط بين النطائين السابقين ، حيث اتصفت بالمحدودية الثمار الإيجابية لمواثيق لومى .

ومن ناحية ثانية تلخيص خبرة الحوار بين الجنوب والجنوب ، سواء على النطاق العالمي ، حيث قامت مجموعة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ بدور هام في محاولات تطوير التعاون بين دول العالم الثالث ، أو على النطاق القارى ، حيث يبرز دور منظمات مثل منظمة تكامل أمريكا اللاتينية ، وتأمّل منظمات مثل منظمة الوحدة الأفريقية ، في تطوير التعاون بين

١ - خبرة الحوار بين الجنوب والشمال :

لقد بدأ منطقياً وجرى تاريخياً ، أن اتجهت شمالاً البلدان المنحجرة من الاستعمار - بما فيها البلدان العربية - حاملية مطالبها المشروعة حول إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس المساواة والعدل والديمقراطية والمنفعة المتبادلة بما يراعى بوجه محدد مصالح البلدان النامية . وكان التوجه بالذات إلى الشمال الغربي حيث المراكز الرأسمالية الصناعية التي نهبت ثروات وحاولت تكريس تبعية مستعمراتها وأشباه مستعمراتها المسابقة والابقاء عليها فعلياً مسيرة التخلف والاعتماد غير المتكافئ على الغرب مع ما أثاره الماضى والحاضر وما يحمل المستقبل أيضاً من تناقضات بين أطراف ومراكز النظام الاقتصادى العالمى .

أ - تطور ومآزق الحوار العالمى بين الجنوب والشمال :

وسوف نشير بداية إلى أطراف وقضايا الحوار العالمى التى تشير بشكل غير مباشر إلى مجالات التعاون بين الدول العربية وغيرها من الدول النامية ، من ناحية ، وتلخص بشكل مباشر مجالات التنسيق بين هاتين المجموعتين فى مواجهة الدول الصناعية من ناحية أخرى .

ونلاحظ أولاً : أن هذا الحوار على النطاق العالمى أخذ اشكالاً متنوعاً ، منها لقاءات القمة ، والتفاوض فى إطار الأمم المتحدة ومنظماتها ، واللقاءات بين الباحثين والمتخصصين ... الخ ، وبغض النظر عن هذه الأشكال ، فإن مجرى الحوار أوضح من ناحية ، أهم التناقضات الاقتصادية بين الجنوب والشمال وكان من ناحية أخرى ، مقياساً لتوازن القوى بين الطرفين ، وكشف من ناحية ثالثة ، مواقف الأطراف الفرعية للحوار وجوهر سياساتها الاقتصادية والتطورات المحتملة لهذه المواقف والسياسات .

وكان مؤتمر القاهرة ١٩٦٢ أولى مراحل هذا الحوار فى طوره غير المبلور وحتى الجنينى وما تشكلت مجموعة الـ ٧٧ فقد جسد تمشين المرحلة الثانية والأكثر تبلوراً ونضجاً للحوار ، وأخيراً ، فإن انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) حدد المجرى اللاحق لهذا الحوار على النطاق العالمى .

وثانياً : أنه فى مجرى الحوار اتسم بأهمية خاصة ، ببيان الجزائر ، عام ١٩٦٧ ، الذى تضمن برنامج مجموعة الـ ٧٧ وهو البرنامج الذى دخلت عناصر عديدة منه فى صياغة « استراتيجية التنمية الدولية » التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة حين إعلان « العقد الثانى للتنمية » عقد السبعينات . وكانت أمم خطوات الغرب الأولى نحو الاستجابة لمطالب الحوار مع الجنوب هى توصيات « لجنة بيرسون » التى أشرف البنك الدولى على تشكيلها عام ١٩٦٨ ، حيث دعت اللجنة إلى

« مشاركة جديدة تقوم على فهم غير شكلى للحقوق والواجبات المتبادلة بين أولئك الذين يقدمون المساعدات والذين يتلقونها » يبدان هذه الاستجابة لمشاركة « من نوع جديد » انحصرت على مجرد مطالبة الدول النامية بتشجيع « الاستثمار الأجنبى المباشر » وواصل الغرب الغرب موافقه السلبية إزاء المطالب الأمامية للدول النامية ، التى ظهرت لدى إقرار مبادئ التجارة الدولية والتنمية الدولية خلال دور الانعقاد الأول لليونكتاد ، وخلال صياغة « استراتيجية التنمية الدولية » .

ثالثاً ، أن وثيقتي « برنامج النظام الاقتصادى العالمى الجديد » و « ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول » الصادرتين عن الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ ، قد جسدتا نقطة تحول هامة فى الحوار من منظور التنازلات التى اتجه الغرب إلى قبولها .

ورغم أن هذه التنازلات لم ترق إلى درجة التسليم بإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يتسم بالديمقراطية والعدالة ، فقد أظهرت ما يمكن أن تصل إليه الدول النامية على أساس المساواة الجماعية وحشد قواها واستفادام أساليبها الاقتصادية . وهكذا تحت ضغط « سلاح النفط » الذى فاقم آثار الأزمة الاقتصادية الدورية فى المراكز الرأسمالية المتقدمة ، وتحت ضغط « سلاح التأميم » الذى استخدم على نطاق واسع ضد رأس المال الأجنبى المسيطر فى الاطراف الرأسمالية المتخلفة ، اضطر الغرب إلى الحديث عن وحدة « مصالح البلدان المتقدمة والنامية » التى تستخدم التعاون بدرجة تفوق الصراع فى الحقبة التاريخية الراهنة ، . وعبر هذا عن إمكانية بناء « تكيف إيجابى » لمصالح الدول النامية بهذه الدرجة أو تلك ، لكن الأمر لم يخرج من « الامكانية » إلى الواقع .

● ● ولقد دخل حوار الجنوب والشمال مأزقة الراهن منذ نهاية السبعينات بتقملى حركة مطالبة العالم الثالث بنظام اقتصادى عالمى جديد ، من ناحية واشتداد مقاومة المراكز الرأسمالية لهذه المطالب من ناحية ثانية ، وقد استند الموقف الأول إلى واقع تزايد قوة العالم الثالث فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وإلى « الصمتة الثلاثية » فى اسعار النفط عام ١٩٧٩ . وأما الموقف الثانى فقد ارتكز إلى انحصار الغرب « الصنعة الأولى » فى اسعار النفط وتمكنه من « التكيف الإيجابى » مع تغير شروط الحصول على الطاقة واستفادته من ضعف مواقع العالم الثالث وعدولة عن تكتيك المساومة واتجاهه إلى التشنج مع صعود الحكومات المحافظة فى دولة وقد ظهر الموقف بشكل واضح إبان مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٧٩ حول القرار الذى طالب فيه الدول النامية بـ « مقايضات عالمية » حول النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، حيث حاصر الغرب هذه المفاوضات قبل بنائها .

● ● وأما عن جوهر وأسباب ونتائج مآزق حوار الشمال والجنوب ، وبالفات فضليا الخلاف ، فلنا نجد الكثير منها فى تقرير « لجنة برانت » التى مثلت القوى المعتدلة فى حوار

الشمال والجنوب ، والتي ضمنت على أساس فردى ساسة ورجال أعمال ومفكرين من الدول الغربية والدول النامية على المواءم ، حيث نلاحظ :

أولا : أن مازق الحوار يرجع بالاساس إلى مواقف الأطراف الغربية المتشددة التي تمارض تصميم شروط التبادل للمصلحة الاولى التي ينتجها العالم الثالث ، وترفض توسيع التمويل الميسر إلى الدول الأخيرة ، وتحمي القهر الذي تمارسه الشركات عابرة القومية تجاه العالم الثالث . - إلخ وهو ما انعكس في « الفيتو » الذي تمارسه بعض الدول الصناعية الكبرى ضد مطالب الدول النامية وبالذات في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضات الجنوب والشمال .

وثانيا : أن الأطراف الغربية المعتدلة ممثلة في « لجنة برانت » طالبت بتصفية مناخ « مطالب الجنوب » و « تنازلات الشمال » وأكدت على ما أسمته التنازلات المتبادلة « لتأمين » المصالح المتبادلة وعلى أساس الانطلاق من التأكيد بأن الشمال سوف يدفع الثمن إذا لم يقدم العون للجنوب ، ومن واقع التأثير المتبادل للنمو الاقتصادي في الجنوب والشمال ، فأنها دعت إلى التحلي « بدرجة أكبر من البرجماتية والواقعية » كأساس إلى انعاش الحوار ، وهو ما رأيته في « حوار محدود » بين بلدان الشمال والجنوب ذات المواقف الأكثر تقاربا . وقد عكس هذا كله تباين مواقف الدول الغربية ، وإبرز بشكل خاص اندراك الدول الصغيرة منها ضرورة الحوار .

وثالثا : أن خط التشدد الذي تبنته إدارة ريجان ضد مطالب الدول النامية . في مؤتمر قمة حوار الشمال والجنوب في كانكون بالمكسيك في أكتوبر ١٩٨١ . قد وضع بالفعل نهاية للرهان على أن الولايات المتحدة سوف تدعم عبر نمليج الانقاذ الاقتصادي للعالم الثالث . ودفع هذا إلى المزيد من التركيز على الحوار في إطار الأمم المتحدة وبالذات « اليونكتاد » من أجل حل مشكلات التجارة والديون وغيرها التي تواجه الدول النامية .

ونلاحظ هنا أن تقرير الأمين العام « لليونكتاد » المقدم إلى الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في يوليو ١٩٨٧ ، والمعنون « انعاش التعاون متعدد الأطراف من أجل النمو والتنمية » قد ركز على بعض الأسباب الجوهرية التي تقصر مازق حوار الجنوب والشمال ، بينما تتوفر عملية التكيف الدولية الحالية « ممارسة ضغط فعلي على البلدان النامية المدينة لأحداث « التكيف » فإنه لا يمكن ممارسة ضغط مشابه بعد على البلدان الدائنة ، سواء لزيادة معدلات نموها الاقتصادي وتعزيز التغيير الهيكلي في اقتصاداتها في ذاتها ، أو لإعادة تدوير فائضها في بلدان العجز . ويجسد هذا اللامتماثل (إلى جانب الحماية المتزايدة ومعدلات الفائدة الحقيقية المرتفعة ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية) « الأسباب الرئيسية للعبء غير المتناسب الذي تتحمله البلدان النامية فيما يتعلق بعملية التكيف الهيكلي في الثمانينيات ، وقد كان طويلا أن يدخل الحوار مازقا ظاهرا أن الاعتماد المتبادل ، و « التكيف العالمي » كان موصلا للآثار

الملبية في اتجاه واحد ، ومحا ل هجوم من الدول النامية المنضرة في المدى القصير والبعيد والدول المتقدمة المستفيدة في المدى القصير على الأقل .

أن مازق حوار الجنوب والشمال على النطاق العالمي بأسبابه التي اشرنا إلى أهمها قد دفع بالبلدان النامية إلى البحث عن سبل بديلة لتجاوز هذا المازق . وبين هذه السبل كان توجه بعض البلدان النامية إلى بعض البلدان المتقدمة التي تميزت بمواقف أكثر مرونة في الحوار العالمي ، وتحديدًا بلدان أوروبا الغربية الأكثر اعتمادا على اسواق الخامات والتصدير في العالم الثالث .

ب - موانئق لومي :

لقد تم توقيع ميثاق لومي الأول عام ١٩٧٥ ، بين بلدان الجماعة الاقتصادية الأوربية من ناحية و ٤٦ دولة من أفريقيا وحوض الكاريبي والمحيط الأطلسي (دول ACP) ، وميثاق لومي الثاني وقع عام ١٩٧٩ مع ارتفاع عدد دول ACP إلى ٥٧ دولة ، ثم وقع ميثاق لومي الثالث في عام ١٩٨٤ مع زيادة عدد دول ACP إلى ٦٦ دولة . ولقد تم توقيع هذه الموانئق في إطار سياسة اقامة « العلاقات الخاصة » مع الدول النامية التي تبنتها الجماعة الاقتصادية الأوربية . وقد حملت هذه الموانئق مكاسب ملموسة لدول ACP من زاوية تحسين شروط علاقتها المتبادلة مع الجماعة الاقتصادية الأوربية .

● ● وبين مكاسب هذه الموانئق لدول ACP انها تتناول أكثر من مجرد تخفيضات في الرسوم الجمركية إذ تشمل التخفيف من حدة بعض العوائج غير الجمركية وتطبيق ألوائح تجارية أقل تشددا ، إلى جانب التمتع بإعفاءات من اتفاقات تجارية معينة متعددة الأطراف ، وقد شمل هذا ٥٠ سلعة اولية إلى جانب السلع المصنعة مع الالتزام بقاعدة المنشأ . ومع الاعفاء من شروط الدولة الأولى بالرعاية ، ودون مزايا تفضيلية مقابلة للجماعة الأوربية . وطبقا لنظام STABEX فإن دول ACP تتلقى تعويضا عن هبوط حصيلة صادراتها لدى هبوط الاسعار أو الكميات في فترات التركود الدوري وبشكل قرض ميسر أو منحة وذلك بالنسبة لـ ١٢ سلعة أولية هامة و ١٧ من المنتجات المصنعة لهذه السلع . وطبقا لنظام Minix التزمت الجماعة الاقتصادية الأوربية بأن تساعد دول ACP في مجال تنمية وتطوير انتاج الخدمات المعدنية وتصديرها وذلك في إطار المساعدة في التنمية الاقتصادية عموما ، وفي تنمية الزراعة ومعالجة الخامات والصناعات الخفيفة والمشروعات الصغيرة بوجه خاص .

● ● وعلى أساس ما سبق يمكن القول بأن موانئق لومي تعد أفضل إطار في حوار الجنوب والشمال ، ومثلت خطوة هامة في ارفقاء علاقات الجنوب والشمال من الاتفاقات الثنائية إلى الاتفاقات متعددة الأطراف ، وتبدو هامة على الأقل من منظور تقليص الاضرار الكبرى المترتبة على غيابها ، واخيرا فانها تمثل أساسا يسهم في تطوير التعاون بين دول ACP ذاتها

ج - الحوار العربي - الأوربي :

لقد بدأ ما سمي به الحوار العربي - الأوربي ، في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، في ظروف استخدام سلاح النفط العربي وارتفاع أسعاره وعلاذاته وزيادة القدرة المالية العربية وبروز إمكانات حشد القوة الاقتصادية وغير الاقتصادية العربية والدرجة المحددة من التضامن العربي إبان الحرب . الخ وكان ميلاد الحوار في هذه الظروف استجابة ، برجماتية ، أوربية لتوجه تاريخي عربي وتعبيراً عن واقع الاعتماد المتبادل بين الأقليمين العربي والأوربي وكانت أوربا الغربية ، وراء تجميد هذا الحوار - رغم أحيائه لفترة قصيرة في أعقاب الصدمة النفطية الثانية في عام ١٩٧٩ - حين تمكنت مع غير ما من الدول الرأسمالية الصناعية ، مستفيدة من التناقضات بين البلدان العربية (وغير العربية) المصدرة للنفط ، من تثلیم سلاح النفط ، وحين ضعفت القدرة التفاوضية العربية ، نتيجة السبب المنكسر ، والامم ، نتيجة اهدار القوة العربية الشاملة مع نزاي الانشقاق في الوطن العربي .

ورغم ما تم احرازه من مكاسب جزئية للاقطار العربية في لحظات صعود الحوار في مجال العلاقات الاقتصادية العربية الاوربية ، فإن أسباب اخفاق هذا الحوار ، من منظور اقتصادي ، يمكن تلخيصها في معارضة الجماعة الاقتصادية الاوربية : أولاً - المساهمة في تطوير حقيقي ومتسارع للقاعدة الصناعية - التكنولوجية العربية .. وهو ما تم تفسيره بأن ٨٠٪ من صادرات الجماعة الاوربية للعالم العربي هي منتجات صناعية ، بحيث أن أي زيادة ضخمة في القدرات الصناعية العربية ، سوف تظل موقفاً هامسة لأوربا الغربية ^(١) وثانياً - تقديم ضمانات لحماية الاستثمارات المالية العربية وتحویل المزيد من الأموال العربية إلى المصارف الاوربية ، أي بمزيد من تدوير المال العربي لصالح الجماعة ، فضلاً عن المطالب بتجميد أسعار النفط حفاظاً على الاستقرار المالي في أوربا أي خفض أسعاره الحقيقية لصالح الأخير . ثالثاً - التوصل إلى اتفاقيات تفصيلية ثنائية مع سبع دول عربية منفردة (تونس والجزائر والمغرب والأردن وسوريا ولبنان ومصر) بما يتفق مع المصالح الاقتصادية والسياسية للجماعة وبصادر المكاسب ، المحتملة للمساومة الجماعية العربية واضف الى هذا أنه رغم الحجم الهائل للتبادل التجاري بين الجماعة الاقتصادية الاوربية ومجلس التعاون الخليجي ، فما زالت متعثرة محاولات المجلس اقامة منطقة للتجارة الحرة مع الجماعة على غرار اسرائيل) ، ويرجع رفض الجماعة عقد مثل هذا الاتفاق ، إلى حرصها على ابقاء الحواجز الجمركية ضد المصنوعات البتروليكيماوية العربية في اسواق الجماعة الاوربية .

.. وبهذا كله ء فإن اخفاق الحوار العربي الاوربي كان يلخص الأبواب العامة لمأزق الحوار بين الجنوب والشمال .

والارتفاع بقدراتها على التنسيق في مواجهة الدول الرأسمالية الصناعية ، يبدأنه لانيغني المبالغة في المغزى الاجلبي لمواثيق لومي من حيث النتائج الاجلبي التي أثمرتها باعتبارها اطاراً لتجاوز مأزق حوار الجنوب والشمال .اذمن ناحية ، لم تستهدف هذه المواثيق الاستجابة للمطالب العادلة للدول النامية في اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على أساس التكافؤ . ولما يمكن وصف المواثيق بأنها محاولة دفاعية من قبل الجماعة الاقتصادية الاوربية . باعتبارها قسماً مكوناً ورئيسياً في المراكز الرأسمالية الصناعية غايتها الحفاظ على علاقات التكامل ، بين هذه المراكز والاطراف ، بوجه عام والحيلولة دون خروج الدول النامية وبالأذات دول ACP من دائرة النفوذ الاقتصادي الأوربي بوجه خاص . أي باختصار قطع الطريق على الميل إلى التفكك وعلى عدم الاستقرار في علاقات الاعتماد المتبادل غير المتكافئ في جوهره - بين المراكز والاطراف .

● ● ولقد حدثت بالفعل زيادة وتنوع صادرات ١١ من دول ACP ولكن خصما من الدول النامية الأخرى اعضاء لومي . وفي المقابل فإن الجماعة الاوربية قد افادت أكثر من دول ACP حيث زادت الصادرات البينية لأتولى بنحو ٣,٢ مرة وللثانية ٢,٢ مرة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٣ ، وبهذه نصيب الأولى في اجمالي صادرات الثانية من ٤٥,٦ ٪ إلى ٣٦,٧ ٪ قبل لومي (١٩٧٥ - ١٩٧٠) وبعدمها (١٩٧٩ - ١٩٨٤) على الترتيب ، وانخفض نصيب الثانية في واردات الأولى من البلدان النامية من ٢٠,٥ ٪ إلى ١٦,٩ ٪ في نفس الفترتين على الترتيب . وإلى جانب تفويض الاحتكار الأمريكي لموارد الطاقة والمعادن أمنت الجماعة الاوربية استقرار صادراتها وحماية استثماراتها من الاخطار السياسية وفي المقابل فإن مساعدات وتمهيلات الجماعة الاقتصادية الاوربية لم تتجه في دعم قطاع التمدين إلى تطوير الامكانيات للتعبئة المتاحة لدول ACP . وقد اقتضرت مساعدات التنمية على عدد محدود من السلع وخضعت المعونة لقيود من حيث الحجم والمقاييس الادارية فضلاً عن توزيعها بشكل غير متكافئ مقارنة بحاجات دول ACP . وأعطيت أولوية ثانوية للصناعة مع التركيز على المساهمة في تنمية القطاعات التي تخدم مصالح الجماعة الاوربية . ولم يطرح برنامج دعم استقرار حصيلة الصادرات لمواجهة الأزمات البينية ، وواجه في تنفيذه مصاعب ادارية ولم يتعد برنامج لتخفيف آثار الصدمات الدورية ، ولم يكن للمواثيق سوى أثر ضئيل على الصادرات من السلع المصنعة من دول ACP وإلى جانب التركيز السلبي لو حظ تركيز جغرافي في صادرات الدول الأخيرة إلى دول الجماعة الاوربية وافادت الدول الاقل نمواً وبينها اربع دول عربية - بدرجة أقل وبالكث من منظور حاجتها الاشد إلى تطوير وتنوع البنى الإنتاجية فيها وهو ما لم يمثل توجهها أساسياً لمواثيق لومي .

التي تنبئها وتفرضها بعض الدول المتقدمة تجاه أزمة النظام الاقتصادي العالمي -الدورية والبنوية -والتي تسعى إلى تحميل الدول النامية اعباءها .

.. وهكذا نلاحظ أولاً . أن دور حوار الجنوب والجنوب هو أساساً التنسيق بين الدول النامية في مواجهة الدول الصناعية المتقدمة المسؤولة عن تفاقم مشكلات وأزمات التجارة والديون وغيرها في إطار الاقتصاد العالمي ، وذلك من أجل العمل الجماعي الساعي بالأساس إلى تعديل السياسات الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة التي تنقل اعباء المشكلات والازمات إلى كاهل البلدان النامية . وبهذا المعنى فإن دور الحوار بين الجنوب - والجنوب يتصل أساساً في حدود التنسيق والتعاون بمواجهة المظاهر الحادة للبتية . أي بالحد الأدنى . وليس بتصفية الاسباب العميقة للبتية - أو الحد الأقصى ، حيث الأول يقتصر على تخفيض الآثار السلبية الخارجية لواقع الاعتماد غير المتكافئ لاطراف النظام الاقتصادي العالمي على مراكزه والثاني يمتد ليشمل التعاون من أجل أحداث التغييرات البنوية في اقتصادات الاطراف ذاتها بما يؤمن نصيفه الأساس الموضوعي للاعتماد غير المتكافئ ذاته . وهكذا فإن قضايا التجارة والتمويل تحتل مكانة مركزية في حوار الجنوب والجنوب في مواجهة الأزمة الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية للعالم الثالث .

ولقد أكد مؤتمر القاهرة لبلدان عدم الانحياز قبل ٢٥ عاماً على ضرورة توسيع التبادل التجاري فيما بين الدول النامية ، وخاصة على أسس اقليمية ، وتوثيق التعاون بين البلدان المنتجة للسلع الأولية بغية مواجهة مشكلات التسويق وتطوير المنتجات، وتنفيذ برامج لتطوير العلاقات الاقتصادية البنوية في مجالات المدفوعات والتمويل ، وأقامة مشروعات مشتركة في مجالات الصناعة والنقل والمواصلات وغيرها . ومن ناحية أخرى طالب المؤتمرون آنذاك بضرورة الحد من الآثار السلبية للكتكلات الاقتصادية الإقليمية التي اقامتها الدول الصناعية ، وطالبوا الأخيرة بإلغاء الحواجز الجمركية وغيرها من ألوان التمييز ضد صادرات البلدان النامية . ودعا المؤتمرون إلى السعي في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من أجل استقرار الأسواق الدولية للسلع الأولية على أساس عادل ، وأنشاء نظام دولي للتمويل وزيادة حجم المعونة الخارجية ونحسين شروطها ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لموازنة مدفوعات البلدان النامية ، وزيادة الأموال التي تقدمها الأمم المتحدة والدول المتقدمة للتوسع في برامج المعونة الفنية وضرورة إنشاء وكالة دولية للعلوم والتكنولوجيا بهدف زيادة التقدم التقني وبناء الكيان العلمي في البلدان النامية ، وأوصى المؤتمرون بعقد مؤتمر اقتصادي دولي داخل منظمة الأمم

لكنه كان يجمد ، بشكل خاص ، هدر امكانيات أثمار هذا الحوار بالاستناد إلى الامكانات العربية الشاملة ، والاستفادة من الاعتماد الأوربي الكبير على النفط والمال والسوق وغيرها مما يحوز به الوطن العربي من أسلحة المساومة . والأهم أن اخفاق هذا الحوار الاقليمي ، شأنه شأن مآزق حوار الجنوب والشمال على النطاق العالمي ، وشأن ضعف ثمار الحوار في إطار موافيق لومي على نطاق وسط بين المستويين العالمي والاقليمي ، كان يؤكد حتمية تنشيط الحوار بين الجنوب والجنوب ، سواء من أجل توسيع التعاون بين اطرافه أو من أجل تطوير التنسيق فيما بينهم ازاء الشمال .

٢ - دور الحوار بين الجنوب والجنوب :

يتسم بأهمية بالغة ما أعلنه آخر مؤتمر لمة دول عدم الانحياز في هراي عام ١٩٨٦ ، حيث لاحظ المؤتمرون « عدم حدوث تقدم في تحقيق الاقتراحات البناءة والعلمية والمتوازنة جيداً ، المقدمة في مؤتمر القمة السابع بهدف استئناف الحوار الجاد والفعال والايجابي بين الدول المتقدمة والنامية : وطالب المؤتمرون انطلاقاً من المقدمة السابقة بضرورة عقد « مؤتمر استثنائي للتعاون الاقتصادي بين الجنوب والجنوب » واتخذ المؤتمرون في ضوء هذا الاقتراح قراراً بإنشاء لجنة وزارية دائمة للتفاوض فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين دول عدم الانحياز ، وأوضح البيان الختامي لمؤتمر القمة الثامن والأخير لدول عدم الانحياز ، أن الدافع وراء انشاء هذه اللجنة هو « حالة الشلل التي يعاني منها الحوار بين الجنوب والشمال » .

والواقع أن دور الحوار المنشود بين الجنوب والجنوب ، يمكننا استنتاجه من تأكيد مجموعة عدم الانحياز على ضرورة تضامن البلدان النامية في مجال الصراع ضد استمرار التبادل اللا متكافئ بين السلع المصنعة والسلع الأولية للحد من تدهور الأوضاع الاقتصادية في هذه البلدان . وأما ضمان نجاح هذا

العمل الاقتصادي المشترك بين الدول النامية في مجال التنسيق ازاء الدول الصناعية ، فإنه على مشكلة ما أعلنه المؤتمرون من تضامن مع بلدان الأوك في سعيها إلى مقاومة تدهور أسعار النفط ، وعدم رضوخهم لمحاولات شق صفوف واضعاف جبهة وتقجير التناقضات بين البلدان النامية المصدرة والمستوردة للنفط أشرف إلى هذا أنه ازاء أزمة المديونية الخارجية التي أوصلت الكثير من دول العالم الثالث إلى حد العجز عن السداد ، وتفاقمت مخاطر عدم تلقي العون اللازم لاعادة إنتاج الحياة ذاتها في العديد من هذه الدول ، أعلن المؤتمرون رفضهم لشرط صندوق النقد الدولي لما لها من آثار وخيمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول التي تفرض عليها برامج « التكيف » السلبى من منظور مصالح البلدان النامية ، وطالبوا بإلغاء كل « بعض هذه الديون وأما المسؤولية الرئيسية عن مشكلات التجارة والديون .. لبح التي تترجح تحت طائفتها الدول النامية ، فأرجعها المؤتمرون إلى السيادة قصيرة النظر

المتحدة ، يتضمن جدول أعماله كافة القضايا الحيوية المتعلقة بالتجارة الدولية ، والتجارة في السلع الأولية ، ومجمل جوانب العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول الصناعية ، وذلك في الاتجاه الذي تكتسب عليه مطالب المؤتمرين وهو إعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي في صالح البلدان النامية .

● ● وهكذا ، نلاحظ ثانياً ، أن دور حوار الجنوب والجنوب امتد ليشمل منذ البداية مهاماً تتعلق بالتعاون المباشر بين اطرافه ، أي بتطوير العلاقات الاقتصادية البينية للدول النامية سواء في مجالات التجارة والتمويل أو التنمية الاقتصادية والانتاجية . ولوحظ أن فاعلية أكبر لهذا الدور تتأتى بتطوير التعاون الاقليمي الذي لم ينظر اليه - عن حق - إلا باعتبار واحد من حلقات بناء التعاون العالمي بين الدول النامية . وارتبط ميلاد حوار الجنوب - الجنوب بالدعوة الى حوار الجنوب - الشمال ، طالما أن الأول لم ينظر اليه باعتباره بديلاً للثاني . ويتأكد هذا الاستنتاج الأخير ، من أن فكرة - الاعتماد الجماعي على الذات - قد طرحت لأول مرة بالنسبة للبلدان النامية في مؤتمر القمة الثالث لمجموعة عدم الانحياز (لوساكا عام ١٩٧٠) وفي ذات الوقت دعا مؤتمر القمة الرابع لهذه المجموعة (للجزائر عام ١٩٧٣) الى . إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد .

● ● ولقد تشكلت ، مجموعة الـ ٧٧ ، عام ١٩٦٤ ابان الدورة الأولى ، لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) ، الذي جسد بدوره نجاحاً لمؤتمر القاهرة للمشار اليه باعتباره أول وأهم وأوسع الخطوات الأولى لحوار الجنوب والجنوب . وقد جمعت البلدان النامية - في اطار اوسع من مجموعة عدم الانحياز - ضمن مجموعة الـ ٧٧ ، حول برنامج موحّد للعلاقات الاقتصادية للعالم الثالث ، وركزت اسما على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ذاتها ، وانشطت في اطار الأمم المتحدة ومنظماتها الاقتصادية ولقد تماثلت نشاط هذه المجموعة مع احتدام الالتزامات الاقتصادية التي عالت وطلتها الدول النامية الاعضاء خلال العقد الماضي . وتميز في ذلك العقد انشاء « لجنة خاصة » في اطار اليونكتاد ولادارة التعاون الاقتصادي بين الدول النامية ، ثم طرح « برنامج عمل » لتوسيع التعاون الاقتصادي المشترك الشامل بين الدول اعضاء « مجموعة الـ ٧٧ » . ولقد وجد العمل الاقتصادي المشترك بين هذه الدول تعبيره البارز في صياغة « برنامج النظام الاقتصادي العالمي الجديد » .

● ● ونلاحظ هنا ، ثالثاً ، أن تباين مواقف الدول النامية من قضايا « النظام الاقتصادي العالمي الجديد » ، واختلاف التوجهات السياسية الخارجية والاضواء الاقتصادية الاجتماعية الداخلية ، وأوهام الانفراد بالملكيب والمزايا الخاصة . - ألغ قد ساهمت في نجاح الهجوم الغربي المضاد من اجل تقييد أو اختواء محاولات التنسيق بين الدول النامية ، بحيث امكن للغرب تقليص تأثيرها الايجابي في البنية الاقتصادية

العالمية للمنتفزة . أضف الى هذا ، أن الاسباب والنتائج السابقة بما انت اليه من تكريس علاقات واوضاع الاعتماد غير المتكافئ ، للدول النامية على الدول الصناعية قد قصت الى ادنى الحدود ، التعاون الاقتصادي بين الجنوب والجنوب على النطاق العالمي ، بل وتحول هذا التعاون في احوال كثيرة الى تعاون ثلاثي يدخل طرفاً فيه ويحقق غالباً المنافع الأكبر للبلدان الصناعية ذاتها . لكن الثمار الايجابية للتعاون والتنسيق على النطاق العالمي بقيت ذات دلالة هامة من منظور تؤكد ضرورة مواصلة وتطوير حوار الجنوب والجنوب .

● ● ولقد تعددت اطر التعاون الاقتصادي بين الدول النامية على مستوى القارات والاقليم والمجموعات الاقليمية الفرعية ، كما تنوعت الاتحادات والمؤسسات في المجالات المختلفة لهذا التعاون ، وذلك الى جانب اطر العمل الاقتصادي المشترك بين الدول النامية على النطاق العالمي مثل مجموعة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ .

● ● ولقد كانت « منظمة تكامل امريكا اللاتينية » أكثر المنظمات الاقتصادية القارية نجاحاً في الارتقاء بالتعاون الاقتصادي بين دول القارة ، وفي ذات الوقت أسهمت في توحيد جهود هذه الدول ضمن التنسيق العالمي للدول النامية من أجل اقامة نظام اقتصادي جديد ، وتمثل « منظمة الوحدة الافريقية » مركزاً للتعاون والتنسيق بين دول القارة ، وهو ما تشير الى امكاناته مقررات مؤتمر القمة الافريقي في لاجوس عام ١٩٨٠ ، الذي خصص لبحث مشكلات التنمية الاقتصادية في افريقيا خلال العقد السابق .

وأما « جامعة الدول العربية » فلها ومنظماتها توفر اطاراً للعمل الاقتصادي المشترك على اساس اقليمي - قومي يمكن في ظله الارتقاء بالتعاون والتنسيق بين الدول العربية ، ونجد برنامجاً اولها في وثائق قمة عمان عام ١٩٨٠ وخاصة وثيقة « استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك » .

أضف الى هذا أنه مع مطلع الثمانينات ، فإن عدد الدول النامية التي تضمها « اتحادات تجارية - سلمية » وصل الى حوالي ٧٠ دولة ، ضمت أكثر من نصف سكان العالم الثالث ، واستمرت « الأوبك » أمم هذه الاتحادات من زاوية النجاح في مجال المسوومة الجماعية في السوق العالمية لهذه السلعة الأولية . وقد غطت « مؤسسات التمويل المشترك » كل دول العالم الثالث تقريباً ، وقضت مؤسسات وصناديق التمويل العربية مساعدات الى الدول النامية بلغت حوالي ٩٦٪ من مساعدات الأوبك ، ومثلت اعلى نسبة من العون الامثالي الى الناتج المحلي الاجمالي ، وبما يعادل ثمانية اضعاف النسبة المقدمة من الولايات المتحدة وخمسة اضعاف اضعاف النسبة المقدمة من دول لجنة مساعدات التنمية ، وكان الوطن العربي في قلب هذا كله .

ولكن نلاحظ هنا ، رابعاً ، أنه لا ينبغي المبالغة في شأن ثمار هذا العمل الاقتصادي المشترك بين البلدان النامية ، لذلك أن اسباباً

موضوعية وذاتية قد حالت دون الافادة من كل الامكانيات التي يتضمنها . وتكتفى هنا بالاشارة الى العقبات البنوية الاقتصادية معقدة في تخلف وتشوه وتمائل وتنافس البنى الاقتصادية - الانتاجية في هذه البلدان ، والى الصراعات السياسية للبنية في العالم الثالث .

وبهذا كله ، فإن حوار الجنوب والجنوب كان بشماره وان المحدودة يشير الى المهام المباشرة والمهام البعيدة التي بإمكانه النهوض بها . ونقصد ، من ناحية ، للتنسيق والتعاون من أجل

تقليص الابعاد الحادة التي بلغها الاكتشاف التجاري والمالي ، والاقتصادي عموما ، في العالم الثالث . ومن ناحية ثانية ، التنسيق والتعاون بهدف التعجيل باحداث التحولات البنوية اللازمة في اقتصاديات البلدان النامية من أجل تصفية الأساس التاريخي الموضوعي لآوضاع وعلاقات التبعية ازاء المراكز الصناعية المتقدمة . ويوجد هذا وذلك في التعاون والتنسيق الاقليمي والقطاعي ، رافعه هامة ، كما يمثل في ذات الوقت شرطا لتحسين شروط الحوار بين الجنوب والشمال .

ثالثا : اتجاهات التعاون والتنسيق بين العالم العربي والعالم الثالث في مواجهة الأزمة الراهنة للتجارة والدينون

● ● نبحث هنا اتجاهات التعاون والتنسيق بين العالم العربي والعالم الثالث في مواجهة الأزمة الراهنة للتجارة والدينون في العالم الثالث ، بوجه عام ، وبما يستجيب لمقتضيات مواجهة الاكتشاف التجاري والمالي في الوطن العربي ، بوجه خاص ، وذلك من خلال محورين :

● الأول ، اتجاهات التعاون والتنسيق في مجال التجارة الدولية . ونتناول هنا بالتحليل جوانب ثلاثة . أولها ، امكانيات زيادة حجم التجارة بين الوطن العربي وغيره من أجزاء العالم الثالث ، مع مراعاة تنوع التركيب السلمي وتوسيع التوزيع الجغرافي لهذه التجارة . وثانيها ، تطوير العمل الاقتصادي المشترك بين مجموعة الدول العربية وغيرها من الدول النامية من أجل تحسين شروط التبادل التجاري للسلع الأولية مع المراكز الصناعية . وثالثها ، التنسيق في مجال صياغة سياسة تجارية تنسجم بالانفتاح ، على الجنوب و ، الحماية ، ازاء الشمال ، في مواجهة السياسة التمييزية الحمائية لمجموعة الدول الصناعية الرأسمالية ضد الدول النامية عموما .

● والثاني ، اتجاهات التعاون والتنسيق في مجال المديونية العالمية . وينطى التحليل هنا امورا ثلاثة . أولها ، تحويل اللبون الائتماني العربي الى الدول النامية غير العربية من

تدفقات تتم وفق مصالح او بشروط أو بواسطة طرف ثالث ، الى اخرى تتم مباشرة وفق المصالح المتبادلة القومية والقطرية للبلدان العربية المغمضة للمساعدات ، من ناحية ، والبلدان النامية المتلقية لها من ناحية اخرى . وثانيها ، للتنسيق من أجل تحسين شروط حركة رأس المال - خاصة التمويل - من الشمال الى الجنوب . وبالنسبة التحول من الجدولة المنفردة الى المساومة الجماعية ضد تكتل الدائنين في مجال مواجهة أزمة المديونية الخارجية للعالم الثالث ، وثالثها ، امكانيات تحويل توظيف القروض المالية التنفذية العربية من الاستثمار المالي في الشمال الى الاستثمار الانعاجي في الجنوب .

١ - اتجاهات التعاون والتنسيق في مجال التجارة الدولية :

أ - تطور التجارة بين الدول العربية والدول النامية :

● ● نلاحظ أولا ، قيمة الصادرات من الدول العربية الى الدول النامية كانت اقل ونمت بمعدل ادنى من ١٩,٨٪ الى ٢١,٦٪ ، بينما زادت الحصص من صادرات الدول العربية التي نالتها الدول الرأسمالية الصناعية من ٦١,٧٪ الى ٦٣,٤٪ ،

وهبطت حصة الدول الاشتراكية من ٢,١٪ إلى ١,١٪، وذلك بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥. وأما واردات الدول العربية من الدول النامية فقد زادت من ١٣,٠٪ إلى ١٦,٤٪، بينما زادت الحصة من واردات الدول العربية التي نالتها الدول الرأسمالية الصناعية من ٦٤,٤٪ إلى ٧٢,١٪، وهبطت تلك التي نالتها الدول الاشتراكية من ٤,٦٪ إلى ٢,٠٪. أضف إلى هذا أن حصة الواردات العربية البينية قد هبطت من ٩,٤٪ إلى ٧,٨٪. وذلك في نفس الفترة .

● ● ونلاحظ ثانياً ، أن التركيب السلعي للصادرات البينية العربية - وهو ما نأخذ مؤشراً غير مباشر للصادرات من الدول العربية إلى الدول النامية - قد شهد ارتفاعاً للوزن النسبي للنظف وغيره من المواد الأولية من ٥٥,٣٪ إلى ٦٦,٧٪، ومنها زاد الوزن النسبي للنظف من ٣٥,٧٪ إلى ٤٦,٧٪، واستمر عند مصواه تقريباً الوزن النسبي للملح الغذائية حيث مثلت ١٦,٢٪ و ١٦,٧٪، وأما الصادرات من المصنوعات التامة والوسيلة فبذل على هبوطها انخفاضاً للوزن النسبي من المنتجات للكيماوية والآلات والمعدات من ٢٠,٦٪ إلى ١٠,٢٪، وذلك بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠. ويشير إلى نفس الاتجاه حتى عام ١٩٨٥ ، أن حصة الصادرات من المصنوعات التامة والوسيلة لم يتجاوز حوالى ١٥٪، بينما ارتفع الوزن النسبي للمواد الأولية إلى حوالى ٨٥٪ من إجمالي صادرات الدول العربية إلى العالم عام ١٩٨٥ .

● ● وإذا أخذنا تجارة مصر مع الدول النامية عام ١٩٨٣ كمؤشر للتركيب السلعي للتجارة بين الدول العربية والدول النامية ، نلاحظ ، من ناحية ، أن النفط الخام والقطن الخام قد مثلاً أهم الصادرات المصرية إلى الدول النامية (والتي تركزت في اسيا و افريقيا) . وبلغت نسبتها إلى إجمالي هذه الصادرات نحو ٩٣,٩٪ (متغافورة) و ٩٦,١٪ (كوريا الجنوبية) و ٧٦,٥٪ (الصين الشعبية) و ٩٩,٩٪ (كينيا) وهى أهم الدول النامية غير العربية التي تصدر إليها مصر . ومن ناحية أخرى ، فإن السلع المصنعة والسلع الغذائية مثلت أهم الواردات المصرية من الدول النامية (والتي توزعت بحيث هيمنت أسيا وتلتها بفارق كبير أمريكا اللاتينية ثم افريقيا) . وبلغت نسبة الأولى إلى إجمالي هذه الواردات نحو ٨٧,١٪ (الصين الشعبية) و ٩٩,٢٪ (تايوان) و ٨٩,٦٪ (كوريا الجنوبية) . وبلغت نسبة الثانية إلى نفس الإجمالي نحو ٩٩,٤٪ (سرى لانكا) و ٩٠,٤٪ (الأرجنتين) و ٧٨,٢٪ (كوبا) . وتوزعت الواردات بين السلع الصناعية والسلع الغذائية حيث مثلت ٤٥,١٪ و ٣٨,٥٪ (الهند) و ٥٩,١٪ و ٣٦,٠٪ (البرازيل) ، وهى أهم الدول النامية غير العربية التي تستورد منها مصر .

● ● ونلاحظ ، ثالثاً ، أن التوزيع الجغرافى للتجارة العربية مع الدول النامية يبين الوزن النسبى الكبير للتجارة مع أسيا التي

نالت ٦٧,٢٪ و ٦٦,١٪ من إجمالي هذه التجارة ، ونحو ٦٦,٠٪ و ٦٤,٩٪ من الصادرات العربية و ٧٠,٠٪ و ٦٨,٠٪ من الواردات العربية ، كانت مصدراً ٦٣,٠٪ و ٦٠,٠٪ لفاصل الميزان التجارى العربى مع الدول النامية فى عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ ، على الترتيب . وفى نفس العامين جاءت التجارة مع أمريكا اللاتينية فى المرتبة الثانية حيث مثلت ٢٢,٠٪ و ٢٠,٧٪، ونالت ٢٣,٧٪ و ٢٠,٧٪ من الصادرات وقمت ١٨,٠٪ و ٢٠,٦٪ من الواردات ، وتحقق معها ٢٧,٩٪ و ٢٠,٩٪ من الفاضل التجارى العربى مع الدول النامية ، وشغلت التجارة مع افريقيا المرتبة الأخيرة حيث مثلت ١٠,٨٪ و ١٣,٢٪، ونالت ١٠,٢٪ و ١٤,٤٪ من الصادرات وقمت ١٢,٠٪ و ١١,٣٪ من الواردات ، وتحقق معها ٨,٩٪ ثم ١٩,٠٪ من الفاضل المشار اليه .

● ● ونلاحظ ، رابعاً ، أن حجم التجارة البينية للدول النامية قد نما بمعدلات أعلى من التجارة مع الدول الرأسمالية الصناعية ومع الدول الاشتراكية ، وهكذا ، فإن الصادرات البينية زادت من ٢٠,٢٪ إلى ٢٩,٢٪، بينما هبطت الحصة من صادرات الدول النامية التي نالتها الدول الرأسمالية الصناعية من ٧٢,٥٪ إلى ٦١,٦٪، والتي نالتها الدول الاشتراكية من ٦,٤٪ إلى ٤,٥٪ ز بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ . وأما الواردات البينية للدول النامية فقد زادت من ٢٤,٥٪ إلى ٢٩,٦٪، بينما هبطت الحصة من واردات الدول النامية التي نالتها الدول الرأسمالية الصناعية من ٦٨,٩٪ إلى ٦٢,٩٪ ، والتي نالتها الدول الاشتراكية من ٢٤,٥٪ إلى ٢٩,٦٪، وذلك في نفس الفترة .

ونلاحظ ، خامساً ، أن التركيب السلعي للصادرات البينية للبلدان النامية قد شهد نمواً للصادرات من المصنوعات على حساب المواد الأولية (شاملة النفط والخامات التعدينية والزراعية والمواد الغذائية) . وهكذا ، فقد ارتفع الوزن النسبي للصادرات من المصنوعات التامة والوسيلة من ٢٥,٧٪ إلى ٢٩,٨٪، ومنها المنتجات للكيماوية والآلات والمعدات من ١٠,٦٪ و ١٢,٤٪، وهبط الوزن النسبي للمواد الأولية من ٧٤,٣٪ إلى ٧٠,٢٪، ومنها زاد وزن النفط من ٥٣,٤٪ إلى ٥٤,٣٪، وهبط وزن المواد الغذائية من ١٣,٨٪ إلى ٩,٥٪ ، وذلك بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠. ويشير إلى نفس الاتجاه حتى عام ١٩٨٥ ارتفاع حصة الصادرات من المصنوعات التامة والوسيلة إلى نحو ٤٠٪، ومنها المنتجات الكيماوية والآلات والمعدات ١٣٪، وهبوط الوزن النسبى للمواد الأولية إلى ٦٠٪، ومنها النفط ٣٩٪، وذلك من إجمالي صادرات الدول النامية إلى العالم عام ١٩٨٥ .

● ● ونلاحظ ، أخيراً ، فيما يتعلق بالتجارة البينية بين الدول النامية ، أن نموها بين الدول النامية التي ترتبط فيما بينها بأنظمة تفضيلية بينية كان سالباً في نفس الفترة التي شهدت نمواً إيجابياً فيما بين الدول النامية مجتمعة . وهكذا ، على سبيل

المثال ، فإن نصيب الصادرات البينية في الحالة الأولى قد هبط من ١٠,٥ إلى ٩,٤ بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٦ لاجمالي الصادرات . وفي نفس الفترة هبطت الصادرات البينية لدول السوق المشتركة امريكا الوسطى من ٢٦,٨ إلى ٢٠,٢٪ لاجمالي الصادرات ، ولدول الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا من ٩,١ إلى ٦,١٪ لاجمالي الصادرات . بينما زادت الصادرات البينية لمجمول الدول النامية من ٢٠,٢ إلى ٢٣,٥٪ بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ .

● ● وفي الوطن العربي نلاحظ فيما يتعلق بالتجارة البينية للبلدان التي ترتبط باتفاقات تفضيلية ، أما تراجعها في حصتها ، كما هو الحال بالنسبة للسوق العربية المشتركة من ٢,٤٪ إلى ٢,٣٪ ، أو ضالة شديدة في الوزن النسبي للصادرات البينية رغم النمو المحدود من ٣,٠٪ إلى ٤,٧٪ في مجلس التعاون الخليجي . وفي المقابل فإننا نلاحظ نموا للصادرات البينية بين مجمل الدول العربية من ٥٪ إلى ٧,١٪ وذلك بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ .

ب - اتجاهات التعاون التجاري بين الدول العربية والدول النامية - تطوير العلاقات البينية التجارية .

ان المؤشرات التي اورناها اعلاه بشأن تطور التجارة بين الدول العربية والدول النامية تشير الى الامكانات والعقبات أمام تطوير هذه التجارة ، ومن ثم توضح الاتجاهات التي يمكن أن يتم فيها توسيع هذه العلاقات التجارية البينية .

ونلاحظ ، أولا ، أن الاساس المادي للتجارة البينية قد شهد ارتقاء ملموسا بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات ، وذلك بارتفاع درجة تنوع الانتاج السلعي المحلي ومن ثم التركيب السلعي للتجارة البينية في العالم الثالث . وتجسد هذا بالذات في النمو بمعدلات اعلى للصادرات من السلع المصنعة وخاصة غير التقليدية مثل المنتجات الكيماوية والمعدنية ، والآلات والمعدات ، والمصنوعات الالكترونية والهندسية ... الخ .

حيث نلاحظ أن نمو الانتاج الصناعي في البلدان النامية رفع حصتها من الصادرات العالمية المصنعة من ٩,٩٪ إلى ١٧,٤٪ ، حيث بلغ معدل النمو السنوي لهذه الصادرات حوالي ١٢,٣٪ في الدول الصناعية الجديدة في العالم الثالث مقابل ٤,٤٪ للدول الرأسمالية الصناعية وذلك بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٥ . ويوضح لنا هذا - وهو ما تؤكد مؤشرات الصادرات البينية للدول النامية والتركيب السلعي للتجارة الخارجية لمصر - امكانات الاحلال المتزايد للواردات العربية من السلع المصنعة من الدول النامية للصناعة الجديدة محل نفس الواردات من الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا . وإلى جانب الواردات العربية من الخامات من الدول النامية الأخرى ، وأن على نطاق ضيق لضعف تقدم وتنوع الصناعة العربية ، فإن الصادرات العربية الواسعة من النفط وغيره من المواد الأولية

تبين امكانات لمواجهة مشاكل تصديرها الى الدول الرأسمالية المتقدمة ، بتوجيه حصة متزايدة منها الى اسواق الدول النامية غير العربية . وأما الصادرات المصرية من السلع المصنعة الى هذه الاسواق ، فإنها تدل بدورها على امكانات استيعاب اسواق الدول النامية في نفس الوقت للمنتجات المصنعة العربية ، الامر الذي يتفق مع التقدم على طرق التصنيع ، وهو ما تشير اليه خبرة البلدان الصناعية الرأسمالية والاشتركية والجديدة التي تبين لنا الامكانات الواسعة لتنامي التبادل بين السلع المصنعة على اساس توسع الاسواق وتنامي تدويل الانتاج الصناعي ، وبالذات في اطار التكامل المستند الى تنوع البنى الصناعية والاعتماد المتبادل المتكافئ .

ومن الهام أن نلاحظ ايضا ، أن صادرات الدول النامية من السلع الغذائية قد نمت بوتائر اقل من نمو الصادرات من السلع المصنعة . وهكذا ، بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ لم يتعد نمو الاولى ٣,٩٪ مقابل ١٣,٨٪ للثانية ، بل نمت الاولى بمعدل سلبي بلغ ٢,٣٪ و ١,١٪ في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ . وانعكس هذا في تراجع حصة الدول النامية من صادرات الحبوب العالمية من ١٥,٧٪ إلى ١٣,٨٪ بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ .

وعلى الرغم من هذا ، فإن المؤشرات السابقة وغيرها تدل على الامكانات الهامة نسبيا للاستيراد العربي للغذاء من امريكا اللاتينية ، وبدرجة اقل من آسيا دون الحديث عن امكانات نمو هذا الاستيراد لدخل حدود الوطن العربي ذاته بتنمية قدراته الانتاجية للزراعة الواسعة .

ولخيرا ، فإن امكانات تنمية التجارة العربية مع العالم الثالث تتأكد من أن التجارة البينية للدول النامية خلال العقد الاخير قد نمت بمعدلات اعلى من التجارة مع الدول الرأسمالية الصناعية ، بينما نمت التجارة الخارجية للوطن العربي مع الدول الأخيرة بمعدلات اعلى بشكل ملموس من تجارته مع الدول النامية ، شاملة الدول العربية ذاتها .

● ● وثانيا ، أن السياسة التجارية الحمائية للدول النامية العربية وغير العربية تمثل عتبة ذاتية أمام تطوير التجارة البينية لهذه الدول . ولقد تم الأخذ بهذه السياسة وما تتضمنه من حواجز تعريفية وكمية وتقنية امام الواردات بهدف تشجيع الانتاج المحلي الصناعي والزراعي ، ولحد من العجز في موازين المدفوعات ، وتوفير الموارد من النقد الأجنبي .. الخ . وازاء استمرار هذه الأهداف ، فإن نمو التجارة البينية يتطلب ، من ناحية ، اتباع سياسة تجارية مزدوجة تتسم بالانفتاح ، على الجنوب و « الحماية » ازاء الشمال مع البحث عن آليات لتعويض الخسائر المحتملة لهذا الانفتاح ، والضوابط التي تؤمن بقاء مسار توسيع التجارة البينية لصالح الدول النامية ذاتها ، ومن ناحية أخرى ، فإن من شأن هذه التحولات الخارجية الليبرالية للدول النامية ازاء بعضها البعض وما يترتب عليها من تدفق

متبادل للملح في اسواق بعضها البعض تأمين مزايا المنافسة المتكافئة نسبيا ، ورفع كفاءة الانتاج المحلي ، وتشجيع خفض تكلفته ، فضلا عن المزايا الاخرى لوفورات الحجم وتوسع السوق والاستخدام الاكثف للموارد فضلا عن تطوير الخدمات التجارية بما في ذلك الشحن والتفكك والتمويل . . الخ ، أى كل مزايا التخصص الدولي المتكافئة . . وتشير دراسة اخرى الى ان التجارة اللبنانية في العالم الثالث يمكن ان تزيد بنحو ١٤ مليار دولار في حال اتباع سياسة انفتاحية بينية ، وان توزعت الزيادة بشكل غير متكافئ . . ويبدو ان تحرير التجارة الخارجية للوطن العربي مع الاقاليم الاخرى للعالم الثالث سوف تكون له آثار ايجابية اكثر من تحرير التجارة العربية البينية ، ولو في المدى المباشر ، بسبب تباين الموارد والانتاج بين الاقاليم المختلفة للعالم الثالث بما يتجاوز تماثل وتناسل الموارد والانتاج داخل كل اقليم على حدة بما في ذلك . . ودرجة هامة . الوطن العربي . ويتأكد هذا الاستنتاج من المؤشرات التي عرضناها والتي تبين نمو التجارة البينية للدول النامية بمعدلات اعلى من نموها للتجارة البينية للمجموعات ذات الاتفاقات التفضيلية داخل اقاليم العالم الثالث وبنيها الاقاليم العربي .

ومن الهام أن نلاحظ أخيرا ، الأثر الهام الذي يلعبه التصنيع وتنوع البنى الانتاجية . الاقتصادية على نجاح مثل هذه السياسة الانفتاحية في الجنوب . ويدل هذا ، ان نحو ٢٧٪ من قيمة صادرات الآلات والمعدات ونحو ٤٦٪ من قيمة صادرات المنتجات الكيماوية المنتجة في بلدان منظمة تكامل امريكا اللاتينية ، استوعبتها التجارة البينية لهذه البلدان ، وذلك في عام ١٩٨٠ .

● وثالثا ، أن العديد من الاتفاقات التفضيلية والأطر التنظيمية قد قامت بين الدول النامية وشركت فيها الدول العربية ، بيد أن المزيد من تطوير العلاقات التجارية بين الدول العربية والنامية ، يقتضي تجديد الآليات التنظيمية والتفضيلية لهذه التجارة بما يحقق المصالح المتبادلة لاطرافها . وفي هذا الاطار ، فان على الدول العربية ، من ناحية ، أن تصمم في اقامة النظام العالمي للتفضيلات التجارية ، الشامل لكل بلدان العالم الثالث ، وهو ما دعت اليه دورة اليونكتاد الخامسة (ماينلا عام ١٩٧٩) . ويعمل هذا النظام التنازلي والتاريخي لتطور الترتيبات التفضيلية التدريجي الارتقائي من المستوى الثنائي الى الاقليمي . الفرعي الى الاقليمي ثم العالمي . ومن ناحية اخرى ، ان تعمل على رفع كفاءة اداء التنظيمات التجارية الملغية ، التي تشارك فيها غيرها من الدول النامية مثل الاربك ، ، والتي لا تشارك فيها ، مثل اتحادات منتجي البوكسيت والنحاس . . الخ ، فضلا عن المشاركة في اقامة منظمات جديدة . ويساعد هذا - ضمن اغراض اخرى - في المعى الى توسيع التجارة البينية في العالم الثالث للنقط الحديد والنفوسات والنظن وغيرها من صادرات المواد الأولية للوطن العربي وغيره من مناطق

العالم الثالث . ومن ناحية ثالثة ، على الدول العربية ان تشارك في تكوين « مؤسسات متعددة الجنسية » في مجال التجارة من اجل تبادل المعلومات وتنشيط التسويق في اسواق العالم الثالث فيما يتعلق بالصادرات من المصنوعات مثل البتروكيماويات والمنتجات المعدنية . الخ . التي تطورت صناعتها في الوطن العربي في حقبة النفط ، فضلا عن الصادرات والصناعات التقليدية مثل المنسوجات . ومن ناحية رابعة ، أن تشارك في تنظيم اداء « اتحادات المؤسسات الحكومية للدول النامية » الذي تأسس في عام ١٩٨٣ بغية تنظيم تطوير الدور الواسع الذي تقوم به هذه المؤسسات في التجارة الخارجية البينية خصوصا ، في العالم الثالث ، وذلك في ذات الوقت الذي تعمل فيه على تنشيط اداء المؤسسات الخاصة وآليات السوق في هذه التجارة .

● ورابعا ، ان النمو النسبي للتجارة بين دول العالم الثالث ارتبط بما احرزته الاتفاقات التفضيلية من نجاحات ملموسة في المناطق ذات البنى الانتاجية . وخاصة الصناعية . الاكثر تنوعا مثل امريكا اللاتينية . وما حقته الاتحادات التجارية السلمية من انجازات هامة في مجال تصدير المواد الأولية مثل النفط . وما تتمتع به الصادرات الصناعية الجديدة والتقليدية من فرص للتصدير في العالم الثالث ، واثر الجمع بين آليات التخطيط الحكومي وادوات التحرير السوقية . الخ . التي مثلت جميعها اسما هامة لتطوير التجارة البينية للعالم العربي والعالم الثالث ، كما اوضحنا اعلاه ، بيد انه ايا كانت الآثار الايجابية في المدى المباشر لازالة العقبات الذاتية (الجمركية والتنظيمية والمالية) أمام هذه التجارة ، فإن العقبات الموضوعية المتمثلة في تخلف وتبعية اقتصاديات العالم الثالث سوف تحد من ثمار هذا التعاون ، وهو ما يطرح ضرورة التعاون من اجل التنمية المستقلة في العالم الثالث في المدى البعيد . بيد انه لا بد من استثمار امكانات التجارة بين اقاليم العالم الثالث المختلفة التي تظهر في تكامل الصادرات بين الوطن العربي (كمصدر للنفط والبتروكيماويات والمنتجات المعدنية وغيرها) وبين الدول النامية (كمصدرة للملح المصنعة .

● وخامسا ، أن سياسة الانفتاح العربي على الجنوب ، والمزيد من الحفز للتجارة معه بالوسائل التفضيلية والتنظيمية وغيرها ، يطرح اشكالية انتقال التشار الى الشركات متعددة الجنسية . والامر ان نمو الصادرات الصناعية من الدول النامية - وهي المجال الذي حددناه باعتباره الأهم في تطوير تجارة الوطن العربي مع الدول النامية من حيث امكاناته . قد اعتمد بدرجة كبيرة على تزايد نشاط الشركات متعددة الجنسية . الخاضعة للسيطرة الغربية . في العالم الثالث . ونلاحظ هنا أن ٢٥٪ من الاستثمار الاجنبي المباشر لهذه الشركات يوجد في البلدان النامية ، وأن ٤٠٪ من هذا الاستثمار يوجد في الصناعة لتحولية لهذه البلدان . والأهم ان نصيب هذه الشركات من صادرات السلع المصنعة بلغ في النصف الثاني للبعينات

٢٠٪ في كوريا والمكسيك وأكثر من ٤٠٪ في البرازيل وأكثر من ٩٠٪ في سنغافورة .

● ● وقد ارتبط هذا الاتجاه ، بمحاولة هذه الشركات تخطي الحواجز الحصائية (حالة أمريكا اللاتينية) أو الافادة من العمالة الماهرة الرخيصة نسبيا (حالة جنوب شرق اسيا) وتنمية الصادرات الى اسواق اخرى في البلدان المتقدمة والتنمية على السواء (الحالتين) فضلا عن الاعتبارات السياسية والاستراتيجية (التي حددت اختيار هذه المواقع للتوطين في العالم الثالث) . وفي تقديرنا ، أن الانفتاح العربي لا بد وأن يشمل هذه البلدان النامية رغم افادة المراكز للرأسمالية الصناعية من الأرباح المتولدة عنها ، طالما أن من شأن هذا أن يزيد حوافز انتقال الاستثمار الاجنبي المباشر الى العالم الثالث بشرط توجيهه الى تطوير الانتاج الصناعي خصوصا والعلمي عموما . وفي الحد الأدنى ، فإن مثل هذا الاستثمار يعني توزيعا جغرافيا اوسع للعلاقات التجارية مع مناطق مختلفة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وهو ما يسمح بتحسين شروط هذه العلاقات على أساس الافادة من المنافسة والقدرة على المصاومة . بيد أن الامر الأهم - في تقديرنا - هو وضع الضوابط التي تساعد على لجبار الاستثمار الاجنبي المباشر ذاته على نشر وتوسيع تدفقه الى دائرة اوسع من البلدان النامية ، مع التمايز بين هذه البلدان شاملة الاقطار العربية ، من أجل تحسين شروط تدفقه الذي تحفز سياسات الحماية لزام الشمال . ولا يقل عن هذا أهمية ضرورة المعاعدة المتبادلة في تشجيع تطوير الصناعات الوطنية - العامة والخاصة - عن طريق اعطائها اولويات خاصة في الاستيراد حسب كل حالة .

جـ. مؤشرات وأسباب الأزمة الراهنة للتجارة الدولية للعالم العربي والعالم الثالث :

● ● تتعدد مؤشرات وأسباب الأزمة الراهنة في التجارة الدولية من منظور مصالح الدول النامية ، وهو ما يمثل كما سنشير اذناه مجالات واتجاهات وامكانيات التنسيق بين الدول العربية وغيرها من الدول النامية ، من أجل تجاوز اعاءة أزمة التجارة العالمية على الدول المذكورة .

ونلاحظ ، أولا ، أن صادرات الدول النامية تواجه بتدهور حاد في شروط تبادلها في التجارة مع الدول الرأسمالية الصناعية خصوصا ، وفي السوق العالمية عموما ، وهكذا ، هبط السعر الرسمي الجاري بالدولار لبرميل النفط بنحو ٦٠,٦٪ بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٦ بينما هبط السعر الحقيقي له بنحو ٦٦,٦٪ في ألمانيا الغربية و ٧١,٣٪ في اليابان و ٦٧,٥٪ في الولايات المتحدة حيث يشير السعر الى معدل اسعار البيع في منظمة الأوبك . وهبطت الاسعار الحقيقية للسلع الأولية عدا النفط بحوالي الثلث بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦ . وفي عام ١٩٨٥

انخفض رقم البنك الدولي القياسي الخاص بامسار ٣٣ سلعة اولية - عدا النفط - مقومة بالسعر الجارى للدولار الى اثنى مستوى له في تسع سنين ، وكان الانخفاض بنسبة ٤,٨٪ من رقم الكساد الأدنى عام ١٩٨٢ ونسبة ١١,١٪ من رقم الانتعاش الأعلى بعد الكساد في النصف الأول من عام ١٩٨٤ . وقد بلغت الضخائر المتركة في حصيللة صادرات السلع الأولية غير النفطية نحو ٩٠ مليار دولار وذلك نتيجة لهبوط اسعارها بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٦ و قدرت خسائر الدول النامية الناجمة امساحا عن تدهور معدلات التبادل بنحو ٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ أو ١٦٪ من حصيللة صادرات البلدان النامية في نفس العام .

ويلاحظ البنك الدولي أنه لأول مرة في التاريخ الحديث عانت مجموعات السلع الأولية كلها تقريبا من انخفاض الاسعار بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٦ ، حيث انخفض الرقم القياسي بالدولار الجارى للسلع الزراعية بنسبة ١٣٪ وللفلزات والمعادن كلها تقريبا بنسبة ١٦٪ بين الربع الرابع لعام ١٩٨٣ والربع الثاني لعام ١٩٨٦ . وكانت أشد معدلات تدهور شروط التبادل لافريقيا حيث تسود صادرات المعادن والفلزات .

● ● وثانيا ، ان الدول الرأسمالية الصناعية ، التي تزايدت حدة النزعة الحمائية فيها ، قد وجهت ضلالتها الأكثر حدة ضد صادرات الدول النامية التي واجهت مصاعب متزايدة في النخول الى اسواق هذه الدول . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن حصة الواردات البينية للدول الرأسمالية الصناعية التي خضعت لحواجز غير جمركية لم تتعد ١١,٣٪ في عام ١٩٨٤ مقابل ١٠,٥٪ في عام ١٩٨١ ، بينما بلغت حصة واردات هذه الدول من البلدان النامية (شاملة بالأماس المنتجات المصنعة من المنسوجات والأحذية والفلزات والآلات الكهربائية) والتي خضعت لحواجز غير جمركية حوالي ٢٠,٦٪ و ١٩,٥٪ في نفس العامين ، وكانت اعلى مستويات الحماية ضد صادرات الدول النامية في الجماعة الاقتصادية الاربية ثم الولايات المتحدة ثم اليابان في عام ١٩٨٤ ، مع ملاحظة القفزة الكبيرة في زيادة الحواجز الامريكية مقارنة بعام ١٩٨١ . ونلاحظ ، بوجه خاص ، معدلات نمو سلبية لأسعار تصدير ومعدلات تبادل السلع المصنعة والمصدرة من البلدان النامية خلال السنوات من ١٩٨٢ و ١٩٨٤ على حين كان هذا النمو السلبى عند مستوى اقل لذات الصادرات من الدول الرأسمالية الصناعية .

● ● ولقد تم تبرير النزعة الحمائية لدول الشمال ، لزام دول الجنوب ، بضرورات الحفاظ على مستويات التشغيل والرفاهية فيها . بيد أن هذه النزعة كانت تجسيدا لواقع أن النخول الى اسواق الشمال ، أصبح خاضعا لقوانين الاحتكار التي تمارسها الشركات متعددة الجنسية بتشجيع من الدول الأم للصناعة ، وقوانين المنتجات الحساسة التي تمارسها الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وللقوانين الطوعية لتخفيض الصادرات

التي تمارسها الولايات المتحدة ، والتي تزايدت حديثاً في السنوات الأخيرة مع تزايد عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات وموازنة الدولة ، فضلاً عن هذا كله استهدفت النزعة الحمائية أيضاً التمييز ضد الواردات الصناعية ذات التكلفة الأدنى والميزة التمييزية والمستندة إلى إنتاجية أعلى عبرت عن نفسها في بؤر الحرب التجارية - من قبل الدول الصناعية التقليدية ضد الدول الصناعية الجديدة . وفي هذا السياق حددت الولايات المتحدة بالغاء « الامتيازات التجارية » التي فتحتها من قبل لحلفائها (تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة ، إلى جانب اليابان) وذلك بدعوى الحد من الفائض التجاري والارياح للتي تربت عليها . وتلاحظ أن هذه الامتيازات قد انقادت منها ١٣٦ دولة ، أقل تقدماً ، ويهدد الغلواها بإضعاف الصناعات الوليدة في هذه الدول ، وخفض عائدات تصديرها إلى السوق الأمريكية الواسعة ، ومن ثم بالمزيد من عوامل تكريس تخلفها ، فضلاً عن تقليص مزايا التحسن النسبي في شروط تبادل الصادرات من السلع المصنعة في العالم الثالث .

● وثالثاً ، أن تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان النامية ، والنزعة الحمائية المتزايدة في البلدان الصناعية ، وتراجع جسيمة التصدير ، وانخفاض القدرة على الاستيراد في البلدان النامية ، وما ترتب على هذا كله وغيره ، يمكن تفسيره ، من ناحية أولى ، بتفاقم أزمات الركود والبطالة ومشكلات موازنة التجارة والمدفوعات في البلدان المتقدمة ، وهكذا ، فإن نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي لم يتعد ٢,٣٪ في الدول الرأسمالية المتقدمة مجتمعة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٥ . ولما في الدول الرأسمالية للصناعة الخمس الكبرى (أي الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وألمانيا الغربية وفرنسا) فيلاحظ أنه هبط إلى ٠,٢٪ في عام ١٩٨٢ ، وتحول الاتعاش النسبي فيها عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ إلى تباطؤ في النمو ، بحيث هبط المعدل المذكور من ٤,٢٪ إلى ٢,٨٪ بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ولم يتعد ٢,٥٪ في الولايات المتحدة عام ١٩٨٦ مقابل ٥,٢٪ عام ١٩٨٤ وفي عام ١٩٨٧ لم يتعد معدل النمو الاقتصادي ٢,٧٪ في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وقد أدى هذا ، إلى تقليص الطلب في هذه البلدان على الواردات من الدول النامية ، وإلى تشديد النزعة الحمائية ضد الأخيرة .

ومن ناحية ثانية ، تعاطف وتكرر الثورة العلمية - التكنولوجية في المراكز الرأسمالية الصناعية .. وكان بين أهم آثار هذه الثورة تزايد الميل إلى تزاخي الطلب على السلع الأولية من البلدان النامية . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن دراسة لصندوق النقد الدولي تقدر أن حجم المواد الخام المطلوبة لوحدة من المنتج الصناعي حالياً يتعدى نحو ٢٠٪ مما كان مطلوباً عام ١٩٥٠ . وفي عام ١٩٨٤ استهلكت اليابان نحو ٦٠٪ فقط مما استهلكته عام ١٩٧٣ لإنتاج نفس الكمية من المنتجات الصناعية . ويظهر الأثر السبلي لهذا المؤشر الأخير إذا لاحظنا الاعتماد الكبير لليابان على واردات المواد الأولية التمددات والزراعية ،

والوزن الكبير والمتزايد لها في الإنتاج الصناعي العالمي . وفي هذا الإطار تحدثت أسباب كساد سوق السلع الأولية ، ومنها : استحداث بدائل اصطناعية لها ، وإحلال الخامات المحلية محل الممتنورة ، والابتكارات التكنولوجية الموفرة للخامات . الخ ومن ناحية ثالثة ، تراجع متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية . وهكذا ، فإن هذا المعدل هبط من ٦٪ بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٠ إلى ٣,٣٪ بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ في مجموعة الدول النامية ، ومن ٦,٨٪ إلى ١,٠٪ في الدول النامية المصدرة للنفط ، ومن ٦,٤٪ إلى ٠,١٪ في الدول النامية ثقيلة المديونية ، ومن ٥,٣٪ إلى ٠,٧٪ في دول أفريقيا جنوب الصحراء ، ومن ٦,٧٪ إلى ٥,٥٪ في الدول النامية المصدرة للسلع المصنعة وفي عام ١٩٨٧ لم يتعد معدل النمو الاقتصادي للبلدان النامية نحو ٣,٢٪ وقدر متوسط النقص للإنتاج السنوي في مجموعة الدول النامية على مدى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥ (مقارنة بما كان يمكن أن يكون عليه هذا الإنتاج لو استمر الاتجاه السابق ١٩٧٣ - ١٩٨٠) بنحو ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠ ، وهو ما يزيد خمس مرات عن النقص المقابل في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وفي النصف الأول من الثمانينات هبط متوسط الدخل الحقيقي في ٢١ بلداً من بين ٢٥ بلداً في أمريكا اللاتينية وفي ٣١ بلداً من بين ٤٦ في أفريقيا جنوب الصحراء . وكان ضعف النمو الاقتصادي في العالم الثالث نتيجة وسبباً في نفس الوقت للأزمة الراهنة في تجارته الدولية ، وأدى ضمن ما أدى - إلى تدهور شروط التبادل ، حيث دفعت محاولات الدول النامية زيادة حصة صادراتها بما في ذلك لتأمين خدمة الديون ، في ظروف توسع الدول الصناعية في إنتاج وتصدير وإعانة السلع الزراعية للهامة ، إلى عرض فائض في المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية .

د - اتجاهات التنسيق التجاري بين الدول العربية والدول النامية - تحسين شروط التجارة الدولية .

إن مظاهر وأسباب الأزمة الراهنة في التجارة الدولية للعالم الثالث وضمنها العالم العربي تحدد إلى مدى بعيد الاتجاهات التي ينبغي أن يتطور فيها العمل الاقتصادي المشترك من أجل مواجهة أزمة التجارة الدولية ، بما في ذلك الاكتشاف التجاري العربي .

● وتشير أولاً ، إلى ضرورة التنسيق بين الدول العربية والدول النامية من أجل تحسين شروط التبادل التجاري مع الدول الصناعية . وبشكل خاص ، لا بد من مواصلة العمل الاقتصادي المشترك من أجل تنفيذ « البرنامج المتكامل للسلع الأساسية » الذي يمثل أحد مكونات البرنامج الشامل لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد . وتقتضد العمل من أجل تكيف العرض مع الطلب بما يساعد على عقد اتفاقات تثبيت أسعار المواد الأولية بين

المنتجين والمستهلكين ، وخلق استخدامات واسواق جديدة وزيادة انتاجية وتصنيع وتنويع المواد الأولية ، وتحسين شروط دخول والغاء الحواجز الكمية والتعريفية امام صادرات الدول النامية . كما تقصد منطقياً التنسيق من أجل تحقيق الاجراءات المتفق عليها في اطار هذا البرنامج مثل : إبرام مجموعة اتفاقات حول المخزون العالمي من السلع التي يتضمنها البرنامج مع توسيع هذا القائمة بادخال سلع مثل النفط ، واقلمة النظام العالمي للتفضيلات التجارية ، ويده نشاط الصندوق المشترك للسلع الأولية باعباره اداة رئيسية لتحقيق آلية التعويض وتنفيذ مجمل البرنامج . الخ وأما إمكانية التقدم على طريق تنفيذ هذا البرنامج لصادرات المواد الأولية ، فوكلدها ، من ناحية ، التقدم المحدد الذي ظهر أبان مناقشات الدورة الخاصة بالحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة (عام ١٩٨٠) وذلك فيما يتعلق بتكوين الصندوق المشترك للتمويل ، والعمل التحضيرى لعقد الاتفاقات السلعية . ومن ناحية أخرى ، وهذا هو الأهم ، تصديق غالبية الدول مع الدورة السابعة لليونتاد (يوليو ١٩٨٧) على الصندوق المشترك للسلع الأولية ، الذى يضمن حداً أدنى لاسعارها للدول النامية ، وتمويل برامج بحث ومعونة فنية لتمويلها ، وتقديم مساعدات مالية عند انهيار أسعار أى منها ، ومن ثم قرب بدء نشاط هذا الصندوق ، وهو ما تبرز ضرورته من قسور آلية التمويل التعويضى سواء لصندوق النقد الدولى أو وفق مواثيق لومى ، دون اغفال أهمية تطوير هذه الآليات ايضا وخلق أخرى جديدة . كما نلاحظ بشكل خاص ضرورة التنسيق من أجل رفع واستقرار للاسعار الحقيقية للنفط باعتباره أهم الصادرات الأولية فى الوطن العربى . ونستند إمكانية هذا إلى الآثار السلبية لهبوط هذه الاسعار على الدول النامية غير المصدرة للنفط مثل : خفض المساعدات المالية الميسرة المقدمة لها ، وتقليص الطلب على العمال المهاجرين ومن ثم حجم تحويلاتهم ، والحد من قدرة المنتجين على الاستيراد . الخ أضف إلى هذا واقع غياب المكاسب التى اعلن ان البلدان النامية ستحققها نتيجة تدهور اسعار النفط الذى تصورده الدول الصناعية ، ومن تلك زيادة الطلب على المواد الأولية الأخرى وزيادة المساعدات المالية الميسرة ، وتحسين شروط التبادل للدول النامية على حساب صادرات الدول الصناعية . وانخفاض اسعار الفائدة والتضخم والعملات الرئيسية . أضف إلى هذا الخسائر المباشرة التى ستعرض لها الدول النامية التى تعتمد كلياً أو جزئياً على تصدير النفط .

● ● وثانياً ، ضرورة التنسيق بين الدول العربية والدول النامية فى مجال حصاد سياسات الانفتاح التجارى والتحوليات الليبرالية التى تتم وفق شروط الدول الصناعية وتتعارض مع مصالح الدول النامية للعربية وغير العربية مهما بدأ اغراء الوعد بانفتاح غربي مقابل . وتقصد هنا التحولات الخارجية التى يدعو اليها صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى مثل : إلغاء القيود الجمركية الكمية ، وخفض مستوى الحماية التعريفية مع

خفض متوسط تشتت أو تباين هذه الجماعية ، وتصنيف دعم الصادرات ، وتحرير حركة رأس المال الأجنبى ، وخفض اسعار صرف العملات الوطنية . الخ . (الى جانب التحولات الداخلية مثل : إلغاء الرقابة على الاسعار ، وبيع القطاع العام ، وخفض الانفاق الحكومى ، وإلغاء ضمانات تشغيل العمالة . الخ) . وقد جرى هذا باشكال ومعدلات مختلفة فيما سمي بنموذج « التوجه الخارجى القوي » و « التوجه الخارجى المعتدل » (ضمن ٤١ دولة شملتها دراسة الفترتين ١٩٧٣ - ١٩٨٥ و ١٩٦٣ - ١٩٧٣ نشرها البنك الدولى) وتم عكسه فى نموذج « التوجه الداخلى القوي » و « التوجه الداخلى المعتدل » .

● ● وتنبين من الدراسة المذكورة حصداً سلبياً لنموذج « التوجه الخارجى » ، وشاراً ايجابية له لكنها لا تقتصر عليه ولا تؤمن تجنب وربما لا تعادل الآثار السلبية المترتبة عليه ، ومركزين أن هذا التوجه هو بالاساس وبالفضل نحو الشمال ، نلاحظ :

من ناحية ، أن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى كان أعلى فى بلدان التوجه المعتدل للداخل مقارنة ببلدان التوجه المعتدل للخارج ، وكان اشد ترجيحاً لهذا المعدل للبلدان ذات التوجه المعتدل للخارج وأقل ترجيحاً للبلدان ذات التوجه القوي للداخل . وكان متوسط النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى الحقيقى أعلى فى بلدان التوجه المعتدل للداخل مقارنة ببلدان التوجه المعتدل للخارج ، وكان اشد ترجيحاً فى البلدان الأخيرة . وكانت اقل زيادة فى نسبة المدفوعات المحلية الى الناتج المحلى الاجمالى فى بلدان « التوجه الخارجى » المعتدل ، وكانت هذه النسبة فى البلدان الأخيرة أقل منها فى بلدان التوجه الداخلى المعتدل . وكانت معدلات التضخم مفرطة فى بلدان التوجه الخارجى المعتدل حيث بلغت ٤٥ ٪ مقارنة بـ ١٢ ٪ فى بلدان التوجه الداخلى المعتدل و ١٣ ٪ فى بلدان التوجه الداخلى القوي . وقد حوالى ١١ - ١٢ ٪ من المشتغلين فى الصناعة وظلتهم بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٩ ووصل معدل البطالة الى ٣٠ ٪ فى شيلي فى عام ١٩٨٣ ، وهى من بلدان التوجه المعتدل للخارج التى شهدت اوسع واسرع عملية « تحرير » وتطبيق لاستراتيجية « التوجه الخارجى » فى هذه الفترة . ومثلت ديون البرازيل - من البلدان المشار اليها - نحو ١٢.٨ ٪ من اجمالى المديونية الخارجية للعالم الثالث عام ١٩٨٤ . واضمت كوريا الجنوبية بين الدول السبع الأكثر

مديونية فى العالم ، فى ذات الوقت الذى تزايدت فيه حدة تفاوت توزيع الدخل القومى بها . الخ . ومن ناحية أخرى ، فإن أعلى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى تحقق فى بلدان التوجه الخارجى القوي ، وبلغت انتاجية الاستثمار أعلى مستوى فى هذه البلدان ، وكانت أكبر حصة لناتج الصناعة التحويلية فى

كل الأحوال ضد الدول الأكثر تقدماً في التصنيع . وأن « تحريم التجارة الخارجية » بقي محاصراً في إنجلترا ، مصنع العالم التي فرضت حماية صناعاتها القومية وجزئياً من البلدان القريب الأخرى المتأخرة في التصنيع أبان الحلقة الأولى من الثورة الصناعية حتى نهاية القرن الماضي ، وإحتضر فعلياً مبدأ « حرية التجارة » طوال عقود الحلقة الثانية من الثورة الصناعية حتى منتصف هذا القرن ، ولكن طوال تلك العقود والقرون فرضت « حرية التجارة » على المستعمرات وأشباه المستعمرات في الوطن العربي وغيره من بلدان العالم الثالث . وبعد نحو ثلاثة عقود من « تحرير التجارة » بين بلدان المراكز الصناعية الرأسمالية المتقدمة ، لم تتوقف فيها محاولات وأد « الحماية » في الدول النامية المستقلة والمساعدة إلى التصنيع ، عاودت الدول الصناعية الغربية التصكيب « الحماية » جزئياً وبدرجة أقل فيما بينها ، وبشكل شامل وبدرجة عالية أزاء الدول النامية كما أشرنا ونبدو « الحماية الجديدة » في تقديرنا مرتبطة بمتطلبات حماية الصناعة الوليدة والتقليدية في الدول الصناعية المتقدمة مع ولوج الحلقة الثالثة الثورة الصناعية ، ودون إنكار أثر العوامل الأخرى ، فإن العامل المذكور سوف يمثل قوة دفع طويل لتواصل النزعة الحمائية الغربية التي توجه نصابها الأكثر حدة ضد محاولات التصنيع الحقيقي والمستقل في العالم الثالث . وقد يتم تخفيض حدة الحماية بين الدول الصناعية التقليدية بالقدر الذي تفرضه اعتبارات توازن القوى و « المصالح الاستراتيجية » وتعاظم « الاعتماد المتبادل » وتزايد تدويل الاقتصاد . . الخ ، ورغم نمو العمليات بين فروع الشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية فإنه لا يمكن التقليل من الاحتمالات الحقيقية لاندلاع « حروب تجارية » فيما بين الدول الصناعية التقليدية أو من قبلها ضد الدول الصناعية الجديدة . وفي هذه النزعة الحمائية يزايد التخلي عن مبادئ الجات وخاصة عدم التمييز في التجارة وشفافية أساليب الحماية وإلى جانب الصناعة تتزايد حماية « الزراعة » استجابة للمصالح السياسية الاقتصادية الذاتية للدول الغربية والأمر أنه يجب رفض المنطق المتهافت والتمحيز . وحتى المناق « في إعلان البنك الدولي بأنه » مهما كانت البلدان الصناعية ملتزمة بالنزعة الحمائية فإن أفضل خيار أمام البلدان النامية هو اتباع استراتيجية ذات توجه خارجي ، وفي نصيحته للدول النامية التي تواجه رسوم التعويض ومكافحة الاعراق وإهدار المعاملة التفضيلية الخاصة والحماية الاعلى ضد صادراتها . . الخ . بأن تتخلى عن المطالبة بمعاملة تفضيلية خاصة وعن الحماية عموماً بما في ذلك خدمات التجارة ، أي ما يفرضه واقع تخلفها ومشكلاتها وهو ما يفي بتقرير البنك الدولي للمطالبة بالحماية في القرب على أساس « المعاملة بالمثل » .

النتائج المحلي الاجمالي في بلدان التوجه الخارجي القوي ثم المعتدل ، ونمت الصادرات من السلع المصنعة بأعلى المعدلات في بلدان التوجه الخارجي المعتدل ثم القوي ، ومقارنة بحصة نمو المدخلات تفوقت حصة نمو الانتاجية في نمو النتائج المحلي الاجمالي . . الخ . يبدو أنه من الهام في ذات الوقت أن نلاحظ : التكلفة الاجتماعية والاقتصادية العالية التي عرضنا بعض مؤشراتها ، فضلاً عن تكلفة التبعية الشاملة بما فيها السياسية ، التي دفعت لنا لهذا النمو . أضف إلى هذا ، أن هذه المؤشرات الايجابية لم تكن في كل الأحوال قاصرة على نماذج التوجه الخارجي ، وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن انتاجية الاستثمار كانت متقاربة في بلدان التوجه الداخلي المعتدل مع بلدان التوجه الخارجي المعتدل ، وأن نمو الصادرات من السلع المصنعة بلغ مستويات عالية في البلدان الأولى . وخلال سنوات ممتلئة ، تفوقت حصة نمو الانتاجية في نمو النتائج المحلي الاجمالي في الأرجنتين وتشيلي وتركيا والمكسيك حين طبقت جميعها استراتيجيات التوجه الداخلي مقارنة . على سبيل المثال . بالبرازيل التي طبقت استراتيجية التوجه الخارجي . وإذا غضضنا الطرف عن عدم شمول - وربما تحيز - البلدان المدروسة ، فإننا نلاحظ ، أن متوسط النمو السنوي للقيمة المضافة الحقيقية للصناعة التحويلية كان في بلدان التوجه الداخلي المعتدل أعلى منها في بلدان التوجه الخارجي المعتدل ، وكان متوسط حصة قوة العمل في الصناعة أعلى في البلدان الأولى منه في الثانية . وتقارب في مجموعتي البلدان الاخيرتين متوسط النمو السنوي للعمالة في الصناعة التحويلية . وفضلاً عن هذا كله ، فإن بلدان التوجه الخارجي القوي - باستثناء حالة كوريا الجنوبية - اقتصرت على الدولة - المدينة في هونغ كونج وسنغافورة ، وارتبط النجاح في الحالات الثلاث باعتباريات الصراع على الصعيد العالمي بين الرأسمالية والاشتراكية في آسيا ، وبحاجات بناء مواقع متقدمة للتصدير من قبل الشركات عابرة القومية ولكن المحاصر بالقيود المتزايدة في حال اتجاهه الى اسواق البلدان الأم . وارتبط النجاح أيضاً بدرجة هامة بقيود هامة على سياسات تحرير التجارة الخارجية ، ويتدخل قوى من الدولة بما في ذلك لحماية « الصناعات الوليدة » ، ويتخذ حركة رأس المال الخاص وبالذات الاستثمار الاجنبي المباشر . . الخ .

وثالثاً : ضرورة التنسيق بين الدول العربية والدول النامية من أجل صياغة سياسة حماية مضادة للسياسة الحمائية التي تتبعها الدول الرأسمالية الصناعية ، والعمل على تقليص مضار الحماية وتعظيم مزايا الانفتاح في إطار « الاعتماد الجماعي على الذات » في العالم الثالث والصراع من أجل « اعتماد متبادل متكافئ » في الاقتصاد العالمي . ونلاحظ من هنا أن الحماية كانت شرط التقدم الصناعي في جميع الدول الصناعية التقليدية والجديدة الرأسمالية والاشتراكية ، كما كانت شرط انجازات التصنيع في محاولات التصنيع المستقل ، واتجهت الحماية في

٢ - اتجاهات التعاون والتتسيق في مجال المديونية والتمويل :

أ - تطور العون الائتماني العربي إلى الدول النامية :

لقد تعددت مؤسسات التعاون المالي في العالم الثالث والعالم العربي من أجل توفير الائتمان وتمويل الاستثمار وتوازن المدفوعات . وساهمت الاقطار العربية المصدرة للنفط ، وخاصة الخليجية ، بما في ذلك عن طريق التمويل الحكومي المباشر ، بالنصيب الأكبر في هذا التعاون . ونكتفي هنا بالإشارة فقط إلى أن هذه الاقطار الخليجية العربية . مع أقطار عربية أخرى - قد ساهمت في تأسيس بنوك وصناديق ومؤسسات الائتمان التي تقدم قروضها إلى دول قارة معينة (افريقيا) أو دول اقليم معين (الاقليم العربي) أو قطر معين (صندوق الخليج للتنمية في مصر) أو تقدم قروضها على نطاق عالمي (الدول الإسلامية) . كما ساهمت في هذا التأسيس سواء على أساس قطري (الصناديق القطرية) أو اقليمي عربي (الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي) أو قاري (المصرف العربي الأفريقي) أو عالمي (صندوق الأوبك وبنك التنمية الإسلامي) . وإلى جانب مؤسسات تقديم الائتمان (البنوك والصناديق السابقة) شاركت هذه الاقطار في تأسيس مؤسسات تمويل الاستثمار (الشركة العربية للاستثمارات البترولية) وفي صناديق النقد لتوازن المدفوعات (صندوق النقد العربي) . . الخ .

● ● ونلاحظ أولاً : أن اجمالي العون الائتماني الرسمي الميسر الذي قدمته الاقطار العربية المصدرة للنفط إلى الدول النامية الأخرى بلغ حوالي ٧٣,٢ مليار دولار بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٤ . وقد بلغ المتوسط السنوي لهذا العون نحو ٤,٩ مليارات من الدولارات ، وقفز من ٧,٧ إلى ٣٣,٠ ثم ٣٣,٤ مليارات من الدولارات ومثل ١٠,٥ ثم ٦,٤ ثم ٦,٧ % من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية المانحة في الفترات ٧٠ - ١٩٧٤ ، ٧٥ - ١٩٧٩ ، ٨٠ - ١٩٨٤ على الترتيب . وارتبط نمو أو هبوط هذا العون بحركة اسعار النفط ونمو المائدات والفوائض التشغيلية العربية . وهكذا ، فقد بلغ العون الائتماني العربي اقصاه عام ١٩٨٠ حيث قدر بنحو ٩,٦ مليارات من الدولارات . ومثل نحو ٣,١ % من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية المانحة ، وبلغ ٤,٦ % ونحو ٥,٠ % للناتج المحلي الاجمالي لدول الخليج والسعودية على الترتيب . وفي عام ١٩٨٤ ، نهب بدء استثمار الازدهار النفطي تراجع العون الائتماني العربي إلى نحو ٤,٥ مليارات من الدولارات ، أو نحو ١,٨ %

من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية المانحة ، و ٢,٦ % من نص الناتج لدول الخليج ، و ٣,٠ % للسعودية . واستمر التراجع ليصل العون إلى أدناه مع انزياح اسعار النفط العربي . وتظهر بوضوح أهمية وأفضلية العون الائتماني العربي إلى الدول النامية . من ناحية ، في ارتفاع نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية المانحة (أكثر من ١,٩ %) مقارنة بالدول غير العربية المقدمة للعون ، وأساليب أو اشتراكية أو نفطية (أقل من ١ %) ، وهكذا ، فإن الاقطار العربية قدمت نحو ثلاثة أمثال النسبة المحددة للمعونات الدولية الميسرة (٠,٧ % من الناتج المحلي الاجمالي) ، وخمسة أمثال النسبة المقدمة من دول لجنة مساعدات التنمية ، وثمانية أمثال النسبة المقدمة من الولايات المتحدة . ومثل العون العربي حوالي ١٣,١ % من الاجمالي العالمي ، وهو ما بلغ نحو أربعة أمثال حجم المساعدات المقدمة من الدول الاشرائية ، ومثل عنصر المنحة حوالي ٥٠ % من المساعدات الرسمية للارباك ، ومثلت السعودية ثمانية دول العالم المقدمة للعون بعد الولايات المتحدة وقدمت حوالي ٦٠ % من مساعدات الاربك بين ١٩٧٧ و ١٩٨٣ وفي عام ١٩٨٤ قدمت السعودية والكويت ٨٨,٧ % من العون الائتماني الرسمي العربي ومنه بلغ العون الثنائي ٨٤ % وغير المخصص منه ٩٤ % ووجه ٧٨ % من الاخير لتمويل الموازنات الحكومية ، وأما حصة المشروعات فلم تتعد ١٦ % واتجه ٣,٣ % فقط لتمويل الاستثمار في الصناعة والتعدين والزراعة . ونالت الدول العربية أكثر من ٥٠ % من اجمالي العون وحصلت سوريا وحدها على ٢٠ % من الاجمالي .

● ● وثانياً ، أن المجموع التراكمي للمساعدات الميسرة الملزم بها من قبل مجموعة صناديق ومؤسسات التنمية العربية منذ عام ١٩٦٢ وحتى نهاية ١٩٨٥ بلغ حوالي ٢٢ ملياراً من الدولارات ، قدمت من خلال ١٧٢٢ عملية بمتوسط ١٢,٨ مليون دولار ، ونقلتها مائة دولة نامية بمتوسط ٢٢٠ مليون دولار . وقدم الجزء الأعظم من هذه المساعدات بعد عام ١٩٧٣ حيث لم تتعد نسبة المقدم منها قبل هذا العام نحو ١٠ % من الاجمالي . وفي عام ١٩٧٤ وحده قدم ما يزيد عن كل السنوات السابقة جميعاً ، وبلغت المساعدات ثروتها عام ١٩٨٢ حيث قدم نحو ٢,٨ مليارات من الدولارات ، وفي عام ١٩٨٥ هبطت المساعدات إلى ١,٦ مليارات من الدولارات أو ٥٧ % من مساعدات عام ١٩٨٢ وقد ساهمت الصناديق القطرية بنحو ٥٦,٥ % من الاجمالي ، وقدمت الصناديق متعددة الاطراف الباقي مع تنامي دور الاخيرة التنمى في السنوات الأخيرة . وكانت لكره المساهمات القطرية للصندوق السعودي (٢٢,٢ %) والكويتي (٢١,٥ %) واكثر المساهمات متعددة الاطراف للبنك الإسلامي (٢٠,٧ %) وللصندوق العربي (١٠,٦ %) ثم صندوق الأوبك (٩,١ %) .

ونلاحظ ، من ناحية ، أن الاعتبارات السياسية أساساً ،

والصلاات الاقتصادية بعدها ، كانت المحدد للتوزيع الجغرافي لقروض الصناديق العربية في تطوره . وهكذا ، فإن ١٩ دولة عربية نالت ٥١,٣٪ من الاجمالي ، ونالت الاردن والمغرب وتونس ٥٢٪ من القروض المخصصة للثول العربية . ونالت ٢٣ دولة آسيوية ٢٧,٥٪ من الاجمالي وقدم الصندوق السعودي والصندوق الكويتي والبنك الاسلامي ٨١,٥٪ منها . ونالت ٣٩ دولة افريقية ١٩,١٪ من الاجمالي ، قدم الصندوق السعودي والصندوق الكويتي وصندوق الاوك ٦٢,٢٪ منها . ونالت ٧ دول حوالي ٥٠٪ منها . ونالت ١٧ من دول امريكا اللاتينية ١,٧٪ فقط من الاجمالي ، ساهم صندوق الاوك بنسبة ٦٠٪ منها ، وذلك حتى نهاية ١٩٨٥ . وفي العام الاخير نصبه احتفظت للثول العربية بنفس النسبة المتوسطة من القروض (نحو ٥٢٪) فيما زاد نصيب عداقل من الثول الآسيوية الى ٣٣,٦٪ من الاجمالي ناتته ٩ دول . وانخفض نصيب الدول افريقية الى ١٣,٤٪ وكذلك نصيب دول امريكا اللاتينية ومعها مملكة الى ١,٠٪ فقط . وبينما نالت الجزائر اكبر نسبة من الاجمالي (١٨٪) نالت الصومال اقل نسبة (٠,٦٪) واستحوذت الاقطار النفطية العربية ذاتها على ٣٠,٦٪ من الاجمالي . وساهم البنك الاسلامي وحده بنسبة ٤٢,٧٪ من الاجمالي ثم السعودي ٢٣,٦٪ بينما لم يتعد نصيب المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ٤,٥٪ من الاجمالي ، وتوقف للصندوق العراقي عن تقديم القروض بدءا من عام ١٩٨٣ .

● ● ومن ناحية ثانية ، فإن قروض صناديق التمويل العربية اتجهت الى التركيز على قطاعات البنية الاساسية الانتاجية حيث نالت الطاقة والنقل والمواصلات ٥٢,٣٪ من اجمالي القروض ، ونالت الصناعة التحويلية والاستخراجية والزراعة والثروة الحيوانية ٣٢,٥٪ ونالت الاغراض الأخرى ، شاملة دعم موازين المدفوعات ، ومرافق المياه والمجاري ، وخدمات الصحة والتعليم والتدريب نحو ١٥,٢٪ من الاجمالي . وقد كانت اعلى نسبة لقروض النقل والمواصلات في افريقيا (٣٤,٦٪) ولقروض الطاقة في آسيا (٤٤,٩٪) ولقروض الصناعة والزراعة في الوطن العربي (٣٥,٣٪) واتجهت النسبة الاكبر من قروض امريكا اللاتينية الى الصناعة والزراعة (٢١٪) . وأما على مستوى للثول فانه يلاحظ ان قطاعات الانتاج نالت ٧٤,١٪ من اجمالي القروض المخصصة للجزائر ، و٧٨,٧٪ للعراق ، و٥٣٪ للمغرب ، و٥٠٪ لتونس ، و٤٥,٧٪ للمودان ، و٤٤,٥٪ لموريتانيا .. ولكن ٢٢,٦٪ لمصر و١٢,٩٪ لموريا . وذلك حتى نهاية عام ١٩٨٦ .

● ● وقد زادت الاستثمارات طويلة الأجل للثول الأوك - وغالبيتها عربي - في البلدان النامية من ٦,٣ مليارات من الدولارات بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٥ ، أي تمت بنحو ٩,٤ مرة ، مقابل نمو بلغ ٧,٢ مرة لاجمالي استثمارات الاوك في الخارج في نفس الفترة - بيد أنه على الرغم من هذا ، فإن

استثمارات الأوك في العالم الثالث لم تتعد نحو ١٤,٤٪ من اجمالي استثمارات الاوك في الخارج .

وإذا أخذنا كمؤشر غير مبشر للاستثمارات العربية المباشرة في العالم الثالث ، تلك المشروعات العربية الدولية المشتركة التي تتخذ مقراتها الدول النامية غير العربية ، فإننا نلاحظ انها بلغت ٥٥ مشروعا أو نحو ٢٠,٤٪ وبلغت رؤوس أموالها ٢,٦ مليارات من الدولارات أو ٢٠,٩٪ من الاجمالي . توزعت بحيث نالت آسيا غير العربية نحو ٦٪ من العدد و٨,٨٪ من رؤوس الأموال وأفريقيا غير العربية ١٢,٠٪ و ٨,١٪ وأمريكا اللاتينية ٢,٦٪ ونحو ٤,٤٪ على الترتيب . وإذا أضفنا ٢٥٢ مشروعا عربيا مشتركا توطن في الاقطار النامية العربية وبلغت رؤوس أموالها نحو ١٧,٩ مليارات من الدولارات ، فإن اجمالي المشروعات العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة التي توطنت في العالم الثالث يبلغ عددها ٣٠٧ مشروعا أموالها نحو ٢٠,٥ مليارات من الدولارات أو ٥٩٪ ونحو ٦٨٪ من الاجمالي العام في نهاية عام ١٩٨٣ .

ب - اتجاهات التعاون المالي بين الدول العربية والدول النامية - تطوير العلاقات البينية المالية :

● ● ان المؤشرات التي اورناها اعلاه تساعدنا على تحديد خصائص وتفاصيلات العون الامثلي العربي ومن ثم اتجاهات تطوير هذا العون ومحمل علاقات التعاون المالي بين الدول العربية والدول النامية .

ونلاحظ ، أولا ، أن العون الامثلي العربي يمثل من حيث الشكل والمضمون أهم مظاهر تنامي العلاقات المالية بين البلدان النامية ، والتي تمثل أداة هامة للحد من الخضوع للعلاقات المالية المستندة الى التهمز والاستغلال في السوق الرأسمالي العالمي . ومن ثم لا بد من تطوير هذا العون باعتباره أحد المراكز الموضوعية للدور القيادي الممكن للوطن العربي في مجال اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يحمل آثاره الايجابية الى محمل البلدان النامية ، عربية وغير عربية . وهكذا ، فإن مؤسسات التمويل الامثلي العربي من حيث حجم التمويل والتوزيع الجغرافي والشمول القطاعي تفرقت على غير هاء من المؤسسات المماثلة في العالم الثالث . وتميزت بدرجة أعلى بكثير من الاستقلال المالي من زاوية الاعتماد على الموارد الذاتية مقارنة بالمشاركة الغربية في رؤوس أموال المؤسسات غير العربية . وبذلك فإن مؤسسات التمويل العربي تحمل امكانات أعلى للتعبير عن المصالح المتبادلة للمانحين والمتلقين للعون الامثلي ، ولتجسيد علاقات تعاون مالي متكافئة لا تستخدم في ولا تستند الى قوة شاملة مهيمنة الى - أو قادرة على - فرض علاقات سيطرة أو تبعية . ويفرض هذا ضرورة تطوير العون العربي على أسس تخلصه من مظاهر الخضوع لقوانين حركة والمصالح رأس المال الدولي . ونقصد هنا بشكل خاص ضرورة تحرير تدفق العون العربي من قيود المشاركة مع الغرب في املاء

السياسات الاقتصادية ، للتكيف السليم ، على البلدان النامية المتقنية للمساعدات العربية والغربية في العالم الثالث بما فيه العالم العربي . ويبدو مثل هذا التطوير ملحا اذا ادركنا أن هذا العون الذي يمثل خصما من الثروة النفطية التضخمية غير المتجددة ، لا بد من تجنب اهداره في المدى المحدود زمنيا لتأثيره الراسع ، وذلك بتوظيفه في إطار يدعم التكيف الإيجابي ، على أساس التنمية المستقلة . أن هذا التوجه ينبغي أن يمثل هدفا رئيسيا محدد في تخصيص العون العربي .

● وثانيا ، أن العون الإنمائي العربي يمثل من حيث المزايا والشروط مصدرا من أهم مصادر التمويل الميسر المتاح للبلدان النامية ، ومثل بدلا هاما لهيمنة التمويل الميسر المتاح من الدول الرأسمالية الصناعية وللضعف النسبي للتمويل الميسر المتاح من الدول الاشتراكية المتقدمة . ومن ثم فإنه لا بد من إيلاء اهتمام أعلى بمرود هذا العون على أساس تعظيم المنافع العربية ، طالما أن التعاون المالي - مثل غيره من ألوان التعاون المنشود - يستهدف تأمين المصالح المتبادلة للوطن العربي والعالم الثالث على السواء . وهكذا ، فإن العون العربي ينسجم إلى جانب تيسر شروطه المالية والفاتورية وارتفاع عنصر المنحة فيه وغياب عناصر التخصيص والمشروطية مقارنة بقرض المراكز والدول المؤسسات الرأسمالية ، وينجح تمويليا بالعملة الحرة يساعد على علاج مشكلات المدفوعات الخارجية ويمكن من حرية استخدامه واستثماره مقارنة بقرض الدول الاشتراكية . بيد أن مرود هذا العون يبدو محدودا من منظور تطوير القدرات الاقتصادية في الوطن العربي عموما ، والأقطار النفطية العربية المانحة للعون خصوصا ، وسواء تعلق الأمر بالأهداف المباشرة أو البعيدة ، بالمصالح العربية أو حتى المصالح الحقيقية الجذرية للبلدان المتقنية للمساعدات ذاتها . وهكذا - على سبيل المثال - فإن الميزة الطاهرة للعون الإنمائي العربي في عدم ارتباطه بشروط التوريد أو التنفيذ من قبل مؤسسات الدول العربية المانحة ، قد خدم موضوعا لشركات الغربية الموردة والمنفذة للمشروعات التي تقام بتمويل عربي بما زاد من أرباح وفرة وغزو الغرب على حساب الانقراض من أرباح وقوة وتأثير العرب . والأمر أنه يمكن وينبغي أن تقابل مزايا العون الإنمائي العربي بالاتفاق على أولوية التوريد والتنفيذ من قبل مؤسسات الاقطار العربية المانحة المؤسسات المتقدمة إلى الاقطار العربية الأخرى . ومن المنظور العملي ، ربما يكون الخيار الأفضل هو التوريد والتنفيذ من قبل مؤسسات متعددة الجنسية تقوم على رأس المال والخبرة الفنية وقوة العمل من الوطن العربي وغيره من البلدان النامية وتستخدم القوة المالية والاقتصادية وغيرها من ألوان القوة العربية في الحصول على التكنولوجيا والتكيف بأفضل الشروط من السوق العالمية . أضف إلى هذا ، ضرورة اعطاء الأولوية في استيراد النفط وغيره من السلع والخدمات بالتمويل العربي من الأسواق العربية كلما أمكن وحتى إذا اتسمت الواردات بميزة نسبية أقل ، طالما

أن هذا يتم معادلته أيضا بالاستيراد العربي من البلدان النامية كشكل من أشكال استرداد أصل وفائدة القروض أو باعتباره أحد ألوان التعاون التجاري الممكن والمنشود . أي باختصار لا بد من البحث عن سبل إعادة تدوير العون العربي بما يحقق المصالح المتبادلة للمانحين والمتلقين ولا يسهم في المزيد من اضطرابها النسبي مصالح مراكز التقدم والسيطرة الصناعية في السوق الرأسمالية العالمي .

● وثالثا ، أن العون الإنمائي العربي وإن استجاب جزئيا للمصالح الضيقة المباشرة للدول العربية المانحة له فإنه لم يستجب في غالب الأحوال لأولويات المصالح القومية العربية . وخضع قسم هام من العون للسيطرة المباشرة للمراكز الرأسمالية المسيطرة سواء في المؤسسات المالية الدولية التي تزايدت حصة الاقطار العربية المصدرة للنفط في مواردها المتاحة للاقراض للبلدان النامية . واستندت هذه السيطرة الغربية المباشرة - والتي سعى الغرب إلى توسيعها عبر ما سمي بـ « التعاون الثلاثي » - إلى « ابتزاز » الاقطار العربية النفطية صاحبة الغواض المالية « بتمعة » التصدير في مساعدة الدول النامية ذات العجز المالي ، وبدعوى عدم فاعلية العون العربي المباشر بمعزل عن القدرة التكنولوجية والخبرة الفنية للدول والمؤسسات الغربية أو الخاضعة لسيطرة هذه الدول والمؤسسات .

وهكذا ، نلاحظ من ناحية ، أن التوزيع الجغرافي للعون الإنمائي العربي لم يراع مثلا الأهمية الاستراتيجية لضرورة تعظيم العون المخصص للدول الأفريقية التي ساندت الحقوق العربية ، وابتد الأكر حرسا على التعاون مع الوطن العربي وفي ذات الوقت الأشد حاجة إلى العون - مقارنة بالدول النامية الأخرى . وتتأكد هذه الضرورة من أن أفريقيا تمثل - وأن من حيث الامكانية - من منظور متطلبات التنمية المستقلة العربية والاعتماد الجماعي على الذات في العالم الثالث عمقا استراتيجيا للوطن العربي بما تحوز من قدرات اقتصادية كامنة ومن موارد طبيعية هائلة . والأمر ، أن العون العربي لافريقيا رغم وزنه النسبي المنخفض شهد تراجعا كبيرا لصالح العون المخصص لآسيا ، ارتباطا في الحالة الأخيرة باعتباريات سياسية لا تعكس الأولويات القومية العربية (مضاعفة العون للباكستان مثلا) . ولم يأت العون العربي لافريقيا بكامل ثماره للطرفين ، بسبب عدم فاعلية المؤسسات وغياب جماعية التعاون وعدم كفاءة توظيف المساعدات ، وضعف المردود الاقتصادي وغير الاقتصادي للطرفين ، رغم ما تضمنته مقررات مؤتمرات القمة العربية والأفريقية ، وعلان القاهرة الصادر عن أول مؤتمر قمة عربي - أفريقي (قبل عشر سنوات في مارس ١٩٧٧) ، وتعدد مؤسسات التعاون المالي والفني ، العربي الأفريقي ، وجدية التوجه الأفريقي نحو التعاون العربي وبالذات مع المازق الذي دخله حوار الجنوب - الشمال ، وأخيرا ، على الرغم من مأسى الجفاف والمجاعة في أفريقيا . ومن ناحية أخرى ، فإن قصما هاما من العون العربي الرسمي الميسر إلى الدول الأفريقية

« الدول الاشتراكية للصناعة » ، وذلك استنادا الى قوة المساومة الجماعية للدول النامية بما في ذلك قوتها « المالية العربية » ، ويهدف للتعبيل بالتصنيع المستقل في العالم الثالث وفي قلبه الوطن العربي . وهنا ، تبدو جذرية بالسمي نحو الاخذ بها المقترحات التي تضمنتها الوثائق المقدمة الى مؤتمر القمة العربي في عمان (علم ١٩٨٠) ، سواء الاقتراح بدمج كل أو معظم البنوك التي أسستها أو ساهمت في تأسيسها الدول العربية المانحة للون مع غيرها من الدول العربية والتي تم غيرها تقديم جانب أساسي من العون الائتماني العربي . والمقصود هو دمج بنوك مثل : الاسلامي ، والعربي - الافريقي . . الخ في « المصرف العربي للتنمية الدولية » الذي يمكن أن تساهم في تأسيسه بلدان نامية غير عربية . وتطوير الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية الي « صندوق عربي للتعاون الفني » على ذات الاساس السابق . . أو الاقتراح البديل بتشكيل « لجنة عربية لمعونات التنمية » ، تنظم تبادل المعلومات بشأن الدول المستفيدة ، وتحصر المعونات المقدمة لكل دولة ، وتنسق بين سياسات العون الثنائية ومتعددة الاطراف ، وتراعى تأمين المردود الاقتصادي والسياسي العربي للون ، وتتفق مع مؤسسات التمويل الميسر المعاملة من الدول النامية غير العربية ، ومع المؤسسات المصرفية العربية المشتركة للتمويل التجاري . . الخ وهي لجنة يمكن أن تنشأ في اطار جامعة الدول العربية .

● ● وخامسا : ان التوقعات بتراجع حجم العون الائتماني العربي الميسر في السنوات القادمة ، وهو ماحدث فعلا في السنوات الماضية ، نتيجة هبوط أسعار وعوائد وفوائض النفط العربي ، يفرض ضرورة العمل على « ترشيد » استخدام هذا العون في البلدان المتلقية له . ويساعد على مثل هذ الترشيح تطوير الاتجاه نحو زيادة حصة المؤسسات متعددة الاطراف للتمويل العربي ، إلى تكون ما عرضناه أعلاه من مؤسسات للون الجماعي الائتماني العربي . ونلاحظ ، بداية ، أنه إذا كان العون الحكومي غير المخصص والذي استوعبه غالبية العون الائتماني الرسمي العربي قد اتجه إلى تمويل عجز الموازنات الحكومية ، ففضل من للتاحية الفعلية لإحلالا بدرجة هامة لموارد مهربة في الدول المتلقية للون وليس إضافة ضرورية لمواردها القاصرة عن تحقيق أهداف للتنمية الاقتصادية الانتاجية الحقيقية . أضف إلى هذا ، أنه إلى جانب تخصيص النسبة الأقل من العون العربي الائتماني الرسمي لتمويل المشروعات . نالت قطاعات الانتاج السلمي (وبالأخص الصناعة والزراعة) حصة ضئيلة منها ، فإن المزيد من العون الائتماني الذي تقدمه الصناديق العربية ينبغي أن يتجه إلى تطوير القطاعات المذكورة على حساب البنية الأساسية ، طالما أن عائد تمويل المشروعات الانتاجية يمكن أن يؤمن التطور اللاحق للحد الأدنى من البنية الأساسية القائمة أو التي طورت من قبل العون العربي ، وحيث العكس يستحيل . ونلاحظ ، هنا أيضا ، صواب ما أكدته التفريق

وغيرها من الدول النامية تم تقديمه وفق الشروط التي يملها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي وبالأذات شروط التكيف المنطقي ، بما يضع العون العربي تحت شبهة المشاركة في تكريس أوضاع التخلف والتبعية التي تقود اليها عمليا هذه الشروط ، وبما يحجب عن البلدان النامية . في أفضل الاحوال - ما تقدمه الاقطار العربية من عون يخلط بأموال المؤسسات المالية الدولية غربية الجوهر والمظهر . ونلاحظ هنا ، أنه الى جانب المساهمة في زيادة رؤوس أموال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تم تقديم قروض هامة الى الدول النامية عبر منافذ سيطرت عليها هذه المؤسسات المالية الدولية الخاصة برأس المال وأدارته للدول الرأسمالية الصناعية . وهكذا ، بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٥ زادت الاستثمارات طويلة الاجل لدول الأوك في هذه المؤسسات من ٣,٥ الى ٣٤,٧ مليارات من الدولارات أو بنحو ٩,٩ مرة ، وهو ما يزيد عن معدل نمو إجمالي التوظيفات الخارجية للأوك كما يزيد وإن بدرجة أقل على استثمارات الأوك طويلة الاجل في الدول النامية في نفس الفترة . وفي تقديرنا أنه ينبغي « تحرير » هذه الموارد العربية واخضاعها للإدارة العربية المباشرة للون الائتماني كما سنوضح أثناء بما يخدم المصالح المتبادلة للبلدان النامية العربية وغير العربية . ومن ناحية ثالثة ، ان الدعوة الى ما سمي به « التعاون الثلاثي » وخاصة في المؤتمر الذي دعت اليه في باريس قبل عشر سنوات « منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية » بدت - كما نذكرنا - ابتززا ، للون العربية النفطية « بهيمة » والتقصير في مساعدة الدول النامية غير النفطية و « ادعاء » بأن « تقصير » العرب في التمويل وراء « قصور » نقل الغرب للتكنولوجيا الى أطراف الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وكانت هذه الدعوة أيضا « تزييفا » للواقع بمحاولة تحميل العرب مسئولية الازمات البنوية والوروية في مراكز هذا الاقتصاد ، ومحاولات نقل أعباء هذه الازمات الى اطرافه . ومحاولة لبز « الشقاق » بين الدول النامية النفطية التي انتزعت حقا في تحديد أسعار ما تملكه من الثروة النفطية وبين الدول النامية غير النفطية التي تطلعت بدورها الى تعديل شروط التبادل الدولي لثرواتها التعدينية والزراعية .

● ● رابعا ، أنه بعد خصم التمويل الضروري لتجاوز التخلف والتبعية في الوطن العربي ، وفي السياق الذي يدعم التنمية المستقلة العربية بالاذات ، فإن ما تقدمه الاقطار العربية النفطية ذات الفوائض المالية من عون الى الدول النامية غير العربية ينبغي أن يخضع كلية للمصالح الاستراتيجية العربية وما يقابلها من مصالح البلدان الأخرى لنامية . وإن اطر هذا التعاون لابد وأن تقتصر على المؤسسات الجماعية العربية ، والمؤسسات المشتركة مع الدول النامية ، الي جانب المنظمات التابعة للأمم المتحدة . وتزيد من هذا التعاون ، الاستفادة المتزايدة من قدرات « الدول الصناعية الجديدة » وتنوع العلاقات سواء بين « الدول الصناعية الرأسمالية » أو بينها وبين

الاقتصادي العربي الموحد للعام الماضي ، من ضرورة تطوير إدارة القروض وضمان حسن استخدامها ، وخاصة بتوجيه الموارد إلى زيادة الانتاج بدلا من الانفاق الاستهلاكي المظهرى ، وزيادة امكانيات التصدير والموارد القطرية من النقد الأجنبي ، والتعاون على أساس الاعتماد الجماعي على الذات ، في البلدان التي تتلقى المعون ، مع تبسيط إجراءات وشروط المعون وإزالة عوائق وخفض تكلفة ومتابعة تنفيذ المشروعات المعولة ، وضمان سداد الائتمانات . والأمر أن مصلحة متبادلة بين الدول العربية صاحبة الفوائض المالية المتراكمة في الأسواق المالية والتفدية الغربية ، وغيرها من الدول النامية - العربية وغير العربية - التي تعاني وطأة الاقتراض إلى تمويل الاستثمار ، تكمن في إعادة تدوير تدريجي ولكن متواصل لهذه الفوائض نحو الاستثمار الانتاجي في العالم الثالث على أساس تكامل عوامل الانتاج ، وأولويات توطن تبدأ منطقيا بالدول صاحبة الفوائض ثم الدول العربية ثم الدول النامية الأخرى . وربما يمثل المزيد من تأسيس المشروعات المشتركة بين الدولة النامية العربية وغير العربية أحد القنوات الهامة لتطوير الاستثمار الانتاجي في العالم الثالث في إطار التقدم على طريق التصنيع والتكامل والاستقلال .

جـ - مؤشرات وأسباب الأزمة الراهنة للمدينونية الخارجية للدول العربية والدول النامية :

.. وهنا أيضا فإن مؤشرات وأسباب أزمة الديون في العالم الثالث تحدد مجالات واتجاهات وإمكانات التنسيق بين الدول العربية والدول النامية الأخرى في مواجهة تكتل الدائنين الغربيين ومن أجل تجاوز مأزق الديون .

.. ونلاحظ ، أولا : تعاطف حجم وأعباء الديون الخارجية للدولة النامية . لقد تضاعفت مديونية العالم الثالث منذ بداية الثمانينات حيث بلغت ١١٩٠ مليار دولار مقارنة بنحو ٥٥٧ مليار دولار بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٧ وبين ذات العاملين وعلى أساس تقديرات العام الأخير ، فإن الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية زادت من ٢٥,٩ إلى ٣٨,٩٪ . وأما نسبة الديون إلى الصادرات فقد زادت من ١١,٧٪ إلى ١٧,٣٪ . وقد تفاوت هذا العبء بين مختلف قارات ومناطق ودول العالم الثالث حسب مستويات التطور الاقتصادي - الانتاجي ، طالما أن الأزمة لا تتعلق هنا بمجرد الحجم المطلق للديون وإنما بالقدرة الحقيقية على مواجهة التزامات السداد . وهكذا ، على سبيل المثال ، رغم أن ديون البلدان النامية العشرة الأقل مديونية كانت حوالي ١٣,٢ مثل ديون بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الأقل نموا ، فإن نسبة ديون المجموعة الأولى من البلدان إلى ناتجها المحلي الإجمالي لم تتعد ٣,٢٪ ، أي نحو نصف النسبة المقابلة للمجموعة الثانية من البلدان والتي بلغت ٦٤,٦٪ عام ١٩٨٤ .

.. ومن حيث التوزيع الجغرافي ، توزعت القارات والأقاليم

المدينة في عام ١٩٨٧ بحيث شغلت أمريكا اللاتينية وحوض الكاريبي المركز الأول ، تلتها آسيا (عدا الشرق الأوسط) ثم أفريقيا (عدا مصر) ثم الشرق الأوسط (عدا البلدان المصدرة للنفط وشاملا مصر) . وأما الدائنين فقد شغلت أمريكا الشمالية المركز الأول بينهم وتلتها أوروبا الغربية ثم اليابان والشرق الأوسط (البلدان المصدرة للنفط) وأخيرا الدول الاشتراكية ودول أخرى . وأما خريطة علاقات المديونية والدائنية فقد رسمت خطوطها الصلات الاقتصادية القائمة بجنورها التاريخية ، وهكذا ، فإن أمريكا الشمالية مثلت أهم الدائنين لبلدان أمريكا اللاتينية ، وشغلت اليابان المركز الأول بين صفوف دائتي بلدان شرق آسيا ، وأما أوروبا الغربية فقد مثلت أهم الدائنين لبلدان الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا . وأما المركز الأول بين جميع الدول الدائنة فقد شغلت الولايات المتحدة فيما يتعلق بجميع القارات والمناطق والبلدان ، وارتبط هذا بقوة شبكة مؤسساتها التي سيطرت وحدها على نحو ٢٥٪ من ديون العالم الثالث ، فضلا عن نحو ٢٠٪ من ديون بلدان الأوك ، في منتصف عام ١٩٨٦ .

وثانيا : تدهور شروط التمويل الخارجي بشدة بين منتصف السبعينات حين تعاطفت وتأثر نمو الديون الخارجية للعالم الثالث وعام ١٩٨٢ حين انفجرت أزمة الديون في مظهرها الحاد ، أي المعجز الفعلي عن السداد من قبل بلد تلو الآخر خاصة تلك ثقيلة المديونية . ويتكفي هنا بالإشارة إلى ارتفاع سعر الفائدة المتوسط على القروض من نحو ٦,٨٪ إلى أكثر من ١٤٪ على القروض طويلة الأجل من المصادر الخارجية بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ . وفي ذات الوقت الذي لوحظ فيه تزايد القروض العملة والخاصة من هذه المصادر . وفوق هذا هبط أجل السداد وفترة السماح وتقلص عنصر المنحة بين نفس العاملين .

ولقد تقلص في السنوات اللاحقة لانفجار الأزمة حجم التمويل الخارجي المتاح للدول النامية من جميع المصادر ، رغم استمرار وحتى تفاقم الأسباب التي تدفع إلى هذا التمويل . وهكذا ، فقد هبطت نسبة المساعدات الائتمانية الرسمية من الدولة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى الناتج القومي الإجمالي لأهم المانحين للمساعدات منها ؛ وهبط صافي المساعدات الائتمانية الرسمية إلى الدول النامية من جميع المصادر ، وهبطت القروض الميسرة وغير الميسرة من المصادر الرسمية والخاصة ، وانخفضت نسبة الائتمانات إلى الدول النامية (عدا الأوك) إلى إجمالي رؤوس أموال البنوك الأمريكية ، بمافي ذلك للبنوك الأمريكية التسمية الكبرى صاحبة أكبر الائتمانات . وفضلا عن التمو المتواضع للمنع ، فإن الاستثمار المباشر زاد بدرجة محدودة ، لكنه انعدم بالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء ، وهبط بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية . وتظهر خطورة نقص التمويل الخارجي المتاح ، إذا لاحظنا ، من ناحية ، أن مدفوعات سداد أصل الدين زادت من

٤٣,٢ إلى ٦٠,٦ مليارات من الدولارات أو من ٢٣,٧ إلى ٧٤,١ من صافي التدفقات، وأن الأخيرة قد هبطت إلى نحو ثلث مقدارها السابق، وذلك بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٦. ومن ناحية ثانية، إن أكبر سبع دول مدينة في أمريكا اللاتينية كانت بحاجة إلى نحو ٩٣,٧ مليارات من الدولارات بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٢، سواء لتغطية العجز في ميزان المدفوعات الذي قد بنحو ٥٥,٧ مليارات من الدولارات (منها حوالي ٤٢,٣ مليارات من الدولارات نجمت عن تدهور شروط التجارة، وارتفاع أسعار النفط، وتعاظم مدفوعات الفائدة) . أو لتعويض آثار الهروب الواسع رأس المال خاصة الوطني، الذي قدر بنحو ٣٧,٥ مليارات من الدولارات. أضف إلى هذا، أن خفض الواردات - بما في ذلك على حساب الاستثمار والاستهلاك الضرورين، أي على حساب النمو ومستويات المعيشة - كان الأداة الأساسية لتسوية عجز موازين المدفوعات. وارتبط هذا، بأن زيادة قيمة الصادرات - بما في ذلك مع الانتعاش النسبي اللاحق في الدول الرأسمالية الصناعية - حد من أثرها الإيجابي في تصحيح هذا العجز، تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح دول أمريكا اللاتينية المعنية.

وثالثاً: أن إجراءات تخفيف حدة أزمة المديونية، قد استهدفت إنقاذ النظام المصرفي في مراكز الاقتصاد الرأسمالي ومعاونة المدينين على السداد، وإنقاذ النظام الاقتصادي العالمي القائم برمته من الأخطار التي هددت ألياته في الصميم، بيد أن هذه الإجراءات لم تطرح، ولم يكن بمقدورها، مواجهة الأسباب العميقة لمأزق المديونية، وكان العديد من إجراءات إعادة جدولة الديون عاجلة السداد للدول النامية قاصراً حتى عن تحقيق الأهداف الضيقة لها. ونلاحظ، من ناحية، أن نسبة ديون العالم الثالث قصيرة الأجل قد هبطت من ٢٤,٤٪ إلى ١٥,٩٪، وارتفعت نسبة الديون طويلة الأجل من ٧٤,٣٪ إلى ٨٠,٣٪. وزادت حصة صندوق النقد الدولي من ١,٣٪ إلى ٣,٩٪، وذلك بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥. وشهدت السنوات التالية مباشرة لعام ١٩٨٢ تحسناً نسبياً في شروط الإقراض، حيث انخفضت أسعار الفائدة، وزاد أجل السداد، ومالت فترة السماح، وارتفع عنصر المنحة في القروض. بيد أن هذه الشروط بقيت أشد سوءاً بدرجة ملموسة في منتصف الثمانينات مقارنة بمنتصف السبعينات. ومن ناحية أخرى، فإن الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية تراجعت لصالح المصادر الخاصة ذات الشروط الأكثر قسوة، وهبط إجمالي الديون التي شملتها إعادة الجدولة، بما في ذلك نتيجة لإحجام العديد من البلدان عن تطبيق برامج التكيف، التي فرضها صندوق النقد الدولي، باعتباره، وكلا للدائنين بسبب آثارها السلبية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وهبطت الأموال الجديدة المنصرفة طبقاً لتسهيلات إعادة الجدولة، كما هبطت التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل التي تم ترقيتها بالزمن مع إعادة هيكله الديون، بل أن التزامات البنوك التجارية قد هبطت للدول التي شملتها خطة بيكر في

معالجة الأزمة. وإلى جانب جدية التمويل الميسر للبنك الدولي أضحت التدفقات الصافية لصندوق النقل الدولي سلبية. وهكذا، ورغم شمول إجراءات تخفيف أزمة الديون للبلدان النامية المشر الأقل مديونية (وتشمل تلك التي زادت ديونها طويلة الأجل عن ١٦ مليار دولار في عام ١٩٨٤، وهي: الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا والمكسيك ونيبلي والهند وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا ومصر) فإن نسبة ديونها إلى الناتج القومي الإجمالي زادت من ١٨,٧٪ إلى ٣٢,٥٪، وزادت نسبة مدفوعات خدمة ديونها من ١٧,٩٪ إلى ٢٠,٥٪ من قيمة الصادرات. ونفس الأمر للبلدان الأفريقية الأقل نمواً (وتشمل تلك التي يقل متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي عن ٤٠٠ دولار عام ١٩٨٤)، حيث زادت نسبة ديونها إلى الناتج القومي الإجمالي من ٤٠,٦٪ إلى ٦٤,٦٪، وزادت نسبة مدفوعات خدمة ديونها من ١١,٤٪ إلى ١٤,٩٪ من قيمة الصادرات. بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ للمجموعتين من البلدان، بل أن البلدان التي طبقت وصفات الصندوق للتكيف تأكدت استحالة وفائها بخدمة الديون، وبذلا من خفض المديونية تباطأت التنمية.

د. اتجاهات التنسيق العالي بين الدول العربية والدول النامية - تجاوز مأزق المديونية الخارجية :

إن المؤشرات والأسباب التي عرضناها للأزمة الراهنة للديون الخارجية للعالم الثالث بما فيه الوطن العربي، تخدم إلى مدى بعيد الاتجاهات التي ينبغي أن يتطور فيها العمل الاقتصادي المشترك من أجل تجاوز مأزق الديون، بما في ذلك الانكشاف المالي العربي.

ونشير أولاً: إلى ضرورة العمل الاقتصادي المشترك من أجل تقليص حجم وتخفيف عبء الديون الخارجية القائمة للعالم الثالث، أي ضرورة التمسك الجماعي برفض التسليم « بواجب » سداد مجمل الأصول والقوائد المترتبة على الديون الخارجية القائمة. وفي هذا فإننا نطلق من إدراك استحالة العملية - وربما عدم المشروعية - لمطالب إسقاط كامل ديون العالم الثالث، ومن اليقين بأنه يستحيل في ذات الوقت وليس من الحق في شيء سداد كامل هذه الديون.

ونؤكد، هنا بالذات على ضرورة تمسك البلدان النامية - العربية وغير العربية معاً - بإسقاط كل ديون البلدان الأقل نمواً - خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء - والعاجزة كلية عن السداد لإلزامهم باستمرار أسباب تجديد حياة شعوبها، وإسقاط بعض ديون البلدان الأخرى في العالم الثالث والتي يتزايد استحالة قدرتها على خدمة الديون دون المزيد من تدهور التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإذا غضضنا الطرف عن الاعتبارات الانسانية والأخلاقية دون إنكار أثرها من زاوية تعاطف أقسام متزايدة من شعوب البلدان الدائنة مع مطالب

تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة - فلن مبررات إسقاط كل أو بعض الديون ، تكمن في تضخم الديون نتيجة المستويات الروبوية للفوائد التي تجاوزت أصول وعوائد استثمار القروض التي تلقاها المدينون ، وانخفاض الديون الحقيقية مقارنة بالاسمية نتيجة المبالغة في أسعار توريد المشتريات والقروض في ظل قيود المشروطة والتخصيص وتكاليف الخدمات الاستثمارية والإدارية من قبل الدائنين ، أضف إلى هذا ، أن من شأن مواصلة مداد أصول وفوائد الديون - في حال توافر القدرة التصبعية على هذا السداد - أن يضعف قدرات البلدان النامية على الاستيراد والتنمية ، الأمر الذي يكرس عوامل الركود في المراكز الرأسمالية ، وهو ما يضر - إلى حد بعيد - استجابة بعض الدول الرأسمالية الدائنة لمطالب إسقاط بعض أو كل الديون ، التي تأكدت من استحالة أو أخطار مدامها .

ونؤكد ، ثانيا : أنه على الدول المدنية - عربية وغير عربية - أن تصفى أسباب اللجوء المتزايد إلى الاستدانة . ويتم هذا بأن تصفى ما تعانيه من انكشاف اقتصادي بنوي وغذائي وتكنولوجي وتجاري . . إلخ ، وأن تسيطر على المراكز الرئيسية لاقتصادياتها القومية ، وأن تتمسك بسيادتها الوطنية في صنع سياساتها الاقتصادية . . إلخ ، أي أن تقلص الاختراق الأجنبي لاقتصادياتها وسياساتها . ويعني هذا ذلك تأمين أولوية تطوير الإنتاج ورفع الانتاجية ، من ناحية ، ودعم مناعة اقتصاديات الدول النامية إزاء محاولات الدول الصناعية تصدير أعباء أزماتها . وعلى الدول النامية المدنية ، أن تقوم في نفس الوقت بمحاولات فرض ، التكيف المالي ، عليها ، وأن تتمسك بصياغة برنامجها هي ، للتكيف الإيجابي ، في مواجهة متغيرات البيئة الاقتصادية العالمية وخاصة تعاضل الاعتماد المتبادل بحيث يصبح مستندا إلى التكافؤ وإن تدريجيا ، وذلك بنصفية جوانب الضعف وتدعيم عوامل القوة في أوضاعها الاقتصادية الداخلية وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية ، ولا بد للدولة النامية أيضا أن تجعل اعتمادها على التمويل الخارجي للتنمية متناقضا مع الزمن ، وذلك بالتعجيل بالنمو الانتاجي المتنامي والمتوازن لاقتصادياتها المتكاملة تدريجيا ، وبالذات بالإمراع على طريق التصنيع المستقل . وعلى هذه الدول أن تحد من نزاعاتها الإقليمية التي تتعارض مع المصالح الحقيقية لشعوبها وتفاقم الديون بزيادة استيراد السلاح في غير ارتباط بحاجات أمنها القومي . أضف إلى هذا ، أن الحد من الديون يتوقف على تقدم البناء الديمقراطي السياسي الداخلي لأنظمة العالم الثالث ، الأمر الذي يؤمن رقابة ديمقراطية على إدارة الاقتصاد القومي ، وعلى تعبئة موارده القومية ، وعلى استخدام القروض الجديدة الضرورية . . إلخ . وكما أوضحنا من قبل فإن تطوير التجارة البينية في العالم الثالث ، وتضامن بلدانه من أجل تحسين شروط التبادل التجاري إزاء الدول الصناعية وتأمين استقرار الأسعار الحقيقية وتنمية صادراتها ، والعمل من أجل اعتماد جماعي متزايد على الذات انتاجيا وتجاريا وماليا . .

الخ . . إن هذا كله ، وغيره ، من شأنه أن يقلص بشدة أسباب توليد المديونية الخارجية في العالم الثالث . ونشدد ثالثا : على ضرورة المساومة الجماعية للدول النامية - عربية وغير عربية - في مواجهة تكتل الدائنين ، وذلك فيما يتعلق بمفاوضات تسوية الديون الخارجية للعالم الثالث ، بما يؤمن مأوضه من ضرورة تقليص حجم الديون وتخفيف أعبائها ، وأيضا فيما يتعلق بالجهود المطلوبة لزيادة التمويل الخارجي الضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أطراف الاقتصاد العالمي . ونلاحظ بداية أن الدول الدائنة تحل نفسها ما تحرمه على غيرها ، حيث يمارس تكتل الدائنين ضغوطا جماعية على كل بلد مدين على حدة في ذات الوقت الذي تقارم فيه محاولات المدينين البحث عن حل جماعي مع هذا الدائن أو ذلك . ويرفض الدائنون المفاوضة الجماعية في إطار دولي لتسوية الديون ، كما أعلن سكرتير منظمة الوحدة الأفريقية بشأن الضغوط التي تمارسها الدول الدائنة ومؤسسات التمويل الدولية لتجنب عقد مؤتمر دولي حول مشكلة الديون الأفريقية ، ولتكريس واقع الأفراد بكل مدين على حدة . ويريد « الحل الفردي » المطروح ، بواقع تباين ظروف البلدان المدنية ، أي التركيز على « ما هو خاص » في مأزق ديون العالم الثالث ، وإنكار « ما هو عام » في هذا المأزق . ومن ناحية أخرى ، فإن أسبابا موضوعية عديدة تفرض ضرورة المساومة الجماعية للبلدان النامية المدنية - مع تضامن البلدان غير المدنية - لضمان تجاوز حقيقى لمأزق المديونية الخارجية . ولقد أشرنا إلى إغراق محاولات تخفيف وطأة أزمة العجز عن السداد حتى في حدود هذا الهدف العملي المباشر الضيق . ولا ننكر واقع تباين القدرة على السداد ، واختلاف بنية الديون ، ومن ثم ضرورة تمايز أساليب تسوية الديون . بيد أن ثمة ظروف وخصائص وأساليب مشتركة بين جميع العالم الثالث ، تمثل في تقديرنا أساسا للمساومة الجماعية . وبين هذه العوامل ، المشتركة يمكن أن نشير إلى : حتمية تخفيف عبء المديونية لجميع البلدان المتخلفة والناس على السواء مهما تفاوت مدى هذه العملية ؛ وضرورة تعديل الأسس الصميمة المولدة للديون في النظام الاقتصادي العالمي ، والحاجة إلى تحسين شروط وزيادة حجم التمويل الخارجي الجديد والضروري للتنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، ووضع قواعد عامة متعددة الأطراف تنفق مع مصالح الدول النامية في معالجة أزمة الديون ، والبحث عن الجمع الأمثل بين المصادر المختلفة لتمويل الخارجي ووضع ضوابط تؤمن تحقيق الغاية منها في زيادة موارد الاستثمار الانتاجي والضروري في العالم الثالث ، والكشف عن سبل التكيف الإيجابي للبلدان النامية بما يؤمن لها تجاوز أوضاع التخلف والتبعية ، والمشاركة في تحديد الأساليب التي يمكن بها تحويل جانب من الموارد المحررة نتيجة اتفاقات نزع السلاح إلى تمويل التنمية في العالم الثالث ، والسعي لتنفيذ برنامج تحسين شروط التجارة والنفاذ إلى الأسواق لمنتجات الدول النامية ، وتغيير

الوضع غير المتكافئ للبلدان النامية في صندوق النقد الدولي ، ودراسة إمكانات زيادة الاستثمار المباشر في المشروعات المشتركة ، والبحث في سبل ضبط أداء البنوك التجارية الدائنة بما يحسن شروط قروضها ، ووضع قواعد سلوك للشركات عابرة القومية ومتعددة الجنسية ، والحد من هروب رأس المال من الدول النامية . . الخ .

ونشدد في النهاية على حتمية التعاون والتنسيق بين الدول العربية وغيرها من الدول النامية في مجال تطوير العلاقات التجارية والمالية البينية ، وفي مجال مواجهة أخطار الانكشاف العربي والأزمة للراهنه التي يتحملها العالم الثالث أعباءها الثقيلة في مجالي التجارة الدولية والمديونية الخارجية بما يضمنه هذا من تطوير لأشكال المساواة الجماعية إزاء العمل الجماعي للدول الصناعية الهادف إلى تكريس الوضع للثلاث .

بيد أن من الهام التأكيد أن هذا العمل الاقتصادي المشترك لن يؤدي كامل ثماره إذا جرى الاضرار العربي المنشود فيه باعتباره سياسة اقتصادية خارجية لكل قطر عربي على حده ، وهو ما يبدو

منطوقاً في ظل أوضاع التجزئة والتشتت العربي القائمة . بيد أن دافع تعظيم ثمار هذا العمل الاقتصادي المشترك لكل أطرافه ، وإمكانات المزيد من المنافع للوطن العربي في حال انخراطه الجماعي في هذا العمل ، والعوامل الموضوعية والذاتية التي تبرز ارتفاع العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وإخفاق سيناريو التجزئة العربية بما يضمنه من سقوط أوهام النجاة القطرية وأحلام الانكفاء الإقليمي الفرعي . . الخ . إن هذا كله في تقديرنا يمثل أساس التفاعل المتبادل بين التعاون والتنسيق على مستوى العالم الثالث وعلى مستوى الوطن العربي . ونعني أن التقدم في أحدهما يدفع ويررر الارتفاع بالآخر ، سواء بإدراك المكاسب الناجمة ، أو الخبايا المتجنبة عن العمل الاقتصادي المشترك على هذا المستوى أو ذاك ، ويبين أفضلية توسيع نطاق التعاون والتنسيق ، سواء في اتجاه الاعتماد الجماعي - الإقليمي والعالمي - على الذات في العالم العربي والعالم الثالث ، أو في اتجاه إعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي على أساس بناء أسس الاعتماد المتبادل المتكافئ بين كافة مناطقه ودوله .



النظام الإقليمي العربي

القسم الأول

الهيكل السياسي للنظام العربي

- التفاعلات الرسمية في النظام العربي : ١٩٨٧ : عام وقف التدهور
- هيكل الاهتمامات العربية لعام ١٩٨٧
- اتجاهات تطور النظام العربي

ظهر على الهيكل السياسي للنظام العربي في هذا العام عدد من المظاهر والمتغيرات الإيجابية والتي وإن لم تكن كافية لإزالة النظام العربي من عثرته ، فإنها أتاحت لنا أن نطلق على العام ١٩٨٧ عام وقف التدهور . فقد أظهر النظام العربي إلى حد ما قدرة على وقف معدلات تدهوره المريع كنظام إقليمي والتي بدأت منذ أقل من عقد ونصف بقايل . وقد ظهرت أعراض التدهور على النظام العربي في شكل إنتشار مناطق الصراع ، وارتفاع مستوى العنف المتبادل في هذه المناطق وزيادة الطابع التنافسي للعلاقات بين الدول العربية والوصول بها إلى مستوى التهديد المتبادل وقد ترافق مع ذلك تعطل البات مؤسسات النظام العربي خاصة الجامعة العربية ومؤسسة القمة العربية ، وقد وصل تعطل أنشطة مؤسسات النظام إلى ذروته بالعجز عن انعقاد مؤتمر القمة العربية منذ قمة فاس الثانية في عام ١٩٨٢ . وقد عكست مظاهر التدهور هذه نفسها في انخفاض قدرة النظام العربي على التصدي للتحديات والتهديدات التي تواجهه والقائمة من البيئة الإقليمية والدولية المحيطة . وقد ظهر هذا جليا في إختلال ميزان القوة بين العرب وإسرائيل إلى درجة تمكنت فيها إسرائيل من توجيه ضربات شديدة لأهداف عربية بعيدة عن حدودها ، ودون أن يتمكن النظام العربي من تحميلها أى تكلفة ذات شأن مما دفع البعض إلى إطلاق تسمية العصر الاسرائيلي

على هذه الحقبة من تاريخ المنطقة كذلك ظهر انخفاض قدرة النظام العربي على مواجهة التهديدات في تزايد التهديدات الإيرانية للعراق ودول الخليج في الوقت الذي إنصمت فيه المواقف العربية بشكل واضح تجاه هذه العمالة وقد شهد عام ١٩٨٧ محاولة جادة من أطراف النظام العربي لكسر منحني تدهور النظام العربي على المستويات الأربعة المشار إليها : السيطرة على مناطق الصراعات ، والحد من علاقات التنافس والتهديد بين دول عربية رئيسية ، وإعادة تنشيط دور مؤسسات النظام العربي خاصة مؤسسة القمة التي إنتقلت في عمان في نوفمبر ، وتعديل ميزان القوى في الصراع العربي الاسرائيلي عبر المشاركة الواسعة من الجماهير الفلسطينية في الإنتفاضة العارمة التي إنتلعت في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ديسمبر ١٩٨٧ .

وبالرغم من هذه المظاهر الإيجابية ، فإن أوضاع النظام العربي مازال إنتقالية فاحتمال الإنطلاق من الوضع الراهن باتجاه تجاوز حقيقي لأزمة النظام العربي واردة بنفس قدر لإحتمال الإنتكاس إلى مادون المستوى الحالي ، وهو ما يتوقف على عدد من العوامل المرتبطة بطبيعة التغيرات الجارية ، والضغط التي دفعت في سبيلها ، وهو ما يناقشه هذا القسم من التقرير .

أولا : التفاعلات الرسمية في النظام العربي ١٩٨٧ : عام وقف التدهور

١ - مقدمة :

يمكننا القول بكل إطمئنان أن عام ١٩٨٧ شهد محاولات جتية لوقف التدهور في النظام العربي . ولا يمتد ذلك إلى محاولات لاقتلاع مصادر التدهور . وقد تفتحت هذه المحاولات الباب أمام بداية نهوض جديد للنظام ولكنها ، إذا توقفت وفضلت . قد تنتهي إلى التسليم بجمعية سوط الشكل التقليدي للنظام العربي ، كما تحدد مع نشأة جامعة الدول العربية .

فعلى مستوى الرأي العام العربي لا يجوز القول بأن هناك إنبعاثا للأمل والحيوية . فلزال الرأي العام العربي في إجماله بعيد عن الكفاحية التي عرفها في عهدي الخمسينات والستينات . على أن هناك علامات غير مباشرة تدل على أن الإكتئاب والأيأس الذي طغى على المزاج الشعبي العربي قد إنحصر إلى حد ما . خلال عام ١٩٨٧ .

وقد بدأ العام في ظروف إجمعت فيها عناصر التأزم في الواقع العربي . وبدا النظام العربي في قاع العجز عن التعامل

بأية درجة من الفاعلية مع مصادر التهديد والغرض والعنف . ونعشق مزاج اليأس نتيجة للتطورات في الساحة اللبنانية وفي ساحة الحرب العراقية - الإيرانية على وجه الخصوص . فقد كانت حرب المخيمات قد فتحت جرحا غائرا في الوجدان العربي . وعند بداية العام كان الحصار الذي ضربه منظمة أمل على المخيمات الفلسطينية قد أكمل شهره الثالث ، مما صعد بالمأساة الفلسطينية إلى ذرى جديدة . وفي نفس الوقت لم تكن المخاوف التي تولدت عن الهجوم البري الكبير الذي شنته إيران ضد العراق باسم كربلاء ٤ قد إندلخت بعد .

أما عند نهاية العام فقد لاح في الأفق ما يشبه الانفراج ، مهما كان نسبيا ومحددا . وقد ساعدت خمسة عوامل رئيسية على تحريك الشعور بالانفراج ، وهي : تحقيق درجة من السيطرة على مناطق الممرات المتهبة داخل الوطن العربي ، وتحقيق درجة من التلطيف للتناقص وعلاقات التهديد المتبادل بين دول عربية رئيسية ، ونتائج مؤتمر القمة العربي الطاريء في عمان التي أعطت إنطباعا بالعودة إلى الاقتراب من نوع من الإجماع العربي وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الدول العربية ، وأخيرا النهوض الرائع للمقاومة الفلسطينية ، وخاصة في الأرض المحتلة . وإذا كانت هذه هي العلامات الأساسية للانفراج النسبي في النظام العربي ، فإن من المناسب أن نتوقف قليلا عند هذه العلامات بقصد استكشاف عمقها ومدى تأثيرها على أداء النظام العربي ، وبالتالي حدود وأفاق دلائها المستقبلية .

٢ - سيطرة أكبر على الصراعات المتهبة في الوطن العربي :

المقصود بتحقيق سيطرة أكبر على الصراعات المتهبة في الوطن العربي (لبنان ، الصحراء الغربية ، جنوب السودان ، الخ) ترتيب الواقع السياسي والعسكري في مناطق هذه الصراعات بحيث يقبل من حيث المبدأ إيجاد مخرج أو حل سلمي .

والواقع أن هذا المعنى لا ينصرف بالضرورة إلى الأقرار بأن الحجم الكلي للعنف في أي من هذه المناطق قد انخفض بصورة كبيرة ومنسجمة . ومع ذلك ، فإن حجم العنف الكلي للعنف في الوطن العربي قد انخفض إجمالا هذا العام بالمقارنة بالعام الماضي ، بل إن عام ١٩٨٧ يعتبر من أقل سنوات العنف في الوطن العربي منذ فترة ليست قصيرة .

أ - لبنان :

لم تقترب الحرب الأهلية اللبنانية من الإنتهاء كثيرا . فقد فشلت جميع مساعي التسمية السلمية التي حاولت سوريا مراراً ترتيبها بما في ذلك المحاولات التي بذلت هذا العام ، ومع ذلك ، فقد أدت الترتيبات العسكرية والسياسية التي تمت خلال هذا العام

إلى توليد قدر أقل من العنف . ويعود ذلك بصورة أساسية إلى تولي سوريا مسؤولية أمنية وعسكرية مباشرة في بيروت إلى جانب البقاع ، وتحقيقها لعدد أكبر من السيطرة على الميليشيات الموالية لها مع تحريك الدبلوماسية السورية نحو قدر أكبر من الاعتدال في نفس الوقت . على أن هناك عوامل إضافية ساهمت في تقليص مستوى العنف هذا العام بالمقارنة بالأعوام الماضية ومن هذه العوامل :

١ - التنمية العملية للانشقاقات العنيفة داخل الميليشيات الرئيسية والاستقرار النسبي للقيادات العسكرية لهذه الميليشيات بعد سلسلة التصفيات التي تمت خلال العام الماضي .

٢ - تحقيق المصالحة الفلسطينية سواء في إطار المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد بالجزائر أو في إطار التصدي لحرب المخيمات المروعة التي شنتها حركة أمل ضد الشعب الفلسطيني وهو الذي أثمر تسقيفا سياسيا وعسكريا على المستوى التحتي خلال العام الماضي .

٣ - هذا إلى جانب مجموعة من العوامل الهيكلية أهمها الأزمة المالية والاقتصادية التي أفسكت بتلابيب لبنان وإمتداد هذه الأزمة إلى إقتصاديات الحرب ، وإستمرار تكثيف العمليات الاسرائيلية ضد المقاومة الوطنية في الجنوب ، وبالتالي إحياء محاولات تشكيل جبهة وطنية لمقاومة العسكرية الصهيونية .

الدور السوري :

١ - ولا شك أن أهم أثر للدور السوري في تخفيض مستوى العنف في لبنان يتمثل في فك الاشتباك الجزئي بين حركة أمل من ناحية والمخيمات الفلسطينية وخاصة المحيطة ببيروت من ناحية أخرى .

وقد تولد هذا الدور السوري عن تغير ملموس في السياسة السورية اثرته سلسلة من الضغوط العربية والدولية الرامية لفض الحصار الذي ضربه حركة أمل حول المخيمات الفلسطينية في بيروت والجنوب وإنهاء حرب المخيمات .

والواقع أن الشعور العربي القومي بالعار قد وصل إلى قمته نتيجة التطور المذهل الذي جتمعت إليه حرب المخيمات . فقد إستمر الحصار الذي ضربه حرب المخيمات إلى نحو خمسة أشهر كاملة ، وأدى الحصار إلى نتائج مروعة بسبب الجوع وتردى الأحوال الصحية والدمار الشامل الذي لحق بالمخيمات وخاصة في بيروت . وقد فشلت كافة المحاولات الفلسطينية لإخلاء مواد تموينية إلى المخيمات منذ قرب نهاية شهر أكتوبر ١٩٨٦ حتى نهاية شهر فبراير . وأطلقت الذبازان عدة مرات على شاحنات التعمين الداخلة إلى مخيم برج البراجنة (في ٧ / ٢ / ١٩٨٧) أو تأجلت (في ١١ / ٢ / ١٩٨٧) ودخلت أولى شاحنات الأغذية والأدوية إلى مخيم برج البراجنة في بيروت ومخيم الرشيدية في الجنوب في ١٤ / ٢ / ١٩٨٧ بعد ساعات من صدور قرار مجلس الأمن الذي دعا إلى وقف القتال في

لم يقدر له أن يستقر تماماً ولم تتخل أمل إلا مرغمة عن مشروعهما الأصلي في نزع سلاح المخابرات تمهيداً للقيام بالتهجير الإجباري للمخيمات وخاصة في جنوب لبنان . فوجهت قيادة أمل عدة إنذارات طوال الفترة ١٥ - ٢٠ يوليو إلى المخابرات الفلسطينية في الجنوب (مخيم برج الشمالي والريشدية بإخلاء المنطقة تماماً) . وتجددت الإشتباكات بين أمل والمخيمات الفلسطينية في صيدا وصور طوال هذه الفترة وتظاهر الفلسطينيون في مخيم شاتيلا في بيروت في ١١ / ٨ للمطالبة برفع الحصار عن المخيم والسماح بدخول مواد البناء لإعادة بنائه قبل حلول موسم الشتاء . واستمرت الإشتباكات منقطعة في شهر أغسطس (وخاصة في منتصف الشهر) ، وفي ١١ سبتمبر تجددت الإشتباكات حول شاتيلا وفي ١٤ / ١٧ سبتمبر في مخيمات عين الحلوة والمية ميه . وتجددت من جديد يوم ١١ ، ١٢ أكتوبر أقصى جنوب لبنان وفي ٢٣ / ١٠ تفجرت الإشتباكات من جديد وفي سياق ذلك تم تحريك خطة للنسوية السلمية مع منظمة التحرير في سبتمبر بشرط انسحاب القوات الفلسطينية من شرق صيدا . وعندما رفض الفلسطينيون هذا العرض تفجرت الإشتباكات من جديد في ٢٦ / ١٠ وإنفجرت المعارك حول مخيم شاتيلا في ٢٦ / ١٢ . وذلك بالرغم من بدء القوات السورية عملية إنتشار جديدة في ٢٣ / ١٢ لتشمل منطقة المطار والمناطق المحيطة بالمخيمات الفلسطينية . والواقع إنه مع إتفاقي وقف إطلاق النار حول المخيمات وإنتشار القوات السورية في بيروت الغربية في نهاية مارس وأوائل إبريل أصبحت سوريا في وضع يمكنها من إنهاء حرب المخيمات بحزم . والواقع إن الاتجاه السوري نحو هذه القضية كان إيجابياً بصفة عامة وكان الدور السوري جوهرياً لمنع فرض تهجير الشعب الفلسطيني من المخيمات وخاصة في الجنوب ، ومع ذلك فإنه لا يمكن القول بأن سوريا قد فعلت كل ما بيدها لفرض التطبيق الحازم والمنمجم لهذا الإتفاق وذلك لإسباب عديدة . وأهم هذه الأسباب هي أن سوريا لا ترغب في طمأنئة الشعب الفلسطيني في المخيمات تماماً وذلك كأداة للضغط على المخيمات وإجئاث نفوذ القيادة الرسمية لمنظمة التحرير فيها ، كما أن سوريا قد رغبت في السماح بالقيام بتصفيات دورية للمسلحين الفلسطينيين المناصرين لهذه القيادة كلما نمت أو توسعت تحت تأثير التأديب الذي تكنه الأغلبية للقيادة الرسمية للمنظمة . وأخيراً فإن حاجة سوريا الشديدة لمنظمة أمل قد مكنت قيادة هذه المنظمة من إنتهاز كل فرصة ممكنة لتطبيق أهدافها وسياساتها الخاصة الرامية إلى تصفية الوجود العسكري الفلسطيني تماماً مما يفتح لها الباب لوضع الوجود المدني تحت رحمتها وإرهابه بقصد تشتيت الفلسطينيين وتهجير أكبر عدد ممكن منهم إلى خارج المناطق التي تفرض عليها هيمنتها وذلك تطبيقاً لمنهجها الطائفي الضيق . ومع ذلك كله ، فإنه يمكن القول بأنه بفضل الإنتشار السوري ، خاصة في بيروت أمكن إلى حد كبير تحقيق قدر معقول من السيطرة على حركة أمل .

المخيمات وحولها والسماح بإخلاء الأودية والمون إليها بينما لم تدخل أي مؤن إلى مخيم شاتيلا إلا يوم ٢٧ / ٢ وبعد تطبيق الإتفاق الذي ضمنته سوريا بين عناصر فلسطينية ومنظمة أمل ووافق عليه ياسر عرفات بإعادة قرية مغوشة الاستراتيجية غرب صيدا إلى حركة أمل . ومع ذلك فقد استمر الحصار والقصف لعدد من المخيمات الفلسطينية ومن بينها مخيم شاتيلا ومار إلياس لفترة طويلة حتى بعد دخول القوات السورية إلى بيروت .

والواقع أن الضغوط العربية والدولية التي أدت إلى صدور قرار مجلس الأمن الإجماعي في ١٤ / ٢ بوقف حرب المخيمات قد دفع سوريا إلى إعادة تقييم سياساتها التي سمحت بجريمة حرب المخيمات التي تفنتها أمل . بينما استمرت أمل في قصف المخيمات وخاصة برج البراجنة وشاتيلا ، فلم تدخل القوات السورية بيروت إلا بناء على إتفاق رسمي مع الحكومة اللبنانية تحت دعوى وقف القتال بين ميليشيات أمل من جانب وميليشيات الدروز والحزب الشيوعي من جانب آخر ، وذلك حتى تنفي مسؤوليتها عن حرب المخيمات وأن تبتعد عن إعطاء التزام رسمي بوقف حرب المخيمات ورفع الحصار تماماً عن الشعب الفلسطيني فيها . واستمر السوريون في حث عناصر جبهة الإنقاذ على القيام بتصفية دموية لأنصار عرفات ، التي قاموا هم بجزء منها (قتل ١٩ مواطناً فلسطينياً ولبنانياً في ٢٥ / ٢ ، وقتل ٤٥٠ معتقلاً من برج الممر في نفس اليوم) (تصريحات أمانة القوات السورية في لبنان في ٢٨ / ٢) .

وقد دعا استمرار حصار المخيمات الفلسطينية مجلس الأمن إلى طلب فك الحصار والسماح بإخلاء المون والأودية لها وذلك في قراره يوم ٢٠ / ٣ / ١٩٨٧ . وكانت قوات أمل قد أطلقت النيران على مجموعة من النمام الفلسطينيين اللاتي خرجن من مخيم برج البراجنة للزود بالمون في نفس اليوم . وتكرر إطلاق النار على مظاهرة للنساء يوم ٢٧ / ٣ للمطالبة بالسماح بالخروج لشراء المواد التموينية . وقرر مجلس الأمن إستمرارية مشاوراته حول تطورات الوضع داخل المخيمات بالرغم من تحفظ كل من سوريا ولبنان في ٤ / ٢ / ١٩٨٧ .

وقد أدت تلك الضغوط بسوريا إلى ترتيب إتفاق لوقف إطلاق النار وإنهاء حرب المخيمات ورفع الحصار عنها بدءاً من ٦ / ٤ / ١٩٨٧ ووفقاً لهذا الإتفاق دخل الجنود السوريون مخيم شاتيلا في ٧ / ٤ وبدأت سوريا تتولى مسؤولية الرقابة على تنفيذ وقف إطلاق النار في المخيمات الفلسطينية في بيروت . كما بدأت إنتشارها على الطريق الساحلي بين بيروت وصيدا بهدف التعجيل بإسحاب القوات الفلسطينية من المرتفعات الإستراتيجية التي سيطرت عليها في نوفمبر ١٩٨٦ وقد ساعد على تثبيت هذا الإتفاق تفجر الصراع بين المقاومة الوطنية والقوات الاسرائيلية واللبنانية العملية في الجنوب منذ منتصف شهر مايو حتى نهاية العام .

ومع ذلك فإن إتفاق وقف إطلاق النار في وحول المخيمات

(٢) أما المجال الثاني الذي يبرز فيه أثر الوجود السوري على تقليص المستوى الكلي للتعنف في لبنان فيتمثل في الاصطلاح بمحاولة جديّة لإعادة التنسيق بين الميليشيات التابعة لها وفرض الإشتباكات بينها مع تصفية أو تهميش الميليشيات الإسلامية المعادية لها في نفس الوقت .

وكانت سوريا قد قامت في العامين ٨٥ و ١٩٨٦ بعملية سحق القوة العسكرية لحركة التوحيد الإسلامي في طرابلس . وقد استكملت سوريا هذا العام إجراءات التصفية تلك . فحسب تقرير لمنظمة العفو الدولية قُتلّت القوات السورية ما يزيد عن ٢٠٠ شخص في مدينة طرابلس وحدها يعتقد في إنتمائهم لحركة التوحيد الإسلامي بعد هجوم شنته جماعة مسلحة وأسفر عن مقتل ١٢ جندياً سورياً (وزع هذا التقرير في أول مايو) وقد أدت تلك الإجراءات إلى تهميش المكانة السياسية والعسكرية لهذه الحركة بالرغم من قيامها بأنشطة عسكرية بين الحين والآخر مثل وضع الشحنات الناسفة في طرابلس وبعثك في ١٥ / ٧ / ١٩٨٧ وفي طرابلس في ٢٦ / ٩ / واستكملت القوات السورية تصفية جيوب هذه الحركة في صيدا بالجانب قرب نهاية شهر أغسطس ، بعد إنتشارها إلى مناطق في الجنوب مباشرة كما إعتقلت القوات السورية ٨٠ شخصاً في طرابلس إثر إغتيال جندي سوري هناك في منتصف شهر ديسمبر . كما قامت قوات كانت تنتمي إلى حزب التوحيد الإسلامي بعمليات ضد القوات السورية في طرابلس أهمها في ٢٨ / ١٢ بالهجوم على مواقع القوات السورية في طرابلس وإختطاف عسكريين سوريين .

على أن جهود سوريا لتعديل الهيكل العسكري للمنظمات الإسلامية لصالحها قد توجه هذا العام بصفة خاصة ضد حزب الله التابع لإيران . فلم تردّد سوريا في المخاطرة بتحالفها مع إيران من أجل إحكام سيطرتها على الساحة الإسلامية في لبنان ، جزئياً من خلال السيطرة على مدى مساحة الحركة البناحية للقوى المستقلة عامة ولحزب الله بصورة خاصة . وقد استخدمت سوريا لهذا الغرض أسلوب التصفية الدموية والوسائل السياسية والدبلوماسية اللازمة للرقابة على حركة هذا الحزب . فمن الناحية العسكرية كانت الاشتباكات العسكرية قد بدأت هذا العام في ١٢ / ٢ عندما أسرت قوات حزب الله ١٢ جندياً سورياً و ١٣ من رجال البوليس اللبناني إثر معركة في منطقة بمطاً ببيروت الغربية . وما إن دخلت القوات السورية إلى بيروت الغربية حتى قامت بترتيب مذبحه شملت ٢٣ قتيلاً من أنصار حزب الله يوم ٢٤ في نفس الضاحية وإعتقلت عدداً آخر منهم في نهاية شهر فبراير . واتسع نطاق القمع السوري لهذه الحركة في بداية شهر مارس عندما أزيلت القوات السورية في بيروت مظاهر تواجد هذا الحزب وداهمت بيوت أنصاره ووزعت سلاح العديد منهم . وقد ترتب على ذلك إقدام هذا الحزب على إعادة نشر قواته بالتركيز على منطقة أقصى الجنوب الملاصقة لمنطقة الحزام الأمني التي أقامتها إسرائيل في أعقاب إسماعيلها وتكريسا لهذا

الاتجاه أقامت سوريا على إحتكام الضاحية الجنوبية من بيروت التي تمثل معقل قوة هذا الحزب في نهاية شهر مارس . وتجدد القتال بين الطرفين مع ظهور إصراراً سوريا على تحرير الزهائن الذين يقادهم حزب الله في ٢٢ / ٦ وخاصة الزهائن المسوديين . ومع هذه التطورات تم تعديل هيكل القيادة داخل حزب الله لتأكيد سيطرة الجناح الموالي تماماً لإيران . وذلك في بداية شهر أكتوبر . ويتصل هذا الجانب الأخير بعملية أكثر عمومية تتمثل في التسوية الجزئية للانشقاقات العنيفة داخل الميليشيات الكبرى النشطة على الساحة اللبنانية وبالتالي الإستقرار النسبي لهيكل القيادة داخل التشكيلات العسكرية السياسية الكبرى .

وقد تمت عملية التسوية هذه داخل التشكيلات العسكرية الكبرى خلال الأعوام الماضية بحيث لم يحدث هذا العام إلا مناقشات محدودة داخل التشكيلات الكبيرة أما التشكيلات الأصغر فقد تمت لها عملية التسوية هذه طوال العام تحت ضغط الوجود السوري وتطور مجمل الأزمة اللبنانية .

ففي نطاق التشكيلات الكتائبية ، إستمرت القيادة العسكرية للقوات اللبنانية في تدعيم ذاتها ، كما توسعت في القيام بوظائف إجتماعية إلى جانب الوظائف الأمنية داخل بيروت الشرقية . ولم يسفر تصاعد التوتر بين القيادة الرسمية والميليشيا التي يفودها إلى حادثة (إحتجاز السائق للقوات والذي يطالب بقبول حل وسط للآزمة اللبنانية من خلال سوريا) إلا عن صراع محدود يتمثل في تدبير متبادل لمحاولات الإغتيال للقيادتين العسكريتين في نهاية شهر أكتوبر . وترافق مع هذه المحاولات الفاشلة تصعيد سياسي وإعلامي للخلاف . ومع ذلك ، فإن مستوى العنف الحقيقي كان محدوداً للغاية بالمقارنة بالعام الماضي .

وعلى المستوى السياسي أقامت القيادة العسكرية للقوات اللبنانية (المارونية) على نطاق حرية الحركة السياسية للرئيس اللبناني من خلال حملة دعائية منظمة . أحياناً - تهدده بالتحلي عنه سياسياً - تسربت أنباء عن محاولة لإقلاق في الجيش بهدف السيطرة على القصر الجمهوري بإيحاء من قيادة القوات اللبنانية (١٨ / ٧) كما أن موقف هذه القيادة كان وراء فشل مساعي التسوية السلمية للحرب الأهلية من خلال الإصلاح الدستوري الذي توصلت سوريا لإتمامه هذا العام . وبذلك إنتهت الجولة العاشرة للمفاوضات بشأن الإصلاح السياسي في لبنان في نهاية شهر مارس الحالي .

ويصدق الأمر نفسه على معارضة الرئيس لدخول القوات السورية إلى بيروت الغربية وإلى بعض مناطق الجنوب اللبناني .

أما بالنسبة لحركة أمل ، فقد كان التحدي الذي لاقته القيادة الرسمية هذا العام أيضاً أقل شأنًا من الناحية السياسية وأمكن التغلب عليه بسرعة قبل أن يتفجر عسكرياً بالمقارنة بالصدامات

النموية في الجنوب في العام الماضي . وقد جاء أهم تحد للقيادة الرسمية في بداية شهر ديسمبر عندما رفض عادل حميد أحد قادة أمل تسليم مسؤولياته العسكرية تنفيذاً لأوامر نبيه برى . وتصاحب ذلك مع تصعيد ملموس للتوتر بين الأجنحة المختلفة للحركة . ومن الواضح أن المعارضة لحظ نبيه برى المعادى للشعب الفلسطيني كانت قد تصاعدت في منطقة الجنوب الأمر الذي دفع المكتب التنظيمي لحركة أمل برئاسة نبيه لإجراء تغييرات في القيادة العسكرية للحركة نحو منتصف شهر مارس .

إن المصدر الأساسي للعنف لم ينشأ عن الإشتباكات الحادة داخل الميليشيات الكبرى ، وإنما عن الصراع للتموي بين هذه الميليشيات . وقد تميز العمان المنصرمان بأنفجار العنف بين الميليشيات الإسلامية ذات الارتباط الخاص مع سوريا . وقد استمر ذلك على نحو متقطع هذا العام . ومع ذلك ، فقد نجحت سوريا في إحراز سيطرة نسبية على هذا المصدر من مصادر العنف في لبنان . ويمكن القول بأن أحداث العنف بين الميليشيات الإسلامية في العامين المنصرمين كانت قد أبرزت أمل كقوة مهيمنة بدون مناهض حقيقي (إلا بين الفلسطينيين) . وقد دعا ذلك بقية الميليشيات الإسلامية إلى الانتماء بتقليص هيمنة حركة أمل وهو ما كان يتوقع له أن يضر هذا العامل لانهاج سوريا النمبي في قطع الطريق على هذا الميل من خلال إعادة تجميع الميليشيات الإسلامية في مظلة شكلية جديدة ، ومن خلال تواجدها العسكري المباشر وإسقاطها بالإدارة العامة غير المباشرة للوطناف الأمنية التي تقوم بها الميليشيات الإسلامية في مناطق نفوذها .

وقد كانت أخطر المصادمات التي تمت هذا العام هو الصراع المسلح المافر بين حركة أمل من ناحية ، وميليشيات الدروز والحزب الشيوعي اللبناني من جانب آخر ، وهو الصراع الذي تفجر قرب منتصف شهر فبراير ، واستخدمت فيه العديد من أنواع الأسلحة بما فيها الدبابات . وقد أسفرت تلك الممارك عن هزيمة تكتيكية لأمل أخرجهما من شوارع الحي التجاري ببيروت ، وبدا كأن هيمنتها على بيروت الغربية قد أوشكت على الإنكسار . وفي نفس اليوم وصلت طلائع القوات السورية إلى مشارف بيروت تنفيذاً للاتفاق الذي وقع في دمشق إثر طلب الحكومة التدخل الفوري للقوات السورية لوقف القتال في المدينة . وقد أدارت سوريا بدبلوماسية صبور وبارعة عملية لم شمل الميليشيات الإسلامية من جديد تحت مظلة جبهة التحرير والتوحيد التي تضم ١٣ ميليشيا إسلامية من بينها حركة أمل ، والحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني ، وحزب البعث اللبناني ، والحزب الشيوعي والتنظيم الناصري الشعبي . والواقع إنه ليس ثمة وجود حقيقي بعد لهذه الجبهة إلا ما استدعيه من رموز الوحدة التي أنجزت إسقاط إتفاق مايو ١٩٨٣ ، وغير حركة المقاومة اللبنانية التي تمثل دعوة حيوية لبطولية للوحدة الحقيقية في مواجهة الاحتلال والعنفان الأسرائيلي حتى لو كانت مشاركة أمل

والحزب التقدمي فيها رمزية وغير مباشرة . والواقع ، إن العائق الأساسي أمام إتمام بناء هذه الجبهة من جديد هو سياسة منظمة أمل الطائفية وإصرارها على فرض هيمنتها بالقوة على التجمع الإسلامي من بيروت إلى أقصى الجنوب . وفي نفس الوقت فإن الأطراف القومية والرايكاكية للجبهة لا يسعها إلا أن تشعر بالمرارة لوقوف سوريا في صف حركة أمل وتحيزها العلني والمستمر لها ، وهي مرارة تعبر عن نفسها بأشكال غير مباشرة شتى . ومع ذلك فإن المراقب لا يملك إلا الاعتراف بأن سوريا قد نجحت هذا العام في السيطرة النسبية على أهم مصادر العنف في العامين الماضيين وهو الصراع الدموي بين الميلشيات الإسلامية ذاتها .

وقد حاولت سوريا - وإن كان بدون حماس ينكر - متابعة جهودها للتوصل إلى تسوية شاملة من خلال الإتفاق على الإصلاح السياسي والمستوى في لبنان . وقد بدأت المحادثات مع القيادة السورية وممثلين للرئيس اللبناني يوم ١٨ / ٣ / ١٩٨٧ وتركزت حول المسائل المتصلة بتوزيع السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ، والبرنامج الزمني لإلغاء الطائفية السياسية . على أن هذه المحادثات سرهما ما إنهارت قرب نهاية شهر مارس نتيجة لتصلب المواقف ، وعدم الإكتراث العام بين الميلشيات للتوصل إلى تسوية سلمية هذا العام . وكانت أكبر ضربة لمحاولات الإصلاح المنسوى هذا العام هي إغتيال رشيد كرامي رئيس الوزراء في أول يونيو والذي تحوم شبهات بتغييره حول قيادة القوات اللبنانية (الكتائبيين) . ومع ذلك فإن قضية للتسوية السلمية قد أصبحت ملحة مع الضغوط الشعبية المتمثلة في الإضرابات العامة ، والمظاهرات الشعبية المتكررة في كل من شطري بيروت ، والضغوط الشديدة للأزمة الاقتصادية الطاحنة ، وإقتراب موعد إعادة شغل منصب رئيس الجمهورية مع إنتهاء مدة الولاية القانونية للرئيس الحالي في ١٩٨٨ .

ب - الصحراء الغربية :

شهدت الصحراء الغربية هذا العام عدداً من أكثر المعارك العسكرية حدة وعنفاً بين جبهة البوليساريو (التي تدعمها الجزائر) من ناحية ، والمغرب من ناحية أخرى - وذلك بالمقارنة بالأعوام الماضية . منذ بناء الحواط الدفاعية المغربية عبر مناطق التمثل الحدودية مع الجزائر وموريتانيا . ومع ذلك فقد شهد هذا العام تطلعات واضحة في عدد أو تكرارية المصادمات العنيفة بين الطرفين بالمقارنة بالأعوام الماضية . ويرجع ذلك إلى حد ما إلى أسباب عسكرية - ومع ذلك فالسبب الرئيسي لنقص عدد هذه المصادمات هو النشاط البولوماسي العربي المكثف بهدف وضع حد لحرب الصحراء المغربية ، وإعادة العلاقات بين الجزائر والمغرب إلى الحالة الطبيعية كجزء من نتجية الأجواء العربية بشكل عام ، ومن محاولات إحياء الجهود الرامية لدفع وحدة المغرب العربي خطوة كبيرة إلى الأمام .

وقد تكثفت المعارك العسكرية هذا العام في شهرى فبراير ونوفمبر ، ففي شهر فبراير وقعت ثلاث مصادمات كبيرة بين طرفي النزاع . وقع إشتتان منها في نحو منتصف ونهاية شهر فبراير . الأولى بالقرب من الحدود الموريتانية ، والثانية بالقرب من الحدود الجزائرية . وتسبب عن المصادمات الثلاثة خسائر كبيرة للطرفين بسبب الأعداد الكبيرة من القوات المشاركة ، واستخدام الدبابات والمركبات العسكرية من الطرفين .

أما في شهر نوفمبر فقد نشبت معركة عسكرية كبرى في الأسبوع الثالث من الشهر قرب الحدود الجزائرية ، وتسبب عنها خسائر بشرية ومادية كبيرة للطرفين وذلك قبيل وصول بعثة فنية للأمم المتحدة مباشرة .

وفيما بين هذه المصادمات الدموية نشطت الجهود الدبلوماسية العربية لإيجاد مخرج لمشكلة الصحراء ، والسيطرة على هذا المصدر الهام للعنف في الوطن العربي . وتعتبر الوساطة التي قام بها الملك فهد بين الجزائر والمغرب هي أهم هذه الجهود وقد بدأ الملك فهد زيارته للجزائر في أول الأسبوع الثاني من شهر مارس ثم أعقبها ، بزيارة المغرب حيث تقارضى مع الملك الحسن مرتين في فاس وطنجة وأثمرت دبلوماسية المكوك السعودية لقاء قمة ثلاثيا في الأسبوع الأول من مايو . وسعت السعودية لدفع كل من الجزائر والمغرب لإيجاد حل وسط . وبرغم فشل مؤتمر القمة هذا في التوصل إلى خطة لإنهاء النزاع إلا أنه من الواضح أنه فتح الباب باستمرار المفاوضات بين الجزائر والمغرب ، وتابعت الدبلوماسية السعودية جهود الوساطة من خلال زيارتين لرئيس وزراء الجزائر للرياض (١٩ / ٥) ، ثم زيارة ولي العهد السعودي للمغرب (في بداية شهر يونيو) ، وقد أسفرت هذه الجهود عن إقناع الجزائر والمغرب بالتفاوض المباشر حول المشكلة . وجرت مفاوضات - على مستوى الخبراء - بين الطرفين في مدريد . وبُحث تشكيل لجنتين لتطبيع العلاقات وفتح الحدود وذلك في شهر يونيو ، واستمرت هذه الاتصالات طوال شهر يوليو دون أن تنتهي إلى أكثر من إيداء الطرفين لمظاهر معبنة لحسن النوايا والمرونة والرغبة في إيجاد حل وسط .

وقد انتقلت المشكلة من جديد إلى أروقة الأمم المتحدة التي أرسلت بعثة فنية في شهر أكتوبر وذلك لجمع المعلومات المتصلة بعملية وقف إطلاق النار وتنظيم الإستفتاء المقترح إجراؤه بإشراف دولي محايد في الاقليم . وتقابلت بعثة الأمم المتحدة مع ممثلين للبوليساريو قرب نهاية شهر أكتوبر في موريتانيا . وأخيرا أثمرت الجهود الجزائرية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٥ ديسمبر إيان دورتها العادية بمنادى المغرب وجبهة البوليساريو إجراء مفاوضات مباشرة لوقف إطلاق النار والسماح بتنظيم إستفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة ودون أى ضغوط إدارية وعسكرية لتقرير مصير الاقليم .

وعلى الرغم من إنتقال المشكلة إلى الأمم المتحدة ، فإن الجهود الأكثر فعالية في تقريب وجهات النظر بين الجزائر (والبوليساريو) من ناحية ، والمغرب من ناحية أخرى ، كانت هي التي صدرت من داخل الوطن العربي . فعلى الرغم من أن العلاقات العربية عامة ، وفي نطاق المغرب العربي الكبير خاصة ، تتكيف وفقا للظروف والمواقف الحاكمة للنزاع حول الصحراء الغربية ، فإن النزاع نفسه يتكيف تبعا لإتجاه منطق هذه العلاقات .

ولا شك أن تجديد الجهود الرامية لتقريب وحدة المغرب العربي الكبير هذا العام قد عكست هذا التفاعل المتبادل مع قضية الصحراء الغربية . فقد أرادت الجزائر أن تكيف هذه الجهود بصورة تبدو معها عملية التقريب من هدف الوحدة نوعا من بناء جبهة من كل دول المغرب الكبير لعزل المغرب والضغط عليها . وقد نجحت الدبلوماسية الجزائرية بالفعل في إعادة إستقطاب ليبيا وخاصة إيان زيارة القذافي للجزائر قرب نهاية شهر يونيو . على أن المشكلة قد تمثلت في إصرار ليبيا على تطبيق مشروع الاتحاد الذي تم الإتفاق حول بنوده الأساسية ولم تستطع الجزائر إعلاناه كما هو مقرر في أول نوفمبر . وفي المقابل عدم إستعداد ليبيا للإكتفاء بالإلتزام إلى معاهدة الصداقة الموقعة في ١٩٨٣ بين الجزائر وتونس وموريتانيا . وهو مايجته مؤتمر وزراء خارجية الدول الثلاث في الأسبوع الثالث من شهر ديسمبر . ومع الإبقاء نحو ضم ليبيا ، لم يعد لتونس مصلحة واضحة في أن تندرج إتفاقية الصداقة موجهة ضد المغرب ، التي كانت علاقاتها مع ليبيا قد تجمدت بسبب زيارة بريز للمغرب في العام الماضي . وبالتالي فقد بادرت ببذل مساعيها الحميدة لحل النزاع حول الصحراء من خلال الوساطة بين الجزائر والمغرب ، وقام رئيس وزراء تونس بزيارة للمغرب لهذا السبب . وحيث أنه ليس من المتوقع أن تسفر جهود الوساطة التونسية عن نتائج أفضل مما تحقق على يد فهد ملك السعودية ، فإن مجرد إعلانها كان بهدف إيداء تحفظ تونس جاد على محاولة الجزائر خلق جبهة لعزل المغرب ، وقد أيدت موريتانيا . وإن كان بصورة أقل دعائية - نفس هذا التحفظ .

ويكشف ذلك كله عن أصالة الإتجاه في الوطن العربي بشكل عام للضغط المعنوي على المغرب والجزائر لقبول حل وسط للنزاع حول الصحراء الغربية ، وهو الأمر الذي يتوقع أن يؤدي بحد ذاته إلى التخفيف من غلواء أطراف النزاع وتحقيق أكبر قدر من السيطرة على العنف الدموى المصاحب لهذا النزاع .

ج - الحرب الأهلية في السودان :

تمثل الحرب الأهلية في جنوب السودان إستفتاء واضعاً لمقولة إتخافض مستوى العنف في الوطن العربي خلال عام ١٩٨٧ ، وتحقيق قدر أكبر من السيطرة على منابعه ، فقد تميز الموقف في الجنوب بإرتفاع كبير في حدة وتكرارية المصادمات الدموية بين جيش التحرير السوداني (قوات جارتنج) من

جدول رقم (١) مسجل بالعمليات العسكرية الكبرى في جنوب السودان

التاريخ	تطور الصراع العسكري	التاريخ	اقتراحات بصدد الحل السلمي للنزاع
٣٠ / ١	مبارك طاحنة في مناطق العمليات	٢ / ٢	إعلان قيام الحكومة بدراسة مشروعات قوانين بديلة لقوانين نميري السمعاء بالشرعية .
		٢ / ٧	تشكيل مجلس لإدارة الأقاليم الجنوبية
		٢ / ٨	إحتجت خمسة أحزاب جنوبية على قرار رئيس الوزراء بتعيين حكومة محلية جديدة للأقاليم الجنوبية - وأكدت إنها لم تستشر موافقة أنيوبا على الحوار مع السودان بواسطة مصرية
		٢ / ٩	أعلنت الحكومة إنهاهاية قوات أنيوبا بالتورط في هجوم المتمردين على جوكون .
٢٢ / ٢	هجوم المتمردين على بلدة جوككن جنوب شرق السودان وللقادة العامة تعلن إنها دمرت أكبر معسكرات المتمردين في مديرية أعالي النيل .	٢٣ / ٢	
٢٦ / ٢	هجوم قوات المتمردين على قرية حوريودي بالقرب من الكركم بالأقليم الأوسط		
٢٢ / ٣	هجوم لقوات جارجاج على قوات أنيانبا (الحليفة للحكومة) في منطقة مبرم .		
٢٨ / ٣	دمرت القوات السودانية معسكراً تابعاً للمتمردين في أقصى جنوب النيل الأزرق .	١٠ / ٤	مظاهرات نفردها الجبهة الإسلامية تطالب بعدم إلغاء قوانين نميري (الشريعة) .
		١٢ / ٤	أنباء عن موافقة جارجاج على حضور المؤتمر السنوي المزمع في الخرطوم .
١٤ / ٥	إطلاق النار على طائرة نقل عسكرية بالقرب من مدينة ولو	٢٠ / ٥	قبول إستقالة الحكومة .
٢٠ / ٥	صدام عسكري كبير في جنوب غرب للسودان	٢ / ٦	تشكيل الحكومة السودانية الجديدة وضم ٥ وزراء من الجنوب بشرط التوجه نحو إلغاء قوانين نميري وعقد المؤتمر السنوي .
٢٤ / ٦	الإستعداد لمعركة كبرى ضد المتمردين بالقرب من مدينتي أويو ، والتناصر بأقليم أعالي النيل .	٢٢ / ٦	أعلن رئيس الوزراء إنه مصمم على إلغاء العمل بقوانين نميري (الشريعة) وتقديم قوانين بديلة خلال شهر .
		١٠ / ٧	قرار إلغاء المنظمات التطوعية الأجنبية (٢٠ منظمة)
		١٨ / ٧	مهدت مصر لعقد لقاء بين الفرصاء الأنوبيين والسودانيين في أنيس أبابا بمناسبة عقد مؤتمر قمة أفريقيا .
٢٥ / ٧	معركة كبرى بالقرب من ملكال	٢٥ / ٧	إجتماع بين رئيس الوزراء وممثلين عن حركة المتمردين تناولت دعوة الحركة للمشاركة في أعمال المؤتمر القومي السنوي
٥ / ٩	ديوع أنباء قيام الجيش بمنحبة في مدينة واوراح ضحبتها ٦٠٠ شخص	١٣ / ٩	وضع تصور عن حكومة قومية وترشيح أحد القادة الجنوبيين لرئاسة البرلمان - حديث لرأس مجلس القولة عن تطوير اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر إلى اتفاقية لأمن وادي النيل .
		٢٢ / ٩	إجتماع بين الأحزاب الجنوبية وحركة جون جارجاج في أوغندا - الإستعداد لقبول وقف إطلاق النار بشرط إلغاء قوانين نميري ووقف العمل بالاتفاقية العسكرية مع ليبيا .
		٢٨ / ٩	فشل مشاورات تشكيل حكومة قومية .
		٩ / ١٠	وقعت الأحزاب الجنوبية ميثاقاً يطالب بإعادة قوانين ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٧٤ وإلغاء تشكيل حكومة للجنوب المحلية .

التاريخ	تطور الصراع العسكري	التاريخ	اقتراحات بصدد الحل السلمي للتزاع
١٥ / ١٠	كمين لقوات سودانية بالقرب من مدينة أرييت	٢٠ / ١٠	أعلن رئيس الوزراء إعترافه بإصدار قوانين بديلة - تشكيل جهاز جديد للأمن الوطني إلى جانب الشرطة - الهجوم على حركة التمرد .
٢٣ / ١٠	معركة كبيرة في منطقة سامجرب في إقليم أعالي النيل	٢٩ / ١٠	دعم عسكري عراقي عاجل للقوات السودانية .
			رسالة من الرئيس مبارك للمبرغنى وميريام بشأن الوساطة المصرية .
٢ / ١١	إشتباكات بين قوات أنيوبيا الحليفة وقوات المتمردين .		
٨ / ١١	معركة ضخمة إثر هجوم سودانى على معسكر تابع للمتمردين فى إقليم أعالي النيل .		
١٢ / ١١	أعلن المتمردون الإستيلاء على مدينة هامة على الحدود مع أنيوبيا .		
٢١ / ١١	إستيلاء المتمردين على مدينة كرمك بعد معركة كبيرة مع المتمردين	٢١ / ١١	تقديم إحتجاج سودانى لأنيوبيا بسبب العدوان الأنيوبى على الكرمك .
		٢٨ / ١١	زيارة رئيس الوزراء المصرى للخرطوم وأهيس أبابا للوساطة .
			زيارة رئيس الوزراء للأردن وليبيا لبحث مساعدات عسكرية .
		١٢ / ٣١	تنشيط الوساطة المصرية - لقاء بين مسئولين عسكريين بالحكومة وممثلين للمتمردين فى لندن - منكرة ترسلها أنيوبيا فى ٢٠ / ١٢ تخلى مسئولة أنيوبيا وتعرض التهنة والوساطة وإرتياح سودانى لها .
			إستبعاد رئيس الوزراء احراء أى حوار إلا بعد وقف إطلاق النار وقبول عقد المؤتمر القومى الدستوى ترتيب لقاء بين ميريام والمهدى .

ناحية ، والجيش السودانى من ناحية أخرى . كما أن انطلاق المعارك قد إتسع ليشمل مديريات جنوب السودان الثلاث .

والنمط الذى يطهر من دراسة التفاعلات السياسية فى جنوب السودان يمكن تلخيصه فيما يلى : إن الدعوة للحل السلمى للتزاع واقتراح مشروعات أو دعوة أو مذكرات حول خطوات لوقف إطلاق النار والإقتراب من الظروف المناسبة للحل السلمى كانت تقدر عادة بتسعيد خطير للقتال الدائر من قبل كل الأطراف المعنية ، وبالتالي ، فقد إنخفضت بإطراد مصداقية الحديث عن الحل السلمى بالرغم من إدراك كل الأطراف المعنية لإستحالة تحقيق نصر عسكري كوسيلة لإنهاء الصراع لصالح أى منها . أما على الصعيد العربى ، فلاحظ إستمرار فشل النظام العربى فى إدراك مغزى المشكلة فى السودان عامة (فيما يتعلق بقضية الانتماء) ، وعجزه عن الإتيان بمبادرات تقوم على فهم سليم

للمخرج الممكن من المشكلة ، وبالتالي فقد كاد النظام العربى أن يكون عديم التأثير على مسار الصراع فى السودان هذا العام مثل ماسبقه من أعوام . والإستثناء الوحيد لهذا الإستنتاج هو موقف مصر الإيجابى ، والذى يقتررب بوعى أكبر لطبيعة المشكلة ويقدر أكبر من المبادرات المتوازنة . عل أن موقف مصر يمكن تصديره بطبيعة موقعها بالنسبة للسودان ، وبالتالي بالعوامل الإستراتيجية والتاريخية التى تربطها على نحو الخصوص بالسودان ، وبالتالي يصعب فهم موقف مصر بصدد هذه المشكلة كمنصة إنطلاق للموقف العربى العام ، أو كموقع مناسب لإختمار وتوفيق الآراء للنظام العربى ككل .

ومن هذه الزوايا يختلف موقف النظام العربى ، وموقف الأطراف المعنية باللتزاع فى حالة السودان عنه فى بقية حالات النزاعات - العربية - العربية . ففي حالة لبنان ، والصحراء

الغربية ، وبقيّة حالات النزاعات العربية العربية كانت جهود السلام تشهد انتعاشاً زمنياً واحداً للمصادمات الدلوية . أما في حالة السودان فقد شهدت إقتران إقتراحات السلام والتوفيق بموجات التصعيد في الصدام الدلوى وليس العكس . وربما تظهر هذه النتيجة من الجدول رقم (١) .

وإذا كان من اللافت للنظر إقتران عروض التسويات السلمية مع إرتفاع مستويات العنف إلى ذرى جديدة ، فإن من الغريب حقاً أن نلاحظ أن النظام العربي لم يناقش تطورات الصراع في السودان في أى من المؤتمرات الرئيسية إلا على نحو عارض تماماً . وبإستثناء مصر وليبيا فإن الدول العربية قد ترواح موقفها بين عدم الإكتراث والتأييد الأدبى (والمادى المحدد) للحكومة السودانية . أما بالنسبة لليبيا ، فقد تذبذب موقفها من مسألة الصراع في الجنوب تبعاً لموقفها من الحكومة السودانية ذاتها ، والذي تحكمه عوامل أخرى . ويمكن القول على الإجمال أن الموقف الليبى قد إنسم بدعم وتأييد الحكومة السودانية مادياً وأدبياً ، وإن كان خط الدعم قد إنقطع عدة مرات خلال العام بإعلانات صارخة بالسطخ على الحكومة السودانية .

أما موقف مصر فقد تركز على التنشيط للملوس لجهود الوساطة بين السودان واليوليا . وعلى الرغم من موقف رئيس الوزراء السودانى العجافى لمصر وتهديد الضمنى والصريح بإلغاء إتفاقيه الدفاع المشترك بين البلدين ، فقد كان رد فعل مصر متوازناً تماماً . ففي الوقت الذى لاتخفى فيه مصر حرصها على الوحدة الإقليميه للسودان ودعم السودان أدبياً (ومادياً) - بما في ذلك الدعم العسكرية غير المباشر في حدود معينة) فإنها لم تتردد في إفهام القواعد السودانية إنها تفضل السعى الجاد لإنهاء الحرب الأهلية بالوسائل السلمية ومن خلال الإلتزام بتنازلات جادة وخاصة إلغاء قوانين نمريى والعودة إلى روح ونص إتفاقيه أديس أبابا ١٩٧٢ .

ومن ذلك يتضح إجمالاً أن النظام العربي - كنظام إقليمي - لم يكن له أدنى تأثير على الصراع في الجنوب - بل ويمكن القول بأنه قد كرس مثل الحكومة السودانية في معالجة الصراع في الجنوب ، وحول هوية والمستقبل السياسى للسودان بحنكة وإتساع أفق وحزم .

د - العنف في دول الخليج :

بالرغم من مصادر التوتر الكامنة في مجتمعات الخليج ، فإن مستوى العنف كان محدود للغاية هذا العام . ولم تنفجر صدامات بين دواخل دول المنطقة يمكن مضاهاتها بأحداث القتال الدلوى المروع في اليمن الجنوبي في يناير ١٩٨٦ .

وقد تعرضت الكويت على وجه التحديد لمحاولات إرهابية متعددة هذا العام . فقلعت جماعة إرهابية بإسمال حرائق في المنشآت البترولية بميناء الأحمدى في ١٦ يناير ، كما شبت ٣ حرائق متتالية في مبانى جامعة الكويت نتيجة أعمال تخريبية

في ٥ / ٩ . وكذلك إنفجرت قبلة على مقربة من مجمع وزارة الداخلية . على أن جميع هذه الأعمال قد تمت على يد جماعات صغيرة موالية لإيران وبالتالي يمكن إعتبارها إمتداداً للأعمال العدوانية الإيرانية ضد الكويت لأصراعاً محلياً له وزنه . وقد تمكنت الكويت من محاصرة هذه الأعمال وإعتقال ومحاكمة العديد من مرتكبيها .

كما أن بلدانا عربية عديدة أخرى في الخليج قد نفذت أعمالاً أمنية متعددة بقصد من بعضها إجهاض إحتتمالات أعمال الإرهاب المحتملة ، وإن كان بعضها الآخر يعكس العصبية الأمنية إزاء كافة مظاهر التوتر الكامنة في المجتمعات الخليجية عامة .

ومع ذلك فقد أسهمت منطقة الخليج في النتيجة العامة التي إستخلصناها بصدد نمك النظام العربي هذا العام من تحقيق سيطرة أكبر على مصادر العنف فيه . وقد قمت دولة الإمارات العربية على نماذج هذه السيطرة من خلال المعالجة الحذرة والقابلة لمحاولات الإقتراب في الشارقة : إحدى الإمارات المكونة للإتحاد . فقد صدر في الشارقة بيان أعلن أن الشيخ سلطان بن محمد القاسمى حاكم الإمارة قد تنازل عن الحكم لأخيه الشيخ عبد العزيز . وعزا هذا التنازل إلى أخطاء في رسم السياسة المالية (١٨ / ٦) على أن إمارة دبي أصدرت بياناً نفت فيه واقعة التنازل وأكدت أن حاكم الشارقة الشرعى قد أطيع بالقوة ودعت الحكومة الإتحادية للتدخل . وسريعا ما توترت العلاقات بين الإماراتيين ووصلت إلى حد التهديد بالتدخل العسكرية لإعادة الشرعية في الشارقة مادعا الشيخ عبد العزيز الذى يسيطر على الحرس الوطنى إلى التصريح بأنه عازم على القتال إذا هاجمته دبي . وقرر المجلس الأعلى للإتحاد في إجتماع عقده إعتبار كافة البيانات الصادرة بشأن إمارة الشارقة لاغية (١٨ / ٦) وفي ختام إجتماعاته يوم ٢٠ / ٦ قرر المجلس الأعلى إعادة الشيخ سلطان حاكماً شرعياً لإمارة الشارقة وتعيين أخيه عبد العزيز ولياً للعهد . وأكد المجلس الذى عقد برئاسة الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات حرصه على أهمية الإستقرار والأمن في كافة أرجاء الدولة والإلتزام الدائم والمستمر بالأسس والقواعد القيم التي تحكم المؤسسات الشرعية والدمورية في الدولة . وتدخل كبار المسؤولين في إتحاد الإمارات لتسوية الأزمة من خلال إقتسام السلطة . وظهرت بوادر جديدة لمواجهة عسكرية في الشارقة بعد مطالبة الشيخ عبد العزيز بتولى شؤون الأمن العام والحرس الأميرى والإشراف على المالية والدخل البترولوى ، وإن يكون له حق تعيين كبار الموظفين وتشكيل مجلس من الأسرة المالكة تكون مهمته تعيين الحاكم وولى العهد وعزلها . وإستعدت إمارة دبي لإرسال قوة عسكرية بالإضافة إلى قوات الجيش الإتحادى في الشارقة لتنفيذ قرار المجلس الإتحادى . على أنه نتيجة الجهود النشطة لرئيس الإتحاد وكبار المسؤولين أمكن التوصل إلى حل وسط حول هذه المطالب الجديدة . وبذلك أمكن تجنب لا فقط أخطر أزمة دستورية

والجبهة دولة الإمارات وإنما احتمالات للصدام المسلح والعنف الدموي كان يمكن أن تصيب الرأي العام العربي بصدمة شديدة .

وفي نفس الوقت أمكن تجنب تصاعد الصدام المسلح المحنود الذي وقع في ١٤ / ١٠ نتيجة الخطأ ومناخ التوتر الذي يحكم العلاقات بين عمان واليمن الجنوبي . ويعود الفضل في ذلك لوساطة رئيس إتحاد الإمارات العربية وتمكنه من إحتواء الموقف . وكانت المحادثات الرامية لحل النزاع الحدودي بين عمان واليمن الجنوبي قد استؤنفت في أوائل شهر مارس . وفي نفس السياق يمكن النظر إلى إحتواء الموقف بين شطري اليمن والذي لا يزال متوتراً منذ الحرب الأهلية والإطاحة بالرئيس اليمني علي ناصر محمد في يناير ١٩٨٦ بإعباره إنجازاً عربياً ، إذ قامت الكويت بجهود قوية للوساطة بين الجانبين خاصة في شهر مارس وأسهمت المودان أيضاً في هذا الجهد مما دعا الرئيس علي عبد الله صالح في أواخر شهر يوليو إلى الحديث عن إمكانية عقد اتفاق للوحدة مع اليمن الجنوبي .

٣ . تلطيف المنافسات والخصومات العربية - العربية :

ويمثل تلطيف المنافسات والخصومات التقليدية بين الدول العربية مظهر آخر لإسترخاء العلاقات العربية هذا العام ووقف الإنجذاب نحو التدهور المستمر للنظام العربي . ويتفاوت الإنجاز في هذا المجال من حالة لأخرى كما إن صلابة الإنجذاب لتحسين العلاقات بين الدول العربية المتنافسة تقليدياً ليس بالضرورة مرتفعاً في كل الأحوال . ويدعونا ذلك إلى الحديث بإيجاز عن الحالات الرئيسية التي عبرت عن هذا الإنجذاب .

أ - المنافسات في المغرب العربي الكبير :

شهد المغرب العربي الكبير هذا العام حركة قوية نحو السيطرة على المنافسات التقليدية وقد نجحت هذه الحركة في تطوير العلاقات داخل الإقليم وبصورة خاصة فيما بين ليبيا والجزائر وليبيا وتونس . ولم تكن العلاقات الجزائرية - المغربية استثناء من هذه الحركة . ولكن قوة المنافسة (التي جنحت كثيراً إلى التهديد المتبادل) بين الدولتين صعدت في وجه كافة المحاولات الرامية إلى المصالحة بينهما . وهكذا بدت هذه الحركة العامة نحو الوفاق والمصالحة في المنطقة موجهة إلى المغرب .

وقد بدأت حركة المصالحة بين ليبيا وتونس رسمياً هذا العام بزيارة الخويدي العميدى عضو مجلس الثورة في ليبيا لتونس في يناير ومباحثاته مع كبار المسؤولين هناك . وقد أدت هذه المباحثات إلى إلتزام ليبيا بحل مشكلة سدود مستحقات العمال التونسيين الذين طردتهم ليبيا في أغسطس ١٩٨٥ وفي شهر

مارس تسلم الرئيس التونسي رسالة من العقيد القذافي يلزم فيها بحل المشكلات المعلقة ويحثه فيها على تحسين العلاقات مع ليبيا . وعلى الرغم من أن الحكومة التونسية قد أبدت إستعداداً للترحيب بروح المصالحة الليبية ، فإنها لم تدخر وسعاً في التعبير عن إستمرار فجوة الثقة مع الحكومة الليبية . وقد إستلزم الأمر وساطة الجزائر . فتقابل الشاذلي بن جديد مع الرئيس بورقيبة في بلدته المنستير لهذا الغرض في شهر يوليو . وبالتالي صدرت عن تونس علامات مشجعة عن إستعدادها للوفاق مع ليبيا خاصة بعد قيام الأخيرة بتسديد جزء من الأموال المستحقة للعمال التونسيين . وتم فتح الحدود بين البلدين من جديد في نهاية شهر أكتوبر . وأخيراً أعادت تونس العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا قرب نهاية شهر ديسمبر .

وتعتبر خطوة إعادة العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وتونس لا فقط ثمرة للوساطة الجزائرية ، وإنما أيضاً تعبيراً عن قوة الحركة تحو بناء تحالف يشمل جميع دول المغرب العربي الكبير بإستثناء المغرب وهي الحركة التي ارتدت صيغة مشروع لإتحاد دول المغرب .

وتعتبر القفزة النوعية في مستوى العلاقات الليبية - الجزائرية هي المحرك الرئيسي لنشاط دبلوماسي واسع النطاق في منطقة المغرب الكبير . وقد جاءت زيارة القذافي للجزائر في ٢٨ / ٦ بهذه القفزة الكبيرة حيث أعلن في الجزائر عن قيام اللجنة المركزية لجبهة التحرير بتنظيم مناقشات شعبية حول الوحدة مع ليبيا - وقد نصت الوثيقة التي تم الإتياف حولها على إنشاء مؤسسات سياسية مشتركة مع بقاء السيادة القطرية معتمدة في الحكومات المنفصلة عن بعضها البعض وخاصة في مجالات السياسة الخارجية والدفاع ، والتحرك التدريجي في اتجاه الوحدة الانتمائية مع التركيز على الاتفاقات الاقتصادية .

وقد تلتهمت اللقاءات بين الجزائر والمغرب بصدد مشروع الإتحاد . فاجتمع رئيس أركان الجيش الجزائري مع العقيد القذافي في ١٠ / ٨ . وكان من المقرر إعلان مشروع الإتحاد في شهر نوفمبر غير أن عدم التراضي داخل القيادة الجزائرية على هذا المشروع والضغوط الخارجية والداخلية على الجزائر أدت إلى تخفيض مستوى التطوير المقترح للعلاقات إلى مجرد إنضمام ليبيا لإتفاقية التآخي التي تربط الجزائر وتونس وموريتانيا . عل أن القيادة الليبية لاتشعر بالرضى نحو هذا التطور وتضبط بشدة في اتجاه إحياء مشروع الإتحاد ، وهو الأمر الذي ناقشه رئيس وزراء الجزائر في زيارة إلى ليبيا في ١٨ / ١٢ .

ومن الواضح أن الجزائر قد قصت أن تضفي على الحركة نحو الوفاق والمصالحة في المنطقة طابعاً مفاجئاً للمغرب ، حيث أن المغرب هي الدولة الوحيدة التي لم تدع المشاركة في مناقشة مشروع الإتحاد . على أن معارضة تونس الحادة لهذا المشروع كان عاملاً هاماً في إجهاضه هذا العام . وفي نفس

الوقت ، فإنه على الرغم من قبول تونس للمصالحة الدبلوماسية مع ليبيا ، فإن عدم تقبها بنوايا النظام الليبي جعلها تسعى لخلق مسافة مع جهود جميع دول المنطقة بصورة تبدو مهادنة للمغرب . أما بالنسبة للقيادة الليبية فقد مثل إحياء دبلوماسيتها في منطقة المغرب العربي إنكساراً لعاملين :

العامل الأول هو شعور القيادة الليبية بفشل سياستها في منطقة المشرق . فقد توترت علاقات ليبيا مع سوريا ، خاصة في بداية هذا العام نتيجة للعدم السوي الحازم لحركة أمل . ولم يكن حصار أمل للمخيمات الفلسطينية أمراً غير محتمل فقط بالنسبة للقيادة الليبية ، بل أن أمل ذاتها ليست من القوى المفضلة بالنسبة لليبيا في الساحة اللبنانية . وبالقائلي ففي الوقت الذي لم تكن ليبيا فيه على وفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية فإنها لم توافق على المدى الذي ذهبت إليه سوريا في الصراع ضد القيادة الرسمية للمنظمة ، وإلى الدرجة التي جعلت سوريا تبدو خصماً للشعب الفلسطيني ككل . وفي نفس الوقت فقد أصبح من الواضح هذا العام أن ليبيا قد شعرت بمرارة الآثار السلبية لتوريط سوريا لها في الذهاب إلى مدى بعيد في الخصومة مع العراق ومناصرة إيران ، وهو الأمر الذي وضع في خطاب للقذافي في المؤتمر الشعبي الذي عقد في ٣ من شهر مارس .

أما العامل الثاني فيتمثل بالشعور بفشل السياسة الليبية بصورة عامة ، وهو الأمر الذي تكشف في حالة تشاد . والواقع أن دوافع إعادة صياغة السياسة الليبية نحو التهدة مع الدول العربية قد ظهرت بقوة منذ بروز التهديد الأمريكي في أوائل العام الماضي . على إن سياسة التهدة التي نصحت بها الخارجية الليبية قد أجمعت في العام الماضي ، وعادت إلى الظهور بخجل هذا العام . وفي هذا السياق نستطيع أن نفهم إقدام ليبيا على المصالحة مع العراق والأردن وعلى ضوء هذين العاملين شعرت ليبيا بأن مفتاح التجديد في السياسة الليبية يقع في يد الجزائر التي يمكن عن طريقها لا فقط فتح بابالت المغرب العربي ، وإنما أيضاً إعطاء سمة الإستمرارية الراديكالية للسياسة العربية للليبيا مع تهدة الخصومات العادة بينها وبين دول عربية عديدة أخرى .

ب . المصالحة بين العراق وليبيا :

إن أبرز علامات هذا التوجه الليبي الجديد هو جهوده لتطبيع العلاقات مع العراق في إطار موقف جديد أكثر توازناً من حرب الخليج . فبعد اتصالات بين الطرفين طول النصف الأول من العام ، سمعت ليبيا للسلطة بين العراق وإيران . ونشطت هذه الوساطة في شهر إبريل . وتفاوض وزير الخارجية العراقي والليبي في الفترة ٧ - ١٠ سبتمبر حول تحسين وإعادة العلاقات بينهما وحول دور ليبيا في الوساطة لوقت حرب الخليج . وهو الأمر الذي أثمر في النهاية إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في نفس الشهر . وقد فشلت فكرة الوساطة الليبية نتيجة معارضة إيران . على إن مجرد المصالحة العراقية - الليبية

كانت خسارة كبيرة لإيران ، كما إنها كانت عاملاً له أهميته في دفع سوريا نحو المصالحة بدورها .

ومن الملاحظ هنا أن المصالحة الليبية - العراقية ، قد تمت دون وجود محاولات للوساطة من قبل طرف عربي أو أكثر . ويختلف ذلك بوضوح عن بقية حالات المصالحة العربية هذا العام التي اقتضت جهوداً مكثفة ، دون أن تثمر نجاحاً بالضرورة . ويعود ذلك بوضوح إلى أن المصالحة في حالة العراق وليبيا قد ترافقت مع تغير هام في السياسة الليبية وبصورة خاصة نحو حرب الخليج هذا العام .

د . جهود المصالحة بين العراق وسوريا

وبالمقارنة مع ليبيا ، فإن صعوبة إحداث تغييرات هامة في توجهات السياسة العربية لسوريا جعل الجهود الكبيرة لإتمام مصالحة بين سوريا والعراق متعثرة طول العام تقريبا .

فنتيجة للمحاولات الدوبل الملك حسين في الوساطة بين الدولتين ، عقد لقاء سري بين الرئيسين الأسد وصدام على الحدود السورية - لعراقية في أوائل شهر مايو على أن هذا اللقاء لم يسفر عن تحولات كبرى . واستمرت الصحف العراقية في مهاجمة سوريا . ثم عقد لقاء بين وزيرى خارجية البلدين في نفس الموقع على الحدود ، وكان من المتوقع أن يمهّد هذا الاجتماع الأخير لقاءً فاعاً على بين الرئيسين . وقد حدث تطور ملموس في جهود المصالحة نتيجة الاتصالات التي قام بها الملك حسين في شهر يوليو . وقد تدعّم هذا التطور بلقاءات وزيرى الخارجية في موسكو قرب منتصف نفس الشهر . ودخلت السعودية إلى جهود الوساطة في نفس الوقت تقريبا عندما استقبلت وزير الخارجية السوري في الرياض في منتصف يوليو . وبعد نحو شهر واحد أضاف الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات إلى جهود الوساطة قوة محرّكة جديدة . فقام بزيارة سوريا لمدة أربعة أيام بدءاً من منتصف شهر أغسطس ، وأرسل مجموعة الشخصى لبغداد . وأدت هذه الدبلوماسية العربية المكثفة إلى إنفراج نسبي بين بغداد ودمشق بالرغم من استمرار جمود المواقف والمساومات التي أدت إلى استمرار وتفاقم القطيعة بينهما منذ ١٩٨١ .

وملايث الملك حسين أن تابع جهود الوساطة من جديد في أوائل سبتمبر وطوال الشهر تالتة فزار كلا من دمشق وبغداد عدة مرات . وقد أدت كل هذه الجهود إلى النجاح في ترتيب لقاءات علنية بين الرئيسين إبان عقد مؤتمر القمة العربي الطارىء في عمان . وقد أسفرت هذه اللقاءات عن إعطاء الإنطباع بجدية المصالحة بين الدولتين ، وبخاصة مع الاتفاق على وقف الحملات الإعلامية وتمكين الملك حسين من عقد لقاء آخر بين الرئيسين صدام والأسد بعد نهاية مؤتمر القمة ، وهو ما يعنى تأكيداً على التوافق حول القرارات التي إتخذها المؤتمر والبيان الختامي الذي صدر عنه . ولم يكن اللقاء العلني للرئيسين إبان المؤتمر هو خاتمة المطاف . إذ إستمرت جهود الوساطة الأردنية

المخيمات وعن الوجود السياسي والعسكري المستقل في الساحة اللبنانية . وقد وصل هذا العداء إلى فرض الحصار على قادة هذه المنظمات الموالية لسوريا والتضييق عليهم ، بشئى السبل وخاصة بعد عودتهم من إجتماع المجلس الوطني الفلسطيني . ومنع عدد من قادة منظمة التحرير من دخول سوريا في الشهور الثلاثة التالية .

ومع ذلك فإن التشدد السوري المغالى فيه قد أصبح بصورة متزايدة موقفاً سياسياً غير عقلاني وغير مجد . ولا سبيل لسوريا غير التخلي التدرجي عنه . وقد بدت أولى علامات هذا التخلي في الإجتماع الذى عقده بين عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري ووفد منظمة التحرير الذى ضم أربعة أعضاء من المجلس الوطني المقربين من عرفات في شهر أكتوبر . وقد تعزز هذا الإنفراج المحدود بعد مؤتمر القمة العربي الطارىء في عمان ، وإن لم يثمر هذا المؤتمر مصالحة مابين سوريا والمنظمة .

هـ - جهود المصالحة بين المنظمة والأردن :

وعلى النقيض من حالة سوريا والمنظمة ، فإن المصالحة الأردنية - الفلسطينية قد تحركت على نحو هادئ ومنهجي ، مما قد يقرّبها من النجاح في عام ١٩٨٨ . وقد ظهرت أولى علامات الحركة نحو المصالحة بعد قرار الملك حسين بتجميد الاتفاق الأردني الفلسطيني في أوائل عام ١٩٨٦ بإعلان إتفاق الملك وعرفات على إستئناف أعمال اللجنة الأردنية - الفلسطينية (وقد تشكلت هذه اللجنة في أعقاب مؤتمر القمة العربي في ١٩٧٨ لتقديم المساعدة لأهالى الضفة والقطاع) وذلك في نهاية يناير . كما أعلن في ١٨ / ٢ أن الأردن سوف تسمح للمنظمة باعادة فتح مكاتبها في الأردن . وفي ٢٤ / ٢ أعلن وزير خارجية الأردن أن بلاده مهمة بإستئناف إتصالاتها مع منظمة التحرير بغرض التنسيق السياسى .

ومنذ نهاية فبراير إنتقلت عملياً جهود المصالحة الأردنية - الفلسطينية لمسببين جوهريين . فأولاً كان إلغاء الاتفاق الأردني - الفلسطيني أحد الشروط الجوهرية للفصائل الفلسطينية الراديكالية للمصالحة مع القيادة الرسمية للمنظمة ولفتح . وبالتالي لم يكن من الحكمة تحريك المصالحة الأردنية - الفلسطينية التي كان يؤمل منها إحياء صيغة سياسية للتفاوض المشترك حول مصير الضفة والقطاع مع إسرائيل من خلال المؤتمر الدولي المقترح . إذ كان من شأن تحريك المصالحة هذه أن يقطع الطريق على المصالحة الفلسطينية التي كانت كل الجهود مركزة لإنتاجها طوال النصف الأول من هذا العام . وفي نفس الوقت فقد كانت الأردن مشغولة بإستكشاف ما يمكن أن تسفر عنه الأشكال المختلفة المقترحة للتفاوض مع إسرائيل من نتائج عملية . وقد تم هذا الإستكشاف من خلال قنوات تفاوض مباشرة وغير مباشرة مع قادة إسرائيليين ، وممثلين أمريكيين . ولم يكن مما يخدم هذا الغرض أن نكّز الأردن ذاتها بالمصالحة مع المنظمة قبل أن نذكر تماماً أبعاد النتائج العملية المحتملة من

والمسوذية للتوصل إلى ما هو أكثر من السيطرة على التناقص والتهديد المتبادل بين سوريا والعراق أى إلى حل وسط في مجالات الخلاف الأساسية ، وبالتحديد بصدد الحرب العراقية الإيرانية . فبعد الإنتكاسة الجزئية التي نجعت عما أعلنته وكالة الأنباء الإيرانية من خطاب لوزير الخارجية السوري صرح فيه بإستمرار التضامن مع إيران ، قام الملك حسين بزيارات متتابعة لمحمّد وبغداد في الفترة من ٢٥ نوفمبر إلى أول ديسمبر . وإستكمل الأمير عبد الهادي العهد الموحدى جهود الوساطة هذه بزيارته لكل من سوريا والعراق في الفترة من ١٩ - ٢١ ديسمبر . وكان من المأمول أن تحقق هذه الجهود إنجازاً نوعياً باعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين قبل نهاية هذا العام . على أن أحدثت هوان الإنفراج والتخمين في العلاقات بين سوريا والعراق قد توقف عند مستوى بحث قدرات ولم يتخطاه إلى توفيق حقيقي بين المواقف والرياسات . ومع ذلك فإنه لا يمكن القول بأن هذه الجهود كلها قد ضاعت بهاء .

د - جهود المصالحة بين سوريا ومنظمة التحرير :

وكان نصيب جهود المصالحة بين سوريا ومنظمة التحرير من النجاح أقل مما حظيت به المصالحة بين سوريا والعراق . ومع ذلك فقد توفرت هذا العام ضغوط أكبر على سوريا للتقارب مع المنظمة . وربما كانت أكثر مصادر الضغوط أهمية هي تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية من خلال إجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في إبريل هذا العام ويضاف إلى ذلك أن حلفاء سوريا الآخرين في جبهة الصمود والتصدى قد أبدوا بوضوح ودعوا المصالحة الوطنية الفلسطينية ، كما إنهم قد أبدوا إستيائهم لسوريا لوقوفها ضد منظمة التحرير ، والذى الذى ذهبت إليه في خصوصتها مع القيادة الرسمية للمنظمة . فالجزائر هي التي استضافت إجتماع المجلس الوطني ، وكان لها باع طويل ولسنوات في تحريك المصالحة الفلسطينية . كما أن ليبيا قد أسهمت هذا العام بنشاط في الحول الوطني الذى قاد مباشرة إلى إجتماع المجلس . وقد عقدت جلسات الحوار بين الفصائل الفلسطينية التي الكبرى في مارس بطرابلس وصدر عن هذا الحوار ما يسمى بوثيقة طرابلس التي كانت أحد المصادر الرئيسية لقرارات المجلس الوطني في دورته التاريخية هذا العام . على النحو المفصل في القسم الخاص بالفلسطينيين من هذا التقرير .

والواقع أن التشدد السوري المغالى فيه طوال النصف الأول من هذا العام لم يقتصر على القيادة الرسمية لمنظمة التحرير . فوقوف سوريا إلى جانب حركة أمل أثناء حصارها الطويل للمخيمات الفلسطينية في لبنان بدءاً من العام الماضى وحتى إبريل من هذا العام كان إجراء معادياً للثورة الفلسطينية ككل ، وحققها في التواجد السياسى والعسكرى في لبنان في ظل توافق على شروط محددة ، وإمتداد هذا الموقف إلى جبهة الإنقاذ وكل فصائلها الحليفة لسوريا والتي لم تجد مفرأ من الدفاع عن

المقترحات المختلفة للتفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة حول مصير الأراضي العربية المحتلة .

ومن الواضح أن هذين العاملين قد قيداً المنظمة والأردن في التوصل إلى حوار مجد . على أن الحكومة الأردنية والتجارة الرسمية للمنظمة قد توصلتا إبان مؤتمر القمة العربي الطارئ في عمان إلى إشتتاج مفاده أن هذين العاملين لم يعودا يحولان دون استئناف الاتصالات ومحاولات التنسيق السياسي بينهما . وهو الأمر الذي تحقق بالاتفاق بين الملك حسين وياسر عرفات وتم اعلانه أثناء مؤتمر القمة . وفد ترجم هذا الاتفاق إلى مباحثات حول أسس استئناف الحوار الأردني - الفلسطيني بين وفدي رئاسة ابو مازن والحكومة الأردنية بدأت في ٩ ديسمبر من العام .

٤ - الاقتراب من التراضي العربي (مؤتمر القمة الطارئ في عمان)

لم تأت موجة تلطيف المناهضات العربية خلال هذا العام نتيجة لضغوط ووساطة كثرة من البلدان العربية وخاصة في الخليج فقط . وإنما كانت أيضاً أحد آثار الاقتراب البطيء والتدريجي من منطقة تراضي حرجة تتفق مع ما أسماه من قبله الأجماع السليبي ، ويتضح هذا الأجماع السليبي في الممثلين الرئيسيين اللذين توليها العالم العربي وهما :

أ - مسألة الصراع العربي - الإسرائيلي

وبعني بالأجماع السليبي حول هذه المسألة اتفاق الأطراف العربية المؤثرة على مسارها على ما ينبغي رفضه من أساليب ومناهج التسوية المقترحة لهذا الصراع . وبالمقابل ، فإن الأجماع الإيجابي أو الاجرائي يعني بالاتفاق على برنامج محدد قابل للتطبيق حول أسلوب ومنهج اجرائي (حتى لو كان على المستوى التكتيكي) للمواجهة العربية مع إسرائيل باعتبارها التهديد المركزي للوطن العربي ، بدلاً من ذلك من احتمالات للتسوية السلمية باعتبارها إحدى وسائل الإدارة الشاملة لهذه المواجهة .

والواقع إن ما بهم هنا ليس هو وجود اجماع سلبى دعائى خالص أو اجماع إيجابى اجرائى خالص ، وإنما ما بهم هو تولد ضغوط كافية داخل النظام العربى ككل لحصر الانشقاق حول أرضية الأجماع السلبى وبلورة مواقف تصلح كمنطلقات لاجماع ايجابى . وهذا هو ما يصف في الحقيقة حالة الوضع العربى العام حول المسألة الفلسطينية . فالنظام العربى بالرغم من وهنه الشديد قد نجح في توليد ما يكفي من الضغوط لجذب الأطراف الرئيسية المؤثرة على مسار الصراع العربى - الاسرائيلى نحو الاقتراب من الموقف المنوالى أو موقف كتلة الوسط من هذا الصراع .

فالموقف السورى قد شهد هذا العام درجة مامن المرونة جعلته يقرب الى حد معقول من موقف كتلة الوسط ، ويمثل هذا الاقتراب فى قبول فكرة المؤتمر الدولى كصيغة للتسوية السلمية للصراع العربى - الاسرائيلى في حدود مبادئ مبادرة فاس . والواقع أن سوريا لم تكن قد رفضت هذه الفكرة وتظهرت إشارات واضحة لتقربها لهذه الصيغة فى العام الماضى ، على أن سوريا قد ألزمت نفسها بموقف القبول فى عدد من المناسبات الدولية لهذا العام ، كما ركزت اعلاميا على هذه الصيغة . ووافقت سوريا على صيغة المؤتمر الدولى كما وردت في البيان الختامى لمؤتمر القمة الاسلامى الصادر في نهاية شهر يناير ، وفى البيان المشترك الموفيقى - السورى الصادر عن اجتماع قمة الأسد جورباتشوف قرب نهاية شهر ابريل ، بالإضافة الى القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة العربى الطارئ في عمان في نوفمبر . وفى الوقت نفسه يأتي قبول سوريا لصيغة المؤتمر الدولى وتركيزها الاعلامى عليه في سياق نوع من التأهيل السياسى للمشاركة في الجهود الدبلوماسية اللازمة لتحريك التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى في اطار هذه الصيغة . وفى سياق هذا التأهيل السياسى أبدت سوريا اهتماما واضحا بتجديد علاقاتها مع الولايات المتحدة كما يظهر من تصريحات الرئيس الأسد لجريدة الواشنطن بوست في ٢٠ / ٩ ومن زيارة المبعوث الخاص للرئيس الأمريكى ريجان لدمشق في شهر يوليو . وهو الأمر الذى انتهى الى إعادة السفير الأمريكى لدمشق . والحقيقة أن الاتحاد الموفيقى قد لعب دورا بارزا في دفع سوريا للاقتراب والتصال مع خصومها العرب ، ومع الولايات المتحدة وذلك كجزء من عملية التأهيل السياسى هذه للمشاركة في الجهود الدبلوماسية للتسوية عبر صيغة للمؤتمر الدولى .

وعلى الجهة المقابلة تحرك الموقف المصرى بصورة أكثر ايجابية هذا العام للاقتراب من موقف كتلة الوسط أو الموقف المنوالى العربى العام . وهنا يمكن الإشارة إلى ثلاثة تطورات بالغة الأهمية . وربما أكثر هذه التطورات الثلاثة أهمية من حيث المبادئ هو البيان الذى نسب لوزير الدفاع المصرى فى الاجتماع المشترك للجنة الأمن القومى والشئون العربية بمجلس الشعب والشورى قبيل منتصف شهر يناير ، الذى جاء فيه أنه بالرغم من معاهدة السلام مع إسرائيل فإنها تمثل العدو الأسلمى بالنسبة لمصر . وأن تزامى القدرة العسكرية السورية بغير الارتياح لدى القيادة العسكرية المصرية وبغير قلق الاسرائيليين الذين باتوا يدركون ان تحقيق التضامن بين الأنشقاء العرب يعنى تهديدا حقيقيا لامن اسرائيل .. أنه إذا ما تم التنسيق بين القيادتين العسكريتين المصرية والسورية فإن القوات المناهضة لهما تصبح قادرة على تحقيق نصر حاسم على اسرائيل .. (جريدة السفير في ١٥ / ١ / ١٩٨٧) .

إن النظر لاسرائيل كعدو وتهديد لأمن مصر ينطوى على

اسقاط موضوعي لكلماب ديفيد من حسابات الامن المصرية ويشكل مقننة طبيعية لإعادة لحم مصر في الوطن العربي . ولهذا صرح الرئيس مبارك مرات عديدة أن كلماب دافيد قد أصبحت من تراث الماضي وبالتالي أصبحت القيادة المصرية منفحة على أشكال من التنسيق السياسي والدفاعي مع الدول العربية الأخرى لم تكن مطروحة في السنوات الماضية .

ومن هنا يعتبر التطور الهام الثاني في الموقف المصري من القضية الفلسطينية والقضايا العربية الأخرى هو إحياء التزام مصر بمعاهدة الدفاع العربي المشترك (عام ١٩٥٠) وقد صرح الرئيس مبارك بأن مصر تعتبر ملتزمة بهذه المعاهدة أكثر من مرة بصورة علنية (انظر مثلا الأهرام في ١٦ / ١٢ / ١٩٨٧) . بل أن مصر قد اتاحت للزعماء العرب الاطلاع على مضمون رسالة من الرئيس كارتز يفر فيها بأن نصير للمعاهدة المصرية - الاسرائيلية عام ١٩٧٩ يتضمن استمرار التزام مصر بمعاهدة الدفاع العربي المشترك . وكان لهذا التفسير المصري (المعزز بالتفسير الأمريكي) دور هام في حسم قضية إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية في مؤتمر القمة العربي الطارئ في نوفمبر بعمان .

على أن ذلك لا يعني ان مصر قد عمدت إلى إحداث تغيير جذري في سياساتها الخارجية أو حتى بصدد الصراع العربي - الاسرائيلي . ففي واقع الأمر لازالت السياسة الخارجية المصرية في بؤرة الشد والجذب بين ارتباطها بالخص بالولايات المتحدة وحرصها على استمرار الأمر الواقع في علاقتها مع اسرائيل من ناحية ، وبين توجهاتها العربية في عهد مبارك ومانفرضه هذه التوجهات من متطلبات كفرض عودة مصر لمواجهة السياسات الاحتلالية والتوسعية الاسرائيلية من ناحية أخرى . بل أن التطور الهام الثالث في الموقف المصري من القضية الفلسطينية يتمثل تحديدا في التكيف غير العادي للضغوط المتعارضة على مصر . فقد اتت الضغوط الأمريكية والاسرائيلية إلى بعض التحريك للموقف المصري من اسرائيل وصيغة المؤتمر الدولي . فبعد الاتفاق على مشاركة التحكيم حول طابا عاد السفير المصري إلى تل أبيب بعد أن كان قد سحب اثر مذاهب صابرا وشانيل . وتمكن شيومن بيريز من مقابلة الرئيس مبارك مرتين هذا العام . المرة الأولى في زيارة الأول للقاهرة في شهر نوفمبر واكد البيان المشترك الذي صدر عن المفاوضات المصرية - الاسرائيلية على ضرورة مواصلة الجهود والالتزام الذي اعلن في الاسكندرية لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط من خلال عقد مؤتمر دولي في العام ١٩٨٧ يؤدي إلى مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنيين على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، و ٣٣٨ .

وفي المرة الثانية تم لقاء بين الرئيس مبارك ووزير الخارجية الأسرائيلي بيريز في جنيف أثناء حضورهما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في شهر يوليو . وصرح الرئيس مبارك

تطبيقا على هذا اللقاء بأن المؤتمر الدولي المقترح يمكنه أن يؤدي إلى مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية .. ويعتبر طرح فكرة المفاوضات المباشرة على هذا النحو للغامض نوعا من التراجع عن التصور المصري السابق عن المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات والذي تتم المفاوضات في إطاره وتحت اشراف الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ..

على أنه في مقابل هذا التراجع أو المرونة في الموقف المصري ، فإن القيادة المصرية - استجابة لمطالبات توجهاتها العربية - قد رفضت أى صياغات بديلة لفكرة المؤتمر الدولي . فكان رد مصر للرسمى على مقترحات رئيس الوزراء الأسرائيلي شامير باحياء مباحثات الحكم الذاتى الفلسطينى المنصوص عليها في اتفاق كامب دافيد بأنها غير قابلة للتطبيق ، وأن فكرة المؤتمر الدولي هي الحل الوحيد القابل للتطبيق من أجل احراز نتائج لمصلحة السلام في المنطقة . ورفضت مصر كذلك الصيغة الأخرى التي اقترحها شامير في خطاب رسمى في شهر اغسطس لمصر والقائمة على مؤتمر اقليمي (ثلاثي يشمل مصر والأردن واسرائيل) بديلا للمؤتمر الدولي . كما أصر الرئيس مبارك في لقاءاته مع وزير الخارجية الاسرائيلي على ضرورة مشاركة الاتحاد السوفيتي إلى جانب الأعضاء الدائمين الآخرين بمجلس الأمن في هذا المؤتمر وعلى ضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية (ولو بالمشاركة مع الأردن) أو من ترشحهم المنظمة في هذا المؤتمر . وفوق ذلك فقد اقامت مصر على تحدى اسرائيل بصورة سافرة طوال العام . فوجهت الدعوة لكورت فالدهايم رئيس النمسا لزيارة مصر قبيل زيارة وزير خارجيتها لاسرائيل مباشرة . وهو الأمر الذي قابلته اسرائيل بمرارة . كما قامت مصر بدور قيادي في مواجهة سياسات القمع الاسرائيلي ضد الانتفاضة الفلسطينية في الأمم المتحدة .

ويمكن القول بأن الموقف الأردني قد اتخذ ذات مسار الموقف المصري . ولاشك أن الموقف الأردني هو أكثر المواقف العربية مرونة من مشكلات وقضايا التسوية السلمية . كما ان الدبلوماسية الأردنية لم تكف عن تجريب مختلف الوسائل المتاحة في رصيد الدبلوماسية العلنية والمرية لدفع فكرة المؤتمر الدولي . وفي نفس الوقت فإن الأردن يعتبر أكثر الدول العربية تعرضا للضغوط الأمريكية للقبول بصياغات للمفاوضات والتسوية تخرج عن الإجماع العربي العام . وقد تكثفت هذه الضغوط بشدة ابان زيارة شولتز للمنطقة ولقاؤه مع الملك حسين في لندن في شهر اكتوبر . فحاول شولتز الحصول على موافقة الملك على صيغة مفاوضات سلام بالتفاوض المباشر تحت اشراف مشترك من موسكو وواشنطن بحيث تستطيع الأردن الاعتماد على التغطية السوفيتية في مواجهة الدول العربية الراضية . وبالرغم من الضغوط الأمريكية لجر الأردن إلى هذه الصيغة فقد رفضها الملك حسين واصبحت هذه الصيغة في حكم المنهية بعد قمة عمان في نوفمبر .

قد اظهرت قدرا ملموسا من التشدد الأمني والأعتدال السياسي والأعلامي في نفس الوقت في مواجهة إيران .

أما على الجانب المقابل فقد شهد الموقف السوري تحركا ولو طفيفا في اتجاه الالتقاء بدول مجلس التعاون الخليجي وحتى العراق . فرغم فشل المحاولات المتعددة للوساطة بين سوريا والعراق والتفاعلات الثلاثة السورية والعلمانية التي عقدت بين الرئيسين العراقي والسوري هذا العام ، فإن سوريا قد خففت مستوى خسومتها مع العراق من عداو واضح إلى مجرد جفوة .

وفي المقابل فإن العلاقات بين سوريا وإيران قد انسمت بالتوتر طوال هذا العام مع تفجر عدد من نقاط الخلاف الكبرى بين البلدين . وقد ظهر الخلاف على السطح أثناء وائر انتشار القوات السورية في بيروت الغربية ونحو الجنوب واقدام القوات السورية على ترتيب منبجة كبرى لأعضاء من حزب الله التابع لإيران في بيروت . ومن الواضح أن إيران قد ابتعدت أصرار سوريا على تأكيد أولوية مصالحها في لبنان وبذلك لم تكن تجنب انفلات الصدام بين الدولتين حول هذه القضية منذ زيارة أكبر ولاياتي لدمشق في شهر مارس . وحاول الرئيس علي خامنئي في زيارته لدمشق في يونيو ، ونائب وزير الخارجية الإيراني في زيارته لها في أغسطس منع انزلاق الموقف السوري إلى خصام أو جفاء علني مع إيران ونحو الأقرباء من العراق وخاصة من خلال إعادة التفاوض على امدادات النفط الإيرانية لسوريا والتي كانت قد تقلصت إلى ١٧٪ من المتفق عليه خلال عام ١٩٨٦ ، كما أعلنت مجلة الميديل إيست اكونوميك سيرفاي في الأسبوع الأخير من فبراير هذا العام .

والحقيقة أن موافقة سوريا على البيانات الجديدة التي أصدرتها مؤسسات النظام العربي وخاصة مجلس الجامعة ومؤتمر القمة والتي اشتملت على إدانة وتحذير إيران قد عكس بامانة العلاقات المتوترتين الدولتين واهتمام دمشق بعدم الابتعاد أكثر من اللازم عن الموقف المنوالي العربي خاصة بعد هزيمة هجوم كربلاء أوائل هذا العام .

إن أكثر علامات التغير وضوحا في الموقف من إيران جاء هذا العام من ليبيا ، فيكاد الموقف الليبي أن يكون قد تغير كفيفا هذا العام . فمنذ بداية العام اتخذ العقيد القذافي مكانا يحرس على أن يبدو موقفا حاديا من الحرب العراقية - الإيرانية وعرض مبادرة خاصة به لإنهاءها والوساطة بين العراق وإيران لتحقيق هذا الغرض . واشتبك الإعلام الليبي والإيراني في مناورات دعائية ذات دلالة في الإشارة لتدهور العلاقات بين الدولتين . وتتابع تصريحات العقيد القذافي التي تنتقد إيران لأصراها على استمرار الحرب فوصفها في شهر يناير بأنها حرب مجنونة . وأعرب في شهر مارس عن مخاوفه من أن استمرار الحرب سيسمح للقوى الاستعمارية بتنمير الثورة الإيرانية . كما انتقد بشدة القصف الإيراني للمدن العراقية وأكد أنه بصفتها عربيا لا يحتمل هذا القصف كما أكد في شهر أبريل أن الهدف الرئيسي

والحقيقة أنه إذا عقدنا مقارنة بين الموقف السوري والموقف المصري والأردني من المؤتمر الدولي صوف نجد خلافات كبيرة . ومع ذلك فأننا نستطيع أن نلاحظ أيضا أنه قد أصبحت ثوابت جوهرية مشتركة وأن أحد الأطراف لم يعد يستطيع منفردا أن يخطر بالابتعاد أكثر من مسافة محددة من الموقف المنوالي العربي مهما منح لنفسه من أخقية في المرونة . ومع ذلك فإنه يبقى لمنطقة التراضي العربي هذه عيب جوهرى ينشأ عن غياب الاتفاق الاجرائي حول الادارة الشاملة للصراع والمواجهة مع اسرائيل بجانبها العسكري والسياسي . ومن هنا فقد يستحيل عمليا التنبؤ بدرجة استقرار قاعدة التراضي أو الاجماع الملبى التي أمكن التوصل إليها خلال العام : إذ إنها قد تتمتع وقد تضيق .

ب - مسألة الحرب العراقية - الإيرانية :

ونعتبر قاعدة التراضي العربي حول الحرب العراقية - الإيرانية أكثر اتساعا من تلك المتاحة في مجال الصراع العربي - الإسرائيلي ، بالرغم من إنها لا تخلو من اختلافات هامة . وقد لاحظنا من قبل أن انقسام الدول العربية حول الموقف من إيران لا يتطابق مع انقسامها حول الموقف من اسرائيل .. فداخل كتلة دول مجلس التعاون الخليجي تمتاز مواقف كل دولة تقريبا بالمقارنة بالأخرى . وإن كان يمكن التمييز عامة بين المتشددين والمهادنين . أما داخل كتلة جبهة الصمود والتصدي فقد كانت الجزائر تنفرد بموقف الجهاد وتقرب كثيرا من موقف المهادنين من دول الخليج . وساعدت حرب الخليج على بروز تحالف جديد يشمل أكثر الدول العربية تشددا في مواجهة إيران وهي العراق والكويت والأردن ومصر . وكانت السودان قبل الثورة أقرب إلى هذا التحالف الأخير ولكنها أصبحت في ظل حكومة المهدي أقرب إلى موقف الجزائر والدول المهادنة في مجلس التعاون ، بل وحاولت خلال عام ١٩٨٧ أن تلعب - جنباً إلى جنب مع الجزائر - دور الوساطة بين خصوم حرب الخليج .

وانسمت الحركة نحو التراضي العربي حول الحرب العراقية - الإيرانية بنفس الطابع المزوج الذي شهدناه في حالة الصراع العربي الإسرائيلي . فيبدو أن الدول العربية المهادنة مع إيران قد تحركت هذا العام خطوة نحو التشدد ، على حين أن الدول العربية التي كانت حليفة لأيران قد تحركت خطوات في الاتجاه المضاد ، أي فك الروابط مع إيران والأقرباء من الدعاة لمهادنتها .

فعلى حين أن البحرين والأمارات وعمان قد تحركت بنشاكل هذا العام في اتجاه قدر محدود من التشدد فقد تحرك الموقف السعودي بحسم إلى قدر كبير من التشدد ، وخاصة بعد أحداث الصدام الدموي بين الحجاج الأيرانيين والبوليس السعودي أثناء موسم الحج . ومع ذلك فقد حرصت السعودية على تأكيد خطها الدعائي الذي يقوم على الحرص على التوصل إلى تقامع مع إيران كما صرح الملك فهد بذلك مرارا ، حتى بعد أقل من شهر واحد من أحداث مكة . والواقع أن مجمل دول مجلس التعاون الخليجي

لإيران من الحرب مع العراق غير واقعي ويبحث على السخريه وعكست عودة العلاقات الدبلوماسية بين العراق وليبيا هذا الموقف الليبي المتغير من الحرب . ولم تكن زيارة وزير الخارجية الإيراني الليبي في نهاية شهر ديسمبر غير تعبير عن حرص إيران على وقف المزيد من التدهور في هذه العلاقات أكثر منها محاولة لأحداث انقلاب معكس في الموقف الليبي .

وقد أدت تلك الحركة المزدوجة للأقتراب العربي من التراضي حول الحرب العراقية الإيرانية إلى ما يمكن تسميته موقفا وسطا دعائيا وأضفاء شرعية عربية عامة على السياسات الأمنية التي اتبعتها دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة الكويت للدفاع عن أمنها في مواجهة محاولات إيران للتلاعب بهذا الأمن . وتشمل عملية أضفاء الشرعية هذه سياسة الكويت في طلب حماية ناقلات البترول من الأساطيل الغربية الكبرى ورفع اعلام الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة على الناقلات الكويتية ، إضافة إلى التنسيق والتشاور الوثيق بين حكومات دول مجلس التعاون والدول الغربية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا حول أنظمة الدفاع العسكري ، وضمانات الأمن غير المباشرة لهذه الدول ... وتمثل هذه العلامات كلها إشارة واضحة إلى أن التراضي أو الأجماع السلبي العربي قد لا يكون بالضرورة أساسا ملائما لتجاوز أزمة النظام العربي من داخله ومن خلال تعبئة امكاناته وقرائنه الذاتية . وقد انعكس هذا المستوى من الأجماع السلبي العربي على أعمال وقرارات مؤتمر قمة عمان في نوفمبر والتي نورد فيما يلي نصها الكامل .

قرارات مؤتمر القمة العربي غير العادي*

١ - الحرب العراقية - الإيرانية

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وأمرأه الدول العربية مجتمعين في إطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ / ١١ / ١٩٨٧ إلى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

اذ يؤكّدون اهتمامهم الجدي بالتهديدات الخطيرة التي يتعرض إليها الأمن القومي ويؤكدون المكانة الهامة التي باتت للحرب العراقية - الإيرانية تحتلها في قلب اهتمامات الأمة العربية لما يشكله استمرارها من أخطار جسيمة ، على الأمة العربية وقضاياها المصيرية .

وإذ يستذكرون قرار مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في مدينة فاس سبتمبر / أيلول ١٩٨٢ بإعلان استعداد الدول العربية لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب ميثاق الجامعة ومعاهدة

* نقل عن نشرة المنتدى . نشرة شهرية تصدر عن منتدى الفكر العربي بعمان العدد (٢٧) المجلد (٢) كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ .

الدفاع المشترك في حالة استمرار إيران في الحرب ضد العراق واعتبار كل اعتداء على أي قطر عربي هو اعتداء على البلاد العربية جميعا ، وأن المحافظة على استقلال البلاد العربية وسلامة أراضيها وحرمة حدودها الدولية ، واجب على جميع الدول العربية احترامه والعمل من أجله بجميع الوسائل المتاحة ، وتأكيداً للتمسك بهذه الالتزامات في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في الدار البيضاء في أغسطس / آب ١٩٨٥ ، والقرارات الصادرة عن مجلس الجامعة في دورات انعقادها العادية وغير العادية وأخرها القرار الصادر في ٦ / ٤ / ١٩٨٧ والقرار الصادر في ٢٥ / ٨ / ١٩٨٧ .

وإذ لاحظون استمرار إيران على مواصلة الحرب ضد العراق ، وعدم استجابتها للمبادرات السلمية العربية والدولية والقرارات الصادرة من المنظمات الدولية .

وإدراكا منهم للمخاطر الكبيرة التي غدت تهدد الأمن القومي بإسره جراء هذا السلوك العدواني والأصرار على مواصلته .

وانطلاقاً من الشعور التام بالمسؤولية القومية والنزاع بوحدة المصير العربي ، وإدراكاً لما تستلزمه المرحلة الراهنة من تمسك بمبادئ التضامن العربي ، وتقديراً منهم بأن هذا الوضع يشكل تهديداً جدياً للأمن القومي العربي مما يتطلب الالتزام بما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية .

يقررون

١ - إدانة ورفض استمرار احتلال إيران للأرض العربية في العراق لما يمثل ذلك من اعتداء صارخ على سيادة دولة عضو في الجامعة ومساس بسلامتها الإقليمية .

٢ - التضامن التام مع العراق والوقوف معه في دفاعه المشروع عن أرضه وسيادته .

٣ - استعداد الدول لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها نحو العراق وفيما بينها بموجب ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة .

٤ - تأييد قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ودعم المساعي المبذولة لتنفيذ بشكل متكامل بما يؤدي إلى حل كافة جوانب النزاع .

٢ - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ / ١٩٨٧

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وأمرأه الدول العربية مجتمعين في إطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ / ١١ / ١٩٨٧ إلى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

إذ يعبرون عن قلقهم الشديد لاستمرار الحرب التي تستهدف سيادة دولة عضو في جامعة الدول العربية و سلامتها الإقليمية خلافاً لقواعد القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، والتي أصبحت تهدد بالتصاعص مسرح عملياتها

وتعرض للخطر سيادة وسلامة دول أخرى أعضاء في الجامعة العربية كما تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة كلها وتعرضها الى اشد الأخطار .

واذ يعربون عن قلقهم البالغ لتعرض ايران للملاحمة من والى مواليه دول الخليج العربي التي ليست طرفا في الحرب وعدم التزمها بقرار مجلس الأمن رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٨٤ الذي عبر عن موقف المجتمع الدولي من حرية الملاحة في الممرات المائية .

واذ يعربون عن الأسى الشديد لاستمرار ايران في عدم الاستجابة للمبادرات السلمية العربية والدولية والقرارات الصادرة من المنظمات الدولية .

واذا يشيرون الى قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٤٦٤٦ د-٨٧ ج-٣ / ٤ / ١٩٨٧ الذي تضمن الأسس المأخذة لانهاء النزاع بين العراق وايران ودعا مجلس الأمن الى الاستجابة لإرادة المجتمع الدولي في تحمل مسؤولياته وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة والعمل باسلوب فعال وملازم لاحتلال السلام بين البلدين بصورة دائمة بدون ابطاء .

واذ يلاحظون بالبالغ الأرتياح ان مجلس الأمن قد تبنى بالإجماع القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) في ٢٠ تموز / يولية ١٩٨٧ الذي تضمن الأسس الواردة في قرار مجلس الجامعة أعلاه .

يقررون

- ١ - تأييدهم بقوة قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) .
- ٢ - أشادتهم بترحيب العراق بالقرار المذكور وباستعداده للتعاون مع الأمين العام بصورة سليمة وبحسن نية في سبيل الوصول الى حل شامل وعادل ودائم ومشرف للنزاع .
- ٣ - دعوتهم مجلس الأمن الى العمل بدون تردد على تطبيق القرار ٥٩٨ ككل متكامل نصا وروحا ووفق تسلسل فقراته المعاملة استنادا الى صلاحياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بما يؤمن تحقيق السلام العادل والشامل بين البلدين وفي المنطقة ويعربون عن دعمهم لجهود الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الإطار .

٤ - دعوتهم بشدة الى ضمان حرية الملاحة الدولية في الخليج العربي وفقا لقواعد القانون الدولي وادانتهن وضع الاغرام في الممرات المائية الدولية والمياه الإقليمية للدول التي ليست طرفا في الحرب وعدم التعرض للسفن المتوجهة من والى تلك الدول وذلك وفق قرار مجلس الأمن ٥٥٢ لعام ١٩٨٤ .

٣ - الاعتداءات على دول الخليج العربي :

إن أصحاب الجلالة والسيادة والممو ملك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين في اطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد بمدينة عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ الى ١١ / ١١ / ١٩٧٧ .

اذ تذكروا بعمق واهتمام الاعتداءات والتهديدات الايرانية ضد دول الخليج العربية وبشكل خاص دولة الكويت والمملكة العربية السعودية - واذ يستندون الى احكام ميثاق جامعة الدول العربية .

وانطلاقا من المبادئ والأسس التي حددتها مؤتمرات القمة العربية التي تؤكد قسمة التراب العربي ووحدة امته ، ووجوب التضامن العربي في مواجهة كافة الاعتداءات التي يتعرض لها أي بلد عربي ، واعتبار مثل تلك الاعتداءات موجبة ضد البلاد العربية جميعها ، وأن مسؤولية المحافظة على استقلال البلاد العربية وسلامة اراضيها ولجب على جميع الدول العربية الاضطلاع والعمل من اجله بجميع الوسائل المتاحة .

واذ يعربون عن أقصى درجات القلق والأسى لاستمرار الحرب العراقية الايرانية بسبب رفض ايران لجميع المبادرات السلمية والتنازلات والقرارات الدولية التي دعت الى انتهاء الحرب واحلال السلام بين البلدين بما فيها تلك القرارات التي صدرت في نطاق جامعة الدول العربية . واذ يعربون عن رفضهم المطلق لمحاولة ايران توسيع رقعة هذه الحرب فضلا عن رفضهم الكامل لاستمرارها .

واذ يستكثرون بشدة تدخل ايران المستمر في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي وغيرها من الدول العربية وتبني الحكومة الايرانية لسياسة التخريب والأعمال العاسية بالأمن الداخلي ضد بعض الدول العربية .

يقررون

- ١ - شجب وادانة الاعتداءات الايرانية المتكررة على دولة الكويت وعلى سلاحتها الإقليمية واعتبار هذه الانتداءات موجبة ضد الأمة العربية جمعا .
- ٢ - تأكيد تصميم الدول العربية على تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها اتجاه دول الخليج العربية وفقا للمادة (٦) من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة (٢) من معاهدة الدفاع العربي المشترك في حالة استمرار ايران في هذه الاعتداءات والوقوف بحزم مع دول الخليج العربية ضد هذه الاعتداءات .
- ٣ - إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والدول التي تزود ايران بالأسلحة وذلك اذا ما واصلت ايران اعتداءاتها على دول الخليج العربية .
- ٤ - اذانة تدخل ايران في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية ولجوبها الى العنف والارهاب لأثاره المشاكل وخلق القلاقل في هذه الدول .
- ٥ - دعم الكويت في ما اتخذته من اجراءات لحماية أمنها وسلامة اراضيها والحفاظ على مصالحها التجارية .
- ٦ - يدعون بشدة الى ضمان حرية الملاحة الدولية في الخليج العربي وفقا لقواعد القانون الدولي ، وادانة وضع الاغرام في الممرات المائية الدولية والمياه الإقليمية للدول التي ليست طرفا في الحرب ، وعدم التعرض للسفن المتوجهة من والى الدول

غير الأطراف في الحرب وذلك وفق قرار مجلس الأمن ٥٥٢ لعام ١٩٨٤ .

٤ - أحداث الشعب والفتنة التي قام بها الإيرانيون في موسم الحج لعام ١٤٠٧ هـ الموافق ١٩٨٧ ميلادية :

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين في إطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ١٦ إلى ١٩ ربيع الأول ١٤٠٨ هـ الموافق ٨ / ١١ / ١٩٨٧ .

اذيين بشدة أعمال التخريب والشغب التي قام بها الإيرانيون بمكة المكرمة في موسم حج عام ١٤٠٧ هـ والتي اساءت الى حرمة الأماكن المقدسة ومناصك الحج وادابه وأمن وسلامة حجاج بيت الله الحرام .

وبعد اطلاعه على المنكرة النصيرية المرفقة التي قدمها وفد المملكة العربية السعودية .

١ - يؤكد تضامنه الكامل مع المملكة العربية السعودية ، وتأييده التام للأجراءات التي تتخذها لتوفير الأجواء المناسبة كي يؤدي حجاج بيت الله الحرام شعائر الحج في أمن وخشوع ومنع أية اساءة لحرمة بيت الله الحرام ومشاعر المسلمين ، ويرفض أية أعمال شغب في الأماكن المقدسة تمس بأمن وسلامة للحجاج وسيادة المملكة العربية السعودية .

٢ - يؤكد على حق المملكة العربية السعودية في اتخاذ ما تراه من إجراءات مناسبة للحيلولة دون تكرار مثل هذه الحوادث .

٣ - يؤكد على عدم استغلال موسم الحج والمناسبات الدينية للتظاهر والمسيرات ورفع الشعارات ، ومراعاة حرمة بيت الله الحرام واحترام الشعائر وتوفيرها حفاظا على وحدة المسلمين وتماسكهم .

٤ - يدعو الدول والحكومات الاسلامية الى تبني هذا الموقف والوقوف ضد الممارسات الخاطئة التي تتنافى مع تعاليم الدين الاسلامي الحنيف .

٥ - النزاع العربي الاسرائيلي :

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الأقطار العربية المجتمعين في إطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ - ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

باعتبار أن قضية فلسطين قضية العرب المركزية ، وجوهر الصراع العربي الاسرائيلي ، وأن النضال من أجل استعادة الحقوق العربية المنقصة في أرض فلسطين والأراضي العربية المحتلة هو مسؤولية قومية عربية .

ولما كان الخطر الصهيوني لا يستهدف دول المجاهدة فحسب بل يتعدى ذلك ليهدد مصير وجود الأقطار العربية كلها .

ويانتظر لاستمرار اسرائيل في ممارساتها التصفية في الأراضي العربية المحتلة والفلسطينية ، وسياساتها العدوانية والتوسعية .

يقدمون

أولا : حشد طاقات وامكانات الدول العربية من أجل تعزيز قدرات وطاقات دول وقوى المواجهة مع اسرائيل على كافة الأصعدة لوقف عنوانها المتواصل على الأمة العربية واستعادة الحقوق العربية المنقصة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة .

ثانيا : إقامة التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل في إطار تضامن عربي فعال من أجل التصدي للخطر الصهيوني الذي يهدد مصير وجود الأمة العربية واجبار اسرائيل على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة الهادفة الى إقامة سلام عادل وشامل في المنطقة .

ثالثا : تقديم الدعم والمساعدة المادية والمعنوية للنضال البطولي المستمر الذي يفضوه الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة والجولان وجنوب لبنان في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي .

رابعا : دعوة جميع الأطراف العربية إلى الانضمام بقرارات القمم العربية القاضية بعدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية بأي حل للصراع العربي الاسرائيلي ورفض اية تسوية سياسية للصراع العربي الاسرائيلي لا تضمن تحقيق الأنسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة ملبقا لقرارات مؤتمرات القمة العربية وخاصة قرارات قمة فاس ١٩٨٢ .

خامسا : يستنكر اغلاق مكتب المعلومات الفلسطيني في واشنطن .

٦ (المؤتمر الدولي :

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الأقطار العربية المجتمعين في إطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ - ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

انطلاقا من الالتزام بالأهداف والأسس التي حددتها قرارات مؤتمرات القمة العربية بشأن النزاع العربي الاسرائيلي .

وبالنظر الى رفض اسرائيل المستمر لجهود السلام وعدم انصياعها لقرارات الأمم المتحدة الهادفة الى إقامة سلام عادل وشامل في المنطقة .

وانطلاقا من عزم الأمة العربية على حشد طاقاتها وامكاناتها لمواجهة التحدي الصهيوني لمصيرها ووجودها .

الدولي للأمناء والتعمير ، ودعوة الدول الأعضاء المعنية الى المساعدة في هذا الإطار .

٨ - حول العلاقات مع مصر :

ان اصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين في اطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ / ١١ / ١٩٨٧ الى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

درموا النقطة الثالثة ، في جدول أعمالهم والتي تخص العلاقات مع مصر .

وقرروا بعد دراسة مستفيضة وخوية أن العلاقة الدبلوماسية بين أي دولة عضو في الجامعة وبين مصر عمل من أعمال السيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها وليست من اختصاصات الجامعة العربية .

٩ - تكثيف الحوار مع دولة الفاتيكان :

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين في اطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ الى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

انطلاقا من العلاقات التاريخية بين الديانتين السماويتين الأسلامية والمسيحية المتجسدة في مدينة بيت المقدس رمز السلام .

وحرصا منهم على الدفاع عن القضايا العربية على الصعيد الدولي ، وتأكيدا على ضرورة بذل المساعي من أجل كسب التأييد لها .

يقررون

دعوة الدول الأعضاء الى تكثيف الحوار مع دولة الفاتيكان ودعوة رئيس المؤتمر الى اجراء الاتصالات معها باسم المؤتمر .

١٠ - الارهاب الدولي :

إن اصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين في اطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ / ١١ / ١٩٨٧ الى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

التزما منهم بالمبادئ الأخلاقية والانسانية التي تؤمن بها الأمة العربية ، واستنظاما من ديانتها السمحاء وحضارتها وتقاليدها العريقة الداعية الى نبذ كل أشكال الظلم والعدوان والجريمة .

وتقيدا بما نصت عليه التشريعات والمواثيق الدولية والقيم

والنظاما بتوجه الأمة العربية نحو السلام والذي تحدد في مشروع السلام العربي المقرر في قمة فاس (١٩٨٢) لتحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي تكفل استعادة الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها استنادا الى الشرعية الدولية .

يقررون

إن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة يدعو إليه أمينها العام وتشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مع جميع اطراف النزاع العربي الإسرائيلي بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة هو السبيل المناسب لتسوية النزاع وتسوية سلمية شاملة وعادلة تكفل استعادة الأراضي العربية المحتلة وحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها وتضمن احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني .

٧ - الأزمة اللبنانية :

إن اصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين في اطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ / ١١ / ١٩٨٧ الى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

بعد بحثهم الأزمة اللبنانية ومضاعفاتها المفجعة على الشعب اللبناني العربي الشقيق ، وحرصا منهم على استقلال لبنان وسيادته الوطنية وعرويته ووحدة شعبه وإراضيه ، واعرابا عن قلقهم مما خلفته الحرب من بؤس وشقاء ومأساة انسانية ، وتأكيدا لتصميم الدول الأعضاء على مساعدة الأخوة اللبنانيين على حل مشكلاتهم .

يقررون

أولا :

أ - بحث الأطراف اللبنانية على استئناف الحوار فيما بينهم من أجل التوصل الى اصلاح سياسي يكفل إعادة تماسك لبنان شعبا وارضاً ومؤسسات .

ب - دعوة الجمهورية العربية السورية الى مواصلة بذل الجهود وتكثيفها لمساعدة الأطراف المعنية على التوصل الى مصالحة وطنية .

ثانيا : دعوة الدول العربية الى بذل كل ما في وسعها لمساندة لبنان في جهوده لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الالفة الى تأمين انسحاب اسرائيل من الجنوب وبسط سيادة الدولة اللبنانية وسلطانها حتى الحدود المعترف بها دوليا .

ثالثا : اخذ العلم بعزم لبنان على انشاء صندوق لدعم النقد اللبناني ووضع برنامج له بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك

الإنسانية التي نهت عن ترويع الأبرياء والاعتداء على ممتلكاتهم وإرواحهم .

وإعرايا عن القلق العميق لبروز وتفاقم ظاهرة الإرهاب الدولي ، وانسجاما مع الإجماع الدولي حول ضرورة مكافحته ووضع حد لشروره وأسبابه .

يقررون

١ - إدانة الإرهاب بكافة أشكاله وأساليبه ومصادره ، بما في ذلك إرهاب الدول وفي مقمته الإرهاب الإسرائيلي داخل الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وخارجها ، وكذلك الإرهاب الذي يمارسه نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا .

٢ - رفض المحاولات الرامية للمساواة بين الإرهاب وحركات التحرر الوطنية وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي .

٣ - تأكيد أهمية قيام تعاون جدي بين الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب الدولي ووضع حد لمخاطره .

٤ - الدعوة إلى التنسيق الفعال مع بقية أعضاء المجتمع الدولي في مجال القضاء على ظاهرة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة ، وعقد مؤتمر دولي تحت إشرافها لتحديد معنى الإرهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب من أجل التحرر .

١١ - الوضع المالي للأمانة العامة :

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين في إطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ / ١١ / ١٩٨٧ إلى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

انطلاقا من إيمانهم بأهمية العمل العربي المشترك ، وضرورة دعم مؤسسته المركزية وهي الجامعة العربية ، وحرصا منهم على أن تؤدي الأمانة العامة للجامعة وظيفتها ، وأن تنفذ البرامج والأنشطة والمشروعات المقررة في موازنتها السنوية .

وبعد استماعهم إلى البيانات التي قدمها الأمين العام للجامعة .

يقررون

١ - أن تبادر الدول الأعضاء إلى تمديد كامل حصصها في الموازنة السنوية للأمانة العامة للجامعة العربية خلال الربع الأول من كل سنة .

٢ - أن يتكون رصيد الاحتياطي العام المنصوص عليه في النظام المالي للجامعة من مبلغ قدره (٣٠) ثلاثون مليون دولار تسدد الدول الأعضاء حسب نسبته في الموازنة السنوية للأمانة العامة . ويتم التسيّد لتكوين الرصيد الاحتياطي مناصفة خلال عامي ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ .

١٢ - بناء مقر جامعة الدول العربية :

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين في إطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ / ١١ / ١٩٨٧ إلى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

استنادا إلى قرار مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس بتاريخ ٩ / ٩ / ١٩٨٢ الخاص ببناء مقر جامعة الدول العربية ، وبعد الاستماع إلى البيانات التي قدمها الأمين العام للجامعة .

يقررون

١ - المبادرة إلى تمديد الحصص في الاعتماد المالي المقرر لبناء مقر جامعة الدول العربية وذلك حسب انصبة الدول الأعضاء في موازنة الأمانة العامة على أن يتم التسيّد مناصفة بين سنتي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

٢ - أن يتم التسيّد في الربع الأول من كل سنة .

١٣ - المنظمات والمجالس العربية المتخصصة :

إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية المجتمعين في إطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان / المملكة العربية الهاشمية من ٨ / ١١ / ١٩٨٧ إلى ١١ / ١١ / ١٩٨٧ .

بعد الاستماع إلى البيانات التي قدمها الأمين العام للجامعة حول المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة وبعد الدرس والمناقشة .

يقررون

١ - المبادرة إلى تمديد المساهمات المالية في موازنات المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة لسنة ١٩٨٧ وعدم الربط بين التسيّد وبين انتهاء عملية التقييم .

٢ - أن يتم تمديد كامل الحصص في الموازنات السنوية للمنظمات والمجالس الوزارية العربي المتخصصة خلال الربع الأول من كل سنة .

٣ - إيقاف الاستجابات من المنظمات في انتظار نتائج تقرير اللجنة الوزارية الثمانية المشكلة حسب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٠٠٨ بتاريخ ٢٧ / ٢ / ١٩٨٦ والذي ايد مجلس الجامعة بقراره رقم ٤٦١٤ بتاريخ ١٩ / ١٠ / ١٩٨٦ .

٤ - دعوة مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى البت بالسرعة اللازمة في التقرير النهائي للجنة الوزارية الثمانية المكلفة بدراسة أوضاع المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة وتقييم أدائها ووضع التصور النهائي للتنظيم الهيكلي لهذه المنظمات والمجالس والمهام المنوطة بمهنتها

وإتخاذ القرارات المناسبة وإحالتها إلى الجهات المعنية لتنفيذها .

١٤ - الصندوق العربي للمعونة الفنية :

إن أصحاب الجلالة والميادة والسمو ملوك ورؤساء وأمرأه الدول العربية المجتمعين في إطار مؤتمر القمة العربي المنعقد في عمان / المملكة الأردنية الهاشمية من ١٩٨٧/١١/٨ إلى ١٩٨٧/١١/١١ .

إذ يقدرون دور الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية في تعزيز التعاون العربي - الأفريقي . وحرصا منهم على أن يستمر الصندوق في أداء رسالته ، وإستنادا إلى قرارات مؤتمر القمة بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٩ ، ويتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٧ الخاصين بالصندوق ، وبعد الاستماع إلى البيانات التي قدمها الأمين العام للجامعة .

يقرر

١ - أن يقتصر عمل الصندوق على تقديم المعونة الفنية للدول الأفريقية غير العربية ، وأن يصير إسمه « الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية » .

٢ - تخصيص موازنة سنوية ثابتة مقدارها (٥) خمسة ملايين دولار ، توزع حسب أنصبة الدول الأعضاء في موازنة الأمانة العامة .

٣ - أن تمدد الدول الأعضاء حصصها في موازنة الصندوق في الربع الأول من كل سنة .

٤ - تقديم دعم مالي إستثنائي قدره ٧ ملايين دولاراً لتسديد ما على الصندوق من ديون على أن يوزع هذا الدعم حسب أنصبة الدول الأعضاء في موازنة الأمانة العامة وأن يقدم في أقرب الأجل .

الاعتراضات والتحفظات

إعترض الوفد الليبي على القرارات ذات الأرقام ١ و ٢ و ٨ ورفض القرارات ذات الأرقام ٣ و ٤ وسجل الوفد الموري أن ما ورد في القرار رقم (١) لا يعني الموافقة على زج دول الخليج العربية في هذا الصراع المسلح ، وفيما عدا ذلك فقد صدرت جميع القرارات بالإجماع ودون أية تحفظات .

البيان الختامي للمؤتمر

البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة غير العادي المنعقد في عمان - المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من ١٧ - ٢٠ ربيع الأول ١٤٠٨ هجرى الموافق ١١ - ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٧ ميلادي .

استجابة لإرادة قادة الدول العربية التي إستند إليها قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته الطارئة المستأنفة في تونس بتاريخ ١٤٠٨/١/٢٦ هجرية الموافق ١٩٨٧/٩/٢٠ ميلادية .

وتلبية لدعوة من جلالة الملك الحسين بن طلال ، ملك المملكة

الأردنية الهاشمية إستضافت العاصمة الأردنية عمان .. مؤتمر القمة العربي في دورة غير عادية انعقدت خلال الفترة من ١٧ - ٢٠ ربيع الأول ١٤٠٨ الموافق من ٨ - ١١ تشرين الثاني ١٩٨٧ م .

وإنطلاقا من موقع المسؤولية التاريخية ومبادئ القومية العربية ومن علاقات الأخوة وتشارك المصالح الأمنية والسياسية الاقتصادية وروابط الحضارة والتاريخ .. وإدراكا لما يمر به الوطن العربي من مرحلة دقيقة عصيبة وما يواجهه من تحديات تستهدف حاضره ومستقبله وتعرض وجوده للأخطار ووعا لما تسببه حالة الفاقة والشقاق ، من وهن يفتت إمكانات الأمة العربية وييعثر طاقاتها استأثر موضوع التضامن العربي باهتمام القادة العرب فدارسوا مختلف جوانبه وتبينوا مواطن ضعفه وأماكن خلله . فكان تأكيدهم على وجوب دعمه وتميزه بأولوية توحدت عندها آراؤهم ، والتفت كل منهم على أن التضامن العربي هو السبيل الوحيد لتحقيق كرامة الأمة العربية وعزها ودرء الأذى والضرر عنها .. وجمع القادة على تجاوز الخلافات وعلى إزالة أسباب العجز وعوامل التمزق والانقسام وقرروا من منطلق الوفاء لوطنهم وصدق الانتماء لقوميتهم اعتماد التضامن قاعدة أساسية لعمل عربي مشترك هدفه تجسيد وحدة موقفهم وبناء قدرات الأمة العربية وتوفير عناصر القوة والنعمة لها ، وقرر القادة بعد أن استمعوا إلى خطاب جلالة الملك الحسين في الجلسة المغلقة الأولى للقمة اعتبار الخطاب الذي أطلق فيه جلالاته شعار « الوفاق والاتفاق » عنوانا للمؤتمر وثيقة رسمية من وثائقه وجدوا تمسكهم بضرورة دعم التعاون العربي الأفريقي وإدانتهم للارهاب والتمييز العنصري اللذين يمارسهما النظام العنصري في جنوب أفريقيا ودعمهم لنضال شعوب جنوب أفريقيا وناميبيا .

والتزاما بميثاق جامعة الدول العربية ومهادنة النفاق المشترك وميثاق التضامن العربي وتأكيدا للزم على حماية الأمن القومي العربي وصيانة الأرض العربية .. وفي جو مفعم بروح الإخاء والمحبة الذي ساد لقاء عمان تصدر موضوع الحرب بين العراق وإيران والوضع في منطقة الخليج جدول أعمال المؤتمر . وقد أعرب القادة عن قلقهم من استمرار الحرب وعبروا عن استيائهم بسبب إصرار النظام الإيراني على مواصلة وتمادية في استفزاز وتهديد دول الخليج العربي وإدان المؤتمر إيران لاحتلالها جزءا من الأراضي العربية ومماطلتها في قبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ وطالبوها بقبوله وتنفيذه بالكامل وفق تسلسل فقراته الكاملة وناشدوا المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته وبذل جهود فعالة وإتخاذ الاجراءات الكفيلة بحمل النظام الإيراني على الاستجابة إلى نداءات السلام . وأعلن المؤتمر تضامنه مع العراق وتقديره لقبوله قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وتحاوله مع كافة مبادرات السلام وأكد تضامنه مع العراق ودعمه له في حماية أرضه وميابه وفي الدفاع عن حقوقه المشروعة .

الشعب اللبناني العربي الشقيق .. وأكثروا حرصهم على وحدة لبنان الوطنية وعروية ووحدته أراضيها والعمل على مساعدته ليتجاوز أزمتته واستعادة عافيته وسيادته .

وتدارس القادة موضوع الازهاب النولي وأعلنوا ادانته لكافة أشكاله وأساليبه وأيا كان مصدره .. وأكثروا ايمانهم بعدالة كفاح الشعوب ونضالها من أجل الحصول على استقلالها وسيادتها واستعادة حريتها وحقوقها المشروعة .

وايماننا من القادة بأن الأمن القومي العربي لا يتشكل عناصره ولا تتصوفي شروطه ومطلباته إلا بنضامن كامل يشمل كافة أرجاء الوطن العربي ويمكن من حشد طاقات وقدرات الأمة العربية من أجل تحقيق الأهداف القومية من منطق القاعة بوحدة الآمال والأمانى والرؤية المشتركة لما يتهدد الوجود العربي ومستقبله من نوايا الشر والعنوان .. قرر القادة أن العلاقات الدبلوماسية بين أي دولة عضو في الجامعة العربية وبين جمهورية مصر العربية من أعمال السيادة تقرر كل دولة بموجب دستورها وقوانينها .

واستعرض المؤتمر العلاقات التاريخية بين الديانتين السماويتين الاسلامية والمسيحية المتجسدة في مدينة بيت المقدس رمز السلام .. كما استعرض ممارسات اسرائيل ومحاوله ابتزازها المضغوطة . ودعا الدول الأعضاء إلى تكثيف الحوار مع حاضرة الفاتيكان من أجل كسب تأييدها ودعوة جلالة الملك الحسين رئيس المؤتمر إلى اجراء الاتصالات معها باسم القادة العرب .

وعبر القادة عن شكرهم للشعب الأردني الكريم ومملكه العظيم على حسن الضيافة وحرارة الاستقبال وكما الاعداد .. وسجلوا تقديرهم لقيادة جلالة الملك الحسين الحكيمه التي هبات للمؤتمر جواً أخوياً صافياً وفورفت لأعماله سبل التوفيق والنجاح .

٥ - عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية :

ما أن أعطي قرار مؤتمر القمة باعتبار أن العلاقة الدبلوماسية بين أي دولة عضو في الجامعة وبين مصر عمل من أعمال السيادة ، التور الأخضر حتى أقنعت الغالبية العظمى من الدول العربية على إعادة علاقاتها بمصر التي كانت قد قطعت بموجب قرار مؤتمر قمة بغداد ١٩٧٨ .

وقد أدت عودة هذه العلاقات إلى شعور عام بين الشعوب والنخب العربية بالارتياح والتفاؤل ، بالرغم من أن شكل وأسلوب هذه العودة لم يرقيا إلى ما كان مأمولاً فيه . وبالتالي عززت هذه العودة الانطباع العام بانفراج العلاقات العربية .

فمنذ دعوة الرئيس حسني مبارك للمشاركة في أعمال مؤتمر القمة الاسلامي الخامس في نهاية شهر يناير تعاضمت المطالبة

واستعرض القادة تطورات الوضع في منطقة الخليج وما أدت اليه التهديدات والاستفزازات والاعتداءات الايرانية من نتائج خطيرة ، واعان المؤتمر تضامنه مع التكتيت في مواجهة عدوان النظام الايراني كما أعلن شجبه للاحداث الاجرامية الدامية التي اقترفها الايرانيون في رحاب المسجد الحرام بمكة المكرمة .. وأكد المؤتمر تأييد الكويت في كافة ما اتخذته من اجراءات لحماية اراضيها ومياها ومن أجل ضمان سلامة أمنها واستقرارها وأعلن مساندته لها في التصدي لتهديدات النظام الايراني واعتدائه كما أكد المؤتمر تضامنه الكامل مع المملكة العربية السعودية وتأييده التام للاجراءات التي تتخذها لتوفير الأجواء المناسبة كي يؤدي حجاج بيت الله الحرام شعائر الحج في أمن وخشوع ومنع أية اساءة لحرمة بيت الله الحرام ومشاعر المسلمين وأكثروا ارضهم لآية أعمال شغب في الأماكن المقدسة تص بأمن وسلامة الحجاج وسيادة المملكة العربية السعودية .

ودعا الدول والحكومات الاسلامية إلى تبني هذا الموقف والوقوف ضد الممارسات الخاطئة التي تنتافي وتعاليم الدين الاسلامي الحنيف .

وبحث المؤتمر موضوع النزاع العربي الاسرائيلي واستعرض تطوراتنه على الساحتين العربية والدولية وجدد التأكيد بأن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع وأساسه وأن السلام في منطقة الشرق الأوسط لا يتحقق إلا باسترجاع كافة الأرضى العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وحل القضية الفلسطينية من كافة جوانبها . وأعلن المؤتمر أن تعزيز قدرة العرب وبناء قوتهم الذاتية وترسيخ تضامنهم وتجسيد وحدة موقفهم عناصر أساسية في التصدي للخطر الاسرائيلي الذي يهدد الأمة العربية بأسرها ويعرض وجودها ومستقبلها للأذى والخطر .

وفي إطار دعم المحاولات والمساعى السلمية للهادفة إلى تحقيق سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط ضمن الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة على أساس استرجاع كافة الأرضى العربية والفلسطينية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني .. أيد القادة عقد المؤتمر الدولي للسلام برعاية الأمم المتحدة ومشاركة الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية للممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، وعلى قدم المساواة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن باعتباره الوسيلة الوحيدة المناسبة لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي تسوية سلمية عادلة وشاملة ، ووجهوا تحية الكبار وتقدير للشعب الفلسطيني في الأرضى العربية المحتلة ، مشيدين بمصموده مباركين نضاله وثباته على أرضه مجددين الالتزام بدعومه ومساندته .

وعنى القادة ببحث الأزمة اللبنانية ومضاعفاتها المفجعة على

بين الدول والنخب العربية بعودة مصر إلى العالم العربي . غير أنه لم يكن شكل هذه العودة وأسلوبها ومضمونها السياسي قد تحدد على نحو واضح أو تم التفاوض بعناية بشأنه . ومن ثم فقد جاءت هذه العودة محصورة الدلالة بطبيعة ومدى الحركة في الوضع العربي العام ، أي بخصائص ما أسميناه الحركة نحو الإجماع السلبى الدعائى .. وإذنا تصورنا افتراضاً أن عودة مصر قد تمت في ظروف الحركة نحو الاتفاق على برنامج مجدول للأنفاذ القومى أو بخطوات محددة لبرنامج اجرائى متفق عليه لمواجهة التحديات الكبرى للأمن العربى لكان من المؤكد أن يتجاوز الاستقبال العربى الشعبى لعودة مصر حالة الارتياح إلى حماس جارف .

ومع ذلك ، فإن الشعور العربى بالارتياح لعودة مصر فى كافة أرجاء العالم العربى له ما يبرره من حيث أنه جاء مصحوباً بطروء سياسية ونفسية ايجابية فى مجملها ، وأنه يفتح آفاقاً معقولة لتطوير التراضى العربى العام إلى برنامج اجرائى يتفق فى اتجاهه العام مع المصالح العربية العليا فى الأمن والتعاون المشترك .

فطوال السنوات التى تلت خروج مصر من مؤسسات النظام العربى سادت بين الاتجاهات القومية والراдикаلية نظرية تفترض أن عودة مصر للعالم العربى تنطوى - فى الظروف الراهنة - على توسيع لرقعة كامب ديفيد : أى التسليم بوضع اسرائيل باعتبارها قوة عظمى اقليمية قادرة على انفراد بكل دولة عربية على حدة واجبارها على الانعاز لشروطها فى التسوية فى إطار الهيمنة الأمريكية العامة .

كما سادت فى السنوات الأخيرة نظرية أخرى تفترض أن التضامن والدعم الذى أظهرته مصر نحو العراق ودول مجلس التعاون الخليجى يجعل مدخل مصر للعودة إلى العالم العربى من باب قضية حرب الخليج مرتبطاً بصورة وثيقة باعلاء الاهتمام بهذه القضية الأخيرة فى مقابل افعال القضية الفلسطينية ومتطلبات المواجهة العربية - الاسرائيلية .

على أن الشكل الذى عادت به مصر للعالم العربى لا يتفق مع التنبؤات التى حملتها تلك النظريات . فمن حيث الشكل ، فإن قرارات قمة عمان فى نوفمبر التى فتحت الباب لاعادة العلاقات الدبلوماسية قد حظرت على نحو صارم انفراد أى طرف من الأطراف العربية بأى حل للصراع العربى - الاسرائيلى (نص البند الرابع من القرار رقم ٥) . وبالتالى تكون هذه القرارات قد أقرت عودة العلاقات الدبلوماسية مع مصر دون أن تفر كامب ديفيد . وإذا قيل رداً على ذلك بأن مصر - التى لم تشارك فى مؤتمر القمة هذا ليست ملزمة بقراراته ، فإن الاحالة لقرارات مؤتمر القمة الإسلامى الخامس الذى شارك فيه الرئيس مبارك وأقر قراراته قد أكدت على نفس المعنى ، أى رفض الاتفاقات والمبادرات الانفرادية واعتبرت أنه « قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا يشكل أساساً كافياً لحل قضية فلسطين والشرق

الأوسط » . والحقيقة أن الرئيس مبارك قد ذكر أكثر من مرة أن كامب ديفيد تعتبر من تراث الماضى . وتنطوى تصريحات المسؤولين المصريين على أنه بالرغم من عدم استعداد مصر (على الأقل فى الوقت الراهن) لإلغاء كامب ديفيد من جانب واحد ، فإنها تتطلع إلى تجاوزها من حيث المضمون السياسى .

والواقع أن المشكلة تكمن بالتحديد فى وضع برنامج ممكن اجرائياً لهذا التجاوز ، لا فقط فى حدود قدرات مصر واستعداداتها وإنما أيضاً فى حدود قدرات واستعدادات الدول العربية الأخرى ذات الصلة الصلة الحميمة بالصراع العربى - الاسرائيلى . ومن هنا فإن تركيز مصر ودول الخليج العربى على التعاون فى مجال تأمين دول الخليج والعراق ضد العدوان الايرانى لم يكن بالضرورة على حساب الاهتمام بقضية الصراع العربى - الاسرائيلى وإنما يمكن فهمه من حيث أن التعاون فى هذا المجال يحتمل احتمالات أكبر كثيراً للتضامن العربى المشترك والاجرائى .

على أنه يبقى من الصحيح أن الدلالة الحقيقية للارتياح العام لعودة مصر للعالم العربى ترتفع بالفرق الذى يمكن لهذه العودة أن تصنعها فى مجال المواجهة العربية - الاسرائيلية قبل أى قضية أخرى . وما يمكن قوله فى هذا المجال هو أن مصر ليست حتى الآن متأهبة لقيادة العالم العربى ككل فى وضع وتنفيذ برنامج اجماع عربى ايجابى واجرائى ولكنها مفتوحة على البديلات الممكنة موضوعياً فى الظروف الراهنة للتعاون الدفاعى والتنسيق السياسى الضرورى لتحقيق هذا أدنى من الفعالية فى المواجهة العربية لاسرائيل ، دون الغاء كامب دافيد بالضرورة .

٦ - الانتفاضة الفلسطينية فى الأرض المحتلة :

إن العامل الخامس فى تعزيز الانطباع بانفراج الوضع العربى المتأزم لا يأتي من النظام العربى الرسمى بل ربما يكون على وجه التحديد قد أتى فى مواجهة عجز هذا النظام . فقد اندلعت الانتفاضة الفلسطينية فى الضفة وغزة بعدما أبى شعب الأرض المحتلة أن القادة الرسميين العرب قد عجزوا عن أن يقدموا له سبباً للأمل من خلال مؤتمر القمة الطارىء فى عمان .

وسوف يجد القارئ تفصيلاً لتطورات الانتفاضة الفلسطينية فى القسم الخاص بالفلسطينيين فى هذا الجزء من التقرير الاستراتيجى . وما يهمنا هنا هو أن نوضح دور الانتفاضة فى إحياء الآمال العربية ونفض الشعور العربى العام بالانسحاق واليأس أمام الطغيان الاسرائيلى والهيمنة الأمريكية على مقدراتنا . فقد حققت الانتفاضة الفلسطينية انجازات سياسية ضخمة . فعلى صعيد حسابات القوة فى معادلات الصراع العربى - الاسرائيلى أكدت الانتفاضة الفلسطينية استحالة اسقاط منظمة التحرير الفلسطينية من هذه المعادلات .. وإنه لا يمكن

اجراء اية تصوية بدون مشاركة المنظمة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . لقد أحييت قمة عمان هذا الاكترام العربي الجماعي من ناحية التشكل ولكن الانتفاضة جعلت لهذه الصفة التمثيلية مضمونا ماديا ومباشرا من الشعب المعنى نفسه . ومن حيث مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي أكدت الانتفاضة أن الزمن لا يعمل بالضرورة لصالح اسرائيل ضد صالح العرب ، على الأكل فيما يتعلق بقدرة اسرائيل على استيعاب الأرض والشعب المحتلين . ولم يتأكد هذا المعنى فقط من حقيقة أن الجيل الشاب الذي نما في ظل الاحتلال كان هو وقود الانتفاضة بل وأيضا من حقيقة إحياء الوطنية الفلسطينية بين أبناء الشعب الفلسطيني داخل حدود فلسطين المحتلة قبل ١٩٤٨ ، وانضمامهم إلى الانتفاضة التي أصبحت حركة شعب واحد .. بل أن الانتفاضة قد فتحت الباب للحديث عن الامكانيات التحريرية الكامنة في الثورة الشعبية السياسية بصفة رئيسية من خلال تطويرها إلى حركة عصيان مدني شامل . ومع ذلك ، فإن الاستقبال الشعبي العربي الحماسي للثورة الفلسطينية يمثل أهم انجازات الانتفاضة الشعبية الفلسطينية .. وهنا يمكن القول بأن هذه الانتفاضة قد بشرت بنهاية عهد الاستكانة السياسية الشعبية في البلدان العربية ذاتها .. على أن تلك المقولة تتراوح في الصياغات الفكرية العربية بين إمكانية تسعيد الضغط الشعبي على نظم الحكم العربية وإجبارها على المواجهة الجادة والفعالة لاسرائيل وبين إمكانية انشاء نظام عربي بديل يقوم على لا مجرد المشاركة السياسية بمعناها العام وإنما فوق ذلك على الرضا الشعبي .

والواقع أن تلك المقولة تمثل إحياء لنظرية الشرارة الفلسطينية التي تمتعت بشعبية كبيرة بين المنظرين القوميين والراديكاليين العرب في نهاية الستينات وأوائل السبعينات . وبإيجاز شديد ، ترى تلك النظرية أن العالم العربي يحتاج لتغييرات عميقة من أجل أن يتمكن من التحرك بفعالية في اتجاه الوحدة والتحرر السياسي والاقتصادي . وأن تلك التغييرات لا بد أن تأتي من صفوف الطبقات والفئات الشعبية صاحبة المصلحة بقيادة الفئات المثقفة الوطنية (الائتلتجسيا) وبالتالي ، فإن الأمل في إحداث تغيير سياسي واقتصادي - اجتماعي عميق يكمن في الزيادة المنهجية في منسوب المشاركة الشعبية المنظمة على امتداد العالم العربي . ومن أجل تحقيق ذلك ، لا بد أن يضطلع أحد الشعوب العربية بدور الشرارة القادرة على نقل الحركة الشعبية في البلاد العربية الأخرى إلى مرحلة التدعيم الذاتي ويمكن لهذه الشرارة أن تأتي من بين صفوف الشعب الفلسطيني الذي تقع على أكتافه مهمة النضال المباشر ضد الصهيونية إلى جانب صور الاضطهاد الاقتصادي الاجتماعي الناشئة من ذات التركيبة الاجتماعية المحلية .

وإذا كانت التطورات الواقعية في الدول العربية قد برهنت على عدم صحة هذه النظرية ، فإن الفكر القومي والراديكالي قد

ضرر ذلك بعاملين . العامل الأول هو الأثر السلبي للثروة النفطية التي سلبت دافعية الحركة الشعبية في الدول العربية الغنية والفقيرة على السواء . أما العامل الثاني فهو تحويل منظمة التحرير الفلسطينية التي كان يفترض أن تمثل الطليعة المنظمة للحركة الشعبية والفلسطينية وبالتالي أن تقوم بدور الشرارة إلى اكتساب هيكل مشابه للدول الواحدة السلطوية في بقية الدول العربية . ومن هنا ، فإن الفكر الراديكالي والقومي العربي قد تطلع إلى الانتفاضة الفلسطينية التي أجمع المراقبون والمحللون على نتائجها باعتبارها علامة على أن مرحلة السلبية الشعبية الطويلة قد انتهت مع نهاية عصر الثروة البترولية ومع ما تضيفه هذه الانتفاضة من إحياء على الحركة الوطنية الفلسطينية ، بما فيها منظمة التحرير . وهكذا تجدد الأمل في قيام الشعب الفلسطيني بدور الشرارة .

إن من اليسر أن نلمح درجة المفالاة في هذه النظرية . ومع ذلك فهناك ما يبرر تجريبيًا ونظريًا مقولة أن ثمة صلة عميقة بين حركة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني ومستوى حركة الشعوب العربية في مواجهة هيكل الدولة السلطوية التي فشلت في انجاز مهمات التحرر الوطني في مواجهة الصهيونية والهيمنة الأمريكية . على أن هذه الصلة قد تتفاوت في القوة ومدى التأخر الزمني بين الشرارة والاستجابة لها من بين صفوف الشعوب العربية المختلفة .

وفي كل الأحوال ، فإن انبعاث تلك النظرية قد ساهم في بعث روح الأمل بين النخب العربية المثقفة على أقل تقدير .

ثانياً : هيكل الاهتمامات العربية لعام ١٩٨٧

١ - مقدمة :

١ - فشل النظام العربي حتى الآن في تجاوز أزمته ، وربما يبقى كذلك لفترة مقبلة . غير إنه ليس من الصحيح ما يعطيه للكثيرين من انطباع بالاستسلام لهذا القتل . وهو كذلك لا يبدو ساكناً أمام القوى العاتية التي تهز تماسكه من الداخل والخارج وتضغط في اتجاه تقويضه . ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الأزمة تبدو في مظهرها الخارجي أسوأ بكثير مما هي عليه في الواقع ، وهي أكثر تدهوراً بالقياس إلى مهمة مواجهة التحديات الخارجية عنها بالقياس إلى الإدارة اليومية للمشكلات الداخلية .

إن ما يدعونا إلى وصف عام ١٩٨٧ بأنه عام وقف التدهور : أمران جديداً نسبياً . الأول هو أن الشعور بالأزمة قد عم جميع أنحاء العالم العربي بكافة أقطاره ودوله وخطوطه السياسية ومذاهبه العقائدية . وتميز هذا الشعور بنوع من الإدراك بأن طرفاً بمفرده سواء كان دولة أو تحالفاً من الدول ، أو مذهباً عقيدياً أو خطاً سياسياً واحداً لا يمكنه الخروج بسرعة من الأزمة على حساب الآخرين بتجاهلهم أو الانتصار عليهم أو تنحيهم نهائياً من الساحة العربية . والأمر الثاني هو أن هناك بزوغاً لإدراك جديد بضرورة التقارب من خلال تقديم تنازلات متبادلة والتوصل إلى حد أدنى من انسجام المواقف . وبالتالي بدأ يسعى حيث للخروج من الأزمة من خلال أساليب التوافق بالمقارنة بمبادرة أسلوب الخصومة والتنازع . ومن هنا فقد أظهر النظام العربي عام ١٩٨٧ قدراً لا بأس به من الحيوية أو حرارة البحث عن مخرج من الأزمة الراهنة . فحتى الدول والحكومات التي تتبنى موقف الانسحاب الجزئي من المجال العربي تدرك تملأماً الآن أن الدرب الرئيسي للخروج من أزمته السياسية والاقتصادية ، الداخلية والخارجية لا بد أن يكون على نحو ما عربياً . بمعنى أنه يتوقف إلى حد كبير على تلقيها لمساندة عربية وأن مصيرها السياسي يتوقف في نهاية المطاف على مدى نجاحها في تسيير علاقاتها العربية . ويبقى مع ذلك أن هناك

صعوبات جمة في تكييف الطريق إلى الخروج من الأزمة . فهناك تباعد كبير بين المواقف وتفاوت أكبر في الاستعداد للتفريق ، ومراوحة أشد عمقاً في النزعة نحو الإنزاح بخط عربي موحد بالمقارنة بالتمسك بالمواقف الأصلية بالمصلحة المباشرة لنظم الحكم القطرية .

٢ - إن تلك الحيوية تنضج في العدد الكبير من اللقاءات بين المسؤولين العرب على قمة هرم السلطة في مختلف الأقطار ، والتي نادراً ما تلتفت حتى المتخصصون لأهميتها البالغة . هذا إلى جانب العدد الكبير من اللقاءات الشعبية والرسمية ، والاقتراب مما يشبه الاندماج الثقافي العربي يظهر على نحو فريد في الإنتاج والتوزيع وإعادة توزيع الموارد الثقافية . وعلى الرغم من أننا لم نقوم بدراسة مقارنة دقيقة ، إلا أن انطباعاتنا الأولى هو أن عدد الزيارات التي قام بها مسؤولون عرب - من مستويات سياسية مختلفة - لدول عربية أخرى يندر أن نجد له مثيلاً في النظم الإقليمية الأخرى .

إن أهمية الزيارات المتبادلة بين المسؤولين العرب هي أنها الشكل الرئيسي الذي يتم به الاتصال والسعي للاتفاق بين الدول حول أية قضية من قضايا الاهتمام المشترك . فإلى جانب الاتصالات الهاتفية والرسائل المنقولة بوسائل لا شخصية أو لا رسمية واللقاءات التي تتم في الخارج في المؤتمرات والمنشآت الدولية ، فإن كل أنشطة التفاوض حول الاهتمامات المشتركة يتم تنفيذها من خلال أسلوب الزيارات التي يقوم بها مسؤولون عرب لدول عربية أخرى .

ولذلك فقد وجدنا أن تتبع تلك الزيارات يصلح كأداة لتحليل وفهم هيكل الاهتمامات وكثافة الاتصالات العربية . ومن هنا فقد بادرنّا إلى جمع البيانات حول الزيارات المتبادلة بين مسؤولين عرب في عام ١٩٨٧ . وحيث أن المقام هنا غير مناسب لتحليل كامل لهذه الكمية الضخمة من البيانات ، صوف نكتفي بإيضاح بعض من أبرز النتائج التي توصل إليها هذا التحليل بصدد قضية

ولاحدة ، وهي هيكل الاتهامات العربية .

ونعني بهيكل الاتهامات العربية عدداً من الأمور :

الأمر الأول : هو نوع القضايا التي تناقش أثناء تبادل الزيارات بين المسؤولين من بلدان عربية مختلفة ودرجة التركيز النسبي على مختلف أنواع القضايا . ومن المفيد في هذا الصدد أن نميز بين أربعة أنواع من القضايا : قضايا الوساطلة : أي تدخل أحد أو مجموعة من الرسميين العرب للتقريب بين طرفين متخاصمين وحل المنازعات وإحداث المصالحة بينهما ، وقضايا عربية عامة وهي التي تهتم جميع الدول العربية على نحو أو آخر . وقد اعتبرنا مثلاً أن قضايا مثل القضية الفلسطينية في جوانبها العامة ، وحرب الخليج في جانبها العام من ذلك النوع . إلى جانب قضايا مثل التكامل الاقتصادي العربي ، ومشكلات الثقافة ، والأمن من ذلك النوع إلى الحد الذي يكون مطلوباً فيه مشاركة جميع الأطراف العربية . وتعتبر أية قضية من نوع القضايا العربية العامة إذا تمت مناقشتها على ساحة منتدى عربي تشمل عضويته جميع الدول العربية بما في ذلك مؤتمرات القمة ، ومجلس الجامعة ، والمنظمات العربية المنبثقة أو النابعة لجامعة الدول العربية . وهناك ثالثاً نوع من القضايا تهتم أكثر من دولتين أو طرفين عربيين ولكنها ليست من النوع السابق وتشمل هذه القضايا أشكال التنسيق التي تدور داخل كتل أو تحالفات (مثل مجموعة الصمود والتصدى ، أو مجلس التعاون الخليجي ، أو محاولات بناء المغرب العربي الكبير) . وهناك نوع رابع وأخيراً وهو القضايا الثنائية التي تهتم طرفين عربيين فقط .

٣ - إن تأمل هيكل الاتهامات العربية بهذا المعنى لا يهنا فقط من حيث وصف الواقع ، وإنما أيضاً الإسهام ببعض مؤشرات تغييره في اتجاه إيجابي . على أننا قبل أن نبرز بعض نتائج البيانات التي جمعناها حول هذه الزيارات المتبادلة يجب أن نوضح بعض التحفظات الضرورية حول مدى مصداقية هذه البيانات ، ونسبته . فأية عملية للجمع المنظم للبيانات تصاحبها مشكلات عديدة وصعبة . ومن أهم هذه المصاعب ما يرتبط بالمصادر . فليس هناك مصدر عربي واحد يتابع هذه الزيارات بصورة يمكن وصفها بأنها كافية .. ومن المستحيل في حدود إمكانياتنا الجمع بين عدد كبير من المصادر . ولهذا فقد أخذنا أكثر هذه المصادر متابعة للزيارات العربية ، والمتاحة بصورة منتظمة لنا وهي جريدتي الأهرام والشرق الأوسط (التي تصدر بالقاهرة) . والجمع بين هذين المصدرين يحقق حداً أدنى من الطمأنينة ولكنه لا يزال غير كاف للدقة المطلوبة في التسجيل . وثاني هذه المصاعب يتمثل في التصنيف . فأي تصنيف للزيارات العربية من حيث الموضوع لا يمكن إلا أن يكون متصفاً أو مرهقاً للقارئ . وقد حاولنا أن تكون عملية التصنيف بسيطة وأمنية بقدر الإمكان ، غير أنها لا تزال بعيدة عن أن تكون دقيقة أو مرضية وهناك عدداً كبيراً آخر من المشكلات لا يطبق القارئ أن نذكرها هنا أو نوضح مبررات القرارات التي اتخذناها لحلها ولذلك نكتفي بالتحذير بأن يأخذ القارئ هذه البيانات على نحو تقريبي وعام أكثر منها دقيقة أو كافية لفهم كامل لهيكل الاتهامات العربية تفصيلاً .

٢ - بعض الاستنتاجات الأساسية

١ - يظهر الجدول رقم (٢) عدد الزيارات التي قام بها مسؤولون عرب للقضايا التي ناقشوها وتبعاً لمستواهم السياسي في البلد المرسل .

جدول رقم (٢)

عدد زيارات المسؤولين العرب
وتوزيعها حسب القضايا وحسب المستوى السياسي

الموضوع	رئيس أو ملك	رئيس وزراء	وزير	المجموع
قضايا عامة	٧٥	٢٠	٩٥	١٩٠
قضايا وسلطة	١٦	٥	١١	٤٢
قضايا تهتم أكثر من دولتين	٧	١	٣٥	٤٣
قضايا ثنائية	٤٦	٢٣	٣٢٧	٣٩٦
المجموع	١٤٤	٤٩	٤٦٨	٦٦١

والأمر الثاني يتصل بكثافة المشاركة النسبية من جانب الأطراف العربية المختلفة في إتمام تلك الزيارات سواء استقبالا أو ارسالاً . ومن هذا المنظور فقد اتفقتا على أن اهتمام دولة أو طرف عربي بارسال مسؤولين إلى دول أو أطراف عربية أخرى هو مؤشر هام لا بأس به لدرجة حركية هذه الدولة في الساحة العربية ، أي حرصها على العمل المبادر والإيجابي في الساحة العربية في أي مجال من مجالات القضايا الأربع التي نذكرناها من قبل . وفي المقابل ، فإن عدد الزيارات التي تتلقاها دولة أو طرف عربي هو مؤشر هام لا بأس به لدرجة جاذبية هذا الطرف أو الدولة في الساحة العربية ، أي حرص الآخرين على التنسيق مع هذه الدولة إدراكاً منهم لأهميتها الذاتية أو تطلعا للنسبي أو مدى المنافع التي يمكن اشتقاقها من التعاون معها .

أما الأمر الثالث فيتمثل فيما نسميه بحدة الإهتمام النسبي بالقضايا المختلفة وتتضح هذه الحدة من مستوى المسؤولين الذين يقومون بمناقشة قضايا معينة . فمثلاً قد تحتاج الوساطلة بين طرفين عربيين أن تقوم الدولة بارسال أكبر مسؤول سياسي فيها : رئيساً أو ملكاً للتوفيق بين هذين الطرفين وهو ما يعكس حدة اهتمام عالية بهذه القضية .

ومن هذا الجدول يتضح ما يلي :

أ - إن القضايا المتصلة بالتعاون الثنائي بين الدول العربية والتي تحتاج مناقشتها إلى مستويات مسئولية سياسية (بالمقارنة بالمسئولية الإدارية والتنفيذية والوظيفية) تحتل قمة قائمة الاهتمامات العربية من حيث عدد الزيارات التي تمت بشأنها ، ويتلوه في ذلك القضايا العامة ، ثم القضايا التي تهم تكتلات سياسية أو اقليمية . وأخيرا تأتي قضايا الوساطة .

على أن هذه النتيجة تبدو مضللة تماما وذلك لمسبب بسيط وهو أن الممثلين من مستوى الوزراء أوفر عدداً بكثير من المستويات الأعلى وأكثر مرونة في الحركة . فإذا نسبنا عدد الزيارات التي قام بها مسئولون عرب من مستوى وزاري إلى إجمالي عدد الوزراء العرب ومن ينظرهم في المسئولية أو المكانة السياسية لممكننا استنتاج أن الوزراء العرب أقل نشاطاً في الساحة العربية بكثير مما يبدو عليه ، بالرغم من أن طبيعة القضايا الثنائية التي تمثل النسبة الساحقة من القضايا التي ناقشها أقل حرجا بكثير من الناحية السياسية عن غيرها من القضايا .

ب - وفي المقابل فإن الملوك والرؤساء العرب قد قاموا هذا العام بنشاط وافر في الساحة العربية بالمقارنة بعهدهم ويصل متوسط عدد الزيارات التي قام بها المسئولون العرب من هذا المستوى الرفيع إلى ٧,٢ زيارة عربية خلال هذا العام وحده . ويلاحظ في هذا السياق أن عدد الزيارات التي قام بها رؤساء الوزراء ، أو من ينظرهم في المسئولية أو المكانة السياسية يعتبر أقل كثيراً من عدد الزيارات العربية التي قام بها الملوك والرؤساء من الناحية المطلقة ، ومن باب أولى من الناحية النسبية . بل يمكننا أن نستنتج أن منصب رئيس الوزراء يكاد يعني في النظام العربي مسئولية داخلية إلى حد كبير وأن صلته وأهميته في الاهتمامات العربية للدولة العربية يعتبر محدوداً إلى حد كبير .

ج - فإذا نسبنا الأهمية النسبية لنوع القضايا إلى مستوى المسئولية السياسية التي قامت على مناقشتها من خلال الزيارات المتبادلة بين المسئولين العرب لأدركنا أن أهم القضايا على قائمة الاهتمامات العربية الراهنة هي قطعا القضايا العربية العامة يتلوه في ذلك قضايا الوساطة ، ثم قضايا التكتلات ، وأخيرا قضايا العلاقات الثنائية بين الدول والأطراف العربية .

وتتضح تلك الحقيقة من نسبة الزيارات التي قام بها رؤساء أو ملوك عرب أو من ينظرهم (اعتبر ياسر عرفات رئيسا لدولة) عالية للغاية في مجال قضايا الوساطة (١٦ زيارة من بين ٤٢ زيارة وساطة) وعالية إلى حد كبير في القضايا العربية العامة ، وعالية في مجال قضايا التكتلات ، ومتوسطة في مجال القضايا الثنائية . ولن تتغير الصورة كثيراً إذا أضفنا منصب رئيس الوزراء إلى منصب رئيس الدولة .

د - ويعني ذلك عامة أن الدول العربية قد أبرزت اهتماما حادا بقضايا الوساطة يتلوه في ذلك القضايا العربية العامة ، على حين

يعتبر الإهتمام بقضايا التكتلات والعلاقات الثنائية منخفض الحدة .

وإذا عممنا هذه النتيجة على النظام العربي ككل يمكننا أن نؤكد أن الدول العربية تفضل إدارة علاقاتها العربية العامة وإدارة علاقات الوساطة من خلال منصب رئيس الدولة أو قمة المسئولية العربية فيها . على حين إنها تفضل إدارة علاقات التكتل والعلاقات الثنائية من خلال مسئوليات سياسية أقل ، أو تحديدا من خلال الوزراء . ويتعبير آخر فقد شهد النظام العربي هذا النظام اهتماما خاصا وحادا بقضايا الوساطة . والقضايا العربية العامة وهو الأمر الذي يعكس إدراكا عاليا لأهمية الخروج من الأزمة العربية من خلال إعادة الوفاق إلى النظام العربي ككل ، لا أحد أجزائه أو كتله .

٢ - ويمكننا أن نمسك هيكل القضايا التي ناقشها المسئولون العرب أثناء زيارتهم لدولة عربية أخرى من خلال تصنيف آخر لنوع القضايا ولمستوى المسئولين الذين قاموا بزيارة بلاد عربية أخرى . ففي مجال القضايا يمكننا أن نميز بين اللقاءات السياسية (أي التي ناقشت قضايا سياسية عامة ، أو وساطة ، أو وضع سياسات تهم أكثر من دولتين أو حتى على مستوى العلاقات الثنائية) ، واللقاءات الاقتصادية التي نوقش فيها قضايا اقتصادية أو تمت بين مسئولين عن قطاعات الاقتصاد والمال والتجارة . وأخيرا اللقاءات الوظيفية وهي التي ناقشت قضايا نوعية محددة تفصيلا وفي إطار اتفاقات أو منظمات أو أطر وضعت سياساتها من قبل ، أو تلك التي تمت بين مسئولين ليست لهم الصفة السياسية (أي من غير الوزراء أو رؤساء الوزارات والدول) .

وهنا يصبح شكل اللقاء أكثر أهمية وقد ميزنا بين اللقاءات أو الزيارات التي تمت في شكل مؤتمرات عربية عامة ، وتلك التي جمعت أكثر من دولتين وأخيرا اللقاءات الثنائية بين المسئولين السياسيين والإداريين في دولتين . ويظهر جدول رقم (٣) نتيجة هذا التصنيف ومنه نستنتج ما يلي :

أ - إن غالبية اللقاءات العربية (ويمكن أن تحسب الزيارة الواحدة على أنها لقاءان أو ثلاثة حسب عدد المسئولين من دول مختلفة باستثناء الدولة المستقبلة) كانت ذات طابع سياسي حيث كان عدد هذه اللقاءات ٩٢٣ من إجمالي ١٣٦٨ لقاء عربياً بين مسئولين سياسيين وإداريين كبار . أي ما يقرب من ٧٥٪ من هذه اللقاءات . على حين كانت اللقاءات الاقتصادية والوظيفية قليلة للغاية ، وقد يعود ذلك جزئيا إلى إهمال تسجيل لقاءات الموظفين الإداريين الكبار في الصحافة العربية والمفوضين بتوقيع اتفاقات تنفيذية في إطار اتفاقات أو أطر سياسية متفق عليها .

ب - إن غالبية اللقاءات العربية تمت في شكل ثنائي ويتلوه في ذلك شكل اللقاءات العربية العامة في مؤتمرات تضم جميع الدول العربية . وأخيرا شكل اللقاءات بين أكثر من دولتين .

ويعني ذلك أن الكتلة السياسية والإقليمية تبدو في واقع الأمر أقل أهمية خاصة في المجالات الاقتصادية والوظيفية مما تبدو عليه انطباعيا .

ج - إن النظام العربي قد شهد هذا العام اهتماما بارزا بإنشاء قواعد سياسية ووظيفية جديدة أكثر مما أهتم بالمراقبة التفصيلية لعملية تنفيذ القواعد والاتفاقات القديمة المستقرة والمتفق عليها . وبحاج الأمر إلى سلسلة زمنية طويلة للكشف عما إذا كان ذلك نمطاً دائماً أم لا . بمعنى أن النظام العربي يهتم بمناقشة عموميات جديدة ذات طابع سياسي في مقابل فشله في وضع الإتفاقات التي تم الاستقرار عليها موضع التنفيذ .

٣ - وأخيراً فإنه يمكن استخدام عدد الزيارات كمؤشر لمدى جانبيه الدولة العربية من ناحية ، ومدى حركتها في الساحة العربية من ناحية ثانية ، إلى جانب الكشف عن الاهتمام النسبي لكل دولة بالأشياء المختلفة من القضايا ، ووحدة هذا الاهتمام . ويصور الجدولان (٤) و (٥) هذه المؤشرات من خلال عدد الزيارات المرصلة وعدد الزيارات المستقبلية من الدول العربية الواحدة والعشرين الأعضاء في جامعة الدول العربية (باستثناء جيبوتي) مصنفتين حسب المستوى القائم بالزيارة ونوع القضايا التي

تم مناقشتها خلال عام ١٩٨٧ . ومن هذين الجدولين يتضح ما يلي :

أ - إن مصر هي أكثر الدول العربية جانبيه للدول العربية الأخرى ، ويتلواها في ذلك السعودية ثم الأردن والإمارات . وتستقطب هذه الدول الأربع أكثر من ٤٠٪ من زيارات المسؤولين العرب . وتتلو هذه المجموعة كل من سوريا والجزائر ثم كل من تونس والكويت وعمان والمغرب . وأخيراً هناك مجموعة كبيرة من الدول لا تبدو قطبا جانبا كبيرا لبقية الدول العربية لأسباب مختلفة تتعلق إما بصغرها الشديد ، أو فقرها الشديد ، أو خصوصياتها المتمدة (ليبيا) في الساحة العربية . وفي المقابل فإن أكثر الدول أو الأطراف العربية حركية في النظام العربي هي الأردن ويتلواها فلسطين ، والسودان . وترسل هذه المجموعة أكثر من ٣٢٪ من عدد الزيارات العربية . ويتلو هذه المجموعة كل من السعودية ومصر والإمارات والعراق والكويت والجزائر ، ثم مجموعة الدول العربية الأخرى التي تهبط مساهمتها في حركة الزيارات المرصلة إلى الساحة العربية .

جدول رقم (٣)

عدد اللقاءات العربية موزعة تبعا لنوعها وشكلها والدول العربية المشاركة

المستوى	مؤتمرات عربية			أكثر من طرفين			لقاءات ثنائية			المجموع
	أ	ب	ج	أ	ب	ج	أ	ب	ج	
١ - مصر	٨	١	٦	١	—	—	٤٢	١٧	٤٣	١١٨
٢ - السودان	٨	١	٦	—	—	—	٤٢	١٣	١٥	٨٥
٣ - ليبيا	٦	—	٦	—	—	—	٤١	٢	١	٥٦
٤ - تونس	٨	١	٧	١	—	١	٣٨	٥	٣	٦٤
٥ - الجزائر	٨	—	٦	٣	—	—	٤٩	٣	٤	٧٣
٦ - المغرب	٧	١	٧	١	—	١	٣١	٢	٥	٥٥
٧ - فلسطين	١١	—	٦	٢	—	—	٦٧	١	٣	٩٠
٨ - لبنان	٨	—	٦	—	—	—	٢١	—	١	٣٦
٩ - سوريا	٧	١	٧	—	—	—	٣٣	١	٥	٥٤
١٠ - الأردن	١٤	١	٦	—	—	١	٨٢	١١	٢٠	١٣٥
١١ - العراق	٧	—	٧	—	—	—	٣٥	٦	١٢	٦٧
١٢ - السعودية	٧	١	٤	٨	١	٨	٥٦	٤	٢٣	١١١
١٣ - الكويت	٨	—	٧	٧	٢	٦	٣١	٦	٨	٧٥
١٤ - البحرين	٦	—	٦	٧	٢	٦	٢٣	١	١١	٦٢
١٥ - قطر	٦	—	٦	٦	٢	٦	١٦	١	١	٤٤
١٦ - الإمارات	٧	١	٦	٥	٢	٧	٤٨	٦	١٢	٩٤
١٧ - اليمن ش	٦	—	٧	—	—	—	٣٦	٤	٦	٥٩
١٨ - اليمن ج	٧	—	٦	—	—	—	١٤	—	١	٢٨
١٩ - عمان	٨	—	٦	٦	٢	٤	٢٨	١	٧	٦٢
٢٠ - الصومال	٧	—	٦	—	—	—	٣	—	٢	١٨
المجموع	١٥٤	٨	١٣٧	٤٣	١١	٤٠	٧٢٦	٨٤	١٨٣	١٣٨٦

(أ) لقاءات سياسية (ب) لقاءات اقتصادية (ج) لقاءات وظيفية

جدول رقم (٤) استقبال مسئولين عرب في الدول العربية
وتوزيع زيارتهم تبعا للمستوى وموضوعات التفاوض

المجموع	علاقات ثنائية			قضايا تهم أكثر من دولتين			قضايا عربية عامة			الوساطة			القضايا		
	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣
٩٦	٦٥	٣	٧				١٢	٣	٥	١			١ - مصر		
١١	٧	١	١				١		١				٢ - السودان		
٢١	١٣	١	١				٥	١	١				٣ - ليبيا		
٣٩	٢١	٣	٢	١		٢	٧	١	٢				٤ - تونس		
٤١	١٣	٢	٥	٤			٨		٥	٢			٥ - الجزائر		
٢٧	١٦	٢	١				٤		٣				٦ - المغرب	٢	
١							١						٧ - فلسطين	١	
١													٨ - لبنان		
٤٢	١١	١		١			٧	٤	٦	١	٤	٦	٩ - موريتانيا		
٢٣	١٣	١	٤				١	٣	٦	١	١	٣	١٠ - العراق		
٧٨	٣٨	٣	٣	١٠		٥	٩	٢	٦	٢			١١ - السعودية		
٣٥	٢٣	١	٢				٤	١	٤				١٢ - الكويت		
٢٦	١٧		٢				٣	١	٧	١			١٣ - البحرين		
١٩	٨		٢				٥	١	٣				١٤ - قطر		
٥٦	٢٥		٥	١٤			٣	١	٨				١٥ - الإمارات		
٢٦	١٤	١					٤		٦	١			١٦ - اليمن ش		
١٠	٦		١				١		١	١			١٧ - اليمن ج		
٣٣	١٥	١	٣	٤			٥	٢	٣				١٨ - عمان		
٤	١		٣										١٩ - الصومال		
٣				١	١		١						٢٠ - موريتانيا		
٦٠	٢١	٣	٤				١٤	١	١٣				٢١ - الأردن	٤	
٦٦١	٢٣٧	٢٣	٤٦	٣٥	١	٧	٩٥	٢٠	٧٥	١١	٥	١٦	المجموع		

(١) مستوى ملك أو رئيس دولة أو من يحل محله

(٢) مستوى رئيس وزراء أو من يحل محله

(٣) مستوى وزير - لجان - وفود - مبعوثين

الفجوة بلجوء القيادة السعودية إلى التحفظ في إدارة علاقاتها العربية هذا العام بالمقارنة بالأعوام القليلة التي سبقته . وفي حالة سوريا يبدو التفسير المعقول للفجوة كامنا في الطبيعة الخاصة للدبلوماسية السورية التي ارتكبت إلى عوامل قوتها وعدم تقديرها الكافي لأهمية المبادرة في الساحة العربية . ولا يفوتنا هنا أن نلاحظ المكانة المنسجمة لكل من الأردن والإمارات سواء في جانب الحركة ، أو جانب الجاذبية وهو أمر يمكن تفسيره أيضا لا في الوزن الحقيقي المادي لهذه الدول في الساحة العربية وإنما في طبيعة القيادة والدبلوماسية المميزة للدولتين وللتين قامتا بدور بارز في الوساطات العربية وفي دفع العمل العربي المشترك بروح إيجابية لا تتفق بالضرورة مع موقعهما في خريطة أو موازين القوة في النظام العربي ، مما يوضح دور الإقناع وأهمية العوامل الذاتية في الاقتراب من التراضي في

ب - ومن الواضح أن هناك فجوة واضحة في حالة دول معينة بين الجاذبية والحركة أو بين نصيبها في استقبال مسئولين عرب ومكانتها في استقبالهم . وتظهر هذه الفجوة بصورة واضحة في حالة السودان ثم مصر ، والسعودية ثم في حالة سوريا . أما حالة فلسطين فهي تفسر بعدم وجود دولة للشعب الفلسطيني . وفي حالة السودان تفسر الحركة الشديدة بحاجة الحكومة السودانية للدعم العربي من ناحية ، ولإبراز اهتماماتها العربية باعتبارها مصدرا للمشروعية إلى جانب حاجتها ليزيل جهد اضافي لإقناع الدول العربية الأخرى بالمبادرة بزيارتها أكثر من انتظار مبادرة الآخرين . وفي حالة مصر فإن الفجوة الكبيرة يمكن تفسيرها بغيابها المؤقت عن عدد من المنظمات والمؤتمرات العربية ، إلى جانب قدر من التقص في روح المبادرة بالمقارنة بالأهمية الكبيرة التي تحتلها في الساحة العربية . وفي حالة السعودية يمكن تفسير

جدول رقم (٥) إرسال مسئولين عرب الى الدول العربية
وتوزيع زيارتهم تبعاً للمستوى وموضوعات التفاوض

القضايا	الوساطة			قضايا عربية عامة			قضايا تهم أكثر من دولتين			علاقات ثنائية			المجموع
الدولة / المستوى	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣	١	٢	٣	
١ - مصر													٤١
٢ - السودان													٦٥
٣ - ليبيا													٢٦
٤ - تونس													٢٥
٥ - الجزائر													٣٠
٦ - المغرب													٢١
٧ - فلسطين													٧٠
٨ - لبنان													٢٠
٩ - سوريا													١٧
١٠ - العراق													٣٤
١١ - السعودية													٥٢
١٢ - الكويت													٣٢
١٣ - البحرين													٢٢
١٤ - قطر													١٤
١٥ - الإمارات													٣٦
١٦ - اليمن ش													٢٧
١٧ - اليمن ج													١٤
١٨ - عمان													٢٩
١٩ - الصومال													٤
٢٠ - موريتانيا													٢
٢١ - الأردن													٧٩
المجموع	١٦	٥	١١	٧٥	٢٠	٩٥	٧	١	٣٥	٤٦	٢٣	٣٢٧	٦٦١

(١) مستوى ملك أو رئيس دولة أو من يحل محله

(٢) مستوى رئيس وزراء أو من يحل محله

(٣) مستوى وزير أو من ينظره

النظام العربي بالمقارنة بدور القوة والضغط المتبادلة .

ج - وأخيراً ، فإن ثمة ما يميز الدول العربية المختلفة من حيث اهتماماتها بالموضوعات والقضايا المختلفة سواء في جانب الحركية أو جانب الجاذبية . فقد كانت جانبيه دول عربية كثيرة على رأسها مصر كامة في قيمتها في التعاون الثنائي مع الآخرين بالمقارنة بنفوذها المتوقع سواء في مجال الوساطة ، أو في مجال دفع العمل العربي المشترك . وفي المقابل فقد كانت جاذبية دول عربية أخرى تقوم على دورها في الوساطة ودفع العمل المشترك بالمقارنة بأهميتها في التعاون الثنائي من وجهة نظر الآخرين ، وعلى رأس هذه المجموعة الأردن وسوريا والجزائر والعراق . أما في حالة السعودية فقد كانت جاذبيتها متوازنة من حيث المضمون ، حيث نظرت إليها بقية الدول العربية كقوة ذات نفوذ في جميع موضوعات التفاوض . أما من حيث الأهداف الحركية

للدول فيلاحظ أيضاً قدر من عدم التوازن في حالة مصر التي أبرزت اهتمامها واضحاً بالعلاقات الثنائية بالمقارنة بالعمل كوسيط في المنازعات العربية ، أو بالعمل في إطار تكتلات ، أو في الإطار العربي العام . على حين كان الموقف السعودي متوازناً .

٤ - ويتأكد الاستنتاج العام الذي أبرزناه بأن النظام العربي قد مال عملة للاهتمام بوفرة وبحدة عالية بالقضايا العربية العامة ، ويقضي الوساطة بالمقارنة بالتعاون داخل التكتلات السياسية والاقليمية من رصد أهم اللقاءات والزيارات العربية التي تمت على مستوى رؤساء وملوك الدول العربية .

ويصور الجدول رقم (٦) أهم هذه اللقاءات من حيث الهدف والموضوع .

جدول (٦) أهم اللقاءات العربية (مستوى رئيس الدولة ومن يقوم مقامه)

التاريخ	الزيارة	الهدف
١٢٣/ ١/ ٨٧	زيارة بن جديد لمشمق	بحث الحرب العراقية الإيرانية والأوضاع على الساحة العربية .
١/ ٢/ ٨٧	زيارة مبارك للامارات	تعزيز علاقات التعاون الثنائية بين البلدين .
٢/ ٢/ ٨٧	زيارة عرفات للامارات	اطلاع رئيس الامارات على نتائج المساعي المبذولة لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية وموقف المنظمة من عقد المؤتمر الدولي .
٢/ ١٠/ ٨٧	زيارة الحسين لموريا	القيام بالوساطة بين سوريا ولبنان .
١٨/ ٢/ ٨٧	زيارة المهدي لمصر	اجراء محادثات حول العلاقات الثنائية بين مصر والسودان .
٤/ ٤/ ٨٧	زيارة الحسين لموريا	للتشاور في الموضوعات التي تهم البلدين وبداية لجولة في مجموعة من الدول العربية .
٥/ ٤/ ٨٧	زيارة الحسين للمغرب	زيارة تصديق مباحثاته مع السوق الأوروبية .
٤/ ٥/ ٨٧	زيارة الملك فهد للجزائر	التمهيد لإعداد قمة مغربية جزائرية .
٥/ ٥/ ٨٧	لقاء ملك المغرب ورئيس الجزائر	ملك المغرب ورئيس الجزائر يلتقيان لمبحث العلاقات بينهما بوساطة السعودية (تم اللقاء على الحدود بين وجهه وتلمسان) .
٥/ ٥/ ٨٧	قمة سرية	الأسد وصدام والحسين يجتمعون في المغرب بوساطة الملك حسين .
١٣/ ٥/ ٨٧	ملك الأردن في زيارة للقاهرة	اجراء مباحثات مع مبارك حول الأزمة الفلسطينية والتضييق الأردني الفلسطيني لمعد مؤتمر دولي .
١٥/ ٥/ ٨٧	زيارة ملك الأردن لبيفاد	بحث تطورات الموقف على الساحة بعد زيارته لمصر .
١٥/ ٥/ ٨٧	زيارة ملك الأردن لمشمق	يجتمع بالأسد لمبحث التطورات الراهنة على الساحة العربية .
٢٥/ ٥/ ٨٧	زيارة ملك الأردن للسعودية	الاجتماع مع الملك فهد (لم يذكر سبب الاجتماع) .
٤/ ٦/ ٨٧	زيارة مبارك للأردن	الاجتماع بحسين لمناقشة العلاقات بين البلدين
١٥/ ٦/ ٨٧	زيارة رئيس لبنان للجزائر	بحث تطور المباحثات بين سوريا ولبنان (أعلن عن الزيارة يوم ٦/٣٠) .
٢٥/ ٦/ ٨٧	زيارة ملك الأردن لمشمق	الاجتماع مع الأسد للوساطة بين سوريا وتركيا .
٢٨/ ٦/ ٨٧	الرئيس الليبي يزور الجزائر	جلسة مباحثات مع الرئيس الجزائري (لم يذكر موضوع المباحثات) .
٣٠/ ٦/ ٨٧	زيارة الميرغسي للقاهرة	إجراء مباحثات مع الرئيس المصري (لم يذكر موضوع المباحثات) .
١/ ٧/ ٨٧	زيارة ملك الأردن للعراق	بحث المصالحة مع سوريا .
٦/ ٧/ ٨٧	زيارة للمهدي للعراق	بحث الدور السوداني في حرب الخليج .
٨/ ٧/ ٨٧	زيارة بن جديد لتونس	اجراء مباحثات حول زيارة الغافلي للجزائر وبيادر تطبيع العلاقة بين تونس وليبيا .
٢٣/ ٧/ ٨٧	زيارة ولي عهد المغرب لتونس	دراسة التكمال الاقتصادي بين البلدين .
٣١/ ٧/ ٨٧	زيارة عرفات لأبو ظبي	تسليم رسالة من مبارك للشبح زايد .
٢/ ٨/ ٨٧	زيارة عرفات للشارقة	اجراء مباحثات حول التطورات الراهنة للقضية الفلسطينية .
٢/ ٨/ ٨٧	زيارة ولي عهد المغرب لتونس	بحث العلاقات الثنائية بين البلدين .
١١/ ٨/ ٨٧	زيارة ولي عهد البحرين للأردن	بحث العلاقات الثنائية بين البلدين .
١٦/ ٨/ ٨٧	زيارة عرفات للجزائر	بحث تطورات القضية ووضع القوى الفلسطينية المختلفة .
١٨/ ٨/ ٨٧	زيارة الشيخ زايد لسوريا	الوساطة بينسوريا والعراق .
١/ ٩/ ٨٧	زيارة الجميل للجزائر	اجراء مباحثات مع الشاذلي بن جديد حول الموقف في لبنان .
٢/ ٩/ ٨٧	زيارة حسين لمشمق	للساطة بين دمشق وبيجاد .
٧/ ٩/ ٨٧	زيارة حسين للعراق	للساطة بين دمشق وبيجاد .
١٠/ ٩/ ٨٧	زيارة عرفات للخرطوم	لدراسة التطورات الراهنة في القضية الفلسطينية .
٢٥/ ٩/ ٨٧	زيارة حسين لموريا	عقد مباحثات حول مؤتمر القمة في عمان وتطورات حرب الخليج .
٢٧/ ٩/ ٨٧	زيارة حسين لمشمق	اجراء مباحثات تتناول تطورات الموقف على الساحة العربية والاستعداد لمؤتمر القمة الطارئة .
٣٠/ ٩/ ٨٧	زيارة حسين لجدة	في إطار الجولة التي يقوم بها للاعداد لمؤتمر القمة العربي في عمان .
٢/ ١٠/ ٨٧	زيارة حسين لقطر والبحرين	في إطار جولته للإعداد لمؤتمر القمة العربي .
٦/ ١٠/ ٨٧	زيارة حسين للعراق	في إطار الجولة التي يقوم فيها للاعداد لمؤتمر القمة .
١١/ ١٠/ ٨٧	زيارة رئيس الامارات لعمان	لمبحث علاقات التعاون الثنائي .
١٤/ ١٠/ ٨٧	زيارة عرفات للجزائر	دراسة الخلاف في القوى الفلسطينية والتطورات الراهنة .
١٦/ ١٠/ ٨٧	زيارة عرفات للدوحة	الاجتماع مع أمير قطر والبحرين (لم يذكر الموضوع) .
٢٣/ ١٠/ ٨٧	زيارة عرفات لصنعاء	الاجتماع مع الرئيس اليمني (لم يذكر الموضوع) .
٢٧/ ١٠/ ٨٧	زيارة عرفات للصومال	مناقشة القمة الطارئة .
١/ ١١/ ٨٧	زيارة عرفات للسعودية	لقاء الملك فهد .

تابع جدول (٦) أهم اللقاءات العربية (مستوى رئيس الدولة ومن يقوم مقامه)

التاريخ	الزيارة	الهدف
٨٧/١١/٤	رئيس اليمن الديمقراطي في الصومال	بحث المسائل المشتركة بين البلدين .
٨٧/١١/١٠	حضور الرؤساء العرب لاجتماع مؤتمر القمة في عمان	
٨٧/١١/١٢	البيان الختامي لمؤتمر القمة	
٨٧/١١/١٢	زيارة الرئيس اليمني على صباح للسعودية	
٨٧/١١/١٣	زيارة الميرغني للأردن	الاجتماع بالملك حسين .
٨٧/١١/١٧	زيارة الشيخ زايد للمغرب	الاجتماع مع الملك الحسن (جلسة مغلقة) .
٨٧/١١/٢٠	زيارة مبارك للأردن	بحث تطورات الموقف على الساحة العربية .
٨٧/١١/٢٦	زيارة حسين لموريا	تحقيق المصالحة بين سوريا والعراق .
٨٧/١١/٢٦	زيارة حسين للعراق	تحقيق المصالحة بين سوريا والعراق .
٨٧/١٢/ ٦	زيارة عرفات لصنعاء	حول الموقف للراهن .
٨٧/١٢/ ٦	زيارة الميرغني للسعودية	للتباحث حول العلاقات الثنائية .
٨٧/١٢/ ٧	زيارة حسين لمصر	اجراء مباحثات مع مبارك (لم تحدد) .
٨٧/١٢/ ٨	زيارة حسين للسعودية	اجراء مباحثات حول الوضع في الشرق الأوسط وحرب الخليج .
٨٧/١٢/١٣	زيارة حسين للكويت والبحرين	بحث حرب الخليج والأوضاع الراهنة .
٨٧/١٢/١٩	زيارة الصادق المهدي لليبيا	بحث العدوان الأثيوبي الأخير على السودان .
٨٧/١٢/٢٠	زيارة علي عبد الله صالح للإمارات	اجراء مباحثات حول القضايا الخليجية .
٨٧/١٢/٢٢	زيارة ولي عهد السعودية لمصر	اجراء مباحثات مع مبارك (لم يذكر موضوع المباحثات) .

ثالثا : اتجاهات تطور النظام العربي

الرجعة ومع إمكانية عودة النظام العربي للأنهيار إلى مادون هذا الحد الأدنى :

١ - فقد تحقق بالفعل قدر من السيطرة على بعض الصراعات العربية . على أن هذه السيطرة لم تتم نتيجة تحول كيمي في مواقف الأطراف الفاعلة في هذه الصراعات . فعلى الساحة اللبنانية نجد أن العامل الأساسي الذي يحول دون حدوث تقدم كيمي في السيطرة على الصراع بين الفلسطينيين وحركة أمل هو تعذر إيجاد منفذ مباشر لتأثير النظام العربي ككل على الواقع اللبناني .

تمثل العلامات التي اسلفنا نكرا مؤشرا كافيا للقول بأن عام ١٩٨٧ قد شهد وفقا لتدهور النظام العربي . على أن السؤال هو إلى أي حد يمكن توقع أن يستمر هذا الاتجاه وأن يفوطه ، وإلى أي حد يمكن أن يشكل قاعدة للانطلاق من موقف الاقتراب من الأجماع الدعائي المبني إلى إجماع أجزائي ثم اجماع استراتيجي .

الواقع أنه لو تأملنا مجموع ماتم إنجازاه في المجالات الخمس سالفة الذكر لوجدنا أنه لا يزال محدودا وغير كاف لقطع خط

خلال عام ١٩٨٧ . وما إذا كانت هذه الدوافع تتسم بالاستمرارية والنمو .

في التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٦ لكننا أن تطورات النظام العربي محكومة بمحورين : الأول يتمثل في تطورات هيكل أو موازين القوة بين أطراف النظام ، والثاني يتمثل في التغير في مستوى وطبيعة الإجماع أو التراضي . وبالتالي فإن علينا أن نبحث عن دوافع الانفراج في أي من هذين المحورين أو كليهما معا .

إن الفكر والصحافة العربية قد درجوا النظرية ترى أن النجاح الجزئي لقمة عمان الطارئة يعود إلى تغير في هيكل أو موازين القوى بين الدول العربية . وتحديدًا فإن المفترض هنا هو أن قوة دول مجلس التعاون الخليجي قد تعاطفت بالمقارنة ببقية الدول العربية . كما أن هناك افتراضاً آخر يرى أن سوريا تحديداً قد انتقلت من أحد أطراف موازين القوى العربية إلى دور القابض على التوازن .

والواقع أنه لا يوجد في التطورات الواقعية ما يدعونا لقبول هذين الافتراضين . فاهم مكونات قوة دول مجلس التعاون الخليجي هي دون شك القوة المالية . ولا شك أن إنهيار أسعار البترول خلال عام ١٩٨٦ واستقرارها النسبي عند مستوى منخفض خلال عام ١٩٨٧ قد أدّى إلى تدهور القوة المالية لهذه الدول . وبضائع من هذه الحقيقة واقع افراط هذه الدول في السحب من احتياطاتها الدولية لمعالجة أوجه الاتفاق العام الذي لم ينخفض مستواه الكلي بما يتناظر مع انخفاض الدخل البترولي . إن الاضطراب المالي الذي شهدته جميع الدول المصدرة للبترول قد شمل مستوى المعونات المالية التي تقدمها لدول المواجهة ومنظمة التحرير ، وبالتالي فإن المتوقع أن نفوذها على هذه الأخيرة يقل ولا يزيد .

وفرق ذلك ، فإن من الواضح أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تعتمد موقفاً موحداً من أكثر القضايا خلافية في الساحة العربية اليوم وهي الموقف من الحرب العراقية - الإيرانية . بل كان انقسامها حول هذا الموقف هو ما جعل من المتمترن أن يتخذ موقفاً يتجاوز قرارات دورات مجلس الجامعة العربية الثلاث التي للتفاعلات التي تمت إبان وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الطارىء بعمان يستطيع أن يلحظ بسهولة أن التنازلات كانت متبادلة ولم تكن إطلاقاً من طرف أو كتلة عربي دون آخر .. وبقي مع ذلك واقع أن ما تم من إنجاز جزئي ونسبي في مضمار المصالحات العربية والمبطورة الأكبر على الصراعات العربية كان نتيجة للوساطات المتكررة المتعددة لدول من مجلس التعاون الخليجي وخاصة السعودية والإمارات والموقف الذي اتخذته في تلك القضايا .

كما أنه لا يمكن أيضاً أن نقبل افتراض أن سوريا قد تحولت

لقد أوقفت سوريا القتال الضاري بين الطرفين نتيجة ادراكها لمدى الخسارة المعنوية التي تصيبها بين الرأي العام العربي ، ولكنها أصرت مع ذلك على احتكار التحكم في مسار النزاعات داخل لبنان والحركة نحو المصالحة بين الفقاء . فإلى جانب أنها أجهضت لجنة الجامعة ، فإنها قد رفضت مناقشة المسألة اللبنانية في مؤتمر القمة العربي الطارىء في عمان . وحيث أن سوريا لم تقدم على تغيير سياساتها في لبنان بصورة كافية فإن الموقف بين الفلسطينيين من ناحية وحركة أمل من ناحية أخرى قد ظل متوتراً ومتناحساً أقصى إلى تجرير القتال بينهما في أوقات متفرقة من شهري أكتوبر ونوفمبر هذا فضلاً عن استمرار الشلل في حركة المصالحة الوطنية في لبنان ككل .

أما بالنسبة للصحراء الغربية ، فإن أحد الأطراف لم يغير كفيها من توجهاته نحو الحرب الدائرة ومن عملية تمسوية الصراع . وبالرغم من الوساطات العربية المتكررة فإن الطرفين قد ظلّا يضغطان بوسائل عسكرية للحصول على نصر سياسي أو عسكري كامل . وبالتالي لا يبدو حل وسط حقيقي في الأفق . أما في السودان ، فإن التحرك نحو الحل السلمي للحرب الأهلية الدائرة لم يطرح على قائمة أعمال النظام العربي في أي من مؤتمراته .. ولم يغير أي من الأطراف الفاعلة على نحو ملموس من توجهاته الرئيسية ومن الشروط اللازمة لإجراء تمسوية سلمية ، وظل القتال دالراً دون توقف .

أما بالنسبة للمصالحات العربية . العربية فقد ظلت أما شكلية بحته أو شديدة المشاشة وقابلة للانفجار من جديد ، ومن ناحية ثالثة ، فقد أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الدول العربية بصورة ثنائية . ولكن مصر لم تعد لاحتلال مقعدها في جامعة الدول العربية ، ولا يتوقع أن تعود إليها في المستقبل القريب ، طالما أن الاشتكاليات السياسية التي تحول دون عودتها لم تحل . وهكذا أصبح لعودة مصر مضمون معنوي ونفسي .

دون أن يكون لها مضمون سياسي على صعيد النظام العربي ككل . ويعود ذلك إلى حقيقة أن الاتزانامات المتبادلة بين مصر والنظام العربي ككل (لا مع الدول العربية فرادى) لم يتم توضيحها أو الاتفاق بدقة بشأنها .

وتبقى مسألة الانتفاضة الفلسطينية من حيث أنها أكثر علامات الانفراج في الوضع العربي العام قوة وصلابة .. ومع ذلك فقد المحا إلى المبالغة والتبسيط في القول بأنها تمثل شرارة يتوقع أن تشمل خيال ونشاط الشعوب العربية السامسى وفوق ذلك ، فإن ضمان استمرارية هذه الانتفاضة وانتقالها إلى عسبان مدني شامل هو امر يتوقف إلى حد كبير على المساندة العربية بكافة الأشكال وعلى كل المستويات الشعبية والرسمية . ويعود بنا ذلك إلى إمكانية تجاوز أزمة النظام العربي .

٢ . ونقلنا هذه المناقشة إلى محاولة تقدير قوة الدوافع التي جعلت الانفراج النسبي والجزئي لأزمة النظام العربي ممكنة

من طرف من أطراف التوازن العربي إلى دور قابض التوازن . ذلك أن سوريا قد مثلت طرفا أساسيا في المزايدات العربية الجوهرية ، كما أقامت سوريا على المساومة بجدية وحرص حول جميع القضايا المطروحة ، واتخذت مواقف متوازنة من كل قضية على حدة ، وبالدبلوماسية تنازلاتها من قضية بمقاييس التنازل تنازلات مقابلة في قضية أخرى . وفوق ذلك ، فإن مستوى قوة سوريا هذا العام بالمقارنة بالدول العربية الأخرى لا يؤهلها مطلقا لدور قابض التوازن ، مهما كانت المهارة الدبلوماسية الرسمية التي مارسها .

ويمكننا أن نؤكد لذلك كله أن الانجاز المحدود الذي تم في مؤتمر قمة عمان لا يعود إلى تغير في موازين القوى العربية ، وإنما يعود إلى المستوى المحدد من التراضي بين الدول العربية خلال عام ١٩٨٧ ، ومن هنا فإن علينا أن نبحث عن العوامل التي قادت أقل مستوى أقل تدورا للتراضي العربي هذا العام بالمقارنة بما سبقه .

إن هذا البحث يقودنا إلى افتراضين أحدهما رئيسي والآخر ثانوي **الافتراض الرئيسي** هو أن المصالح المباشرة للنظم السياسية في البلاد العربية الرئيسية تملئ الحاجة لإعادة التوافق باعتبارها أمرا حتميا لتجاوز اختلافاتها وتطويرها الذاتي . إن قوة هذه المصالح ومدى انسجامها المتبادل تحدد مستوى التوافق الحاصل وتفاوتته بين الأجماع الدعائي السليبي وبين الأجماع الاجرائي . أما الأجماع الاستراتيجي فسوف يظل غائبا طالما أن النظام العربي ككل مخترق بكتلة من الخارج .

أما الافتراض الثانوي وهو أنه في الوقت الذي لم يحدث فيه تبدل كبير في موازين القوى الحقيقية في النظام العربي ككل ، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي قد استخدمت عوامل قوتها هذا العام على نحو أكفأ وأكثر تحلياً بالروح العملية ولذلك فإن مستوى التراضي الذي تحقق لا يمكن تفسيره من حيث التناق (أي الحد الأدنى الذي وصله والمستوى الممكن الذي كان يمكن أن يصل إليه) بطبيعة سياسات دول الخليج العربي مأخوذة مفعلاً ، والمدى الحقيقي لإهتماماتها ومصالحها العربية .

وينطوي هذا الافتراض المزدوج على ثلاث مقولات أساسية ، يجعل بنا أن نعالجها بـ **أما المقولة الأولى** هي تعاطف درجة عدم المنافسة لدى الدول العربية الرئيسية إزاء التهديدات الخارجية والداخلية .

أما المقولة الثانية فهي تعاطف جانبيية النظام العربي بحد ذاته . ونعني بذلك تحديداً تعاطف قدرة النظام على مكافأة الاقتراب من الموقف الممنوع والمعاينة الانتفاق عن هذا الموقف .

أما المقولة الثالثة فهي ما يمكن تسميته **إيهات الابدائل الخارجية** للتوافق في الإطار العربي . ونعني بذلك انخفاض مصداقية الحلفاء الخارجيين لأطراف الأساسية في النظام العربي ، وبالتالي انخفاض درجة الاعتمادية عليهم .

إن اختيار صحة هذه المقولات الثلاثة يستلزم معالجة معقدة

للمعلومات المتاحة لآمالنا هنا وما يمكننا أن نفعله هنا هو الإشارة العامة لمدى اتفاق الواقع مع كل من هذه المقولات .

ومن النظرة الأولى يمكننا أن نضع بان المقولة الأولى تنفق مع واقع غالبية الأطراف العربية الرئيسية ، على حين أن المقولة الثانية لا تبدو متفقة كثيراً مع الواقع . أما المقولة الثالثة فتتنفق جزئياً مع بعض الحالات وفي بعض الجوانب ، ولا تنفق مع حالات وجوانب أخرى . أي أن الدليل بصدد ما مختلط وليس في اتجاه واحد .

أ - فيما يتعلق بالمقولة الأولى نستطيع أن نلجج جانبين بارزين لتعاطف درجة عدم المنافسة : الجانب الأمني الخارجي ، والجانب الاقتصادي الداخلي .

وقد تعاطفت درجة عدم منافعة الأمن القومي عام ١٩٨٧ بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة بالأعوام السابقة . فقد اتسم هذا العام بكتفٍ لم يسبق له مثيل للتهديد الإيراني لدول الخليج إجمالاً مع التركيز على الكويت والسعودية . وثمة ثلاثة أحداث رئيسية ساهمت في هذه النتيجة . الأول هو تهديد نفاذات البترول التابعة للكويت ودول الخليج العربية الأخرى التي تعتمد على الخليج في نقل صادراتها البترولية فمن ناحية اعتمدت إيران على قصف النافذات جواً بقصد تخفيض حجم صادرات البترول العربية وبالتالي تقليص قدرة الدول العربية وخاصة الكويت على تقديم الدعم الاقتصادي للعراق . ومن ناحية ثانية قامت قوى إيرانية بتفليم مياه الخليج وخاصة بالقرب من ساحل الكويت والامارات في شهري يوليو وأغسطس وبرغم إنكار إيران رسمياً إنها قامت بتفليم الخليج فإن إجماع الأخصائيين الدوليين هو إنها مسؤولة عن هذا العمل الذي ربما يكون قد تم بدون موافقة وتخطيط مسبق من جانب القيادتين السياسية والممنية . وبالتالي فإن عرض إيران بالقيام بأزالة الألغام لم يهدى من مخاوف دول الخليج ، بل واقعت الامارات والبحرين على رفض هذا العرض .

أما الحادث الثاني فيتمثل في قصف المنشآت البترولية في الكويت بالصواريخ الإيرانية من طراز سيك ورم ، فبعد أن قامت إيران بالقصف ناقصاً لبترول امريكيتين في ١٥ أكتوبر أقامت على إطلاق صاروخ مباشر على منصة بترول في ساحل الكويت في ٢٢ أكتوبر ، وأعقبته بصاروخ آخر سقط في المياه الإقليمية للكويت في ٧ ديسمبر . وعلى الرغم من إعلان جهات إيرانية عدم مسؤوليتها ، فإن التهديدات الرسمية الإيرانية بالنسبة في الهجوم على المنشآت البترولية الكويتية إذا هاجمت الطائرات العراقية المنشآت الإيرانية تجعل هذه الأعمال متفقة تماماً مع سياسة إيرانية مخططة سلفاً .

وأخيراً فإن حادث الصدام بين البوليس السعودي والحجاج الإيرانيين أثناء موسم الحج (شهر أغسطس) والذي سبقه أعداد سياسية على من جانب قيادات إيرانية علناً لاستخدام موسم الحج سياسياً لصالح إيران قد أدى إلى ارتفاع حاد في الشعور بالتهديد

على الجانب السعودي خاصة بعدما أعقب هذا الحادث من تهديدات مباشرة والإعلان عن نية القيادة الإيرانية في تصفية النظام الملكي في السعودية .

أما بالنسبة للبلدان العربية الراكدة ، فإنه لا يمكن القول بأن مستوى التهديد الخارجي قد ارتفع عام ١٩٨٧ بالمقارنة بالعام السابق . فبالنسبة لسوريا سكتت قبلا التهديدات الإسرائيلية بشأن الحرب والتي راجت خلال العام الماضي ، وذلك باستثناء الشهر الأخير من العام في أعقاب حادث الطائرة للشرابية . كما أن ترتيب وتوزيع القوات الإسرائيلية لم يكشف عن نية أو تأهبها للهجوم العسكري على سوريا . أما بالنسبة لليبية فقد جرت أحداث قليلة للاحتكاك بين القوات الجوية الليبية وقطع من الأسطول الأمريكي المربط في أو بالقرب من خليج سرت . ولكن ذلك لا يقارن بعمليات القصف الجوي العنيفة ضد ليبيا والتي قامت بها الولايات المتحدة في العام الماضي . ولا شك أن هزم ليبيا في تشاد قد أدت إلى تخفيض حاد لشعور القيادة الليبية بالقوة وخاصة بعد نجاح القوات التشادية في تدمير قاعدة مطاعن الصرة الليبية والتي تقع نحو ١٠٠ كم داخل الأراضي الليبية . غير أن ذلك قد يعني إيجاباً مطامح ليبيا الخارجية لا تهديد مباشر لوجودها أو أمنها القومي . ومع أن مستوى التهديد للأمن القومي لم يرتفع إلا بالنسبة للبلدان العربية في الخليج والعراق خلال عام ١٩٨٧ . إلا أن بلدانا عربية عديدة قد عانت من تدهور خطير في أحوالها الاقتصادية بصورة تهدد بشكل ملموس أمنها القومي . وبالتأكيد فإن سوريا ومصر تدخلان في هذه الفئة من البلدان .

ب - إن من شأن تعاضد درجة عدم الممانعة أمام التهديدات العسكرية والاقتصادية لدول عربية عديدة أن يؤدي إلى ارتفاع جانبية النظام العربي كمصدر للدعم والتضامن بالضرورة فيما لو توافق مع إبهات أو تراجع واضح لمصادقية الحلفاء الخارجيين لهذه الدول وبالتالي لامكانية الاعتماد عليهم في درء هذه التهديدات .

إن ذلك لم يحدث بالنسبة لبلدان الخليج العربية ، ولكنه يبدو من حيث المبدأ صحيحاً بالنسبة لحالة سوريا ومصر . فقد ارتفع بشكل حاد هذا العام مستوى إعتدادي دول الخليج على الدول الغربية الكبرى في الدفاع عن أمنها ضد تفاقم التهديد الإيراني ، وذلك بالرغم من الشكوك القوية التي تحيط بمصادقية هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة في الدفاع المخلص عن أمن هذه الدول . فطلبت الكويت (بعد مشاورات مع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى) رسماً أن يقوم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بتقديم حماية لناقلات البترول التابعة لها . وكان المقصود من دعوة الاتحاد السوفيتي لتأجيل ثلاث ناقلات بترول للكويت المضط على الولايات المتحدة للتقيام بالدور الرئيسي في هذه الحماية من ناحية ، وإعطاء مظهر دولي لما هو في الواقع حدث الدول الغربية على تأمين ملاحاة الناقلات

وضمناً تأمين الكويت ذاتها من احتمالات غزو إيراني كانت احتمالاته لا تبدو مستبعدة منذ أوائل العام . وسرعاً ما تخلت الولايات المتحدة عن شرطها بعدم تقديم الكويت لطلب مماثل للسوفييت في أواخر شهر مارس . وأصبحت المهام المعالجة للدفاع عن الكويت ذاته قضية يتم التنسيق الدقيق بشأنها بين الكويت (مع بقية دول مجلس التعاون) من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى . وشاركت فرنسا والمملكة المتحدة في خطة حماية حرية الملاحة ، كما شاركت في حملة إزالة الأنغام البحرية . ومع ذلك فإن هناك ما يبرر الشكوك حول نزاهة الولايات المتحدة في الائتلاف بالدفاع عن أمن الدول العربية في الخليج . إذ أن موافقة البيت الأبيض على القيام بالدور الرئيسي في تأمين الخليج ضد التهديدات الإيرانية تعود إلى رغبة في تحقيق مكاسب استراتيجية ومكاسب سياسية قصيرة المدى . فقد مثل لها الطلب الكويتي فرصة فريدة لزيادة وجودها البحري وإخضاع الخليج للسيطرة البحرية الأمريكية . كما مثل لها فرصة فريدة للضغط على الكويت والسعودية ودول مجلس التعاون الأخرى لاجبارها على الموافقة على مادأت هذه الدول على رفضه وهو تقديم قواعد عسكرية أرضية للولايات المتحدة من أجل ضمان فاعلية التدخل العسكري السريع (بغض النظر عن مدى توافق أهداف هذا التدخل العسكري السريع مع حاجات تأمين بلدان الخليج من التهديدات الإيرانية بعد ذاتها) . وقد أعلنت الكويت عن رفضها لتقديم هذه القواعد في شهر يوليو وهو الأمر الذي أثار اضطراباً مؤقتاً في التنسيق الأمني بين أمريكا ودول المجلس وخاصة الكويت (كما يظهر من قرار مجلس النواب الأمريكي بتأجيل خطة حماية الناقلات) . على أن الكويت عادت للموافقة في شهر ديسمبر على تقديم تسهيلات للقوات الأمريكية في مياهها الإقليمية .

وهكذا نرى أن ضعف ثقة الكويت ودول مجلس التعاون في قدرة النظام العربي على تقديم مظلة أمن فعالة لها قد عزز أقدامها على الاعتماد على حلفائها الغربيين .

على أن سوريا تمثل حالة تصدق فيها العقولة السابقة إلى حد ما . فمعاً لا شك فيه أن هذا العام قد شهد سوء تفاهم متواصل بين سوريا والاتحاد السوفيتي . فبعد اعتلاء جورتاشوف قمة السلطة في الاتحاد السوفيتي وهو يسعى لتوسيع مجال المناورة أمام الاتحاد السوفيتي في العالم ككل (من خلال التفاهم والمماورة مع الغرب خاصة) وفي العالم العربي (من خلال توسيع العلاقات الدبلوماسية والسياسية حتى مع الدول العربية الحليفة للغرب) . وفي هذا السياق أخذ الاتحاد السوفيتي في الدفع نحو صيغة المؤتمر الدولي لمباحثات سلام بين العرب وإسرائيل . فالي جانب تناول هذا الموضوع في المفاوضات المستمرة مع الولايات المتحدة فقد سعى الاتحاد السوفيتي من ناحية للتهنئة مع إسرائيل ، ومن ناحية أخرى للقوية جبهة التفاوض العربية بصفة خاصة من خلال مساندة منظمة التحرير

الفلسطينية . وقد اثارَت هذه النقطة الأخيرة سوء تفاهم واضح مع سوريا وخاصة إبان حرب المخيمات . وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي لا زال يلتزم بملاقاته الخاصة مع سوريا في المجالين السياسي والعسكري ، إلا أنه استخدم هذه العلاقات هذا العام للضغط على سوريا من أجل دفعها للتفاهم مع خصومها العرب فرغم موافقة الاتحاد السوفيتي على بحث حلجات سوريا العسكرية كما جاء في خطاب جورباتشوف للأمد وفي المفاوضات العسكرية التي تمت في موسكو في شهر يوليو إلا أنه وافق على أقل كثيرا من قائمة الطلبات العسكرية السورية .. وكرد فعل لهذا الموقف السوفيتي عمدت سوريا الى استخدام الورقة الأمريكية بمهارة . وقد اسفر ذلك عن عودة السفير الأمريكي وضغط الولايات المتحدة على بريطانيا ودول السوق المشتركة لألغاء العقوبات الاقتصادية الموجهة ضد سوريا . ومن ناحية أخرى أصبحت علاقات سوريا بالمعوضية ودول الخليج أكثر أهمية لها بكثير بالمقارنة بالسنوات الماضية . وتحديدًا فقد حرصت سوريا على قطع الطريق على أي محاولة لإعادة تقويم السياسة السعودية نحو سوريا حتى لا تصبح معزولة في العالم العربي مما يقلل من وزنها السياسي الدولي . على أن سوريا قد نجحت في أن تحقق هذه الأهداف معا دون أن تتخلل عن أي جانب جوهري من سياستها العربية وكان مجرد التهذلة والظهور بمظهر المماومة والمرونة كافيًا لتمكينها من الجمع بين الأوجه المتناقضة لمياسنها العربية .

أما بالنسبة لمصر ، فقد كان احتدام المشكلة الاقتصادية هي شغلها الشاغل خلال عام ١٩٨٧ صحيح أن مصر قد نجحت في إعادة جدولة جزء كبير من ديونها المدنية من خلال التفاهم مع صندوق النقد الدولي إلا أن ذلك قد أجل الاختناق الاقتصادي ولم يفض الى زوال أخطاره . وعلاوة على ذلك فقد فشلت المحاولات المصرية المتكررة لتخفيف اعباء الديون العسكرية

للوالات المتحدة . وحيث أنه لا توجد أي توقعات بإمكانية زيادة المعونات الأمريكية ، مع انخفاض قيمتها الحقيقية والعائد الصافي منها في العلمين الأخيرين نتيجة انهيار سعر الدولار ، وتعاظم المخاوف من اتجاه الكونجرس الأمريكي لتخفيض حجم هذه المعونات ، فإن مصر قد أصبحت تواجه مشكلة حادة في الحصول على موارد خارجية إضافية . ولا شك أن هذا قد مثل عاملا رئيسيا في تعميق اتجاه مصر للعالم العربي هذا العام نتيجة لهذا التآكل التدريجي للدلائل الخارجية .

أ . ولكن هل يعني كل ما سبق أن جاذبية النظام العربي بالنسبة للدول المكونة له قد زلت : أي هل تعاطفت فترة النظام على الأقرب من الموقف المتوالي (الذي يمثل حتما القاعدة الممكنة للآجتماع) وعلى معاقبة المنشقين عن هذا الموقف ؟ لا شك أن ذلك هو ما حدث جزئيا هذا العام ، والا لما كان من الممكن أن تتم سلسلة التنازلات المتباعدة التي مكنت مؤتمر قمة عمان في نوفمبر من إصدار قراراته التي عكست حرص غالبية الأطراف المؤثرة على العودة الى حد أدنى من التراضي العربي . فمما لا شك فيه أن التكلفة السياسية للاتفاق قد ارتفعت ، خاصة مع استمرار دول مجلس التعاون الخليجي على الأستخدام الأفضل لرصيد نفوذها (لا زيادة مستوى هذا النفوذ بد ذاته) . كما أن العائد المتوقع من الظهور بمظهر التوافق مع المواقف والاتجاهات المتوالي في النظام العربي قد تزايد قليلا . ولكن لا يمكن الحديث عن تحول كفي في جاذبية النظام العربي . وهذا هو الأمر الذي يدفعنا لتوقع أن يبقى النظام العربي عند هذا المستوى من التراضي (مستوى الحد الأدنى من الآجتماع الدعائي السلبي) مع إمكانية التذبذب المحدود تحت هذا المستوى وفوقه خلال العام المقبل وحتى تتغير على نحو كفي إحدى المعادلات الأساسية الحاكمة لموازين القوى في النظام العربي .

القسم الثاني

اتجاهات التطور الداخلي للأقطار العربية الدولة وجماعات الاسلام السياسى

- الخصائص العامة للحركات الإسلامية
- الدولة وجماعات الاسلام السياسى
- الدولة وجماعات الاسلام السياسى عام ١٩٨٧
- صعود الاسلام السياسى - البحث عن تفسير

مقدمة

تعد ظاهرة تسييس الأسلام أحد العوامل المشتركة بين أغلب النظم السياسية العربية ، وباستثناء اليمن الديمقراطي فإن النظم السياسية العربية إما أنها تستمد جانبها من شرعية حكمها من الأسلام ، أو إنها تتعرض لضغوط قوية من جانب جماعات الأسلام السياسي أو الأمريين .

ويهتم هذا القسم من التقرير الأمفتراتيحي العربي بظاهرة جماعات الأسلام السياسي المعارضة من عدة زوايا : إلى أى حد يمكن اعتبار هذه الظاهرة مشتركة بين الأنظارات العربية ؟ وما هو عمق الظاهرة ومداهما في الأنظارات العربية المختلفة ؟ وما هو نوع ومقدار الضغوط التي تتعرض لها النظم العربية الحاكمة من جانب هذه الجماعات ؟ وما هي الأنماط المختلفة للعلاقة بين الدولة وجماعات الأسلام السياسي في الأنظارات العربية ؟ وهل تختلف هذه الأنماط عن العلاقة بين الدول العربية والجماعات السياسية المعارضة الأخرى ؟

ويمكن القول أنه من بين الأنظارات العربية فإن جماعات الأسلام السياسي تظهر كثرة سياسية مؤثرة ، في فئة منها أكثر منها في غيرهما من الأنظارات العربية ، وتشمل هذه الفئة أقطاراً مثل مصر والسودان وسوريا وتونس وهي الأنظارات التي أقم التقرير الأمفتراتيحي بدراستها هذا العام . أما البقية من الأنظارات العربية فإن أغلبها لا يعرف ظاهرة الأسلام السياسي المعارض سوى بشكل محدود لا يمثل ضغطاً قوياً على النظام السياسي فيها . وتضم هذه الفئة أقطاراً مثل الأردن والكويت واليمن الشمالي والسعودية ، بينما لا يكاد يكون للظاهرة وجود ملحوظ في فئة ثالثة من الأنظارات العربية تضم بلداً مثل اليمن الديمقراطي .

ويعتمد هذا القسم على مسح شامل في حدود مصادر المعلومات والمعرفة المتاحة للتفاعلات بين النظم السياسية الحاكمة وجماعات المعارضة المختلفة في الأنظارات الأربعة في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٧ .

وتشير الدراسة إلى أنه عند النقطة التي اختيرت لبدء الدراسة - ١٩٧٧ - كانت أوضاع جماعات الأسلام السياسي متباينة في الأنظارات الأربعة - ففي مصر كانت جماعة الأخوان المسلمون قد قطعت شوطاً لا بأس به على طريق تنظيم صفوفها بعد أن تسلم الرئيس الراحل أنور السادات مع عودة الجماعة للحياة السياسية - وأن بشكل غير رسمي - في سياق عملية الانفتاح السياسي والتعددية التي بدأها وكذلك في سياق التحولات التي شهدتها المجتمع المصري اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً . وإلى جانب جماعة الأخوان المسلمين باعتبارها القوم الرئيسى والعمود الفقري للحركة الإسلامية ظهرت منظمات صغيرة منطرفة لها أفكارها ومبادئها الخاصة حول تكفير المجتمع

أو الحاكم ، وهجرة المجتمع أو الجهاد المسلح ضده ، ويلاحظ أن السبعينات قد شهدت لأول مرة ظهور جماعات اسلامية معارضة لها ووزنها وتأثيرها إلى جانب جماعة الأخوان المسلمين ، فنذ تأسيس جماعة الأخوان عام ١٩٧٨ كانت الجماعات الأخرى - التي كانت غالباً جماعات منشقة عن الجماعة الأم - محدودة التأثير والتفوذ . كذلك شهدت السبعينات تحول الأخوان المسلمين الحاسم بعيداً عن العنف ، وتبينهم لهذا الخط المسلمي بشكل علني ، واعتمدوا بدلاً من ذلك أساليب الدعاية السلمية والعمل السياسي الشرعي لتحقيق أهدافهم عبر نشر دعاياتهم الأيديولوجية على مستوى القاعدة الجماهيرية . ويمكن القول بدرجة عالية من الثقة أن البدء بتغيير المجتمع كان دائماً هدفاً وأسلوباً لجماعة الأخوان المسلمين منذ تأسيسها ، وأنه باستثناء تحالف الجماعة مع الضباط الأحرار للثقل على النظام الملكي عام ١٩٥٢ ، فإن تاريخ الجماعة لا يسجل نورطها في أحداث انقلابية أخرى . وتتضح أهمية هذه الحقيقة عند مقارنة سجل جماعات أخرى أحدث عمراً وأقل نفوذاً مثل جماعة الدكتور صالح سريه وتنظيم الجهاد التي نورط مثلها في محاولة انقلابية كبرى في عامي ١٩٧٤ ، ١٩٨١ على الترتيب .

وفي السودان كان لجماعات الأسلام السياسي شأن آخر . فجبهة الميثاق الاسلامي الصادر في حقها قرار بالحل منذ عام ١٩٧٩ كانت عضواً في الجبهة الوطنية التي ضمت كلا من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي إلى جانب جبهة الميثاق الاسلامي . وكانت الجبهة الوطنية قد نظمت عدة محاولات فاشلة لقلب نظام حكم الرئيس جعفر نميري كان أشهرها المحاولة التي جرت في الثاني من يوليو عام ١٩٧٦ . وقد شاركت جبهة الميثاق الاسلامي منذ اغسطس ١٩٧٧ في عملية المصالحة الوطنية التي يدير بها الرئيس نميري ، والتي ترتب عليها اقرار الجبهة بحل تنظيماتها والتحاق جانب من أعضائها بالاتحاد الاشتراكي السوداني للتنظيم السياسي الوحيد في البلاد ، وبدأت الجبهة عملية طويلة لدمج جانب من انصارها في أجهزة الدولة والتنظيم السياسي مما أتاح لها اختراق أجهزة الحكم والتنظيمات الجماهيرية بدرجة كبيرة .

أما في تونس فإن الحركة الاسلامية حتى عام ١٩٧٧ لم تكن قد بدأت بعد في التصرف كحركة سياسية ، إذ كانت ما تزال في طور الدعوة الأيديولوجية البعيدة عن السياسة بمعناها الضيق . فقد بدأت الحركة الإسلامية الدعاية لأفكارها الدينية والثقافية منذ مطلع السبعينات عبر وسائل متعددة مرتبطة بالمعابد ، ومع أن النظام التونسي كان قد بدأ في نفس هذا الوقت في مطلع السبعينات في تشجيع نشر الثقافة الإسلامية . وإن بدرجة محدودة من الحصول - كوسيلة لمواجهة نفوذ الأفكار والأيديولوجيات اليسارية التي انتشرت بين الشباب خاصة من الطلاب ، إلا أنها

لم تتسامح مع وجود تيار بعينه يحاول ادارة وتوظيف هذه العملية بشكل مستقل وتوجيهها لصالحه . لهذا تعرضت الحركة الاسلامية للمضايقات من جانب الدولة ، وان كان ذلك لم يمنحها من مواصلة نشاطها بالاساليب ووسائل أخرى .

وفي سوريا فإن حركة الإخوان المسلمين - التنظيم الرئيسي للحركة الاسلامية - كانت محرومة من الشرعية ضمن المنظمات والأحزاب السياسية الأخرى وذلك منذ عام ١٩٦٣ . وفي عام ١٩٧٧ كانت حركة الإخوان المسلمين قد نجحت في بناء قاعدة تأييد لها في بعض مناطق تجمع المسلمين السنة . وكان كفاح الحركة يأخذ تدريجيا شكل الصراع الطائفي ضد الأقلية العلوية المسيطرة على الحكم . وفي هذا الوقت بدا واضحا أن الحركة تتجه للانقسام على نفسها بين تيار اصلاحي معتدل وتيار راديكالي متشدد ، وان كفة الفريق الأخير تتجه لتصبح هي الكفة الراجحة ولانه يسعى لاعاداد الجماعة لخوض الكفاح المسلح ضد النظام الحاكم في سوريا .

يتضح من هذا ان أوضاع الحركة الإسلامية في بداية الفترة موضع الدراسة قد تباينت بين الأقطار الأربعة . ولكن يمكن القول انها جميعا قد اشتركت في أن أيامها لم يكن حتى ذلك الوقت قد بلور برنامجا سياسيا واجتماعيا بالمعنى المتعارف عليه ، وان كان الحد الأدنى الذي جمعها هو العمل على اضعاف الطابع الاسلامي على المجتمعات التي تعمل في إطارها ولكنها فيما عدا

ذلك قد تباينت في الجوانب الأخرى مثل هل تجب المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية أو الى أي حد يجب على الحركة ان تمارس ضغوطا على الدولة لفرض تصوراتها وابدولوجيتها ، أو ما إذا كانت قضية الوصول للسلطة مطروحة عليها في ذلك الوقت وبأي أسلوب يمكن تحقيق ذلك .

وفي السنوات العشر ١٩٧٧ - ١٩٨٦ طرأت تحولات عديدة على مسار الحركة الاسلامية في الأقطار الأربعة ، فبينما نجحت جماعات الاسلام السليسي في مصر في تأكيد وجودها على الساحة السياسية والفوز بتأييد قطاع كبير من الجمهور حتى أصبحت القوة السياسية الأولى في المجتمع السياسي المصري - باستثناء الدولة - اكتسبت بعض مظاهر الشرعية . فان الحركة الاسلامية في السودان انتقلت من موقع الشريك الضعيف في الحكم في عهد نميري الى موقع المعارضة البرلمانية القوية بعد الاطاحة به . وفي تونس أصبحت الحركة الاسلامية أكثر تميزا ، وطرحت نفسها بقوة في الشارع السياسي حتى أصبحت قوة المعارضة الرئيسية في البلاد . وفي سوريا ضعف نفوذ الإخوان المسلمين بعد انهالك الذي تعرضوا له على اثر المواجهة المسلحة الفاشلة التي خاضوها ضد النظام . ويمكن اجمال مسيرة جماعات الاسلام السليسي في الأقطار الأربعة خلال السنوات العشر ١٩٧٧ - ١٩٨٦ على النحو التالي :

أولا : الخصائص العامة للحركات الإسلامية

١ - الحركة الإسلامية في مصر :

في عام ١٩٧٧ كانت الهبة المعقودة بين النظام الحاكم في مصر والإخوان المسلمين قد دخلت في مرحلة الاختصار ، وساهمت في ذلك عوامل متعددة ، فالانتفاضة الشعبية الهائلة التي تم بها افتتاح العام في الثامن عشر والتاسع عشر من يناير قد اثبتت أن القاعدة الجماهيرية للنظام اخذت في التآكل ، وان الاستمرار في الارتباط به يمكن أن يكون سببا لخسارة الجماعة لفرصة زيادة نفوذها الجماهيري ، في الوقت الذي استطاعت فيه قوى المعارضة اليسارية ان تفوز ببعض التقدير الجماهيري

بسبب ارتباطها بالانتفاضة . وفي آخر العام نفسه ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ - خطا السادات خطوته الجريئة عندما قام بالزيارة الشهيرة لاسرائيل متوجا بذلك مسيرة الصلح مع اسرائيل التي كان قد بدأها منذ عدة أعوام ، ولم يجد الاخوان المسلمون مناصا من معارضة هذه الخطوة ، ومجمل سياسة الصلح مع اسرائيل لتعارضها مع المنطلقات العقيدية للاخوان ولتراثهم في المشاركة في الحرب ضد اسرائيل عام ١٩٤٨ . ولأن التيار الغالب بين صفوف المعارضة كان يتجه لمعارضة تلك الخطوة بتصلب واضح ، وكان من الصعب على الإخوان الأتزعزل عن الموقف العام للمعارضة . والى جانب ذلك فإن المناخ الاجتماعي السائد

في البلاد والناتج عن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي عمقت من شعور الطبقات الوسطى والدينا بالآزمة الاجتماعية ، كان يؤدي بشكل متزايد الى افراز عناصر وفئات رافضة للنظام القائم ، وكانت هذه الفئات تندفع بشكل متسارع لتبني مواقف راديكالية معادية للنظام ، وقد ظهر اثر هذا الاتجاه في تزايد نفوذ الجماعات الراديكالية كما ظهر في واقعة اغتيال الشيخ الذهبي في يوليو ١٩٧٧ ، وقبلها في حادث القنية العسكرية في ١٩٧٤ وكان استمرار الأخوان المسلمين في الالتزام بالهدنة مع النظام يوفت عليها فرصة استقطاب عناصر الرفض الاجتماعي والسياسي لصالحها .

انتعشت هوة الخلاف بين الأخوان المسلمين ونظام الرئيس السادات في السنوات اللاحقة ، وظهر ذلك واضحا في مجلة الدعوة الناطقة بلسان الأخوان والتي كانت تصدر بانتظام في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١ لقد كان السماح للأخوان المسلمين باصدار مجلة الدعوة جزءا من المصالحة بين الأخوان والنظام ، بينما كان اغلاقها جانبا من فطيرة النظام مع كل القوى المعارضة بما فيها الأخوان . ويلاحظ ان الأخوان المسلمين لم يتورطوا طوال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ في مواجهة مكشوفة مع النظام ، وان شارك ممثلوهم في بعض أنشطة المعارضة خاصة من خلال النقابات وبعض التجمعات السياسية الأخرى ، وكانت بعض المنظمات الجماهيرية التي كان للأخوان المسلمين نصيب مهم في قيادتها خاصة في قطاع الطلاب قد قامت بدور كبير في معارضة نظام السادات . والى جانب الأخوان المسلمين ظهرت منظمات اسلامية راديكالية أهمها تنظيم الجهاد . وقد قامت هذه المنظمات باللور الرئيسي في معارضة نظام الحكم طوال تلك الفترة بالنيابة عن التيار الاسلامي بشكل عام . فقد شارك اعضاء وانصار المنظمات الراديكالية بفعالية في قيادة الحركة الطلابية في الجامعات كما أسهموا بإثارة اعمال العنف في بعض مدن الصعيد خاصة اسبوط والمنيا بالإضافة الى بعض أحداث الفتن الطائفية . ومن الناحية السياسية فان أحداث الفتن الطائفية كانت من أهم المؤشرات على التصعيد في الموقف المتوتر بين الجماعات الاسلامية والدولة ، ذلك ان الجماعات الاسلامية عادة ما كانت تودع بين الأقباط والدولة ، وكانت ترى أن الوضع الذي اعتبرته متميزا للأقباط هو وضع تحميه وتكرسه الدولة . وتبين أحداث تلك الفترة أن نفوذ الجماعات الاسلامية الراديكالية كان كبيرا ، وان جانبا مهما من جماهير الحركة الاسلامية لم يكن قد تم استيعابه بعد في صفوف الأخوان المسلمين .

وقد وصلت أحداث هذه الفترة الى ذروتها في أحداث اغتيال الرئيس السادات في السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ وما أعقبها من محاولة للاستيلاء على مدينة اسبوط . وقد قام بهذه العملية تنظيم الجهاد الذي تعرض في أعقابها الموجة من القمع الشديد نتج عنها اعدام اغلب قادة التنظيم المعروفين أو الحكم عليهم بالسجن

لفترات طويلة . ويبدو أن المحنة التي تعرض لها تنظيم الجهاد قد اناحت الفرصة للأخوان المسلمين لاستيعاب وتنظيم قطاع كبير من الحركة الاسلامية التي كان تنظيم الجهاد ينافسها عليها قبل ذلك . وقد انضج ذلك في ظهور مؤشرات على زيادة ارتباط التنظيمات الطلابية المعروفة باسم الجماعات الاسلامية بالأخوان المسلمين .

ومع تقدم ظروف الأسترخاء السياسي التي بشرت بها لاجراءات التهنة التي قام بها الرئيس حسني مبارك بمجرد توليه السلطة ، وهي الاجراءات التي ترتب عليها توسيع هامش الحريات السياسية ، وتفتح الآمال بإمكانية إعادة تأسيس النظام المصري بشكل تدريجي على اسس ديمقراطية . في هذه الظروف راح الأخوان المسلمون يعلنون على تثبيت انفسهم كجزء من الحياة السياسية الشرعية في البلاد ، فابدوا اهتماما اكبر بالعمل في النقابات وبالظهور في الساحات السياسية المختلفة . وفي هذا السياق اعلن الأخوان المسلمون بشكل قاطع اكثر من مرة نذهم لأساليب العنف ، واعتمادهم الأساليب السلمية لتحقيق اهدافهم . ولعل اهم التطورات التي طرأت على فكر الأخوان المسلمين في تلك الفترة هو اقتراحهم بشكل حثيث وإن كان لا يبدو نهائيا من القبول بقواعد النظام الديمقراطي .

لقد نجح الأخوان المسلمون في فترة حكم الرئيس مبارك في توسيع قواعدهم وتثبيت وتقوية تنظيمهم ذلك أن الجماعة لم تتعرض طوال هذه الفترة لأى مظاهر مهمة للمطاردة أو الملاحقة ، بل انها أصبحت تتعامل كجماعة أو حزب شرعي تتناول الصحف اخباره بلا حساسية حتى أن مسألة اختيار خليفة للمرشد العام السابق عمر التلمساني الذي توفي في مايو ١٩٨٦ كانت أن تصبح قضية عامة أهتم بها كل المجتمع السياسي المصري وجانب غير قليل من الجمهور كذلك كان نجاح الجماعة في تأسيس قاعدة اقتصادية قوية متمثلة في بعض شركات توظيف الأموال من أهم أسباب قوة الجماعة حيث يشكل المال عاملا مهما لفائدة تنظيم الأخوان المسلمين وقد تمكنت الجماعة من تحقيق نجاحات سياسية مقفزة تمثلت في الوصول بعدد من ممثليها الى مجلس الشعب في الانتخابات العامة التي جرت عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ ، كما احتل ممثلوها أغلبية مقاعد مجلس نقابات الأطباء والمهندسين وبعض نوادي اعضاء هيئات التدريس بالإضافة الى اغلب الاتحادات الطلابية التي يبدو أن الأخوان قد تمكنوا من محاصرة نفوذ الجماعات الراديكالية فيها خاصة في جامعات القاهرة والوجه البحري ، بينما تختلف الصورة بعض الشيء في جامعات الوجه القبلي حيث تتركز بؤر التشدد الاسلامي وان كان يصعب الحكم بالضبط على الوضع الحالي لميزان القوى بين الجماعات المتشددة والأخوان المسلمين في هذه المناطق ، فمنذ الصبغة التي وجهت للجماعات المتشددة في اعقاب قيامها بعملية اغتيال السادات حدث تآكل واضح لنفوذ الراديكالية . فبينما ادى اغتيال السادات الى تغيير في الأوضاع

السياسية استفادت منه المعارضة الإسلامية وفصائل المعارضة بشكل عام ، فانه قد أصبح من الواضح صعوبة وعدم واقعية محاولة إسقاط نظام الحكم بالقوة وان الجماعة الإسلامية المقاتلة تكون هي الخاسر الأكبر من جراء هذه العمليات . وقد ادى الكشف عن هذا الى زيادة فرص الإخوان المسلمين في تجميع قاعدة تأييدهم ، بالإضافة الى ان هيكلهم التنظيمي خرج من محنة ١٩٨١ القصيرة دون أن يمسهم سوء على عكس ما حدث بالنسبة لتنظيم الجهاد ، بحيث كان زيادة وتثبيت دور الإخوان المسلمين هو المحصلة النهائية لهذه العملية .

ويمكن القول ان الإخوان المسلمين منذ اطلاق سراح قائلتهم من السجون في بداية السبعينات لم يتعرضوا للملاحقة قوات الأمن سوى بشكل جزئي في سبتمبر ١٩٨١ ضمن فئات المعارضة الأخرى . وتعد السبعة عشر عاما الماضية هي اطول فترة اتاحت فيها للأخوان المسلمين حرية الحركة منذ صدامهم مع النظام شبه الليبرالي عام ١٩٤٤ ، ورغم ان الجماعة لم تستعد وجودها الشرعي سواء كجمعية دينية أو حزب سياسي - وهو الوضع الذي فقدته منذ عام ١٩٥٤ - الا انها تمكنت من تحقيق انجازات لم تحققها طول العشرين عاما ١٩٢٨ - ١٩٤٨ التي أتاحت لها فيها حرية الحركة في الفترة شبه الليبرالية .

٢ - الحركة الإسلامية في السودان :

بعد أن اخفقت الحركة الإسلامية السودانية المتحالفة مع جماعات المعارضة الأخرى في إسقاط حكم نميري طوال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٧ تحولت الحركة الإسلامية بങ്കاء للتعاون مع النظام والعمل من داخل مؤسساته بعد أن تبين لها ان استمرار العمل السري والكفاح من المنفي يفوت على الحركة تحقيق مكاسب سياسية مهمة هي في اشد الحاجة اليها لذلك شاركت الحركة الإسلامية في المصالحة الوطنية التي جرت عام ١٩٧٧ ، وكانت جبهة الميثاق الإسلامي هي الأكثر نجاحا مع بين شركاء الجبهة الوطنية السابقين في الوصول بقادتها وممثليها الى مراكز حساسة في الدولة والاتحاد الأشتراكي السوداني ، كما كانت الوحيدة من بين الأحزاب السودانية المختلفة التي استمرت في المشاركة في الحكم حتى قبل سقوط نميري بفترة قصيرة . ان تمسك الحركة الإسلامية بالمصالحة الوطنية مع الرئيس السابق جعفر نميري ، بل وقبولها للدخول فيها بشروط أقل من تلك التي تمسك بها حلفاء سابقون لها خاصة الحزب الاتحادى الديمقراطى يعكس ادراك قادة الحركة الإسلامية للفارق النوعي الهام الذي يميزهم عن حلفائهم في الجبهة الوطنية ، فكل من حزب الأمة والحزب الاتحادى خليقي الحركة الإسلامية يعتمدان على قاعدة تأييد ولاء تقليدية هي طائفة الأنصار بالنسبة للأول ، والطائفة الختمية بالنسبة للثاني ، وهذا النوع من الولاء التقليدي القديم والمعتق يصعب التأثير عليه الا بعمل التغيرات الاجتماعية العميقة التي تمس اسس النظام

الأجتماعى والتي عادة ما يستغرق حدوثها سنوات طويلة ، والتي كان نظام نميري بعيدا عن أن ينجحها بأى درجة وبالمقابل فان الحركة الإسلامية تعتمد على قاعدة تأييد تتكون غالبا من ابناء الطبقة الوسطى الحديثة التي تتحكم الولايات الأيديولوجية والعوامل السياسية المختلفة في اختياراتها ، وبالتالي فان حرمان الحركة الإسلامية من هامش مناسب من حرية الحركة ، وغلبها الاضطراب ادى عن المسلحة السياسية في السودان كان يمكنه ليس فقط ان يفوت على الجبهة فرصة توسيع نطاق قواعدهم تأييدها وانما ايضا التأثير بشكل سلبي على القواعد التي كورتها في فترة سابقة . خاصة وأن نظام نميري الذي نجح في السنوات الأولى من حكمه في بناء قاعدة تأييد مناسبة كان يشكل تحديا خطيرا للحركة الإسلامية وللحركات والأحزاب السياسية غير التقليدية في السودان لأن هذه القاعدة تكونت في المقام الأول من فئات الطبقة الوسطى الحديثة التي تأتي منها الفئات المؤيدة للأحزاب الحديثة . لقد تناهضت الأحزاب الحديثة بما فيها الحركة الإسلامية مع نظام نميري على نص قاعدة التأييد ، بينما ظلت قاعدة تأييد الأحزاب التقليدية غالبا مؤمنة وغير موضوع للمناقشة ، ولهذا كان على الحركة الإسلامية ان تغلب باى ثمن على العوامل التي تعزلها عن جمهورها الفعلي والمحتمل . وفي هذا السياق تمت المصالحة بين الحركة الإسلامية ونظام نميري .

لقد استفادت الحركة الإسلامية في هذه الفترة من حرية الحركة التي أتاحت لها . والتي تسعت نسبيا مع تحول نميري ناحية تطبيق الشريعة الإسلامية فوسعت قواعد تأييد الحركة برغم عدم وجود كيان شرعي للجماعة . ومثلها كالحركة المناظرة في مصر تمكنت الحركة الإسلامية في السودان من بناء قاعدة اقتصادية متمثلة في بنك فيصل الاسلامى الذى أصبح برغم حداثة من أكبر بنوك السودان ، الى جانب ذلك فقد تدعم تحالف نميري مع الحركة الإسلامية منذ اتجاهاه للأخذ بتطبيق الشريعة الإسلامية فقد كانت الحركة الإسلامية هي أهم الجماعات المحيطة بنميري التي شجعت اتجاهاه نحو الاسلام ، بل ونجح المقربون من الرئيس نميري من اعضاء الجماعة في صياغة القوانين الإسلامية باعتبارها السبيل المناسبة للخروج من مأزق نظام الحكم الذي تعمق منذ نهاية السبعينات .

لقد اصطلحت الحركة الإسلامية في السودان مع الطبقة الفردية الاستبدادية لنظام حكم نميري ، ذلك ان النظام الاستبدادى لم يكن ليتمثل وجود طرف سياسى قوى له قاعدة سياسية مستقلة عن النظام فالحركة الإسلامية برغم اندماج فريق منها في الاتحاد الأشتراكي السوداني وفي مؤسسات الدولة . فان القواعد الجماهيرية للحركة وكوادرها النشطة ظلت في اغليها خارج هذه المؤسسات تتحرك كقوة سياسية مستقلة . بالإضافة الى ذلك فان الفريق من النخبة السودانية الذى اعتمد عليه نميري منذ بداية حكمه والمعروف باسم جماعة الاتحاد الأشتراكي والذي اعتبر نفسه الأمين على النظام - ان هذا الفريق - لم يكن

راضيا لا عن المصالحة الوطنية ولا عن تزايد نفوذ الحركة الإسلامية الناتج عنها . كما أنه كان يعتبر أن عودة الأحزاب السياسية القديمة ممثلة في قياداتها للعب دور متزايد في السياسة السودانية من خلال الاتحاد الاشتراكي وأجهزة الدولة يمثل تهديدا لوضع النخبة الحاكمة التي كانت تدفع باستمرار في اتجاه إخراج القوى السياسية القديمة من الدولة والتنظيم السياسي .

وقد تمكنت جبهة الميثاق الإسلامي - الجبهة الإسلامية القومية فيما بعد - من ابتكار تمثيل وقيادة التيار الإسلامي ، ولم تتعرض لأي تحديات جادة في هذا الصدد ، من ناحية أخرى فإن الجبهة نجحت في الاستفادة من فترة المصالحة الوطنية إلى الحد الأقصى ، وهو ما ظهر بشكل واضح في اعتناق الأطلحة بنميري ، وقد وفرت مشاركة قيادات الجبهة في الحكم الفرصة لمحاولة مشاركة نميري قاعدة تأييده داخل الطبقة الوسطى ، بالإضافة إلى ذلك فقد حاولوا إنجاح نميري الخروج من مأزق انحصار قاعدة تأييدهم داخل صفوف الطبقة الوسطى حيث اتاحت لهم الفرصة للاتصال والتخاطب مع قطاعات عريضة من الجماعات الإسلامية التقليدية ، الصوفية ، التي لم تكن الحركة تحتفظ بعلاقات طيبة معها في المرحلة السابقة . وقد ظهر أثر هذا التحول واضحا في أول انتخابات أجريت بعد سقوط نميري عندما استطاعت الحركة الإسلامية أن تفوز بثقة الناخبين في مواقع كانت تسيطر عليها الأحزاب التقليدية في الماضي ، أيضا فإن الدور الذي لعبه قيادات الحركة الإسلامية المقربون من نميري في إقناعه بإضفاء الطابع الإسلامي على نظام الحكم يمثل نجاحا استراتيجيا مهما للحركة الإسلامية . فبرغم كل الانتقادات التي توجهه للتطبيق الإسلامي على عهد نميري فإن القوى السياسية الحاكمة في مرحلة ما بعد إسقاط نميري لم تتمكن من إلغاء أحكام الشريعة التي فرضها نميري . بما يعني أن الحركة الإسلامية قد تمكنت من فرض أهم رموزها على النظام السياسي السوداني .

ومنذ إسقاط نميري تعمل الجبهة الإسلامية في السياسة السودانية منفردة اعتمادا على كونها حزب المعارضة الرئيسي . وبرغم أن المشاركة في الائتلاف للحكم كانت عرضا مطروحا على الجبهة الإسلامية عدة مرات ، إلا أن الجبهة برغم قبولها لمبدأ المشاركة ، فإنها لم تجتمس كثيرا للالتزام به ، لذلك فإنها امتنعت عن تقديم التنازلات اللازمة لتحويل ذلك العرض إلى واقع . ففي ظروف الحريات السياسية المتاحة في السودان لا تبدو المشاركة في السلطة أمرا مقيدا من زاوية تمكين الأحزاب الحاكمة من الحصول على مزيد من التأييد الشعبي . أيضا فإن المشاركة في السلطة في الظروف الاقتصادية والسياسية المتأزمة التي يعاني منها السودان يمكن أن تمثل خصما من رصيد الأحزاب الحاكمة . وعلى هذا فإن الجبهة الإسلامية تعمل من موقع المعارضة في الشارع والبرلمان على عرقلة أي محاولة للحد من الطابع الإسلامي للنظام التشريعي

والمسياسي في السودان ، بل والعمل على مزيد من الأسلمة للدولة والمجتمع ، أيضا تحرك الجبهة الإسلامية خارجيا في محاولة منها لتقديم نفسها كطرف قادر على ممارسة السلطة ، ولا زالت المخاوف التي تصاور بعض الدول المعنية بشئون السودان والتي لا تنتظر بعين الارتياح لوصول حزب إسلامي إلى الحكم .

٣ - الحركة الإسلامية في تونس :

في عامي ٧٧ و ١٩٧٨ طرأ تحول كبير على الحركة الإسلامية التونسية ، فقد بدأت الحركة نشاطها منذ مطلع السبعينات كحركة ثقافية مهمة بالقرآن الكريم وفروع الثقافة الإسلامية الأخرى من خلال الحلقات والدروس التي إنبعثت من جديد في جامع الزيتونة بمبادرة من بعض المثقفين الدينيين التقليديين وأيضا من خلال الحلقة التي أسسها مطلع الحركة الإسلامية في جامع سيدي يوسف . وفي عام ١٩٧١ نشطت طلائع الحركة الإسلامية في جمعية المحافظة على القرآن ، إلا أن السلطات التونسية أخرجتهم منها بعد فترة قصيرة ، فبالرغم من أن النظام التونسي كان يظهر تصامحه في مطلع السبعينات تجاه بعض مظاهر التعبير الديني كأحد أساليب مقاومة النفوذ اليساري خاصة بين الشباب ، وكأحد ملامح وأدوات التحول عن السياسة الاشتراكية التي اتبعتها تونس في حقبة الستينات ، إلا أن النظام السياسي في تونس لم يكن مستعدا للتصامح مع قيام مجموعات على درجة ما من التنظيم وعلى درجة عالية من الاستقلال عن الدولة بهذه المهمة ، وخاصة أن تلك المهمة لم تكن على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للنظام التونسي . وطوال الفترة منذ مطلع السبعينات وحتى قرب نهايتها كانت الحركة الإسلامية الناشئة معنية في المقام الأول بنقد النموذج الحضاري الذي تبنته النخبة الحاكمة ، والتي كانت تسعى لإعادة انتاج المجتمع الأوربي في تونس . ولأن هذا النموذج الحضاري كان يمثل لدى النخبة التونسية مطلباً سياسياً ، فقد أدركت مدى التهديد الذي تمثله الدعوة الجديدة بالنسبة للقيم الأساسية للنظام الاجتماعي والسياسي في تونس ، لهذا ظهرت بعض ملامح التوتر على العلاقة بين الحركة الإسلامية الناشئة والحكم وإن كان قد خفف منها الطابع غير السياسي المباشر للحركة الإسلامية حتى ذلك الوقت .

لانتشرت الحركة الإسلامية تدريجيا في صفوف الطلاب خاصة بين القانمين من الأرياف منهم . ومع الانتفاضة الشعبية التي قادها الاتحاد التونسي للشغل في يناير عام ١٩٧٨ بدأت الحركة الإسلامية تدرك أهمية تحولها إلى حركة سياسية ، وأهمية الاهتمام بقطاع الشغيلة الذي أهملته الحركة في السابق . في نفس الوقت فإن تعامل الحركة مع مطالب الشغيلة كشف لها عن عديد من القضايا الاجتماعية التي لا يصلح التعامل معها انطلاقا من المبادئ النظرية للإسلام وحسب ، وإنما لابد من بذل جهد لترجمة هذه المبادئ إلى برامج وحلول عملية ، كذلك

تبينت الحركة أن العمل في المجال المطالب يفرض عليها الاحتكاك وتنظيم التعامل مع القوى السياسية الأخرى الموجودة داخل الإتحاد التونسي للشغل وقد أثرت جملة التيارات التي تعرضت لها الحركة الإسلامية التونسية منذ عام ١٩٧٨ بشكل واضح على اختيارات الحركة فيما بعد .

ويمكن القول أن الحركة الإسلامية في تونس تطرح نموذجا متميزا بين الحركات الإسلامية فعلى المستوى الفكري تتميز الحركة بجرأة واضحة تمثلت في النقد الذي وجهته لنموذج السلفية الأخوانية الآتية من مصر ، والتي كان لها نفوذ وهيمنة كبيرتين على الحركات الإسلامية في المشرق العربي . وقد تركز النقد الذي وجهه الإسلاميون في تونس لاديبولوجيا الإخوان المسلمين في عدد من المواضيع أهمها نقد نزعة التعالي الإيماني لدى الإخوان ، وانعزالهم عن المجتمع المدني والتيارات السياسية الأخرى ، وادعائهم تمثيل الإسلام والمسلمين ورفضهم اعتبار أنفسهم مجرد أصحاب اجتهاد إسلامي ، كما انتقدت الحركة الإسلامية التونسية مواقف الإخوان من الغرب ومن المرأة وأيضا من للنظم السياسية الديمقراطية القائمة على أفكار التعددية والحزبية .

في عام ١٩٧٨ في أعقاب الانتفاضة الشعبية تشكل تحالف بين عدد من التجمعات الإسلامية المختلفة تحت اسم حركة التجديد الإسلامي ، وفي نهاية عام ١٩٧٩ تحول هذا التحالف إلى حركة الاتجاه الإسلامي التي نجحت في العامين التاليين في استكمال بنائها التنظيمي . وفي إبريل ١٩٨١ أقرت السلطات التونسية قانونا يضع أساس التعددية السياسية في البلاد ويسمح بإنشاء الأحزاب السياسية ، وبعد ذلك بأقل من شهرين قدمت حركة الاتجاه الإسلامي في يونيو نفسها لأول مرة باعتبارها حركة سياسية عندما عقد المكتب التنفيذي للحركة مؤتمرا صحفيا قدم فيه الحركة ويرنامجها للجمهور فطالب بإعادة بناء الاقتصاد التونسي على أسس أكثر التزاما بالمساواة وإنهاء نظم الحزب الواحد والعودة للمبادئ الأصلية للإسلام . وطالب المتحدثون باسم حركة الاتجاه الإسلامي الاعتراف بهم كحزب سياسي وفقا لمبادئ قانون الأحزاب . غير أن الحكومة لم تستجب لهذا الطلب . ويرغم القمع الذي تعرضت له الحركة بشكل مستمر في موجتين كبيرتين في عا ٨١ و١٩٨٧ إلا أنها استمرت في توسيع نطاق نفوذها في الجامعات وفي الإتحاد التونسي للشغل .

وتمثل حركة الاتجاه الإسلامي التيار الرئيسي داخل حركات الإسلام السياسي في تونس ، ولكن يوجد إلى جانبها عدد آخر من التجمعات أهمها حزب التحرير الإسلامي الذي نشأ بشكل مستقل عن حركة الاتجاه الإسلامي منذ البداية . وينبئ حزب التحرير فكرة الاعتماد على العنف لتحقيق أهدافه تأثر بالآفكار الأصلية للمنظمة التي ظهرت بنفس الاسم في المشرق العربي قبل عدة عقود . كذلك انشقت عن حركة الاتجاه الإسلامي جماعتان الأولى هي جماعة الإسلاميين المنضمين بقيادة حامد

الأنثرف ، وصالح الدين جورش ، وتمثل هذه الجماعة الرافد العقلاني التحديثي داخل الحركة الإسلامية التونسية ، ويرفض هذا الفريق تكوين حزب إسلامي ، ويعارضون خضوع البلاد لحكم ديني ثيوقراطي كما يقترحون التحولات التحديثية التي أحدثتها البورقراطية في تونس . وتقتصر مطالب هذه الجماعة على زيادة دور الإسلام في الحياة الفكرية والاجتماعية التونسية مع تطوير الفكر الإسلامي ليصبح أكثر انسجاما مع أفكار الحداثة وقيم العصرية . أما الجماعة الثانية فقد انشقت عن حركة الاتجاه الإسلامي عام ١٩٨٥ وتسمت بحركة المسلمين المستقلين . وتعارض هذه الجماعة الاتجاه الديمقراطي الإصلاحى الذي أخذت حركة الاتجاه الإسلامي في تبنيه خاصة منذ بداية الثمانينات .

٤ - الحركة الإسلامية في سوريا :

تعرضت الحركة الإسلامية في سوريا لأطول فترات الاضطهاد وأقساها بالمقارنة بما تعرضت له الحركات الإسلامية في الأقطار العربية الأخرى . فقد فقدت الحركة ممثلة في جمعية الإخوان المسلمين شرعية وجودها منذ وصول حزب البعث إلى السلطة في عام ١٩٦٣ . وبالرغم من أن الحركات الإسلامية في أغلب الأقطار العربية لا تتمتع بشرعية الوجود التنظيمي ، إلا أنها تتمتع بجانب مقدر من حريات التعبير والتنظيم في مناخ يتسامح مع التعددية إلى حد ما ، وهو المناخ الذي لا تعرفه سوريا بأى قدر . ومنذ عام ١٩٦٣ عبرت الحركة الإسلامية في سوريا عن نفسها في شكل تنظيم عدد من أعمال الاحتجاج الجماهيري الكبرى في أعوام ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٣ . وقد نجحت حركة الإخوان المسلمين في تحقيق بعض أهدافها من وراء هذه الانتفاضات ، خاصة عندما نجحت في عام ١٩٧٣ في إجراء تعديل على مشروع الدستور المقترح بإدخال نص يقضى بأن يكون الإسلام دينا لرئيس الدولة . لقد أدت موجة القمع الممتدة التي تعرضت لها الحركة الإسلامية في سوريا إلى تزايد نفوذ الجناح الأكثر تشددا داخل الحركة وقد انعكس هذا في ضعف نفوذ عصام العطار الزعيم التاريخي للحركة في مدينة الذي تمت إزاحته في المؤتمر العام الذي عقدته الإخوان في مدينة لخن بألمانيا الغربية في نهاية السبعينات . وقد حلت محل العطار قيادة ثلاثية مكونة من قادة التيار المتشدد هم سعيد حوا ، على البيانوني ، وعنان سعد الدين ، ومما يذكر في هذا السياق أن الانقسام بين المتشددين والمعتدلين في حركة الإخوان المسلمين في سوريا يطابق إلى حد كبير مع الانقسام بين مناضلي الداخل ومناضلي الخارج حيث تتميز الفئة الأخيرة بالاعتدال .

ومنذ عام ١٩٧٦ بدأ الإخوان المسلمون حملة جديدة من أعمال العنف ضد النظام الحاكم في سوريا في أعقاب التدخل السوري في لبنان ، خاصة بعد حصار القوات السورية لمخيم تل الزعتر . وقد تصاعدت حملة العنف هذه في أعوام ٧٩ ،

٨٠ ، ١٩٨١ ، حيث وصلت إلى ذروتها في أحداث مدينة حماة الشهيرة . وكان الإخوان المسلمون يتصورون أن حملتهم هذه على وشك أن تصل بهم إلى الحكم ، فأصدروا في نوفمبر ١٩٨٠ وثيقة وقعتها القادة الثلاثة الجدد للحركة وعنونوها ببيان الثورة الإسلامية في سورية ومنهجها ، حددوا فيه البرنامج الذي سيلتزم به الإخوان حال وصولهم إلى الحكم . ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى أن الأعمال العدائية التي قام بها الإخوان المسلمون ضد الدولة في تلك الفترة اختلفت بشكل واضح بأعمال العداء الطائفي ضد الأقلية العلوية التي يساهم كثير من أبنائها في حكم البلاد بما يتجاوز النسبة الطبيعية للمواليين بين السكان . أيضا فإنه من المهم الإشارة إلى أن الإخوان المسلمين فشلوا في

توسيع نطاق حركتهم لتصبح حركة وطنية تشمل أرجاء الوطن السوري المختلفة ، وإنما انحصر نشاطهم في بعض المراكز التقليدية لتجمع الأغلبية السنية خاصة في حلب وحماة . وقد أسفرت المواجهة بين النظام السوري والإخوان المسلمين عن إنهك الحركة وفقدان كثيرين من أنصارها لأرواحهم أو حرياتهم مما أضعف من نفوذ الإخوان بشكل واضح في السنوات اللاحقة ، كما أدى إلى إشاعة الانقسام والخلقات في صفوفهم بعد أن راح قادة الأجنحة المختلفة داخل الإخوان يتبادلون الاتهامات حول المسؤولية عن الكارثة التي حلت بأعضاء الجماعة وتنظيمها خاصة بعد مذبحه حماة .

ثانياً : الدولة وجماعات الإسلام السياسي

الغرض الرئيسي لهذا القسم هو دراسة العلاقة بين جماعات الإسلام السياسي والدولة ، وقد تناولت الأنماط المختلفة لهذه العلاقة بين الأنماط المختلفة من ناحية ، ومن فترة زمنية لأخرى من ناحية ثانية ، حتى أنها تراوحت بين المشاركة في السلطة كما في السودان في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٥ ، والقمع الذي وصل إلى حد التصفية الشاملة ، كما في سوريا في الفترة ٧٩ - ١٩٨٢ .

١ . الدولة والحركة الإسلامية في مصر :

كما أشرنا سابقاً فإن عام ١٩٧٧ قد شهد نهاية الهبة المؤقتة بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين ، ومع هذا فإن ذلك العام لم يسجل تبادل الطرفين للسلوكيات العدائية ، ولكن تغيرت المقاتلات والآراء الانتقادية التي راحت مجلة الدعوة للتألق بلسان الإخوان تنشرها في ذلك العام عن الاتجاه الجديد للجماعة . كذلك تشير الوقائع إلى أن الإخوان المسلمين هم الذين بادروا بإنهاء الهبة مع نظم الرئيس السادات . ويبدو أن ذلك كان راجعاً لتقديرهم للمتغيرات السياسية التي تمر بها البلاد ، وللضغوط التي يتعرض لها النظام . وقد أشرنا فيما قبل إلى أثر الانتفاضة الجماهيرية في ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ وكذلك إلى مبادرة الرئيس السادات بزيارة القمم في نوفمبر ١٩٧٧ على

اختيارات الإخوان . ويتسع المقام هنا لإضافة عدد من المتغيرات السياسية الأخرى . فبعد عدة سنوات من حرية الحركة النسبية التي تمتع بها الإخوان ، يمكن القول أن الجماعة استطاعت أن تعيد بناء الحد المناسب من هيكلها التنظيمي الذي يجعلها قادرة على تحمل تكلفة إنهاء العلاقة المتميزة التي ربطتها بالنظام في فترة سابقة . بالإضافة إلى ذلك فإنه في مقابل تنامي قوة الإخوان كان النظام يفقد قوته تدريجياً وذلك بأثر تقلص قاعدة تأييده من ناحية ، وانخفاض مستوى كفاءة أداء أجهزة الدولة من ناحية ثانية ، وبأثر الأزمة المالية التي راحت تمسك بخناق الدولة من ناحية ثالثة . وعلى مستوى آخر فقد اتجه النظام للأخذ بالتمددية السياسية بدءاً من مارس ١٩٧٦ عندما سمح بوجود ثلاثة تنظيمات سياسية ثابتة تعمل من داخل الاتحاد الاشتراكي للحزب الشرعي الوحيد حتى ذلك الوقت . وقد تطورت هذه التنظيمات قبل نهاية نفس العام لتصبح ثلاثة أحزاب مستقلة عن الاتحاد الاشتراكي الذي تم التخلص منه نهائياً بعد ذلك بوقت قصير . إن التمديدية التي تم إدخالها على النظام السياسي المصري منذ ذلك الوقت لم تقتصر فقط على وجود أحزاب سياسية ثلاثة وإنما كانت آثارها أكثر عمقا . إذ أنها اقترنت باتجاه عام نحو تخفيف قبضة الدولة على المجتمع المدني من جانب وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار السياسي من

جانب آخر . ومن المهم الإشارة إلى أن هذه التحولات لم تكن تحدث فقط بسبب توافقه مع رغبة الرئيس السادات ، ولكن بالأساس لأنها كانت تعبير عن معتبرات موضوعية . وربما كان الإسراع بالتحول نحو التعددية الحزبية اختياراً إرادياً من جانب الرئيس السادات وفقاً لميناريو معين تصوره في مخيلته أو وفقاً لمصلحة بعينها أراد أن يحققها من وراء هذا التحول خاصة فيما يتعلق بتوجهه نحو الولايات المتحدة وأوروبا الغربية . غير أن ضعف الدولة من ناحية ، وتفكك تحالف الطبقة الوسطى بجناحيها العسكري والمدني مع الطبقات الدنيا الذي كان يجري الحكم باسمه في الفترة السابقة . كل هذه كانت من العوامل التي تجعل من الصعب ما لم يكن من المستحيل الحفاظ النظام السياسي على شكله السابق .

وقد أخذ الاتجاه نحو التعددية أكثر من شكل ، أهمها شكلان الأول : مشاركة أطراف من خارج جهاز الدولة في عملية صنع السياسات والقرارات . وقد أخذت تلك الأطراف شكل جماعات الضغط خاصة من رجال الأعمال الذين مثلت مصادر قوتهم الاقتصادية قاعدة قوة سياسية بالنسبة لهم . أما الشكل الثاني لتلك العملية فقد أخذ شكل إعادة تحديد أدوار مؤسسات الدولة المختلفة في عملية صنع وتنفيذ السياسات والقرارات . وقد أسفرت هذه العملية عن زيادة دور بعض المؤسسات وتقليص دور بعضها الآخر ، بالإضافة إلى إضعاف هيمنة بعض المؤسسات - خاصة الأمنية - على المؤسسات الأخرى . ويرغم أن هذا التطور قد حدث داخل مؤسسات الدولة نفسها ، إلا أن أهميته تتبع من أن اشترك مؤسسات متعددة في صنع القرار يتيح فرصة أكبر لأطراف المجتمع المدني للتأثير على عملية صنع السياسات والقرارات . وربما تكون النقطة الهامة التي يجب الإشارة إليها في هذا السياق هي أن الاتجاه نحو التعددية يشكله المختلفة لم يتضمن الحد من التفرد والدور الكبير لمؤسسة الرئاسة في العملية السياسية . ولحل التناقض بين الاتجاه نحو التعددية من جانب وحرص رئيس الجمهورية على الاحتفاظ بموقعه المسيطر من جانب آخر كان هو التناقص الرئاسي الذي لفتوى عليه النظام السياسي المصري في النصف الثاني من السبعينات والذي وصل إلى ذروته في أحداث سبتمبر - أكتوبر ١٩٨١ الدامية .

لقد وفر الاتجاه نحو التعددية وضعا شرعيا لقوى المعارضة السياسية ، وكان على الإخوان المسلمين أن يعلنوا أنفسهم ضمن قوى المعارضة للاستفادة من المناخ الجديد من ناحية ، وحتى لا يتروكوا الساحة خالية أمام الأحزاب المعارضة الناشئة من ناحية أخرى . ويشكل عام فإن مناخ التعددية قد وفر الفرصة لكل القوى السياسية التي لم تستكمل استجماع قوتها بعد - بما فيها الإخوان - للاحتماء ببعضها البعض وبالشرعية القانونية التي أصبحت متاحة لهم .

في هذه الظروف تحرك الإخوان لتوسيع قاعدة تأييدهم ، فاهتموا بعدد من أساليب الحركة :
- تنظيم حملة واسعة لنشر أفكار الجماعة والتعريف بتاريخها

ورمزوها عبر سلسلة هائلة من المطبوعات ودور النشر حتى أصبح الكتاب الإسلامي هو أهم أنواع الإنتاج الثقافي والأدبي بعمق في البلاد منذ نهاية السبعينات . وقد استفادت الجماعات الإسلامية المختلفة في هذا الصدد من تخفيف القيود على النشر كجزء من مناخ التعددية .

العمل من خلال المساجد خاصة المساجد الأهلية التي انتشرت على نطاق واسع خاصة في مناطق تركز الطبقات الوسطى والدنيا .

- استقطاب الجماعات الإسلامية التي نشأت بشكل مستقل من خلال المبادرات المحلية للمتحمسين خاصة بين طلاب الجامعات ، والتي وجدت التيارات المتشددة بينها مجالاً خصباً للانتشار وتجديد المؤيدين .

- تأسيس شبكة واسعة من الجمعيات الأهلية لتقديم أشكال مختلفة من الخدمات الاجتماعية لمحدودي الدخل خاصة في مجال الخدمة العلاجية . وقد أصبحت هذه الخدمات والجمعيات رموزاً للحركة الإسلامية وقوات للاتصال بقطاعات متجددة من الجمهور .

- إقامة مؤسسات اقتصادية ضخمة واسعة الامكانيات تحمل طابعا ورموزا إسلامية ، وإن كانت هذه المؤسسات ظلت في مرحلة النشوء طوال الفترة حتى مطلع الثمانينات .

لقد كرست جماعة الإخوان المسلمون جهودها طوال النصف الثاني من السبعينات لبناء التنظيم وقاعدة التأييد الجماهيري ، لهذا نجدها وقد تجذبت للتورط في معارك سياسية مباشرة في مواجهة الدولة . وقد اتبعت الحركة في سبيل ذلك أسلوبا مريكا تميز بالبراعة . فقد لعبت الجماعات الإسلامية - خاصة بين الطلاب - دورا مهما في معارضة النظام ، ولكن هذه الجماعات هي ، أغلبها لم تكن قد أصبحت بعد خاضعة لقيادة الإخوان ، ومع هذا فقد تمكن الإخوان من جني ثمار هذه المعارضة لأنهم كانوا

يمثلون الطرف الإسلامي المعروف والذي يتمتع بقيادات تاريخية يمكنها تمثيل التيار الإسلامي في أغلبية . في الوقت الذي كانت فيه الجماعات الأخرى أقرب إلى الجماعات المحلية المتفرقة التي لا تجمعها قيادة موحدة . لقد استفاد الإخوان إذن من المناخ الإسلامي الذي أفرزته حركة المعارضة الطلابية الإسلامية ، ولكن الإخوان مع ذلك لم يتورطوا في إعلان مسئوليتهم عن ممارسات الجماعات الإسلامية المختلفة ، كما لم ينهبوا إلى حد تشجيعهم بشكل مباشر . وفي الحالات التي تصرف فيها الجماعات الإسلامية المحلية بطريقة اعتبرت قيادة الإخوان غير مناسبة ، فإن الجماعة لم تصل إلى حد انتقاد حركة الطلاب للمسلمين وإنما حاولت ترشيدهم في سياق عملية استقطابهم لصوف الإخوان . ولقد استمر الإخوان وضعية حرمانهم من الشرعية القانونية ، كمبرر للتهرب من إعلان موقف صريح من بعض التطورات والأحداث السياسية كلما كان ذلك مطلوبا ، وذلك حفاظا على طبيعة العلاقة التي حاول الإخوان نسجها مع كل من الدولة من جانب والجماعات الإسلامية الأخرى من جانب ثان .

الإسلامية بمقتضاها هي المصدر الرئيسي للتشريع . ومن الممكن اعتبار هذه السياسة محاولة من جانب الدولة لاستيعاب تيارات الإسلام السياسي برغم الفجوة التي بدأت تفصل الجانبين منذ عام ١٩٧٧ .

على الجانب الآخر فإنه في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٠ كانت منظمات وقوى المعارضة غير الدينية ما تزال تظهر قدرا من الحيوية السياسية وإن كانت إجمالا في طريقها إلى الانحسار فبينما اقتحمت قوى المعارضة غير الدينية خاصة اليسارية عام ١٩٧٧ بانتفاضة يناير الشهيرة ، فإنها عجزت طوال الفترة اللاحقة عن تنظيم أي معارضة جماهيرية ذات شأن . وقد تفاعلت في ذلك السبيل عدة عوامل أهمها موجة القمع البوليسي المكثف التي أعقبت الانتفاضة وكذلك التغيرات الاجتماعية العميقة التي حدثت بإثر الانفتاح الاقتصادي والهجرة إلى الأقطار النفطية الغنية . فقد أدت هذه التحولات إلى إيجاد منافذ لتسرب الضغط الاجتماعي الناتج عن الأزمة الاقتصادية وإلى إثارة أنواع جديدة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي لم يكن اليسار بالذات مؤهلا - تنظيميا وأيديولوجيا - لتطوير خطط وبرامج للتعامل معها ، بالإضافة إلى أثر حملات القمع التي تعرض لها اليسار في شغله عن متابعة تلك التغيرات . وبالرغم من الانحسار الشديد في نفوذ اليسار في السنوات الأخيرة من السبعينات إلا أن دخول فئات أخرى من المعارضة غير الدينية بنشاط إلى ساحة المعارضة قد ساعد في الحفاظ - ولو جزئيا - على حالة النشاط التي أبدتها المعارضة غير الدينية في الفترة السابقة . فقد نشطت عناصر ورموز حزب الوفد بالرغم من غياب الوجود الرسمي للحزب منذ أبريل ١٩٧٨ بعد فترة قصيرة من الوجود الشرعي لم تتجاوز ستة شهور ، وتحول حزب العمل الاشتراكي تدريجيا إلى صفوف المعارضة . كما ظهرت في مجال المعارضة السياسية الفئة القوية المعروفة بالمستقلين والتي ضمت عددا من الرموز الوطنية المهمة ونشط هؤلاء جميعا وغيرهم في النقابات المهنية التي تحولت إلى مراكز قوية للمعارضة التي غلب عليها الطابع اللاديمقراطي والوطني بعد أن ضعف نفوذ اليسار فيها . وقد جارت المعارضة غير الدينية تنظيم نفسها في أشكال مختلفة للعمل الجبهوي ربما كان أشهرها ما عرف بالائتلاف الوطني عام ١٩٨٠ ، وقد أثبتت هذه المحاولات أنها قادرة على إظهار المعارضة للنظام وإفلاق راحته ، لكنها لم تكن قادرة بأي حال على تحريك قطاعات مهمة من الجماهير في مواجهته ، ولم تكن قادرة بالتالي على طرح بديل على للنظام القائم . أما الإخوان المسلمون ، ناهيك عن جماعات المعارضة الإسلامية من الشباب الراديكالي فقد أجمعت عن الدخول في جهد تعارفي مهم مع جماعات المعارضة غير الدينية ، واستمرت في اتباع أساليبها المستقلة كما أشرنا قبل قليل .

استمر نمط التفاعل المشار إليه بحكم علاقة الدولة بالإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الأخرى حتى منتصف عام ١٩٨١ . ففي ذلك العام اتسع نطاق المعارضة لمياسات الرئيس

وبينما كان الإخوان حريصين على تجنب الصدام مع الدولة ، فإن الجماعات المتشددة كانت تندفع في هذا السبيل برعونة واضحة . ففي عام ١٩٧٧ اصطدمت الدولة مع جماعة المسلمين المعروفة بالكثير والهجرة بعد قيام الجماعة باحتطاف واعتقال الدكتور محمد حسين الذهبي وزير الأوقاف السابق . وقد أسفر هذا الصدام عن اعتقال أغلب أعضاء الجماعة وإعدام قائدها بالإضافة إلى تدمير تنظيماتها . وقد اتضح في هذه المناسبة أن الإخوان المسلمين والدولة كليهما حريص على ألا تتحول هذه المواجهة إلى مواجهة بين الدولة والحركة الإسلامية قاطبة . لذلك وجه الإخوان الانتقادات لعملية الاعتقال وأدانوا اللجوء إلى العنف بشكل عام . بل وحاولوا الاستفادة من هذا الموقف بتقديم أنفسهم باعتبارهم الطرف القادر على تقديم بديل معتدل للإسلام والقادر - إذا أتيحت له الفرصة - على تقوية فرصة نشوء الأفكار والجماعات المتطرفة ، ويشير الإخوان في ذلك إلى تزامن نمو التيارات المتشددة مع غياب فكر الإخوان الذي يصفونه بالوسطية والاعتدال . أما الدولة فإنها من ناحيتها وجدت أنه من المفيد لها أن تروج لهذا التمييز بين الإسلام المعتدل والإسلام المتشدد حتى لا تبدو وكأنها داخلية في مواجهة مع قوى الإسلام السياسي قاطبة ، والتي قد تفهم لدى قطاعات من الجمهور على أنها مواجهة مع الإسلام ذاته في وقت كانت فيه الدولة تحاول توظيف الإسلام كأحد مصادر شرعيتها في هذا السياق وظفت الدولة القول بالتمييز بين الإسلام المعتدل والإسلام المتشدد لتجند نفسها مكانا في فئة الإسلاميين المعتدلين ، أي أنه يمكن القول أن تجنب الدولة الدخول في مواجهة مع الإخوان المسلمين كان يرتبط جزئيا برؤية القائمين على النظام لمصادر

الشرعية التي يمكن الاعتماد عليها لتدعيم النظام في هذه الحقبة ، وترتب على ذلك تبني الدولة لتصور يقول بإمكانية التعاضد مع التيار الإسلامي المعتدل ، وترتب على ذلك أيضا اعتماد الدولة على أسلوب المواجهات التكتيكية الجزئية مع تيارات الإسلام السياسي بشكل عام ، ومع الإخوان المسلمين خاصة ، بحيث أن الدولة فضلت غالبا تجنب اتخاذ إجراء لا تراه ضروريا وملحا بشكل مباشر . وإجمالا فإنه يمكن الدفاع عن ذلك الأسلوب في الأداء من حد ذاته غير أن المشكلة تكمن في موضع آخر غير ذلك ، فأسلوب أداء الدولة في تلك الحقبة إجمالا قد اصطبح يتجاوب تصورات وخطط استراتيجية متكاملة للتعامل مع كافة نواحي النشاط في الدولة والمجتمع ، وهو ما فتح الباب لوقوع مفاجآت لم تستعد الدولة لها فواجهتها بأسلوب غلب عليه التخبيط القوضي كما يتضح في تطورات الفترات اللاحقة . والمهم هو أن الدولة في سياق محاولتها بناء جانب من شرعيتها على أساس ديني كانت تقوى جانب جماعات الإسلام السليسي - خاصة الإصلاحية منها - وقد ظهر ذلك في اللجوء بشكل متزايد إلى الخطاب الديني في وسائل الإعلام وفي الأحاديث السياسية الرسمية وأيضا في التعديل الدستوري الذي جرى عام ١٩٨٠ وأصبحت الشريعة

المادات بسبب سياسة الصلح مع إسرائيل والقرب مع الغرب خاصة الولايات المتحدة وأيضاً بسبب تفاقم آثار سياسة الانفتاح الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بمظاهر الفساد السياسي والاقتصادي وانتشار القيم السلبية الناتج عن تغنى أنماط استهلاكية مبتذلة في المجتمع . وبينما ظل الإخوان المسلمون على نهجهم الحذر في النورط في معارضة النظام كانت جماعات الإسلام السياسي الراديكالية مستمرة في سياسة التصعيد المكشوف مع الدولة ، وكان تنظيم الجهاد - الجماعة الراديكالية الرئيسية - يستعد لما تصوره مواجهة فاصلة معها .

في يوليو ١٩٨١ وقعت أحداث الفتنة الطائفية واسعة النطاق في منطقة الزاوية الحمراء بالقاهرة وقد ثبتت مشاركة أعضاء في منظمات الإسلام السياسي في هذه الأحداث . وبالرغم من أن الإخوان المسلمين لم يطلوا عن مشاركتهم في الأحداث ، إلا أن الجماعة من خلال مطبوعاتها قد شاركت في حملة الإثارة الطائفية ، وكان موقفها من الأحداث هو تعليق كل المسؤولية على الأقطاب خاصة على قياداتهم الدينية . من ناحية أخرى فإنه كان واضحاً أن الدولة قد أتاحت الفرصة لتصعيد التوتر الطائفي للاستفادة منه كمبرر لحملة الاعتقالات واسعة النطاق التي شنتها في مطلع سبتمبر والتي شملت أعداد كبيرة من أعضاء جماعات الإسلام السياسي بما فيهم الإخوان المسلمون . بالإضافة إلى رموز وقيادات الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى وبعض القيادات الدينية للأقطاب . إن ما تصوره النظام أسلوباً لمعارضة النشاط المتزايد للمعارضة كان على العكس مبرراً لتأجيج التوتر والصراع السياسي العنيف في المجتمع . لقد حاولت الدولة أن تكرر خبرتها وقت قيادة جمال عبد الناصر في التعامل مع المعارضة حيث كانت أجهزة الدولة قادرة على جمع كل من يشتبه في معارضتهم للحكم في السجون ، ولكن كل العوامل كانت قد تغيرت . فالدولة لم تعد تحظى بنفس القوة والفاعلية ، ولا بنفس القدر من التأييد الشعبي ، وبالمقابل كانت المعارضة خاصة الإسلامية قد أصبحت أكثر قوة وتجذر في المجتمع بما جعل من المستحيل اللجوء للأساليب القديمة . وقد عبرت هذه الظروف المتغيرة عن نفسها في الأحداث التي بدأت باغتيال الرئيس السادات على يد تنظيم الجهاد في السادس من أكتوبر كمقدمة لما تصوره الإسلاميون المتشددون تمرداً واسع النطاق يقضي إلى السيطرة على الدولة . وكما أخطأت الدولة في تقدير هالوزن وقدرات المعارضة الإسلامية ، أخفق المتشددون الإسلاميون في تقدير قوة الدولة . وحجم التأييد الجماهيري الذي يتمتعون به بالإضافة إلى إخفاهم في تقدير قوتهم الذاتية بمناصرها المختلفة .

لقد أسفرت الأحداث الدامية في أكتوبر ١٩٨١ عن نتائج عميقة ما زالت تحكم مسار الحياة السياسية في مصر منذ ذلك الوقت . فقد تعرض الإسلاميون المتشددون لحملة قمع عنيفة بسبب دورهم في تلك الأحداث ، وخرجت جماعة الإخوان من

الاختيار دون أن تتأثر هيكلها ، بل بعد أن تحسن وزنها النسبي في الساحة الإسلامية بعد تدهور مكانة ونفوذ الجماعات الراديكالية . وكان الأفراج المتتابع عن المعتقلين السياسيين في بداية عهد الرئيس مبارك بادرة لإضفاء قدر من الاسترخاء على العلاقة بين الحكم والمعارضة ومحاولة من الدولة للفرز بتأييد حلقاء في معركتها مع المتشددون الإسلاميين . وكان تأكيد اتجاه النظام نحو التعددية وتوسيع هامش الحريات السياسية هو المناخ للمسابقة لفرز الدولة بتأييد القوى السياسية المختلفة أو على الأقل تحييدها . ومن الواضح أن النظام قد قرر ألا تمتد مواجهته مع الجماعات الإسلامية المتشددة لتشمل الإخوان المسلمين ، وذلك في محاولة منه لتضييق جبهة الخصوم ، والحد من تكلفة المواجهة ، وهو ما يعكس استمرار أسلوب التمييز بين الاصلاحيين والمتشددون في الحركة الإسلامية الذي التزمت به الدولة تحت قيادة الرئيس السادات وما ارتبط به من تصور لإمكانية التعايش مع التيار الإصلاحي في الحركة الإسلامية . وبرغم أن الإخوان المسلمين لم يحصلوا على أي مكاسب جوهرية خاصة بهم ، إذ ظلت الدولة ترفض توفير أي غطاء من الشرعية لتنظيمهم سواء كجمعية دينية أو كحزب سياسي ، كما أنها لم تتصامح مع محاولتهم إعادة إصدار مجلة الدعوة الناطقة بلسانهم أي أن الوضع القانوني الرسمي للإخوان قد أصبح أقل متانة عنه في الفترة السابقة على خريف ١٩٨١ ، ومع هذا فإن الجماعة قبلت المشاركة في هذه الصفقة وقررت مرة أخرى الاستفادة من مناخ التعددية والحريات السياسية النسبية بالعمل الدؤوب من أجل توسيع قاعدة تأييدها . وقد حقق الإخوان في هذه المرحلة تقدماً هائلاً في عملية بناء ونشر قنوات الاتصال بالجماهير خاصة العبادات والمستشفيات والمدارس . كما توسعت شبكة دور النشر والمطبوعات الإسلامية غير أن الظاهرة الأهم في هذه الفترة هي الصعود القوي والمفاجيء لشركات توظيف الأموال التي تعمل الصفة الإسلامية ، والتي أصبحت قوة اقتصادية هائلة النفوذ . وإذا كان من غير المؤكد طبيعة وقوة العلاقة التي تربط أغلب هذه الشركات بالإخوان ، فإن فئة منها على الأقل ترتبط بالإخوان بشكل وثيق . ومن المفارقات أن شركات توظيف الأموال قد استفادت بقوة من المناخ القانوني والاقتصادي والقيمي الذي ساد في حقبة الانفتاح التي قلنا سابقاً أن التناقضات الاجتماعية والسياسة المترتبة عليها كانت أحد الدوافع المهمة لانتشار حركات الاحتجاج الإسلامي بل أن شركات توظيف الأموال بقرتها الكبيرة مثلت مئذنتهما في مواجهة محاولات الاصلاح الاقتصادي التي حاولت الدولة اتباعها بدءاً من عام ١٩٨٥ .

شهدت سنوات الثمانيات استمرار الإخوان المسلمين في اتباع نفس الأساليب التي عملوا وفقاً لها في الفترة السابقة ، غير أنهم أقفوا على اتباع أساليب جديدة كان الطابع السياسي جوهرياً فيها ، وقد بدأ هذا الاتجاه في فترة الاستعدادات التي سبقت الانتخابات العامة التي جرت في مايو ١٩٨٤ . فقد شارك

الإخوان في الضغوط التي بذلتها قوى المعارضة للتأثير في مسار الانتخابات . وكانت أهم المؤثرات على الاتجاه الجديد هي مشاركتهم في الاجتماعات التي عقدها ممثلو قوى المعارضة فيما عرف بلجنة الدفاع عن الديمقراطية التي عقدت أول اجتماعاتها في السابع من أكتوبر ١٩٨٣ بدعوة من ثلاثة من أحزاب المعارضة : العمل الاشتراكي والأحرار الاشتراكيين وللتجمع الوطني التقدمي وقد شارك في هذا الاجتماع حوالي ٤٥ من ممثلي الأحزاب والقوى السياسية وأعضاء مجالس النقابات وقضاة القانون وأسادة الجامعات والشخصيات العامة . وقد شارك الإخوان المسلمون في هذا الاجتماع بوفد عالي المستوى ضم عمر التلمساني المرشد العام للجماعة ، وصالح عشاوي وشمس الدين الشناوي وعبد الله سليم ومحمد الغزالي ، وقد مثل الأستاذ شمس الدين الشناوي الإخوان في الأمانة التي شكلتها اللجنة . وفي ١٥ نوفمبر ١٩٨٣ أصدرت اللجنة بياناً طالبت فيه بإلغاء نظام الانتخابات بالقوائم الحزبية المطلقة والنسبية المشروطة كشرط مسبق للمشاركة في انتخابات مجلس الشعب القادمة ، كما طالبت بإلغاء حالة الطوارئ وإلغاء القوانين المقيدة للحريات والسماح بعودة المجلات والصحف التي تم تعطيلها بقرارات سبتمبر ١٩٨١ ، أو قبل ذلك بما فيها مجلة الدعوة الناطقة بلسان الإخوان ، وطالبت أيضاً بإعادة البابا شنودة لمنصبه البابوي وإعادة أئمة المساجد المعزولين إلى مساجدهم وتطبيق الشريعة الإسلامية ، وطالبت اللجنة في اجتماعاتها التالية برفع القيود عن جماعة الإخوان المسلمين وذلك بمناسبة الحكم القضائي الصادر لصالح حزب الوفد في العدة لممارسة نشاطه السياسي بشكل شرعي . غير أن أعمال اللجنة لم تستمر بسبب غياب الاتفاق بين أحزاب المعارضة خاصة من جانب حزب الوفد الذي رفض المشاركة في أعمال اللجنة بصفة رسمية ، حيث أعلن أعضاء حزب الوفد في اللجنة أن مشاركتهم فيها هي لتعبير عن صفاتهم النقابية ، وعن موقعهم كشخصيات عامة وليتعبير عن انتمائهم الحزبي ، وكان هذا استمراراً للنهج الذي عاده الوفد محاولاً تمييز نفسه عن فصائل وأحزاب المعارضة الأخرى دون أن يقطع القنوت معها نهائياً حتى لا تفرته فرصة المشاركة في أعمالها التي يرى أنها قد تعود عليه بفائدة . لقد كان موقف حزب الوفد المتحفظ تجاه أعمال اللجنة كفيلاً بتقويضها باعتبار الوفد حزب المعارضة الأكبر في ذلك الوقت . أما الإخوان المسلمون فبرغم أنهم كانوا قوة سياسية كبيرة إلا أنهم لم يستطيعوا إظهار هذه القوة لأسباب منها حرمانهم من أي كيان شرعي ، وبسبب سلوكهم الحذر الذي فضل أن يلتزم الروية في أول تجربة سياسية مباشرة للإخوان منذ من طويل ، ومع هذا فإنه يلاحظ أن النفوذ الفعلي للإخوان في أعمال اللجنة كان يفوق نسبة تمثيلهم العددية فيها على الأقل بحكم الوضع الأبني الذي تميزوا به باعتبارهم الممثلين لتيار الإسلام السياسي الذي كانت مواجهته العموية مع الدولة في أكتوبر ١٩٨١ هي السبب المباشر في إعداد المناخ السياسي لمرحلة جديدة من

التعددية والحريات السياسية النسبية . وعلى ما يبدو فإن الإخوان كانوا مستعدين للوقوف مع أحزاب المعارضة الأخرى في أقصى ما تذهب إليه ، خاصة في تهديدها بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب ، ربما اعتماداً على أن الإخوان لن يخسروا شيئاً من هذه المحاولة . إذا تمت - إذ أنهم لا يمتلكون كياناً شرعياً يخشون عليه من أثر المقاطعة كما أنهم غير مدفوعين لكسب مواقع في البرلمان لأن أساليبهم في توسيع قاعدتهم الجماهيرية لم تكن ترتبط بشرط وجودهم كحزب برلماني ، ناهيك عن أن مشاركتهم في الانتخابات كان يجب أن تتم من خلال حزب شرعي آخر وفقاً لقانون الانتخابات الجديد الذي تم إقراره في ٢٠ يوليو ١٩٨٣ الذي أعطى حق المشاركة في الانتخابات فقط من خلال قوائم الأحزاب الرسمية . وبالرغم من أجهاض تجربة التنسيق بين أحزاب المعارضة فإن الإخوان المسلمين كانوا أكثر الأطراف استفادة منها . فقد حملت بيانات اللجنة رموزاً إسلامية واضحة مثل الآيات القرآنية وغيرها ، وهي رموز غير معتادة في البيانات الصادرة عن القوى السياسية غير الإسلامية . كما انتقدت كافة القوى السياسية المعارضة على المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية ، وهو ما أعطى هذا المطالب صفة المطالب الوطني المجمع عليه .

وقد اتبع الإخوان خطوتهم السابقة بخطوة جديدة بينت إصرارهم على المشاركة في الساحة السياسية بشكل أكثر مباشرة ، إذ عقد الإخوان وحزب الوفد اتفاقاً لتشاركهم بمقتضاه الجماعة في انتخابات ضمن قوائم الحزب وقد وفر هذا الاتفاق لحزب الوفد فرصة أكبر للفرز في انتخابات مجلس الشعب في مايو ١٩٨٤ ، كما وفر للإخوان المسلمين فرصة الوصول بممثلين لهم إلى مقاعد المجلس لأول مرة منذ تأسيس الجماعة وهي خطوة مهمة في سبيل فرض الوجود الرسمي للجماعة على الساحة السياسية بطرق متنوعة وأن كان يلاحظ أن الجماعة لم تعول كثيراً على هذا النجاح أو ربما إنها لم تحسن استخدامه طول فترة عمر المجلس بين عامي ٨٤ ، ١٩٨٧ .

لقد شهدت الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ حركة هادئة ودؤوبة من جانب الإخوان لاستكمال عناصر البناء التنظيمي وتوسيع قاعدة التأييد الجماهيري باتباع الأساليب التي أجادوا استخدامها في الفترة السابقة ، وبإضافة أساليب جديدة كان أهمها بذل نشاط متزايد في النقابات والروابط المهنية التي نجحوا بقوة في فرض وجودهم فيها ، فكانت نجاحاتهم المتتالية في نقابات الأطباء والمهندسين ، وفي نوادي أعضاء هيئات التدريس في أكثر من جامعة خاصة في القاهرة والأسكندرية . وفي مقابل الأداء المتواضع لممثل الإخوان في مجلس الشعب نجح ممثلو الإخوان في النقابات المهنية في تحويل مواقعهم النقابية إلى مراكز فعالة للتأثير السياسي سواء من خلال الاستفادة منها كقنوات لتوسيع قاعدة الإخوان في هذه الأوساط المهنية ، أو في التأثير على

الرأى العام من خلال وسائل الاتصال السياسى المختلفة التى وقرتها هذه المنظمات .

وعلى الجانب الآخر من حركة جماعات الإسلام السياسى كانت الجماعات الإسلامية المتشددة تسعى لتجاوز آثار محنة ١٩٨١ ، وبينما نجح الإخوان فى استقطاب جانب مهم من الجماعات التى كانت فى موقع متوسط بينها وبين المتشددين فإن اللغة الأخيرة بدأت منذ عام ١٩٨٦ تعود لمسلوكها الهجومى ضد الدولة بما يشير إلى استعادتها لجانب من حيويتها السياسية . وربما كانت النجاحات التى حققها الإخوان مبررا لتعجيل الجماعات المتشددة بالعودة للعمل بنشاط فى محاولة منها لمقاومة نفوذ الإخوان المتزايد فى الساحة الإسلامية .

أما بالنسبة للدولة فإن الأعرام ٨٤ - ١٩٨٦ التى سجلت صعودا كبيرا لنشاط ونفوذ المعارضة الإسلامية لم تشهد تعديلا كفيما فى إستراتيجية الدولة تجاهها ، اللهم الا عبر اللجوء المتزايد والعشوائى لعمليات القمع ضد نشاط الإسلاميين المتشددين . كما بينت تقارير عديدة لمنظمة العفو الدولية ولل منظمة العربية لحقوق الإنسان - ودون أن يظهر عليها الاكتراث لنفوذ المتزايد لما اعتبرته اسلما معتدلا تمثله جماعة الإخوان المسلمين .

٢ - الدولة والحركة الإسلامية فى سوريا :

يعتبر نمط العلاقة بين الدولة والحركة الإسلامية فى سوريا نمطا شديدا البساطة ، ويرجع ذلك إلى أن الدولة منذ وصول حزب البعث إلى الحكم عام ١٩٦٣ - لم تكن مستعدة للعيش بأى شكل مع الحركة الإسلامية ، ولم تكن مستعدة بالتالى لانتاحة أى هامش من حرية الحركة أو التعبير لها . وفى الواقع فإن هذا النمط من العلاقة لم يكن مقصورا فقط على الحركة الإسلامية وإنما امتد ليشمل كل الأحزاب السياسية الأخرى . ومنذ عام ١٩٧٧ تعطل هذا النمط قليلا عندما كون حزب البعث الحاكم ما عرف بالجبهة الوطنية التقدمية التى ضمت إلى جانبه كلا من الحزب الشيعى والاتحاد الاشتراكى العربى وحركة الوحدويين الاشتراكيين وحركة الاشتراكيين العرب ومن الناحية العملية فإن قيام الجبهة لم يسفر عن أى تعديل له شأن فى هيكل توزيع القوة السياسية واقتصر أثره على فوز بعض الأحزاب بشرعية الوجود دون أن يرتبط بهذا سوى هامش محدود للغايات من حرية العمل السياسى ، وهو هامش ضيق إلى درجة لا تعطى للأحزاب الصغيرة أعضاء الجبهة الوطنية التقدمية حق إصدار صنف تنطق بلسانها . يمكن القول إذن أن الدولة السورية قد بادرت باستخدام العنف ضد الإخوان المسلمين - للتنظيم الاساسى للحركة الإسلامية - وإن فترة تعرض الحركة الإسلامية للقمع قد طالت إلى درجة أفقدتها أى أمل فى جدوى الكفاح السلمى ، وهو ما دفع الحركة الإسلامية للجوء إلى استخدام العنف ضد الدولة وهو ما حدث بدءا من نهاية السبعينات - ومن المفارقات

أن تجربة الإخوان المسلمين فى سوريا أثناء المرحلة الليبرالية التى امتدت حتى عام ١٩٥٨ ، وبعد ذلك لفترة قصيرة بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٣ هذه التجربة جعلت موقف الإخوان من النظام البرلمانى ومن الظاهرة الحزبية موقفا إيجابيا إلى حد كبير وتظهر أهمية هذا الموقف عند مقارنته بموقف الإخوان المسلمين فى مصر ، ومع هذا فإن الدولة السورية تحت حكم حزب البعث لم تحاول استعمار هذا الموقف المتميز للإخوان وبالتالى فإنها لم تتح لهم فرصة تطويره .

بدأ الإخوان المسلمون حملة أعمال العنف ضد الدولة السورية فى عام ١٩٧٧ . وقد أخذت الحملة فى البداية شكل اغتيال عدد من المسؤولين والشخصيات من الصف الثانى أو الثالث والمعروفين بارتباطهم بالدولة أو ببعض الشخصيات المهمة فيها . ففى هذا العام جرى إغتيال ثلاثة أشخاص بينهم رئيس جامعة دمشق وقائد سلاح الصواريخ فى الجيش السورى بالإضافة إلى أحد أعضاء الصف الثانى فى حزب البعث . ويبدو أن هذه المجموعة الأولى من عمليات العنف كانت تستهدف اختيار قدرة الإخوان على القيام بهذا النوع من الأعمال فى نفس الوقت فإن قيام العراق - الخصم للدود لنظام الحكم فى سوريا - بتدبير بعض أعمال التخريب والعنف فى داخل سوريا قد أربك الدولة السورية وجعلها لبعض الوقت عاجزة عن تحديد مصادر الخوف ومواجهتها بفعالية . وقد استمرت حملة العنف على نفس المستوى تقريبا فى العام التالى ، وأن كان المهاجمون قد اظهروا قدرا أكبر من الجرأة ودقة التنظيم تمثل فى قيامهم بمحاولة اغتيال رفعت الأسد الرجل الثانى فى سوريا . وفى هذا العام أيضا بدأت الدولة السورية تستعيد بعض توازنها وراحت تتخذ بعض الاجراءات لمواجهة حملة العنف الصويجة ضدها فقامت بإعادة تشكيل المراتب العليا فى الأجهزة الأمنية ، وأصدرت قوانين مشددة تجرم حيازة الأسلحة والقيام بأعمال التخريب والإرهاب . ومع هذا فقد استمرت موجة العنف فى التصاعد ووصلت إلى أول ذروة لها فى عملية الهجوم على مدرسة المدفعية فى حلب فى عام ١٩٧٩ ، والتى راح ضحيتها أكثر من ثمانين ضابطا من الضباط العلويين . وهى العملية التى أدت إلى الدخول فى مرحلة المواجهة المكشوفة بين الطرفين فقد ظن الإخوان بعد النجاحات الكبيرة التى حققوها منذ بداية حملة العنف المنظم ضد الدولة ، ظنوا أنهم قد أصبحوا قريبين من تحقيق هدفهم فى الوصول إلى السلطة ، فشكروا فى عام ١٩٨٠ الجبهة الإسلامية فى سوريا التى ضمت إلى جانب الإخوان فئات من الدعاة والعلما وأصدرت الجبهة فى نوفمبر ١٩٨٠ بيان الثورة الإسلامية فى سوريا ومنهاجا " بتوقيع " قيادة الثورة الإسلامية . وقد أخذ البيان شكل البرنامج البديل للنظام الحاكم وقد تمت صياغته بحيث جاء متخفا من كثير من الصياغات الايديولوجية المرتبطة بالإخوان فى محاولة لجعله مقبولا من فئات واسعة خارج قاعدة تأييد الإخوان المسلمين التقليدية . ففى

القضايا الداخلية اهتم البيان بالتركيز على اطلاق الحريات السياسية بلا قيود على تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى معيشة المواطنين في ظل نظام اقتصادي مختلط يتواجد فيه القطاع العام والخاص جنباً إلى جنب . وفي مجال السياسة الاقليمية دعا البيان إلى تحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين ، وقام بصياغة تصوره لمبدأ التضامن الإسلامي والوحدة الإسلامية بأسلوب غير متعارض مع هدف الوحدة العربية ذي الناحية الكبيرة في سوريا مسقط رأس والمركز الرئيسي لأيدولوجية القومية العربية .

في نفس الوقت تقريباً كانت فصائل المعارضة غير الدينية تحاول تجميع صفوفها لأخذ نصيبها في حملة معارضة النظام ولتبحث عن موقع لها في النظام البديل الذي ظنوه هم أيضاً قريب المال ، ففي أبريل ١٩٨٠ تشكل « التجمع الوطني الديمقراطي » من الجناح المعارض في حزب البعث ومن الجماعة المنشققة عن الحزب الشيوعي المعروفة بالمكتب السياسي ومن الجناح المنشق عن كل من الاتحاد الاشتراكي العربي وحركة الاشتراكيين الوجوديين . وكذلك من حزب العمال الثوري العربي وهو تنظيم شيوعي صغير . وواضح من تشكيل للتجمع أن أغلب القوى السياسية غير الإسلامية في سوريا تعاني من الانقسام حيث تبقى الجماعات الأكثر راديكالية منها خارج السلطة ، فالتجمع الوطني الديمقراطي يكاد يكون تجمعا للأقسام المعارضة في أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة . ويبدو أن تفتت المعارضة واستيعاب جانب منها يمثل من وجهة نظر الدولة - الوظيفة الرئيسية لإنشاء الجبهة الوطنية التقدمية . وقد نجحت أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي في قيادة بعض أنشطة المعارضة في أوساط الطبقة الوسطى فقد شاركت نقابات المحامين والأطباء والمهندسين في حملة انتقاد النظام وقامت بعض هذه النقابات بإعلان الإضراب احتجاجاً على القمع وغياب الحريات السياسية ، إلا أن حركة احتجاج النقابات تعرضت لقمع مكثف انتهى بحل النقابات الثلاثة ، وعاد دور قوى المعارضة غير الإسلامية للانزواء باستثناء مشاركة بعضها مسلحاً الإخوان المسلمين في العمليات العسكرية التي قاموا بها ضد الدولة في حلب وحماة . ويرجع ضعف المعارضة غير الإسلامية إلى عددها من العوامل أهمها ضعف قواعدها الجماهيرية بسبب طبيعتها اليسارية وعدم قدرتها على منافسة النظام المعروف بيساريتها في هذا المجال ، ويرجع أيضاً إلى تركيز قواعدها في دمشق مركز سلطة الدولة المركزية والعاصمة برغم الانتماء النسبي لأغلب سكانها فإن حالة الرواج الاقتصادي التي تمتعت بها بأثر تدفق العائدات النفطية وسياسة الانفتاح الاقتصادي النسبي التي اتبعتها الدولة السورية في النصف الثاني من السبعينات قد أدت إلى الحد من ارتباط أهلها بجماعات المعارضة .

بالمقابل تركزت المعارضة الإسلامية في المدن الكبرى ذات الأغلبية السنية في شمال سوريا خاصة في مدينتي حلب وحماة

المعتقلين التاريخيين للإخوان المسلمين . وقد وصلت المواجهة بين الفريقين في حلب إلى ذروتها في عام ١٩٨٠ حيث جرى تنظيم إضراب عام ناجح في شهر مارس بعد سلسلة من المظاهرات وأعمال العنف التي استمرت بعد فض الإضراب حتى أمكن للدولة السيطرة على الأوضاع بالمدينة في صيف ذلك العام بعد اللجوء إلى اتباع أقصى أشكال القمع . أما في حماة فقد استمرت المواجهة بين الإخوان المسلمين والقوات التابعة للدولة طوال عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ غير أن المواجهة الفاصلة بينهما وقعت في فبراير ١٩٨٢ عندما لجأت قوات الجيش وسرايا الدفاع لإحتكام المدينة وقصفها عشوائياً لإنهاء التمرد المسلح الذي قام به مقاتلو الإخوان وقاموا خلاله بإعدام ممثلي الدولة وحزب البعث والأحزاب المتحالفة معه الموجودين في المدينة .

وبعودة قوات الدولة للسيطرة على حماة إنكسرت مقاومة الإخوان وأمكن للدولة اعتقال القسم الأساسي من قوة التنظيم وإعدام أغلب قياداته الموجودين داخل البلاد . كما أدت هزيمة الإخوان إلى ظهور انقسامات حادة داخلهم مما زاد من أسباب ضعف الإخوان . وقد شهد عام ١٩٨٢ بعض أحداث العنف المحدودة التي قام بها بقايا الإخوان . أما الأعرام التالية فلا يكاد يلاحظ فيها أي نشاط مهم للإخوان المسلمين . لقد فشل الإخوان المسلمين في تطوير حركتهم للخروج بها من حصونهم التقليدية في المدن السنية في شمال سوريا ، وهو ما أضعف من الطابع الوطني العام للحركة ، وجعلها أقرب إلى حركة معارضة محلية أمكن تصفيتيها وأن كان الثمن هو التضحية بإلحاق أضرار فادحة بمدن سورية كبرى . ومن ناحية أخرى فقد أدى اهتمام الإخوان المسلمين بالمبالغ فيه بتوجيه النقد للطبيعة الطائفية لنظام الحكم ، بل وتركيز أعمالهم المسلحة ضد الشخصيات والمصالح العلوية ، بالإضافة إلى الدخول في مصادمات جماهيرية واسعة النطاق مع أبناء الطائفة العلوية في مناطق تركّزهم خاصة في اللاذقية - كما حدث في عام ١٩٧٩ - أدى إلى المزيد من أضعاف الطابع الوطني للحركة وأضعاف شبهة الطائفية بالإضافة إلى شبهة المحلية عليها . ويبدو أن الإخوان قد خططوا لإثارة المسألة الطائفية واستثمارها كرافعة لحركة المعارضة ضد الدولة ، غير أن الأمور سارت في غير هذا السبيل . إذ يبدو أن المجتمع السوري الذي يعمل في ذاكرته التاريخية وبلاط مريرة ترجع إلى فترات الفتن الطائفية المدمرة التي اجتاحت البلاد في فترات مختلفة خاصة في القرن الماضي لم يكن مستعداً للتجاوب بسهولة مع حركة تلوح له بإمكانية تكرار هذه التجارب التاريخية المؤلمة . وعلى مستوى آخر فإن موجة الاغتيالات والأذى التي لحقت بأبناء الطائفة العلوية قد دفعتهم لممارسة صغوط عنيفة على الدولة لدفعها لتصعيد المواجهة مع الإخوان ، إلى درجة أن الدولة كانت مضطرة في مرات عديدة - خاصة في عام ١٩٧٩ - للدخول في مواجهات مسلحة مع فئات واسعة من العلويين الذين تظاهروا متهمين الدولة بالتساهل مع الإخوان وقد أوقعت هذه

التقى الرئيس نميري والسيد صادق المهدي في بورسودان - يوليو ١٩٧٧ - وتوصلا إلى اتفاق أعلن الصادق المهدي بقبول المصالحة مع الدولة غير أن هذا الاتفاق لم يكن مرضيا للشريك الثالث في الجبهة - الحزب الاتحادي الديمقراطي بزعامة الشريف يوسف المهدي - مما أدى إلى بدء جولة جديدة من المفاوضات بين الدولة وما تبقى من الجبهة فتوصل الطرفان إلى اتفاق أضافي للمصالحة في لندن في أبريل ١٩٧٨ - بما يعنى أن الدولة انضحت في انتهاء الموقف المعارض للجبهة دون أن تكون مضطرة للتعامل معها كطرف واحد .

في مارس ١٩٧٨ تم اختيار الدكتور حسن الترابي لعضوية اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني جنباً إلى جنب مع الصادق المهدي زعيم حزب الامه ثم جرى تصعيدهما معا في أغسطس من العام نفسه ليصبحا عضوين في المكتب السياسي . ومن الناحية العملية كان الاتحاد الاشتراكي - التنظيم السياسي الوحيد في السودان - محدود الفاعلية والتفوذ خاصة مع تزايد الميل للحكم الفردي والاستبداد من جانب الرئيس نميري منذ منتصف السبعينات ولا يبدو أن قيادة الجبهة الإسلامية قد انخضعت بتوليها بعض المراكز الهامة في التنظيم السياسي ، ولكنها مع ذلك لم ترفضه لأن الخط العام للجبهة في ذلك الوقت كان يراهن على المكاسب التي يمكن تحقيقها من وراء فترة صلح معتدلة مع النظام ، وأيضاً لأن الجبهة كانت تراهن على إمكانية ترجمة بعض المواقع الهامة في التنظيم السياسي إلى مواقع هامة في جهاز الدولة الأكثر نفوذاً وفاعلية . وقد حدث ذلك في وقت لاحق - أغسطس ١٩٧٩ - عندما اختير حسن الترابي نائباً عاماً وهو المنصب الذي يتضمن ضمن اختصاصاته المسؤولية عن شؤون العدل والتشريع في البلاد . وقد لعب الترابي من خلال هذا الموقع دوراً في محاولة صياغة النظام التشريعي والقانوني السوداني على أسس إسلامية غير أنه يصعب اعتبار هذا الدور سبباً للتحويلات التي حدثت بعد ذلك في السودان عندما أعلن الرئيس نميري تطبيق الشريعة الإسلامية في سبتمبر ١٩٨٣ ، ذلك أن علاقات الدولة بالتيار الإسلامي كان يخدم عليها جو الحذر والتحفط ، فجهات عديدة في الدولة والتنظيم السياسي لم تكن مرتاحة لعودة السياسيين القدامى للساحة السياسية ، كما أن الرئيس نميري لم يدخل إلى المصالحة الوطنية بأفق استراتيجي بعيد المدى وباقتناع كامل بأهميتها الاستراتيجية لنظور الدولة السودانية واستقرارها وإدخالها من أجل تحقيق أهداف تنكيتية مؤقتة تمثل في تهدئة المعارضة لبعض الوقت دون استعداد لمجها بشكل كامل في أجهزة الدولة والتنظيم السياسي . وقد أدر ك الصادق المهدي للمخطط مبكراً قرر في أكتوبر ١٩٧٨ الاستقالة من الاتحاد الاشتراكي بحجة معارضته لموقف الدولة المؤيد لاتفاقيات كامب ديفيد . أما الشريف زين العابدين الهندي فقد رفض الانضمام باتفاق المصالحة الذي وقعه مع الدولة السودانية أصلاً بحيث لم يبق متصالحاً مع الدولة سوى التيار الإسلامي بزعامة الترابي .

التطورات الدولة السورية في موقف حرج فهي من ناحية لا تستطيع تجاهل الاستياء في صفوف العلويين الذين يمثلون قسماً مهماً من قاعدة تأييد الدولة . كما أنها لا تستطيع من ناحية أخرى الاستجابة إلى هذه الضغوط إلى درجة أضفاء الصفة الطائفية الكاملة على الدولة كما كان من الممكن أن تؤدي تطورات الأحداث . فالدولة السورية برغم الدور المميز الذي يلعبه رجال علويون في قيادتها ، يصعب اعتبارها دولة العلويين . وهي حريصة بدرجة كبيرة على الحفاظ على علاقة متوازنة . بمعنى معين . بين الطوائف المكونة للشعب السوري . فالدولة السورية تبدو حريصة على الحفاظ على طابعها الوطني في نفس الوقت الذي تعتمد فيه بدرجة كبيرة على تأييد العلويين . لقد وضع الإخوان المسلمون الدولة السورية في موقف حرج يهددهم للتوازنات الجوهرية التي قامت عليها ويبدو أن ذلك كان له دور كبير في دفع الدولة للجوء لأقصى أشكال العنف ضد الإخوان . وقد نجحت الدولة في سوريا في الحد من المعارضة خاصة الممثلة وهو ما ظهر بشكل واضح في السنوات التالية ، غير أن التساؤل ما يزال قائماً حول إلى أي حد يمكن اعتبارها ما حدث هو نهاية المطاف خاصة والأسباب التي يمكن اعتبارها مبرراً لصعود التيار الديني ما زالت قائمة ، بل وربما أضيف لها مبررات جديدة في السنوات اللاحقة وخاصة في علاقة ذلك بالأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تتعرض لها سوريا منذ عام ١٩٨٦ .

٣ - الدولة والحركة الإسلامية في السودان :

عندما شاركت جبهة الميثاق الإسلامي في المصالحة الوطنية التي جرت في السودان عام ١٩٧٧ كانت الجبهة في الواقع تحاول التكيف مع عدد من التغييرات ، فالسرية والقمع الذي فرض على الحركة منذ تولي نميري السلطة كان يهدد بتآكل قواعد الحركة الإسلامية خاصة وأن نظام الحاكم حتى ذلك الوقت كان قادراً بدرجة مناسبة من النجاح على الفوز بتأييد فئات جماهيرية مهمة بما فيها قطاعات من أبناء الطبقة الوسطى الحديثة قاعدة التجنيد الرئيسية للحركة الإسلامية . أيضاً فإن الجبهة كان عليها إعادة تقييم علاقاتها بالنظام الحاكم على ضوء عدائه وصراعه الشديد ضد الشيوعية والحزب الشيوعي السوداني الخصم اللدود للجبهة الإسلامية ، وهو ربما واجهته الجبهة شرطاً ملائماً للتعاون مع النظام وعلى المستوى الإقليمي يبدو أن الجبهة قدرت أنه من المناسب لها أن تدخل في علاقة تعاون مع النظام في الوقت الذي يزداد فيه نفوذ بعض الاقطار العربية النفطية ذات التوجه الإسلامي - خاصة العربية السعودية - في السودان .

كانت الجبهة الإسلامية سباقة للدخول في المصالحة الوطنية ، فقد تم الإفراج عن قيادات الجبهة المعتقلين قبل بدء المباحثات بين الدولة وقيادات الجبهة الوطنية ومن الناحية العملية فقد نجحت الدولة بهذا الأسلوب في شق وحدة الجبهة الوطنية ، فبعد الإفراج عن الدكتور حسن الترابي بحوالي الشهر

وفي عام ١٩٨٢ استبعد الدكتور الترابي من منصبه كأمين عام وعين مستشارا للرئيس نميري للشئون الخارجية دون أن يترتب على ذلك تعديل مهم في حجم النفوذ الذي تمتع به طوال فترة تعاون جبهة الميثاق الإسلامي مع الدولة .

ومنذ بداية الثمانينات اتسع نطاق المعارضة ضد نظام الرئيس بدرجة كبيرة بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة وما نتج عنها من نقص السلع الأساسية وارتفاع أسعارها وتدهور مستوى الخدمات العامة بالإضافة إلى ذلك فإن انتشار الفساد على نطاق واسع في مؤسسات الدولة خاصة في المراتب العليا منها كان له أثر شديد السلبية على شرعية وقوة النظام ، بالإضافة إلى أنه في الحدم من فاعلية الدولة وانخفاض مستوى أدائها ، وبينما نجح النظام السوداني في مرات سابقة في التعامل مع المعارضة المتزايدة عن طريق المناورات السياسية وعمليات تغيير وجوه بعض مساعدي الرئيس والمسؤولين عن أجهزة الدولة ، فإن هذه الأساليب كانت قد تم استهلاكها لكثرة ما جرى اللجوء إليها ، وبالتالي فإن النظام كان في حاجة إلى إجراء مبتكر وله ملامح جذرية لأداء مهام كان يؤديها فيما مضى بإجراءات أقل تكلفة وتعقيداً . وفي هذا السياق بدأت أعراض التحول الإسلامي تظهر على النظام السوداني حتى كان اتخاذ الخطوة الكبيرة بإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية في سبتمبر ١٩٨٣ .

وربما كان من الصعب أن تعتبر قرار إعلان تطبيق القوانين الإسلامية تعبيراً عن الأسلوب الذي اختارته الدولة السودانية لمواجهة المعارضة المتصاعدة ، ذلك أن مؤسسات الدولة السودانية قد تعرضت للتحايل والتهمير على يد الرئيس نميري خاصة منذ منتصف السبعينات بحيث أصبحت إرادة الرئيس هي الإرادة الوحيدة النافذة في البلاد ، واتسعت إرادة نميري لتشمل باهتمامها القضايا الصغيرة والكبيرة بدءاً من شؤون النطاق العامة ومنح الترخيصات للمحلات التجارية الصغيرة انتهاء بقضايا الأمن والدفاع السياسة الخارجية ، وهو ما لم يفتح لأجهزة الدولة ومؤسساتها الفرصة لمتابعة نشاطها وفقاً لقواعد العمل الإداري والسياسي المستقر .

وتتمثل مرحلة تطبيق القوانين الإسلامية المرحلة الأكثر أهمية في مسار تعاون الدولة السودانية مع الاتجاه الإسلامي . ليس فقط لأن الحركة الإسلامية قد دعمت هذا التحول بقوة ولكن أيضاً لأن هذه الفترة قد شهدت نزاد الصراع بين الفريقين والذي انتهى باعتقال قسم كبير من قيادات وأنصار الحركة الإسلامية . فقد تصور الرئيس نميري أن إعلانه الالتزام بالإسلام يمكن أن يؤدي إلى إضعاف موقع المعارضة التقليدية المكونة من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي اللذين يستندان شرعيتهما من مصادر دينية وللذان هال التهمير حجم النفوذ الذي يتمتعان به برغم السرية والقمع المفروض عليهما ، ولم يكن منطقياً في هذا السياق أن يسمح الرئيس للحركة الإسلامية بمشاركته في المكاسب التي تصورها عائلة عليه من وراء هذه الخطوة وإن لم يكن لديه ما يمنع من الاستفادة بتأييد التيار الإسلامي له في هذه

الخطوة كوسيلة لإظهار التأييد الذي تتمتع به سياساته . لذلك فقد لجأ نميري إلى إبعاد قادة ورموز الحركة الإسلامية عن عملية صياغة القوانين الإسلامية ، بل أنه استبعد منها أيضاً الفقهاء والأساتذة المتخصصين تجنباً لما يمكن أن يصدر عنهم من معارضة صياغة التشريعات الإسلامية التي . وقد أسند نميري الجانب الأكبر من عملية صياغة التشريعات الإسلامية إلى اثنين من صغار رجال القانون وهما في نفس الوقت من رجال بعض الطرق الصوفية الصغيرة التقليدية في السودان . وقد جرت هذه العملية في مظاهرة احتفالية كبرى ربما كان ذروة مشاهداتها ذلك المشهد الذي قام فيه الرئيس نميري ورجاله بتعطيل الآلاف من زجاجات الخمر وإلقائها في النيل تشفيماً للعصر الجديد .

وبالرغم من استبعاد الحركة الإسلامية عن عملية التطبيق الإسلامي في السودان إلا أن الحركة في شخص زعيمها قد منحت تأييدها الخطوات الرئيس نميري استمراراً للنهج التحالف مع الدولة من ناحية وبسبب الجوانب التي وجدها مفيدة في هذه التجربة من ناحية أخرى . فقد قدرت الحركة الإسلامية أن صبغ النظام السوداني بالطابع الإسلامي ولو في معزل عنها وبأسلوب نميري سوف تكون له فوائد كبرى لما سفيرضه من سابقة يصعب التراجع عنها بعد ذلك بغض النظر عن بقاء نميري في الحكم من عدمه . وفي العام التالي بدأت عملية تعديل دستور السودان لتصبح دستوراً إسلامياً وكان أهم مافي هذه التعديلات هو ما يتعلق منها بتحديد هوية السودان كبلد مسلم بما يترتب على ذلك من طريقة معينة في معالجة مشكلات الأقليات الكثيرة التي يصحح بها السودان . وقد أيدت الحركة الإسلامية هذه التعديلات لأنها في رأيهم قد حسمت لأول مرة ذلك الجدل الطويل الدائر منذ استقلال السودان حول هوية الدولة والشعب وكانت الجبهة الإسلامية في سبيل ذلك مستعدة للقبول بالسلطات المطلقة التي حصل عليها رئيس الجمهورية لنفسه في المشروع الجديد ، وقد دافع الدكتور حسن الترابي عن تعديلات الدستور قائلاً أن الدستور المعدل هو أفضل دستور إسلامي يمكن الحصول عليه في ظل الظروف الحالية بصرف النظر عما فيه من نص على حصانة الإمام (الرئيس) المطلقة . لقد قدرت الحركة الإسلامية أنه من الصعب للتكتاتورية أن تستمر وأنه سوف يكون من الصعب أيضاً على أي حكم جديد أن يترجع عن التشريع الإسلامي ، بحيث أنه سيصبح من الممكن فيما بعد تخليص التجربة الإسلامية من الأخطاء المرتبطة بنميري .

لقد كان الطرفان الجبهة الإسلامية ونميري كليهما واعياً بحدود تعاونهم مع الآخر . فالنميري حريص على ألا تنسب الحركة الإسلامية لنفسها التحول الإسلامي في السودان ، كما كان مدركا أيضاً أن أنصاره الباقين والأكثر إخلاصاً يتمثلون في تلك الفئات التي ارتبطت بنظامه منذ البداية والمتمركزة في أجهزة الدولة وفي الاتحاد الاشتراكي وفي نفس الوقت المتخوفة من أن يرتبط التطبيق الإسلامي في السودان بتزايد نفوذ القائمين الجدد من الحركة الإسلامية . لذلك نجد نميري في يناير ١٩٨٤

يعلم ، أن النهج الإسلامي إنما هو عمل سوداني خالص ، لا تملك فئة أن تدعيه ولا تملك جماعة أن تحويه وهو في هذا إنما يظل الإنجاز الرائع والمظيم لعوى الوطن العمتلة في الاتحاد الاشتراكي السوداني . أما الحركة الإسلامية فقد كانت مدركة لحدود دورها في هذه العملية التي أيدتها ، كما كان الدكتور حسن الترابي مدركا لحدود دوره كـ مستشار للرئيس في حديث صحفي له نشرته لوموند الفرنسية في ١٤ أكتوبر ١٩٨٣ قال الترابي أن مستشاري الرئيس يتلقون النصح بدلا من إسدائه وأن الرئيس قد أضعف مؤسسات الدولة وأن هناك مسافة طويلة تفصل بين الحكومة والشعب مما يجعل المرء لا يستبعد وقوع انقلاب عسكري من نوع انقلابات جيري رولنجر وسيرجنت داو ، غير أن إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية لم يكن له نفس الأثر الذي توقعه نميري من تهتة لمظاهر السخط الشعبي فقد استمرت الأزمة الاقتصادية والفساد في إثارة فئات من الجماهير التي عبرت عن نفسها في تظاهرات وإضرابات كان أقرها إضراب الأطباء في مطلع عام ١٩٨٤ ، والذي رد عليه النظام بإعلان الأحكام العرفية في ٣٠ أبريل ١٩٨٤ ، والتي بمقتضاها استبدل النظام القضائي في السودان بنظام جديد يشارك فيه العسكريون بدور أساسي إلى جانب فئة محدودة من القضاة الذين يتقوا بعد عملية الإقصاء واسعة النطاق التي تعرض لها قضاة السودان بعد إضرابهم الكبير في الفترة يونيو - سبتمبر ١٩٨٣ . وقد دافع الدكتور حسن الترابي عن حالة الطوارئ بـ بقوله أنها فكرة معروفة في الإسلام قياسا على قيام المسلم بالتنظيم بدلا من التوضؤ في حالة الطوارئ كما دافع عن الشكل الجديد للمحاكم بقوله أنها الأقرب لما عرفته التجارب الإسلامية التي لم تعرف وجود هيئة للقضاة في المحكمة الواحدة ، وإنما قاضي واحد يصدر الأحكام التي يراها دون وجود درجة أعلى من القضاة تراجع أحكامه . وهو ما اعتبره الترابي مطابقا للشكل الجديد للنظام القضائي في السودان .

وبالإضافة إلى أشكال المعارضة الجماهيرية المختلفة ، قوبل تطبيق قوانين الشريعة بنقد شديد من جانب قادة الأحزاب التقليدية خاصة من جانب الصادق المهدي زعيم حزب الأمة الذي أودع في السجن بناء على موقفه هذا .

من جانب ثالث فإن النظام التشريعي الجديد قد أدخل جهاز الدولة في حالة من الفوضى والارتباك التي أضعفت فاعليته الباقية ، كما تسبب في استياء قطاعات مهمة من الكادر الإداري والسياسي الذي اعتمد عليه النظام بما فيه بعض فئات رجال الجيش الذين كان عليهم أن يتحملوا ودهم تكلفة الحرب الأهلية التي اشتعلت في الجنوب منذ يونيو ١٩٨٣ بسبب إقدام نميري على انتهاك اتفاقية أبيس أبابا التي تحدد وضع الأقالي الجنوبية في الدولة السودانية والتي زانت اشتعالا بعد الإعلان عن تطبيق الشريعة . تجتمعت أسباب الإحباط والمعارضة بشكل غير مسبوق ومع نهاية عام ١٩٨٤ قدرت الحركة الإسلامية أنه قد تم استنفاد كل ما يمكن الحصول عليه من وراء نميري والتحالف

معه ، بل أن استمرار التعاون معه يمكن أن يعود بالضرر على الحركة ، لذلك بدأت الحركة الإسلامية تعد نفسها للتناقص على النظام من داخله وتصوير الأمر كمالو كان حركة إصلاح من داخل النظام وكانت أخطاء النظام وممارساته السلبية كثيرة إلى درجة تتيح لحكام جدد أن يتخفوا كثيرا من الإجراءات الإسلامية التي تلقى تأييد الجماهير ودون أن يكون النظام الجديد مضطرا للتمسك بالنظام التشريعي الإسلامي ، وقد كشفت أجهزة أمن النظام عن مخططات الإسلاميين وجرى اعتقال قيادتهم في يناير ١٩٨٥ ، بما في ذلك الدكتور حسن الترابي نفسه وبهذا انتهت مرحلة طويلة من التحالف بين الحركة الإسلامية والدولة السودانية استمرت لأكثر من سبع سنوات .

لقد كشفت الحركة الإسلامية السودانية عن مهارة سياسية عالية عندما اختارت هذا التوقيت لتمييز نفسها عن نظام نميري ففي أبريل ١٩٨٥ استولت مجموعة من العسكريين على الحكم بعد عصيان مدني واسع النطاق استمر لمدة أيام شارك فيه أنصار الحركة الإسلامية بنصيب غير قليل ، وهكذا استطاع الثوار الإسلامي تجنب الضرر الذي كان يمكن أن يلحقه لو استمر في التعاون مع نميري حتى اليوم الأخير من حكمه ، في نفس الوقت فقد كشفت وقائع ما بعد سقوط نميري أن الحركة الإسلامية قد نجحت في استثمار فترة التحالف مع نميري من أجل إعادة بناء تنظيمها وتوسيع قواعدها بحيث أصبحت الحركة لأول مرة ثالث أكبر حزب سياسي في السودان ، غير أن الجبهة الإسلامية قد ورثت إلى جانب ذلك عدا كافة القوى السياسية السودانية التي انتقدت الجبهة بسبب تحالفها مع نميري في وقت كان يمارس فيه أقصى أنواع القمع ضد قوى المعارضة السودانية . ولهذا نجد أن الجبهة الإسلامية لم تشارك منذ إسقاط نميري في أي تنظيم يجمع قوى المعارضة المختلفة وأهمها التجمع الوطني لإنقاذ الوطن الذي شاركت فيه القوى السياسية والمنظمات النقابية الرئيسية في السودان وطوال الفترة الانتقالية التي استمرت لمدة عام أبريل ٨٥ - أبريل ١٩٨٦ - والتي حكم فيها السودان مجلس عسكري بـ معانة مجلس وزراء من المدنيين غير الحزبيين . تجنبنت الجبهة الحقول في مواجهة مع الدولة السودانية في شكلها الجديد ولكنها بالمقابل أعلنت عددا من الخطوط الحمراء التي لن تتسامح مع تجاوزها من جانب الدولة ، وتعمدت الجبهة الإسلامية في سبيل ذلك استعراض قوتها التنظيمية والجماهيرية في أكثر من مناسبة مثل المؤتمر العام للجبهة ، وإنتخابات الإتحادات الطلابية التي فازت بأغلبها وكذلك بعض المظاهرات الحاشدة التي نظمها خاصة ضد حركة تحرير الشعب السوداني في الجنوب . فقد أظهرت الجبهة عدم استعدادها للتسامح مع التراجع عن تطبيق الشريعة الإسلامية وكذلك عدم استعدادها للقبول بأي حل لمشكلة الجنوب يكون من نتيجته أي أو تقليص الهوية الإسلامية للدولة والشعب السوداني

أو فرض القيود على انتشار الإسلام واللغة العربية في الجنوب ، وقد ساعدت طبيعة الحكم في المرحلة الانتقالية الجبهة على تحقيق أهدافها . فقد تلخست أهداف الحكم الانتقالي في إعداد البلاد لإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية ، وبينما كان مطلوباً من الحكم في المرحلة الانتقالية العمل على إزالة آثار نظام مايو ، وذلك وفقاً للميثاق الوطني الذي وقّعه القيادات الحزبية والنقابية . باستثناء الجبهة الإسلامية - والذي تشكلت بمقتضاه الحكومة الانتقالية ، فإن الخلاف بين أحزاب القوى السياسية السودانية على المعنى المقصود بتصفية آثار نظام مايو بالإضافة إلى الموقف المتصلب للجبهة قد جعل من الصعب تحقيق هذه المهمة .

وقد أظهرت نتيجة الانتخابات التي جرت في أبريل ١٩٨٦ الوزن الكبير للجبهة الإسلامية في السياسة السودانية فقد فازت الجبهة بواحد وخمسين مقعداً من مجموع ٢٢٧ مقعداً تمثل النواتج التي أمكن فيها إجراء الانتخابات وأصبحت بذلك ثالث أكبر الأحزاب السودانية بفارق محدود عن الحزب الاتحادي الديمقراطي - ٦٣ مقعداً - بكل ترانته الكبير - وربما كان الممكن وفقاً لقواعد اللعبة السياسية في نظام برلماني تجاهل إرادة أحزاب لها تمثيل كبير في البرلمان إذا أمكن للأحزاب الأخرى أن تأتلف لتضمن الأغلبية للحكومة وقراراتها غير أن تنظيم الجبهة القوى من ناحية وطبيعة جمهورها من ناحية ثانية يجعل من الصعب الاعتماد على حسابات المقاعد وحدها لتقدير قوة الجبهة الإسلامية ، فالجمهور الرئيسي للجبهة يتركز في الحواضر خاصة في الخرطوم العاصمة ، ويتكون أساساً من أبناء الطبقة الوسطى الحديثة بشور إلى ذلك فوز الجبهة بأربع وعشرين مقعداً من أصل ثمانية وعشرين مخصصة للقوى الحديثة . وتتميز هذه الفئة بحسبوية سياسية عالية ، وبغفوذ كبير في السياسة السودانية برغم حجمهم كأقلية بين سكان السودان . يضاف إلى ذلك أثر التنظيم الفعال الذي تمتلكه الجبهة والذي يتيح لها تعبئة الآلاف من المؤيدين القادرين على إثارة حالة من عدم الاستقرار وإحراج موقف الحكومة السودانية . وقد استفادت الجبهة الإسلامية من عناصر قوتها هذه في ممارسة حق النقض ضد القرارات التي اعتبرتها أقاليمية ، أو التي اعتبرتها مناسبة للقرارات التي اعتبرتها أقل أهمية ، أو التي اعتبرتها مناسبة لإحراج الحكومة وكسب تأييد قطاعات متزايدة من الجماهير السودانية . ولقد أظهرت الجبهة الإسلامية طوال عام ١٩٨٦ عدم اكترائها بالمشاركة في الحكم لإدراكها أن التورط في حكم السودان في تلك الظروف الصعبة التي يمر بها يمكن أن يكون سبباً للخسارة السياسية وقد ساعد الجبهة على تنفيذ ذلك التكتيك أنها لم تكن مدعوة بجدي في هذه الفترة للمشاركة في الحكم . ويتعزز موقف الجبهة الإسلامية في النظام السياسي السوداني بفضل موقعها على خريطة الأحزاب السودانية من ناحية وطبيعة العلاقة بين حزبي الائتلاف الحاكم من ناحية

ثانية . فالحزب المعارض الوحيد من أحزاب شمال السودان الذي أتبع له الوصول بممثلين إلى الجمعية التأسيسية وهو الحزب الشيوعي لا يحتل سوى مقعدين من مقاعد الجمعية ، أما الأحزاب الجنوبية والاقليمية الأخرى الممثلة في الجمعية التأسيسية فإن قواعدها الجماهيرية تتركز في مناطق بعيدة عن مركز صنع القرار في العاصمة ، وتركز هذه الأحزاب أغلب اهتمامها على قضية الجنوب وبالرغم من هذا فإنها لا تعد الطرف الجنوبي الرئيسي المؤثر في هذه القضية ، إذ تحتفظ بجبهة تحرير الشعب السوداني بأغلب أوراق مسألة الجنوب في جعبتها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن التجمعات النقابية والمهنية المختلفة تمارس ضغوطاً مهمة على النظام من أجل تحقيق بعض المطالب الاقتصادية . وبالرغم من أن قوى عديدة تشارك في قيادة الحركة المطالبة في السودان ، فإن هذه الحركة ما تزال بعيدة عن أن تكون حركة سياسية من جانب وأن الجبهة الإسلامية هي المؤهلة أكثر من غيرها باعتبارها حزب المعارضة الكبير لجنتي ثمار هذه المعارضة من جانب آخر وعلى مستوى آخر فإن العلاقات المتوترة والتي يسودها الشك غالباً بين حزبي الائتلاف الحاكم - الأمن الوطني والاتحادي - تضعف فاعلية أجهزة الدولة بدرجة لا تجعلها قادرة على الإدارة الفعالة لعلاقتها مع الجبهة الإسلامية .

٤ - الدولة والحركة الإسلامية في تونس :

لم تكن الدولة في تونس تولى الحركة الإسلامية اهتماماً كبيراً وذلك حتى قرب نهاية السبعينات ، فحتى ذلك الوقت كانت جماعات المعارضة غير الإسلامية تمثل التحدي الأكبر للنظام وبين هذه الجماعات كان الاتحاد العام للشغل يمثل المنعطفة الكبرى للمعارضة وقد تمثل هذا مشكلة كبرى للدولة التونسية لأن اتحاد الشغل مثل منذ استقلال تونس واحدة من المؤسسات الرئيسية التي قام عليها النظام . وكان على الدولة أن تتكيف مع انتقال الاتحاد إلى موقع المعارضة . وقد عبر اتحاد الشغل عن ذلك التحول في الانتفاضة الجماهيرية الكبرى التي نظمها في يناير عام ١٩٧٨ للمطالبة بتحسين الأجور لتتناسب مع معدلات ارتفاع الأسعار .

وبينما نجح اتحاد الشغل تاريخياً في ضبط الحركة المطالبة للشغلة التونسية فإنه تحول الآن لمصدر إثارة وتنظيم لهذه الحركة . وقد طفت أحداث اضطرابات يناير وتداعياتها على الأجواء السياسية في تونس عام ١٩٧٨ . وقد أشرنا قبل ذلك إلى الكيفية التي أثرت بها هذه الأحداث على استراتيجيات الحركة الإسلامية ، وبالتالي على العلاقة بين الدولة والحركة الإسلامية . ويبدو أن الدولة التونسية كانت هي المبادرة بالجوء إلى العنف في علاقتها بالحركة الإسلامية . فقد قامت الدولة باعتقال عدد كبير من أعضاء الحركة الإسلامية وشخصات المسؤولين الاعلاميين التابعين للحزب الاشتراكي المنتمين

الإسلامي كحزب سياسي ، بل أنها قامت بشن حملة إعتقالات ضد أعضاء وقيادات الحركة ، كماقامت بفصل كثير منهم من وظائفهم . وقد استمرت حملة القمع هذه مستمرة حتى عام ١٩٨٤ وإن كانت قد تركزت ضد الأعضاء القياديين في الحركة ، لهذا فإن الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ شهدت نموا هائلا في قاعدة تأييد الحركة الإسلامية خاصة في الجامعات التي ما إن انتصفت الثمانينات حتى أصبحت الجامعات الطلابية المؤيدة لحركة الاتجاه الإسلامي هي الاتجاه الغالب فيها . في هذه الفترة أيضا أظهرت جماعات إسلامية متشددة نشاطا كبيرا ، خاصة من جانب حزب التحرير الإسلامي الذي مهد للقيام ببعض الأعمال المسلحة ذات الطابع الإرهابي ضد الدولة . وكانت الظاهرة المؤثرة والجديدة على الساحة السياسية التونسية هي نجاح حزب التحرير الإسلامي في تجنيد مجموعة من العسكريين تقرب من العشرين فردا تم تقديمهم للمحاكمة في أغسطس ١٩٨٣ .

إن أبرز سمة تميز العلاقة بين الدولة وجماعات الإسلام السياسي في تونس هي أن الأخير لم تنجح حتى الآن في احتكار روافد الحيوية السياسية المتاحة في المجتمع التونسي ، فبرغم نجاح جماعات الإسلام السياسي في التحول إلى القوة السياسية الأولى في الجامعات إلا أنه على عكس أقطار عربية وعالم ثالثة أخرى فإن القطاع الطلابي يلعب دورا مهما ولكنه ليس الرئيسي كقاعدة تجنيد للمعارضة . فالاتحاد العام للشغل مازال يعتبر أكبر تجمع جماهيري نقابي سياسي في البلاد . باعتباره منظمة تضم الأغلبية الساحقة من فئات المهنيين والعاملين المختلفة وقد رتبت القوى السياسية التونسية المختلفة لنفسها مواقع قوية داخل الاتحاد منذ فترة طويلة تسبق ظهور حركة الاتجاه الإسلامي مما جعل من الصعب على الحركة السيطرة على الاتحاد وإن نجحت في إيجاد ممثلين لها داخله ، وقد أظهر اتحاد الشغل حيويته كمنظمة للمعارضة في مناسبات عديدة من بينها دوره في معارضة بانتفاضة الخبز التي جرت أحداثها في يناير ١٩٨٤ والتي اضطرت الدولة للجوء إلى قوات الجيش لقمع الاضطرابات التي راح ضحيتها ٨٩ من القتلى من المتظاهرين ، ولم تتمكن الدولة من إخمادها إلا بالجوء لإعلان حالة الطوارئ وغرض حظر التجول في جميع أنحاء تونس إلى جانب التراجع عن قرارات رفع الأسعار التي كانت سببا في انفجار المظاهرات .

لقد مثلت انتفاضة الخبز أخطر تحد لمسلطة الدولة التونسية منذ تصفية حركة صالح بن يوسف في منتصف الستينات ، فهذه هي المرة الأولى منذ الاستقلال التي تضطر فيها الدولة التونسية لغرض حظر التجول في البلاد طوال ثلاثة أسابيع . غير أن التحدي لم ينته عند هذا الحد فبعد رفع حظر التجول إزائها حالة الطوارئ وبأيام قليلة شهدت البلاد سلسلة من الاضطرابات نظمها فروع تابعة للاتحاد العام للشغل خاصة في قطاع التعليم . وهو ماكرر بعد ذلك في أوقات متفرقة من عام ١٩٨٤ .

الحاكم حملة انتقادات عنيفة ضد الحركة الإسلامية منهمين إياها بالتطرف . وكان ذلك بعد أسابيع قليلة من تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي التي تشير الأحداث إلى أن الدولة للتونس قد أدركت مبكرا الخطر الذي يمكن أن يمثلته التسامح مع نمو هذه الحركة عليها . ومع هذا فإن صدام عام ١٩٧٩ لا يمكن اعتباره علامة فاصلة لا في مسار تطور الحركة الإسلامية ولا في تطور العلاقة بين الدولة والحركة الإسلامية وإن كان قد أشار إلى الدرجة من التحفظ التي تبنيتها الدولة تجاه الاتجاه الإسلامي الناشئ . وقد اتضح هذا أيضا في الانهيار الذي بادر بعض المسؤولين التونسيين بتوجيهه إلى الحركة الإسلامية بالمسؤولية عن تدبير الهجوم الذي تعرضت له مدينة حفصة في يناير ١٩٨٠ وذلك قبل أن تنصح التفاصيل الكاملة لهذا الحادث ومسؤولية ليبيا عنه .

لقد نجحت حركة الاتجاه الإسلامي حديثة التكوين في توفير رافعة تنظيمية مهمة لتنشيط الحركة الإسلامية فكان جمهور الحركة يتزايد بمعدلات سريعة جدا خاصة بين الطلاب في الجامعات والثانويات ، كمانجحت الحركة في زيادة نفوذها بشكل ملحوظ داخل الاتحاد العام للشغل . وقد استجابت الدولة التونسية للضغط المتزايد من جهة جاراتها الشرقي من جانب ، ومن حركة الاتجاه الإسلامي من جانب ثان بالعمل على توسيع قاعدة تأييد النظام السياسي قيادت في الاتجاه نحو التعددية السياسية بشكل تدريجي على أمل أن تفسر هذه الخطوة عن خلق قوى سياسية مستقلة من استمرار النظام حتى لو اختلفت مع بعض سياساته . فالمجتمع التونسي كان يعرف بعض القوى المعارضة غير الإسلامية ، وكان المطلوب هو الحد من تطرف هذه القوى في معارضة النظام عبر استيعابها في مؤسساته ، وربما كان المطلوب أيضا إتاحة هامش محدود من فرصة نمو هذه القوى لتصبح بديلا مقبولا يجتنب الفتات غير الراضية عن سياسات الحزب الدستوري الحاكم ولكن دون أن تصبح هذه الأحزاب خطرا يهدد سيطرة الحزب الحاكم . وبين شهري مايو وأغسطس عام ١٩٨٠ أمر الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بالإفراج عن مسجونين من أنصار الحزب الشيوعي التونسي ، كماأمر بالإفراج عن الحبيب عاشور الأمين العام السابق للاتحاد الشغل الذي صدر في حقه حكم بالسجن لمدة ١٠ سنوات في أعقاب انتفاضة يناير ١٩٧٨ وكذلك عن السيد محمد المصمودي وزير الخارجية الأسبق الذي كان موضوعا عن الإقامة الجبرية وفي العالم التالي أضيفت إلى هذه الإجراءات مجموعة أخرى تضمنت العفو عن بعض المسجونين السياسيين من أعضاء أنصار أحمد بن صالح والعفو نهائيا عن الحبيب عاشور الذي كان ما يزال رهن الإقامة الجبرية غير أن الخطوة الأهم كانت هي إقرار تشريع جديد يسمح بالتعددية السياسية والذي تمت بمقتضاه الموافقة على تأسيس عدد من الأحزاب أهمها حركة الديمقراطي الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية والحزب الشيوعي بينما رفضت الدولة الاعتراف بشرعية حركة الاتجاه

وإلى جانب القمع اختارت الدولة التونسية التكيف مع هذه الضغوط بالعفو عن قادة حركة الاتجاه الإسلامي المسجونين منذ عام ١٩٨١ ، ويبدو أن هذه الخطوة كانت مقصودة لتحقيق أحد هدفين أو كليهما ، فقد أدى هذا القرار إلى إحداث استرخاء نسبي في العلاقة بين الحكم والمعارضة بكافة فصيلاتها التي رحبت بالقرار . ومن ناحية أخرى فإنه من المحتمل أن تكون الدولة قد فكرت ولو لبعض الوقت في الاعتماد على قوة حركة الاتجاه الإسلامي لموازنة نفوذ المعارضة غير الإسلامية التي سببت إزعاجا كبيرا للدولة في هذا العام . وقد كان الاختيار مفيدا للدولة إلى حد ما حيث كان أنصار الاتجاه الإسلامي طرفا في الصراعات العنيفة التي تعرض لها اتحاد الشغل في علمي ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ والتي تحالفت فيها التيار الإسلامي مع الحبيب عاشور ضد اليساريين من النقابيين وقد أدت هذه الصراعات إجمالا إلى إضعاف اتحاد الشغل وإتاحة الفرصة للدولة لتوجيه ضربات شديدة له منذ أواخر عام ١٩٨٥ .

إن متابعة تاريخ تطور العلاقة بين الدولة والجماعات المعارضة المختلفة بما فيها حركة الاتجاه الإسلامي تبين أن الدولة التونسية لم تعط لنفسها الفرصة لتجربة أي من اختياراتها الاستراتيجية المختلفة في التعامل مع المعارضة إلى النهاية ، ويظهر هذا بشكل أخص من متابعة الطريقة التي أدارت بها عملية الانتقال نحو التعددية السياسية . فقد بدأت هذه العملية نميبا منذ فترة مبكرة ، ففي يوليو ١٩٧٩ أقرت الجمعية الوطنية تعديلا لقانون الانتخابات العامة يقضي بالسماح لعدد من الأشخاص يبلغ ضعف عدد مقاعد الجمعية الوطنية لترشيح أنفسهم في

الانتخابات العامة . وإن كانت قيادات الدولة في ذلك الوقت قد رفضت أن يرتبط ذلك بالسماح بالتعدد الحزبي ، وقد قطعت عملية الانفتاح على المعارضة خطوة إضافية أكثر أهمية عندما تولى محمد مزالي رئاسة الوزراء خلفا للهادي نويرة فقد ضمنت حكومة مزالي ثلاثة وزراء كان سبق لهم الاستقالة من الحكومة في عام ١٩٧٧ احتجاجا على الأسلوب العنيف الذي تعاملت به الدولة مع الاضرابات التي شهدتها ذلك العام ، وضمت وزارته أيضا أحد الأعضاء في حركة الاشتراكيين الديمقراطيون المحظورة كوزير للمواصلات . تلا ذلك الإفراج عن دفعات من المسجونين السياسيين والسماح لحركة الاشتراكيين الديمقراطيون بإصدار دوريتين منتظمين أسبوعيا وفي فبراير ١٩٨٢ صدر عفو عام عن المسجونين من أعضاء حركة الوحدة الشعبية ، وفي نهاية ١٩٨٣ كان يوجد في تونس ثلاثة من أحزاب المعارضة الشرعية المعترف بها .

غير أن الدولة التونسية قد فشلت في اختبار التعددية السياسية الحقيقي عندما كان مطلوبا منها أن تسمح لأحزاب المعارضة باحتلال مقاعد في الجمعية الوطنية والمجالس المحلية . وهو الاختيار الذي فشلت فيه الدولة ثلاث مرات في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ . وهو ما أدى في النهاية إلى فشل استراتيجية استيعاب المعارضة غير الإسلامية في مؤسسات نظام لبيد إلى . أما بالنسبة للحركة الإسلامية فإن تردد الدولة بين استراتيجية القمع ١٩٨١ - ١٩٨٤ واستراتيجية التسامح ١٩٨٤ - ١٩٨٧ لم تؤد في النهاية سوى إلى زيادة درجة التوتر الذي كان السمة الرئيسية في المجتمع التونسي عام ١٩٨٧ .

ثالثا : الدولة وجماعات الإسلام السياسي عام ١٩٨٧

شهد عام ١٩٨٧ تطورات مهمة في العلاقة بين الدولة وجماعات الإسلام السياسي في الأقطار موضع الدراسة . ففي مصر وصل الصراع بين الفريقين إلى ذروة جديدة كما أظهرت تطورات ذلك العام تنوعا كبيرا . فالإخوان المسلمون كبرى منظمات جماعات الإسلام السياسي ما تزال تمارس نشاطها المحسوب بدقة ، والذي نجح في إعطاء التيار الإصلاحي في الحركة الإسلامية مكاسب إضافية . أما الجماعات الإسلامية

المتشددة فيبدو أنها قد استعادت جانبا كبيرا من حيويتها فعادت لممارسة نشاطها العنيف مما أظهر التمايزات بين الفريقين الإصلاحي والمتشدد بدرجة أكثر وضوحا . فقد عانت الجماعات المتشددة لقرص وجودها على الساحة السياسية عبر مسلمتين من أعمال العنف وقعت أولاهما في بداية العام في عدد من محافظات الصعيد بدءا من بني سويف وحتى موهاج وأخذت شكل وقوع اعتداءات على الأفراد والمصالح ودور العبادة

فى أحيان ليست قليلة يتغلب على الاعتبار الأول بما يدفع بعض المتشددين للمبادرة بالعنف الذى يضمن لهم ما يظنون خلاصهم الفردى بعض النظر عن آثاره على أهدافهم النهائية . وربما يؤكد الاسم الذى اختاره منفذو سلسلة عملية الاغتيالات فى عام ١٩٨٧ لتنظيمهم - الناجون من النار - هذه الملاحظة . فالمتشددون الإسلاميون يكونون ميلين عادة للجوء إلى العنف وتصعيد المواجهة مع الدولة قبل اكتمال أسباب القوة لديهم ، وهو ما يجعلهم مدعا لردود أفعال قوية من جانب الدولة ، ويجهض قدرتهم على تحقيق أهدافهم النهائية .

لقد ردت الدولة على عنف المتشددين باللجوء إلى أعمال القمع العشوائى واسع النطاق . كما قامت أيضا بتنظيم مجموعات دعائية من علماء الأزهر ووزارة الأوقاف لإجراء حوار مع المتشددين فى مواقع تركزهم فى مدن الصعيد وهو أسلوب سبق للدولة أن لجأت إليه بعد الأحداث الدامية فى خريف ١٩٨١ . والفكرة الأساسية التى يقوم عليها هذا الجهد هى التمييز بين الفهم الإصلاحى المعتدل والفهم المتشدد للإسلام . ونظراً للغموض الواسع الذى تفصل بين فهم المتشددين للإسلام وفهم الدولة له ، فإن العلماء الرسميين يكونون مضطرين لتبني جوانب كثيرة من الفهم الإصلاحى للإسلام فى محاولة لتحض مبادئ وأفكار الجماعات المتشددة . وبالتالي فإن العائد المحود لهذا الأسلوب يصب فى وعاء التيار الإصلاحى ، ذلك لأنه يصعب على المتشددين الإسلاميين التحول إلى اعتبار الدولة طرفاً إسلامياً جديراً بتأييدهم .

وقد حرص زعماء الإخوان المسلمين من ناحيتهم على تمييز أنفسهم عن التيار المتشدد عندما أصدر قانتهم تصريحات تدن أعمال العنف وهو ما أقدمهم فى الفوز بوضع مقبول لدى الرأى العام الراض للعنف ، كما أقدمهم فى تجنب التعرض لقمع الدولة العشوائى . من ناحية أخرى يقدم الإخوان المسلمون شوطاً بعيداً فى التصرف كمنظمة سياسية وهو ما ظهر فى مشاركتهم فى الضغوط التى مارسها أحزاب المعارضة لدفع الدولة لحل مجلس الشعب بعد أن كانت المحكمة الدستورية تصدر حكماً بعدم دستورية القانون الذى أجريت انتخابات المجلس فى عام ١٩٨٤ وفقاً له . وقد عتقت أحزاب وقوى المعارضة بما فيها الإخوان المسلمون مؤتمراً شعبياً كبيراً لهذا الغرض يوم الخامس من فبراير ، فى اليوم التالى مباشرة لتصديق قرار مفاجئ من رئيس الجمهورية بحل مجلس الشعب . وقد شارك الإخوان فى جهود استهدفت مشاركة أحزاب المعارضة جميعها فى الانتخابات على قائمة موحدة وهو ما رفضه حزب الوفد بعد تردد مما أعطى للإخوان الفرصة لفرض شروطهم على أحزاب المعارضة الصغيرة الأخرى . وهو ما رفضه حزب التجمع الوطنى اليسارى واختار خوض الانتخابات بقوائم مستقلة . بينما شارك الإخوان فى الانتخابات على قوائم حزب العمل ومعهم حزب الأحرار . وقد تمكن الإخوان المسلمون من ترجمة نفوذهم الكبير وتنظيمهم القوي فى قوائم المرشحين التى حصلوا فيها

القطعية بعد انتشار شائعة ساذجة عن ظهور علامة الصليب على ملابس المحجبات من المسلمين وهو ما زعم أن أشخاصاً من الأقباط قد قاموا برسمها باستخدام مادة معينة . وقد انتقلت أحداث العنف الطائفى إلى مواقع محدودة فى الدلتا خاصة فى محافظة كفر الشيخ ، واضطرت الدولة لشن حملة اعتقالات واسعة النطاق بين صفوف جماعات المسلمين المتشددين لإنهاء أعمال العنف وبلغ عدد المعتقلين فى هذه الحملة حوالى ١٤٠٠ فرد . أما السلسلة الثانية من أعمال العنف فقد تمتلأت فى ثلاث محاولات لاغتيال شخصيات عامة ومسؤولين سابقين ، وكان لهذه الأحداث مدى كبيراً لندرتها فى التاريخ السياسى المصرى خاصة منذ عام ١٩٥٢ . وقد استغرق الكشف عن المجموعة التى نفذت هذه الأعمال بعض الوقت مما أوقع الدولة فى حرج شديد ، وحتى نهاية العام كان بعض المسؤولين عن ارتكاب هذه الأحداث ما يزالون طليقي السراح .

وبينما تكشف هذه الأحداث عن استعادة جماعات المسلمين المتشددين لجانب كبير من هويتها فإنها ربما تكشف أيضاً عن الأزمة التى تعانيها هذه الجماعات ، فأعمال العنف الطائفى يمكن اعتبارها من جانب المتشددين الإسلاميين رافعة لتوسيع قاعدة تأييد التنظيم وزيادة الالتفاف الجماهيرى حوله عبر إثارة المشاعر الدينية ولو فى شكلها الطائفى . غير أنه يصعب اعتبار موقع المسألة الطائفية فى أيديولوجيا وبرنامج الحركة الإسلامية محورياً . فهذه التنظيمات ليست منظمات طائفية بقدر ما هى صاحبة مشروع معين للدولة والمجتمع يتضمن موقفاً من المسألة الطائفية . وبالتالي فإن اعتماد المتشددين الإسلاميين على إثارة الصراع الطائفى كوسيلة لتحسين مواقعهم الجماهيرية يمكن اعتباره محاولة منهم للتغلب على عدم قدرتهم على اجتذاب أعداد كبيرة من المؤيدين لأفكارهم الأساسية بشأن الدولة والمجتمع ، وطريق الوصول لتحقيق هذه الأهداف وتنعكس هذه الأزمة نفسها وإن بشكل مختلف فى سلسلة أعمال الاغتيالات المشار إليها . فالتنظيم الذى قام بتنفيذ هذه العمليات يتكون من جماعة منشقة عن تنظيم الجهاد - منظمة المتشددين الرئيسية - تحت تأثير الإحساس بأن التنظيم الأم قد تخلى عن أفكاره الأساسية تحت دعوى تأجيل الجوء إلى العنف حتى انتهاء الظروف ويستكمل التنظيم عناصر قوته . وقد كشفت التحقيقات فى أحداث هرق بعض نوادى الفيديو ومحلات الخمور فى العام السابق إن التنظيم الذى قام بتنفيذها كان يستخدمه كوسيلة لحرب على أعضائه وامتصاص طاقاتهم حتى لا تتحول هذه الطاقة إلى أعمال ضد التنظيم أو إلى أعمال لا يستطيع التنظيم تحمل نتائجها . ويمكن جذر أزمة الجماعات المتشددة فى هذا السياق فى أنها تقوم بتربية أعضائها وتربيتهم على ضرورة الثورة العنيفة ضد المجتمع والدولة . وعادة ما يجرى تكيف هذا الأسلوب ليس فقط باعتبار وسيلة لتغيير المجتمع وإنما - وربما أساساً - كوسيلة لفوز المجاهدين برضى الله فى الآخرة . ويبدو أن الاعتبار الأخير

على أفضل المواقع ، فكان لهم أن فازوا بأغلب المقاعد التي فازت بها قائمة حزب العمل في الانتخابات . ٣٥ أصل ٥٩ مقعدا . بالمقارنة بثمانية مقاعد فاز بها مرشحو الإخوان في انتخابات ١٩٨٤ على قوائم حزب الوفد . والأهم من ذلك أن الحملة الانتخابية لمعارف التحالف الثلاثي قد تم خوضها تحت شعارات الإخوان المسلمين ورموزهم بشكل أساسي باعتبارهم الفريق صاحب الابدولوجية الأكثر تطوراً والتنظيم الأقوى بين أطراف التحالف الثلاثة . وينكر أن جماعات المتشددين الإسلاميين قد عارضت المشاركة في الانتخابات وانكسرت مشاركة الإخوان فيها وإن لم تكن قادرة على منعهم من تنفيذ خططهم حتى النهاية .

وقد مثلت نتيجة الانتخابات نجاحا كبيرا للإخوان المسلمين إذ نجحوا في تثبيت أنفسهم باعتبارهم حزب المعارضة الأكبر بالرغم من عدم تمتعهم بأى وضع قانوني يؤهلهم لذلك ، وهو ماسما بدرجة كبيرة في كشف القصور في النظام الحزبي القائم في مصر . من جهة أخرى كشفت هذه النتيجة عدم إجابة الدولة اختيار الوسائل التي تصل بها إلى أهدافها . فلقانون الانتخابات الذي يقصر التمثيل في مجلس الشعب بشكل أساسي على الأحزاب السياسية التي تحصل على نسبة ٨٪ من أصوات الناخبين على مستوى جميع دوائر البلاد والذي جرى تصميمه منذ عام ١٩٨٣ لتمكين الدولة من فرض السيطرة على أحزاب المعارضة ومنع القوى غير الشرعية من المشاركة في الانتخابات . هذا القانون نفسه هو الذي أتاح للإخوان المسلمين المحرومين من الشرعية فرصة اختراق أحزاب المعارضة خاصة حزب العمل الذي أصبح يمثل رصيذا مضمونا للتيار الإسلامي بين الجماعات الإسلامية .

وبمناسبة الاستفتاء على انتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسية ثانية أظهر الإخوان براعة واضحة عندما فروا انتخاب الرئيس مبارك في محاولة منهم لتأكيد صفتهم كقوة سياسية مسؤولة يمكن للنظام أن يتعايش معها في مؤسساته ويعد هذا السلوك استمرارا لحرص الإخوان على تأكيد دورهم كقوة استقرار من صالح الدولة أن تتعايش معها وتسمح بنموها . وربما كان للبناء المتواتر عن وجود اتجاه قوى في بعض أجهزة الدولة للسماح للإخوان بتكوين حزب سياسي شرعي علاقة بموقف الإخوان من إعادة ترشيح الرئيس مبارك .

أما في السودان فإن شكل وقواعد اللعبة السياسية ومن ثم العلاقة بين الدولة وجماعات الإسلام السياسي لم يشهد تغيرا بالمقارنة بالعام السابق ، فالسمات الجهورية لنظام الحكم البرلماني وللتوازنات بين القوى السيامية المختلفة ما تزال على حالها من الناحية الكيفية . وربما كان الجديد هو ذلك التدهور الإضافي الذي لحق بالأوضاع في السودان على المستويات الاقتصادية والأمنية والإدارية والذي وفر مناخا ملائما لتزايد قوة المعارضة . وقد نجحت الجبهة الإسلامية إلى حد كبير في

الاستفادة من هذه الظروف وقد ظهر ذلك في نجاح مرشحي الجبهة في استكمال الفوز بقيادة الاتحادات الطلابية في جامعات الخرطوم الثلاثة بعد نجاحهم في الفوز في انتخابات اتحاد طلاب جامعة القاهرة - فرع الخرطوم .

وقد استمرت الجبهة الإسلامية في ممارسة حق النقض ضد سياسات الحكومة خاصة فيما يتعلق بقضيتي الجنوب والشرعية الإسلامية ، وكان أبرز أنشطتها في ذلك المجال تلك المظاهرة الكبيرة التي ضمت ١٥ - ١٠ ألف متظاهر والتي خرجت في أكتوبر لإدانة المتطرفين في الجنوب وإعلان التأييد للجيش وانتقاد الحكومة لعجزها عن منع قوات جيش تحرير الشعب السوداني عن تحقيق مكاسب إضافية . ويبدو أن أحزاب التحالف الحاكم قد أدت في هذه المظاهرة استمرضا كبيرا للقوة من ناحية ومحاولة من الجبهة للتقرب إلى الجيش وتقديم نفسها إليه باعتبارها الطرف المدنى الذي يمكن للعسكريين الاعتماد عليه إذا إقضى الأمر من ناحية ثانية . وقد رد حزب الائتلاف الحاكم على ذلك التحدى بمظاهرة هائلة قدر عدد المشاركين فيها بمائة ألف متظاهر رفعا الشعارات العدائية للجبهة الإسلامية ولجيش تحرير الشعب السوداني بينما أعلنوا تأييدهم الكامل للجيش . ويعد هذا الشكل من التفاعل بين الدولة والجبهة الإسلامية نموذجا لما يؤدى إليه الصراع السياسى في السودان من تعزيز موقع الجيش ، ووضع العقبات في طريق حل مشكلات البلاد الأساسية خاصة مشكلة الجنوب . كذلك بينت هذه الأحداث عمق الانقسام والاستقطاب بين القوى التقليدية والقوى الحديثة في السودان .

فيما اعتمدت الجبهة الإسلامية في إظهار قوتها على أنصارها من القوى الحديثة الدينية فإن حزبي الائتلاف الحاكم حثدا أنصارها من الريف للرد على التحدى الذي طرحته الجبهة عليهم . وإلى جانب استمرار الجبهة في إظهار اهتمامها بمصير قضيتي الشريعة والجنوب ، فإنها وسعت من مجالات ضغطها على الحكومة بتنظيم أعمال الاحتجاج الجماهيرى ضد سياسات الحكومة في مجالات أخرى . فقد نظمت الجبهة مظاهرات واسعة النطاق احتجاجا على نقص المبلغ الأساسية وارتفاع أسعارها ، واحتجاجا على الاتفاق الذى توصلت إليه الحكومة مع صندوق النقد الدولى . بالإضافة إلى قيام أنصار الجبهة فى القطاع الطلابي بتنظيم سلسلة من المظاهرات والإضرابات احتجاجا على تدهور أوضاع قطاع التعليم ، وهو ما أثاره الدولة على اتخاذ قرار بتعطيل الدراسة في مدارس وجامعات العاصمة في أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٧ .

لقد أدت زيادة مظاهر التوتر في المجتمع السوداني ، وزيادة الضغوط التي تتعرض لها الدولة السودانية إلى دفع الحكومة لاتخاذ إجراءات تهدف إلى تدعيم قوة الدولة خاصة في مجال القدرة على القمع وبالتالي الحد من نشاط المعارضة . وكان أهم هذه الإجراءات هو إعلان حالة الطوارئ في الخامس والعشرين من يوليو تحت دعوى توافر مناخ ملائم للإصلاح

الاقتصادي بإعطاء الدولة القدرة على السيطرة على سوق تجارة النقد ومحاربة المضاربين من التجار . وقد ووجه قرار الحكومة بإعلان حالة الطوارئ بمقاومة شديدة من الجبهة الإسلامية ومن أغلب النقابات المهنية حتى اضطرت الحكومة لمسحبه من البرلمان بعد شهر واحد من تقديمه . من جانب آخر أعلنت الحكومة المدنية عن عزمها على إصدار قانون لضبط الممارسات الصحفية والحزبية ولتشكيل جهاز الأمن الوطني لأداء مهام الأمن السياسي .

بالإضافة إلى ذلك فإن الجبهة الإسلامية قد استمرت في الالتزام بموقفها المناور من مسألة الاشتراك في الحكومة . فقد تعرض الائتلاف الحاكم لأكثر من أزمة خلال هذا العام وهو ما أسفر عن حل مجلس الوزراء وإعادة تشكيله في أبريل كمنام حله مرة أخرى في أغسطس غير أن العام قد انقضى قبل أن يعاد تشكيله مرة أخرى وظلت البلاد تدار طوال تلك الفترة بواسطة وزراء المجلس المنحل بتفويض من الصديق المهدي رئيس الوزراء . وقد طرحت بمناسبة هذه الأزمات فكرة مشاركة الجبهة الإسلامية في حكومة قومية وهو ما لم ترفضه الجبهة بحيث بدت أمام الرأي العام باعتبارها القوة المستعدة للتعاون مع الأطراف الأخرى طالما كان ذلك في مصلحة الوطن . غير أن الجبهة قد وضعت لمشاركتها شروطا كان من الصعب قبولها خاصة وأن الحزبين الكبيرين الحاكمين - الأمة والوطني الاتحادي - كانا مترددين في قبول مشاركة الجبهة لما يمينه ذلك من ضرورة تقديمهما تنازلات للشريك الثالث القوى القادم بالإضافة إلى معارضة الأحزاب الجنوبية الصغيرة لمشاركة الجبهة الإسلامية في الحكم .

وفي تونس كان عام ١٩٨٧ هو عام الصدام بين الحركة الإسلامية والدولة . فقد تعرض الحركيون الإسلاميون في هذا العام لأوسع حملة اعتقالات تعرضوا لها منذ بدء حركتهم كما شهد عام ١٩٨٧ تبادل الطرفين لأعمال العنف التي راح ضحيتها بعض الأفراد . وحتى نهاية العام كان قادة الاتجاه الإسلامي ومنظمات إسلامية أخرى يقضون فترات السجن التي حكم بها عليهم ، أو هاربين في داخل البلاد وخارجها .

ففي أعقاب اضطرابات طلابية يصعب اعتبارها غير عادية وقعت في شهر مارس قامت الشرطة التونسية باعتقال مجموعة كبيرة من قيادات حركة الاتجاه الإسلامي بما فيهم راشد الغنوشي زعيم الحركة . وكان أثر هذه الخطوة عكسيا إلى حد كبير إذ أدت إلى قيام أنصار التيارات الإسلامية المختلفة بتصعيد نشاطهم وتوسيع نطاق التظاهرات التي كان واضحا أن الدولة عاجزة عن وضع حد لها بالاعتماد على أساليب المواجهة المعتادة ، غير أن الدولة لم تقرر اللجوء إلى تصعيد المواجهة باستصدار قوانين مشددة أو باستدعاء الجيش وإن كانت قد وسعت من نطاق عمليات القمع لتشمل عددا من المنظمات الإسلامية المعتنقة والتي وجه إليها الاتهام بالعمل على قلب نظام الحكم بالقوة وبالعالة لإيران .

ويبدو أن هذا الاجراء كان يستهدف التشويش على حركة الاتجاه الإسلامي المعروفة بالتمزاج بالأساليب السلمية والديمقراطية . ومرة أخرى أثبتت هذه الخطوة التي كان يبدو أنها تتطوى على قدر من التعسف بانار عكسية . فقد أدى إحساس المتشددين الإسلاميين بالحصار والقمع إلى تصعيدهم لنشاطهم وكان أبرز مثال على ذلك تلك التغيرات الأربعة التي وقعت في أماكن سياحية وأصيب من جرئها عدد من السياح الأجانب ، وهو ما كان له وقع سلبي على الدولة التونسية بسبب تأثر سمعتها كدولة مستقرة من جهة ، وتأثر السياحة التي تعد المورد الرئيسي للنخل الوطني من جهة ثانية . وقد أتاحت هذه التطورات للفرصة للدولة لتشديد القمع وتوسيع نطاقه وظلعتها في معركتها الأساسية مع حركة الاتجاه الإسلامي بتعمدها عدم التمييز بين مرتكبي أحداث العنف من الجماعات المتشددة وأعضاء حركة الاتجاه الإسلامي وجمعها بين القضيتين في قضية واحدة . ومع هذا فإن الاجراءات المتخذة لم تكن كافية للقضاء على حيوية حركة الاتجاه الإسلامي التي استمر أنصارها في تنظيم مظاهرات الاحتجاج وقد صدرت الأحكام بإعدام سبعة من المتهمين بينهم خمسة حوكموا غيابيا . وبالسجن لفترات متفاوتة على قادة حركة الاتجاه الإسلامي وآخرون .

لقد حاولت الدولة التونسية تحييد قوى المعارضة غير الإسلامية في معركتها مع الإسلاميين فأصدر الرئيسى الحبيب بورقيبة في نفس يوم اعتقال قادة حركة الاتجاه الإسلامي قرارا بإعادة مائة من العمال إلى أعمالهم التي كانوا قد فصلوا عنها بسبب نشاطهم النقابي . كما تم الإفراج بعد ذلك بحوالي الشهر عن أحمد المستيري زعيم حركة الاشتراكيين الديمقراطيون المنبوس منذ مشاركته في مظاهرات معادية للولايات المتحدة بمناسبة الغارة التي شنتها الطائرات الأمريكية على طرابلس في ليبيا في العام السابق . إلا أن هذه الاجراءات لم تكن كافية لكسب تأييد المعارضة غير الإسلامية للدولة واستمرت أحزاب المعارضة في المطالبة بتوسيع نطاق الديمقراطية بما فيها إتاحة الفرصة لحركة الاتجاه الإسلامي في إعلان حزب شرعي وكذلك حق المقبوض عليهم من أعضاء الحركة في محاكمة عادلة ، وهو ما نفع الدولة التونسية إلى ممارسة بعض الضغوط على المعارضة فقطعت صدور بعض الصحف التي تولت الدفاع عن أعضاء حركة الاتجاه الإسلامي .

لقد وصلت العلاقة بين الحكم والمعارضة بعد هذه التطورات إلى نقطة التنازع . وكان من المطلوب حدوث تطور كبير لاجتياز هذه الأزمة ، وهو التطور الذي جاء من داخل الدولة عندما قام الوزير الأول زين العابدين بن علي بإقصاء الرئيس بورقيبة والحلول محله واستبعاد أنصار بورقيبة المقربين من الحكم . وقد تم الكشف بعد ذلك التطور أن الخلاف بين الرئيس والوزير الأول حول الموقف من حركة الاتجاه الإسلامي كان سببا أساسيا لما جرى . فقد أراد الرئيس بورقيبة أن تشمل أحكام الإعدام عددا من قادة حركة الاتجاه الإسلامي بما فيهم راشد الغنوشي نفسه

وهو مارفضه زين العابدين بن علي وآخرون تحمبا لحمام الدم الذي قد تفرق فيه البلاد نتيجة لذلك .

وقد أعلن الرئيس التونسي الجديد بمجرد توليه الرئاسة عن عزمه على إتاحة الفرصة لتعددية حقيقية وهو ما استقبلته أحزاب المعارضة بما فيها حركة الاتجاه الإسلامي بالتأييد . وفي محاولة من الرئيس بن علي لتهنئة الأجواء بين الدولة والحركة الإسلامية قام بتأجيل محاكمة أعضاء حركة الاتجاه الإسلامي لأجل غير مسمى وإن كان لم يمس الأحكام الصادرة ضدهم في عهد سلفه . ويبدو أنه كان من الملائم للرئيس الجديد أن يصل إلى الحكم وقد تولى عنه سلفه أداء المهام القاسية التي استحق بسببها غضب التيار الإسلامي . فقادة الحركات الإسلامية مقيدي الحرية كما أظهرت الدولة استعدادها للجوء لأقصى درجات العنف ضد الحركات الإسلامية وهو ما أظهرته أحكام الإعدام التي نفذت بالفعل ضد اثنين من الحركيين الإسلاميين قبل أسابيع قليلة من إقصاء الرئيس بورقيبة . لهذا فإن مجرد تولي الرئيس بن علي لشئون الحكم بالإضافة إلى الإصلاحات المحدودة التي أعلنها كانت كافية لتوفير جو من الانسرخاء بين الحكم والمعارضة . خاصة الإسلامية . بما يتيح للدولة التونسية فرصة التفكير على مهل في مستقبل علاقتها بالحركة الإسلامية وبفصائل المعارضة الأخرى على ضوء خبرة الأعوام السابقة .

أما في سوريا فإن عام ١٩٨٧ لم يميز عن الأعوام ٨٤ ، ٨٦ ، فالإخوان المسلمون مازالوا يعانون من آثار الضربات القاسية التي تعرضوا لها في الفترة ٧٩ - ١٩٨٢ . لهذا فإن عام ١٩٨٧ لم يسجل أي نشاط ملحوظ للإخوان يمكن اعتباره تهديدا للدولة السورية ، فيما عدا محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس الأسد والمنسوبة إلى الإخوان . وقد تعرض ماتبقي من أنصار الإخوان المسلمين خارج السجون إلى حملة اعتقالات واسعة في أعقاب هذه المحاولة ، كذلك لم يسجل هذا العام أي نشاط مهم من جانب المعارضة غير الإسلامية . أما الدولة السورية فقد استمرت في أعمال القمع ضد كافة فصائل المعارضة الإسلامية وغير الإسلامية ، وهو ما انتقدته التقارير الصادرة عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، كما انتقده الكتاب السنوي الذي تصدره منظمة العفو الدولية .

وربما أهم ما يميز هذا العام هو الحملة ضد الفساد التي شنتها الدولة في سوريا ضد بعض كبار المسؤولين من رجال الصغين الأول والثاني ، وربما تعكس هذه الحملة بعض مظاهر الصراع الدائر بين أجنحة مختلفة من النخبة الحاكمة في سوريا وهو يعكس أيضا محاولة الدولة الحد من أسباب الاستياء الشعبي التي توفر مناخا ملائما لاتساع قاعدة تأييد المعارضة ، وتوفير أسباب استعادة أجهزة الدولة لكفاءتها في إدارة شئون المجتمع والدولة بما فيها مواجهة جماعات الإسلام السياسي .

رابعاً : صعود الإسلام السياسي : البحث عن تفسير

نفى مصر ترجع بدايات العوجة الحالية من الإسلام السياسي إلى فترة ما بعد هزيمة عام ١٩٦٧ وقد حصلت هذه العوجة على زخم إضافي منذ تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في منتصف السبعينات . ومن ناحية التوقيت تزامنت مراحل نمو حركات الإسلام السياسي في سوريا مع ميلتها في مصر تقريبا وبينما لم تتعرض سوريا لازمة اقتصادية اجتماعية إلا في وقت لاحق بالنسبة لمصر فإن تأزم العلاقات الطائفية في المجتمع السوري قد عوض الحركة الإسلامية عن ذلك . أما في تونس فإن صعود حركات الإسلام السياسي لم يكن مقترنا بالهزيمة الوطنية كما هو الحال في كل من مصر وسوريا وإن كانت فترة الصعود الكبير لنفوذ جماعات الإسلام السياسي قد اقترنت بتفاقم

اجتذبت ظاهرة صعود دور جماعات الإسلام السياسي اهتمام الباحثين والمفكرين من العرب والأجانب الذين فنموا مجموعة متنوعة من التفسيرات المحتملة لهذه الظاهرة . وقد أخذت هذه التفسيرات في اعتبارها مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية - الاجتماعية والثقافية في اعتبارها وإن كان كل من تصدى لدراسة وتفسير هذه الظاهرة قد ركز اهتمامه على هذا العامل أو ذلك من العوامل المفسرة لها ، وربما يكون من الأجدر في التعامل مع مثل هذه الظاهرة المتشعبة أخذ كافة العوامل بالحسبان بسبب تعقد ظروف كل مجتمع على حده من ناحية ، وبسبب التنوع في ظروف المجتمعات التي تشهد نموا للظاهرة الإسلامية من ناحية أخرى .

الأزمة الاقتصادية في النصف الثاني من السبعينات وذلك بالرغم من أن تونس تعد إجمالاً صاحبة تجربة اقتصادية موفقة في العالم العربي . وتتشابه السودان مع تونس في غياب عامل الأزمة الوطنية الذي شهدناه في مصر وسوريا ، وإن كانت الأزمة الاقتصادية في السودان أشد وطأة منها في الحالات الثلاث الأخرى .

لقد أدت الأشكال المختلفة من الأزمات التي تعرضت لها نظم الحكم في الأنظمة الأربعة إلى تآكل شرعية النخبة الحاكمة . فالشرعية باعتبارها دالة في عدد من المتغيرات السياسية الأخرى : الهوية ، والمساواة ، والمشاركة والتوزيع . يمكن اعتبارها مفهوماً ملائماً لبناء المؤشرات على استقرار نظم الحكم . يضاف إلى ذلك أثر عدد من العوامل الإضافية التي ساهمت في تآكل شرعية النخبة الحاكمة خاصة في مصر وسوريا حيث ارتبطت شرعية الحكم في مدين القطرين في جانب منها بالنضال من أجل تحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين . لقد أخذت النخبة الحاكمة في الأنظمة الأربعة على عاتقها القيام بعملية كبرى لتحديث المجتمعات التي حكمتها . وقد بلغت هذه العملية ذروتها في تونس وبدرجة أقل في كل من مصر وسوريا أما في السودان فإن ضعف هياكل الدولة الوطنية بالإضافة إلى تعرض البلاد لفترات ليست قصيرة لحكم نخبة تقليدية قد حدها من اندفاع عملية التحديث . وكان الاتساع الكبير في حجم الطبقة الوسطى الحديثة هو الناتج الأهم لعملية التحديث في علاقته بالانتشار الهائل لمؤسسات التعليم الحديث ، وتوسع المدن والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة التي اجتذبت النخب الأكبر من الاستثمارات الجديدة في الخدمات والصناعة . إن عملية التحديث بهذا المعنى تكون مساوية لتعرض المجتمع لعملية حراك اجتماعي واسعة النطاق حيث تنفتح قنوات عديدة للصدور الاجتماعي أهمها التعليم والالتحاق بالعمل في الصناعة الوطنية الناشئة وجهاز الدولة النامي بسرعة . والهجرة إلى المدن ويرتبط بهذا إطلاق موجة من الطموحات والتوقعات المتزايدة التي توقع القوى الاجتماعية الجديدة تحقيقها عبر المشروع الكبير لتحديث المجتمع والدولة .

وقد كان التوسع في التعليم الحديث هو الركن الجوهري في خطط التحديث في أغلب الأنظمة العربية . غير أن التقدم في مجال نشر التعليم لم يرتبط بالتقدم في توفير فرص استيعاب متخرجي المدارس والجامعات بما يتسبب لطموحاتهم . بحيث كان من الصعب على النخب للتحديثية أن تتوكل على العملية التي سرعت معدلاتها بنفسها . فزيادة وزن ونفوذ الطبقة الوسطى كان مطلوباً من جانب النخب الحاكمة لتوسيع نطاق الطبقة الاجتماعية التي تصورها قاعدة ملائمة لحكمها خاصة وأن النخب التحديثية التي حكمت أغلب المجتمعات العربية منذ الاستقلال كانت تنتمي إلى الأجيال الأولى من الطبقة الوسطى . غير أن نجاح الأجيال الأولى من الطبقة الوسطى في اجتياز عملية الحراك الاجتماعي بنجاح لم يكن قابلاً للتكرار على نطاق واسع

مع الأجيال اللاحقة التي اندفعت بالحراك للحصول على نصيبها من عائدات التحديث ، فجهز الدولة قد تضخم وأغلق أبوابه أمام الأجيال الأحدث من الطبقة الوسطى أما عملية التنمية الاقتصادية وما يرتبط بها من التوسع في توفير فرص العمل فقد تعثرت أو على الأقل فإنها لم تعد قادرة لملاحقة التوسع المتسارع في سوق العمل ، إلى جانب ذلك فإنه لم يعد من الممكن للجيل الجديد أن يحصل على نصيب سابقه من السلطة السياسية بعد أن اكتمل بناء هياكل الدولة الوطنية بحيث أصبح الالتحاق بها موضوعاً للمنافسة السياسية مع النخبة الحاكمة وهكذا فإنه بينما كان التوسع في التعليم والتدريب والمشاركة السياسية ورفع مستويات الحياة شعارات تطلقها النخبة التحديثية الحاكمة تعبيراً عن برامجها من ناحية وسعيها وراء الفوز بالتأييد الجماهيري من ناحية ثانية ، فإن المطالب نفسها قد أصبحت تمثل ضغطاً على النخبة الحاكمة ، وتضيف أعباء على النظام السياسي بينما نقل قدرته بشكل ملحوظ على الاستجابة لها .

وعملية التحديث لا تتضمن فقط خلق قوى اجتماعية جديدة ، ولكنها تتضمن أيضاً تدمير الأبنية الاجتماعية التقليدية . وبينما كان السكان في فترات سابقة قادرين على مواجهة شروط حياتية أكثر صعوبة بالاعتماد على أشكال التضامن الاجتماعي التقليدية ، ودون حاجة ملحة للتحول في مواجهة مع النخب الحاكمة ، فإن تدمير الأبنية الاجتماعية القديمة قد زاد من وطأة أزمة الطبقة الوسطى الحديثة وجعلها أكثر استعداداً لتحدي النخب الحاكمة . وكما هو واضح فإن أزمة الطبقة الوسطى الحديثة تتضمن بعداً جيلياً مهماً حيث تواجه الأجيال الأحدث من الطبقة الوسطى مصاعب كبيرة لتوفير البنية التحتية لحياتها . وهو ما يفسر تركيز نفوذ حركات الإسلام السياسي في فئات الشباب من خريجي مؤسسات التعليم الحديث . الملاحظة الثانية أن الشباب من أبناء الطبقة الوسطى الحديثة الذين يرجعون بأصولهم إلى الطبقات الدنيا يكونون أكثر استعداداً للكفاح ضمن جماعات الإسلام السياسي وهو ما يبينه الدراسات الميدانية التي تمت في كل من مصر وتونس وهو ما يمكن إرجاعه إلى الصعوبات المتزايدة التي يواجهها هؤلاء في تحقيق الطموحات المتولدة لديهم بفكر التحديث وذلك بالمقارنة بالفئات الأخرى من أبناء الطبقة الوسطى .

إن صعود حركات الإسلام السياسي في المجتمعات الأربعة يحدث في بيئات متفاوتة على أغلب المستويات ومن ذلك أن النخب الحاكمة في الأنظمة الأربعة والتي تظهر الحركة الإسلامية في مواجهتها تختلف في أوضاعها بشكل بين . فالنخبة الحاكمة في مصر تكونت بأثر تفاعل امتدادات النخبة الحاكمة في النظام الذي أسسته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مع النخبة الصاعدة المرتبطة بسياسة الانفتاح الاقتصادي . وتوجه لهذا التحالف اتهامات تمس كفاءته في إدارة شئون البلاد ، وهو ما يجعله بحد ذاته موضوعاً لتحدي جماعات المعارضة بمافيا الإسلامية .

السودان تحت حكم نميري مع مصر في هذا الجانب ، وإن كانت قدرة أحزاب المعارضة المعتمدة على قواعد تأييد تقليدية على الاستمرار برغم الحظر الرسمي المفروض عليها قد أضاع عينا إضافيا على كاهل الدولة السودانية . وقد تغيرت هذه الأوضاع بعد إسقاط نميري إلا أن توازنات القوى التي تكونت في الفترة السابقة خاصة فيما يتعلق بالنمو الكبير في قوة الجبهة الإسلامية . قد حكمت الأوضاع بعد ذلك . أما في سوريا فإن حزب البعث الحاكم منذ عام ١٩٦٣ لم يكن قبل وصوله إلى السلطة حزبا للأغلبية وهو الحال الذي استمر حتى بعد وصول الحزب إلى الحكم . فقد ظل البعث برغم وصوله إلى السلطة منذ حوالي خمسة وعشرين عاما أحد الأحزاب المتنافسة على حكم سوريا . وكان استمرار الحزب في الحكم طوال تلك الفترة تعبيراً عن مهارته في الاحتفاظ بالسلطة أكثر منها تعبيراً عن اتساع قاعدته الجماهيرية . وفي تونس يبدو الوضع مختلفاً إلى حد ما عنه في سوريا فالحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم هو نفسه الحزب الذي قاد الكفاح من أجل الاستقلال . وظل حكمه لفترة طويلة غير موضوع للتحدي إلا من جانب بعض الأجنحة الصغيرة المنفقة عنه . وقد اجتمع للدولة التونسية فرصة وجود حزب جماهيري قوي إلى جانب زعامة الحبيب بورقيبة الكارزمية . وبالرغم من الأزمات التي واجهت النظام التونسي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي خاصة في السبعينات فإن منظمات الحزب الدستوري أُنشئت للدولة فرصة الحد من تآكل قاعدتها الجماهيرية أو أنها وفرت خطوط دفاع مستقلة عن الدولة إلى حد ما في مواجهة حركات المعارضة الصاعدة . وربما يفسر هذا كون تونس تتمتع بأكثر نظم الحكم استقراراً بين النظم الأربعة موضع الدراسة وإن كانت القيود المرتبطة بنظام الحزب الواحد الذي ساد في تونس حتى مطلع الثمانينات كان لها تأثيرها الذي بناه .

إن تفسير ظاهرة صعود الإسلام السياسي يصعب أن يتم فقط بالمقارنة بين الحالات التي تعرضت لهذه الظاهرة حيث يمكن ردها في هذه الحالة إلى أي من المتغيرات والأسباب الموجودة في تلك المجتمعات . وربما يكون مفيداً إلى حد كبير محاولة تفسير الظاهرة بالرجوع إلى خبرة المجتمعات الأخرى التي لم تتعرض لها بشكل جدي . فمجموعات مثل الأردن والمغرب وأفطار الخليج العربي وكذلك اليمن الشمالي لم تعرف ظاهرة صعود الإسلام السياسي بشكل مؤثر مثلما عرفته المجتمعات الأربعة موضع الدراسة ، دون أن يبقى هذا وجود بعض أصداء الإسلام السياسي في هذه المجتمعات .

وأول ما نلاحظه على هذه المجتمعات أن جانباً كبيراً منها خاصة الأفطار النفطية يتمتع بوفرة اقتصادية كبيرة ساعدتها حتى الآن على تجنب التعرض لأزمات اقتصادية . اجتماعية مهمة . على العكس فإن حالة الثقة والتعاون بشأن المستقبل تسود هذه المجتمعات حيث يؤدي ارتفاع مستويات المعيشة وتحسن آساليب الحياة بشكل متسارع إلى زيادة ثقة المواطنين في الطريقة

أما في سوريا فإن النخبة الحاكمة المنتمية إلى حزب البعث تواجه إتهاماً بالتحيز الطائفي لصالح الأقلية العلوية بالإضافة إلى اتهامات أخرى تتعلق بفساد وسوء الإدارة . وفي السودان فإن النخبة الحاكمة سواء في ظل نظام مايو أو بعده قد عجزت عن دفع السودان في طريق التحديث بالمعدلات المطلوبة وهو ما يجعل التحديث وبناء هياكل الدولة الحديثة هدفاً للمعارضة السودانية . أما في تونس فإن النخبة التحديثية التي قادت الاستقلال والتي ما تزال تحكم البلاد بعد عمليات التجديد الاجتماعي التدريجي التي لحقت بها قد تأثرت إلى درجة كبيرة بالثقافة العلمانية الأوروبية وحاولت أن تعيد إنتاج المجتمع التونسي على شكله المجتمعات المتقدمة في أوروبا . ولفترة طويلة لم يكن هذا المشروع موضوعاً للتحدي غير أن الأزمة التي مر بها منذ منتصف السبعينات دفعت أعداداً متزايدة من التونسيين لإعادة النظر في أساس بناء التجربة التونسية منذ الاستقلال .

وتبعاً لهذا يتفاوت محتوى الحركة الإسلامية بين الأفطار الأربعة ، فبرغم أن الطابع الإسلامي مشترك بينها جميعاً إلا أننا نجد المحتوى السياسي بمعنى استمرار النخبة الحاكمة ذاته بارزاً في الحالة المصرية ، بينما تظهر الحركة الإسلامية في سوريا طابعاً طائفيًا واضحاً . أما في السودان فإن الحركة الإسلامية لها طابع تحديثي في مواجهة الأحزاب الطائفية وجانب كبير من القيم والمؤسسات التقليدية . وفي تونس تحمل الحركة الإسلامية محتوى حضاري يظهر في تحديثها للنموذج الغربي كما تبنته النخبة التونسية منذ الاستقلال في نفس الوقت الذي تعارض فيه التصورات السلفية الشائعة في المشرق العربي . وبالرغم من التفاوت بين الظروف التي نمت فيها الحركة الإسلامية في الأفطار المختلفة ، فإن شيئاً ما مشتركاً فيما بين هذه الأفطار الأربعة فالنظام السياسي في كل من مصر وسوريا وتونس والسودان لم يفتح الفرصة لوجود منظمات أو قنوات للمعارضة السياسية تعمل من داخل النظام ودون تحد للقيم الجوهرية للنظامين الاجتماعي والسياسي . وأدى هذا الوضع بكل الغلات التي لم نجد من المقبول بالنسبة لها الاستمرار في تأييد النخبة الحاكمة إلى الاندفاع دون ضابط للبحث عن بديل للنخبة الحاكمة من خارج النظام السياسي بأكمله . فالنخبة الحاكمة في مصر منذ عام ١٩٥٢ لم تنتظم أبداً في حزب سياسي فعال حتى بعد العودة للأخذ بنظام التعددية الحزبية منذ عام ١٩٧٦ . وبدلاً من ذلك فإنها اعتمدت للفوز بالتأييد السياسي على العلاقة المباشرة بين الدولة والجماهير بما يعني أن الضغوط القائمة من الفئات المحكومة تقع مباشرة على كاهل الدولة دون المرور بمرحلة وسيطة تتولى تنظيمها وتطويقها . في نفس الوقت الذي تصل فيه سياسات وقرارات الدولة مباشرة إلى الجماهير دون مرحلة وسيطة تتعرض فيها هذه السياسات لمعاملات من التفسير وتجميع التأييد . وهو ما يؤدي في التحليل الأخير إلى اندحام الاستقرار في العلاقة بين الدولة والفئات المحكومة . وتتشابه

مستقر من التأييد بما يتيح لها هامشاً واسعاً للمناورة ومواجهة معارضة القوى الحديثة خاصة من الطبقة الوسطى وهناك عامل مهم يميز الوضع السياسي في المغرب عنه في الأقطار العربية الأخرى . فالأحزاب السياسية المغربية العريقة ، تستمد شرعيتها من دورها في الكفاح للوطنى من أجل الاستقلال . فحزب الاستقلال الذى قاد الكفاح ضد الاستعمار الفرنسى قد تعرض بعد الاستقلال للانشقاق وتوزعت شرعية الكفاح الوطنى بين عدد من الأحزاب التى تبني بعضها برامج وأيديولوجيات راديكالية . وبرغم أن أحزاب المعارضة المغربية تعرضت لملاحقة الدولة في بعض الفترات إلا أنها إجمالاً لم تفقد شرعيتها بحيث ظلت باستمرار تمثل بديلاً مطروحاً للنخبة الحاكمة ، وليس للنظام المغربى وعلى رأسه الأسرة المالكة . وبهذا تمكن النظام المغربى من تجنب الخطأ الذى وقعت فيه نظم سياسية عربية أخرى عندما صادرت حق الأحزاب الرئيسية للحركة الوطنية فى الوجود بحيث لم يعد أمام قوى المعارضة الناشئة سوى أن تبحث عن بديل خارج النظام برمته يضاف إلى ذلك أن إشكالية العلاقة بين الدين والدولة التى تم طرحها بإلحاح فى المجتمعات الأربعة مصر وسوريا وتونس والسودان لم تكن مطروحة بهذا الشكل إطلاقاً على النظام السياسى المغربى بسبب عوامل وظروف تاريخية معينة حيث كان حزب الاستقلال تجمعا يضم القوى التقليدية إلى جانب القوى الحديثة ، كما أن الطريقة التى تكونت بها الأحزاب الراديكالية المغربية عن طريق الانشقاق من حزب الاستقلال قد وفرت للمغرب أحزاباً راديكالية تتمسك بتراث الحركة الوطنية المستقر بشأن قضايا الدين والتراث . ويعبارة أخرى فإن المجتمع السياسى المغربى قد نجح فى تحقيق إجماع وطنى فى النظر إلى ثقافة الشعب وهويته وهو ما لا نجده فى الأقطار العربية موضع الدراسة .

إن المقارنة الإجمالية لمجموعة الأقطار التى شهدت نمواً لظاهرة الإسلام السياسى بالمجموعة الأخرى من الأقطار التى لم تتعرض لمثل هذه الظاهرة تبين أن المجتمعات الأربعة قد تعرضت بدرجة كبيرة لعملية انقطاع فى التطور التاريخى - السياسى . بينما استمرت عناصر أساسية تربط مراحل تاريخ المجتمع فى المجموعة الأخرى سواء فى شكل النخبة الحاكمة وأيديولوجيتها وقواعد تأييدها ، وربما يكون فى هذه الملاحظة تفسير النمو تيارات الإسلام السياسى فى بعض المجتمعات حيث لا يبدو أن الأمم تحمل أن تستمر لفترة طويلة وقد تبرز جوانب رئيسية فى وعيها وتاريخها بشكل فجائى .

التي تجرى بها إدارة المجتمع والدولة ، وهو ما لا نجده فى البلدان الأربعة مصر وسوريا وتونس والسودان إلا بشكل هامشى ، وبالرغم من النشوء والانتعاش المستمرين للطبقة الوسطى فى الأقطار النفطية ، فإن حالة الوفرة الاقتصادية نتجت الفرصة لاستيعاب الطبقة الوسطى ولا يغيرها لتحديد قواعد النظام السياسى بدرجة مهمة وذلك بالرغم من أن النظام السياسى فى الأقطار النفطية ليست مؤهلة لاستيعاب الطبقة الوسطى أو غيرها سياسياً . فالأقطار النفطية تمثل حالة تفوق فيها نخب تقليدية عملية تحديث واسعة النطاق فى مدى زمنى قصير ولكنها برغم ذلك قادرة على تجنب المخاطر السياسية الناتجة عن هذه العملية استناداً إلى الوفرة المالية المتاحة لها .

ويختلف الوضع عن ذلك فى بلاد مثل الأردن واليمن الشمالى فالبلدين لا يعانيان من أزمة اقتصادية ملحة ، ولكنهما فى الوقت نفسه ليسا من البلاد التى تتمتع بالوفرة المالية . غير أن أهم ما يجمع هذان القطران هو أن السلطة الحاكمة فيهما تستمد شرعيتها إلى حد كبير من مصادر تقليدية . فالسلطة الملكية فى الأردن تستمد شرعيتها من انتمائها إلى الرسول الكريم ، وكذلك من اعتمادها على العشائر كقاعدة مستقرة للدولة . أما فى اليمن فبرغم الشكل الجمهورى لنظام الحكم إلا أن الحكم يقوم على توافق بين الفئات الحديثة ويمثلها الجيش من جانب والقوى التقليدية القبلية ويمثلها العلماء ورجال الدين من جانب ثان . ويشترك هذان القطران أيضاً فى أن كلا منهما كان حذراً فى الاندفاع نحو التحديث بحيث يمكن القول إجمالاً أن معدلات نمو القوى الاجتماعية الحديثة فى البلدين كانت متناسبة إلى حد كبير مع قدرة النظام الاجتماعى على استيعابها . ويبدو أن العدد المحدود للسكان فى البلدين من ناحية ووجود فرصة كبيرة للهجرة للعمل فى البلاد النفطية من ناحية أخرى قد ساهما فى الحد من التوترات الاجتماعية والسياسية الناشئة عن عملية التحديث . على مستوى ثالث تشترك كل من اليمن والأردن ومعهما الأقطار النفطية فى الخليج فى أن النظام السياسى فيها ليست مصممة للتعامل مع التعددية السياسية . ولكن الأهم من ذلك أن بلدان هذه المجموعة لا تكاد تمتلك تراثاً للحياة الحزبية والمعارضة السياسية المنظمة قياساً بفترة محدودة فى التاريخ الأردنى أتاحت فيها للأحزاب السياسية حرية الحركة والتعبير والتنظيم ، فإنه يمكن القول بدرجة عالية من الثقة أن بلدان هذه المجموعة لا تمتلك تراثاً حزبياً إلا بشكل هامشى .

وفى المملكة المغربية التى تقدمت فيها عملية التحديث على نطاق كبير فى ظروف لا يمكن وصفها بالوفرة الاقتصادية فإن النظام الاجتماعى لم يتمكن من استيعاب القوى الحديثة الناشئة . ومع هذا فإن النظام السياسى ظل مستقر إلى حد كبير كما أن تيار الإسلام السياسى لم يفرز بنصيب مهم من إجمالى قوة المعارضة . وتستمد الدولة للمغربية جانباً كبيراً من شرعيتها من مصادر تقليدية فالأسرة المالكة تنصب للرسول الكريم ، كما تمثل القبائل رصيداً ثابتاً للولاة للدولة بما يعنى أن الدولة المغربية تتمتع بقدر

القسم الثالث

الفلسطينيون ..

- تطورات المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ١٩٧٧ - ١٩٨٧
- الظروف المؤثرة على صعود وهبوط المقاومة الفلسطينية

يحتوى هذا القسم من التقرير العربى على جزئين مترابطين :
يقدم أولهما تحليلاً كمياً وكيفياً لتطورات المقاومة الفلسطينية بشقيها المسلح والسلمى فى الأرضى المحتلة عبر الفترة الممتدة ما بين عامى ١٩٧٧ - ١٩٨٧ . وهو ينطوى على محاولة جديدة لتصنيف أنماط المقاومة الفلسطينية من حيث التكرار والفاعلية ، فى إطار المناخ العام السائد فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وإذ ينتهى هذا التحليل إلى محدودة تأثير هذه المقاومة على الاحتلال الإسرائيلى قبل اندلاع الانتفاضة الكبرى التى بدأت فى ٩ ديسمبر ١٩٨٧ ، يعنى الجزء الثانى من هذا القسم بتحليل الظروف المؤثرة على مسار هذه المقاومة ، وهى تأثير السياسات

الإسرائيلية التى تشمل سياسات الردع ولرد الفعل والاحتواء ، وتصور لامترابجية الكفاح المسلح التى انتهجتها المقاومة سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى المتعلق بالممارسة العملية لهذا الكفاح ، وعدم ملائمة الإطار السياسى الاجتماعى بمعنى الظروف الموضوعية التى تواجهها المقاومة فى الضفة والقطاع ، والافتقار إلى محيط عربى داعم للمقاومة ، بالإضافة إلى تأثير الانقسامات الفلسطينية .

وفى هذا الإطار يهتم ذلك القسم بتطورات عام ١٩٨٧ اهتماماً خاصاً حتى بدء الانتفاضة الكبرى التى سيضمم التقرير الاسمى تأثرى الانقسامات العربى الجديد لعام ١٩٨٨ تحليلاً شاملاً لها .

أولاً : تطورات المقاومة الفلسطينية فى الأرضى المحتلة ١٩٧٧ - ١٩٨٧

منذ أن خضعت الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال الإسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧ ، لم تنوقف المقاومة الفلسطينية فى المنطقتين ، وإن تباين الخط البياني لهذه المقاومة صعوداً وهبوطاً من فترة لأخرى . وقد شهد عام ١٩٨٧ تطورات هامة وبارزة فى مجال المقاومة المسلحة^(١) والمقاومة السياسية^(٢) ، على حد سواء ، وبشكل غير مسبوق منذ نهاية الستينات . فعلى صعيد المقاومة المسلحة شهد هذا العام ثلاث عمليات كبرى نوعية مقابل عملية واحدة عام ١٩٨٦ . وكانت الأولى بالقنس فى فبراير ١٩٨٧ قرب الشارع الرئيسى فى باب العمود ، وأسفرت عن إصابة ٢٥ جندياً إسرائيلياً على الأقل . وتمت

(١) يقصد بالمقاومة المسلحة ، فى أبسط تعريف لها ، كل أشكال المقاومة التى تتم باستخدام مختلف أنواع السلاح من أكثرها بدائية إلى أكثرها تطوراً . وهى تنقسم فى هذا التقرير لأغراض التحليل ، إلى مجموعتين رئيسيتين : العمليات الصغرى التى تتم باستخدام أسلحة بدائية مصنعة محلياً مثل قنابل المولوتوف والمباريات الناسفة والسكاكين بالإضافة إلى إلقاء الحجارة وإشعال البيران ، والعمليات الكبرى التى تستخدم فيها أسلحة نارية من مسدسات وبنادق ورشاشات وصواريخ .

الثانية بقطاع غزة فى ٢ أغسطس ١٩٨٧ بإطلاق الرصاص على سيارة جيب عسكرية كانت تقل الكابتن رون نال قائد الشرطة العسكرية الإسرائيلىة بالقطاع مما أدى إلى مصرعه . وكانت هذه أكبر عملية يشهدها قطاع غزة منذ وقت طويل ، وتميزت بالتخطيط المحكم الذى أتاح تنفيذها بنجاح فى وضوح النهار . أما العملية الثالثة فكان مسرحها منطقة الجليل فى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٧ ، وتعتبر أكبر وأهم عملية مسلحة فى الأرضى المحتلة منذ وقت طويل . فقد تمت باستخدام طائرات شراعية خفيفة مزودة بمحرك صغير للتسلل من جنوب لبنان إلى الجليل للهجوم على قاعدة ، جيبور ، العسكرية الإسرائيلىة قرب مستوطنة

(٢) يقصد بالمقاومة السياسية هنا المقاومة الجماهيرية ذات الطابع الجماعى وشبه الجماعى ، التى يشارك فيها قطاع أو أكثر من سكان الأرضى المحتلة . وهى تنقسم لأغراض التحليل أيضاً ، إلى مجموعتين : أولاهما الأشكال النضالية التى تشمل رفض قرارات أو أوامر سلطات الاحتلال وتقديم عرائض وشكاوى واللجوء للنضال ورفع الأعلام الفلسطينية وتوزيع منشورات ، وتانيهما الأشكال العليا التى تشمل الإضراب السياسى والاقتصادى والانتظار .

كربات شمعونة ، باستخدام مدفع رشاش وقنابل يدوية ومسدس . وتعكس هذه العملية تزايد قدرة المقاومة على اشتقاق الأساليب التضاللية من الواقع ، وتطوير تكتيك مبتكر بإمكانيات محدودة لإختراق نظميين أمنيين محكمين : الحزام الأمني المقام داخل الشريط الحدودي المحتل بجنوب لبنان ، ونظام الأمن الحصين المسمى « بالدرع » في منطقة الجليل ، على نحو يثير أكثر من أي وقت مضى التساؤل حول مدى قدرة إسرائيل على إغلاق الحدود مائة بالمائة رغم نفوقها العسكري - الذي تكتسب به هامشا زمنيا إضافيا في الميزان الاستراتيجي للمنطقة - عندما يوجد من يدرس للأوضاع والاحتمالات في اتجاه تصعيد المقاومة المسلحة . ولعل أهم ما يميز في عام ١٩٨٧ على أنه الصعيد هو تصاعد المقاومة في قطاع غزة بشكل غير مسبق منذ أواخر عام ١٩٧١ ، عندما تمكنت قوات الاحتلال من القضاء على المناطق القاعدية للمقاومة في القطاع . فكان ١٩٨٧ بحق هو عام استيقاظ غزة لتؤدي لأول مرة دور المفجر لإنقذاضات شعبية في الضفة الغربية . فكان الاشتباك المسلح بين خلية فدائية تابعة لتنظيم « سرايا الجهاد » الإسلامي وقوة إسرائيلية في ٦ أكتوبر بمثابة نقطة الانطلاق للانتفاضة الواسعة ، التي بدأت بالقطاع وأشعلت الضفة في أكتوبر ١٩٨٧ .

والملاحظ أن التطورات التي شهدتها عام ١٩٨٧ على صعيد المقاومة السياسية تعتبر أكثر أهمية ، لأنها وضعت الأراضي المحتلة على الطريق الذي قد يؤدي إلى العصيان المدني - لأول مرة منذ أن فشلت المحاولة الوحيدة للدفع في اتجاه هذا العصيان عقب الاحتلال مباشرة خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٧ . بعد أن غلب الطابع المطالب أو الاحتجاجي الضيق النطاق أو الاحتفالي لإحياء ذكرى مناسبات وطنية على هذه المقاومة لفترة طويلة . فكانت المقاومة السياسية إما رد فعل لإجراءات تصفية إسرائيلية ، أو للمطالبة بتحسين ظروف الحياة ، أو لإحياء مناسبات معينة أبرزها انطلاق العمل الفدائي (أول يناير ١٩٦٥) ، اغتصاب فلسطين (١٥ مايو ١٩٤٨) وحرب يونيو (٥ يونيو ١٩٦٧) ومعركة الكرامة (٢١ مارس ١٩٦٨) وتقسيم فلسطين (٢٩ نوفمبر ١٩٤٧) ثم بعد ذلك يوم الأرض (٣٠ مارس ١٩٧٦) .

وكان عام ١٩٨٧ قد بدأ في مناخ الانتفاضة الشعبية التي تفجرت في ديسمبر ١٩٨٦ ، وهي أكبر انتفاضة في الأراضي المحتلة منذ الانتفاضة ضد روابط القوى العميلة للاحتلال عام ١٩٨٢ . فقد أدى استشهاد طالبين من جامعة بيرزيت في منتصف ديسمبر ١٩٨٦ برصاص قوات الاحتلال إلى إجراءات احتجاج في الضفة الغربية لم يلبث أن اتسع نطاقها لتمتد إلى قطاع غزة وإلى داخل إسرائيل أيضا على نحو يتجاوز الطابع الاحتجاجي . ولم تكن هذه الانتفاضة تهدأ حتى بدأت « شبه انتفاضة » جديدة امتدت خلال شهر فبراير ومارس ، واقتربت بتصاعد كمي ملحوظ في عمليات المقاومة المسلحة . ولم تنض

المقاومة بشقيها السياسي والمسلح في خطين متباعدين ، بل التقيتا وتعلقتا في مجرى واحد . فكانت بعض العمليات المسلحة تأتي ردا على رد الفعل القمعي الإسرائيلي للمقاومة السياسية مثل عملية تفجير دورية راجلة لقوات الاحتلال في ٣ مارس ١٩٨٧ عند « باب دمشق » بالقسم ردا على إغلاق جامعتي الخليل والتجاح عقب مشاركتهما في المقاومة السياسية بالظواهر والإضراب عن الدراسة . كما كان تفجير قنبلة ذات قوة تدميرية متوسطة قرب مستوطنة « افرات » ردا على القمع الذي تعرض له أهالي مخيم جلازون قرب رام الله بسبب مشاركتهم الواسعة في المظاهرات . ثم جاءت انتفاضة أكتوبر بتأثير عملية حي الشجاعية بالقطاع غزة في ٦ أكتوبر والتي ترتب عليها اشتباك بين خلية فدائية وقوة عسكرية إسرائيلية أسفر عن استشهاد أربعة فدائيين واعتقال ضابط وإصابة عدد من الجنود ، وهي العملية التي جاءت بدورها كرد على حادث مقتل شابين بالقطاع في أول أكتوبر على أيدي سلطات الاحتلال . ورغم أن هذا الحادث أعقبته مظاهرات خرجت من مخيم الشاطئ وجباليا في ٣ أكتوبر ، واتسع نطاقها إلى دير البلح ومعسكر البريج في اليوم التالي ، إلا أن هذا الاحتجاج لم يتطور في اتجاه انتفاضة شعبية ويمتد إلى الضفة الغربية إلا في ٩ أكتوبر عقب عملية حي الشجاعية التي أعقبها زعجا جديدا ، فتميزت المظاهرات بالعنف حيث تخللها إشعال الإطارات ورشق قوات الاحتلال بالحجارة وإلقاء زجاجات حارقة عليها . كما اقترنت بها إضرابات تجارية منظمة جيدا . ولم تكن هذه الانتفاضة تهدأ حتى بدأت انتفاضة ديسمبر ١٩٨٧ في الاشتعال انطلاقا من غزة للمرة الثانية هذا العام ومن داخل مخيم جباليا أيضا لتمتد إلى الضفة الغربية وإلى داخل إسرائيل . وتعتبر هذه أعنف انتفاضة شعبية منذ الاحتلال بشهادة مختلف وكالات الأنباء ، فوصفتها وكالة « اسوشيتد برس » على سبيل المثال بأنها « أعنف صدام منذ الاحتلال » . فقد انطوت هذه الانتفاضة على مظاهر بطولية وفداء ألهمت الخيال الشعبي العربي لأول مرة منذ فترة طويلة ، كما تدل على ذلك متابعة معالجات الصحف العربية لها ، كما ألهمتها قبلها بأيام عملية « شهادة قبية » بالجليل في ٢٦ نوفمبر . وقد قلت هذه الانتفاضة ، بانساع نطاقها ومشاركة مختلف القوى الاجتماعية الفلسطينية فيها وبخلف مظاهراتها وشمول الإضراب العام لمختلف أنحاء الأراضي المحتلة ، على وجود إمكانية واقعية للعصيان المدني فيما لو توافرت الشروط الضرورية لتنفيذه ، وفي مقدمتها القيادة المحركة المقبولة جماهيريا ، والتنظيم الدقيق لمختلف جوانب الحياة في ظل هذا العصيان ، وروح الصمود التي تكفل استمراره لأطول فترة . وعلى هذا النحو كان عام ١٩٨٧ بمثابة نقلة هامة لنشاط المقاومة الفلسطينية ، وبصفة خاصة على صعيد المقاومة

السياسية . ويتضح ذلك بمتابعة تطور المقاومة السياسية المسلحة خلال السنوات العشر الماضية قبل ١٩٨٧ . (*)

١ - المقاومة السياسية :

ويأتى تقديم العرائض والشكاوى في المرتبة التالية . ويتركز هذا النمط أيضا في الاعتراض على مصادرة الأراضي . كما يشمل الاحتجاج على مختلف الاجراءات التصفية لسلطات الاحتلال ، مثل إغلاق الجامعات والمدارس وطرد بعض السكان وسوء معاملة المعتقلين والمحبوسين وتحديد الإقامة وبناء المستوطنات ، فضلا عن ممارسات المستوطنين ضد الأهالي العرب عموما .

والملاحظ أن هذا النمط من المقاومة السياسية متكرر أيضا بمعدلات منخفضة . لكن يخفى في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ وفقا للبيانات المتاحة ، وهو يتميز كالنمط السابق باستقرار نسبي وإن كان أقل في تذبذبه صعودا وهبوطا .

وشمة نمط آخر في إطار الأنماط الدنيا للمقاومة السياسية وهو رفع الأعلام الفلسطينية . وينصرف هذا النمط إلى نوعين من الحالات : أولهما رفع الأعلام خلال المظاهرات وثانيها حالات التسلل التي يقوم بها بعض الشباب الفلسطيني إلى منشآت إسرائيلية ليلا لرفع الأعلام الفلسطينية عليها بعد إزالة الأعلام الإسرائيلية .

والملاحظ أن النوع الأول ترتبط معدلاته بزيادة أو نقصان المظاهرات . أما النوع الثاني فيبدو متصاعدا في السنوات الأخيرة بشكل واضح رغم معدلاته المنخفضة .

وهناك أيضا نمط عقد المؤتمرات . وهو يكثر في العادة بنشاط بعض الشخصيات الكبيرة في الأراضي المحتلة من وجهاء أو عمد أو رؤساء بلديات بمن فيهم المطردون من مناصبهم . وغالبا ما تعقد هذه المؤتمرات للاحتجاج على إجراءات طرد أو مصادرة أراضي أو تعطيل صحف . والقليل منها هو ما يعقد لإحياء ذكرى مناسبات وطنية . أما نمط اللجوء للقضاء فيتمس بهبوط واضح في خطه البياني خلال السنوات العشر الأخيرة . وهناك ثمانية حالات أساسية لجأ فيها السكان العرب للقضاء هي الاعتقال ومصادرة الأراضي والطرد والإقامة الجبرية والدخول إلى أو الخروج من الأراضي المحتلة ومصادرة بطاقات الهوية وجمع التمثل .

ويرجع التراجع المستمر في نمط اللجوء للقضاء في السنوات الأخيرة إلى مسألة القضايا التي تصدر فيها أحكام لصالح العرب . فتكشف دراسة قام بها د . ابراهيم اربليخ المحاضر بجامعة تل أبيب أن نسبة القضايا التي تنجح فيها العرب لا تتجاوز ٦٪ منذ الاحتلال . كما أن هناك خلافا في الأساط الفلسطينية بالمنطق المحتلة حول اللجوء للقضاء . فيعارض البعض ذلك لأنه يعنى اعترافا بالمكانة القانونية للسلطة القضائية الإسرائيلية ، وهو ما يعتبر ثمنا باهظ يدفعه الفلسطينيون دون مقابل مناسب . بينما يرى البعض الآخر أنه من حق الفلسطينيين اللجوء للقضاء الإسرائيلي حتى يزول الاحتلال لأنه لا خيار آخر أمامهم ، وخاصة في مجال استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية التي تعتبر جهازا تابعا لسلطات الاحتلال بنفذ

شهد هذا النوع من المقاومة تطورا ملحوظا خلال السنوات العشر الماضية ، بتأثير النجاح الذي حققته انتفاضة يوم الأرض في ٣٠ مارس ١٩٨٦ ، والتي تعتبر أول انتفاضة شعبية تتميز بمشاركة جماهيرية واسعة النطاق شملت فلاحين وحرفيين وعمال ومطالبا وتجارا في آن واحد . ولعل أهم ملامح هذا التطور التزايد النسبي في الأشكال العليا للمقاومة السياسية وأهمها الإضرابات السياسية والمظاهرات كما استمرت الأشكال الدنيا لهذه المقاومة من رفض تنفيذ أوامر وقرارات إلى تقديم عرائض وشكاوى ولجوء للقضاء إلى توزيع منشورات ورفع أعلام فلسطينية ، لكن في إطار ضيق الإدراك قطاعات متزايدة من أهالي الأراضي المحتلة بشكل تدريجي لصالحة جدواها في مواجهة احتلال يتحرك وفقا لمخطط محدد يعكس في سياسات قلما يجدى الاعتراض عليها في إغائها .

أ - الأنماط الدنيا للمقاومة السياسية :

يعتبر رفض القرارات والأوامر من أكثر هذه الأنماط شيوعا ، وهو أقلها فاعلية في نفس الوقت لأنه يقتصر على تسجيل موقف في الغالب ، فيما تقوم سلطات الاحتلال بتنفيذ هذه الأوامر بالقوة الجاهزة دائما للاستخدام .

وغالبا ما ينصرف هذا النمط من المقاومة إلى رفض القرارات أو الأوامر التي ترتبط بواقع الحياة في الأراضي المحتلة ، وبإذات قرارات مصادرة الأراضي . ومن القرارات التي تعرضت للرفض من بعض قطاعات السكان قرار ربط شبكة المياه في رام الله والبرية بالشبكة الإسرائيلية ، وقرارات إقالة بعض الممد ورؤساء البلديات ، وقرارات منع النشاط السياسي للطلاب وقرار إلزام أساتذة الجامعات بالتوقيع على تعهد بعدم تأييد منظمة التحرير . وأحيانا يقوم بعض السكان برفض قرارات حظر التجول ، وخاصة عندما يكون المقصود منها هو حرمانهم من تشييع جثمان أحد الشهداء ، أو رفض الأوامر الخاصة بإبراز بطاقاتهم للتحقق من هويتهم في الطريق .

والملاحظ أن هذا النمط من المقاومة السياسية متكرر دون انقطاع خلال السنوات العشر الماضية ، لكن بمعدلات منخفضة مع تذبذبات محدودة صعودا وهبوطا ، بمعنى أنه يتمتع بإستقرار نسبي من حيث معدلاته .

(*) يعتمد هذا التقرير على تحليل أحداث المقاومة الفلسطينية اعتمادا على مصدر واحد هو جريدة الأهرام خلال السنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٧ .

توجيهاتها المباشرة وغير المباشرة . لكن العثير للانتباه أن يستمر هذا النمط حتى الآن رغم وجود خلاف عليه ورغم نتائج غير المشجعة . ويبدو أن استمرار حالات الجوع للقضاء رغم انخفاض معدلاتها يرجع للاهتمام البالغ الذي تقدمه ومائل الاعلام الإسرائيلي أو الفلسطينية بالأحكام التي تصدر لصالح العرب في الوقت الذي يتم تجاهل الأحكام الأخرى مما يساعد على شيوع الاعتقاد بفاعلية اللجوء للقضاء لدى بعض قطاعات السكان العرب ، وهي قطاعات يقلص حجمها بشكل مستمر . أما آخر الأنماط الدنيا للمقاومة السياسية فهو توزيع المنشورات الذي يأتي في المرتبة الأخيرة من حيث تكراره وفقا للبيانات المتاحة . والغالب أن هذا يرجع لكونه النمط الوحيد من أنماط المقاومة السياسية الذي يتسم بالمرية . ولذلك يصعب التعرف على تكراراته الحقيقية لأن البيانات لا تتوفر إلا عن الحالات التي تتمكن فيها سلطات الاحتلال من ضبط المنشورات والإعلان عنها .

ب . الأنماط العليا للمقاومة السياسية :

يعتبر الإضراب السياسي والتظاهر أكثر هذه الأنماط شيوعا وهي أكثر فاعلية بالقطع من الأنماط الدنيا . وتدل البيانات المتوفرة عن السنوات العشر الماضية إلى أن هذه الأنماط العليا هي التي تشكل الجزء الرئيسي من المقاومة السياسية في المناطق المحتلة ، في الوقت الذي يقل الاتجاه إلى الأنماط الدنيا لهذه المقاومة . وتتصدر المظاهرات قائمة الأنماط العليا للمقاومة السياسية ، حيث شهدت السنوات العشر الماضية ارتفاع معدلاتها بشكل ملحوظ وإن لم يأخذ ذلك خطا تصاعديا من عام لآخر .

والملاحظ أن هناك ثلاثة عوامل مفجرة للمظاهرات الشعبية خلال السنوات العشر الأخيرة : أولها الإجراءات التصفية الإسرائيلية مثل الاعتقال والطرود ومصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات ورفض إعطاء تراخيص وسوء معاملة المعتقلين وصنوبر أحكام جائزة . وثانيها إحياء ذكرى المناسبات الوطنية الفلسطينية السابق الإشارة إليها ، ولتي تخرج مظاهرات في ذكرها بشكل متكرر منذ عام ١٩٧٨ . كما تخرج مظاهرات في بعض السنوات بمناسبة عيد العمال وليلة القدر . وفي عام ١٩٨٧ حدثت مظاهرات في ذكرى اغتيال طاهر المصري رئيس بلدية نابلس في مارس ١٩٨٦ . وثالثها التطورات السياسية خارج الأراضي المحتلة مثل الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في مارس ١٩٧٨ ، واجتياح لبنان في يونيو ١٩٨٢ ، وتأييد المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في فبراير ١٩٨٣ ، ثم بعضا في نوفمبر ١٩٨٤ ، وضرب مقرات منظمة التحرير ببنفس في أول أكتوبر ١٩٨٥ ، وحرب المخيمات بلبنان في أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٦ ، وانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في أبريل ١٩٨٧ .

وغالبا ما تنسم المظاهرات والعنف إما بمبادرة من المتظاهرين كأن يغتفروا قوات الاحتلال - التي تقوم بمحاصرة موقع المظاهرة - بالحجارة بعد أن يقيموا الحواجز ويرفعوا عليها الأعلام الفلسطينية ويشعلوا الإطارات ، وإما بمبادرة من سلطات الاحتلال التي تلجأ إلى العنف لتفريق المتظاهرين وخاصة في الحالات التي يسمح فيها لنطاق المظاهرة ، لكن عنف المتظاهرين يتضاعف في العادة عندما تكون المظاهرة جزءا من انتفاضة شعبية . وفي هذه الحالة تواكب المظاهرات إضرابات عمالة أو جزئية دراسية وتجارية في الغالب .

وتعتبر الإضرابات السياسية هي النمط الثاني من الأنماط العليا للمقاومة السياسية ويتم اللجوء إلى الإضرابات عادة في لحظات الانتفاضات الشعبية ، وبسبب ذات العوامل المسببة للمظاهرات والمحررة لمختلف أنواع المقاومة السياسية . وأحيانا يتم تنظيم إضرابات متعددة غير مرتبطة بمناخ انتفاضة ، للاحتجاج على أحد الاجراءات الإسرائيلية . أما الإضرابات التي تحدث أحيانا لمناسبة وطنية فتواكبها في الغالب مظاهرات . كما شهدت معظم مدن الضفة الغربية إضرابات جزئية داخلها احتجاجا على زيارات تقوم بها وفود من الحركات المتطرفة الدينية أو الاستيطانية ، وبالأذات وفود حركة كاخ التي يكون على رأسها عادة الحاخام الإرهابي مائير كاهانا . وشهدت أعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ تنظيم عدة إضرابات جزئية للتضامن مع إضراب المعتقلين عن الطعام في بعض المسجونين الإسرائيليين .

وهذا النوع من الإضراب الذي يقوم به المعتقلون شائع جدا في الأراضي المحتلة . فلم يمر عام خلال السنوات العشر الأخيرة دون قيام المعتقلين بعدة إضرابات عن الطعام احتجاجا على سوء أوضاعهم (*) . وفي كثير من الأحيان تنتشر إضرابات المعتقلين عن الطعام في أكثر من سجن . فمأن يبدأ الإضراب في أحد السجون حتى تنتشر أنباءه في سجون أخرى ، ويدخل المعتقلون في بعضها الإضراب . وفي هذا الإطار تحدث أحيانا إضرابات سياسية ، غالبا ما تكون دراسية في الجامعات والمدارس للتضامن مع المعتقلين ودعم موقفهم .

كما تنظم إضرابات سياسية أحيانا للتضامن مع إضرابات اقتصادية ، كما حدث عام ١٩٨١ تضامنا مع إضراب المدرسين في الضفة الغربية عن العمل للمطالبة بزيادة الأجور والذي استمر حوالي ثلاثة شهور (يناير - مارس ١٩٨١) وللتضامن أيضا مع إضراب أطباء وتجار القدس وبعض مدن الضفة احتجاجا على زيادة الضرائب .

(*) نصف المحامية الإسرائيلية المعروفة بدفاعها عن حقوق الإنسان المربي غيلما لاجر هذه الأوضاع بأنها (كتنظلم المعتقلات والتم على الأرض والافتقار إلى العلاج الطبي وعسكرة السجن) (وتقول أن مفهوم المسجون السياسي غير معروف في إسرائيل ، ومن هذه الناحية نجد أنفسنا أدنى حتى من البلدان الفاشية) .

وقد أدت المقاومة الفلسطينية الممتلحة إلى تحقيق الحد الأدنى من عملية تحويل الشعب في الداخل ، حيث حولت قطاعات منه بالفعل إلى جموع اللاجئين المعتمدين كلية على وكالة الغوث الدولية إلى شعب مقاوم ولكن ليس إلى الحد الذي تصبح معه المقاومة جزءاً من نمط حياته اليومية . فالمقاومة ، المطلوبة ، بطبيعتها ذات طابع « موسمي » غير متساعد ، لأنه لا يراكم الخبرات القتالية التي تقود في اتجاه العصيان المدني . ومن هنا تأتي « نظرية الموجات » التي يفسر بها بعض العسكريين الاسرائيليين المقاومة السياسية الفلسطينية قاصدين بذلك أن هذه المقاومة تبلغ ذروة معينة في بعض المراحل ثم تخمد لفترة غير قصيرة قبل أن تتدلع مجدداً حتى تصل إلى ذروة جديدة وذلك في أطر يمكن التعايش معه والسيطرة عليه .

ولذلك يبدو أن مستقبل المواجهة مع الاحتلال يتوقف على خروج المقاومة السياسية الفلسطينية من هذه الحلقة ، وذلك بأن تتوالى الانتفاضات الشعبية التي تصل إلى ذروة كالتي بلغت في انتفاضة ديسمبر ١٩٨٧ ، وأن يقل الفارق الزمني بين هذه الانتفاضات إلى أدنى حد ممكن . وتبدو تجربة عام ١٩٨٧ مبشرة في هذا المجال .

والملاحظ أن الفترة القليلة الماضية شهدت بروز تيار فلسطيني داخل المناطق المحتلة يتبنى صراحة الدعوة إلى العصيان المدني لكن مع نيل ذلك أشكال العنف ، حيث يدعو الأهالي إلى الامتناع عن دفع الضرائب ورفض بطاقات الهوية الاسرائيلية وعدم ملء الاستمارات الرسمية باللغة العبرية والتلويح بالأعلام الفلسطينية والاعتصام في المنازل التي تريد سلطات الاحتلال هدمها ومقاطعة البضائع والمنشآت الاسرائيلية والامتناع التدرجي عن العمل في منشآت اسرائيلية . ويقود هذا التيار د . مبارك عوض الذي عاد إلى القدس عام ١٩٨٢ بعد أجازة دراسية في الولايات المتحدة ليؤسس « المركز الفلسطيني لدراسات اللاعناف » عام ١٩٨٥ متائراً بأفكار مارتن لوثر كينج والمهاتما غاندي في المقاومة السلبية وهو يركز بصفة خاصة على مقاطعة السلع الاسرائيلية معتقداً أنها ستؤدي إلى دعم الإنتاج المحلي ووضعه على طريق التطور الكمي والنوعي ، وبالتالي إيجاد المزيد من فرص العمل المحلية مما يمكن من سحب الأيدي العاملة الفلسطينية في اسرائيل لتعمل في الضفة والقطاع بما يقوى الارتباط بالأرض ويجعل من الصعب مصادرتها . وهو يرى أن هذه « المعارضة المدنية اللاعنافية » ستجعل سلطات الاحتلال تفقد صوابها وتتصرف بطريقة هستيرية تؤدي إلى الزج بقطاعات أوسع في عملية مناهضة الاحتلال .

والملاحظ أن الاضرابات الاقتصادية في الأراضي المحتلة محدودة وفقاً للبيانات المتوفرة ، الأمر الذي يمكن ارجاعه إلى ضعف النقابات العمالية والمهنية نتيجة القضيّة الحديدية التي تمارسها سلطات الاحتلال عليها بصفة مستمرة . فهي تقوم باعتقال التظاهرات النقابية ، والهجوم على مكاتب النقابات واغلاقها ومنع اجتماعاتها وفرض الرقابة على مطبوعاتها لمنعها من القيام بدورها الطبيعي في الدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضائها ، مما يؤدي إلى شلل هذه النقابات التي يبلغ عددها ٣٥ في الضفة و٧ في قطاع غزة ، بخلاف عددها ماثل تقريباً من النقابات غير المعترف بها رسمياً . كما أن رد الفعل الاسرائيلي للاضرابات الاقتصادية يتسم بالعنف الشديد وينطوي في الغالب على فصل المشاركين فيها من أعمالهم . ويساهم في قلة الاضرابات الاقتصادية أيضاً محدودية انخراط العمال والموظفين والمهنيين في المقاومة السياسية بشكل عام ، حيث نجد غالبية الاضرابات السياسية يقوم بها الطلاب والتجار . ويعتبر المدرسون أكثر فئات الموظفين ممارسة للاضرابات الاقتصادية .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الاضرابات التي تحمل طابعاً سياسياً واقتصادياً في آن واحد ، مثل اضراب عمال شركة كهرياء القدس العربية احتجاجاً على محاولة سلطات الاحتلال الاستيلاء عليها .

ج . حدود المقاومة السياسية في المناطق المحتلة :

والملاحظ أن المقاومة السياسية غلب عليها لفترة طويلة الطابع المطلوب لا القتالي . وإن كانت الانتفاضة الشعبية ، التي شهدتها المناطق المحتلة عام ١٩٨٧ ، وخاصة انتفاضة ديسمبر تحمل في طياتها امكانية التطور في اتجاه الطابع القتالي الضروري لاستنزاف الاحتلال وتحمله تكلفة باهظة وقد حال دون التطور المبكر للمقاومة السياسية في هذا الاتجاه الهزيمة السريعة للمقاومة المسلحة وعجزها عن إقامة منطلقاتها القاعدية داخل الضفة والقطاع بعد الاحتلال والضرابات التي تعرضت لها في الفترة التالية . ورغم استمرار المقاومة المسلحة بعد ذلك لم يكن بإمكانها في ظل اعتمادها على قواعد خارجية وانخفاض معدلاتها أن تزدي وظيقتها المجتمعية المباشرة وهي تحويل الشعب من حالة سلبية إلى حالة إيجابية متفاعلة مع الثورة عبر خلق مفاهيم وقيم جديدة تدفع إلى خلق الإنسان التائر ، أي الإنسان الذي يمارس المقاومة اليومية في مواجهة الاحتلال بحيث يصبح كل فرد كما يقول فرانز فانون (حلقة عنيفة في السلسلة الكبرى في الجسم الكبير العنيف الذي ينطلق رداً على عنف الاحتلال فإذا بالفتات المختلفة كأنما يعرف بعضها بعضاً ويلتقي بعضها ببعض ، وإذا بالأمة غير منقسمة والشعب معاً في اتجاه واحد) .

٢ - المقاومة المسلحة :

أدى عجز الفصائل الفدائية الفلسطينية عن إقامة وحماية مناطقها القاعدية في الضفة والقطاع بعد الاحتلال إلى اضطرابها للاعتماد على أقطار الطوق العربية المحيطة بالمناطق المحتلة ، الأمر الذي أدى إلى تراجع واضح في المقاومة المسلحة بعد الضربة التي تعرضت لها المقاومة في الأردن وقضت على مناطقها القاعدية هناك في يوليو ١٩٧١ . وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت العمليات الصغرى هي الطابع السائد للمقاومة المسلحة ، وهي العمليات التي تتم باستخدام أسلحة بدائية مصنعة محليا مثل قنابل المولوتوف والزجاجات الحارقة والعبوات الناسفة والسكاكين أو المدى بالإضافة إلى إلقاء الحجارة واشعال النيران . ويطلق على هذا النوع من العمليات تعبير « المبادرات المحلية أو الذاتية » وهو تعبير ينطوي على معنيين : أولهما أنها تتم باستخدام أدوات محلية لا أسلحة مهربة من خارج المناطق المحتلة ، وثانيهما أنها تتم بمبادرة من السكان العرب في الداخل لا بتبدير أحد الفصائل للفدائية .

وبالمقابل قلت العمليات الكبرى التي تتم باستخدام الكثيف للقتال وبالأسلحة النارية بدءا بالسمكات والبنادق وحتى الصواريخ مروراً بالرشاشات .

أ . المبادرات المحلية :

يتميز هذا النوع من المقاومة المسلحة بأنه أخذ في التصاعد ، حيث تشير المصادر الرسمية الاسرائيلية إلى أنه يمثل ٦٠-٧٠٪ من مجموع العمليات المسلحة التي يتم تنفيذها بالمناطق المحتلة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة . وتولياها سلطات الاحتلال أهمية خاصة باعتبارها أكثر صعوبة في الكشف عنها حيث يقوم بها في الغالب أفراد أو مجموعات باستخدام الامكانيات المتاحة وحق دعم خارجي أو اتصال بالعناصر المرتبطة بالفصائل الفلسطينية .

ويعتبر إلقاء الحجارة أكثر أنواع المبادرات المحلية انتشارا ، وأقلها تأثيرا من الناحية المادية في الوقت ذاته رغم تأثيره المعنوي الهام . وأحيانا يأخذ هذا النوع من المقاومة شكل إلقاء وإبل كثيف من الحجارة وخاصة خلال المظاهرات مما يزيد من الخسائر الاسرائيلية وقد ظهر تأثير إلقاء الحجارة خلال انتفاضة ديسمبر ١٩٨٧ أكثر من أي وقت مضى حتى وصفها بعض المراقبين بأنها « ثورة الحجارة » أو « انتفاضة أبناء الحجارة » .. وهو وصف غير دقيق لأن هذه الانتفاضة جمعت بين كل الأشكال العليا للمقاومة السياسية وبعض الأشكال الدنيا للمقاومة المسلحة (المبادرات المحلية) .

والملاحظ أن إلقاء الحجارة أصبح أمرا شائعا للغاية لدى تلاميذ المدارس الصغار ، الذين تمثل الحجارة أول سلاح

يقذفونه في وجه الاحتلال . وعندها انتشرت ظاهرة قيام تلاميذ المدارس بإلقاء الحجارة عبر أسوار مدارسهم على السيارات الاسرائيلية اتجهت سلطات الاحتلال إلى إقامة أسوار عالية فوق الأسوار القديمة لمعظم المدارس بحيث أصبح ارتفاع الأسوار من ٨ إلى ١٠ أمتار ، على نحو جعلها أقرب إلى المعتقلات . وتعتبر السيارات الاسرائيلية وخاصة العسكرية منها الهدف الرئيسي للحجارة كما تلقى الحجارة على دوريات الشرطة الاسرائيلية ، وعلى المصيريات التي يقوم بها المستوطنون أو الجماعات الاستيطانية مثل جوش ايمونيم . وفي حالات قليلة تم إلقاء الحجارة على مراكز البوليس وأتوبيسات عامة ومطاعم .

وينتشر إلقاء الحجارة في مختلف أنحاء المناطق المحتلة لكنه أكثر انتشارا في غزة ونابلس ورام الله والقدس وطولكرم جنين والخليل والبير وفي بعض الأحيان يتم إلقاء زجاجات فارغة مع الحجارة على الأهداف الاسرائيلية .

أما الزجاجات الحارقة وقنابل المولوتوف فتتمثل النمط الثاني المنتشر للمبادرات المحلية . وهي تلقى على مجموعة واسعة من الأهداف الاسرائيلية معظمها ذات طابع مدني مثل وسائل الانتقال من سيارات خاصة وعامة وقطارات ومطاعم وبنوك ومسارح ودور سينما ومحطات بنزين ومحلات تجارية ، فضلا عن الأهداف العسكرية المتاحة مثل الدوريات والسيارات العسكرية . وهي تنتشر في مختلف أنحاء المناطق المحتلة ، لكنها أكثر انتشارا وفقا للبيانات المتاحة في القدس بمعدلات عالية وتليها نابلس والخليل وبيت لحم وغزة والبيره وقلقيلية ورام الله وخان يونس وطولكرم .. على الترتيب .

والملاحظ أن هناك استخداما محدودا للقنابل اليدوية الصغيرة إلى جانب المولوتوف والزجاجات الحارقة . وتؤكد بعض المصادر الفلسطينية على تسرب قنابل اسرائيلية من طراز ٢٦ إلى أيدي بعض الفلسطينيين في المناطق المحتلة .

كما تنتشر عمليات إشعال النار خلال المظاهرات أو قبيلها أو بعدها ، حيث يجري إشعال إطارات سيارات قديمة وتحدث أيضا عمليات إحراق لبعض المباني مثل مركز شرطة نابلس (١٩٧٨) ومطعم ودار سينما بغزة (١٩٨٠) ومصنع فوكه بالخليل (١٩٨١) ومنزل لأحد المستوطنين بالقدس (١٩٨٣) ومطعم بالقدس (١٩٨٤) ، وعدة محلات تجارية مملوكة لمستوطنين بالقدس (١٩٨٥) وملهى ليلى للضباط الاسرائيليين بغزة ومحلات تجارية للمستوطنين بالقدس (١٩٨٦) كما تتعرض سيارات المستوطنين ووسائل المواصلات الاسرائيلية لعمليات إحراق متكررة .

وقد شهد عام ١٩٨٧ ظاهرة قيام صبية صغار تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٥ عاما بأعداد وقف القنابل الحارقة في اتجاه السيارات العسكرية الاسرائيلية .

ويأتي في مرتبة تالية وضع القنابل الزمنية والعبوات الناسفة في مختلف المواقع الاسرائيلية التي يمكن الوصول إليها . لكن الملاحظ أن القنابل منها فقط هو الذي ينتج إصابات بشرية أو مادية مؤثرة وفقاً للبيانات المتاحة ، وذلك بنسبة حوالي ٢٣٪ من عمليات وضع قنابل زمنية أو عبوات ناسفة . كما أن حوالي ثلث هذه العبوات والقنابل يتم كشفها وإبطال مفعولها . ورغم ذلك تدل البيانات المتوفرة على أن معظم الخسائر البشرية الاسرائيلية تحدث نتيجة عمليات تستخدم فيها القنابل والشحنات الناسفة ، وتدل هذه البيانات على أن الخسائر المترتبة على استخدام القنابل الزمنية والشحنات الناسفة تفوق تلك الناجمة عن العمليات الكبرى باستخدام المسمومات والرشاشات والبنادق الآلية والصواريخ . ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات العمليات التي تتم باستخدام القنابل والشحنات الناسفة بالمقاييس إلى العمليات الكبرى التي تنخفض معدلاتها بشكل ملحوظ .

وتتركز عمليات وضع القنابل والعبوات في القدس كما تنتشر بمعدلات أقل في غزة والعديد من مدن الضفة وأهمها الخليل ونابلس والبيرة وجنين ورام الله وبيت لحم وقلقيلية .

ومن أهم أنواع المبادرات المحلية التي انتشرت خلال السنوات الست الماضية بصفة خاصة عمليات الطعن بالمدى أو السكاكين أو الآلات الحادة عموماً . وتوجه هذه العمليات بالأساس ضد المستوطنين والضباط والجنود الاسرائيليين وأحياناً ضد بعض موظفي الإدارة الإسرائيلية في المناطق المحتلة وبصفة خاصة السائقين وضد بعض الفلسطينيين المتعاونين مع سلطات الاحتلال . وتعتبر القدس أهم مسرح لهذه العمليات بسبب وجود أكبر عدد من المستوطنين بها . كما تنتشر في غزة والعديد من مدن الضفة وبالأزاد الخليل وبيت لحم ونابلس . وتدل البيانات المتوفرة عن عمليات الطعن بالسكاكين خلال السنوات العشر الماضية على أن حوالي ٢٢٪ منها تسفر عن مقتل الشخص المطمون بينما تؤدي بقيةها إلى إصابته بإصابات مختلفة تتفاوت حدتها تبعاً لموقعه وتدريب القائم بالعملية ووفقاً لأداة الطعن المستخدمة .

وقد شهد عام ١٩٨٦ لأول مرة استخدام القنابل في الهجوم على بعض المستوطنين في رام الله والبيرة الأمر الذي قد يحمل معنى مشاركة الفلاحين في عمليات من هذا النوع لأول مرة .

ب . العمليات الكبرى :

ويقصد بها العمليات التي تتم باستخدام الأسلحة القارية بدءاً بالمسمومات ووصولاً إلى الصواريخ ومروراً بالرشاشات والبنادق الآلية . ويلاحظ أنها تتم في إطار ضيق وبمعدلات منخفضة خلال السنوات العشر الماضية ، بل ومنذ ١٩٧١ بعد القضاء على المناطق القاعدية للمقاومة بالأردن . وتعتبر العمليات التي تتم باستخدام الرشاشات والبنادق الآلية ، وفي مقدمتها آر . بي . جي ، أكثر تكراراً وفقاً للبيانات المتوفرة

وهي عمليات تنجبه إلى أهداف عسكرية أو استيطانية في الأساس وإن كان بعضها يتجه إلى أهداف مدنية .

ويوضح الجدول رقم (٧) أعداد المصابين والقتلى من جنود وضباط قوات الاحتلال والمستوطنين خلال عمليات الهجوم بالرشاشات وقنابل الليانات المتوفرة خلال الفترة ١٩٧٧، ١٩٨٧ (٥) .

كما حدثت عمليات هجوم بالرشاشات على القوات الاسرائيلية التي قامت باحتلال أجزاء من لبنان خلال الاجتياح الذي تم في يونيو ١٩٨٢ ، وقبل أن تتسحب إلى الشريط الحدودي المحتل ، لكن في داخل الأراضي اللبنانية لا المناطق الفلسطينية المحتلة .

جدول رقم (٧) الخسائر البشرية الاسرائيلية خلال عمليات الهجوم بالرشاشات

العام	المصابون	القتلى	الموقع
١٩٧٧	١٣ جندياً	ضابط واحد	القدس ونابلس
١٩٧٨	٢ جنود	مستوطن	القدس
١٩٧٩	جنديان	—	الخليل
١٩٨٠	٥ جنود	جندى واحد	القدس وبيت لحم
١٩٨١	٣ مستوطنين	مستوطن	القدس
١٩٨٢	مستوطنان	—	القدس وطولكرم
١٩٨٣	٣ جنود	جندى واحد	رام الله
١٩٨٤	جندى و٣ مستوطنين	—	غزة والقدس
١٩٨٥	٣ جنود	رجل مخابرات	القدس وقلقيلية
١٩٨٦	٦ جنود و٣ مستوطنين	جندى	غزة وهره
١٩٨٧	١٨ جندى ومستوطن	ضابط و٦ جنود	القدس وغزة
	ورجل مخابرات		

وفي هذا الأطار أيضاً تحدثت عمليات قصف للزوارق الاسرائيلية بالرشاشات قرب سواحل لبنان من داخل الأراضي اللبنانية وإذا كانت بعض عمليات الهجوم بالرشاشات تتم من الأراضي اللبنانية ، فالملحوظ أن الغالبية العظمى من عمليات الهجوم بالصواريخ تتم أيضاً من هذه الأراضي لكن عبر الحدود

★ تستند هذه الخسائر إلى التقديرات الإسرائيلية ، وهي في الغالب أقل من الواقع .

في اتجاه مستوطنات الجليل ، باستثناء عمليات قليلة تمت من داخل الأراضي المحتلة إحداهما عام ١٩٧٧ استهدفت مستوطنة بالقنس واثنين عام ١٩٧٨ وواحدة عام ١٩٨١ ضد مستوطنات بالقنس أيضا .

أما الغالبية العظمى لعمليات الهجوم بالصواريخ فتحدث عبر الحدود اللبنانية الاسرائيلية في اتجاه مستوطنات الجليل وأهمها مستوطنات كيريات شمونة ونهاريا . وكان تساعد هذه العمليات بشكل مؤثر خلال عام ١٩٨١ وأوائل عام ١٩٨٢ الدافع المباشر للاجتياح الاسرائيلي للبنان في يونيو ١٩٨٢ الذي تم تحت شعار سلامة «الجليل» ، أي ضمان أمن منطقة الجليل المتاخمة للحدود اللبنانية بالقضاء على قواعد ارتكاز المقاومة الفلسطينية في لبنان . وعندما اضطرت قواعد الاحتلال للتسحاب التدريجي من المناطق التي احتلتها خلال هذا الاجتياح ، حرصت على الاحتفاظ بشريط حدودي بعمق ١٥ كيلومترا داخل الأراضي اللبنانية في محاولة لحماية منطقة الجليل من هجمات الصواريخ (الكاتوشا بالأساس) ، لكن هذه المحاولة لم تفلح في الحذف من هذه الهجمات إلا حوالي عامين . ففي أوائل ١٩٨٥ ومع بدء عودة قوات المقاومة الفلسطينية إلى لبنان من جديد عادت عمليات الهجوم بالصواريخ على مستوطنات الجليل : عسيتان خلال ١٩٨٥ ، وأربع عمليات خلال ١٩٨٦ وأربع عمليات خلال ١٩٨٧) .

جدول رقم (٨) الخسائر البشرية الاسرائيلية في عمليات الهجوم بالمستوطنات

العام	المستوطنون	القتلى	الموقع
١٩٧٨	—	جندى واحد	القنس
١٩٧٩	—	—	—
١٩٨٠	—	صابط مغارات	نايلس
١٩٨١	رئيس روليت قرى رام الله	سائق أجرة رام الله وغزة	
١٩٨٢	—	مستوطن	بيت لحم
١٩٨٣	جندى ومستوطن	٣ مستوطنين	الخليل وقسم بلاطة والقنس
١٩٨٤	٣ مستوطنين	جنديين	القنس والبيرة
١٩٨٥	٧ مستوطنين ٣ جنود وضابط	مستوطنين	ونابلس والخليل وغزة القنس وعزة والخليل
١٩٨٦	٣ جنود وضابط صابط وجنديين وعمل شين بيت ٨ و مستوطنين	صعل شين بيت و ٣ مستوطنين	القنس والخليل ونايلس
١٩٨٧ (*)	٦ جنود ٧ مستوطنين	رجل مغارات	القنس ونايلس وغزة

(*) لم تدرج الخسائر المترتبة على عملية «شهداء قبية» بالجليل في ٢٦ نوفمبر ١٩٨٧ على أساس أنه قد تم إدراجها في الجدول الخاص بالخسائر البشرية الاسرائيلية المترتبة على عمليات الهجوم بالرشاشات حيث استخدم القذائف في هذه العملية مدفعا رشاشا ومسحبا إضافة إلى القنابل اليدوية .

كما لم يؤد النظام الأمني الذي أقامته اسرائيل في المنطقة الحدودية اللبنانية إلى إيقاف عمليات التسلل القذائف إلى منطقة الجليل أيضا ، كما تدل على ذلك عملية التسلل التي استخدمت فيها الطائرات الشراعية في ٢٦ نوفمبر ١٩٨٧ .

وتتلى عمليات إطلاق الرصاص باستخدام المستنسات في المرتبة التالية للعمليات التي تستخدم فيها الرشاشات وهي توجه أيضا ضد قوات الاحتلال والمستوطنين في الغالب وإن كان بعضها يواجهه ضد فلسطينيين متعاونين مع سلطات الاحتلال مثل اغتيال رئيس الخدمات الادارية بالدائرة العسكرية في رام الله عام ١٩٧٧ .

ويوضح الجدول رقم (٨) أهم الضحايا البشرية الاسرائيلية المترتبة على عمليات إطلاق الرصاص خلال السنوات العشر الماضية .

والملاحظ أنه رغم محدودية الخسائر الاسرائيلية المترتبة على العمليات الكبرى للمقاومة المسلحة عموما بسبب انخفاض معدلاتها بشكل ملحوظ ، إلا أن آثارها على المجتمع الاسرائيلي أشد وطأة من العمليات الصغرى أو المبادرات المحلية . فالخسائر الاسرائيلية التي تترتب على العمليات الكبرى هي في الغالب خسائر بشرية . ولعل هذه الخسائر أهمية خاصة في ظل محدودية الخزان البشري الاسرائيلي بل واليهودي العالمي عموما . فعدد اليهود في العالم يقدر بحوالي ١٣-١٥ مليوناً بما في ذلك سكان اسرائيل . فإذا أسقطنا من هؤلاء اليهود غير الصهاينة واليهود المنتمين في مواطنهم الأصلية واليهود غير المستعدين للدفاع بأنفسهم عن بقاء اسرائيل وإن كانوا مستعدين لدعمها ماليا ومعنويا ، نجد أن الخزان البشري الحقيقي لاسرائيل لا يتجاوز ٥٤٠ ملايين يهودي في أفضل الأحوال .

لكن الأهم من ذلك أن الكثيرين من الاسرائيليين بما في ذلك الجنود لم يودوا ينحلون بالروح القتالية لما يسمى « بجبل الرواد » من اليهود الذين أقاموا اسرائيل وربما كان أبرز وأحدث مثال لذلك تعليق والد الجندى الاسرائيلي المتهم بالتقصير في عملية «شهداء قبية» والذي كان يقوم بمهمة حراسة القاعدة التي هاجمها القذائف . فعندما نقرر تقديمه إلى محاكمة عسكرية وثبتت بعض الصحف الاسرائيلية جملة عليه ، أعلن والده صراحة : « إنني أفضل إنني حيا على أن يكون بطلا ميتا كما يريد له جيش الدفاع » .

وهناك أمثلة عديدة لانتشار هذه الظاهرة منذ حرب لبنان ١٩٨٢ على الأقل . فخلال تلك الحرب فضل ثمانية جنود اسرائيليين الوقوع في أسر القوات الفلسطينية بدلا من القتال حتى النهاية وفقا للتعليمات التي تقتضي « بالمعنى إلى تجنب الوقوع في أسر المنظمات » . وقد كشفت أحداث انتفاضة ديسمبر ١٩٨٧ عن مدى شيوع هذه الظاهرة عندما أخذت عائلات الجنود تمارس ضغوطا على المسؤولين في الجيش الاسرائيلي لابعاد أبنائهم عن الضفة والقطاع . وقبلها بقليل كان الجنرال نئان فيلنای

رئيس قسم الطاقة البشرية في هيئة أركان الجيش الاسرائيلي يحذر من (عواصف القلق البالغ الذي يتهدد مهامات جنود جيش الدفاع على أبنائهم الذين يخشون في الجيش) كما استخدم صحفي اسرائيلي تعبير « جنود الشيكولاته » في مجال السخرية من الأمهات اللاتي يتشكون من أن (أبناءهن المجندين لا يأكلون سوى وجبات حرب) .

ودلالة ذلك أن الوضع المعنوي الراهن للجيش الاسرائيلي يجعله أكثر تأثراً بالمعاملات المسلحة الكبرى أكثر من أى وقت مضى خاصة بعد أن وضع اربناكه إزاء المفاجآت العسكرية التي تنتزع منه زمام المبادرة وتجمعه في حاجة إلى بعض الوقت ليستعيد ضبط صفوفه . وهو ما تكشف عنه تداعيات عملية « شهداء قبية » في ٢٦ نوفمبر ١٩٨٧ .

وكذلك الحال بالنسبة للتأثير النفسي للمعاملات الكبرى والذي لا ترقى إليه المبادرات المحلية بأية حال . فعلى سبيل المثال وصفت صحيفة « معاريف » الاسرائيلية التأثير النفسي لعملية (شهداء قبية » بقولها : (كانت الحالة النفسية للجميع في منطقة الجليل صعبة ، حيث سيطر الاحساس القاسي بالفشل والعجز كما كان هناك احساس بالرعب بين السكان تحسبا لوجود فدائيين آخرين مختبئين) . هذا فضلا عن التكلفة المالية الباهظة للمعاملات الكبرى ، كما تدل عليها مشاهد الامتفاز العسكري البري والجوى الذي يترتب على هذه المعاملات بما ينطوي عليه من تكاليف الوفود وقذائف الانارة واستهلاك الطائرات الهليكوبتر والآليات وما إلى ذلك .

وليس أدل على عمق تأثير العمليات الكبرى من سيطرة شعب عملية « شهداء قبية » التي صارت تعرف في اسرائيل باسم « ليلة الطائرات الشراعية » على نظم الانذار الاسرائيلية . فبعد

حوالي عشرة أيام من هذه العملية تم رصد جسم طائر غريب فوق الجليل الأعلى ترتب عليه شن عملية بحث واسعة النطاق في قطاع الحدود اللبنانية الاسرائيلية . فأطلقت الطائرات لتمشيط القطاع الممتد بطول منطقة « الحزام الأمني » بجنوب لبنان وأطلقت نيران مدافعها بالاضافة إلى أكثر من ٤٠٠ قذيفة مضنية ، فضلا عن انتشار القوات بأملحتها الأمر الذي تكلف حوالي ١,٢ مليون دولارا وفقا للتقدير الاسرائيلي قبل أن يتم اكتشاف أن الجسم الغريب الذي تم رصده كان طائره ورقية أفلتت من يد طفل في المنطقة ودفعته الريح إلى سماء الجليل الأعلى .

لكن هذا التتمين للقدرات التأثيرية على العمليات الكبرى للمقاومة المسلحة لا يعنى التقليل من أهمية المبادرات المحلية إذا اتسع نطاقها إلى أوسع قطاعات ممكنة من سكان المناطق المحتلة ، وأصبحت انكاسا للواقع الاجتماعي والسياسي والعسكري اليومي للحياة في هذه المناطق . فإذا صاحبها تطور الانتفاضات الشعبية واستمر اراها على المستوى الذي وصلت إليه في ديسمبر ١٩٨٧ تكون المناطق المحتلة قد اقتربت من العصيان المدني الشامل ما لم تتمكن السياسات الاسرائيلية من احباطه كما حدث في الفترة التالية مباشرة للاحتلال ، حيث نجحت هذه السياسات في الحد من المقاومة السياسية والمسلحة في آن معا .

لكن المؤكد أن السياسات الاسرائيلية لم تكن العامل الوحيد وراء عجز المقاومة بشقيها المسلح والسلمي عن أن تمثل تحديا حقيقيا للاحتلال الاسرائيلي في الضفة والقطاع على مدى عشرين عاما . فلم تكن هذه السياسات بقدرة على الوصول إلى هذه النتيجة ما لم تتوفر عوامل أخرى على الصعيد الفلسطيني والعربي .

ثانيا : الظروف المؤثرة على صعود وهبوط المقاومة الفلسطينية

فاعلا من خلال افتراضه بتأثيرات أخرى ترجع إلى قصور استراتيجية المقاومة المسلحة نفسها ، والاطار السياسي الاجتماعي في المناطق المحتلة ، وانقسام حركة المقاومة على نفسها ، وافتقادها إلى الدعم العربي .

لم يكن المسار الذي اتخذته المقاومة الفلسطينية بشقيها المسلح والسياسي وليد صدفة ، وإنما كان نتاج ظروف موضوعية ذات صلة بالأوضاع المحيطة بهذه الحركة فلسطينيا وعربيا واسرائيليا ، و ظروف ذاتية تتعلق بتركيب حركة المقاومة نفسها وفي هذا الاطار كان تأثير السياسات الاسرائيلية تجاه المقاومة

١ - تأثير السياسات الاسرائيلية :

تشتمل السياسات الاسرائيلية تجاه المقاومة على اجراءات للردع ولرد الفعل ، وللاحتواء في اطار توجه يسمى منذ اليوم الأول للاحتلال إلى منع تبلور موقف ثوري في المناطق المحتلة يمكن أن تنتج عنه حركة فاعلة للمقاومة ، أى السيطرة على الظروف الموضوعية التي يمكن أن تساعد على تنامي هذه المقاومة .

أ . اجراءات الردع :

يعتبر الردع هو العنصر الأكثر أهمية في سياسة اسرائيل تجاه المناطق المحتلة بما يهدف إليه من الرقابة والضغط وإقرار النظام العام فيها . وقد مارسته منذ اليوم الأول للاحتلال سواء بوسائل مباشرة أو غير مباشرة ، حيث عمدت سلطات الاحتلال إلى طرد بعض العناصر الفاعلة وهدم منازل البعض الآخر ، معتمدة في الاختيار على الوثائق الأمنية المتعلقة بالمنظمات الفدائية التي تركتها السلطات الأردنية قبل انسحابها من الضفة الغربية وأرادت سلطات الاحتلال بذلك تخويف أهالي المناطق المحتلة لردعهم عن المشاركة في المقاومة . كما قامت بإبعاد القيادات الوطنية المعروفة ، وبتمديد الممتلكات الخاصة لكل من يشبه في قيامه بنشاط ما ضد الاحتلال . فكان يتم نصف عدد كبير من المنازل لمجرد الاشتباه في انتماء أحد أبناء الحي أو القرية لمنظمة فدائية .

وقد دار جدل في الأوساط الاسرائيلية حينئذ حول المفاضلة بين نفس المنازل ومصادرتها . وغلب الاتجاه الداعي للنسف على أساس أنه يحقق ردعا لا تكفله المصادرة التي تبقى الأمل في استعادة هذه المنازل فيما بعد .

كما مارست سلطات الاحتلال أسلوب الاعتقال الجماعي كأداة للردع ، بما يتضمنه من تعذيب وما يترتب عليه من أحكام بالسجن لمدد طويلة ، وكذلك أسلوب تحديد الإقامة بهدف تجميد العناصر ذات الخطر المحتمل ، مع إرغام الخاضعين لهذا التجميد على مراجعة الشرطة أو السلطة العسكرية يوميا ، بما يؤدي إليه ذلك من آثار نفسية واقتصادية تجعل أى شخص فى مثل هذا الوضع ضعيفا من الناحية المعنوية .

وتستند سلطات الاحتلال في هذه الاجراءات إلى نظام الدفاع أو الطوارئ ، الذى أصدرته سلطات الانتداب البريطانى عام ١٩٤٥ ، وأعاد الاحتلال الاسرائيلى العمل به عام ١٩٦٧ .

ويتمس هذا النظام بالصرامة والشدّة ولتهلك المبادئ الأساسية لحقوق الانسان ، حيث أجاز إبعاد أى مواطن فلسطيني خارج البلاد ومنع دخوله مرة أخرى ، ومصادرة المنازل والممتلكات وتدميرها ، والاعتقال دون محاكمة ولذلك أعادت سلطات الاحتلال الاسرائيلى العمل به على الفور ، رغم أن القاعدة التي يفرضها القانون الدولي في مثل هذه الحالة هي

تطبيق القانون الذى كان قائما وقت الاحتلال أى القانون الاردنى بالضفة والقانون المصرى بقطاع غزة . لكن سلطات الاحتلال تحالفت على هذه القاعدة مستندة إلى أن الأردن لم تكن له السيادة على الضفة وأن مصر لم تكن لها السيادة على غزة .

ولم تكف سلطات الاحتلال بهذا النظام الرادع إلى حد القهر ، وإنما أصدرت عددا كبيرا من التشريعات الصارمة التي تحمل اسم « تعليمات الأمن » ، والتي تخول الحاكم العسكري أو من يفوضه سلطات مطلقة فى التعامل مع سكان المناطق المحتلة (١) .

ويدل تتبع اجراءات الردع التي اتخذتها سلطات الاحتلال خلال السنوات العشر الماضية على أن أهم هذه الاجراءات تتخذ كلما اقتربت تكرر إحدى المناسبات الوطنية الفلسطينية التي يجرى إحيائها عادة بمظاهرات واضرابات وأحيانا بعمليات مسلحة . فتقوم بعمليات اعتقال أو تحديد إقامة لقوائم ضخمة من العناصر النشطة وتفرض حظر التجول في مناطق محددة ، وأحيانا تغلق المدارس والجامعات .

وتعتبر الاعتقالات الجماعية أكثر اجراءات الردع تكرارا خلال السنوات العشر الماضية ، مما دفع منظمة العفو الدولية لأن تضع الضفة وغزة في عداد أكثر مناطق العالم من حيث معدلات الاعتقال السياسي . وقد أقامت سلطات الاحتلال ١٥ سجنا بالضفة والقطاع منذ ١٩٦٧ ، إضافة إلى المسجون التي كانت قائمة قبل الاحتلال وأكبرها سجن الضفة المركزى بنابلس وسجن غزة المركزى وسجن الفارعة وسجن المسكوبيه بالقصص .

(١) الملاحظ أنه في نفس الوقت قامت سلطات الاحتلال بتجميد عقوبة الاعدام حتى ينص عليها نظام الطوارئ بعد جدل في الأوساط الاسرائيلية رجعت خلاله كمة التبرار المطالب بالفاتحا على الأسس التالية :

— إن وجود عقوبة الاعدام يجعل للفدائيين يقتلون حتى النهاية على أسس أنهم يعرفون ما ينتظرهم ، وبالتالي سيأخذ العمل الفدائي طابعا أضعف .

— إن الاعدام يجلب للفدائيين التعاطف العالمى ويدفع بعض تيارات اليسار الاسرائيلى للتقرب من المقاومة .

— إن الاعدام سيجعل الفدائيين بمثابة قيسين معذبين وأبطال وطنيين مما يدفع شيانا آخرين للسير على نهجهم .

— بينما بنى أقسام الاعدام موقفهم على أن معرفة الشباب بأنهم لن يعدموا عند القبض عليهم تشجع على انضمامهم للفصائل الفدائية ، وأن تغلب حكم الاعدام في الفدائيين المعتقلين سيزيل أهم أسباب احتجاز الرهائن من قبل الفدائيين . وقد تجدد هذا الجدل عام ١٩٨٧ مع تصاعد المقاومة المسلحة والميليسية ، حيث تعالت الأصوات المطالبة بالاعدام وانضم إليها رئيس الوزراء شامير ومعظم قيادات ليكود . وبما وقف جهاز المخابرات الداخلية « شين بيت » في صف عدم تطبيق عقوبة الاعدام ومعه كثير من قيادات حزب العمل وكان هذا الجدل . التفتى في تاريخ اسرائيل . مستمرا حتى إعداد هذا التقرير .

وفي نفس الوقت تمثل عمليات مصادرة الأراضي المملوكة للفلسطينيين مجالاً رحباً لممارسة إجراءات الردع ، حيث تقوم سلطات الاحتلال بمصادرة أراضي العناصر المشتبه فيها وعائلاتهم لتحقيق إلى جانب هدف الردع هدفاً آخر يتعلق بتوفير الأراضي للاستيطان وممتلكاته . وقد بلغ مجموع الأراضي المصادرة في الضفة من يونيو ١٩٦٧ إلى يونيو ١٩٨٦ حوالي ٢,٧ مليون دونماً بالضفة وحوالي ١٥٨ ألف دونم بغزة وفقاً لبيانات اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود .

وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات الردع لا تهدف في التفكير الاسرائيلي إلى القضاء على المقاومة نهائياً وإنما إلى الحد منها والسيطرة عليها بحيث تبقى في الحدود التي يمكن التعايش معها ، وذلك برفع تكلفتها أي تحويلها إلى عملية باهظة التكاليف بصورة مستمرة .

ب - إجراءات رد الفعل :

وطالما أن سياسات الردع عاجزة عن القضاء المبرم على المقاومة كان من الطبيعي أن تطور سلطات الاحتلال إجراءات للتعامل مع واقعة المقاومة فور حدوثها ، وهو ما نطلق عليه إجراءات رد الفعل .

وإذا كانت المقاومة الفلسطينية في المناطق المحتلة تشمل شتى المقاومة اللذين يمكن أن يلجأ إليهما شعب تحت الاحتلال الأجنبي (المقاومة المسلحة والسياسية) ، فقد اتبعت سلطات الاحتلال أساليب مختلفة في مواجهتها . لكن هذا لا يعني تقسيم رد الفعل الاسرائيلي نفسه إلى شقين من السلوكيات في مواجهة كل من المقاومة المسلحة والسياسية . فمثل هذا التقسيم غير ممكن من الناحية العملية . فإذا كان بالأماكن وصف أحد أساليب رد الفعل مثل استخدام القوات المحمولة جواً بأنه أسلوب مضاد للمقاومة المسلحة ، فليس بالأماكن وصف أساليب مثل الاعتقال الجماعي أو هدم المنازل بأنها مضادة للمقاومة السياسية فحسب . ولذلك يمكن القول بأن سلطات الاحتلال تستخدم بشكل عام كل الأساليب لمواجهة كل أشكال المقاومة .

وفي هذا الإطار يتميز رد الفعل الاسرائيلي للعمليات الفدائية بالثورية والمباشرة واستخدام التكنولوجيا الحديثة في التعقب الأرضي للفدائيين والبحث عنهم باستخدام الطيران ، مع اللجوء إلى أساليب القمع الجماعية في مواجهة الأشكال العليا للمقاومة السياسية .

وفي المرحلة الأولى للاحتلال تميزت ردود الفعل الاسرائيلية للعمل الفدائي بالمواجهة الشاملة مع حركة المقاومة ، وخاصة قبل انسحابها لإقامة مناهلها القاعدية بالضفة الشرقية . فقد خاض جيش الاحتلال معركة منظمة لمواجهة الفدائيين أهم معالمها من حيث التنكيت الخروج لمواجهتهم في المناطق المكتوشة بدلاً من المدن ، والتحرك داخل المناطق بدلاً من اغلاقها ، والبحث عن الفدائيين في مخابهم لافي الطرق

وهذا غير المعتقالات الجماعية التي يطلق عليها اسم « معسكرات التجميع » أو « معسكرات العمل » . وفي بعض الأحيان عندما تتجاوز أعداد المعتقلين أقصى طاقة استيعابية ممكنة لهذه السجون يتم ترحيل الأعداد الزائدة إلى سجون الأراضي المحتلة ١٩٤٨ وعددها ١٩ سجناً أهمها سجن نفحة بالنقب وسجن معسليا بمسفلان وسجن الجلمة قرب حيفا .

ورغم هذا العدد الضخم من السجون والمعتقالات بالقياس إلى تعداد سكان اسرائيل والمناطق المحتلة فقد وصل الازدحام فيها إلى حد لا مثيل له في العالم ، وتكاد تنعدم فيها الرعاية الصحية والتغذية الأمية وفقاً لتقارير الصليب الأحمر الدولي ومنظمة العفو الدولية .

وعادة ما تقتصر إجراءات الاعتقال الهادفة للحيلولة دون حدوث مظاهرات في ذكرى المناسبات الوطنية الفلسطينية بإجراءات تحديد إقامة لمن لا يجري اعتقالهم لمكانتهم الاجتماعية في الغالب ويحظر التجول في مناطق معينة .

ويحل تتبع إجراءات حظر التجول الهادفة للردع خلال السنوات العشر الأخيرة على أن مدن القدس ونابلس والخليل والبييرة هي الأكثر تعرضاً لحظر التجول ، بالإضافة إلى المخيمات وبصفة خاصة مخيم الدهيشة(*) .

كما تلجأ سلطات الاحتلال إلى ابعاد بعض المشتبه في ممارستهم أو دعمهم للمقاومة إلى الخارج ، وتمنع عائلاتهم من السفر بهدف ردع غيرهم . ومن إجراءات الردع التي تلجأ إليها سلطات الاحتلال أيضا هدم أو نصف المنازل . ورغم أن هذا الاجراء يدخل أساساً ضمن اجراءات رد الفعل للعمليات الفدائية بالأساس ، إلا أنه ينطوي على جانب رادع حيث تدل لبيانات المفوضية على اتساع نطاق عمليات هدم المنازل بحجة البحث عن الفدائيين على نحو ينطوي على ارباب سافر بهدف للردع قبل كل شيء . والملاحظ أن سلطات الاحتلال لا تسمح للسكان العرب باعادة بناء المنازل التي يتم هدمها . لأسباب تتعلق بالمقاومة ١٤٥٨٠ منزلاً في الضفة و ١١٣٥٣ منزلاً بغزة حتى يوليو ١٩٨٦ ، وفقاً لبيانات اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود في الأراضي المحتلة .

وإزاء تصاعد المعارضة لإجراءات هدم المنازل من القوى التقدمية وحركات السلام الاسرائيلية ، أقر الكنيست في نوفمبر ١٩٨٦ مشروع تعديل لقانون التنظيم والبناء يتيح للسلطات هدم المنازل دون إذن قضائي في حالة الضرورة الأمنية .

(*) يقع مخيم الدهيشة على بعد ثلاثة كيلومترات جنوب مدينة بيت لحم و ٣ كم جنوب القدس ، ويمتد بشكل طولي على جانب شارع بيت لحم - الخليل . وقد انشئ هذا المخيم عام ١٩٤٩ على مساحة تبلغ ٢٤٠ دونماً . ويبلغ عدد سكانه عام ١٩٨٦ حوالي ٦٥٠٠ نسمة .

الرئيسية والعمل على أساس وحدات صغيرة سواء في المخيمات أو في القرى .

كما أفاد الاسرائيليون من تجربة الحرب الأمريكية في فيتنام التي يعتبرها يانين بمثابة حرب هيكو كتر « بالأساس بمعنى أنها طورت استخدام الهليكوبتر في تعقب الفدائيين وهذا ما يفسر اعتماد تحركات رد الفعل للعمليات المسلحة وحتى لبعض أشكال المقاومة السياسية ، على القوات المحمولة جوا التي يتم إنزالها في المواقع المعززة ضربها ردا على العملية بالتنسيق مع القوات البرية التي تتحرك في اتجاه تلك المواقع .

وفي نفس الوقت طورت سلطات الاحتلال حزمة من القويبات الموجهة ضد السكان المدنيين يتم استخدامها عقب العمليات الفدائية أو التحركات الجماهيرية كإجراءات ترد الفعل وللردع في آن واحد حيث يصعب الفصل بينها في كثير من الأحوال وفي مقدمتها اعتقال وسجن أو إبعاد العناصر النشطة ، وفرض حظر التجول والتفتيش الاستفزازي بهدف العقاب والمضايقة ومصادرة المحلات التجارية ، وهدم المنازل وإغلاق الأسواق لفترات معينة ، فضلا عن إنزال القوات إلى الشوارع للتصدي للمظاهرات وفض الاعتصامات أو الاعتصامات .

وفي مجال التصدي للمظاهرات يتم استخدام العديد من الوسائل بدءا بإطلاق المياه على المتظاهرين إلى استعمال الغاز المسيل للدموع إلى ضربهم بأعقاب البنادق وحتى إطلاق القذائف المطاطية وصولا إلى إطلاق النار للرهاب أو لأحداث إصابات . وقد وصل الأمر عام ١٩٨٦ إلى استخدام البنادق الطويلة ذات المنظار من طراز « لونج رايجل » لاستيلاء قادة المظاهرات . وتم استخدامها فعلا ضد عدد من المظاهرات مثل مظاهرات جامعة بيرزيت في ديسمبر ١٩٨٦ ومظاهرة جامعة بيت لحم ومخيم عايدة في أكتوبر ١٩٨٧ ، وخلال انتفاضة ديسمبر ١٩٨٧ . وتفسر سلطات الاحتلال استخدامها لهذا النوع من البنادق بأنه يهدف لتقليل عدد الإصابات من خلال التركيز على أهداف محددة ولأبواب الحديدية في تفریق المظاهرات .

وبدل تتبع البيانات المتوفرة عن المظاهرات في المناطق المحتلة خلال السنوات العشر الأخيرة إلى تصدى قوات الاحتلال لجميع المظاهرات بشكل منتظم لكن بدرجات متفاوتة من القوة وفقا لحجم ومدى عنف هذه المظاهرات . وقد اضطرت سلطات الاحتلال إزاء تصاعد المظاهرات في المناطق المحتلة عام ١٩٨٧ وبالأذات خلال انتفاضة ديسمبر ، إلى الاستعانة بقوات حرس الحدود والمظليين والمدبرات وقرقى مشاة كاملتين ، الأمر الذي بدت معه المدن الرئيسية في الضفة أشبه بمساحات حرب حقيقية . فقد استمرت ردود الفعل الاسرائيلية خلال هذا العام بالعنف والقوة . وحتى أول ديسمبر عشية اشتعال الانتفاضة الكبرى ، كان عدد القتلى الفلسطينيين ٩٨ منهم ٦٢

برصاص المستوطنين بينما أصيب ١٤٨ بجراح ، بينما وصل عدد المعتقلين إداريا دون محاكمة إلى ١٥٩ ، وعدد الغاضمين للانتفاضة الجبرية إلى ١٣٦ وعدد المبعدين إلى ١٩ ، في الوقت الذي هدم وأغلق ٣٨ منزلا ومحلا [وفقا لبيانات دار الجليل بعمان] .

لكن الثابت أن قوات الاحتلال استخدمت الذخيرة الحية في مواجهة الانتفاضة الكبرى بكثافة غير مسبوقة الأمر الذي حاول وزير الدفاع رابين تبريره بأن الجنود استخدموا طلقات المطاط والغاز المسيل للدموع وعندما وجوا أن ذلك غير كاف اضطروا للمحافظة على الأمن والنظام . وتؤكد تقارير المرابطين أن الجنود الاسرائيليين اعتمدوا بالأساس على رشاشات (عوزي) وبناقل (م - ١٦) في تصديهم لهذه الانتفاضة . وتتصدى سلطات الاحتلال للأضرابات في العادة بفرض غرامات باهظة على أصحاب المتاجر الذين يغلقونها في أيام العمل العادية . وتشمل العقوبة أحيانا أحكاما بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات .

ورغم أن أهم ما يميز إجراءات رد الفعل الاسرائيلي للمقاومة هو سرعتها ومباشرتها فقد شهد عام ١٩٨٧ تأخر رد الفعل لعملية « شهداء قبية » رغم التهديد والوعيد اللذين استقبلها بهما القادة الاسرائيليون ورغم أن رد الفعل السريع كان مطلوباً لامتصاص الآثار السلبية التي أحدثتها هذه العملية في المجتمع الاسرائيلي . لكن القيادة الاسرائيلية أثرت الترتيب لطروف دولية تتمثل في انعقاد القمة الأمريكية السوفيتية براشطن بعد أيام من هذه العملية الأمر الذي كان يقتضي عدم إشعال الموقف بما قد يعطى أولوية لقضية الصراع العربي - الاسرائيلي بين القضايا الإقليمية المطروحة على جدول أعمال هذه القمة ، وهو ما سعت إسرائيل إلى تجنبه باعتبار أن وضع الجمود الراهن هو أفضل الأوضاع من زاوية المصلحة الاسرائيلية ولكي تكفل إسرائيل استمراره وبالتالي عدم تناوله في القمة بما يتجاوز إقرار حالة الجمود ، كان عليها الامتناع عن إلقاء حجر كبير في البحيرة المطلوب أن تظل هانئة . ثم جاءت أحداث الانتفاضة الكبرى ابتداء من ٩ ديسمبر ١٩٨٧ لتدفع القيادة الاسرائيلية إلى تركيز كل جهدها في مواجهتها ، مما أدى إلى تأجيل الرد الانتقامي على عملية « شهداء قبية » مرة أخرى وإن كان من المتصور أن الوحشية التي واجهت بها سلطات الاحتلال هذه الانتفاضة تعكس في أحد جوانبها الرغبة في الانتقال إلى جانب الآلية التقليدية التي تقضي بتشديد العنف كلما تصاعد التحدي .

وقد ثبت من خلال تفجر فضائح جهاز الأمن الاسرائيلي الداخلي « شين بيت » خلال عام ١٩٨٧ (*) ، أن معظم الادانات التي تقررها المحاكم العسكرية الاسرائيلية تقوم على اعترافات تحت الضغط ، رغم أن المعتقلين ينكرونها أمام المحكمة مؤكدين أنهم أرغموا على الاعتراف بها تحت التعذيب . لكن لا يحدث أي تحقيق قضائي في هذه الشكاوى حيث ترفض المحكمة النظر فيها إلا إذا قدم المتهم الأسماء الكاملة لمعتبيه ، وهو أمر مستحيل لأن من يقومون بالتعذيب لا يكشفون عن أنفسهم في العادة . ومن أبرز إجراءات رد الفعل الاسرائيلية للمقاومة المسلحة شن الغارات على الأراضي العربية التي تنطلق منها هذه المقاومة . وقد لجأت اسرائيل إلى هذه السياسة منذ وقت مبكر فور أن أقامت المقاومة مناطقها القاعدية في الأردن ، حيث أخذت في شن هجمات متكررة على الأراضي الأردنية المناهضة للصفة الغربية . وكان هذا الملوك الاسرائيلي أحد العوامل التي ساهمت في توتر العلاقة الأردنية الفلسطينية ثم العلاقة اللبنانية - الفلسطينية بعد أن ركزت المقاومة مناطقها القاعدية في جنوب لبنان .

وكانت المقاومة الفلسطينية قد اضطرت عقب الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان في مارس ١٩٧٨ ، إلى تحجيم عملياتها العسكرية عبر الحدود اللبنانية إلى أدنى مستوى ، بعد أن قرر مجلس الأمن بإيفاد قوات دولية في جنوب لبنان تركزت في إحدى أهم مناطق انطلاق العمليات المسلحة ، والتي كانت تعرف باسم « فتح لاند » وقد قررت منظمة التحرير عدم استخدام الحدود اللبنانية كممرح عمليات عسكرية ، مؤكدة أن هذا القرار لم يتخذ من مطلق اسقاط الخيار العسكري ، وإنما من مطلق أن العمل العسكري من خلال الحدود اللبنانية قليل الجدوى . وقد حدثت خلافات في صفوف المقاومة بسبب هذا القرار ، الذي رفضته مجموعات مقاتلة بقيادة أبو داود ، الأمر الذي فرض استمرار العمليات المسلحة عبر الحدود اللبنانية . لكنها أصبحت تكاد تقتصر على قصف مستوطنات الجليل بالصواريخ . ولذلك

(*) بدأت سلسلة هذه الفضائح في منتصف ١٩٨٦ عندما كشفت صحيفة « حداثوت » الاسرائيلية أن جهاز « شين بيت » قتل فدائيين قاما بخطف سيرة أنرييس عام ١٩٨٤ بعد اعتقالهما وزعم أنهما قتلوا خلال اشتباكات مع أفراد من الجهاز . وتصادف الموعف عندما أثبت ضابط من أصل شرقي باليويس الاسرائيلي أن الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا عليه بتهمة التعامل مع أعدو كلاء « العدو » كان بناء على معلومات لفتها « شين بيت » مما أدى إلى تشكيل لجنة قضائية لتحري نصر فاته قدمت تقريراً في ٣٠ أكتوبر ١٩٨٧ يؤكد أن ضباط الجهاز انتزعوا اعترافات من المتهمين في عديد من القضايا تحت التعذيب وأنهم كانوا يقومون بخمسات الأمن خارج أطر صلاحياتهم القانونية والطريف أن هذا التقرير أكد حق مستجوبي أفراد المنظمات في استخدام الضغوط النفسية والجسدية ضد المتهمين عدم تعجز الوسائل غير العنيفة في انتزاع المعلومات منهم لكن بصورة معتدلة .

استمر رد الفعل الاسرائيلي في شكل غارات متفوعة الحدة على المخيمات الفلسطينية غالباً وعلى بعض القواعد الفدائية في لبنان أحياناً .

قلما تصاعدت العمليات المسلحة ، وبالذات قصف « الكليوشا » في أواخر ١٩٨١ وأوائل ١٩٨٢ قامت اسرائيل باجتياح لبنان في يونيو ١٩٨٢ على نحو يتجاوز رد الفعل والردع إلى استئصال الآلة القتالية والمؤسسات السياسية الفلسطينية كلية ، للقضاء على الموقع العسكري - السياسي المنفصل الوحيد من نوعه ، الذي أتبع للمقاومة أن تبنيه عبر مسيرتها في ظل قوانين استثنائية . ورغم أن ذلك الاجتياح الاسرائيلي لم يحقق هدفه كاملاً ، بل وادى إلى نتائج عكسية بتصاعد المقاومة الوطنية اللبنانية لتشكّل مصدر تهديد جديد لمنطقة الجليل ، إلا أنه كان عاملاً من أبرز عوامل تفجير الأزمة داخل منظمة التحرير بفعل الشروخ التي أحدثتها في بنيتها التنظيمية .

ج . - سياسة الاحتواء :

هي سياسة تقليدية متكررة في تجارب الحكم الاستعماري في العديد من مناطق العالم ، بهدف تحقيق نوع من الاستقرار في المنطقة المحتلة بما يحول دون تصاعد أعمال المقاومة وهي سياسة مكتملة لسياسي الردع ورد الفعل ، حيث يعقب العقاب الصارم تنازلات أو مكافآت محدودة تهدف إلى تخفيف حدة العداء الإيجابي في صدور سكان المنطقة ، وتحولهم إلى حالة من الطاعة السلبية والرضاء بالواقع بكل ألامه .

وتتطوى سياسة الاحتواء الاسرائيلية على بعد اقتصادي يتمثل في الحيلولة دون تعرض المناطق المحتلة لأزمة اقتصادية حادة تؤدي إلى انتفاضات شعبية واسعة ضد سلطات الاحتلال دون أن يعارض ذلك مع إلحاق اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي . وقد شهدت الفترة الأولى للاحتلال وعودا اسرائيلية مكثفة حول التطوير الاقتصادي للمناطق المحتلة والحد من البطالة ورفع مستوى المعيشة وجعل الضفة الغربية بمثابة « هونج كونج » الشرق الأوسط . وقد ساهمت هذه الوعود التي لم تتحقق بالطبع في تحقيق نوع من الهدنة انعكس سلباً على حركة المقاومة ، خاصة وإن الاجراءات المحدودة التي اتخذتها سلطات الاحتلال مكنت السكان من مواصلة نشاطهم الاقتصادي المعتاد ، وأهمها :

— سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن التي أبقت على تحرك عناصر الانتاج والسلع من المناطق المحتلة والضفة الشرقية للأردن كما كان عليه الحال قبل الاحتلال تقريباً .

— تشغيل عمال المناطق المحتلة في اسرائيل ، الأمر الذي كان له تأثيران كلاهما في صالح الاحتلال : الحد من البطالة في المناطق المحتلة وبالتالي تجنب عنصر هام من عناصر الاضطراب ، والافادة من الطاقة العمالية العربية الرخيصة ، لمواجهة احتياجات النمو الاقتصادي الاسرائيلي على نحو يجسد

أبشع أنواع الاستغلال . وقد اتجه العمال العرب للاستغلال في الأعمال العامة كمشاريع الطرق وأعمال الصيانة للمدارس والمستشفيات وأعمال جمع محاصيل الجمعيات وأعمال البناء والصناعة الخفيفة خاصة التعليب والتغليف . وإزداد عددهم من ٥ آلاف عام ١٩٦٨ إلى ١٨ ألفاً عام ١٩٧٣ حتى تجاوز المائة ألف عام ١٩٨٦ . وأدى ذلك إلى انخفاض نسبة البطالة في الضفة والقطاع بشكل ملموس ، خلال السنوات التي أعقبت الاحتلال على نحو كان كفيلاً بالقضاء على مصدر هام للتوتر ، وصرف غالبية الشباب مؤقناً عن الانخراط في صفوف المقاومة . لكن هذا التأثير أخذ في التقلص تدريجياً تحت ضغط عاملين : أولهما : العجز عن استيعاب العمالة العربية التي أخذت في التزايد ، بفعل المعدلات العالية للزيادة الطبيعية ونتيجة تحول الكثيرين من صغار الفلاحين والحرثيين إلى سوق العمل ، وبسبب تزايد أعداد اللبنانيين الجنوبيين الذين يعملون في إسرائيل بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ . وثانيهما : اتساع نطاق الجامعات العربية في المناطق المحتلة وزيادة أعداد المتخفين بها ، ومن ثم خريجوها الذين لا يجدون العمل الملائم لهم ، الأمر الذي ساهم في انخراط أعداد متزايدة من الشباب في صفوف المقاومة مع أوائل الثمانينات .

ومع ذلك ، فلملاحظ أن سلطات الاحتلال دأبت على الربط بين انخفاض العمليات المسلحة ونقص عدد القتلى في المناطق المحتلة وتقلص المقاومة السيامية وبين تحصن الأوضاع الاقتصادية وبالذات توفر فرص العمل وشيوع مناخ الركض وراء النقود . ولأسحق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي عام ١٩٨٧ مقولة معروفة في هذا المجال : « إذا توفر لعرب المناطق الطعام فانه لا يعملون في الأمور التخريبية ، وإذا منحوا الفرصة لتحسين أوضاعهم وامتوى معيشتهم قلن يسرعوا في التعاون مع الجهات المتطرفة سواء في المناطق أو خارجها » .

وتهدف سياسة الاحتواء في الأساس إلى خلق زعامات متعاونة مع الاحتلال وبديلة للقيادات التي تتخلف في مجرى عملية المقاومة . وقد سعت سلطات الاحتلال إلى تحقيق هذا الهدف من خلال طرح مشروع الحكم الذاتي ، الذي ظهر لأول مرة عام ١٩٧١ مقترناً باجراء انتخابات بلدية وكان ذلك التوقيت مرتبطاً بتوقف حزب الاستنزاف على الجبهة المصرية وقبول كل من مصر والأردن لمبادرة روجرز من ناحية ، وبالبضرية التي تعرضت لها المناطق القاعدية للمقاومة بالأردن سبتمبر ١٩٧٠ - يوليو ١٩٧١ . وأرادت سلطات الاحتلال بذلك اعلان عزمها على توفير مناخ هادئ ، يشجع على الحياة الطبيعية في المناطق المحتلة ، ومحاولة فرز وجوه جديدة على رأس البلديات تكون بحكم واقعها ومع مرور الزمن وتقاوم الأمر الواقع طبيعية في التعاون مع الاحتلال . وقد نجحت سلطات الاحتلال في إجراء

الانتخابات البلدية لعام ١٩٧٢ ، رغم محاولة المقاومة الفلسطينية من خلال عناصرها في الداخل منع إجرائها تحت شعار « لا شرعية في ظل الاحتلال إلا للمقاومة » .

لكن هذه الانتخابات لم تحقق الهدف الذي سعت إليه سلطات الاحتلال ، حيث ظلت دائرة القيادات المتعاونة معها لا تتجاوز العناصر للتقليدية التي حرصت من البداية على الحفاظ على مصالحها حتى في ظل الاحتلال . ومع ذلك كررت سلطات الاحتلال التجربة عام ١٩٧٦ ، لكن في إطار تصور أكثر تكاملاً للحكم الذاتي . فكان الاتجاه السائد في الحكومة الاسرائيلية حينئذ ينظر إلى تلك الانتخابات باعتبارها تمهيداً لإقامة الإدارة الذاتية في المناطق المحتلة ، وذلك في إطار مشروع يقوم على توسيع صلاحيات البلديات ، وتقلص التدخل العسكري الاسرائيلي في شئوننا ، بحيث يكون رئيس البلدية المنتخب بمثابة حاكم لواء .

لكن نتائج انتخابات ١٩٧٦ جاءت معاكسة تماماً لتوقعات سلطات الاحتلال ، حيث أسفرت عن فوز ساحق لقوائم القوى المؤيدة لمنظمة التحرير والتي حصلت على نحو ٨٠٪ من المقاعد البلدية . بينما تعرضت قوائم الوجهاء والزعماء التقليديين لهزيمة كبرى . وبذلك أصبح معظم رؤساء البلديات المنتخبين من المعارضين للخطة الاسرائيلية الخاصة بالإدارة الذاتية .

ورغم أن سلطات الاحتلال فشلت بذلك في خلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير ، إلا أنها نجحت في الحد من المقاومة المسلحة والمسياسية بالداخل لفترة طويلة . لكنها لم تحتمل التعايش مع المجلس البلدية والقرىوية المنتخبة عام ١٩٧٦ ، فقامت بحل معظمها تبايعاً وإقالة رؤسائها المنتخبين .

وقد تنوعت سياسة الاحتواء الاسرائيلية خلال السنوات العشر الماضية على النحو التالي :

— للتوحيب بوجود اتجاه للحد من القمع بأاليب مثل إقالة الحاكم العسكري للضفة عام ١٩٧٨ لتورطه في اقتحام مدرسة عربية والتصرّجات المتفرقة التي ينلّي بها القادة الاسرائيليون في مناسبات مختلفة والتي تنطوي على دعوة للحد من القمع الجماعي .

— السماح لبعض المعتقلين أو المسجونين ، الذين يظهرون التراجع عن معاداة الاحتلال ، باستقبال أقاربهم أو نقلهم إلى المستشفيات وبإطلاق سراحهم مع التوحيب بتطبيق نفس الاجراءات على زملائهم .

— إظهار قدر من التشدد في مواجهة الجماعات اليهودية المتطرفة سواء الدينية أو الاستيطانية ، واتخاذ اجراءات عقابية ضدها أحياناً مثل اعتقال ٤٠ من أعضاء جوش ايعونيم لمحاولتهم إقامة مسطونة غير شرعية باريحا (١٩٧٧) ، ومهاجمة حزب العمل لطرف بعض الجماعات ضد العرب في القدس (١٩٧٨) وحملات

عربية (١٩٨٥) وإدانة ٣ جنود بتهمة تعذيب معتقل عربي (١٩٨٧) .

— إقامة روابط القرى من الشخصيات العربية المتعاونة مع سلطات الاحتلال ، وإنشاء اتحاد روابط القرى في الضفة الغربية برئاسة مصطفى دودين عام ١٩٨١ . وكان الهدف من انشائها أن تؤدى دور الحزب أو التنظيم السياسى الذى يضم أتباع الاحتلال الذين ظلت سلطات الاحتلال ترفض السماح لهم بإنشاء حزب سياسى . وحتى عندما أدت المقاطعة الشاملة التى قابل بها المكان العرب هذه الروابط إلى انتشارها تدريجيا ، بقيت سلطات الاحتلال مترددة إزاء محاولة أحد المتعاونين معها ، جميل العملة ، لإقامة حزب سياسى فى الضفة والقطاع تحت اسم حزب الكونغرس الالدرنية الفلسطينية الذى عقد اجتماعه القاسمى فى آخر سبتمبر ١٩٨٧ بحضور ٣٠٠ شخص ، وأقر برنامجه الذى يدور حول التفاوض مع الحكومتين الاسرائيلية والأردنية على نحو يمكن أن يكون جسرا للمفاوضات المباشرة بين اسرائيل والأردن .

وقد ساهمت سياسة الاحتواء مع إجراءات الردع ورد الفعل فى العيولة دون تبلور موقف ثورى فى المناطق المحتلة والحد من انخراط أعداد متزايدة ومتصاعدة دوما من السكان فى المقاومة ، فضلا عن التأثير على بعض القيادات الوطنية الشريفة وإغلاق المنافذ أمامها حتى تضطر للعمل فى اطار الاحتلال . وآخر مثال صارخ لذلك اتجاه حنا سنيورة رئيس تحرير صحيفة « الفجر » المقدسية وهو من القيادات الوطنية التى لعبت دورا هاما فى مواجهة الاحتلال لأن يعان فى يونيو ١٩٨٧ عزمه على أن تصدر قائمة مرشحين فلسطينيين لانتخابات مجلس بلدية القدس الموحدة وهى أول مرة يقدم فيها سياسى فلسطينى على مثل هذه الخطوة منذ أن قامت سلطات الاحتلال بحل مجلس أمانة القدس العربية فى ٢٩ يونيو ١٩٦٧ وتشكيل مجلس صهيونى محله .

وتجدر الإشارة فى ختام هذا العرض للسياسات الاسرائيلية تجاه المقاومة إلى أحد أهم عوامل فاعلية هذه السياسات ، وهو القدرة على النقد الذاتى والمحاسبة على الأخطاء . وأخر مظهر واضح لذلك التحقيق الواسع النطاق عقب عملية « شهادة قبية » بالجليل فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٧ فلم يكن هذا التحقيق سيناريو مرسوما لاحتواء النقد الموجه للجيش وقائلا مذهب إليه الصحافة العربية فى معظمها . فكان العكس تحقيا جديا اعترف خلاله مسئولون كبار بأخطائهم واستقالوا . واتجهت القيادات العسكرية على أعلى مستوى إلى أرض المعركة تطلب إعادة تمثيل العملية عدة مرات على مدى خمس ساعات متصلة لتحديد الأخطاء بدقة ومحاسبة المخطين ولعدم تكرار ما حدث . وهذا سلوك اسرائيلى متواتر فى مواجهة أى نجاح تحقته المقاومة بل وفى مواجهة أى تقصير اسرائيلى على أى مستوى . وقد تم

وايزمان المتكررة على هذه الجماعات وتطرقها ، وإلقاء القبض على الحاخام مائير كاهانا ثلاث مرات خلال (١٩٨٠) واعتقال شخص حاول إحراق المسجد الأقصى وخمسة مستوطنين للاشتباه فى اعتدائهم على متاجر عربية ورفض السماح للمستوطنين بتشكيل ميليشيات (١٩٨٣) واعتقال ٣٠ مستوطنا هاجموا العرب ومنع كاهانا من دخول قرية الطيبة ورفع الحصانة البرلمانية عنه (١٩٨٤) وحظر نشر مجلة للمستوطنين بالضفة الغربية (١٩٨٥) ، واعتقال ١١ عضوا من كاخ و ٨ متطرفين دينيين (١٩٨٦) واعتقال ٣ مستوطنين (١٩٨٧) .

— السماح لبعض المبعدين من المناطق المحتلة بالعودة إليها ، وقبول بعض المطالب العربية مثل خفض الضرائب على التجار والأطباء بغزة عام ١٩٨١ ورفع حظر التجول فى بعض المناطق قبل موعده ، وإلغاء قرارات إغلاق بعض الصحف قبل موعدها والإفراج عن بعض المعتقلين وإلغاء بعض الرسوم الإضافية فى المدارس .

— الدعوة إلى الحوار مع القيادات الفلسطينية المسماة بالمعتلة فى المناطق المحتلة ، وقيام بعض الرسميين الاسرائيليين بأجراء حوارات بالفعل . وكان لأبى إيبان وموشى ديان السبق فى هذا المجال الذى ارتاده حزبا العمل والمابام منذ فترة طويلة . ولحققت به حركة كيبوتز أيضا لأول مرة عام ١٩٨٧ ، عبر الحوار الذى أجراه عضو لجنتها المركزية موشى عميراف مع بعض القيادات الفلسطينية ذات الصلة بمنظمة التحرير مثل فيصل الحسينى مدير جمعية الدراسات العربية بالقنس ود . سرى نسيمة الأستاذ بجامعة بيرزيت .

— لعب القضاء الاسرائيلى دورا هاما فى سياسة الاحتواء عبر الأحكام القليلة التى تصدر لصالح العرب والتى لا تتجاوز ٦٪ من مجموع الأحكام التى تصدر فى قضايا عربية . فالاهتمام الاعلامى بهذه الأحكام يلعب دورا هاما فى عملية الاحتواء ، وأبرزها الحكم الخاص بنجميد الاستيطان فى بعض المواقع (١٩٧٩) ومطالبة المحكمة العليا بأن توضح الحكومة مبررات طرد عمدتى الخليل وحلحول ومبررات عدم السماح ببناء جامعة عربية بالقنس وإدانتها لصابطين بتهمة محاولة تفجير المقدسات الاسلامية بالقنس وفرض حظر مؤقت على خطط الحكومة التى تستهدف شراء شركة كهرباء القدس العربية (١٩٨٠) وإدانة سبعة جنود بتهمة استخدام العنف ضد تلاميذ فى الخليل (١٩٨٢) ، ورفض قرار إدارى يهدم محجر عربى (١٩٨٣) وإصدار أحكام بالسجن على ١٢ من المتطرفين اليهود وتوجيه اللوم لمجموعة من ضباط « شين بيت » وإدانة ضابط بتهمة ممارسة العنف ضد العرب (١٩٨٤) ومنع الاستيطان فى وسط الخليل وإدانة مستوطن لقتله طفلة

إعماله عقب حرب ١٩٧٣ بصراحة وصديقين شديدين ودون خوف من أسطورة استفادة الخصم من نشر الأخطاء والفضائح فقرأ في مقنعة كتاب التصوير الصادر عقب حرب ١٩٧٣ والملتقى على امتداد ٣٥٣ صفحة بالفصل التي جمعها سبعة كتاب اسرئيليين من الجنود والضباط الذين شاركوا في الحرب أن : « لا بد من قول كل شيء حتى يعرف الناس الحقيقة مهما كانت مرة »، وكى لا تواجه اسرائيل أبداً وضعا كهذا الذي واجهته (يوم كيور) ١٩٧٣ ، . ويكفي أن نقارن هذا الملوك بملوكنا العربى إزاء حربى ١٩٦٧ و ١٩٨٢ .

٢ . قصور استراتيجية المقاومة :

تعتبر الاستراتيجية الصحيحة هي نقطة الارتكاز الرئيسية لاية حركة تحرير وفقاً لما تؤكده الخبرات التاريخية . وتدل مراجعة المنافع الفكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية على أنها منابع متقاربة للغاية . فقد تأثرت حركة « فتح » بأفكار فرانز فانون حول العنف الثورى في مواجهة الاستعمار ، بالإضافة إلى تأثيرها بتجارب الثورات الناجحة في الصين وفيتنام والجزائر بصفة خاصة . ومن نفس هذه التجارب أشتقت منظمات اليسار الفلسطيني * ، تصوراتها للكفاح المسلح مدعومة أباهاً بمقولات النظرية الماركسية في هذا المجال ، وهي المقولات التي تأثرت بها كذلك الفصائل ذات التوجه القومى * * ، وكذلك التيار اليسارى داخل حركة فتح ذاتها .

ويبدو أن تأثير جميع فصائل المقاومة الفلسطينية بمنابع متقاربة فيما يتعلق باستراتيجية المقاومة أدى إلى تشاركها جميعاً في التصور الذي أصاب استراتيجية المقاومة الفلسطينية المسلحة . ويمكن التمييز في إطار هذا التصور بين الأساس النظرى لهذه الاستراتيجية والممارسة العملية لها .

أ . قصور الأساس النظرى لاستراتيجية المقاومة :

من الطبيعي أن تتأثر أية حركة مقاومة وطنية بخبرات واساليب حركات المقاومة الناجحة التي سبقتها ، ولكن دون أن يتجاوز هذا التأثير نطاق القوانين العامة التي افترضها هذه التجارب إلى الحد الذي يطمس خصوصيات كل تجربة فالمعروف أن نجاح استراتيجية حرب التحرير الشعبية في بلدان مثل الصين وكوبا والجزائر وفيتنام أدى إلى بروز عدد من القوانين العامة لهذه الحرب إلى جانب الخصوصيات المحددة لكل تجربة . لكن بدا منذ انطلاقة المقاومة الفلسطينية أن هناك نوعاً من المبالغة في التأثير بالقوانين العامة أدى إلى تعاطف الاتجاه لفسخ اساليب الكفاح من التجارب الأخرى على حساب السعى إلى اشتقاق هذه

* فصائل اليسار هي أساساً الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وجهة للنضال الشعبى وجهة التحرير الفلسطينية .

* * الفصائل ذات التوجه القومى هي الصاعقة وجهة التحرير العربية وفشمية القيادة العامة .

الاساليب من الواقع الفلسطيني المعين . وكانت محصلة هذا الاتجاه خلطاً بين مستويات العمل الفدائى ، وعدم وضوح التمييز بين حرب العصابات وحرب التحرير الشعبية فأعلى كثير من القادة الفلسطينيين للعمل الفدائى في بدايته صفة حرب الشعب رغم أن الميثاق الوطنى الفلسطيني كان مصيباً في التمييز بين هذا العمل لحظة صياغة الميثاق عام ١٩٦٨ وبين حرب التحرير الشعبية . فقد أوضحت المادة العاشرة من هذا الميثاق أن (العمل الفدائى يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية . وهذا يقتضى تصميده وشموله وحمايته وتعبئته كافة الطاقات الجماهيرية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة المسلحة ، وتحقيق التلاحم التضالى الوطنى بين مختلف فئات الشعب الفلسطينى وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها) .

ولكن رغم هذا الوضوح الذى تميز به الميثاق الوطنى الفلسطينى ، أدى شروع الخلط بين العمل الفدائى في مرحلة بدايته التي كانت حتى نون حرب العصابات وبين حرب التحرير الشعبية إلى تحديد مراحل وهمية لهذا العمل مستفاداً من التجربة الصينية دون تصرف (المرحلة الأولى : اضرب واهرب ، والثانية : المواجهة المحدودة والثالثة : الاحتلال المؤقت ، والرابعة : الاحتلال الثابت) . والاهم من هذا التحديد ما ترتب عليه من تبسيط مغل عندما اعتبر البعض أن المقاومة الفلسطينية انجزت المرحلة الثانية أى المواجهة المحدودة بخوضها معركة الكرامة في مارس ١٩٦٨ ، وإنهاء اجتازت المرحلة الثالثة ، أى الاحتلال المؤقت مع احتلالها لقرية الحمة بشمال اسرائيل في مايو ١٩٦٩ .

ورغم أن اخراج المقاومة من الاردن بعد ذلك أظهر مدى الخطأ الذى وقعت فيه وادى إلى التراجع عن هذا التصور المنقول حرفياً من تجربة أخرى إلا أنه ترك أثراً كان من الصعب تداركها . كما أنه أدى إلى إصدار احكام غير دقيقة على حركة المقاومة الفلسطينية خلال الجدل الذى دار على المستوى العربى في أواخر الستينات وأوائل السبعينات . فعندما فشل العمل الفدائى ببدايته المتواضعة في أن يسير على الطريق الصينى والكوبى والفيتنامى وفقاً لما كانت تبشر به بعض قيادات المقاومة ، حكم بعض المفكرين العرب على الثورة بالفشل وعلى حرب التحرير الشعبية بالافقار قبل أن توجد على أرض الواقع ، كما فشل الياس مرقس ونديم البيطار على سبيل المثال . وفي نفس الوقت حددت المقاومة الفلسطينية هدفها في البداية بشكل مبالغ فيه وهو تصفية الوجود الصهيونى في فلسطين . فكان هذا الهدف يتجاوز جل قراراتها المتواضعة . وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ما اعترف به بعض قادة المقاومة بعد ذلك من أن إعلان هذا الهدف كان مجرد شعار لرفع المعنويات وحفز الهمم وخلق بارقة أمل للفلسطينيين فيما كان الهدف الحقيقى هو مناشاة للعدو وإبقاؤه في حالة تيقظ واستعداد وفي افضل الاحوال ارباك الاقتصاد الاسرائيلى .

حركة « فتح » متهمة اليوم بالتخلي عن العمل العسكري والانغماس في العمل السياسي * .
وفي هذا الإطار يمكن القول بأن هذا التصور في الأساس
النظري لاستراتيجية الكفاح المسلح حال دون تبلور نظرية
فلسطينية متكاملة في المقاومة الوطنية .

ب - قصور الممارسة العملية للكفاح المسلح :

وكان من الطبيعي أن ينعكس قصور الأساس الذي تقوم عليه
استراتيجية الكفاح المسلح الفلسطيني على الممارسة العملية لهذا
الكفاح . فقد ظلت انطلاق العمل الفدائي في أضيق نطاق حتى
حرب ١٩٦٧ . ورغم تناميها بعد ذلك ، إلا أنها ظلت أسيرة
القانون الذي حكم نشوءها ، وهو عدم تأسيس وتنظيم العمل
الفدائي داخل الضفة والقطاع بما يضمن استمراره وفعاليتيه .
فمنذ البداية لم توجه المقاومة جهدا كافيا لتركيز مناهلها القاعدية
هناك والتواصل السياسي العميق مع الجماهير بحيث لتصبح
مرتبة مناطق الطوق العربية التي تخضع لسيادة أنظمة عربية
لها موقفها المختلف تجاه الكفاح المسلح . * وجاء احتلال
الضفة والقطاع في يونيو ١٩٦٧ حاملا معه فرصة لاستدراك
هذا القصور وتركيز المناطق القاعدية للمقاومة في الأراضي
المحتلة . لكن لم تتمكن المقاومة من استغلال هذه الفرصة
واستثمار اتساع مسرح المعالجات امامها بعد الاحتلال قبل ان
تتمكن القوة المحتلة من القيام بالترتيبات الضرورية لاحكام
السيطرة على الضفة والقطاع .

وقد حاولت المقاومة بالفعل اقامة قواعد ارتكاز داخل
الأراضي المحتلة في الايام التالية لحرب ١٩٦٧ وتم ارسال
نقلات سلاح وذخيرة للضفة التي كانت شبه مجردة من السلاح .
وأخرج أفراد عبر الجسور لتزويدهم في قواعد بالخارج واعادتهم
لممارسة المقاومة . ونصاعد العمل المسلح بالضفة والقطاع
بالفعل خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٧ وانتشر جغرافيا
وتنوعت أساليبه . وواكب ذلك قيام قطاعات واسعة من سكان
المناطق المحتلة بمحاولة عصيان مدني تمثلت في اضرابات
واعتصامات وامتناع عن دفع الضرائب واغلاق المدارس
وامتناع المحامين عن المرافعة امام المحاكم ومقاطعة البضائع
الاسرائيلية والامتناع عن الاتصال بالاسرائيليين وتوقيع
عرائض الاستنكار والاحتجاج . لكن هذه المحاولة لم تحوّل إلى

والواضح أن هذه الهوة بين الأهداف المعلنة للمقاومة في
مرحلة انطلاقها وبين اهدافها الحقيقية كان عاملا اضافيا ماسهم
في قصور استراتيجيتها ، فضلا عما ادى اليه من نتائج معاكسة
على الصعيد المعنوي نفسه في فترة لاحقة يضاف إلى ذلك ايضا
عدم اتفاق الفصائل المتعددة على طبيعة العلاقة بين الكفاح المسلح
والسياسي منذ انطلاقه المقاومة . فقد شهدت الساحة الفلسطينية
منذ منتصف الستينات جدلا حادا حول هذه العلاقة ، وبصفة
خاصة بين فتح التي بدأت الكفاح المسلح عمليا في أول يناير
١٩٦٥ واعتبرته حينئذ السبيل الوحيد للتحرير وبين فصائل
اليسار الفلسطيني التي تعتبر امتدادا لاجزاب وقوى عربية في
الساحة الفلسطينية كان العمل السياسي هو ميدان نشاطها
الرئيسي . فقد ذهبت « فتح » إلى تأكيد أولوية العمل العسكري
على العمل السياسي ، انطلاقا من أن الممارسة القتالية هي التي
تحدد الخط السياسي ، ولذلك وجهت انتقادات حادة للثوريين و
الذين يقسمون الكلمة ويطلقون الجمال الزائنة دون أن يعرفوا
الواقع . ولم يكن هذا يعني لدى « فتح » اسقاط العمل السياسي
كلية وانما اعطاء الأولوية للعمل العسكري ليأتي العمل السياسي
كحصاد له . وبالمقابل رأّت فصائل اليسار الفلسطيني ان القتال
ليس ثورة في حد ذاته ، وأن الكفاح المسلح جزء من الثورة
لا الثورة كلها ، وأن العمل العسكري ليس بديلًا لتضامن الجماهير
وانما تتويج لهذا التضامن . وفي هذا الإطار طرحّت الجبهة
الشعبية لتحرير فلسطين صيغة للتنظيم السياسي المسلح
بالنظرية الاشتراكية ، وحذرت من أن يتحول العمل العسكري
في غياب التضامن السياسي الواعي إلى نزعة ارهابية مفامرة .
وقد استمر هذا الجدل دونما اتفاق ، وتبنى الميثاق الوطني
الفلسطيني حلا وسطا يربط بين العمل العسكري والسياسي دون
اعطاء أولوية حاسمة لأحدهما على الآخر حيث نص على ان
(الكفاح المسلح الفلسطيني في سبيل تحرير وطننا المنغصب
لا يكتمل إلا بالتوافق والترابط الكاملين مع العمل السياسي المنم
له) .

والواضح ان الفصائل اليسارية الماركسية في المقاومة
نظرت بشك إلى اطروحة « فتح » المتعلقة بالأولوية المطلقة
للكفاح المسلح لأنها تتناقض مع ايدولوجيتها التي تركز على
التعبئة السياسية والعشد الجماهيري ، وتؤكد ضرورة العنف
الثوري للرد على واقع الظلم والاضطهاد لكن في إطار تضامن
سياسي جماهيري واسع النطاق يحمي المقاومة التي تظل مهمتها
المركزية هي انتزاع السلطة بواسطة القوة .

وفي نفس الوقت ظهر في ممار حركة المقاومة الفلسطينية
خط متعمد احيانا بين العمل السياسي التضالّي في اوساط
الجماهير وبين العمل السياسي الدبلوماسي على الصعيد
الدولي . وفي هذا الإطار تجدر الاشارة إلى أن الجدل الدائر في
الايواسط الفلسطينية الان حول العلاقة بين العمل السياسي
والمعسكري معاكس كلية لجدل مرحلة الانطلاق . فالملحظ ان

★ وصلت هذه الاتهامات إلى زورنا مع عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس
الوطني الفلسطيني بعمان في نوفمبر ١٩٨٤ ثم توقيع اتفاق عمان (١١ فبراير
١٩٨٥) ، وما أعقبه من ظهور سيناريو الوغد المشترك والعارض مع ميرفي
واعلان القاهرة حيث اعتبرت معظم الفصائل أن هذه الخطوات تعكس الزمان
على التسوية الامريكية ، وأن هذا الزمان كان حقيقة راسخة لدى بعض قيادات
« فتح » منذ فترة طويلة ، لكن قوى المعارضة داخل منظمة التحرير كانت
تجهمه ، وأن الانقسام الفلسطيني الذي اعقب الخروج من طرابلس اناح لهذه
القيادات حرية حركة غير مسبوقة في هذا الاتجاه .

عصيان مدني شامل بسبب عدم توفر الاطار الاجتماعي الملائم .
والاجراءات الفاعلة التي اتخذتها سلطات الاحتلال .

وازاء الضربات التي تعرضت لها المقاومة المسلحة
والسياسية اتجهت قيادة المقاومة إلى السعي لاقامة قواعد
الارتكاز في مناطق الطوق العربية المحيطة بالاراضي
المحتلة . فانحسر النشاط الفدائي من الضفة مع اواخر ١٩٦٧
واوائل ١٩٦٨ بينما استمر في قطاع غزة حتى اواخر ١٩٧١
لكن دون القدرة على تدعيم المناطق القاعدية على نحو يسمح بشن
حرب عصابات منظمة ومتصاعدة في اتجاه حرب الشعب .

ودلالة ذلك ان خسارة المقاومة لمعركة المناطق القاعدية
أو القواعد الامنة داخل الأرض المحتلة أدت إلى اتجاهها لتركيز
هذه القواعد خارجها ، وخاصة في الضفة الشرقية لنهر الأردن
حيث توجد الاراضي التي تتاخم القطاع الاطول للضفة الغربية .
وفضلا عن المشكلات التي اثارها انتقال الجسم السياسي
والعسكري للمقاومة للضفة الشرقية وللبنان مع الحكومة
الاردنية وبعض القوى السياسية اللبنانية ، كان هذا الانتقال
يسبب في اتجاه مراوحة العمل المقاوم بالداخل في مدار المعز
عن التحول إلى حرب عصابات طويلة النفس . ووجه القصور
هنا ان العمل الفدائي لم يتم من البداية على اعطاء الضفة والقطاع
الاهمية المركزية والاولوية الاولى في العمل المقاوم . ولذلك
ظل الجزء اللاجئ من الحركة الوطنية الفلسطينية هو العنصر
الامم والابرز في المقاومة . فكان على مخيمات اللاجئين في
الأردن ولبنان ان تشكل المحيط الاجتماعي الذي نهلت منه
المقاومة وهذا لايعني انه حدثت قطعية بين المقاومة و جماهير
المناطق المحتلة ، بل على العكس شهدت هذه المناطق نهوضا
وطنيا عبر المقاومة المسلحة والسياسية لكن في نطاق الحدود
الدنيا . وظلت لمختلف الفصائل وبالذات فتح ، ، خلايا داخل
المناطق المحتلة بدرجة أو بأخرى وشهدت الشهور الأخيرة من
عام ١٩٨٥ محاولة هامة قامت بها حركة فتح ودعم وجودها
بالداخل عبر اقامة تنظيم « الوائتون » من شباب الضفة ليكون
ذراعها العسكري هناك .

والمؤكد ان هناك شبه اجماع وطني في الضفة والقطاع على
اعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب
الفلسطيني على نحو يقطع بوجود دور هام للمقاومة في الداخل .
لكن المسألة ليست في درجة الولاء لمنظمة التحرير ، بل في
مستوى فاعلية المقاومة في ظل تمركز العمل الفدائي خارج
الاراضي المحتلة . فالثابت ان هذه الفاعلية تتعاضد كلما كان هذا
العمل مباشرا ومحاطا بالتأييد الشعبي والنضال الجماهيري
اليومي وقادر على الافادة من المحيط الجماهيري بالداخل يؤثر
فيه ويتأثر به . أما وجود العمل الفدائي خارج الارض المحتلة
فيعتبر خلا ليناويا في حركة المقاومة ، مما انحلتها في صراعات
جانبية استنزفت الكثير من طاقاتها ، وابقى تأثيرها محدودا على

العدو المتفوق عسكريا والقادر على امتصاص وتعويض
الضربات التي توجهها له بين الحين والآخر دون ان تسبب له
نزيفا حقيقيا ، وهو النزيف الذي لا يتحقق إلا بالعمل المستمر
الطويل النفس من داخل المناطق المحتلة نفسها لامن خارجها .

٣ . عدم ملائمة الاطار السياسي - الاجتماعي

تتبع الأهمية الخاصة للاطار السياسي - الاجتماعي للمناطق
المحتلة التي تجرى فيها المقاومة من كونه يمثل مصدر الدعم
الحقيقي لهذه المقاومة والوسيلة الرئيسية لحمايتها . فهو بالنسبة
للفدائيين بمثابة ، الحجر بالتمسك للسك ، كما نقول عبارة ماوتس
تويع الشهيرة . وقد سعت السياسات الاسرائيلية كما رأينا إلى
جعل هذا الاطار غير ملائم للمقاومة . واذ كانت هذه السياسات
قد حققت نجاحا ملموسا ، وخاصة في المرحلة الاولى التي
اعتبرت الاحتلال ، فهذا لا يرجع لمجرد سلامتها أو عبقرية
القائمين عليها ، وإنما لان الاطار السياسي - الاجتماعي كان
مساندا على نجاحها في الاصل . فكانت الطبقة العليا في الضفة
الغربية بالذات على استعداد للتعامل مع الوضع الجديد الناجم عن
الاحتلال ، بحيث لم تبذل سلطات الاحتلال الكثير من الجهد
لضمان ولائها . فقد كان الحفاظ لهذه الطبقة على مواقعها
وامتيازاتها كتيلا بتحويل ولاء معظم افرادها ، بل ومبادرة بعض
عائلاتها الكبيرة للتعامل مع سلطات الاحتلال . وكانت سياسة
الجسور المفقوعة التي اتبعتها الاحتلال من أهم السياسات التي
اتخذت للمحافظة على امتيازات الجناح الزراعي لهذه الطبقة
حيث أدت إلى استمرار تحرك محاصيلها إلى الاردن بما يحول
دون كسادها بانعكاساته السلبية على الجناح التجاري لهذه
الطبقة . كما أن نقل منتجات قطاع غزة الزراعية إلى اسواق
للاردن عن طريق الضفة الغربية أدى إلى قيام تجارة ترانزيت
ساهمت في انعاش اغنياء تجارة الضفة .

والواقع أن هذا السلوك لم يكن غير متوقع من طبقة الوجهاء
التي تشمل كبار الملاك الزراعيين واغنياء التجار في الأساس .
فهي التي ساهمت بعد هزيمة ١٩٤٨ في ضم الضفة الغربية إلى
الضفة الشرقية وقره ممثلوها في مؤتمر اريحا الشهير في
ديسمبر ١٩٤٨ وفي تتويج الملك الراحل عبد الله ملكا على
الضفتين ورغم ان هذا الضم أدى إلى إلحاق اقتصاد الضفة الغربية
بالاقتصاد الاردني الأكثر تطوراً فقد كفل في نفس الوقت الحفاظ
على سلطة الوجهاء فيها وتجنيد بعضهم لمناصب وزارية
وحصول الآخرين على مغنم أخرى .

ويشير تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية عموما منذ الانتداب
البريطاني ان طبقة الوجهاء لم تشارك في هذه الحركة مشاركة
فاعلة رغم ادراكها للخطر الذي تمثله الحركة الصهيونية
والهجرة اليهودية . وقد اقتصر دورها في معظم الأحوال على
التحرك الدبلوماسي الهاديء ، وأن كانت بعض المصادر تؤكد
أن بعض عناصر هذه الطبقة حملوا السلاح وقتلوا مع الفلاحين
في الثلاثينيات . .

وقد اتخذ العمل الدبلوماسي الذي مارسه طبقة الوجهاء شكلا موسميا لأول مرة عام ١٩٣٦ بتأسيس الهيئة العربية العليا من ٣٢ عضوا ينتمي ٢٨ منهم إلى الأرستقراطية المالكة للأرض ورؤساء العائلات القديمة ذات النفوذ واغنياء التجار . بينما كان أربعة فقط من أعضائها هم الذين يمكن اعتبارهم ممثلين للطبقة الوسطى .

وعلى هذا النحو يؤكد تاريخ الأرستقراطية الفلسطينية أنها طبقة نبلاء غير مقاتلة في الغالب ، وشديدة التمسك بالأساليب الشرعية في العمل السياسي كما يصفها الأستاذ البرت حوراني . فكان ملاذها في مواجهة الخطر الصهيوني هو العمل الدبلوماسي : وفود إلى اسطنبول أو لندن ، وعرائض ومؤتمرات وتصريحات في إطار محاولات ترمي إلى تغيير التزام حكومة الانتداب تجاه الصهيونية عبر الاقتاع والتفاني والتخيرات . وكان آخر ما في جعبتها الاشارة إلى احتمالات اندلاع العنف ، أي التهديد بالانقضاء الشعبية لكن دون بذل جهد ملموس لدعم فاعلية الحركة الشعبية بحيث يمكن ان تتخطى عفويتها لتشكّل أكثر من تهديد مؤثّل للسيطرة البريطانية . وهذه هي الحدود العامة لدور هذه الطبقة التي تنفق عليها اهم المؤلفات التاريخية عن الحركة الوطنية الفلسطينية .

ورغم ان حجم هذه الطبقة كان محدودا عند الاحتلال الاسرائيلي إلا أنها كانت تملك بمفاتيح السيطرة على الضفة الغربية ، في الوقت الذي كانت البورجوازية الصغيرة المدنية والريعية مهشمة سياسيا رغم أنها تمثل غالبية سكان الضفة . وكان الملاك الزراعيون الكبار هم الأكثر نفوذا داخل هذه الطبقة بتأثيرهم النافذ على الريف الفلسطيني . ولايستند هذا النفوذ إلى ابواب القهر ، وإنما إلى علاقات اجتماعية ترابطية وتكافئية في أن واحد تجعله أكثر قبولا من صفار وقرّاء الفلاحين الذين يفترض انهم مصدر الدعم الحقيقي لاية حركة مقاومة في بلد زراعي . فتمتيز قرى الضفة الغربية تاريخيا بترابط اجتماعي ملموس بين عائلاتها التي تنتمي إلى ثلاث فئات :

أ - عائلات كبار الملاك التي كانت تملك من الاراضي ما لا تستطيع فلاتحه وحدها وبالتالي تستخدم عمالة زراعية بالمشاركة أو بالأجر من أهالي نفس القرية في الغالب الأعم . ولا تعرف هذه القرى الملكيات الشاسعة* إلا في حدود ضيقة ، بحيث تعتبر الملكيات المتوسطة وفوق المتوسطة هي الشائعة . كما لاتعاني هذه القرى من مساوئ ظاهرة الملاك الغائبين على نطاق واسع .

ب - العائلات التي كانت تملك قطعا من الارض تفلحها دون حاجة إلى عمالة من خارجها ، بل وكان بعضها لا يستطيع

* تتراوح الملكيات الكبيرة بين ٥٠ و ٦٠ ألف دونم ولم تكن تملكها سوى عائلات قليلة أشهرها الحسين والبرغوش والتاجي وعبد الهادي والطبري .

الاعتماد على الارض لاعتلته مما يدفع إلى ممارسة أعمال أخرى .

ج - العائلات التي لاتملك اراضي لكنها غالبا ما كانت تملك قطعانا من الأغنام والماعز ويعمل أفرادها في اراضي عائلات الفقة الاولى .

والثابت من الدراسات التاريخية للحركة الوطنية الفلسطينية أن فلاحى عائلات الفقة الأخيرة انخرطوا في الأعمال المبكرة للاحتجاج العنيف على بيع بعض الاراضي للمستوطنين ، واهمها انتفاضة القسم عام ١٩٣٥ والثورة الكبيرة ٣٦ - ١٩٣٨ . لكنهم ينطبق عليهم ايضا الوضع العام للفلاحين العرب الذين لاتوجد إلا القليل جدا من الدراسات الجيدة عنهم ، والذين اعنوا تاريخيا من صيغة خاصة جدا من الاطّاع الذي يسميه ماكس فيبر « اقلطاعة الوقت » لكن على عكس ما ذهب اليه فيبر من ضعف الروابط القائمة بين هذه الطبقة المالكة للأرض وبين الفلاحين في إطار هذه الصيغة ، تميز الريف الفلسطيني بقوة تلك الروابط . لكن قلة الدراسات الجيدة عن هذا الريف تجعل من الصعب الاجابة على التساؤل التالي : هل يرجع ضعف استجابة صفار وقرّاء الفلاحين للمقاومة عقب الاحتلال الاسرائيلي إلى قوة هذه الروابط بما تمنحه من قدرة طبقة الوجهاء على التأثير في اتجاهاتهم ام إلى ضعفهم السياسي - الاجتماعي وعدم قدرتهم على الانخراط في ثورة طويلة ، أم إلى عدم قدرة المقاومة على تحريكهم وتوحيد صفوفهم وجمع شملهم كما حدث في تجارب أخرى يبرز فيها دور الصفوة الثورية المنظمة والفاعلة في تحريك الفلاحين كما كان الحال بالنسبة للوزراق في روسيا وانصار نابليون في فرنسا والجيش الشعبي الذي شكله ماوتس تونج . وأيا كان الأمر ، فالثابت ان معنى المقاومة الفلسطينية للحصول على ولاء أهالي المناطق المحتلة عقب حرب يونيو ١٩٦٧ اصطدم بالهيكل التقليدي للقيادة في هذه المناطق وبالأذات في الريف . فلم يكن من السهل ان يقبل القادة التقليديون الوجهاء التخلي عن مواقعهم ونظروا إلى قادة المقاومة وبالأذات القامعين من خارج المناطق المحتلة باعتبارهم غريبا . ولذلك فضل القادة التقليديون الحفاظ على الاستقرار في ظل الاحتلال ، إلى حد معارضة بعضهم لاجراء انتخابات بلدية عام ١٩٧٢ لا تضامنا مع المقاومة وإنما خشية أن تؤدي إلى فقدانهم لمواقعهم وامتيازاتهم . وفي نفس الوقت ساهم ضعف حركة المقاومة وتشتتها في عدم قدرتها على اكتساب ثقة الأهالي فيها بسرعة اولئك الذين تعاطفوا معها ، حيث بقي هذا التعاطف على الصعيد المعنوي .

ويظهر للتأثير السبي لطبقة الوجهاء على المقاومة من ملاحظة استمرار قواعد الارتكاز للمقاومة في قطاع غزة التي يقل نفوذ هذه الطبقة فيها نسبيا - فترة أطول من الضفة . فبينما أخذ الوجود العدائي ينحسر من الضفة مع بداية ١٩٦٨ ، استمر هذا الوجود ويتصاعد في قطاع غزة ثلاث سنوات أخرى إلى أن ركز الجيش الاسرائيلي ضرباته هناك في اواخر ١٩٧١ واولائل ١٩٧٢ حتى تمكن ارييل شارون قائد المنطقة الجنوبية وقتها من

امام عمال الضفة والقطاع . وتشير الارقام الاسرائيلية الرسمية إلى أن عدد العمال العرب الذين يعملون داخل اسرائيل بلغ ٥٩٨٠٠ عام ١٩٨٥ كالآتي :

٢٠ ألفا في مجال البناء ، و ٢٢ ألفا في مجال الصناعة الخفيفة و ١٢ ألفا في المرافق و ٥٨٠٠ في الزراعة .

لكن يلاحظ أن هذه الارقام لا تشمل القدس العربية التي تستبعدا الاحصاءات الاسرائيلية منذ ضمها لاسرائيل عام ١٩٨٠ . كما انها لا تتضمن الاف العمال الذين يعملون داخل اسرائيل بشكل غير رسمي ومعظمهم من الاطفال والنساء غير المسجلين لدى مكاتب العمل الاسرائيلية ولذلك فالمرجح ان العدد الحقيقي لابناء الضفة والقطاع الذين يعملون داخل اسرائيل لا يقل عن مائة الف إن لم يكن يزيد .

لكن سياسة فتح باب العمل لعمال الضفة والقطاع في اسرائيل لم تحل مشكلة البطالة المتزايدة في الاراضي المحتلة والتي تتفاقم باستمرار بفعل انعكاس از مات الاقتصاد الاسرائيلي عليها على نحو يمثل فضلا واضحا لسياسة الاحتواء التي سعت في جانبها الاقتصادي إلى الحد من تدهور الظروف المعيشية في المناطق المحتلة . ومن المتوقع أن تتفاقم البطالة في الضفة والقطاع أكثر خلال الفترة المقبلة في ظل توافد اعداد كبيرة نسبيا من ابناء الجنوب اللبناني ، وخاصة المنطقة الحدودية المحتلة للعمل في داخل اسرائيل . وقد بلغ عدد هؤلاء في نهاية ١٩٨٦ حوالي ١٢٠٠ عامل وفقا لتصريح لوزير العمل الاسرائيلي موسى كصاب الذي قدم مذكرة في ديسمبر ١٩٨٧ يوصي فيها بدراسة زيادة عدد العمال من جنوب لبنان بعد ان امتنع معظم عمال الضفة والقطاع عن العمل خلال انتفاضة ديسمبر .

والثابت أن هناك علاقة طردية بين نفشي البطالة في المناطق المحتلة وبين تصاعد المقاومة فيها .

ب - تزايد اعداد خريجي الجامعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة الذين لا يجدون العمل المناسب وخاصة بعد أن اخذت فرص العمل تقل في الاقطار العربية الغنية مع الانحصار النسبي للموجة النفطية . وارتبط هذا النمو بالقفزة الهائلة التي شهدتها الجامعات الفلسطينية خلال السنوات العشر الأخيرة . * حتى أصبح عدد طلابها عام ١٩٧٦ حوالي ١٧ الف طالب يأتي معظمهم من الطبقة الوسطى الدنيا التي أصبحت كل طموحاتها تصطدم بواقع الاحتلال . فمعظم هؤلاء الطلاب يجدون أن أول معركة تواجههم بعد التخرج وهي الحصول على العمل الملائم معركة خاسرة . وفي اوائل ١٩٨٧ أصبح هناك نحو ١٢ ألفا من

* ابتداء من عام ١٩٧٥ اخذت بعض الكليات والمعاهد المتوسطة في الضفة في التحول إلى جامعات كبيرة . ففي ١٩٧٥ تحولت كلية بيرزيت التي كانت تضم ١٧٠ طالبا إلى جامعة يدرس فيها الآن حوالي ٢٣٠٠ طالب وفي ١٩٧٧ تحولت مدرسة النجاح التي تضم ٣٠٠ طالب إلى جامعة تضم الآن ٢٥٠٠ طالب وفي ١٩٧٨ تأسست الجامعة الإسلامية بالقطاع التي يدرس بها الآن ٤٦٠٠ طالب .

القضاء على المناطق القاعدية للمقاومة في القطاع . وكان ضعف طبقة الوجهاء في القطاع من العوامل الهامة التي نفسر هذه الظاهرة . وقد أقر أحد الكتاب الاسرائيليين بين الوضع في الضفة والقطاع قائلا أنه لم يكن في القطاع شخصيات مثل المصري أو نمسية أو طوقان ، ولم يكن هناك استقراريون اصحاب منهج انجليزي وثقافة عربية مهذبة .

لكن الثابت ان بعض عائلات القطاع تعاونت مع سلطات الاحتلال على نحو لا يقل عن تعاون بعض عائلات الضفة ، مثل عائلة الشوا الكبيرة . ولذلك لم يكن الفارق بين طبقة الوجهاء في الضفة والقطاع هو العامل الوحيد وراء استمرار المناطق القاعدية للمقاومة داخل القطاع فترة اطول . فالوضع العام في القطاع ساعد على ذلك ، حيث التكتس السكانى الرهيب وظروف المعيشة البائسة . فيعيش أكثر من ٦٠٠ ألف من السكان في مساحة ٣٦٠ كم^٢ حيث يبلغ طول القطاع ٤٥ كم ومتوسط عرضه ٨ كم وبالتالي تبلغ الكثافة السكانية ٢١٠ شخص لكل كيلو متر وهي تكاد أن تكون أكبر كثافة في الكرة الارضية . كما تميزت غزة بأن حوالي ثلث سكانها حينئذ (حوالي ٢٠٠ ألفا) من لاجئي حرب ١٩٤٨ الذين يعيشون في ثمانى مخيمات رئيسية تتجمع حول مدن غزة وخان يونس وفي ظروف أسوأ من نظراتهم بالضفة فمخيمات اللاجئين بالقطاع تعاني من التكتس الرهيب ينتشر فيها الفقر بشكل حاد ، بحيث تشبه أسوأ الاحياء الفقيرة في كلكتا وبومباي . وقد ابدت السنوات الطويلة من الاحتجاز داخل المخيمات بلا عمل في الغالب والعيش على المعونات إلى تأجيج الكراهية ضد الاسرائيليين الامر الذي كان رسيدا هاما للمقاومة في القطاع .

وبالإضافة إلى ذلك يعتبر البناء الطبقي في القطاع أكثر استقطابا منه في الضفة ، حيث قلت امكانات الحراك الاجتماعى ولم تكن هناك امكانية لأن يتحرك المرء اجتماعيا إلى أعلى إلا عن طريق التهريب . ولذلك ساهم اختلاف البناء الاجتماعى بين الضفة والقطاع في تباين الظروف الموضوعية المحيطة بحركة المقاومة في الفترة التالية للاحتلال .

لكن هذا البناء الاجتماعى شهد تطورات تدريجية بطيئة لكن مؤثرة في اتجاه توفير اساس موضوعي أكثر ملائمة للمقاومة السياسية وللعمليات المسلحة الصغيرة أو المبادرات المحلية . ويمكن رصد اهم هذه التطورات التي قاد تر اكهم وتبلور القوى الجديدة التي انتجتها إلى انتفاضة ديسمبر ١٩٨٧ على النحو التالي :

أ - التزايد التدريجى في اعداد القوة العاملة المأجورة نتيجة فقدان اعداد مزايده من صفار الفلاحين لاراضيهم لاسباب تتعلق بسياسة المصادرة الاسرائيلية بالاماس ، بالإضافة إلى تسرب ابناء صفار الفلاحين وفقراء المدن من الدراسة وتوجههم إلى سوق العمل تحت ضغط الحاجة . وقد سعت سلطات الاحتلال إلى مواجهة هذه الظاهرة من خلال فتح سوق العمل الاسرائيلي

خريجي الجامعات في السنوات الماضية متعطلين غير اولئك الذين يعملون في اعمال لا تتفق ونوع دراستهم أو مصنواها . وهذا الظور يفسر لنا كيف تصاعد دور الجامعات في المقاومة السياسية خلال الأعوام الماضية لتصبح إحدى أهم ركائز هذه المقاومة وإلى الحد الذي يدفع وزير الدفاع الاسرائيلي رابين إلى التهديد باغلاقها نهائيا .

ج - ويرتبط بهذا التطور اكتمال منضج جيل فلسطيني جديد ذي قدرات أعلى في مواجهة الاحتلال عن الجيل السابق . وهو يوصف عادة بأنه أقل خوفا من سلطات الاحتلال وأكثر جرأة في مواجهتها . فهذا الجيل (١٥ - ٢٤ عاما) لم يعيش صدمة هزيمة ثلاث جيوش عربية في يونيو ١٩٦٧ ، ولم يعتقد في يوم ما أن الجيش الاسرائيلي لا يقهر على عكس الجيل السابق الذي شهد هذا الجيش يتقدم الضفة والقطاع دون عناء . فقد بدأ عى الجيل الجديد في التفتح مع حرب ١٩٧٣ ، حيث عايش خبرة التراجع النسبي لهذا الجيش فيها . كما عايش بعد ذلك خبرة عجزه عن أخماد المقاومة اللبنانية والفلسطينية في حرب ١٩٨٢ ثم اضطرابه للاستحباب من معظم الأراضي التي احتلها .

ويبدو أن نشأة هذا الجيل في ظل الاحتلال سلحته بروح المواجهة دون خوف حيث تعود على مواجهته سلطات الاحتلال في الصباح والمساء عند كل مقترق طرق . وتؤكد احصاءات اسرائيل رسمية ان نحو ٨٠ ٪ من أعمال العنف في الضفة والقطاع خلال السنوات الخمس الماضية يقوم بها شباب لم يتعرف على الحياة في ظل الادارة الارنية أو المصرية وإنما كبر وبلغ سن الرشد في ظل الاحتلال الاسرائيلي على حد تعبير يهودا باراك نائب رئيس الاركان الاسرائيلي في ١٢ سبتمبر ١٩٨٧ .

د - وفي نفس الوقت اتجهت اعداد متزايدة من أبناء هذا الجيل إلى تبني افكار ومعتقدات اصولية مما أدى إلى بروز تيار اسلامي في الضفة والقطاع بدأ يلعب دورا ملموسا في المقاومة السياسية المسلحة . ويتركز هذا التيار تحت لافتات مختلفة مثل الجماعة الاسلامية ، والتيار الاسلامي الثوري وحركة النضال الاسلامي وحزب الله السني والحركة الاسلامية المجاهدة والطليعة الاسلامية وسرايا الجهاد الاسلامي والواضح ان لهذا التيار ممارسات متباينة تجاه القوى الوطنية الأخرى في الداخل فتمتدح نوعان لممارسات التيار الاسلامي تجاهها :

الاول : يعكس خلا في الاولويات يدفع إلى خوض معارك مع القوى الوطنية الأخرى سواء انصار قيادة منظمة التحرير أو اليسار الفلسطيني واستخدام العنف ضدها على نحو لا يفيد السلطات الاحتلال . وتحندم هذه المعارك عادة في مواسم الانتخابات بالجامعات الفلسطينية . وقد شهدت الجامعة الاسلامية بغزة وجامعة النجاح اعنف هذه المعارك التي تطورت عام ١٩٨٦ إلى صدامات قتل فيها أحد المحاضرين بالجامعة الاسلامية بغزة واستخدمت فيها السكاكين والخنازير داخل

الجامعة وبالشوارع إلى الحد الذي يعطى فرصة لسلطات الاحتلال لغلاق الجامعة كما حدث في سبتمبر ١٩٨٧ لجامعة النجاح .

والثاني : يركز الجهد في مقاومة سلطات الاحتلال ويرفض الاشتباك مع القوى الوطنية الأخرى انطلاقا من أن جهة المقاومة مفتوحة للجميع . والغالب ان التنظيم الذي يطلق على نفسه « سرايا الجهاد الاسلامي » هو صاحب السبق في هذه الممارسة ، التي تتأى بنفسها عن النزاعات الثانوية مع القوى الفلسطينية الأخرى . وتعود نشأة هذا التنظيم إلى عام ١٩٧٩ حيث كان يسمى « أسرة الجهاد » لكنه تعرض لضربة اسرائيلية قاصمة عام ١٩٨٠ أدت إلى تواريه عن الصاحة حتى أعيد تنظيمه من جديد عام ١٩٨٣ . لكنه لم يعان عن نفسه صراحة كمسئول عن عمليات للمقاومة إلا في منتصف أكتوبر ١٩٨٦ ، عقب العملية الفدائية ضد الجنود الاسرائيليين الذين تجمعوا الأداء قسم الولاية قرب ما يسمى « بحائط المبكى » بالقدس . لكن ثمة مؤشرات على أنه استأنف نشاطه قبل ذلك بكثير من عام ، وعلى أن هناك نوعا من التنسيق المحمود بين هذا التنظيم وبين أنصار منظمة التحرير في الفترة الأخيرة .

ورغم السبلات التي قد تنجم عن النوع الأول من ممارسات هذا التيار في المناطق المحتلة ، وبالذات احتمالات تأثيره على المسيحيين الفلسطينيين (حوالي ٢٠ ٪ من إجمالي سكان المناطق المحتلة) وعلى تحويل الصراع في اتجاه ديني (اسلامي - يهودي) ، يمثل وجود هذا التيار ظاهرة جديدة ربما تدفع في اتجاه تصاعد المقاومة واتجاهها إلى مزيد من العنف الناشئ عن اقدم عناصر هذا التيار على المواجهة والتضحية ايما بالمد بالاسلامي « النصر والشهادة » . وهي ظاهرة تعكس فقدان قطاعات من الشباب الفلسطيني الثقة في المقاومة الفلسطينية وعجز هذه المقاومة عن استيعاب متغيرات الوضع الفلسطيني في المناطق المحتلة ، وفقدان الأمل في نصر سريع على الاحتلال بالإضافة إلى تأثير الجماعات الاسلامية العاملة في مصر والأردن وتأثير المد الاسلامي في المنطقة عموما ، وهو المد الذي وصل إلى المناطق المحتلة ومن أهم مظاهره مضاعفة عدد المساجد في الضفة (من ٤٠٠ عام ١٩٦٧ إلى ٧٥٠ عام ١٩٨٧) وفي قطاع غزة (من ٢٠٠ عام ١٩٦٧ إلى ٦٠٠ عام ١٩٨٧) .

هـ - وفي هذا الاطار اتسع نطاق مشاركة القوى الاجتماعية في للمقاومة السياسية تدريجيا . فضلا عن الجيل الجديد ، الذي اصبح بمثابة الوقود الاساسي لهذه المقاومة من خلال دوره في الجامعات والمدارس وخارجها اخذت بعض القوى الاجتماعية التي كانت بعيدة عن المقاومة تشارك في الانتفاضات الشعبية بدءا بانتفاضة يوم الارض في ٣٠ مارس ١٩٧٦ التي شارك فيها الفلاحون بشكل لياجي لأول مرة كما شارك فيها قطاعات من الحرفيين والتجار وائمة المساجد . لكن مشاركة التجار بالذات

لم تأخذ طابعا مبادرا ومنظما لإخلاق العاملين الماضيين ، حيث لم تعد مشاركتهم مجرد استجابة لضغوط المتظاهرين بأغلاق المحلات ، بل تطورت في اتجاه المبادرة بالدعوة للاضراب . وكان هذا واضحا بجلاء في انتفاضات ١٩٨٧ التي شهدت مشاركة جماعية لفئات التجار في الاضرابات العامة . كما لعب ائمة المساجد خلال هذا العام دورا تحريريا سافرا ضد الاحتلال ، حيث ناشد خطباء الجمعة السكان الخروج للشوارع والاحتجاج .

وكانت اهم دلالة لانتفاضة ديسمبر ١٩٨٧ التي تعتبر اهم نتاج لهذه التطورات ، ان المشاركة الواسعة فيها من مختلف القوى الاجتماعية تؤكد امكانية تنفيذ عصيان مدني شامل لو توفر عنصر التنظيم والقيادة . لكن تجدر الاشارة الى ان عصيانا مدنيا ناجحا لا يمكن ان يقتصر على المدن والمراكز الحضرية التي تتركز فيها الانتفاضات الشعبية وانما ينبغي ان تمتد الى القرى الفلسطينية التي تؤهلها ظروفها للمشاركة في اضرابات طويلة بحكم قدرة غالبيتها العظمى على الاستقلال الذاتي . فالقرى الفلسطينية تتميز ، على عكس ما هو سائد في الريف العربي عموما بعدم التخصص في زراعات أو محاصيل معينة . فنجد أن بعضها تزرع حبوبيا وفاكهة وخضرا في آن واحد . كما تتوفر فيها بعض المهارات المهنية ، مما يتيح لها امكانية الاستقلال الذاتي لفترة طويلة^(١) .

وتدل خبرة انتفاضة يوم الارض على التأثير البالغ لعنصر التنظيم في نجاحها داخل الارض المحتلة ١٩٤٨ ، حيث قام عرب اسرائيل منذ يناير ١٩٧٦ بتشكيل « مجلس الدفاع عن اراضي العرب » ، الذي ضم معظم الهيئات السياسية والدينية في القطاع العربي بالإضافة الى ممثلين للمجالس البلدية وشخصيات عامة . لكن الهم هو انشاء ٤٠ فرعا لهذا المجلس في القرى العربية لتنظيم تعبئة شاملة بين العرب لمقاومة مصادرة

(١) تؤكد الفترات الثورية قدرة العلاحين على المشاركة بدور بارز في الثورة فخلال هذا القرن شهد العالم ست ثورات اجتماعية - سياسية لعب فيها الفلاحون دورا هاما هي الثورة المكسيكية ١٩١٠ ، وثورات روسيا ١٩٠٥ ، ١٩١٧ والثورة الصينية عبر مراحلها المختلفة ١٩٢١ - ١٩٤٨ ، والثورة القينامية التي نبتت جذور ها خلال الحرب العالمية الثانية والثورة الجزائرية التي بدأت ١٩٥٤ والثورة الكوبية ١٩٥٨ . ومحصلة هذه الثورات تغيير النظرة القديمة للفلاحين في الاديان الثورية والتي كانت تميل الى استبعاد دورهم في الثورة من الأساس باعتبار أنهم مضطرون دائما للاحتلال أو الانصياع انطلاقا من أن السبب الشديد للمق على كاملهم نتيجة لطروف عملهم القاسية بحول بينهم وبين الانتماء أو الارتباط السياسي ولأن روابط القرية ضعيفة والبنات المساعدة المتداخلة قد تحول بينهم وبين تبنى نظرة أكثر شمولا للمجتمع الكبير ولأن مصالح الفلاحين وخاصة فقراتهم غالبا ما تتقاطع عرضا مع طبقات اخرى داخل المجتمع حيث يكون الفلاح احيانا مالكا ومستأجرا وصاحب متجر في آن واحد بكل تأثيرات هذا الانتماء المتعدد على طبيعة وضعه الطبقي وبالتالي على نظره نحو العالم .

الاراضي العربية لكن يبدو ان التفكير الرسمي الفلسطيني كما تعبر عنه قيادة منظمة التحرير لا يعطى اهتماما واضحا لفكرة المصيان المدني ولا ينظر الى الانتفاضات الشعبية كخطوة في هذا الاتجاه وانما كوسيلة لاطهار الرفض الفلسطيني للاحتلال امام العالم اجمع . وفقا لتصريحات صلاح خلف (ابو اباد) المنشورة في عدة صحف عربية يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧ .

٤ - الافتقاد الى محيط عربي للمقاومة :

كان من الطبيعي ان تلجأ حركة المقاومة بعد ان خسرت معركة اقامة المناطق القاعدية داخل المناطق المحتلة الى محاولة اقامتها على الارض العربية المتأخمة لهذه المناطق والتي تخضع لمسيادة عدة اقطار (الاردن وسوريا ولبنان) التي اصطلح على تسميتها باقطار الطوق او المحيط .

أ - المقاومة .. وازمة الاعتمادية :

وكان من الطبيعي ايضا ان تركز المقاومة في المرحلة الاولى على اقامة المناطق القاعدية في الضفة الشرقية حيث توجد الارض التي تتأخم القطاع الأطول من حدود المناطق المحتلة بطول حوالي ٦٠٠ كم وحيث يعيش اكبر عدد من الفلسطينيين خارج الارض المحتلة . وادى ذلك الى اثاره التوتر بين القامة والحكومة الاردنية على الفور الامر الذي جعل توفير القاعدة الآمنة والضرورية لحرب العصابات اهد المعضلات الرئيسية التي واجهت المقاومة . والمعروف ان لهذه القواعد اهمية فائقة في كل نظريات المقاومة وتجاربها لما توفره من امكانات للتجمع والتدريب والتتقيف والاستعداد لمواصلة المعركة . فيتفق اندريه بوفر وجيربال بونير ما توصي تونج في ان هذه القواعد تعتبر العامل الحاسم في حروب العصابات .

وقد نبع التوتر بين المقاومة والسلطات الاردنية ثم اللبنانية من طبيعة القاعدة الامنية نفسها باعتبارها المكان الذي تمارس فيه المقاومة السيطرة بل والسلطة الكاملة وسط شعب مؤمن بالمقاومة ولمازمت بها . ولم يكن هناك أي نظام عربي يمكن أن يسمح للمقاومة بمثل هذه السيطرة على الارض والشعب فضلا عن اختلاف تصورات هذه النظم لاسلوب ادارة الصراع مع اسرائيل وعدم ايمانها بالعمل الفدائي . وعلى سبيل المثال كانت هناك خلافات جوهرية بين تصور الاردن وتصور المقاومة للصراع منذ عام ١٩٦٥ ، أي قبل شروع المقاومة في اقامة مناطقها القاعدية داخل الاراضي الاردنية فكانت وجهة النظر الاردنية انه ينبغي على الفدائيين عدم التسلل الى الاراضي المحتلة عبر الحدود الاردنية لعدم اعطاء العدو مبررا لفرض المعركة قبل لوانها وان دور الفدائيين ينحصر في التدريب والاستعداد للتفريب داخل منطقة العدو عشية المعركة الحاسمة . وبعد حرب ١٩٦٧ تعارض موقف المقاومة

ذات فاعلية في دعم نفوذ منظمة التحرير ودورها على المستوى العربي أكثر من أهميتها في دعم العمل الفدائي في الضفة والقطاع بشكل منظم ومتصاعد بأفق حرب عصابات فقد قنعت المقاومة بعد الخروج من الأردن بتوجيه ضربات عسكرية متفرقة للعدو مع قيادة المقاومة السياسية داخل المناطق المحتلة .

وفي نفس الوقت لم تسع المقاومة الى اقامة مناطق قاعدية لها داخل الاراضي السورية من الاصل بسبب الرض السوري لاستقلال العمل الفدائي بشكل عام . لكن الملاحظ ان المقاومة تجنبت من البداية اثاره مشكلات مع السلطات السورية في هذا المجال وبررت ذلك بعدم ملاءمة الواقع الجغرافي للعمل الفدائي لعدم ملاءمة المناطق الحدودية . هضبة الجولان . لحرب العصابات لانقطاعها الى الاهداف الحيوية التي يمكن ضربها ولان الوجود العسكري فيها حصين جدا . كما انه على الجانب السوري للحدود لا توجد كثافة سكانية فلسطينية يمكن أن تزرع فيها القوات الفدائية لكن كان الميب الأهم هو رفض السلطات السورية لحرية العمل الفدائي انطلاقا من الاراضي السورية . فتفقد سوريا بالحرب النظامية القائمة على توازن القوى جعلها تتخوف منذ البداية من افساح المجال أمام العمل الفدائي حتى لا يجرها ذلك الى حرب غير مهيبة لها . فاية ثورة من هذا النوع لا يمكنها ان تتمو وتترعرع وتثبت اقدامها إلا في الاماكن التي تتأكل فيها سلطة وشرعية الدولة . ومن هنا اتجهت الثورة الفلسطينية لانتظارها الى لبنان وجنوبه المعادي لشمال اسرائيل الذي توجد فيه المصادر المالية ومركز انتاج الطاقة الكهربائية وبعض الصناعات الثقيلة . وقد افادت المقاومة من ضعف السلطة اللبنانية ومن وجود حركة وطنية ديمقراطية قوية في لبنان لدعم وجودها ومناطقها القاعدية واقامة بنية اساسية لها بشكل مستقل . لكن هذا الاستقلال لم يكن مستقرا ، لان وجود المقاومة في لبنان بالشكل الذي كان عليه بدا دائما كأمر مؤقت وخاصة بعد نشوب الحرب الاهلية وتورط المقاومة فيها وتضايف التدخلات السورية في الساحة اللبنانية لكن نجحت المقاومة في الحفاظ على هذا الوجود في ظل الحرب الاهلية حتى تعرضت لضربة قاصمة بالغزو الاسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ .

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن خسارة المقاومة لمعركة القواعد الأمانة في الضفة في الشهور التالية لحرب ١٩٦٧ وفي غزة في أواخر ١٩٧١ وعدم اصرارها على متابعة هذه المعركة ولجوتها للبحث عن هذه القواعد في اقطار الطرق العربية قادها الى أزمة اعتمادية Dependency crisis على هذه الاقطار بمعنى ان المقاومة أصبحت تعتمد في كفاحها المسلح على قبول هذه الاقطار لوجود قواعد الفدائيين على اراضيها بما يعينه ذلك من اعتماد لمقاومة على عوامل خارجة عنها ولا تستطيع التحكم فيها . ولذلك كان عليها ان تواجه مشكلات في علاقاتها مع هذه الاقطار على نحو وضع قيودا هائلة على حركة المقاومة .

التصعيد مع تركيز الاردن على العمل الدبلوماسي لاستعادة الاراضي التي تم احتلالها من خلال تسوية سياسية تستند الى القرار ٢٤٢ الذي رفضته المقاومة . وفي هذا الاطار كان الموقف الاردني يتلخص في ان نشاط الفدائيين سيؤدي الى مضاعفة القمع الاسرائيلي الذي يتعرض له سكان المناطق المحتلة مما يدفعهم الى مغادرة ارضهم والتحول الى لاجئين في الدول العربية المجاورة وان هذا النشاط يجب ان يخضع لاشرف الجيش الاردني ويتم من خلاله وفي اطار خطه المعتمدة .

وبالمقابل كان موقف المقاومة انها مستقلة رغم كل الظروف ولن تسمح لأي حاكم عربي بأن ينحرف بها عن اهدافها أو يزج بها في معارك جانبية وان التنسيق المطلوب ليس بين المقاومة والجيش الاردني وإنما بين الجيوش العربية بعضها البعض أما العمل الفدائي كظاهرة شعبية فيجب أن يستمر بمبادرته الخاصة .

وزاد من هذه هذا الخلاف ان بعض فصائل المقاومة تبنت افكارا ثورية دعت الى تحقيق نوع من التغيير الاجتماعي الراديكالي في الوطن العربي كأحد متطلبات شن حرب تحريرية شعبية ناجحة على النموذج الفيتنامي . ومن الطبيعي ان يتعارض هذا الموقف مع الركاكز الاجتماعية للنظام السياسي في الاردن . كما حدثت تجاوزات من بعض هذه الفصائل وغيرها في ظل قراءة خاطئة لميزان القوى بين الاردن والمقاومة حيث ظهرت شعارات مثل (لا سلطة فوق سلطة المقاومة) ، و (من اجل هانوى عربية في عمان) وغيرها .

وازاء ذلك كان الصدام السريع بين المقاومة والسلطات الاردنية ابتداء من اكتوبر ١٩٦٨ عندما بدأت اسرائيل تشن هجمات عسكرية ضد الاردن ردا على العمليات الفدائية التي تنطلق من الحدود الاردنية . وقد تركزت هذه الهجمات ضد القرى والمدن وبعض المراكز الحيوية مما اخرج الحكومة الاردنية واظهرها غير قادرة على حماية حياة واملاك مواطنيها وتساعد التوتر في العلاقات بين المقاومة والسلطات الاردنية حتى قاد الى الصدام الشامل الذي بدأ في سبتمبر ١٩٧٠ ، وانتهى بمعارك احرار جرش وعجلون في يوليو ١٩٧١ التي انتهت الوجود الفدائي بالاردن وحرمت المقاومة من أهم مناطق قاعدية يمكن ان تعتمد عليها بعد ان عجزت عن اقامتها داخل الاراضي المحتلة .

وكان هذا الوضع الذي اضطرت اليه المقاومة الى العمل من خارج المناطق المحتلة بالاساس ، اُحد أهم جوانب الخلل البنيوي في حركة المقاومة . وكانت احدى نتائجه دخولها في صراعات جانبية واسعة النطاق الهتفا عن صراعها الرئيسي واستنزفت الكثير من طاقتها . فكان لوجود المقاومة على الارض العربية المجاورة ثمن باهظ ، حيث كان عليها ان تنضبط في اطار احكام قوانين الوضع العربي وان تقيم علاقات غير متوازنة أو متكافئة في اطار هذا الوضع . فهناك كما سبقت الاشارة تناقض واضح بين منطق المقاومة الذي يقوم على الكفاح المسلح والسياسي ومنطق الدولة العربية عموما الذي يضع تعريفا للصراع العربي الاسرائيلي كصراع حدود بما يعنيه ذلك من صياغة حدود دقيقة لحركة العمل الفلسطيني . وفي هذا النطاق اصبح على حركة المقاومة ان تعمل في الهوامش الضيقة التي اتاحها لها الوضع العربي ، وهي الهوامش التي ظلت تنقلص كلما تدهور الوضع العربي . وكان من الضروري أن يؤثر كل ذلك على بنية المقاومة وسياستها التي تأرجحت بين منطق الثورة ومنطق الدولة ، مع اتجاه صاعد لتغليب المنطق الاخير الذي بدأت عناصره في التكون مبكرا على الساحة الاردنية ليدفع بالمقاومة بعد ذلك الى ممارسات واوضاع غير صحيحة في لبنان ، اهمها التحول الى دولة وسلطة فعلية في الجنوب وبعض مناطق بيروت وانتشار البيروقراطية والمحسورية والتسيب وتضخم الاجهزة وتكون فئات عريضة مستفيدة .

وفي هذا الاطار اتسمت العلاقات الفلسطينية العربية بغلبة التفاعلات الصراعية على التفاعلات التعاونية بشكل ملحوظ . ولذلك ظلت هذه التفاعلات وبالذات مع اقطار الطوق احدى اهم المشكلات التي تواجه المقاومة . وقد شهدت الفترة التالية للخروج الفلسطيني من لبنان ازمة حادة بين سوريا وقيادة منظمة التحرير التي سعت بالمقابل لتطوير علاقاتها مع الاردن ومصر في اطار اتفاق عمان الموقع في ١١ فبراير ١٩٨٥ (١) .

لكن انهيار هذا الاتفاق اعاد التوتر الى العلاقة بين منظمة التحرير والاردن خلال عام ١٩٨٦ بينما سعت مصر لمحاورة هذا التوتر والبحث عن صيغة جديدة للتنسيق الاردني الفلسطيني في الوقت الذي تصاعدت حرب المخيمات الفلسطينية في لبنان مواكبة لاستمرار التوتر بين قيادة منظمة التحرير وسوريا (٢) .

ب - العلاقات الفلسطينية العربية ١٩٨٧ :

وقد شهدت بداية عام ١٩٨٧ مزيدا من التباعد في العلاقات الفلسطينية الاردنية كنتيجة للمصالحة الوطنية التي تحققت عشية

الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي شاركت فيها فصائل اليسار الفلسطيني (الجبهتان الديمقراطية والشعبية والحزب الشيوعي) . فكان اسقاط اتفاق عمان الذي قام الاردن بتجميده قطعي في يناير ١٩٨٦ اُحد أهم مطالب هذه الفصائل لتحقيق الوحدة الفلسطينية ولذلك شهدت الساحة الفلسطينية ابتداء من اواخر فبراير ١٩٨٧ تصريحات متتالية تؤكد ان هذا الاتفاق سقط عمليا منذ ان رفض عرفات الاعتراف بالقرار ٢٤٢ في عمان ، وأن هذا الرض كان بمثابة الانتهاء العملي للاتفاق وان خطاب الملك حسين في يناير ١٩٨٦ انهاء رسميا . وكانت هذه التصريحات الفلسطينية تؤكد محدودية خطوة احياء نشاط اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود في يناير ١٩٨٧ ، وعند اجتماع لها في ١٥ فبراير واطروح انها خطوة لا تتجاوز الاطار الضيق للتنسيق العمل بين الاردن ومنظمة التحرير بشأن الدعم الذي يمكن تقديمه لسكان الاراضي المحتلة ، ولا تتطوى على أي اتجاه لاستئناف التنسيق السياسي بين الطرفين .

وقامت منظمة التحرير بالفعل بالغاء اتفاق عمان خلال الدورة ١٨ للمجلس الوطني بالجزائر (١٠ - ١٤ ابريل ١٩٨٧) في اطار قرار تضمن الموافقة على المؤتمر الدولي بشرط مشاركة المنظمة على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى . وان كان هذا القرار قد اشار في نص الوقت الى اهمية التنسيق مع الاردن والعلاقة الخاصة بين الشعبين الاردني والفلسطيني .

لكن في نص الوقت اكدت تصريحات اردنية عدم وجود نية لاستئناف التنسيق مع منظمة التحرير وان مشاركة منظمة التحرير في المؤتمر الدولي مشروطة باعتبارها بالقرار ٢٤٢ .

وكانت مصر تقوم بالدور الاساسي في الوساطة بين الاردن ومنظمة التحرير طوال عام ١٩٨٦ واولائل ١٩٨٧ في اطار علاقاتها الايجابية بكل من الطرفين . ولذلك جاءت الازمة بين مصر والمنظمة خلال الدورة ١٨ للمجلس الوطني لتؤدى ، ليس فقط الى قطعية مؤقتة بين الطرفين ، وانما الى توقف - مؤقتة ايضا - لجهود الوساطة المصرية بين الاردن والمنظمة . فقد رفضت مصر النص الذي تضمنته قرارات هذه الدورة حول العلاقة مع مصر ، وهو : (أن المجلس اذ يقدر المكانة لجمعية والدولية لمصر وأهمية عودتها وتوليها دورها على الساحة العربية ، فإنه يكلف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتحديد اسم العلاقات المصرية الفلسطينية على قاعدة قرارات الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني الفلسطيني ومنها الدورة السادسة عشرة وفي اطار قرارات مؤتمرات القمة العربية) . وكان الغرض من هذه الصياغة التي تم التوصل اليها بعد مفاوضات بين قيادة فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ان تتيج لكل طرف فلسطيني تفسيرها بما يلائم موقفه السياسي ، وبما يترك في نص الوقت حرية حركة لعلاقات في مجال العلاقة مع مصر .

(١) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ .

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٦ .

المصرية وتنامي العلاقات السورية الاردنية على نحو يهدد بعزل المنظمة كلية ويحقق الاجماع العربي لنول الطوق في موجهتها .

لكن القرار المصري يفتح مكاتب منظمة التحرير لم يصدر إلا في اخر نوفمبر ، في إطار الاحتفال بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني (٢٩ نوفمبر) وفي ظل مناخ اعادة معظم الاقطار العربية لعلاقاتها مع مصر على اثر قمة عمان الطارئة (٨ - ١١ نوفمبر) وبذلك تزايدت امكانية استئناف مصر لدور الوساطة من اجل صياغة اساس جديد للعلاقة بين الاردن ومنظمة التحرير ، خاصة وان قمة عمان لم تحقق تقدما ملموسا في هذا المجال رغم اللقاء الذي تم بين الملك حسين وعرفات على هامشها (١) . وقد اثار ما تضمنه البيان الختامي الصادر عن هذه القمة من (مشاركة منظمة التحرير في المؤتمر الدولي للسلام على قدم المساواة) جدلا في الاوساط الاردنية والفلسطينية حول المصداقية بتعبير على قدم المساواة . فكان التفسير الفلسطيني ان المساواة تكون مع بقية الاطراف من حيث تشكيل الوفد ومستوياته بما يعني وفدا فلسطينيا مستقلا ومساويا لوفد اية دولة اخرى معنية بالنزاع في المنطقة . بينما كان التفسير الاردني ان هذا التعبير يعني المساواة بين الممثلين الاردنيين والفلسطينيين في وفد مشترك يذهب المؤتمر التولي و اذا كانت قمة عمان لم تحقق تقدما ملموسا على صعيد العلاقات بين الاردن ومنظمة التحرير فهي لم تطلق قضية العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير من الاصل . ورغم ذلك فقد شهد عام ١٩٨٧ اتصالات بين الطرفين من خلال وساطة سوفيتية واخرى جزائرية وثالثة قامت بها الجبهة الشعبية الديمقراطية بعد انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني . وتشير منابع هذه الواسطات وما اسفرت عنه من اتصالات سورية فلسطينية الى الملاحظات التالية :

— ان الاستجابة السورية لهذه الواسطات ارتبطت بمسعى سوريا الى تمديد دور منظمة التحرير في لبنان في إطار تحريكها الهادف الى تجميع القوى المناوئة للرئيس اللبناني ردا على التقارب الذي حدث بينه وبين قيادة القوات اللبنانية ، التي يرأسها سمير جمعة في بيروت الشرقية . وقد ازادت حاجة سوريا الى هذا التحرك بعد ان اتت المصالحة الفلسطينية الى دعم الوحدة العسكرية السياسية لقوات المقاومة في جنوب لبنان ، حيث قامت « فتح » بخطوة تكتية عندما سلمت للجبهة الشعبية بقيادة العمل الوطني في لبنان والديمقراطية بقيادة العمل العسكري .

(١) كان ذلك اللقاء ثمرة جهود بعض قادة العرب الذين تحركوا على اثر احتجاج عرفات على ما اعتبره تجاهلا لردنيا له بسبب عدم قيام الملك حسين باستقباله بالمطار وعدم زيارته له في جناحه ، اسوة ببقيّة الضيوف العرب .

لكن هذه الصياغة لم تجد قبولا في القاهرة ، حيث كانت القيادة المصرية تتوقع ان تسفر الدورة ١٨ للمجلس الوطني عن نتائج أكثر ايجابية من الدورة ١٧ ، وليس المودة الى قرارات الدورة ١٦ بوجه خاص التي سبق أن رفضتها مصر . وذلك طلبت مصر من وفدها الرسمي الانسحاب من جلسات المجلس مؤكدة أن ما ورد في القرار المتعلق بمصر وخاصة حول قرارات الدورة ١٦ يعتبر عدوانا على مصر وتدخل في شئوننا الداخلية . وقررت مصر قطع علاقاتها مع منظمة التحرير واغلاق مكاتبها والمؤسسات التابعة لها ، في نفس الوقت الذي اكدت أن هذا لا يعني أي تغيير في موقفها المساند لكفاح الشعب الفلسطيني باعتبارها التزاما مبدئيا لا يتزعزع . كما أن القرار المصري لم يشمل للمؤسسات الاجتماعية والانسانية مثل مستشفى الهلال الاحمر الفلسطيني ومكاتب اتحادي المرأة والعمال الفلسطينيين لأن اعمالها تتعلق برعاية ابناء الشعب الفلسطيني المقيمين بمصر .

وقد اسفرت الدورة ١٨ للمجلس الوطني عن ازمة اخرى بين منظمة التحرير والمغرب بسبب مشاركة وفد من البوليزاريو في اجتماعاتها وقاله كلمة اثار غضب الحكومة المغربية لكن رد الفعل المغربي اقتصر على اعلان عدم المشاركة في أي مؤتمر أو تجمع أو لقاء يقوم فيه أحد اعضاء منظمة التحرير بالحديث عن القضية الفلسطينية في نفس الوقت الذي اكد الملك الحسن الثاني استمرار تأييد بلاده لهذه القضية وللمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني . وقد قامت عدة وفود مغربية بالانسحاب من بعض المؤتمرات العربية التي عقدت بعد ذلك عندما بدأ ممثل منظمة التحرير في اللقاء كلمته .

وقد سعت قيادة منظمة التحرير الى تدارك الموقف مع مصر والمغرب بعد ذلك . وفي اول اجتماع للجنة التنفيذية اصدرت قرارا باغلبية كبيرة ينص على تقديرها لدور مصر والرئيس مبارك في الدفاع عن الشعب الفلسطيني . وقررت تشكل لجنة خاصة برئاسة عرفات لمتابعة ومعالجة موضوع العلاقة مع مصر . ولم يعترض على ذلك القرار سوى عضو واحد (ممثل الجبهة الشعبية) ، بينما امتنع عضوان عن التصويت (مثلا الديمقراطية والتحرير العربية) ووافق عليه ١٢ عضوا في نفس الوقت سعت قيادة المنظمة الى استمرار الاتصالات مع مصر عبر عدة زيارات قامت بها وفود فلسطينية للقاهرة . وتم تتويجها بقاء مبارك - عرفات ثلاث مرات على هامش القمة الافريقية بادنيس ابايا في اخر يوليو ١٩٨٧ . وأعلن عرفات عقب هذه اللقاءات ان ما حدث بين مصر والمنظمة سحابة صيف زالت بالتفعل وواضح الجدل الذي دار داخل منظمة التحرير حينئذ ان التيار الغالب الذي يدعو لتطوير العلاقات مع مصر يستند الى اهمية العمل من اجل منع حدوث تطابق مصري اردني في الموقف من التسوية السلمية خاصة في ظل القليعة الفلسطينية

...إن سوريا باستجابتها لهذه الوساطات أرادت كسب وقت بما يتيح لها تحقيق هذه سياسة مع منظمة التحرير ضمن حسابات ترتيب أورها قبل القمة العربية . ومن ضمن هذه الأوراق تحديد منظمة التحرير داخل اجتماعات القمة للوصول الى هدفين : اولهما تجديد الدعم المالي العربي الذي اقرته قمة بغداد والذي ينتهي العمل به عام ١٩٨٨ وثانيهما التأثير على جدول اعمال القمة بحيث لا تغطي عليها قضية الحرب العراقية الايرانية طغيانا تاما .

وفي نفس الوقت نتيج هذه الاستجابة لسوريا اعطاء الانطباع بإيجابية موقفها تجاه الجهود الموفيقية والجزائية وكذلك جهود الجبهتين الشعبية والديمقراطية .

— إن أهم الاتصالات التي جرت بين سوريا ومنظمة التحرير كانت بشكل غير مباشر من خلال عدد من الشخصيات الفلسطينية المستقلة التي تحتفظ بعلاقات ايجابية بين الطرفين مثل رجلى الاعمال حسيب صباغ وباسم عقل ، بالإضافة الى د . وليد الخالدي وسعيد خوري .

— وفي هذا الإطار ندرج الاسئلة التي وجهتها سوريا لمنظمة التحرير من خلال وفد المستقلين الفلسطيني الذي التقى بالطرفين . وفي مقدمة هذه الاسئلة كيف تنظر المنظمة الى موضوع الصراع العربي الاسرائيلي في مرحلته الحالية ، وما هو مفهوم القيادة الفلسطينية لمبدأ الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وما تصورها للعلاقات السورية الفلسطينية ؟ وقد ردت قيادة المنظمة على هذه الاسئلة رغم وجود اتجاه قوى داخل اللجنة التنفيذية رأى أن سوريا تسعى بهذه الاسئلة الى تركيز الحوار في المجال الايديولوجي كي تبقى بعيدة عن تناول المشكلات العملية . لكن المرجح ان قيادة منظمة التحرير ارادت ان تثبت مرة اخرى ان يدها لا تزال ممدودة في اتجاه دمشق ، وأن توجه رسالة الى الفصائل المنشقة عليها مؤداها أن القيادة السورية كانت وستبقى تعترف بشرعية قيادة المنظمة ونها تمارس هذا الاعتراف عند بحث المواضيع الحيوية المتعلقة بالثورة الفلسطينية .

وفي هذا الإطار فتمت منظمة التحرير ورقة عمل لتطبيع العلاقات مع سوريا من ثمانية بنود هي :

- تؤكد المنظمة اهمية علاقاتها مع سوريا ورغبتها في فتح صفحة جديدة معها وفقا لقرارات الدورة ١٨ للمجلس الوطني .
- تسوية مشكلات الفلسطينيين في لبنان .
- العمل سويا للتصدي للمحاولات الامريكية الاسرائيلية لارغام الاردن على ابرام اتفاق سلام مع اسرائيل .
- عودة مصر الى جامعة الدول العربية يجب بحثها بين سوريا والمنظمة والاطراف العربية الاخرى .
- تنظيم الوجود الفلسطيني في سوريا من اختصاص سلطات دمشق .

- عودة جميع الفصائل الى صفوف منظمة التحرير .
- التمسك بقرارات المجالس الوطية المتعلقة بالاتصالات مع القوى الديمقراطية والتقدمية في اسرائيل .
- رفض الموقف الاسرائيلي الامريكي بصدد مؤتمر السلام .

ورغم ان هذا الحوار غير المباشر لم يمهّد الطريق الى حوار مباشر حتى نهاية ١٩٨٧ ، فقد اكدت مصادر فلسطينية ان سوريا قامت في أول ديسمبر باطلاق مراح ١٥٠ انصار عرفات كانوا بالسجون السورية منذ احداث طرابلس ١٩٨٢ . والملاحظ ان هذا التقدم المحدود للغاية في العلاقات بين سوريا وقيادة منظمة التحرير اتاح فرصة لتحقيق قدر من التقدم في انهاء حل مشكلة المخيمات الفلسطينية بلبنان التي فجرت منذ يونيو ١٩٨٥ بين منظمة التحرير وحركة أمل ، التي تعتبر أبرز حليف لبناني لسوريا . فقد تم توقيع اتفاق صيدا في ١١ سبتمبر ١٩٨٧ بين وفد فلسطيني يضم ممثلين لمختلف الفصائل ووفد لبناني يمثل « جبهة التحرير والتوحيد » ، التي تشكلت في اوائل العام لتضم حلفاء سوريا : حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي وحزب البعث . ونص هذا الاتفاق على رفع الحصار عن المخيمات مقابل انسحاب قوات المقاومة الفلسطينية التي عادت الى لبنان تدريجيا منذ ١٩٨٥ ، من شرق صيدا لتمرکز في مناطق محدودة محيطة بمخيمي عين الحلوة والمية مية ومنطقة مسرورب . ويعتبر هذا هو الاتفاق الثالث بشأن المخيمات حيث سبقه اتفاقان عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بين حركة أمل وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني التابعة لسوريا ، لكنه أول اتفاق يوقع بحضور كل الفصائل الفلسطينية بما فيها انصار عرفات ومع طرف لبناني لا يقتصر على حركة أمل وحدها وإنما يشمل ثلاثة اطراف اخرى مؤيدة لسوريا . كما انه أول اتفاق بشأن المخيمات لا يتم توقيعه في دمشق لكن هذا الاتفاق لم ينفذ بشكل تام ، حيث تجددت الاشتباكات بين قوات المقاومة وحركة أمل بعد ايام من توقيعه . ورغم محاصرة هذه الاشتباكات ، إلا أنها تجددت بين الحين والآخر مع تبادل الطرفين الاتهامات بعرقلة تنفيذ الاتفاق . وادى ذلك الى تدخل الجزائر كوسيط جديد بين المقاومة الفلسطينية وحركة أمل ، حيث انقذ اجتماع فلسطيني لبناني موسع بالجزائر في أول نوفمبر ١٩٨٧ . وتركز الحوار حول سبل تنفيذ اتفاق صيدا ووضع اسس سياسية واضحة لتنظيم العلاقات الثنائية . وتم الاتفاق على رفع الحصار عن مخيمات بيريت وصور وادخال المواد التموينية والادوية ومواد الاعمار على ان يواكب ذلك انسحاب قوات منظمة التحرير من مواقعها شرقي صيدا لتحل محلها قوات جبهة التحرير والتوحيد . وقد بدأ تنفيذ الاتفاق بالفعل لكن ببطء شديد ، وتم اخفاء كميات من مواد البناء بالفعل الى مخيم شاتيلا الذي تدمر أكثر من ٩٠٪ من مساكنه خلال الحرب وانسحبت وحدة من المقاتلين الفلسطينيين قوامها ٢٠٠ مقاتل من شرقي صيدا الى مواقعها الجديدة . لكن حدث تطوران حائلا عن الاستمرار في تنفيذ الاتفاق الى نهايته : اولهما الاشتباكات التي شهدتها صيدا بين القوات الفلسطينية

تصهدف إعادة صياغة المعادلة اللبنانية - الفلسطينية تدريجياً ضمن إطار الإدارة السورية لمعركة انتخابات الرئاسة اللبنانية في سبتمبر ١٩٨٨ .

٥ - الانقسامات الفلسطينية :

عانت المقاومة الفلسطينية منذ المرحلة التكوينية من تعدد سياسي وفكري كان بمثابة امتداد للتيارات المتباينة على الساحة العربية بدءاً بالقومية العربية وحتى الاشتراكية الماركسية بتنوعاتها ومروراً بالوطنية الفلسطينية وافتقر هذا التعدد بانقسام تنظيمي وحركي تزايدت جنبته مع تتالي الانشقاقات في صفوف بعض فصائل المقاومة^(١) وتكرس هذا الانقسام بفعل ثلاثة عوامل رئيسية :

- دور بعض الأقطار العربية التي عمدت إلى إنشاء فصائل فلسطينية تابعة لها ، وظلت حريصة على بقائها واستقلالها .
- المصالح الذاتية حيث لم يكن ثمة مبرر لوجود بعض الفصائل سوى نزعات ذاتية لبعض الأفراد الطامحين إلى الزعامة .
- ضيق الأفق السياسي أي العجز عن الاطاحة بالابعد الحقيقية للمقاومة وعن اتخاذ مواقف ثورية واعية .

والواقع ان هذا الانقسام لم يكن يلقى بهذا القدر من تأثيراته السلبية على المقاومة لو أنه لم يمتد إلى العمل العسكري فقد حال هذا الانقسام دون توفر الوحدة العسكرية للمقاومة ، وقاد إلى تعدد الخطط العسكرية وغياب الخط العسكري - السياسي الواحد . وهذا الطرف الخاص بالمقاومة الفلسطينية يتناقض مع أحد القوانين العامة لتجارب المقاومة الناجحة حيث كان وجود قيادة عسكرية موحدة بمثابة قانون عام لكل هذه التجارب .

فكان غياب العمل العسكري الموحد بفعل الانقسام السياسي الفلسطيني أحد أهم العوامل التي أثرت سلباً على مسار المقاومة منذ انطلاقها رغم انضواء جميع الفصائل تحت لواء منظمة التحرير . باستثناء انسحابات قليلة ، ومؤقتة لبعضها - حتى عام ١٩٨٣ . لكن هذا الانقسام دخل مرحلة جديدة أكثر خطورة منذ عام ١٩٨٣ عنوانها انسحاب معظم الفصائل من منظمة التحرير ، حيث تبلورت العلاقات في الساحة الفلسطينية على أساس وجود ثلاثة تيارات :

- التيار الرسمي المسيطر في مؤسسات منظمة التحرير والذي تتسم سياساته بالاعتدال والرهانة على تسوية ممكنة تغطي جزءاً من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .
- تيار الرفض لقيادة المنظمة الذي يراهن على حل انقلابي سريع مدعوم خارجياً لتغيير سياسة منظمة التحرير نحو

وميليشيا التنظيم الشعبي الناصري الذي يعتبر بمثابة الضامن لتنفيذ الاتفاق ، وهي الاشتباكات التي خيم غموض شديد حول الدافع إليها . وان كان من المرجح أنها نتجت عن خلاف بين عناصر فلسطينية مسلحة ودورية تابعة للتنظيم تصاعد إلى حد تبادل إطلاق النار ومقتل فلسطينيين مما أدى إلى توتر الوضع وحدثت اشتباكات عنيفة من ١٣ إلى ١٥ نوفمبر قبل التوصل إلى اتفاق لوقف القتال في ١٦ نوفمبر . وثانيهما حالة التأعب التي أعلنت في صفوف القوات الفلسطينية بلبنان على أثر عملية مثبتة في ٢٦ نوفمبر استعداده لمواجهة عملية انتقامية إسرائيلية كان من المرجح ونفها أن تنجح صوب المخيمات الفلسطينية بلبنان .

لكن تطورات الانتفاضة الكبرى في الأراضي المحتلة دفعت إلى رفع الحصار عن بعض المخيمات التي تحاصرها وخاصة شاتيلا وبرج البراجنة والرشيدي وفي هذا الإطار يظل اتفاق صيدا خطوة هامة على طريق تسوية هذه الحرب ، رغم انه اتفاق جزئي لا يشمل تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان بمختلف جوانبه وهي القضية التي باتت في حاجة جسم أكثر من أي وقت مضى بعد إلغاء اتفاقية القاهرة ١٩٦٩ ، التي ظلت تمثل الإطار الشرعي لتنظيم هذا الوجود رغم أنها تعتبر ملفاً عملياً قبل الغائها الرسمي بتسع سنوات . فقد أسفر الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في مارس ١٩٧٨ عن إقامة ميليشيات جيش لبنان الجنوبي العملية في المنطقة الحدودية وصودر قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الذي نص على انتشار قوات طوارئ دولية في نفس المنطقة التي خصصتها اتفاقية القاهرة لنشاط المقاومة الفلسطينية والتي كان يطلق عليها فتح لاند ، وتكرس هذا الإلغاء العملي بغزوة ١٩٨٢ ووضع اتفاق خروج القوات الفلسطينية من لبنان (اتفاق فيليب حبيب) وعندما أخذت هذه القوات في العودة إلى لبنان بعد ذلك انتشرت في المواقع التي تقتضيها ظروف التنسيق مع المقاومة اللبنانية ثم تطورات حرب المخيمات . وبذلك أصبح الوجود العسكري الفلسطيني بلبنان خريطة تختلف عن خريطة اتفاقية ١٩٦٩ وملاحقها . ودلالة ذلك ان القرار الصادر عن مجلس النواب اللبناني في ٢١ مايو ١٩٨٧ بإلغاء هذه الاتفاقية لا يقصد ما على وجه التحديد ، ولما يستهدف الوجود الفلسطيني في كل لبنان والذي يستمد شرعيته من هذه الاتفاقية وفقاً لما أعلنته القوى اللبنانية الرافضة لهذا الوجود . وفي مقدمتها الكتائب وأمل . وقد حشدت هذه القوى ممثلها في البرلمان لإصدار قرار إلغاء الاتفاقية في ظل ضوء أخضر من سوريا ، التي أرادت بذلك الوصول بالحصار المفروض على منظمة التحرير في لبنان إلى نروته حتى تتمكن من إملاء شروطها عليها خلال الاتصالات السابقة الإشارة إليها والتي بدأت عقب إعلان إلغاء اتفاقية ١٩٦٩ بقتل .

وبصفة عامة يمكن القول بان نمط التحرك السوري في لبنان وتجاه منظمة التحرير خلال عام ١٩٨٧ يشير إلى وجود خطة

(١) لتظر التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ .

من زيد من « المبدئية الثورية » ونحو طريق للتحرير يرتكز على تصعيد الكفاح المسلح ورفض حلول التسوية .

* تيار اليسار الذي وقف وسطا من مياسات التيارين السابقين ولعب ادوارا مؤثرة لأخذ المبادرة واشتقاق موقف مياسى يسمح بتحقيق الوحدة الوطنية .

وقد لعب هذا التيار الاخير دورا هاما بدعوته واصراراه على الحوار الشامل بعدما كاد الطلاق بين اطراف المقاومة الفلسطينية يفرض احكامه سلبا على وجودها واستمرارها ورغم النكسة التى اصابت هذا التوجه عبر التحاق الجبهة الشعبية بالتحالف الوطنى لتشكل جبهة الائتلاف الوطنى الفلسطينى بدمشق ، ظلت الجبهة الديمقراطية تقوم بدور توحيدى هام لتحقيق المصالحة . ومع اواخر عام ١٩٨٦ كانت الساحة الفلسطينية تشهد حوارات علنية وسرية بينها وبين قيادة منظمة التحرير من ناحية والجبهة الشعبية من ناحية اخرى بهدف التوصل الى حل لازمة يحقق الوحدة الوطنية . وقد افادت هذه الحوارات من الظروف الموضوعية لوضع الفلسطينيين فى ذلك الوقت واهمها :

ـ محاولة النهوض للوضع الجماهيرى فى الضفة والقطاع التى تصاعدت مع اواخر ١٩٨٦ .

ـ الوحدة العسكرية بين مختلف الفصائل الفلسطينية فى لبنان والتى فرضتها تطورات حرب المخيمات .

ـ نهوض معارضة لاتفاق عمان الاردنى - الفلسطينى داخل اللجنة المركزية لحركة فتح .

وفى هذا الاطار بدأ العام ١٩٨٧ بداية طيبة بانعقاد المؤتمر الخامس للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين بالجزائر فى اوائل فبراير . فكان هذا اول مؤتمر فلسطينى تحضره الجبهتان الديمقراطية والشعبية والحزب الشيوعى وجبهة التحرير الفلسطينية منذ ١٩٨٣ وقد ادى نجاح هذا المؤتمر الذى انعقد تحت شعار « التوحيد ، الى شيوع التغاؤل فى الاوساط الفلسطينية بالمكانية عقد مجلس وطنى توحيدى . وشهدت الايام التالية فى شهرى فبراير ومارس اوسع حوار وطنى فلسطينى فى ثلاث عواصم عربية هي الجزائر وتونس وطرابلس . وتوصلت خمس فصائل (فتح والديمقراطية والتحرير العربية والتحرير الفلسطينية والحزب الشيوعى) الى اتفاق مبدئى فى ١٦ مارس على عقد المجلس الوطنى خلال شهر ابريل على أن يسبقه لقاء وحدة وطنية موسع يوم ١٠ ابريل تعرض خلاله ورقة العمل التى توصلت اليها الفصائل الخمس والتى عرفت باسم « وثيقة تونس » لاعدادها فى صيغة شبه نهائية حتى ترفع الى المجلس الوطنى . وفى نفس الوقت شهدت طرابلس والجزائر حوارا بين فتح والجبهة الشعبية ، كما استضافت طرابلس ستة فصائل فلسطينية هي الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ، والشعبية القيادة العامة والنضال الشعبى والجناح المنشق على جبهة التحرير الفلسطينية (جناح طلعت بغروب) وحركة فتح المجلس الثورى (ابو نضال) . وقد اسفر هذا اللقاء عن توقيع « وثيقة طرابلس » .

وبذلك أصبحت هناك وثيقتان متميزتان مطروحتان على الساحة الفلسطينية هما « وثيقة تونس » و « وثيقة طرابلس » . ويمكن تلخيص أهم جوانب الخلاف بينهما فى نقطتين :

— خلافات تنظيمية حيث ذهبت وثيقة طرابلس بعيدا فى بيان الاصلاحات التنظيمية المطلوبة بهدف انهاء الهيمنة والتفرد والاستئثار بالقرار السياسى وتعديل النظام الاساسى لمنظمة التحرير بحيث يتضمن هذه الاصلاحات التى تشمل توسيع مكتب المجلس الوطنى الفلسطينى ليشمل جميع الفصائل وانتخاب المجلس المركزى مباشرة من قبل المجلس الوطنى وان تكون له صلاحيات تنفيذية وحق محاسبة اللجنة التنفيذية وتجميد اعضائها وانتخاب ثلاثة نواب لرئيس اللجنة التنفيذية وتشكيل امانة عامة تمثل القيادة الجناحية وتكون مسئولة عن القرارات التنظيمية والمالية والسياسية والعسكرية فى الفترة بين اجتماعى اللجنة التنفيذية . اما وثيقة تونس فقد اacht موقفها من قضية الاصلاحات التنظيمية الى اتفاق عدن - الجزائر^(١) الذى تم التوصل اليه بين قيادة منظمة التحرير والتحالف الديمقراطى فى يوليو ١٩٨١ والذى ركز على انتخاب ثلاثة نواب للرئيس اللجنة التنفيذية وتشكيل امانة عامة تمثل القيادة الجماعية .

— خلافات بشأن العلاقات العربية وبالذات العلاقات مع مصر ، حيث طالبت وثيقة طرابلس بوقف العلاقات السياسية مع مصر طالما ظلت ملتزمة باتفاقات كامب ديفيد ، كما طالبت بأن تقوم قيادة منظمة التحرير بالغاء اتفاق عمان رسميا قبل انعقاد المجلس الوطنى .

لكن كان الحوار يقترب بسرعة من عقد المجلس الوطنى رغم هذه الخلافات فقد شاركت جميع الفصائل فى الحوار الوطنى بدرجة أو بأخرى باستثناء منظمة الصاعقة والفصيلة المنشقة على حركة فتح . كما قبلت الجزائر استضافة دورة المجلس على أرضها بعد أن كانت ترى فى ذلك مخاطرة قبل التوحد الفلسطينى الكامل . وظهرت الفصائل الثلاثة الرئيسية فى حركة المقاومة (فتح والشعبية والديمقراطية) مرونة واضحة من أجل عقد المجلس الوطنى . فقد اكتفت الجبهتان الشعبية والديمقراطية بالغاء فتح لاتفاق عمان وبعض الاصلاحات التنظيمية المحدودة للغاية وتنازلنا عن مطلب اسقاط الدورة ١٧ للمجلس الوطنى .

وبذلك امكن عقد الدورة ١٨ للمجلس فى ٢٠ ابريل بمشاركة ٦ فصائل هي فتح والشعبية والديمقراطية والتحرير العربية وجناحي جبهة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعى . بينما غابت عنها ٥ فصائل هي الجبهة الشعبية - القيادة العامة والصاعقة وفتح - الانقاذ والنضال الشعبى وفتح - المجلس الثورى . وكان الفصلان الاخيران قد شاركا فى جلسات الحوار الوطنى التى سبقت انعقاد المجلس ثم انسحبا لاسباب تتعلق بتوزيع المقاعد فى الاساس وكذلك بسبب الخلاف حول قضية العلاقة مع مصر التى تم التوصل الى حل وسط بشأنها يقوم على

اعتماد مقررات المجالس الوطنية والقمم العربية المابقة . ومع ذلك ظلت قضية العلاقة مع مصر مصدر أهم خلاف داخل الدورة ١٨ للمجلس الوطني حتى اللحظة الأخيرة . وشهدت لجنة صياغة مقررات هذه الدورة خلافات مستمرة بين ممثلي فتح والشعبية والديمقراطية حول كل لفظ في الفقرة المتعلقة بهذه القضية ، حتى أمكن التوصل الى صيغة لتنظيم الخلاف وليس للاتفاق حول هذه القضية . ومع ذلك فعندما رفضت مصر هذه الصيغة وانسحب وقدها الرسمي من جلسات المجلس وحاولت قيادة فتح تدارك الموقف بطرح حذف ما ورد عن الدورة ١٦ في الفقرة الخاصة بالعلاقات مع مصر ، رغم أن المجلس كان يوشك على انتهاء أعماله رفضت الجبهتان الشعبية والديمقراطية وهندت الشعبية بالانسحاب الأمر الذي كان يعنى إجهاض ما تحقق من مصالحة وطنية . لكن أمكن تجاوز هذا الموقف والحفاظ على المصالحة التي تحققت وافترقتها منظمة التحرير طيلة أربعة اعوام ورغم انها ليست مصالحة شاملة حيث بقيت بعض الفصائل خارج اطارها إلا أنها تشمل أهم الفصائل على المساحة الفلسطينية سياسياً وعسكرياً .

والملاحظ أن قضية العلاقة مع مصر ظلت مصدر خلاف خلال الفترة التالية لاتعداد الدورة ١٨ للمجلس الوطني ، وخاصة بين فتح والجبهة الشعبية . وعبر هذا الخلاف عن نفسه في أكثر

من مناسبة أهمها انتقاد الشعبية للقاء الذي تم بين مبارك وعرفات في أديس أبابا آخر يوليو ١٩٨٧ حيث وصفه بأنه (يشكل مخالفة واضحة لقرارات المجلس الوطني في دورته التوحيدية التي تدعو إلى تجديد العلاقات مع النظام المصري على أساس تخليه عن اتفاقات كامب ديفيد) . ويعكس هذا الموقف جوهر الخلاف بين فتح والشعبية حول العلاقة مع مصر ، حيث تعطي فتح الأولوية للتخلي عن سياسة كامب ديفيد بينما تركز الشعبية على اتفاقات كامب ديفيد نفسها وذهبت الجبهة للشعبية خطوة أبعد في مجال ممارستها لهذا الخلاف عندما قررت فصل عضو مكتبها السياسي بسام أبو شريف من عضويتها بسبب حضوره للقاء بين مبارك وعرفات بأديس أبابا . وقد رد عرفات على هذا القرار بتعيينه ناطقاً رسمياً باسم منظمة التحرير لكن هذا الخلاف بين فتح والشعبية لم يؤثر على ما تحقق من مصالحة وطنية فلسطينية حتى نهاية عام ١٩٨٧ . وعندما طرح هذا الخلاف في اجتماعات المجلس المركزي لمنظمة التحرير في أكتوبر ١٩٨٧ نوّفت بهوء باعتباره تعبيراً عن اجتهادات متباينة في تفسير القرار الصادر عن المجلس الوطني بخصوص العلاقة مع مصر . ولذلك يمكن القول بان المصالحة الفلسطينية التي تحققت خلال الدورة ١٨ للمجلس الوطني سمحت للتجربة خلال الثمهور الثمانية التالية وحتى نهاية عام ١٩٨٧ .

القسم الرابع

اشكاليات تطور الاقتصاد والمجتمع

فى مجلس التعاون الخليجى

- اشكالية تكوين مجتمعات قومية
- اشكالية الاندماج بين الإقليمية والعربية
- اشكالية ايجاد مقرب ومنهج فعال للتكامل الخليجى
- اداء مجلس التعاون الخليجى خلال عام ١٩٨٧

مقدمة :

وتحقيق الاهداف التي يرمى لها هذا المجلس . اما في تقرير هذا العلم فسوف نعرض بإيجاز بعضا من أهم اشكاليات تطور تلك التجربة في التكامل العربي ، وبالتالي الخصائص المميزة للمقربب السائد داخل المجلس لمواجهة هذه الاشكاليات .

وفي تقديرنا ان مجلس التعاون الخليجي يواجه ثلاث اشكاليات رئيسية يتفرع عنها معظم مشكلاته والمعضلات التي يواجهها في حركته اليومية . وهذه الاشكاليات هي :

أ (اشكالية تكوين مجتمعات متأصلة وقادرة على دعم وجودها بلمكانياتها الذاتية وفي ظروف طبيعية .

ب (اشكالية الانتماء بين تكوين اقليم عربي فرعي متمايز من ناحية والارتباط للتكامل مع الوطن العربي ككل ، من ناحية أخرى .

ج (اشكالية الانتماء الاقتصادي والسياسي في ظروف غير طبيعية ، .

ان ايضاح هذه الاشكاليات الثلاث الرئيسية تسمح لنا بايضاح خصائص المقربب ، السائد داخل مجلس التعاون من حيث الموافقات التي تميز هذا المقربب من حل هذه الاشكاليات الثلاث ، وبالتالي اتجاهات تطور المجلس في المستقبل المنظور .

يعد مجلس التعاون الخليجي أحدث تجارب التكامل العربية . ومع ذلك فهو أيضا من أطولها عمرا ، وأكثرها منهجية وانتظاما من حيث التزام الدول الاعضاء فيه بتطبيق ما يتم الاتفاق عليه من خلال المؤسسات لهذا المجلس . وقد أثبتت هذه المؤسسات بدورها انها أكثر مؤسسات التكامل والتنسيق العربية انضباطا . اذ عملت دون اختلافات أو اضطرابات كبرى من النوع الذي نشهده في بقية المؤسسات العربية .

ومن هذا المنظور ، فان تجربة مجلس التعاون التكاملية تقدم مختبرا حيا لعدد من الاشكاليات النظرية والعملية المحيطة بفكرة التكامل في الوطن العربي عموما ، وفي تلك المجموعة المتميزة من الدول العربية بصفة خاصة .

وقد قدم التقرير الاستراتيجي العربي لعامي ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ عرضا موجزا للعلاقات الرئيسية لتطور مجلس التعاون الخليجي والظروف التي أحاطت بهذا التطور والمداخل المختلفة التي تتفاعل داخله وخارجه بصدد التغلب على المشكلات

أولا : اشكالية تكوين مجتمعات قومية

على أن الاشكالية الحقيقية تبدأ من اعتبار ان النمط الاجتماعي القائم في دول الخليج ليس نمطا يتفق مع الحالة الطبيعية للمجتمعات المعاصرة ، وطبيعة التحديات والتناقضات والوظائف التي تواجه هذه المجتمعات في العصر الراهن . ومصطلح الحالة الطبيعية يعزى الى المفكر الكويتي الدكتور خلدون النقيب . وهو يقصده الطريقة التي تصاغ بها النشاطات والعلاقات الاجتماعية في تقسيم عملي على المستوى المجتمعي يتناسب مع درجة تطور ونضج أو تخلف قوى الانتاج في هذه الفترة (انظر كتابه : المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية) . اي ان المقصود من هذا المصطلح تبعا للمنظور السابق هو نمطا اجتماعي يتسم بتجانس أو تألف هياكله الاقتصادية مع هياكله الاجتماعية والحقوقية والثقافية .. على انه يمكن استخدام المصطلح بمعنى أكثر شمولاً . فالمجتمع - في الحالة

لا يشكل مجلس التعاون الخليجي سلطة أعلى من سلطة الدول الاعضاء فيه ، وإنما هو هيئة مسئولة عن التنسيق بين هذه الدول فيما يتعلق بجوانب هامة للغاية من جوانب سياساتها المتعلقة بالامن والدفاع والاقتصاد والسياسات الخارجية . ومن ثم فان المجلس - وفقا لوثاقه - ليس مفوضا مباشرة بصياغة تصور شامل عن مستقبل مجتمعات الخليج . ومع ذلك ، فان المجلس هو منظمة اقليمية فرعية تتلخص مهمتها في الجوهر في المحافظة على النمط القائم لمجتمعات الخليج الحالية . وكافة الوظائف الامنية والاقتصادية والسياسية الموكولة للمجلس تتبع ويتوافق مع هذا التوجه الاعمق : أي المحافظة على دعم النمط الاجتماعي القائم وتعظيم الثروة المتاحة له وجماعته من خصومه الخارجيين والداخليين وتطبيق السياسات الخارجية التي تتوافق مع هذه الاهداف .

الطبيعية - يتسم لا فقط بنجاس هياكله الفرعية حيث السياسة تعبر عن المستوى الفعلي لتطور البيئة الاقتصادية والثقافة تعكس المستوى الممكن تاريخيا من تفاعل مع البيئة السياسية مع البيئة الاقتصادية في إطار ما لحضارة ، وإنما أيضا بقدرة الشبكة الاجتماعية على أداء الوظائف الرئيسية من خلال هياكلها الداخلية المتخصصة بحيث تتمكن من تحقيق دفاع مستقر عن ذاتها ، خاصة في مواجهة الخصوم الخارجيين ، وإنتاج وإعادة إنتاج الحد الأدنى من الحاجات الاقتصادية بإمكاناتها الخاصة ، وتنظيم ممارسة السياسة والثقافة داخل المجتمع وخارجه بما يتوافق مع هذه الحاجات (أو المصالح) ومع الأهداف التي يمكن تحقيقها في محيط دولي محدد تاريخيا في مختلف المجالات .

وبالتالي فإن الحالة غير الطبيعية تصف نمطا مجتمعيا يتسم بالعجز عن الدفاع عن ذاته ولو في الحدود الدنيا بإمكاناته الخاصة . ومن ثم يصبح الاعتماد على مصدر خارجي للحماية بصفة شبه دائمة سمة رئيسية من سمات هذا النمط المجتمعي . كما يتصف هذا النمط باختلال شديد بين حاجاته الاقتصادية وبين قدرته الذاتية على إنتاجها ، بما يجعله متمحورا بصورة مبالغ فيها على مصدر وحيد للدخل وعلى درجة مفرطة من الاعتماد على الخارج . وأخيرا يتسم هذا النمط بعدم التناسب بين مبادئ تنظيم ممارسة السياسة والثقافة ، وبصفة خاصة بتنظيم ممارسة السلطة ، مع الضرورات التي تفرضها موضوعا للظروف السائدة في المحيط الدولي في عصر معين أو مع الأهداف المثبتة من ثقافة محددة .

وبهذا المعنى ، فإن مجتمعات الخليج قد تحولت بصفة خاصة مع نشأة الدول الراهنة إلى الحالة غير الطبيعية . فهياكل السلطة تناظر هياكل الدولة القومية الحديثة دون أن يتحول المجتمع إلى مجتمع قومي . فقد تفككت إلى حد ما الهياكل العشائرية والطائفية والقبلية من الناحية الوظيفية ، ولكن ظلت السلطات الناشئة داخل هذه الهياكل تتمتع بقدرة كبيرة من الأهمية السياسية ومن ثم استندت سلطة الحكم على وسائل قبلية وطائفية وعشائرية إضافة إلى التكوينات العسكرية والأمنية الحديثة التي تنتمي برباطة ولاء مباشرة بالعائلة / الدولة ، مما شدد من الطابع السلطوي لهياكل الحكم . على أن الاختلال الأكبر يمكن ملاحظته في مجال الأمن الخارجي فأهم هذه الاختلالات تتمثل في عدم التناسب بين بنية السلطة المناظرة للبيئة القومية (أي الدولة المستقلة ذات السيادة على إقليم جغرافي سياسي ما) من ناحية ، وما تفرضه موضوعا للظروف السائدة في المحيط الدولي المعاصر من حاجات للأمن الخارجي . فالدولة الخليجية لا تعتمد على تنظيم اجتماعي داخلي لأنها الخارجية ، بقدر ما تعتمد على الحماية من الخارج من ناحية ، وتكنولوجيا الدفاع المتقدمة التي مكنتها الثروة البترولية من استيرادها على نحو موسع من ناحية أخرى . وبالتالي انفتحت الرابطة العضوية بين وظيفية الأمن الخارجي ، والمجتمع الداخلي الذي يفترض أن

يكون موضوع الحماية وينشأ العجز عن توليد وظائف الدفاع والأمن الخارجي من داخل المجتمع نتيجة لعاملين جوهريين : العامل الأول هو استمرار سيادة الولاءات القبلية والعشائرية والطائفية ، وبالتالي حجز التحول إلى مجتمع قومي ، حيث تتوحد عملية الدفاع عن الأمة وعن الدولة ، على أن مجتمعات الخليج تعاني من عامل أكثر عمقا وجوهريا من حيث إنتاج وظائف الأمن وهو على وجه التحديد الندرة الشديدة للسكان وضلّالة قوة العمل ومن ثم ضيق القاعدة البشرية التي يمكن النهل منها لبناء هياكل الدفاع المتخصصة في العصر الزراعي ، إضافة إلى انخفاض المستوى المهاري والتعليمي والثقافي اللازم لتكوين جيوش حديثة .

ويتصل بذلك مصدر تال للاختلال المجتمعي تقافم بعده مع تدفق الثروة البترولية . فضخامة الثروة البترولية في بلدان ذات قاعدة سكانية محدودة امرع بتصفية النشاطات الاقتصادية التقليدية وبالتالي بتسريح الجزء الأكبر من قوة العمل من هذه القطاعات . وحدث أنه أصبح لزاما استيعاب جزء هام من قوة العمل هذه في الأنشطة الحديثة - الخدمة والحكومية غالبا - بدون تأهيل كاف ، فقد مالت القاعدة البشرية للتحول إلى سمات قوة عمل من انصاف المتعطلين أو العاملين الهواة أو الذين لا حاجة لهم للعمل أصلا . ومن ثم تكونت قاعدة بشرية وقوة عمل فريدة تاريخيا . وبالرغم من عدم المساواة التوزيعية الهائلة ، فإن جملة السكان الأصليين قد تحولت إلى شريحة من المواطنين المعتمدين الذين جعلتهم الظروف السياسية والاقتصادية أشبه بالبروليتاريا من المواطنين المعتمدين غير منتجة اجتماعيا إلا على نحو عارض .

واقف الأمر هو أن الاشكالية التي تطرحها هذه الانماط المجتمعية لا تتمثل في هذا التحويل الطفيلي للمنسيج الاجتماعي في غالبيه ، وإنما في حقيقة أن الثراء البترولي قد طرح سبيلين للتحول المجتمعي . السبيل الأول هو تحويل غالبية السكان أو قطاعات كبيرة منهم إلى أوليغاركية من المواطنين المعتمدين الذين يحصلون على كامل حاجاتهم من الخارج ويعتمدون على قوة عمل مستوردة ومؤقتة لأداء الوظائف والأعمال التي لا يمكن استيرادها مباشرة أما السبيل الثاني فهو إعادة بناء التنظيم الاجتماعي وبصفة خاصة من خلال تنظيم الهجرة الخارجية وفق مفهوم ومنظور شامل للنسيج الاجتماعي بقصد بناء مجتمع قومي في نهاية المطاف . ومن الواضح بحد ذاته أنه كان من الممكن التحول إلى مجتمع طبيعي بالمعنى السابق الإشارة إليه فقط من خلال السبيل الثاني والذي قمت بتدفقات قوة العمل المهاجرة فرصة فريدة لتسريع به وإتمامه . والواقع أيضا هو أن سياسات الأمن الخارجي ليست منبئة الصلة بهذا الاختيار الاجتماعي .

وتتفق غالبية الدول الخليجية في اختيارها للسبيل الأول ، وجاء مجلس التعاون الخليجي لكي يكرسه ويحميه ويدعمه . ويمكننا أن نجد ترجمة واضحة لهذا السبيل والمقرب المنهجى

الذي يعكسه في جانبين على درجة كبيرة من الخطورة ، هما سياسات الأمن وسياسات الهجرة .

١ - سياسات الأمن (بناء الجيوش) :

ويعتبر الدافع الأمني أحد الدوافع الكبرى لقيام مجلس التعاون الخليجي . ومن أوضح التصريحات في هذا المجال ما أكدّه وزير نفط الامارات د. مانع العتيبة من أن مسألة تحسين النظام الدفاعي واجراءات الأمن الداخلي تحتل أعلى مرتبتين بين سلم اولويات عمل المجلس (نفلا عن د. فؤاد حمدي بسمو : مجلس التعاون الخليجي وأفاق التوجه الاستراتيجي العربي المتوازن . مجلة المستقبل العربي . العدد ٣١ سبتمبر ١٩٨١ ص ٤٠) وقد كان المأمول ان يقوم المجلس بصياغة نظام فعال للأمن الجماعي لدول الخليج . على أن مفهوم الأمن الجماعي هنا لا يتضمن إعادة صياغة لسياسات الأمن القطرية ، بل ضمًا للامكانيات الدفاعية القائمة والتي نشأت عن هذه السياسات ، وبالتالي فقد مثلت صياغة الأمن الجماعي التي تبناها المجلس في واقع الأمر تكريسا لسياسات الأمن القطرية القائمة .

وما نستطيع أن نؤكد هنا هو أن دول الخليج العربي قد صاغت سياساتها الأمنية على أساس مفاهيم واستراتيجيات تختلف الى حد بعيد عن سبيل بناء مجتمع قومي . ويعكس ذلك في ثلاث حقائق رئيسية تتعلق ببناء جيوش هذه الدول :
أ - الحقيقة الأولى هي أن دول الخليج العربي قد شكلت جيوشا حديثة - مهما كانت ضئيلة - من ناحية الهيكل الوظيفية (مثلا تشمل قوات للبحرية والطيران الى جانب القوات البرية - وتقوم على نظام للتدرج في الخدمة مشابه لما هو متبع عالميا) ولكنها قليلة مضمونا فالولاء يتجه للأسرة الحاكمة وليس للمجتمع والدولة ، والقادة العسكريون الكبار هم أشخاص ينتمون مباشرة للأسرة الحاكمة أو يرتبطون بها على نحو عضوي ، وتخضع الخدمة في هذه الجيوش لخريطة أمن (داخلية) ذات طابع قبلي وطائفي بصورة اساسية ، وتعكس البيئة الداخلية للقوات العسكرية (الانقسام الشائع بين الجيش الرسمي والحرس الوطني مثلا) والتوزيع الجغرافي والوظيفي توارثات قبلية من ناحية وتوارثات سياسية داخل وخارج العائلة / الدولة .

ب - والحقيقة الثانية تتصل ايضا بالدافع وراء الخدمة في الجيوش الخليجية . إذ تعتمد هذه الجيوش على مبدأ الاحتراف بدلا من التجنيد الاجباري الذي هو قاعدة بناء جيش قومي ، وبالتالي مجتمع قومي . فعلينا أن نتذكر أن تكوين الجيوش القومية لم يكن حقيقة وجود أمة أو مجتمع قومي بقدر ما كان اداة لصنع هذه الحقيقة . وقد اذنت الجيوش القومية هذه الوظيفة من خلال التحول الحاسم من الاحتراف الى مبدأ التجنيد الأثراي وينصل ايضا بمبدأ الاحتراف في تكوين جيوش دول الخليج العربية بالتوسع في تجنيد الاجانب واحيانا بالاستعانة بفرق

عسكرية من دول اجنبية ، غالبا اسلامية اخرى .
ج - أما الحقيقة الثالثة فهي تتصل بالدور الجوهري للمستشارين والمدربين والفنيين من الدول الغربية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في بناء وإدارة الجيوش الرسمية . فيقدر مثلاً ان هناك نحو عشرة آلاف مستشار أمريكي يعملون في الجيش السعودي . وتعتبر هذه الحقيقة امتدادا للارتباط الاستراتيجي بين صياغات الأمن الراهنة في دول الخليج من ناحية والدول الغربية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والذي يترجم في جزء منها باتفاقات تعاون بين الأقسام المعنية من القوات المسلحة في الجانبين . كما تترجم هذه الرابطة في الانضمام البالغ فيه باللتكولوجيا العسكرية الحديثة المسنودة غالبا من هذه الدول عوضا عن تنمية المحتوى المعنوي والمهاري للجندي ، والقومية . وقد وصل الانفاق العسكري في دول الخليج الى نحو ٦٥٪ من اجمالي الانفاق العسكري العربي المجمع (تبعا لارقام عام ١٩٨٢ . انظر تقرير سيبري لعام ١٩٨٥) . والجزء الأكبر من هذا الانفاق يتجه لبناء مرافق عسكرية متكاملة فائقة التحديث يديرها مستشارون عسكريون من الدول الغربية الكبرى خاصة الولايات المتحدة .

أن هذا التركيب المميز للجيوش العربية في الخليج يجعل من الصعب عليها ان تقوم بدور في بناء مجتمع قومي على أن الأمر الأكثر فداحة وخطورة على المدى البشاش هو صعوبة توقع أن تقوم باداء دورها في تحقيق دفاع فعال عن اقاليم دول الخليج وسيادة هذه الدول ضد أي عنوان كبير محتمل خاصة من الشرق .

على أن من الضروري أن نشير في نفس الوقت الى أن سياسة بناء الجيوش في دول الخليج ليست أمرا اختياريا بقدر ما تترجم القيود البنائية الكامنة في صميم تركيب الدولة / العائلة من ناحية والفشل أو عدم الرغبة في استثمار ظاهرة الهجرة في إعادة بناء مجتمعات قومية تتفق مع شكل الدولة القومية الذي تطور في هذه الاقطار . ومن هنا يجدر بنا أن نعالج خصائص سياسات الهجرة والاستيعاب في هذه الدول بياجا .

٢ - سياسات الهجرة والاستيعاب :

أكدنا فيما سبق أن الامكانيات الهائلة التي فتحتها الثروة البترولية للهجرة كان يمكن توظيفها في عملية عقلانية لبناء مجتمع قومي . على أن ذلك كان يتطلب صياغة سياسية مختلفة جذريا للهجرة والاستيعاب . وتتطلب مثل هذه السياسة اربعة شروط على الأقل . فالهجرة الدائمة هي نمط الهجرة الوحيد الذي يمكن من استيعاب مستمر وبالتالي ادماج المهاجرين في المجتمع الأصلي أو تكوين متصل حضاري . نفسي . ثقافي جديد تخترقه انقطاعات حادة سواء من زاوية المجتمع الأصلي أو من زاوية تدفقات المهاجرين . ومن ناحية ثانية ، فإن التطلع الى خط دائم من الهجرة يعترضه التركيز في اختيار المهاجرين على الاعتبار الثقافي أي وجود حد أدنى من التواصل والاستجمام الثقافي بين

المهاجرين والمجتمع الأصلي . ومن ناحية ثالثة فإن سياق الاستيعاب لابد في هذه الحالة أن يكون شاملا : بمعنى أن يتم عملية ادماج المهاجرين في كل مجالات الحياة الاجتماعية (الاقتصاد والسماة والثقافة) لا في مجال واحد فقط . واخيرا فان سياسة الاستيعاب التي تستهدف تكوين مجتمع قومي من خلال ادماج المهاجرين لابد أن تركز على قاعدة محورية وهي الاستيعاب على اساس المواوة من خلال مؤسسات مفتوحة وقواعد قانونية مجردة تحكمها .

ومن نافلة القول أن ذلك لم يحدث ، وأنما ما حدث كان هو النقيض . حيث اعتمدت دول الخليج العربي - تطبيقا لسياسة تكوين مجتمع من اولجارية المواطنين على الهجرة المؤقتة ، وعلى التركيز على الاعتبار الاقتصادي (أي تكلفة الاستخدام) في اختيار المهاجرين وبالتالي اتسم الاستيعاب ليس فقط بالطابع المؤقت ، وإنما ايضا بالطابع الجزئي حيث اقتصر على المجال الاقتصادي . واخيرا قامت سياسة الاستيعاب على قاعدة عدم مساواة مؤسسية .. بل أن المؤسسة الرئيسية للاستيعاب الفردى قد تمثلت فيما يسمى بالكفالة : أي رابطة الضمان الشخصى بين مواطن وعدد من المهاجرين ، وهي تنقسم بوضوح بطبيعة اقتصادية .

أن هذه الخصائص التي ميزت سياسة الهجرة والاستيعاب التي اتبعتها دول الخليج تتضح من استعراض الأوضاع المتصلة بالهجرة من ناحية حجمها وهيكلها وخصائصها الثقافية وقواعد التنظيمية . ونعالج في الفقرات التالية هذه الأوضاع :

أ - يمكن تقديم صورة تقريبية عن حجم الهجرة الى دول الخليج ودورها في تكوين قوة العمل بهذه الدول اعتمادا على الجدولين ١١ و ١٢ . ويرصد الجدول رقم (١١) أوضاع السكان وقوة العمل في عام ١٩٧٥ واسقاطات قام بها فريق تابع للبنك الدولي لعام ١٩٨٥ . أما الجدول رقم (١٢) فيقدم بيانات عن الهجرة والمساهمة في تكوين قوة العمل في بعض بلدان الخليج التي تتوفر عنها المعلومات في أوائل الثمانينات . ومن استقراء الجدولين تتضح جملة من الحقائق :

— الحقيقة الأولى هي الانخفاض الواضح في معدل المشاركة الخام للقوى العاملة المواتنة من اجمالي السكان حيث لم تتعد هذه النسبة عام ١٩٧٥ سوى ما يقارب ٢٠,٩% الاجمالي دول المجلس وتتفاوت ما بين ١٢,٥% كحد أدنى في عمان و ٢٤,٥% كحد أقصى في قطر ، وتعد هذه المعدلات من أقل المعدلات المسجلة عالميا ، ويعود ذلك الى عدد من الاسباب من أهمها محدودية الفئة العمرية التي تمد المجتمع بقوة العمل فتنتيجة لسرعة النمو السكاني وانخفاض معدل وفيات الأطفال على نحو بارز فان نسبة الفئات الدنيا في العمر هي أكبر بكثير من الفئات الوسطى التي تقدم قوة العمل ، اضيف لذلك محدودية اشترك النساء في العمل في هذه البلدان ، ثم الى ما ولدته سياسات دولة الرفاهة ، النفطية من بعض الظواهر الجديدة كالبطالة

المرفقة . . وتتفاقم هذه الظاهرة عبر الزمن ، إذ توضح البيانات المتاحة عن الامارات والكويت والبحرين في اوائل الثمانينات انخفاض نسبة المشاركة في كل من الامارات والكويت وثباتها على ما كانت عليه بالنسبة للبحرين . وتدعم الاسقاطات لعام ١٩٨٥ ، من هذا الاتجاه نحو الانخفاض ، حيث تنخفض النسبة لاجمالي البلدان المسماة الى ١٨,١% حيث تنخفض نسبة المشاركة في كل من الامارات والسعودية وقطر وتثبت في البحرين وترتفع بحوالي ٢٥,٥% في كل من عمان والكويت وهذا الارتفاع في الحقيقة ليس هناك برهنة كافية عليه .

— الحقيقة الثانية هي أنهم من الطبيعي نتيجة لما نكر أن بلدان المجلس تعتمد اعتمادا كبيرا على قوة العمل الوافدة من الخارج حيث مثلت ٤٥% من اجمالي القوى العاملة في عام ١٩٧٥ . ويزيد الاعتماد الى درجة فائقة في كل من الامارات وقطر والكويت كما يتضح من جدول ٢ نمو الاعتماد على العمالة الوافدة في أوائل الثمانينات في كل من قطر والكويت والامارات ومن المؤكد أن عمان والسعودية قد شهدتا نفس الظاهرة ايضا .. وتؤيد اسقاطات عام ١٩٨٥ استمرار هذا الوضع رغم التحفظ الذي اوردته د . نادر فرجاني . على هذه الأرقام .

— والحقيقة الثالثة هي أن هؤلاء المهاجرين محكومون بتنظيمات الإقامة المؤقتة والتي مهما تجددت تظل تسم وجودهم بطابع مؤقت . وقد اتجهت عملية منح تأشيرات الإقامة منذ أوائل الثمانينات لمزيد من التشدد . وخاصة فيما يتعلق بحقوق إقامة المراقبين وهو الأمر الذي يكرس الطبيعة المؤقتة للإقامة وللشاركة في قوة العمل .

ب - ان المعيار الرئيسي لاستخدام قوة العمل المهاجرة هو المعيار الاقتصادي وخاصة الحاجة لفئات معينة من العمالة وتكلفة عرض العمل (أي مستويات الاجور المقبولة من فئات العاملين) بغض النظر عن الجنسية والتواصل الثقافي والحاجات الثقافية للمجتمع الأصلي . وتتفرع هذه الحقيقة عن واقع ان سياسة الهجرة في دول الخليج انتهجت اسلوب الاستيعاب الجزئي : أي في المجال الاقتصادي فقط . أما ما نفع عنها فهي الظاهرة الخطيرة والتي تتمثل في الضخامة النسبية للعمالة الاسيوية من غير العرب () .

ويظهر الجدول (١٣) تلك الظاهرة الأكثر خطورة بشأن أوضاع القوى العاملة والسكان في بلدان مجلس التعاون ، الا وهي توزيع العمالة والسكان حسب الجنسيات .. فظهرت البيانات في عام ١٩٧٥ تميز كل من الكويت والسعودية عن بقية بلدان المجلس الأخرى حيث سيطر العرب في الكويت والسعودية على العمالة الوافدة بحوالي ٧٠% و ٩٠% من اجمالي العمالة الوافدة على الترتيب ، بينما في الامارات وقطر والبحرين وعمان يغلب العمال الاجانب في قوة العمل وتعطي بعض المحاصيل المتوافرة عن توزيع قوة العمل حسب الجنسية في بلدان الخليج نتائج خطيرة عن هذه الظاهرة ونموها عبر الزمن .

ففي الامارات على سبيل المثال تشكل العمالة الآسيوية اغلب القوى العاملة الاجنبية في عام ١٩٧٥ ، ومن بيانات انونات العمل الصادرة في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ لا تقل نسبة الآسيويين عن تعداد عام ١٩٧٥ بما يعني احتفاظهم بالنصيب الغالب في قوة العمل ، ولقد انتجت التغيرات السكانية ضيغسا سكانية معقدة تتميز فيها ثلاثة عناصرهم المواطنين والوافدون العرب ثم الاجانب وغالبيتهم من الآسيويين من مواطني باكستان والهند وايران ويطبقنا الجدول (١٤) على هذه الظاهرة وتطورها عبر الزمن ، اذ ارتفع عدد الآسيويين من الجنسينات الآسيوية الثلاث السابقة من ٤١,١٪ من اجمالي السكان في عام ١٩٧٥ الى نحو ٤٤,٢٪ من اجمالي سكان الامارات في عام ١٩٨٠ ، ولم تعد نسبة المواطنين في السكان ٣٦,١٪ في عام ١٩٧٥ انخفضت الى ٢٧,٩٪ في عام ١٩٨٠ كما ان نسبة الوافدين العرب كانت ١٨,٥٪ من السكان في عام ١٩٧٥ واصبحت ٢١,١٪ في عام ١٩٨٠ أي أن أغلبية السكان هي من الآسيويين . والوضع اكثر من خطر في مجال القوة العاملة كما يوضح الجدول (١٥) اذ ارتفعت نسبة الاجانب في اجمال القوة العاملة بالامارات من ٦٥,٧٪ عام ١٩٧٥ الى ٧١,٨٪ عام ١٩٨٠ ويشكل الآسيويون غالبية الاجانب اذ ان نسبتهم في قوة العمل انتقلت من ٦٣,٧٪ في عام ١٩٧٥ الى ٦٩,١٪ عام ١٩٨٠ بينما لم تبلغ مساهمة المواطنين سوى ١٥,٢٪ في ١٩٧٥ وانخفضت الى اقل من ١٠٪ في عام ١٩٨٠ وكذلك القوى العاملة العربية الوافدة انخفضت من ١٨,٤٪ الى ١٨,١٪ بين نفس العامين . أما في الكويت فإن تتبع بيانات تصاريح العمل خلال الفترة (١٩٧٩ - ١٩٨١) تغطي مؤشرات تفيد زيادة الاعتماد على العمالة الآسيوية بدلا من العمالة العربية .. وبينما يعد هذا التوزيع استمرارا لتيار تاريخي في الامارات فانه يعبر في الكويت عن توجه جديد لتفضيل العمالة الآسيوية ، اذ ان نسبة الآسيويين في تصاريح العمل حول عام ١٩٨٠ في الكويت هي اكبر بكثير من نسبتهم في قوة العمل في منتصف المبعينات ، ويعني هذا ارتفاعا كبيرا في نسبة الآسيويين في قوة العمل والسكان . راجع الجدول (١٦) .

أما في عمان فقد تعدت بطاقات العمل الممنوحة للآسيويين ٩٠٪ من اجمالي البطاقات في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ وهذا ما يمثل الحد الأقصى المشاهد في بلدان مجلس التعاون من زيادة الاعتماد على العمالة الآسيوية في الإضافات الجديدة لقوة العمل .

ويزيد الأمر خطورة أن ظاهرة توسع العمالة الآسيوية تتجه لتتعاظم مع الزمن ، ويمكن تفسير هذا الاتجاه بنمط النمو الذي تبنته الدول الست ، اذ ان نمط النمو الصناعي وما حمله من اتباع فنون تكنولوجية - خاصة في مجمعات العمل الضخمة - اقتضى نوعا من المهارات التي لا تتوفر في المواطنين أو العرب ، أي أن الاتجاه لتوحيب البنيان الاقتصادي عن طريق التصنيع الكبير لتفادي الاعتماد على مصدر واحد للنحل هو النفط ، قد نجم عنه

نوع آخر من الاعتماد على العمالة الاجنبية الوافدة وهو ما قد يكون لخطر مستقبلا اضافة الى ان فورة البناء والتشييد التي شهدتها بلدان مجلس التعاون زادت من نشاط الشركات الآسيوية في هذا القطاع خاصة بصورة مجمعات العمل .. ففي الكويت على سبيل المثال ارتفع نصيب الكوريين في اجمالي عمال قطاع التشييد (الذي كان اغليته من المصريين) من صفر في عام ١٩٧٧ الى ٢٣٪ عام ١٩٧٨ ثم الى نحو ٣٠٪ بعد ذلك اضافة الى ان القطاع الخاص الذي تحكمه اعتبارات تعظيم الربح لم يكن مقيدا بضرورة اعادة المستغنيين للغة العربية كما هو الحال في القطاع الحكومي مما جعله يفضل دائما العمالة الآسيوية ، حيث أنها على استعداد لقبول اجور اقل وتحمل ظروف عمل اقسى و اوضاع معيشية اسوأ نتيجة لتزداد الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية في مواطن هذه العمالة الاصلية .

وهناك بعض الاسباب الهامة الاخرى ، فانتشار التعاقدات على المشروعات ونمط تسليم المفتاح ، في دول الخليج قد ساعد على تطور هجرة بعض الجنسينات كالكوريين . كما يبدو ان هناك ميلا في بلدان الخليج الى تفضيل استخدام ايد عاملة اجنبية بمعدل دوران سريع ، حيث يمثل ذلك وضعا اكثر راحة واقل جليا للتعاظم من استخدام الايدي العاملة العربية التي قد تنزع للاستقرار والتأثير في المجتمعات العربية الخليجية ، حيث ان احتمال اندماج الآسيويين في المجتمع والطبقة العاملة المحلية هي اقل بكثير مما هو بالنسبة للعرب الوافدين الذين يحكم الثقافة واللغة المشتركة قد يتمكنون من التدخل في مجريات الحياة المعاشية . هذا الى جانب انه كانت هناك علاقات تقليدية ربطت بعض المناطق العربية الخليجية بسكان شبه القارة الهندية نتيجة للتجارة ، كما يقدم عزوف العرب والمواطنين عن بعض الوظائف في الدرجات الدنيا من السلم المهني مجالا للعمالة الآسيوية . وتزيد حدة هذه المخاطر مظاهر الاختلال السكاني في دولة كالامارات فقد كانت مثلا نسبة الآسيويين في فئة العمر (١٥ - ٥٩ سنة) في عام ١٩٧٥ حوالي ٨٥٪ وإلى جانب هذا الاختلال العمري يمثل الاختلال في التركيب النوعي في ان عدد الذكور الآسيويين في سن العمل يتعدى سبعة امثال نظر انهم من المواطنين .. وتصل المخاطر نهايتها في درجة التأثير على عروبة الاقطار الخليجية ذاتها ، فليس غريبا ان يتردد ان اجزاء من الامارات أو قطر أصبحت فعلا جزءا من شبه القارة الهندية اضافة لهذا فان تنامي الاعتماد على العمالة الآسيوية في بعض المجالات كالخدمات الشخصية المنزلية - خدم المنازل والمريبات - من شأنه ان يؤثر على وظائف الاسرة وخاصة وظيفة التنشئة الاجتماعية والثقافية للأجيال الخليجية للصغيرة . ج - ان سيادة النظرة السلبية للهجرة في دول الخليج ورفض استثمارها في تكوين مجتمع قومي يتضح من جنوح هذه الدول المتزايد لعدم الانكسار بالانفاقات العربية التي تتضمن تنظيميا اكثر رقيا لحركة قوة العمل بين الاقطار العربية ، والتحلل من تنفيذ ما التزمت به بالفعل .

وبوسع المتنبع للاتفاقيات العربية المنظمة لانتقال العمالة أن يلحظ أمرين أولهما هو عدم فعالية هذه الاتفاقيات ، وذلك قياساً الى عدد الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات أو التزامها بها حينما توافق عليها الأمر الثاني هو التدهور النسبي في مكانة الدور الموحدى والتكامل الذى تنص عليه هذه الاتفاقيات .. ففى نوفمبر ١٩٦٧ وافق وزراء العمل العرب على الاتفاقية العربية لتتقل الايدى العاملة ، وهى ما تعرف بالاتفاقية رقم (٢) لعام ١٩٦٧ بحضور ١٤ قطراً عربياً وقد نصت ديباجة الاتفاقية على سعى الحكومات العربية التى حضرت المؤتمر على تحقيق الوحدة الشاملة وحرسها على أن تجعل من الوطن العربى وحدة اجتماعية - اقتصادية متكاملة ، وتقرر الاتفاقية ضمان حرية تنقل الايدى العاملة فى الوطن العربى حفزاً للنشاط الاقتصادى وتحقيق العمالة الكاملة ، كما تتعهد الاتفاقية بإعطاء الأولوية فى التشغيل للعمال العرب ، وتضع العمال الذين ينتقلون للعمل لاحقاً وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية بالحقوق والمزايا التى يتمتع بها عمال الدولة التى ينتقلون للعمل بها وتحويل جزء من اجورهم ، ولم يوافق على الانضمام للاتفاقية سوى ست دول فقط هى الاردن ومصر والسودان وسوريا وليبيا والعراق . أى انه لم يشترك أى من دول مجلس التعاون فى الانضمام لهذه الاتفاقية .

وفى مارس ١٩٧٥ .مع بداية تشييد حقبة النفط .اعاد مؤتمر العمل العربى النظر فى الاتفاقية رقم (٢) وقد نتج عن اعادة النظر هذه الاتفاقية رقم (٤) لعام ١٩٧٥ وفى هذه الاتفاقية ، نراجعت منطلقات تحقيق الوحدة الشاملة وضمان حرية تنقل الايدى العاملة فى الوطن العربى مقابل النص على تنظيم تنقل الايدى العاملة بما يكفل توفير احتياجات برامج التنمية فى كل قطر وبما يحقق اهداف التكامل الاقتصادى العربى ، ولكن الاتفاقيات اخذت الواقع المستجد فى الاعتبار ولذلك نصت على العمل تدريجياً على تعويض القوى العاملة الاجنبية فى الدول العربية بقوة عاملة عربية ، وقد انخفض عدد الاقطار العربية التى صدقت على الاتفاقية المعدلة الى خمسة اقطار هى الاردن والصومال وفلسطين ومصر والعراق وبهذا فان بلدان المجلس لم تنضم لهذه الاتفاقية ايضا وظل وضع انتقال العمال العرب الى بلدان الخليج النشطة تحكمه القوضى والمعايير الفردية سواء فى بلدان المنشأ أو بلدان المستقر وبعد هذا جاءت الاتفاقية رقم (٩) لعام ١٩٧٧ ، والتوصية رقم (٢) للنس العام بشأن التوجيه والتدريب المهني لتؤكد على التعاون العربى فى مجال التدريب المهني والكوادر البشرية المعنية .. ولم تنضم لهذه الاتفاقية والتوصية سوى اربعة اقطار عربية هى الاردن وفلسطين والعراق ومصر .

وفى مؤتمر القمة العربى الحادى عشر الذى عقد بعمان فى نوفمبر ١٩٨٠ ، اقر الرؤساء والملوك العرب ميثاق العمل الاقتصادى القومى واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك .. وقد نصت ديباجة ميثاق العمل على تسهيل انتقال

العمالة والكفاءات داخل الوطن العربى وضبط هجرتها للخارج واستعادة الموجود منها فى الخارج الى الوطن العربى .. وان تعامل الدول العربية العامل العربى معاملة تفضيلية بالنسبة للعمال الاجنبية الوافدة ومعاملة العامل العربى بما لا يقل عن معاملة مثله من اهل الوطن فى كل قطر عربى ، واكدت استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، على تنمية وتطوير القوى البشرية العاملة فى الوطن العربى وضمان حريتها فى الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية فى الاقطار العربية . والتوسع فى الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الاجنبية .

ومع ذلك فان اياً من تلك التوصيات التى اقرتها الاتفاقات العربية لم يجد له طريقاً للتطبيق فى بلدان مجلس التعاون . فثمة تمييز واضح فى الاجور والمعاملة بين العربى المواطن والوافد ، وهناك تركيز واضح على حماية وتقديم ضمانات للملكية فى غياب تصور واضح عن ضمانات ووسائل حماية العمل والعمال . وكذلك استمر نظام الكفالة فى اكثرية دول الخليج بالرغم من تناقضه الصريح مع ايسم مبادئ حرية حركة العمل بين الدول العربية ، وكذلك تعاطف التركيز على العمالة الآسيوية فى مقابل العمالة العربية فى هذه الدول .

وينبى اضافة لما سبق التنويه بحقيقة ان وثائق مجلس التعاون الخليجى قد طرحت سياسة منسقة فى توظيف العمالة المهاجرة ولكنها اما فشلت فى التطرق للمشاكل الحقيقية التى تعيق التوظيف الامثل للعمال المهاجرة سواء من وجهة نظر الوحدة والتضامن العربى أو من وجهة نظر المصلحة طويلة المدى لهذه الدول فى استخدام تدفقات العمالة العربية فى تكوين مجتمعات قومية هناك .

ومع ذلك فان تلك الوثائق تكشف عن وعى نافذ ببعض جوانب الفصل فى مجمل سياسة التوظيف والهجرة والاستيعاب بالرغم من مكوثها عن جوانب اخرى .

فقد اهتم مشروع الاطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل لدول المجلس والذى قدم للامانة العامة للمجلس فى ديسمبر ١٩٨٣ بقضية العمالة ، فحدد بدقة التحديات التى تواجه دول المجلس فى مجال القوى البشرية ففكر منها .

* تننى مستوى المشاركة . وخاصة تننى المشاركة فى العملية الانتاجية والمشاركة فى اتخاذ القرار .

* الخلل السكانى المتمثل فى حجم ونسب تركيب ونوعية الوافدين وأثار ذلك على التجانس السكانى والتماكك الاجتماعى والتوجه الانتاجى للمواطنين الذين اصبحوا اقلية ذات دور هامشى فى اغلب مجتمعاتهم .

* تصدع قيم العمل والانتاج وانحراف نسق القيم الاجتماعية .

وفى مجال الأهداف الاستراتيجية فى مجال القوى العاملة حدد مشروع الاطار الاستراتيجى هدف تخفيض حجم القوة

العامة الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها وهو ما يقتضى تحقيق الأهداف التالية :

- تخفيض حجم قوة العمل الوافدة تدريجيا ، والمقترح أن تنخفض هذه العمالة الوافدة من ٢,٢ مليون عام ١٩٨١ الى ١,٢ مليون عام ٢٠٠٠ وذلك نتيجة توقع ارتفاع حجم قوة العمل المحلية من ١,٨ مليون عام ١٩٨١ الى ٦,٥ مليون عام ٢٠٠٠ وذلك سيحقق تخفيض مساهمة الوافدين في قوة العمل من ٥٤,٥% عام ١٩٨١ الى ١٥,٦% فقط عام ٢٠٠٠ .

- تعديل تركيب قوة العمل الوافدة لصالح قوة العمل العربية فيقترح ألا تقل نسبتهما عن ٥٠% من اجمالي العمالة الوافدة في أى منشأة أو جهاز أو على مستوى الدولة ودول المجلس .

- تحسين التركيب النوعي لقوة العمل الوافدة وارتفاع نسبة المهنيين واشتراط مستوى علمي معين .

ولتحقيق هذه الأهداف فإن مشروع الاطار الاستراتيجي يؤكد على ضرورة تحديد السياسات وتطوير الاليات ذات الفاعلية وينصرف الاطار الى تحديد أهم السياسات اللازمة من أجل تخفيض قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها مثل تعبئة القوى العاملة المواطنة وزيادة نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي . ثم الحد من الاحتياجات من القوى العاملة عموما عن طريق القضاء على مظاهر التضخم الوظيفي وظاهرة البطالة المقنعة ومعالجة ظاهرة العمالة الهامشية في قطاع الخدمات الأهلية وتجارة التجزئة . ورفع كفاءة اداء النشاطات وتوظيف التكنولوجيا الأكثر ملاءمة لأوضاع المنطقة .. ويؤكد الاطار على تخطيط عملية احلال العمالة من خلال احلال المرأة مكان الرجل حيثما أمكن ذلك ، واحلال الوافدين من العرب محل غيرهم من الوافدين واحلال العمالة النوعية محل العمالة الكمية .. ويعرج الاطار على السياسات الأخرى اللازمة لتنويع الاقتصاد وتوسيع الطاقة الاستيعابية فيتركز ان ذلك يتطلب اصلاح نظام الحوافز من خلال الاهتمام باعتبارات الدعم والعمل على تجنب المؤشرات الفاسدة للاستثمارات وتوجيه الجهود وضرورة تقييد النشاطات الطفيلية وحماية القدرات الاستثمارية للقطاع الخاص من التوجه الى هذه النشاطات .

والواقع أن ما وجد طريقه للتنفيذ بين هذه الالتزامات الجماعية المعضمة في الاطار العام المذكور هو الشيء القليل . فحتى بعد اربعة أعوام من تقديم مشروع الاطار الاستراتيجي نجد ان وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المساعد في الامارات يصرح لجريدة السياسة الكويتية (فى ١٩٨٧/١١/٥) بان « سوق العمل في دولة الامارات سوق مفتوحة لجميع الجنسيات . ويتمتع اصحاب الاعمال بحرية كاملة في جلب العمالة التي يرغبون في استخدامها من الدول التي يختارونها . ولا توجد قيود في الدولة لتحديد الجنسيات ، وإنما تحدد المهنة وتوضح الحاجة من العمالة .. » وهناك كثرة من التصريحات المشابهة صدرت عن مسئولين من دول خليجية اخرى . ومع ذلك ، فإن التصريح السابق يلخص على نحو مكثف العلامات الاساسية والاعتبارات المأخوذ بها فعلا لدى رسم سياسة الهجرة والامتيعاب في دول الخليج .

فالمطلوب هو عامة عمال مؤقتين ، يقضون فترة قصيرة بقر الامكان من الوقت في وظيفة محددة وفي غربة تامة عن المجتمع المحلي ، ثم يرحلون بعد انقضاء الحاجة اليهم . وفي هذا السياق تغيب تماما امكانيات توظيف هجرة العمالة في تكوين مجتمع قومي حقا ومن طراز جديد على النحو الذي نشهده مثلا في دول الهجرات الحديثة مثل الولايات المتحدة واسبانيا . ويستمر في الجوهر التناقض الرئيسي الكامن في بنية مجتمعات دول الخليج العربي بين الامكانيات المالية الكبيرة ومحدودية القاعدة السكانية المقيمة والمواطنة ، وبين الحاجة لبناء نظام دفاعي قوى وفعال ضد المخاطر الداهية والمتفاعة من الخارج وضالة القوى البشرية التي يمكن الحصول منها على جنود مؤهلين ومرتبطين برابطة ولاء عميقة للمجتمع والدولة ، وكذلك يستمر التناقض بين التوجه الانعزالي بمجلس التعاون الخليجي باعتباره منظمة اقليمية فرعية من ناحية وما يعلنه وما يحتاجه فعلا من ارتباط عميق بالوطن العربي الاكبر اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وامنيا من ناحية اخرى .

ثانيا : اشكالية الاندماج بين الاقليمية والعربية

اقليمية فرعية للتعاون الدفاعي والانمائي . ويشير هؤلاء الى ضالة فرص النجاح المتاحة للمنظمات القومية العربية العامة والتي تضم عددا كبيرا من الاقطار ذات الانظمة السياسية والاقتصادية المتباينة أو المتناقضة والتي تختلف في مستويات تطورها وفي طبيعة المشكلات التي تواجهها . وهناك فريق ثالث من المفكرين العرب يرى أن وجود أى تشكيل فعال للتعاون هو هدف يجب العمل من أجله .. شريطة الا يؤدي ذلك الى تعزيز النزعة الانفصالية داخل الوطن العربي . ويرى البعض ان الحرص على تقوية العلاقات بين الدول في مجموعة اقليمية فرعية ينطبق على حالة الخليج مثلما ينطبق على اقليم وادى النيل أو المغرب العربي .

والواقع أننا بحاجة الى معيار للفصل في هذا الجدل : أى فيما اذا كان تكوين مجلس التعاون الخليجي يصب في النهاية في هدف التكامل العربي العام ، أم أنه تعبير عن نزعة انفصالية ، تضعف من احتمالات التكامل العربي . وتقتصر ان يكون هذا المعيار هو مدى توظيف الموارد في فروع وقطاعات تتكامل ضمنا مع بقية الاقتصاديات العربية غير الخليجية . والنقيض لهذا الاعتبار هو اهدار الموارد بتوظيفها في فروع وقطاعات لا تتمتع فيها دول الخليج بمزايا نسبية واضحة بالمقارنة مع بقية الاقتصاديات العربية . وبعبارة أخرى ، فإن مجلس التعاون الخليجي يمثل خطوة في اتجاه التكامل العربي العام اذا كانت سياسة توظيف الموارد داخله تحقق عائدا أفضل وانتاجية أعلى وتكلفة اقتصادية أقل عن التوظيفات البديلة في اقطار عربية أخرى . ويمثل هذا المجلس خطوة الى الوراء - من وجهة نظر التكامل العربي العام - اذا كانت سياسة توظيف الموارد داخله تحقق عائدا أقل وانتاجية أدنى وتكلفة اقتصادية أعلى بالمقارنة بالتوظيفات البديلة في اقطار عربية أخرى .

والواقع انه لا تتوفر لدينا بيانات كافية للخروج باستنتاجات قاطعة بشأن هذا المعيار ، ومن هنا فسوف نعرض لهذا الجانب من الصورة بإيجاز ، وفي حدود القطاعين الزراعي والصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي .

لم يساعد انشاء مجلس التعاون الخليجي على تصحيح سياسات الاقطار الاعضاء فيه بصدد حل اشكالية تكوين مجتمع قومي ، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على اوضاع الامن الخارجى لهذه الاقطار . كما ان اثار نموذج تكوين مجتمع يقوم في قاعدته العربية على اوليجاركية المواطنين قد انتهى الى تكريس سياسات للهجرة تهدد الشخصية العربية لقاعدة المواطنين ، بل وتهدد بتآكل المجتمع نفسه نتيجة الانفصال بين الدخل والعمل ، وفقدان العمل ذاته مضمونه الاجتماعي/ الثقافي الفني والبناء للشخصية القومية .

وتقودنا هذه النتيجة الى مناقشة اوضاع مجلس التعاون الخليجي من منظور آخر وهو المدى الذي يشكل فيه هذا المجلس بعد ذاته محاولة ناجحة لتجاوز الضعف الكامن في ذات بناء المجتمعات والدول في اقطار الخليج فرادى . ويصبح السؤال هنا هو الى أى حد يمثل انشاء المجلس تكريسا للضعف والانتكشاف الجماعي أو على النقيض تجاوز احاسم لهذا الضعف والانتكشاف ؟

ولقد استقر الفكر العربي سواء في مجتمعات الخليج أو في الوطن العربي ككل على أن التجاوز الجذري للضعف والانتكشاف مجتمعات الخليج هو أمر ممكن فقط في اطار تضامن وتعاون أوسع نطاقا . وعلى الصعيد العربي الجماعي . غير ان تشكيل مجلس التعاون الخليجي قد جاء في وقت شهد تدهور النظام العربي العام وتعاطف عجزه عن تحقيق الحد الأدنى من التضامن والتعاون في المجالات المختلفة ، ومن هنا فقد يكون انشاء المجلس مبررا بواقع الفشل العربي العام في قطع خطوات ملموسة في اتجاه تجاوز الازمة العربية العامة . ومن هنا فقد ثار الجدل حول فكرة التكامل الاقليمي العربي في الوطن العربي . فيعرض بعض المفكرين على تجزئة حركة التعاون الانمائي والامن العربي الى وحدات فرعية تتشابه في أعمالها وأهدافها العامة ، نتيجة ما يمكن أن يؤدي اليه ذلك من بعضر للجهود وتنافس في الاتجاهات وهدر للطاقات الانمائية والدفاعية المحدودة مما يساهم في النهاية في الحد من فعالية المنظمات العربية القومية العامة . وفي المقابل يؤيد بعض المفكرين حركة اقامة تنظيمات

١ - القطاع الزراعي :

المجلس .. وذلك عن طريق تنسيق الجهود الذاتية ودعمها بمجهودات مشتركة مكتملة لها لتسريع وتائر نمو الانتاج الزراعي ورفع كفاءة الاداء لهذه المجهودات . هذا الى جانب تحقيق أعلى مستويات ممكنة من الاكتفاء الذاتي خاصة بالنسبة لسلع الغذاء الاساسية . وفي نفس الوقت فان الوثيقة تشير الى انه « نظرا لندرة الموارد الطبيعية والزراعية - عدا الموارد السمكية والبحرية في المياه الاقليمية - فان فرص الاستثمارات ذات التمويل المشترك في مجالات الانتاج الزراعي (البناني والحيواني) ستبقى محدودة .. » . ولذلك فان وثيقة السياسة الزراعية المشتركة تشير الى ضرورة استنباط صيغ مناسبة للتعاون بين مجموعة دول المجلس وبينها وبين الاقطار العربية الاخرى خاصة الاقطار المجاورة » . أي أنه على حين أن الوثيقة تؤكد على الحاجة الى الاكتفاء الذاتي في انتاج الغذاء وتشير بارتياح وترحب بالسياسات الرامية لتحقيق هذا الهدف - مهما كانت مكلفة - وخاصة في السعودية ، فانها تكشف عن ادراك حاد بضرورة ان يتحقق هذا الاكتفاء الذاتي في الاطار المروبي .

والواقع ان سياسة تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاساسية قد حققت درجة كبيرة من النجاح المظهري ، وخاصة فيما يتعلق بالقمح - بين مجموعة الحبوب - ففد تطور انتاج القمح في السعودية بما يزيد على عشرة اضعاف في غضون خمسة اعوام . إذ تعظم من ١٦٠ الف طن في المتوسط لاعوام ١٩٧٩ - ١٩٨١ الى ١٧ مليون طن في عام ١٩٨٥ اي بعد اعمال برنامج الاكتفاء الذاتي من القمح . على ان هذا التطور الهائل في انتاج السعودية من القمح يعود اساسا الى الاعانات والمساعدات التي قمتها السعودية للمزارعين من اجل تحقيق شعار « الاكتفاء الذاتي من القمح » . ومع ذلك فان تكلفة انتاج الطن من القمح السعودي تبلغ ستة اضعاف سعر هذا الطن في السوق العالمي . ومن هنا فان هناك ما يبرر الاستنتاج بأن الهدف الحقيقي من برنامج الاكتفاء الذاتي ليس هو الاكتفاء الذاتي الغذائي ، وانما تقديم نظام للدعم المادي لزيادة دخل المزارعين موجه اساسا الى سكان البوادي السعوديين .

ويمكن القول بان استمرار دول مجلس التعاون الخليجي للاستمرار في انتاج الغذاء بغض النظر عن التكلفة الاقتصادية وذهابا الى أنه يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسب عالية في الخضر والفواكه ثم الاقتراب من ذلك ان القمح .. بدعم من النهج الاتعزالي تأييد اتجاه السعودية لانتاج القمح . بدعم من النهج الاتعزالي لبلدان مجلس التعاون .. إذ أن ذلك يقلص على نحو واضح من مجالات التعاون التي يوفرها الاطار الاقليمي العربي ومن المؤكد ان محاولات التنمية في بلدان الخليج ستظل غير كافية اذا ظلت بمعزل عن مجهودات التكامل الاقتصادي على صعيد المنطقة العربية كلها ولا سيما في مجالات حيوية كتحقيق مفرات الأمن الغذائي الشامل .

تشكل محدودية الموارد الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي من أرض قابلة للزراعة ، ومياه للري عبء هيكلي تحول دون تنمية امكانيات الزراعة في حدود مقبولة للجدوى الاقتصادية . فمجموع الاراضي المزروعة فعلا لا يتجاوز ٥% من اجمالي المساحة الارضية لدول المجلس . ولا يتعدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي نسبة ١% في الكويت والامارات و ٣% في عمان التي تتمتع بافضل موارد زراعية بالمقارنة ببقية دول المجلس ، وفي السعودية التي تبذل جهودا ضخمة لتنمية الانتاج الزراعي بها . وعلى حين تختلف التقديرات حول امكانيات التوسع الزراعي أفقيا ، فان غالبيتها لا يتفق على ضالة هذه الامكانيات وتكلفتها شديدة الارتفاع . ونتيجة لذلك الوضع فان انتاج الغذاء محليا لا يمد سوى نسبة محدودة من احتياجات الاستهلاك باستثناء الخضروات والفواكه . ويتم اشباع هذه الاحتياجات اساسا عن طريق الاستيراد من العالم الخارجي . إذ لا يقدم الوطن العربي سوى نسبة محدودة من الاحتياجات الاستيرادية الغذائية لدول الخليج . فبلغ عجز الميزان التجاري الغذائي لدول مجلس التعاون مجتمعة حوالي ٦ مليارات دولار في النصف الأول من الثمانينات . وتتصلع السعودية ما بين ٦٠% و ٧٠% من هذا العجز . ويمثل هذا الواقع احد جوانب الاكتشاف الاقتصادي الخطير الذي تعاني منه دول الخليج ، وتزداد خطورة هذا الاكتشاف نظرا لمحدودية امكانيات التنمية الزراعية ونظرا لان المستويات الحالية من الانتاج تتحقق - خاصة في السعودية - نتيجة لمعونات سخية جدا للمزارعين . وهناك شكوك في امكانية استمرار هذا الانتاج غير الاقتصادي في حقبة ما بعد النفط .

والواقع ان ضالة امكانيات التنمية الزراعية في اطار دول مجلس التعاون الخليجي تشكل دافعا وقويا لصرف جهود دول المجلس الى التكامل الزراعي مع بقية الاقطار العربية غير الخليجية وبصفة خاصة الدول ذات الامكانيات الزراعية الكبيرة وفي المقابل ، فان نزعة التمايز في اقليم فرعي مستقل ينعكس على الرغبة في التكامل الزراعي الداخلي مهما كان ذلك مكلفا من الناحية الاقتصادية . على ان الاحتمالات المحدودة للتجاح في منهج التكامل الزراعي الخليجي يقود موضوعيا الى تعميق التبعية الغذائية للدول الرأسمالية المتقدمة .

وفي هذا السياق جاءت السياسة الزراعية لمجلس التعاون الخليجي لتعكس التناقض بين هذه التوجهات . وقد شرحت هذه السياسة في وثيقة مشروع السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون ، والتي بنيناها المجلس الاعلى في دورته السابعة في مسقط في نوفمبر ١٩٨٥ . وجاء بهذه الوثيقة ، أن السياسة الزراعية المشتركة تهدف الى تحقيق التكامل الزراعي بين دول

٢. القطاع الصناعي :

ازاءه النقض الواضح في قاعدة الموارد المحلية في دول مجلس التعاون (فيما عدا النفط والغاز) اتجهت هذه البلاد ولاسيما بعد ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣ الى تبني برامج تنموية طموحة تركز على الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية ، وقد مرت تجربة تصنيع البلدان الستة بمرحلتين الأولى هي التي امتدت من منتصف السبعينات وحتى اوائل الثمانينات وهي المرحلة التي شهدت فورة البناء والتشييد واقامة مشروعات البنية الأساسية التي تعد المقدمة الضرورية لعملية التصنيع اما المرحلة الثانية التي امتدت من اواخر السبعينات و اوائل الثمانينات فقد شهدت التخطيط لاقامة وبدء العمل في بعض المجمعات الصناعية الضخمة .

وزن وهيكل الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون : تطور وزن الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون تطوراً ملموساً بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ كما يوضح ذلك الجدول (٧) ومع الأخذ في الاعتبار النمو الهائل في الناتج المحلي الاجمالي يمكن ادراك حجم التطور الذي شهده قطاع الصناعة التحويلية في بلدان المجلس وقد استندت جميع البرامج الصناعية في هذه البلدان الى سياسة واحدة تستهدف تنويع هيكل الناتج الاجمالي لظك الاعتماد على مورد وحيد للسلع هو النفط ، وفي ذات الوقت استهدفت تلك السياسة المضى في طريق استغلال الثروات الطبيعية من النفط والغاز استغلالاً رشيداً عن طريق تصنيع هذه المنتجات وكما اوضحت ذلك بجلاء وثيقة الخطة السعودية الثالثة ١٩٨٠ / ١٩٨٥ ، يعتبر انشاء قاعدة من الصناعات الثقيلة حجر الأساس في استراتيجية التنمية الصناعية والاقتصادية للمملكة والهدف هو استغلال ثروات الغاز الطبيعي غير المستغلة التي ترافق انتاج الزيت . ويمتغل الغاز اما كمواد أولية أو وقود للصناعات البتروكيمياوية وفي الصناعات التي تحتاج الى تركيز في استهلاك الطاقة وسنورد في هذه العمليات الى زيادة القيمة المضافة لموارد المملكة الطبيعية وتزدهر من المعاملات الاجنبية .. واستخدام اساليب تكنولوجية جديدة وانشاء صناعات لا تحتاج لايدى عاملة كثيرة .. وفصلاً عن ذلك سنناقش فرصة مناسبة لاقامة صناعات اخرى مكملة أو مماندة ، ونكاد نقبله المنطقتان الاساسية لاستراتيجية التنمية الصناعية في البلدان الستة ولذلك نجد أن العديد من الصناعات المتنافسة قد اقيمت في فترة واحدة تقريباً في هذه البلدان بحيث يتسم الهيكل الصناعي في هذه البلدان بالسمات الآتية :

١ - ان نسبة هائلة تزيد على ٨٥ ٪ (ربما فيما عدا عمان) من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية تتولد عن المجمعات الصناعية الضخمة في مجالات تكرير البترول والبتروكيمياويات

والاسمدة والاسمنت والتي تستند الى استخدام النفط والغاز كمادة أولية ومصدر للطاقة اضافة الى مجموعات ضخمة للحديد والصلب والالومنيوم التي لا تتوفر خاماتها المحلية ولكنها صناعات كثيفة في استخدام الطاقة . وقد استندت هذه الصناعات الى القدرة المالية الهائلة للدولة النفطية وهي اما مملوكة بالكامل ملكية عامة أو اقيمت بالاشتراك مع رأس المال الاجنبي واغلب هذه الصناعات اقيمت وفقاً لاستراتيجية التصنيع للتصدير .

٢ - ان النسبة الباقية من القيمة المضافة تتولد في فروع الصناعات الخفيفة والاستهلاكية كالصناعات الغذائية والمنسوجات والمنتجات الخشبية .. الخ وتعتمد على نشاط القطاع الخاص في هذه البلدان المستند الى دعم هائل من قبل الدولة وتوفير بعض الحماية لهذه الصناعات التي تحل محل الواردات .

وقد تم انشاء الصناعات الثقيلة نظراً لتوفر حجم هائل من الفوائض النفطية وهو ما قدم إغراء كافياً للشركات العملاقة متعددة الجنسية على اقامة هذه الصناعات خاصة انها تمت بأسلوب تسليم المفتاح حيث يعد الاسلوب الأكثر ربحية لهذه الشركات فاضافة لكونه اسلوباً لا يتضمن مخاطرة هذه الشركات برؤوس أموالها ، فان هذه الصناعات كانت فرصة لنفس هذه الشركات نظراً للقيود التي تواجهها في بلدانها الام لانشاء مثل هذه الصناعات الملونة للبيئة . اضافة لذلك كله فان هذه الشركات ونظراً لقيامها بكل مراحل العملية بدءاً من دراسات الجدوى والانشاء والادارة الفنية والتوريد (لهذه الصناعات ، فقد غالت في تحديد اسعار اقامة هذه الصناعات حيث يقدر ان مستوى التكلفة في تنفيذ المشروعات الصناعية في الخليج يزيد بنسبة ٣٠ ٪ الى ٦٠ ٪ مقارنة بهذه التكاليف لتنفيذ المشروعات المماثلة في دول أوروبا الغربية .

وهكذا جاء هدف تنويع مصادر الدخل عن طريق اعطاء دفعة للصناعة التحويلية خاصة الصناعات الثقيلة بمزيد من الانماج لاقطار دول مجلس التعاون انفرادياً في السوق الرأسمالي العالمي ، حيث اصبحت صناعات هذه البلاد رهناً بأسواق التصدير في أوروبا الغربية كما ان المستوى التكنولوجي الشديد الحدثة لهذه المشروعات عات حتم ان تظل هذه البلاد على علاقة وثيقة بالشركات متعددة الجنسية في مجال الادارة والعمليات الفنية والتكنولوجية ونظراً لطبيعة ملكية معظم هذه المشروعات من قبل الدولة فان قلب اسواق التصدير والارتفاع النسبي للتكاليف يجعل تحمل الخسائر تقع على عاتق الدولة ومن هنا نجد صعوبة اكبر في ترشيد الانتاج البترولي من حيث إذا أرادت هذه البلدان ان تقلل من تبعيتها للخارج بالمضى في طريق التصنيع وتحقيق استغلال اكثر كفاءة لمواردها الطبيعية فانها في الواقع قد شددت من اعتمادها على الخارج ليس فقط كأسواق للتصدير (كما هو الحال مع البترول) ولكن ايضا كمورد اساسي للخبرات الفنية والادارية والمعدات والآلات والسلع الوسيطة اللازمة لاستمرار تشغيل مشروعاتها الصناعية .

قيام مجلس التعاون وامكانيات التكامل الصناعي :

لم يكن اعلان قيام مجلس التعاون الخليجي هو المناسبة الاولى التي تدعو للتعاون بين البلدان الخليجية ، فقد كانت هناك من قبل محاولات للتعاون في هذا المجال ، اذ ان بعض الاتفاقيات الثنائية والجماعية السابقة على اقامة المجلس قد تضمنت بنودا تتعلق بالتعاون والتنسيق الصناعي ، كالاتفاقيات الثنائية التي ابرمت بين الكويت وكل من البحرين والامارات والسعودية عامي ٧٥ ، ٧٦ وكذلك اتفاقية التعاون بين السعودية والبحرين عام ١٩٧٥ . وجاءت اتفاقية الاقتصادية الموحدة بين اقطار مجلس التعاون الخليجي لتعيد مرة اخرى النص على ضرورة :

١ - تنسيق النشاط الصناعي ووضع السياسات والوسائل المؤدية الى التنمية الصناعية ، وتنويع القاعدة الانتاجية فيها على اساس تكاملي .

٢ - توحيد تشريعاتها وانظمتها الصناعية وزيادة توجيه اجهزة الانتاج المحلية فيها لسد احتياجاتها .

٣ - توزيع الصناعة حسب الميزات النسبية والحدوى الاقتصادية وتشجيع اقامة الصناعات الاساسية والتكميلية فيما بينها . كما انه فيما يخص مجال التعاون الفني تكررت الاتفاقية بضرورة تعاون الدول الاعضاء في استنباط مجالات التعاون الفني المشترك بهدف اكتساب قاعدة ذاتية اصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية وتعمل على تطوير التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة واهداف التقدم والتنمية فيها . كما تكررت الاتفاقية بضرورة ان تعمل الدول الاعضاء على اعداد انظمة وترتيبات شروط نقل التكنولوجيا واختيار الانسب منها وتعديلها بما يلائم احتياجاتها المختلفة .

كما ان الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية التي وافق عليها وزراء صناعة دول المجلس قد ركزت على ان الاهداف ذات الاولوية تتضمن التركيز في هذه المرحلة بصفة عامة على الصناعات التالية :

أ - الصناعات التي تقوم على استغلال وتطوير الموارد الطبيعية المحلية بما في ذلك الصناعات الموجهة الى الاسواق الخارجية .

ب - الصناعات التي تمتد حاجة السوق الخليجية الملحة بما في ذلك الصناعات الغذائية .

ج - تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تحقق مد حاجة السوق الخليجية والتي تهيب مجتمع دول المجلس للتحول الى مجتمع صناعي .

كما ذكرت الاستراتيجية انه مع مراعاة متطلبات حماية البيئة تعطي المشروعات الصناعية افضلية الدراسة والمعاملة التمييزية في التنفيذ ومنع الحوافز والتمهيلات طبقا للاسس والمعايير التالية :

١ - الصناعات القائمة في دول المجلس .
٢ - الصناعات الجديدة التي تساعد على زيادة فرص انتاج

الصناعات القائمة حاليا في دول المجلس ولا سيما الصناعات الاساسية مثل الصناعات الامامية والخلفية المرتبطة بالحديد والصلب والالومنيوم والتحاس والبتروكيماويات والاسمنت .
٣ - الصناعات التصديرية ذات الميزات النسبية العالية .
٤ - صناعات السلع الاستراتيجية والصناعات ذات الامة

المالية .
٥ - صناعات بدائل الواردات ذات وفورات الحجم الكبير وارتفاع نسبة المستخدم فيها من الخامات المتوفرة خليجيا .
٦ - الصناعات المشتركة بين حكومات أو مواطني دول المجلس .

٧ - صناعات السلع الرأسمالية الموجهة للاسواق الخليجية والاسواق الخارجية وخاصة الاسواق العربية والاسلامية .
لم تقدم اذلا الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ولا استراتيجية التنمية الصناعية جديدا لحل مشكلات الصناعة الخليجية الاخذة في التفاقم أو البحث عن مداخل جديدة لتحقيق تكامل حقيقي بين دول المجلس ، بل لا تكاد تخرج الاستراتيجية الصناعية عن نفس محتوى اي وثيقة خطة أو عن برامج التصنيع التي اتبعتها دول المجلس انفراديا وقبل قيام المجلس ، اضافة لذلك فان التعاون الصناعي بين دول المجلس غاية في الضالة ففي تقرير لمنظمة الخليج نكر ان عدد المشروعات الصناعية المشتركة في دول مجلس التعاون التي تم حصرها على اساس ثنائي وجماعي (تتضمن تلك المشروعات بالطبع ما تم اقامته قبل اعلان قيام مجلس التعاون) بلغ عندها ٩٥ مشروعا برؤوس اموال قدرها ٢٠٧٠ مليون دولار وتتوزع هذه المشروعات على القطاعات التالية :

١ - في قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ١٢ مشروعا برأسمال قدره ٥٩ مليون دولار .

٢ - في مجال الكيماويات والمنتجات البترولية والمطاط والبلستيك : ٢٨ مشروعا برأسمال قدره ٦٥٤ مليون دولار .

٣ - في مجال منتجات الخامات المعدنية غير المعدنية (عدا الفحم والبترو) ٣٠ مشروعا برأسمال قدره ٧١٨ مليون دولار .

٤ - الصناعات المعدنية الاساسية ٤ مشروعات برأسمال ٢٢٢ مليون دولار .

٥ - الصناعات المعدنية والمكينات والمعدات ١٩ مشروعا برأسمال ٤٠٣ مليون دولار .

٦ - في مجال صناعة الورق مشروع واحد .

ويتبين من هذا ضالة حجم القطاع الخليجي المشترك الى وزن القطاع الصناعي في بلدان المجلس كما ان توزيع الاستثمارات على المشروعات المختلفة لا يتضمن تحقيق درجة اعلى من درجات التشابك الصناعي بين هذه الدول . هذا وتواجه امكانيات التعاون والتكامل المتقبلي بين بلدان الخليج العديد من المعوقات ويمكن النظر لهذه المعوقات من منظور قطري بحيث تواجه تنمية الصناعة في كل دولة على حدة مشاكل ومعوقات اساسية

نجمت في جزء منها عن عملية استيراد التكنولوجيا ونقص العمالة الماهرة والخبرات الفنية والتنظيمية ، الامر الذي ادى الى عدم استغلال الطاقة القصوى المتاحة للصناعات القائمة ، كما ان هيكل التكلفة الصناعية يتسم بالارتفاع النسبي نظرا لضعف علاقات التشابك الصناعي الامامية والخلفية في تطلق الاقتصاد الوطني لكل قطر ، اضافة الى صغر حجم الاسواق في بلدان مجلس التعاون بما يقف في وجه تطوير صناعاتها .

واضافة لكل العوامل السابق ذكرها كعوائق قطرية فانه من منظور التعاون والتكامل الصناعي بين بلدان مجلس التعاون تصاف مجموعة جديدة من العوائق ربما يأتي على رأسها الواقع القائم فعلا من تدافع هذه الدول ونظر انتمائها هيكلها الانتاجي حيث تندر الموارد الطبيعية (عدا النفط والغاز) وحيث يتماثل هيكل الطلب الى انشاء نفس الصناعات في نفس الوقت وهكذا نجد انتشار مجمعات البتروكيماويات في كل من السعودية وقطر والامارات والبحرين والكويت وقد وجهت دول المجلس جميعها بعازق شديد حينما اعلنت السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٨٥ فرض الحماية على وارداتها من الصناعات البتروكيماوية نظرا للضرر الذي يلحق بالمصانع الإيطالية والبريطانية ولهذا فقد دخلت دول المجلس في مفاوضات صعبة وشاقة مع دول السوق الأوروبية للتوصل الى حل لهذه المشكلة وبدا اذا ان إنفاق مبالغ هائلة للاستثمار في الصناعات التي اقيمت وفقا لاستراتيجية التصنيع للتصدير ، وتحقيقا لاستفادة القصوى من المواد الخام المحلية الرخيصة ، لم يحقق الهدف الأهم من وراء اقامة هذه الصناعة وهو تنويع مصادر الدخل بل ان هذه الصناعات نفسها طالما اقيمت على اساس تعميق الانتماء في السوق الرأسمالي العالمي قد قصفت من حدود الاستقلال الاقتصادي لدول المجلس ويكرر نفس الواقع السابق ولكن بأسلوب مختلف مع صناعة الاسمنت ، حيث تعد هذه الصناعة

ثاني أهم الصناعات في بلدان المجلس بعد صناعة البترول والغاز ، كما أنها اقدم الصناعات التي اقيمت تجاوبا مع فورة البناء والتشييد الهائلة التي شهتها بلدان المنطقة في السبعينات ، ولذلك فقد اقيمت العديد من المصانع على عجل وبدون تدارس كاف لهيكل الطلب في الاجل الطويل ، وفي عام ١٩٨٥ بلغ عدد مصانع الاسمنت ٤٤ مصنعا في دول الخليج وبدون تنسيق كاف حتى على المستوى القطري ففي دولة الامارات على سبيل المثال تمت اقامة اربعة مشروعات للاسمنت في اربعة من امارات الدولة .. ومن الطبيعي انه مع تحول اسعار النفط لانخفاض وتباطؤ النشاط الاقتصادي الذي اعقبها و انتهاء فورة البناء والتشييد فقد عانت جميع الصناعات الخليجية من مشكلات الطاقة العاطلة ، فوفقا لدراسة حديثة لمنظمة الخليج للاستثمارات الصناعية ، فان معدل استغلال الطاقة الانتاجية المتوفرة في الصناعة في دول مجلس التعاون لم تتجاوز ٢٣٪ خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، وقد بلغت نسبة استغلال هذه الطاقة ٧٠٪ في قطر ، و ٦٨٪ في الامارات و ٦٥٪ في عمان و ٦٣٪ في

السعودية و ٦٠٪ في الكويت ، و ٥٤٪ في البحرين .. وتختلف نسبة التشغيل من صناعة لآخرى حيث تصل الى معدلات مرتفعة في صناعة الالومنيوم والاسمدة وتنخفض الى معدلات اقل في صناعة الاسمنت والدائن ، واقل النسب كانت في صناعات المنسوجات والملابس والصابون ومسابيح الغسيل كما تؤكد دراسة للدائرة الاقتصادية في بنك الخليج الدولي انه نتيجة للتباطؤ الاقتصادي في المنطقة تراجعتم هوامش الربح وتقلصت معدلات الطلب المحلي ، واشتدت حدة المنافسة وزادت الطاقة الانتاجية عن الطلب في بعض القطاعات التي اقيمت على امل بقاء معدلات نمو النشاط الاقتصادي مرتفعة ، ولم تعد الصناعات المرتبطة بقطاع البناء مريحة كما كانت في السابق بسبب الانتهاء من معظم مشاريع البنية الاساسية .

من الواضح انه ازاء الواقع الراهن لقطاع الصناعة التحولية من الصعب ان يجد هذا القطاع حلا يضمن رشادة التشغيل ضمن حدود دول المجلس اذ ان تركيب هذا القطاع يتميز بالتنافس لا بالتكامل وفي ظل انخفاض شديد في الطلب على منتجات هذا القطاع سواء من العالم الخارجي ام من الاسواق المحلية الصعبة اساسا . ويبدو ان الحل لا يمكن سوى بتحريك عملية التشابك الصناعي خطوة ابعد عن طريق انماج وتكامل الصناعات الخليجية مع بقية البلدان العربية ، اذ ان الخطوة الأكثر منطقية والتي تحقق مصالح كلا من دول المجلس وبقية البلدان العربية هو اقامة علاقة تشابك اعمى بين صناعة البتروكيماويات مثلا والصناعات الاخرى التي تستخدم المنتجات البتروكيماوية كمنتجات وسيطة وذلك في البلدان العربية التي تمتلك حجا معقولا من القوى العاملة المؤهلة ومن الخبرات الادارية والفنية المطلوبة ، اضافة الى توفر الاسواق التي تستوعب ناتج هذه الصناعات وتقدم لصناعة الاسمدة مثالا على اهمية التعاون العربي كمجال تخفيف أزمة الصناعة الخليجية فقد كان لتضاعف حجم التبادل التجاري في عام ١٩٨٥ بين البلدان العربية من ٤٨ ألف طن الى ٣٢٠ ألف طن من الامونيا (ومعظمه تنتجه دول الخليج) اثره على الاحتفاظ بمعدلات تشغيل مرتفعة في هذه الصناعة ، حيث يزيد نسب التبادل التجاري من ناتج صناعة الاسمدة عن أي صناعة عربية أخرى ، إذ وصلت نسبة الواردات العربية البينية الى نحو ٢٣٪ من جملة الواردات العربية من الاسمدة في عام ١٩٨٥ . ولكن يجب الاشارة الى انه وان كان من الميسر ان يكون العالم العربي سوقا لتصريف منتجات الاسمدة التي تنتج في الخليج فانه لا يقدم سوقا بالمعنى نفسه لعدد من الصناعات الاخرى بدون احداث نقلة نوعية جديدة في مستوى التكامل بين الدول العربية وتعميق علاقات التشابك الصناعي والقطاعي بين أرجاء هذا الوطن . ومن الواضح ان السياسة الصناعية لمجلس التعاون الخليجي قد أدت الى تطور هيكل صناعي في اقطار المجلس لا يتواءم بالضرورة وفي كل قطاعاته مع احتمالات التكامل الاقتصادي العربي . على انه مما يلفت النظر في نفس الوقت ان هذه السياسة

قد تم صنعها في غياب شبه تام للتنسيق مع السياسات الصناعية للدول العربية الأخرى ، وعلى ذلك ، فإنه يمكن القول بأن النمو في الهياكل الصناعية في كل من أقطار مجلس التعاون الخليجي ، والدول العربية الأخرى يتم في خطوط متوازية . فلامى معارضة ولاهى متلافية .

ويؤكد هذا الاستنتاج فشل مجلس التعاون الخليجي في الاقتراب من اشكالية التكامل في النطاق العروبي اقترابا صحيحا . ونعني بذلك تطوير التنمية الصناعية في اقطار المجلس في اتجاهات تصب في احواض التكامل العروبي الأوسع نطاقا .

على ان هذه النتيجة لا تمنى مجرد إضاعة فرصة تخليق نمط افضل من التكامل داخل الاقليم الخليجي وفي الاطار العروبي العام ، وإنما أهم من ذلك تكريس واقع التنمية والاكتشاف الاقتصادي امام الدول والسوق الرأسمالية المتقدمة . وفي حالة الزراعة ، فإن الفشل في تحقيق تكامل عربي لا يفضي فقط الى تعذر احداث تكامل حقيقي في اطار الاقليم الخليجي الفرعى بحقق اهداف تنويع الهياكل الاقتصادية وضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي وإنما أيضا الاستيعاب الفعلي لاسواق دول الخليج في سوق الغذاء الرأسمالي العالمي . أى ان الشكل الخاص لتنمية التبعية في ميدان الغذاء يتم من خلال الاعتماد المفرط على الاستيراد . أما في المجال الصناعي ، فإن اهمال تنسيق سياسة

التنمية الصناعية في الخليج مع نظيراتها في الدول العربية الأخرى يفضي الى تعميق التبعية والاكتشاف من خلال الاستيعاب الفعلي لدولاب الانتاج الصناعي في السوق الرأسمالية العالمية : أى الى تعميق التبعية من خلال الاعتماد شبه المطلق على اسواق الدول المتقدمة لتصريف ناتج الصناعة الآلية الكبيرة في دول المجلس وخاصة في فروع الصناعات البتروكيمياوية والصناعات المعدنية . هذا الى جانب الاعتماد شبه المطلق على الدول الصناعية الكبرى في الامداد بتكنولوجيا الانتاج ، والادارة للصناعة المتقدمة والتشغيل الهندسى والخبرات الفنية المتقدمة . وهو ما يتم عبر انماط متنوعة من الروابط مع الشركات العملاقة اهمها عقود تسليم المفتاح والمنتج في اليد وعقود الادارة والخدمات .

ويمكن الخطر الحقيقي في ان هذا الاستيعاب الجماعى للاقتصادات الصناعية لدول الخليج في السوق الرأسمالي العالمى يتجه الى التعمق . ويبدو من ذلك ان الاقتصادات الصناعية لدول الخليج ليست فقط جزءا لا يتجزأ من دولاب الانتاج والتوزيع ودورة اعادة الانتاج في النظام الرأسمالي العالمى وإنما هى أيضا مرهونة من حيث الاستقرار ومستويات المعائد المحقق وتذبذب معدلات الاداء بين الانكماش والرواج بقرارات وسياسات الدول التى تشكل المراكز المسيطرة لهذا النظام العالمى .

ثالثا : اشكالية ايجاد مقرب ومنهج فعال للتكامل الخليجي

الهياكل لا فقط باكتساب سمات وأهلية السيادة على الوحدات السياسية الداخلة في تجربة التكامل وإنما يستخدم أيضا هذه الأهلية في توحيد وصهر الممارسات والتشكيلات الاقتصادية والوظيفية للوحدات المكونة . وقد كان الواقع التقيدي وراء المنهج القيدى الى أو السياسى للتكامل هو التضامن في مواجهة خطر أو تهديد خارجى أو داخلى للاستقرار السياسى للوحدات المكونة .

ومن الواضح ان تجربة التكامل في الخليج قد مرت بمرحلة انسمت بالصراع بين هذين المنهجين . وهناك اتجاه يرى ان تجربة مجلس التعاون الخليجي تتحرك وفقا لمسار الدافع الأمنى

تتعدد مناهج ومقريبات التكامل والانماج الاقليمى في واقع الامر بتعدد حالات المجتمعات والدول التى مرت به . ومع ذلك فإنه يمكن القول ان هناك منهجين اساسيين لتجارب التكامل وهما التدخل الوظيفي والتدخل القيدى الى أو السياسى . المنهج الأول يقوم على الاقتراب التدريجى والذى يبدأ باحد القطاعات الوظيفية ويمتد منها الى قطاع آخر وثالث وهكذا . كما ان هذا المنهج يبدأ من المستوى الأدنى للتكامل الى مستويات اعلى بالتدرج حتى يصل الى الانماج الكامل اما المنهج الأخير فهو يقوم على توفير الارادة السياسية للتكامل والانماج من خلال ايجاد هياكل سياسية مشتركة ينتقل لها الولاء الاجتماعى والسياسى . وتقوم هذه

بصفة عامة ، والأمن الداخلي بصفة خاصة ذلك أن الأمن الخارجى مرتبط على نحو عميق باستراتيجية الأمن الأمريكية . على أن هذا الاتجاه يجاهل حقيقة أن المجلس قد فشل فى التوصل الى اجماع حول الاتفاقية الامنية الا خلال عام ١٩٨٧ ومع ذلك فقد استمرت حركته طوال الاعوام المدة التى سبقت توقيع الاتفاقية الامنية المشتركة بالبحرية والنشاط فى المجالات غير الامنية . أما الاتجاه الثانى فيعطى مركز النقل فى تحريك جهود انشاء المجلس للتعاون الوطنى . وان المبررات التى تعتبر ان انتجائس والتقارب فى البنية الاقتصادية والاجتماعية وفى النظام القانونى والتشريعى وفى طبيعة النظام الاقتصادى والسياسى لبلدان الخليج العربى ميزة نسبية واضحة تبرر التكامل بين دول المجلس وخاصة مقارنة باقطار اخرى تسمى للتكامل الاقليمى الفرعى كبلدان المغرب العربى ويضاف الى ما سبق ذكره مجموعة الخصائص والتحديات المشتركة التى تجمع بين دول المجلس فيبلدان مجلس التعاون هلى بلدان تتشابه بل وتماثل هياكل انتاجها ، اذ انها بلدان تعتمد جميعا على مصدر واحد للدخل - هو النفط - يخضع حجما وحركة لقوى السوق الدولية وتتميز دول المجلس كذلك بسيادة مستوى مرتفع لنخل الفرد ، وان كانت هناك فروق واضحة حيث تشغل عمان المركز الاثنى بفارق ملموس عن بقية البلدان تليها بعد ذلك البحرين .. وتجاوب هذه البلدان عددا من التحديات المشتركة هي محدودية قاعدة الموارد الطبيعية الاخرى وبخاصة المياه والموارد الزراعية ، وهى بلدان تفوق معظم الدول النامية الاخرى من حيث انخفاض معدلات المشاركة للسكان فى القوى العاملة .. ومع انكناك الرابطة بين تكاليف عناصر الانتاج وانتاجيتها الحقيقية اعتمادا على الدعم الحكومى ارتفعت تكاليف الانتاج وهو ما أدى الى زيادة ضيق الطاقة الاستيعابية المنتجة حيث اصبح من الاجدى استيراد السلع والخدمات بدلا من انتاجها محليا .. لذا اصبحت هذه الدول منكشفة امام الخارج فى امور جوهرية كامنأها العسكري ومنظلاته ، والغذاء والدواء والتكنولوجيا .. ثم اخيرا نجد ان بلدان المجلس هي عامة بلدان صغيرة محدودة الحجم السكاني والمساحة الارضية . باستثناء السعودية .

ويذاف هذا الاتجاه الاخير عن التكامل من خلال المنهج الوظيفى الذى يركز على التدرج فى تقوية المؤسسات المشتركة والتوسع فى التعميق والتعاون فى المجالات والقطاعات الاقتصادية والفنية المختلفة . على ان هذا الاتجاه يجاهل بدوره حقيقة أن اقطار الخليج بسبب تجانسها النسبى على وجه التحديد لا تجد بالضرورة مصلحة قوية فى التكامل بين بعضها البعض ، حيث أن من الافضل لها ان تتكامل وظيفيا مع اقطار عربية مكاملة لها وليست مشابهة . وحيث ان واقع الأمر هو أن هذه الاقطار تابعة بشدة للسوق وللدول الرأسمالية المتقدمة ، فان تجربة التكامل فى حدود أو نطاق الاقليم الفرعى الذى تنتسب اليه لن يفضى الا الى تحويل تبعيتها من تبعية انفرادية الى تبعية جماعية .

وفى واقع الأمر ، فانه سواء نظرنا الى مجلس التعاون الخليجى من منظور الوثائق الرسمية أو من منظور الواقع الفعلى لوجدنا أنه يقوم على المزج بين الاعتبارات السياسية ، والاعتبارات الوظيفية ، أى انه قد جمع بين المنهجين المتعارضين فى ادبيات التكامل والاندماج الاقليمى . فقد جمع المجلس بين التركيز على الوظيفة الامنية : الداخلية والخارجية ، والنشاط فى المجالات الوظيفية . كما يمكن القول ايضا بان الجانب الوظيفى ربما يكون الجانب الاساسى والذى تتوفر له افضل النوايا من دول لا تزال تتمتع بسيادة غير منقوصة تجاه بعضها البعض . على انه على حين تشكل اعتبارات الامن - داخل مجلس التعاون الخليجى - دافعا للارتباط على نحو جماعى واعمق باستراتيجية الأمن الأمريكية - والغربية عامة - فان الاعتبارات الوظيفية ربما تشكل اداة هامة لتحسين ظروف الارتباط أو التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة أو على الأقل المحافظة على المركز النسبى المتميز لهذه المجموعة من الاقطار فى السوق الرأسمالى العالمى وفى السيادة الدولية عامة .

غير ان السؤال الجوهرى الذى يجب ان يطرح فى هذا السياق هو المدى الذى تشكل فيه دوافع ومنهج التكامل داخل نطاق مجلس التعاون الخليجى سبيلا فعلا لمواجهة المشكلات الحادة التى تواجه الاقطار الاعضاء سواء فى مجال الامن أو فى مجال الاقتصاد . واذا قصرنا هذا السؤال على المجال الاقتصادى فان لنا ان نبث فى مصداقية هذا المنهج التكاملى فى مضممار تمكين الاقطار أو الدول الاعضاء فيه من ادارة التحول السلمى من حالة معينة للاقتصاد والمجتمع استمت بالرواج النقطى الاصطناعى الى حالة طبيعية يتحقق فيها التوازن الاقتصادى بالرغم من زوال العوامل التى قادت الى هذا الرواج النقطى فى السنوات ٧٤ -

١٩٨١ .

ان هذا السؤال لا يمكن الاجابة عليه قبل ان نخرج الى معالجة المقترب الذى اعتمدته الوثائق الرسمية لتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول الاعضاء كوسيلة لتقليص التبعية على النفط كمصدر وحيد للدخل وبالتالى لادارة التحول الى اقتصاد طبيعى ولكنه متوازن وخاصة فى ظروف الركود أو الانكماش النقطى .

وفقا للنظرية العامة للتكامل الاقتصادى فانه يمكن تمييز عملية التكامل من خلال الادوات التى يتم الاعتماد عليها لتحقيق التكامل .. فهناك تحرير التجارى بين الاقطار الاطراف من القيود وهو التكامل عن طريق التجارة وتحرير تحركات عناصر الانتاج وهو ما يطلق عليه التكامل بعناصر الانتاج ثم هناك تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية وهو ما يعرف بالتكامل بالسياسات ثم اخيرا التوحيد الكامل لهذه السياسات وهو ما يطلق عليه الاندماج الكامل .. وقد بدأت مسيرة التعاون والعمل المشترك بين دول مجلس التعاون فى المجال الاقتصادى فى الشهر القالى لولادة المجلس حيث وضعت الاتفاقية الاقتصادية

للتصدير والموجهة للأسواق الخارجية . وتتمثل الصناعات بما لا يترك مجالاً كبيراً للتجارة بين الدول الأعضاء ، فقد أقيم في بلدان المجلس ١١ مشروعاً للصناعات البتروكيمياوية بدأ معظمها العمل بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وتوزع هذه المشروعات على بلدان المجلس جميعها تقريباً فهناك سبعة مشروعات في السعودية ومشروعاً في كل من الكويت وقطر والبحرين والامارات ، ونجد وضعاً مماثلاً لذلك في مجال الاسمدة وجدير بالذكر ان بلدان المجلس تجد صعوبة في تصدير منتجاتها من البتروكيمياويات منذ عدة سنوات .

(ج) ان الصناعات القائمة على احلال الواردات مصممة لمواجهة احتياجات السوق المحلي في كل بلد من بلدان المجلس التعاون على حدة .

(د) لا يتوافر عنصر التكامل في النشاطات الانتاجية الحالية أو فيما تنتجه الهيكل التجارية لهذه البلدان في الوقت الراهن .

وتعتمد دول مجلس التعاون على اليات السوق وتحرير التجارة كوسيلة لاطلاق حرية انتقال عوامل الانتاج (رأس المال والعمل) بما يؤدي الى توجه هذه العوامل الى حيث الانتاجية الحدية الاعلى ، وترد هنا عدم ملاحظات اهمها انتقال العمالة فيما بين دول المجلس هو بطبيعته محدود نظراً لاعتماد دول المجلس الست على العمالة الوافدة في كل المهن والأنشطة ، والملاحظة الثانية هي ان تحرير تحركات عناصر الانتاج قد يحقق عائداً افضل لها على المدى القصير ولكنه لا يؤدي الى احداث التنمية الهيكلية المطلوبة في بنية جميع بلدان المنطقة ، فالفوارق بين البلدان تتعمق ، أنتجته عوامل الانتاج الى تلك الاماكن التي تتمتع بمميزات نسبية معينة وانتاجية حدية أكثر ارتفاعاً .. إضافة لذلك فان الاعضاء الأكثر تطوراً في منطقة التكامل سكنون لهم ميزة كبيرة في نطاق تحرير التجارة بين دول المنطقة ، وتغزو منتجات الدول الأكثر تطوراً اسواق البلدان الأقل تطوراً وتعوق نمو صناعاتها ، ولذا تبين خبرات دول العالم الثالث التي حاولت تحقيق التكامل فيما بينها بأن البلدان الأقل تقدماً تعارض التطبيق الفوري لبرامج تحرير التجارة ، وتلجأ الى الانسحاب من عملية التكامل حينما تستشعر الخطر على مصالحها نتيجة لتطبيق هذه البرامج . ومن ثم فان التقارب في مستويات النمو هو مؤشر هام على مستقبل نجاح عملية التكامل ، ومع الاعتراف بان هناك قدراً من التفاوت يمكن السماح به خلال مرحلة انتقالية يتم فيها تأخير تطبيق بعض البرامج بالنسبة للبلدان الأقل نمواً داخل المجموعة المتكاملة ، بهدف تحقيق تقارب في مستويات النمو على المدى البعيد ، وذلك كي تشترك كل بلد عضو بمصلحتها في استمرار وتقوية تكاملها مع بقية الاطراف ، فعلى ان نضيف هنا ان بلدان مجلس التعاون لم تأخذ هذا الامر مأخذ الجد ، فمضلة عليه اسلوبا آخر تراه أكثر نجاحاً وهو المرونة ، التي تتيح لكل عضو عدم الاشتراك في أي من البرامج الموضوعه على ما رأى ذلك ، والواقع أن هذا لا يقيم م مرونة ، مطلوبة للنجاح ، وانما يهجم

بين دول المجلس في ٨ يونيو ١٩٨١ ، وتمت موافقة المجلس الاعلى عليها في ١١ نوفمبر ١٩٨١ ودخلت الاتفاقية مجال التنفيذ اعتباراً من ١ مارس ١٩٨٣ . واثناء بحث المجلس الوزاري لهذه الاتفاقية جاء في قرار موافقته عليها ، أن المجلس اذ يتخذ هذه الخطوة الهامة مستلهما امانى المواطنين في ازالة الحواجز بين الدول الاعضاء ، وفي تقوية الترابط بين شعوب المنطقة على امس صلبة تؤدي الى وحدة المنطقة ، يدرك بانها السبيل الامثل لتأمين التقدم والازدهار لجميع دول المجلس ، واعتبر المجلس الوزاري هذه الاتفاقية محورا للتعاون الاقتصادي .. والمبادئ الاساسية لهذه الاتفاقية تنصرف الى التكامل عبر تحرير التجارة بدءاً من الدعوة لانشاء منطقة التجارة الحرة بين دول الاتفاقية أو اقامة اتحاد جمركي يشتمل على تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى .. فأهم مواد هذه الاتفاقية هي :

- ١ - السماح بتصدير المنتجات الزراعية بين الاقطار الخليجية وعدم فرض أى رسوم جمركية عليها .
- ٢ - اكتسب المنتجات الصناعية باقطار المجلس صفة المنشأ الوطنى بشرطين الا تقل القيمة المضافة عن ٤٠ ٪ وألا تقل نسبة الملكية الوطنية عن ٥١ ٪ .
- ٣ - وضع حد اثنى لتعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى ويشترط لذلك الحؤول فى مفاوضات بين اقطار المجلس لتحديد هذه التعريف وان يتم تطبيقها تدريجيا خلال خمس سنوات وأن تراعى حماية المنتجات الوطنية .
- ٤ - حرية تجارة الترانزيت .
- ٥ - تنسيق السياسات التجارية تجاه العالم الخارجى .
- ٦ - حرية التملك والانتقال وحركة رؤوس الاموال .
- ٧ - تنسيق خطط التنمية .
- ٨ - تنسيق السياسات المالية والتقنية والمصرفية .

والملاحظ ان الاتفاقية الاقتصادية رغم شمولها لجميع اوجه التعاون الاقتصادى والتخطيطى والمالى والنقدى والتجارى الا أنه قد تمت صياغتها كما يوضح بسمو - بروح التوجه نحو اقامة سوق خليجية مشتركة عبر المراحل المعروفة في نظرية التكامل الاقتصادى (منطقة لتجارة الحرة - الاتحاد الجمركى - السوق المشتركة - الانماج الاقتصادى) .

فهل تعد هذه الوسيلة فعالة في الدفع الى وحدة المنطقة ، وهل هي السبيل الامثل للتنمية الاقتصادية ؟. يبدو واضحا ان هياكل الانتاج في بلدان الخليج في تشابهها وتمثلها لا تقدم فرصا كبيرة لنجاح تحرير التجارة بين هذه البلدان اذ المطلوب هو انتاج السلع أولاً ومن ثم التفكير في خلق فرص التبادل التجارى وفيما يتعلق بمستوى التنمية وافاقها المتاحة نلاحظ الجوانب التالية التي لا تؤيد نهج التكامل بالتجارة .

(أ) الضعف الخطير لقاعدة التنمية الزراعية ، وهو ما يحد من فرص تنمية التجارة في المنتجات الزراعية والغذائية رغم توفر بعض الفرص للتجارة في الاسماك .

(ب) تركيز بلدان المجلس على استراتيجية التصنيع

فلسفة وأهمية عملية التكامل ذاتها .

ولكى نقدر فعالية المنهج الذى وصفناه ، والمقرب المتحيز للتجارة الذى شرحناه فيما سبق فلنأخذ سركز على قضيتين وهما التجارة داخل اقليم مجلس التعاون ، وإدارة الانكماش النفطى .

١ - التجارة بين اقطار الخليج :

إذا كانت سياسة مجلس التعاون ، شاملة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، التى تتحيز لصالح المقرب التجارى للتكامل فان من المشروع ان نبحث فى اثر هذه السياسة أو المقرب على تعميق التبادل التجارى بين الاقطار الاعضاء .

وبداية ، فلن الملاحظة الرئيسية على الهياكل الاقتصادية لاقطار مجلس التعاون الخليجى هي انها ترتكز على التجارة الخارجية ، أى انها اقتصاديات تجارية بالقدر ذاته الذى تمثل فيه اقتصاديات نفطية - ريعية . فتصل نسبة الواردات الى الناتج المحلى الإجمالى الى مشارف ٧٠٪ فى حالة البحرين وأكثر من ٣١٪ للمملكة وعمان والكويت فى السنوات ١٩٨٤/٨٢ .

ومع ذلك ، فإن التجارة البينية بين اقطار مجلس التعاون لا تشكل غير نسبة ضئيلة من أجمالى تجارتها الخارجية . ولم تتجاوز نسبة التجارة البينية لاقطار المجلس مجتمعة نسبة ٥ ٪ من أجمالى تعاملاتها التجارية مع العالم الخارجى . فوصلت الصادرات البينية إلى ٤,٧ ٪ من أجمالى الصادرات عام ١٩٨٤ ، بينما ارتفعت الواردات إلى أقل قليلا من ٦ ٪ خلال

نفس العام . ويلاحظ أن هناك ارتفاع طفيف فى نسبة التجارة البينية لهذه الاقطار مجتمعة من ٤,٥٤ ٪ عام ١٩٨١ إلى ٥,٢٣ ٪ عام ١٩٨٤ . وقد يعزى هذا التحسن الطفيف إلى نشأة مجلس التعاون الخليجى غير أن الصورة تبدو فى الواقع أكثر تعقيدا . فمن ناحية أولى نلاحظ أن هناك اتجاها لانخفاض نسبة التجارة البينية إلى أجمالى التجارة الخارجية لغالبية اقطار الخليج . فقد انخفضت هذه النسبة فى حالة البحرين من ٤٤,٣ ٪

تقريبا إلى ٣٦,٨ ٪ وفى حالة عمان من ٨,٦ ٪ إلى ٨,٢ ٪ ، وفى حالة قطر من ٣,٣ ٪ إلى ٢,٦ ٪ وفى حالة الكويت من ٣,٩ ٪

إلى ١,٤ ٪ بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٤ . ولم يؤد إلى تحسن النسبة لأجمالى اقطار المجلس غير زيارتها بصورة طفيفة فى حالة السعودية من ٢,٣ ٪ إلى ٢,٨ ٪ وفى حالة الإمارات من ٤,٨ ٪ إلى ٥,٩ ٪ فيما بين نفس العامين . ويعتبر القطران الاخيران أكثر أعضاء المجلس مساهمة فى التجارة البينية بينهما حيث كان نصيب السعودية ٤٨ ٪ ونصيب الإمارات ١٠ ٪ عام ١٩٨٤ . ومن ناحية ثانية فان من الملاحظ - لو أخذنا فترة زمنية طويلة - أن هناك علاقة قوية بين التجارة البينية من ناحية ومعدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمالى من ناحية أخرى .

ففى مراحل الازدهار تنمو التجارة البينية بمعدل ادنى من معدل نمو الناتج المحلى ، وعلى العكس فى مراحل الكساد فان التجارة البينية لتهبط بنفس معدل هبوط الناتج . ويعنى ذلك بتعيربات

علم الاقتصاد ان المرونة المخيلة للتجارة محدودة ، وبالتالى فان امكانية احلالها من مصادر أخرى ليست مرتفعة وهو الامر الذى يعد ظاهرة ايجابية فى مضمار تجربة التكامل ، ولكنه ليس بالضرورة نتاج وثائق أو التزامات تجربة التكامل بحد ذاتها .

أن مسألة التجارة البينية بالمقارنة بأجمالى التجارة الخارجية لاقطار مجلس التعاون الخليجى سواء أخذت منفردة أو مجتمعة بشير بقوة إلى محدودة أثر المقرب التجارى للانماج بين اقطار المجلس . وقد يفسر ذلك بأن الخطوات التى اتخذت حتى الآن لتحرير التجارة المتبادلة بين اقطار المجلس لاتزال ناقصة ، وأن هناك تأخر ازمنيا معينا بين الاتفاقيات والآثار التى يتوقع أن تسفر عنها فى الهياكل الاقتصادية . وقد اتفقت اقطار المجلس بالفعل على تسهيل التبادل فى السلع ذات المنشأ الوطنى وتوحيد معاملاتها فى المنافذ الجمركية بالدول الاعضاء ، وعلى إصدار شهادة منشأ موحدة وبيان تصدير موحد وعلى تسهيل عبور المنتجات الأجنبية من دولة عضو إلى دولة أخرى وإلغاء الرسوم الجمركية وما فى حكمها على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروة الطبيعية ذات المنشأ الوطنى ومعاملتها معاملة السلع الوطنية . والاتفاق على وضع حد أدنى وحد أعلى للرسوم على السلم الأجنبية المتبادلة بين الاعضاء وفوق ذلك فقد أتمعت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بالتركيز على ايجاد اتحاد جمركى بين دول المجلس فى حدود مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ سريان الاتفاقية أى فى شهر مارس ١٩٨٨ .

ومع ذلك كله ، فإن السبب الرئيسى لضعف التجارة البينية هو التشابه فى الهياكل الاقتصادية واعتمادها الجماعى شبه المطلق على النفط وضعف القطاعات الملعية فى الاقتصاد وتعرضها للآثار السلبية لسيادة النفط كمصدر للدخل والثروة . وينطوى هذا الاستنتاج على توقع استمرار فشل تجربة مجلس التعاون الخليجى فى تعميق التكامل الاقتصادى الإقليمى من خلال المقرب التجارى .

٢ - إدارة الانكماش البترولى

والتحول لاقتصاديات طبيعية :

تمثل النقد الاساسى للهياكل والسياسات الاقتصادية لاقطار مجلس التعاون الخليجى فى انها قد تشكلت فى ظل النفوذ غير العادى للدخل النفطى السهل الذى انعكس سلبا على أداء بقية قطاعات الاقتصاد . وأن تسهيل تلك الثروة الطبيعية الهامة - أى تحويلها إلى قيم نقدية ضخمة فى فترة الرواج والانتعاش النفطى - قد افضى الى تبلور اقتصاديات شديدة التبعية تعتمد كليا على استيراد التكنولوجيا والآلات والعمل والمكونات وحاجات الاستهلاك الخاص العام ، وعلى الشركات الاجنبية فى المضطاع بعقب تكوين الهيكل الاساسى والتصنيع والإدارة والمشورة الفنية والتشغيل فى احيان كثيرة . وقد كان ذلك كله

ممكنا - بغض النظر عن التكاليف المرتفعة والانتاجية المتدنية في قطاعات الاقتصاد السلعي غير البترولي بسبب تحول هذه الاقتصاديات تحت تأثير فائض عرض رأس المال والمياسات الاقتصادية التي كرسبت هذا الواقع .

على أن الصدمة النفطية التي جاءت بالرواج البترولي منذ ١٩٧٤ كان لا بد لها أن تنتج صدمة معضادة تمثلت في التراجع السريع لعائدات النفط منذ ١٩٨١ وبصورة خاصة خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ عندما انهارت اسعار النفط بحوالي النصف . وقد جلب معه هذا التراجع في العائدات النفطية حالة انكماش اقتصادية ثقيلة . وما نستطيع أن نؤكد أنه اذا كانت حالة الرواج النفطية قد جرت اثارا اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية في دول مجلس التعاون وفي العالم العربي ككل ، فان حالة الانكماش النفطي ، قد لا تكون ايجابية بالضرورة من الزوايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ومن ثم فان ما في اثار مرحلة الانكماش النفطي سوف تتوقف على المياسات واسلوب ادارة هذا الانكماش .

وفي واقع الأمر ، فان ما يندب انهيار ذريع للنخل النفطي عام ١٩٨٦ لم يكن صدمة لانه كان مسبوقة بعلامات عديدة وبعملة تدريجية اخذ معها النخل النفطي في الهبوط منذ عام ١٩٨٢ نتيجة انخفاض الكميات المصدرة وهبوط المستوى الفعلي للاسعار الرسمية .

ويصور الجدول رقم (١٨) هذا الهبوط المتواصل لقيمة صادرات النفط لدول المجلس وقد ترتب على هذا الهبوط في قيمة الصادرات النفطية انخفاض مماثل في الدخل البترولي الصافي وبالتالي في معدلات نمو الناتج المحلي ، وتسجيل عجز ملموس في ميزان الحساب الجاري لهذه الاقطار مجتمعة ، وخاصة في العربية السعودية ويسجل الجدول رقم (٩) مدى للتأثير الانكماشية لهبوط الدخل النفطي في اقطار مجلس التعاون كما تظهر على معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي .

جدول رقم (٩) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون ١٩٨٥ - ١٩٨٠*

السنة	السعودية	عمان	الكويت	قطر	الإمارات	البحرين
١٩٨١	٣٤,٩	٣١,٠	٩,٥	١١,٠	١٢,٥	١١,٣
١٩٨٢	٨	٤,١	١١,٠	٦,٩	٩,٧	
١٩٨٣	٢٠,٨	٥,٠	٧,٠	١٥,٤	١١,٣	٤,٥
١٩٨٤	١٠,٦	١٠,٥	٤,٥	٥,١	١,٦	٥,٤
١٩٨٥	٨,٦	-	٩,٦	-	٦,٦	-

* المرجع : احصاءات مجلس التعاون . مجلة التعاون، السنة الأولى ، العدد الرابع ، أكتوبر ١٩٨٦ .

وقد ترتب على انخفاض الدخل النفطي (مع بقاء مستوى الطلب على الواردات مرتفعاً) ان بدأت بلدان مجلس التعاون ، والمعودية بصفة خاصة في تسجيل عجز كبير في موازين الحساب الجاري وقد اضطررها هذا الامر للسحب من الاحتياطيات الدولية وخاصة الفوائض المستمرة في الخارج . على ان الامر لا يقتصر على حقيقة أن الانكماش النفطي قد بدأ فعليا بعد ان وصل الدخل النفطي الى قمته في عام ١٩٨١ . ذلك ان من المتوقع ان يستمر ركود سوق النفط وبالتالي الدخل النفطي على ضوء توقعات الاسعار والكميات والحصص المصدرة لفترة مقبلة ، ربما الى منتصف التسعينات فاذا لم يحدث تحول كبير في المياسات الاقتصادية يؤدي الى تغيير كبير في الاتفاق العام ومستوى الواردات من السلع والخدمات فانه لن يبقى امام اقطار الخليج غير استمرار السحب من الفائض المالي حتى يتبخر هذا الفائض نهائيا . بل ان تقديرات بعض الخبراء العرب تصل الى توقع ان يتحول الفائض المالي الى عجز (في صورة قروض) قبل حلول عام ١٩٩٠ . ويسجل الجدول (٩) ، (١٠) توقعات احد هؤلاء الخبراء وفقا لافتراض سعرين لبرميل النفط الخام هما ١٥ دولارا للبرميل و ١٨ دولارا للبرميل . ويتضح من هذه التقديرات ان احداث تغيير هام في المياسات الاقتصادية يبدو امرا محتملا امام دول الخليج العربي .

على ان القضية تتمثل في نمط ومضمون الاختيارات المتاحة امام صانعي السياسة الاقتصادية في اقطار مجلس التعاون . وربما يمكن القول بأن هناك اختيارات رئيسيين : الاختيار الأول يتمثل في محاولة ابقاء اوضاع الرواج الى اطول مدى زمني ممكن مع اتخاذ الحد الأدنى من الخطوات اللازمة لتكيف من النمط الذي عادة ما تنتهج به المؤسسات الاقتصادية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي (وعلى وجه التحديد تخفيض الإنفاق العام) . واما الاختيار الثاني فيتمثل في احداث تحولات هيكلية بقصد الوصول الى حالة اقتصاد طبيعي متوازنة من حيث مؤشرات الكلفة ، بما يتفق مع هدف خلق مجتمع قومي أو مجتمع في حالة طبيعية . وواقع الأمر هو أن المؤشرات المتاحة تدل على أن اقطار مجلس التعاون قد حازمت امرها على الاختيار الأول ، وحاولت تحقيقه من خلال مقتربات مختلفة ، دون أن يعني ذلك بالضرورة انها تجاهلت تماما بعض ادوات ووسائل الاختيار الثاني .

ويقوم الاختيار الأول على عدد من الاجراءات والممارسات التلقائية :

- وربما يكون أهم هذه الاجراءات هو لجوء اقطار مجلس التعاون الخليجي الى ادارة الانكماش النفطي من خلال تحسين اداء الادارة المالية للفوائض المودعة بالخارج بقصد الحصول منها على دخل افضل يعوضها جزئيا عن الانخفاض الشديد في دخل الصادرات النفطية ووفقا للتقديرات شبه الرسمية التي ذاعنها وكالة انباء الخليج فان الاستثمارات الاجنبية لاقطار

مجلس التعاون الخليجي قد وصلت الى ٣٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٧ منها ٢٠٠ مليار للقطاع الحكومي و ١٠٠ مليار للقطاع الخاص . وقد اهتمت دول المجلس بتسجيل كبير قدر ممكن من هذه الاستثمارات اذ وصلت الاصول السائلة وشبه السائلة مثل الودائع المصرفية والارصدة لدى صندوق النقد والسندات الحكومية التي تصدرها الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان . وصلت الى ٦٦٪ من المجموع الكلي للاستثمارات . على حين وصلت الاستثمارات في السندات والعقارات الى ٢٥٪ ولم تتجاوز الاستثمارات في اسهم الشركات نسبة ١٥٪ . وكذلك اعتمدت دول المجلس بتقليص استثماراتها في الولايات المتحدة . خاصة خلال العام الحالي فانخفضت هذه الاستثمارات من ٨٢ مليار دولار عام ١٩٨٢ الى نحو ٥٠ مليارا فقط عام ١٩٨٧ . وفي السياق ذاته عمدت دول الخليج الى تقليص استثماراتها في السندات الامريكية فانخفضت هذه الاستثمارات في السندات من ٥٦,٦٪ عام ١٩٨٢ الى ٤٦٪ عام ١٩٨٧ . وبذلك تكون هذه الدول قد صفت جزءا كبيرا من اصولها قصيرة الاجل وخاصة من اذونات الخزنة واودعت في حسابات مصرفية . اما الاجراء الثالث الذي اتخذهت دول مجلس التعاون فقد تمثل في تشجيع سحب الودائع الموضوعه في البنوك الغربية العملاقة واعادة ايداعها في بنوك تابعة لها بحيث تزيد من عنصر الضمان والامان ، خاصة بعد انهيار بورصة الاوراق المالية في نيويورك وعدد اخر من العواصم فيما عرف باسم « الاثنين الاسود » .

و ثاني هذه الاجراءات يتمثل في اتباع جميع دول الخليج تقريبا سياسات تقشفية ترمي الى تخفيض الانفاق العام وبالتالي تقليص عجز الموازنات العامة . ومع ذلك فان هناك امكانيات محدودة في المدى المباشر لتقليص الانفاق العام بسبب وجود النزاعات استيرادية طويلة المدى نسبيا ، وخاصة في مجال مشنروات السلاح ، واعمال المقاولات بعقود مع الشركات الاجنبية والمتصلة بالمرافق العسكرية (قواعد جوية وبحرية ومراكز قيادة وشبكات دفاع جوى .. الخ) . ومن هنا فان قطاع المرافق الاساسية كان هو الضحية الاساسية للاجراءات التقشفية ، في معظم دول الخليج .

اما الاجراء الثالث فيتمثل في محاولة السيطرة على حجم الواردات ، وخاصة الواردات السلبية ، فالي جانب الغاء عدد كبير من العقود مع الشركات الاجنبية ، حاولت دول الخليج تخفيض العجز في الحساب الجاري عن طريق فرض رسوم جمركية اعلى على الواردات . وبالتالي تحقيق هدفين مترابطين : توفير قدر من الموارد الضريبية للموازنات العامة ، وتخفيض قيمة الواردات خاصة من السلع الاستهلاكية .

وفي هذا الاطار لعبت الاتفاقات والقرارات الجماعية التي اتخذت في مجلس التعاون الخليجي دورا كبيرا . ومن أهم هذه القرارات وضع حد ادنى للتعريف الجمركية تجاه العالم الخارجي تبلغ ٤٪ وبحد أقصى يبلغ ٢٠٪ . وكذلك ايجاد نظام للشراء

الجماعي من العالم الخارجي بما يحقق وفورات في تكلفة الاستيراد واعطاء الاولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية وذات المنشأ الوطني في حدود ١٠٪ من الاسعار . ومع ذلك ، فان هذه الاجراءات والسياسات لا تكفي بحد ذاتها للوصول باقتصاديات دول الخليج الى وضع التوازن الكلي في ظروف الانكماش والركود النفطي طويل الاجل . ويمكن ذلك رغبة الحكومات في اعطاء انطباع باستمرار حالة الزواج بطرق مصطنعة ، وبالرغم من منافاتها للواقع الاقتصادي القائم . ويمكن تفسير ذلك بسهولة بالا اعتبارات السياسية التي يحكمها في نهاية المطاف شبكة المصالح التي ضمنت الاستقرار السياسي والاجتماعي في فترة سابقة . ذلك ان التحول الى اقتصاد ومجتمع في الحالة الطبيعية يقتضى حتما زيادة الاعتماد على الموارد الضريبية اى الضرائب المباشرة وغير المباشرة . ولقد اضطرت بعض دول الخليج لوضع سياسة ضريبية تعتمد اساسا على الضرائب غير المباشرة . غير ان نسب الضرائب لا تزال ضئيلة للغاية ، بما في ذلك الضرائب غير المباشرة (رسوم الاستهلاك) والتعريف الجمركية . وتحتم عملية التحول الى اقتصاد في الحالة الطبيعية ايضا السيطرة على والتخفيض الحازم للانفاق العام بصورة اساسية من خلال اعادة هيكلة الانفاق بالتركيز على تمويل الانشطة المولدة للدخل وخاصة الصناعة التحويلية الحديثة والتي تتناسب مع قوة عمل صغيرة . ولا شك ان تخفيض تكاليف انتاج السلع والخدمات قد اصبح رهنا بتطوير تنظيم افضل للعمل ولملاقات العمل ، وهو الامر الذي يستحيل بدوره بدون التوسع في منح تأشيرات الاقامة والجنسية لجزء هام من قوة العمل المؤقتة (المهاجرين) . ومن هنا تطرح من جديد اشكالية تكوين مجتمع قومي يشق جزءا من سكانه من الاقطار العربية الاخرى ذات النسيج الثقافي المتجانس مع اهل الخليج . وبذلك نجدنا ثانية امام اشكالية تجربة التكامل بين تكوين اقليم فرعي مستقل وبين الاندماج والاستيعاب في الوطن العربي ككل .

ويتضح من هذا العرض الموجز أننا امام ثلاثة اشكاليات مترابطة تواجه دول ومجتمعات الخليج . فكل من هذه الاشكاليات يتفرع عن - ويصب في - الاشكاليات الاخرى . ونستطيع ان نرصد بوضوح ان المقترحات المائدة حاليا داخل مجلس التعاون الخليجي لن يمكنها ايجاد حل صحيح لهذه الاشكاليات . ذلك ان هذا الحل يتوقف الى حد بعيد على نظرة اجتماعية وقومية اشمل واكثر عمقا مما هو سائد حاليا بين المعنولين عن صنع السياسة واتخاذ القرار في مجلس التعاون الخليجي .

رابعا : اداء مجلس التعاون الخليجي

خلال عام ١٩٨٧ :

الجماعية للاخطار التي تحيط بسلامة وأمن دول المجلس ، مع ضرورة تعميق التواصل الدفاعي بأسرع وقت .

ومن ناحية أخرى نجد أن مجلس التعاون الخليجي واصل خلال هذا العام اجراء المناورات المشتركة بهدف دعم القدرات القتالية البرية والبحرية والجوية والتي كان من أهمها :

- مناورات درع الجزيرة الثالثة التي بدأت على ارض سلطنة عمان في ٨٧/٣/١٨ والتي اشتركت فيها قوات درع الجزيرة مع قوات سلطنة عمان البرية والبحرية والجوية بهدف تدريب تلك القوات على الردع السريع عند الحاجة وتنفيذ العمليات العسكرية المترتبة على ذلك ضمن الواجبات الممندة اليها .

- مناورات بحرية مشتركة امام السواحل الشرقية للمملكة السعودية ، وهي الأولى من نوعها ، في محاولة للتنسيق للعمليات البحرية المشتركة لحماية المياه الإقليمية لدول المجلس التعاون استمرت لمدة ستة ايام حتى ١٩٨٧/٤/٩ .

- استعراض القوة العسكرية باسم « درع شبه الجزيرة العربية » الذي اقيم في حفر الباطن بشمال المملكة العربية السعودية في ١٩٨٧/٤/١٨ .

- مناورات مشتركة بدأتها القوات الجوية لدول المجلس التعاون الخليجي في ٨٧/٩/٢٥ على ارض سلطنة عمان اطلق عليها « سقر الجزيرة الأول » بهدف تحسين القوات الجوية .

أما في مجال الأمن الداخلي : فإن المشكلة الأمنية طوال السنوات الماضية قد تمثلت في صعوبة التوصل الى تحديد حقيقي وعملي لمفهوم « الأمن » على انه تحت ضغط المتغيرات التي عايشتها المنطقة مع تصاعد الحرب خلال عام ١٩٨٧ تمكنت دول مجلس التعاون من التوصل الى استراتيجية مشتركة في مجال الامن تم الاتفاق عليها في اجتماع طارئ لوزراء داخلية دول المجلس عقد بسلطنة عمان في فبراير ١٩٨٧ وأقرها المجلس الاعلى في قمته الثامنة التي عقدت بالرياض في نهاية العام .

هذا وتجدر الإشارة الى ان دول مجلس التعاون الخليجي قد واصلت الاهتمام خلال هذا العام بمختلف الفروع الأمنية الاخرى ، التي سبق واهتمت بها في السنوات السابقة .

شهد عام ١٩٨٧ عدة اجتماعات لدول مجلس التعاون الخليجي الست : قطر ، البحرين ، الامارات العربية المتحدة ، الكويت ، عمان ، المملكة العربية السعودية ، على مستويات مختلفة ، توجت بمؤتمر القمة الثامن الذي عقد بالرياض في نهاية العام .

وبإدء ذي بدء فلن مجلس التعاون الخليجي قد واجه وضعا حرجا مع تحديات الحرب العراقية الايرانية وما صاحبها من هجوم ايراني مباشر لأول مرة ، بالصواريخ على أحد أعضائه ، هذا فضلا عن القلاقل المستمرة الناجمة عن افرات الحرب الجانبية والتي كان من أهمها خلال هذا العام أحداث مكة اثناء موسم الحج . وعليه ، كان من الطبيعي أن تغطي قضايا الدفاع والامن واسلوب مواجهة الحرب على اى اهتمام اخر لدول المجلس ، وهو ما ظهر جليا في اهتمامات المجلس خلال عام ٨٧ سواء على صعيد دول المجلس أو على الصعيد العربي والشرق اوسطى أو على الصعيد الدولي .

١ - على صعيد دول المجلس :

تبرز القضايا التي واجهت دول مجلس التعاون في عام ٨٧ على هذا الصعيد في مجالين :

أ - التنسيق والتعاون :

وفي هذا المجال هناك عدد من القضايا من أهمها :

(١) قضايا الدفاع والامن :

سلكت دول المجلس في هذا العام عدة قوات بهدف تعزيز الدفاع المشترك من ناحية والأمن الداخلي من ناحية أخرى . ففي مجال الدفاع المشترك نجد المجلس الاعلى في قمة الرياض التي عقدت في نهاية العام يقر توصيات وزراء الدفاع حول التعاون العسكري التي اتخذت اثناء اجتماع وزراء الدفاع السادس بابو ظبي في الفترة من ٢١ - ٢٢ نوفمبر ٨٧ . والتي دارت حول تعميق التعاون العسكري وتوثيق اسس التكامل وزيادة التنسيق بين القوات المسلحة للدول اعضاء المجلس ، بما يحقق لمواجهة

المعالجة حسب الأنشطة في تلك الدول ، فضلا عن اقرار ضوابط أخرى لممارسة المهن الحرة بالدول الاعضاء طبقا لاحكام المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة .

وفي مجال التبادل التجاري : نلاحظ أن حجم التبادل التجاري بين تلك الدول وإن كان يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي ، إلا أنه قد ارتفع بشكل ملحوظ بين دول المجلس خلال عام ١٩٨٧ .

فاذا أخذنا على سبيل المثال المبادلات التجارية بين المملكة العربية السعودية وبين باقي دول المجلس خلال النصف الأول من عام ١٩٨٧ نجد ان قيمة صادرات المملكة شاملة المعاد تصديره ، التي باقي دول المجلس بلغت ٧٥٩ مليون ريال أى بزيادة حوالى ٤٩٪ عن النصف الأول من عام ١٩٨٦ ، وقيمة واردات المملكة السعودية من باقي دول المجلس التعاون بلغت حوالى ١٤٤ مليون ريال محققة بذلك زيادة طفيفة (١٪) عن الفترة المماثلة من عام ١٩٨٦ .

وفي مجال تنسيق السياسات النفطية : كان من اهم انجازات مجلس التعاون الخليجي هذا العام هو مصادقة المجلس الاعلى في قمة الرياض على نظام الاقتراض النفطي بين الدول الاعضاء حيث يتيح هذا الاتفاق لاي عضو في المجلس يحرم من موارده البترولية ان يتزود بصفة مؤقتة بالنفط من الدول الاخرى الاعضاء ، وتكتسب هذه الصيغة اهمية خاصة غداة تهديدات رئيس البرلمان الايراني هاشمي رافسنجاني بتعطيل كل موانئ الخليج وتدميرها في حالة فرض حظر على مبيعات الاسلحة لايران .

كما ان هناك انجازات اخرى في هذا المجال تتمثل في التنسيق المستمر على مدار العام بين الدول الاعضاء حول الاحتفاظ بمسمى الاسعار والانتاج المتفق عليه خلال اجتماعات منظمة اوبك في ديسمبر من عام ١٩٨٦ وفي هذا الصدد التزمت دول مجلس التعاون بذلك الاتفاق وطالبت باقي دول الاوبك بالتقيد بالاسعار التي تم تحديدها في ذلك الاتفاق ؛ ١٨ دولارا للبرميل ، بل أكدت قمة الرياض على وجوب التزام دول الاوبك بذلك السعر والتوقف عن منح الخصومات المباشرة وغير المباشرة . أما عن أوضاع النقد : فلم تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من التوصل الى قرار بشأن توحيد العملة ، ففي هذا الخصوص عقدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون اجتماعا على هامش اجتماعات القمة بالرياض لكنها لم تصل الى حل ، وفي هذا الصدد اشار عبد الله بشاره الامين العام لمجلس التعاون الخليجي الى أن توحيد العملة في دول الخليج موضوع سابق لوانه وأنه يحتاج الى دراسة مستفيضة ربما تستغرق عدة سنوات .

ب - النزاع بين قطر والبحرين :

مثل النزاع الحدودي الذي نشب بين قطر والبحرين في ابريل من العام الماضي حول جزيرة فيث النيل ، والذي وصل الى

ففيما يتعلق بمكافحة المخدرات : عقد في ٧ يناير ٨٧ بمقر الامانة العامة لمجلس التعاون الاجتماع الثالث لمدراء اجهزة مكافحة المخدرات في دول مجلس التعاون وتم خلاله مناقشة التقرير الذي اعنته الامانة العامة للمجلس حول تنفيذ القرارات المتعلقة بتوصيات الاجتماعات السابقة وكذلك مناقشة الدراسة التي اعنتها الامانة العامة حول مشكلة المخدرات وسبب مكافحتها .

وفيما يتعلق بامن المطارات : عقد في ١٧ فبراير بدبي الاجتماع الثالث لمسؤولي امن المطارات والطائرات بدول المجلس لبحث امكانية توحيد الاجراءات الامنية بمطارات الدول الاعضاء وسبل تعزيز الاتصالات بين الاجهزة الامنية فيها من أجل الوصول الى أمن وسلامة مطاراتها .

وفيما يتعلق بالدفاع المدني : عقد في نهاية مارس ١٩٨٧ بأبو ظبي أول اجتماع لمعدي الدفاع المدني بدول مجلس التعاون الخليجي ، تنفيذاً لمقررات وزراء داخلية دول المجلس في اجتماعهم الخامس الذي عقد بالرياض في أكتوبر ١٩٨٦ ، وقد ناقش هذا الاجتماع العديد من الموضوعات من بينها التصورات الخاصة بمهام الدفاع المدني ووضع الخطط الكفيلة لحماية المنشآت من الكوارث وتبادل الخبراء والفنيين في مجال الدفاع المدني بين دول المجلس وانشاء غرف عمليات الدفاع المدني وإدارات خاصة بذلك في الدول الاعضاء التي لا توجد بها مثل هذه الادارات .

(٢) قضايا الاقتصاد والمال والنفط :

يمكن القول ان مجلس التعاون الخليجي قد وصل الى درجة عالية من الوئام ازاء تحقيق جزء كبير من بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة خلال عام ١٩٨٧ . ولقد ظهر ذلك جليا في اكثر من مجال :

ففي مجال المواطنة الاقتصادية : تم من ناحية ، تنفيذ ما جاء في قمة ابو ظبي السابعة من قرارات وتوصيات بشأن السماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة اعتبارا من أول مارس ٨٧ طبقا لضوابط معينة اقترتها تلك القمة .

كما صدرت بعض القوانين القطرية بشأن مراعاة القواعد الموحدة لاعطاء الاولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني لدول المجلس نذكر منها مثلا القانون رقم ٦ لعام ١٩٨٧ الذي اصدرته دولة قطر في مارس من هذا العام بهذا الخصوص .

هكذا فضلا عن انه قد تم السماح لعدد من مواطني دول المجلس بتملك اراض وعقارات بنلك الدول .

ومن ناحية ثانية ، اقر المجلس الاعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في قمته الثامنة بالرياض التي عقدت في اواخر العام صوابا ممارسة مواطني دول المجلس لانشطة اقتصادية اخرى تشمل تأسيس الشركات ضمن القوانين والانظمة لكل دولة والاستفادة من خدمات المنافع العامة واقتراح الفروع واستخدام

لحام بل مثل بعضها الشغل الشاغل لهم أمعها الحرب العراقية
الايرانية .

الحرب العراقية - الايرانية :

خرجت الحرب العراقية الايرانية خلال هذا العام من دائرة
الصراع بين الدولتين المتحاربتين ، العراق وايران ، الى نزاع
عربي - ايراني - دولي . ويلاحظ ان عام ١٩٨٧ قد شهد بعض
التغير في موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الحرب
العراقية - الايرانية ، نسجها في النقاط التالية :

• اللهجة العنيفة لدول مجلس التعاون الخليجي ازاء ايران :
فلأول مرة تنهم فيها دول مجلس التعاون الخليجي الست ايران
بالاسم ويصوره جماعية وتحذرنا بفرض عقوبات عربية
جماعية ضدها اذا استمرت في اعتداءاتها على الدول العربية
الخليجية فقد ادان المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون
الخليجي اثناء اجتماعه بالرياض في أكتوبر ٨٧ ايران بالاجماع
وأعلن مساندته للكوييت ضد الهجمات الايرانية كما طالبت
السعودية . على لسان وزير خارجيتها سعود الفيصل - بفرض
عقوبات على ايران .

كما لوحظت اللهجة الحادة في الكلمة الافتتاحية التي القاها
الملك فهد على مائدة القمة الثامنة لدول مجلس التعاون الخليجي
والتي ابرزت الى حد كبير ضيق السعودية ، ومعها دول الخليج
الاخرى ، باستمرار الحرب في الخليج والتشدد الايراني تجاه
الحلول السلمية المطروحة .

• ومن هنا يمكن القول ان مجمل تلك التطورات قد قادت قادة
دول مجلس التعاون الخليجي الى التعامل سياسيا ودفاعيا مع
الحرب العراقية الايرانية عبر اتجاهين رئيسيين :
الأول : الاتجاه السياسي : ويصب هذا الاتجاه في فئتين ،
الأولى تتمثل في استمرار التحرك الخليجي لمتابعة الاتصال مع
ايران نفسها عبر القنوات الدبلوماسية من أجل انهاء الحرب . وقد
ظهر ذلك في أكثر من مناسبة نذكر منها :

— زيارة يوسف بن عبد الله وزير النولة العماني للشئون
الخارجية في مايو من هذا العام الى ايران وتم خلالها الاتفاق على
استمرار الاتصالات .

— استقبال سلطنة عمان لـ د . علي اكبر ولاياتي وزير
خارجية ايران في زيارة رسمية استغرقت يومين في منتصف
أغسطس .

— أثناء مؤتمر قمة عمان في مطلع نوفمبر من هذا العام ،
حيث عقد قادة دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعا على هامش
اجتماعات القمة اوصى خلاله السلطان قابوس بضرورة مواصلة
الحوار مع ايران لاقناعها بالتخلي عن سياستها الحالية .

— أثناء مؤتمر قمة الرياض في نهاية العام حيث اتخذ قادة
المجلس ، في اجتماع مغلق ، قرارا بإيفاد الشيخ زايد بن سلطان
آل نهيان في مهمة وساطة الى طهران كما أعلن وزير الخارجية
السعودي في مؤتمر صحفي عقد في نهاية القمة أن الحوار مع

حد المواجهة المسلحة تحديا خطيرا يواجه مجلس التعاون
الخليجي من الداخل .

ومن هنا كان الاهتمام الخليجي بهذا النزاع نابعا من الاحساس
بخطورة الموقف فعمل مجلس التعاون الخليجي منذ البداية على
حل الخلاف حول « فيضت الجبل » بوضع قوات من درع
الجزيرة في هذه الجزيرة المختلف عليها ، الا ان هذا الحل لم
يرض الطرفين المتنازعين وخاصة قطر .

ومن ناحية اخرى برز الدور السعودي منذ البداية ايضا
لتطويق النزاع حيث عملت السعودية على وقف المواجهة
المسلحة وبشرت دور الوساطة لوضع تسوية مرضية
للطرفين . الا ان محاولة الوساطة تلك قد انتهت في عام ٨٧ الى
الفشل ، فقبل أن ننقد القمة الخليجية الثامنة بالرياض في اواخر
العام قام وزير الخارجية السعودي بزيارة لكل من النوجة
والعمامة اوضح منها فيما بعد توقف الدور السعودي للوساطة لأن
القضية منتقل الى محكمة العدل الدولية ، ولعل لجوء الدولتين
الى محكمة العدل الدولية بعد السابفة الأولى من نوعها لحل
منازعات الحدود في منطقة الخليج بعد انتهاء مرحلة الاستعمار
البريطاني .

هذا ، واذا كان اتفاق قطر والبحرين بحالة النزاع الى محكمة
العدل الدولية قد جاء متفقا مع بعض الجهود المبذولة في اطار
حرص الاطراف على عدم تصعيد النزاع وتكرار المواجهة
المسلحة التي كانت أن تعصف بمستقبل العلاقات بيد أن رفع
قضية داخلية بين دولتين عضوين بمجلس التعاون الخليجي الى
محكمة العدل الدولية لا بد وأن يثير المخاوف من ان تكون هذه
القضية مستعصية على الحل داخل المجلس وبذلك تصبح احوالها
للبيت فيها خارج البيت الخليجي سابقة غير مرغوب بتكرارها ،
خصوصا وان دول المجلس تواجه الآن قضايا مصيرية تتعلق
بامنها واستقرارها .

فمن المعروف ان مجلس التعاون الخليجي انشأ ضمن
مؤسساته هيئة تختص بالبت والتحكيم في القضايا الخلافية بين
اعضائه هي هيئة تسوية المنازعات ، وطبقا للمادة الثالثة من
نظامها الاساسي فانها تختص بالنظر فيما يحيله اليها المجلس
الاعلى من منازعات بين الدول الاعضاء وخلافات حول تفسير
أو تطبيق النظام الاساسي لمجلس التعاون .

وبالنسبة للخلاف المذكور بين قطر والبحرين فان المجلس
الاعلى في قمته الثامنة بالرياض لم يحلها الى هيئة تسوية
المنازعات ولكنه اترك اتفاق البلدين على احوالة النزاع الى محكمة
العدل الدولية بما يعني ان قادة دول مجلس التعاون الخليجي
يشعرون ان قضايا الحدود تثير الكثير من الحسابيات ويسبب
معالجتها بشكل جماعي .

٢ . على الصعيد العربي والشرق أوسطى :

وهنا تبرز عدة قضايا شغلت بال قادة دول المجلس خلال هذا

والمجموعة الأوروبية لدفع هذه الأطراف إلى الاهتمام بموضوع إنهاء الحرب وخاصة وقف تصدير السلاح إلى الطرف الرفض لاتها.

وفي هذا الصدد عقدت سلسلة لقاءات في سبتمبر ٨٧ على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة كان من أهمها اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون مع وزراء خارجية كل من الاتحاد السوفيتي والمجموعة الأوروبية واستهدف الاجتماع بوزير خارجية الاتحاد السوفيتي محاولة تغيير الموقف السوفيتي الرفض لفرض عقوبات ضد إيران بصورة عاجلة .

ب - الحوار الخليجي الأوربي :

من أهم الموضوعات التي تم بحثها بين دول مجلس التعاون الخليجي والمجموعة الأوروبية موضوع صيغة اتفاقية التعاون الاقتصادي ، حيث برز الخلاف في اختيار تلك الصيغة بين موقفتي التبادل حر والتعاون ثنائي .

فعلى حين تؤيد دول مجلس التعاون الخليجي صيغة التبادل الحر ، تتنازع دول المجموعة الأوروبية ثلاثة تيارات :

الأول : التيار المؤيد لعقد اتفاق التجارة الحرة ويضم خمس دول أوروبية هي فرنسا واسبانيا وإيطاليا واليونان والبرتغال . هذا ورغم نقل هذا التيار داخل المجموعة الأوروبية إلا أنه لا يكفي لتمرير القرار المطلوب .

الثاني : التيار المتحفظ الذي يصر على التمسك بالرسوم الجمركية ولا يرتضى الا عقد اتفاق للتجارة شبيه بذلك الذي يربط المجموعة الأوروبية بدول جنوب شرق آسيا ويتكون هذا الفريق أساسا من ألمانيا الغربية وبلجيكا .

الثالث : التيار المعارض ، الذي يطالب بعدم الرضوخ للضغوط الخليجية أو التقدم بقتل لات جمركية . وتقف بريطانيا في مقدمة هذا التيار .

هذا ويمكن فهم الموقف البريطاني هذا على ضوء ما تحته صناعة البترول وكميات من نقل تقليدي في تحقيق التغطية المضاعفة للاقتصاد البريطاني ، وهي المادة التي ترغب دول مجلس التعاون الخليجي في تشجيع صادراتها منها في الوقت الحاضر إلى الأسواق العالمية بصفة عامة والأوروبية بصفة خاصة . وفي هذا السياق دارت مفاوضات بين الجانبين كان من أبرزها اجتماعات بروكسل في يونيو ٨٧ ، واجتماع المجموعة الأوروبية بدول مجلس التعاون الخليجي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٨٧ .

غير أن تلك الاجتماعات لم تسفر عن شيء يذكر وإن كنا نلاحظ بوادر انفتاح في نهاية العام حينما قررت دول المجموعة الأوروبية الاعضاء في السوق المشتركة في أواخر نوفمبر إطلاق حرية المبادلات التجارية على مراحل مع دول مجلس التعاون الخليجي وهو ما تنتظر إليه الانظار خلال عام ١٩٨٨ .

إيران مستمر وسيستمر ولن ينقطع وسيكون هناك حوار معها بعد هذه القمة يستند إلى أسس محددة أزاء مساعي إنهاء الحرب . أما اللقاء الثانية فتتمثل في تقوية الدفاعات الذاتية لدول المجلس . وفي هذا السياق أكد المجلس الأعلى في قمته الثامنة بالرياض على أهمية البناء الذاتي للدول الأعضاء لدعم القدرات الدفاعية في إطار التنسيق والتكامل .

— والاتجاه الثاني : الاتجاه الخليجي نحو العرب : وهو العمل على تعزيز العلاقات العربية بهدف إحياء اتفاقية الدفاع المشترك كرافد للجهود العربية في الحرب العراقية الإيرانية . هذا ويبرز هذا التوجه عمليا من خلال قرار دول المجلس بعودة العلاقات مع مصر عقب قمة عمان وما تلا ذلك من زيارات عاجلة بعد القرار بأيام منها استقبال الكويت للمشير أبو غزالة وزير للدفاع المصري والحديث عن التنسيق العسكري المشترك بين كل من مصر والكويت . وزيارة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز للقاهرة خلال جولة عربية زار خلالها أيضا كلا من بغداد ودمشق وعمان قبيل انعقاد القمة الخليجية للاطلاع على حقيقة المواقف العربية .

٣ - على الصعيد الدولي :

تبلورت اهتمامات مجلس التعاون الخليجي على المستوى الدولي في اهتمامين رئيسيين : الاهتمام بالمساعي الدولية لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية . ومواصلة الحوار الخليجي - الأوروبي حول إيجاد صيغة مقبولة للتبادل التجاري .

أ - المساعي الدولية لإنهاء الحرب :

ونقوم على تنشيط الاتصالات الدولية بهدف إنهاء الحرب . فإذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي قد سعت إلى مواصلة التحرك الذاتي بمناخية - الاتصالات مع إيران من أجل إقناعها بوقف الحرب إلا أن تلك الدول تفضل في الحقيقة أن يأخذ العمل طابع التحرك الإسلامي والدولي .

ويظهر ذلك من خلال متابعة التحرك الخليجي في مؤتمر القمة الإسلامي الخامس الذي عقد في الكويت في الفترة من ٢٦/٢٩/٨٧ حيث شد أمير الكويت ورئيس مؤتمر القمة الإسلامي الخامس أنظار المؤتمرين منذ لحظة بدء انعقاد المؤتمر ، في خطابه الافتتاحي الذي أقر كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر ، إلى تلك الحرب التي مضى عليها سبع سنوات . مؤكدا أن استمرار الجهود الرامية إلى وضع نهاية لهذه الحرب هو ضرورة الحياة ، كما دعا الشيخ زايد خلال المؤتمر إلى إرسال وفد من قبل مؤتمر القمة الإسلامية إلى كل من إيران والعراق لحث قادة الدولتين على إنهاء الحرب الدائرة بينهما منذ سبع سنوات .

— أما دوليا فقد أبدت دول مجلس التعاون اهتماما بالغا بمتابعة الاتصال مع القوى الدولية وبالذات مع القوتين العظميين

جدول رقم (١٠) أهم لاجتماعات مجلس التعاون الخليجي خلال عام ١٩٨٧

التاريخ والمكان	نوع الاجتماع	الموضوع	القرارات والتوصيات
٨٧/١/٦ - الرياض	اجتماع طارئ للمجلس الوزاري	تنسيق الموقف الخليجي في القمة الاسلامية	التأكيد على حضور دول التعاون القمة الاسلامية مجتمعة وفي مكانها
٨٧/١/١٠ - الرياض	اجتماع طارئ لوزراء البترول	بحث التطورات في السوق البترولية العالمية	التمسك الكامل باتفاق منظمة الاوبك في ديسمبر العاشر بشأن رفع الاسعار وخفض الانتاج .
٨٧/٢/٩ - أبو ظبي	الاجتماع الحادي عشر للجنة التعاون البترولي	بحث خطط الانتاج والاسعار .	الالتزام التام بخطة الانتاجية والسعرية التي اقترنها لوبك في ديسمبر ١٩٨٦ .
٨٧/٢/١٥ - مسقط	اجتماع طارئ لوزراء الداخلية	بحث الصيغة النهائية للاستراتيجية الامنية الشاملة	الموافقة على مشروع الاستراتيجية الامنية وتوصية برفعها الى المجلس الاعلى لقرارها .
٨٧/٢/١٨ - الرياض	اجتماع الدورة الثانية والعشرين للمجلس الوزاري	مناقشة تطورات الحرب العراقية الايرانية	ضرورة الوقف الفوري للحرب ودعم الجهود الرامية لايجاد حل ملهي يراعي الحقوق المشروعة للطرفين .
٨٧/٣/١٨ - أبو ظبي	اجتماع لجنة التعاون المالي والاقتصادي	بحث بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة	اقرار مبدأ السماح للمواطنين المؤهلين في دول المجلس بممارسة المهنة الحرة في أي دولة عضو وفق صوابط محددة .
٨٧/٦/٨ - جدة	اجتماع الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الوزاري	مناقشة موضوع تأمين الملاحة في المنطقة	شجب بشدة ما تعرضت له الكويت من اعمال ارهابية وتخريبية وتأييد الوقوف مع الكويت لتأمين مصالحها التجارية والاقتصادية .
٨٧/٧/٢٢ - الرياض	اجتماع الدورة الرابعة عشرة للجنة التعاون المالي والاقتصادي	مناقشة موضوع الانتشطة الاقتصادية والمهنة الحرة	الموافقة على عدد من الصوابط تتعلق بممارسة الانتشطة الاقتصادية والمهنة الحرة .
٨٧/٧/٢٥ - الطائف	اجتماع طارئ للمجلس الوزاري في اطار الدورة الثالثة والعشرين	مناقشة قرار مجلس الامن ٥٩٨ بشأن انتهاء الحرب	الترحيب بقرار مجلس الامن وتأييد الكويت فيما اتحدته من اجراءات .
٨٧/٩/١٣ - جدة	اجتماع الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الوزاري	مناقشة تطورات الحرب العراقية الايرانية والتصعيد الناجم عنها	التأييد التام للمملكة السعودية وادانة اعمال الشغب والفتنة التي قام بها الايرانيون في موسم الحج .
٩/١٤ - أبو ظبي	الاجتماع السادس لوزراء الداخلية	مناقشة الوضع الامني في المنطقة في ضوء التطورات الاخيرة للحرب العراقية الايرانية	تكثيف التعاون وتعميق الاتصالات وتنسيق المواقف بين الدول الاعضاء في مجال الامن .
٨٧/١٠/٢٥ - الرياض	اجتماع مشترك للمجلس الوزاري ولجنة التعاون المالي والاقتصادي	مناقشة : ١ - الوضع الامني في المنطقة وانعكاسات استمرارا لحرب ٢ - البنود المنقذة من مواد الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ٣ - تطور المفاوضات بين دول مجلس التعاون والمجموعة الأوروبية	ادانة الاعتداءات والممارسات الايرانية . - قرار برفع توصية للقمة الخليجية التامة بالسماح لمواطني دول المجلس بممارسة عدد من الانشطة الاقتصادية والمهنة الحرة وفق ضوابط معينة . - الاعراب عن الامل في موقف أوروبي ايجابي .
٨٧/١١/٢٢ - أبو ظبي	الاجتماع السادس لوزراء الدفاع	بحث التعاون العسكري واسس التنسيق بين القوات المسلحة	رفع توصيات بالمزيد من التعاون في مجال الدفاع الى الدورة الثامنة للمجلس الاعلى .
٨٧/١٢/٢٣ - الرياض	اجتماع الدورة الخامسة والعشرين للمجلس الوزاري	مناقشة موضوع جدول أعمال مؤتمر القمة الثامن	اعداد جدول أعمال مؤتمر القمة الثامن .
٨٧/١٢/٢٩ - الرياض	مؤتمر القمة الثامن	مناقشة عدد من القضايا الدفاعية والامنية والاقتصادية وتطورات الحرب العراقية الايرانية فضلا عن عدد من القضايا الاخرى من أهمها القضية الفلسطينية	اقرار الاستراتيجية الامنية المعروفة من وزراء الداخلية . اقرار توصيات وزراء الدفاع حول التعاون العسكري . اقرار عدد من ضوابط الانشطة الاقتصادية والمهنة الحرة . المصادقة علي نظام الاقراص البترولي بين الدول الاعضاء . الاشادة بالانفاضة الشعبية في فلسطين المحتلة والدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة مسطرة التحرير .

السكان ١٩٧٥	قوة العمل ١٩٧٥	السكان ١٩٨٥	قوة العمل ١٩٨٥	نسبة المساهمة الخام %										
الجملة	المواطنون	الجملة	المواطنون											
١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٥											
الإمارات	٥٥١	٢٠٠	٣٦	٢٩٢	٤٥	١٥	١٩٦١	٢٩٥	١٥	٦٣	٦٣٢	١٠	٢٢,٥	٢١,٤
البحرين	٢٩٧	٢٠٩	٧٨	٧٩	٥٠	٦٣	٥٧٨	٢٩٣	٥١	١٥١	١٥١	٤٦	٢٣,٩	٢٣,٩
السعودية	٧٣٣٤	٥٩٣٦	٨١	١٩٦٨	١٣٠٠	٦٦	١٣٧١١	٨٧٥٧	٦٤	١٥٦٥	٣٢٤٥	٤٨	٢١,٩	١٧,٩
عمان	٨٤٦	٧٠٩	٨٤	١٩٢	٨٩	٤٦	١٢٨٣	١٠١٠	٧٩	٢٥٧	٢٥٧	٥٨	١٢,٥	١٤,٩
قطر	١٨٠	٥٣	٢٩	٧٤	١٣	١٧	٤٧٤	٧٨	١٧	١٣٦	١٣٦	١٩	٢٤,٥	٢٤,٤
الكويت	١٠٢٧	٤٧٢	٤٦	٢٩٨	٨٧	٢٩	١٨١٧	٦٦٣	٣٦	٤١٤	٤١٤	٢٤	١٨,٤	٢١,١
إجمالي	١٠٢٠٥	٧٥٧٩	٧٤	٢٩٠٣	١٥٨٤	٥٥	١٩٨٢٤	١١٠٩٦	٥٦	٤٨٣٥	٤٨٣٥	٤٦	٢٠,٩	١٨,١

المصدر : المستقبل العربي ، الملحق الإحصائي ، العدد ٥٠ ، أبريل ١٩٨٣

ملاحظة عامة : التقدير أن الاسقاطات المقعدة لعام ١٩٨٥ تبلغ في عدد السكان المتوقع ، خاصة بالنسبة للوافدين وتقل من حجم قوة العمل الوافدة المتوقعة .
والاسقاطات لعام ١٩٨٥ بغرض معدلات نمو اقتصادي مرتفعة .

القطر	السنة	السكان		قوة العمل		نسبة المشاركة	
		الجملة	المواطنون	نسبة المواطنين	الجملة	المواطنون	نسبة المواطنين
		الجملة	المواطنون	نسبة المواطنين	الجملة	المواطنون	نسبة المواطنين
الإمارات	١٩٨٠	١٠٤٠	٢٩٢	٢٨,١	٥٥١	٦٠	١٠,٩
البحرين	١٩٨١	٣٥١	٢٣٨	٦٨	١٣٨	٥٧	٤١,٥
الكويت	١٩٨٠	١٣٥٦	٥٦٢	٤١,٤	٤٨٢	١٠٣	٢١,٤
قطر	١٩٨١	٠٠	٠٠	- -	١١١,٤	١٦,٩	١٥,٢

المصدر : نفس المصدر .. وخالد بن محمد القاسمي ، العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على مجلس التعاون الخليجي ، دار الحديث ، بيروت ، ١٩٨٧ .

جدول (١٣) حجم قوة العمل
وتوزيعها حسب الجنسية ١٩٧٥

البلد	قوة العمل بالآلاف	التوزيع النسبي للوافدين (×) مواطنون	
		عرب	أجانب
الإمارات	٢٩١	١٥,٢	١٩,١
البحرين (١)	٧٧	٦١	٨,٢
السعودية	١٧٩٩	٥٧	٣٩
عمان (٢)	٧١	٤٨	٦,٢
قطر	٦٦	١٩	(...)
الكويت	٢٩٨	٢٩,١	٤٩,٢
		٢١,٧	

المصدر : تاجر فرجاني ، العمالة الوافدة إلى الخليج العربي حجمها - مشاكلها والسياسات الملائمة ، المستقبل العربي ، العدد (٢٣) يناير ١٩٨١ .

(...) غير متوفر .
(١) كحجم ونسبة المواطنين تقدير لعام ١٩٧٦ . وباقي النسب حسب استعمال توزيع نسبي للعمالة الوافدة عام ١٩٧٥ .
(٢) نسبة المواطنين لعام ١٩٧٤ . وباقي النسب حسب استعمال توزيع نسبي للعمالة الوافدة عام ١٩٧٥ .

جدول (١٤) توزيع السكان حسب الجنسية
في الإمارات للسنوات ١٩٧٥ / ١٩٨٥

الجنسية	العدد بالآلاف ١٩٧٥	التوزيع المئوي	العدد بالآلاف ١٩٨٥	التوزيع المئوي
مواطنون	٢٠٢	٣٦,١	٢٩١	٢٧,٩
عرب وافدون	١٠٣	١٨,٥	٢٢٠	٢١,١
هنود	٨٣	١٤,٨	٢٤٧	٢٣,٧
باكستانيون	١٠٩	١٩,٥	١٨٧	١٨
إيرانيون	٣٨	٦,٨	٢٦	٢,٥
أوروبيون وأفريقيون	١٢	٢,١	٣٠	٢,٩
أجانب آخرون	١٧	٢,١٠	٤٢	٤
جملة الأجانب	٢٥٣	٤٥,٣	٥٣٢	٥١
جملة الوافدين	٣٥٦	٦٣,٩	٧٥٢	٧٢,١
جملة السكان	٥٥٨	١٠٠	١٠٤٢	١٠٠

المصدر : المستقبل العربي ، الملف الإحصائي ، العدد ٥٠ ، إبريل ١٩٨٣ .

جدول (١٥) توزيع قوة العمل ومعدل المساهمة
في النشاط الاقتصادي حسب الجنسية
في الإمارات للسنوات ٧٥ ، ١٩٨٠

الجنسية	قوة العمل ١٩٧٥		قوة العمل ١٩٨٠		معدل
	العدد بالآلاف	التوزيع المئوي	العدد بالآلاف	التوزيع المئوي	
مواطنون	٤٤	١٥,٢	٥٤	٩,٨	١٨,٥
عرب وافدون	٥٦	١٩,١	٥٣,٨	١٠,٢	١٨,٤
آسيويون جملة	١٨٦	٦٣,٧	٧٧,٥	٣٨,٥	٦٩,١
الأجانب	١٩٢	٦٥,٧	٧٥,٧	٤٠,١	٧١,٨
جملة الوافدين	٢٤٧	٨٤,٨	٦٩,٤	٥٠,٣	٩٠,٢
الجملة	٢٩١	١٠٠	٥٢,٣	٥٥٧	١٠٠

المصدر : المصدر السابق .

جدول (١٦) تصاريح العمل الجديدة في القطاع الخاص حسب الجنسية
في الكويت السنوات ١٩٧٩ - ١٩٨١ .

التصاريح	للسنة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
جملة التصاريح بالآلاف		٤٤,٤	٥٦,٢	٥٠,٤
أ . جنسيات مختارة (عربي) العدد (بالآلاف) %		١٦,٩	٢٢,٥	١١,٧
ب . جنسيات مختارة (آسيويون) العدد (بالآلاف) %		٢٦,٣	٤٠	٢٣,٢
		٢٥,٤	٣١,٦	٣,٦
		٢٧,٢	٥٦,٢	١٠,٧

المصدر : المستقبل العربي ، مصدر سبق ذكره .

جدول (١٧) وزن الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥
(بالمليون دولار وبالسعر الجارية)

الدولة	١٩٧٥	١٩٨٥	الناتج المحلي الصناعة في الناتج %	الصناعة التحويلية	الناتج المحلي الصناعة في الناتج %
الإمارات	٨٤١٨,٨	٢٧١٣,٥	١,١	٢٧١٣,٥	١,٠
البحرين	٩٢٠,٦	٥٨٥,١	١١,٦	٥١٤٣,٧	١١,٤
السعودية	٣٩٦٨٦	٨٢٤٤,٣	٥,٣	١٠٠٥٧٩,٩	٨,٢
عمان	٢٠٩٦,٧	٣١٥,٦	٣	٩٧٨٢,٩	٣,٢
قطر	--	٤٤٤,٢	--	٥٤٦٨,٧	٨,١
الكويت	١١٩٨٩,٢	١٦٨٦,٣	٥,٦	٢٠٩٧٧,٧	٨

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد الاعوام ١٩٨١ و ١٩٨٦ .

جدول (١٨) قيمة صادرات النفط لدول مجلس التعاون الخليجي بالمليون دولار للفترة ٧٩ - ١٩٨٦ *

الدولة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
البحرين	٧٨٦	١٢١٨	١٣٩٩	١١٠٥	١٠٦٠	٩٤٥	٩٨٧	٧٤٠
الإمارات	١٢٩١٣	١٩٤٩٦	١٩٢٧٠	١٦٨٣٧	١٣٨١١	١٣٦٧٧	١٣٣٩٥	٥٨٩٠
الكويت	١٦٧٧٠	١٧٦٧٨	١٣٧٩٠	٨٨٢٧	٩٩٤٨	١٠٨٨٩	٩٧٢٩	٦٢٠٠
عمان	٢١٦٠	٢٧٢٠	٣٢٧٢	٣٠٦٠	٣٤٤٥	٣٥٤٦	٤١٠٠	٢٢٣٠
قطر	٣٦٥٨	٥٤٢٨	٥٣٧٢	٤١٢٥	٣١٢٣	٤٢٨٧	٣٣٥٥	١٤٦٠
السعودية	٦٢٨٥٥	١٠٨١٧٤	١١٨٩٩٨	٧٨١١٩	٤٤٨٣٢	٣٦٢٦٣	٢٥٩٣٢	٢١١٩٠
إجمالي	٩٩١٤٢	١٥٤٧١٤	١٦٢١٠١	١١٢٠٧٣	٧٦٢١٩	٦٩٦٠٧	٥٧٤٩٨	٣٧٧١٠

* الأرقام مأخوذة من البشة الإحصائية السنوية للارتيك لعام ١٩٨٦ والاحصائيات الرسمية للأقطار المذكورة .

جدول ١٩) مؤشرات المالية العامة للسنوات (١٩٨٧ - ١٩٩١) عند أسعار
١٥ دولارا للبرميل*

(بليون دولار)

البيان	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الإيرادات النفطية	٣٢,٦٠	٣٣,٠٩	٣٣,٥٩	٣٤,٠٩	٣٤,٦٠	٣٥,١٢
الإيرادات الأخرى	٨,٢٠	٨,٣٢	٨,٤٥	٨,٥٧	٨,٧٠	٨,٨٣
المقتات العامة	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠
المحور المتوقع	٤٦,٥٠٠	٤٥,٨٩٠	٤٥,٢٧٠	٤٤,٧٩٠	٤٤,٠٠٠	٤٣,٣٥٠
رصيد الفائض المالي -	٨٠,١١	٤٦,٥٧	٢,٨٣	٢٩,٢٨	٨٣,٩٢	
إيرادات الفائض المالي -	٧,٧٣	٤,٨٩	١,٨٩	١,٣٠	٤,٦٧	
صافي رصيد الفائض المالي	١٢٦,٠٠	٨٧,٨٤	٤٧,٤٦	٤٠,٥٨	٨٨,٥٩	

جدول ٢٠) مؤشرات المالية العامة للسنوات (١٩٨٧ - ١٩٩١) عند أسعار
١٨ دولارا للبرميل*

(بليون دولار)

البيان	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الإيرادات النفطية	٣٢,٦٠	٣٩,٧١	٤٠,٣٠	٤٠,٩١	٤١,٥٢	٤٢,١٤
الإيرادات الأخرى	٨,٢٠	٨,٣٢	٨,٤٥	٨,٥٧	٨,٧٠	٨,٨٣
المقتات العامة	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠	٨٧,٣٠
المحور المتوقع	٤٦,٥٠٠	٣٩,٢٧٠	٣٨,٥٥٠	٣٧,٨٦٠	٣٧,٠٠٨	٣٦,٣٢٠
رصيد الفائض المالي -	٨٦,٧٣	٥٦,١٦	٢٤,٠٠	٩,٨٦	٥٥,٥٣	
إيرادات الفائض المالي -	٧,٩٨	٥,٦٦	٣,٢٢	١,٦٥	٢,٠٥	
صافي رصيد الفائض المالي	١٢٦,٠٠	٩٤,٧١	٦١,٨١	٢٧,٢١	٩٢,٦١	٤٧,٥٩

* مرجع : جاسم السعدون : المالية العامة في دول مجلس التعاون . مجلة التعاون . السنة الثمانية .
العدد ٧ يوليو ١٩٨٧ من ٩٢ و ٩٣ .

جمهورية مصر العربية

القسم الأول النظام السياسي

- سلطات الدولة
- الأحزاب والنظام الحزبي
- جماعات المصالح
- القوى المحجوبة عن الشرعية

تقديم :

للتصويت للرئيس مبارك بشخصه ، أكثر منه بصفته رئيسا للحزب الوطني . فوفقا للنتائج الرسمية للانتخابات حصل الحزب الوطني على حوالى أربعة ملايين و ٨٠٠ ألف صوت فى انتخابات مجلس الشعب ، فى حين حصل الرئيس مبارك على حوالى ١٢ مليوناً و ٧٠٠ ألف صوت فى استفتاء الرئاسة ، وذلك من بين نفس الأسماء المسجلة فى جداول الانتخابات .

وإذا كان استفتاء الرئاسة قد أكد سيادة « الوسط السياسى » المرتبط بضرورات التوازن و « الاستقرار » فى المجتمع ، فإن انتخابات مجلس الشعب أبرزت بوضوح انحسار قوى « اليسار المياسى » بشكل يفوق أى فترة سابقة ، بحيث كاد تمثيلها فى البرلمان أن يكون منعزلاً . وفى المقابل تبلورت أكبر نسبة للمعارضة فى مجلس الشعب بحصولها على مائة مقعد من أصل ٤٤٨ تشكل إجمالى مقاعد المجلس ، أى بنسبة حوالى ٢٢ ٪ ، واحتكر تلك المقاعد ممثلو الوفد والاحوان وحزبى العمل والاحرار الذين يمكن أن ننسب غالبيتهم إلى اليمين السياسى .

على أنه بصرف النظر عن كثير من التفاصيل يظل من الحقيقى أن انتخابات عام ١٩٨٧ البرلمانية شهدت دفعة قوية نحو بلورة قوى سياسية مدنية مرتبطة بأهداف سياسية مختلفة ، وتنافس فيما بينها التسليم بقواعد الممارسة التعددية البرلمانية . وإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة النشاط الذى شهدته عديد من النقابات المهنية والعمالية ، وصارعة التيارات السياسية للنشأ والعمل من خلالها ، جنباً إلى جنب مع مآلاته سياسات الانفتاح الاقتصادى من توفير فرص متزايدة للنشاط الاقتصادى الخاص ، بصورة المتعددة ، بدت لنا إرصادات « نهضة » ملحوظة فى المجتمع المدنى فى مصر .

كانت انتخابات مجلس الشعب ، ثم الاستفتاء على رئاسة الجمهورية فى شهرى ابريل و اكتوبر عام ١٩٨٧ على رأس التطورات السياسية الداخلية التى شهدتها ذلك العام . وفى حين كانت الانتخابات البرلمانية نقطة تحول هامة على طريق فرز وتمايز القوى السياسية فى مصر ، واقترب تمثيلها الرسمى من واقعها الفعلى ، فإن الاستفتاء على رئاسة الجمهورية دشن حكم الرئيس حسنى مبارك لسنوات ست قادمة ، وبعبارة أخرى فقد تمت إعادة ترتيب « البيت المصرى » من الداخل ، فى حدود الشرعية القائمة ، على نحو يفترض إيلاء المزيد من الاهتمام ، فى الفترة اللاحقة ، لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الملحة .

على أن تحليل نتائج كل من الانتخابات ، والاستفتاء ، توضح حدود المشاركة الشعبية فى عملية إعادة الترتيب هذه : فمن بين تعداد السكان الذين بلغوا طبقاً لإحصاء عام ١٩٨٦ حوالى ٥١ مليون مواطن فإن جملة المواطنين المسجلين فى جداول الانتخابات تبلغ حوالى ١٤ مليون مواطن ، أى بنسبة حوالى ٢٧ ٪ فقط من إجمالى عدد السكان . وقد شارك من هؤلاء ١٤ مليوناً فى انتخابات مجلس الشعب حوالى ٧ ملايين مواطن ، أى نصفهم ، بنسبة حوالى ١٤ ٪ من إجمالى عدد السكان ، كما شارك منهم فى الاستفتاء على الرئاسة ١٣ مليون مواطن بنسبة حوالى ٢٥ ٪ من إجمالى السكان . مما يعنى - بشكل عام - انخفاض نسبة المشاركة السياسية .

ونظهر مقارنة كل من نتائج الانتخابات ونتائج الاستفتاء ، ليس فقط تزايد نسبة المشاركة فى استفتاء الرئاسة عنها فى الانتخابات البرلمانية ، وإنما أيضاً ارتباطا النسبة العالية

ومن ناحية أخرى يمكن رصد أكثر من ظاهرة ارتبطت - في عام ١٩٨٧ - بأداء النظام السياسي في مصر :

أولى هذه الظواهر هي استمرار الدور المتزايد للقضاء في النظام السياسي بشكل عام . لقد كانت التوصية التي صدرت عن هيئة مفوضي الدولة بالمحكمة الدستورية العليا حول عدم دستورية بعض مواد قانون الانتخابات بالقائمة هي الخطوة الأولى في مسلسل التطورات الذي انتهى بإجراء انتخابات مجلس الشعب الجديد في إبريل عام ١٩٨٧ . كما شهد العام نفسه صدور الأحكام القضائية بشأن البت في شرعية التحالف بين الأحزاب السياسية وصحة القوائم الانتخابية ، وصحة عضوية أعضاء مجلس الشعب ، وسلامة تجديد ترشيح رئيس الجمهورية .. إلخ ، فضلا عن صدور عدد من الأحكام ذات المغزى السياسي الهام ، مثل الحكم ببراءة عمال المسكة الجديد الذين اضطروا عن العمل عام ١٩٨٦ والحكم ببراءة المتهمين في قضية الرشوة التي نسبت لبعض محرري صحيفة الوفد .

والظاهرة الثانية ، هي افتقاد قواعد الحوار الديمقراطي السليم في أكثر من مناسبة وبين أكثر من طرف ، في النظام السياسي . ينطبق هذا على المجالات الواسعة التي شهدتها الصحافة القومية والحزبية ، وكذلك في مجلس الشعب ، حول عدد من القضايا الحيوية ، مثل نقص مياه النيل ، وعمليات ترميم الآثار والتي حالت فيها التحيزات السياسية أحيانا دون رؤية

أبعادها الفنية أو الموضوعية . والأمر نفسه ينطبق على المجالات الحادة التي ثارت بين وزير الداخلية وبين أكثر من طرف ، سواء في مجلس الشعب أو في بعض النقابات أو الاتحادات المهنية .

أما الظاهرة الثالثة فكانت هي عمليات العنف السياسي التي شهدتها عام ١٩٨٧ والتي نمت إلى تنظيم « ثورة مصر » وإلى التنظيم الديني المتطرف الذي عرف باسم « الناجون من النار » . وكلا التنظيمين قبض على أعضاء متهمين بتكويهما .

ولا يخفى أن الظواهر السابقة تشير إلى وجود « توترات » في النظام السياسي ، تؤكد حداثة نغمة المساجلات التي جرت بين المعارضة من جانب ، والحكومة والحزب الوطني من جانب آخر ، مما يعني افتقاد اليات التأثير المتبادل بين الطرفين والتي يفترض في النظام الديمقراطي التعددي أن تسهم في ترشيد أداء الحزب الحاكم والحكومة من ناحية ، وفي ضبط لهجة أحزاب المعارضة وتوجيهها للنقد المسئول من ناحية أخرى . وبشكل عام ، فإن استمرار هذا الوضع يمثل ظاهرة سلبية تؤثر على أداء النظام السياسي ككل .

وكما جاء في العدد السابق من التقرير ، فإن دراسة النظام السياسي في جمهورية مصر العربية سوف تنقسم في ذلك القسم إلى أربعة أجزاء : سلطات الدولة - الأحزاب السياسية - جماعات المصالح - ثم القوى المحجوبة عن الشرعية .



أولاً : سلطات الدولة

١ - السلطة التنفيذية أ - رئيس الجمهورية

الاقتصادية ، ولا تنمية دون استقرار . ولذلك أوصى الرئيس مبارك بعدم الأخذ بمسياسات استغرافية سواء في الداخل (تشجيع الاستهلاك الترفي مثلاً) أو الخارج (نقض معاهدة السلام مع إسرائيل) وحرص على توفير الظروف الملائمة التي تسمح بتنفيذ خطط التنمية . سواء الخطة الخمسية السابقة أو الحالية ، مع التركيز على بناء البنية الأساسية أو التحتية ، على أساس أنها دعامة للتنمية الاقتصادية . ومن هذا المنطلق نستطيع تبيان وفهم سياسات مبارك الداخلية والخارجية التي اتسمت بالتوازن فوجد محاولة للاقترب من التوازن في السياسة الخارجية ، بين عدم الانحياز والعلاقات الخاصة مع أمريكا ، وعودة العلاقات مع العرب مع الاحتفاظ بالعلاقة الرسمية بإسرائيل ، وفي السياسة الداخلية ، الحفاظ على القطاع العام مع تشجيع القطاع الخاص ، والتوازن بين السلطات الثلاث مع إعطاء دور أكبر للقضاء وتدعيم الحياة السياسية الحزبية .

١- نشاط الرئيس مبارك في الداخل :

شهد عام ١٩٨٧ إعادة انتخاب الرئيس مبارك رئيساً لمصر لفترة ٦ سنوات أخرى . فبعد أن وافق مجلس الشعب على ترشيح الهيئة البرلمانية للحزب الوطني له لمنصب الرئاسة عرض الترشيح على المواطنين للاستفتاء في ١٦ أكتوبر وقد نال الرئيس مبارك ثقة ٩١,١٢٪ من الأصوات الصحيحة ، أي ١٢ مليوناً و ٨٦٣٢٧ و ١٢ مليوناً و ٤٤٥٠٢٢ صوتاً صحيحاً ، أو ٩٥,٠٨٪ من نسبة الموافقين إلى مجموع الناخبين الحاضرين فيما يشبه الاجماع . في حين بلغت نسبة غير الموافقين إلى مجموع الأصوات الصحيحة ٢,٨٨٪ أو ٣٥٨ ألف صوت .

وكان الرئيس قد سبق أن أصدر قراره بتعديل أحكام قانون تنظيم الحقوق السياسية بما يسمح للأفراد غير المنتمين للحزب بالتشريع للانتخابات ، متمتعين بنفس الحقوق المقررة للمرشحي القوائم ، مما استتبع بعد ذلك حل مجلس الشعب وإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في إبريل ١٩٨٨ .

كان عام ١٩٨٧ هو عام الرئيس مبارك ، حيث مرت ٦ سنوات كاملة على توليه الحكم ، تم في خلالها العديد من الانجازات التي ميزت عهد مبارك عن سبقة من رؤساء مصر . وإن كان من الممكن تلخيص السمات الرئيسية لعهد مبارك في كلمة واحدة فإن هذه الكلمة هي « الاستقرار » ، ولا شك أن فهم الرئيس مبارك تلك الكلمة يتجاوز مجرد الحفاظ على كل ما هو قائم وعدم تغييره انطلاقاً من أن هناك فارقاً بين الاستقرار وبين الثبات أو الجمود .

وكان من أول مهام الرئيس مبارك بعد توليه الحكم العمل على إعادة الاستقرار إلى الساحة السياسية المصرية بعد فترة من عدم الاستقرار شهدتها الأشهر الأخيرة من عهد الرئيس السادات . فقام الرئيس مبارك بالأفراج عن المعتقلين السياسيين ، وإعادة الصحف المضادة إلى الصدور ، كما عاد البابا شنودة رئيس الكنيسة القبطية المصرية إلى موقعه في القاهرة . وهكذا بدأ مبارك بالعمل على إزالة جميع العوامل السابقة التي كانت تؤدي إلى زعزعة الاستقرار . وقد حرص الرئيس مبارك على استمرار الاستقرار تحت مختلف الظروف ، وعلى سبيل المثال ، وبعد أحداث الأمن المركزي العنيفة في فبراير ١٩٨٦ ، اهتم مبارك بعودة الحياة الطبيعية للبلاد بأسرع ما يمكن ، وكما عمل الرئيس مبارك على إبعاد العناصر التي تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار فقد اتجه أيضاً في سياساته وقراراته ، خاصة الداخلية ، إلى الابتعاد عن كل ما قد يؤثر على هذا الاستقرار ، فهو لم يلجأ إلى وسائل عنيفة للتغيير أو محاربة الفساد ، كما لجأ إلى القضاء الذي أخذ دوراً متزايداً في عهده وربما كان السبب في تركيز الرئيس مبارك على الاستقرار هو إيمانه العميق بأن المشكلة الاقتصادية لها الأولوية في اهتمامات الدولة ، وأنه بدون تنمية حقيقية فلن تحل مشاكل مصر

وقد شهد عام ١٩٨٧ اهتماماً متزايداً من الرئيس بمسألة التعليم ، وكان حضور الرئيس للمؤتمر القومي للتعليم في شهر يوليو أبغى دلالة على تلك الاهتمام ، حيث دعا الرئيس إلى خطة تعليمية متكاملة لإصلاح نظم التعليم ومواكبة تطورات العلم وأكد أن تطوير التعليم هو أساس الإصلاح في مصر ، وقد طرح الرئيس مبارك أربعة مبادئ تتمثل في إعادة النظر بصورة شاملة لعملية إعداد المعلم وإيجاد نظام أمثل لتقييم قدرات الطالب ، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم ونظام القبول ، والمشاركة الشعبية لتعبئة الطاقات والموارد . كما حرص الرئيس أيضاً على حضور مهرجان شباب الجامعات في الاسماعيلية مؤكداً أن تطوير التعليم لا يعني إلغاء المجانية التي كلها المستور . والتقى الرئيس مع رؤساء الجامعات أكثر من مرة وطلاب بالمزيد من الرعاية للطلاب والاهتمام بمساكنهم في المواصلات والاسكان والكتاب الجامعي وتحسين الخدمات لأكثر عدد من الطلاب وتنشيط الجامعات .

إذا كانت قضية التعليم هي قضية العام بالنسبة للرئيس ، إلا أن المشكلة الاقتصادية ظلت هي المحور الرئيسى لاهتمامه ، وأخذ الاهتمام هذا العام بشكل الاتصال مع المؤسسات الاقتصادية الدولية للوصول إلى اتفاقيات جديدة خاصة بجدولة الديون ، مع الاعتماد على الذات لتوفير الاحتياجات المختلفة من المنتجات وتصنيع السلع الاستراتيجية في المجال الصناعي وقد حدد الرئيس مبارك أولويات الفترة الثانية من رئاسته بالتركيز على المشكلة الاقتصادية عن طريق استصلاح الأراضي وتطوير الصناعة والقطاع العام وتوازن الأسعار وتشجيع التصدير وخلق فرص عمل جديدة للشباب . وأثناء لقاء الرئيس بالقيادات الصحفية والإعلامية حدد أولويات المرحلة القادمة بالنسبة للبيروقراطية والاسراع في التنمية ، الاهتمام بالسياحة وإزالة العقبات من أمامها ومواجهة مشكلة الزيادة السكانية ومساعدة الشباب لزراعة الأراضي واستصلاحها . وقد قام الرئيس مبارك بزيارة لمصانع القطاع الخاص بمدينة ٦ أكتوبر وأشاد بنتاجها كما قام بزيارة مماثلة لمدينة بورسعيد ليؤكد تشجيع القطاع الخاص .

وقد قام الرئيس مبارك أيضاً بتفقد مواقع إنتاج البترول في الصحراء الغربية ، وزار عدداً من المحافظات والمدن الأخرى مثل أسبوط وكفر الشيخ والدقهلية والشرقية وسيناء والغردقة والمنوفية والقليوبية والأقصر وقفاً ، كما قام بفتح عدد من المشروعات مثل مترو الاتفاق في القاهرة ومستشفى ناصر بالقاهرة . كما رأس الرئيس أول اجتماع للهيئة العربية للتصنيع منذ عام ٨٢ متضمناً مع اهتمامه بالصناعات الحربية .

وقد لقي الرئيس مبارك عدداً من الخطب السياسية في العديد من المناسبات ، وفي الخطاب الذي ألقاه عقب عودته من مؤتمر القمة الإسلامية في الكويت ، ناشد أجهزة الدولة بتوفير المزيد

من الرعاية الاجتماعية للشرطة ، مؤكداً أن الشرطة قد أدت واجبها في تأمين الجبهة الداخلية وكانت خير حماية لظهر القوات المسلحة . وفي لقائه مع علماء الدين الإسلامي في تكري الاسراء والمعراج أكد الرئيس على مفهوم الوحدة الوطنية وهاجم كل من يحاول إشعال نار الفتنة . وقد أكد مبارك مرة أخرى ضرورة حماية الوحدة الوطنية من الفتن في خطابه بمحافظة الشرقية عند افتتاح بعض المشروعات . وفي جلسة افتتاح مجلس الشعب الجديد في ٢٣ أبريل أكد مبارك على الوحدة الوطنية والاستقرار وتحدث عن قرب التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي ، وهو ما حدث بالفعل ، وأكد أن القروض لم تبتد ولم تنفق في غير موضعها . وفي الاصر وقتاً أكد الرئيس مبارك أن مصر ستعبر مشكلاتها الاقتصادية خلال أربع سنوات وحذر مرة أخرى من الفتنة الطائفية . أما في خطاب عيد العمال السنوي فقد حدد الرئيس ركائز المرحلة القادمة بالبحرية والانجاز والاستقرار . ومؤكد أن ضرب الاستقرار يؤدي إلى الفوضى ويهدم الهدم الديمقراطية ويهدد كل المكاسب التي تحققت ، وفي التكري الخامسة والثلاثين لثورة يوليو أكد الرئيس أن خطة التنمية الأولى قد وضعت مصر على طريق الأمان ، وعلى أن الديمقراطية قادرة على تبديد التضليل والبهتان ، وفي المؤتمر الرابع للمصريين العاملين بالخارج حدد مبارك برنامج الانطلاق بتطوير التعليم وزيادة الرقعة الزراعية ومضاعفة الانتاج الصناعي وإحداث طفرة في السياحة ، مؤكداً على مواصلة مسيرة الديمقراطية والتنمية من خلال مصر المستقرة القوية .

٢. نشاط الرئيس مبارك في الخارج :

كان عام ١٩٨٧ عاما نشيطاً بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية ، ففي بداية العام حضر الرئيس مبارك مؤتمر القمة الإسلامية في الكويت ، ثم شهدت الأشهر التالية نشاطاً دبلوماسياً مصرانياً ملحوظاً في أفريقيا والتقى خلالها الرئيس أكثر من مرة بكثير من زعماء القارة ، وفي الثالث الأخير من العام ، وعقب مؤتمر القمة العربية الذي عقد بعمان . قررت ٩ دول عربية (الإمارات - العراق - الكويت - المغرب - اليمن الشمالي - السعودية - البحرين - موريتانيا - قطر) استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع القاهرة ، وتم إعادة فتح مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى بعد أن كانت قد أغلقتها مصر عقب قرارات مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في شهر أبريل . أما القضية الفلسطينية والمصاعلي لعقد المؤتمر الدولي للسلام فقد استأثرت بجانب رئيسي من النشاط الدولي للرئيس مبارك ، بما في ذلك لقاءه مرتين مع شيمون بيريز نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي ووزير الخارجية . وعندما تفجرت الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة أولاه الرئيس أقصى درجات اهتمامه ، وعقد - في وقت مبكر - اجتماع للمجموعة السياسية برئاسة الرئيس مبارك صدر عنه

بيان رسمي أيدت فيه مصر استياء هاهنا من أساليب القمع الاسرائيلية في الأراضي المحتلة وذلك في ٢٥ ديسمبر ١٩٨٧ .

كما أن الاهتمام بالقضايا الاقتصادية وخاصة مشكلة الديون وليس على مستوى مصر فقط بل العالم الثالث كله ظهر واضحا في قيام الرئيس مبارك بحضور مؤتمر الانكشاف في يوليو من العام الحالي .

وفي خطابه بمناسبة أول مايو حدد الرئيس السياسة الخارجية المصرية بأنها تنور حول محورين هما تعزيز الأمن القومي وحماية المصالح العليا لمصر والأمة العربية . وفي خطابه أمام مؤتمر المصريين العاملين بالخارج حدد الرئيس مرة أخرى الأسس والقضايا الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية بأنها تقوم على توسيع التعاون مع العالم مع إعطاء الأولوية لأفريقيا ولتحقيق السلام في الشرق الأوسط من خلال المؤتمر الدولي ، وإنهاء حرب الخليج . وفي كلمته أمام الانكشاف دعا الرئيس مبارك إلى سرعة حل مشكلة المديونية في العالم الثالث وإزالة القيود على صادرات الدول النامية وتمكينها من المضي في عملية التنمية المتكاملة .

وقد التقى الرئيس مبارك برؤساء عدة دولة اسلامية على هامش مؤتمر القمة الاسلامي في الكويت ، ثم قام بزيارة عمان والامارات والأردن ، ثم زار جنيف لحضور مؤتمر الانكشاف حيث التقى مع رئيس زائير ، وسكرتير عام الأمم المتحدة ، وشيوع بيريز وريتشارد ميرفي . (مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط ورئيس الكونغو ورئيس سويسرا والرئيس الفرنسي ، ليعود بذلك إلى أبس أبابا لحضور مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد هناك وقد عاد مبارك مرة ثانية إلى أنيوييا لحضور احتفالات اعلان الدستور ثم قام بزيارة أخرى إلى عمان .

ويمكن اعتبار انعقاد القمة الافريقية المصغرة بالقاهرة في مارس ١٩٨٧ التي حضرها قادة كل من الكونغو وجيبوتي ، زائير ، أوغندا ، سيراليون ، زامبيا ، فضلا عن مندوبين عن الجزائر ومالي بمثابة تنويع لجهود الرئيس مبارك في دعم السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا . وقد طالبت القمة المصغرة بوضع منهاج واقعي وزمني لحل القضايا الأساسية في أفريقيا وفي مقدمتها المديونية والعنصرية والارهاب في جنوب القارة والمنازعات الدائرة في القرن الأفريقي وضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء . كما أكد قادة الدول التسع على تأييد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وطالبوا برفع الحصار عن المخابرات ومطالبة ليبيا بتسوية النزاع مع تشاد على أساس المفاوضات وعدم انتهاك الحدود وضرورة عقد مؤتمر دولي لحل مشكلة الديون .

وقد استقبل الرئيس مبارك في القاهرة ملوك ورؤساء كل من مالطة والكونغو الشعبية وجيبوتي والأردن (خمس مرات) وأنيوييا والسنگال وأوغندا والسودان (مرتان) ولبنان ورومانيا

وجزر القمر وفرنسا . كما استقبل الرئيس ولي العهد السعودي ورؤساء وزارات كل من السودان وفرنسا ويوجوسلافيا ورومانيا فضلا عن العديد من الوزراء والمبعوثين السياسيين والدبلوماسيين .

٣ - الرئيس مبارك ومهام المستقبل :

في ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ وبعد أداء اليمين الدستوري لتولى رئاسة الجمهورية لفترة ثانية ألقى الرئيس حسني مبارك خطابا هاما أمام مجلس الشعب ، استعرض فيه منجزات فترة رئاسته الأولى وحدد ملامح العمل في الفترة التالية .

ولخص الخطاب سياسة الحكم في الفترة العاضية في خمسة اتجاهات :

١ - ديمقراطية تفتح كل الأبواب والنوافذ لا تفرق بين مؤيد ومعارض ولا تقيّد رأيا ، ولا تحجر على فكر ، .. وأشار الرئيس إلى تأكيده على أن المعارضة هي جزء لا يتجزأ من النظام السياسي ، وإلى حرية العمل الحزبي والصحفى وحصول المعارضة على عدد من المقاعد لم يسبق له مثيل في المجالس النيابية المصرية منذ أول انتخابات أجريت في مصر .

٢ - سياسة اقتصادية ، محددة الإطار والمضمون ، قامت على خطة تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ، حققت في مرحلتها الخمسية الأولى في مشروعات الإنتاج والخدمات ماحازا على تقدير التواتر العالمية المحايدة ، وفي هذا الإطار أشار الرئيس على وجه التحديد إلى القيام بتجديد بعض مصانع القطاع العام والتوجه نحو زيادة التصدير وتشجيع القطاع الخاص والمدن الجديدة والمير في طريق مدروس للإصلاح الاقتصادي ونقل الديون ، وإيقاف نزيف الأرض الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي .

٣ - الالتزام بالحاسم الذي لا يقبل المساومة ببطاهرة الحكم ، وخاصة من خلال عدم التستر على الفساد ، وإتاحة الفرصة للقانون ليأخذ مجراه .

٤ - الاهتمام بتحقيق العدل الاجتماعي ، الذي يشكل عصب الحياة بالنسبة لمسؤولية الحكم ، وباعتبار أن الميزان الأول لبناء الحكم هو الانتحياز الكامل لكل مبادئ الحياة ويؤمنها لمحدودي الدخل مع استئثار كل إمكانية متاحة في هذا الشأن ولذلك كان هناك حرص على زيادة الأجور وتوفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل الجديدة وتوسيع التأمينات الاجتماعية والاستمرار في دعم السلع الأساسية .

٥ - سياسة خارجية رشيدة تضع مصالح مصر قبل كل شيء ، وفوق كل اعتبار .

أما فيما يتعلق بملامح العمل في الفترة القادمة (التي تبدأ مع بداية فترة الرئاسة الثانية في أكتوبر ١٩٨٧) ، فقد ذكر الرئيس - مخاطبا أعضاء مجلس الشعب : « من حقكم الآن ،

والارهاب وقال : ان رجل الأمن الذى يمثل سلطة المجتمع له هيئته واحترامه وتقديره هو يودى واجبه فى خدمة الشعب باسم الشعب وباسم القانون .

وفى مجال الرد على مطالب بعض قوى المعارضة بوجود إعادة النظر فى بعض النصوص الدستورية وتعديل بعض القوانين قال الرئيس : لو كان هذا الأمر يحتمل أولوية فى قائمة العمل الوطنى لماتردنا لحظة واحدة فى فتح هذا الباب على مصراعيه أمام الجدل والنقاش حول هذه الأمور .

(ب) البناء الاقتصادى والاجتماعى :

لم يكن من الغريب أن يتأثر الحديث عن البناء الاقتصادى والاجتماعى ، بالجانب الأكبر من خطاب الرئيس حول مهام المرحلة القادمة . وقد بدأ الرئيس حديثه عن ذلك الجانب بتحديد بعض ملامح الموقف الاقتصادى منذ ست سنوات والتي انطوت على كثير من المشاكل الصعبة فى مقدمتها : الانفجار السكانى الذى تمثل فى زيادة حجم السكان بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٦ بأكثر من سبعة ملايين نسمة ومشكلة تشغيل الخريجين الجدد ، وتآكل الأرض الزراعية وتدهور خصائصها ونقص المقومات الأساسية للصنيع واستصلاح الأراضي خاصة فى مجالات الطاقة ومياه الشرب والصرف الصحى والاتصال الداخلى والخارجى ، ثم تكس الموانئ وقصور وسائل النقل .

وفى مواجهة هذه المشاكل حدد الرئيس أهم المعجزات التى تمت فى الفترة الماضية ، وفى مقدمتها :

١ - زيادة إجمالى مساحة الأرض الزراعية إلى ٦,٣ مليون فدان ، مع مواجهة أعمال التجريف والتبوير وزيادة الانتاج والانجاذية فى بعض المحاصيل وتصدير أنواع جديدة منها . كما بدأ انتاج ١٢٧٠ سلعة جديدة مصنعة فى مصر .

٢ - زيادة عدد المصانع الكبيرة والصغيرة التى بدأت الانتاج فضلا عن ٤١٠٥ مصنع عام ١٩٨١ إلى ١٠٠٦٤ مصنع عام ١٩٨٧ مع زيادة كميات السلع المصنعة بنسب بين ٢٠ و ٥٠٪ وزيادة صادرات القطاع العام الصناعى لأكثر من الضعف . كما تم تجديد ٣٠٠ مصنع فى القطاع العام (أى بنسبة ٨٥٪ من حجم القطاع) . وبدأت أيضا مرحلة جديدة فى تصنيع الآلات والمركبات .

٣ - مضاعفة الطاقة الفندقية ، وإنشاء عددا من الفنادق والقرى السياحية يقترب من نصف ماتم إنشاءه منذ نهاية القرن الماضى ، مع إضافة ثلاثة مطارات دولية وتوسيع مطار القاهرة .

٤ - زيادة الانتاج السنوى للمنتجات البترولية بمقدار ١٢ مليون طن بما يعادل ٤٠٪ من إجمالى المحقق حتى عام ١٩٨١ .

٥ - إعادة بناء جميع المرافق الأساسية اللازمة للتوسع الزراعى والصناعى والسياحى والتوسع فى تقديم الخدمات للمواطنين بما فى ذلك شبكات الكهرباء والموانئ والطرق

ومن حق كل مواطن على أرض هذا الوطن ، أن يطرح السؤال الكبير : إلى أين . إلى أين نحن منجهون فى طريق البناء ؟ . فى إجابته عن هذا السؤال حدد الرئيس ثلاث مجالات أساسية للعمل فى المستقبل ، وهى : البناء الديمقراطى ، البناء الاقتصادى والاجتماعى ، بناء العلاقات الخارجية السلمية .

(أ) البناء الديمقراطى :

انطلق الرئيس من القول بأن : بنانا الديمقراطى أصبح حقيقة ثابتة وشامخة ، للحديث عن الوضع السياسى الداخلى بشكل عام ، مما يشير إلى اعتبار الديمقراطية حجر الزاوية للعمل السياسى الداخلى . وأكد الرئيس أن الديمقراطية لا تؤتى ثمارها المرجوة للوطن والمواطن ، إلا إذا كان طريق الديمقراطية هو طريق المسئولية والالتزام الوطنى الواعى ، والمسئولية فى أبسط صورها هى التزام بالواجب والزم بالحقوق الغير ، والتمسك بالمصلحة القومية العليا . وفى هذا الإطار العلم ، تحدث الرئيس عن :

١ - تعميق الأداء لسلطات الدولة .

٢ - أهمية تحقيق الاستقرار ، ودور أجهزة الأمن فى التصدى لمحاولات تهديد .

٣ - عدم أولوية تعديل الدستور فى الفترة القادمة .

فيمارتعلق بالسلطة التنفيذية بالمطلوب فى المرحلة القادمة هو النهضة بالإدارة الحكومية من خلال التنظيم الإدارى الشامل ، وذلك لمواجهة العوامل التى تحد من قدرة السلطة التنفيذية على الانحياز وفى مقدمتها التعقيدات البيروقراطية الموروثة ، والتنازع على الاختصاص بين أجهزتها ومؤسساتها والاختناقات التى تمر بها القرارات خلال نزولها إلى المستويات الأدنى . كما أن هناك حاجة إلى تحديث وتطوير أجهزة ومؤسسات الإدارة المحلية .

أما بالنسبة للسلطة التشريعية ، الممثلة فى مجلس الشعب فالمطلوب هو - فى ظل الممارسة الديمقراطية والتقاليد البرلمانية - القيام بمراجعة شاملة للتشريعات القائمة .. كى تستجيب للتطورات الجديدة فى البناء الاقتصادى والاجتماعى الكبير .

أما القضاء فيجب أن يؤمن ، من أى شبهة تدخل أو إغراء بأيا كان مصدره ثم ضمان تنفيذ الأحكام النهائية ... كما أنه من المطلوب تحقيق « وثبة فى تيسير إجراءات التقاضى تحقق ضمانات إقرار العدالة » .

وبعد الحديث عن سلطات الدولة شدد الرئيس بقوة على « الاستقرار » باعتباره : « فريضة وطنية على كل مصرى غيور على بلاده ومجتمعه ومصالحه » ، مما يحتم الحفاظ على هذا الاستقرار ، وحمايته من خطر الارهاب والتأمر .

وفى هذا السياق ، ندد الرئيس بالحملات التى تشن على أجهزة الأمن ، ودعا إلى شذرها فى مواجهة مظاهر العنف

والتلفونات والأسمنت وحديد التسليح والمدن الجديدة والوحدات السكنية والمستشفيات والارسل الاذاعي والتليفزيونى .

٦ - زيادة عدد المواطنين المؤمن عليهم إلى ١٢,٢ مليون فرد .

٧ - الوصول بعدد المتعلمين إلى ٢٥,٥ مليون نسمة .

وقيل أن ينقل الرئيس للحديث عن « أهداف المرحلة القادمة » ذكر أن هناك ركائز معينة يمكن الاستناد إليها للأمل فى تحقيق هذه الأهداف وهذه الركائز هى :

(١) تزايد ودائع الأفراد والمؤسسات بمعدلات لم تشهدا مصر من قبل ، ويعزز من هذا أن مساهمة رأس المال المصرى فى المشروعات الجديدة بلغت ٦٥% من مجموع رأس المال المستثمر .

(٢) وجود أراضٍ صالحة للزراعة تقدر بـ ٢,٨ مليون فدان .

(٣) وجود مسطحات مائية صالحة لتنمية الثروة السمكية .

(٤) وجود أكبر قاعدة صناعية فى الشرق الأوسط ، فضلاً عن حقول الغاز الطبيعى . واستنادا إلى هذه الركائز ، ذكر الرئيس الأهداف المطلوب تحقيقها فى المرحلة القادمة على النحو التالى :

— زيادة الإنتاج الوطنى بما يوفى إلى توفير السلع بالأسواق وتقليل اعتماد مصر على الخارج .

وبعنى هذا الهدف فى قطاع الزراعة تحقيق الاكتفاء الذاتى فى جميع المحاصيل ، عدا القمح والذرة ، مع تخفيض نسبة الاعتماد على الخارج فيما بمقدار ٢٥% على الأقل . ويمكن أن يتم ذلك من خلال : استصلاح ١٥٠ ألف فدان على الأقل سنويا ، وتحقيق الاكتفاء الذاتى من النواجن والأسمالك والبيض وتخفيض الفاقد إلى النصف ، وتحديث أنظمة التسويق ، أما فى الصناعة فإن الهدف هو التحول الجذرى إلى مجتمع صناعى يمكن من تصنيع السلع الأساسية للمواطنين وتصنيع خطوط الإنتاج غير المعقدة ورفع جودة المنتجات المحلية وإنشاء مناطق صناعية متكاملة والعمل على تصنيع الترفى المصرى .

وفى هذا السياق ، شدد الرئيس على عدم التفرقة بين القطاعين العام والخاص لأنه فى الحالتين هو مال الشعب .

وإلى جانب هذا الهدف الكبير لزيادة الإنتاج ، انتقل الرئيس إلى تحديد الأهداف المطلوبة فى مجالات محددة .

— فى مجال الإسكان تقوم الخطة المستقبلية على توفير الأرض - مكتملة المرافق - لمن يتقدمون للبناء عليها ، مع تقديم القروض الميسرة للبناء .

— وفى مجال التعليم يعتبر تطوير التعليم هدفا رئيسيا للمرحلة القادمة ، وهو ما سوف يتجسد فى خطة متكاملة للإصلاح

نظام التعليم فى مصر سوف تعرض على مجلس الشعب وشدد الرئيس - فى هذا الصدد - على عدم السماح بمساس مجانية التعليم .

— وفى مجال السياحة ، فإن التخطيط هو مضاعفة الدخل السياحى فى السنوات الخمس القادمة بمعاكس مع الأمل فى أن يحتل قطاع السياحة المركز الأول بين مصادر النقد الأجنبى فى مصر .

— وفى مجال العلاج فإن الهدف هو الارتقاء بأنظمة العلاج فى مصر خاصة العلاج المجانى مع توفير الخدمة الصحية لطلاب المدارس .

ولدى التساؤل عن كيفية تدبير الأموال اللازمة لمواجهة هذه الأعباء ذكر الرئيس ثلاث ملاحظات :

١ - عدم السماح بالافتراض إلا لمشروعات الإنتاج مع تعهد المشروعات التى يقتضى لها بتسييد أسقاط القروض وفوائدها .

٢ - تحديد أهداف تصديرية لجميع قطاعات الإنتاج لتنمية موارد النقد الأجنبى .

٣ - زيادة الجهود لجذب مخدرات المصريين بالخارج ، وحمايتهم من المقامرين .

وفى نهاية هذا الجزء عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اهتم الرئيس بالإشارة إلى مسألتين :

١ - مشكلة الأجور والأسعار . وفى هذا الشأن ذكر الرئيس : « لا يتصور أحد أننا غافلون عن المعاناة القاسية التى يكادها المواطنون أصحاب المربعات المحدودة رغم كل منقذمه الحكومة من دعم للسلع الأساسية » .

٢ - مشكلة الطاقات المعطلة ، التى يمكن - لو استخدمت - أن تضاعف الإنتاج . وقال الرئيس إن الحكومة سوف تلتزم - فى المرحلة القادمة - بإزالة الحواجز والعقبات أمام استغلال هذه الطاقات .

(٣) السياسة الخارجية :

بعد أن حبا الرئيس القوات المسلحة المصرية باعتبارها « الدرع القوية الشجاعة التى تحمى السيادة والاستقلال وتصور الأرض والكرامة وتؤمن الوطن من أى غدر وعدوان » ذكر الرئيس أننا نزداد اقتناعا بسلامة الخط الذى التزمنا به فى سياستنا الخارجية طوال الأعوام الماضية وهو خط يقوم على :

(١) التصالح بالسلام المادل والدائم لمصر وللحل الشفيع التى تدخل فى دوائر انتمائنا وارتباطاتنا الأساسية ولكل أقطار الأرض . ومن هذا المنطلق نرحب مصر بالاتفاق المبين بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة حول إزالة الصواريخ النووية متوسطة وقصيرة المدى من القارة الأوروبية .

(٢) توظيف التحرك الخارجى لخدمة أهداف التنمية والتطوير وتأمين المصالح القومية الحيوية - وذلك بعدما بدا

١٥ مايو وتم بمقتضاه صرف ١٦٠ مليون دولار فوراً و ٣٢٥ مليون دولار أخرى على امتداد ١٨ شهراً تبلغ نسبتها حوالي ٥٤% من حصة مصر في الصندوق وذلك لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي .

وتلا ذلك الاتفاق على إعادة جدولة ديون الحكومة المصرية والمضمونة من طرف الحكومات الأعضاء بنادى باريس على عشر سنوات منها خمس سنوات سماح ، وتقدر قيمة الديون المصرية الممنونة والصكوكية التي تمت إعادة جدولتها بنحو عشرة مليارات دولار . وسوف يسد ذلك الاتفاق الفجوة في ميزان المدفوعات المصري وتمشياً مع نفس السياسة تم التوصل أيضاً إلى إسقاط ٤٥٠ مليون جنيه استرليني من الديون الموقوتية وإلغاء الفوائد تماماً وتبسيط الباقي على ٢٥ سنة منها ست سنوات فترة سماح . وتم إعادة جدولة ديون مصر لأمريكا خلال ١٠ سنوات . أما عن توحيد سعر الصرف ، فقد أعلن رئيس الوزراء عن وضع سياسة اقتصادية تهدف إلى تحديد سعر الصرف للعملة المصرية تدريجياً على ثلاث مراحل تستغرق كل منها ١٦ شهراً حتى يتم توحيد سعر الصرف للعملة الأجنبية نهائياً في يناير أو فبراير ١٩٨٨ . كما تمت إعادة النظر في أسعار فوائد الودائع بالبنوك لزيادتها على الأجل الطويلة . وبدأت السوق المصرية الحرة للنقد الأجنبي نشاطها على أساس السماح للبنوك المعتمدة بالتعامل في النقد الأجنبي بعبء وشراء ففحت البنوك المصرية أبوابها لأول مرة أمام الجمهور لشراء العملات الأجنبية وصرف الشيكات السياحية الواردة من الخارج بالنقد الأجنبي وقبول التحويلات وقامت وزارة الداخلية بحملة مكثفة على تجار العملة للقضاء على السوق السوداء في تجارة العملة وإنجاح خطة الحكومة لتوحيد سعر الصرف . كما اتصلت الحكومة أيضاً بشركات توظيف الأموال من أجل إلزام الأخيرة بأسعار الحكومة الخاصة بالتحويل إلى النقد الأجنبي .

وأكد رئيس الوزراء في بيان الحكومة أمام مجلس الشعب أن الحكومة تعمل على المراجعة المستمرة للحد الأدنى من الأجور واستمرار تحسينه وأن الحكومة لن تتهاون في تتبع مظاهر الاختلال بالأمن وضربها بكل قوة ومراجعة قوانين الضرائب بصفة مستمرة لجعلها أكثر اقتراباً من مفهوم العدالة الاجتماعية . وحدد خمسة محاور رئيسية لعمل الحكومة خلال الخطة الجديدة ، وهي الاستقرار الداخلي والأمن القومي ، وزيادة الانتاج ، زيادة فاعلية السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتطوير التعليم وتعميم القدرة التصديرية ، وأخيراً تحقيق التضامن العربي .

وقد أعلن عن زيادة في الأجور بنسبة ٢٠% بدءاً من شهر يوليو ، وتم تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ، وإقرار قانون تنظيم النيابة الإدارية وتعديل قوائم السلع المحظور استيرادها واستثناء بورسين من قواعد الاستيراد وإعداد ميثاق تنظيمي جديد للوزارات والهيئات المختلفة وإصدار التعليمات التنفيذية لقرارات التيسير على المصدرين .

وأضاحا في التحرك الخارجي لمصر في الأعوام الأخيرة .
(٣) الالتزام بسياسة خارجية متزنة متعلقة ترتبط بالأهداف القومية العليا والمصالح الاستراتيجية ولا تلتفت إلى صغائر الأمور .

(٤) تعزيز التضامن بين الدول التي تشكل دوائر اهتمامنا الأساسية وفي مقدمتها الدول العربية ودول القارة الأفريقية وبلدان عدم الانحياز .

ثم ركز الرئيس على دور مصر العربي ، وقال إن هذا الدور هو : ١- الاسهام الفعال في حماية الأمن القومي للأمة العربية والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية وزيادة التعاون والتنشيط بين شعوبها وهذا الدور يتطلب :

— التوصل إلى تصور مشترك بين الأقطار العربية للأهداف القومية العليا .

— الحفاظ على استقلال الإرادة العربية .

— الالتزام لكل قطر عربي باحترام الموانئ الأساسية التي تحكم حركة الوحدة العربية .

— الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل .

— توصل الأقطار العربية إلى صياغة الأساس الذي يحكم العلاقات بينها وبين الدول غير العربية الموجودة بالمنطقة .

— العمل على تعزيز الجبهة العربية عن طريق ، التضامن ، بين الأقطار العربية .

— الحفاظ على موارد الأمة العربية ، وتعزيز مسيرة التنمية في الوطن العربي على امتداده .

ب : مجلس الوزراء

شهد مجلس الوزراء تغييراً محدوداً خلال العام الحالي . فقد جاء أربعة وزراء جدد للعدل والهجرة والثقافة والتعاون الدولي ، وفي داخل المجلس تم تشكيل أربع لجان وزارية منفردة عن مجلس الوزراء هي ١- اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية والمالية برئاسة رئيس الوزراء . ٢- لجنة الانتاج والخدمات الانتاجية برئاسة وزير التخطيط . ٣- لجنة الخدمات الاجتماعية برئاسة وزيرة الشئون الاجتماعية . ٤- لجنة الشئون التشريعية برئاسة وزير العدل . وجاء التغيير الوزاري المحدود بعد أن قدمت الوزارة استقالتها عقب إعادة انتخاب الرئيس مبارك رئيساً للمرة الثانية ، وضمن إجراءات إعادة تشكيل بعض الأجهزة التنفيذية للمرحلة الجديدة . ولكن التغيير وسط المحافظين كان أوسع مدى ، حيث تم تعيين ستة محافظين جدد لأسبوط ، القليوبية ، الجيزة ، الشرقية ، الفيوم ، بنى سويف ، وتم نقل محافظ القليوبية إلى الجيزة ، وبذلك خرج ستة محافظين وبقي ١٦ محافظاً في مواقعهم دون تغيير .

ومازالت السمة الاقتصادية هي السمة الغالبة على الوزارة . ومن الممكن القول أن عمل الوزارة تركز حول إعادة جدولة الديون ومواصلة توحيد سعر الصرف تدريجياً . وكان أول انجاز للوزارة هو توقيع اتفاق التوايل مع صندوق النقد الدولي في

٢ - السلطة التشريعية

أ - مجلس الشعب

يمتاز هذا العام بحديثين بالغى الأهمية : وهما أولا : حل مجلس الشعب السابق وإجراء انتخابات جديدة أسفرت عن تكوين مجلس شعب جديد . وثانيا : إعادة انتخاب الرئيس حسني مبارك رئيسا لجمهورية مصر العربية لفترة رئاسية ثانية .

فبعد صدور تقرير هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة الدستورية العليا الذي أيد عدم دستورية قانون الانتخابات السابق ، أسرع مجلس الشعب في نهاية عام ١٩٨٦ إلى الموافقة على مشروع قانون بتعديل نظام الانتخابات بصفة عاجلة وإصدار قانون جديد يجمع بين نظامي الانتخابات بالقائمة (وهو القانون القديم) ونظام الانتخاب الفردي . وجدير بالذكر أن المعارضة في المجلس الممثلة في حزبي الوفد والعمل قد انسحبت من الجلسة التي تم فيها مناقشة القانون الجديد ، احتجاجا على عدم اتساع المجال لها في الحديث وعدم اكتمال النصاب عند التصويت ، وقد أصدر الرئيس مبارك قرار حل مجلس الشعب في اليوم السابق على أول اجتماع عام تنظمه أحزاب المعارضة جميعا لاحتجاج على قانون الانتخابات الجديد والمطالبة بالعودة إلى نظام الانتخاب الفردي وإلغاء نظام القوائم النسبية . وقد أرجع بيان الرئيس مبارك قرار حل مجلس الشعب إلى صدور قانون الانتخابات الجديد الذي يجمع بين القوائم النسبية والانتخاب الفردي بينما انتخب المجلس السابق على أساس القوائم النسبية فقط . ولا شك أن قرار الرئيس مبارك قد سحب البساط من تحت أقدام المعارضة التي كانت تنادي بتعديل قانون الانتخابات ، فأصبح الموضوع المطروح هو الانتخابات وليس قانون الانتخابات ، إذ ما كانت المعارضة تستطيع الاعتراض على حل مجلس الشعب الذي كانت تشكك في دستوريته بحكم اعتراضها على قانون وطريقة انتخابه أصلا . وقد بلغت نسبة الموافقين على قرار حل المجلس في الاستفتاء الذي عقد لهذا الغرض حوالي ٨٨,٩٪ (٩ ملايين ٤٢٣ ألفا و ٣٨٤) بينما كانت نسبة غير الموافقين ١١,١٪ (أي مليوناً و ١٧٦ ألفا و ٥٤) من الحاضرين الذين بلغت نسبتهم ٧٦,٥١٪ .

وقد بلغ عدد جلسات المجلس السابق ٢١ جلسة بالإضافة إلى الجلسة المشتركة مع مجلس الشورى للاستماع إلى خطاب الرئيس مبارك في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة ، كما عقد ٧١ اجتماعا للجان المجلس تحدث أمامها ١٦ وزيرا منذ افتتاح الدورة البرلمانية في ١٧ نوفمبر ١٩٨٦ . وبذلك يكون عمر المجلس السابق سنتين وثمانية أشهر و ١٦ يوما وهو أول مجلس يتم حله في عهد الرئيس مبارك وثاني مجلس يتم حله خلال السنوات العشر الماضية .

وقد تميزت انتخابات عام ١٩٨٧ للمجلس الشعب بعدة ظواهر جديدة كان أهمها بروز وتساعد التيار السياسي الإسلامي بشكل أقوى من كل مرة سابقة وهو ما تمثل في التحالف بين حزبي العمل والأحرار ، وجماعة الإخوان المسلمين على نحو يحدث لأول مرة في تاريخ مصر الانتخابي . فائتلاف الإخوان المسلمين وحزب الوفد في انتخابات ١٩٨٤ للمجلس الشعب جاء لاعتبارات عملية لتمكين مرشحي الإخوان من دخول مجلس الشعب (وقد نجح منهم ثمانية) دون أن يكون هناك برنامج مشترك ومع احتفاظ كل طرف بمطلقاته الفكرية والسياسية ، وإذا كان قد حدث نوع من التقارب تمثل في دعوة الوفد لتطبيق الشريعة الإسلامية ، إلا أن ذلك ماكان لينم إلا من خلال قوانين وضعية يشارك في وضعها ممثلو الشعب في مجلس الشعب . وذلك أمر يختلف عن منطق التحالف الذي قام بين الإخوان وحزبي العمل والأحرار . كذلك أمكن أيضا لأول مرة أن تتحرك قوى سياسية وحزبية تنفرد إلى الشارع القانوني (بالأساس الإخوان المسلمون ولكن أيضا الناصريون والشوعبيون) إلى المشاركة وبشكل علني وتحت لافتاتها الخاصة في الانتخابات الأخيرة . وجاءت نتيجة الانتخابات لتمسك تلك المقدمات حيث حصل الحزب الوطني على ٣٤٨ مقعدا من مقاعد مجلس الشعب البالغ عددها ٤٤٨ مقعدا ، بينما حصل تحالف حزبي العمل والأحرار والإخوان على ستين مقعدا (أي أصبح قوة المعارضة الرئيسية بعد أن تخطى حزب الوفد ، حزب المعارضة الرئيسي في المجلس السابق) أما حزب الوفد فقد حصل على ٣٥ مقعدا ، بينما حصل المستقلون على المقاعد الخمسة الباقية .

ولدى تحليل الأرقام المنشورة يلاحظ أن جملة المقعدين في جداول الانتخابات ولهم حق مباشرة الحقوق السياسية يبلغ عددهم ١٤ مليوناً و ٣٢٤ ألفاً و ١٦٢ نائبا ، أما الذين أدلوا بأصواتهم فقد بلغوا ٧ ملايين و ٢٢٧ ألفاً و ٤٦٧ نائبا ، أي أن الذين شاركوا في الانتخابات كانوا يمثلون ٥٠,٤٪ من عدد المقعدين الذين لا يمثلون بدورهم سوى ثلث الشعب المصري . (بلغت نسبة المشاركة في انتخابات ١٩٨٤ حوالي ٤٣٪ وقد زاد عدد المقعدين خلال نفس الفترة حوالي ٢ مليون مواطن) . وقد بلغت الأصوات الصحيحة ٦ ملايين و ٨٢٤ ألفاً و ٩٠٨ أصوات بينما بلغت الأصوات الباطلة ٤٠٢ ألف صوت و ٥٥٩ .

ونخلص مما سبق إلى عدة نتائج أولا : أن حجم حزب الأغلبية قد انخفض لصالح المعارضة التي لم ينجح منها سوى حزب واحد في تخطي حاجز الـ ٨٪ في انتخابات عام ٨٤ وكان ذلك هو حزب الوفد مع الإخوان اللذان حصلا على ٥٨ مقعدا بينما نجحت أحزاب الوفد والعمل والأحرار مع الإخوان في تخطي حاجز الـ ٨٪ وأصبح للمعارضة ١٠٠ مقعد (٦٠ التحالف ، ٣٥ الوفد ، خمسة مستقلون) أي نسبة تقرب من الربع . ثانيا : أن زعامة المعارضة قد انتقلت من الوفد الذي انخفض عدد نوابه من ٥٨ إلى ٣٥ إلى حزب العمل الذي قفز إلى ستين مقعدا بفضل انسحاب

الأخوان من الائتلاف مع الوفد إلى التحالف مع حزبي العمل والأحرار في جبهة إسلامية (أي أن نسبة لا ٨٠٪ استبعدت ثلاثة أحزاب في انتخابات ٨٤ ، ولكنها استبعدت حزبين فقط في عام ٨٧ وهما التجمع والأمة) .

ثالثا : وأخيرا فقد أظهرت أيضا الانتخابات الأخيرة استمرار ظاهرة المرشح الفرد سواء كان ضمن القائمة أو المقاعد الفردية . ففي الحالة الأولى من المفترض في نظام القوائم أن الانتخابات تتم على أساس برامج الأحزاب ، ولكن مازالت أسماء المرشحين في وسط القوائم هي التي تشكل العنصر الدعائي للناخبين أكثر من البرامج أو اسم الحزب . من ناحية ثانية ، فإن العدد الهائل من المرشحين المستقلين الذين خاضوا الانتخابات لتنافس على المقاعد الفردية (حوالي ٨١٢ غير الذين تنازلوا إلى مرشحي الأحزاب) للفوز بـ ٤٨ مقعدا ، يعني وجود نسبة لا يستهان بها من ذوي النشاط العام لا تجد لها مكانا في الأحزاب القائمة .

وبذلك يكون المجلس الجديد هو المجلس الثالث في عهد الرئيس مبارك والمجلس التاسع منذ قيام الثورة في يوليو ١٩٥٢ والمجلس التاسع عشر منذ دستور ١٩٢٣ . وقد خلا المجلس الجديد من المقاعد المخصصة للمرأة وإن كان ذلك لم يمنع من حصول المرأة على ١٤ مقعدا (١٣ على قوائم الحزب الوطني كلهن عضوات سابقات من المجلس القديم عدا واحدة ، وواحدة عن حزب الوفد) . وجاءت نسبة العمال والفلاحين تزيد قليلا عن الـ ٥٠٪ المحددة لهم (حوالي ٥٦٪ بحصول العمال على ١٦٠ مقعدا والفلاحين على ٦٣ مقعدا) . كما أصدر الرئيس مبارك قرارا بتعيين ١٠ من الشخصيات العامة كأعضاء في المجلس الجديد . كما تم انتخاب د . رفعت المحجوب مرة ثانية لرئاسة مجلس الشعب بأغلبية ٣٩٢ صوتا منهم ٣٩ صوتا من الوفد بينما حصل إبراهيم شكرى زعيم المعارضة الجديد على ٥٤ صوتا فقط . أي أن حزب الوفد أيد رئيس المجلس رغم مكان معه من مشاحنات في المجلس السابق .

ولا شك أن أهم مهام المجلس الجديد عام ١٩٨٧ كانت إعادة ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسية جديدة وإقرار برنامج الحكومة والخطة الخمسية الجديدة وموازنة الدولة . وكانت الهيئة البرلمانية للحزب الوطني قد وافقت بالإجماع على ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسية ثانية وعند عرض الأمر على مجلس الشعب نال الرئيس مبارك ٤٢٠ صوتا من أصل ٤٢٢ صوتا صحيحا ، وكان عدد الأعضاء الحاضرين ٤٢٣ نائبا من أصل ٤٥٨ نائبا اعترض عن الحضور ٣ نواب وبلغ عدد غير الموافقين صوتين وعدد الأصوات الباطلة صوت واحد . وقد فقدت من نواب المعارضة الوفدية عضويتهم في حزب الوفد نتيجة عدم التزامهم بموقف الحزب ، وتأييدهم لإعادة انتخاب الرئيس مبارك ، وهذا يعني خفض أعضاء حزب الوفد من ٣٥ عضوا إلى ٢٩ عضوا فقط .

وقد وافق مجلس الشعب على كل من الموازنة العامة للدولة والخطة الخمسية الجديدة ، وإن كان قد أكد في تقرير اللجنة الخاصة للرد على بيان الحكومة ضرورة وضع سياسة متكاملة لزيادة الانتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على الاستقرار والشرعية ومكافحة الارهاب وأعمال التخريب . وأكد تقرير لجنة الخطة عن مشروع الموازنة العامة للدولة ضرورة تشديد الرقابة على الأسعار لمنع زيادتها بعد زيادة الأجور . وقد سبق إصدار تلك التقارير العديد من المناقشات الساخنة حيث وجه نواب المعارضة تحية للحكومة على رفع مرتبات الموظفين ولكنهم طالبوا بإلغاء القيود المفروضة على إصدار الصحف والمجلات وإنشاء الأحزاب وإطلاق سراح المعتقلين من كافة التيارات ، وإلغاء قانون الطوارئ ، مما أدى إلى قيام مشادة عنيفة بين أحد نواب المعارضة الإسلامية ووزير الداخلية ، انسحب على أثرها ممثلو التحالف الإسلامي من الجلسة . كما طالب بعض الأعضاء أيضا بإلغاء نظام القوائم الانتخابية والعودة إلى النظام الفردي ، وطالب نواب الحزب الوطني بإعادة النظر في إدارة المدعي العام الاشتراكي لأموال المتحفظ عليهم ، وضرورة تعديل قانوني العلاقة بين المالك والمستأجر في مجال العقارات والأرض الزراعية وسرعة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، وتحديد نسبة الربح في البنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال ، والاهتمام بتنمية القرية لوقف هجرة أهالي الريف إلى المدن . كما طالب الأعضاء بوضع قانون الكسب غير المشروع موضع التنفيذ للحفاظ على المال العام ورد أملاك الأوقاف إلى الوزارة حتى تستطيع أن تحقق العائد الذي يمكنها من دعم الدعوة الإسلامية . كما ناقش المجلس مسألة انخفاض منسوب مياه النيل في ثلاثة أسئلة وطلب إحاطة لوزير الري وكذلك ارتفاع أجور العلاج ، وضعف الخدمة بالمستشفيات الحكومية .

وقد وافق مجلس الشعب على عدد من القوانين أهمها مد العمل بالقانون الخاص بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون لتأمين تأمين اقتصاديات البلاد ، كما وافق أيضا على أن تكون مدة للمجالس الشعبية المحلية خمس سنوات بدلا من أربع ووافق المجلس على تحديد مخصصات ومرتب رئيس الجمهورية وأقر التعديلات الخاصة بقانون التأمين الاجتماعي ، ويقتضى بالجمع بين المعاشات ووافق أيضا على مشروع قانون بخفض مدة تجنيد حملة المؤهلات فوق المتوسطة إلى ١٨ شهرا ، وعلى اتفاقية نقل المحكوم عليهم في قضايا جنائية بين مصر وتركيا . كما وافق المجلس على قانون بزيادة المعاشات للمعسكريين وقانون خاص بالمعاملين الذين يحالون إلى التقاعد بعد سن الستين وقانون فرض ضريبة تمغة لصالح معاشات الصحفيين .

وقد قدمت العديد من الطلبات لمناقشة أسباب عدم تحقيق بعض المشروعات في المحافظات . وسؤال وزير التربية

للجنة الدفاع والشئون الخارجية والعربية عن مصر وحرص
البحر الأبيض المتوسط ، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام
قانون التجنيد بالنسبة للمتخلفين عن التجنيد دون عذر مقبول .
كما طالب المجلس في مداخلته حول التعليم في مصر بحرمان
الطلاب الراغبين من المجانية ، وسرعة تدبير الاعتمادات لتنفيذ
توصيات مؤتمر التعليم .

وقد أثار بعض أعضاء المجلس موضوع النص الدستوري
الذي يحول رئيس الجمهورية حق إحالة مشروعات القوانين إلى
المجلس لدراستها ، وذلك في نطاق سعي المجلس لزيادة
اختصاصاته .

٣ - السلطة القضائية

أكدت السلطة القضائية عام ١٩٨٧ قوتها في عهد مبارك حين
حكمت المحكمة الدستورية العليا في مايو من ذلك العام بعدم
دستورية قانون الانتخابات القديم لحرمان غير المنتخبين
للأحزاب من الترشيح . وكان مجلس الشعب قد أصدر قانون
انتخابات جديداً بعد أن قدم مجلس مفوضي الدولة تقريره إلى
المحكمة برأيه في عدم دستورية قانون الانتخابات القديم ،
مأدباً إلى حل مجلس الشعب وانتخاب مجلس الشعب الجديد .

وكانت محكمة القضاء الإداري لمجلس الدولة قد أصدرت
حكماً بوقف قرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة انتخابات مجلس
الشعب الأخيرة فيما تضمنه من عدم فوز ١٧ من أعضاء حزبي
الوفد والعمل في بعض الدوائر الانتخابية . وقد طعننت الحكومة
في تلك الأحكام ورفضت المحكمة التتحى عن نظر الطعون كما
أصدرت محكمة القضاء الإداري حكماً في ٢٤ طعناً تقدم بها
حزبا الوفد وتحالف العمل ، ورفضت بوقف تنفيذ قرار وزير
الداخلية بإعلان الانتخابات في ٣٨ دائرة ، وجاء في حيثيات
الحكم أن لجنة إعداد نتيجة الانتخابات قد أعطت في تطبيق
القانون بأن حملت أحزاب الأقلية نسبة العمال والعاملين بينما لم
يضمن القانون نصاً صريحاً بذلك . كذلك أعادت هيئة المفوضين
بمجلس الدولة تقريراً طالب بوقف تنفيذ الأحكام التي أصدرتها
محكمة القضاء الإداري فيما تضمنته من بطلان عضوية ٢٣
عضواً من الفئات من الحزب الوطني الديمقراطي ، وأيد في نفس
الوقت الأحكام الصادرة بعوز حزبي العمل والوفد بـ ١٧ مقعداً
في ١٧ دائرة .

وعلى جانب آخر رفضت محكمة القضاء الإداري بمجلس
الدولة الدعوى بوقف قرار دعوة الناخبين إلى إجراء انتخابات
لمجلس الشعب على أساس أن القرار من أعمال السيادة التي
تخرج عن رقابة القضاء ، كما رفضت أيضاً دعوى تحديد عدد
الدوائر الانتخابية ونصيحها ، إذ أن الحكومة ليست ملزمة بهذا
الإجراء ، وأن قانون مجلس الشعب الذي حدد الدوائر بـ ٤٨ دائرة
لا ينطوي على إهدار لأي حق دستوري بالنسبة للمرشح الفرد .
كما قضت محكمة القضاء الإداري بوقف إجراء الانتخابات

والتعليم عن خطة الوزارة لحل مشكلة الأبنية التعليمية .
واستجواب إلى د . يوسف والي حول استراتيجية الأمن الغذائي
ووافق المجلس على استئناء أربعين عضواً من أعضائه من
التفرغ لحضور الجلسات معظمهم من أعضاء هيئة التدريس
بالجامعات ورؤساء بعض الهيئات . وشهد المجلس نقاشاً واسعاً
حول المرشح لمنصب المدعي الاشتراكي ، حيث عارض ٤٤
عضواً ترشيحه ، بينما امتنع ٢٤ عضواً عن التصويت ، ووافق
٢٦٩ عضواً . وثار مناقشات ساخنة حول تجديد الثقة بوزير
الداخلية بعد أن طلب نواب التحالف بسحبها ، إلا أن المجلس جدد
الثقة في الوزير في أول ديسمبر ١٩٨٧ .

(ب) مجلس الشورى :

برغم الحديث الذي يثار أحياناً عن منح مجلس الشورى
سلطات تشريعية معينة إلا أنه يبدو أن المجلس سيستمر كساحة
إبداء الرأي أساساً ، في الوقت الحالي على الأقل .

وقد انتهت دورة انعقاد العادي للمجلس في ٢٩
أكتوبر ١٩٨٧ التي بدأت في ١١ نوفمبر من العام الماضي ، عقد
خلالها المجلس ٥٧ جلسة ناقش فيها خمسة مشروعات بقوانين
وبيانين لرئيس الجمهورية وبيانات لرئيس الوزراء و ٤ طلبات
للأعضاء و ٣٢ تقريراً للجان النوعية . وقام المجلس بمناقشة
العديد من القضايا وإبداء الرأي فيها ، مثل ضرورة توحيد سعر
الصرف والتوصل لسعر عادل لجذب تحويلات العاملين
المصريين بالخارج (وهو ماحدث بعد ذلك) ، كما طالب
المجلس بالتوسع في معاهد التدريب ودعمها وتحفيز الشباب على
الاتحاق بها وضرورة إيجاد مثل هذه المعاهد على مستوى
المحليات . وخصص جلسة لمناقشة قضية هجرة العمالة
المصرية للخارج وطالب باتخاذ كافة الاجراءات والضمانات
التي تكفل حماية المواطن المصري بالخارج والحفاظ على
حقوقه ونأمين سلامته . كما ناقش المجلس تقريراً للجنة الإنتاج
والقوى العاملة عن استصلاح الأراضي وطالب بنخيط سياسة
الاستصلاح بما يضمن استصلاح مالا يقل عن مائة ألف فدان
سنوياً على الأقل . وأعدت لجنة الشؤون العربية والخارجية
تقريراً عن مصر ودول حوض البحر الأحمر ، وطالب تقرير
لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الضرائب العقارية ،
بإعادة النظر في التشريعات التي تحكم الضرائب العقارية وإعداد
تشريع موحد يمشى مع ظروف المجتمع ويراعي التيسير على
الممولين . كما طالب أعضاء المجلس بإصدار تشريع يقضى
بعمل بطاقة صحية لكل مواطن ، ويحظر صرف الدواء
بلا تذكرة طبية أثناء مناقشة تقرير لجنة الخدمات حول قضية
العلاج في مصر . وشكل المجلس لجنة خاصة لمناقشة موضوع
البحث العلمي والتنمية في مصر ، ووضعت اللجنة تقريراً
تضمن سبعة أبواب تتحدث جميعها عن البحث العلمي في
المجالات المختلفة ومستقبله في مصر . وناقش المجلس تقريراً

لعضوية مجلس الشعب بالدوائر الخالية بأسماء الجيزة والقى خلت ب وفاة نائبيهما بالنسبة لمرشح حزب التجمع حيث اشترطت المحكمة حصول الحزب على ٨٪ فى الانتخابات العامة كشرط لدخول الانتخابات التكميلية .

وما يزال موضوع الانتخابات وإشراف القضاء عليها موضوع خلاف بين القضاء والحكومة ، حيث طالبت الجمعية العمومية لنادى القضاء بالاسكندرية بضرورة إشراف القضاء إشرافا كاملا على الانتخابات فى جميع مراحلها فى اللجان العامة والفردية ، ومن الترشيح حتى إعلان النتيجة ، مع اختصاص القضاء وحده بالفصل فى الطعون . على أن ذلك لم يترجم إلى إجماع وسط القضاء ، حيث لم تعقد جمعية عمومية طارئة للقضاء للنظر فى موضوع إشراف القضاء على الانتخابات عندما حاول بعض القضاة ذلك . وقد أصدر مجلس القضاء الأعلى بيانا دعا فيه رجال القضاء والنياحة العامة إلى الامتناع عن الادلاء بأية أحاديث إلى الصحف فى أمور سياسية موضع خلاف بين الأحزاب ، وأكد ثقة القضاء فى وطنية الرئيس مبارك ورغبته فى سيادة القانون واستقلال القضاء .

وقد أصدرت المحاكم هذا العام عددا من الأحكام الهامة مثل حكم المحكمة الدستورية العليا بإلغاء العزل السياسى على من شكلوا مراكز قوى بعد ثورة يوليو . وقضت محكمة أمن الدولة العليا ببراءة جميع المتهمين فى قضية جريدة الوفد ، كما قضت نفس المحكمة ببراءة جميع المتهمين فى قضية السكة الحديد ، وأيضا ببراءة ١١ منهما فى قضية وزارة الصناعة وإدانة خمسة متهمين . وأيدت محكمة القضاء الإدارى قرار وزارة الاقتصاد برفض تأسيس شركة دار يوليو للطباعة والنشر لعدم توافر الشروط المطلوبة للتأسيس ، كما رفضت نفس المحكمة التحفظ على الرئيس السودانى السابق جعفر نميرى ومنعه من مغادرة مصر .

وقد أعدت وزارة العدل خطة لتنفيذها خلال العام المالى الذى يبدأ فى يوليو ١٩٨٧ تتضمن تشديد العقوبات فى الجرائم الاقتصادية ، واستحداث تشريعات جديدة تخدم الأوضاع الاجتماعية ، ومراجعة كافة التشريعات الحالية لتنقيتها من التعقيدات بما يؤدى إلى مزيد من التيسير على المتقاضين وتخفيف العبء عن المحاكم . كما وافق المجلس الأعلى للهيئات القضائية على مشروع قانون استقلال النيابة الإدارية ، وعلى مد خدمة المستشارين حتى سن ٦٥ عاما .



ثانيا : الأحزاب والنظام الحزبي

في مصر عام ١٩٨٧ إنما تتمثل في المعركة الانتخابية التي بدأت فعليا منذ ٤ فبراير ١٩٨٧ وحتى إجراء الانتخابات العامة في ٦ أبريل ١٩٨٧ . وفي غمار الأعداد لتلك الانتخابات ، أعادت الأحزاب والقوى السياسية المعارضة ترتيب تحالفاتها ، وانفض التحالف بين الوفد وجماعة الإخوان المسلمين ، ليدخل هؤلاء الآخرون الانتخابات ضمن تحالف واحد يضمهم مع حزبي العمل والأحرار ، على قائمة « حزب العمل » ، فيما عرف باسم « التحالف الإسلامي » . ولا شك في الأهمية الخاصة التي تكتسبها « المعارك الانتخابية » بالنسبة للأحزاب السياسية ، فتلك المعارك - بماتيزه من حركة للأحزاب ، واستنفار لكوادرها ، وإنعاش لبرامجها - إنما تمثل اختبارا هاما لما وصلت إليه من نضج ، كمؤسسات سياسية ، ولقدراتها في ممارسة نشاطها الجماهيري ، وفاعليتها في أداء وظائفها السياسية . بل أن هذا الأثر للمعارك الانتخابية تتضاعف أهميته بالنسبة للنظام الحزبي المصري في المرحلة الراهنة من تطوره ، أي مرحلة النبلور واستكمال الملامح الأساسية . ففي تلك المرحلة ، ليست المعارك الانتخابية مجرد نناج للنظام الحزبي ، ومخرج من مخرجاته ، بل أنها أيضا تلعب دورا « انشائيا » أو « تكوينيا » ، لتلك النظام ، وتشير - بالتالي - إلى علامات هامة على طريق نموه .

في ضوء ذلك فإن هذا العرض عن الأحزاب والنظام الحزبي في مصر عام ١٩٨٧ سوف ينصب في جوهره على ممارسات الأحزاب السياسية في غمار انتخابات أبريل ١٩٨٧ ، قبل أن ينتقل لعرض سريع لنشاط تلك الأحزاب بعد المعركة ، وللتطورات العامة في النظام الحزبي في مصر .

١ - الأحزاب وانتخابات أبريل ١٩٨٧

بمجرد أن صدر قرار رئيس الجمهورية بدعوة المواطنين للاستفتاء على حل مجلس الشعب ، انهمكت الأحزاب في تحديد مواقفها ، وتهيئة نفسها للانتخابات القادمة . ومن الناحية

على عكس الحال في عام ١٩٨٦ ، فإن عام ١٩٨٧ كان عاما حافلا بالنسبة للأحزاب وللنظام الحزبي في مصر ، حيث أجريت فيه أربع انتخابات عامة في ظل التعدد الحزبي منذ مولد الأحزاب في عام ١٩٧٦ . وفي واقع الأمر ، لم يكن من السهل على المراقب للمسرح السياسي المصري في أواخر عام ١٩٨٦ أن يستخلص أن الجدل الذي ثار في ذلك الحين حول مدى دستورية قانون الانتخاب إنما كان مقدمة لسلسلة من الأحداث السياسية الهامة التي تركت بصماتها على التطور الراهن للنظام السياسي ، وعلى النظام الحزبي على وجه التحديد . وكانت نقطة التحول التي انتقلت عندها السلطة التنفيذية من موقف التجاهل أو عدم المبالاة بذلك الجدل المشار إليه ، إلى موقف الالتفات والاهتمام إلى الرأي الذي انتهت إليه هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخابات بالقائمة الحزبية ، لعدم جواز حرمان « المستقلين » من حقوق الترشيح والانتخاب . وبسرعة غير معتادة ، أسرعت قيادات الحزب الوطني بوضع مشروع لذلك القانون ، ونقش وأقر في مجلس الشعب في جلسة عاصفة انسحبت فيها المعارضة ، التي كان يمثلها في مجلس الشعب حزبا الوفد والعمل . وفي يوم ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ نشرت الصحف الصيغة النهائية للتعديلات التي وافق المجلس عليها .

وبالرغم من التكهات الواسعة التي أعقبت ذلك حول مصير مجلس الشعب ، فإن القرار الذي أصدره الرئيس حسني مبارك في ٤ فبراير ١٩٨٧ بدعوة الناخبين للاستفتاء على حل مجلس الشعب إنما جاء مفاجأة لكثيرين . وذكر الرئيس مبارك في معرض تبريره لقرار الحل : « وجننا بعد صدور القانون الجديد - من ناحية العلامة السياسية - أنه لا بد أن نعرض حل مجلس الشعب ، على الشعب ، للاستفتاء حتى نطبق القانون الجديد ، لأن به مزايأ أفضل بالنسبة لنواب الشعب ، لجمعه ما بين القوائم الحزبية والانتخاب الفردي » .

نقطة البدء إذن في تحليل أوضاع الأحزاب والنظام الحزبي

النظمية شكل كل حزب جهازه الخاص لإدارة الحملة الانتخابية، ووضع برنامج أو جدول زمني لها، وتبديد مصادر تمويلها. وفيما يتعلق بذلك المسألة الأخيرة - أي تمويل الحملة الانتخابية - يكاد يكون من المستحيل وضع تقدير سليم لتكلفة دعاية الحزب الوطني التي أسهمت فيها - من الناحية الفعلية - الصحافة القومية وأجهزة الأذاعة والتلفزيون وأجهزة الحكومة والقطاع العام وأجهزة الحكم المحلي، فضلا عن تبرعات وإسهامات القادرين والأغنياء - التجار - وأصحاب التوكيلات، وكثير من أصحاب الأراضي أو المصانع (تعبيراً عن دعمهم وولائهم للحكومة، أو تقريبهم إليها بصرف النظر عن انتمائهم أو عدم انتمائهم للحزب - وفي حين يفترض أن الحزب الوطني يحصل على نصيبه من الدعم الرسمي الذي تقدمه الدولة للأحزاب في المعركة الانتخابية، وفقاً للقانون، إلا أنه لم تذكر أرقام بهذا الشأن، وإن كان المتصور أن تكون هذه الأرقام أكبر بكثير من المبالغ التي تقدم لأي حزب آخر، نظراً لضخامة وشمول أعداد المرشحين الذين قدمهم الحزب في جميع المحافظات .

وعلى النقيض من ذلك، فإن حزب الوفد اعتمد على التمويل الذاتي - للحملة الانتخابية، رافضاً الحصول على الدعم الحكومي، ومستنداً إلى تبرعات وإسهامات أعضائه وأنصاره، وبالنظر إلى طبيعة القوى الاجتماعية المناصرة للوفد، وإلى نوعية العائلات الوفدية، في ذلك التيل وصعيد مصر، كان هذا التمويل الذاتي للحملة الانتخابية أكثر إمكانات للوفد من أي حزب آخر. أما التحالف الحزبي على قائمة حزب العمل، وحزب التجمع، فقد جمعا - في تمويل حملتهما الانتخابية - بين مواردهم الذاتية - وبين الدعم الحكومي، وإن كان يفترض أن للتبرعات والإسهامات التي قدمها - على وجه الخصوص - أنصار التيار الإسلامي إلى تحالف العمل، أكبر بمالا تقاس به التبرعات والإسهامات التي تلقاها التجمع من أنصاره. أما المازق - التمويلي، الخطير، فقد ظل - نظرياً على الأقل - من نصيب المستقلين، خاصة مع الاتساع الشديد للدوائر الانتخابية، الذي يتسق مع منطق الانتخابات بالقائمة، ولذلك فإن فرصة المرشحين الفرديين - الحزبيين ظلت أفضل من فرص المرشحين - المستقلين - الذين عدل قانون الانتخابات لإتاحة الفرصة لهم .

وقد تقاسمت الأحزاب جميعها اللجوء إلى كافة أساليب الاتصال المباشر وغير المباشر لتوصيل رسائلها إلى الناخبين . وهنا أيضاً، لا يمكن مقارنة إمكانات أي من أحزاب المعارضة، في الحملة الانتخابية، بإمكانات الحزب الوطني على الإطلاق، الذي شارك في حملته الجهاز الإداري للدولة، ووحدات القطاع العام، والمحليات، والاعلام القومي، بل أن الزيارات الميدانية التي قام بها رئيس الجمهورية إبان الحملة إنما كانت تصب في النهاية لمصلحة الحزب الوطني وحملته

الدعائية . أما بالنسبة لحزب الوفد فقد اعتمد في دعائيه بالدرجة الأولى على جريدته - الوفد - التي أصبحت أول جريدة حزبية يومية مع بدء الحملة الانتخابية، ثم على المؤتمرات الانتخابية الواسعة . على أن أساليب وقنوات الدعاية الانتخابية للتحالف الإسلامي (حزبا العمل والأحرار مع الإخوان المسلمين) تعددت - في كمها ونوعها - بتعدد أطراف التحالف أنفسهم، مما شكل بذاته مصدر قوة للتحالف : فمارس التحالف دعائيه من خلال صحيفتي « الشعب والأحرار »، فضلا عن صحيفة « النور »، الصحيفة الدينية للأحرار، وفتحت هذه الصحف أبوابها لإسهامات كتاب الإخوان، وزعمائهم، كما تمت الجولات الانتخابية والمؤتمرات بشكل مشترك بين أطراف التحالف، وتضافرت الانتماءات القديمة، لمصر الفتاة، مع الانتماءات القديمة، للإخوان المسلمين، ومع الانتماءات الحديثة لعدد من التنظيمات الإسلامية العلنية والسرية لتشكيل شبكة للدعاية شديدة الفعالية، قام فيها عنصر « الشباب » بدور أساسي . أما حزب التجمع فقد اعتمد في الدعاية لمرشحيه على جريدة، الأهالي، كما نشطت - خاصة في الأماكن التي قدم فيها مرشحين بارزين - الكوادر الماركسية القديمة والجديدة، وبعض الكوادر الناصرية .

على أننا سوف نركز هنا على القضايا التي تضمنتها المعركة الانتخابية وعلى البرامج الحزبية فيها، باعتبارها أبرز ما يعكس دلالة تلك الانتخابات فيما يتعلق بتطور الأحزاب والنظام الحزبي . وبحكم منطق المعركة الانتخابية ذاتها وظروف توازن القوى بين الأحزاب المشاركة فيها فإن التناقض الأساسي في تلك الحملة إنما كان بين الحزب الوطني الحاكم من ناحية، وأحزاب المعارضة ككل - من ناحية ثانية .

وكان تقييم أداء الحزب الوطني، وتقدير منجزاته وإخفاقاته، في مقدمة القضايا التي دارت حولها الحملة الانتخابية، في شكل هجوم وإدانة من جانب الأحزاب المعارضة، ودفاع - بل وهجوم مضاد - من جانب الحزب الوطني . فأحزاب المعارضة - من ناحيتها - تحدثت بإسهاب عن عجز الحزب الوطني عن حل المشاكل المزمنة : الاقتصادية والاجتماعية، وشيوع الفساد، بل والاحتمالات المؤكدة لتزوير الانتخابات . والحزب الوطني، بدوره، دافع عن منجزاته، وقدم برنامجاً (بما في ذلك خطة التنمية للسنوات القادمة)، فضلا عن شن حملات مضادة ضد البدائل التي ترفعها الأحزاب الأخرى، والتي مثلت - في الواقع - القضايا الأخرى التي دارت حولها الحملة الانتخابية . قضية الديمقراطية، ثارت بقوة في الحملة الانتخابية في غمار المعركة بين الحزب الوطني وحزب الوفد، وكان محور الهجوم على الوفد وعلى مفهومه للديمقراطية هو التكتيك بسبيليات ديمقراطية ماقبل ١٩٥٢ باعتبار الوفد أكبر أعدته، والتأكيد على العداء بين الوفد وثورة ١٩٥٢ . وقضية الإسلام، وتطبيق الشريعة الإسلامية

التي تدّين الفساد الذي وجد في مصر قبل ١٩٥٢ وتشهر بالباشاوات والاقطاعيين . وفي متابعة مجريات الحملة الانتخابية ذاتها ، اتبعت جريدة « مايو » أسلوب سرد الروايات والعبارات المنسوبة لقادة الأحزاب المعارضة والتي يصعب تصديقها .

أما في مواجهة التحالف الإسلامي فإن حملة الحزب الوطني اتجهت بوجه خاص إلى التركيز على ما يمكن أن يوجد بين أفراد التحالف من اختلافات أو تناقضات ، فضلا عن آقاء الضوء بشدة على الخلافات التي ثارت داخل حزب العمل بسبب تحالفه مع الإخوان .

وبشكل عام ، يبدو أن الدعاية الانتخابية للحزب الوطني ، والموجهة ضد الوفد إنما اهتمت بشئ نوع من « حزب الأعصاب » ضد « محورها أن الوفد لن ينجح في إحراز نسبة ٨ ٪ اللازمة لدخول مجلس الشعب » .

أما الجانب الإيجابي لدعوة الحزب الوطني ، والمعمود الفقري لها ، فقد دار حول أنه حزب المنجزات التي تمت فعليا في السنوات الماضية ، وأنه أيضا الحزب الذي يمثل بحق ثورة ٢٣ يوليو ومنجزاتها . وحفلت عديد من المنشورات الموزعة بطوفان من الأرقام التي تتحدث عن المشروعات التي أنجزت في كافة الميادين . وشهدت فترة الحملة الانتخابية الاعلان عن عدد من الاجراءات التي لا يمكن فصلها عن مقصيات الحملة الانتخابية ، مثل إعفاء الفلاحين من غرامات توريد القمح والقول عن الموسم الماضي ، وإعفاء المخالفين عن إقامة مباني على الأراضي الزراعية ، وتوفير قروض للشباب لشراء وحدات لتربية الدواجن والأرانب ، وإزالة موقوفات استصلاح الأراضي ، وتملكها بأسعار زهيدة ، وتسهيل اجراءات الافراج عن السلع في الموانئ ، الخ . وفي مواجهة دعاية التحالف اهتمت دعاية الحزب الوطني باستمرار ، بالتأكيد على الصفة الإسلامية ، لمرشحي الحزب .

على أن البيان الختامي الذي أصدره الحزب ولفاء الأمين العام للحزب في الإذاعة والتلفزيون ، يظل هو الذي يعكس - أكثر من أي شيء آخر - جوهر دعاية الحزب الوطني والصورة التي حرص على تقديم نفسه بها . وتقتضى مقارنة ذلك البيان ، بالبرنامج الانتخابي للحزب الوطني في انتخابات عام ١٩٨٤ والذي سبق أن نشره الحزب على نطاق واسع إلى غلبة الطابع السياسي ، على ذلك البيان الأخير ، وحرص الحزب على تقديم صور تجتذب المواطن العادي في غمار حملة انتخابية غير سهلة . في هذا الاطار ، حرص بيان الأمين العام للحزب على أن يعرض في المقدمة ما أسماه : القضايا والمبادئ الأساسية قبل الحديث عن أية تفاصيل . وتضمنت هذه القضايا والمبادئ الأساسية :

— أن الحزب الوطني هو حزب العمال والفلاحين .

— الحزب الوطني يتممك بتدعيم القطاع العام باعتباره

ثارت من خلال المعركة بين الحزب الوطني ، والتحالف الإسلامي . وكان محور الهجوم على التحالف أفكاره هو التذكير بماتنطوى عليه أفكاره من بعث للزعات الدينية المتطرفة ، وبعد عن الروح « السمحة » للدين الإسلامي . وأخيرا ، فإن القضايا الاقتصادية ، خاصة مايتعلق منها بالظروف المعيشية الصعبة للطبقات الدنيا والكادحة إنما ثارت بالذات في سياق حملة حزب التجمع . ولم يكن أيضا من الغريب هنا أن دعاية الحزب الوطني كانت . في مواجهة ذلك . تتحدث عن أساليب الشيوعيين « والملحدنين » وأفكارهم « المتطرفة » ، « الغريبة عن التراب الوطني » .

فإذا كان الجدل حول أداء الحزب الوطني وعجزه عن حل المشاكل القائمة ، ظل هو القضية الأولى على جدول أعمال الحملة الانتخابية ، فإن قضية « الاسلام » والحل الإسلامي « برزت . مع نمو الحملة وتطورها . لتطغى على قضايا الديمقراطية ، والعدالة الاجتماعية . وكان ذلك في واقع الأمر اتساقا مع القوة الدعائية والسياسية التي برزت للتيار الإسلامي (ممثلا في التحالف) في الأيام الأخيرة للحملة .

وبالرغم من ذلك التناقض بين الحزب الوطني وبين الأحزاب المعارضة الثلاثة الأخرى إلا أن تصاعد الحملة الدعائية والنشاط السياسي لمرشحي التحالف الإسلامي بالذات ، دفع بعض قادة الرأي - خاصة من بعض ثوى الاتجاهات « الليبرالية » - إلى رؤية التناقض الرئيسي ، في أواخر الحملة الانتخابية ليس هو التناقض بين الحزب الوطني وأحزاب المعارضة ، وإنما التناقض بين التيار السياسي الإسلامي صاحب الذي يمثلته التحالف ، والقوى السياسية الأخرى (الوطني والوفد والتجمع) .

في هذا الإطار العام لقضايا الحملة الانتخابية ، وتطورها ، يمكن استعراض أبرز ملامح الدعاية الانتخابية والبرامج للأحزاب المختلفة .

فيالنسبة للحزب الوطني ، يمكن بشكل عام تصميم الدعاية الانتخابية له إلى شقين : الشق الأول سلبى ويمثل في الهجوم على الأحزاب المنافسة ، وتفنيد برامجها وشعاراتها ، والشق الثاني ، إيجابى ، ويمثل في رفع شعارات ، وإبراز منجزاته . ويتكامل مع هذا الشق الأخير ، ويوضحه ، البيان الانتخابي للحزب .

ويمكن القول أن الأداة الرئيسية لدى الحزب الوطني للرد على الأحزاب المعارضة إنما كانت هي صحيفة الحزب (مايو) ، بل ربما كانت هذه هي الوظيفة الأساسية التي قامت بها الصحيفة أثناء الحملة الانتخابية . ومع ذلك ، وكما سبق الإشارة ، فإن وسائل الاعلام والصحافة القومية إنما شاركت بشكل مباشر أو غير مباشر في حملة الحزب الانتخابية . ولم يكن غريبا في هذا السياق ، وفي مواجهة حزب الوفد ، ان اتجهت الإذاعة والتلفزيون في فترة الحملة الانتخابية إلى إذاعة البرامج والأفلام

ركيزة الاقتصاد المصري ، ويتصدى لمحاولات تصفيته .

— الحزب الوطني يدعم القطاع الخاص .

— لا مساوئ بالسلع الرئيسية المدعومة ، خاصة لمحدودي الدخل .

— لا مساوئ بالخدمات الرئيسية الضرورية مثل الصحة والتعليم ، وخاصة مجانية التعليم .

— الحزب الوطني يسعى لتوفير أكبر فرص للعمالة .

— الحزب الوطني يهتم بقضايا الشباب .

— الحزب الوطني حزب الوسط : لا اليسار ولا اليمين .

— الحزب الوطني يتمسك بثورة يوليو ومكاسبها .

— التمسك بالشرعية الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع ، ودعم القيم والفضائل والأخلاق ، والوحدة الوطنية .

وانتقل البيان بعد ذلك لتفصيل مآسياه ، المحاور الثلاثة له ، وهي الديمقراطية والتنمية ، والاستقرار :

— الديمقراطية تقوم على تعدد الأحزاب ، وعلى نظام الانتخاب عن طريق القوائم الحزبية لكي يتمكن المواطن من اختيار الحزب القادر على تحقيق مصالحه . كما تقوم الديمقراطية على الأخذ بالنظام الرئاسي الذي يسمح لأى عدد من الأشخاص بالتقدم للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية في مجلس الشعب ، ويظل الشعب هو صاحب الكلمة الأخيرة لأن بإمكانه أن يقول لا أو نعم لترشيح مجلس الشعب . كذلك فإن برنامج الحزب الوطني الديمقراطي ينبثق أوسع حرية للصحافة في مصر بلا رقابة .

— أما التنمية فترتبط بحقيقة أن التنمية الشاملة ، وبناء مصر الحديثة ، هي المشروع القومي للحزب الوطني الديمقراطي وتشمل عملية التنمية جذب القطاع الخاص ، والتخطيط ، والعمل على زيادة الانتاج ، والتنمية الزراعية رأميا وأقنيا والتوسع الصناعي لسد حاجات المواطنين الأساسية والاعتماد على الذات وتوفير فرص العمل ، والمساواة بين الرجل والمرأة ، وتوفير المسكن اللائق ، ومضاعفة الكهرباء والتنمية السياحية ، وتوفير البنية الأساسية خاصة في مجالات النقل والاتصال والمرافق العامة والاهتمام بالتعليم وربطه بالتنمية ، وكذلك مجالات الرعاية الصحية .

— أما الاستقرار فيعتمد على قدرة قواتنا المسلحة على توفير الأمن والحماية للوطن وكذلك ، تحقيق الوحدة الوطنية البعيدة عن التعصب الأعمى .

وأخيرا فإن جوهر ما ينسب للبيان الانتخابي للحزب الوطني لميأسه الخارجية ، هو قيامها على « الموضوعية والأعتدال » في التعامل مع الأشتاء العرب ، ومع كافة القوى الدولية .

وليس من الصعب على المراقب أن يلمس في هذا « البيان الانتخابي » استمرارا للروح العامة التي سادت عملية تحديد الهوية الفكرية للحزب الوطني ، والتي تمت عبر أكثر من مرحلة

جنبنا إلى جنب مع بعض التغيرات في الشعارات والأهداف وإذا أستندنا هنا بوجه خاص إلى « الإطار الفكري » للحزب الذي صدر في ١٩٨٣ ، وإلى النشاط الذي رافق عقد المؤتمر الرابع للحزب في يوليو ١٩٨٦ ، يمكن القول أن تلك الروح العامة قد تبلورت عبر مواجهتين : الأولى ، مع حزب الوفد الجديد وفيها أكد الحزب الوطني على أنتمائه إلى ثورة ٢٣ يوليو ودفاعه عنها ضد قيم وأوضاع العهد السابق عليها . والمواجهة الثانية ، مع القوى الناصرية ، التي نشطت عام ١٩٨٦ والتي بدأ منها إلزام الحزب الوطني بـ ٢٣ يوليو ، دون ناصرية ، في ضوء ذلك ، كان من المنطقي أن الإطار الفكري للحزب الوطني ، وكذلك برنامجه الانتخابي لعام ١٩٨٤ صدر مؤكدين على مبادئ ٢٣ يوليو الستة ، وعلى بيان ٣٠ مارس ، وأغفل أية إشارة إلى « الميثاق الوطني » .

على أن استمرارية تلك الروح العامة في البيان الانتخابي للحزب الوطني في انتخابات ١٩٨٧ لا يمكن أن تعجب حقيقة زيادة الجرعة « الناصرية » (أن جاز هذا التعبير) التي عبرت عنها القضايا والمبادئ الأساسية المذكورة في صدر البيان . وفي واقع الأمر ، فإن ما جاء في تلك النقاط من تأكيد على الوضع الخاص للعامل والفلاحين ، وعلى دعم القطاع العام والتصدى لتصفيته ، وعلى إلزام الدولة بدعم السلع والخدمات الأساسية وتعيين الخريجين ، كلها شعارات ليست فقط أكثر جدة ووضوحا في أي بيانات سابقة للحزب الوطني ، ولكنها تختلف بدرجة أو بأخرى مع كثير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة فعليا .

ويمكن القول أن مقتضيات الحملة الانتخابية ، وسعي الحزب الوطني إلى دعم شعبيته ربما هي التي أملت « قبل أى شيء آخر » تلك التوجهات في بيانه الانتخابي . وفي مواجهة شعارات الوفد عن المستور والديمقراطية ، وشعارات التحالف عن الحل الأملاي ، وشعارات التجمع عن العدالة الاجتماعية ومواجهة الطفيلية ، تبدو تلك المبادئ قريبة من أذهان المواطن العادي ، وقريبة من خبرته ، وتفضيلاته « المباشرة » ، ومنسندة طمأننته على حقوقه ومكسباته .

أما بالنسبة لحزب الوفد ، فقد لعبت صحيفة الوفد (لسان حال الحزب) دورا رئيسيا في الترويج لأفكار الحزب ، والتعريف بالتوجهات العامة لبرنامج الانتخابي ، ولكنها « قبل ذلك » كرست كل أعضائها للهجوم على سياسات الحزب الوطني ، في كافة المجالات ، وعلى القصور في ممارساته المختلفة .

وشهدت فترة الحملة الانتخابية بالذات حملات قوية ضد التعذيب في السجون ، والمحاكم الاستثنائية ، ومتابعة مفضلة لقضية الأغنية الملونة بالأشعاع الذري ، وفي الوقت نفسه ، استمرت الصحيفة في إثارة القضايا الدستورية وخاصة ما تعلق بعدم دستورية قانون الانتخاب .

التفصيلية ، في مقدمتها : أخيراً رئيس الجمهورية ونائبه عن طريق الانتخاب الشعبي العام المباشر ، من بين عدد من المرشحين ، وتخفيف القيود الدستورية الواردة على إمكانية سحب مجلس الشعب للثقة من الحكومة ، ومنح مجلس الشعب سلطة كاملة في شأن الموازنة العامة ، وعدم الجمع بين عضوية مجلس الشعب والعمل في الحكومة أو القطاع العام ، وألغاء المادة ٧٤ من الدستور التي تخول لرئيس الجمهورية في حالة قيام خطر ضد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو مؤسسات الدولة أن يتخذ إجراءات سريعة لمواجهة . كما يدعو برنامج الحزب إلى ترسيخ كافة مقومات الديمقراطية وإلى رفض نظام الانتخاب بالقائمة المطلقة أو النسبية ومنح سلطات تشريعية لمجلس الشورى وتأكيد استقلال السلطة القضائية ، وإلغاء القوانين الاستثنائية ، وإلغاء القيود على حرية الصحافة .

• أن اعطاء أولوية متقدمة لما يسميه برنامج الوفد « الشؤون الدينية » إنما جاء استجابة للظروف السياسية والانتخابية العامة ، أكثر منها تعبيراً عن اتجاه أصيل للوفد . وعلى أية حال ، فقد لخص البرنامج هذه الشؤون على اعتبار أن نص الدستور على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع هو « خير ضمان للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي » ، والاهتمام بالتربية الدينية والأعلام الدينية وإصلاح الأزهر .

— يصعب القول أن هناك اختلافات أساسية بين مبادئ السياسة الخارجية التي يدعو إليها الوفد ، وبين الأحزاب الأخرى . فهو يرى أن اتفاقية كامب ديفيد أصبحت منعمة من أساسها وغير ذات موضوع ، وأنه لا يجوز لا إسرائيل أن تطالب مصر بتنفيذ التزاماتها في معاهدة السلام بينما هي لا تحترم التزاماتها فيها . كما يدعو البرنامج إلى إعادة العلاقات المصرية العربية ، وتوحيد الصف العربي ، وتوثيق علاقة مصر بالعالم الإسلامي ، ويدعو البرنامج أيضاً إلى ضرورة إيجاد الحل العادل الشامل للقضية الفلسطينية ، كما يشدد بقوة على التكامل المصري السوداني وعلاقات مصر بأفريقيا . ويشدد البرنامج أيضاً على سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي ، وعلى « رسم سياسة مصر من القاهرة في ضوء مصالحنا » .

— بالرغم من حديث برنامج الوفد عن القطاع العام وضرورات تطوير الجهاز الانتاجي وضبط الأسعار وترشيد الدعم ، إلا أن أهم ما يلاحظ في الأجزاء الاقتصادية من البرنامج الثاني للوفد ، هو خلوه من أي حديث مباشر عن التخطيط القومي ، وضرورته وأولويته ، على عكس ما جاء في البرنامج الأول ، الذي أفرد بهذا أساسياً وطويلاً عن ذلك الموضوع . وفي الواقع ، فربما كان أهم ما جاء في تلك الناحية ، بل ربما أهم ما جاء في البرنامج كله ، هو السمة أو الرسالة ، والانفتاح ، البارزة للبرنامج الثاني ، بحيث فُتِحَ موضوع « الانفتاح الاقتصادي » إلى صدر موضوعات « السياسة الاقتصادية والعالية » ، بعد أن

وفيما يتعلق بالمعركة الانتخابية على وجه الخصوص ، دارت حملة الصحفية ، بل وحملة حزب الوفد بشكل عام ومن خلال المؤتمرات الانتخابية المختلفة ، حول ثلاث مقولات : - أن حكومة الحزب الوطني تسخر الأعلام القومي (الأذاعة والتلفزيون) والصحافة القومية ، وكذلك الجهاز الإداري للدولة ، وأجهزة الحكم المحلي ، ووحدات القطاع العام للدعاية لمرشحيها وحزبها .

• أن حكومة الحزب الوطني تستخدم امكاناتها لرشوة الناخبين . وتحذرت تحقيقات ومقالات كثيرة بصحيفة الوفد عن تكسب المبلغ التومينية والغذائية بالمجمعات الحكومية كظاهرة موسمية مرتبطة بالانتخابات .

• أن هناك نية مبيتة ، خاصة لدى وزارة الداخلية وأجهزة الحكم المحلي ، لتزوير الانتخابات والتحكم في نتائجها .

وفضلاً عن ذلك فإن صحيفة الوفد انتهجت أيضاً أسلوب الوصف الساخر أو المعنيز لدعاية الحزب الوطني ، بصرف النظر عن مدى صدق الروايات التي تسرد .

على أن جوهر القضايا الانتخابية التي أثارها الحزب ، نظل مرتبطة ببرنامجنا المعلن ، أكثر من أي شيء آخر . ومع ذلك ، يلاحظ هنا أن حزب الوفد لم يصدر برنامجاً انتخابياً بمناسبة انتخابات ١٩٨٧ ، وهو ما حدث أيضاً في انتخابات ١٩٨٤ .

وفي واقع الأمر ، فإن البرنامجين ، اللذين صدرا عن حزب الوفد إنما هما البرنامج العام الأول له ، الذي صدر في نوفمبر ١٩٧٧ والذي قُتِمَ إلى لجنة الأحزاب بمناسبة إنشائه ، ثم البرنامج الثاني له ، والذي صدر بعد ذلك بحوالي سبع سنوات في ١٩٨٤ وتضمن تعديلات على البرنامج الأول ، وأن لم نمر بالمبادئ والأسس العامة التي وردت به . أن هذا البرنامج الثاني لحزب الوفد ، هو ما قدمه باعتباره برنامجاً انتخابياً له في عام ١٩٨٤ ، وظل هذا البرنامج العام للوفد هو برنامج الانتخابي أيضاً لعام ١٩٨٧ . وأهملت كلمة رئيس الوفد في الأذاعة والتلفزيون . في إنشاء الحملة الانتخابية . بإلقاء الضوء على أهم ما جاء بذلك البرنامج .

أن ذلك يعني أن كلا من الحزب الوطني ، وحزب الوفد الجديد ، لم يهتما في انتخابات عام ١٩٨٧ ، بإصدار برنامج انتخابي « خاص بالمناسبة ذاتها » ، وذلك على عكس الحزبين الآخرين ، أي العمل (وشراكة في التحالف) والتجمع ، اللذين أصدرتا بالفعل برنامجين انتخابيين .

وبقراءة البرنامج الثاني لحزب الوفد الجديد ، الذي صدر في ١٩٨٤ ، والذي ظل هو برنامج الانتخابي لعام ١٩٨٧ ، وبمقارنته ببرنامج الأول ، يمكن ملاحظة ما يأتي :-

• أن الأولوية في برنامج حزب الوفد ، وفي دعوته السياسية ، كانت - وما تزال - لقضية الحريات العامة وتعديل الدستور . وعلى وجه التحديد ، فقد شملت هذه القضية عدداً من المسائل

كان هو الموضوع السابع تحت العنوان نفسه في البرنامج الأول . كما ارتبط بذلك الموضوع الحديث عن البنوك الأجنبية . وبذلك فإن هذا البرنامج هو أكثر تعبيراً عن السياسات الاقتصادية المعلنة للوفد ، وأكثر اتساقاً مع طبيعة القوى التي يعبر عنها .

أما التحالف الانتخابي لحزبي العمل والأحرار مع الإخوان المسلمين والذي لم يدعم القوات العديدة لتوصيل رسالته إلى جماهير الناخبين ، فيمكن إيراد عدد من الملاحظات على رسالته تلك :

— أن أولى هذه الملاحظات هو التركيز على الشعائر الأساسية للتحالف في الانتخابات أي : الإسلام هو الحل . وجوهر الفكرة التي ألححت عليها عديد من المنشورات هي أن الإسلام - باعتباره نظاماً نزل من عند الله - معصوماً من العيوب والثغرات التي تصيب غيره من الأنظمة ، وبناء عليه فإن الإسلام هو المنفذ الوحيد لكل مآمننا من مشاكل وأزمات .

وفي واقع الأمر ، فإن التركيز على فكرة أن الإسلام هو الحل - بدا بديلاً عن التركيز على أية مضامين أخرى لبرنامج التحالف الانتخابي .

— نجاح الدعاية الانتخابية للتحالف ، بشكل يفوق - غالباً - أية قوة أخرى ، في إبراز أهمية المشاركة السياسية ، خاصة التصويت الانتخابي ، وفي إدماج هذه الدعوة للمشاركة في صلب مفهوم الحل الإسلامي الذي يطرحه التحالف .

وعلى وجه التحديد فتمت المشاركة في الانتخابات كواجب ديني ، بحاسب عليه المؤمن يوم القيامة .

وصيغت الدعوة للمشاركة في هذا السياق بعبارة قوية ومحكمة الصياغة ، وكانت في بعض الأحيان ذات طابع أدبي أخاذ .

على أنه من المهم ملاحظة أن هذه الدعوة للتصويت والمشاركة ، لم تكن مطلقة ، أي موجهة للتصويت والمشاركة في ذاتها كميبدأً ، ديمقراطي ، بصرف النظر عن اتجاه التصويت ، ولكنها اتجهت تحديداً نحو التصويت لصالح ، التيار الإسلامي ، وهنا يأتي التأكيد على أن التصويت الإسلامي هو فقط الذي يرضى الله ، وعدم التصويت لهم بغضب الله ، ويعتبر نفاقاً يحاسب الإنسان عليه .

وبهذا المنطق تخفى - من حيث الجوهر - حرية الاختيار ، بل أن ميبدأً - سرية التصويت - يضحى لا محل له . وليست القضية هنا هي القول بأن الله مطلع لا محالة على الاختيار الذي سيفضله الناخب ، لكن هي في القول بأن الله سيغاقب هذا الناخب إن لم يفخر اختياراً معيناً !

— يمكن القول أنه كان هناك من جانب الإخوان المسلمين ومناصريهم - بشكل عام - حرص على التمايز في دعائهم وبرنامجهم عن حزب العمل ، خاصة في أواخر المعركة . وقد صدرت منشورات هؤلاء ليس باسمه للتحالف (أو المرشحين

على قائمة حزب العمل ، ولكنها غالباً ما صدرت باسم ، الإسلاميون على قائمة حزب العمل ، أو ، جبهة الإخوان المسلمين وحزب العمل ، كما كان هناك أيضاً حرص على توضيح أن نزولهم على قائمة حزب العمل ، إنما كان أمراً اضطرارياً بسبب قيود قوانين الانتخابات والأحزاب .

وفي واقع الأمر ، فإن اشتداد الحملة الانتخابية صاحبته غلبة الشعارات ، الإخوانية ، الخاصة على شعارات التحالف ، وزادت بذلك أيضاً حدة النفعة الدينية القاطعة .

— أن هذا المناخ ساعد - بشكل عام - على استغلال الدين كأداة انتخابية في مواجهة المرشحين الآخرين ، خاصة أولئك الذين عرفت عنهم توجهات ، علمانية ، وكان سلاح ، التكفير ، أو الاتهام ، الشيوعية والاحاد ، أحد الأسلحة البارزة . والمعاداة - في مواجهتهم .

والنقطة الهامة هنا ، هي أنه بالرغم من عدم صدور بعض هذه الرسائل الدعائية الانتخابية عن التحالف أو من أي من أطرافه ، إلا أنها في النهاية مثلت رسيداً له . كما أنها أسهمت في الهجوم على العديد من العناصر المنافسة للتحالف ، والنيل من مصداقيتها لدى الجماهير .

فلذا انتقلنا إلى البرنامج الانتخابي للتحالف في انتخابات ١٩٨٧ والذي صدر بعنوان « البرنامج الانتخابي على قائمة حزب العمل » ، فسوف نلاحظ ابتداءً أن مجرد صدوره خصيصاً لتلك الانتخابات كان سمة مميزة للتحالف عن كل من الحزب الوطني والوفد . كما سبق الإشارة - حيث اكتفى هذان الأخيران ببرامجهما العامة أساساً - على أن الأمر كان يختلف بالنسبة للتحالف ، لأن الارتباط بطيف قوى مثل الإخوان المسلمين كان لابد وأن يعكس في برنامج موحد مقدم من الشركاء المتحالفين ، ولذا لا يبدو غريباً أن ذلك البرنامج الانتخابي اختلف بشدة سواء عن البرنامج العام المعلن لحزب العمل ، أو عن البرنامج الانتخابي للحزب في الفترة السابقة (أي انتخابات ١٩٨٤) . وهنا ، فإن المقارنة تبدو لافتة : بين البرنامج الانتخابي للوفد (والذي اندرج الإخوان في قائمته) في انتخابات ١٩٨٤ ، وبين البرنامج الانتخابي للتحالف عام ١٩٨٧ . ففي الحالة الأخيرة ، يبدو أثر التحالف مع الإخوان أكثر فعالية مما هو الحال مع الوفد . وربما كان ذلك بالدرجة الأولى يرتبط بطبيعة علاقة القوى بين الأطراف الداخلة في التحالف الانتخابي ، في الحالتين . ومع ذلك ، لا يمكن تجاهل حقيقة أن السمة الدينية والأخلاقية إنما هي سمة أساسية لحزب العمل الاشتراكي ، ولسلفه (مصر الفتاة) ، وأن نمو هذه السمة لا يمكن أن يعزى إلى التحالف مع الإخوان المسلمين إلا بمعنى جزئي .

في هذا الإطار يمكن تسجيل أكثر من ملاحظة على برنامج التحالف الإسلامي على قائمة حزب العمل :

— أولى هذه الملاحظات ، أن هذا البرنامج (ومختلفاً عن

برنامج انتخابات ١٩٨٤ ، وعن البرنامج العام للحزب (افرد بندين رئيسيين مستقلين لمسائلتين : الأولى ، هي تطبيق الشريعة الإسلامية) والتي وردت بشكل موجز للغاية في البرنامج العام للحزب ، وكذلك برنامجه الانتخابي لعام ١٩٨٤ ضمن الحديث عن ديمقراطية الحكم كأحد ملامح إصلاح نظام الحكم) والثانية هي الثقافة والأعلام ، والتي لم ترد في برنامج ١٩٨٤ إلا بشكل موجز في سياق الحديث عن معالجة المشاكل الجماهيرية .

— الملاحظة الثانية ، هي تغيير أولويات القضايا محل الاهتمام ، وتبدو أبرز التغييرات هنا في أن مطلب إصلاح الأوضاع الاقتصادية ، الذي كان يمثل البند الأول في أولويات برنامج ١٩٨٤ ، والبند الثاني في البرنامج العام للحزب تراجع في برنامج ١٩٨٧ ليصبح هو البند السادس (قبل الأخير) ، وحل على رأس الأولويات إصلاح نظام الحكم ، ثم تطبيق الشريعة الإسلامية ... أي أننا نواجه في برنامج الانتخابات الأخيرة بتفضيل مطلق للإصلاح السياسي ، والذي يحتل فيه تطبيق الشريعة مكانا مركزيا ، وذلك على أساس أن هذا الإصلاح السياسي هو الشرط الأساسي للإصلاح الاقتصادي . فإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن البند الثالث من برنامج الحزب هو إشاعة الفضيلة وإغلاق أبواب الفساد ، بدلا لنا معنى مانعنه شعارات الحزب من أنه ، من الإيمان والأخلاق والفضائل ... سيبدأ حل المشكلة الاقتصادية ، أي أن محل الإصلاح هنا هو أساسا سياسي وأخلاقي وقيمي .. قبل أن يكون إصلاحا اقتصاديا .

— الملاحظة الثالثة ، هي السمة العاسمة والجزرية للحديث عن موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية . فكما يقول البرنامج : « أن تطبيق الشريعة الإسلامية واجب ديني وضرورة وطنية ، فلا يجوز أن يكون ذلك مجالا للموافقة أو المعارضة ، بل يتعين على كل مسلم الاستجابة إلى أمر الله تعالى بتحكييم شريعته .. » ويتحدث البرنامج أيضا عن « الدولة الإسلامية » التي يستهدفها ، والتي يكون فيها « الأخوة الأقباط وأهل الكتاب عامة » مواطنين لهم ما للمسلمين ، وعليهم ما على المسلمين . وفي الواقع ، لن يكون من قبيل المجازفة القول بأن هناك تناقضا بين الطابع ، الإصلاحى ، للدعوة في القسم الأول إلى « إصلاح نظام الحكم بالديمقراطية الصحيحة » وبين الطابع الثورى (إذا جاء هذا التعبير) للقسم التالي عن « تطبيق الشريعة الإسلامية » . فالتمديدات ، التشريعية ، المطلوب إدخالها تتجاوز الضرورة الدستورية ، الوضعى ، ويكلمات البرنامج نفسه : « المفهوم المتكامل للشريعة يتجاوز طبيعته الحال مسألة الحدود ، بل يتجاوز القوانين المدنية والجنائية ، فسياسة الاعلان مثلا أو التعليم لا تقل خطرا ، وكذلك فإن مابتعلق بالنظام الاقتصادى وبالأوضاع الدستورية هو من الأصول الأولى » . وإذا تأملنا المطالب التفصيلية الخاصة بتطبيق الشريعة نجدها تتجاوز ما جاء في برنامج حزب العمل لعام ١٩٨٤ عن الدعوة ، لمراجعة ، التشريعات للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة أو

ما جاء في البرنامج العام للحزب عن « عدم جواز أن تتضمن القوانين ما يخالف الشريعة الإسلامية » . أى أن برنامج التحالف الانتخابي لعام ١٩٨٧ إنما كان برنامجا ثوريا في جوهره ، ويرتكز بالدرجة الأولى على فكرة التشريع الإسلامى وجدواه . ولذلك ربما لم يكن مصادفة أن ذلك الجانب على وجه الخصوص ، هو الذى برز مع تصاعد الحملة الانتخابية ، باعتباره حجر الأساس فى دعاية التحالف الانتخابية .

— وأخيرا ، فإن المبادئ العامة للسياسة الخارجية كما جاءت في البرنامج الانتخابي للتحالف ، لم تخرج في جوهرها عما أجمعت عليه كافة الأحزاب ، سواء بالنسبة لتناقضات كامب ديفيد (التى طالب البرنامج بتجميدها) أو بالنسبة للعلاقات المصرية العربية ، أو بالنسبة للعلاقة مع القوى العظمى . ومع ذلك تظل لصيغة البرنامج سماتها الخاصة عندما نقرر أنه ، دون الاستقلال السياسى والعسكرى يستحيل أن تحقق مخطط النهضة الإسلامية .. واستقلاننا يبدأ بتعميق إيماننا بعقيدة لا إله إلا الله . فمن هذا الإيمان وبفضله ، تبدأ مسيرة الاستقلال فى أبعادها كلها .

وفما يتعلق بحزب التجمع ، فقد كان اشتراكه فى انتخابات ١٩٨٧ ، تنفيذاً لقرار اتخذه الحزب ، بعد جدال واسع بين الذين أيدوا فكرة المشاركة فى الانتخابات وبين الذين عارضوها فى داخله ، ولذلك فإن السؤال : لماذا شارك الحزب فى الانتخابات ؟ ، كان أول الأسئلة التى تعين على الحزب أن يقدم اجابته عنها ، عند البدء فى حملته الانتخابية .

وفى بيان صدر عن اللجنة المركزية لحزب التجمع حول مبررات قبول الدخول فى المعركة ، وليس الانسحاب منها ، قالت اللجنة أن ذلك الموقف - أى موقف الاشتراك فى الانتخابات - سوف يحقق النتائج التالية :

— ممارسة دعاية سياسية واسعة النطاق ، والاتصال المكثف بالجماهير ، مع إمكانية تمثيل التجمع واليسار المصرى فى مجلس الشعب .

— دفع أكبر عدد من الكوادر الحزبية للارتباط بالجماهير .

— كسب عضوية حزبية جديدة ، وإنشاء مواقع حزبية فى مواقع جديدة .

— الاستفادة من دروس الانتخابات القديمة .

— إبراز موقف اليسار من مشكلات وقضايا المجتمع فى مواجهة موقف اليمين .

— اكتساب خبرة عملية فى بناء التحالف اليسارى .

فى هذا الإطار العام ، شن الحزب حملته الانتخابية . ولعبت صحيفة الأهرام - مثل غيرها من الصحف الحزبية - دورا هاما فى الدعوة لبرنامج الحزب ، ولكن تركيزها الأساسى انصب على التنديد بسياسات الحزب الوطنى ، وعلى فضح نوايا الحكومة إزاء الانتخابات المقبلة . فحفلت الجريدة من ناحية بالأخبار والتحليلات التى تندد باستغلال الدولة لامكانياتها

ولالأجهزة المحلية في الدعاية لمرشحي الحزب الوطني، كما ركزت من ناحية أخرى ومنذ اليوم الأول للحملة على فكرة أن الحكومة سوف تزور الانتخابات، مستندة إلى مبررات كثيرة رددتها الصحفية عبيدا من المرات، مثل :
— موابق الحكومة في ذلك الشأن .

— شخص الوزير المسئول عن إجراء الانتخابات .
— الموعد والأسلوب الذي اختارته الحكومة لإجراء الانتخابات .

— ذكر الجريدة لعديد من الوقائع المنفرقة التي تؤيد ذلك والتي تنسب إلى الحكومة بشكل عام .

وإذا نظرنا بشكل عام إلى مواقع الأحزاب في المعركة الانتخابية، والدعاية الانتخابية، لوجدنا أن الحزب الوطني وقف - بشكل عام - في موقع « الدفاع »، وإن كانت مواقفه الدفاعية حصينة، أما الطرف الذي اتخذ وضع الهجوم أكثر من غيره فكان التحالف الإسلامي على قائمة حزب العمل . وفي أواخر المعركة، بدا وكأن جحافل التحالف، تحت رايات « الإسلام » مقبلة على إحراز أصوات تفوق كل التوقعات . أما بالنسبة للحزب الوفود والتجمع، فإن « القلق » كان هو السمة التي سادت كلا منهما : فالوفد، بدا قلقا من عدم إمكانية تحقيق نسبة من الأصوات تتناسب مع مكانته في الحياة السياسية (على الأقل كما يؤمن بها قائله وأنصاره)، بل لقد ظهر قلقه - في عمار عملية التصويت - من عدم إمكان تحقيق نسبة ٨٪ نفسها، واستغلت الأحزاب المنافسة - خاصة الحزب الوطني - هذا الهاجس في حرب أعصاب ضد الوفد، كما سبقَت الإشارة . أما قلق التجمع فقد نبع من الفجوة الواسعة بين توجهاته الوطنية والاجتماعية التي يفترض أنها تجتنب قاعدة واسعة للغاية من المواطنين، وبين ضالة التأييد الشعبي الذي كان قادرا على جذبِه . وبدا هذا القلق منطقيا مع نمو الحملة الانتخابية، ومع تبلور الفلوي الكبرى المتنافسة على الأصوات، أي الوطني، والتحالف والوفد .

في هذا السياق، لم يكن غريبا أن قلق التجمع انعكس في علو الأصوات بالتدريج بالزور، كعنصر أساسي في حملته الانتخابية، وقيل أن تبدأ الانتخابات بالفعل ! أكثر من أي حزب آخر .

أما من حيث البرنامج الانتخابي، فقد كان التجمع - كما دتته - نشيطا في وضع ذلك البرنامج لانتخابات ١٩٨٧ مثلما اهتم من قبل بوضع برامجه لانتخابات ١٩٨٤ و ١٩٧٩ و ١٩٧٦، فضلا عن وجود برنامج سياسي عام للتجمع صدر في إبريل ١٩٨٠ . أي أن الحزب - على عكس أحزاب أخرى - يعتبر وجود البرنامج عند دخول أية معركة انتخابية - مسألة أساسية وليست ثانوية، وأن هذا البرنامج يمكن أن يكرس للطرف المحدد الذي تدور الانتخابات في إطاره، ويختلف بتلك الصفة عن البرنامج السياسي العام للحزب، ذي الطابع العام، بعيد المدى .

ومع ذلك، فإن نظرة سريعة إلى البرنامج الأخير لانتخابات عام ١٩٨٧ توحى باهتمام أقل، سواء من حيث أحكام صياغته مضمون البرنامج أو حتى شكله . وتبدو هذه الحقيقة يبر من مقارنة ذلك البرنامج ببرنامج عام ١٩٨٤ على سبيل المثال . كما يظل من المفيد للغاية رؤيته في ضوء البرنامج السياسي العام للتجمع .

— أن أولى الملاحظات هنا، هي أن برنامج التجمع عام ١٩٨٧، حرص بشدة على التقدم للانتخابات، وعلى مخاطبة الجماهير، باعتباره مدافعا عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الفقيرة والمتوسطة، أو مايسمى بالطبقات الشعبية .، والبرنامج بهذا التوجه إنما يكرر نفس مضمون برنامجه السابق في انتخابات ١٩٨٤، بل وينفخ الألفاظ في مواضع عديدة، ولكنه لا يهتم بالتركيز السابق على شعار « نقاذ مصر من الفساد والطغرافية والتبعية »، بقدر مايطرح - ينطلق « نقاذ مايمكن نقاذه » - هدف « إعطاء الأولوية لنفاذ الوطن من الأزمة الطاحنة التي أوصلته إليها » سياسة الانفتاح المغلبي « مع ادراكه أن تنفيذ هذا البرنامج في إطار المجتمع الرأسمالي الحالي، هو خطوة ضرورية لإعادة التوازن إلى الاقتصاد المصري، وإيقاف التزدي في كافة أوضاع البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية » . وفي هذا السياق العام، يطرح الحزب أفكاره المعنوية : « للفصل من أجل حل الأزمة الاقتصادية يضع العبء على الانفصاليين » و « الدفاع عن مستوى معيشة الطبقات الفقيرة » و « تنفيذ المطالب المشروعة لفتات الشعب » و « مواجهة الأخطار المحدقة بالوحدة الوطنية وتحقيق تنمية ثقافية ديمقراطية » و « الأعداد لبناء اقتصاد وطني مستقل بالاعتماد على الذات »، ثم يتحدث البرنامج في نهايته عن « مواجهة تسلط الحزب الحاكم ودفع التطور الديمقراطي للأمام » و « تعزيز الاستقلال الوطني وتأكيد عروبة مصر وعدم انحيازها دوليا »، ولكن يظل تركيز الحزب منصبا - وفق ذلك البرنامج - على أهداف اقتصادية اجتماعية محددة تتمثل في : مكافحة الغلاء المتصاعد - توفير المساكن للطبقات الفقيرة والمتوسطة - توفير العلاج المجاني المناسب للشعب - توفير التعليم المجاني لكل من هم في سن التعليم - رفع الأجور والمعاشات للعمال والموظفين، فضلا عن تبني المطالب الخاصة لكل من العمال والموظفين والفلاحين والحرفيين وصغار التجار، والنساء والشباب والأطفال .
— وبإحاطة طانيا، « من خلال المقارنة البسيطة بين برنامجي ١٩٨٤، ١٩٨٧ فيما يتعلق بالقضايا التفصيلية، أن البرنامج الأخير لا يتضمن تركيزا أعلى، استمرار وإصلاح نظام الدعم » ينقص الإصرار الذي بدا في برنامج عام ١٩٨٤، وإن ظلت المطالب الأخرى الخاصة بقضايا الغلاء والمساكن والعلاج والتعليم موجودة، كما استبدلت « بمشكلة المواصلات » . مسألة رفع الأجور والمعاشات « للعمال والموظفين، كإحدى المشاكل الجماهيرية الملحة » .

العام يمكن رصد عدد من التطورات :

— فيمقتضى ما سبق ذكره ، أخذت الفجوة تضيق بين الإطار الدستوري والرسمي للنظام السياسي وبين واقعته الفعلية . وزاد من إمكانية ذلك ، أن أبرز القوى الخارجة عن ساحة الممارسة السياسية الشرعية وجدت طريقها للعمل الشرعي ، من خلال الأحزاب القائمة ، ينطبق هذا على كثير من العناصر « الشيوعية » و « الناصرية » ، مثلما ينطبق على جماعة الإخوان المسلمين . ومع أن الفرصة المثلى لتعبير هذه القوى عن نفسها لا يمكن أن تتم إلا بالسماح لها بتكوين أحزابها المستقلة ، إلا أنه لا يمكن إنكار أن الفرص التي نالتها - خاصة من خلال حزب التجمع بالنسبة للناصرين والشيوعيين ، ومن خلال التحالف مع حزبي العمل والأحرار بالنسبة للإخوان المسلمين - مكنتها من توجيه خطابها المباشر إلى الرأي العام .

وفي ظل تلك الحقيقة ، فإن عجز أى من تلك القوى ، عن إبراز مكاسب « سياسية » معينة ، إنما يعزى - بالدرجة الأولى - إلى حدود قوتها الذاتية ، قبل أن يعزى إلى القيود القانونية والرسمية القائمة فعلا ، والتي يعاني منها الجميع .

— وبمقتضى التطورات السابقة أيضا ، اتجهت أحزاب المعارضة إلى المزيد من بلورة هويتها ، وتماييز القوى التي تعبّر عنها ، فانتهاء التحالف بين الوفد والإخوان ، أعاد إلى الوفد سمته « الوفدية » الفالصة ، بعد أن تسبب ذلك التحالف في غمار انتخابات ١٩٨٤ في توليد الشعور بخيبة الأمل لدى الذين تجذّبهم « علمانية » الوفد ، ولذلك فإن نقص مقاعد الوفد في برلمان ١٩٨٧ لم يعكس نقصا في وزنه السياسي ، بقدر ما عكس قدرته على الاستمرار . ولكن بصعوبة - كحزب له هويته المستقلة .

من ناحية ثانية ، فإن تحالف حزبي العمل والأحرار ، مع الإخوان المسلمين ، في قائمة موحدة لحزب العمل أسهم بقوة في تركيز وبلورة القوى السياسية الإسلامية على الساحة المصرية . ويمكن القول أن تبلور هذه القوى وقدرتها على المبادرة بالتحرك الفعال وفق قواعد الممارسة السياسية المشروعة كانت أبرز التطورات التي جاءت بها انتخابات ١٩٨٧ بالنسبة لتطور النظام الحزبي . والأمر الأساسي هنا ، أن تلك الفاعلية التي أبدتها القوى السياسية - الإسلامية لم تعتمد فقط على قواعد تقليدية (عائلية أو محلية) قديمة بقدر ما اعتمدت أيضا - بل وغالبا - على قوى حديثة نشأة ، تدخل معترك السياسة لأول مرة . وفي واقع الأمر ، فإن القوى السياسية الإسلامية ، وكما تجسدت في التحالف الإسلامي على قائمة حزب العمل ، كانت هي الأكثر نشاطا في تقديم أجيال جديدة من الكوادر السياسية لساحة العمل السياسي أكثر من أى حزب آخر ، وهو ما يعنى - بالتالى - إضافة هامة ليس فقط إلى رصيدها السياسي الحالي ، وإنما أيضا رصيدها المستقبلي . على أن ذلك يعنى - من ناحية أخرى - أن مصير كل من « حزب العمل » و « حزب الأحرار » كأحزاب لها هوية واضحة مستقلة مازال

— ويلاحظ ثالثا أن هذا البرنامج لانتخابات ١٩٨٧ - مثل برنامج انتخابات ١٩٨٤ - يختلف في مضمونه عن البرنامج السياسي العام للحزب . فالبرنامج السياسي للحزب يعن بشكل واضح أنه يصدر (من أجل مصر وطننا للحرية والاشتراكية والوحدة) وأن الحزب سيناضل (من أجل استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية أو مواصلة السير على طريق الاختيار الاشتراكي) . وبداهة فإن هذه الأهداف الطموحة ، تنقلص في البرنامج الانتخابي عام ١٩٨٧ إلى « محاولة لانقاذ الوطن من أزمنة الطاحنة » ، لا يقم إجراءات لبناء الاشتراكية ، أو حتى للتحول إليها ، وإنما المهمة الرئيسية هي إنقاذ الوطن ، ولا يتطلب تنفيذ البرنامج إلغاء المجتمع الرأسمالي القائم حاليا ، بل يجب تنفيذه في إطاره لإعادة التوازن في اقتصاد البلاد ، وإيقاف التردى في كافة أوضاعه الأخرى .

— وفي واقع الأمر ، لا يمكن القول بأن هذا الاختلاف بين روح البرنامج السياسي العام للحزب (الذي صدر عام ١٩٨٠) وروح البرنامج الانتخابي لعام ١٩٨٧ ، إنما يعكس مجرد الاختلاف بين « عمومية » البرنامج العام ، و « خصوصية » أو « مرحلية » البرنامج الانتخابي ، ولكنه يعكس - بالأحرى - التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحادة التي ألمت بالمجتمع المصري ، وفرضت - بالتالى - رؤى أكثر واقعية لكيفية مواجهتها .

٢ - تطور النظام الحزبي

يمكن إدراج النظام الحزبي المصري في مرحلته التي بدأت منذ عام ١٩٧٦ ضمن ما يعرف في أنبيات الأحزاب السياسية باسم « نظام الحزب المهيمن » ، أو « المسيطر » ، أى : النظام الذى يعرف تعددا حزبيا مع وجود حزب واحد قوى يسيطر - لفترة طويلة - على سلطة الحكم . على أن الوجود الشرعى أو القانوني للأحزاب الأخرى والفرصة المتاحة لها نظريا للوصول إلى الحكم ، لا تكافئها - في الحالة المصرية - حتى الآن أية فرصة واقعية للوصول إلى الحكم ، الأمر الذى يجعل سيطرة الحزب المهيمن (وهو هنا الحزب الوطنى الديمقراطي) تكاد أن تكون احتكارا للحكم . فإذا كانت تلك السمة « الاحتكارية » قد التصفت بالتجربة الحزبية المصرية الحالية ، منذ نشأتها ، إلا أنه يمكن أيضا القول بأن تغيرات هامة قد طرأت عليها ، وأن انتخابات عام ١٩٨٧ مثلت علامة هامة ، بالنسبة لتلك التغيرات . وعلى وجه التحديد فإن أحزاب « المعارضة » أصبحت في عام ١٩٨٧ أكثر تجزرا في الحياة السياسية المصرية بالنسبة لوضعها قبل عقد من الزمان ، كما أنها اكتسبت - بشكل تدريجي - بطىء - فرصا أكبر للتعبير والضغط داخل الهيئة التشريعية وبدء وصول عدد مقاعدها فيها إلى مائة مقعد ، وبعبارة أخرى ، فإن الأحزاب السياسية تتجه لأن تكون مكونا أساسيا للنظام السياسي المصري ، وليس على هامشه . وفي هذا الإطار

سؤالا كبيرا معلقا . وفي حين لا يمكن القول أن التحالف مع القوى الإسلامية قضى على هوية هذين الحزبين - خاصة حزب العمل - إلا أن قدرتهما على البقاء الفعال المستقل على الساحة السياسية ، في حال انقضاء تحالفهما مع الإخوان يظل محلا لتكهنات متباينة . أما بالنسبة لحزب التجمع وبالرغم من الإبقاء نظريا على صيغته « التجمعية » إلا أنه أتجه أكثر للتعبير بالذات عن فصائل من الماركسيين المصريين أكثر من أية قوى أخرى ، وفي نفس الوقت فإن سعى « الناصريين » لبناء تنظيمهم (أو تنظيماتهم) المستقلة ، فضلا عن ظهور جريدة جديدة تعبر عنهم (صوت العرب) إنما يدفع في نفس هذا الاتجاه . على أن أزمة التجمع نظل مرتبطة بعجزه عن التعبير التنظيمي عن القوى التي يفترض أنه يعبر عنها . وعلى عكس كل من « الوفد » و « التحالف الإسلامي » على قائمة العمل ، اللذين استطاعا بالفعل حشد قوى اجتماعية تهتم - طوعا واختيارا - بابتياؤها ، فإن حزب التجمع لم يفلح في ذلك بالنسبة للقوى التي ينجم إليها ، أي الطبقات الشعبية أو الفقيرة (التي تشكل أساسا من العمال والفلاحين الفقراء) أو شرائح هامة من الطبقات الوسطى . وهذه الحقيقة تحديدا هي التي تبلور ما يمكن تسميته أزمة « اليسار السياسي » في مصر ، في الوقت الراهن .

— أما بالنسبة للحزب الوطني الديمقراطي ، فإن مشكلته ما تزال هي في تطابقه شبه التام مع « الحكومة » أو السلطة التنفيذية ، وهو ما يبدوا بوضوح شديد في انتخابات ١٩٨٧ مثل غيرها . ولكن ذلك يلقي الضوء على إحدى الخصائص البارزة للأحزاب من نمط الحزب الوطني ، وهي أن نشاطها وفعاليتها كأحزاب إنما تبرز فقط في وقت المعارك والمحملات الانتخابية ، وفيما عدا ذلك فإن وجودها المستقل كأحزاب يضحى ضيلا للغاية ، بما لا يتناسب مع طبيعتها كأحزاب أغلبية . وفي هذه الحدود ، فإن تبلور « هوية » الحزب الوطني عبر انتخابات ١٩٨٧ إنما تمثلت في سعيه لاكتساب تأييد « القوى الصامتة » ، المواطن العادي ، في السياسة المصرية ، وهو ما بدأ في طرح توليفة من الشعارات العامة التي ترضى المزايا العام ويصرف النظر عن واقعيتها أو صعوبات تطبيقها . وبذلك ظل هو الحزب الذي يعبر - عن نخبته - عن ببروقراطية الدولة والقطاع العام وشرائح من العائلات الكبيرة الريفية وعناصر من كبار الرأسماليين ورجال الأعمال . كما يعبر - في قاعدته عن الجماهير العريضة ، البعيدة عن السياسة ، والتي تتجه - في وقت الانتخابات - لتأييد حزب الحكومة باعتباره القوة التي تمتلك - فعليا - تقديم السلع والخدمات ، وبيدها مقاليد المنع والعطاء . ومع ذلك ، لم يكن غريبا أن يسعى الحزب الوطني ، في مواجهة التحدي المتزايد لقوى المعارضة إلى بلورة توجه « سياسي » مستقل ، يقوم على فكرة « التوازن » و « الوسطية » و « الاعتدال » معبرا بذلك عن تيار أصيل في تاريخ الحياة السياسية المصرية ، وإن تغيرت صياغاته وأشكاله .

٣ - النشاط الحزبي :

كانت معركة الانتخابات النيابية ذروة النشاط الحزبي عام ١٩٨٧ ، سواء على الصعيد النشاط التنظيمي أو النشاط الجماهيري ، الواسع ، من خلال المؤتمرات واللقاءات الجماهيرية أو من خلال الصحافة الحزبية .

وعلى عكس الحال في الأوقات العادية ، شهدت أيام المعركة نشاطا جماهيريا واسعا من جانب الحزب الوطني ، خاصة في صورة لقاءات ومؤتمرات التفت فيها قيادات الحزب والحكومة مع الجماهير الشعبية ، وغطت كافة أنحاء الجمهورية . كما قام الحزب بالورق نفسه لحشد التأييد لإعادة ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية . وعلى الصعيد التنظيمي ، فإن الحديث عن تطوير الحزب والتعديلات في مناصبه القيادية لم يترجم في الغالب إلى إجراءات فعلية ، أما جريدة الحزب (مايو) فقد ظل الهدف الأساسي لها هو تعقب أخبار أحزاب المعارضة ، وفيما عدا حملة حشد التأييد لترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية ، لا نجد للجريدة حملة منظمة في موضوع ما ، بقر ما نجد موضوعات متفرقة تغطي كل شيء تقريبا ، فضلا عن أمثالاتها بأحاديث للمسؤولين الرسميين والوزراء في كل عدد للجريدة تقريبا .

أما بالنسبة لحزب الوفد الجديد ، فقد بدا - سواء في غمار المعركة الانتخابية أو بعدها - أكثر انساقا مع شعاراته وأفكاره « الليبرالية » من أي وقت مضى منذ إنشائه ، وخاصة بعد تحالفه مع الإخوان . وقد ظهر ذلك في تركيزه الشديد على مطالب الإصلاح السياسي ، للنظام وعلى ضرورة استكمال أركان « الديمقراطية » وإصراره على المشاركة النشطة في الانتخابات العامة والمحلية ، ولا شك أن أبرز المواقف التي بلورت هذا التوجه لحزب الوفد إنما تمثلت في امتناعه عن ترشيح الرئيس حسني مبارك لفترة رئاسة ثانية للجمهورية ، وفي تفسيره لذلك القرار أكد فؤاد سراج الدين رئيس الوفد أنه أي القرار لا يمس شخص الرئيس مبارك الذي يكن له الوفد كل احترام ، ولكنه يتصل بالسياسة العامة للدولة . وقال : « أننا نتفق مع الرئيس مبارك في سياسته العربية والخارجية ونختلف معه في السياسة الداخلية كل الاختلاف ، كما أن موقفنا اليوم ليس بجديد بل هو استمرار لرأينا ، ويعتبر متمشيا مع برنامج الوفد » « لقد طالبنا بالغاء القوانين الاستثنائية ، ووقف العمل بقانون الطوارئ ، ووضع دستور جديد يؤكد سلطات الشعب ، ويدعم الديمقراطية ، وطالبنا بأن يتم اختيار رئيس الدولة بطريقة الاختيار الحر المباشر ، وليس بالاستفتاء ، وأن يتخلى الرئيس عن أي حزب بمجرد توليه السلطة ، ولم يتحقق أي شيء من هذه المطالب طوال فترة الرئاسة الأولى ، ولم يبين موقف الرئيس من هذه المطالب في فترة الرئاسة

محزري جريدة الوفد من تهم الرشوة والابتزاز والتهريب وهي التهم التي دعمتها بقوة أجهزة الأمن .

وقد مارس الحزب نشاطه وعبر عن آرائه من خلال مجلس الشعب ، والمؤتمرات والأنشطة الجماهيرية ثم من خلال صحيفته وبرز في نشاط الحزب في مجلس الشعب الاستجوابان اللذان فتما حول الزراعة والاسكان ، كما امتنعت الهيئة الوفدية عن التصويت لصالح المدعى الاشتراكي الجديد ، وأكد رئيسها على اعتراض الوفد على منصب المدعى الاشتراكي من حيث المبدأ . كذلك استمر الوفد في عقد الندوات والمؤتمرات الجماهيرية خاصة في القاهرة والاسكندرية والاحتفال بذكرى سعد زغلول ومصطفى النحاس وعيد الجهاد كما عقد أكثر من مؤتمر لشباب الوفد .

أما صحيفة الوفد التي أصبحت أول صحيفة حزبية يومية فقد شنت إلى جانب اهتمامها الدائم الأثير بنمق وبندثرة ٢٣ يوليو عددا من الحملات الصحفية الهامة حول اهدار المال العام وأزمة النواء والعلاج ، والنلوث والأغذية الفاسدة فضلا عن إثارة العديد من الموضوعات المثيرة الأخرى .

واستنادا إلى صحيفة الوفد أيضا يمكن استنتاج أن أهم القضايا العربية والخارجية التي شغلت الحزب هذا العام تمثلت في القضية الفلسطينية والتنبيه للمخاطر الاسرائيلية . وفي رد فعل لقرار الحكومة المصرية بأغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بالقاهرة قال بيان الحزب أن هذا القرار عبر عن استياء المصريين من بعض الفلسطينيين ولكنه دعا إلى أخطاء الأزمة ، واتسم موقف الوفد من الحرب العراقية الايرانية بالتمسك على أدانة الجانب الايراني ، كما اتفخت صحيفة الوفد موقف الادانة من الممارسات الخارجية للنظام البليبي ، والممارسات الداخلية للنظام السوري ، فضلا عن أدانة ، التعذيب ، في تونس . واستمر الحزب وصحيفته في التأكيد على العلاقة الحميمة الخاصة بين مصر والسودان وهو ما تجسد في اللقاء بين قيادات الوفد وبين كبار المسؤولين السودانيين .

وعلى صعيد القيادة والتنظيم فإن وفاة اثنين من قيادات الوفد عام ١٩٨٧ (وحيد رافت وممتاز نصار) أبرز ، أزمة القيادة ، التي يقبل عليها حزب الوفد . وإذا كان هناك اهتمام بمعصر « الشباب » في الوفد ، تمثل في افتتاح معهد شباب الوفد للدراسات السياسية في يناير ١٩٨٧ فإن قدرة الحزب على دفع العناصر الشابة إلى مواقع القيادة ما تزال قضية محل تساؤل هام . وأخير اقدمت على نشاط حزب الوفد عام ١٩٨٧ بصور أكثر من صحيفة وفدية جديدة مثل « صوت الوفد » بالشرقية ، و « الوفدي » في بورسعيد ، و « الوفديين » بالقاهرة .

وكما سبقت الإشارة فإن ظهور التحالف الاسلامي على قائمة حزب العمل والفعالية فإن بدأها كان أبرز التطورات التي جاءت بها انتخابات ١٩٨٧ . ومع ان هذا التحالف لم يكن بالطبع الانتماء التنظيمي بين القوى الداخلة فيه ، إلا أنه أثر بوضوح على التوجه العام لحزب العمل ، فضلا عن اشتقاق بعض من

الثانية ، وهو أمر كنا وكان الشعب ينتظر معرفته ، ولهذا كان من الطبيعي نمشا مع برنامجنا وسياستنا أن نتخذ هذا الموقف المتعالم مع وجهة نظرنا ، وأن كان هذا لا يتقص من احترامنا وتقديرنا للرئيس مبارك . كذلك فقد خاض الوفد - خاصة من خلال صحيفته - عددا من المعارك التي تندر ج كلها - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر - تحت مطلب « الإصلاح السياسي » الذي يرفعه الوفد ، مثل الطعن في سلامة ودستورية قانون الانتخاب المعدل ، والدعوة إلى حل مجلس الشعب القديم ، والتعديب بما اعتبره الحزب تزويرا لانتخابات مجلس الشعب الجديد ، ونقد طريقة ترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية ، والدعوة لتعديل الدستور ، ووقف العمل بقانون الطوارئ ، كما شن الحزب حملة قوية ضد وزير الداخلية ، وضد عدد من الممارسات المنسوبة إلى أجهزة الأمن ، مثل التعذيب والتدخل في الانتخابات الطلابية .

على أن حزب الوفد أبدى أيضا - وبالتحديد من خلال صحيفته - اسرارا ملحوظا على الاستمرار في حملته الدائمة ضد ثورة ٢٣ يوليو وجمال عبد الناصر . ووجدت الصحيفة في مرور ٣٥ عاما على الثورة و ٢٠ عاما على هزيمة ١٩٦٧ فرصا سانحة لكثير المزيد من النقد للحكم الناصري ، كما نشرت مذكرات وما يسمى ، وثائق سرية ، وعقدت ندوات لتعقب ونقد كل ممارسات ذلك الحكم . ويصعب القول أن تلك الكتابات التي غطت موضوعات واسعة بدءا من نقد سياسات عبد الناصر العربية والاسلامية إلى اتهامه بقتل المشير عامر وقتل الرئيس العراقي عبد السلام عارف ، والصلة المشبوهة بالمفارة الأمريكية بالقاهرة . . انصفت بالحد الأدنى من الموضوعية المفترض وجودها في حزب في أممية الوفد . ويمكن افتراض أن ذلك الموقف من حزب الوفد تجاه ثورة يوليو وزعيمها ، يقع ضمن الأسباب التي نسر ضعف التأييد الذي يلقاه الوفد بين قطاعات الشباب التي هي ليست : ناصرية بالضرورة ، ولكنها تحتاج إلى نظرة « موضوعية » لتاريخها ، لا توفرها غالبا كتابات الوفد وربما أكدت انتخابات ١٩٨٧ والظروف الصعبة التي واجهت الوفد فيها ، وتراجعها إلى مكانة القوة المعارضة « الثانية » . هذا الافتراض .

وعلى الصعيد الاقتصادي استندت رؤية حزب الوفد لحل المشكلات الاقتصادية العديدة في مصر ، بشكل عام إلى فلسفته الليبرالية ، كما بادر الحزب بعقد « مؤتمره الاقتصادي الأول » في فبراير ١٩٨٧ الذي دار حول « مشكلات القطاع العام ومستقبل النخبة في مصر ، وأوصى بإعادة النظر في حجم القطاع العام ، وتنظيمه وتمثيته ، بحيث تصفى فروعه الخدمية لصالح الجمهور ، مع إدارة الفروع الانتاجية في مجال الصناعة المتوسطة في ضوء المعايير الاقتصادية ، واستبقاء ودعم الفروع الانتاجية الأساسية .

من ناحية أخرى ، حقق حزب الوفد كسبا سياسيا هاما من خلال الحكم الذي أصدرته محكمة أمن الدولة العليا بنبرة بعض

الجريدة حملات مركزة تعلقت بقضايا هامة في مقدمتها التعذيب في المسجون والمعقلات والأغنية والألبان الملوثة ، ومشكلات التعليم والنقل البحري ، كما شنت الصحيفة أقوى حملة ضد ما أعترته تجاوزات خطيرة في قطاع البترول ، وكذلك شنت حملة ضد سياسة السياحة ، وأهتمت بمناقشة أوضاع شركات توظيف الأموال ، وبشكل عام ، فقد أهتمت الجريدة بأبرز « الحل الإسلامي » للمشكلات التي تعرضت لها .

أما على الصعيد السياسي الخارجية ، فقد دارت اهتمامات الحزب وكما يمكن رصدنا أساسا من جريدة الشعب حول العلاقات العربية والإسلامية لمصر ، وما عدا ذلك كان هناك تركيز على أدانة بعض صور العلاقات المصرية الأمريكية . وفي هذا السياق ، لا شك أن القضية الفلسطينية ، ودعم الشعب الفلسطيني في مواجهة إسرائيل كانت على رأس الاهتمامات الخارجية للحزب ، كما أهتمت صحيفة الشعب بتعقب صور الاضطهاد للتيارات الإسلامية في تونس ، وبالتعرف على حقائق الموقف في أفغانستان كما بلغت الانتباه ميلها إلى رفض أدانة طرف ما في الأحداث التي وقعت بمكة أبان موسم الحج . كذلك حظت السودان والعلاقات معها باهتمام خاص من حزب العمل وتمت عدة لقاءات مع كبار المسؤولين السودانيين ، كما حظت ليبيا والعلاقات معها باهتمام من حزب العمل وصل لحد محاولة التوسط لتحسين علاقاتها بالدولة المصرية .

وعلى الصعيد التنظيمي كان عقد المؤتمر الرابع للحزب وتشكيل لجنته التنفيذية أبرز التطورات التي سبقت الانتخابات ، ثم حمل الاعلان عن انتخابات مجلس الشعب وبدء المشاورات لتشكيل التحالف الإسلامي على قائمة العمل عددا من المشاكل التنظيمية للحزب كان أبرزها استقالة ثلاثة أعضاء من اللجنة التنفيذية . على أن أثر التحالف الإسلامي ، على البنيان التنظيمي لحزب العمل ، وعلى قدرته على البقاء المستقل مستقبلا . يظل تساؤلا معلقا . كما سبقت الإشارة .

أما حزب الأحرار . الشريك الأصغر في قائمة العمل (أربعة مقاعد بنسبة ٧ ٪ تقريبا من مقاعد التحالف بالبرلمان) فقد انعكس التحالف عليه في شكل التلازم بين الشعارات الإسلامية والقاطعة وبين المطالبات المعتادة للحزب حول « تحرير » الاقتصاد وإعطاء القرص للقطاع الخاص في كل المجالات . ومثلما تم في جريدة الشعب ، فقد فتحت جريدة الأحرار « صفحاتها لمقالات وأحاديث قيادات ومفكرى الأخوان المسلمين . وتمثلت أقوى مواقف الحزب في مطالبته بإقالة وزير الداخلية ، عقب الصدام الذي حدث بينه وبين أحد نواب الأحرار في البرلمان ، أما أهم أنشطة الحزب الجماهيرية « فكانت هي التي قام بها بالمشاركة مع أحزاب المعارضة ككل أو ضمن مؤتمرات التحالف ، ومن ناحية أخرى يصعب . بشكل عام . تتبع حملات مركزة قامت بها جريدة الأحرار على موضوعات معينة ، ولكن يمكن الإشارة بشكل عام

أبرز قياداته . ومثله مثل الوفد ، فقد دفع حزب العمل بمطالب الإصلاح السياسي إلى مقدمة أهدافه ، وإن وضع . في القلب منها . مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية ، وأسبغ الطابع الإسلامي على الحكم . وجنبا إلى جنب مع المطالبة بتعديل الدستور ، وتعديل قانون الانتخاب ومهاجمة « التزوير » في الانتخابات ، برزت المطالبة بتشكيل اللجان التي تتولى تغيير الشريعة الإسلامية والدفاع عن التيارات الإسلامية وتشكيلاتها المختلفة ، ومهاجمة أشكال « الاضطهاد » التي تتعرض لها . وعلى الصعيد الاقتصادي نشط الحزب بوجه خاص في نقد العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية ، والهيئات المالية الدولية من خلال مناقشة قضايا القروض والديون الأجنبية

وفدكان من الطبيعي وقد حاز التحالف على قائمة العمل سنتين مقعدا في البرلمان (٢٢ للعلمو ٣٤ للأخوان و٤ للأحرار) ومجئلا بذلك موقع القوة المعارضة الأولى أن يكون « مجلس الشعب » هو الموقع الأساسي الذي مارس فيه حزب العمل نشاطه العام . وفي مقدمة القضايا التي أستحوذت على اهتمام نواب التحالف جاءت قضايا تعذيب المعتقلين ، والمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية ، كما برزت مواقف نواب التحالف في رفض تفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات بقوانين ، ورفض التوسع في مخصصات رئيس الجمهورية ، ورفض فرض صرانب جديدة . . . إلخ . على أن التحالف الإسلامي وافق على ترشيح للرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية ، وتضمن البيان الذي أصدره المهندس إبراهيم شكرى زعيم المعارضة (ورئيس الهيئة البرلمانية لحزب العمل) الإشارة إلى أن القرار بالموافقة جاء تقدير لما لمسناه الأمة في فترة الرئاسة الحالية من توسيع لرقة الديمقراطية ، ورجاء في تحقيق المزيد لما تتطلع إليه النفس وتتوق إليه الآمال « ورجبة في تحقيق « الاستقرار » ورجبة في أن تجتاز الأمة أزمتها الاقتصادية . ونكر البيان « تطبق أحكام الشريعة الإسلامية الفراء » باعتباره حجر الزاوية لكافة مطالب الإصلاح السياسي والاقتصادي المنشود . ومن بين أكثر من « معركة » برلمانية خاضها نواب التحالف في البرلمان يمكن القول أن أهم تلك المعارك ، كانت التي ثارت بشأن تعيين المدعى العام الاشتراكي ، حيث رفض التحالف الموافقة على المرشح استنادا إلى أنه (أى المرشح) كان محلا للاتهام بالموافقة على أنباء أقوال غير صحيحة ، والامتناع عن أنباء وقائع التعذيب أبان مشاركته في تحقيقات قضية كمشيش عام ١٩٦٦ .

وفضلا عن المؤتمرات العديدة التي عقدت في أثناء الحملة الانتخابية ، نشط حزب العمل في عقد كثير من الندوات ، فضلا عن الاحتفال الكبير بنكرى « أحمد حسين » مؤسس مصر الفتاة .

أما جريدة الشعب . لسان حال حزب العمل . فقد أضحت مبررا أساسيا لكتاب ومفكرى التيار الإسلامي سواء من الأخوان أو غيرهم ، خاصة بعد تشكيل التحالف . وأثيرت على صفحات

المواقف المياسية المعارضة التي تبناها التجمع ، بعد الانتخابات وتشكيل مجلس الشعب ، كانت هي معارضته لترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية . وأعلن البيان الذي أصدرته الأمانة العامة للتجمع أن منجزات الرئيس مبارك في فترة رئاسته الأولى لا تجعل الحزب يوافق على تجديد الترشيح ، لأن تلك المنجزات احتفلت بجوهر السياسات التي وضعها الرئيس السادات . ومع ذلك ، وضع البيان ثلاثة أمور طلب التزام الرئيس بالعمل من أجلها في فترة الرئاسة الثانية ، كشرط لموافقة الحزب على إعادة الترشيح ، وهي : الالتزام باصلاح اقتصادي يراعى الطبقات الفقيرة ، والالتزام بديمقراطي ، والالتزام بحقوق الشعب الفلسطيني .

وسواء من خلال صحيفة الأهالي أو الندوات والمؤتمرات الجماهيرية كان تركيز التجمع منصبا - بالدرجة الأولى - على القضايا ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي ، وكذلك حقوق التعبير لدى القوى الاجتماعية المختلفة ، وفي مقدمتها : أضراب سائقي القطارات ، ومطالب عمال النقل الخفيف ، ومشكلات نقابة المهندسين وأزمة نقابة الصحفيين مع وزير الداخلية وأزمة النقابات الفنية وأوضاع شركات توظيف الأموال وقضايا الأسعار والغلاء والعلاوات . . . إلخ .

أما على الصعيد العربي الدولي ، فقد تقاسم التجمع - مع بقية أحزاب المعارضة - الاهتمام بالقضية الفلسطينية ومعارضة إغلاق مكتب المنظمة بالقاهرة وتأييد انتفاضة الأرض المحتلة التي اندلعت في النصف الأول من ديسمبر ١٩٨٧ . كما تمت اتصالات مع جبهة التحرير الجزائرية ومع المعارضة المغربية وجبهة البوليساريو وحكومة اليمن الجنوبي . وفي حين أنهم الحزب وصحيته بتشجيع تنمية العلاقات مع الاتحاد السوفيتي كانت هناك في المقابل مناقشات نقدية كثيرة لقضية القروض والديون الأجنبية ، وإدانة مستمرة للسياسات الأمريكية في المنطقة .

إلى موضوعات تكررت أكثر من غيرها مثل التعذيب في السجون ، والدفاع عن أفكار التيار الاسلامي في كافة المجالات . . . إلخ .

وقد انعكس الطابع الاسلامي بقوة على مواقف الحزب المعلنة - من خلال جريته بالذات - ازاء القضايا الخارجية بدءا من زيارة أكثر من شخصية قيادية لاليران والتعاطف مع القوى الاسلامية في تونس ، وحتى تقديم موال بالبرلمان عن أسباب عدم اعتراف مصر بالجمهورية الاسلامية في قبرص ! وأبدى الحزب - مثله في ذلك مثل حزب العمل - اهتماما قويا بالقضية الفلسطينية والعلاقات المصرية السودانية .

وأخيرا ، وإلى جانب كثرة التمينات والتغييرات في المناصب القيادية بالحزب ، فإن ما أعلن عنه حول النية لعقد المؤتمر العام للحزب في ديسمبر ١٩٨٧ لم يتحقق فعليا .

أما حزب التجمع فإن عدم دخوله إلى البرلمان لا يعود فقط إلى أنه لم يحصل على نسبة ٨ ٪ المطلوب احرازها من عدد الأصوات وإنما يعود أيضا إلى حقيقة أنه دخل الانتخابات منفردا بدون التحالف مع قوة أخرى ، تحمله ، إلى البرلمان . ويؤيد هذا أن عدد الأصوات التي حصل عليها (حوالي ١٥٠ ألف صوت) تنوق بالضرورة الأصوات التي حصل عليها حزب الأحرار وأخذا في الاعتبار حقيقة القيود القانونية والفعلية على النشاط الجماهيري ، للأحزاب ، فإن عدم دخول ممثلين للتجمع في مجلس الشعب أفقده أهم قنوات التأثير السياسي ، وألقى - من ناحية أخرى - عبء التعبير عن أفكار الحزب وتوجهاته على عاتق جريته (الأهالي) بالدرجة الأولى . ومع ذلك ، فإن التساؤل كثيرا ماثار حول مدى تمثيل الأهالي فعليا للحزب ككل ، وليس لفئة صغيرة دخله ، وهي مشكلة تواجهها - في الواقع - كافة الصحف الحزبية بشكل أو بآخر ، وهذا الموقع البعيد عن المشاركة المؤسسية ، في النظام ، أسهم بدوره في زيادة حدة النغمة المعارضة التي ظهرت في الأهالي ، وفي بيانات التجمع عموما . ويمكن القول أن أهم

ثالثا : جماعات المصالح

مقدمة :

دخل بعض أعضاء وقيادات هذه الجماعات ، انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ، من ذلك اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية وغرفة تجارة القاهرة ، كما لفت الانتباه ردود أفعال ومواقف بعض النقابات المهنية من قانون الانتخاب ، ثم أثر حول عدم احترام بعض أحكام القضاء الخاصة بنتائج الانتخابات ، ملما بدا من نقابة المحامين . كذلك كانت هناك مواقف بارزة لبعض النقابات حول قضايا الحريات ، من أهمها مواقف نقابة المحامين ونقابة الصحفيين ونقابة الأطباء .

ومن الناحية الاقتصادية بدا التفاعل أكثر وضوحا بين بعض جماعات المصالح في مصر ، وتطورات هامة شهدها السياسة الاقتصادية . فمع بداية عام ١٩٨٧ طرحت الحكومة خطتها الخمسية الجديدة ودور القطاع الخاص فيها ، مما أحدث ردود أفعال هامة داخل بعض الجماعات وبينها وبين الحكومة . ومن أهم هذه الجماعات جمعية رجال الأعمال المصريين ، واللجنة الاقتصادية بالاسكندرية .

أيضا شهد سوق النقد قرارات تنظيمية هامة ، وكان لبعض الجماعات دور فيها ، ومن أهمها جماعات رجال الأعمال والغرف التجارية . وصدرت أيضا قرارات هامة تتعلق بالاستثمار والجهاز المصرفي (السقوف الائتمانية) ساهمت هي الأخرى في صياغة مواقف واتجاهات بعض الجماعات ، خاصة تلك التي ترتبط بالسياسة الاقتصادية . وكان من بين أهم القضايا المطروحة على الساحة في عام ١٩٨٧ ، نشاط شركات توظيف الأموال ، وهو ما يثير تساؤلات تتعلق باتجاهات بعض جماعات المصالح ازاءها . وأخيرا وفي هذا الاطار ، فإن طرح الحكومة لمشروعات قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر (في الأرض الزراعية والشفق السكنية) قد أحدث هو الآخر أثره في توجيه حركة بعض الجماعات ، خاصة جماعات رجال الأعمال ونقابات العمال .

شهد عام ١٩٨٧ تطورات هامة في اتجاه وحركة جماعات المصالح في مصر . وقد أتضح ذلك في تفاعل معظم هذه الجماعات مع ضغوط ومطالب أعضائها ، كما أتضح في تفاعلاتها مع الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ففي عام ١٩٨٧ بدا بوضوح ، تصاعد الضغوط والمطالب « الفئوية » لأعضاء الجماعات ، وكذا الضغوط والمطالب الاقتصادية والاجتماعية العامة . فالبعض منها أثار قضية زيادة الأجور في مواجهة ارتفاع الأسعار ، من ذلك نقابات العمال ونقابة المعلمين . والبعض الآخر أثار وبقوة ، قضية الأسكان ودور النقابة في توفير الخدمات لأعضائها ومن تلك نقابتا الأطباء والمهندسين . وكانت الانتخابات التي شهدها معظم جماعات المصالح في عام ١٩٨٧ ، فرصة طيبة لبلورة مطالب الأعضاء وتصاعد ضغوطهم . ولوحظ في هذا الاطار الدور الذي لعبه أعضاء الجماعة من الشباب ، والذين تبخوا بعض المطالب الخاصة الخدمية ، والتي يمكن أن تقدمها لهم الجماعة التي ينتمون إليها . وقد كان ذلك واضحا في بعض النقابات دون الأخرى ، من أهمها نقابة الأطباء ، ونقابة المهندسين ونقابة المحامين . وكان من العلامات الطيبة في تفاعلات جماعات المصالح مع مطالب أعضائها ، اتجاه بعض النقابات وبشكل ايجابي إلى حماية المهنة وتطويرها . ونلفت الانتباه هنا إلى الدور الذي لعبته نقابة الأطباء ونقابة المحامين ، سواء في اهتمامهما بالعملية التعليمية ومستوى الخريجين (داخل كليات الطب وكليات الحقوق) ، أو في اهتمامهما بالمراسلات المهنية ومواجهة سلبياتها . ومن ناحية أخرى ، فإن تفاعل جماعات المصالح مع الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدها مصر عام ١٩٨٧ ، عكس تطورا في حركة هذه الجماعة . فمن الناحية السياسية كانت انتخابات مجلس الشعب والاستفتاء على رئاسة الجمهورية وقضايا الحريات من أبرز الأحداث التي صيغت بشأنها مواقف الجماعات . إذ لفت الانتباه

وكان من الظواهر اللافتة للنظر خلال عام ١٩٨٧ الدرجة الكبرى من التفاعل بين القضايا الاجتماعية القومية ، وحركة الجماعات . فطرح قضية تطوير التعليم ك مطلب قومي ، والافتراحت التي أثيرت بشأن الجامعة الأهلية ، والموقف من مجانية التعليم ، دفعت بعض الجماعات للمشاركة وطرح البدائل سواء بالموافقة أو الرفض ، من أهم هذه الجماعات : رجال الأعمال ونقابات العمال ونقابة الأطباء ونقابة المحامين . كذلك فإن قضية العمالة ومسئولية الدولة إزاء الخريجين ، كانت هي الأخرى احدى دوائر اهتمام كثير من جماعات المصالح . وأخيرا لا بد من الإشارة إلى الدور الذي لعبته بعض هذه الجماعات على المستوى العربي . وإذا كان عام ١٩٨٧ قد شهد دعما للتوجه المصري العربي ، واستعادة العلاقات المصرية العربية على المستوى الرسمي ، فإن بعض الجماعات - خاصة ذات الطبيعة الاقتصادية - لعبت دورا هاما في ذلك . إذ شاركت على مستويات مختلفة في تنشيط العلاقات الاقتصادية وفتح مجالات جديدة بين الجانبين ، وهنا نلحح دورا هاما لجماعات رجال الأعمال ، والغرف التجارية وشعبة المقاولات . ويشير هذا الأمر إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الجماعات في دعم الاتصال والتعاون العربي والدولي من خلال منظمات غير حكومية .

لقد صنعت التفاعلات السابقة بين الجماعات ، والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، اتجاهات عامة اتسمت بها حركة الجماعات في عام ١٩٨٧ ، وهو ما يعرض هنا من خلال نقطتين :

١ . السمات الأساسية التي ميزت حركة الجماعات عام ١٩٨٧ .

٢ . الأدوار التي لعبتها بعض جماعات المصالح في مصر .

السمات الأساسية لحركة جماعات المصالح

عام ١٩٨٧ :

يمكن القول بداية أن نشاط وفاعلية جماعات المصالح يتراوح ويختلف من جماعة إلى أخرى . ويتحدد ذلك وفقا لعدد من العوامل ، من أهمها طبيعة نشاط الجماعة والسمات الاجتماعية والاقتصادية لها ، ودرجة استقلالها - المالي والإداري - عن السلطة ، وكذلك طبيعة الأعضاء والثروة والنفوذ المتوافرين لهم . ومع التسليم باختلاف هذه الجماعات فيما بينها وقفا للعوامل السابقة ، ووفقا لنشاطها وفعاليتها تبعا لذلك ، إلا أنه يمكن أن نتبين مظاهر عامة أشرت في معظم جماعات المصالح . وتتعلق بعض هذه المظاهر بدinamيات التفاعل بين أعضاء الجماعة ، ويتعلق بعضها الآخر بدinamيات التفاعل بينهم وبين السلطة ، ثم بينهم وبين المجتمع ككل . . وفيما يلي أهم هذه المظاهر :

١ . عكست ديناميات التفاعل بين أعضاء الجماعة ، ما يمكن أن نطلق عليه بحق أزمة الديمقراطية ، وهي سمة مثلت قاسما مشتركا بين معظم الجماعات ، ففي الوقت الذي تتوجه فيه نحو السلطة مطالبة بدعم الديمقراطية ومزيد من الحريات ، تكشف ممارستها الداخلية عن قدر كبير من انتهاك الديمقراطية . والمؤشرات على ذلك عديدة ، إذ شهد عدد من النقابات في عام ١٩٨٧ صراعات على مستوى القيادة وعلى مستوى القاعدة العريضة من الأعضاء . ففي نقابات المحامين والمهندسين والقانونيين والعمال ، أتضح هذا الصراع حول قيادة الجماعة وما ارتبط به من انشقاقات داخلية . وباستثناء نقابة المحامين التي كان الصراع فيها امتدادا لسنوات سابقة ، فإن مناسبة انتخابات التقييب كانت أيضا بتغيير هذا الصراع في النقابات الأخرى . وشهدت ساحات القضاء المصري عشرات القضايا التي كان أطرافها قيادات هذه النقابات تسانداهم مجموعة أو أخرى من الأعضاء . وكان لنقابة المهندسين النصيب الأكبر ، إذ بلغ عدد القضايا المتعلقة بها والمرتبطة بصراعات داخلية ، حوالي ثلاثة وعشرين قضية . ولا شك أن ذلك يدل على تعذر اتفاق أعضاء الجماعة وقياداتها حول الحد الأدنى من القواعد التي تحقق فاعلية العمل النقابي ، وذلك مؤشر لانخفاض التضامن داخل الجماعة ، الذي يمثل أحد مصادر قوتها .

ومن ناحية أخرى تبلورت بعض التجمعات الفرعية داخل بعض النقابات وكان لها سمات نوعية مختلفة ، وبالتالي مطالب وضغوط مختلفة نسبيا . ويمكن الإشارة إلى الانقسامات بين المهندسين العسكريين والمهندسين المدنيين داخل نقابة المهندسين ، وبين مهندسي القطاع العام والقطاع الخاص ، والتحالفات التي أبرزتها انتخابات النقابة عام ١٩٨٧ . ويمكن أيضا الإشارة إلى كتلة محامى القطاع العام داخل نقابة المحامين ، ومعلمي للتعليم الابتدائي داخل نقابة المعلمين وضغوطهم بشأن زيادة المرتبات والإصلاح الوظيفي . . . ويعني كل هذا تبلور ضغوط قوى اجتماعية مختلفة ومتمايزة داخل نفس النقابة ، مما كان له أبرز الأثر على العمل النقابي ، وإمكانية تعبئة الجهود .

ومن المظاهر الأخرى التي اتسمت بها ديناميات التفاعل داخل الجماعات عام ١٩٨٧ ، والتي تشير إلى أزمة ديمقراطية على مستوى العمل النقابي ، الممارسات غير الشرعية في بعض النقابات المتمثلة في عدم الاستناد على إدارة الجماعة . وكانت أحداث نقابة الفنانين أبرز هذه النماذج ، إذ تعرض قانون النقابة للتغيير والتعديل داخل مجلس الشعب ، دون موافقة من أصحاب المصلحة الأساسيين وهم الفنانون أعضاء النقابة . . واللافت للنظر أن الهدف من وراء ذلك كان مد فترة شغل نقيب الاتحاد لأكثر من سنتين . وهذه الظاهرة لم تقتصر على نقابة الفنانين بل شهدتها في فترات مختلفة نقابة المهندسين ، والغرف التجارية ، والعمال والمعلمين ، وهو أمر يستدعي البحث والدراسة .

فمعظم قيادات الجماعات في مصر ، سواء العمالية أو المهنية استمرت في مناصبها لفترات تصل إلى عشر سنوات . وأخيرا تأتي انتخابات التجديد النصفي أو أختيار النقيب ، للتصنيف مزيّداً من المؤشرات لازمة الديمقراطية التي تشهدها معظم جماعات المصالح . فبعض هذه الجماعات شهدت نسبة تصويت منخفضة نسبيا ، ولكن مع درجة عالية من الحدة (نقابة المهندسين) ، كما ارتبط بهذه الانتخابات عدد كبير من الطعون والشكاوى وقرارات محكمة القضاء الإداري (نقابات العمال) أو جرت بعض مصادمات مع السلطة لتدخلها في الانتخابات (الغرف التجارية والعمال) .

وهكذا عكست ديناميات التفاعل داخل كثير من جماعات المصالح ، أزمة الممارسة الديمقراطية داخلها ، وهي مسألة جادة وخطيرة تهدد وحدة الجماعة وعضائنها ، وتؤثر بالسلب على قدراتها التفاوضية من أجل تحقيق مصالح أعضائها .

٢ . وعلى محور التفاعل بين الجماعات والسلطة السياسية ، فإنه يلاحظ استمرار عدم التكافؤ أو عدم التوازن في تعامل السلطة مع الجماعات . فهي في الوقت الذي تفتح فيه كل قنوات الاتصالات الممكنة بينها وبين بعض الجماعات ، خاصة رجال الأعمال ، تفيد من قنوات اتصالها بجماعات أخرى (الغرف ونقابات العمال) . وتتوغل الأدوات في الحالة الأولى ما بين ندوات ومؤتمرات ومذكرات وتقارير متبادلة ، إلى لقاءات شخصية على أعلى مستوى من التمثيل ، مما يفضي فاعلية وجوبية على نشاط الجماعة ، بينما تصبح البيروقراطية أو الجهاز الإداري للدولة هي قنوات الاتصال في الحالة الثانية ، وهي أدوات التعامل بين السلطة وبعض الجماعات . وهي في الوقت الذي تسمح فيه باستقلال كامل لبعض الجماعات ، تتدخل في استقلال جماعات أخرى من خلال أساليب متعددة مالية وإدارية ، ومن خلال الانتخابات . وهي تعتمد أحيانا على القانون (٩٥ لسنة ١٩٨٠ والمعروف باسم قانون العيب) لتفرض عرض أسماء المرشحين في انتخابات بعض النقابات على المدعي الاشتراكي . هذا الإطار من عدم التوازن ، والذي صاغ علاقة السلطة بالجماعات يؤثر بالسلب على فاعلية وقوة بعض الجماعات على حساب الأخرى ، مما يهدد مسار حركة الجماعات ككل ، ويخلق صراعات فيما بينها (الغرف وجماعات رجال الأعمال على سبيل المثال) .

وإذا كان عام ١٩٨٦ قد شهد مصادمات عنيفة بين بعض الجماعات والسلطة ، خاصة نقابة المحامين ونقابات العمال (والتي تمثلت أهم مظاهرها في الاحتجاج والاعتصام ثم الاضراب العام في ٢٨ مايو ١٩٨٦ بالنسبة للمحامين ، واضراب عمال السكة الحديد وشركات اسكو وأتيكو في الحالة الثانية) فإن مصادمات عام ١٩٨٧ كانت أقل عدداً وأقل حدة . وكانت أبرز مظاهرها في نقابات العمال ، والفنانين والمحامين ، وأندية أعضاء هيئة التدريس ، وتوالت أسبابها ما بين مطالب فئوية وانتخابات ، وقضايا حريات .

٣ . بخصوص علاقة الجماعات بالقوى السياسية ، يلاحظ تصاعد مناقشة العلاقة بين جماعات المصالح والأحزاب السياسية من جانب ، وتصاعد الدور الذي لعبته بعض الأحزاب في انتخابات بعض الجماعات من جانب آخر . فقد طرح عام ١٩٨٧ على الجماعات مناقشة طبيعة علاقتها بالأحزاب السياسية ، إذما الت الدائرة بين الطرفين غير واضحة ، خاصة وأن أعداد العمل الحزبي إلى بعض النقابات قد ارتبط بصراعات واضحة بين قياداتها . هذا وقد لفت الانتباه مزيد عدد الأعضاء الحزبيين داخل بعض الجماعات (١٧ عضواً ينتمون إلى الحزب الوطني داخل اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية) كما لفت الانتباه وقائع انتخابات نقابات العمال حيث لعبت بعض الأحزاب دوراً فاعلاً فيها ، ومن أهمها الحزب الوطني والتجمع ثم العمل . وفي هذا الإطار ، تشير إلى ظاهرة عامة تبلورت على مدى السنوات القليلة الماضية وبرزت بوضوح خلال ١٩٨٧ ، وهي تصاعد دور التيار الإسلامي داخل بعض جماعات المصالح . ومن أهم هذه الجماعات أندية أعضاء هيئة تدريس الجامعات ، ونقابة الأطباء ، ونقابة المهندسين ، ونقابة المحامين . وتشير نتائج الانتخابات في الجماعات سابقة الذكر ، إلى فوز ممثلي التيار الإسلامي بعدد كبير من المقاعد (فوزهم بـ ٥٤ مقعداً من ٦١ مطروحة للمناقشة داخل نقابة المهندسين في انتخابات نوفمبر) كما تشير إلى تنامي دورهم الفاعل في حركة الجماعة . وقد احتل نشاط التيار الإسلامي داخل الجماعات سابقة الذكر ، مكانة هامة ، وذلك من خلال مؤتمرات وندوات ومحاضرات ذات صبغة إسلامية .

وخلاصة القول بهذا الشأن ، أن تفاعلات القوى السياسية داخل جماعات المصالح ، قد تبلورت واتضحت على الأقل بالنسبة لبعض الجماعات . وسجل عام ١٩٨٧ نشاطاً وصراعاً حزبياً امتد للجماعات كما سجل تصاعد قوة التيار الإسلامي في النقابات المهنية وأندية أعضاء هيئة التدريس ، على وجه الخصوص .

٤ . أما بخصوص دوائر اهتمام الجماعات ، والقضايا التي توجهت إليها فقد تنوعت وفقاً لطبيعة نشاط الجماعة وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية . فنقابة المعلمين على سبيل المثال ، ركزت بالأساس على مطالب فئوية محددة تتعلق بالمرتبات والإصلاح الوظيفي لأوضاع المعلم ، ثم تأتي بعد ذلك قضايا تطوير التعليم . بينما نقابة المحامين على الطرف الآخر اتجهت بحكم طبيعتها إلى دعم قضايا الحريات في الداخل والخارج ، بالإضافة إلى اهتمامها بالمطالب الفئوية وتطوير المهنة . ثم تأتي نقابة الأطباء لتسجل درجة عالية من الاهتمام بتطوير الممارسات المهنية والأعداد التعليمية للأطباء ، بالإضافة إلى اهتمامها بجانب الخدمات الذي تنجّه إليه كل نقابة ، وأضاف عام ١٩٨٧ إلى اهتماماتها قضايا الحريات والدفاع عن انتهاكات حقوق الإنسان . أما نقابة المهندسين فقد ركزت بالأساس على العمل

التقاي ومواجهة قضايها الداخلية . واتجهت جماعات رجال الاعمال إلى الدفاع عن حرية قوى السوق مع الاهتمام بقضايا التعليم والمعمالة من منظور السياسة الاقتصادية التي تحقق مصالحها . واهتمت نقابات العمال ايضا بدعم الاجور فى مواجهة ارتفاع الاسعار وتطوير الخدمات النقابية . وهكذا تباينت الجماعات فيما بينها ، فى اهتمامها بالخدمات القوية أو النقابية ، واهتمامها بقضايا المجتمع والحرية .

لقد صاغت الملاحظات الاربعة السابقة مظاهر مشتركة ، أو ملامح عامة لحركة جماعات المصالح فى عام ١٩٨٧ . وفيما يلي تحليل تفصيلي لانوار بعض الجماعات كفاعل فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

دراسة أدوار بعض جماعات المصالح فى عام ١٩٨٧ :

يوضح هذا الجزء من التقرير خصوصية الدور الذى لعبته بعض الجماعات فى عام ١٩٨٧ . دون تغطية كل الجماعات أو معظمها ، وإنما البعض منها فقط ، وذلك طبقا للمعايير الثلاثة ، أولها : الدور الذى لعبته بالفعل بعض الجماعات إزاء تطور الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك سواء كفاعل أو كمستجيب له رد فعل . وثانيها ، أن تكون الجماعة قد شهدت أحداثا هامة تؤثر على تطورها ، ومن ذلك اجراء الانتخابات . وثالثها ، أن تثار قضايا هامة اجتماعية واقتصادية ترتبط بها ، ومن الأهمية بمكان تحديد مدى اهتمامها بهذه القضايا (طرح قضية تطوير التعليم ودور نقابة المعلمين بها) فى هذا الإطار ، سوف يتم استعراض نشاط بعض جماعات المصالح عام ١٩٨٧ .

جماعات رجال الاعمال :

تمثل هذه الجماعات أملاطا جديدة لجماعات المصالح ارتبطت بسياسة الانفتاح الاقتصادى من جانب ، ومناخ الحرية النسبى الذى سمحت به التقديرات من جانب آخر . وقد برزت فاعلية معظم هذه الجماعات فى السنوات الأخيرة ، حين بدأت تدافع عن مصالحها بشكل منظم ، وبأسلوب يختلف عن الجماعات الأخرى ، مما شكل ظاهرة لافتة الاهتمام . وتنطلق هذه الجماعات بالاساس من فلسفة حرية قوى السوق ، وتطرح مطالب بالتالى تدعم من سياسة الانفتاح الاقتصادى . وكانت أوضح مواقف هذه الجماعات المعركة التى قادتها لالغاء قرارات ٥ يناير ١٩٨٥ . وقد استندت قوة هذه الجماعات إلى استقلالها المالى والإدارى عن السلطة السياسية ، وإلى طبيعة اعضائها بما لهم من ثروة ونفوذ خاصة وأن البعض منهم مارس العمل السياسى من قبل بما يعنيه ذلك من علاقات بصانعى القرار . ومن بين مصادر قوة هذه الجماعات توفر التضامن بين العدد المحدود من الأعضاء الذين تضمهم .

ونتيجة للعوامل السابقة ، ولعدم التكافؤ فى العلاقة بالسلطة ، شهدت الاعوام القليلة الماضية صراعا بين هذه الجماعات من جانب والغرف التجارية والصناعية ونقابات العمال من جانب آخر . وكان محور الصراع هو شرعية هذه الجماعات وقنوات الاتصال المتوافرة بينها وبين السلطة .

وتشترك كل من جماعة رجال الاعمال المصريين ، واللجنة الاقتصادية لرجال الاعمال الاسكندرية ، فى طبيعة المطالب التى يطرحونها وفى الأدوات التى يعتمدون عليها ، مع الملاحظة أن هناك اخلافا اساسيا بين الجماعتين يرتبط بالمشاة والشرعية . فالأولى كان جواز مرورها إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، هو قانون الجمعيات بوزارة الشؤون الاجتماعية ، بينما لجنة الاسكندرية حرصت على إعلان انها جماعة تنبثق عن الجماعة الام ، وهى الغرفة التجارية بالاسكندرية ، مما جنبها كثيرا من الصراعات والتهامات بعدم الشرعية . ولاتارت هذه الجماعات مطالب بالسوق ، وتحرير القيود على الاستثمارات وتوفير كل التسهيلات الضريبية والمركزية له .

وكانت أقوى الأدوات التى اعتمدت عليها هى الاتصالات الشخصية بصانعى القرار وقيادات الجهاز الإدارى وعقد الندوات والمؤتمرات الشهرية التى تنجح اللقاء بالمسؤولين عن السياسة الاقتصادية . كذلك من الأدوات الهامة التى اعتمدت عليها هذه الجماعات ، كتابة المذكرات الرسمية الى القيادات السياسية والتكنولوجيا لطرح ارائهم وتصوراتهم بشأن السياسة الاقتصادية .

وقد أضاف عام ١٩٨٧ قناة اتصالية جديدة بين الجماعات والسلطة حين بلغ عدد اعضاء الحزب الوطنى - على وجه التحديد ١٧ عضوا داخل لجنة الاسكندرية . وتم ترشيح ثمانية اعضاء منهم فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ، حيث فازوا جميعهم . وهذه الظاهرة هامة وجديدة فارتفع عدد اعضاء الجماعة داخل الحزب الحاكم ، يعنى مزيدا من القنوات للاتصال بينهم وبين صانعى القرار ، كما يعنى توافر أداة جديدة يمكن الاعتماد عليها لطرح مطالب الجماعة وهى المجلس التشريعى . واللائحة للنظر ان الموقف كان مختلفا تماما ازاء هذه الانتخابات بالنسبة لجمعية رجال الاعمال المصريين ، بل أكد بعض المسؤولين داخل الجماعة أن الجمعية ليس لها علاقة بالسياسة . وانها فقط تود أن تتم الانتخابات بشكل ديمقراطى سليم .

وجدير بالذكر موقف التأييد الذى اعلنته الجمعية للميد رئيس الجمهورية بتمنامية اعادة ترشيحه لفترة ثانية . وقد جاء فى بريقة التأييد أن الجمعية بصفتها تعبر عن مجتمع الاعمال المصرى تؤيد بكل الالاءك ترشيحه لفترة رئاسة ثانية استكمالا للفترة الاولى التى اوليت فيها للمصالح الخاص كل دعم وتأييد ، مما كان له اثاره الايجابية فى الفترة الماضية ولما سيكون له المزيد من الأثر .

ولعل أهم المواقف التي اتخذتها جماعات رجل الأعمال في مصر عام ١٩٨٧ ، هي مواقفهم من القرارات الاقتصادية الهامة التي صدرت لتنظيم سوق النقد ، وطرح الخطة الخمسية الجديدة للمنافسة ، والقرارات الخاصة بالائتمان .

بخصوص قرارات سوق النقد ، استقبلت جماعات رجال الأعمال القواعد الجديدة المنظمة للتعامل في النقد الأجنبي بارتياح . فقد عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين اجتماعا لتقييم هذه القرارات والوقوف على رأي مجتمع الأعمال حيالها ، خاصة وأن هذه القرارات جاءت في جزء كبير منها متمشية مع ما سبق أن طالبته به الجمعية . وجاء في البيان الذي أصدرته بهذا الشأن :

« استقبل مجتمع الأعمال بعد انتظار طويل ، القرارات الأخيرة التي نظمت التعامل في النقد الأجنبي بالارتياح والتقدير العميق للحكومة على هذه الخطوة الجريئة التي تعد أساسا قويا لأي إصلاح منشود ، وعلان قطاع الأعمال تضاميا مع هذه الروح الجادة مشاركتها بكل الإمكانيات في انجاح هذا النظام ومساندته .. وتؤكد جمعية رجال الأعمال المصريين أن هذه القرارات قد جاءت بحلول فعليه للمشاكل الناجمة عن تعدد سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية المختلفة .. »

وقد أبدت الجمعية في نهاية بيانها عددا من التوصيات ، التي نرى أنها مطلب رئيسي لاستكمال قرارات النقد لمقومات نجاحها ، وهي :

— النظر في تخفيض نسبة الـ ٣٥ ٪ المطلوب تسديدها مقدما من قيمة الاعتماد بالنقد الأجنبي عند طلب فتح الاعتماد ، وذلك بالنسبة للواردات من الخامات ومستلزمات الإنتاج اللازمة .

— رفع القيود على فتح فروع جديدة للبنوك المعتمدة حاليا توسيعا لشبكة القنوات الشرعية للتعامل بالنقد الأجنبي .

— تحديث النظم الإدارية والإجراءات البنكية بما يساعد على رفع مستوى الأداء بالبنوك ، وعدم المغالاة في فرض رسوم بنكية على تعاملات العملاء .

— إلغاء شرط فتح اعتماد مستندي للعمليات الاستيرادية .

— سرعة إصدار قرارات موضحة لموقف معاملات الشركات الخاضعة للقانون ٤٣ وشركات المقاولات الأجنبية .

وبالمثل استقبلت اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية ، قرارات تنظيم سوق النقد بالموافقة والارتياح . فقد صرح رئيس اللجنة أن هذه القرارات تمنان لها بل تشترط على المستورد ضرورة تغطية اعتمادات الاستيراد من البنوك فقط ، مثل قرارات ٥ يناير ، بل اتاحت أيضا الاستيراد من الموارد الخاصة بجانب موارد البنوك . وقد انفتحت وجهة نظر رجال الأعمال بالاسكندرية ، مع جمعية رجال الأعمال المصريين في أن هذه القرارات تنفق مع مطالبهم السابقة ، لكنهم أيضا اقترحوا مراجعة بعض النقاط حتى تتوافر للسوق مقومات

النجاح .. وبالإضافة إلى ما سبق ، طرح رجال أعمال الاسكندرية ضرورة « تقنين نظام الصيرافة » طبقا لضوابط يحكمها البنك المركزي ، ذلك لاننا نعتقد أن الصيرافة اقدر على سرعة الحركة من البنوك .. وإذا وضعت لهذا النظام ضوابط جيدة يمكن أن نوفرنا لنا مبالغ أكبر للسوق المصرفية .

ومع بداية عام ١٩٨٧ طرحت معالم الخطة الخمسية الجديدة ، ولكي تتحقق مشاركة رجال الأعمال مع الحكومة ، طالب د . كمال الجنزوري - نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولي - جمعية رجال الأعمال المصريين باعداد مقترحاتها الخاصة حول وسائل تنفيذ مهام القطاع الخاص في الخطة الخمسية ، وذلك بعد أن نقرر أن يمسند للقطاع الخاص نصف مشروعات الخطة القادمة . وبالفعل عقد رجال الأعمال عددا من الاجتماعات واللقاءات مع وزارة التخطيط ، والمالية ، والاقتصاد وبعض مسئولى السياسة الاقتصادية . وتم تكوين لجنة لدراسة دور القطاع الخاص في الخطة الخمسية القادمة ٨٧ / ٩٢ .. وقد ورد في تقرير اللجنة أنه مادام الواقع يفرض أن يقوم القطاع الخاص بتنفيذ نصف الاستثمارات المقررة للخطة الخمسية القادمة (٢٠ مليارا من الجنيهات) إذن فقد أصبح القطاع الخاص شريكا على نفس القدر لكل من القطاع العام والحكومة .. وبمسح حقوق المشاركة أن يعرف كل شريك ماله وما عليه ، وأن يرسم الشركاء سويا خطة العمل .. وفي مارس ١٩٨٧ أعدت الجمعية رأيها في الخطة الخمسية ودور القطاع الخاص فيها . وقد ورد في تقريرها أفكار بالغة الأهمية حول هذا الموضوع .

فمن حيث أسلوب اعداد الخطة يشير التقرير سابق الذكر إلى عدم توافر المعلومات الكافية عن أهداف الخطة ، مما يستدعي التحقق من علاقة معدل التنمية المستهدف (٧ ٪) بحجم الاستثمارات المطلوبة . والخطة لا بد وأن تكون نابعة من منظور طويل المدى عن مستقبل التنمية حتى نهاية القرن . ويشير التقرير إلى أهمية التحقق من دقة البيانات والمعلومات المتوافرة عن تحديد المشروعات المطلوبة وترتيب أولوياتها ، ، والبعد عن اعداد قائمة نهجية بمشروعات تقدمها جهات أو هيئات حكومية . ويرى رجال الأعمال أن الأساس في تحديد رقم محدد لاستثمارات القطاع الخاص أمر غير واضح ، كما أن إلزام القطاع الخاص بخطة لا يتماشى مع طبيعة الاستثمارات الخاصة بذلك ، ولا بد من توفير قدر كبير من المرونة المتاحة للقطاع الخاص لاختيار المشروعات التي يراها مناسبة .

وبخصوص استراتيجية التنمية في القطاع الخاص ، يشير التقرير إلى أن القطاع الخاص ليس مطالبا بأقامة مشروعات استراتيجية أو صناعات ثقيلة والآنسب له والاجدى للدولة هو تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ويؤكد رجال الأعمال قدرة القطاع الخاص على إنشاء صناعات تصديرية ، أو للاحلال محل الواردات ، أو الصناعات المطلوبة محليا ،

لكنه سيظل مقيدا طالما بقيت معوقات التصدير كما هي .
ويطرح التقرير عددا من السياسات والاجراءات في قطاعات
الانشطة المختلفة (للسانعة الزراعة ، التشييد ... الخ) بحيث
يمكن القول ان تقرير جمعية رجال الاعمال المصريين حول
الخطة الخمسية يشمل ملامح تصور متكامل لبدائل تعتمد
بالاساس على حرية قوى السوق .

التي تعترض المستثمرين ، الادارية منها والضريبية . وطرح
ايضاً رجال الاعمال مشاكل المناطق الحرة ، والناجمة عن غياب
المفهوم الاساسي للمناطق الحرة واللافت للنظر في تحليل
مواقف رجال الاعمال من خلال الجماعتين السابقتين هو غياب
مناقشة قضية شركات توظيف الاموال ، التي اثارت الانتباه
خلال عام ١٩٨٧ . ففي مراجعة أنشطة وتقارير جماعات رجال
الاعمال ، لم يتضح موقف محدد من شركات توظيف الاموال .

ويلاحظ ايضاً تأييد رجال الاعمال لمشروعات قوانين تنظيم
العلاقة بين المالك والمستأجر .. ففوانين الاسكان الحالية عائق
ولا بد من تحديد علاقة متوازنة بين المالك والمستأجر قائمة على
ما يفرضه الواقع العملي . كما يطالبون باعادة النظر في العلاقة
بين المالك والمستأجر في الأرض الزراعية ، حيث أن مستأجري
الأرض يتوارثونها والمالك لا يستطيع أن يفعل شيئاً .

واخيراً فان مراجعة وثائق هذه الجماعات توضح تأييد رجال
الاعمال لمشروع الجامعة الاهلية ، والغاء التعليم المجاني ،
والتوسع في التعليم الفني ، كما تكشف ايضاً هذه المراجعة عن
مواقف هامة ازاء التزام الدولة بتعيين الخريجين ، وتغيير قانون
العمل الحالي ، باعتبار أن القوانين العمالية السارية حالياً وضعت
في وقت تغطي حقوقاً كثيرة للعامل ولم يتم ابراز الواجبات
المقابلة لهذه الحقوق ، وفي نفس الوقت لم يوضع اصحاب
الاعمال في وضع متكافئ يحقق العدالة لجميع الاطراف .

والخلاصة أن هذه الجماعات اتسمت بفعالية ملحوظة ،
وجدية في طرح مطالب ومصالح أعضائها . وقد تركزت في
دعم حرية قوى السوق واطلاق ألياتها . كما اعتمد رجال
الاعمال على أدوات متنوعة تكاملت في النهاية ، لتصل إلى
صانعي القرار .

الغرف التجارية في عام ١٩٨٧ :

شهدت الغرف التجارية مع بداية عام ١٩٨٧ استعدادات
واضحة لخوض انتخابات اعضاء مجالس الغرف ، ومجالس
ادارات الشعب التجارية التي انتهت دورتها وكانت تلك
الانتخابات أهم الأحداث التي شهدتها الغرف . ورغم المنافسة
القوية بين المرشحين في بعض الغرف (خاصة اقواما في
القاهرة والاسكندرية) إلا أن أقوى المؤشرات كان هو حجم
مشاركة الناخبين اعضاء الغرف ، الذين لهم حق الانتخابات .
فمجالس ادارات الغرف في ١٧ محافظة فازت بالنزكية كما أن
الاقبال على التصويت كان ضعيفا في معظم المحافظات ، فقد
بلغ في محافظة القاهرة ١٠ ٪ فقط ، وفي الاسكندرية ٧ ٪ وفي
الجيزة ٨ ٪ . وإذا كان عدد اعضاء غرفة تجارة القاهرة
المسجلين للاشتراك والممثلين للجمعية العمومية ، يصل إلى
٣٨.٨٠٠ عضو فان حوالي ١١٠٠ فقط شاركوا بالتصويت في
الانتخابات وهي أقل نسبة في تاريخ الغرف .

وبالإضافة إلى هذه المواقف الاساسية الثلاثة التي ميزت دور
رجال الاعمال في عام ١٩٨٧ ، فقد استمر وفي طرح عدد من
المطالب الاخرى في قطاعات مختلفة . ففي قطاع الصادرات
طالب رجال الاعمال بالغاء لجان البيت ولجان تنسيق الاسعار ،
لعدم تمشيها مع ظروف الاسواق العالمية ، ولتقييدها لحركة
شركات القطاع العام . وطالبوا ايضاً بالغاء كافة الأجهزة الرقابية
على الصادرات ، فيما عدا اشراف الحجر الزراعي على
الحاصلات الزراعية ، وأجهزة وزارة الصحة على السلع
الغذائية . وطالبوا بوضع خطة مدروسة للتصدير ، ووضع نظام
مرن وعادل لحوافز التصدير ، وتعديل نسبة تجنيد العملة
الحرة الخاصة بحصيلة بعض الصادرات الزراعية ، وذلك حتى
يمكن مواجهة التنافس العالمي . وفي القطاع المصرفي طالب
رجال الاعمال بالغاء السعوف الائتمانية ، والتخدير من
الاستئصال لطلب صندوق النقد الدولي بزيادة اسعار الفائدة على
القروض بجميع انواعها لان هذا سيزيد من حدة الكساد .

وفي قطاع الاستثمار طالب رجال الاعمال بحل مشاكل
الشركات المعترلة لاسباب خارجة عن ارادتها وأهمها الارتفاع
الحاد لسعر الصرف ، والاسراع ببحث المشاكل والمعوقات

ولعل ضعف المشاركة من خلال التصويت ، يعد واحداً من أهم المؤشرات التي تكشف عن طبيعة الغرفة كجماعة للمصالح ، وأن الأعضاء لا يرون في انتمائهم لها تحقيقاً وتعبيراً عن مطالبهم ومصالحهم ، وإلا لارتفعت نسبة التصويت وزادت حدة منافسة المرشحين في مجالس الإدارة ، بدلا من نجاح معظمهم بالنزكية في كثير من المحافظات .

وربما كان أحد أسباب ذلك أن هذه الانتخابات تنسم بتكرار الوجود ولا يتوافر أي أساس لاختيار الأصحاب بين المرشحين ، وهو الأمر الذي يؤكد أزمة الفاعلية التي تشهدها الغرف .

الظاهرة الثانية اللافتة للانتباه في انتخابات الغرف عام ١٩٨٧ ، هي التدخل في الانتخابات من جانب وزارة التموين . فمن المعروف أن الوزارة تشرف بحكم القانون على الغرف ، ولها كثير من السلطات تمكنها من التدخل في الانتخابات ، سواء عن طريق تعيين عدد من الأعضاء (١٠ أعضاء) أو عن طريق حق الوزارة في الفصل في صحة انتخابات أعضاء الغرفة ، أو حل بعض شعبها إذا قامت بعمل لا يدخل في اختصاصاتها ، بالإضافة إلى الأشراف المالي والإداري على الغرف . وهذا الإطار القانوني الذي يحكم العلاقة بين الغرف ووزارة التموين ، أفقد الجماعة استقلاليتها إلى حد كبير وجاءت الانتخابات لتؤكد هذه الحقيقة ، إذ تضمن قرار الوزير بتعيين عشرة أعضاء ، تعيين سبعة يعملون في القطاع العام في غرفة القاهرة . أما غرفة تجارة الاسكندرية ، فقد تضمن القرار الوزاري تعيين بعض أعضاء الغرفة ثمانية أعضاء من بينهم ستة يعملون بالقطاع العام . وهو الأمر الذي يؤثر في النهاية على تشكيل مجلس الإدارة ومناصبه القيادية ، إذ يستطيع المعينون بما لهم من وزن في مناصبهم التابعة لوزارة التموين ، التأثير على نتائج انتخابات المكتب (رئيس وسكرتير عام الغرفة) . ومعنى هذا في النهاية توافر امكانيات استقطاب الاصوات اعتمادا على النفوذ والمنصب .

والخلاصة أن انتخابات الغرف التجارية في عام ١٩٨٧ ، لم تنجح في اجتذاب القاعدة العريضة من التجار الذين تمثلهم والذين يبلغ عددهم حوالي ثلاثة ملايين عضو من القطاع الخاص والقطاع العام ، وهو ما يثير قضية الفاعلية وي طرح في الوقت نفسه المقارنة بينها وبين جماعات رجال الأعمال . فالأخيرة يمثل أحد مصادر فاعليتها في قدرتها على تحقيق التضامن والانسجام بين مصالح اعضائها من جانب ، واستقلالها التام عن سلطة الوزارة من جانب آخر . ولعل البحث عن الفاعلية كان أحد الأسباب التي دفعت بعض كبار رجال الأعمال - أعضاء الغرف - إلى الانشقاق وتكوين جماعات أقل عددا وأكثر نجاسا .

ويفتح هذا الموضوع الباب لمتابعة الصراع الدائر بين الغرف وجمعية رجال الأعمال المصريين ، الذي كشفت عنه أحداث عام ١٩٨٦ . فالغرف تطرح كيانها كمثل شرعي لمصالح التجار

وجبال الأعمال في مصر ، ولا يحق لأي جهة أخرى منازعتها في هذه الشرعية . وهي في هذا تعتبر أن جمعية رجال الأعمال المصريين كيان غير قانوني استند على قانون الجمعيات بوزارة الشؤون الاجتماعية .

وقد شنت عام ١٩٨٧ ، امتداد هذا الصراع أو النزاع حول الشرعية القانونية ، حين طالب رئيس الاتحاد العام للغرف ، الجهات المختصة بوقف مخالقات جمعية رجال الأعمال المصريين .. والمتمثلة في اغتصاب اختصاصات قانونية أصيلة لجهات شرعية ، في مقدمتها الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية واتحاد الصناعات .. .

أما عن موقف الغرف من أهم القرارات والأحداث الاقتصادية في عام ١٩٨٧ ، فقد تفرقت في ردود أفعالها من جماعات رجال الأعمال سابقة الذكر . فقد لاقى القرار الخاص بتنظيم النقد ترحيب أعضاء الغرف ، وعقد اجتماع لمناقشة الأبعاد المختلفة التي يتضمنها القرار . حضر الاجتماع عدد من ممثلي المستوردين والمصدرين والمستثمرين ، الذين قرروا في النهاية أن القرار سوف يقضى على منافعهم في التعامل مع تجار العملة ، أو مع مصلحة الضرائب عند حساب الإرباح ، أو مع أجهزة وزارة التموين عند حساب التكلفة الاستيرادية .

أما بخصوص موقف الغرف التجارية من الخطة الخمسية ، وتوجهاتها إزاء مسؤوليات القطاع الخاص ، فقد نظم الاتحاد العام مؤتمرا للمستثمرين حضره رئيس الوزراء . وكان هدف هذا المؤتمر التعرف على سبيل تحقيق استثمارات القطاع الخاص في الخطة الخمسية . وقد طرح الأعضاء المشاكل التي يواجهها المستثمرون مع الأجهزة البيروقراطية ، كما ناقشوا دور البنك المركزي في تنشيط الاستثمارات الخاصة ، إلا أنهم لم يتقدموا بوثيقة محددة حول تصوراتهم بشأن القطاع الخاص والخطة الخمسية في المستقبل .

وإذا كانت الغرف هي الممثل الشرعي للقاعدة العريضة من التجار فإن طبيعة المطالب المطروحة ينبغي أن تعبر عن هذه القاعدة ، ولعل مراجعة تقارير بعض الغرف التجارية بالأقاليم توضح مثل هذه المطالب وأهمها : تعديل قانون التأمينات الاجتماعية ، والسماح للتجار بتكوين جمعيات تعاونية لتسويق انتاجهم . أيضا من أهم هذه المطالب خفض الرسوم الجمركية على المستلزمات الإنتاج ، وإعادة النظر في نسبة الربح على الاقمشة الشعبية ، وأخيرا منع التصف في تحرير مخالقات التموين .

من الواضح اختلاف هذه المطالب في طبيعتها وحدودها . من تلك التي يتبنها رجال الأعمال : فالغرف تضم أعضاء محدودي أو متوسطي الثروة ورأس المال ، من التجار والصناع المنتشرين في ربوع مصر . وهم في النهاية قطاع ، عريض يبحث عن يدافع من مصالحهم ، وي طرح مطالبهم . بينما الفئة

التقليد عام ١٩٦٢ وكان السيد / انور سلامة وهو أول من جمع بين المنصبين . ويفترض هذا التقليد من ناحية إتاحة صلة جيدة بين العمال والسلطة ، إلا أنه من ناحية أخرى يعنى ويتضمن احتواء السلطة التنفيذية للنقابات ، وقد تحولها الى أجهزة تابعة ومكملة لوزارة القوى العاملة ، لقد طرح هذا الفصل بين المصبيين ، علامات استهتار كثيرة خاصة وأن هذا التغيير المفاجيء قد حدث قبل حلول ١٩٨٧ والانتخابات على الأبواب ، كما أنه حدث بعد عام حافل بتوترات عمالية متنوعة . ايضا كان هناك التغير الذى حدث فى مجلس الشورى بتعيين السيد / احمد العماوى وكيلا للمجلس عن العمال ، وهو برأس واحد من أنشطة النقابات العمالية ، وهى نقابة عمال الكيمويات .

لقد طرحت التغييرات على قمة الاتحاد انن ، العديد من علامات الاستهتار حول مستقبل قيادة الاتحاد العام للعمال ، والعلاقة بين العمال والسلطة ، والنتائج المستقبلية المتوقعة لانتخابات النقابات عام ١٩٨٧ . أما على مستوى القاعدة العمالية العريضة ، فقد أثارت مطالب تتعلق بالأجور والأرباح وعلاقة الإدارة بالعمال ، وتوفير الخدمات الأساسية خاصة فى الإسكان ، وبلورت ايضا بعض المطالب العامة المرتبطة بتوجهات السياسة الاقتصادية إزاء القطاع العام والقطاع الخاص ، وكان لبعض النقابات العمالية مواقف حاسمة إزاء مشروع جنرال موتورز ، الذى كان مطروحا بقوة عام ١٩٨٦ وشهدت ايضا الأعوام القليلة الماضية أزمة فى علاقة العمال بالنقابة ، وأزمة أخرى فى علاقتهم بالسلطة . فعلى مستوى علاقة العمال بالنقابات العمالية ، يلاحظ أن عدد العمال الأعضاء فى النقابات حوالى ثلاثة ملايين عامل من بين ١٣ مليون عامل . فالعضوية فى النقابات العمالية تختلف عنها فى النقابات المهنية ، فهى فى الأخيرة إجبارية وشرط لممارسة المهنة ، بينما هى فى الأولى اختيارية . و يرتب على ذلك أن تمثيل العمال داخل النقابات لا يتجاوز ٢٥٪ من عددهم ، ويلاحظ ايضا أن الانتخابات فى النقابات المهنية تتم فى معظم الأحوال ، من قبل الجمعيات العمومية ، أما فى حالة مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات العمال ، فهو الذى يتولى اختيار رئيس له من بين اعضائه ، دون أن يكون للقاعدة العمالية رأى فيه . أن هذه الطبيعة الخاصة لتشكيل الاتحاد العام للعمال ، خلقت بعض الأزمات فى علاقة العمال بالنقابات التى بدت فى كثير من الأحوال غير مبررة عن مصالح ومطالب القاعدة . وقد شهد عام ١٩٨٦ بعض المواقف الصريحة ، من أهمها أحداث الاعتصام فى بعض الوحدات الإنتاجية التى عبرت عن سخط الأوساط العمالية إزاء التعامل مع بعض قضاياهم ، كما عكست من ناحية أخرى غياب القوات الشرعية التى تستطيع التعبير عن مطالبهم وكان أهم هذه الأحداث اضراب عمال السكك الحديدية فى يوليو ١٩٨٦ ، حين تكررت مطالبهم بالإصلاح الوظيفى والتأمينات دون تجاوب المسؤولين فى النقابة أو فى الحكومة ، وأيضا اعتصام عمال شركة اسكو فى يناير ١٩٨٦ ، احتجاجا على

الأخرى المحدودة من رجال الاعمال من أصحاب الثروة والنفوذ فى على قمة الهرم ، ويمتلكون من الوسائل والقوات ما يسمح لهم بالدفاع عن مصالحهم ، بل والضغط من أجلها على صانع القرار . ولعل هذه هى الأزمة الحقيقية التى تواجهها الغرف ، فهى بحاجة إلى مزيد من الحيوية والفعالية فى التحلما بالقاعدة التى تنتمى اليها ، إلى أن تكون الممثل الحقيقي للملايين من صغار ومتوسلى التجار والصناع أعضاء الغرف ، لا أن تتشغل بالدفاع عن شرعيتها القانونية ومنازعة رجال الاعمال .

وأحد المظاهر الإيجابية التى ينبغى الإشارة اليها فى تناول دور الغرف التجارية فى عام ١٩٨٧ ، هو تنشيط العلاقات التجارية غير الرسمية بين مصر وبعض دول العالم . إذ وقعت الغرف المصرية بروتوكول تعاون بينها وبين الغرف السوفيتية فى يناير ١٩٨٧ ، كان بمثابة دعم التعاون بين البلدين كما قام وفد يمثل الغرف التجارية بزيارة السعودية بهدف تنشيط التبادل التجارى بين البلدين فى نفس الشهر ، وترتب على هذه الزيادة الاتفاق حول انشاء شركة مصرية سعودية للإسكان الاقتصادى .

واخيرا كان من الأحداث الهامة التى شهدتها الغرف عام ١٩٨٧ ، انشاء شعبة عامة للمقاولين على مستوى الجمهورية بهدف تمثيل مصالح المقاولين داخليا وخارجيا ، والتحدث باسم المقاولين لدى الأجهزة الرسمية بعيد عدة سنوات من محاولة تمثيل مصالح المقاولين ، تم الاعلان رسميا عن انشاء الشعبة فى اطار اتحاد الغرف التجارية ، وهى تضم حوالى ٢٥ ألف مقاول ، ولها مجلس إدارة يضم ١٢ شخصا من العاملين فى مجال المقاولات بالإضافة إلى رؤساء شعب المقاولات فى الغرف التجارية المختلفة . وتهدف شعبة المقاولات إلى تنظيم المهنة ، وتشجيع اجراءات دعم شركات المقاولات فى القطاع الخاص ، كما تهدف إلى تنمية الكوادر وتوفير العمالة الحرفية ، والجدير بالذكر أن انشاء شعبة مقاولات يسمح لمصر - فى غياب اتحاد عام للمقاولات - القيام بدور على المستوى العربى فى اتحاد المقاولين العرب . ولايزال مشروع قانون اتحاد المقاولين المصرى داخل مجلس الشعب ، حيث يثير الجدل حول قدرته على تنظيم مجال يشترك فيه القطاع الخاص والقطاع العام ، كما يثير بعض الاعتراضات عن امكانية سيطرة مجموعات محددة من المقاولين على الجموع العريضة .

نقابات العمال :

اجتمعت عديد من الدلائل لتؤكد أن عام ١٩٨٧ سوف يشهد أحداثا هامة تتعلق بنقابات العمال . بعض هذه الأحداث يرتبط بقيادات هذه النقابات ، ويرتبط بعضها الآخر بالقاعدة العريضة من العمال . فمع نهاية عام ١٩٨٦ ، أنتهى الجمع بين منصبى رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال ووزير العمل ، وقد بدأ هذا

حساب الأرباح واسلوب معاملة الأدارة لهم . هذه التماذج وغيرها تشير الى عدم تعبير القنات الشرعية (النقابات) عن مطالب العمال وعدم قدرتها على التحرك بفعالية .

ولقد كانت انتخابات النقابات العمالية أهم الأحداث التي شهدتها عام ١٩٨٧ ولعل نتائج أو مسار الانتخابات في حد ذاتها ، ليس بالأمر الهام بالنظر الى أهمية تحليل القوى الفاعلة في هذه الانتخابات وما ارتبط بها من تفاعلات . وفيما يلي أهم المؤشرات التي ارتبطت بانتخابات النقابات العمالية :

١ . قبل بداية الانتخابات في أكتوبر ١٩٨٧ ، طالب الجمعيات العمومية بعدم تقديم أسماء المرشحين الى المدعى الاشتراكي ، ودعت الى إلغاء القانون الذي يستمد عليه وهو قانون رقم ٣٣ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي . اذ أعطى هذا القانون الحق للمدعى الاشتراكي بالاعتراض على الترشيح لعضوية مجالس إدارات النقابات العمالية أو المهنية أو لعضوية المجالس المحلية والجمعيات التعاونية . وقد استخدم المدعى الاشتراكي هذا القانون لأول مرة في انتخابات العمال عام ١٩٧٩ حين اعترض على ٥٩ مرشحا . وقد نبئت لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب مشروع قانون يقضي بتعديل هذا القانون ولعل نوقيت طرح هذا التعديل في مجلس الشعب كان نوعا من التهينة والترضية للعمال قبل الانتخابات .

ويؤكد هذا التحليل قرار مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، بتجميع أراء ٢٣ نقابة في تعديل قانون العاملين بالقطاع العام الذي اعنته وزارة القوى العاملة ، وهو يقضي بإلغاء الدرجات الوظيفية في شركات القطاع والأخذ بنظام لوائح الأجور النوعية في كل قطاع ووضع اللوائح التي تتناسب مع ظروف وطبيعة العمل ، وارتبط الحرس على استطلاع رأى العمال في مشروع القانون هذا ، بالأعداد لعقد جلسات استماع بمجلس الشعب يشارك فيها العمال .

٢ . ايضا وفي اطار الاستعداد لمعركة الانتخابات ، بدأت لجان التفيتش المشتركة من ممثلى الاتحاد العام ووزارة القوى العاملة ، أعمالها في التفيتش المالي والإدارى على النقابات العمالية ورغم أن هذا باتى تنفيذا لأحكام قانون النقابات العمالية الا أن نوقيت هذا الاجراء مع الانتخابات ، قد اثار ردود افعال متعددة محورها ابعاد شخصيات قيادية بينها عن الانتخابات .

٣ . اتت استقالة سعد محمد أحمد من رئاسة الاتحاد والتي قدمها للوزير عاصم عبد الحق ، لتطرح عددا من الأسماء المرشحة على قمة رئاسة الاتحاد . وأولها الوزير ذاته باعتبار أن ذلك امتداد لتقليد استقر لفترة طويلة ، ثم أحمد العمادى رئيس نقابة الكيماويات (ووكيل مجلس الشورى) وسعيد جمعة رئيس نقابة الصناعات الهندسية ، ومختار عبد الحميد رئيس الاتحاد العام (المؤقت) . وتم حسم الموقف بالاتفاق وفوز أحمد العمادى بالترشيح .

٤ . اتسمت الانتخابات العمالية بتجاوب كبير من جانب العمال ، حيث تزايد عدد المرشحين من جهة ، وارتفعت نسبة

التصويت من جهة اخرى . وفي نفس الوقت فاز بالترشيح عدد من الوجوه القديمة في الحركة العمالية ، بينما ارتبطت الوجوه الجديدة بالشباب . وارتفع عدد الطعون المقدمة من العمال في نتائج الانتخابات حيث سجلت محافظة الجيزة اعلى معدلاتها (٢٨٠) (تلها القاهرة (٢٠٠) ثم القليوبية (١٧٠) كما تدخلت محكمة القضاء الإدارى لوقف استبعاد ١٦ مرشحا من الانتخابات ، وتأيد استبعاد ٩ آخرين ولاحظ أن عددا كبيرا من الشكاوى والطعون ارتبط بالاعتراض على تغيير صفات المرشحين من فئات الى عمال ثم الى مهنيين وهو ما اعتبرته بعض الدوائر ، اسلوبا لتدخل الحكومة .

٥ . أما عن القوى الفاعلة في انتخابات النقابات العمالية ، فإن أهم ما يلاحظ عليها الميل الى التسييس ودخول بعض الأحزاب والقوى السياسية الى معركة الانتخابات . ويأتى في قمة هذه القوى الفاعلة ، الحزب الوطني الذى دعم كثيرا من المرشحين في الانتخابات ، كما ركز على انتخابات العمال في المستوى القيادى وقد اعتمد في هذا على الجهاز الإدارى للدولة ، وبعض القوانين التي تتيح الاعتراض على ترشيح النقابيين المعارضين ، واللائق للنظر هو عدم موافقة المدعى الاشتراكي على اسماء المرشحين ، الا قبل اجراء الانتخابات بيوم واحد ، مما اثر على الدعاية الانتخابية ، وأعتبر هو الآخر أحد اسلحة الحكومة لتوجيه نتائج الانتخابات . أيضا يعتمد الحزب على عدد من قياداته المنتشرة بالفعل داخل الأوساط العمالية .

أما القوى الثانية داخل الانتخابات فقد تمثلت في التيار الدينى الذى دخل لأول مرة معركة الانتخابات العمالية ، وقد اعتمد على انصاره في قطاع الإنتاج الحري والكيماويات والصناعات الهندسية . الا أن خبرة الانتخابات في حالة نقابات العمال تختلف عنها في حالة النقابات المهنية ، اذ تتميز الأخيرة بسيادة طابع المصالح اليومية للعمال ، لهذا فإن النتائج جاءت محدودة .

وتنتمى القوى الثالثة الى اليسار ، حيث رفع معنوله شعار استقلالية الحركة النقابية ويذكر أطبقها وقد ذكرت بعض مصادر حزب التجمع انه قدم الف مرشح موزعين على مختلف الوحدات الانتخابية ، وذلك من بين ٣٦ الف مرشح عمالي اما حزب الوفد فلم يكن له أى ثقل في الانتخابات ، وقد اشار أحد نوابه الى أن « حزب الوفد يري في الانتخابات مسألة متعلقة بمصالح العمال ، ومسألة عمالية صرفة .

لقد أجمعت المؤشرات السابقة معا ، لتجعل من انتخابات نقابات العمال ، بكل ما أحاط بها من تفاعلات ، أهم الأحداث التي شهنتها نقابات العمال عام ١٩٨٧ .

ومن الأهمية بمكان الإشارة الى أن أهم المطالب العمالية التي بلورتها الانتخابات سالفة الذكر ، تنلخص في زيادة الأجور في مواجهة ارتفاع الأسعار ، وتحسين ظروف العمل ، مع توفير الخدمات الأساسية في السكن والعلاج .

الأطباء بقضايا الحريات ، ففي احتفال النقابة بالعيد التاسع للطبيب المصري فجر الأعضاء قضية التعذيب أمام رئيس الوزراء . كما أعلنت النقابة استنكارها لما اسمته عملية الاعتقال الواسعة والتعذيب الذي تعرض له بعض المتهمين ، في اعقاب محاولة اغتيال حسن ابو باشا . ثم نظمت ندوة هامة عن الأرباح ، اشترك فيها عدد من ممثلي كافة التيارات السياسية ، واعلنت في نهايتها ادانة الأرباح والمطالبة بمزيد من الحرية والديمقراطية ، وتضييق الفوارق بين الطبقات وكفالة حق الحياة والعمل .

ويمكن القول ايضا ، ان من الظواهر اللافتة للنظر في أنشطة نقابة الأطباء خلال عام ١٩٨٧ البعد الأسلامي الذي اتسم به جانب من هذا النشاط ، ويأتي على قمة هذه الظاهرة ، الندوة الهامة التي نظمتها نقابة الأطباء والتي اشترك فيها بعض ممثلي التيار الأسلامي وبعض معارصهم وناقشت النقابة ايضا في جانب من أنشطتها القومية قضية الفتنة الطائفية . وعقدت مؤتمرا للأعجاز الطبي في القرآن ، وندوة حول الطب والشرائع السماوية ، وندوة للشباب المسلم والتحديات المعاصرة .. وهو ما يشير الى وضوح البعد الأسلامي في نشاط النقابة ، والذي قد يصره زيادة عدد اعضاء مجلس النقابة من التيار الأسلامي وهو ما سنشير اليه فيما بعد .

ايضا من الأبعاد الهامة في نشاط وحيوية نقابة الأطباء في الفترة الأخيرة ، اهتمامها بحماية المهنة والتجارب مع المشاكل المجتمعية . فمنذ عدة سنوات ، تقوم النقابة بضغوط متنوعة على وزارة التعليم العالي ووزارة الصحة والمجلس الأعلى للجامعات وذلك من اجل تحديد العدد المسموح بقبولة في كليات الطب ، ويأتي ذلك استجابة لقوى تلامي بين اعضاء النقابة ، بضرورة القيام بدور ايجابي لرفع مستوى اعداد الأطباء الشبان وقد اثار ذلك ردود فعل متعارضة ، باعتبار أن مثل هذا القرار من شأنه حرمان الالاف من التعليم الطبي حتى وأن حصلوا على نتائج متفوقة تؤهلهم لذلك . الا أنه في اجتماع الجمعية العمومية لنقابة الأطباء ، تقرر ضرورة التمسك بقرار تخفيض اعداد المقبولين بكليات الطب الى ٢٠٠٠ طالب سنويا وتخفيض العدد ١٠ ٪ كل عام طبقا لقرار سابق للمجلس الأعلى للجامعات ومن ناحية أخرى فقد اهتمت النقابة بمشكلة تلوث الأغذية وقضية الأشعاع ، التي سبق أن احدثت في عام ١٩٨٦ وقامت من جانبها بمناقشة الموضوع في بعض الندوات واصدرت عددا من القرارات التي تكفل الاهتمام المتابعة . وقررت ايضا القيام بحملات تفتيشية على العيادات الخاصة والمشاركة للتأكد من نوافر الشروط والمواصفات ، ونحابت النقابة مع اثاره وسائل الاعلام لظاهرة ارتفاع تكلفة العلاج الخاص ، والعلاج بالمستشفيات الأستمارية ، ونظمت ندوة خاصة لمناقشة الموضوع . كما قررت فرض رقابتين على العيادات التي انتشرت اخيرا بالمساجد والكنائس للتأكد من اسعار الخدمات من جهة ، وصلاحيه الخدمة من جهة أخرى وإذا كانت

وقد نضر الانتخابات وما ارتبط بها من آليات لتهيئة المناخ لها هو الهدوء النسبي الذي ساد الأوساط العمالية وميز العلاقة بين النقابات والسلطة . اذ يلاحظ انخفاض حدة المشاكل العمالية والفتورات التي سادت عام ١٩٨٦ ، وساهم في ذلك اعلان براءة عمال السلك الحديدية بعد الأضراب الذي نظموه عام ١٩٨٦ ، ونجميد مشروع جنرال موتورز ، وتبني بعض مشروعات القوانين التي من شأنها ، تحسين اوضاع العمال في القطاع العام ، وحل مشاكل بعض الوحدات الإنتاجية الخاصة بحساب الأرباح والقرار الخاص بزيادة الأجور والمعاشات ولهذا فقد بذت أحداث الاحتجاج العنيف من جانب العمال محدودة نسبيا ، وانشغل الجميع في معركة الاستعداد للانتخابات .

واخيرا ، قد يكون من المفيد الإشارة الى موقف النقابات العمالية من الخطة الخمسية ، والتي سبق أن تجاوبت جماعات رجال الأعمال والغرف ، مع اعلان تفاصيلها . فمن المعروف أن القانون يحدد من بين اهداف المنظمات النقابية ، المشاركة في مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحشد طاقات العمال من أجل الاسهام في تنفيذها ، لهذا فان الخطة ينبغي ان توزع على النقابات العامة حسب تخصصاتها ثم يرفع الاتحاد العام لقراري الى المسؤولين ، الا أن الخطة لم تصل في واقع الأمر الى النقابات العمالية ، الا بعد مطالبة قيادات النقابات لها بعد شهور طويلة ، وهو يعكس عدم التوازن أو عدم التكافؤ في تعامل الحكومة مع جماعات المصالح ، فالخطة الخمسية طرحت على جماعات رجال الأعمال منذ الأيام الأولى من يناير ١٩٨٧ ، وطلب منها اعداد تقرير تفصيلي على مسؤوليات القطاع الخاص ، بينما لم تصل الى نقابات العمال ، الا بعد فترة طويلة من المطالبة بها .

نقابة الأطباء :

شهدت نقابة الأطباء نشاطا وحيوية لافتة للنظر في عام ١٩٨٧ ولم يكن اجراء انتخابات التجديد النصفى لمجلس النقابة العامة والنقابات الفرعية هو مصدر هذا النشاط وهذه الحيوية ، وانما استطاعت النقابة بالفعل ان تتخطى حدود الدور التقليدي لها كنقابة خدمية ، وتقوم على الصعيد القومي والمحلي بدور عام .

فقد ساهمت النقابة بدور نشيط في عقد مؤتمر اتحاد الأطباء العرب بالخرطوم الذي قرر بالاجماع الغاء تجريد عضوية مصر كما عقدت النقابة مؤتمرا لمناصرة القضية الأفغانية ، واعلنت انسحابها من المؤتمر الدولي الخامس للمضادات الحيوية بسبب اشترك اسرائيل ، ووجهت تحذيرا الى الأطباء من الاشتراك في المؤتمر العالمي للصحة النفسية ، وذلك بسبب اشترك اسرائيل ايضا .

وكان الالاف للنظر في عام ١٩٨٧ ، هو تطور اهتمام نقابة

قضية توفير الأدوية وتسعيرها قد أثارت بشكل حاد في عام ١٩٨٦ فإن النقابة لقد لعبت دورا إيجابيا في هذا الصدد ، وبدأ ذلك في طلبها بأن يكون لها دور في تسعير الدواء ، وفقا للتكلفة الفعلية ، وضرورة تطوير صناعة الدواء في مصر ، من حيث التوسع في إنتاجها ، أو من حيث توفير متطلباتها كاملة .

وكان من الظواهر اللاحقة للنظر أيضا في نقابة الأطباء ، ومعظم النقابات المهنية ، في السنوات الماضية ، تطور ضغوط قوى اجتماعية داخلية من أعضاء النقابة ، هم الشباب . فأكثر من نصف عدد الأطباء الأعضاء في النقابة هم أقل من ٣٥ سنة ، أى في مرحلة التكوين المادى والعلمى وعلى النقابة مواجهة احتياجاتهم . وفي هذا الإطار اتجه جانب من الخدمات النقابية نحو تخصيص وحدات لأسكان الشباب الأطباء في المدن الجديدة ، وكذلك توفير قروض ميسرة للشباب لفتح عيادات شعبية . كما قررت النقابة توفير خدمات خاصة لأطباء الأمتياز لأول مرة ، وذلك من خلال سجل خاص لهم داخل النقابة يمكنهم من الاستفادة من بعض خدماتها .

وبعكس كل ذلك ضغوط قطاعات جديدة ، بدأت تتبلور داخل معظم النقابات المهنية ، حيث انتضحت فجوة كبيرة بين الأجيال ، وبدأ الشباب في تكوين جماعات فرعية داخل الجماعات الأم ، من أجل توفير خدمات نقابية خاصة بهم لمواجهة متطلبات الحياة .

والظاهرة الأخيرة ، وهى ليست أقل أهمية ، والتي ينبغى الإشارة إليها في هذا السياق هى استمرار احراز النجاح لممثلى التيار الإسلامى داخل نقابة الأطباء ، فقد فتح باب الترشيح لانتخابات التجديد النصفى ، فى النصف الثانى من ديسمبر ، وانتخابات النقابات الفرعية . فجاءت النتائج لتؤكد استمرار تقدم مرشعى هذا التيار ، وقدرتهم على التنظيم الدقيق وكانت الشعارات الأساسية التى تنبأها ممثلو هذا التيار هى التصدى للفساد ، وتوفير الخدمات الأساسية للأطباء الشباب ، واتفاق اموال النقابة فيما يعود بالنفع على القاعدة العريضة من الأعضاء .

وهذه الظاهرة هامة وينبغى النظر إليها فى إطار اشمل ، اذ أن ممثلى التيار الإسلامى تقدموا بالفعل داخل كثير من النقابات المهنية ، وكان شعارهم الأساسى محاربة الفساد وتوفير الخدمات . ومن الواضح ان النقابات بنت كمجال خصب للحركة السياسية واكتساب الأنصار ، والألتصال بالقاعدة العريضة . وهى بهذا نتيج فيما اخفقت فيه الأحزاب ، خاصة مع غياب منبر مستقل شرعى ، ينتج لبعض القوى للتعبير والحركة .

نقابة المهندسين :

كانت أهم الأحداث التى أرتبطت بنقابة المهندسين خلال عام ١٩٨٧ ، انتخاب منصب النقيب والأعضاء المكملين ، وانتخابات مجالس الشعب . فقد عكست هذه الانتخابات صراعات عنيفة داخل النقابة ، كما أبرزت عددا من الديناميات التى أرتبطت بها ، وتحالفات القوى الفرعية ، وأحداث هذا العام كانت استمرارا لأحداث الأعوام القليلة الماضية ، التى شهد القضاء المصرى جانبا كبيرا منها ، ودار الصراع فيها حول عدم التزام النقابة بأحكام محكمة القضاء الادارى لانفاء انتخابات الشعب السبع ، التى جرت فى أبريل ١٩٨٥ . وأدى ذلك إلى تبلور اتجاه معارض للنقيب الحالى (عثمان أحمد عثمان) الذى يقضى دورة ثالثة له بعد تعديل القانون . وفى حقيقة الأمر فإن تعديل قانون بعض النقابات ، يسمح بمدة ثلاثة للنقيب ، أصبح ظاهرة لاقفة للنظر على مستوى النقابات ، حيث شهدتها من قبل نقابة المعلمين - ونقابة الفنانين ونقابة المهندسين . . إلخ وهى ظاهرة بحاجة إلى تحليل .

— أما الظاهرة الثانية فهى دخول القضاء المصرى طرفا أساسيا فى فض مشاكل وصراعات داخلية بالنقابة ، بعد العجز عن حلها وديا . فنقابة المهندسين طرف فى ٢٦ قضية أمام محكمة القضاء الادارى ، وهو ما يعكس حدة صراع يعوق العمل النقابى .

— ويظهر هذا الصراع أيضا فى انعقاد جمعيتين عموميتين للنقابة ، كل منهما تتسكب بشرعيتها ، وتطرح إحداهما ضرورة سحب الثقة من النقيب الحالى . وقدثار الخلاف فى ١٩٨٧ بسبب وقف انتخابات مجالس الشعب ، ثم صدور حكم قضائى لعدم جمعية عمومية غير عادية ، كانت النقابة من قبل قد رفضت عقدها . وانتهى الأعضاء المجلس الحالى بالتحايل على تعديل مادة ١٢ من قانون النقابة الخاصة بالاسقاط النصفى . وعلى الجانب الآخر اجتمعت جمعية عمومية أخرى قررت عدم معاملة النقيب وأعضاء مجالس النقابة ورفض ما أعلنته الجمعية الأخرى . . .

فى هذا المناخ من تبادل الاتهامات بين مجموعات من أعضاء النقابة وانقسام النقابة بين مؤيد لهذا الجانب أو معارض ، كان يتم الاستعداد لانتخابات النقيب والانتخابات التكميلية ، مما أضفى سمات العنف والحدة على هذه الانتخابات . وكان المرشحون لمنصب النقيب هم : عثمان أحمد عثمان النقيب الحالى ، والذى يؤيد الحفاظ على الوضع الراهن ، والمهندسين عبد المحسن حموده الذى يطالب بضرورة التغيير وخضوع أموال النقابة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، والوالى المهندس محمد سامى قنديل ويؤيده العسكريون . . وقد حسمت انتخابات القمة لصالح عثمان أحمد عثمان الذى فاز نفيقا للمرة الثالثة بـ ١٢ ألف صوت مقابل ١٥٠٠ صوت حصل عليها

منافسوه . إلا أن النقابة التي تضم ١٨٠ ألف مهندس ، شهدت هذا العام صراعات وتصاعدا لبعض القوى ينبغي الإشارة إليها . فقد بدأت المعركة الحقيقية ، على المستويات الأخرى لانتخابات مجالس النقابة . وكان أطرافها التيار الإسلامي من جانب ، وتكتل الممكربين من جنب آخر . وقد حقق التيار الإسلامي هنا أيضا انتصارات كبيرة في مواجهة القوى الأخرى التي أيدها النقيب . ففي انتخابات النقابة العامة التي تضم سبع شعب ، فاز التيار الإسلامي بـ ٥٤ مقعدا من جملة المقاعد المطروحة للمنافسة وهي ٦٦ مقعدا . وفي الانتخابات الفرعية فازت القائمة الإسلامية كاملة في الاسكندرية والعيوم والمويس والمنوفية ، بينما فشلت في المنيا والجيزة . وعلى أى الأحوال ، فقد أضاف نجاح القائمة الإسلامية المرشحة لمجالس نقابة المهندسين عام ١٩٨٧ ، نجاحا إلى ما أحرزه في انتخابات ١٩٨٥ . وكان شعارهم هنا أيضا محاربة الفساد ، وتوفير الخدمات (الإسكان والصحة) للمهندسين . وعلى الجانب الآخر كان تكتل العسكريين يساندهم النقيب الذي استصدر قرارا بأن يتم الانتخابات بالنسبة لهم في وحداتهم العسكرية . وقد دفع ذلك بمجموع المهندسين إلى مناشدة المشير أبو غزالة التدخل لالغاء اللجان الانتخابية في تكتات الجيش ، حفاظا على الطبيعة الخاصة للجيش ، وعدم التفرقة بين المدنيين والعسكريين . وقد فسر البعض ذلك بأنه محاولة لضمان أصوات معظم العسكريين لتوجيه نتائج الانتخابات في مجلس النقابة . وبالفعل قررت الجمعية العمومية الطارئة تعديل القرار السابق الصادر من المجلس الأعلى للنقابة ، وأن تكون الانتخاب في مواقع مدنية قريبة مع السماح بالدعاية الانتخابية .

أجندت أحداث الانتخابات إذن داخل نقابة المهندسين ،

أهتما كبيرا مصدره الصراع على قيادة النقابة من جهة ،

والتكتل بين قوى المهندسين (عسكريين ومدنيين ، قطاع خاص

وقطاع عام) من جهة أخرى ، مما يهدد بالفعل وحدة العمل

النقابي ، ويعوق أى محاولة للتغيير .

نقابة المحامين :

كان نشاط نقابة المحامين في عام ١٩٨٧ ، امتدادا للخط الواضح الذي أتمسبها نشاطها في السنوات السابقة ، والذي غلب عليه التوجه القومي ودعم قضاياء الحريات . ورغم أن السنوات القليلة الماضية كشفت عن بعض الصراعات والتكتلات الداخلية ، التي تهدد وحدة النقابة وتضامنها إلا أن دورها على المستوى القومي استمر واضحا .

ومن أهم المظاهر التي أتمست بها أنشطة النقابة :

— على المستوى العربي ، نظمت النقابة أول مؤتمر أقليمي عربي للاتحاد الدولي للمحامين ، وذلك في شهر فبراير عام ١٩٨٧ . كما نظمت مشاركتها في الدفاع عن زعيم حركة الانتباه الإسلامي في تونس (راشد الغنوشي) الذي وجهت له الحكومة

تهمة قلب نظام الحكم ، كما أصدرت بيانا لدعم الصمود الفلسطيني ، بمناسبة مرور خمس سنوات على أحداث صابرا وشاتيلا .

— وعلى المستوى المحلي أصدرت النقابة بيانا دعت فيه إلى جلسة طارئة لجميع النقابات الفرعية ، حتى يتم الأفراج عن بعض المحامين المعتقلين ، وطالب البيان بإلغاء جميع القوانين الاستثنائية ، والتأكيد على حرية الأحزاب وحرية الصحافة وفتح باب الدعوة المباشرة أمام محكمة الجنات في جرائم التعذيب وجميع جرائم الاعتداء على الحريات . ثم أصدرت النقابة بيانا آخر استنكر فيه المحامون استمرار حالة الطوارئ واعتقال بعض المواطنين . وقرر مجلس النقابة في يونيو ١٩٨٧ الاضراب على مستوى الجمهورية احتجاجا على الاعتقالات العشوائية وتعذيب بعض المعتقلين مع اعتقال بعض المحامين . كما نظمت اللجنة الوطنية للدفاع عن الحريات مؤتمرا سياسيا يناقش أثر اتفاقية كامب ديفيد بعد مرور ١٠ سنوات .

— لعبت أيضا النقابة دورا هاما في دعم موقف نقابة الصحفيين في دفاعها عن حرية الصحفيين ، كما تضامنت مع نقابة الفنانين ومطالبهم الخاصة بحريات التعبير وحرية التمثيل النقابي ، وشهدت نقابة المحامين اجتماعات ومؤتمرات لصالح النقابات الأخرى ، وحركة نشيطة لدعم مطالبها .

— وفي بيان موقف النقابة من انتخابات مجلس الشعب في ١٩٨٧ ، طالبت بانفراد القضاء بالإشراف على سائر مراحل العملية الانتخابية . كما أكدت ضرورة احترام أحكام القضاء ، وأدانت عدم تنفيذ الأحكام الخاصة ببطان عضوية ٧٨ نائبا . ومن المظاهر اللافتة للنظر في أنشطة نقابة المحامين عام

١٩٨٧ ، الدور المتصاعد الذي لعبته لجنة الشريعة الإسلامية بالنقابة ، التي شكلت في عام ١٩٨٦ . فمع بداية عام ١٩٨٧ نظمت الندوة الثانية عن حقوق الانسان في الاسلام ثم عقدت الندوة الثالثة حول الموضوع في يوليو ١٩٨٧ واشترك فيها ممثلون عن نقابتي المهندسين والأطباء ، وأخيرا كانت الندوة الرابعة في نوفمبر من نفس العام وشارك فيها عدد من السياسيين والمفكرين . وقامت لجنة الشريعة الإسلامية أيضا ، بمقد مؤتمرا إسلاميا كبير بالنقابة تحت عنوان « ضد الاعتقال والتعذيب وانتهاك حقوق الانسان » ، وطالبت كل النقابات المهنية بالتجمع لمواجهة هذه الاعتداءات .

وفي إطار تطوير حركة الشبان المحامين داخل النقابة ، عقد المؤتمر الأول للمحامين الشبان ، وهدف المؤتمر إلى مناقشة مشاكل شباب المحامين واقتراح الحلول للتغلب عليها . ومن أهم ما أسفر عنه هذا المؤتمر مناشدة المجلس الأعلى للجامعات ، لتطوير سياسة القبول والتعليم بكليات الحقوق ، والتي اعتبرت مصدر تهديد لمهنة المحاماة وتدهورها .

نقابة المعلمين :

أثرت في السنوات الأخيرة قضية تطوير التعليم المصري ، وكان عام ١٩٨٧ نقطة تحول فيها ، حيث أحتلت القضية مكانا هاما بين أولويات صانع القرار ، كما أجنبت الرأي العام المصري بكل فئاته . وفي هذا الاطار عقد مؤتمر تطوير التعليم في يوليو ١٩٨٧ ، كما طرح علي الساحة عدد من البدائل لمواجهة أزمات التعليم الحالية . وقد أثارته هذه البدائل ، بما مثلته من توجهات ، جدلا كبيرا علي مستوى النخبة ، وعلى مستوى المواطن العادي الذي هو طرف في القضية بلا شك ، فأعدي فتح ملف الجامعة الأهلية ، وأثيرت إمكانية إعادة النظر في التعليم بالمجان ، وظهر اقتراح الجامعة المفتوحة ، وفتح المجال بشكل أكبر لاسهام القطاع الخاص في الاستثمار في حقل التعليم . لقد أثارته هذه البدائل مناقشات واهتمامات معظم جماعات المصالح ، فشاركته جماعات رجال الأعمال في تأييد دور القطاع الخاص في العملية التعليمية ، كما دافعت نقابة العمال عن مجانية التعليم ، وأخيرا كان اهتمام بعض النقابات المهنية (المهندسون ، المحامون ، الأطباء) برفع مستوى المهنة من خلال تطوير الاعداد التعليمي لها .

ومن هنا كان لا بد من التعرف علي دور نقابة المعلمين في مصر ، ازاء هذه القضية الهامة التي يشكل المعلم أحد أركانها الأساسية . فالنقابة بما تضمه من نصف مليون عضو ، تعد أكبر نقابة مهنية في مصر ، مقارنة بالنقابات الأخرى (تضم نقابة المهندسين مثلا ١٨٠ ألف عضو) وهو ما يدفع لاثارة عدد من التساؤلات تتعلق بالفاعلية وطبيعة تمثيل المصالح .

ويعود تاريخ انشاء نقابة المعلمين إلى عام ١٩٥١ ، إلا أن القرار لم يتحول إلى واقع تنظيمي إلا في عام ١٩٥٥ حين تشكلت فعليا نقابة المعلمين تحت رئاسة السيد / كمال الدين حسين . ووفقا للقانون فإن النقابة تهدف إلى أهداف ثلاثة أساسية : أولها الاسهام في خدمة المجتمع لتحقيق أهدافه القومية من خلال تعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم في خدمة المجتمع ، وثانيها العمل على رفع المهنة التعليمية ورفع مستوى المعلمين والاسهام في تطوير نظمته ومناهجه ، وثالثها تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأعضائها ، وهذه الأهداف الثلاثة السابقة التي نصت عليها المادة الثانية من القانون ، تسعى من الناحية النظرية إلى إيجاد توازن بين دور النقابة في المجال القومي ومجال السياسة التعليمية من جانب ، ودورها في تقديم الخدمات النقابية لقطاع المعلمين من جانب آخر .

إلا أنه من الناحية الفعلية ، وبسبب ضغوط متعددة ، أتجه دور النقابة بالأساس إلى الهدف الثالث ، أي الخدمات النقابية ، ويفسر ذلك بالبعد الاقتصادي والاجتماعي الذي أرتبط بمهنة المعلم . وهو يعد له جذور تاريخية ولعب دورا حيويا في تشكيل مطالب الجماعة ، وأيضا في علاقتها بالسلطة . فالمعلم منذ

القرن التاسع عشر يعاني من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة دعمت شعوره بانخفاض مكانته في المجتمع . وهو يشكو باستمرار من انخفاض مرتبة وضيق فرص الترفي أمامه ، أو محدودية فرص الترقية وعدم المساواة في الحصول عليها . ويعني ذلك في أطار تحليل نقابة المعلمين ودورها ، أن أولويات القضايا التي تتبناها الجماعة لا بد وأن تكون في الواقع تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المعلم ، وبالعقل فإن أي مراجعة للتقارير السنوية التي تصدرها الجمعية العمومية للنقابة ، وأى مراجعة لأنشطة النقابة ، توضع أن قضية زيادة المعاش وبدل طبيعية العمل والاصلاح الوظيفي ، تحتل المرتبة الأولى . ويعني ذلك أيضا توجه الجهد الأساسي في العمل النقابي ، نحو مطالب وخدمات لها هذه الطبيعة القوية ، مع ملاحظة أن تحقيق هذه المطالب يرتبط إلى حد كبير بقرارات السلطة ، وهو ما شكل علاقة النقابة بها على مدى هذه السنوات (علاقة تضامن وتأييد) .

وقد تضمن التقرير السنوي الأخير الذي صدر عام ١٩٨٧ ، أهم القضايا والانجازات التي شغلت النقابة على مدار عام . وكان في مقدمتها الدور الإيجابي الذي قامت به النقابة من أجل صدور الهيكل الوظيفي الجديد للمعلمين . فمنذ عشر سنوات والوزارة - تساندها النقابة - تقوم بالتوصيف الوظيفي لأكثر من ٢٠٠ مهزل تضمهم ، ولأكثر من نصف موظفي الدولة تضمهم وزارة التربية والتعليم ، مما جمده الدرجات المالية للمعلمين طيلة هذه السنوات . فأنتى الانتهاء من هذا الهيكل الوظيفي ، ليكون في مقدمة أنشطة نقابة المعلمين في عام ١٩٨٧ . وكان أيضا من معالم أنشطة نقابة المعلمين في عام ١٩٨٧ ، وضع قواعد للاعارات داخلها وخارجها ، وقيامها ببعض مشروعات الاسكان لخدمة أعضائها . أما على مستوى مشاركة النقابة في قضية تطوير التعليم في مصر ، فقد بدأ تأييدها لتمويل التعليم في مصر من موارد القطاع الخاص ، فأرصدت الجمعية العمومية للنقابة ، بضرورة اسهام القطاع الخاص والجمعيات التعاونية في انشاء المدارس بالجهود الذاتية ، وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية للمشاركة في عمليات تمويل التعليم . كما أوصت بتشجيع القطاع الخاص وهيئات الاستثمار للتوسع في انشاء المدارس . وابتدت النقابة التوسع في برنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية (٢٠٠ ألف معلم) الذين يشكلون حوالي نصف أعضاء النقابة ، والتوسع في شعب ومخصصات كليات التربية . إلا أن اللافت للنظر ، والذي يمثل ظاهرة ملبية ، هو عدم مشاركة النقابة على المستوى القومي في مناقشة قضية المعلم والتعليم ، وأيضا عدم طرحها بدائل من شأنها تطوير العملية التعليمية . فالنقابة لم تدع مثلا إلى الاسهام برأى متكامل يمثلها في المؤتمر القومي لتطوير التعليم (يوليو ١٩٨٧) ، وهو الأمر الذي يجب تداركه . فالنقابة بما تمثلته من نصف مليون معلم ، يجب أن يكون لها وزن ، في تقرير مستقبل التعليم في مصر .

نقابة المهن الفنية :

جذبت نقابة الفنانين في عام ١٩٨٧ ، الاهتمام على المستوى الرسمي وغير الرسمي ، من خلال مواقف هامة دفعت إليها انتخابات النقابة ، وما توالى من أحداث ترتبط بها . ففي إطار استعداد نقابة المهن الفنية لإجراء الانتخابات ، فوجيء الفنانين بمواقفة مجلس الشعب على تعديل القانون ٢٥ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالنقابة . وكانت تحركات أعضاء النقابة التي تلت ذلك ، تمثل نموذجا للعمل النقابي ، فيما اعتمد عليه من تضامن ، وما استند عليه من أدوات . فقد تضامن الأعضاء للدفاع عن كيانه ومعارضة القانون الذي طرح دون علمهم أو موافقتهم ، وتوعدت الأدوات بين احتجاجات وبرقيات للمسؤولين والقيادة السياسية ، وبين شرح قضيتهم للجامعين من خلال وسائل الاعلام وأجهزة الثقافة واعتمد الفنانون بنقابتهم احتجاجا على تمرير القانون ، وشاركوا في جلسات استماع عقدت بمجلس الشعب ، وتضامنا مع نقابات أخرى من أجل الدفاع عن قضيتهم (خاصة نقابة المحامين ، ونقابة الصحفيين) . ومن خلال منكرة الاحتجاج التي قدموها إلى رئاسة الجمهورية ، تلخضت اعتراضات الفنانين فيما يلي :

— أن هذه التعديلات لم تعرض على الجمعيات العمومية للنقابات الثلاث ولا على مجالس ادارتها المنتخبة قبل عرضها على مجلس الشعب ، وهو ما نفرضه أبسط مبادئ الديمقراطية .

— ان رفع الحظر عن ترشيح النقيب أو عضو مجلس الادارة لأكثر من دورتين متتاليتين ، كما ذهبت التعديلات الجديدة التي أقرها مجلس الشعب ، تعني أفضاح الفرصة لتكوين مراكز قوى وجماعات ضغط تنجب الفرص عن الآخرين وتمنع ظهور قيادات شابة .

— ان المواد المستحثة بشأن الترشيح والانتخاب لمنصب رئيس الاتحاد ، بالإضافة إلى سلبيها مجالس النقابات الثلاث حقها في الاشراف على فتح باب الترشيحات وعلى الانتخابات ، منحت رئيس الاتحاد المنتخب من أعضاء مجالس ادارات النقابات سلطات تفوق سلطات النقاء الثلاثة .

— ان بعض التعديلات الأخرى تم اعدادها من أجل خروج بعض المرشحين من الانتخابات والتي قد تم الاعلان عنها بالفعل في يونيو ١٩٨٧ .

وقد لجأ الفنانون المعارضون أيضا إلى المحكمة الدستورية العليا طاعينين ببطالان القانون من حيث الشكل ، وتم توكيل لجنة الدفاع عن الحريات بنقابة المحامين لتولى هذه القضية أمام المحاكم . وعقد الفنانون عددا من المؤتمرات للتعبير عن موقفهم ، وكان المؤتمر الأول بنقابة المحامين والثاني بنقابة الصحفيين ، وهو مظهر ايجابي للتضامن بين النقابات من أجل تأكيد وحدة وحرية العمل النقابي . وقد أتخذ الفنانون قرارات هامة داخل هذه المؤتمرات ، من أجل عرض قضيتهم على رئيس

الجمهورية واثراء الجمهور في الاهتمام بها (التوقف عن العمل بكافة الاستديوهات والمسارح لمدة خمس دقائق) ، وتشكيل لجنة للدفاع عن الحريات من أعضاء الجمعيات العمومية .

ومع استمرار الموقف على ما هو عليه ، أضرب بعض الفنانين عن العمل ، واعتمد البعض الآخر داخل مقر نقابة المسميين ، واستقال عدد من أعضاء مجالس الادارات الثلاثة لمواجهة أصرار رئيس الاتحاد على فتح باب الترشيع وإجراء انتخابات وفقا لتعديلات قانون النقابات الجديد . . وأمام جدية الفنانين ومطالبهم الديمقراطية ، ولأن القضية أصبحت مثار اهتمام عام ، فقد قام رئيس الجمهورية بتفويض وزير الحكم المحلي ووزير الثقافة للتفاوض مع الفنانين ، وتأجلت الانتخابات لأجل غير مسمى .

نقابة الصحفيين :

شهد عام ١٩٨٧ أزمة في علاقة نقابة الصحفيين بالسلطة التنفيذية ، وبالتحديد مع وزارة الداخلية . وقد تخطت هذه الأزمة أحداثها ومسبباتها الظاهرية ، كي تثير بعض القضايا الهامة ، والتي تتعلق بمستقبل الصحافة المصرية وحرية الرأي والتعبير . وفي صبيحة السادس عشر من شهر ديسمبر بلغت الأزمة ذروتها بتجمع عدد من الصحفيين بدار النقابة استجابة لدعوة لجنة الحريات بنقابة الصحفيين للاعتصام سبع ساعات احتجاجا على ممارسات وزير الداخلية مع بعض الصحفيين . وقد سبق ذلك تراكم عدد من المظاهر السلبية في التعامل مع الصحفيين عام ١٩٨٧ مثل منع بعض الصحفيين - في الصحف القومية والمعارضة - من تغطية انتخابات مجلس الشعب ، ثم منع صحفيي المعارضة من دخول وزارة الداخلية ، كما صودر أحد أعداد جريدة الأهالي الذي واكب الاستفتاء على رئاسة الجمهورية . وقد تخلل ذلك اتهامات للصحفيين نسبت إلى وزير الداخلية في اجتماعات عامة . وفي إطار تهنة الموقف ، تم لقاء الوزير مع مجلس نقابة الصحفيين في مقر نقابته ، إلا أن اللقاء لم يحقق غرضه .

وقد أثار هذا الموقف كتابات الصحفيين للدفاع عن أنفسهم ، فركز البعض على ما اعتبره « ضياع كرامة المهنة » ، وانتقد آخرون سلوك السلطة التنفيذية ازاء الصحفيين كما ناقشت كتابات أخرى قضية حرية الصحافة .

وأصدر مجلس النقابة بيانا في ١٥ ديسمبر أدان فيه « الاتهامات المنكرة » من وزير الداخلية للصحافة والصحفيين . كما نظمت لجنة الحريات بالنقابة حملة توقيعات واسعة للاحتجاج ضد هذه الممارسات ، وارسال الصحفيين المعتصمين بالنقابة في ١٦ ديسمبر برقية احتجاج إلى رئيس الجمهورية .

وقد أثارَت هذه الأحداث الهامة بعض القضايا التي ينبغي الإشارة إليها .

فمن ناحية كان من الواضح اعتماد نقابة الصحفيين على عدد من الأدوات التي تلجأ إليها جماعات المصالح للدفاع عن مواقعها، من ذلك تنظيم الاعتصام الاحتجاجي الرمزي، وتنظيم الندوات والمنافسات الجماعية، وإرسال البرقيات إلى القيادة السياسية، والكتابة في الصحف. كذلك كان من المظاهر الإيجابية الهامة، التضامن الذي بدا بين موقف الصحفيين أعضاء النقابة، وموقف نقابة المحامين (لجنة الحريات) ونادى القضاة وفنواي أعضاء هيئة التدريس. ومن الموضوعات التي يمكن التفتيق عليها، والتي قد تبدو سمة عامة، في معظم النقابات الأزواجية الظاهرة بين الموقف الرسمي لمجلس النقابة والنقيب من جانب، وأعضاء النقابة من الصحفيين من جانب آخر، وهو ما بدا في الموقف من الاعتصام.

ومن ناحية أخرى أثارت هذه الأحداث بعض القضايا الهامة التي تتعلق بالعمل القومي، ومن أهم هذه القضايا مستقبل الصحافة في مصر، وحرية الصحافة وحماية الصحفيين. كما فتح الباب لمناقشة الأطار السياسي والقانوني للصحافة، ومشاكل الصحافة الحزبية، وإمقاط التقيود على حرية إصدار الصحف، وأثار قانون الطوارئ على العمل الصحفي. وأخيرا فقد كانت هناك فرصة لإدارة حوار حول كرامة الصحفي وحصانته وحمايته أثناء مزاولته نشاطه، وحدود العلاقة بينه وبين السلطة التنفيذية.

خاتمة :

حفل عام ١٩٨٧ بالعديد من المواقف والأحداث التي أرتبطت بدور جماعات المصالح. وقد عكس بعضها سلبيات تهدد مسار ومستقبل الجماعات، وعكس البعض الآخر إيجابيات تدعم من العمل النقابي. ولعل أخطر السلبيات كان ضعف التضامن بين أعضائها، وظهور بعض الصراعات الداخلية التي من شأنها التأثير على أهم مصادر قوة الجماعة. كذلك فإن من الظواهر الخطيرة التي شهدتها بعض النقابات خلال ١٩٨٧، اهتزاز قيمة الديمقراطية سواء من خلال تدخلات السلطة في انتخابات بعض النقابات، أو في ميل بعض القيادات النقابية لتحرك بعيدا عن القاعدة النقابية العريضة.

إلا أنه في الوقت نفسه، بدت كثير من المظاهر الإيجابية، التي من شأنها دعم العمل النقابي. ومن أهم هذه المظاهر اهتمام بعض جماعات المصالح بقضايا المجتمع. فقد تخطت بعض النقابات المهنية وجماعات رجال الأعمال، الحدود التقليدية الفاصلة بين مصالح أعضائها وحركة المجتمع. وقد اتضح ذلك في الاهتمام بقضايا التعليم والعمالة، والاهتمام بالقضايا القومية العامة، ودعم الحريات وحقوق الإنسان. وبذلك أيضا في مد الجسور بين النقابات وبعضها البعض الآخر، مما أعطى مظهرا لوحدة الحركة ووحدة المصير. فقد تضامنت وتساندت بعض النقابات معا، من أجل الدفاع عن مبادئ عمل الحركة النقابية، وكفالة استمرار العمل الديمقراطي. وظهر ذلك واضحا في نقابة

المحامين، ونقابة الصحفيين والفنانين. كذلك فإن من المظاهر الإيجابية التي شهدتها حركة جماعات المصالح في عام ١٩٨٧، التجاوب مع مطالب وضغوط أعضائها من أجل تطوير الخدمات النقابية. وبالقول فقد تجع عدد من النقابات في مقابلة الاحتياجات الأساسية لأعضائها، وإفساح الفرصة لخدمات الشباب على وجه الخصوص.

وجملة القول أن هناك تطورات في جماعات المصالح، مصدر بعضها المجتمع ككل، ومصدر البعض الآخر الجماعة ذاتها من حيث تركيبها وطبيعتها. وتطرع هذه التطورات بعض التساؤلات حول مستقبل جماعات المصالح.

ويتعلق أهم هذه التساؤلات بتأثير ظاهرة «التسييس» على العمل النقابي، فمن الواضح أن بعض جماعات المصالح قد أصبحت حقلًا نشيطا لبعض الأحزاب والقوى السياسية. وإذا كانت العلاقة بين الجماعات والأحزاب قد حسمت في النظم الليبرالية، فإن العلاقة بينهما غير واضحة في المجتمع المصري. ويعود ذلك إلى حذانة التعددية التي لا تعود إلى أكثر من ١٠ سنوات، وذلك بعد سيادة التنظيم السياسي الواحد، ويرتبط بذلك أن ممارسة جماعات المصالح لنشاطها في مناخ الحرية النسبية التي توافرت في السنوات الأخيرة، قد أثر هو الآخر على توجهاتها إزاء الأحزاب السياسية. ولأن لم تتطور بشكل واضح رؤية جماعات المصالح للأحزاب والمجلس النيابي باعتبارهما أدوات هامة، للتعبير عن المصالح والضغوط من أجلها.

وثاني هذه التساؤلات يتعلق باستقلالية بعض الجماعات عن السلطة السياسية، والذي قد يوفر لها المزيد من الفاعلية، ويحقق في النهاية التوازن بين حركة جماعات المصالح. فبعض النقابات والجماعات في علاقة وطيدة مع السلطة، بحكم القانون وبحكم نشأتها، وهو ما يؤثر أحيانا بالسلب على فاعلية الجماعة، خاصة إذا توجهت بمعارضتها أو بمطالبها نحو الحكومة. هذا في الوقت الذي تتوافر فيه الحرية التامة لجماعات أخرى، وتستطيع أن تتحرك بمزيد من الحرية في مواجهة الحكومة. ويخلق ذلك في النهاية عدم توازن بين قوى قائمة بالفعل، بعضها يعبر عن الملايين ولكن بفاعلية محدودة، وبعضها الآخر يعبر عن مئات أو آلاف، ولكن بفاعلية كبيرة. وهذا المناخ من عدم التوازن من شأنه التأثير سلبا على حركة الجماعات ومسارها ككل.

وأخيرا، فإن ثالث هذه التساؤلات يتعلق بقدره الجماعات على تحقيق تضامنها، ومواجهة التفتت الذي تعرض له بعضها، والثاني إما عن صراعات داخلية أو نمو جماعات فرعية داخل نفس الجماعة.

للخلاصة إذن أن التسييس، والاستقلالية، والتضامن تساؤلات ثلاثة هامة، تؤثر سلبا أو إيجابا، على مستقبل جماعات المصالح وهو أمر يستحسبه السنرات المقبلة.

رابعاً : القوى المحجوبة عن الشرعية

مقدمة :

الإسلامي ، حيث لا يزال هو السبيل القوى المعارضة غير الرسمية ، وكما نستطيع أن نلاحظ اختلال التوازن بين القوى المحجوبة عن الشرعية ، وبين السلطة الحاكمة ، وفي ذات الوقت ، ثمة اختلال في الأوزان النسبية داخل القوى المحجوبة عن الشرعية بين التيار الإسلامي وبين القوى اليسارية على اختلاف فصائلها بدءاً من الناصريين إلى الماركسيين .

ويكتسب عام ١٩٨٧ أهمية خاصة في تطور النظام السياسي المصري ، والقوى المحجوبة عن الشرعية ، وذلك لأسباب عديدة لعل أهمها أنه جرت فيه انتخابات عامة للبرلمان كما كانت سنة الاستفتاء على رئاسة الجمهورية لمدة ثانية للرئيس حسني مبارك .

كما شهد ذلك العام حالات جديدة للعنف السياسي من قبل بعض القوى المحجوبة عن الشرعية .

وسوف يتم تناول الديناميات السياسية للقوى المحجوبة عن الشرعية سواء على المستوى الداخلي ، أو على مستوى تفاعلها مع الواقع السياسي ، والاجتماعي وذلك في ضوء الخريطة التي سبق رسمها في التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٦ .

١ - الجماعات الناصرية :

كان عام ١٩٨٧ مرحلة رئيسية في تطور الجماعات الناصرية المختلفة ، حيث شهد كثيراً من الأحداث السياسية المحورية سواء على المستوى الداخلي التنظيمي ، أو على مستوى تفاعلات التيار الداخلية ، مع بعضه بعضاً ، أو على مستوى علاقاته مع القوى السياسية الأخرى ، أو النظام السياسي والحزب الحاكم .

تمثل القوى المحجوبة عن الشرعية أحد الأعطاب في نسج الدولة والمجتمع ، والنظام السياسي المصري . فمن ناحية ثمة مصادر عديدة لعدم الاستقرار السياسي ناتجة عن عدم تمثيل هذه القوى في بنية النظام ، وأوعيته المختلفة ، ومن ناحية أخرى فالعجب عن الشرعية يكشف عيب الخريطة السياسية ، والشروخ التي تصيب شرعية هذه الخريطة ، ومؤسساتها . وفي هذا السياق نستطيع القول أن كافة القوى السياسية المحجوبة عن شرعية التمثيل القانوني ، ونحاول في إطار الوضع الراهن أن نستفيد من حالة « السبولة » السياسية ، وذلك من خلال عدة أساليب للحركة لعل أهمها أسلوبان على الإطلاق هما أولاً : محاولة الاندفاع حول القيود القانونية ، والهيكلة التي يضعها الحزب الحاكم ، من خلال الدخول إلى الانتخابات العامة عبر صيغة المستقلين أو من خلال النزول على قوائم أحد الأحزاب السياسية القائمة . وقد نجحت بعض هذه التحالفات في دخول البرلمان ، عبر الانتخابات . والبعض الآخر تعثرت محاولاته في هذا النطاق ، ولم يستطع إنجاز صفقة سياسية تتيح له أن يكون ممثلاً على الساحة السياسية الرسمية .

ثانياً : الحركة السياسية من خلال المنظمات النقابية ، والعمالية ، والمنظمات الوسيطة بصفة عامة . وفي هذا الإطار تعمل هذه القوى بشكل « شبه منظم » ولكن كأعضاء في هذه المؤسسات لاحتراز مواقع تمثيلية في تركيبتها التنظيمية ، أو في هيكلها القيادي أو في توجيه دفة العمل النقابي ، والسياسي ، والمهني . وفي هذا الإطار فإن القوى المحجوبة عن الشرعية ، تستهدف الحركة النشطة من أجل أن يكون لها صوت مسموع داخل الفئات الوسطى في المجتمع ، والتي عادة ما تكون قوى مسموعة الصوت سياسياً .

ويمكن أن نلاحظ على ساحة العمل السياسي العلني وجوداً ملحوظاً للقوى المحجوبة عن الشرعية ، وخاصة التيار

وسوف يعالج هذا التقرير تطور الجماعات الناصرية في مصر عام ١٩٨٧ من خلال عدد من القضايا هي :

— المؤتمر التأسيسي الأول للحزب الاشتراكي العربي الناصري .

— الانتخابات العامة والاستفتاء على مدة ولاية ثانية لرئيس الجمهورية .

— الحوار مع التيار الديني الاسلامي .

— الحوار مع اليسار الاسرائيلي .

— الناصرية والعنف .

أ - المؤتمر التأسيسي الأول للحزب الاشتراكي العربي الناصري :

كانت عملية بناء التنظيم إحدى المشاكل النظرية والواقعية للناصرية ، وسعيها نحو وضع صيغة مغايرة لشكل الأحزاب السياسية التقليدية التي كانت سائدة قبل يوليو ١٩٥٢ . ونظر الآن القيادة الناصرية لم تكن تصدر عن رؤية نظرية وابدولوجية متكاملة أثناء الأعداد لاسقاط النظام القديم الذي كان مهمنا قبل ٢٣ يوليو ، فقد أخذت مسألة التنظيم السياسي في السلطة طابعا تجريبيا ، ومن ثم أدى ذلك إلى حدوث ما يمكن أن يطلق عليه « سيولة » كافة الأشكال التنظيمية للدولة الناصرية ، وعدم بلورها كصيغة نهائية ، الأمر الذي أثر على سياستها نحو التنظيم ، وتحولاتها المختلفة في هذا الإطار .

وقد تجسدت المحاولات في مجال التنظيم في ثلاثة أبنية هي هيئة التحرير ، ثم الاتحاد القومي ، وصولا إلى الاتحاد الاشتراكي العربي الذي تأسس على صيغة تحالف قوى الشعب العامل التي تضم العمال ، والفلاحين ، والمتقنين الثوريين والجنود والرأسمالية الوطنية . ونظرا لسيولة البناء الاجتماعي للتنظيم وترتله ، ونشأته في إطار جهاز الدولة ، وعدم قدرته على تعبئة وحشد الجماهير ، وعدم فعاليتها سياسيا ، فقد أقيم « التنظيم الطليعي » ، أو ما سمي بتنظيم طليعة الاشتراكيين في قلب الاتحاد الاشتراكي العربي .

منذذ قضية التنظيم تمثل إحدى القضايا الحساسة في الفكر السياسي للجماعات الناصرية ، ومحاولاتهم لصياغة تطورات مختلفة حول التنظيم أو المؤسسة الناصرية القادرة على جمع وتعبئة القوى الناصرية المختلفة سواء « الكوادر » ، أو « الجماهير » الناصرية ، بحسب التعبير المستخدم في أدبيات التيار .

وقد دفع ذلك بعض عناصر الجيل الثالث في الحركة الناصرية - والتي لم تمر بخبرة الاتحاد الاشتراكي أو طليعة الاشتراكيين أو منظمة الشباب - إلى الاطلاع على خبرات التنظيم الثوري في التقاليد الاشتراكية ، والماركسية ، ومحاوله ابتداء أشكال تنظيمية في إطار الشريعة القلونية ، سواء في الجامعة أو في بعض النقابات الأساسية . وقد لعبت هذه الأوعية التنظيمية أدوارا في جمع شتات القوى المشابهة من جيل السبعينات

والثمانينات وما زالت تلعب بعض الأدوار حتى اللحظة الراهنة ، وخاصة على الصعيد الاعلامي .

ولا تزال قضية « التنظيم » في قلب اهتمامات الحركة ، بل وأزماتها أيضا ، لأنها لا تقتصر على مسألة الشكل التنظيمي بل تتعداه إلى الأبعاد الفكرية السياسية للتنظيم ، وللحركة الناصرية أيضا .

وخطورة هذه القضية تكمن أيضا في استراتيجية التيار الناصري المستقبلية ، واطروحاته التكتيكية ؟ هل سيقوم التنظيم على مفهوم تحالف قوى الشعب العامل الذي كان سائدا في آخر تنظيمات السلطة الناصرية ؟ وإذا كان ذلك مطروحا ، فهل ما زالت قوى التحالف هي ذات القوى الاجتماعية التي شكلت تنظيم الدولة الناصرية ؟ وهل تنفق فكرة التحالف الاجتماعي التي كانت تعنى فكرة الصراع الطبقي أو على الأقل تحالوله سليما - وفكرة التعددية الحزبية ، ومسألة التجانس الاجتماعي داخل الحزب .

وما زالت هناك أسئلة لم تجد أجابات حاسمة وموحدة من قبل كافة الأجيال كالموقف من التعددية السياسية والليبرالية : هل يكون موقفا تكتيكيا أم أسفرتا تيجيا ؟ وهل سيكون التنظيم بهدف الأعداد للثورة الناصرية ؟ أم حزبا ملتزما بقواعد الممارسة السياسية الليبرالية ؟ وهل سيكون التنظيم مصريا ، أي قفريا ، أم عربيا وقوميا يتجاوز حدود التجربة المصرية ، وذلك على نمط حزب البعث العربي الاشتراكي ؟

وفي إطار الأهمية الاستثنائية لمسألة التنظيم الناصري يمكن رصد اتجاهين :

الاتجاه الأول : يذهب إلى الأخذ بفكرة التعددية السياسية ، والحزبية ومن ثم يقبل بالتحول في أطوارها ، واعتبارها آلية ، أو وسيلة يمكن من خلالها الوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع - رغم المحاذير التي يضعها في هذا النطاق - ويأخذ بالمضمون الاجتماعي للتنظيم الناصري كما طرحته التجربة التاريخية ، أي بتشكيلة تضم العمال ، والفلاحين والمتقنين الثوريين ، والجنود ، والرأسمالية الوطنية . ويرى هذا الاتجاه أن هناك جناحا في الرأسمالية المصرية ، لا يزال وطنيا ، ولم يلوث بعد ، بالافتتاح الطفيلي الذي ساد في العقد المنصرم ، ولا يزال . ومن ثم يجب إتاحة الفرصة أمام هذا الجناح مجددا ليلعب دورا في إطار التحالف الاجتماعي للناصرية . وهذا الاتجاه يجد رموزا مؤيدة له ، في جيل الحرس القديم ، وجيل الوسط ، ومجموع الناصرية كمشروع قومي ، والتي لها ملامح جبهوية في أدائها السياسي . أي أن مؤيدي هذا الاتجاه ينتشرون في ثلثي التيار بأجياله الثلاثة .

الاتجاه الثاني : يرى أن التعددية السياسية ، والحلول الليبرالية وهم من الأوهام المساندة في مصر وبعض بلدان العالم الثالث وأن الناصرية باعتبارها تجربة ثورية ، واشتراكية ، لها دورها في بناء السلطة الثورية الذي لا يتم إلا من خلال تنظيم ثوري ، قد يعتمد على اللعبة البرلمانية ، وأطر ومؤسسات

التعددية الحزبية ، والسياسية ، ولكنه يستفيد منها في بناء الحزب الثوري ، وهذه المهمة التاريخية تقتضي حصر القوى الثورية للتنظيم في العمال والفلاحين والمنقذين للثوريين والجنود . ولا يعترف ، بالرأسمالية الوطنية ، كطرف من أطراف التنظيم ، تأسيساً على التحليل الذي انتهى إليه من أنه لا توجد الآن في مصر رأسمالية وطنية ، وإنما الرأسمالية بطبيعتها تكوينها الاجتماعي وعلاقتها الثابتة بالمركز الرأسمالي الغربي . هي رأسمالية مستغلة . وأن التجربة التاريخية في عهد الردة ، بصح التعبير السائد في أدبيات هذه المجموعة - أثبتت عمالة الرأسمالية المصرية الطفيلية للرأسمالية العالمية ، والامبريالية الأمريكية والغربية . وهذا الرأي الذي يرى في الناصرية ماركسية العالم الثالث ، واشتركيته العلمية ، تنبأه عناصر من الجيل الثالث في الحركة ، يؤيدها بعض العناصر الأخرى .

ولا شك أن هذا الصراع الأيديولوجي يعكس بيئة الصراعات النظرية والأيديولوجية داخل الحركة الناصرية في العقد للعصر ، ومفتتح هذا العقد ، ولا يزال يمثل واحدة من أهم قضايا الصراع ، والتنافس سواء بين المجموعات الناصرية ، أو داخل الحزب الاشتراكي العربي الناصري - تحت التأسيس .

وهذه الخلفية الأيديولوجية حول التنظيم ، وقوى التحالف ، والمواقف من الفكرة الحزبية ، والليبرالية ، تمثل المدخل الموضوعي لمتابعة قضية بناء الحزب الاشتراكي العربي الناصري ، باعتباره المحاولة الأساسية ، التي تنقلب اهتمام الجماعات والأجيال الناصرية . وفي هذا الإطار يمكن تحليل جهود عقد المؤتمر الأول للحزب .

ولا شك أن الصراع بين الحكومة وبين الناصريين ، إنما يعود لأسباب موضوعية عديدة لعل أبرزها هو الخلاف حول شرعية تمثيل مبادئ يوليو ١٩٥٢ . فالنظام القائم يعتبر تلك المبادئ ، والإنجازات أحد مصادر شرعيته السياسية ومن ثم يرى في القوى الناصرية تحدياً له على مستوى شرعية تمثيل مبادئ يوليو . ولذلك فقد لجأت الحكومة إلى أساليب للتعامل مع الناصرية كقوة وكظاهرة سياسية في المجتمع المصري .

الأسلوب الأول : هو عدم الاعتراف القانوني بالناصريين كحزب ، من خلال رفض لجنة الأحزاب السياسية وفي ذات الوقت يلج الخطاب السياسي الرسمي على بعض الجوانب التاريخية في الخطاب الناصري ، لتأكيد شرعية الانتساب لمبادئ يوليو .

والأسلوب الثاني : هو الحوار مع بعض القيادات التنفيذية للدولة الناصرية ، وفتح قنوات للتعامل المباشر معها أو استخدامها في تهنة القوى الغاضبة وفي الأجيال الناصرية الشابة ، أو استخدام بعض عناصر الحرس القديم في لعب دور حامل الرسائل في الحوار مع بعض النظم العربية المتشددة .

وفي مجال اعداد الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر التأسيسي الأول للحزب الاشتراكي العربي الناصري ، كان موقف وزارة الداخلية ضد عقد المؤتمر ، نظراً للأوضاع السياسية والاقتصادية التي تسبب بعدم الاستقرار ، وهو الأمر الذي دفع إلى اتخاذ بعض العناصر الثابتة لموقف متشدد ، ينطوي على ضرورة عقد المؤتمر تحت أي ظرف من الظروف ، وربما كان هذا الاتجاه وراء عقد المؤتمر ، فضلاً عن أن البعض من الحرس القديم أدار حواراً مع بعض كبار المسؤولين لعقد المؤتمر ، على الرغم من أن بعض العناصر في هذه المجموعة أيضاً كان يذهب إلى ضرورة التريث ، وعدم عقد المؤتمر حتى تسنح الظروف المناسبة لذلك ، وعدم الدخول في مواجهة مع الدولة . ويبدو أن كلا الموقفين مرجعه اختلاف الخبرات بين المجموعة القديمة التي مازال منطق الدولة يغلب لديها ، على منطق الحزب الجماهيري الذي يستمد شرعيته من تمثله الجماهيري لقوى اجتماعية وسياسية ، في حين أن الجيل الشاب ومؤيديه من جيل الوسط ، ينطلق من تجربة مغايرة في العمل السياسي تقوم على التحرك ولو خارج الشكل القانوني ، وتستمد شرعية سلوكها السياسي من منطق الوجود الواقعي .

وقد كشفت الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر التأسيسي الأول للحزب الناصري - مبكراً - عن الصراع بين الجماعات الناصرية المختلفة ، وقضايا النزاع السياسي بينها .

وكان المؤتمر استكمالاً لأربعة أعوام من التحرك السياسي ومحاولات جذب الضموية ، وحل النزاعات ، والمساومات السياسية بين المجموعات المختلفة من أجل تشكيل هيكل الحزب القاعدية والوسيلة على مستوى محافظات الجمهورية ، وتشكيل اللجان النوعية المركزية .

البناء التنظيمي للمحافظات : نواته القاعدية هي الوحدة الأساسية في مستوى المركز أو القسم وتشكل من عشرة أعضاء منتخبين من مجموع عضوية الوحدات الأساسية يلي ذلك لجنة المحافظات التي ينتخب من داخلها خمسة أعضاء في تشكيل اللجنة العامة - اللجنة المركزية للحزب - فيما عدا محافظات القاهرة ، الجيزة ، والقليوبية فلها أن ترشح سبعة أعضاء في اللجنة العامة .

أما اللجان النوعية على مستوى الحزب ككل ، فهي أربعة :
(١) لجنة البرنامج والتنسيق .
(٢) لجنة شؤون المؤسسين .
(٣) لجنة العمل السياسي والجماهيري .
(٤) لجنة الإعلام .

ومن بين أعضاء هذه اللجان تم انتخاب خمسة أعضاء من كل لجنة ليكونوا أعضاء في اللجنة المركزية للحزب ، بالإضافة أيضاً إلى ١٥ عضواً تضمهم اللجنة العامة والأمانة العامة ، للحزب من الشخصيات العامة . ومن هؤلاء تشكل عضوية اللجنة المركزية للحزب الناصري .

وقد بدأت أعمال المؤتمر التأسيسي الأول للحزب الناصري

يوم ٢١ فبراير ١٩٨٧ بقاعة جمال عبد الناصر بحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، ولا تخفى دلالة تلك السياسية من منظور أن هذا الحزب هو أقرب الأحزاب السياسية من الناصريين بصرف النظر عن خبرة البعض بالعمل في هذا الحزب ، أو من فكرة التجمع ذاتها . وشارك في الجلسة الافتتاحية ممثلون عن القوى التالية :

من مصر : حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي والحزب الشيوعي المصري وحزب العمل .

من البلدان العربية :

— وقد التنظيم الشعبي الناصري (بعد اندماجه مع الاتحاد الاشتراكي العربي في حزب واحد ممثلا في شخص نائب الرئيس ، وعدد كبير من قياداته ، وكان أكبر الوفود المشاركة) .

— جبهة ١٣ يونيو من اليمن الشمالي .

— حزب جبهة التحرير الجزائرية .

— التجمع الديمقراطي في الكويت .

كما شاركت بعض الشخصيات القومية والوطنية العربية . وقد عرضت على المؤتمر تقارير للجان النوعية الأربعة ، فضلا عن التقرير السياسي العام ، تقرير لجنة شؤون العضوية تحدث عما أسماه : الشرعية الواقعية ، الحزب ، وكيف أنها هي الأساس لوجود الحزب ، وليس مجرد الشرعية القانونية التي تسبغها عليها المؤسسات الرسمية . كما تحدث التقرير عن : قوى الشعب العامل ، باعتبارها الجسد الرئيسي لبناء الحزب . أما لجنة البرنامج والتكيف فقد عكست مناقشتها الصراع بين أقطار الأجيال المختلفة في داخل التيار الناصري حول عدد من القضايا ، في مقدمتها : مدى ضرورة صياغة رؤية فلسفية للناصرية ، وتحديد لأبعادها المنهجية والنظرية ، وموقف الناصرية من الدين ، وموقف الحزب من العمل على المستوى القطري ، و : القومي ، والموقف من الصراع العربي الاسرائيلي ، والموقف من التعدد الحزبي هل هو موقف مرحلي أم ثابت ، وتقييم البعد الديمقراطي للتجربة الناصرية وما يترتب على ذلك من ضرورات النقد الذاتي لتلك البعد ، وكان هناك أخيرا الخلاف حول تحديد ما هي قوى الشعب العاملة .

وطالبت لجنة الدعاية والاعلام بإصدار جريدة ناطقة بلسان الحزب أما لجنة العمل الجماهيري فطالبت بتحقيق عدد من الأهداف التنظيمية والسياسية والجماهيرية .

أما البيان السياسي للحزب فقد رصد المتغيرات الداخلية والإقليمية المحيطة بعمل الحزب ، كما حدد بعض الضوابط والرؤى الأساسية للحزب ، قبل أن ينتقل لتحديد ما يعتبر مبادئه فكرية عامة للحزب في مقدمتها : رفض احتلال أي أرض عربية ، ورفض سباق التسلح ورفض أي علاقة سلمية مع اسرائيل ، والتأكيد على عروية مصر ودورها القيادي العربي ، والتشديد على وحدة الفصائل الفلسطينية وعلى وحدة الامن

العربي ، وكذلك التأكيد على حقوق الانسان العربي ، وعلى وحدة فصائل قوى الثورة العربية حول أهداف الحرية والاشتراكية والوحدة .

أما تشكيل الامانة العامة للحزب ، فقد كان موضوعا للصراع بين اتجاهين رأى أولهما ضرورة اتباع أسلوب ديمقراطي لتلك التشكيل من خلال الانتخابات . وهو اتجاه ساد لدى الشباب وعناصر مستقلة . والثاني ، حذب . في بناء الحزب بالذات . أسلوب التعيين . وذلك ما ارتأته عناصر الحرس القديم ومؤيدوه من جيل الوسط . وقد ساد هذا الأسلوب الأخير ، وتم الاستفتاء على قائمة من ٢٥ عضوا (بمن فيهم ١٢ من المعينين) شكلت الامانة العامة للحزب .

على أن الصراعات المشار إليها بما في ذلك سحق مجموعات من الشباب ، وسعيها لاسقاط الامانة العامة للحزب ، أثرت على أداء الحزب والتيار الناصري بشكل عام وهو ما بدا - على سبيل المثال - في الانتخاب العام في أبريل ١٩٨٧ .

ب - الناصريون والمشاركة في انتخابات ١٩٨٧ :

في الوقت الذي قرر فيه الحزب الاشتراكي العربي الناصري تحت التأسيس - عدم المشاركة الرسمية في انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ انطلاقا من عدم دستورية قانون الانتخابات ، وكذلك بسبب وجود القوانين المعقدة للحريات ، التي تحرم الحزب من حق الوجود الرسمي ، إلا أنه لم يمنع الناصريين من المشاركة كأفراد في المعركة الانتخابية . ولكن هذه المشاركة الفردية لم تؤد إلى حصول المرشحين الناصريين على أي مقعد في البرلمان ، اللهم حالة المرشح الفردي في المريس والذي دخل الانتخابات في الواقع - كمنشغل . وليس كمرشح للحزب الناصري أو حزب التجمع .

ولدى تحليل السلوك السياسي للناصرين في المعركة الانتخابية يلاحظ أولا تشرنهم بين أحزاب المعارضة خاصة بين حزبي التجمع والعمل وإن استأثر التجمع بالنسبة الأكبر ، بل أن بعضهم أيضا دخل على قوائم الحزب الوطني أو دخل كمرشح مستقل له . وقد عكس ذلك - بالتالي - افتقاد أداة موحدة وضابطة للحركة السياسية للناصرين خاصة مع انعدام برنامج انتخابي موحد . كذلك كشفت الانتخابات ضعف الخبرات التنظيمية (خاصة في مجال الانتخابات) لدى الناصريين مقارنة بالقوى السياسية الأخرى ، فضلا عن التنافس بين بعض العناصر القيادية الناصرية (كما حدث في المقعد الفردي بالدائرة الأولى بالجيزة) ، وفي دائرة الوسط بالاسكندرية) .

وبغضى تأمل الشعارات التي طرحها بعض شباب الناصريين في الانتخابات إلى ملاحظة أولوية الجوانب الخاصة بالسياسة الخارجية ، وخاصة التأكيد على الكفاح المسلح ضد اسرائيل ورفض أي سلام معها ، والتأكيد على البعد القومي والعربي للدعوى الناصرية بحيث بدأ الخطاب السياسي وكأنه موجه للراي العام كله وليس للتأخر المصري فقط . كما تركزت المطالب

السياسية حول المطالبة بكافة أشكال الحريات الأساسية للمواطن ، ودعت الشعارات الاقتصادية إلى تصفية التبعية ، وتصفية آثار الانفتاح الاقتصادي ، والعزيم من التأميمات ووضع خطة تقوم على الاعتماد على الذات وتلبية الاحتياجات الأساسية لقوى الشعب العامل . . . إلخ . وهي كلها شعارات تعكس روح برنامج عقائدي أكثر منه برنامج انتخابي يخاطب واقعا محددا ، ولا يستطيع -بالتالي -النفاذ إلى الرجل العادي . من ناحية أخرى ، كان الاستفتاء على رئاسة الجمهورية مناسبة بدا فيها التباين بين وجهات النظر داخل الحركة الناصرية ، بين أجيال الشباب التي جاهرت بعدم التصويت لترشيح الرئيس مبارك وبين العناصر الأقدم من الحرس القديم ودخل الأمانة العامة . وقد خرج الحزب من هذا المأزق بإعلان موقفه وسطى مقتضاه أنه حزب لا يزال في مرحلة التأسيس ، وأنه من ثم غير مطالب باتخاذ موقف من هذه القضية .

ج - الدعوة للحوار مع الجماعات الإسلامية :

يلفت النظر في ممارسات الجماعات الناصرية عام ١٩٨٧ دعوة بعض عناصرها إلى أجزاء حوار مع التيار الإسلامي . وكانت تلك الدعوة مثار خلاف حاد بين تلك الجماعات ، ليس فقط على مستوى الأجيال الشابة وطلاب الجامعات وإنما بين عناصر من الأجيال المختلفة للناصريين . وفي حين رأى بعض الداعين للحوار أن الناصرية مشروع حضاري يمثل الإسلام أحد قواعده الأساسية ، فإن الذين رفضوه كانوا أقرب إلى الذين ينظرون للناصرية على أنها بمثابة ، ماركسية ، العالم الثالث ، وأنها مشروع قومي للاشتراكية العلمية . أي أنه -بمعنى ما -صراع بين ما يمكن أن يسمى «يمين» و «يسار» الناصرية .

ولم يكن الطرف المطلوب للحوار معه هو الإخوان المسلمون وإنما تنظيم الجهاد باعتباره ممثلا للجماعات الأكثر راديكالية داخل تيار الإسلام السياسي . وقد استهدفت الدعوة للحوار التعرف على أفكار تلك الجماعات ، ومحاولة استقطابها وتكريس الخلاف بينها وبين جماعة الأخوان المسلمين ، فضلا عن دفع التيار الإسلامي لبلورة برنامج سياسي واضح ، وفي نفس الوقت أزالة الصورة السلبية لديهم عن ثورة يوليو . وإذا كان الناصريون الداعون للحوار يفصلون أنفسهم عن الممارسات المعادية للتيار الإسلامي التي شهدها الدول الناصرية ، فإنهم رأوا أيضا أن التيار الإسلامي الذي تمثله جماعة مثل الجهاد ، ثبت الصلة بأسلافهم في جماعة الأخوان المسلمين وأن الحوار بالتالي مشروع بين فريقين يقفان تحت مظلة الإسلام ، ويشتركان معا في الموقف العدائي من الغرب وحضارته .

وعلى أي الأحوال ، فإن تلك الدعوة الناصرية للحوار ، لم تجد استجابة يعتد بها من أي من القوى والتيارات الإسلامية ، بقدر ما كانت موضوعا للنزاع الداخلي بين بعض الحلقات الناصرية في الجيل الثالث .

د - حول الحوار مع اليسار الاسرائيلي :

عندما أثير الجدل ، بين عدد من قادة الرأي في الأجيال الناصرية المختلفة ، حول الموقف من « الحوار مع اليسار الاسرائيلي » ، لم يثر الخلاف فقط بين المؤيدين والمعارضين داخل الناصريين وإنما رأى البعض أن الموقف « المبدئي » يرفض الحوار مع اليسار الاسرائيلي إنما يعكس راديكالية الناصريين في مواجهة بعض قوى اليسار الماركسي .

وفي حين تركز الرأي المؤيد لفكرة الحوار بين بعض « شيوخ » الناصريين أساسا ، والذين وضعوا شروطا معينة لتلك الحوار ، فإن الرأي الغالب بين القوى الناصرية ، بمختلف أجيالها ، إنما هو رفض فكرة الحوار ، بل وربما وصفا بالخيانة ، انطلاقا من أن الصراع مع إسرائيل هو صراع وجود ، وأنه لا محل لأي حديث جاء عن وجود يسار اسرائيلي ، بما في ذلك الشيوعيين أو غير الصهيانية .

هـ - الناصرية والعنف :

شهد عام ١٩٨٧ بروز جماعات توصف ، بالناصرية ، نسب إليها اللجوء للعنف السياسي ، وهي ما عرفت بـ « التنظيم الناصري المسلح » ، منظمة ثورة مصر الناصرية . وقد جمع بين هاتين الجماعتين اتجاه عنفهما إلى القوى الدولية والإقليمية التي تعمل -وفقا للمطور الناصري - أعداء الشعب المصري والأمة العربية .

التنظيم الناصري المسلح أعلن عنه في نوفمبر ١٩٨٧ وأسندت إليه النيابة العامة عدة تهمة في مقدمتها التخريب لدى دولة أجنبية (أي ليبيا) والتخابر معها والقيام بأعمال عدائية ضد مصر ... الخ . ومن بين الستة عشر متهمها الذين حددتهم النيابة هناك سبعة من المحامين ودارسي القانون سبق أن انتمى بعضهم إلى الأمر الطلابية الناصرية بالجامعة ، وقد تضمنت دعوة هذا التنظيم فضلا عن مناهضته الوجود الاسرائيلي والمصالح الأمريكية في المنطقة ، الدعوة لإقامة تنظيم عربي قومي وإقامة الدولة العربية الواحدة المتلزمة بالفكر الناصري القومي .

أما التنظيم المسلح الآخر الذي وصف بالناصرية ، وقدم بعض الأفراد للمحاكمة بتهمة الانتماء إليه ، فقد نسب إليه القيام بأربع عمليات وهي : محاولة اغتيال مسئول أمن بالسفارة الاسرائيلية بالقاهرة في يونيو ١٩٨٤ ، وقتل مسئول أمن آخر بنفس السفارة في أغسطس ١٩٨٥ وقتل وإصابة بعض الموظفين الاسرائيليين في معرض القاهرة الدولي في مارس ١٩٨٦ ثم محاولة اغتيال بعض موظفي السفارة الأمريكية بضاحية المعادي بالقاهرة في مايو ١٩٨٧ . وترتبط أهمية تلك التنظيم بطبيعة عضويته ، حيث يضم أفرادا من القوات المسلحة والمخابرات الذين ينتمون بالأساس إلى الطبقة المتوسطة ، كما اتهم الدكتور خالد عبد الناصر ، نجل الرئيس الراحل عبد الناصر بالانتماء للتنظيم . وفي أحد البيانات القليلة التي نسبت إلى التنظيم

حددت أهداف التنظيم في « العدالة الاجتماعية والديمقراطية الحق والوحدة العربية » ، كما أدان البيان مأساة قبول الحكومة المصرية للاهانات المتكررة من الولايات المتحدة وإسرائيل ، وطالب بإلغاء اتفاقية كامب ديفيد . وحدد البيان على رأس أعداء التنظيم في الداخل حزب الوفد باعتباره « حزب الاقطاعيين ومصالح دماء الشعب المصري » الذي تحالف مع المستعمر لنهذه ثورة يوليو .

وقد رأى بعض المراقبين أن الكشف عن ناصرية التنظيم ، ونسبة دور ما لخالد عبد الناصر فيه قد اعطت حيوية للتيار الناصري ومنته بقضية موحدة له . وفي حين تتم عملية حشد كبيرة للدفاع القانوني والسياسي عن التنظيم ، فإن فعالية هذا الحشد بالنسبة للتيار الناصري ككل تظل تساؤلًا ملغلقًا ينتظر إجابة الأيام القادمة .

٢ - الماركسيون :

لا تزال الماركسية كفكر وحركة ، مطروحة في مصر منذ بدايات هذا القرن وحتى الآن . وإذا كانت الفكرة قد طرحت ربما قبل ذلك فإن الحركة نظمت لأول مرة مع تأسيس الحزب الاشتراكي في مصر عام ١٩٢٢ من العناصر الأجنبية أساساً . وظل التيار الماركسي وعبر تنظيماته المتعددة يناضل من أجل تحقيق أهدافه عبر مراحل تاريخية متباينة ما بين مصر الملكية ومصر الناصرية ومصر الساداتية .

وقد استهوت الماركسية كفكر الكثيرين ولكنها على أرض الواقع لم تتساو في أي يوم مع الصرح الفكري الكبير المسمى بالماركسية في مصر ، بل وفي العالم العربي وأيضاً العالم الثالث ، فالماركسية كواقع حي على أرض مصر لم تكن يوماً حركة جماهيرية مؤثرة واسعة الانتشار حتى وسط جماهيرها التي افترضت أنها تعبر عنهم .

والماركسية في مصر ولدت بعيوب تكاد تكون هيكلية أهمها أن النشأة والنشاط الحركي للتيار الماركسي كانت على يد مجموعات من الأجانب واليهود الذين وجدوا في مصر مثل جوزيف روزنثال وهنري كوريل وهليل شوارتز وغيرهم . بل أن القاطع الأكبر من الجمهور المستقبل للماركسية كان في بدايته أيضاً من الأجانب .

على أن دخول المصريين إلى الحركة الماركسية (أو الشيوعية) وتوليهم قيادتها ، لا ينفي أن الماركسية ظلت منذ نشأة منظماتها السياسية وهي لدى الجماهير العادية ولأسباب كثيرة ومعقدة في موقع الدفاع فهي متهمه بالاحاداد والعداء للدين وإهدار قيم الانسان الاخلاقية والتعطش لسفك الدماء وتخريب عادات المجتمع المملوكية .

أما الماركسيون وعبر تاريخهم الطويل في مصر فكانوا يحملون موقف الهجوم الشديد إما على السلطة القائمة وإما على بعضهم البعض دون الأخذ في الاعتبار أنهم يخوضون معارك عنيفة دون مرتكزات شعبية وجماهيرية قوية ، ولم يحاولوا كثيراً مواجهة مافى عقول الناس تجاه الماركسية بما يعنى التعديل وإعادة النظر في بعض أو كل المواقف النظرية والسياسية لديهم . ولا شك أن الحكومات المتعاقبة في تاريخ مصر الحديث تتحمل جزءاً من تشكيل الموقف السلبي في وعى الجماهير تجاه الماركسية ، ولكن الاشكالية الحقيقية أن التيار الماركسي لم يخاطب الجماهير على أنها تحمل نفساً مضاداً . مستقراً في أكثر مواقفه . وإنما على أساس أن السلطة السياسية قد زرعت في عقله هذا الرعى الزائف .

فالواقع المجتمعي في مصر لم يحمل فقط الموقف المعادي لكل من يأخذ من الدين موقفاً سلبياً أو حيادياً ، وهو موقف قديم قدم الزمن وضارب في التاريخ المصري منذ قرون ، وإنما بدأت تظهر أيضاً في مصر - مع بدايات القرن الماضي - اشكالية الانفصال الحضارى مع موروث الأمة الدينى والثقافى وتحيديا مع الاسلام . وأصبح المجتمع منذ تفاعله مع الغرب يمانى من تبعية ليست فقط اقتصادية . وإنما تبعية حضارية وثقافية شاملة ، وأصبحت قضايا التغيير داخل المجتمع المصرى لا تستند فقط على العدالة الاجتماعية ومواجهة الاستغلال الطبقي وبناء الاقتصاد الوطنى المستقل ، بقدر ماتستند أيضاً على النسق الحضارى الشامل الذى يضع البديل القيمى والسلوكى والثقافى بأبعاده الحضارية الشاملة على نفس درجة البدائل الطبقي والاقتصادى .

ومصر كمجتمع نام وكأحد مجتمعات العالم الثالث ، بكل ما فرض عليها من ميراث استعمارى طويل ، تشكلت الأوضاع الطبقيّة فيها على نحو مغاير عما حدث في الغرب ، فالبرجوازية المصرية لم تكن هي البرجوازية الأوربية الصناعيّة الهائلة للتأثير والحجم والانتشار ، وبالتالي فالطبقة العاملة في مصر - المجتمع ذو الأغلبية الفلاحية - لم تكن مهوأة من داخلها كماً أو كيفياً لأن مستقبل الرمالة الثورية للماركسية اللينينية والتي مهما حاولت أن توسع من دائرة حلفاء الطبقة العاملة فلم تر نصب أعينها تقليدياً إلا البروليتاريا كطبقة وحيدة نقيّة وثورية حتى النّهية .

والأفكار أيضاً حول مصر كجزء من الأمة العربية وبالتالي كجزء من مشروعها الاستراتيجى فى الوحدة كان لابد وأن تتصادم مع الأفكار الماركسية التقليدية عن الفكرة القومية . وهذه العزلة عن الجماهير وطرح خطاب سياسى موجه بالأساس لقطاعات من النخبة المثقفة ولنخبه من العمال - ان جاز اللفظ - لم يجعل تاريخ الحركة الماركسية في أزمة تواصل مع الجماهير وإنما في أزمة تواصل مع النفس أيضاً ، فالانشقاق حالة لصيقة بالتيار الماركسي ، رغم كل المراحل والمواجهات التي خاضها

أ - الحزب الشيوعي المصري :

في أول مايو ١٩٧٥ تم إعلان الحزب الشيوعي المصري في مناح صدامي عنيف بين السلطة السياسية القائمة وفصائل اليسار المصري بشكل عام والماركسي بشكل خاص . فقد شهدت تلك الفترة العديد من الأضرابات والأعطامات العمالية في المراكز الصناعية الكبرى في مصر (عمال الحديد والصلب وبوليو ١٩٧١ ، عمال شركة النصر للسيارات ، الترسانة البحرية في الإسكندرية ، اضراب عمال الغزل والنسيج بالمحلة في مارس ١٩٧٥ ، اضراب عمال النقل العام ... الخ) هذا عدا الاضرابات الطلابية العنيفة في أعوام ٧١ - ٧٢ ، ٧٣ - ٧٤ التي هاجمت بنصف السلطة السياسية القائمة في ذلك الوقت وانهمتها بالتخايل أمام اسرائيل وعدم قيامها بتعبئة الجبهة الداخلية لمواجهة العدوان الصهيوني على الأرض العربية ، بجانب حملات الهجوم الشديدة على شخص رئيس الدولة في مجالات الحائطوفي المؤتمرات الطلابية وأيضاً في التظاهرات الصدامية العنيفة التي خرجت الى الشارع والتي رفعت شعارات معادية للحكومة ولشخص رئيس الجمهورية ولمجمل سياسته الداخلية والخارجية . وكان للتيار الماركسي بشكل عام دور بارز في صفوف الحركة الطلابية في ذلك الوقت وفي قيادة ورسم خطونها الحركية والسياسية والحركية فضلاً عن الوجود المؤثر لبعض كوادره في كثير من النقابات العمالية ، وادانهم لدور تحرري وسياسي معاً للسلطة - في بعض الأحيان - ومدافع عن الحقوق النقابية والمطالب المهنية من رفع الأجور وتحسين ظروف العمل في أكثر الأحيان . وقد دفع هذا المناخ الحكومة الى لقاء القبط على منات من الطلاب والعمال ممن لهم علاقة وثيقة بالحركة الماركسية .

في هذا المناخ أعلن الحزب الشيوعي المصري في أول مايو ١٩٧٥ ، مما أعطى بعض المبررات الواقعية لكي يؤكد بعد ذلك قادة الحزب من خلال الوثائق والنشرات على انتصار ارادة التحدي والصمود للشيوعيين المصريين في مواجهة السلطة السادية القائمة .

ويمكننا أن نرصد ملامح البناء العقدي والتطور السياسي والتنظيمي والحركي للحزب الشيوعي المصري فيما يلي :

(١) البناء الداخلي والتطور التنظيمي للحزب :

كان ظهور الحزب الشيوعي المصري على ساحة العمل السري عام ١٩٧٥ نتاجاً لعملية توحيد ثلاث حلقات ماركسية بدأت بولكرها الأولى تنضج منذ عام ١٩٧١

ثم حدث المنحنى الثاني البارز في تاريخ تطور الحزب مع عقد الحزب الشيوعي المصري لمؤتمره الأول في سبتمبر ١٩٨٠ الذي أصدر برنامج الحزب ، كما قدم الحزب فيه تقريراً سياسياً عن الوحدة في الحركة الماركسية وعن بناء الحزب الجماهيري . وفي عام ١٩٨٤ عقد الحزب مؤتمره الثاني

ضد أنظمة حكم متنافضة في التوجه السياسي والانحياز الاجتماعي . وفي وقت ما ، وصل الانقسام والتشرد في الحركة الماركسية إلى حد وجود اثنتي عشرة حلقة وجماعة بعضها لم تكن تتجاوز عضويته المائة عضو والبعض تجاوز أصابه اليبدين بقليل .

ومع ذلك يمكن القول أن الحركة الماركسية في مصر تعرف الآن خلافاً موضوعياً أساسياً يؤدي للانقسام داخلها وهو الخلاف بين النصار الذي يرى أن نضال الطبقة العاملة في مصر يجب أن يكون من أجل إنجاز الثورة الاشتراكية ، وبين النصار الثاني الذي يرى أن نضال الطبقة العاملة في مصر يجب أن يكون من أجل إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية عبر تحالف وطني واسع وغير جبهة وطنية ديمقراطية .

وبشكل عام يمكن القول أن التطور التنظيمي للحركة الماركسية المصرية يمكن الآن في اتجاهها نحو التركيز في فصيل كبير بجانب مجموعة من الأفراد والحلقات الصغيرة الأخرى . فهناك الحزب الشيوعي المصري الذي ينحو نحو الائتلاف المؤس كحزب وكناء داخلي ، ويمتلك قيادة ذات خبرات طويلة ومسحة لا بأس بها من الديمقراطية الداخلية بالإضافة إلى قدرة على الاعتراف بالأخطاء والمحاولات المتعثرة لتصحيحها ، واستخدام النقد الذاتي في كثير من المواقف العينية الملموسة . إلا أنه يبقى أن أزمة الحزب وأزمة تطوره وافتتاحه الجماهيري متوقفة إلى حد كبير على قدرته على فك عرى الارتباط الوثيق بين الحزب وبين البناء الماركسي التقليدي والتطورات الماركسية الأرثوذكسية .

والى جانب الحزب الشيوعي المصري تظهر أسماء لفصائل أخرى وافراد وحلقات سياسية هي حزب العمال الشيوعي المصري والتيار الثوري والحزب المصري ٨ يناير . وبقي أن نشير الى دور الشيوعيين في الكفاح الوطني ضد الاستعمار البريطاني سياسياً في الثلاثينات والأربعينات وفي المظاهرات الطلابية والانتفاضات العمالية العنيفة ضد الملك والاحتلال ، وعسكر يافي ١٩٥١ في كتائب الفدائيين المقاتلة في قناة السويس وفي ١٩٥٦ مع كتائب عبد الناصر في بورسعيد ضد العدوان الثلاثي . كما ينبغي ملاحظة أن الحديث عن الضعف التنظيمي الشديد للماركسية في مصر ، لا ينبغي أنه - على مستوى الفكر السياسي ، والوعي السياسي - أصبح لكثير من المفاهيم والمفولات الماركسية وجود شعبي واسع مثل فكرة الاشتراكية بشكل عام وكذلك الأفكار حول الملكية العامة وحقوق الطبقات المعهورة .. الخ . وإذا كان من الصحيح تماماً أن الحركة الماركسية لم تكن وحدها المسؤولة عن انتشار تلك المفاهيم ، فمن المؤكد أنه كان لها دور في هذا المجال ، بل ربما كان دوراً حاسماً حتى ١٩٥٢ . ومع ضعف هذا الدور بعد ذلك ، إلا أنه كان هاماً في الستينات ، كما أن العناصر الماركسية ظلت في مقدمة المدافعين عن تلك المفاهيم في السبعينات والثمانينات .

(٢) الأقطار النظرى والتوجه السياسى :

- البرنامج الوطنى الديمقراطى :

الحزب الشيوعى المصرى كحزب ماركسى لينينى يعلن أنه يؤمن « بالصراع الطبقي ، ويؤمن « بالانقصار الحتمى للاشتراكية » ويسعى استراتيجيا نحو بناء « مجتمع شيوعى على أرض مصر خال من الاستغلال » ، وهو من أجل تحقيق هذا الهدف يقسم مراحل نضاله وأهدافه وفق الطريف التاريخى الذى يعيشه ووفق تحليله لطبيعة السلطة القائمة فى مصر .

وقسم الحزب المسيرة التاريخية لمصر فى العصر الحديث إلى مرحلة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ومرحلة الثورة الوطنية فى يوليو ١٩٥٢ ، ثم مرحلة الثورة المضادة من مايو ١٩٧١ .

وهو يرى أن البرجوازية الوطنية قبل يوليو وعبر أحزابها السياسية « الوطنى والوفد » استطاعت - بتدريج ومن خارج السلطة فى أغلب الأحيان - قيادة الثورة الوطنية . ثم كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ مرحلة متميزة من مراحل الثورة الوطنية الديمقراطية فى مصر « وهى أهم حلقات الثورة الوطنية المصرية لأنها نجحت فى إجراء تغيير جوهري فى التركيب الطبقي للسلطة السياسية العليا فى البلاد بنقل هذه السلطة من يد تحالف استعماري إقطاعي احتكاري إلى يد البرجوازية الوطنية لأول مرة فى تاريخ مصر ، بأن تفرق بالسلطة السياسية فعليا » .

ثم كانت مرحلة « الثورة المضادة » فى مصر بعد « ردة مايو ١٩٧١ » ، حيث راح « انقلاب ١٥ مايو » يفرض سياسات الردة فى مختلف المجالات وينفذ مخطط الثورة المضادة عبر سلسلة متتالية من عمليات الارتداد المحسوبة عن جوهر السياسة الوطنية لثورة يوليو التى ألزمت بها فى ظل قيادة غير الناصر .

والحزب يرى أن الاشتراكية فى مصر لم تتحقق إلا من خلال إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية لمهامها فى التنمية المستقلة وفى البناء الديمقراطى وفى العداة للاستعمار والصهيونية ، ومن هنا فالهدف المباشر المطروح اليوم على الطبقة العاملة المصرية وحلفائها ليس بناء الاشتراكية ، وإنما هو بالتحديد « انقاذ الوطن من براثن الثورة المضادة ومعالجة آثارها المدمرة وإسقاط سلطة الردة وسياساتها واستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية » .

وهنا فالحزب يرى أن أسس وأركان البناء الوطنى الذى شيدته البرجوازية الوطنية فى الستينات ، تم الارتداد عنه فى أعقاب انقلاب ١٥ مايو ١٩٧١ وحتى الآن ، رغم رصد الحزب لبعض التغييرات الإيجابية التى حدثت فى مصر فى أعقاب اغتيال السادات .

وملاحم الردة التى يرى الحزب أننا نعيش آثارها منذ عام ١٩٧١ تشمل الانفتاح الاقتصادى « الذى دفع الرأسمالية العالمية إلى التغلغل داخل مصر واستغلال شعبها لصالح البرجوازية الكبيرة الطفيلية الحليفة للسادات ، بجانب وصول حجم البيون

واصدر فيه مجموعة من الوثائق والتوصيات التنظيمية بالأساس وقدم مراجعات نقدية لبعض مواقفه السابقة « إلا أن الحزب الشيوعى المصرى لم يستمر فى نموه بدون انشغالات بعضها اثر بلا شك تأثيرا سلبيا على بناء الحزب الداخلى . فقد انشقت الأغلبية الساحقة من « مكتب الطلاب » عن الحزب فى منتصف السبعينات فيما عرف باسم « المطرقة » وقيل أن ذلك نتيجة لآسراف القيادة على تجاهل آراء قطاع من العضوية القاعدية فى الحزب مخالفة لأراء المكتب السياسى والممنوبات القيادية ، إلا أن المبررات التى ساقها الحزب بعد ذلك كانت تركز على أن ظروف الحزب فى ذلك الوقت وبداية تكوينه من عدة حلقات وغياب الخبرة فى إدارة وحل الصراعات الداخلية ، بجانب ظروف العمل الجماهيرى التى أحاطت بالحزب وعطلت من سرعة معالجة تلك القضايا ، هى التى ساعدت على حدوث الانشقاق .

أما الانشقاق الثانى فحمل اسم « المؤتمر » وكان فى عام ١٩٧٧ وقاده قطاع من الشباب أيضا ، وحمل آراء أكثر تشددا فى مواجهة حكم الرئيس السادات وأكد على الثورة الاشتراكية فى مواجهة تحليل الحزب للثورة الوطنية الديمقراطية . وقد ظل الموقف من هؤلاء الشباب غير محدد حتى انعقاد مؤتمر الحزب الأول فى سبتمبر ١٩٨٠ « الذى قرر استبعادهم » .

والملاحظ أن تلك الانشقاقات التى كانت مؤثرة فى حينها لم تستمر إلا لفترة محدودة من الزمن ، وانتهى دورها السياسى والتنظيمى والحركى قبل أن يولد ، فقد كانت بالأساس ردود أفعال لمواقف تنظيمية وسياسية لقيادة الحزب فى الداخل ، بل أن بعضا من أفراد هذه الحلقات عاد إلى صفوف الحزب مرة أخرى ، والبعض الآخر اعتزل العمل السياسى العام والسرى معا .

وتحدد لائحة الحزب الشيوعى المصرى هيكل الحزب وتسلسله التنظيمى والقيادى فى « هيئات الحزب » وهى تبدأ من الخلية وهى منظمة الحزب الأساسية أو القاعدية ، ثم القسم الذى يتكون من مجموع الخلايا فى منطقة جغرافية معينة أو فى مؤسسة كبيرة أو قطاع صناعى أو مهنى ، ثم المنطقة وهى تتكون من مجموع الأقسام والخلايا فى منطقة جغرافية معينة تتحدد بقرار من اللجنة المركزية التى لها حق إنشاء لجنة تسمى بلجنة القطاع لتنسيق العمل الحزبى فى عدد من المناطق المتجاورة . أما هيئات الحزب المركزية فتشمل المؤتمر العام وهو نظريا الهيئة العليا للحزب ، ثم اللجنة المركزية وهى أيضا - نظريا - سلطة الحزب العليا القائدة للحزب فى الفترة الواقعة بين انعقاد مؤتمرين ، ثم المكتب السياسى وهو عمليا الهيئة المركزية القائدة لعمل الحزب ، فالدور القيادى الذى يفترض أن يلعبه المؤتمر العام واللجنة المركزية هو فى الحقيقة دور غالب ، وذلك هو فى الواقع وضع أغلب الأحزاب العلنية فى مصر بما تعانیه من ظاهرة الشخصنة وغياب المؤسسات التنظيمية القاعدية والوسيلة الفاعلة .

المتبادلة بين الطبقة العاملة ومجمل الطبقات والقوى السياسية الحليفة في داخل الجبهة .

بمعنى آخر اذا كان الحزب لا يرى مهمة بناء الاشتراكية في مصر هي المهمة الملحة والمباشرة التي تناضل الطبقة العاملة من أجل إنجازها ، إلا أنه في نفس الوقت لا يقبل بأى دور هامشي لها في الجبهة الوطنية ، وإنما هو الدور القائد . وأن من المتألب التاريخة المباشرة التي أكد عليها الحزب ترك الطبقة العاملة قيادة السلطة السياسية بكاملها لثورة بولوى البرجوازية الوطنية ، مما أعاق تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية على أكمل وجه .

الحزب وثورة بولوى ١٩٥٢ :

ارتبط بعض قادة الحزب الشيوعى المصرى وبعض من اعتدروا حاليا على خط الحزب السياسى بمؤسسات ثورة بولوى السياسية سواء في الاتحاد الاشتراكى أو التنظيم الطليعى ، بجانب التواجد الهام والمؤثر في كثير من الدوريات الثقافية والسياسية (الكاتب والطليعى) ، وأيضا في المؤسسات الاعلامية والصحفية المختلفة بل وبعض الحقائق الوزارية . ولقد تلقى التقصص على هؤلاء ، بالإضافة الى شيوعيين آخرين ممن كانوا خارج مؤسسات الثورة ولغزرات متفاوتة داخل السجن ، إلا أنه بعيدا عن الصدام الذى وقع بين عناصر عديدة في الحزب وثورة بولوى ، فإن الحزب الشيوعى المصرى يعتبر اكثر الفصائل الشيوعية المصرية تفاعلا وتأييدا لمنجزات ثورة بولوى ١٩٥٢ ولقائدها جمال عبد الناصر ، وذلك في إطار تحليله الطبقي لقيادة الثورة ولتوجهاتها الاجتماعية ، فالحزب يرى أن ثورة بولوى ١٩٥٢ كانت تعبيراً عن مصالح البرجوازية الوطنية وهى أهم حلفاء الثورة الوطنية الديمقراطية المصرية رغم كل تعرجاتها وذبذباتها .

• فقد انتزعت الثورة الاستقلال الوطنى والاقتصادى وحقت الجلاء العسكرى البريطانى وأقامت سلطة تقدمية لها مواقف معادية من الامبريالية والصهيونية ودعمت انتماء مصر العربى وساندت حركات التحرر الوطنى في افريقيا وآسيا . كما أن حديث الحزب عن جمال عبد الناصر كان دائما باعتبارهم زعيما قوميا وطنيا بارزا يل كثيرأ ما يرتبط اسم عبد الناصر في وثائق الحزب الداخلية لاستلهاهم بعض المواقف يؤيدها الحزب ويدعو اليها .

ورغم ذلك فإن الحزب يرى أن التوجهات الاجتماعية لثورة بولوى كانت موجهة بالأساس ليس للعمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة ، وإنما للبرجوازية المتوسطة تحديدا التي كانت اكثر الشرائح الطبقية استفادة من الفترة الناصرية . هذا بالإضافة الى تشديد الحزب على ادانته للقبض على الشيوعيين وغيرهم من القوى السياسية الأخرى المعادية لثورة بولوى . والحزب يرى ،

في مصر الى حد مذهل لم تصله من قبل ، وبالإضافة الى ، الارتداد عن قوانين الإصلاح الزراعى وبيع القطاع العام وغيرها من السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تصب في المجرى الرجعى للبرجوازية العميلة في مصر . • هذا بجانب توقيع معاهدة كامب ديفيد التي بدأت منذ مبادرة القدس وانتهت بتوقيع الصلح المنفرد مع الكيان الصهيونى ، • وتحولت مصر من رأس حربة في مواجهة الامبريالية الأمريكية وقائدة لحركات التحرر الوطنى في العالم العربى والعالم الثالث الى مجرد كيان تابع وجزء من حلف ثلاثى سادتى امريكى اسرائيلى ، • بالإضافة اخيرا الى ما أسماه الحزب في برنامجه ، الدور القمعى الوحشى ، الذى لعبه النظام في مواجهة معارضيه السياسيين ، وغياب ادنى صور المشاركة السياسية ، وكان التتويج الأمين لتلك السياسات هو حملة الاعتقالات الواسعة في سبتمبر ١٩٨١ .

وبالتالى فإن الحزب الشيوعى المصرى يرى أن القضية التي على الشيوعيين أن يناضلوا من أجلها هي : الجبهة الوطنية الديمقراطية ، واستكمال ما غاب منها ابان العهد الناصرى وخاصة قضية الديمقراطية والحريات السياسية .

وأداة تحقيق هذه الاهداف هي : الجبهة الوطنية الديمقراطية ، ويقول الحزب عبر وثائق المؤتمر الأول المنشورة أن أية طبقة أو قوة سياسية تطمع في الانفراد بالسلطة في المرحلة الثورية الراهنة تخطئ . خطأ وخيما لا يغفره لها التاريخ ، أن سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية هي سلطة حلف طبقي واسع قادر على كنس جميع الآثار المدمرة لنظام الردة ونسف من تركزاته الاقتصادية .

هذا الحلف الطبقي الواسع يرتكز على قوى اجتماعية وطبقية محددة هي العمال ، والفلاحين الفقراء والصغار والمتوسطين ، والأقسام الدنيا والمتوسطة من البرجوازية المنتجة في الريف والمدينة بالإضافة الى البرجوازية الصغيرة من موظفين وغيرهم .

بل إن الجبهة الوطنية الديمقراطية التي يطرحها الحزب لا تقتصر فقط على الطبقيين المنوط بهم إنجاز اهداف المرحلة ، وإنما تضم في احيان كثيرة بعض القوى السياسية والشخصيات التي ترفض كل أو بعض سياسات النظام القائم ، حتى لو كان هؤلاء من المنتمين استراتيجيا للمعسكر المضاد .

وهذه الصيغة المرنة والمتسعة للجبهة الوطنية الديمقراطية التي يطرحها الحزب ويررها في وثائفة النظرية تؤكد على ، أن الطبقة العاملة في مصر غير قادرة بمفردها على أن تقود الجماهير وتنزعها من قبضة البرجوازية نحو الثورة الاشتراكية .

إلا أن للطبقة العاملة دورا قياديا في الجبهة الوطنية الديمقراطية ، وهو دور لا يجب أن يكون بالقصر وإنما بالثقة

كما اشرنا من قبل ، وعلى عكس بعض التفاصيل الماركسية الأخرى ، ان مرحلة الرئيس السادات هي ردة عن مبادئ ثورة يوليو والناصرية . فالعزب رغم رويته لكثير من السلبيات داخل النظام الناصري باعتبارها هي التي مهدت لحدوث ردة ١٥ مايو ١٩٧١ الا أنه لا يرى انور السادات كامتداد لثورة يوليو بل كردة عن مبادئها عبر فيها عن مصالح « البرجوازية الطفيلية المعيلة » التي وصلت الى الحكم في اعقاب انقلاب ١٥ مايو ١٩٧١ .

الموقف من الرئيس مبارك :

حرص العزب الشيوعي المصري على رصد التحولات الجزئية التي جرت على الساحة السياسية في مصر . وقد اتضح ذلك في اعقاب حادث المنصة في ٦ أكتوبر ١٩٨١ عندما قام برصد أدق التفاصيل التي جرت في مؤسسات السلطة ، وأثار من الجدل الداخلي في صفوفه وبين انصاره الكثير . بل إن الحوار حول الموقف من السلطة القائمة وحجم التغييرات التي جرت بعد اغتيال الرئيس السادات أثارت عليه ردود فعل عنيفة من قبل الحلقات الماركسية الأخرى المتشددة سياسيا ، بل وأثارت حفيظة شباب العزب نفسه .

ففي اعقاب التقرير الذي قدمه المكتب السياسي للعزب في ابريل ١٩٨٢ والذي جاء تحت عنوان « من أجل الاجهاز التام على سياسات الردة والاستسلام والتغيير الجذري الشامل » والذي يعد من أهم التقارير السياسية التي قدمها العزب واكثرها اثارة للجدل حتى بين صفوف اعضائه ، وعلى مدار سبعة اشهر كاملة ، لم تتضمن النشرة الداخلية للعزب « الوعي » تقريبا الا المناقشات المتعلقة بالموقف من الرئيس مبارك ومن حجم التغيير الذي أحدثته في بنية المجتمع المصري وفي التحالف الطبقي الحاكم .

وتحدثت « الانتصار » الجريدة الجماهيرية للعزب في عددها السادس والسبعين عن الخمسة شهور الأولى من عهد الرئيس مبارك باعتبارها « تعكس التداخل بين الايجابيات والسلبيات ، بين الخطوات المتعثرة الى الأمام ، والخطوات المتعثرة الى الخلف » فعلى الصعيد للعلاقة مع الولايات المتحدة يرى العزب أنه رغم أن للرئيس مبارك قد استهل عهده بالاشتراك في مناورات النجم الساطع سامحا لقوات الانتشار السريع الأمريكية « ان تسخر ارض مصر العربية » وهو ما يعتبر من السلبيات ، الا أن مجمل مواقف مبارك خلال الفترة الماضية يعكس اتجاها جديدا نحو تحجيم سياسة السادات « الرامية الى الانتماء المذل تحت أقدام الامبريالية الأمريكية » . ايضا بالنسبة لكاتب دافيد والعلاقة مع اسرائيل فیرغم اعتبار العزب الشيوعي ان استمرار التطبيع مع اسرائيل بما يعنى استمرار سياسات كامب ديفيد هو من مثالب النظام ، الا أن تجاهل الرئيس مبارك الاشارة الى هذه الاتفاقيات في خطابه أمام المؤتمر الاستثنائي للعزب الوطني يوم انتخابه رئيسا للعزب « بجانب عدم زيارته لاسرائيل حتى قبل وصوله الى الحكم ،

والتمسك بالحق المصري في طلبا ورفض أى تنازلات حولها كان مما يندرج تحت « الايجابيات » . بجانب وقف الحكم لهستيريا العداة للمواقف التي شنها الرئيس السادات وهو بالطبع مايراه الحزب من الأيجابيات .

وعلى الصعيد الداخلي اعتبر الحزب الشيوعي المصري أن ممارسات مبارك قد خلقت مناخا سياسيا افضل نسبيا من المناخ الذي كان سائدا في عهد السادات مما يمكن أن يتيح فرصة اكبر لحركة ونضال القوى الوطنية الديمقراطية . أما على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي فهناك ماراة الحزب اتجاها من داخل السلطة لتحجيم ممارسات البرجوازية غير المنفجة وتقليص سلطتها وتمكين القطاع المنتج من البرجوازية المصرية من استعادة مواقفه ... وهكذا .

الا أن التفاعلات في داخل الحزب نفسه لم تكن منقطة في كثير منها مع مجمل هذه المواقف والتوجهات ، وعارضت قطاعات هامة من قواع الحزب ومن قياداته الوسيطة ومن الشباب المتشدد تلك التوجهات بعنف شديد ، ومن خلال وثائق الحزب الداخلية نفسها وفي العدد الثاني والعشرين من نشرة « الوعي » (النشرة الداخلية للحزب) والصادرة في ديسمبر ١٩٨٢ حددت ابرز هذه الانقادات بانها كانت تدور اساسا حول تقرير المكتب السياسي الذي اعتبره البعض قد اخل بالموقف الاستراتيجي للعزب في التغيير الجذري للسلطة القائمة حين تحدث عن البديل الوطني من داخل النظام الحاكم ، وأن هناك محاولة لجر الحزب الى تأييد مبارك من خلال المبالغة في عرض ايجابيات مرحلة ما بعد السادات ، وأن ذلك يتم بمعزل عن تحليل القوى الطبقية للتحالف الحاكم التي لم تتغير بعد .

الا أن مجمل التعليقات القيادية على هذه الآراء كانت تدور حول التأكيد مرة أخرى على وثائق مؤتمر الحزب الأول الملزمة لكل المستويات الحزبية والتي تؤكد أن التغيير الجذري « لا يمكن أن يتحقق الا بنضال جماهيري منظم واسع تقوده جبهة وطنية ديمقراطية ويلعب داخلها حزب الطبقة العاملة دورا قياديا متناميا » .

ولقد كان المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي المصري في ١٩٨٤ بمثابة الاعلان الرسمي والسياسي عن سياسة الحزب الجديدة التي اختلفت عن موقفه السابق من النظام القائم ومن الرئيس مبارك . فقد قدم المكتب السياسي للحزب مايشبه النقد الذاتي عن أرائه السابقة في نظام الحكم ومن السلطة القائمة وشدد على مواقفه المبدئية التي ترى أن التحالف الطبقي الحاكم في مصر الآن هو امتداد لنفس التحالف الطبقي الذي قام في مصر في عهد السادات . وأكد الحزب على ضرورة الكفاح من أجل اقامة حكم وطني ديمقراطي عبر جبهة وطنية ديمقراطية عريضة .

واستمر الحزب في التأكيد على هذا النهج عبر نشراته ووثائقه الداخلية « فالانتصار » الجريدة الجماهيرية للحزب وفي عدد

يوليو ١٩٨٧ أعلنت في مقالة مطولة ان الحزب الشيوعي المصري يرفض ترشيح الرئيس مبارك لولاية ثانية باعتباره مرشحاً للرأسمالية الكبيرة التابعة .

وأعلن الحزب ان موقفه من تجديد رئاسة مبارك موقف ينطلق من تحديد الطبيعة الطبقيّة لنظام مبارك ومن تقييم مجمل سياسات هذا النظام في الماضي والحاضر .. التي ان تكون سياساته في المستقبل سوى الامتداد الطبيعي لها .

بل ان الحزب استمر في اعلان رفضه لسياسات الرئيس مبارك ولتجديد رئاسته وأصدر بالإضافة الى الوثائق والنشرات الحزبية ، الكثير من البيانات السياسية ، منها على سبيل المثال ، البيان الصادر عن سكرتارية اللجنة المركزية للحزب وايضا قبل استفتاء التجديد للرئيس مبارك جاء تحت عنوان « لا للعزيم من سنوات التبعية والافكار والقيود » حيث أعلن فيه الحزب رفضه لسياسات مبارك وللطريقة الاستغاثية التي يختار على اساسها رئيس الجمهورية في مصر ، ودعا الى تعديل الدستور في اطار تغيير شامل وجذري لمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية في مصر .

الحزب الشيوعي المصري والموقف من قضايا الوحدة والانقسام في الحركة الشيوعية :

تعتبر قضية الانقسام احدى الأزمات الرئيسية المزمنة في بنية الحركة الشيوعية في مصر منذ نشأة الفصائل الماركسية وحتى الآن .

قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ لم توحّد الحركة الشيوعية فصائلها المتعددة والمختلفة الا في اشهر قليلة - يونيو ١٩٤٧ وحتى نهايات العام نفسه - حيث تكونت أشهر وأكبر المنظمات الشيوعية في ذلك الوقت وهي الحركة الديمقراطية للتححر الوطني ، حدوت ، والتي سرعان ما انتهت بالانقسام والتفجر الداخلي ليخرج منها ثمانى منظمات ماركسية معادية للتنظيم الأصلى (حدوت) ومعادية لبعضها البعض في نفس الوقت .

واستمر الحال تقريبا على ما هو عليه بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فتكون الحزب الشيوعي المصري في ٨ يناير ١٩٥٨ من وحدة بين الحزب الشيوعي المصري المتحد وطلّعة العمال انهارت ايضا قبل حلول عام ١٩٥٩ . إلى أن جاء قرار حل الحزب الشيوعي المصري (حدوت) في ١٥ مارس ١٩٦٥ والحزب الشيوعي المصري في ابريل ١٩٦٥ ، ليظل احد الأسباب التي كرسّت الانشقاق في صفوف الحركة الماركسية بعد ذلك . وبعد هزيمة ١٩٦٧ برزت تجربة الشباب المتشدد سياسيا التي ارتكزت في انتقادها ورفضها العنيف للجبل السابق على قيامه بحل الحزب الشيوعي في الستينات ، وخيانة مصالح الطبقة العاملة ، ورغم وجود الشباب المتشدد الا أن ذلك لم يمنع حلقات ، المصري ، الثلاث من الدخول معاً في حوارات من أجل

الوحدة منذ عام ١٩٧١ وحتى اعلان الحزب الشيوعي المصري في مايو ١٩٧٥ .

وفي واقع الأمر ، قلن هذه الحلقات الثلاث كانت القلب الأكثر فاعلية وانتشاراً وخبرة في صفوف التيار الماركسي مقارنة ببعض الحلقات الأخرى التي لم تشارك في الوحدة واعتبرها قادة الحزب الجديد مجموعات من اليسار الطفولي والانتهازي . إلا أن الحزب اضاف ايضا في برنامجه اماليب النضال التوحيدى الذى يجب أن يسود بين الفصائل الماركسية كالتنسيق فى العمل الجماهيرى والوحدة المبدئية القائمة على اساس فكرى ونظري وعدم تغذية وتشجيع الاتجاهات النكثية والانقسامية داخل صفوف الفصائل الماركسية الأخرى أو مساهمة الحزب « عدم خلق عناصر ومجموعات الغواصات داخل الفصائل الأخرى » أو عدم الاتجاه نحو الاختراقات القاعدية المتبادلة بين الحزب والفصائل الشيوعية الأخرى . الا أنه رغم كل هذه الضوابط - النظرية - فلن الواقع أفرز كثيرا من الظواهر السلبية والعنانية بين فصائل الحركة الماركسية بما فيها الحزب الشيوعي المصري ، وكثير من القضايا السابقة التي حاول الحزب أن يقلص من تأثيراتها السلبية ارتكبت رغم محاولات منعها .

(٣) الحزب وانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ :

ربما لأول مرة في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تقدم مرشعون سياسيون باسم حزب شيوعي سري وطرحوا برنامجا انتخابيا متكاملاً يحمل اسم الحزب الشيوعي المصري وأقاموا مؤتمرات جماهيرية وسياسية أعلنوا فيها انتمائهم العقيدى والسياسى للماركسية اللينينية .

وكانت الجراة السياسية التي تمتع بها ثلاثة من قيادات الحزب الشيوعي المصري الذين رشحوا انفسهم في ثلاث دوائر مختلفة - جنوب وشمال القاهرة والجيزة - تعبيراً عن جراءة ايضا في القرار السياسى للحزب بضرورة الترشيح في الانتخابات وبضرورة طرح برنامج انتخابى ودعائى معنون باسم الحزب الشيوعي المصري وحمل البرنامج في أعلاه شعار الحزب وكتب تحت عنوان « طريق الشيوعيين نحو وطن متحرر ديمقراطى » .

ولقد بدأ البيان الانتخابى بسرد تاريخى لما أسماه دور الشيوعيين في نضالات الشعب المصري ودورهم ضد الاستعمار وخاصة ضد قوات الاحتلال البريطانى في القناة ١٩٥١ وفي مواجهة العدوان الثلاثى على مصر في ١٩٥٦ . ثم دعا الحزب الى انتخاب قوائم التجمع ومرشحي المقاعد الفردية من اليساريين والتمهيديين والديمقراطيين والوطنيين الحقيقيين المتحالين مع قوائم التجمع .

ثم حدد البرنامج ثلاث نقاط تفصيلية لمهام الشيوعيين الحالية في اطاره : النضال المرحلى ، الرأى للشعب المصري وللطبقة

العامة ، وكفضال من أجل انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، وأن هذا البرنامج ليس برنامجاً لبناء الاشتراكية في مصر وإنما برنامجاً لتخليص مصر من براثن الردة والثورة المضادة والتبعية والاستسلام للاجبرالية الأمريكية والصهيونية ، وتحددت تفاصيل هذا التصور المرحلي في ثلاثة أولا : من أجل التحرر الوطني والقومي . كان هناك تأكيد على ضرورة اسقاط كامب ديفيد منهجا وموثيقا ، ورفض نهج الصلح المنفرد مع اسرائيل ، وكافة الحلول « الاستسلامية الجزئية » . والشاملة ، ثم أكد الحزب على « ضرورة تحقيق طموح الأمة العربية المشرود في الوحدة ذات المضمون الوطني الديمقراطي التقدمي » .

أما في السياسة الخارجية فكان هناك تأكيد على اقامة علاقة صداقة وتعاون بين مصر والدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي .

ثانيا : من أجل اعادة بناء وتعمير الاقتصاد الوطني أكد الحزب على ضرورة تأميم أهم وسائل الانتاج وحماية القطاع العام والقطاع الخاص الوطني المنتج بالإضافة الى ترشيد الاتفاق العسكري وأكد ايضا على ضرورة دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية .

ثالثا : من أجل تحول ديمقراطي شامل : أعلن الحزب ضرورة انهاء حالة الطوارئ و الغاء كافة التشريعات المقيدة للحريات بالإضافة الى حق تكوين الأحزاب السياسية مشيرا الى الحزب الاشتراكي العربي الناصري والحزب الشيوعي المصري . بجانب حق اصدار الصحف ورفع القيود عما هو قائم .

وأكد الحزب في ختام برنامجه على الوحدة الوطنية باعتبارها « أهم اسلحة شعبنا في مواجهة الاستعمار والصهيونية » ودعا الى ترديد شعار الدين لله والوطن للجميع مدويا وعنيفا . والبرنامج رغم تعبيره عن خط الحزب بشكل واضح ودقيق إلا أنه بدأ متشددا بعض الشيء ، وذلك اذا ما قورن ببعض الأفكار الممتدلة الواردة في كثير من وثائق الحزب ونشراته الداخلية ، واذ اخطأنا أن البرنامج الانتخابي موجه الى جماهير عادية وليس طلائع عقائدية ، فإن بعض المفردات والألفاظ جاءت بلغة النشرات الحزبية وليست البرامج الانتخابية .

وقد حصل مرشحو الحزب على أصوات ضعيفة للغاية في الدوائر الثلاث التي خاض فيها الحزب المعركة الانتخابية ، بل حتى في جنوب القاهرة الدائرة ذات الكثافة العمالية الواسعة . وعقب الانتخابات قدم الحزب وثيقة حملت اسم انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ الأخطاء - الدروس - اقتراحات للمستقبل ، وهي مقبلة من المكتب السياسي للحزب في يوليو ١٩٨٧ . والوثيقة تعتبر ان اتخاذ الحزب قراره بالمشاركة في المعركة الانتخابية هو قرار شجاع لأن مناخ المقاطعة كان هو المناخ السائد جماهيريا ، وسردت الوثيقة أهداف الحزب من

معركته المستقلة على المقاعد القردية وهي اهداف ليس بينها هدف النجاح ، والوصول الى مقاعد مجلس الشعب ، وانما كان هناك السعي لابرار دور الحزب ورفع شعاراته وطرح اسمه بالإضافة الى توسيع عضويته وقد رأت قيادة الحزب ان بعضا من هذه الأهداف قد تحقق رغم ان الحزب قد حصل على عدد قليل من الأصوات ، بالإضافة الى رؤيتها بأن الحصيلة النهائية العامة لانتخابات ٨٧ هي انتصار اليمين بكل فرقه وفصائله وترجع لقوى اليسار بكل فصائله (من شيوعيين وتجمعيين وناصريين وشخصيات تقدمية) .

ثم تشير الوثيقة الى مأسمة أولا - الأسباب الموضوعية وراء تراجع اليسار في انتخابات ١٩٨٧ فتزى أنها تدهور الأوضاع الاقتصادية ولهت الجماهير وراء لقمة العيش على حساب الاهتمام بالعمل السياسي بالإضافة الى صعود اليمين السياسي وبالذات التيار الملقب باعتباره جزءا اصيلا من القوى الاقتصادية التي تخرب ماتبقى من منجزات الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر ، ثم اخيرا الممارسات الحكومية المناهقة للديمقراطية .

أما الأسباب الذاتية لتراجع اليسار في ١٩٨٧ وكما حددتها الوثيقة فهي عزله الجماهيرية الناتجة عن احتقاره لأساليب الخدمات الجماهيرية في المدينة والريف مع أنها تمثل نقطة جذب هامة في المعارك الجماهيرية واستخدمتها التيارات الدينية احسن الاستخدام ، بالإضافة الى انقسام اليسار وافقاره لموحدة والتنسيق والعمل الجبهوي بين فصائله المختلفة ، ومن ناحية اخرى اشارت الوثيقة الى مأسمة « ممارسات حزبا وأخطائه قبل الانتخابات وخلافا ، ورأى الحزب أنه لم يكن هناك استعداد كاف لخوض انتخابات ٨٧ بجانب ضعف التواجد الحزبي في صفوف الطبقة العاملة والفلاحين وأن الحزب دخل المعركة دون أن يحدد حجم أعدائه وحجم هلفائه وثبت بالتجربة العملية أن حجم الأعداء كان اكبر من حجم الحلفاء .

(٤) الحزب الشيوعي المصري - ملاحظات أخيره :

الحزب الشيوعي المصري هو اكبر الأحزاب الماركسية في مصر لا من حيث الكم فقط وإنما ايضا من حيث الكيف فالحزب يضم بين صفوفه تقريبا افضل خبرات الحركة الشيوعية المصرية عبر تاريخها الطويل الممتد منذ العشرينات وحتى الآن . فبعض قادة الحزب كانوا موجودين في صفوف الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني « حتو » في الأربعينات والبعث لعب ادوارا كفاحية ضد الاحتلال البريطاني لمصر وخاصة معارك القضاة في القناة عام ١٩٥١ وضد العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ والبعث استمر ايضا في العمل والأداء السياسي طوال الستينات ، بل أن من اينوا واقتادوا حل الحزب الشيوعي المصري (حتو) والحزب الشيوعي المصري في مارس وابريل ١٩٦٥ على التوالى استمر ايضا في لعب ادوار سياسية متفاوتة سواء من داخل مؤسسات النظام الناصري أو من خارجها .

وأدت المواجهات المستمرة مع المسلطة السياسية إلى صقل قدرات قادة الحزب على التعامل مع الدولة والحفاظ على الوضع شبه المؤسسي داخل بنية الحزب . فالمواجهات العنيفة والحساسية عادة لا يعيل لها الحزب وهو لا يراهن أيضا على الممارسات اليسارية غير المحسوبة .

وإذا حاولنا أن نجتمع أبرز الملاحظات الختامية عن الحزب الشيوعي المصري يمكن التركيز على مايلي :

أولا : ان الحزب الشيوعي المصري هو الفصل الوحيد داخل فصائل وحلقات الحركة الماركسية الذي يمكن اعتباره حزبا بالمعنى المؤسسي للحزب ، وهو الحزب السري الوحيد في مصر الذي عُدَّ مؤتمري حزبيين في سبتمبر ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ عدا الاجتماعات الدورية للجنة المركزية وللمكتب السياسي وكافة مستويات الحزب القاعدية ، بالإضافة إلى نشرات الحزب الداخلية شبه المنظمة .

أيضا هناك مجموعة كبيرة من المطبوعات العلنية والدورية التي تعبر عن الحزب وعن خطه السياسي ، بالإضافة إلى أدائه الحركي والجهادي - المحدد - في معركة انتخابات مجلس الشعب الأخيرة - بجانب التأثير المحدود أيضا - في انتخابات النقابات العمالية ونجاح عدد من عناصره مقارنا بالفصائل الماركسية الأخرى .

ثانيا : أثبت الحزب الشيوعي المصري بين صفوف الحركة الماركسية قدرته على استقطاب اغلب العناصر الماركسية النشطة سياسيا ، بل أن الانشقاقات التي أدت إلى خروج قطاعات هامة من الحزب والتي كانت جميعها على أرضية التشدد السياسي واليساري بشكل عام كانت ذات قيمة فقط عندما واجهت قيادة الحزب ، لا الواقع الاجتماعي والسياسي ، وعندما اصطدمت بالأخير اخفقت قيمتها وتلاشت في هلى النسيان .

ثالثا : الخط السياسي للحزب الشيوعي المصري مرتبط ارتباطا وثيقا بالآطار النظري الذي ينطلق منه الحزب والتحليل السياسي لمهام المرحلة الراهنة . وفي هذا السياق يلاحظ أن الحزب الشيوعي المصري يثير حول خطه السياسي « المعتدل » - كما نراه الفصائل الماركسية المتشددة - خطوطا أخرى أكثر اعتدالا حتى لو كانت هذه الخطوط غير موجودة إلا في أخيلة قادة الحزب وغالبية عن سلحة الواقع .

وهناك محاولات دائمة من قبل الحزب الشيوعي المصري ، وخاصة أمام قواعد الحزب الشابة وأنصاره ، لابتدال تهمة الانحراف اليميني الموجهة دائما للحزب بأنه الخط الصحيح والرؤية الصحيحة بين خطين متطرفين لحد ما يساري مطروح والآخر يميني ، ذلي ، في أكثر الأحيان غير مطروح .

رابعا : علاقة الحزب الشيوعي المصري بحزب التجمع الوطني للتقدمي الوحدي هي علاقة حميمة من نوع خاص ، والخصوصية هنا في كونها ليست علاقة جبهوية قائمة على

تحالف ملعن بين تيارين وإنما في تداخل التيار الماركسي وفي قلبه بشكل أساسي تيار الحزب الشيوعي المصري داخل كل مستويات حزب التجمع بدءا من أمانته العامة مروراً بلجنته المركزية وانتهاء بمسؤولياته وهيكله القاعدية . ويثير هذا الوضع إشكاليات هامة بالنسبة للحزب الشيوعي المصري ، فرغم أن التجمع يكاد يكون هو الحزب العلني أو المؤسسة الجماهيرية الوحيدة التي يستفيد منها الحزب الشيوعي من أجل تطوير أدائه السياسي والجماهيري وفرض عضوية جديدة له وخلق مساحة أوسع من دوائر الأنصار والمتعاطفين ، إلا أن هذا الوضع كثيرا ما يثير قضية الولاء السياسي المزدوج لكادر الحزب الشيوعي المصري ، فالتواجد الدائم في حزب على وجهه يثير في بناء الكادر السياسي نفسه ، وعادة ما يكون العنصر نفسه غير قادر على الالتزام الكامل بخط الحزب السياسي لوجود فصائل سياسية أخرى داخل التجمع - ماركسيين مستقلين ، ناصريين - تعارضه وتقف ضد خطه في كثير من الأحيان ، مما يدفع كادر « المصري » أن يكون أميل أجمالا إلى اتخاذ المواقف الوسط والراجع عن وجهات نظره . بالإضافة إلى ذلك فإن هذه العناصر وخاصة من هم في المستويات القيادية العليا داخل حزب التجمع عادة ما تتدخل في مساهمات تفصيلية حول كثير من المواقف السياسية التنظيمية مع التيارات الأخرى داخل حزب التجمع . وعادة لا تتعالج تلك الخلافات وفق آليات لإدارة الصراع السياسي بطريقة ديمقراطية ، فتحدث كثير من الأخطاء التي تعسب جميعها على الحزب الشيوعي المصري .

خامسا : كثيرا ما يثير الحزب الشيوعي المصري قضية الاعتراف الدولي والأممي - وخاصة الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية - بالحزب بشكل يبدو أحيانا مبالغ فيه . ومع أن قضية اعتراف الحزب بهذا الاعتراف في حد ذاته ليست القضية الجوهرية ، إلا أنها تضع الحزب على أرضية يراها الكثيرون من فصائل اليسار غير نضالية ، فالارتباط بالخارج والاعتراف الدولي يعني السفر الدائم إلى الخارج وحضور المؤتمرات والتدورات الدولية بجانب المنح الدراسية والعلمية ، كل ذلك قد ينقل الحزب وكما يراه الكثيرون من كونه منظمة كفاحية عفائية إلى منظمة علاقات عامة ودولية . وبجانب تأثيره قضائيا من هذا النوع من روح تنافسية غير صحية بين كوادر الحزب وقطاعاته الشابة والوسيلة ، فإنها أيضا تجعل الفصائل الأخرى تتعامل مع الحزب وكأنه « المسلطة أو جهاز الدولة » داخل الحركة الشيوعية المصرية ، فهو لديه علاقات الخارج القوية وحق المنح والمنع والقول والرفض لمن يحاول أن يطرق هذا الباب بصرف النظر في كثير من الأحيان عن الكفاءة والاستحقاق . وهو أيضا لديه التأثير الكبير في الداخل - التأثير في جريدة الأهالي ودار نشر ودوريات ثقافية - مما يضع الاعتبار « الحلقية » في كثير من الأحيان على حساب الأعتبار الموضوعي والسياسي الصحيح .

ب - حزب العمال الشيوعي المصري :

بعد حزب العمال واحدا من أكثر المنظمات الماركسية في مصر تشبدا من حيث الموقف السياسي ورويته لنظام الحكم ومن حيث المهام التي يطرحها على الطبقة العاملة من أجل تغيير هذا النظام .

« فالعمال » فصل متشدد بشكل عام في كافة مواقفه النظرية والسياسية بل وحتى ذات الطابع البرنامجي التفصيلي ، وهو نتيجة لذلك منهم بشكل دائم من أغلب فصائل الحركة الماركسية بالقطر وعدم الفهم الصحيح لمتغيرات الواقع .

وتعود نشأة حزب العمال - وكلمة الحزب هذا مجازا - إلى عام ١٩٦٥ - عام حل حزبي الحركة الشيوعية المصرية - وذلك عندما تشكلت حلقتان كانتا بمثابة النواة التي بنى عليهما حزب العمال ، الأولى حملت اسم (نضال) أو الديمقراطية الشيوعي ، والثانية حملت اسم (وش) أي وحدة الشيوعيين ، ولكن سرعان ما تفجرت هاتان الحلقتان بحكم الظروف السياسية العامة التي سادت في ذلك الحين ، على أن التبلور الفعلي لحزب العمال كان في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ . ولعب الحزب دورا محدودا في انتفاضة ١٩٦٨ الطلابية ، ولكنه لم يعلن عن وجوده الا عقب وفاة الرئيس عبد الناصر ، وتحديدًا في خضم أحداث الانتفاضة الطلابية في عامي ١٩٧٢ ، و ١٩٧٣ التي لعب فيها حزب العمال دورا بارزا وكان أقوى فصائل الحركة الماركسية تأثيرا وسط صفوف الطلاب في ذلك الحين ، بل ونجح في إدارة الانتفاضة الطلابية بما في ذلك ربط القيادات الطلابية غير المنتمية له بخطوط وحركة الحزب ثم أدى التراجع الذي حدث في صفوف الحركة الطلابية في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بالإضافة إلى تمزق الفصائل الماركسية واليمارية بشكل عام ، إلى إصابة حزب العمال بتراجعات وانهايات داخلية كبيرة أثرت على بنيته ، ولكنها لم تقض عليه . وحزب العمال الشيوعي الآن عبارة عن حلقة صغيرة أقرب إلى الشللة منها البناء التنظيمي المتكامل .

ويمكن فهم المبررات الموضوعية لوجود واستمرار حزب العمال الشيوعي باعتباره معبرا عن اجتهاد بديل لاجتهاد « الحزب الشيوعي المصري » فهذا الاجتهاد يستند - من حيث اصوله - إلى الخبرة التاريخية للماركسية واللينينية خاصة تلك التي طرحت في سياق الأحداث الثورية في روسيا اشكالات التغيير والبناء عن طريق الثورة الاشتراكية بقيادة الطبقة العاملة ، أو الثورة الديمقراطية التي تنجزها البرجوازية . ولقد مرت تصورات لينين نفسه بتعرجات كثيرة حول تلك القضية وتقدم وتراجع في كثير من وجهات نظره وفق ظروف الواقع السياسي في روسيا ومتغيراته .

ولا شك أن الخبرة اللينينية والصراخ بين البلاشفة والمناشفة في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي ، تدور خاصة في

مرحلها الأخيرة حول تلك القضية أي كيف يمكن انجاز الثورة الاشتراكية ؟ وكيف يمكن أن ننظر إلى المراحل التاريخية الخس للقطر الكوني التي وضعها ماركس ؟ وإلى أي حد استندت تجربة لينين بتفسيراتها المختلفة على الأساس الماركسي التقليدي . وفي ضوء حقيقة أن الأحزاب والحلقات الماركسية في مصر لا تزال تستند في جوهر تحليلاتها على التراث التقليدي للماركسية اللينينية فإن وجود حزب العمال الشيوعي يبدو مبررا ويمكن أن يستند إليه بناء تنظيمي أو شكل حلقي صغير كما هو الموجود حاليا .

ويمكننا أن ننتمس قضيا ثلاث بارزة في فكر حزب العمال الشيوعي المصري :

(١) العمال الشيوعيون والسلطة الحاكمة في مصر :

تميزت كتابات حزب العمال عن مراحل تطور النظام السياسي وتطور السلطة السياسية في مصر بالرصد الدقيق والمفصل لتجربة ثورة يوليو وتحالفها الطبقي . والوثائق الفكرية المنشورة بدون نكر لاسم الحزب تركز بشكل اساسي على تجربة « حركة يوليو » وامتلاها من سياسات وتوجهات اجتماعية بالإضافة إلى رصد الواقع الاجتماعي والطبقي لما قبلها ايضا . وقد اشارت إحدى وثائق الحزب إلى أن « الرأسمالية في مصر نشأت من خلال كبار مالكي الأرض وزراعي القطن تحديدا ، وكان القطن هو المحصول الذي ادخل مصر إلى دائرة التبادل الرأسمالي العالمي ، وجعل بعض كبار البرجوازيين في مصر يقومون باستثمار مآلديهم من فائض في الشركات الرأسمالية الأجنبية » .

ويرى حزب العمال الشيوعي أن الرأسمالية المصرية قبل ١٩٥٢ كانت قاصرة عن تحقيق الاستقلال والسيادة ، فقد اشتركت في اعقاب ثورة ١٩١٩ في السلطة بدون ان تسيطر عليها ، وكانت عاجزة منذ البداية عن الاطاحة بالاستعمار وكبار ملاك الأرض وفرض عليها ان تقنع باقتسام الفئمة معها . وكانت حركة يوليو ١٩٥٢ مخرجًا لنظام أزمة الحكم في النظام القديم ومحاولة لأن تستكمل البرجوازية القومية سيطرتها الكاملة على السلطة والاقتصاد وأن تفتح الطريق أمام تطور العلاقات الرأسمالية وأن توجه الضربات إلى حركة الجماهير الشعبية ومكاسبها الديمقراطية .

ثم يعود نضال الكتيب في تناقض من الصعب تجاهله فيرى أن الجماهير الشعبية التي قسعتها ثورة يوليو وجمال عبد الناصر اعتقدت ان الناصرية هي رمز الكفاح ضد الأعداء فيقول :

« وهنا يبدو شعار الاطاحة - يقصد بالنظام الناصري - قفزة خارج حركة الجماهير الشعبية التي ما تزال تعتقد أن الناصرية رمز الكفاح ضد الأعداء التاريخيين ، ولذلك فإن عزل قيادة البرجوازية البيروقراطية للحركة الوطنية وإبراز الدور القيادي

نظام الرئيس مبارك امتدادا لنظام الرئيس السادات ولتوجهاته الطبقية . وشن حزب العمال هجوما عنيفا على حزب التجمع من خلال نشرته الجماهيرية « الانتفاض » في معرض تقديمه لمواقف التجمع التي أبرزت التمايز بين عهد مبارك والمبادئ ، بل أنه شن هجوما مماثلا على من أسماهم « الأجزاء المتخلفة في الحركة الشيوعية » - يقصد الحزب الشيوعي المصري - التي خلقت أوهاما عريضة حول مبارك واتخذت تكتيك الهذنة مع مؤسسة الرئاسة . . وقد رفض الحزب تكتيك مقاطعة الشيوخيين لانتخابات مجلس الشعب بل اعتبرها « فرصة ذهبية تفضح سياسات النظام الذي يستند في قوته على مؤسساته القمعية وليس على برلمانه كأى نظام ديكتاتورى » .

كما وجه الحزب عبر نشرته « الانتفاض » هجوما عنيفا على نظام القائمة النسبية ونسبة ال ٨٪ اللازمة لتمثيل الأحزاب ، فالسلطة التشريعية غير موجودة والسلطة التنفيذية تجتمع خيوطها في يد رئيس مطلق السلطات . .

(٢) العمال الشيوعى المصرى وقضايا الثورة :

باعتبار ان مصر ظلت تحكم من طبقة برجوازية واحدة من ١٩١٩ وحتى الآن ، وان تغيرت خصائص تلك الطبقة من عهد الى آخر فان المهام الملقاة على عاتق الشيوعيين فى الماضى والحاضر هى مهمة انجاز الثورة الاشتراكية . هذا هو جوهر رسالة حزب العمال الأيديولوجية التى حددها فى وثائقه بشكل أكثر تفصيلا ، حين اشار الى ، أن السلطة من الناحية الأساسية تنفرد بها البرجوازية ، والعلاقات السائدة فى الاقتصاد والسياسة والفكر هى علاقات برجوازية وذلك يجعل طبقة الثورة القادمة اشتراكية من زاوية مضمونها الطبقي ومهامها الرئيسية ، ويهتم من ناحية أخرى استكمال الثورة البرجوازية كمهمة تكتيكية ملقاة على عاتق الثورة الاشتراكية فلا يستوجب هذا الاستكمال مرحلة تاريخية كاملة . .

ويجب على الثورة الاشتراكية أن تستبعد كل شرائح البرجوازية المتوسطة والكبيرة المنتجة والطبقية باعتبار أن العمال لاير فرقا من هذا النوع داخل البرجوازية ، فאלكل فى خندق الثورة المضادة فيما عدا البروليتاريا واشباه البروليتاريا وبروليتاريا الغد أى البرجوازية الصغيرة الفلاحية والمدينة المسحوقة . .

وينتقد حزب العمال الشيوعى بشدة آراء التجمع الخاصة بالتمييز بين البرجوازية المنتجة والبرجوازية الطفيلية ، ويرى انه لايمكن الحديث عن فئة مخصصة سواء سميت الطفيلية أم لا ، تمارس وحدها النهب المكثف للبلاد والتبعية للإمبريالية ، ولكن هناك طبقة حاكمة تمارس برمتها هذا النمط من الحياة الاقتصادية والسياسية الذى يسميه التجمع « الطفيلية » .

للطبقة العاملة هو المهمة الملقاة على عاتق الشيوعيين ولن يتحقق ذلك الا بتعميق الصراع داخل الحركة الوطنية ضد التنازلات وأقصاء الجماهير الشعبية وضد منهج الليبرورقراطية كطبعة . . واعتبر قادة حزب العمال ان مواقف التأييد التى اتخذتها اغلب فصائل الحركة الشيوعية فى مصر لجمال عيد الناصر اثناء العدوان الثلاثى على مصر بمثابة « موقف يمينى وذليل » للسلطة ، واتخذته القطاعات الانتهازية فى الحركة الشيوعية ، مما ادى الى سقوط ثمار الانتصار المؤقت فى عام ١٩٥٦ فى فم البرجوازية المصرية الكبيرة .

وارتكز التحليل الذى قدمه حزب العمال لثورة يوليو بشكل اساسى على مقولته الرئيسية ، الليبرورقراطية البرجوازية ، فالتك الطبقة هى التى عبرت عنها توجهات ثورة يوليو وقادتها جمال عبد الناصر ، التى بدأت تستأثر بالسلطة عقب اجراءات وقوانين يوليو فى ١٩٦١ . فمع احجام الرأسمالية التقليدية عن الأسهم فى عملية التراكم اللازمة لخلق القاعدة الرأسمالية ، تعاطف دور البرجوازية الليبرورقراطية وبرزت لها مصالح مختلفة عبر مصالح الرأسمالية التقليدية .

وقد اقامت البرجوازية الليبرورقراطية هذه سلطة رأسمالية الدولة طوال العهد الناصرى وهو ما أكده احد قادة حزب العمال فى احدى الوثائق بقوله « أن هذا التحليل السابق قدم ضربة قاصمة الى المراجعة اليمينية التى صنعت من رأسمالية الدولة خرافة اشتراكية » ، ولذلك نظر الى ماحدث بعد رحيل جمال عبد الناصر فى مايو ١٩٧١ وما أعقبه من سياسات على أنه امتداد وليس ردة عن مبادئ وتوجهات ثورة يوليو ١٩٥٢ فالعمال الشيوعى وغير وثائقه الأساسية المنشورة - بدون اسم الحزب - وغير نشرته « الانتفاض » ، والتى مرت بانقطاعات كثيرة عن الصدور ، كان يؤكد دائما على توجهاته هذه فيقول « رفضنا دعاوى الاشتراكية لدى النظام الناصرى وفضعنا هذا الأمر باعتبارنا نظاما رأسمالية الدولة وللبرجوازية الليبرورقراطية ولقد اكثت التطورات فى السبعينات صواب هذا الخط » ، وأكد قائمته على نزواج رأسمالية الدولة والأشكال الأخرى للرأسمالية الكبيرة ، الذى حدث فى السبعينات . وفى معرض رد الحزب على التساؤل كيف يمكن لليبرورقراطية كطبعة أو فئة طبقية ان تعادى الاستعمار العالمى وتناصر حركات التحرر وان تتحالف مع الشرق الاشرى اكى وتضع القيود على الاستثمار الخاص ، رأى ان كل ذلك تعبير عن خصائص البرجوازية الليبرورقراطية نفسها فى فترة معينة وليس عقيدة ثابتة لديها ، وان هذه السياسات - متناقضة على المدى الطويل مع مصالح الليبرورقراطية نفسها ، ومن هنا كان رفع تلك القيود فى السبعينات عن نفس الطبقة الممتدة منذ ثورة يوليو وحتى الآن .

والنتيجة المنطقية والبدئية لهذا التصور ان الحزب يعتبر

استبعاد ليس فقط للفصائل السياسية المختلفة عنه وإنما أيضا لكل فصائل الحركة الماركسية التي لا ترى أفكاره .

رابعا : رغم مقولات حزب العمال الشيوعي النظرية والسياسية التي يمكن أن نتفهم مبررات وجودها النظري والسياسي إلا أن أبرز أزمات هذا الخطاب الشيوعي تكمن في أنه يكاد لا يرى في تحليلاته الجماهير ولا يخطبها ، فعينه اليمنى على السلطة القائمة وتحليل تحالفاتها الطبقيّة دون تأثيراتها المجتمعية ، وعينه اليسرى على حزب التجمع والحزب الشيوعي المصري ومبررات حدوث الخط اليمني الانتهازى التحريفي ... الخ .

من تلك التوصيفات ، قال الحزب بـ قدم خطبا لمؤسسات وتنظيمات أخرى لا للجماهير وبالطبع لا العمال ولا الفلاحين التي يفترض أنه يعبر عنها .

خامسا : نتيجة لغياب معارك جماهيرية حقيقية لحزب العمال اقدم الحزب على كثير من المبالغات الواضحة في تقدير ادوار بعينها تجعله لا يرى الواقع بشكل صحيح وبالتالي العجز عن تطويره . فهو على سبيل المثال وفي معرض تعليق على أن الحكومة المصرية قد سحبت سفيرها من اسرائيل بسبب غزو الأخيرة للبنان أكد الحزبان هذا التصرف من الحكومة المصرية كان نتيجة لدور حركة مناصرة الشعبين اللبناني والفلسطيني في مواجهة الغزو . فلم ننكر النجاحات على أنفسنا .

ج - التيار الثوري :

يرجع قادة التيار الثوري أصول تنظيمهم الى عام ١٩٦٥ ، عندما أعلن قادة الحركة الشيوعية المصرية حل تنظيماتهم السرية . ومن وجهة نظر التيار فإنه ، في حين اردت هؤلاء القادة عن الماركسية وانتقلوا من صفوف الطبقة العاملة الى صفوف البرجوازية ، وانتظم كثير منهم في التنظيم الواحد الشمولي الذي أنشأه جمال عبد الناصر وهو تنظيم الاتحاد الاشتراكي وجهازه الطليعي السري ، فإن قلة من قادة تلك الحركة رفضوا الانتماء وناضلوا في سبيل التنظيم المستقل من أجل أمرين : أولهما ، موقف مستقل عن الناصرية ، وثانيهما : إقرار العمل القانوني . وكانت هذه القلة من القادة نواة التيار الثوري .

والتيار الثوري هو أكثر فصائل الحركة الماركسية اعتدالا في رؤيته السياسية وفي تحليله للأوضاع الداخلية في مصر ، سواء من حيث التحليل الطبقي لطبيعة السلطة القائمة في عهد السادات أو مبارك ، أو من حيث بدائل التغيير السلمية التي يطرحها من أجل « استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية عبر جبهة وطنية عريضة تضم العمال والفلاحين والبرجوازية بكافة شرائحها » ، والتيار في حقيقة الأمر فصيل أغلبه من المتقنين للليبرالين بالأساس حيث تحتل قضية الحريات السياسية لجماهير الشعب المدخل الأساسي في تفسير التغيرات التي تجري على أرض الواقع بل ومجمل الطموحات والآمال المستقبلية لتحسين هذا الواقع أيضا .

بل أن الصراعات التي يراها حزب التجمع تجري في مصر الآن بين مايسميه قوى الترشيد والطفيلية ليست سوى « وهم كبير » ، وانتقد العمال أيضا بحسم وعنف شديد موقف التجمع المؤيد للمبادرة الخاصة بعقد مؤتمر دولي ، مؤكداً أنه كان دائما ضد هذا المؤتمر الدولي ، وأنه لا بدليل عن حسم الصراع مع العدو الصهيوني الا عبر الصدام المسلح بأشكاله المختلفة ، وأن هذا يتطلب تغيرا جذريا في الوزن الذي تحلته القوى الشعبية في المنطقة .

(٣) حزب العمال والقومية العربية :

يتلخص رأى حزب العمال الشيوعي حول القومية العربية في أنه لا توجد قومية عربية وإن عوامل التفكير والتنافر التي جمعت الأمة العربية على مر تاريخنا وفي أثناء الفتح العربي الاسلامي كانت أقوى من عوامل الوحدة أي أنها صارت منذ زمن قوميات عربية ، وبالتالي فنحن أمام قومية مصرية عربية ، وقومية عراقية عربية وقومية سورية عربية ... الخ . وهذا السياق يعطى أيضا نتيجة أخرى هامة وهي أن عهد الرأسمالية لم يفتقر بتحول القوميات العربية القديمة الى أمة برجوازية عربية واحدة ، بل لقد تحولت تلك القوميات المتعددة الى أمة برجوازية عربية متعددة ، وهذا هو سبب عدم وجود حزب شيوعي عربي واحد ولكن هذا لا يمنع من وجهة نظر حزب العمال في ضرورة التضامن والتحالف فيما بين الأحزاب الشيوعية العربية .

(٤) حزب العمال الشيوعي - ملاحظات أخيرة :

أولا : امتلك حزب العمال منذ نشأته - وربما حتى الآن - أساسا نظريا متينا نسبيا ، ومقولات سياسية راديكالية اعطت لعناصره روحا حماسية ، وأحيانا قتالية عالية ، وخاض حزب العمال بلاشك كثيرا من المواجهات العنيفة ضد نظام حكم الرئيس السادات ، وتعرضت عناصره لاعتقالات كثيرة وربما بنسب أكبر مما تعرضت له الفصائل الماركسية الأخرى .

ورغم تلك الروح القتالية التي تميزت بها كواد العمال إلا أنها كانت غالبا روحا مؤقتة ، وعرف العمال أكبر نسبة من المعتزلين للعمل السياسي السري في صفوف الحركة الشيوعية المصرية .

ثانيا : فكر حزب العمال هو فكر الأزمة ، وهو ميبقى مستمرا وربما سينمو - بشكل نسبي - في مراحل الأزمة الاقتصادية والسياسية ، إلا أنه في مراحل الاستقرار النسبي والتهذبة العامة السياسية يضعف دوره وهذا هو ما حدث لحزب العمال بعد الانتشار الواسع نسبيا في فترات الهبات والانتفاضات الطلابية في ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ .

ثالثا : تؤكد مراجعة كتابات حزب العمال ووثائقه ، وكذلك مواقف عناصره أنه ضد كل الأشياء في مصر ضد السلطة وضد المعارضة بكل فصائلها وضد كل الأحزاب الشيوعية في مصر ، وهو لا يرى في الجبهة أية طبقة إلا العمال والفلاحين ، بما يعنى

الليبرالية . وعند عودة حزب الوفد الثالثة الى الحياة السياسية المصرية اظهرت نشرة التيار ترحيبها الحار بتلك العودة : « نحن نرحب ترحيبا قلبيا بعودة الوفد لاستئناف نشاطه السياسي العلني والقانوني مرة ثانية ، وأضاف « ان الوفد بقلته الوطنية التاريخي ومفهومه الليبرالي مبيناهم ولا شك مساهمة كبيرة في العمل من اجل مزيد من الحريات السياسية ، وقد دعا التيار الشعب المصري كي ينتخب حزب الوفد وذلك في انتخابات ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ وكان ولا يزال يراهن على حزب الوفد كجواد يراه رابحا في سياق المشروع الليبرالي المستمر منذ دستور ١٩٢٣ حتى الآن ، والذي لم يقطعه الا حركة الضباط في ٢٣ يوليو بقيادة جمال عبد الناصر .

ثورة يوليو ١٩٥٢

اعتبر التيار الثوري ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مجرد حركة أو انقلاب عسكري قام به مجموعة من ضباط الجيش المصري للاستيلاء على الحكم ، فهو يرى أن « بلادا كمصر ومعظم بلاد العالم الثالث عادة ما يتبادل الفئات المختلفة من البرجوازية فيها كراسي الحكم عن طريق الانقلاب سواء ايام الملك ، وكان يسمى في ذلك الوقت بالانقلاب الدستوري الذي تصل عن طريقه احزاب الاقلية الديكتاتورية الى الحكم ، أو سواء بعد حركة ضباط يوليو . ومن هنا فقد اعتبر التيار أنه منذ ١٩٥٢ ، فقد الشعب حقه في أن تكون له حكومة يختارها بنفسه واغتصب منه هذا الحق - بحق الفتح أو الغزو أو خلع الملك - حركة ضباط يوليو . فالتقيا لا يشير إلى أي إنجازات لثورة يوليو ١٩٥٢ ويراه انقلابا عسكريا اغتصب السلطة من الشعب ، رغم اطلاقه لتعميماته النظرية التي تؤكد الدور الوطني الدائم ، للبرجوازية المصرية .

ويرى التيار « ان الدكتاتورية التي مارسها حكومات الضباط كانت السبب وراء الهزائم المتكررة التي منيت بها مصر سواء هزيمة ١٩٦٧ أو هزيمة كامب ديفيد ويقع التيار الثوري تجربة جمال عبد الناصر : « اذا كنا نعتبر فترة عبد الناصر هي فترة الحكم الديكتاتوري في ظل حزب واحد هو الاتحاد الاشتراكي ، فان هذه الدكتاتورية لابد وأن تسقط ، والتيار لا يرى أي اسباب خارجية أو داخلية ادت الى نكسة ١٩٦٧ الا غياب التعدد الحزبي والسياسي ، مما يجعله لا يرى في تلك المرحلة هزيمة واحدة عام ١٩٦٧ ، وإنما يراها كهزيمة دائمة حتى في إنجازاتها لأنها لم تنم في اطار التعددية الليبرالية .

مرحلة السادات :

لم يؤيد أي فصيل من فصائل الحركة الماركسية الرئيس السادات منذ بداية حكمه حتى اغتياله في ٦ أكتوبر ١٩٨١ وكانت شعارات اسقاط النظام القائم منذ ١٥ مايو ١٩٧١ هي شعارات الجميع بدءا من الشيوعي المصري ومرورا بالعمال الشيوعي

وطبقا لذلك فإن المراحل السوداء القائمة في تاريخ الشعب المصري هي المراحل التي اختلفت فيها التعمد الحزبي ، والمراحل البيضاء الزاهية - احيانا - أو الأقل قتامة - في احيان أخرى - هي المراحل التي سمح فيها بالتعمد الحزبي .

والتيار يمكن اعتباره بالقليل وغير تتبع دقيق لكتابات العلية - وبعضها منشور - هو تجمع ليبرالي يعبر عن التمسك « بديكور » اسماء الماركسية ، ربما فقط للعلاقة التاريخية القديمة والكفاحية التي جمعت بعض قائلته بالحركة الماركسية وفصائلها منذ الأربعينات ، لأنه من الصعب حتى اعتباره تيارا اشتراكيا ديمقراطيا داخل المجتمع ، رغم الأهداف الاشتراكية التي يلح لها بعد أن تتحقق أهداف النضال « الاسرائيلجي » للشعب المصري في انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية . ورغم ذلك فإن التيار الثوري يطرح أفكارا متشددة تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ، ويرفض كل الحلول والمبادرات السلمية التي جرت وتجرى لحل القضية الفلسطينية بما فيها قرارات الأمم المتحدة - قرار تقسيم الأرض ورفضه لموقف الأحزاب الشيوعية منه ، قرار ٢٤٢ وغيره واعتبر أن الحل الوحيد هو تحرير كل التراب الفلسطيني من نير الاحتلال الاسرائيلي وغير حرب طويلة وضروس ضد الكيان الصهيوني ، وهو يؤكد في نفس الوقت على ضرورة وجوب ان تقف جميع الطبقات والأنظمة السياسية العربية في جبهة وفي خندق واحد ضد امريكا واسرائيل وان يكون هذا هو المعيار الوحيد للتمييز فيما بينها .

وقد التيار عبر وثائقه وكتاباته العلية وعلى رأسها نشرة « الحقيقة » غير الدورية (وهي ككل الكتابات غير معنونة باسمه) رؤية تاريخية ونقدية للحجب السياسية المختلفة في مصر بدءا من ثورة ١٩١٩ وحتى الآن ، وتبرز ايضا في كل كتاباته قضية الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة كأداة للتغيير في مواجهة امريكا واسرائيل .

(١) مصر بين أربعة عهود :

المشروع الليبرالي قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ينظر التيار الثوري باعتزاز كبير الى الحقبة الليبرالية في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ويعتبرها افضل وأنضج المراحل السياسية في تاريخ مصر الحديث ، فقد تحقق للشعب المصري في تلك الفترة الكثير من حرياته الأساسية ، وكان لحزب الوفد تحديدا نصيب بارز من الاعتراف بمجمل سياسات تلك الحقبة ككل . فقد لعب الوفد من وجهة نظر التيار « دورا وطنيا بارزا خلال حقبة طويلة من تاريخ كفاحنا ضد الاستعمار الانجليزي رغم تردده ومنهجه الاصلاحى ، إلا أنه في فترات المد الوطني كان يستجيب لضغط الجماهير ويتخذ موقفا وطنيا متقما مثلما كان الحال عند إلغاء معاهدة ٣٦ و اتفاقيتي السودان في اكتوبر أو مسابغته لحركة الكفاح المسلح في القاء وفي أعقاب حل حزب الوفد لنفسه أعلن التيار لقادة الوفد أن حزبهم سيظل قائما وإن كان كامنا بصفته المعبر الرئيسي عن البرجوازية

الموقف المصري قد استقر في شكله النهائي في الانسحاب من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ ووضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت وصاية الأمم المتحدة لمدة لا تزيد عن خمس سنوات ثم تعود للسيادة العربية .

التيار الثوري والرئيس مبارك :

أعلن التيار الثوري أن السبب الرئيسي وراء قتل السادات هو الرضوخ للاستعمار الأمريكي الإسرائيلي الذي انتهى بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد وعقد الصلح مع إسرائيل ، وبذلك تنتهي وكما أعلن التيار مرحلة من تاريخ مصر السياسي . وبعد اغتيال السادات اهتم التيار برصد أحداث الرئيس مبارك وتصريحاته المختلفة بشكل تفصيلي دقيق ، وهو ماحدث من قبل مع السادات .

وأشار التيار في إحدى نشراته إلى أنه يرى في تصريحات الرئيس مبارك نواحي إيجابية رغم اختلافها مع نواحي جوهرية فيها . . وطالب التيار القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية أن تشدد من أجل إنهاء مايتبقى من أساليب الحكم الشمولي ، وأن تمارس محاولات جادة وواعية ومبدئية مع الرئيس مبارك حتى يمكن اقتناعه بالغاء مايتبقى من أساليب الحكم الشمولي والغاء القوانين سيئة السمعة التي منها طبعاً قانون الأحزاب وقانون الانتخاب ، فالتيار يرى حصول الشعب على الحريات الديمقراطية في مصر من خلال الحوار السلمي والاتقاع المتبادل بين أطراف الساحة السياسية والسلطة القائمة المتمثلة في شخص الرئيس مبارك .

ولا يزال التيار الثوري يؤكد على خلافه مع العهد الحالي في قضايا الحريات السياسية وفي تمسكه بحق كل القوى السياسية في مصر بالتواجد العلني والمشروع من أجل أن يكون الجمع بما فيهم الحكومة وحزبها نواة الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة التي تواجه امريكا واسرائيل .

(٢) البناء النظري للتيار الثوري :

الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة : يرى التيار أنه لكي تتحقق الأهداف الاستراتيجية لنضال الشعب المصري في المرحلة الحالية من انجاز باقي مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، لا بد أولاً يركز للبرجوازية المصرية وحدتها انجاز هذه المهام لانها في الأساس اصلحية تكفي بالوسائل الاصلحية في مواجهة المشاكل المزمنة وترفض بل وتقاوم الحلول الجزئية ، من هنا كان هذه المهام موكولا الى كل الطبقات : العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والنتيجة المنطقية لهذا التحليل هي ان جوهر المرحلة . مرحلة السادات - يتلخص ليس في القضاء على رأس المال الفردي بل نمو الرأسمالية المصرية . .

والجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة لا يمكن اعتبارها هدفا في حد ذاته وانما هي وسيلة لتحقيق الديمقراطية الليبرالية بشكلها

وانتهاءه بنابر فيما عدا التيار الثوري الذي ليد السادات في بداية حكمه واستمر يؤيده رغم تحفظاته وانتقاداته لنظامه ، بل عندما وسع التيار من دائرة نقده للنظام ورفضه لأغلب مبادئه في أواخر السبعينات ظل لا يرى أي تغيير من خارج النظام القائم لأنه نظام برجوازي وطني ، وأن النضال كان من أجل توسيع دائرة المشاركة السياسية والشعبية للقوى والطبقات الاجتماعية المختلفة بما فيها الطبقة الحاكمة التي يمثلها الرئيس السادات .

وفي رد لأحد القادة البارزين للتيار على من اعتبر أن فكرة المنابر التي يقترحها السادات ما هي الا مسرحية هدفها استيعاب الحركة الشعبية الصاعدة ، قال : ان تقديروا السادات بجعلنا نأخذ بجديته ما قدمه من آراء وخطط في خطبه الأخيرة وتقوم بدراساتها بطريقة نقدية ، وقد فعلنا ذلك من قبل . لقد قدرنا السادات عندما واجه مراكز القوى وقضى عليها في ١٥ مايو ١٩٧١ وقدرناه عندما شن حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ونحن نقره اليوم على ما يقوم به من تعديل للنظام السياسي للبلاد . . وعندما أعلن الرئيس السادات في مارس ١٩٧٦ الغاء العمل بمواثيق ثورة يوليو السياسية - فلسفة الثورة الميثاق بيان ٣٠ مارس - بجانب تحنيده لدور القوات المسلحة في الدفاع عن مصالح الوطن وحماية الشرعية والدمستور ، وصف ذلك بأنه اعلان رابع يستحق عليه السادات كل تقدير واحترام . اما على صعيد التوجه الاجتماعي فقد رأى التيار أن كلا من سياسة عبد الناصر في بناء رأسمالية الدولة ، والسادات في اعطاء دور اكبر لرأس المال الخاص في النشاط الاقتصادي ، فيهما قدر من الصواب ولكنهما لم يستطعا معاً أن يقيما اقتصادا وطنيا مستقلا قادرا على مواجهة معركته ضد اسرائيل وامريكا .

أما على صعيد التوجه الخارجي للسادات فقد أعلن التيار رفضه لزيارة الرئيس السادات للنقض مؤكدا على موقفه النظري المبدئي في رفض كافة المبادرات السلمية لحل القضية الفلسطينية ، إلا أنه ابرز في ثنايا هذا الرفض موقفه المدافع عن السادات ، فمع رفض المبادرة منذ اللحظة الأولى للاعلان عنها رفضنا اتهام السادات بالخيانة والاستسلام كما رفضنا مايقال عن ان المبادرة ما هي الا مسرحية تمثل في منطقتنا العربية يقوم بالبطولة فيها السادات وبيجين ويحركها كارتر من واشنطن ، فنحن أمام مشروع مصري للسلام وليس امريكا اسرائيليا كما يدعى البعض مبني على أن أوضاع مصر والعرب قد اختلفت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ولقد رأى التيار ان خطورة اسرائيل تتمثل في جيشها وأنها مؤسسة عسكرية فاذا تحطمت هذه المؤسسة العسكرية ، وهو مايجب ان يكون هدف العرب أو التقليل من حجمها وشلها كما يهدف السادات ، فانا لا نعتقد ان اسرائيل ستصبح خطرا اقتصاديا على عالمنا العربي .

وقد توقع التيار فشل المبادرة لتعنت اسرائيل واعتبر ان السادات قد وضع خطأ حمرا لا يمكن أن يتنازل عنها . أن

الصحيح في مصر ، وتحقيق هذه الديمقراطية هو المخل الأساسي بل ويكاد يكون الوحيد لتحقيق الانتصار على إسرائيل وأمريكا اللتين يربطهما التيار معا .

وكما أكد أحد قادة التيار فإن وجود الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة يعني قبل أي شيء : إنهاء كل ماتبقي من آثار النظام الشمولي الناصري واتاحة أوسع الحريات لجميع الطبقات وحق هذه الطبقات في إنشاء مؤسساتها السياسية الخاصة بها وأحزابها والتعبير عن إرادتها الحرة .

ولقد حملت برامج أربعة من مشرحين للتيار الثوري في انتخابات مجلس الشعب في إبريل ١٩٨٧ في إمبابية وفي السويس ، ووسط القاهرة وغرب القاهرة في الانتخابات شعارا رئيسيا وموحدا : الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة طريقا الوحيد إلى التحرر والديمقراطية والرخاء .

ويعتبر التيار أن أمريكا وإسرائيل هما أعداء الشعب المصري وأعداء ثورته الوطنية الديمقراطية وأن هزيمة ١٩٦٧ قد أبرزت إلى الأمام مهمة ردع العدوان الإسرائيلي وهزيمة واستعادة الأراضي المحتلة . وبالتالي أصبح التناقض الرئيسي في مرحلتنا هو بين إسرائيل والاستعمار الأمريكي من جهة ، وشعبنا المصري وشعبونا العربي من جهة أخرى .

ومواجهة هذا التناقض كما يرى التيار هي من خلال بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة ، تلك الجبهة التي يعتبرها التيار نواة لجبهة عربية شاملة ضد الاستعمار الأمريكي وإداته إسرائيل ، بل أنه يعتبر أن الجبهة الوطنية العربية الواسعة والجبهة العالمية العريضة المعادية للاستعمار هي أدوات مواجهة العدوان .

أما أسلوب المواجهة فهو حرب شعبية طويلة الأمد يمتد فيها على الشعب وكسب جميع الحلفاء الممكنين ، ومن هنا فالتيار يرى أن التعاون في مواجهة إسرائيل يشمل نظاما سياسية عربية مختلفة مما سيفتح جبهة التضامن العربية كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

د - الحزب الشيوعي المصري ٨ يناير

يؤكد الحزب الشيوعي المصري - ٨ يناير - على أن البذور الأولى لنشأته تعود إلى عام ١٩٦٥ عام حل الحزب الشيوعي المصري والذي أعلن فيه القطاع الغالب من قيادة ٨ يناير حالبا رفضه لما سعى في ذلك الوقت بانهاؤه لتنظيم المستقل للشيوعيين . فتشكلت عناصر الرض لهذا القرار وأطلقت على نفسها اسم : مجموعة استمرار ، إيانا برض الحل واستمرار العمل . ولكن هذا العمل لم يكن له أي تأثير إيجابي وريما لم يتعد الا رفض الحل وذلك حتى هزيمة ١٩٦٧ التي شهدت الميلاد الحقيقي لكل أحزاب وحلقات التيار الماركسي في السبعينات ومنها بالطبع ٨ يناير .

٨ يناير هو تاريخ وحدة الفصائل الماركسية في عام ١٩٥٨

والتي لم تستمر الا فترة قصيرة للغاية - أقل من عام - ثم انشقت من داخلها ، أما ٨ يناير الحزب فلم يكن يوما حزبا بالمعنى المعروف حتى بمعايير الأحزاب السرية من حيث وجود أدوات للتفاعل الحزبي الداخلي من مستويات قيادية منتخبة ومؤتمر عام ووثائق أساسية وخط سياسي واضح بالإضافة إلى أساس نظري متماسك يحتضن كل تلك الأدوات السابقة .

والحزب الشيوعي المصري ٨ يناير أفضل من عبر عما يمكن أن يسمى بالتصورات « التلقيفية » في صفوف الحركة الماركسية ، فلأن خلاف قادة ٨ يناير مع قادة الشيوعي المصري الحاليين هو خلاف ذو أساس سياسي وتنظيمي ، كان لابد أن يلبس هذا الخلاف لباس الخلاف النظري حتى يستمر ويوجد القدرة على استقطاب العناصر الشابّة الجديدة .

وقد أخذ ٨ يناير من الحزب الشيوعي المصري فكرة النضال الوطني الديمقراطي ولكن أكد على أن الطبقة العاملة هي التي تقود هذا النضال من أجل أن تصل إلى السلطة وتحكم وتتجز بفيادتها المرحلة الوطنية الديمقراطية تمهيدا للبناء الاشتراكي . وظل الحزب يعتبر النضال الشعبي والسياسي طوال عهد السادات هو من أجل إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية . وليست الاشتراكية - برغم تشديده على الدور القائد للطبقة العاملة في النضال الوطني الديمقراطي وفي الحكم أيضا .

بالمقابل فإن ٨ يناير أخذ من حزب العمال الشيوعي « تحليلة الطبقي لثورة يوليو ، فهو يرى أن الثورة كانت تعبيرا عن مصالح البرجوازية البيروقراطية ، وأنها شيدت نظام رأسمالية الدولة وأبدت انتقادات عنيفة لكل إنجازات الثورة وأبرز سلبياتها بشكل واضح . كما اعتبر ٨ يناير - كما الحال في حزب العمال - أن النظام الساداتي هو امتداد ثورة يوليو ولجمال عبد الناصر ، وأشار ٨ يناير إلى أن أحد أهم أجندة البرجوازية البيروقراطية - جناح اليمين - الحاكم في الستينات « كانت تتطلع إلى حرية الاستثمار الفردي حتى تتمكن من استثمار ما حققته من ثروة فقدمت لها سياسة الانفتاح الفرصة التاريخية للثراء السريع مستعينا بما تتمتع به من مكانة في السلطة . »

كما أخذ ٨ يناير في أغلب الأحيان مواقف متشددة من نظام الرئيس مبارك الذي لم ير فيه أي تغيير أو أي جديد عن نظام السادات .

ولقد أصدر ٨ يناير نشرة داخلية عرفت باسم « حياة الحزب » ونشرة أخرى جماهيرية أسماها « اتحاد الشعب » وكان يصدرها بتاريخ مكمل لتاريخ نشرة الحزب الشيوعي المصري في الخمسينات - اتحاد الشعب أيضا - تأكيد عدم التوقف واستمرار العميرة السابقة ، وقدم الحزب بعض الوثائق السياسية منها التحليل الطبقي لثورة يوليو ١٩٥٢ وللمسألة الزراعية في مصر من محمد علي إلى عهد الانفتاح وهي وثيقة بذل فيها جهد كبير

وإن كان متأثر أبشده بالتجربة الروسية ويكتا بلينين الشهير عن تطور الرأسمالية في روسيا ، كما قدم الحزب أيضا وثيقة تحت عنوان الجمهورية البرلمانية في منتصف السبعينات شئ فيها هجومًا شديدًا على مشروع الرئيس السادات الديقمر اطل وقكرة المنابر واعتبراها محاولة لاجهاض الحركة الشعبية والسياسية في مصر .

وبالرغم من انتهاء الحزب وتفجيره المعلن في ١٩٨٦ فأن انتهاءه الفعلي تنظيميا وسياسيا يعود إلى عام ١٩٨١ عقب حملة اعتقالات سبتمبر وأكتوبر ١٩٨١ .

هذا الحزب الذى كان ضعيفا في أسامة النظرى وبنائه التنظيمى وأدائه الداخلى كان لابد أن يتعرض للانفجار ، لولا الأداء الحماسى لشباب ٨ يناير فى السبعينات وخاصة فى جامعة القاهرة وقيامهم بالدور الأكبر فى تأميم وقيادة نادى الفكر الاشتراكى التقدمى ، المنظمة الماركسية العلنية فى صفوف الحركة الطلابية النشطة فى منتصف السبعينات ، بجانب التواجد المؤثر فى حلوان وفى جامعتها أيضا .

ويتراجع النشاط الطلابى فى النصف الأخير من السبعينات ، وعقب القيود التى فرضت على الجامعة ضعف النشاط الطلابى بشكل عام والماركسى بشكل خاص و٨ يناير بشكل أخص . وبدأ التفكك يذب فى أوصال الحزب - والحزب هنا مجازا - وبدأ الصراع الداخلى بين القيادة من جهة وبين الشباب المتحمسين من جهة أخرى وخاصة عقب اعتقالات سبتمبر وأكتوبر ١٩٨١ .

ثم كانت القضية التى فصمت ظهر البعير فى انتخابات ١٩٨٤ حينما قرر المكتب السياسى - وهو معين تقريبا ككل مستويات الحزب بما فيها اللجنة المركزية - مقاطعة انتخابات مجلس الشعب فى هذا العام ثم عاد فقرر الخول ثم عاد فقرر المقاطعة . فبدأت ثورة الشباب وبدأت حملة شديدة من الاتهامات المتبادلة لم تهدأ حتى الآن ، وكانت تقريبا بين جيلين ، جيل الشباب فى مواجهة المجموعة القديمة " مجموعة استمرار " واتهمت الأخيرة الأجيال الشابة والجديدة فى الحزب بالطوفولة وعدم الخبرة والتخريب أما الشباب فكان يرى على أحسن تقدير أن "مجموعة استمرار" هى مجموعة تأمرية وتقليدية وحلقة شديدة التشرنق حول نفسها ، بالإضافة إلى تأكيد المجموعات الشبابية - بأن كبارهم كانوا أعضاء قاعدين وهامشين فى تجربة الحزب الشيوعى قبل حله فى الستينات وهو ما ففدهم حاليا لاي خبرات . ولم يستمر هذا الحال طويلا فتفجر الحزب بصورة نهائية فى ١٩٨٦ فى ظل وقائع مأساوية واتهامات متبادلة بين كل الأطراف .

ورغم محاولات البعض وخاصة من الشباب إعادة البناء مرة أخرى وصنور وثيقتين فى هذا الاتجاه الأولى حملت عنوان

"رؤية نقدية موجزة للفترة الماضية " والثانية "خطتنا فى مهمتين " ، إلا أن تلك المحاولات باءت جميعها بالفشل وأززل المسار على تجربة ربما ماتت قبل أن تولد .

٣ - قوى الاسلام السياسى :

استعرض التقرير الاستراتيجى السابق (لعام ١٩٨٦) جماعات الاسلام السياسى كقوى محجوبة عن الشرعية ، تقدم اسلاماً " اعراضيا " يقوم على مناهضة النظام السياسى ، وينتقد فى الشكل والمضمون . و فرق التقرير - بحسب النشأة التاريخية - بين الاخوان المسلمين ، وبين الجماعات الاعتراضية التى انتشرت فى السبعينات والثمانينات ، والتى تحدد أبرزها فى : حزب التحرير الإسلامى - جماعة المسلمين (التكفير الهجرة) - المسماوية - الجهاد .

وقد ظهرت فى عام ١٩٨٧ جماعة جديدة يمكن أن تضاف إلى الجماعات الأخيرة ، وهى ما عرفت إعلاميا باسم تنظيم "الناجون من النار" ، الذى أنهم أفراد بار تكاب عدة محاولات للاغتيال فى ذلك العام (كما سيرد تفصيلا) .

وطبقا لما أجرته النيابة العامة من تحقيقات مع المتهمين بتكوين ذلك التنظيم ، وما نشرته الصحف ، فأن البناء الفكرى للتنظيم يقوم على فكرة تكفير المجتمع القائم حاكما ومحكوما ، باعتبارة مجتمع جاهليا يشمل كفارا ومرتين عن الاسلام ، الأمر الذى يوجب التغيير بالدعوة والجهاد من داخله ، بإعتباره دار حرب لا دار سلام ، وذلك كى يصبح مجتمع اسلاميا يقوم فيه الخلافة الاسلامية ، وتطبق فيه الشريعة الإسلامية كما أنزلها الله . وعلى هذا الأساس ، وضع التنظيم قائمة من المحرمات ، كى يأخذ بها المسلم داخل مجتمعه : ففى المجال الوطنى ، حرم العمل لدى أجهزة الدولة لأن من يعمل تحت لوائها يعتبر كافرا ، وخاصة من يلتحق بجهازى الجيش والشرطة ، لأنهما وسيلتا لخدمة " الطاغوت " ، وفى مجال الاستعانة بخدمات الدولة ، ورغم الموافقة المبدئية على سياسة التعليم مثلا أنه لا يحرم على المسلم الالتحاق بكلية الحقوق لأنها تدرس القوانين الوضعية التى هى من صنع البشر . وفى مجال الغذاء يحرم على المسلم تناول الأطعمة واللحوم المستوردة لأنها تأتي من دول ملحدة لا تؤمن بالله .

وطبقا لما سبق ، يلاحظ اختلاف تنظيم الناجون من النار عن جماعة التكفير والهجرة إذ أنه رغم دعونه لتكفير المجتمع كله ، إلا أنه لم يدع - نتيجة لضعف شوكلته - الى اعتزال المجتمع فى

مكان بعبء حتى يشتد أزره ، ويعود قويا لهمم الدولة الكافرة . ومن ناحية ثانية يختلف تنظيم الناجون من النار عن تنظيم الجهاد ، اذ أن الأخير اضافة لكونه يكفر الحكام فقط ، فإن له بعدا تاريخيا ويمتلك رؤية أكثر وضوحا وتنظيما لمنهاج العمل الداخلي ، وأساليب لمقاومة السلطة ، وحججا ايديولوجية تبرر هدف التنظيم مدونة بوجه خاص في كتاب « التريضة الغائبة » . ولعل أهم أسباب اختلاف « الناجون من النار » عما عداه من تنظيمات ، هو حداثة التنظيم ، وضعف تكوينه وعدم امتلاكه لايديولوجية قوية مدونة أو غير مدونة ، إضافة الى صغر من أعضائه اذ لم يتعد نصفهم تقريبا الثلاثين عاما ، بينما لم يتعد النصف الثاني الأربعين ، بل أن هـ أمير ، التنظيم واسمه محمد كاطم عبد القوي كان عمره ست وعشرون عاما .

فإذا انتقلنا الى متابعة نشاط جماعات الاسلام السياسي في عام ١٩٨٧ يمكن التفرقة -بشكل عام -بين مسار العمل السياسي ، لتلك الجماعات ، ومسار العنف المتبادل ، فضلا عن طرح عدد من قضايا هذه الجماعات امام السلطة القضائية التي فصلت بالفعل في بعضها بينما أرجأت البعض الآخر للفصل فيه عام ١٩٨٨ .

أ - مسار العمل السياسي :

اقتصر العمل السياسي ، على نشاط جماعة الاخوان المسلمين اساسا ، التي أصبحت منذ سنوات تقبل بشريعة النظام ، وتتعامل معه ، فضلا عن ، مرونة النظام نفسه في التعامل معها . أما للجماعات المقاتلة ، فلم يكن لها دور في التعامل الايجابي مع سلطات ومؤسسات الدولة والمجتمع ، لأنها لا تعترف بهذه المؤسسات وتتمتعها بالكفر والألحاد .

ويمكن تقسيم النشاط السياسي للجماعات الإسلامية عام ١٩٨٧ الى مستويين مستوى داخلي ومستوى خارجي .

المستوى الداخلي :

ويتعلق بتفاعل الجماعات الإسلامية مع سلطات الدولة والمؤسسات الاجتماعية :

ففي نطاق التعامل مع السلطة التنفيذية ، نشط الاخوان المسلمون منذ بداية عام ١٩٨٧ . وفي شهر فبراير وجه المرشد العام للاخوان المسلمين رسالة للرئيس مبارك ، جبر فيها عن وجهة نظر الاخوان في الشؤون السياسية والاجتماعية المختلفة وكانت الرسالة بمثابة برنامج للاخوان في انتخابات مجلس الشعب التي جرت في ابريل ١٩٨٧ . وقد استأثرت الشؤون الداخلية بأكثر من نصف الرسالة التي تضمنت اراء ومقترحات يمكن ليجازها فيما يلي :

١ - ضرورة العمل على تطبيق المادة الثانية من الدستور التي

تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، باعتبار الشريعة أفضل الحلول امام المشاكل المعاصرة للمجتمع ، وعلى رأسها الأزمة الاقتصادية التي لا تكن في يوم ترجع الى ، زيادة السكان لأن الزيادة كان يمكن استخدامها كعامل منتج ، أو لعدم الاستقرار لأن الدولة تتمتع بالاستقرار ، ولكنها ترجع لأزمة أخلاقية خاصة بفساد معط المنتجين والتعامل بالربا ، وافتقاد العنصر الأخلاقي في الأجهزة الحكومية والشعبية . على هذا الأساس يجب التمسك بالدين باعتباره المثل الكامل في الخلق .

٢ - دعم الأجهزة الحكومية العاملة في حقل الدعوة الإسلامية وإطلاق حرية الأفراد والهيئات والجماعات العاملة في هذا الحقل ، للقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وذلك في وقت وضعت فيه القيود على إبداء الرأي وتشكيل الأحزاب وإصدار الصحف والمجلات والنشرات وعقد الاجتماعات ، إضافة لإعلان حالة الطوارئ التي أهدرت الديمقراطية ، وحرمت أبناء الأمة من حقوق أقرتها الشريعة والدستور والمواثيق العالمية لأنها استخدمت للقبض على الأبرياء ، ولعل أدانة القضاء للشريعة لأرتكاب جرائم التعذيب خير دليل ، ومن ثم فإن هناك مطالبة بإلغاء قانون الطوارئ والقوانين التي اصطلح على تسميتها القوانين سبلة السمعة .

٣ - ان تخرس الحكومة ومسؤولوها على أن يكونوا قوة للاستمسك بتعاليم الاسلام ، إضافة لوجوب التزام الدولة بتحسين أجور العاملين .

٤ - ان تستمد ثقافة المجتمع من روح الاسلام ، ويشمل ذلك اصلاح نظم التعليم وترشيد وسائل الاعلام ، وتوفير العناية بالشباب .

٥ - رعاية اصلاح شؤون المرأة .

٦ - كل الآراء السابقة ، لا تتعارض أو تسمى في أي أمر ، لروح الأخوة التي تربط المسلمين بالأقباط .

ولدى ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية في مجلس الشعب ، في يوليو ١٩٨٧ ، ايد الأعضاء الحاضرون من الاخوان اعادة ترشيح الرئيس مبارك . كما رحب الاخوان بما جاء في خطاب الرئيس مبارك ، أمام مجلس الشعب ، في أكتوبر ١٩٨٧ عقب الموافقة على تجديد فترة رئاسته لمدة ثانية ، من دعوته مجلس الشعب لمراجعة شاملة للقوانين كي تكون ملية لنصوص الدستور ، الأمر الذي اعتبره من جانبهم إشارة لنص المادة الثانية من الدستور .

أما في مجلس الشعب ، فقد كان نشاط الاخوان المسلمين بارزا للغاية ، وبدأ ذلك في فبراير ١٩٨٧ ، عندما ارسل المرشد العام للاخوان رسالة لزعماء المعارضة المجتمعين في المؤتمر العام الذي عقد في هذا الشهر أكد فيها تأييده لكل ما يصدر عن

المؤتمر من قرارات وتوصيات تهدف لاقامة نظام ديمقراطي سليم تطبق فيه الشريعة الإسلامية . وقد كانت هذه الرسالة بمثابة إشارة لاستعداد الإخوان المسلمين لخوض تجربة ثانية في الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، بعد أن نجحت تجربة ١٩٨٤ ، عندما دخلوا مجلس الشعب تحت عباءة حزب الوفد .

وبعد أن قرر حزب الوفد دخول الانتخابات بمفرده ، قرر قادة الإخوان دخول الانتخابات ضمن قائمة حزبية أخرى . وفي ١٤ فبراير ١٩٨٧ ، تم الاتفاق بين الإخوان وحزب العمل وحزب الأحرار على دخول الانتخابات على قائمة حزب العمل ، وكانت نسبة الإخوان حوالي ٤٣٪ من جملة مرشحي قائمة العمل . وقد عبر عن هذا التحالف الجديد الذي عرف إعلامياً باسم « التحالف الإسلامي » برنامج موحد لتخديم شعار « الإسلام هو الحل » وقسم لسيمة أقسام ، كان القسم الثاني منها بعنوان « تطبيق الشريعة الإسلامية » ، على اعتبار أنها واجب ديني وضرورة وطنية لا نقاش فيها تنعدي تطبيق الحدود إلى سياسة كاملة للمجتمع بما فيها نظامه الاقتصادي .

وقد أسفرت الانتخابات عن فوز ٣٠ مرشحاً للإخوان من جملة فائزي قائمة العمل (٦٠) ، أما في انتخابات المستقلين (الانتخابات الفردية) فقد فاز أربعة مرشحين للإخوان ، من جملة ٤٨ مرشحاً نجحوا في هذه الانتخابات على مستوى الجمهورية من جميع التيارات .

على هذا الأساس كشفت الحملة الانتخابية عن ثلاث حقائق رئيسية :

- عودة الإخوان المسلمين لممارسة العمل المياسي كأمر واقع ، حيث تم التفاعل بينهم من ناحية وبين النظام والرأي العام معاً من ناحية أخرى ، كحزب سياسي . ومن مؤشرات ذلك تحدث مرشحو الجماعة في المؤتمرات العامة ، وطبع آلاف المصقات على جدران الشوارع كتب عليها (الإخوان المسلمون على قائمة حزب العمل) .

- مشاركة الإخوان المسلمين بكثافة في العملية الانتخابية بما في ذلك مشاركة عناصر بارزة من قياداتها ، وذلك على عكس ما حدث في انتخابات ١٩٨٤ ، حيث كانت المشاركة محدودة كما وكيفا .

- التمثل بكثافة في مؤسسات حزب العمل ، الأمر الذي اعتبره كثير من المراقبين محاولة للهيمنة على الحزب .

أما بشأن الأداء البرلماني للإخوان المسلمين داخل مجلس الشعب ، فقد برز من خلال عدة مواقف منها مناقشة بيان الحكومة والمبادرة بقبول أو رفض بعض القرارات أو المواقف .

وقد حظى بيان الحكومة ، بمناقشات واسعة من قبل نواب الإخوان داخل المجلس في يونيو ١٩٨٧ ، حيث تناولوا أمور تتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية ، ودعم الديمقراطية وتعديل قانون الانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية ، وحرية إنشاء

الأحزاب السياسية ، وضرورة العمل على إلغاء قانون الطوارئ ، وتنفيذ أحكام القضاء ، ودعم القوات المسلحة والأمن الداخلي ، مع إدانة العنف والعنف المضاد بين السلطة والجماعات الإسلامية الأخرى ، وتشجيع الانخار والاستثمار كسبيل للتمويل الذاتي ، ووقف العمل بالرأيا والسماح للبنوك بتكوين الشركات المساهمة والتمسك بمواقيت الصلاة في كل مصلحة حكومية .

أما بالنسبة للرد على بيان الحكومة الثاني بعد التغيير الوزاري في النصف الثاني من عام ١٩٨٧ ، فقد تضمن موقف الإخوان من المطالبة بزيادة الإنتاج ، وعلاج المشكلات التي يتعرض لها المواطنون ، كما طالبوا بأن يكون الدين هو البناء الأساسي للإنسان ، مما يتطلب معه إطلاق الحريات لأن المواطن لن يتحرك طالما مكبل بالغلال .

وبالنسبة للموضوعات الأخرى قدم نواب الإخوان استجابتين لوزير الداخلية نوقشا في نوفمبر ١٩٨٧ . وكان الاستجواب الأول يدور حول اتهام وزارة الداخلية بتعنيب المعتقلين على نمة القضايا السياسية في السجون ، وذلك استناداً بتقارير الطب الشرعي وأحكام القضاء . أما الاستجواب الثاني فكان حول اقتحام قوات الأمن المركزي للمساجد في محافظة أسيوط ، وإطلاق النار على المصلين فيها ، واعتقال البعض منهم بتهمة ملققة تدعى عزهم على قلب نظام الحكم ، وقيام الحرس الجامعي بأسبوط بالاعتداء على طلبة منقبة . من ناحية ثانية طلب أكثر من عضو من الإخوان في يونيو ١٩٨٧ تشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق حول أوضاع المعتقلين داخل السجون ، وسوء المعاملة .

من ناحية أخرى اعترض نواب الإخوان ، في يونيو ١٩٨٧ ، على استمرار العمل بالقانون الذي يفرض رئيس الجمهورية إصدار قرارات لها قوة القانون ، حيث رأى بعض هؤلاء النواب ، أن هذا القانون محكوم بنصوص أخرى في الدستور تشترط وجود حالة استثنائية لا تتوفر في الوقت الراهن . ولعل أهم مظاهر المعارضة من قبل الإخوان داخل المجلس كان ما حدث في سبتمبر ١٩٨٧ من الاعتراض على ترشيح المستشار عبد السلام حامد لمنصب المدعي العام الأشتركي ، بدعوى أن المرشح سبق اتهامه بالموافقة على إثبات اعتراضات غير صحيحة للمتهمين في قضية كمشيش في الستينات ، عندما كان أحد القائمين على التحقيق فيها ، وكذلك عدم إثباته لوقائع تعنيب فيها . وقد أدى هذا الموقف الاعتراضي من الإخوان إلى عدم تصويت نواب المعارضة الآخرين من الأحزاب الأخرى داخل المجلس على الترشيح . من ناحية أخرى ، انصحب نواب الإخوان مرتين احتجاجاً على أقوال لوزير الداخلية داخل المجلس . وكانت المرة الأولى في يونيو ١٩٨٧ . عندما سب وزير الداخلية الشيخ صلاح أبو اسماعيل ، أحد قيادات حزب الأحرار ، أما المرة الثانية فكانت في ديسمبر ١٩٨٧ ، عندما

قال وزير الداخلية أن جماعة الإخوان المسلمين جماعة غير شرعية قانونا ، مما اثار نواب الإخوان ، الذين اكدوا أنهم داخل المجلس يمثلون هذه الجماعة .

أما فيما يتعلق بعلاقة الجماعات الاسلامية الأخرى بالسلطة التشريعية ، فقد لوحظ هجوم تنظيم الجهاد هجوما شديدا على مجلس الشعب ، وحملة الانتخابات وعلى مشاركة الإخوان المسلمين فيها ، وقد تبني تنظيم الجهاد بياناً يهاجم فيه بنفس السلطة التشريعية وحمل هذا البيان عنوان (القول المبيد في بيان ان دخول المجلس مناف للتروحيد) للشيخ سيد العباسي . وأوضح البيان أن التشريع لا ينبغي لغير الله دون سواء من حاكم أو هيئة تأسيسية أو مجلس فالاسلام لا يعرف حكم الديمقراطية ، بل لكل منقاد لحكم الله ، أما الشورى فتتعلق بالمعاملات المأثورة في التصرف فيها ، أوفى المعاملات الاجتهادية لاستبانة الصواب . على هذا الأساس ، تعتبر ادعوة الانبياء ومنهج السلف ممن خلخوا هذه المجالس الشريكة كبراءة الكتب من دم يوسف عليه السلام ، وذلك لأن هذه المجالس أعدها الطواغيت ، وأوجدتها الالهة والشعوب ، وعلى رأسهم الدعاة ، ليقترأ فيهم ملة ابراهيم ، وينتزعوها من نفوسهم ، فهم يطمنون أن يسلك الدعاة هذه الطرق المعوجة التي فيها سكوت عن بعض باطلهم ، بل التخطيط لتحليل اعمالهم ، بعيدا عن ملة ابراهيم ، التي تعريهم بتقسيم الناس لفريقين ، أولياء للرحمن وأولياء للشيطان ، ويربص انصار الفريق الثاني بمن يسلك الطريق الأول تمشيا مع نهج اسلافهم فرعون وهامان وقارون وقوم هود وقوم ابراهيم وغيرهم من طغاة الأرض وشياطينها ، وفي اشارة واضحة للإخوان المسلمين يقول البيان ، ان العجب كل العجب هو موقف أولئك الذين يرفعون شعار الاسلام والقرآن ومنهج السلف ، وما خجلوا أو منعمهم اسلافهم من الخوض في تلك الأحوال التي خاض فيها الجاهلون للحصول على مقاعد في مجالس السوق والمصيان ، وقد قالوا مقابل ذلك ان في دخول هذه المجالس من المصالح مالا يتحقق خارجه ، مثل المطالبة بشرع الله تعالى . ولكن هذا الأمر يتضمن قضيتين ، قضية المصالح ، وقضية المطالبة بالشروع من خلال المسلمين ، أما القضية الأولى ، فليس كل ما فيه مصلحة يكون مشروعا حتى لو كان نافعا نفعاً جزئيا ، فانه يقول إن للخمر والميسر منافع مع تحريمها . أما القضية الثانية المتعلقة بالمطالبة بالشرعية من خلال قانون المجلس ، فلا يخرج الأمر عن كونه شركا وكفرا أيضا ، وذلك في وقت أصبحت فيه الدعوة لتطبيق الشريعة من خلال قانون يصدر عن هيئة ما وليس من خلال قانون الهي .

أما بشأن التعامل مع مؤسسات المجتمع : فقد شهد عام ١٩٨٧ عدة مواقف بارزة من جماعات السلام السياسي . من ذلك موقف جماعة الإخوان المسلمين من شركات توظيف الأموال ، حيث اثرت اقويل عن وجود علاقة بين الإخوان المسلمين ، وبعض المشروعات الاقتصادية التي تعلن انها اسلامية ،

أو التي يشارك فيها بعض رموز وأعضاء الحركة الاسلامية ، ولذلك صدر عن الإخوان المسلمين في اكتوبر ١٩٨٧ تصريح يبين أن كل هذه المؤسسات أو الشركات أو البنوك سواء كانت في الداخل أو في الخارج هي ملك خاص لمن يؤسسها ، أو يماهم فيها ، وليس للإخوان أي تدخل أو اشراف أو توجيه عليها . وان جماعة الإخوان المسلمين تنمى لهذه الشركات أو المؤسسات التي تعلن انها اسلامية كل نجاح ، وان تحقق اسلاميتها فعلا بحيث تكون معاملاتها طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية ولخدمة الشعوب والأوطان الاسلامية .

وفيما يتعلق بانتخابات الجامعات والنقابات ، فاز التيار الاسلامي في ابريل ١٩٨٧ بجميع المقاعد في الانتخابات التي جرت بنادى اعضاء هيئة التدريس لتجديد ثلث المقاعد ، وفي انتخابات الاتحادات الطلابية التي جرت في نوفمبر ١٩٨٧ ، فاز مرشحو التيار الاسلامي بجامعة القاهرة في جميع الكليات عدا كليتي الآثار والتعمير أما في جامعة الاسكندرية فقد فاز مرشحو ذلك التيار ايضا في جميع الكليات وخاصة الصيدلة والهندسة حيث فازوا بالتركية . وفي جامعة الزقازيق اسفرت الانتخابات عن فوز التيار الاسلامي بمقاعد أغلب الاتحادات .

وفي الانتخابات النقابية ، حقق التيار الاسلامي نجاحا كبيرا في الانتخابات التي جرت في نقابة المهندسين في نوفمبر ١٩٨٧ ، ففي انتخابات النقابة العامة التي تضم سبع شعب فاز التيار الاسلامي ٥٤ مقعدا من جملة ٦١ ، واكتسح الانتخابات في ست شعب ، ولم يتعثر سوى في شعبة واحدة . وفي الانتخابات الفرعية بالنقابة التي جرى التناقص عليها على مقعد النقيب وسبعة اعضاء ، أي التجديد النصفى . فازت القائمة الاسلامية كاملة في الاسكندرية والفيوم والسويس والمنوفية والغربية وكفر الشيخ . كما فازت بأغلبية كبيرة في دحايط والبحيرة والشرقية والقليوبية . وحقت نجاحا اقل في الدقهلية واسيوط وبورسعيد . ولم تفشل الا في محافظتي المنيا والجيزة . وفي نقابة القاهرة حصل التيار الاسلامي على سبعة مقاعد من مجموع خمسة عشر مقعدا .

أما على المستوى الخارجي : فقد برزت في عام ١٩٨٧ عدة مواقف تبينها جماعة الإخوان المسلمين . وفي رسالة المرشد العام للإخوان للرئيس مبارك في فبراير ١٩٨٧ التي سبقت الاشارة إليها لكد الإخوان على عدد من المبادئ ، وهي :

١ . عدم التدخل في أي تحالف عسكري ، وعدم منح تسهيلات عسكرية لأي دولة ، وعدم التورط في أي حرب اقليمية ، والمضي لتحقيق التضامن العربي الاسلامي ، وانهاء الحروب المشتعلة في ربوع العالم العربي والاسلامي ، ورفع الكفاية العسكرية ، واستكمال الصناعات العسكرية ، وبث (روح الجهاد) بين افراد الشعب .

٢ . اتباع سياسة حاسمة مع اسرائيل ، لأنها دولة لا تريد السلام ، اذ أنها عاقدة العزم على تجزئة العالم العربي

والاسلامى ، كى تعود لمصر فى النهاية وتنفرد بها ، لذلك يجب ، العمل على اخراجها من لبنان خاسرة ليكون ذلك درسا لها ، وضرورة الغاء قانون حق الأجانب غير العرب فى تملك المساكن ، لأن اسرائيل هى المستفيدة من ذلك القانون . كما يجب التحرك كى تعترف اسرائيل بحق تقرير المصير للفلسطينيين الذين يتطلعون للخلاص وأعينهم تتجه لمصر ، لاقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس التى يشوق المسلمون لمسجدهما الأقصى أولى القبلتين ، وثالث الحرمين ، ومصرى الرسول ﷺ ، والتى حاولت اسرائيل هجمه عدة مرات .. كما يجب الاصرار على المطالبة بالاشراف المصرى على الأماكن المقدسة للأخوة الأقباط خاصة دير السلطان .

واللائق للنظر فى رسالة المرشد العام ، أن أكثر من نصف ما جاء بها عن السياسة الخارجية إنما تعلق بإسرائيل على اعتبار أن أمن مصر ، مرتبط تاريخيا ودائما بأمن فلسطين ، ورغم ذلك ، لم تذكر الرسالة مايلد على رغبة الاخوان فى قطع مصر العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، أو الغاء اتفاقية كامب ديفيد .

من ناحية ثانية ، وعلى سعيد موقف الاخوان من السياسة الخارجية المصرية ، انتقد للمرشد العام للاخوان ، ما تناوله رئيس الجمهورية فى خطابه فى اكتوبر ١٩٨٧ ، حيث أشار الى ان الخطاب تجاهل تماما أى ذكر للقضية الافغانية كما تجاهل السودان كلية ، اضافة لاشارته بصورة عاجلة لدول منظمة المؤتمر الاسلامى .

من ناحية ثالثة شهد عام ١٩٨٧ مواقف محددة من قبل الاخوان المسلمين تجاه بعض احداث ذلك العام عربيا واسلاميا من ذلك قيام المرشد العام بإرسال رسالة للمجتمعين فى قمة الكويت الاسلامية فى مطلع ذلك العام ، يناشدونهم فيها التمسك بطريق السلام ، باعتباره الطريق الوحيد لتماسك الامة الاسلامية ، وإرساله خطاب مفتوح للملوك والرؤساء العرب المجتمعين فى قمة عمان العربية الطارئة فى نوفمبر ١٩٨٧ ، يناشدونهم فيها العمل على عودة مصر للجامعة العربية ، ووحدة كلمة العرب لإنهاء حرب الخليج ومأساة فلسطين ولبنان ، ورسالة للزعيم الفلسطينى ياسر عرفات فى ديسمبر ١٩٨٧ ، لتحية (جهاد الشعب الفلسطينى المسلم) داخل الاراضى المحتلة ، بمناسبة احداث الانتفاضة الفلسطينية .

كما اصدر الاخوان المسلمون عام ١٩٨٧ ، بيانين ، الاول يتعلق بأحداث مكة فى موسم الحج ، لم يدينوا فيه أى طرف مباشرة ، وإن كانوا قد ادانوا ماحدث بصورة عامة من سفك لنماء المسلمين ، مع دعوة كل من المملكة العربية السعودية وإيران لضبط النفس . أما البيان الثانى فقد صدر فى سبتمبر ١٩٨٧ ، تعقبا على احداث تونس بحق الاتجاه الاسلامى ، حيث ادان اساليب محاكمة القوى الاسلامية باعتبارها مشوهة للصحة الاسلامية ، وعدم كفاءة الحكومة التونسية لأدنى الحقوق

الانسانية للمدعى عليهم ، وهو حق الدفاع عن انفسهم ، ومطالب البيان بمعالجة الموقف بحكمة ، كما طالب الحكومات العربية والاسلامية والهيئات الرسمية والشعبية ، بأن ترفع صوتها لمطالبة الرئيس بورقية برفع الظلم عن ممثلى الاتجاه الاسلامى . ولم يكتف الاخوان بذلك ، بل نخب ممثلون عنهم لتونس ، ضمن وفد يضم قادة حزبي العمل والحرار ، من أجل المطالبة بتخفيف الاحكام الصادرة بحق قادة الاتجاه الاسلامى ، وسبق ذلك سفر احد قادة الاخوان من أعضاء مجلس الشعب لتونس للدفاع فى محاكمة حركة الاتجاه الاسلامى ممثلا عن اتحاد المحامين العرب ، وإن لم يسمح له بالمرافعة .

وأخيرا ، شهد عام ١٩٨٧ لقاء المرشد العام الاخوان والسيد الصادق المهدي رئيس وزراء السودان فى شهر ديسمبر بالقاهرة ، ولقاء المرشد العام (وممثلو الأحزاب المصرية) مع السيد ادريس البنا نائب رئيس مجلس راس الدولة السودانى فى شهر أكتوبر .

أما فيما يتعلق بموقف الجماعات الاسلامية الأخرى من السياسة الخارجية المصرية ، فيصعب رصد مواقف واضحة عام ١٩٨٧ ، تعبر عن اهتمامهم بالسياسة الخارجية ، ولعل سبب ذلك يرجع لاهتمام هذه الجماعات بالدرجة الأولى بتغيير المجتمع من الداخل ، والسعى لهم (الدولة الشريكية) . وقد اكد تنظيم الجهاد على سبيل المثال هذه الرؤية فى كتاب (الفريضة الغائبة) الذى يحضس الرأى القائل بأن فريضة الجهاد تتطلب قبل أى شئ تحرير القدس حيث يرى فى مقابل ذلك أن اليهود هم العدو الأبدى بينما (حكام مصر هم العدو الأقرب) ولذلك فمن الأولى التخلّص منهم ، لأن تحرير القدس لايمكن أن يتم الا تحت راية الاسلام ، وليس تحت قيادة هؤلاء (الحكام الفجرة) الذين تقع على عاتقهم جريمة وجود اسرائيل .

ب - مسار العنف المتبادل :

وقعت فى عام ١٩٨٧ ، أعمال عنف عديدة فى القاهرة ، وبعض محافظات الوجه القبلى نسبت للتيار الاسلامى وفى جميع هذه الأعمال قامت الحكومة بالرد ، واعتقال اعضاء من الجماعات الاسلامية .

ولعل أهم احداث العنف التى وقعت عام ١٩٨٧ كانت هى محاولة اغتيال بعض المسؤولين السابقين والحاليين فى الدولة . وقد اتهم تنظيم (الناجون من النار) ، بارتكاب هذه الأعمال التى انحصرت حسب قرار الاتهام الذى أعلنه النائب العام فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٧ فى محاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية والحكم المحلى الأسبق فى مايو ١٩٨٧ ، ومحاولة اغتيال مكرم محمد احمد رئيس مجلس ادارة مؤسسة دار الهلال ورئيس تحرير مجلة البصوري فى يونيو ١٩٨٧ ، ومحاولة

اغتيال اللواء محمد النبوي اسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والحكم المحلي الأسبق في أغسطس ١٩٨٧ ، إضافة لقتل أمين شرطة ، والشروع في قتل أفراد الشرطة في قرىتي الخرقانية وسنتريس . كما شمل قرار الاتهام إنشاء جماعة اراهبية سرية ، تقوم على تكفير المجتمع ، وإباحة اغتيال بعض الشخصيات العامة ورجال الصحافة .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد ، أن المسلطات الأمنية ، وفي إطار بحثها عن مرتكبي حادث محاولة اغتيال اللواء أبو باشا والميدمكرم محمد أحمد ، ألقت القبض على كثير من الأشخاص لشبهة أنهم قد تورطوا فيهما ، وتحدثت صحف المعارضة عن نعر ضهم للتعذيب فلاعتراف بأعمال لم يرتكبوها .

أما عن أعمال العنف التي وقعت في بعض محافظات الوجه القبلي ، فقد شملت سوهاج ، في فبراير ومارس ١٩٨٧ ، وفيها حرق مسجد وكنيسة . والمنيا في أكتوبر ١٩٨٧ ، حيث ذكر أن عناصر من الجماعات الإسلامية ، اعتدت على بعض المسيحيين .. أما في بني سويف ، فقد تكررت بعض الأحداث التي وقعت في فبراير ١٩٨٧ داخل كلية التجارة جامعة القاهرة (فرع بني سويف) ، حيث قام بعض الطلبة من الجماعات الإسلامية بالاعتدى على طلاب آخرين بدعوى مخالفتهم بتعاليم الإسلام في سلوكهم داخل الجامعة .

وقد اتبعت الحكومة في مواجهة أحداث الوجه القبلي ، وسيلتي التهريب والترغيب ، وذلك باعتقال المضرات من أعضاء الجماعات الإسلامية في سوهاج والمنيا وبني سويف وأسيوط .

وفي نفس الوقت بذلت جهوداً لفتح حوار مع اعضاء الجماعات الإسلامية في هذه المنطقة ، اتخذت شكل حملات للتوعية الدينية ، قام فيها كل من مفتي الجمهورية ووزير الأوقاف بأكثر من زيارة للمحافظات المنكورة للاجتماع مع الشباب والقيادات الدينية والتنفيذية هناك .

أما عن موقف جماعة الإخوان المسلمين من أحداث العنف التي وقعت عام ١٩٨٧ ، فقد تم التعبير عنه في صورتين :

أولاً : من خلال التصريحات والندوات التي نظمت ذلك العام والتي شاركوا فيها لتوضيح موقفهم من الارهاب (ندوة بمؤسسة الأهرام ، وندوة بنقابة الأطباء) ، إضافة الى مصادر عن بعض قادة الإخوان من تصريحات بشأن الارهاب .

وحصولية هذا الموقف هو التركيز على وسائل معالجة الارهاب التي يمكن حسب مايقولون - ان يخفى فقط عندما

يخفى : ارهاب السلطة ، ، لأنه الارهاب الذي يشل حركة المجتمع ، ويوقف النمو والتطور والفكر الاجتماعى . أما ارهاب الأفراد فمن السهل مقاومته خاصة اذا شعر الناس جميعا بأنهم يعيشون في جو من الحرية والصرامة ، ومن مصلحةهم ان يحافظوا عليه . وبعد ذلك فقط يبدأ فتح باب الحوار بين الرفقاء . لأنه لا حوار داخل المسجون . بهذه الطريقة ان يجنح القاتمون بأعمال العنف للأعتداء على الغير ، وإذا فعلوا أو عوقبوا قلن بأسف عليهم أحد .

وتمشيا مع هذا الموقف ، يلاحظ أن الاخوان المسلمين اصدروا بياناً عقب محاولة اغتيال اللواء أبو باشا ، استنكروا فيه الحادث ، وأدانوا في نفس الوقت أعمال العنف بين أبناء الوطن حكماً ومحكومين ، « لأن العنف لا يولد الا العنف » ، وهي لشارة واضحة كل الوضوح لرؤية الاخوان ان الدولة هي التي تنهار باستخدام العنف .

ثانياً : قامت جماعة الإخوان المسلمين ، بالتحرك المباشر لتهنئة الأوضاع ، داخل مواقع الأحداث التي جرت في المنيا في أكتوبر ١٩٨٧ ، حيث قام احد نواب الاخوان في مجلس الشعب عن محافظة المنيا ، بأجراء اتصالات مكثفة مع المسلطات المحلية لاحتواء أعمال العنف هناك . بما في ذلك الاتصال بأجهزة الأمن بالمحافظة ، وتوجيه نداء لشباب الجماعات الإسلامية بضبط النفس في مواجهة (الحملات الاستغرافية التي تقوم بها اجهزة الأمن ضدهم) حسبما أعلن وقتئذ ، مع استنكار أى اعتداء يقع على الأقباط هناك .

وأخيراً ، فصل القضاء في أكثر من قضية تتعلق بالجماعات الإسلامية عام ١٩٨٧ ، ففي سبتمبر ١٩٨٧ حكم ببراءة الشيخ طه السماوى (رئيس جماعة السماوية) ، الذي كان قد قبض عليه عام ١٩٨٦ بتهمة أحراق بعض محلات القديو . وقد سبق أن تار جدل عام ١٩٨٦ حول عدم دستورية عرض هذه القضية أمام المحاكم العسكرية ، ولكن هذا الخلاف حسم في مطلع عام ١٩٨٧ ، حيث رفض تقرير مفوض الدولة في شهر فبراير ، طعن الحكومة في حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر في ديسمبر ١٩٨٦ ، والقاضى بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨٦ الخاص بتشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين في القضية ٤١٢ حصر أمن دولة عليا ، وأيد التقرير بالمقابل الحكم السابق .

وفي القضية التي عرفت باسم « إعادة تنظيم الجهاد » صدر أكثر من حكم قضائى بإخلاء سبيل بعض المتهمين فيها .

القسم الثانى

الدبلوماسية والعلاقات الخارجية

- مصر والعرب
- مصر واسرائيل
- مصر والولايات المتحدة
- مصر والاتحاد السوفيتى
- مصر ولوروبا
- مصر والعالم الثالث
- مبادئ ومجالات الدبلوماسية المصرية
- ملحق : جهاز الدبلوماسية المصرية - وزارة الخارجية

أولا : مصر والعرب

شهد عام ١٩٨٧ تصاعداً مكثفاً في حجم التفاعلات العربية - المصرية . وبغض النظر عن غياب الشق الرسمي - أى العلاقات الدبلوماسية - معظم العام وحتى مابعد انعقاد قمة عمان الطارئة في نوفمبر بقليل ، فقد تبادلت الزيارات الرسمية وشبه الرسمية بين كبار المسؤولين العرب والمصريين ، فضلاً عن اتصالات الرئيس مبارك بالعديد من الزعماء والقادة العرب سواء في المناسبات الإسلامية أو الأفريقية ، كما تم التوقيع على عدة اتفاقيات ثنائية مصرية - عربية . وصاحب هذه المظاهر التعاونية تأكيدات متبادلة بأهمية التعاون المصري - العربي على كافة الأصعدة فضلاً عن تأكيدات مصر على السعة كإطار مسئوليتها بالوقوف وراء القضايا العربية وارتباط الأمن المصري بما يجري في المنطقة العربية وخاصة في الساحة الخليجية ، مع التمسك بالالتزام بنصوص اتفاقية الدفاع العربي المشترك حتى مع الابتعاد عن الجامعة العربية . ولما كانت هذه الإشارات الرسمية المصرية قد تلازمت مع جمود وتقليص إلى أدنى درجة ممكنة للتفاعلات مع إسرائيل ، فقد وضع اتجاه مصري - عربي في أن واحد يقوم في زاويته العربية على التأكيد على أهمية الدور المصري عربياً حتى في ظل ارتباطها باتفاقيات كامب ديفيد دون أن يعنى ذلك تأييد تلك الاتفاقيات . أما الزاوية المصرية فقد برزت فيها أولوية الالتزامات القومية العربية على ما عداها من التزامات دولية أخرى ، وفي نفس الوقت عدم التضاضى عن مثل هذه الالتزامات وإنما وضعها في إطارها الصحيح .

مصر والأردن :

تميزت التفاعلات المصرية الأردنية خلال عام ١٩٨٧ بالنمط التعاوني الذي سادته تقاهم واضح وتشاور مستمر بشأن مختلف القضايا في المنطقة العربية . وقد انعكست خصائص هذا النمط على التفاعلات الخاصة بالعلاقات الثنائية . كما كان للأردن دور واضح من أجل عودة علاقات مصر بالدول العربية بعد قرار مؤتمر القمة العربي غير العادى ، الذي عقد في العاصمة الأردنية في الفترة من ٨ إلى ١١ نوفمبر ١٩٨٧ . وقد تعلقَت التفاعلات بين البلدين خلال العام بما يلي :

العلاقات الثنائية :

أسفرت التفاعلات على المستوى الثنائي عن توقيع عدد من الاتفاقات في المجالات المختلفة ، مثل الاتفاق الذي أبرم في

شهد عام ١٩٨٧ تصاعداً مكثفاً في حجم التفاعلات العربية - المصرية . وبغض النظر عن غياب الشق الرسمي - أى العلاقات الدبلوماسية - معظم العام وحتى مابعد انعقاد قمة عمان الطارئة في نوفمبر بقليل ، فقد تبادلت الزيارات الرسمية وشبه الرسمية بين كبار المسؤولين العرب والمصريين ، فضلاً عن اتصالات الرئيس مبارك بالعديد من الزعماء والقادة العرب سواء في المناسبات الإسلامية أو الأفريقية ، كما تم التوقيع على عدة اتفاقيات ثنائية مصرية - عربية . وصاحب هذه المظاهر التعاونية تأكيدات متبادلة بأهمية التعاون المصري - العربي على كافة الأصعدة فضلاً عن تأكيدات مصر على السعة كإطار مسئوليتها بالوقوف وراء القضايا العربية وارتباط الأمن المصري بما يجري في المنطقة العربية وخاصة في الساحة الخليجية ، مع التمسك بالالتزام بنصوص اتفاقية الدفاع العربي المشترك حتى مع الابتعاد عن الجامعة العربية . ولما كانت هذه الإشارات الرسمية المصرية قد تلازمت مع جمود وتقليص إلى أدنى درجة ممكنة للتفاعلات مع إسرائيل ، فقد وضع اتجاه مصري - عربي في أن واحد يقوم في زاويته العربية على التأكيد على أهمية الدور المصري عربياً حتى في ظل ارتباطها باتفاقيات كامب ديفيد دون أن يعنى ذلك تأييد تلك الاتفاقيات . أما الزاوية المصرية فقد برزت فيها أولوية الالتزامات القومية العربية على ما عداها من التزامات دولية أخرى ، وفي نفس الوقت عدم التضاضى عن مثل هذه الالتزامات وإنما وضعها في إطارها الصحيح .

وبالرغم من قوة هذا الاتجاه فقد ظلت كل من سوريا وليبيا على موقفهما الرافض لأىبادرة تعاون مصري - عربى دون أن يكون ذلك مسبوقاً بإلغاء مصر الكامل للالتزامات والنتائج المرتبطة باتفاقيات كامب ديفيد . ومن هنا بقيت تفاعلات مصر مع هاتين الدولتين بالإضافة إلى الجزائر حبيسة مكانها القلق والمتوتر ، أما الدول العربية الأخرى ولا سيما الدول الخليجية والأردن والعراق والمغرب فقد شهدت العلاقة معها فترات ملموسة طوال العام ، وكانت الذروة هي القرار العربي الصادر من قمة عمان الذى أباح للدول العربية أن تعيد علاقاتها

١٢ / بشأن قيام شركات الانشاءات التابعة لوزارة الكهرباء المصرية بتنفيذ المشروعات الكهربائية في الأردن . وفي ١٣ / تم في القاهرة توقيع اتفاق تعاون بين اتحاد نقابات عمال مصر والأردن لرعاية مصالح عمال البلدين في كافة المجالات . وفي ٢٣ / تبادلتم الدولتان مذكرات التصديق على اتفاقية للتعاون الملاحى وعقد تأسيس شركة « الجسر العربى » للملاحة بين البلدين (بالإضافة الى العراق) . وفي أول مارس بدأت مباحثات رسمية مصرية اردنية للتعاون الفنى فى مجالات الكهرباء والطاقة غير التقليدية . كما تبادلتم الدولتان فى الثانى من ابريل وثائق التصديق على الاتفاقية السياحية بين مصر والأردن . وفى النصف الثانى من ابريل تم الاتفاق على عقد أول شركة قطاع خاص تعمل فى مجال النقل بين البلدين .

وفى الخامس من مايو بدأت اجتماعات الدورة السادسة للجنة العليا المصرية الأردنية بعمان وقد أسفرت الاجتماعات عن الاتفاق على إقامة أسابيع سياحية ومعارض تجارية وتشكيل لجنة فنية لدراسة أسس التنسيق والتكامل الصناعى وتسهيل عبور المنتجات الزراعية والاستمرار فى تبادل الخبرات الاعلامية . وفى ١٨ / تم توقيع البروتوكول التجارى بين مصر والأردن بقيمته ٢٥٠ مليون دولار . وفى ٢٩ / تم تكوين شركة مصرية اردنية للاستثمار والتنمية .

وفى ٣ / ١٢ اجتمعت اللجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة فى القاهرة وصدر بيان مشترك عن نتائج الاجتماعات اكد على دعوة الجهات المعنية فى البلدين للبحث عن ايجاد آفاق جديدة للتعاون .

وقد اسفرت الاجتماعات عن استكمال الاطار القانونى للشركة القابضة المشتركة واعتماد الجدول الزمني للشركات التى ستنبثق عنها ومن أهم الشركات « شركة الاستثمارات السياحية » كما اتفق على استمرار السير فى اخراج مشروع الحاسبات الالكترونية ونظم المعلومات الى حيز التنفيذ . وفى ٤ / ٩ وقعت مصر والأردن اتفاقية لتسليم المجرمين بينهما .

وعن التعاون فى المجال العسكري أعلن وزير الدفاع المصرى المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة فى ١٧ / ٨ أن مصر ستجرى مناورات مشتركة مع الأردن .

جهود السلام :

تعلق جانب كبير من التفاعلات المصرية الأردنية بجهود التسوية للقضية الفلسطينية ومحاوله التغلب على الصعوبات التى تحول دون عقد المؤتمر الدولى للسلام ، والمتمثلة من الجانب العربى فى مشكلة التمثيل الفلسطينى ومن جانب الأطراف الأخرى فى موقف اسرائيل الرافض للمؤتمر الدولى وتفضيل المفاوضات المباشرة والاعتراض على اشتراك بعض الأطراف

الدولية . وكذلك موقف الولايات المتحدة التى تسعى الى التوصل الى حل توفيقى بين المواقف المتعارضة من خلال طرح امكانية اجراء مفاوضات مباشرة فى اطار لجان ثنائية تحت رعاية اجتماع دولى بديل عن المؤتمر الدولى وهو الطرح الذى ترفضه الأطراف العربية بالإضافة الى الاتحاد السوفيتى .

وبالنسبة لمشكلة التمثيل الفلسطينى بحث الأردن مع مصر عن صيغة مقبولة للمشاركة الفلسطينية حيث أن الأردن لا يستطيع المخاطرة بالدخول فى مفاوضات مفردة مع اسرائيل ، والبديل هو البحث عن صيغة عربية موحدة تستطيع بموجبها أن تتفاوض مع اسرائيل سواء بوفد مشترك فلسطينى أردنى أو بوفد منفصل بشرط وجود رصيد عربى لتحركها .

وقد طالبت مصر من جانبها . منذ بداية العام . منظمة التحرير الفلسطينية باعداد تصور لاتفاق اردنى فلسطينى بديل عن اتفاق عمان الذى كان قد تم تجديده من قبل الأردن . اذ صرح د . عصمت عبد المجيد فى ١٤ / ٤ أن مصر ترى التنسيق بين الأردن والمنظمة عاملاً ضرورياً للسلام فى الشرق الأوسط ، وصرح د . اسامة الباز فى ١٥ / ٤ بأن استئناف التنسيق الأردنى الفلسطينى هو ضرورة قومية ملحة .

وعند إلغاء الاتفاق الأردنى الفلسطينى من جانب المجلس الوطنى الفلسطينى فى اجتماعات الجزائر (٢٠ - ١٦ / ٤) استمرت مصر فى طلبها من منظمة التحرير الفلسطينية أن لا تخلف عن الركب بالرغم من أنها جمعت اتفاق عمان .

وقد استمر التنسيق المصرى الأردنى والتشاور بشأن جهود التسوية ويجاد حل لمشكلة التمثيل الفلسطينى . فقد زار الملك حسين مصر يوم ١٢ / ٥ لبحث نتائج اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر . وفى ٣ / ٦ سافر الرئيس مبارك الى عمان لتبادل الرأى مع الملك حسين حول اتصالات مصر والأردن مع الأطراف العربية والدولية للوصول الى موقف موحد . وفى ٤ / ٩ التقى الرئيس مبارك مع الملك حسين فى اطار تنسيق الجهود لدفع عملية السلام فى الشرق الأوسط وشملت المباحثات ايضا تمثيل الفلسطينيين فى المؤتمر الدولى والخلافات بين مصر والمنظمة من جانب ، والأردن والمنظمة من جانب آخر .

ونتيجة لهذه الاتصالات فقد تبلور موقف مصرى أردنى بشأن التمثيل الفلسطينى يتمثل فى ضرورة قبول المنظمة للقرار ٢٤٢ والمشاركة مع الأردن فى محادثات السلام اذا لم توافق على القرار ، ولكن تبقى مسألة كيفية اشتراك وفد فلسطينى مع الوفد الأردنى فى محادثات السلام وماهى السيناريوهات المطروحة لذلك . فالرؤية الفلسطينية للتمثيل الفلسطينى تتمثل فى المشاركة بوفد مستقل ولكنها يمكن أن تشارك ضمن وفد اردنى فلسطينى فى حالة موافقة الأطراف العربية على ذلك . كما أن المنظمة توافق على القرار ٢٤٢ ولكن بشرط أن يتضمن نصاً يؤكد على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى .

ولكن المحاولات المصرية الأردنية أخذت تواجه مصاعب بعد ذلك ، وهو ما يرجع ، الى أن المرونة التي كانت تتحلى بها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة الانقسام قبل اجتماعات الجزائر أصبحت محل شك بعد أن غدت ملتزمة بقرارات الدورة ١٨ في الجزائر . وبالرغم من ذلك فقد استمرت مساعي مصر والأردن لاجتاد حل لمشكلة التمثيل الفلسطيني وهو ما بدا في اللقاء الذي تم في عمان في ١٩ / ١١ بين الرئيس مبارك والملك حسين .

عودة علاقات مصر بالدول العربية :

برز الدور الأردني فيما اسفر عنه مؤتمر القمة العربي غير العادي في عمان من عودة لعلاقات مصر بالدول العربية سواء بما قام به الملك حسين من اتصالات سبقت المؤتمر أو ما قام به أثناء انعقاد المؤتمر . ففي الفترة التي سبقت المؤتمر عمل الملك حسين عبر جولاته المكوكية على صياغة اساس العودة المشتركة بين مصر والعرب حتى تصبح القمة مهية للبحث في هذا الأمر واتخاذ قرار بصدده .

وعندما بدأ المؤتمر طرح الملك حسين موضوع عودة مصر على أعمال القمة وذلك من خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر اذ ذكر في خطابه : « لا أمك إلا أن اتساعل عن أمر الشقيقة الكبرى مصر ، والى متى نظل بعيدة عنا ونظل بعيدين عنها طالما أن الواقع والمنطق والواجب يفرض علينا العمل على تعزيز قواعد النظام العربي وتصويب الميزان الاستراتيجي الذي تشكل فيه الشقيقة الكبرى ركنا اساسيا .

ولتأثناء اجتماعات المؤتمر شرح الملك حسين ابعاد موضوع عودة مصر للأطراف التي عارضت ذلك وخاصة سوريا حيث اعترض الرئيس الأسد على عودة مصر على اساس تعارض اتفاقيات كامب ديفيد (وخاصة البند السادس من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية) مع اتفاقية الدفاع المشترك ، وقال الملك حسين انه حسب ما أوضح الرئيس مبارك فإن مصر تتمسك بالتمسك العربي . وبشأن ما قيل عن اتفاقية كامب ديفيد فإن مصر تتمسك بنصر يتعلق بالدفاع عن النفس في حالة الاعتداء ، وأوضح الملك حسين أن لديه رسالة خطية من الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر بهذا الشأن عندما ثار خلاف بين مصر واسرائيل حول تفسير تلك النقطة ، والتفسير الأمريكي يقرر عدم الغاء مصر لالتزاماتها الأخرى الدفاعية بموجب البند السادس . وبما أن الولايات المتحدة هي الضامنة لاتفاقية كامب ديفيد فإن تفسيرها هو المقبول .

وقد جاء اللقاء الحادي والعشرون في عمان في ١٩ / ١١ بمثابة تغيير مصري لجهود الملك حسين أثناء القمة العربية من أجل التوصل الى صيغة القرار التي تعطي الدول العربية الحق في إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر .

٢ - مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية :

يمكن القول أن علاقة مصر بمنظمة التحرير خلال عام ١٩٨٧ مرت بثلاث مراحل وهي :

- (١) مرحلة استمرار التنسيق والتعاون
- (٢) مرحلة الأزمة .
- (٣) مرحلة احتواء الأزمة .

أ - مرحلة التنسيق والتعاون :

والتي تعد استمراراً للتنسيق والتعاون الذي كان قائماً خلال عام ١٩٨٦ واستمر حتى قبيل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ابريل ٨٧ ، وقد شهدت هذه المرحلة تعاوناً وتنسيقاً على مستوى عال بين مصر وقيادة منظمة التحرير تركّز حول جهود مصر لاحتواء الحوار الأردني الفلسطيني ، وهو ما عبر عنه الرئيس مبارك في حديثه للصحفيين في ٦ / ١ بقوله « .. اننا سنبدل كل مساعينا لاعادة الحوار وضمان استمراره ، وأن الاتفاق الأردني الفلسطيني لايزال قائماً وأن ايا من الجانبين لم يقدم ، رغم توقف الحوار بينهما على الغائه . »

وفي نفس الوقت كانت الاتصالات المصرية الفلسطينية تدور حول محاولة اقناع المنظمة بالاعتراف بالقرارين رقمي ٣٣٨ ، ٢٤٢ حتى يمكن الجلوس بعد ذلك الى مائدة المفاوضات ، وفي هذا السياق العام حرصت مصر والمنظمة على تكثيف الاتصالات والزيارات المتبادلة حيث التقى في القاهرة في ٧ / ١ سعيد كمال عضو المجلس الوطني الفلسطيني مع المسؤولين المصريين وسافروا . البارز مع سعيد كمال الى تونس للقاء عرفات في ٨ / ١ كما كان هناك تنسيق مصري فلسطيني أثناء المؤتمر الاسلامي بالكويت في ٢٨ / ١ ظهر من اشادة عرفات بالمواقف المصرية وبدور مصر في الساحة العربية وذلك أثناء كلمته امام المؤتمر ، وبعد المؤتمرات استمرت هذه الاتصالات فالتقى د . عصمت عبد المجيد مع سعيد كمال في القاهرة في ٤ / ٢ ومع هاني الحسن الممثل السياسي لعرفات في ٢٣ / ٣ .

كما تعددت الرسائل المتبادلة بين مبارك وعرفات ، وفي نفس الوقت حرصت مصر على تأكيد تأييدها الكامل لقيادة عرفات حيث اكدت د . عصمت عبد المجيد في ٢٩ / ٣ على تأييد مصر الكامل والمخلص لوحدة الشعب الفلسطيني تحت قيادة عرفات .

كما تم في ٢٨ / ٢ توقيع بروتوكول للتعاون المشترك بين الاتحاد العام لقطاعات عمال فلسطين والاتحاد العام لقطاعات عمال مصر . وفي نفس الوقت ايضا رحبت مصر بالحوارات التي كانت تجريها المنظمة مع بعض الشخصيات الاسرائيلية وأعربت عن أملها في أن تمهد هذه اللقاءات الطريق امام المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

ب - مرحلة الأزمة :

وهي المرحلة الثانية في علاقات الطرفين خلال عام ١٩٨٧ ، وقد بدأت هذه المرحلة قبل انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في ٢٠ / ٤ / ٨٧ حيث ظهر مع نهاية مارس ومطلع أبريل ترأش متبادل بالتصريحات حيث ادلى خليل الوزير - ابو جهاد - عضو اللجنة المركزية لفتح بتصريحات لوكالة الأنباء الليبية في أواخر مارس اعلان فيها رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد ومعتبر أن وجود المنظمة في مصر من شأنه تعزيز موقف الشعب المصري الذي يعارض هذه الاتفاقيات . وقد رد مصدر مصري مسئول في ٣١ / ٣ على هذه التصريحات بوصفها محض تهريج ومعتبرا اياها تدخلا مرفوضا في الشؤون الداخلية المصرية .

وقد تبلور الموقف المصري قبل اجتماع المجلس الوطني مباشرة بالتحذير من اتخاذ موقف تجاه مصر والحكومة المصرية وصرح الرئيس مبارك في ٢٣ / ٤ بأنه على ثقة من أن منظمة التحرير الفلسطينية لن تتراجع في علاقاتها مع مصر ، وحذر من أن تبني المجلس لمشروع قرار متشدد بشأن مصر سيؤدي الى القطع الكامل لجميع العلاقات المصرية الفلسطينية . وقد أعتبرت القاهرة أن اعتماد المجلس للقرار الخاص بمصر والذي نص على « تنمية العلاقات مع القوى الديمقراطية المصرية وأن التقارب المصري - الفلسطيني يكون بقدر تباعد القاهرة عن سياسة كامب ديفيد » ، اعتبرته بمصر شعبا وحكومة وينكر التصريحات التي قمتها مصر للقضية الفلسطينية ، كما اتخذت القاهرة قرارا بإغلاق جميع مكاتب المنظمة والمؤسسات التابعة لها في مصر ، وفي البيان الذي القاهه - عصمت عبد المجيد حول مبررات هذا القرار أكد :

١ - ان الفرار كان ردا على تجاهل المجلس للقوى التي حاولت ادلال الشعب الفلسطيني واهداء كرامته ومصادرة حريته والتي ارتكبت ضده أعمال التصفيات الجسدية والمجازر الجماعية .
٢ - ان القرار كان ردا على عبث وإفراء الجماعات التي اصدرته والتي هي أبعد ما تكون عن الالتزام بأى قضية وطنية أو قومية والتي هي تضع نفسها في خدمة القوى المشبوهة .
٣ - ان القرار رد على عدم استجابة قيادة المنظمة قبل وأثناء جلسات المجلس لتحذيرات مصر من مغبة أى مساس بمصر وما قمته من تضحيات .

٤ - ان القرار في النهاية محاولة لوضع حد لاسفاف ومواجهة هذا الاسفاف بالحزم لذي تمليه المصلحة القومية العليا وتفرضه ضرورة الحفاظ على كرامة مصر والوفاء لذكرى شهدائها ومسيرتها النصالية .

ج - مرحلة احتواء الأزمة :

هذه المرحلة استمرت منذ أبريل وحتى أواخر يوليو ١٩٨٧ عندما التقى عرفات ومبارك على هامش القمة الأفريقية بأديس ابابا في ٢٧ / ٧ / ١٩٨٧ م

ويمكن القول انه في اعقاب القرار المصري القاضي بإغلاق مكاتب المنظمة في مصر سعت قيادة المنظمة ممثلة في عرفات الى محاولة تقديم الاعتذار لمصر من خلال وسائل عدة منها على سبيل المثال تصريحات عرفات المتكررة التي تنشد بمصر حكومة وشعبا وتحمل تقديرا للمواقف المصرية ووصف هذه الخلافات بأنها خلافات بين أشقاء وعبرة عن سحابة صيف (٥ / ٥ - ١٠ / ٥) .

كذلك اتجهت المنظمة الى توسط عدد من الدول العربية والصديقة لمحاولة احتواء هذه الأزمة فكانت زيارة عرفات للعراق في أواخر أبريل لافتتاح العراق بالتوسط بين مصر والمنظمة الأمر الذي تبلور في رسالة طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي للكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء المصري في ١ / ٥ . كذلك كانت الوساطة الكويتية في ٤ / ٥ من خلال رسالة الشيخ صباح الأحمد الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي للكتور عصمت عبد المجيد .

ثم تكررت محاولات الوساطة هذه فكانت وساطة عراقية - سعودية مشتركة في ٩ / ٥ ثم وساطة دولة الامارات في ١٠ / ٥ والتي صرح عرفات بعدها بأن الخلافات مع مصر سحابة صيف سيحاول رئيس الامارات ازالتها . ثم كانت وساطة سعودية في ١٠ / ٥ كما عرض سفير الاتحاد السوفيتي بالقاهرة امكانية قيام بلاده بدور الوساطة لتصفية الخلافات بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ثم كانت اخيرا وساطة جزائرية في أوائل يونيو في اثناء زيارة وزير الداخلية الجزائري للقاهرة . ثم اتجهت المنظمة بعد ذلك الى تقديم اعتذار غير مباشر الى مصر في البيان الذي صدر عن اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة في تونس في ١٧ / ٥ حيث جاء البيان مؤكدا على التقدير الفلسطيني لدور مصر والرئيس مبارك في خدمة القضية الفلسطينية .

وقد ظهرت بوادر احتواء الأزمة في القرار الذي اصدرته اللجنة المصرية العليا لشئون فلسطين في مايو والذي يقضى باستمرار تقديم مصر للمساعدات للأسر الفلسطينية المقيمة بمصر والسماح بتجديد اقامة افراد المنظمة في القاهرة باعتبارهم من أبناء الشعب الفلسطيني ، كما نفت مصر بصفة رسمية الأنباء التي تداولتها بعض وكالات الأنباء حول اعتزام مصر انهاء تواجد لواء عين جالوت الفلسطيني في مصر .

وقد تكونت عملية احتواء الأزمة بوصول هاني الحسن المستشار السامي لعرفات الى القاهرة في ٢٦ / ٦ وفي الزيارة التي نددت بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين واعتبرتها ارتدادا عن الموقف الموحد المتخذ في اجتماعات المجلس الوطني بالجزائر في أبريل .

وقدم الاتفاق من خلال الاتصالات الفلسطينية المصرية على ترتيب لقاء بين عرفات ومبارك على هامش القمة الأفريقية في ٢٧ / ٧ بأديس أبابا وهو ماتحقق بالفعل حيث التقى الرئيس

مبارك وعرفات ثلاث مرات في مقر إقامة الرئيس مبارك بأبيس
أبوابا على مدى ١٤ ساعة فقط وهي اللقاءات التي خرجت بعدها
عدة تكهنات حول إمكانية إعادة فتح مكاتب المنظمة ثم تأكد بعد
ذلك عودة التعاون والتنسيق بين مصر والمنظمة وذلك من خلال
مظاهر التفاعلات المرتفعة بين مصر والمنظمة فتلقي الرئيس
مبارك في ٤ / ٩ رسالة من عرفات الذي عقد مؤتمر صحفيا
في تونس في نفس اليوم ليعان فيه أن محاسبة الصيف بين مصر
والمنظمة قد زالت وطالب بعودة مصر الى جامعة الدول
العربية .

واستقبلت القاهرة بعد ذلك عدة مبعوثين فلسطينيين في شهرى
٩ ، ١٠ كما توقف عرفات في ١٥ / ١٠ في مطار القاهرة والتقى
ببعض المسؤولين وهو في طريقه من الجزائر الى بغداد . وقام
عرفات بدور هام انشاء مؤتمر القمة العربي الطارىء الذي عقد
في عمان ، وشدد على أهمية عودة مصر الى جامعة الدول
العربية . وقد مهدت هذه الاتصالات والمواقف الى إعادة فتح
مكاتب المنظمة بالقاهرة في ٢٩ / ١١ وتلا ذلك زيارة وفد من
اللجنة التنفيذية برئاسة ابو مازن حيث التقى بالرئيس مبارك في
١٥ / ١٢ لبحث ، افضل وسائل التنسيق العربي من أجل المؤتمر
الدولى .

وازاء موقف مصر المساند للانتفاضة الفلسطينية في
الأراضي المحتلة في ديسمبر ١٩٨٧ أشاد عرفات (٢٧ / ١٢)
بدور مصر واتصالاتها لدعم الانتفاضة في نفس الوقت الذي
استقبلت فيه القاهرة وفدا فلسطينيا تم معه بحث مستقبل العلاقات
المصرية الفلسطينية .

مصر والسودان :

مرت التفاعلات المصرية - السودانية طوال عام ١٩٨٧
بمراحل من الفئور التي سرعان ما تلوها محاولات لإعادة
صياغة العلاقات بين البلدين وفق امس جديدة تراعى مختلف
المتغيرات الاقليمية والثنائية . ويمكن بلورة العنوان الرئيسى
لتفاعلات عام ١٩٨٧ بعبارة : الجهود الثنائية لصياغة
علاقات متكافئة - وهى التى تبلورت تحديدا في الزيارة التى
قام بها رئيس الوزراء الصادق المهدي للقاهرة في ١٨ / ٢
بفرض التوقيع على ميثاق الاخاء بين البلدين والذي تم فى
٢١ / ٢ . وقد جاءت الزيارة في ظل توقعات مصرية -
رسمية وغير رسمية - بأن تنهى الزيارة حقبة الفئور والتروء
من الجانب السودانى وخاصة الصادق المهدي وحزب الأمة
لتبدأ معها حقبة أكثر رسوخا واستقرارا ، الا أن المردود
النهائى للزيارة وكذلك التقييمات المصرية التى ظهرت فيما
بعد لميثاق الاخاء ولبنوده أوضحت أن الأمر لم يعمل جديدا
للهم الا العودة مرة أخرى الى نقطة البداية ، وقد تضمن
الميثاق الى جانب الديباجة أربعة اجزاء اساسية وهى

المبادئ الأساسية ، المصالح الاستراتيجية المشتركة ،
عناصر التحرك السياسى المشترك حوال المتغيرات واليات
تنفيذ الميثاق . وفى الديباجة جاءت الاشارات حول العلاقة
المصرية الواحدة وخصوصية هذه العلاقة وتلاقى ارادة
الشعبين . وفى شق المبادئ الأساسية جرى التركيز على
الانتماء العربى والعمل على تنمية روح التعاون بين الدول
والشعوب الأفريقية وتأكيد النظرة الحيادية ازاء القضايا
الدولية ، وفى شق المصالح الاستراتيجية المشتركة تم
التركيز على أهمية التنسيق بين خطط التنمية فى البلدين
والعمل على توفير مناخ الاستقرار والاستمرار للمصالح
المشتركة فى كافة المجالات . وفيما يتعلق بالتحرك السياسى
المشترك حوال المتغيرات جاء هذا الشق مبعرا عن القواسم
المشتركة بين البلدين ازاء مجموعة القضايا الاقليمية
والعربية المتفجرة أو القابلة للتفجر مستقبلا ، ومن هذه
القضايا مشكلة جنوب السودان والتى أبدت مصر العطف
السودانى فى ضرورة حلها فى اطارها السودانى المحلى
وعبر المؤتمر القومى الدستورى وبالنسبة لمشكلة الشرق
الأوسط اكد ان عقد المؤتمر الدولى هو الوسيلة الأنسب
لتحقيق التسوية الشاملة ، كما أشار الميثاق الى مواقف واحدة
تجاه مشكلات لبنان ، تشاد ، جنوب افريقيا ، وناميبيا وقضية
الديون الخارجية .

وعن آلية تنفيذ الميثاق تقرر انشاء لجنة عليا برئاسة رئيسى
الوزراء فى البلدين لمتابعة التنفيذ على أن تشكل من عدد كاف
من الوزراء المختصين وأن تجتمع كل سنة أشهر على الأقل فى
كل من البلدين بالتبادل على أن يترك لهذه اللجنة مهمة تشكيل لجان
فرعية لدراسة موضوع أو أكثر . وبعد اعلان الميثاق أثبتت عدة
تحفظات غير رسمية حول الميثاق الذى اعتبر أكثر من بيان
صحفى وأقل مما يفترضه مفهوم الميثاق الذى يجمع بين
طرفين ، إذ جمع بين رصد المبادئ الاستراتيجية التى يجب
أن يسترشد بها البلدان فى علاقاتهما المشتركة جنباً الى جنب مع
المواقف ازاء عديد من القضايا الآنية والمتغيرة كذلك لم يضع
الميثاق أسما للتحركة المشتركة على أرض الواقع كأن يحدد مثلا
أولويات التحرك المشترك على الصعيد الاقتصادى أو على
صعيد النقل والمواصلات أو على الأقل فى مجال تنمية الانتفاع
بموارد مياه النيل . وقد أظهرت هذه التحفظات أن الميثاق عبر
فلا عن حساسية لدى الجانب السودانى من الارتباط بشئى محدد
الخطوات مع مصر ، وربما كان ذلك مقصودا لعدم إثارة توترات
وحساسيات بين السودان وبعض الدول الأخرى .

أما بالنسبة لاتفاقية الدفاع المشترك - وهى إحدى اتفاقيات
التكامل المفروضة من الجانب السودانى - فلم نستطع زيارة
المهدي أن تحدد الموقف النهائى بشأنها ، حيث ظل الموقف
الغامض بشأنها قائما ولم يعرف رسميا هل ألغيت أم أنها باقية .
وعلى هذا فإن زيارة الصادق المهدي للقاهرة لم تنجح فى إزالة
أسباب الفئور تماما ، وكان من مظاهر هذا الفئور تأجيل زيارة

الدكتور عاطف صدقي للسودان التي كان مقررا القيام بها خلال شهر يوليو إلى شهر أكتوبر ثم إلى شهر نوفمبر ، وكذلك تأجيل زيارة الرئيس مبارك التي كان من المقرر القيام بها في شهر يوليو . وبالرغم من هذا القصور فقد وافقت مصر على تقديم دعم للقوات السودانية استجابة لمطالب الجانب السوداني لوضع حد للانكسابات التي مني بها الجيش السوداني في الجنوب خلال شهر مارس ، كما وافقت مصر خلال مباحثات وزير الاقتصاد المصري في السودان في فبراير حول معوقات التبادل التجاري بين البلدين ، على زيادة سعر الصرف للدولار الحصابي مقوماً بالجنيه المصري بنسبة ٤٠٪ عن السعر الذي كان سائدا وقتئذ ، وذلك تشجيعا للتجارة بين البلدين . وكان هذا الاجراء وسيلة لوضع حد للخلافات بين الجانبين المصري والسوداني بشأن التبادل التجاري ، حيث كان سعر الصرف حائلا دون تسوية الديون الخاصة بمصر مما اضطر السودان الى وقف تنفيذ اتفاقياتها مع مصر حتى يتم تسوية مديونياتها . وفي السادس من فبراير تم التوقيع على البروتوكول التجاري بين مصر والسودان بقيمة ٢٠٠ مليون دولار . وقامت مصر في شهر مايو بصدير سلع للسودان قيمتها ١١٦ مليون دولار تكفي لتغطية مديونيتها للسودان وقام وزير التجارة السوداني على رأس وفد بزيارة القاهرة للتباحث في تقييم أداء الاتفاقية التجارية ، وتم أثناء الزيارة التوقيع على بروتوكول تبادل تجارى بين مصر والسودان تصدر بموجبه مصر سلعاً قيمتها ١٢٠ مليون دولار للسودان وتستورد منها سلعاً قدرها ٨٠ مليون دولار .

كذلك أبدت مصر موقف الحكومة السودانية بطلب سحب القوات الليبية من الأراضي السودانية واعتبار ذلك انتهاكاً لمبادئ السودان على أراضيها ، وأكدت . عصمت عبد المجيد في ٢٥/٢ أن مصر من منطلق سميتها الدائم للحفاظ على الاستقرار في المنطقة تؤكد حرصها على أمن وسلامة السودان ووحدة أراضيها وترى في تلك الأفعال الليبية غير المسنولة زعزعة لهذا الاستقرار وتهديداً للدول المجاورة .

والجدير بالإشارة أن موقف حزب الأمة برئاسة رئيس الوزراء الصادق المهدي من اتفاقية الدفاع المشترك لا تعكس موافق كل القوى السياسية الموجودة في السودان ، فقد أكد السيد محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي أثناء زيارته للقاهرة ٧/٩ أن اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر باقية وسيتم دعمها وتسعى جميع الأحزاب السودانية إلى تفعيلها لتكون أكثر فاعلية وشمولا . كما أعلن وزير خارجية السودان تمسك الحزب الاتحادي الديمقراطي باتفاقية الدفاع المشترك مع مصر ، وأكد وزير الاعلام السوداني في ١٠/٥ أن اتفاق الدفاع المشترك مع مصر هام جدا للسودان في حالة تعرضه لأى غزو أجنبي . وطالب عضوان من أعضاء مجلس رأس الدولة السوداني بالعمل على تطبيق الاتفاقية وأكدوا على أنها تعد سارية المفعول إذ لم يتم الاتفاق على إلغائها .

كما أعلن حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية في ٧/٧ أن

موقف الجبهة من التنسيق الدفاعي بين مصر والسودان ثابت بمليه الواقع وتدعو إليه وحدة المصالح المشتركة وأن الجبهة تعتبر البلدين وحدة دفاعية ، وأن تطورات الواقع الأمني تؤكد ذلك ، وأنه يجب ألا يحدث الاضطراب في صور التنسيق الدفاعي تبعا للتقلبات السياسية في السودان .

وعلى الرغم من غموض موقف اتفاقية الدفاع المشترك ، فقد حاولت الدبلوماسية المصرية التوسط بين السودان وأثيوبيا ، وشكلت هذه المحاولة جزءا هاما من تفاعلات مصر بكل من هذين البلدين ، وتعود أبرز دوافعها إلى الرغبة في صياغة واقع إقليمي يموه شيء من الاستقرار والتفاهم حول القضايا المشتركة ولا سيما تلك المرتبطة بمرور المياه الآخذة في التدرج منذ تسع سنوات . وقد بدأت هذه المحاولات منذ بداية العام أثناء زيارة وزير خارجية أثيوبيا لمصر في ١١/١ حيث حمل معه رسالة من الرئيس منجمسو مريام للرئيس مبارك حول الموقف في جنوب السودان ، بعدها تلقى وزير الخارجية السوداني رسالة من نظيره المصري في ١٣/٢ بشأن رغبة مصر في التوسط لتحسين العلاقات السودانية الأثيوبية .

كما انتهزت مصر زيارة الرئيس الأثيوبي للقاهرة في ٩/٤ للقيام بدور وساطة بين السودان وأثيوبيا وهو الدور الذي أشاد به الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني في ١٠/٤ بقوله أن أى جهود تقوم بها مصر للوساطة بين السودان وأثيوبيا سيكون من شأنها تحقيق مصلحة السودان .

وقد أحدثت الوساطة المصرية صدأ طويلاً لدى الرئيس الأثيوبي الذي صرح في ختام زيارته للقاهرة بأن أثيوبيا لا تتدخل في شئون السودان وترحب بأى جهد لتحسين العلاقة معه . ثم جرت عدة محاولات مصرية لمعالجة الاتصالات السودانية الأثيوبية التي أفرزت بعض الجوانب الإيجابية والتي نالت اشادة وتقدير الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني في ٢٤/٤ .

وأثناء انعقاد القمة الأفريقية في أبيس أبابا ٢٨/٧ عقد الرئيس مبارك عدة لقاءات مع الرئيس الأثيوبي ومع وزير الخارجية السوداني ، كذلك جدد الرئيس مبارك محاولاته للوساطة بين البلدين أثناء حضوره احتفالات أثيوبيا بإعلان الجمهورية في ٩/٩ . وقد أسفرت هذه الجهود عن قيام وفد أثيوبي برئاسة نائب الرئيس الأثيوبي بزيارة السودان في ٢٧/١١ ثم زيارة مصر . وبالرغم من هذه الجهود تدهور الموقف بين البلدين خاصة بعد أحداث التوتر العسكري في مدينة الكرومك السودانية القريبة من الحدود الأثيوبية السودانية ، وقد فرضت هذه الأحداث نفسها على الزيارة التي قام بها د . عاطف صدقي رئيس الوزراء المصري في ٢٨/١١ إلى الخرطوم والتي كان الهدف الأصلي من ورائها هو بحث العلاقات الثنائية وخاصة مناقشة الإجراءات الخاصة بتطبيق ميثاق الأخاء وتحويله إلى كيان عملي . وقد تمثلت نتائج الزيارة في الاتفاق على عقد اجتماع اللجان الفنية المشتركة بالخرطوم لإعداد أوراق العمل الخاصة باتخاذ الخطوات العملية بشأن ميثاق الأخاء .

والملاحظ أن هذه الزيارة - في ظل أحداث الكرمك - أثارت الحديث بقوة بين التيارات السودانية المختلفة حول أهمية التمسك باتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان ، خاصة وأن السودان اعتبر أحداث الكرمك بمثابة عنوان أنيوي على الأراضي السودانية ، في حين تبلورت وجهة النظر الاثيوبية بأن المشكلة هي داخلية بالاساس ولا شأن بأثيوبيا بها وأن الذين ضربوا الكرمك واحتلوا هم من تمردى الجنوب ، وقد أثار موقف الصادق المهدي الداعي إلى نقل منظمة الوحدة الأفريقية من أديس أبابا إلى دولة تحترم ميثاق المنظمة ، الكثير من الصعوبات بالنسبة لجهود الوساطة المصرية . والجدير بالذكر أنه بالرغم من موقف الحكومة السودانية المؤيد لعودة مصر إلى جامعة الدول العربية - مثلما بدا في قمة عمان - فإن اختلاف القوى السياسية السودانية الفاعلة بشأن تحديد العلاقة مع مصر ، وعدم وضوح الموقف النهائي بالنسبة لاتفاقية الدفاع المشترك ، فضلا عن تعثر محاولات الإصلاح الاقتصادي السودانية وتفجر الموقف في الجنوب السوداني ، جعل مستقبل العلاقات المصرية السودانية مرهونا بالكثير من التحديات التي لا بد من التغلب عليها للوصول إلى درجة من الاستقرار المأمولة مصرياً وسودانياً .

مصر والعراق :

شهدت العلاقات المصرية العراقية تصاعداً في خط التفاعلات الإيجابية لا سيما في ظل تلبية مصر لمعظم الطلبات العراقية من السلاح المصري والتأكيدات المصرية الرسمية على وقوف مصر إلى جانب العراق في دفاعها المشروع عن أراضيها الوطنية وسواها الإقليمية .

فعلى مستوى المساعدات العسكرية المصرية عملت مصر على تلبية معظم طلبات السلاح العراقي في حدود الامكانيات المصرية ، منها على سبيل المثال المال الصفة التي أشارت اليها بعض المصادر في بداية ١٩٨٧ وحصلت العراق بموجبها على سلاح مصري متنوع ضم بطاريات صواريخ من طراز سام ٦ التي طورها المصانع الحربية المصرية وكذلك طائرات التوكانو والجازيل .. بالإضافة إلى موافقة مصر على استقبال خمسين طالباً من الكلية الجوية العراقية للتدريب في مصر على قيادة طائرات التوكانو والجازيل .

ويبدو أن مصر قد استجابت لطلب عراقي بتأجيل مداد بعض المبالغ المستحقة على العراق من صفقات الأسلحة والمعدات العسكرية التي حصل عليها من مصر وأشارت بعض المصادر إلى أن العراق حصل منذ اندلاع الحرب وحتى ١٩٨٧ على معدات وخزائر تبلغ قيمتها ٣,٦ مليارات دولار سدد منها ٢ مليار ، ووافق الرئيس مبارك على طلب الرئيس صدام حسين بتأجيل سداد باقي المبالغ المستحقة على العراق .

كما استمرت مصر في تأكيدها على ، مساندة العراق في حربه المشروعة ضد العدوان الإيراني ، ولكن مع التأكيد على

عدم الاشتراك المباشر بجانب العراق ، كما أكد المشير أبو غزالة في ٢٨/٤ أنه « لا يوجد ضابط أو جندي مصري واحد بالعراق وأن مصر لا تشارك على الإطلاق في حرب الخليج » . وعلى صعيد الزيارات المتبادلة قام وزير الداخلية المصري بزيارة العراق في ١١/١ وهي أول زيارة من نوعها لوزير داخلية مصري للعراق منذ ٣٠ سنة ، كما زارت وزيرة التأمينات الاجتماعية في مصر العراق في ٦/٧ ، وفي ٨/١١ سافر مساعد وزير الدفاع المصري على رأين وقد عسكرى مصري للعراق . وفيما يتعلق بزيارة المسؤولين العراقيين لمصر نجد ما أكثر كثافة وتنوعاً فكانت زيارة الوفد العسكري العراقي لمصر في ١٦/١ والذي ضم أربعة لواءات يمثلون الأفرع الرئيسية للحيش العراقي ثم زيارة الأمين العام لاتحاد عمال العراق في ٢٥/٥ وزيارة المبعوث الخاص للنائب الأول لرئيس الوزراء العراقي طه ياسين رمضان في ٢٧/٤ ثم زيارة سعدون شاكر عضو مجلس قيادة الثورة العراقي في ١٠/٧ .

كما حرصت القيادتان المصرية والعراقية على تبادل الرسائل للتشاور في المسائل والقضايا المختلفة فكانت هناك أكثر من عشر رسائل متبادلة بين القيادتين المصرية والعراقية خلال العام . وعلى صعيد التعاون الثنائي المصري العراقي تنوعت مظاهر هذا التعاون سواء فيما يتعلق بالتحركات المشتركة في المواقف الدولية والتنسيق المشترك فيما يتعلق بهذه المواقف مثل الطلب الرسمي المصري العراقي الذي تقدمت به الدولتان في ٣/٤ الداعي لعقد اجتماع طارئ ، لمجلس الأمن الدولي لبحث الموقف في المخيمات الفلسطينية في لبنان . ولقاءات د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصري مع طارق عزيز وزير الخارجية العراقي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لتنسيق المواقف بينهما وذلك في ٢١ ، ١٩٨٧/٩/٢٩ . كذلك كانت هناك اجتماعات اللجنة المصرية العراقية المشتركة لبحث تطوير العلاقات بينهما في ١٩٨٧/٥/١٩ .

كما وقعت العديد من الاتفاقيات بين البلدين على مدار العام ١٩٨٧ منها :

- توقيع اتفاق للتعاون المشترك بين البلدين في مجال الأمن والشرطة في ١٣/١/٨٧ .

- توقيع بروتوكول لتنفيذ المشروعات المشتركة في مجالات التنمية الزراعية وتنشيط التبادل الاقتصادي بين المنظمات في البلدين في ١٥/١ .

- توقيع صيغة متكافئة بين البلدين قدرها ٢٠٠ مليون دولار لعام ١٩٨٨ في ٢١/٥ .

- تأسيس شركات مشتركة بين البلدين في مجال الصناعة لتحقيق التكامل في الصناعات القائمة في كل من البلدين في قطاعي البترول والصناعات الهندسية التجميعية في ١٤/٦ .

ولكن بالرغم من هذا المستوى المرتفع من التفاعلات التعاونية إلا أن العلاقات المصرية العراقية شهدت بعض الفئور

في مطلع الثلث الأخير من العام ١٩٨٧ عبرت عنه على الجانب المصري جريدة الأهرام في عددها الصادر في ١٩٨٧/٩/٩ حيث انتهزت فرصة إنزال العراق للعلم الأيراني من فوق مبنى السفارة الأيرانية في بغداد لتوجه بعض اللوم المستر للقيادة العراقية وتشير الى عدم ايجابية القيادة العراقية تجاه المساعدات العسكرية المصرية بقولها ... « يظل من الأمور التي يصعب فهمها وقبولها أن يبقى العلم الأيراني مرتفعاً فوق صاريته في مبنى السفارة الأيرانية في العاصمة العراقية طوال هذه السنوات من الحرب الدامية والدمار المستمر والدخول الأيراني الصريح على الشعب العراقي الشقيق بينما يغيب العلم المصري عن بغداد تنقذه عيون الملايين من أبناء الشعب العراقي ومئات الألاف من المواطنين المصريين الذين يعملون في العراق » .. واعتبرت الأهرام أن استمرار مثل هذا الوضع غير الطبيعي يثير كثيراً من علامات التعجب والاستهجان .

وقد اشارت بعض المصادر الى أن مسبب هذا القصور في العلاقات المصرية العراقية يرجع الى تأخر وصول شحنات أسلحة نمساوية ضخمة أثناء إعادة شحنها من القاهرة الى بغداد الأمر الذي أدى الى إعادة تخطيط للعمليات العسكرية على الجبهة العراقية .

وقد تم احتواء هذا القصور الطارئ الذي استمر لمدة ثلاثة أسابيع في أعقاب أربع رسائل متبادلة بين مبارك وصدام من خلال لقاء اتهم مع رئيسي بعثتي مصالح البلدين في البلد الآخر . ومن ثم عادت التفاعلات الايجابية المصرية العراقية الى سالف عهدا قبيل الأزمة الطارئة ، ووصلت الى القمة قبيل انعقاد قمة عمان الطارئة في ١١/٨ وأثناءها حيث ساند العراق فكرة إعادة العلاقات الدبلوماسية العربية مع مصر ، وبعد القمة أعيدت العلاقات الدبلوماسية المصرية - العراقية في ١١/١٣ .

مصر والسعودية :

شهد عام ١٩٨٧ تصاعدا في التفاعلات المصرية السعودية انعكس في مختلف المجالات ، فعلى صعيد الزيارات المتبادلة كانت زيارة عدلي عبد الشهيد وزير الهجرة والمصريين في الخارج للسعودية في ١٣ مارس وزيارة وفد من اتحاد الغرف التجارية لمناقشة دعم العلاقات التجارية وبحث مجالات الاستثمار السعودي في مصر ، في ٤/١٣ وفي المقابل جاءت زيارة الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض لافتتاح معرض السعودية بين الأمس واليوم في القاهرة في ٦/٨ ثم زيارة الأمير طلال بن سعود بن عبد العزيز مسئول الشؤون السياسية والداخلية في ٨/٣٠ .

كما التقى الرئيس مبارك والملك فهد بالكويت على هامش المؤتمر الإسلامي . ومنذ بداية العام بدأ أن السعودية تؤيد عودة مصر لجامعة الدول العربية متلماً قال بذلك الملك فهد لصحيفة الرأي العام الكويتية في ١٩٨٧/١٢/٢١ . كما تعددت الاشادة السعودية بمواقف مصر وسياساتها وقادتها كحديث الملك فهد في

٧/١٧ الذي أشاد فيه الرئيس مبارك ووصف سياسته بالاعتدال والاعتزان في القول والفعل .

وفي المقابل أكتت مصر باستمرار على وقوفها الى جانب السعودية ودول الخليج العربي واستعدادها لتقديم المساعدات التي تطلبها هذه الدول ، وبذلك واضحا مع أحداث الحرم في أوائل أغسطس ١٩٨٧ حيث أكد الرئيس مبارك في اتصال تليفوني مع الملك فهد عقب هذه الأحداث وقوف مصر إلى جانب السعودية وتأييدها فيما اتخذته من اجراءات للحفاظ على مقدسات المسلمين . كما دعا الرئيس مبارك الى عقد قمة اسلامية عاجلة وطارئة لبحث هذا الموضوع . وفي نفس الوقت اصدر الأثره الشريف بياناً ساند فيه الاجراءات السعودية وأدان في نفس الوقت ما اقترقه حجاج إيران .

وقد اشارت جريدة الوفد في ٩/١٨ الى تدخل مصر مباشرة في أحداث الحرم بارسال عدد من أفراد مكافحة الارهاب المصريين للاشتراك في قمع المظاهرات التي نظمها حجاج ايران ، وذلك في أعقاب مكالمة هاتفية بين الرئيس مبارك والملك فهد ، وأكتت أن ٩٠٪ من أفراد هذه القوات بقيت في السعودية لتدريب قوات الأمن السعودية على الأعمال الخاصة بفض الشغب وقمع المظاهرات ومكافحة الارهاب .

وفي نفس الوقت اتجهت السعودية الى تقديم المساعدات الاقتصادية لمصر بأشكال مختلفة منها على سبيل المثال ما اقمت عليه السلطات السعودية من تعديل ترتيب أولوية البلاد التي تستقدم منها العمالة الوافدة اليها بجعل مصر في المرتبة الأولى وأبلغت وزارة العمل السعودية قسم رعاية المصالح المصرية في الرياض رسمياً بذلك في ٨/٩/٨٧ ، كما قدم الملك فهد في (٣/٢١) ٢٠٠ ألف مصحف هدية للشعب المصري وقرر الملك فهد أيضاً في ٩/١٠ تقديم مركز طبى متكامل ومتقدم لعلاج وجراحة أمراض الكلى هدية للشعب المصري تبلغ تكلفته ١٠ ملايين دولار .

كما تم في ٦/٢٠ توقيع اتفاقيتين بين مصر والسعودية لتدعيم تبادل البريد الدولي لتنشيط حركة الاستثمار والاقتصاد بين البلدين .

وقد أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أعقاب قمة عمان في ١١/١٦ .

مصر والكويت :

تميزت العلاقات المصرية الكويتية بكثافة التفاعلات على مختلف المستويات وقد ارتبط ذلك من جانب الكويت بمسار وتطورات حرب الخليج واحتمال اتساعها وشمولها للكويت فكان المعسى الكويتي للحصول على التعهدات المصرية بالمساعدة السياسية والعسكرية ، ومن جانب مصر باثبات مساندتها للدول الخليجية حال تعرضها للعدوان .

فمن ناحية نجد كثافة في التصريحات المصرية الرسمية المؤكدة على وقوف مصر الى جانب الكويت في مواجهة

التهديدات الخارجية بدأت بالتصريحات التي ادلى بها د . عصمت عبد المجيد في ١/١١ وأعلن من خلالها تأييد مصر التام لعقد القمة الإسلامية في الكويت في مواعدها المحدد ، وذلك في مواجهة التهديدات الإيرانية بمرحلة انعقاد القمة في الكويت والمطالبة بعقدها في دولة إسلامية أخرى ، ثم تعددة التصريحات المصرية الرسمية بمساندة الكويت في مواجهة اتساع نطاق حرب الخليج .

وفي نفس الوقت أعلنت مصر ادانتها الشديدة ، لتعرض دولة الكويت الشقيقة وأراضيها ومياهاها الإقليمية لأي إجراء عدواني من جانب إيران ، ثم كان الموقف المصري المتشدد في أعقاب قصف إيران لمحطة تصدير البترول الكويتي بصاروخ . وقد صدر بيان من رئاسة الجمهورية في ١٠/٢٢ حمل تحذيرا صريحا لإيران بعدم وقوف مصر على الحياد ازاء تعرض الأمن الكويتي للخطر ، وجاء في البيان ، أن مصر تعلن استعدادها لتحمل مسؤولياتها القومية ازاء اخوتها في دولة الكويت الشقيقة وأنها تطالب كافة الأطراف العربية بتحمل مسؤولياتها فردياً وجماعياً تجاه دولة شقيقة . كذلك أكد الرئيس مبارك في خطابه في ١٠/١٢ على التزام مصر بالوقوف الى جانب الكويت دفاعاً عن اراضيها وسيادتها وسلامه ابنائها .

وقد ساهمت ملازمات حرب الخليج في تكثيف التفاعلات المصرية الكويتية لا سيما على صعيد الزيارات المتبادلة والرسائل والاتصالات الهاتفية بين القيادتين المصرية والكويتية .

كما قمت الكويت عدة فروض ومساعدات لمصر منها ما ذكرته بعض المصادر من تسديد الكويت لاقساط صفته الميراج ٢٠٠٠ لفرنسا حتى تخرج عن بقية الصفقة لمصر ، وتقديم فرض قيمته ١٧ مليون دينار كويتي في ٤/٢٠ ، وآخر بقيمة ٧ ملايين في ١٣/١٣ .

وقبل نهاية العام ، وبعد استعادة العلاقات الدبلوماسية قام المشير أبو غزالة بزيارة للكويت في ١٤/١٢ ، واستهدفت الزيارة بحث التعاون الأمني والعسكري بين البلدين . وأثناء الزيارة افتتح المشير أبو غزالة ونظيره الكويتي المعرض الحربي المصري الذي ضم كافة الانتاج الحربي المصري . وقد اعتبرت الزيارة ونتائج مباحثاتها بمثابة خطوة عملية لتأكيد الالتزام المصري بالوقوف مع الكويت ضد أية اعتداءات خارجية خاصة من قبل إيران . وقد أكد وزير الدفاع الكويتي استعانة بلاده بخبرات الصباط المصريين والاستفادة بهم .

مصر ودولة الامارات :

استمرت العلاقات المصرية مع الامارات خلال عام ١٩٨٧ بالتفرد في اطار العلاقات العربية المصرية من أكثر من زاوية فهي الدولة العربية الوحيدة التي زارها الرئيس مبارك في ظل عدم وجود علاقات دبلوماسية . وكذلك من حيث كم التفاعلات

الايجابية وأيضاً من حيث المعسى الذي اتبعته الامارات في الدعوة لعودة مصر ، وفي التأكيد على ضرورة هذه العودة . فكان هناك على مدار العام زيارات متبادلة واتصالات ورسائل متبادلة وقد بدأت هذه الزيارات بزيارة الرئيس مبارك لآبو ظبي وإجراء محادثات مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في ١٣/١٠ .

وقد نزعتم الامارات الاتجاه الخليجي الداعي لمساعدة مصر اقتصادياً وضرورة عونتها للصف العربي ، فقد أكد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات أكثر من مرة على ضرورة عودة مصر للصف العربي ، بل أنه صرح في ١١/٧ وقيل انعقاد القمة الطارئة في عمان بقوله أن بلاده ودولا عربية معتذلة عديدة سوف تعيد علاقاتها مع مصر ليا كان قرار مؤتمر القمة العربي ، وأكد أن عودة مصر الى العالم العربي تخدم الأمة العربية أكثر مما تخدم مصر .

ونكرت الصناديق تأييد الاسبوعية ١٠/٢٥ أن الامارات تقوم بدور الوساطة بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي في مقابل اتفاقية يتم بمقتضاها تقديم مساعدات عسكرية مصرية للكويت في مقابل حصول مصر على فرض عربي خليجي بقيمة ٢٠ مليار دولار وقد نفت مصر والكويت تقديم مصر مساعدات عسكرية في شكل خبراء عسكريين للكويت ولكنه لم يصدر أى تعليق رسمي من الطرفين فيما يتعلق بالفرض المذكور .

مصر وعمان :

تأني الكثافة الايجابية في العلاقات المصرية العمانية انطلاقاً من وجود علاقات دبلوماسية بين الدولتين ومن ثم كان هناك تنسيق سياسي واقتصادي وتعاون في شتى المجالات . فزار الرئيس مبارك مسقط في ٩/١١ كما تم توقيع اتفاقية للتعاون في مجال الخدمات الجوية بين البلدين في ٢/٢٨ .

مصر والبحرين :

لا تخرج العلاقات المصرية - البحرينية عن السياق العام للعلاقات المصرية الخليجية فكانت هناك زيارات متبادلة . كما تم في ٤/٢٠ توقيع اتفاقية بين البلدين في مجالات الاعلام والسياحة والثقافة .

مصر ولبنان :

تمحورت العلاقات المصرية اللبنانية خلال عام ١٩٨٧ حول ثلاث قضايا رئيسية أولاها حرب المخيمات ، ثانيها الأزمة اللبنانية ، وثالثها العلاقات الثنائية بين البلدين .

فيما يتعلق بحرب المخيمات رفعت مصر منذ بداية اندلاع هذه الحرب شعار رفع الايدي عن المخيمات ونددت مصر في ٢/٢٨ بالتصاعد الخطير في الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في لبنان ودعت الاطراف الى الاحتكام الى صوت العقل والمنطق

والضيمير العربي والوطني ، ثم عادت في ٢/١٤ وطالبت بضرورة وقف هذه الحرب ، وفي نفس الوقت اتجهت مصر الى تقديم المساعدات الطبية والغذائية العاجلة لسكان المخيمات فقدمت في ٢/٢٠ حوالي ١٠٢ طناً من المواد والمستلزمات الطبية لجرحي المخيمات . وحاولت مصر وقف الحصار الشعبي للمخيمات وانهاء الوضع الانساني الذي تعاني منه على المستوى الدولي بعد أن تأكدت من العجز العربي بل والمشاركة العربية في هذه المأساة ، فتقدمت هي والعراق في ٢/٤ بطلب لعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لبحث الوضع الانساني الذي يعاني منه الأهالي الأبرياء في المخيمات ولكن هذه الدعوة اصبحت بالفشل حيث ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية ٤/٣ أن الحكومة اللبنانية قد تحفظت عليها في مجلس الأمن .

وعلى صعيد الأزمة اللبنانية : استمر الموقف المصري كما هو في السنوات السابقة والداعي الي رفع الايدي عن لبنان باعتبارها الخطوة الاساسية للتغلب على ازمته ودعم الحكومة الشرعية برئاسة أمين الجميل ورفض التقسيم والدعوة للمصالحة الوطنية . بل أن مصر اتجهت نحو القيام بخطوة عملية عندما طرحت في يوليو ١٩٨٧ مشروعاً من ١٤ نقطة لحل الأزمة اللبنانية يدور حول اعلان حياد لبنان والحصول على ضمانه لهذا الحياد من قمة عربية موسعة ، وفي حالة الفشل في ذلك يدعى الى خضوع لبنان لنوع من الوصاية الدولية التي تتضمن حماية أمريكية سوفيتية مشتركة لوضعه الداخلي .

وعلى صعيد العلاقات الثنائية شهدت العلاقات تحسناً مطرداً حيث كانت هناك زيارات متبادلة تكللت بزيارة الرئيس اللبناني أمين الجميل للقاهرة في ١٠/٢٤ والتي اجري خلالها مباحثات مع الرئيس مبارك وتم خلال الزيارة الاعلان رسمياً عن زيارة أخرى كان قد قام بها الجميل سرا للقاهرة في مايو ١٩٨٦ . كذلك تم في ٢٦/٧ عقد صفقة متكافئة بين البلدين بقيمة ١١ مليون دولار بواقع ٥,٥ مليون دولار لكل بلد ، وبذلك تعد لبنان ثالث بلد عربي يعقد صفقة متكافئة مع مصر بعد السودان والاردن .

مصر والمغرب :

شهدت العلاقات المصرية المغربية تحسناً ملموساً خلال العام انتهى باعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على أثر قرارات مؤتمر القمة العربي الطارئة . وكان قد سبق هذا القرار عدد من الزيارات المتبادلة خلال العام . وفي ١٦/٤ تم توقيع البرنامج التنفيذي للاتفاق الثنائي بين مصر والمغرب عن اعوام ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ .

مصر والجزائر :

رغم حدوث بعض التفاعلات المصرية الجزائرية خلال عام ١٩٨٧ فان الجزائر لم تعد علاقاتها الدبلوماسية مع مصر كما فعلت المغرب .

وفي الاسبوع الأول من يوليو زار الدكتور محمد عبد اللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب الجزائر ممثلاً للحزب الوطني في احتفالات العيد الخامس والعشرين لنهضة الجزائر وعقد لقاءات مع الرئيس الجزائري والمسنولين الجزائريين . وفي ٩/٢ زار مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الجزائرية مصر لبحث وسائل تدعيم العلاقات الثنائية .

مصر وتونس :

بالرغم من أن تفاعلات البلدين لم تشهد تطورات هامة ، فإن مصر بادرت باعلان تأييدها لعملية انتقال السلطة التي قادها الرئيس زين العابدين بن علي في ٧ نوفمبر وأطاح خلالها - بصورة سلمية - بالرئيس السابق الحبيب بورقيبة ، وقد جاء الموقف المصري هذا قبل أيام قليلة من انعقاد قمة عمان الطارئة والتي شهدت جدلاً عربياً حول عودة مصر الى جامعة الدول العربية . ونظراً لحساسية الموقف التونسي - لوجود الجامعة العربية بها - فقد بدا موقفها متذبذباً ازاء فكرة اعادة العلاقات الدبلوماسية العربية مع مصر - خاصة وأن جيران تونس العرب - ونعني ليبيا والجزائر - قد رفضتا قبول عودة مصر الى الجامعة العربية أو استعادة العلاقات الدبلوماسية معها . ولعل ذلك كان السبب وراء ما صرح به مصدر تونسي في أعقاب قمة عمان بأنه من المبكر ، الحديث عن عودة العلاقات مع مصر ، الا انه أعلن في ١٢/٢٩ أن تونس تجري المشاورات مع الجزائر لاتخاذ موقف حكيم بشأن عودة العلاقات مع مصر . وانقضى العام دون أن تعاد العلاقات بين البلدين .

مصر وليبيا :

لم تسفر احداث عام ١٩٨٧ عن أى تحسن في العلاقات المصرية الليبية اللهم الا ما تميزت به سياسة مصر تجاه ليبيا من عدم التشدد رغم استمرار المعارضة الليبية لسياسات مصر وادانتها لتمسكها بكامب ديفيد ورفض عودتها للجامعة العربية أو حتى عودة العلاقات بين مصر والدول العربية بشكل ثنائي . ففي الثاني من مارس هبطت طائرة نقل حربية ليبية من طراز من - ١٣٠ عليها ستة افراد من العسكريين طالبين حق اللجوء السياسي ، وفي التاسع والعشرين من مارس طلبت احدى الطائرات العسكرية الليبية السماح بدخول المجال الجوي المصري وصرح لها بالهبوط في احد مطارات المنطقة الغربية وعليها ثلاثة افراد طالبين اللجوء السياسي لمصر . وقد اشترطت مصر عودة ثلاثة مصريين محتجزين في ليبيا لاعداد الطائرتين الليبيتين ، وقد ارسلت مصر لليبيا الطائرة من - ١٣٠ ولكن الاخيرة لم ترد المصريي المحتجزين لديها . واعلنت ليبيا أن المصريي الثلاثة المعتقلين لديها اعضاء في شبكة للتخريب والتجسس ارسلتها المخابرات المصرية للقيام بأنشطة تجسسية ، وهو ما نفته مصر على لسان مصدر مسؤول .

وفي السادس عشر من يوليو وصلت طائرة هليكوبتر عسكرية ليبية الى احدى القواعد الجوية بالمنطقة الغربية وعليها طاقم من ثلاثة افراد طالبين حق اللجوء السياسي واتهمت ليبيا مصر على اثر ذلك باختطاف الطائرة الهليكوبتر .

واذا كان الهجوم الامريكى على ليبيا فى مارس ١٩٨٦ ميبا من اسباب التوتر العلاقات المصرية الليبية لاتهام ليبيا مصر بأنها شاركت فى العدوان الامريكى على ليبيا فقد اكتشف خلال عام ١٩٨٧ أن مصر كانت بعيدة عن هذه المشاركة بعد أن أكتت صحيفة الواشنطن بوست الامريكية فى ٢/٢٠ أن جون بويند كستر المستشار السابق للأمن القومى قُتل فى اقاع الرئيس مبارك بالقيام بغزو مشترك للاراضى الليبية فى صيف ١٩٨٥ عندما توجه الى القاهرة بصحبة دونالد فورتير أحد مساعدى مجلس الأمن القومى . وقد أكد هذا النبأ فيما بعد ما جاء فى كتاب « الحجاب » الحروب المبررة لوكالة المخابرات المركزية ١٩٨١ . ١٩٨٧ الذى افله الصحفى الامريكى بوب وودوارد . والملاحظ أنه خلال عام ١٩٨٧ كثر الحديث عن محاولات

للواسطة بين مصر وليبيا قامت بها أطراف عربية ودولية ، وهو الأمر الذى نفته مصر فى بعض الاحيان ، وتمثلت هذه المحاولات فى محاولة سودانية خلال شهر مارس ، أو المحاولات التى جرت فى مارس ايضا بعد حادث الطائرة الليبية التى هبطت فى مصر ، وتردد أن مصر رفضت استقبال مبعوث لىبى على مستوى عال للتفاوض بشأن هذا الموضوع وطلبت أن تقدم ليبيا للوساطة ردها على المطالب المصرى وهى الافراج عن المعتقلين المصريين والافراج عن ارضة العمال المصريين الذين طردتهم ليبيا وعن ارضة الشركة المصرية المجددة والتى كانت تقوم بعمليات انشائية وتجارية فى ليبيا . كما تردد أن منظمة التحرير الفلسطينية قد قامت بجهود وساطة للتقريب بين مصر وليبيا فى الاسبوع الاخير من مارس ، وأن العقيد القذافى ابدى استعداده لارسل مبعوث خاص للقاهرة لاجراء مشاورات مع المسؤولين المصريين وازالة حدة التوتر فى العلاقات بين البلدين ، هذا بالإضافة الى ما تردد عن محاولات اثيوبية خلال شهر ابريل ومحاولات مغربية أو المحاولات السويسرية التى احرزت تقدما ملحوظا حيث قامت كل من مصر وليبيا بوقف الحملات الاعلامية فى شهر مايو .

ولكن مصر نفت فى ٦/٢٦ أن تكون قد تلقت أى رسالة من القذافى وذلك ردا على ما ذكره القذافى لصحيفة الرأى العام الكويتية من أنه بعث برسالة خطية منذ عامين للمشير أبو غزالة ليسلمها للرئيس مبارك عن طريق اساذ جامعى وكانت الرسالة تتضمن تأكيداً للرئيس مبارك بأن ليبيا امتداد للعق المصرى وأن القوة العسكرية الليبية والامكانيات الليبية تحت تصرف مصر لو أن اسرائيل واجهتها عسكريا .

وقد أبدت ماطلة استعدادهما للتوسط بين مصر وليبيا بسبب علاقة الماطلة الوثيقة مع ليبيا وتطور علاقاتها مع مصر بعد زيارة

وزير خارجيتها للقاهرة فى الاسبوع الأول من سبتمبر . وتمثلت أسباب التوتر التى استمرت خلال عام ١٩٨٧ بين كل من مصر وليبيا فى معارضة مصر لسياسة القذافى فى تشاد ، إذ ترى مصر أن القيادة الليبية دفعت بالشعب الليبى الى حرب لا دخل له فيها وأن أبناء الشعب الليبى يقتلون على أرض تشاد دون هدف واضح الا الرغبة فى التوسع والعدوان على الجيران . وقد أرسل الرئيس مبارك فى ٢/١١ برسالة الى الرئيس التشادى حسين حبرى تتضمن تأكيد دعم مصر للسياسة الشرعية فى تشاد وحرصها على استكمال خطوات المصالحة الوطنية ، فى نفس الوقت تطالب ليبيا الحكومة المصرية بوقف دعمها السياسى والعسكرى للرئيس التشادى حبرى .

وكذلك تعارض مصر سياسات ليبيا ازاء السودان باستخدام اراضيه لشن هجوم على تشاد واعتبرت مصر ذلك انتهاكا للسيادة السودانية وطالبت بمسحب قواتها .

ومن جهة أخرى تقف ليبيا ضد عودة مصر الى الجامعة العربية ومشاركتها فى المنظمات الدولية المختلفة مثل محاولتها عرقلة اشتر ك ممثل مصر بصفة مراقب فى اعمال مؤتمر اتحاد الدول الأفريقية البترولية الذى بدأ أعماله فى لاجوس فى ٢٥ يناير . كما عارضت ليبيا طرح موضوع عودة مصر للجامعة العربية على قمة عمان . وعندما اتخذت بعض الدول قرارها باعادة العلاقات الدبلوماسية اعتبرت ذلك خيانة قومية وتنفيذا لمقررات وضعتها واشطن وفرضتها على الدول العربية .

وقد جاء المشروع الليبى المسمى بالنهر الصناعى العظيم فى منطقة الكفرة الصحراء الغربية لكى يضيف سببا آخر من أسباب التوتر فى العلاقات المصرية الليبية . فالمشروع يهدف الى ضخ المياه الجوفية من مائتى بئر على اعماق ٤٥٠ مترا تحت سطح الأرض بالقرب من الحدود المصرية الليبية السودانية الى المناطق الساحلية فى بنى غازى وطرابلس وذلك عن طريق خطى أنابيب بطول ٢٠٠٠ كم تبلغ طاقته كل منها مليون متر مكعب يوميا . وقد صرح المهندس عصام راضى وزير الرى المصرى فى ٣/٥ أنه إذا كان الهدف من هذا المشروع الإضرار بمصر من خلال المسحب غير الاقتصادى للمياه الجوفية فإن المشروع الليبى سوف يتكلف ٢٠٠٠ مليار دولار ويصيب أبارها بالتملح .

مصر وسوريا :

لم تحدث تحولات هامة فى العلاقات المصرية السورية خلال عام ١٩٨٧ وإن كان الموقف السورى من مسألة عودة علاقات مصر بالدول العربية (وليس عودتها الى الجامعة العربية) قد شهد بعض المرونة أثناء انعقاد قمة عمان الطائرة فى الثامن من نوفمبر حتى فى إطار الشروط التى تفرضها سوريا لعودة مصر وهى التخلي عن كامب ديفيد .

فقد بدأ العام وسوريا تتشدد ازاء تمسك مصر بانفاقيات كامب ديفيد ولذلك فقد طلبت رسميا فى ١/١٥ اضافة بند الى جدول

مصري -سوري مشترك . وهي العروض التي رفضها الرئيس الاسد واشترط مسبقا قيام مصر بالغاء اتفاقيات كامب ديفيد أولا ، الأمر الذي اعتبره الرئيس مبارك غير جائز في الظروف الحالية .

والخلاف المصري - السوري لا ينفك عند الاختلاف حول الالتزام باتفاقيات كامب ديفيد ، وإنما يمتد ليشمل قضيتين أخريين الأولى هي الحرب العراقية - الإيرانية حيث تقف كل دولة وراء طرف بذاته في الحرب . والثانية تتعلق بالعلاقات مع قيادة عرفات لمنظمة التحرير الفلسطينية ، حيث تقف مصر وراء عرفات باعتباره امتدادا وممثلا في نفس الوقت للشرعية الفلسطينية ، في حين أن سوريا تسعى الى إسقاطه .

إلا أن الموقف السوري شهد بعض المرونة تجاه مصر وعربتها الى الحظيرة العربية وهو ما بدا من عدم اعتراض سوريا على قرار قمة عمان الطارئة والخاص بالموافقة على أن تعيد الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر دون أن يكون ذلك مقممة لعودة مصر الى الجامعة العربية . ومن الضروري القول أن هذه المرونة السورية لم تكن موجهة الى مصر بنفس القدر الذي كانت موجهة به الى الدول العربية الأخرى خاصة الخليجية والتي وصّحت في جلسات قمة عمان رغبتها الشديدة في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر ولا سيما بعد أن تحسنت العلاقات كثيرا في أرض الواقع . وتقاديا لاعتبارات العزلة بين سوريا وهذه الدول أبدت سوريا بعض المرونة فيما يتعلق بقرار قمة عمان المشار اليه .

مصر من جانبها وعلى لسان الرئيس مبارك حاولت حصر الخلافات في أضيق نطاق ممكن ، إذ أشار الرئيس مبارك في حديث لتلفزيون دولة الامارات ١٢/١٦ أنه يكن كل تقدير للرئيس الأسد الذي هو رفيق سلاح ، وأكد استعدادده للذهاب الى الرئيس الاسد من أجل الوصول الى مرحلة من التفاهم المشترك نظرا لأن هذه الخلافات ليست من مصلحة مصر أو سوريا أو الأمة العربية . إلا أن رد سوريا على هذه الدعوة ظل على حاله .

الأعمال المؤقت لمؤتمر القمة الاسلامية - الذي عقد في الكويت في ١/٢٦ - يتعلق بعدم مشروعية عودة مصر الى منظمة المؤتمر الاسلامي كما أنها حاولت في الاجتماعات التمهيدية التي سبقت القمة الاسلامية استصدار قرار يدين مصر لارتباطها بكامب ديفيد . وهي المحاولات التي فشلت في المرتين .

فضلا عن ذلك فإن المسؤولين السوريين حملوا الدبلوماسية المصرية مسئولية بعض الأزمات والاحداث الدامية التي وقعت في لبنان . كما أن الأزمة التي تعرضت لها العلاقات المصرية - الفلسطينية في أعقاب اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر اعتبرت في أحد جوانبها امتدادا للآزمة المصرية السورية .

ومن الملاحظ أنه بالرغم من استمرار الخلاف المصري - السوري ، أن عام ١٩٨٧ قد شهد حديث وسائل الاعلام العربية والأوروبية عن لقاءات تمت بين مسئولين سوريين وآخرين مصريين . وقد برزت هذه الاحاديث خلال شهرى مايو ويونيه وأشير خلالهما الى وجود دور أردني استهدف الوساطة بين مصر وسوريا تمهيدا لعقد القمة العربية العادية في الرياض . واستندت هذه الروايات الى حقيقة التحسن النسبي الذي تم آنذاك بين الرئيس الأسد والعاقل الأردني . إلا أن تطور الأحداث فضلا عن نفى القاهرة ومشرق قد أكد أن موقفي البلدين ظللا على حالهما في كل اتجاه البلد الآخر وقد جاءت هذه التطورات بعد فترة من حدوث اللقاء الخاطف الذي تم بين الرئيس مبارك والرئيس الاسد أثناء اجتماعات قمة المؤتمر الاسلامي في الكويت والذي أثار في حينه تكهنات عديدة حول حدوث مصالحة مصرية سورية ، وقد تبذدت جميعها بعد الخطاب الشديد للجهة الذي وجهه الرئيس الاسد الى القمة الاسلامية وانتقد خلاله ارتباط مصر باتفاقيات كامب ديفيد . وبعد عودة الرئيس مبارك الى القاهرة وفي أول خطاب له في ٢ فبراير أشار الى ملايسات هذا اللقاء الخاطف كما أوضح عرضه للرئيس الاسد بإمكانية اللقاء في أي بلد للتفاهم على ما يجب فعله لاسترداد الجولان أو تبادل الرأي عبر مسئولين مصريين وسوريين لعمل تقدير موقف

ثانيا : مصر واسرائيل

١ - قضية طابا :

شهد هذا العام تنفيذ إجراءات عملية التحكيم حيث دخلت القوة متعددة الجنسيات الى منطقة طابا في ٧ يناير تنفيذا لنص المادة ١١ من مشاركة التحكيم بين مصر واسرائيل .
وأثناء سير إجراءات التحكيم رفضت مصر بشكل قاطع أى نوع من أنواع السيادة المشتركة مع اسرائيل على منطقة طابا ، فنفى مصدر مصري رسمى ما نشرته صحيفة هآرتس الاسرائيلية في ٥/٩ من أن الولايات المتحدة قد اقترحت حلا لتسوية النزاع ينص على سيادة مصرية اسرائيلية مشتركة على منطقة طابا ، وتكرر الرفض المصرى في اغسطس حيث رفضت مصر اقتراحا امريكيا بنفس المعنى .

واتجهت مصر من جانبها الى جمع كافة الوثائق والخرائط التى تثبت ملكيتها للمنطقة محل النزاع وقدمتها لهيئة التحكيم ، وفى نفس الوقت قدمت طعنا فى ١٢ خريطة اسرائيلية ، قدمت لهيئة التحكيم ، بالتزوير وطلبت من الهيئة اثبات واقعة التزوير .

وبعد أن تأكدت اسرائيل من قوة الموقف القانونى المصرى ، حاولت الالتفاف حول هذا الموقف بالتنسيق مع الولايات المتحدة حيث قدمت الأخيرة فى منتصف ديسمبر اقتراحات من أجل التوفيق فى القضية وذلك فى محاولة لاجاد تسوية سياسية خارج نطاق التحكيم ، وأعلنت مصر على لسان الرئيس مبارك أنها تدرس هذه المقترحات فى ظل مبدأ مصر الوحيد فى هذا الصدد وهو انه لا مسالمة على سيادة مصر على طابا على الاطلاق .

٢ - لقاء مبارك - بيريز :

التقى الرئيس مبارك مع شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلى مرتين على مدار العام وكان اللقاء الأول فى القاهرة

اتسمت العلاقات المصرية - الاسرائيلية خلال عام ١٩٨٧ بشيء من الجمود ، وارتبط ذلك بتعنت الموقف الاسرائيلى ازاء عملية التسوية السياسية وانقاد المؤتمر الدولى ، ومن ناحية أخرى بالتطورات الاجابية التى حدثت فى علاقات مصر العربية والتي وصلت الى ذروتها فى الربع الأخير من العام ولا سيما فى أعقاب قمة عمان غير العادية . وقد اتضحت معالم هذا التدهور فى عدة صور مثل تزايد الاحتجاجات المتبادلة بين الطرفين ، وتبادل التصريحات الانتقادية ، وتزايد الادانات المصرية لمطويات اسرائيل خاصة إجراءات القمع التى اتخذت فى مواجهة الشعب الفلسطينى فى كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ، كما أن الجانب المصرى رفض عدة مرات تلبية أو قبول أية دعوات رسمية لزيارة اسرائيل أو استقبال مسؤولين اسرائيليين على مستوى عال فى القاهرة . وفى خلال العام اتسمت ردود الفعل الشعبية تجاه مظاهر الوجود الاسرائيلى فى القاهرة أو فى سيناء وفى المناطق السياحية المختلفة بالحدة والتوتر وأثناء المواجهة الاسرائيلية القمعية لثورة الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة والتي بدأت اواخر ١٩٨٧ ، عبرت التنظيمات النقابية والهيئات الشعبية عن سخطها البالغ وادانتها الشديدة للسلوك الاسرائيلى العنصرى لحقوق الانسان فى الأرض المحتلة ، ووصل الأمر الى ذروته عندما أدان مجلس الشعب المصرى بالاجماع فى ٢٦/١٢ سياسة القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى ، كما أخذ التعاطف المصرى رسميا وشعبيا مع ثورة الشعب الفلسطينى فى التصاعد المطرد . وعند استعراض التفاعلات بين البلدين يمكن الإشارة الى القضايا الرئيسية الآتية :

في ٢٥/٢ حيث تباحثا معا حول فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام ، وفي نهاية تلك الزيارة تلى بيان مشترك للصحفيين جاء فيه أن مصر واسرائيل تدعوان إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط يؤدي الى مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية على أساس قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ . وقد تمت زيارة بيريز للقاهرة أثناء تواجد اسحق شامير رئيس الحكومة في الولايات المتحدة ، وفي اعقاب تصاعد الخلاف الحزبى بينهما ، وهو ما حاول بيريز جاهدا استغلاله في صراعه الداخلى مع شامير لحسابات حزبية داخلية تتعلق بالرأى العام الاسرائيلى . وقد ادركت مصر ذلك وسارعت بالاعلان بأن مصر لا علاقة لها بالصراعات الداخلية في اسرائيل وانها لا تبني سياستها على مثل هذه الصراعات ، وأن تصريحات بيريز التي سبق أن أدلى بها في الاسكندرية والقاهرة هي تصريحات رسمية صادرة عن مسئول اسرائيلى رسمى وأن مصر تأخذ هذه التصريحات بهذا المعنى . وكان ذلك بمثابة الرد المصرى على تصريحات شامير التي قال فيها أن بيريز لا يحمل صفة رسمية في مفاوضاته ومحادثاته مع المسؤولين المصريين .

وتم اللقاء الثانى بين الرئيس مبارك وبيريز في جنيف في ٩/٧ على هامش مؤتمر الأنكاد ، وقد حرصت مصر من جانبها على التأكيد بأن هذا اللقاء قد تم بناء على طلب وزير الخارجية الاسرائيلى . ويمكن القول أن هذا اللقاء لم يصف جديدا للمواقف السابقة وهو ما يفهم من تصريح بيريز عقب اللقاء بأن هناك تقدما أكبر قد تحقق بالنسبة للمشاكل التي تعترض عملية السلام ، إلا أن ذلك لا يعنى أن جميع المشاكل قد تم حلها .

٣ - القضية الفلسطينية :

دارت تفاعلات البلدين حول القضية الفلسطينية في اطار ثلاث مشكلات فرعية على النحو التالي :

أ - المؤتمر الدولي للسلام : حيث تصر مصر على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، على حين تصر اسرائيل - ممثلة في الليكود - على فكرة المعارضات المباشرة بين الدول العربية فردى وبين اسرائيل . ويحفظ المراح على فكرة المؤتمر الدولي وينادى بفكرة المؤتمر الاقليمي وهي الفكرة التي رفضتها مصر تماما في يوليو وأكدت أنها ترى في عقد المؤتمر الدولي الوسيلة الوحيدة لافراز السلام في المنطقة . وقد عادت مصر في أغسطس لرفض الفكرة نفسها والتي حملها السفير الاسرائيلى بالقاهرة ضمن رسالة من رئيس الوزراء شامير تطالب بعقد قمة ثلاثية بين مصر واسرائيل والأردن بالقاهرة .

ورفضت مصر في أواخر أغسطس عرضا اسرائيليا بالانسحاب من الضفة والقطاع - باستثناء بعض المواقع الاستراتيجية - مقابل الموافقة على عقد مؤتمر اقليمي مصغر يستثنى مشاركة منظمة التحرير وكذلك التخلي عن فكرة المؤتمر الدولي .

ب - مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في التسوية السلمية المرتقبة : يتمسك الجانب المصرى بضرورة مشاركة المنظمة أو على الأقل أن تتمتع بحق تصمية ممثلى الجانب الفلسطينى في اطار الوفد الاردنى الفلسطينى ، وهو ما أكدته مصر أكثر من مرة ، لا سيما أثناء لقاء مبارك - بيريز في جنيف حيث أكد الرئيس مبارك لوزير الخارجية الاسرائيلى على موقف مصر الثابت من أن منظمة التحرير هي الجهة الوحيدة المنوط بها اختيار أعضاء الوفد الفلسطينى في المؤتمر الدولي ، وفي المقابل نجد أن الجانب الاسرائيلى بصفة عامة يرفض باصرار أن يكون للمنظمة أى دور في اطار هذه المفاوضات ، ويطالب بأن يقتصر التمثيل الفلسطينى على فلسطينى الضفة والقطاع مع موافقة اسرائيل عليهم ابتداء .

ج - الاوضاع الفلسطينية في الاراضى المحتلة : حيث طالبت مصر أكثر من مرة بضرورة قيام اسرائيل بتحسين احوال هؤلاء السكان والتخلي عن سياسة القبضة الحديدية التي تنبئها تجاه سكان هذه المناطق ، والأعمال القمعية والارهابية التي تمارسها سلطات الاحتلال هناك ومنها مصادرة الأراضى العربية ، وسرقة المياه العربية ، وبناء المستوطنات اليهودية على الاراضى العربية المصادرة . وقد كانت هذه القضية محلا لعدة احتجاجات رسمية مصرية على مدار العام ١٩٨٧ .

ففى ٩/٦ استدعت الخارجية المصرية السفير الاسرائيلى بالقاهرة وأبلغته قلق مصر حكومة وشعبا من الاجراءات القمعية التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى في الاراضى المحتلة وطلبت منه ابلاغ حكومته أسف مصر الشديد لاطلاق المستوطنين النار على سكان مخيم الدهيشة وكذلك على قرارات الادارة الاسرائيلية باغلاق الجامعة الاسلامية بقطاع غزة والخليل وجامعة النجاح في نابلس .

كما ادان د . بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية في ٢٦/٢ تصريحات شامير التي قال فيها أن قطاع غزة المحتل قد أصبح جزءا من اسرائيل وأكد د . غالى أن مثل هذه التصريحات تشكل تهديدا خطيرا للسلام في الشرق الأوسط وانتهاكا لروح اتفاقيات كامب ديفيد ، وأكد على اسرائيل أن تزيل مستوطنات قطاع غزة كما زالت مستوطنات سيناء وأن السلام بين مصر واسرائيل سيظل هشاً - كما ستظل العلاقات بين الدولتين باردة حتى تستوعب اسرائيل المفهوم الحقيقي للسلام القائم على العدل بين جميع الأطراف .

وفى ٤/٧ استدعت الخارجية المصرية السفير الاسرائيلى وأبلغته بوجهة النظر المصرية فيما يتعلق بالابناء التي تردت حول عزم السلطات الاسرائيلية حفر بئر بالقرب من بيت لحم لادمان القدس بالماء وابلاغه أن مثل هذا الاجراء من شأنه اعاقه الجهود النولية الرامية الى تهيئة المناخ للتوصل الى تسوية سلمية ، كما أنه يتنافى مع قواعد القانون الدولي حيث لا يجوز لسلطة الاحتلال استغلال الموارد والثروات الطبيعية الخاصة بالمناطق الواقعة تحت الاحتلال . كما أدانت مصر في ٩/٧

الغارة الاسرائيلية على جنوب لبنان واعتبرتها بمثابة عرقلة لمسيرة السلام .

ومع توتر الاوضاع في الارض الفلسطينية المحتلة حاولت الدبلوماسية المصرية التأكيد على أن اجراءات اسرائيل القمعية والتصفية وغياب التسوية السلمية هي أبرز الأسباب وراء ثورة الشعب الفلسطيني ، كما طالبت اسرائيل بوضع حد لهذه الاجراءات مثلما حدث حين امتدعت الخارجية المصرية السفير الاسرائيلي بالقاهرة في ١٠/١١ وبلغته رغبة مصر في وضع حد لأحداث القمع في قطاع غزة ، كما أرسل د . عصمت عبد المجيد برسالة في ١٢/١٢ الى شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلي طالبه فيها بوضع حد لممارسات اسرائيل في الاراضي المحتلة وأكد له أن العنف لن يسفر الا عن مزيد من المقاومة . وفي نفس الاطار جاءت ادانات مندوب مصر لدى الأمم المتحدة في ١٢/١٤ ، وادانة لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى في ١٢/١٦ ، وادانة لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب في ١٢/١٧ ، كما اعتبر بيان رسمي مصري في ١٩ / ١٢ . هو الرابع من نوعه في غضون الانتفاضة الفلسطينية . اساليب القمع الاسرائيلية بمثابة خرق للالتزامات الدولية وتهديد لمسيرة السلام في الشرق الأوسط وتحد للجمعية الدولية .

٤ - تطورات عملية التطبيع :

لم يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لعملية التطبيع ، التي يبدو من محصلة نقاشات العام ١٩٨٧ أنها تراجعت كثيرا للوراء ، ويظهر ذلك في رفض مصر الكثير من المطالبات والدعوات الاسرائيلية ، وأيضاً إقدام الطرف الاسرائيلي على تقديم الكثير من الاحتجاجات بمناسبة وبدون مناسبة والتي رفضها الجانب المصري لأنها تعد من قبيل التدخل المرفوض في الشؤون الداخلية المصرية . ومما رفضته القيادة المصرية اقتراحا اسرائيليا في ٣/٩ بتبادل رسائل التهنة بين الرئيس مبارك واسحق شامير بمناسبة مرور ثمانى سنوات على توقيع اتفاقية ١٩٧٩ ، كما تم تأجيل زيارة شامير لمصر وكان مقررها أول يونيه نظر لعدم مواتة الظروف الداخلية لمثل هذا الحدث . وفي ٦/٤ تردد رفض مصر لطلب امريكي . اسرائيلى بعقد اتفاقية أمنية مشتركة يتم بمقتضاها تبادل تسليم المجرمين والخبرات والمعلومات الأمنية بين الدول الثلاث . كذلك لم تتجاوب مصر مع عرض اسرائيل بالاشتراك في تمويل بعض المشروعات المصرية المدرجة في الخطة الخمسية الثانية . كما لم تتجاوب القاهرة مع اقتراح للرئيس الروماني تشاوشيسكو بعقد لقاء قمة مع شامير في العاصمة الرومانية بوخارست ، وأعلن الرئيس مبارك في ٩/١ أن لقاءه مع شامير سوف يتحدد في ضوء تغيير شامير موقفه الرافض لفكرة المؤتمر الدولي للسلام . وقد

حاولت اسرائيل نصف التغيرات الايجابية في علاقات مصر العربية والتي أخنت في البروز في الربع الأخير من العام عبر توجيه الدعوة ثلاث مرات رسميا للمشير ابو غزالة وزير الدفاع المصري لزيارة اسرائيل وبحث التعاون العسكري بين البلدين ، وكان الرفض المصري الصريح هو الرد الوحيد على مثل هذه الدعوات ، فضلا عن أنه في أوائل ديسمبر ردت الحكومة المصرية على طلب اسرائيل بالضغط على المنظمات العمالية والنقابية المصرية لتطبيع علاقاتها مع الهيئات الاسرائيلية المناظرة لها ، بأنها لا تتدخل في تحديد سياسة تلك المنظمات الشعبية .

الجانب الاسرائيلي بدوره حاول التعبير عن استيائه مما أسماه ببدء سير اجراءات التطبيع بين مصر واسرائيل ، وقد وصل الأمر بشامير في ٩/٢٥ الى القول بأن اسرائيل لم تتوصل بعد الى سلام حقيقي أو تطبيع للعلاقات مع مصر ، وكانت وسيلة اسرائيل في اظهار الاستياء هي تقديم الاحتجاجات ، ومنها احتجاج قدم في أوائل فبراير على تصريحات نسبت للمشير ابو غزالة أمام لجنتي الأمن القومي والشؤون العربية والخارجية لمجلسي الشعب والشورى وجاء فيها حسب المزاعم الاسرائيلية قوله ان اسرائيل هي العدو الرئيسي وأن التعاون العسكري بين مصر وسوريا يمكن أن يؤدى الى هزيمة اسرائيل ، وفي نهاية مارس قدم السفير الاسرائيلي احتجاجا رسميا على تصريحات للدكتور بطرس غالى أشار فيها الى عرقلة اسرائيل تنفيذ معاهدة السلام وعدم الالتزاما بنصوصها رغم مرور ثمانى سنوات على توقيعها ، وأشارت صحيفة الوفد في ١٢/٦ الى أن اسرائيل قد احتجت على ما أسمته ببدء اجراءات تطبيع العلاقات بين البلدين ورفض مصر لعدة عروض اسرائيلية لأقامة مشروعات استثمارية في سيناء والصحراء الغربية ، وأن اسرائيل تشعر بالقلق من جراء رفض المسؤولين المصريين تلبية جميع للدعوات الرسمية التي وجهت لهم لزيارة اسرائيل وفي مقدمتهم الرئيس مبارك . كما بعثت اسرائيل برسالة احتجاج في ٨/٧ حول موافقة مصر على قرار اسد رنة منظمة الوحدة الافريقية بادانة المياسة الاسرائيلية في الضفة والقطاع المحتلين .

لم تكن الاحتجاجات هي الوسيلة الاسرائيلية الوحيدة للتعبير عن استيائها من التوقف الفعلي في اجراءات التطبيع ، بل أخذ المسؤولون الاسرائيليون على عاتقهم انتقاد بعض تحركات الدبلوماسية المصرية وذلك على خلاف ما يقتضيه العرف الدبلوماسي نفسه وما تقتضيه اللياقة السياسية . وكان من المثير أن يبيع شامير نفسه انتقاد قرار مصر في منتصف يولييه بدعوة قادهام رئيس النعما لزيارة القاهرة مشيرا الى أن هذه الدعوة المصرية تندرج تحت الاعمال العدائية لاسرائيل ، الأمر الذي حدا بالدكتور عصمت عبد المجيد في ٧/١٨ الى القول بأن دعوة قادهام قرار سيادي ومن حق القاهرة وحدها ولا تسمح لأي دولة كانت بأن تتدخل فيه أو تتدخل في دوله . كذلك انتقد اريئز وزير الدولة الاسرائيلي ما أسماه بتدخل د . عصمت عبد المجيد في

شئون اسرائيل الداخلية وذلك أثناء زيارته لثلاث ايام في ٧/٢٢ وتباحثه مع المسؤولين هناك حول فكرة المؤتمر الدولي ، وهو ما اعتبره اريئيل رابين بمثابة محاولة للضغط على الحكومة الاسرائيلية متجاوزاً أي اريئيل . بذلك حقيقة الهدف من الزيارة والذي انحصر آنذاك في البحث في سبل تحريك عملية التسوية السياسية ومن بينها عقد المؤتمر الدولي ذاته . وكان من المثير في تفاعلات البلدين أن تجلب اسرائيل الى استغلال الحوادث التي تعرض لها بعض الاسرائيليين في مصر للضغط على القيادة السياسية ووصف اجراءات القضاء المصري بالبطء وطلب تشكيل لجنة مصرية - اسرائيلية مشتركة في يومية لتقدير حجم ما أسمنته بالتعويضات ومستحققات ضحايا حادث اغتيال الملحق الاداري بالمعادي وحادث الموظفة بالسفارة الاسرائيلية والمشرقة على الجناح الاسرائيلي في معرض القاهرة ، ثم عادت في بداية شهر أكتوبر وطلبت إحالة قضية التعويضات الخاصة بقتلى حادث رأس بركة الى لجنة تحكيم دولية ورفض أي حكم يصدره القضاء المصري ، ونظرا لتجاوز هذه الطلبات حدود الاعراف لدبلوماسية واعتبار بعضها مساسا بالقضاء المصري تدخل في الشؤون الداخلية فقد رفضت جميعها .

أن الاتجاه السلبى الذى تكشف عنه التفاعلات السابقة يبدو أكثر بروزاً مع توارد أنباء عن مصادر مختلفة - ولم تعرض رسمياً للنفى - عن اكتشاف بؤر تجسس اسرائيلية تنوعت أغنيها ما بين السياحة والعمل الدبلوماسي الى الحد الذى دفع بالخارجية المصرية الى ابلاغ اسرائيل أن اثنين من كبار موظفي السفارة الاسرائيلية بالقاهرة شخصان غير مرغوب فيهما ، كما أن السلطات المصرية اعتقلت أربعة اسرائيليين في سيناء لدى محاولتهم الخروج من موقع للقاءات متعددة للجنسيات بجوازات سفر بريطانية مزورة ، وينتقشهم عشر لديم على وثائق مكتوبة بالشفرة وعلى ١٩ فيلما مصورا للمنشآت المصرية في سيناء ، مما دفع بالسلطات المصرية الى تقديم منكرة رسمية الى الادارة الامريكية احتجاجا على أعمال المخابرات في مصر لصالح اسرائيل .

كما صرحت بعض المصادر ايضا أن مصر طلبت من الحكومة الاسرائيلية - سحب مدير المركز الاكاديمى الاسرائيلي في القاهرة لقيامه بأنشطة تخالف العرف الدبلوماسي واستغلال المركز في جمع المعلومات الدقيقة عن معظم الوزارات المصرية ، وإن اسرائيل ردت على ذلك بالتهديد بترحيل ثلاثة دبلوماسيين مصريين بالسفارة المصرية في تل ابيب حيث ادعت أنهم غير مرغوب فيهم لقيامهم بالاتصال المستمر بالشخصيات الفلسطينية ورؤساء البلديات العرب . كما ذكر ان اسرائيل طلبت تغيير السفير المصري محمد بيموني واعفائه من منصبه لعدم رغبة جميع الادارات الاسرائيلية في التعامل معه وعدم قدرته على تحقيق أى تقارب بين البلدين - وقرب نهاية العام في أوائل ديسمبر قام مجهولون باطلاق النار على دورية اسرائيلية في منطقة الحدود عنذ رفع مما أسفر

عن إصابة جندي اسرائيلي ، وهو الحادث الأول من نوعه منذ استعادة مصر لسيناء عام ١٩٨٢ .

وقد حاولت اسرائيل استغلال هذا الحادث ، الذى اعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة - مسئوليتها عنه ، وأثارت قضية جمود العلاقات المصرية الاسرائيلية ، وقامت السفارة الاسرائيلية في القاهرة احتجاجا للخارجية المصرية حول الحادث وطلبت اسرائيل ان تتقبل مصر المسئولية عنه . وذكرت الوفد (١٢/١٥) أن اسرائيل هدت بالغاء معاهدة السلام لما وصفته بالخرق المصري المستمر للتصوص الواردة في اتفاقيات كامب ديفيد والسماح للعناصر المناوئة لاسرائيل بشن هجمات فدائية ضد القوات الاسرائيلية من داخل الاراضي المصرية ، وأن شامير بعث للقيادة المصرية برسالة سرية يطلب فيها سرعة ضبط وتسليم جميع المتورطين في الحادث حيث أكد مسئولون اسرائيليون ان المهاجمين فروا الى داخل الحدود المصرية عقب الهجوم . إلا أن مصر ، على لسان د . عصمت عبد المجيد ، أكدت بحزم أن مثل هذه الحوادث عادية وأن حادث زحف مسألة مفتوحة .

التفاعلات على المستوى الشعبى

استمرت التفاعلات على المستوى الشعبى بمظاهر عدائية ظهر خلالها وجود تنافر ملحوظ بين الشعبين ، وقد تنوعت مظاهر هذا التنافر حيث تعرض العديد من السياح الاسرائيليين في مصر لمضايقات شعبية كثيرة بمجرد التعرف على هويتهم . وقد عبرت النقابات المهنية عن هذا التنافر بوضوح حيث تحدثت مظاهر رفض التعامل مع اسرائيل ونظمت نقابة المحامين بالقاهرة مظاهرة كبرى ضد زيارة بيريخ للقاهرة في فبراير تم خلالها احراق العلم الاسرائيلي والتهاف بشعارات مناهضة لاسرائيل وللتعامل معها .

وقد تجلت مظاهر السخط الشعبى المصري أثناء احداث الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الارض المحتلة حيث اعلنت العديد من الهيئات والنقابات المصرية ادانها للسلوك الاسرائيلي ودعت للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطينى ، كما نظمت العديد من المظاهرات « لا سيما في الجامعات المصرية » وكذلك عقدت العديد من الندوات للتضامن مع الشعب الفلسطينى في الارض المحتلة (ندوة نقابة الصحفيين في ١٢/٢١) وصدر الكثير من بيانات التأييد للانتفاضة (بيان الاتحاد العربى للعاملين بالمصارف والتأمينات والأعمال المالية في ١٢/٢٠ ، وبيان النقابة العامة للعاملين بالاتصالات ، وبيان عمال المناجم الافارقة ، وبيان جامعة عين شمس في ١٢/٢١ وبيان اعضاء هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية في ١٢/٢٢) .

ثالثاً : مصر والولايات المتحدة

وأوضح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية تعاون السلطات المصرية وأن الخارجية الأمريكية ليس لديها أية شكوى من إجراءات الأمن التي توفرها السلطات المصرية للدبلوماسيين الأمريكيين العاملين بالسفارة .

ومن استقراء المجالات الرئيسية لتفاعلات البلدين طوال عام ١٩٨٧ يمكن الإشارة إلى أربعة مجالات رئيسية وهي : قضية الديون العسكرية ، التعاون العسكري ، التعاون الاقتصادي بشقيه الحكومي والنشاط الاستثماري الأمريكي في مصر ، وأخيراً مجال التسوية السياسية للقضية الفلسطينية .

فما يتعلق بقضية الديون العسكرية ، تعود جذورها إلى عام ١٩٧٨ عندما حصلت مصر على قروض عسكرية أمريكية بلغت مجملتها ٤,٥ مليار دولار ، وكان سعر الفائدة عليها مرتفعاً ، حيث تراوح ما بين ١٢,٥٪ و ١٤٪ طبقاً لسعر السوق في ذلك الوقت ، وتراوحت قيمة القسط السنوي على هذه الديون ما بين ٧٠٠ مليون و ٨٠٠ مليون دولار . وكان أهم شروط التعاقد على هذه القروض هو أن مصر حصلت على فترة سماح لا تدفع فيها أصل الدين لمدة ١٠ سنوات أي حتى عام ١٩٨٨ ، وفي تأخرها عن سداد القروض في الموعد المحدد لها تعلى ١٢ شهراً كفترة سماح أخرى بعد تأخير موعده سداد القروض حتى تقوم بسداده ، ولكن مع فرض عقوبة تأخير إضافية تصل إلى ٤ ٪ . ومع مرور الوقت تراكمت فوائد هذه القروض ، بحيث أن سداد هذه القروض وفوائدها أصبح يشكل عبئاً إضافياً على الاقتصاد المصري الذي يعاني من أزمة هيكلية حادة ومزمنة . لذلك اتجهت مصر منذ أربع سنوات مضت إلى التباحث مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تسوية مشكلة الديون العسكرية . وقدمت مصر عدة اقتراحات في هذا الصدد منها : إسقاط كل أو جزء من هذه الديون ، أو إسقاط كل أو جزء من فوائدها ، أو تخفيض هذه الفوائد . كذلك اقترحت أن تقوم الحكومة الأمريكية بتقديم قرض لتسوية الديون العسكرية دفعة واحدة ، وذلك بغائده لا تزيد عن ٣٪ ، مع فترة سماح لا تقل عن خمس سنوات ، بقصد تعويض ارتفاع نسبة الفائدة على ديون

يحتل عام ١٩٨٧ أهمية بارزة في العلاقات المصرية الأمريكية نظراً لما استجد فيه من أحداث كان موقف الطرفين منها - وخاصة الولايات المتحدة - بمثابة المحك العملي للعلاقات التي توصف بأنها علاقات من نوع خاص . فقد انتهى عام ١٩٨٦ ، مع استمرار القضب المصري لاكتشاف سر صفقات الأسلحة الأمريكية لايران بمساعدة إسرائيل الأمر الذي عرض مصداقية السياسة الأمريكية في المنطقة للاهتزاز ، هذا بالإضافة إلى أن مجمل التفاعلات المصرية الأمريكية خلال عام ١٩٨٦ قد أوضحت تباين وجهات النظر سواء بالنسبة للتسوية السياسية أو المساعدات الاقتصادية لمصر أو موقف كلا الطرفين من قضية الإرهاب الدولي .

وكانت صورة العلاقات المصرية الأمريكية خلال عام ١٩٨٧ امتداداً للصورة التي سادت عام ١٩٨٦ ، إلا أن هذا العام (١٩٨٧) تميز بحلول موعد سداد أقساط الديون العسكرية المصرية للولايات المتحدة وذلك بعد انتهاء فترة السماح طبقاً لشروط القرض الذي تم عام ١٩٧٩ مع ما لهذه القضية من أهمية وحساسية في قياس تطور العلاقات المصرية الأمريكية عموماً ، نظر الملاحظات الخاصة بالاقتصاد المصري . وليس بغريب أن تظل هذه القضية هي محور التفاعلات التي بدأت منذ الأسبوع الأول من يناير واستمرت خلال العام بين مقترحات أمريكية وعدم قبول مصري لها لأنها لا تتفق وطبيعة العلاقة الخاصة بين البلدين . وهكذا أصبحت مسألة فوائد الديون العسكرية إلى مسائل التسوية والمساعدات الاقتصادية ، وصفتة الأسلحة الأمريكية لايران كأسباب للتوتر النسبي في العلاقة بين البلدين . إلا أن حرص البلدين على محاصرة مظاهر الخلاف بدا واضحاً عندما حدثت واقعة الاعتداء على ثلاثة من أعضاء السفارة الأمريكية في القاهرة في الأسبوع الأخير من مايو حيث عمدت واشنطن إلى التهيؤ من شأن الاعتداء على أعضاء سفارتها وهو الاعتداء الذي أسفر عن إصابة اثنين بجروح بسيطة ، ونسب - فيما بعد - إلى ما سمي بمنظمة « ثورة مصر » .

٣ - أن القوائد الموعول مدادها سوف يتم فرض فوائد اضافية عليها طبقا للمقترحات الامريكية .

٤ - أن هذه المقترحات مقمنة لمصر ضمن ٣٧ دولة أخرى ، وي طرح هذا العديد من التنازلات حول حدود وطبيعة العلاقات الخاصة والمتميزة بين مصر والولايات المتحدة . والمفترض أن يتركب عليها حل خاص لمشكلة الديون المصرية المستحقة للولايات المتحدة .

ومن هذا المنطلق ارفعتم نغمة النقد للموقف الامريكي ازاء مسألة تسوية ديون مصر العسكرية وبصفة خاصة بعد التوصل الى اتفاق - اعتبر مثاليا - لتسوية مشكلة ديون مصر العسكرية للاتحاد السوفيتي في مارس ١٩٨٧ والذي على اثره طالبت اللجنة الفرعية للشرق الأوسط بمجلس النواب الادارة الامريكية بالبحث عن حل مرض لمصر غير الذي تحفظت عليه . وفي هذه الاثناء رفضت مصر اقتراحا امريكيا بعقد لقاء قمة بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير ، وذلك لاقتناع القيادة السياسية المصرية بعدم جدوى مثل هذا اللقاء . كذلك أجلت القاهرة البت في الطلب الامريكي الخاص باستئناف المناورات العسكرية المشتركة بين الجانبين بحجة أن القوات المسلحة مشغولة باجراء تدريبات عسكرية .

لكن بالرغم من ذلك لم تتعد حالة الاسياء المصري ازاء المقترحات الامريكية والانتقادات الموجهة لها اطار العلاقات الخاصة بين البلدين ، بل استمر الجانبان في تأكيد طبيعة العلاقات الخاصة والمتميزة بينهما وحرصهما على تدعيم وترسيخ هذه العلاقات . ومن هذا المنطلق بدأت الاتصالات بين مصر والولايات المتحدة الامريكية من أجل اعادة جدولة فوائد الديون في اطار اتفاق نادى باريس الموقع في ٢٢ مايو ١٩٨٧ مع الدول الدائنة ، حيث تم التوصل خلال اجتماع باريس الى مبادئ وقواعد محددة لاعادة جدولة الديون على اساس اجراء مباحثات بين مصر وكل دولة دائنة على حدة . كما تضمن الاتفاق اعادة جدولة الديون على مدى ١٨ شهرا ، مع فترة سماح تصل الى خمس سنوات ، وترتك لكل دولة تحديد سعر الفائدة أثناء المباحثات . وفي أثناء زيارة د . الجنزوري وزير التخطيط لواشنطن في ٩/٢٦ تم بحث موضوع الديون وتعلقت المباحثات بحسم الخلافات بين البلدين حول أرقام الديون وأسعار الفائدة . وفي منتصف نوفمبر تضاربت الأنباء حول حقيقة الموقف الذي انتهى اليه بالنسبة لمسألة الديون المدنية والعسكرية .

وقد أشارت الأهرام في ١١/١٢ الى أنه تم توقيع اتفاقية تقضي باعادة جدولة الديون المستحقة على مصر للولايات المتحدة . وأن الاتفاق تم وفقا لاتفاق نادى باريس الذي ابرم بين مصر والدول الدائنة في شهر مايو . وقد شمل الاتفاق المبالغ الذي تأخر سدادها وفقا لمركز الدين في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ وكذلك المستحقات خلال ثمانية عشر شهرا ابتداء من يناير ١٩٨٧ وحتى يونيو ١٩٨٨ .

مصر العسكرية لامريكا . وطلبت مصر أن يكون هذا القرض خارج الأموال المخصصة للمعونة الامريكية السنوية لمصر ، مع تأجيل أقساط الديون العسكرية والتي يبدأ سدادها مع منتصف عام ١٩٨٧ ، وذلك لمدة خمس سنوات على أن تبقى الفائدة كما هي .

ولقد جاءت الردود الامريكية على مقترحات مصر متضمنة الكثير من الملبات . فالرسالة التي بعث بها الرئيس ريجان الى الرئيس مبارك ، والتي سلمها له ريتشارد ميرفي ، أثناء جولته في المنطقة ، في مطلع يناير ١٩٨٧ ، تضمنت بعض الأفكار والمقترحات الامريكية حول تسوية مسألة الديون العسكرية ، لكنها لم تلق التأييد الكامل من قبل الحكومة المصرية .

وأشير في ذلك الوقت الى أن الادارة الامريكية وضعت عدة شروط لموافقتها المبدئية على خفض فوائد الديون العسكرية من ١٤٪ الى ٧٪ . ومن هذه الشروط : قيام مصر باقناع الملك حسين بالدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل ، والسماح للقوات الامريكية باجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات المصرية . هذا الى جانب اتخاذ خطوات جادة على طريق تطبيع العلاقات مع اسرائيل في كافة المجالات . وكان رفض مصر لبعض هذه الشروط سببا في عدم التوصل الى نتائج ايجابية .

واقترحت الإدارة الامريكية بديلين لتسوية مسألة ديون مصر العسكرية . الأول ، هو خفض فوائد هذه الديون من متوسط ١٤٪ الى ٧٪ ، وتحويل النسبة المخفضة ٦٪ لسدادها عام ٢٠٠٩ ، ويأتي هذا الحل في اطار خطة شولتز وزير الخارجية الامريكي لخفض فوائد الديون العسكرية على ست دول هي مصر واسرائيل وكوريا الجنوبية وتركيا والفلبين واندونيسيا . أما البديل الثاني ، فهو أن تقوم مصر بتسديد ديونها دفعة واحدة ، وذلك عن طريق الاقتراض من مجموعة من البنوك على اساس جدولة الديون وطبقا لاسعار الفائدة المخفضة ، أو أن يتم تأجيل سداد الديون لفترة طويلة يتم بعدها السداد دفعة واحدة .

إلا أن مصر لم تقبل بهذه المقترحات الامريكية وقد حدد الرئيس مبارك موقف مصر من المقترحات الامريكية في رسالة للرئيس ريجان في ١/٧ كما جرت اتصالات بين البلدين عبر القنوات الدبلوماسية دارت حول التحفظات المصرية والتي تحدثت في ما يلي :

١ - أن المقترحات لامريكية لا تسطكل أو جزء من الديون العسكرية المستحقة على مصر ، ولا تسطكل أو جزء من فوائد هذه الديون ، ولا تخفض هذه القوائد لكنها تؤجل سداد نصف هذه القوائد فقط .

٢ - أن نصف القوائد المقترح تأجيل سدادها سوف يجعل مصر تتحمل أعباء اجمالية تصل الى ٩,٥ مليار دولار سدادا للدين أصله ٤,٥ مليار دولار وهذا يعني أن تدفع مصر ٧٠٠ مليون دولار كل سنة لمدة ٢٧ سنة متواصلة .

ويتم بموجب هذا الاتفاق سداد الديون خلال عشر سنوات منها السنوات الخمس الأولى سماح تدفع فيها الفوائد فقط والسنوات الخمس الباقية تدفع فيها أقساط الفائدة وأصل الدين .

وقد قررت الادارة الامريكية في ١١/٢٧ إلغاء غرامة التأخير عن أقساط الديون العسكرية لمصر بأثر رجعي ومستقبلا ولكنها رفضت تأجيل سداد أقساط الديون (٧٠٠ مليون دولار يبدأ سدادها في نوفمبر) . وقد تردد أن هذا هو السبب في تأجيل زيارة المشير أبو غزالة حتى تبدي الادارة الامريكية مرونة ازاء ضمان مصر لدى مؤسستي بانكرز ترست وسولومون برازرز الامريكيتين لمنح مصر قرضا لسداد الديون العسكرية المستحقة لواشنطن بغرامة ٧٪ . إلا أن الادارة الامريكية اشترطت استخدام قاعدة رأس بناس المصرية بمنطقة البحر الأحمر استعدادا لمواجهة أى تصعيد لحرب الخليج وهو ما رفضته مصر .

١ . قضية المساعدات الاقتصادية :

رغم استمرار التفاعلات المصرية الخاصة بالمساعدات الامريكية لمصر ، واستمرار برنامج المعونة الامريكية الموجهة لمصر من خلال القوات الثلاث المعروفة : برنامج الاستيراد السلمي وبرنامج المشروعات وبرنامج القانون العام ٤٨٠ لفائض الحاصلات الزراعية ، فلم تفل التفاعلات في هذا الجانب من الاختلاف بين الطرفين حول أسس وأهداف المساعدات الاقتصادية لمصر . فقد وافقت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الامريكى في ٤/٣ على المساعدات الخاصة بمصر ، والتي اقترحتها اللجنة الفرعية للشرق الاوسط بمجلس النواب وهي ١٠,٣ مليار دولار مساعدات عسكرية ومنع لا ترد و ٨١٥ مليون دولار مساعدات اقتصادية و ١٨٠ مليون دولار من فائض الحاصلات الزراعية ، وبذلك يكون مجموع ما تحصل عليه مصر مليارين و ٢٩٥ مليون على أن يبدأ العمل بهذه الميزانية اعتبارا من أكتوبر ١٩٨٧ الى أكتوبر ١٩٨٨ . ويلاحظ على حجم المعونة لعام ١٩٨٧ أنها تثبيت لمقدار المعونة عند مقدارها للعام السابق ، رغم مطالبة مصر بزيادة حجم المعونة ككل ، في حين أكدت الولايات المتحدة أن الحجم الحالي للمعونة الامريكية لمصر يعد استثناء من الخفض الجذري في برنامج المعونة العسكرية الخارجية للعام الحالي ، حيث تم تخفيض الاعتمادات لبقية دول العالم بنسبة ٤٨٪ عما طلبته الادارة الامريكية فيما عدا مصر واسرائيل وباكستان والفلبين . ولم تكن زيادة حجم المعونة الامريكية هو المطلوب الوحيد ، فقد جرت اتصالات حول حصول مصر على اكبر قدر من المعونة الاقتصادية (٨١٥ مليون دولار) في صورة تحويلات نقدية . وهو الموضوع الذى تم بحثه في القاهرة بين الدكتور كمال الجنزورى والسيد فرانك كميل مدير وكالة التنمية الامريكية فى ١/١٥ ، وتم بحثه فى القاهرة فى ٦/٢١ فى لقاء الدكتور عصمت

عبد المجيد نائب مجلس الوزراء ووزير الخارجية مع اعضاء وفد الغرفة التجارية الامريكية ، وجرى بشأنه مفاوضات بين وزارة التخطيط وهيئة المعونة الامريكية لزيادة التحويلات النقدية المقدمة من الولايات المتحدة ضمن برنامج المعونة الامريكية : وتركزت على زيادة التحويلات النقدية من ١١٥ مليون دولار الى ٣١٥ مليون دولار بزيادة قدرها ٢٠٠ مليون دولار عما حصلت عليه مصر فى العام المالى السابق .

وبجانب زيادة حجم المعونة وزيادة التحويلات النقدية طالبت مصر بحرية أكبر فى استخدام هذه المساعدات ، وتشجيع الادارة الامريكية للشركات لاستثمار أموالها فى مصر ، وقد اشترطت الادارة الامريكية للاستجابة لآمالها فى هذه المطالب أن يتم الاتفاق بين البلدين على إعادة جدولة الديون ، وأن تلتزم الحكومة المصرية بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى أعنته في خطاب النوايا ، والذى قدم الى خبراء صندوق النقد الدولى في شهر مايو ، فضلا عن اشتراط الحصول على تسهيلات عسكرية لمواجهة تطورات حرب الخليج . وقد تكررت المطالب المصرية أثناء زيارة د . كمال الجنزورى وزير التخطيط للولايات المتحدة فى ٩/٢٦ ، وأيضا أثناء المباحثات التى أجراها نائب مدير وكالة المعونة الامريكية بالقاهرة فى ١٠/٢٥ ، والتى استمرت لمدة أسبوع . وفى ١٠/٣١ وافقت لجنة المخصصات التابعة لمجلس النواب الامريكى على برنامج المساعدات الامريكية لعام ١٩٨٨ . وتم تخصيص برنامج معونة لمصر بنصف مبلغ العام السابق . ويبدو أن الخلاف بين الادارة الامريكية ومصر حول قضيتي المساعدات الاقتصادية وتسوية الديون العسكرية كانت وراء تأجيل زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة التى كان مقررا القيام بها فى ١٠/٢٠ ، وقد صرح الرئيس مبارك فى ١١/٨ أن الظروف حالت دون اتمام الزيارة هذا العام ونحن نتفق على زيارة فى العام القادم .

وإذا كانت العلاقات الاقتصادية بين الحكومة المصرية والادارة الامريكية قد واجهت خلافات حادة ، فإن الأمر قد اختلف بعض الشيء بالنسبة للنشاط الاستثمارى الامريكى خلال عام ١٩٨٧ حيث أشار د . محيى الدين الغريب نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار عقب زيارة قام بها لواشنطن خلال يونيو ١٩٨٧ الى أنه تم الاتفاق على اقامة حوالى ٢٤ مشروعا مشتركا منها ٣ مشروعات تم الاتفاق عليها بشكل نهائى . وتدخل هذه المشروعات فى مجالات الصناعات الزراعية و انتاج الالبان واستصلاح الاراضى ، إلى جانب مشروعات فى مجالات الحاسبات الآلية والكمبيوتر والمعدات الطبية وتوربينات الكهرباء . وفى هذا الاطار زار القاهرة خلال يوليو ١٩٨٧ وفد من رجال الاعمال الامريكيين بولاية كاليفورنيا للبحث مع المسؤولين المصريين بشأن المشروعات الاستثمارية المشتركة .

وفى نطاق الاستثمارات الامريكية فى مصر يبرز القرار

تنظيم الترتيبات الخاصة بمناورات النجم الساطع التي يتم إجراؤها بين القوات المصرية ومجموعات من قوات الانتشار السريع الأمريكية . وأبلغت مصر الجانب الأمريكي بأن يتم الاتفاق على ترتيبات هذه المناورات وفقا للظروف السياسية والعسكرية خلال الاتصالات العسكرية التي تجري بين البلدين بصفة مستمرة وفي إطار اجتماعات اللجنة العسكرية المصرية الأمريكية المشتركة دون الحاجة لتوقيع مثل هذه الوثيقة .

ومن الموضوعات الخاصة بالتعاون العسكري بين مصر والولايات المتحدة موضوع إنتاج الدبابة الأمريكية ام - ١ ايه - ١ ابرامز المتقدمة وهو الإنتاج الذي سيحول تكنولوجيا السلاح الأمريكية المتطورة إلى مصر وتبعامأ أعلنه المشير أبو غزالة فإن مصر ستنتج من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ دبابة من هذا الطراز ، وأن واشنطن ستقدم القاهرة ١٦٨ مليون دولار لبدء إنتاجها عام ١٩٨٨ ، وقد جاءت موافقة الجانب الأمريكي بالرغم من معارضة اللوبي الصهيوني . وفي أثناء العام تسلمت مصر خمس طائرات انداز ميكرو من طراز ESC ، وصلت اثنتان منها في شهر فبراير والثلاث الأخرى في شهر أكتوبر .

٣ - قضية التسوية :

وبالنسبة للتفاعلات الخاصة بموضوع التسوية ، تمت التحركات الأمريكية المبكرة بزيارة ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط للقاهرة في العاشر من يناير بفرض تنشيط جهود السلام وفرص انعقاد المؤتمر الدولي لمسكر الجيود . ولكن زيارة ميرفي للقاهرة لم تسفر عن اتفاق وجهات النظر بشأن عقد المؤتمر الدولي ، فلم يكن التحرك الأمريكي يهدف إلى تحقيق تسوية وكسر الجمود فعلا بقدر ما كان يهدف إلى إنقاذ مصداقية السياسة الأمريكية بعد اكتشاف سر صفقات بيع الأسلحة الأمريكية لايران وذلك ظلت مواقف الطرفين متباعدة . وقد اعترفت مصر أن المؤتمر الدولي هو السبيل الوحيد الذي يمكن في ظله ، وعن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية بالمنطقة ، للتوصل إلى السلام الدائم والشامل وخاصة بعد التزام رئيس وزراء اسرائيل في الاسكندرية في ١١ سبتمبر ١٩٨٦ بالموافقة من حيث المبدأ على عقد المؤتمر ، وعن كيفية عقد هذا المؤتمر رأت مصر ضرورة مشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى جانب الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وأن تكون اللجنة التحضيرية للمؤتمر في إطار الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن أو إطار نرضيه الدول الأطراف المعنية . وعن كيفية اشترك الفلسطينيين في المؤتمر ، رأت مصر أن يتم ذلك من خلال وفد اردني فلسطيني مشترك طبقا لاتفاق عمان في فبراير ١٩٨٥ بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية . وعن كيفية إجراء المفاوضات رأت مصر أن يتم إجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل ومنظمة التحرير

الخاص بالقاء مشروع شركة جنرال موتورز الامريكية والخاص بتصنيع سيارة مصرية ، وهو المشروع الذي أثار جدلا سياسيا داخليا لمدة تزيد عن العام ، وارتبط بقضايا اقتصادية وعسكرية وخاصة قضية تسوية الديون العسكرية الواجبة المداد . ويعود هذا المشروع الى مارس ١٩٨٦ ، وتعرض للجمود في بداية عام ١٩٨٧ حيث تقدمت الشركة الأمريكية بمطالب اضافية للجانب المصري ، وفي حين رفضت الأخذ في الاعتبار مطالب الجانب المصري ، والخاصة باستغلال الطاقة المتاحة لدى الشركة المصرية الوطنية وتوعيتها عن الفرص الضائعة نتيجة تحويل الإنتاج من طراز الى آخر . وقد الفت وزارة الصناعة المشروع في ١٠/٢١ لاعتباره عديم الجدوى ، في حين اعتبرته بعض القوى السياسية والحزبية انتصارا سياسيا واقتصاديا في مواجهة أحد الاستثمارات الأمريكية التي حاولت اجهاض صناعة مصرية قائمة بالقفل .

٢ - التعاون في المجال العسكري :

لم يخل المجال العسكري من شد وجذب وظهرت خلال العام خلافات بين الطرفين حول أمور الترتيبات المشتركة وتوقيع وثيقة بشأنها ، وظهرت بين الحين والآخر مسألة تأجيل أو إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في رأس بناس المصرية وذلك في الوقت الذي بدت فيه خلافات الجانبين حول المساعدات الاقتصادية وتسوية الديون . وبالرغم من هذه المظاهر الخلافية حدثت تطورات تعاونية كما تم تبادل عديد من الزيارات بين المسؤولين العسكريين في كلا البلدين .

ففي يوم ٢٤/٧ زار القاهرة وزير القوات الجوية الأمريكية وفي ١٠/٨ زار القاهرة وفد من الكونجرس الأمريكي لكي يبحث مع المسؤولين بوزارة الدفاع التطورات الأخيرة بالمنطقة والتنسيق الأمني ، وذلك بعد تصاعد الموقف في الخليج ، وفي ١١/٩ زار القاهرة قائد القوات المركزية الأمريكية على رأس وفد من وزارة الدفاع الأمريكية وذلك للتمهيد لزيارة كاسبر واينبرجر لمصر في ٢٨/٩ في إطار جولته بالمنطقة . وقد ركزت مباحثات واينبرجر على تطورات الوضع في الخليج والتعاون العسكري المصري الأمريكي المشترك لتأمين البحر الأحمر وذلك خشية أن تقوم ايران بمحاولة لتفيم البحر الأحمر لقطع الطريق على السفن الحربية الأمريكية والأوروبية المتجهة للخليج .

وبالنسبة للمناورات المشتركة فقد بدأت في الخامس عشر من أغسطس في المنطقة غرب الاسكندرية على ساحل البحر المتوسط . وقد تميزت مناورات النجم الساطع المشتركة هذا العام بعدم التغطية الكافية اعلاميا . وقد أرجع المرابون ذلك إلى رغبة مصر في عدم اظهار الارتباط الشديد بينها وبين الولايات المتحدة خاصة في وقت تزيد فيه الوجود الأمريكي والقربي في الخليج وتزيد فيه احتمال التدخل الأمريكي . كما رفضت مصر عرضا أمريكيا بتوقيع وثيقة تفاهم عسكرية بين البلدين بشأن

الفلسطينية وهو أمر لا مفر منه في مرحلة محددة من عملية التسوية لأن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل بواسطة الحمام الزاجل على حد تصريح الرئيس مبارك لصحيفة الأنوار (٤/٥) . ولعقد المؤتمر ، على منظمة التحرير الفلسطينية أن تعترف بقراري الأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلى المنظمة أن تختار الأسلوب الأمثل للاعتراف بها مع وضع التحفظات التي يتفق عليها الفلسطينيون فيما بينهم .

على الجانب الآخر تفضل الولايات المتحدة أسلوب المفاوضات المباشرة على أسلوب المؤتمر الدولي إذ لا يرغب في مؤتمر دولي يهيم فيه الاتحاد السوفيتي وهي ترفض وجود منظمة التحرير الفلسطينية إلا اذا أعلنت المنظمة اعترافها بالقرارين رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وهكذا كانت زيارة ميرفي لمصر - ضمن زيارته لعدة دول في المنطقة هي إسرائيل والأردن والسعودية - في إطار استطلاع الأفكار دون التوصل الى نتائج ايجابية بشأن عقد المؤتمر الدولي ، وإن كان ميرفي قد حمل نتائج زيارته الى واشنطن ناصحا الخارجية الأمريكية بضرورة تحريك عجلة السلام للحفاظ على العلاقات مع الدول المعتدلة في المنطقة . وبناء عليه اتخذت الإدارة الأمريكية في أول فبراير قرارا " بعدم استثناء القبول بالمؤتمر الدولي " ولكنها وضعت شروطا وقيودا على عقد مثل هذا المؤتمر الدولي كمجرد ممر سريع للمفاوضات المباشرة الأردنية - الإسرائيلية حول مستقبل الضفة الغربية وغزة ، وبحيث لا يؤدي الى جعل الاتحاد السوفيتي شريكا فعلياً في تحقيق تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي .

ونتيجة للتقدم الطفيف في موقف الولايات المتحدة التقى الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية مع كل من السفير الأمريكي في القاهرة في التاسع من فبراير ، ونائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي والمبعوث الخاص لمنطقة الشرق الأوسط في ٣/٢٤ لبحث المساعي الرامية لاتفاق المؤتمر الدولي . ولكن استمر ارفض الولايات المتحدة للتحديث مع منظمة التحرير ادى الى استمرار الخلاف بين مصر والولايات المتحدة تجاه قضية التسوية مما جعل الدكتور عصمت عبد المجيد يدعو الولايات المتحدة الى تكثيف جهودها لتنشيط عملية السلام في المرحلة المقبلة ، كما صرح الدكتور أسامة الباز في ٢٨ مارس بأن المرونة الأمريكية مازالت عند حدها الآن .

ومع بداية إبريل حدث تطوران هامان أدبا الى تضيق الجهود مرة أخرى لعقد المؤتمر الدولي ، الأول : موافقة الرئيس السوري حافظ الأسد للتفاوض مع إسرائيل ، ولكن في إطار دولي ، وهي الموافقة التي ابتغها الرئيس الأسد للرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر أثناء زيارة هذا الأخير للمنطقة في النصف الأول من إبريل ، والثاني : ابداء واشنطن موافقة مبدئية على مشاركة الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الدولي ولكن

بشروط معينة هي إعادة الاتحاد السوفيتي لعلاقة الدبلوماسية مع إسرائيل ، وتمهيد هجرة اليهود السوفيت الى إسرائيل وهي الموافقة التي تمت في لقاء وزير خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في موسكو في النصف الأول من إبريل .

وخلال الشهور التالية جرت اتصالات مصرية أمريكية لبحث قضية التسوية . فقد التقى د . عصمت عبد المجيد مع وفد العلاقات الخارجية الأمريكي في ٤/٢٥ ، كما التقى بنائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي ، كما التقى سفير الولايات المتحدة في القاهرة في ١٦ إبريل وفي ٢٢ إبريل . ولعل أهم اللقاءات المصرية الأمريكية التي تمت في النصف الأول من العام كان لقاء الرئيس مبارك مع ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية في جنيف أثناء حضور الرئيس مبارك لمؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة في العاشر من يوليو . ولكن هذه الاتصالات لم تؤد الى حدوث تقدم في إمكانية عقد المؤتمر الدولي إذ ظلت العقبات الثلاث كما هي دون أي اتفاق بشأنها ، وهي العقبات الخاصة بالدور السوفيتي وحدوده ، والتمثيل الفلسطيني ومدى مشاركة المنظمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، والموقف الإسرائيلي الرافض لفكرة المؤتمر الدولي ومدى تأثير هذا الموقف بمسألة الانقسامات داخل الحكومة الإسرائيلية .

وقد وضع مثل هذا التباين المصري الأمريكي بصفة خاصة بعد لقاء الرئيس مبارك ووزير الخارجية الأمريكي شولتز الذي زار مصر في ١٠/١٩ لمدة ست ساعات في إطار زيارته لدول المنطقة والتي شملت كلاً من المملكة السعودية وإسرائيل ولقائه بعد ذلك مع الملك حسين في لندن .

وقد كانت زيارة شولتز لمصر هي الأولى منذ مايو ١٩٨٥ وتعلقت الزيارة ببحث جهود السلام وعقد المؤتمر الدولي مع مصر بالإضافة الى بحث الجوانب الثنائية والعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الجانبين (الأهرام ١١/٢٠) .

وبالنسبة لعملية السلام قدم شولتز مشروعاً لم يحظ سوى بموافقة اسرائيلية مشروطة بقبول الأردن لهذا المشروع في حين دعت مصر الى ضرورة الاسراع في تحريك الوضعية المتجمد الذي يعترض انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . ويشير هذا المشروع الذي لم يعلن رسمياً في مجمله الى اجراء مفاوضات مباشرة أردنية - اسرائيلية تحت اشراف مجموعة دولية مع اشتراك سوفيتي محدود ويكون التمثيل الفلسطيني ضمن وفد أردني . ولم يؤد المشروع الأمريكي الى أي تقدم في عملية السلام . وصرح شولتز بعد زيارته للمنطقة بأنه يتفق مع الاسرائيليين في بعض ما أبدوه من التزامات بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام وخاصة ما يتعلق باشتراك الاتحاد السوفيتي وهو التصريح الذي أدى الى انتقاد الاعلام المصري للموقف الأمريكي واعتباره " تراجعاً واضحاً للولايات المتحدة عن موقفها من موضوع المؤتمر الدولي " .

رابعاً : مصر والاتحاد السوفيتي

في النصف الثاني من يونيو لحضور مؤتمر الاتحاد النسائي العالمي وجرى أثناء الزيارة الاعداد لوضع بروتوكول للتعاون بين وزارتي الشؤون الاجتماعية في البلدين في مجال التدريب والشؤون الاجتماعية ومصانع الأجهزة التعويضية للمعوقين . أما عن الجانب السوفيتي فقد زار مصر السيد اناتولي جروميكو مدير المعهد الأفريقي التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية وأسمرت الزيارة أسبوعين ، وكان الغرض منها حضور ندوة الحوار المصري السوفيتي عن أفريقيا التي عقدت بالقاهرة وقد تقابل اناتولي جروميكو مع الرئيس حسني مبارك وبعض المسؤولين السياسيين . كما زار القاهرة في ١٨/٥ وفد اقتصادي سوفيتي على مستوى عال برئاسة نائب وزير التجارة لاجراء مباحثات مع وزير الاقتصاد المصري استهدفت تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم الصادرات المصرية للأتحاد السوفيتي . كما قام نائب وزير التجارة الخارجية السوفيتية بزيارة للقاهرة في ٢٢/٦ على رأس وفد تجاري للتحايت حول اتفاقية تبادل تجاري لمدة ثلاث سنوات . وبالإضافة الى هذا ، زار وفد من اللجنة السوفيتية للتضامن مع شعوب آسيا وأفريقيا القاهرة في ١٧/٣ للاجتماع مع اللجنة المصرية . وقد أصدرت اللجنتان المصرية والسوفيتية بياناً أكد على دعم العلاقات الثنائية بين القاهرة وموسكو في مختلف المجالات .

وقد التقى وزيرا خارجية البلدين في نيويورك في نهاية سبتمبر خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وبحثا تطورات قضيتي حرب الخليج وعقد المؤتمر الدولي . وفي ١٤/١٠ بحث النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتي مع المسؤولين المصريين في القاهرة تطورات الأوضاع في منطقة الخليج خاصة في ضوء تعذر تنفيذ القرار ٥٩٨ الصادر عن مجلس الأمن . وبعد أيام قليلة وفي ١٩/١٠ وصل القاهرة رئيس اللجنة السوفيتية لتضامن الشعوب الأفريقية والاسيوية ، كما أعيد افتتاح القنصليات السوفيتية في الاسكندرية وبورسعيد في ٢٦/١٠ . وعند اعادة انتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسية ثانية

خُطت العلاقات المصرية السوفيتية خلال عام ١٩٨٧ كثير ا من الخطوات الإيجابية . وإذا كان عام ١٩٨٦ هو عام العودة الى العلاقات الطبيعية بين مصر والاتحاد السوفيتي فان عام ١٩٨٧ قد شهد تحسناً ملحوظاً ، كما أشارت العلاقات في مجملها إلى وجود تفهم متبادل وتلاق في كثير من مواقف البلدين تجاه العديد من القضايا الدولية وخاصة ما يتعلق بالمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، والرغبة في وضع حد للحرب العراقية الإيرانية .

ومن النتائج البارزة النقاء ارادة البلدين حول تخطي عقبات السنوات الماضية والسعي نحو تطوير علاقات المستقبل وأعتداد الحوار وتبادل الآراء أساساً لمواجهة الاختلافات القائمة ولا سيما حول المسائل التجارية والاقتصادية . وقد أبدى الاتحاد السوفيتي رغبة في تقديم الدعم اللازم لمصر من أجل تخطي أزمتها الاقتصادية ، ورغبته في الاسهام في عمليات تطوير وتوسيع المشروعات الصناعية التي أقامها بالاشتراك مع مصر ، والتعاون في مشروعات الكهرباء التي ستنفذ خلال الخطة الخمسية الثانية ٨٧ - ١٩٩٢ .

وقد شهد عام ١٩٨٧ عددا من الزيارات المتبادلة بين الطرفين وتعددت مجالات التعاون . فمن الجانب المصري زار الاتحاد السوفيتي د . محمد محجوب وزير الأوقاف في الأسبوع الثاني من يناير لبحث أحوال المسلمين في الاتحاد السوفيتي وتخصيص عدد من المنح الدراسية لأبناء المسلمين هناك لتعلم اللغة العربية والدين الإسلامي في الأزهر كما قام د . عبد الأحد جمال الدين رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة بزيارتين لموسكو في النصف الثاني من فبراير وفي الأول من أغسطس ، وتم في الزيارة الأخيرة التوقيع على بروتوكول للتبادل الرياضي بين البلدين والتعاون في مجال التدريب . وقد قام د . يوسرى مصطفى وزير الاقتصاد بزيارة لموسكو وهي الزيارة التي نتجست عن توقيع إتفاق جدولة الديون المصرية للاتحاد السوفيتي في ٢٣/٣ كما زارت د . آمال عثمان الاتحاد السوفيتي

أشادت وسائل الاعلام السوفيتية وخاصة صحيفة أن شفتيا الناطقة باسم الحكومة بسياسة الرئيس مبارك ووصفتها بالقدرة على الأستمرارية والعروة .

وقبل نهاية العام استقبلت القاهرة وفد جمعية الصداقة السوفيتية المصرية برئاسة فينو جرادوف رئيس الجمعية ووزير خارجية روسيا الاتحادية حيث نتاحت مع عدد من المسؤولين المصريين ، واستقبله الرئيس مبارك في ١٢/٢٠ وأكد بعدها إتفاق وجهات نظر البلدين على ضرورة إتعاقد المؤتمر الدولي للمسلم في الشرق الأوسط في حين أشار فينو جرادوف الى تبادلته الأراء مع الرئيس مبارك حول الأوضاع في منطقة الخليج وأنه تم الإتفاق على ضرورة وقف الحرب العراقية الايرانية في أقرب وقت ممكن وتنفيذ القرار ٥٩٨ .

وقد تعددت أوجه التعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي في المجالات المختلفة فبالإضافة إلى ما سبق ذكره تم خلال عام ١٩٨٧ توقيع عشرين بروتوكولا فرعا بين البلدين يتعلق أهمها بدراسة مشروعات توسعات مصنع الحديد والصلب بحلولان ومجمع الألومنيوم بنجع حمادي وإنشاء بطارية أربعة في مصنع فحم الكوك وتجديدات شاملة لمصنع الزجاج في شبرا . كما أعيد في مارس ١٩٨٧ تشكيل جمعية الصداقة المصرية السوفيتية وعقدت في ٧/٥ الجمعية التأسيسية لجمعية الصداقة لانتخاب أول مجلس إدارتها برئاسة د . بطرس غالي . وفي ٩/٨ وقع بروتوكول للتعاون بين الاتحاد التعاوني الاستهلاكي المركزي والمجلس المركزي للتعاونيات السوفيتية ينص على تقديم منحتين دراسيتين لمصر للحصول على الدكتوراه في التعاون وعشرين منحة تدريبية . كما قررت وزارة الثقافة المصرية اشترك مصر في المعرض الدولي للكتاب بموسكو في شهر سبتمبر . وفي ١٠/٢٢ وقع البلدين بروتوكولا للتعاون الاعلامي .

ويلاحظ على تطور العلاقات المصرية السوفيتية خلال عام ١٩٨٧ ان التحسن في العلاقات بين البلدين جاء بطريقة تدريجية بعيدة عن التحولات الفجائية متسقا مع طبيعة دوافع كل طرف ومصالحه ، فمسانع القرار السوفيتي في ظل قيادة جوريانثوف سعى الى تحقيق تقدم في العلاقات مع مصر ، وساعد على ذلك التطورات غير الطيبة في العلاقات المصرية - الأمريكية والتي وقعت في نهاية ١٩٨٦ وبداية ١٩٨٧ ، حيث تعثرت المفاوضات المصرية - الأمريكية حول تخفيض الفائدة على الديون المصرية ، كما وصلت محاولات عقد المؤتمر الدولي للمسلم في الشرق الأوسط الى طريق مبدود ، فضلا عن اهتزاز مصداقية السياسة الأمريكية أثر اكتشاف صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران .

على أن التحسن في العلاقات المصرية السوفيتية لا يمكن فهمه فقط على أنه رد فعل لتعثر السياسة الأمريكية في المنطقة العربية . فقد جاء هذا التحسن في اطار المبادرة السوفيتية التي

ترمى الى ترسيخ قاعدة التعامل في العلاقات الدولية على أساس مبدأ المصالح المتبادلة . وضرورة التحلي بالروح العملية والابتعاد عن نزعة تشكيل العالم وفق ما يريده الدولة السوفيتية . ولذلك اتخذ الاتحاد السوفيتي عددا من الخطوات لتشيط دوره في المنطقة ، فأعاد جدولة الديون مع مصر ، وأجرى عددا من الاتصالات مع المسؤولين الاسرائيليين ، كما أجرى عددا من الاتصالات مع المملكة العربية السعودية ، وحصلت الكويت على معونة من السوفيت في صورة حماية بعض تجارتها البحرية .

وبالنسبة لمصر يأتي التقارب المصري السوفيتي في اطار توجهات القيادة السياسية المصرية لتحقيق التوازن في السياسة الخارجية تجاه القوتين العظميين وذلك لتدعيم وضع ودور مصر كدولة غير منحازة . كما أن مصر ترى أن مشاركة السوفيت واجبة وستكون ذات فعالية في ضمان التسوية الشاملة في الشرق الأوسط ، كما أن مصر ترى أن مشاركة السوفيت علاقتها مع موسكو حيث أن الاتحاد السوفيتي يعتبر الشريك التجاري الوحيد الذي لا يحتاج التعامل معه الى عملة صعبة ، وهذا يتفق مع ظروف مصر الاقتصادية . كما أن تطور العلاقات مع موسكو يتيح لمصر زيادة صادراتها ، كما يسمح باستيراد مستلزمات الصناعة من قطع غيار ومعدات وخامات فضلا عن صفقات الفحم والورق .

ويمكن القول أن التفاعلات المصرية السوفيتية خلال عام ١٩٨٧ قد تمحورت حول النقاط التالية :-

١ - تسوية مسألة الديون العسكرية المستحقة على مصر :

بحلول عام ١٩٨٧ حان موعد سداد أقساط الديون السوفيتية المستحقة على مصر بعد أن كانت مجمدة منذ عام ١٩٧٧ بقرار من جانب واحد أصدره الرئيس السادات ، وكانت قد أجريت في ديسمبر ١٩٨٦ جولة من المباحثات لمدة عشرة أيام بشأن القضايا المتعلقة بمسألة الديون العسكرية المستحقة على مصر وهي المباحثات التي توقفت يوم ١٩٨٦/١٢/٢١ دون التوصل الى اتفاق . وتم تأجيل المباحثات الى مارس ١٩٨٧ .

وعطلت مشكلة تسوية الديون العسكرية على مصر في حجم هذه الديون وسعر الفائدة عليها وطريقة سدادها . وكان الاتحاد السوفيتي يرى ضرورة تسوية مشكلة الديون كمقدمة للاتفاق على بروتوكول تجاري لمدة سنوات يضمن زيادة التبادل التجاري بين البلدين .

وأخيرا تم في موسكو أثناء زيارة الدكتور بسري مصطفى للاتحاد السوفيتي في مارس ١٩٨٧ التوصل الى اتفاق لحل مشكلة الديون العسكرية التي تقدر بحوالي ثلاثة مليارات دولار ، وتقرر سدادها على ٢٥ سنة منها ست سنوات فترة سماح مع اقساط فوائد الديون تنعما . وتمت الموافقة على أن يتم سداد الأقساط في صورة سلع ومنتجات يتم الاتفاق عليها من خلال

الامسترليني الحسابي تم الاتفاق على تعديل قيمة الجنيه الاسترليني على ثلاث مراحل أولها في مايو ١٩٨٧ وثانيها في سبتمبر ١٩٨٧ والثالثة في سبتمبر ١٩٨٨ وذلك لضمان زيادة حجم المعاملات التجارية بين البلدين بصورة ملحوظة . وبالفعل تم في أول مايو رفع سعر الجنيه الاسترليني الحسابي الى ١٣٥ قرشا بدلا من ٧٠ قرشا على أن يبدأ تطبيق هذا السعر على التعاقدات التي تبدأ بعد ذلك ، الا أن قرار مصر برفع سعر الدولار - الحر الى ٢٢٠ قرشا في ٦/١١ جاء بمثابة ضاعفة للميزة التي حصل عليها الاتحاد السوفيتي بعد رفع مصر لسعر الجنيه الاسترليني الحسابي الى ١٣٥ ، اذ وفقا لذلك انخفضت أسعار الشراء مرة أخرى من الاتحاد السوفيتي الذي قام بعدد من الخطوات هي :

- ١ - سحب الجانب الأعظم من الكميات التي تضمها البروتوكول الموحد مع مصر .
- ٢ - الاصرار على رفع الأسعار وفقا للاتجاه السائد للأسعار العالمية .
- ٣ - الرغبة في عدم تنفيذ توريد باقي الكميات المتبقية من بروتوكول عام ٨٦ / ١٩٨٧ .
- ٤ - الرغبة في قصر البروتوكول على الفترة من يوليو ١٩٨٧ إلى ديسمبر ١٩٨٧ أما الجانب المصري فقد سبق أن أحجم عن توريد احتياجات الاتحاد السوفيتي من القطن وقدرها ٥٢٠ ألف طن .

٣ - زيادة حجم التبادل التجاري وتوقيع اتفاقية تجارية طويلة الأجل :

لاشك في أهمية التبادل التجاري بين مصر والاتحاد السوفيتي ، اذ تستفيد مصر من تنمية صادراتها إلى الاتحاد السوفيتي حيث تواجه هذه الصادرات منافسة وقيدا في السوق الغربي كما أنها تستفيد من وارداتها اللازمة للتنمية في ظروف أزمة ميزان المدفوعات المصري فالسلع المصدرة من مصر إلى الاتحاد السوفيتي هي سلع تقليدية في حين أن السلع المستوردة هي سلع استثمارية لها أهميتها .

٤ - الاتصالات من أجل عقد مؤتمر دولي ، وحرب الخليج :

تم عديد من اللقاءات بين المسؤولين من كلا الدولتين بغرض التباحث حول التسوية السياسية والقضائية العربية . وتشير نتائج هذه الاتصالات إلى وجود اتفاق في وجهات النظر بين مصر والاتحاد السوفيتي بشأن عقد المؤتمر الدولي . فقد صرح د. عصمت عبد المجيد لصحيفة ابرافدا في ٣/٥ أن الموقف السوفيتي إيجابي تجاه عقد المؤتمر الدولي ، وأن هناك تقاربا في

البروتوكول التجاري المعمول به بين البلدين . والجدير بالملاحظة أن هذا الاتفاق الذي أبرم في الربع الأول من العام جاء مثاليا في بنوده ويراعى إلى أقصى درجة الظروف الصعبة التي يعانيها الاقتصاد المصري . كما جاء في الوقت الذي ظلت فيه الإدارة الأمريكية على موقفها الرافض لمطالب مصر الخاصة بتسوية مشكلة الديون المسنحة عليها للولايات المتحدة ، الأمر الذي يتيح نوعا من المقارنة نجح نتائجها لصالح تطور العلاقات السوفيتية المصرية . فضلا عن أن هذا الاتفاق أتاح مناخا ويدا عكس نفسه على كافة التفاعلات الثنائية الأخرى حتى نهاية العام .

٢ - مشاكل التجارة بين البلدين :

وهي المشاكل التي حالت دون التوصل إلى اتفاق في محادثات ديسمبر عام ١٩٨٦ والتي تمثلت في :

- أ - أسلوب استخدام الرصيد المصري الدائن لدى بنك الدولة السوفيتي والذي يبلغ حوالي ٤٠٠ - ٤٥٠ مليون جنيه امسترليني حسابي . وكانت وجهة النظر السوفيتية أن يخصم هذا الرصيد لحساب ديون الاتحاد السوفيتي ، بينما رأت مصر أن يظل كـ رصيد تجاري لاستخدامه في استيراد الواردات المصرية لتطوير المصانع .

ب - سعر صرف الجنيه الاسترليني الحسابي والذي يحتسب بسعر ٧٠ قرشا بما يعوق حركة التبادل التجاري بين الجانبين . فقد دأب المصدرون المصريون بالتصايعين العام والخاص على رفع أسعار السلع لتعويض انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني الحسابي مما أدى إلى وقف الجانب السوفيتي لهذه السلع نظرا لارتفاع أسعارها ، وفي المقابل أصبح الاتحاد السوفيتي يرفع أسعار السلع المصدرة منه إلى مصر .

وفي حين طالب الاتحاد السوفيتي بالاحتكام إلى الأسعار العالمية كمؤشر يطالب المصدرون المصريون بسعر صرف مجز حتى يستمروا في التصدير إلى السوق السوفيتية وقد ظلت مصر تتعامل مع الاتحاد السوفيتي بالجنيه الاسترليني الحسابي - رغم أنها ألغت اتفاقيات الدفع بالجنيه الاسترليني الحسابي مع الكتلة الشرقية - لعدم توافر النقد الأجنبي الذي يغطي واردات مصر من الاتحاد السوفيتي ، كما أن تسديد الديون العسكرية بالجنيه الاسترليني الحسابي يعد لصالح مصر ، في حين أن اطلالة سداد الديون العسكرية بالعملة الحرة في غير صالحها على الإطلاق وسوف يؤدي إلى زيادة أعباء الدفع .

وقد تضمن اتفاق ٢٠ مارس ١٩٨٧ بالإضافة إلى تسوية مسألة الديون العسكرية على مصر تسوية للمشاكل التجارية بين البلدين . فقد تمت تسوية مشكلة الرصيد المصري الدائن الذي تركه نتيجة لزيادة الصادرات المصرية للاتحاد السوفيتي عن الواردات منه خلال عشر سنوات سابقة من أجل المساعدة في تسديد الدين ، وقد اتفق على اعتباره تسديدا للديون العسكرية والمدنية كمقاصة . وبالنسبة لمشكلة سعر صرف الجنيه

الرؤية بين مصر والاتحاد السوفيتي حول هذا الهدف . فقد طرح الاتحاد السوفيتي اقتراحا بتشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر وهو اقتراح حظي بتأييد في الأمم المتحدة .

وقد اجريت اتصالات بين مصر والاتحاد السوفيتي بشأن عقد المؤتمر الدولي منها زيارة نائب للرئيس السوفيتي اندريه جروميكو للقاهرة على رأس وفد في منتصف يونيو لبحث الجهود السوفيتية لعقد المؤتمر الدولي ، وزيارة مساعد وزير الخارجية السوفيتي لمصر في ٧/٢٠ ، وقد صرح المسئول السوفيتي أن بلاده حريصة على انعقاد المؤتمر الدولي ولا ترفض اجراء مفاوضات ثنائية بين الاطراف المعنية ولكنها ترى في الوقت نفسه أن هناك قضايا لا بد أن تحل جماعيا مثل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وهل هي أراضي عربية أم كل الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ وكذلك قضية الضمانات المطلوبة . وفي ٨/٦ ارسل د . عصمت عبد المجيد رسالة الى ادوارد شفر نازده في إطار المشاورات المستمرة بين القاهرة وموسكو . كما تقابل د . عبد المجيد وشفر نازده في ٩/٢٢ أثناء حضورهما اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وبجانب الاتصالات الخاصة بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط خضعت الحرب العراقية الايرانية للتباحث بين الجانبين المصري والسوفيتي وبخاصة حول العرض الذي تقدم

به الاتحاد السوفيتي لسحب جميع القوات والقواعد والسفن العسكرية الأجنبية من الخليج العربي وانهاء الصراع بين العراق وايران وقد أعرب د . عصمت عبد المجيد في ٣/٥ عن تقدير مصر للموقف السوفيتي نظرا لما ينسب به من ايجابية تجاه الرغبة في وضع حد للحرب العراقية الايرانية ، وأن مصر ترحب بذلك وتشجعه كما أن الحرب العراقية الايرانية كانت مجالا للمباحثات بين د . أسامة ألباز وسفير موسكو في القاهرة في ٦/٢٨ ، وأيضا في لقاء الرئيس مبارك مع فينو جرادوف وزير خارجية روسيا ورئيس جمعية الصداقة المصرية - السوفيتية في ١٢/٢٠ .

٥ . التفاعلات العسكرية :

رغم التطور الايجابي في كافة جوانب التفاعلات بين البلدين فإن المجال العسكري لم يشهد سوى تطورا محدودا تمثل في الاتفاق في مارس على اعادة تزويد مصر بقطع الغيار اللازمة للأسلحة السوفيتية التي ما تزال تستخدمها القوات المسلحة المصرية . كما وافقت مصر من حيث المبدأ على تزويد السفن الحربية السوفيتية بالبنترول في الموانئ المصرية . وقد طلب الاتحاد السوفيتي من مصر تقديم تسهيلات للسفن الحربية في الموانئ المصرية بالبحرين المتوسط والأحمر ، ولم يعلن القرار المصري في هذا الصدد .

خامساً : مصر وأوروبا

اهتمت الدبلوماسية المصرية بتدعيم العلاقات مع دول القارة الأوروبية الشرقية والغربية على السواء وكذلك مع مجموعة السوق الأوروبية ، وقد تمحورت السياسة الخارجية المصرية حول قضيتين أساسيتين وهما القضية الاقتصادية حيث سعت مصر الى الحصول على مزيد من الدعم الاقتصادي الأوروبي وكذلك المساعدة في إعادة جدولة الديون المصرية ومساندة مصر في مفاوضاتها مع البنك الدولي . ثم القضية للسياسة عن طريق حشد التأييد الأوروبي لفكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

١ - مصر والسوق الأوروبية المشتركة :

سعت مصر لكسب الدعم الاقتصادي من دول السوق المشتركة كلفتت من تحركاتها في هذا المجال الأمر الذي أسفر عن دعوة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (في ٥/٩) حكومات الدول الأعضاء في السوق للتدخل لدى صندوق النقد الدولي وحثه على أخذ الاعتبارات السياسية والاجتماعية في مصر بجانب الاعتبارات الاقتصادية عند تحديد القواعد التي سيتم العمل بها لدى توقيع اتفاق جديد بين الجانبين ولدى إعادة جدولة الديون المصرية كما اعربت الجمعية عن تضامن المجلس مع مصر للبحث بصفة عاجلة عن انسب الطرق للتعاون مع مصر في مجالات الاهتمام المشترك .

وقد استمرت دول السوق في مساعداتها لمصر حيث وقعت في أوائل ابريل اتفاقاً مع مصر لتصدير قطن مصرى قيمته ١٠٠ مليون دولار كما ازدادت حصص القطن المصرى المصدر بنسبة ٢٥٪ عن الاعوام السابقة . وتم في ٤/٢٧ توقيع البروتوكول الثالث للتعاون بين مصر ودول السوق للسنوات الخمس القادمة ، وهو البروتوكول الذى تضمن تقديم معونة

قدرها ٥٠٧ ملايين دولار من بينها ٢٨١,٣٧ مليون دولار قروضاً ميسرة من بنك الاستثمار الاوروبى و٢١٣,٥٧ مليون دولار منح لا ترد من موارد الميزانية الأوروبية .

كذلك قدمت دول المجموعة في أواخر أغسطس قرضاً لمصر قيمته ٤٨,٥ مليون دولار ومعونة مالية أخرى قدرها ٢ مليون دولار . وفي ١٠/٢٠ وافقت دول السوق على تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات الزراعية المصرية بنفس المعدلات والفترات الزمنية الممنوحة لصادرات اسبانيا والبرتغال بحيث تصل الى الاعفاء التام بعد انتهاء الفترة الانتقالية لانضمام الدولتين للمجموعة . وفي نهاية أكتوبر وقعت مصر والسوق بروتوكولاً للتعاون المالى للسنوات الخمس ٨٧ - ١٩٩١ تحصل مصر بمقتضاه على ٥٢٠ مليون دولار منها ٣٢٠ مليون منحة لا ترد و ٢٩٠ مليون على هيئة قروض من بنك الاستثمار الأوروبي وتم في ١١/٢٩ توقيع ورقة عمل للاتفاق على توزيع القروض المخصصة لمصر طبقاً لهذا البروتوكول . وعلى الصعيد السياسى سعت مصر الى تنشيط الدور الذى يمكن أن تقوم به المجموعة الأوروبية في عملية السلام ، فأصدر وزراء خارجية دول السوق في اجتماعهم الذى عقد في بروكسل في ٢٢/٣ بياناً يدعو لمقعد المؤتمر الدولي بمشاركة كافة الاطراف المعنية والاطراف الأخرى التى يمكنها الاسهام فى حل المشكلة . وكان موقف المجموعة حتى صدور هذا البيان لا يرى ضرورة لمقعد المؤتمر الدولي للسلام وعلى الرغم من دقة وإحكام صياغة البيان الأوروبى على غرار تلك البيانات التى تترك المجال واسعاً أمام الاجتهادات والتفسيرات ، الا أنه يعد تقدماً فى الموقف الأوروبى عامة ، وقد رحبت مصر بالبيان على الرغم من عدم إشارته من قريب أو بعيد الى منظمة التحرير الفلسطينية فى حين اعلن وزير خارجية بلجيكا ورئيس المجموعة فى ذلك

ومن جانبها أصدرت الحكومة الفرنسية بياناً تنصر فيه هذا القرار جاء فيه أن فرنسا تبذل كل ما في وسعها . وفي حدود إمكاناتها . لمساندة مصر من أجل تجاوز مرحلة الصعوبات المالية والاقتصادية التي تعانيها سواء على المستوى الثنائي أو في مفاوضاتها مع البنك الدولي ومع الدول الغربية الدانة من أجل التوصل إلى اتفاق لاعادة جدولة الديون المصرية بأفضل الشروط الممكنة ، وهو ما يعني محاولة نقل القضايا الاقتصادية إلى مستوى أعلى من مستوى العلاقات الثنائية أي إلى مستوى نادي باريس .

وعلى الجانب المصري كان هناك نعتيم رسمي على هذه الأزمة ربما في محاولة لتجاوزها من خلال الاتصالات الثنائية ، وفي حين أن خبر وقف تسليم طائرات الميراج لمصر نشر في جريدة الوفد في ٨/٤ فقد أوردته الأهرام في ١٠/٤ مع تعليق يحمل عتاباً مصرياً .

وقد تمت تسوية هذه الأزمة في يونيو أثناء زيارة المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع لباريس في الفترة من ١٥ - ٦/٢١ حيث أعلنت فرنسا في ٦/٢١ الإفراج عن عدد من طائرات هذه الصفقة مع التأكيد على أن لجنا فنية من البلدين سوف تقوم ببحث توريد باقي طائرات الصفقة دون الارتباط بمواعيد أسطولها وقد وصلت أولى هذه الطائرات في ٧/٩ حيث صرح المشير أبو غزالة ... بأن كل ما يتعلق بالصفقة قد تم حله في إطار العلاقات الطيبة بين مصر وفرنسا . كما التقى الرئيس مبارك وميتزران في جنيف في يوليو وصرح الرئيس مبارك في أعقاب هذا اللقاء بأن هناك تفاهاماً كاملاً وتوافقاً مع الرئيس ميتزران حول فكرة المؤتمر الدولي .

وعلى الصعيد الاقتصادي تم في ٧/١٢ توقيع بروتوكول التعاون بين البلدين لاستمرار اعداد دراسات تخطيط وتنمية اقليم القاهرة الكبرى متضمناً المرحلة الخامسة من الدراسات التي بدأت عام ١٩٨١ وتبلغ قيمة البروتوكول ٣ ملايين فرنك فرنسي منحة لا ترد . وفي ٨/٩ تم الاتفاق على اعادة جدولة الديون الفرنسية المستحقة على مصر وفي ٩/٢٦ تم أثناء زيارة شيراك للقاهرة افتتاح مترو الاتفاق لها توقيع ثلاثة عقود جديدة بقيمة اجمالية ١٨٤٠ مليون فرنك فرنسي لبناء محطة حرارية في أبي قير ومصنع اسمنت وشبكات اتصال تليفوني . كذلك قدمت فرنسا في ٩/٣٠ قرضاً بقيمة ١,٢ مليار فرنك فرنسي لإنشاء وحدة خامسة بمحطة توليد الكهرباء في أبي قير . وتم في ١١/٧ توقيع البروتوكول المالي الجديد بقيمة ٢٤٤٨ مليون فرنك فرنسي منح وقروض ميسرة وتسهيلات تجارية منها ١٠٠ مليون منح و١٤٤٧ مليون قروض ميسرة و٩١١ مليون فرنك تسهيلات تجارية .

● بريطانيا : اهتمت مصر بتنشيط علاقاتها مع بريطانيا سعياً وراء دور بريطاني أكثر تفهماً للظروف المصرية وأكثر استقلالية عن السياسة الأمريكية ، لا سيما وأن بريطانيا تعد أكثر دول المجموعة الأوروبية تشدداً تجاه المطالبات المصرية في

الوقت ، في ٣/١٦ ، ان المجموعة تؤيد مشاركة المنظمة في المؤتمر الدولي المزمع عقده . ومن هنا فقيمة البيان تظل قائمة في كونه أول وثيقة رسمية جماعية من قبل المجموعة الأوروبية تنادى بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، واستمراراً للجهود المبذولة في هذا الصدد كانت زيارة رئيس المجموعة الأوروبية للقاهرة في ٤/١٦ ، ثم دعوة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ٨/٥ حكومات وبرلمانات الدول الـ ٢١ الأعضاء لتأييد فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

٢ - مصر والدول الأوروبية الغربية :

شهدت العلاقات المصرية الأوروبية على المستوى الثنائي نشاطاً مكثفاً سواء مع الدول الأوروبية الغربية أو الشرقية .

(أ) الدول الأوروبية الغربية :

اتجهت الدبلوماسية المصرية إلى التركيز أكثر على مجموعة دول أوروبا الغربية على المستوى الثنائي ، ف بجانب الاهتمام بها كمجموعة في إطار السوق الأوروبية والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، اتجهت مصر إلى تدعيم العلاقات الثنائية بينها وبين عدد من الدول مثل فرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا واسبانيا .

● فيالسنسية لفرنسا : شهد عام ١٩٨٧ ارتفاعاً في كم التفاعلات المصرية الفرنسية انعكس في الزيارات المتبادلة والانفاقيات الاقتصادية والعسكرية .. فجاء وزير التجارة الخارجية الفرنسي للقاهرة في يناير حيث تم توقيع بروتوكول للتعاون التجاري لسد الفجوة في مجال التبادل التجاري بين البلدين بقيمة ١١,١ مليون فرنك فرنسي . وأعقب ذلك زيارة جاك شابان دالماس رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية في فبراير ثم موريس مور عضو مجلس الشيوخ ووزير الشؤون الخارجية الأسبق في مارس .

وإثناء هذا التصاعد في العلاقات المصرية الفرنسية شهدت هذه العلاقات أزمة مفاجئة في أبريل تمثلت في إيقاف شركة داسو الفرنسية لصناعة الطائرات تسليم الدفعات الجديدة من طائرات ميراج ٢٠٠٠ لمصر بسبب توقف مصر عن سداد الاقساط المستحقة عن الطائرات التي تسلمتها من قبل . وكان الرئيس مبارك قد حصل - أثناء زيارته لباريس في ديسمبر ١٩٨٦ - على وعد من الرئيس الفرنسي ميتزران ورئيس وزرائه جاك شيراك بوصول هذه الطائرات في مواعيدها دون التقيد بأقساط الثمن الذي تدفعه مصر . ولكن الأزمة في أن هذه الطائرات كان مخططاً ان تحصل عليها مصر وفق قروض من الحكومة الفرنسية تقوم بتسديدها لشركة داسو ، ومن ثم فإن وقف التسليم يعتبر قراراً حكومياً نظراً لأن الشركة لا تقدم على قرار شبيه بذلك إلا بعد التشاور مع الحكومة .

المجال الاقتصادي حيث تزعمت رفض زيادة مساعدات المجموعة لمصر . (الوفد ٥/١٥) .

وانعكس ذلك الاهتمام في كثافة اللقاءات والزيارات المتبادلة فاستقبلت القاهرة في يناير نائب وزير الخارجية البريطاني ثم وزير الدولة البريطاني للدفاع في فبراير كما زار كل من د . اسامة الباز ود . بطرس غالي لندن في مايو .

وتم في مارس توقيع اتفاقية للتعاون الفني بين البلدين ، كما سحبت بريطانيا تحفظاتها بشأن مشاركة الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الدولي .

وفي ٦/١٢ تم توقيع عقد مع بريطانيا لانشاء محطات محولات كهربائية بقيمة ٧٥ مليون جنيه وتوقيع اتفاق للتعاون العلمي بين البلدين في مجال تلوث المياه والتربة في ٦/٢٢ . وعلى الرغم من أن النصف الثاني من العام شهد زيارات متبادلة مكثفة (زيارة د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية للندن في ٧/١٠ وسفر وزير السياحة في ٧/٥ ووصول جيفر هاو وزير خارجية بريطانيا للقاهرة في ١٠/٢٩) إلا أن ذلك لم يسفر عن بلورة اتجاه بريطاني ايجابي تجاه قضايا السياسة الخارجية المصرية فظل الموقف البريطاني على تشده حيث لم تتم جدولة الديون المصرية ، كما لم تتبلور مواقف بريطانية أكثر ايجابية وتنسيقا مع حركة الدبلوماسية المصرية بالنسبة لموضوع المؤتمر الدولي .

● ألمانيا الغربية : اهتمت الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٨٧ بتنمية وتدعيم علاقاتها مع ألمانيا الغربية نظرا للثقل الذي تتمتع به بون في المجموعة الأوروبية من ناحية ولوزنها الاقتصادي من ناحية أخرى .

وفي هذا الإطار تعد ألمانيا الغربية من أكثر الدول الأوروبية الغربية تجاوبا مع المطالب المصرية لا سيما على الصعيد الاقتصادي فقدتمت في يناير قرضا لمصر قيمته ٦٠ مليون مارك للمساهمة في تمويل المشروعات الصناعية الجديدة ومنحت مصر في فبراير مساعدات اقتصادية وفنية قيمتها ٢٦٨ مليون مارك منها ٢٢٥ مليون قروض تسدد على مدى ٥٠ سنة منها ١٠ سنوات سماح وبفائدة ٠,٧٥ ٪ و ٣٣ مليون مارك منحة لا ترد . وفدتمت في مارس ٨٠ مليون مارك قرضا ميسرة بتسهيلات في الدفع و ٣٤ مليون مارك منحة لا ترد و ١٦٣ مليون مارك لاعادة تأهيل شركات الغزل والنسيج ومحطات القوى والمحولات الكهربائية . كما قدمت في مايو خمسة ملايين مارك لتمويل مشروع انشاء ثلاث وحدات لانتاج كافة مستلزمات الملابس الجاهزة وكذلك تم في مايو عقد صفقة متكافئة قيمتها ٤٠ مليون مارك .

ثم تلت المساعدات الاقتصادية الالمانية لمصر فتح في ٦/١٢ تقديم قرض الماني لمصر قيمته ٧٥ مليون دولار ثم آخر في ٦/١٣ قيمته ٥٠ مليون مارك ثم ١٥ مليون مارك في ٧/١٤ و ٣ ملايين مارك في ٧/١٥ و ١٣٨ مليون مارك في ٨/٦ وتم في أغسطس توقيع البروتوكول الخاص بالتعاون الاقتصادي

لعام ١٩٨٧ والذي حصلت مصر بموجبه على ٢٣٥ مليون مارك قروض ميسرة .

وكذلك تم في ١٢/٨ اثناء زيارة هانز ديتريش جينشر وزير خارجية ألمانيا التوقيع على اتفاقيتين لاعادة جدولة الديون المصرية المستحقة لالمانيا ومنع الازدواج الضريبي بين البلدين .

كما وصل وفد اقتصادي ألماني في ١٢/١٣ برئاسة مستشار وزارة المالية الألماني لاجراء محادثات حول القروض التي حصلت عليها مصر من هيئة ضمان الصادرات الالمانية والتي تبلغ سنويا ٤٠٠ مليون مارك وكذلك حول سداد القروض الالمانية طويلة الأجل والتي تبلغ ٢٣٠ مليون مارك سنويا والتي كانت تحصل عليها مصر سنويا خلال السنوات الماضية .

وعلى الصعيد السياسي اظهرت ألمانيا تقديرها لنور مصر على الساحتين العربية والاقليمية وذلك من خلال الرسالة التي بعث بها وزير الدولة للشئون الخارجية في منتصف يناير الى الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت يطالبه فيها بضرورة عودة مصر كعضو كامل في جامعة الدول العربية والوصول الى سياسة موحدة تجاه النزاع العربي - الاسرائيلي .

● إيطاليا : قنعت إيطاليا خلال العام ١٩٨٧ المزيد من الدعم الاقتصادي لمصر ، ولعبت دورا هاما في التجاوب مع المطالب المصرية فانعكس ذلك في تزايد الزيارات المتبادلة بين البلدين :

- على الصعيد الاقتصادي قنعت إيطاليا في فبراير ٩ ملايين دولار كمحطة لا ترد لدعم التطبيقين والفنيين بالقطاع العام ، ووافقت في ابريل على المشاركة في تمويل البرنامج القومي الخاص باقامة ٤ محطات لتوليد الكهرباء تعمل بالقمح . وتم في مايو توقيع اتفاق حصلت مصر بموجبه على ١٥٠ مليون دولار كقرض ميسر يسدد على ٢٠ سنة منها ١٠ سنوات سماح وبفائدة ١,٥ ٪ وعلى صعيد الزيارات المتبادلة جاءت زيارة جيوفاني مبادوليني رئيس مجلس الشيوخ الايطالي للقاهرة في ٩/٢٢ ثم زيارة وزير الدفاع في ١٠/٢١ .

● اسبانيا : شهد عام ١٩٨٧ تصاعدا ايجابيا في العلاقات المصرية الاسبانية فجاءت زيارة فيليب جونزاليز رئيس الوزراء للقاهرة في يناير ١٩٨٧ مبرة عن هذا التصاعد وهي الزيارة التي تم خلالها اعلان تأييد اسبانيا لمبادرة الرئيس مبارك لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وكذلك موافقة اسبانيا على جدولة الديون المصرية - وإن كانت الموافقة الاخيرة اشترطت ان يتم ذلك من خلال المباحثات التي تجري من خلال صندوق النقد الدولي والدول الدانئة لمصر . كذلك تم في ٥/١٧ - اثناء زيارة وزير الطاقة والصناعة الاسباني - توقيع بروتوكول للتعاون الفني في مجال الكهرباء والطاقة غير التقليدية .

وأعلن د . عاطف صدقي رئيس الوزراء في ١١/١٣ عن اتفاق مصر واسبانيا على اعادة جدولة الديون المصرية المستحقة لاسبانيا . وفي ١٢/٢٠ عقدت اللجنة المصرية الاسبانية

المشتركة أول اجتماع لها في مدريد ورأس الجانب المصري د . عصمت عبد المجيد والجانب الاسباني فرانسيسكو فرنانديز وزير الخارجية الاسباني وقد تصدرت الجوانب السياسية والاقتصادية والتعاون الفني أولوية اهتمامات اجتماعات هذه اللجنة التي تم تشكيلها خلال زيارة فيليب جونز إليز رئيس وزراء اسبانيا لمصر في يناير ١٩٨٧ .

● بلجيكا : في إطار المساعي المصرية لتهيئة المسرح الأوروبي لاتخاذ مواقف ايجابية من قضايا السياسة الخارجية سعت مصر لتدعيم علاقاتها مع بلجيكا لا سيما في ظل رئاستها لمجلس أوروبا فعملت على إزالة إحدى العقبات التي كانت تقف في وجه تدعيم هذه العلاقات ألا وهي مشكلة التعويضات المصرية للرعيا البلجيكي في مصر والذين اضيروا من قرارات التأميم والحراسة في الممتلكات والتي تسببت في إغلاق الأسواق البلجيكية أمام الصادرات المصرية ، فكان اجتماع اللجنة المصرية البلجيكية المشتركة في بروكسل في ٢٠/٤ لبحث المشاكل الخاصة بهذا الموضوع .

كذلك استقبلت القاهرة في ابريل وزير الخارجية البلجيكي ورئيس مجلس وزراء المجموعة الأوروبية لبحث العلاقات الثنائية والتعاون بين البلدين والدور الذي يمكن أن تقوم به بلجيكا في دفع جهود السلام في المنطقة .

٣ - الدول الأوروبية الشرقية :

سعت القيادة المصرية في عام ١٩٨٧ إلى تنشيط العلاقات - ولا سيما الاقتصادية - مع مجموعة دول أوروبا الشرقية ، وقد اقررت ذلك السعي بالاتجاه العام لتنشيط العلاقات المصرية - السوفيتية ، وهو ما برز مع دول يوجوسلافيا وبولندا ورومانيا .

● يوجوسلافيا : شهدت العلاقات المصرية اليوجوسلافية مزيدا من التدعيم في المجالين الاقتصادي والسياسي فوافقت يوجوسلافيا في فبراير على إعفاء الصادرات المصرية من السلع الواردة في قوائم الاتفاق التجاري الموقع في ديسمبر ١٩٨٦ من الرسوم والجمارك اليوجوسلافية دون شرط المعاملة بالمثل . ووافقت في مارس على إعفاء الصادرات المصرية إليها من جميع الجمارك بنسبة ١٠٠٪ دون المطالبة بالمعاملة المثل .

كما تم في أواخر يونيو توقيع اتفاقيتين حول التعاون في مجال التأمينات ومنع الازدواج الضريبي بين البلدين وذلك أثناء زيارة رئيس وزراء يوجوسلافيا للقاهرة في ٢٧/٦ . كذلك تم في ٩/٦ توقيع اتفاق للتعاون الفني في مجال تدعيم مشروعات الشبكات الرئيسية للكهرباء . وأثناء زيارة الرئيس مبارك ليوجوسلافيا في ٧/٧ تم الاتفاق على مساهمة يوجوسلافيا في بعض مشروعات الخطة الخمسية الثانية في مجالات الكهرباء

والاسكان والتعمير واستصلاح الأراضي ، وكذلك الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٢٣٠ مليون دولار إلى ٣٠٠ مليون دولار لعام ١٩٨٧ . ووافقت يوجوسلافيا على زيادة الصادرات المصرية إليها من ٥٦ مليون دولار لعام ١٩٨٦ إلى ٨٠ مليون دولار لعام ١٩٨٧ وبذل الجهد لخفض العجز في الميزان التجاري لصالحها والذي وصل إلى ١١٤ مليون دولار ليتناقص على امتداد السنوات الثلاث القادمة بحيث يحدث التوازن بين صادرات وواردات البلدين .

وتم في ١٠/٧ أثناء لقاء رئيسي البلدين في جنيف استكمال المباحثات الخاصة بالمسعى لتدعيم التعاون بين البلدين . وعلى الصعيد السياسي أعلنت يوجوسلافيا من جانبها - على لسان رئيس وزرائها أثناء زيارته لمصر في ٢٧/٦ تقديرها لما أحدثه الرئيس مبارك من زيادة فاعلية الدور النشط لمصر في مجال عدم الانحياز وتأييد بلاده لعقد المؤتمر الدولي للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير .

● رومانيا : شهدت العلاقات المصرية الرومانية مزيدا من التدعيم في شتى المجالات على مدار العام ١٩٨٧ الأمر الذي انعكس في الزيارات المتبادلة على مستوى عال وتوقيع العديد من الاتفاقات الاقتصادية بين البلدين .

فعلى صعيد الزيارات المتبادلة وصل وزير الشباب الروماني للقاهرة في ١٥/٥ ، كما سافر المشير أبو غزالة إلى رومانيا في ١٦/٦ لبحث التعاون في مجال التصنيع الحربي المشترك للأجزاء وقطع العيار . كذلك زار رئيس وزراء رومانيا القاهرة في ٨/٧ كما زارها مبعوث الرئيس الروماني في ٢٥/٨ وسافر في ٩/٩ وفد برلماني مصري برئاسة د . رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب إلى رومانيا كذلك جاءت زيارة الرئيس الروماني نيكولاى شاوشيسكو للقاهرة في ١٢/١١ لتعكس مدى التنسيق بين البلدين في المجالات السياسية حيث جدد الرئيس شاوشيسكو دعوته إلى ضرورة تحقيق تقدم ملموس خلال الأشهر القليلة القادمة في جهود السلام الشامل في الشرق الأوسط وأكد على تأييد رومانيا للحل الشامل لقضية الشرق الأوسط .

وفي المجال الاقتصادي تم في أوائل يوليو - أثناء زيارة رئيس الوزراء الروماني للقاهرة - الاتفاق على زيادة التبادل التجاري بين البلدين من خلال عقد اتفاقات طويلة الأجل من الصفقات المتكافئة وقد تحددت لعام ٨٧/١٩٨٨ بقيمة ١٥٠ مليون دولار .

كما تم في ٢٤/١١ توقيع اتفاق ، تقدم رومانيا بموجبه قرضا لمصر يبلغ ٢٠٠ مليون دولار يستخدم في مشروعات التنمية .

● بولندا : شهدت العلاقات المصرية البولندية نشاطا ملحوظا مع مطلع العام ١٩٨٧ تكمل بزيارة رئيس الوزراء البولندي لمصر في ابريل وهي الزيارة التي أعلن خلالها رئيس الوزراء البولندي تأييده لفكرة عقد المؤتمر الدولي بمشاركة

الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطيني ، كما تم في مايو توقيع بروتوكول صفقة متكافئة بين البلدين بقيمة إجمالية ٦٨ مليون دولار لكل من البلدين .

● ألمانيا الشرقية : شهدت العلاقات بين مصر وألمانيا الشرقية تطورا ملحوظا ففي ١٠ مايو أعلن هارى تيش عضو المكتب السياسى ورئيس الاتحاد العام للعمال ترحيب بلاده بفتح صفحات جديدة من التعاون مع مصر لاسيما في المجال

الاقتصادى بما يخدم أهداف مصر في التنمية .

وقد قدمت برلين في ١٢/٥ قرضا لمصر قيمته ١٠٠ مليون دولار للمساهمة في مشروعات الطاقة المدرجة في الخطة الخمسية الثانية . كذلك وافقت في ٦/١٩ على تمويل ٤٠ مشروعا في مجال محطات المحولات الكهربائية بقيمة ٦٥٠ مليون مارك . كما بحث د . يسرى مصطفى وزير الاقتصاد مع نظيره الألماني في برلين ١٤/٩ مبل تدعيم التعاون الاقتصادى بين البلدين .

سادسا - مصر والعالم الثالث

احتل العالم الثالث حيزا كبيرا من اهتمامات السياسة الخارجية المصرية على مدار العام ١٩٨٧ . وقد شمل هذا الحيز القارة الأفريقية سواء على المستوى الجماعى المؤسسى أو على مستوى العلاقات الثنائية . وأولت السياسة الخارجية المصرية اهتماما كبيرا بالدائرة الإسلامية ، وهو ما انعكس في مؤتمر القمة الإسلامى الذى عقد بالكويت في أواخر يناير ، كذلك ازداد الاهتمام المصرى بحركة عدم الانحياز فحرصت على التواجد المستمر في إطار أنشطة الحركة على مدار العام ١٩٨٧ .

١ - مصر وأفريقيا :

شهد العام ١٩٨٧ تدعima للاتجاه المصرى الرامى إلى تكتيف التواجد في القارة على المستويات المختلفة :

ففي إطار منظمة الوحدة الأفريقية سعت مصر لدعم المنظمة ومحاولة إعادة الوحدة إلى صفوفها بالقضاء على المشكلات التى تمزق وحدتها في الإطار الأفريقى حتى لا يفتح المجال أمام التدخلات الخارجية ، وهو ما اتضح في اجتماعات المجلس الوزارى للمنظمة في فبراير بأديس أبابا عندما تدخل د . بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لحسم الخلاف الذى ساد المجلس عند مناقشة قضية تشاد فاقترح مناقشة الأحداث الأخيرة في تشاد حيث تراق الدماء الأفريقية سواء كانت تشادية أو ليبية وهو ما أخذ به المجلس .

كما استضافت القاهرة في مارس هيئة مكتب منظمة الوحدة الأفريقية - الذى انعقد خارج أديس أبابا لأول مرة منذ نشأة المنظمة عام ١٩٦٣ - وشارك في هذه ، القمة ، رؤساء مصر والكونغو وسيراليون وزامبيا وزانير وجيبوتى وأوغندا ووفد وزارى يمثل مالى وأخر يمثل ليبيا . وقد أصدرت هذه القمة بياناً ختاميا أكد على تأييد ودعم القمة للشعب الفلسطينى وقضيته وحقه في قيام دولته المستقلة على أرضه وتأييد كافة قرارات الأمم المتحدة في هذا المجال .

وقد أكدت القمة - بناء على الاقتراح الذى جاء في كلمة الرئيس مبارك - على ضرورة إعطاء الأولوية المطلقة في التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى للدول الأفريقية بعضها البعض ، وعدم استيراد أى سلعة من الأسواق الخارجية إلا إذا تعذر استيرادها من الأسواق الأفريقية .

كذلك أعلن الرئيس مبارك في ٦/٢٥ ترشيح نفسه لمنصب رئيس منظمة الوحدة الأفريقية وسعد لاثل تشير إلى ارتفاع نسبة المؤيدين له من بين الدول الأفريقية ولكن أعقب ذلك في ٧/٧ اتجاه بعدم ترشيح مبارك لنفسه والإعلان عن ترشيح السفير أحمد حجاج مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية لمنصب الأمين العام المساعد للمنظمة عن دائرة شمال أفريقيا .

وكان من أهم الأسباب وراء القرار المصرى الموقف الذى

اتخذته عدة دول أفريقية - أهمها ليبيا ، نيجيريا ، تونس ، فولتا العليا ، أنجولا ، الكونغو ، غينيا ، الصومال - بمعارضة ترشيح الرئيس المصري رئيساً للمنظمة الأفريقية ، الأمر الذي حدا بالرئيس مبارك - الذي اشتهر بوجود موافقة أفريقية لجماعية عليه وعدم وجود مرشحين منافسين - إلى إعلان تأييده للرئيس كلوردا رئيس زامبيا الذي فاز بالمنصب دون منافسة .

وقد استندت الدول الأفريقية المعارضة إلى ثلاثة اعتبارات وهي :

— أن الموقع الجغرافي لمصر في شمال القارة يبعدها فعلياً عن بؤر الصراع الأفريقية الساخنة في جنوب القارة .

— أن علاقات مصر مع إسرائيل في ظل وجود علاقات خاصة بين إسرائيل والنظام العنصري في جنوب أفريقيا قد يثير انعكاسات مرفوضة أفريقيا وتؤثر سلباً على مواجهة النظام العنصري في جنوب أفريقيا .

— وجود موقف مصري متميز عن معظم مواقف الدول الأفريقية الأخرى تجاه قضية الديون وسداد قوائدها للمنظمات النقدية والدول الصناعية . ففي حين يؤثر الحنيث في أفريقيا عن اتخاذ موقف جماعي أفريقي بعدم سداد القوائد عن الديون كما يطالب البعض بالامتناع كلية عن سداد الديون أصلاً ، يتلور الموقف المصري في أهمية اعتماد مبدأ الحوار مع الدول المفروضة والمنظمات الدولية لإعادة جدولة هذه الديون وقوائدها .

وكنوع من التعويض الأبدي قررت مصر الترشيح لمنصب الأمين العام المساعد للمنظمة في شمال أفريقيا ، وهو المنصب الذي احتكرته الجزائر منذ انشاء المنظمة عام ١٩٦٣ ، ولمدة ٢٤ عاماً متواصلة . وقد فازت مصر بهذا المنصب بعد تفوق مرشحها على مرشح الجزائر وإن كان هذا التفوق قد لم يتم بسهولة حيث حصل المرشح المصري على ٢٧ صوتاً مقابل ٢٣ للجزائر ، ولما كان من الضروري أن يحصل المرشح الفائز على ثلثي أصوات الأعضاء (٣٣ صوتاً على الأقل) فقد تم إعادة الاقتراع السري مرة أخرى فحصل المرشح المصري على ٢٩ صوتاً مقابل ٢٠ صوتاً للجزائر ، وهنا فضلت الجزائر سحب مرشحها وترك المنصب لمصر .

كذلك شاركت مصر في اجتماعات المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية بأبواب في ٢٨/١١ تمهيداً لعقد مؤتمر قمة استثنائي خاص بقضية الديون وهو المؤتمر الذي بدأ أعماله في ٣٠/١١ وأسس وفد مصر فيه د . عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء .

وكان هذا المؤتمر يهدف إلى عقد مؤتمر دولي خلال عام ١٩٨٨ لمناقشة الديون الأفريقية وقد عبر د . مورييس مكرم الله وزير التعاون الدولي عن الموقف المصري من هذه الفكرة بأن مصر ترى أن يسبق عقد هذا المؤتمر الدولي الخاص بالديون تحرك سريع ونشط من أجل انجازه ، وأنه إذا أمكن عقد هذا

المؤتمر وتوصل إلى وضع إطار ومبادئ لحل مشكلة الديون الأفريقية فإنه بذلك يكون قد حقق الغرض منه ، ويمكن لكل دولة أفريقية أن تقوم بنسوية حالتها من خلال مفاوضات ثنائية ولكن في إطار ما قرره المؤتمر .

وفي إطار تكثيف التحركات المصرية على المستوى الأفريقي استضافت القاهرة في الفترة من ٧-١٢ فبراير خبراء الاعلام الأفارقة - لأول مرة - حيث خرجت فكرة انشاء نظام اعلامي أفريقي جديد يساعد على قيام النظام الاعلامي العالمي الجديد لخدمة القضايا الأفريقية وقضايا المنطقة ككل . وتلا ذلك مؤتمر منظمات الصحفيين العالميين والأفريقيين بالقاهرة في الفترة من ١٣-١٥ ابريل .

أ . مجموعة التلوجو

« مجموعة دول حوض النيل » :

جاءت فكرة انشاء هذه المجموعة في إطار سياسة التكتلات الإقليمية باعتبارها الحل الأمثل للتغلب على المشاكل الأفريقية . وعقدت هذه المجموعة اجتماعها الأول في الخرطوم في نوفمبر ١٩٧٣ ثم كينشاسا في ١٩٨٤ ثم القاهرة ١٩٨٥ ثم كينشاسا في مايو ١٩٨٧ حيث عقد الاجتماع الرابع لهذه المجموعة التي تضم مصر والسودان وزائير وأفريقيا الوسطى وتنزانيا ورواندا وبوروندي . وقد لعبت مصر دوراً هاماً في الاجتماع الأخير وهو ما انعكس في محتوى البيان الختامي الذي صدر عن هذا الاجتماع والذي أكد تأييد دول المجموعة للشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير وضرورة تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ٢٣٨ ، ٢٤٢ . وقد كلفت المجموعة د . بطرس غالي - رئيس وفد مصر - بالاتصال بمنير برنامج الأمم المتحدة للتنمية ليقوم البرنامج بعمل دراسة فنية واقتصادية شاملة تكون خطة رئيسية للتعاون الإقليمي لدول المجموعة .

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية ، شهد عام ١٩٨٧ تطورات عديدة بين مصر والعديد من الدول الأفريقية وعلى رأسها أثيوبيا وتنزانيا وتشاد :

— **أثيوبيا** : مرت العلاقات المصرية الأثيوبية في السنوات الماضية بمراحل من الهدوء والتوتر ، ولكن في غضون العامين الأخيرين خطلت علاقات البلدين عدداً من الخطوات الإيجابية والتي تبلورت أكثر في أثناء العام ١٩٨٧ الذي شهد في مطلع - في يناير - زيارة وزير الخارجية الأثيوبية للقاهرة حيث اجتمع مع د . عصمت عبد المجيد لبحث إقامة مشروعات مشتركة بين البلدين ، والدور الذي يمكن أن تقوم به مصر لتهدئة التوتر القائم بين أثيوبيا والسودان . وتلا هذه الزيارة تبادل الرئيسين مبارك وماريام عدة رسائل تناولت القضايا الأفريقية المختلفة ، كما استقبلت القاهرة في نهاية فبراير وفد أثيوبيا يضم مجموعة من خبراء الرى لمناقشة مشروعات

أولهما خاص بإقامة خزان على بحيرة تانا وثانيهما : إقامة سد على نهر البارو ، وذلك بهدف احتجاز سبعة مليارات متر مكعب من مياه الفيضان لصالح مصر وأثيوبيا والسودان .

وفي إطار حرص البلدين على تدعيم علاقات التعاون الثنائي استقبلت القاهرة في إبريل - وذلك للمرة الأولى - الرئيس الأثيوبي منجستو هيلامariam ، حيث تم الاتفاق بين البلدين على تشكيل لجنة مشتركة على مستوى عالٍ لتنشيط العلاقات الثنائية خاصة في مجالات التعاون الثقافي والاقتصادي والعلمي والتجاري . وحين التقى الرئيس مبارك ومنجستو في أنيس أبابا أثناء حضور الرئيس مبارك اجتماعات القمة الأفريقية في نهاية يوليو . تم في ٧/٢٧ التوقيع على اتفاقية تقضي بإنشاء لجنة وزارية مشتركة بين البلدين بهدف تنمية العلاقات في مجالات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والعلمي والثقافي والفني . وقد شارك الرئيس مبارك في احتفالات أثيوبيا بإعلان الجمهورية في ٩/٩ .

وإلى جانب الاهتمام بالشق الثنائي في علاقات البلدين ، قامت مصر بوساطة - تبلورت بصورة محددة في الربع الأخير من العام - فيما بين السودان وأثيوبيا اللتين وصلت علاقتهما إلى مرحلة حادة من التوتر على الحدود في شهر نوفمبر . وقد أشادت القادتان السودانية والأثيوبية بهذه الجهود المصرية ، خاصة التي قام بها د. عاطف صدقي رئيس الوزراء الذي زار السودان في ١١/٢٨ ثم أثيوبيا ١١/٢٩ لحضور اجتماعات القمة الاقتصادية الأفريقية الاستثنائية ، حيث سلم رسالتين من الرئيس مبارك إلى كل من الرئيس منجستو والصادق المهدي رئيس وزراء السودان تلتقيان بمبحث القيادتين على اعتماد الحوار لتسوية الأمور المعلقة بينهما وعدم تصعيد الأمر عسكريا على الحدود .

ب - تشاد :

حرصت مصر على تأكيد موقفها الثابت تجاه تشاد وما تشهده من تدخلات خارجية حيث أكدت على تأييدها ومساندتها للحكومة الشرعية في نجامينا ، مع رفض وإدانة التدخلات الأجنبية أيًا كانت ، وهو ما أكدته الرئيس مبارك في رسالته للرئيس التشادي حسين حبري في فبراير . إلا أنه يمكن القول أن مصر ترفض بشكل قاطع التدخل المباشر في النزاع المسلح الدائر على أرض تشاد ، وهو ما أعلنه الرئيس مبارك بقوله : إن مصر لا تريد الدخول في مواجهة مباشرة أو غير مباشرة مع دولة عربية ، مما يفسر بعدم رغبة مصر في الدخول في مواجهة مباشرة مع القوات الليبية هناك وذلك يعني - من ناحية أخرى - أن الدبلوماسية المصرية رفضت إجدات المزيد من الانقسام والصدام في العالم العربي في الوقت الذي كانت تسعى فيه مصر لتنشيط علاقاتها العربية . في هذه الحدود ، استمرت الدبلوماسية المصرية في تأييدها للحكومة الشرعية في تشاد متلما طهر في رسالة الرئيس مبارك للرئيس حبري في ٧/١٣ وفي إعلان د. بطرس غالي في ١٠/١٣ كذلك حدثت مصر السودان

على عدم التورط مباشرة في الصراعات الدائرة في تشاد وعارضت بشدة استخدام الأراضي السودانية في الهجوم على تشاد . كذلك حرصت مصر على إدانة التدخل الليبي ، كما اعتبرت مصر - على لسان د. بطرس غالي في ١٠/١٣ - أن تصريح أمين عام جامعة الدول العربية حول ملكية ليبيا لقطاع أوزو ، لا قيمة له ولا يشكل موقف مجموعة الدول في الجامعة العربية . وعلى صعيد التعاون الثنائي عقدت اللجنة المصرية للتضاضية المشتركة اجتماعاتها في ٧/٧ حيث رأس الوفد المصري د. بطرس غالي .

ج - جنوب أفريقيا :

أكدت مصر خلال العام ١٩٨٧ تأييدها التام لشعب جنوب أفريقيا في تصديده لسياسة التفرقة العنصرية التي تمارسها حكومة الأقلية البيضاء هناك ، ولم تترك مصر مناسبة إلا وكررت فيها تأييدها هذا وإدانتها لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب القارة . فتقدمت مصر في منتصف فبراير بطلب لمجلس الأمن لعقد جلسة طارئة لبحث السياسات العنصرية في جنوب القارة ثم تلا ذلك طلب من وفد مصر في الأمم المتحدة بضرورة فرض عقوبات اقتصادية على الحكومة العنصرية لاجبارها على إنهاء سياسة الفصل العنصري التي تمارسها ضد المواطنين الأفارقة .

كذلك أكد وفد مصر في الدورة غير العادية الأولى الخاصة بموضوع التمييز العنصري في ٥/١١ .. على مساندة مصر لشعب الجنوب في كفاحه في سبيل الحصول على حقوقه السياسية والاجتماعية على قدم المساواة .

كما أدانت مصر في ٥/٣١ العدوان الهمجى لنظام بريتوريا على عاصمة دولة موزمبيق ، وناشدت مصر في بيان رسمي المجتمع الدولي اتخاذ تدابير محددة وحاسمة تحمل هذا النظام على الانصياع للقيم الحضارية التي تحكم سلوك مجتمع الأمم . ثم أدانت مصر في ٦/١٣ قرار حكومة برينوري العنصرية بعدم العمل بأحكام الطوارئ المفروضة على المواطنين الأفارقة وأخر ، وطلبت في بيان أدلى به د. بطرس غالي المجتمع الدولي بالتكاتف لفرض عقوبات على جنوب أفريقيا وإجبارها على وقف ممارستها التمييزية ضد المواطنين الأفارقة .

٢ - مجموعة عدم الانحياز :

شهد عام ١٩٨٧ نشاط مصري ملحوظا في دائرة عدم الانحياز ، حيث حرصت مصر على التواجد في مختلف أنشطة المجموعة كما لعبت دورا حيويا في جميع اجتماعات هيئاتها ومؤتمراتها واشتركت مصر في اجتماعات خبراء دول حوض البحر المتوسط غير المنحازة التي عقدت في ٦/٢ بمدينة بريوني اليوجوسلافية وقد رأس د. عصمت عبد المجيد وفد مصر في هذه الاجتماعات التي نبعت أهميتها من حيوية الموضوعات التي

العضوية المعلقة التي استمرت قرابة سبعة أعوام ، وهو الأمر الذي لم يكن مرتبطاً بقرار واضح صادر عن أى من القمم الإسلامية الثلاث السابقة . وقد أشار إلى ذلك بعض المسؤولين العرب قبل القمة بأيام قليلة ، ولا سيما أثناء الاجتماع التحضيري الذي شارك فيه وزراء خارجية الدول الإسلامية بالكويت في ٢١ يناير . وفي هذا الاجتماع الأخير طلبت سوريا إضافة بند إلى جدول الأعمال يقضي بعدم مشروعية عودة مصر إلى عضوية المنظمة ، وبالتالي عدم مشروعية مشاركتها بصفة كاملة في القمة الإسلامية . وقد رفض الطلب المورى على أساس أنه لا يوجد أصلاً قرار يقضي بتعليق عضوية مصر في أعمال المنظمة ولجانها المختلفة .

وقد ارتبطت مشاركة مصر في قمة الكويت بتأييد الدول العربية الخليجية والعراق والأردن ومنظمة التحرير ، في الوقت الذي تصاعدت فيه تهديدات إيران لأمن الكويت ورفضها المشاركة في أعمال القمة باعتبار أن الكويت دولة غير محايدة في حرب الخليج .

أما مصر من جانبها فقد عبرت عن دعمها لأمن الكويت كما كّلل الرئيس مبارك في ١٥/١ جهود القيادة الكويتية لاتمام عقد القمة في مكانها وزمانها المعلنين . وقد ساهم الموقف المصري المساند للكويت في اتمام عقد القمة ، وتبلور ذلك في وصول الرئيس مبارك إلى دولة الكويت قبل موعد القمة بثلاثة أيام .

وقد تم انتخاب مصر عضواً في صندوق التضامن الإسلامي الذي يضم ١٣ دولة إسلامية . كما حظي خطاب الرئيس مبارك بتقدير خاص من الوفود المشاركة حيث شدد فيه على ضرورة وضع تصور متكامل لأمن الأمة الإسلامية بمعناه الاستراتيجي الشامل ، وذلك في إطار الاعتماد الجماعي على الذات والتخلص من حالة الاعتماد على الغير التي تسود العالم الإسلامي .

وفي إطار التفاعلات الإسلامية ، وفي أعقاب الأحداث التي شهدتها المملكة العربية السعودية أثناء موسم الحج (٧/٣١ - ٨/١) والمواجهة بين قوات الأمن السعودية والمظاهير من حجاج إيران ، أذنت مصر في بيان رسمي (٨/٢) هذه الأحداث باعتبارها تشكل مساساً خطيراً بحرمة بيت الله ونيل من جلال فريضة الحج ، كما أيد البيان الذي أصدرته رئاسة الجمهورية الإجراءات التي اتخذتها السعودية بهدف الحفاظ على المقدسات الإسلامية ، ودعا البيان لعقد قمة إسلامية طارئة للنظر في الحادث واحتواء نتائجه إلا أن عدم حماس بعض الدول وعدم تجاوبها مع هذه الدعوة لم يساعد على بلورتها فعلياً . الأمر الذي دفع بالقيادة المصرية إلى تكرار إدانتها لانتهاك إيران لقديمة الحرم مع الدعوة على لسان الرئيس مبارك في ٨/١٩ إلى عقد قمة إسلامية لمصالح الخليج والتي بدورها لم تر الثور في غضون عام ١٩٨٧ بسبب انقسامات الدول الإسلامية حول سبل تسوية الحرب .

أدرجت بجدول أعمالها ، حيث طرح - لأول مرة - برنامج تنفيذي للتعاون الاقتصادي بين هذه الدول يتمثل في مجالات سبع هي التجارة والخدمات الزراعية والتقنية والقطاع الصناعي والعلوم والتكنولوجيا والسياحة والتمويل وتبادل المعلومات . وقد اختيرت مصر للتوسط بين دول المجموعة في مجال العلوم والتكنولوجيا .

وقد أصدر المؤتمر بياناً ختامياً أكد فيه على تأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

أيضاً شاركت مصر في مؤتمر وزراء اعلام دول عدم الانحياز الذي عقد في هراري بزمبابوي في ٩/٦ وقد رأس صفوت الشريف وزير الاعلام وقد مصر في هذا المؤتمر .

وقد تقدمت مصر في هذا المؤتمر بأربع ورقات تحمل مقترحات تدور حول النظام الاعلامي العالمي وتخفيض تعريفات الاتصالات للصحفيين والمراسلين بنسبة ٥٠٪ وانشاء صندوق للتنمية الاعلامية بين دول الحركة ثم نظام اعلامي أفريقي جديد . وقد وافق المؤتمر في قراراته الختامية على المقترحات المصرية وأقر اقتراحاً مصرياً بدراسة إعداد موسوعة شاملة عن دول عدم الانحياز ، وطلب من القاهرة إجراء دراسة حول هذا الموضوع وقد اختيرت مصر نائباً لرئيس المؤتمر وكذلك اختيرت للمرة الثانية في المجلس الحكومي لمؤتمر وزراء الاعلام الأفارقة .

كذلك شاركت مصر في أواخر يونيو في أول مؤتمر للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتكنولوجي بين الدول النامية .

ونظراً لتأثير التوتر على الحدود بين الهند وباكستان على حركة عدم الانحياز ، حاولت مصر ذات العلاقات الطيبة مع كلا البلدين لعب دور في تخفيف هذا التوتر ، وهو ما بدأ في ٢٤/١ عندما بعث الرئيس مبارك برسالتين لكل من راجيف غاندي رئيس وزراء الهند وضياء الحق الرئيس الباكستاني ، تناول فيهما التطورات التي تفجرت على الحدود بين البلدين وطالبهما بضرورة ضبط النفس والحفاظ على حسن الجوار بين البلدين . واستمر الرئيس مبارك في جهوده فداوم على الاتصال بالقيادات الهندية والباكستانية وكانت زيارة الوفد البرلماني المصري للهند في ١٤/٧ برئاسة . رفعت المحجوب للهند حاملاً معه رسالتين لرئيس الهند ورئيس وزرائه خطوة في هذه العملية .

٣ - منظمة المؤتمر الإسلامي :

شهد عام ١٩٨٧ مشاركة مصر بصفتها عضواً كامل العضوية في مؤتمر القمة الإسلامية الرابع الذي عقد في الكويت في نهاية يناير . وقد أنهت هذه المشاركة على مستوى القمة مسألة

سابعا - مبادئ ومجالات الدبلوماسية المصرية

الخليجية للحيلولة دون توسيع رقعة الحرب العراقية الايرانية وكذلك في المبادرة بالتوسط. منذ بداية العام بين السودان وأثيوبيا لحل الخلافات بينهما .

وفي ضوء السمات الخمس الرئيسية وكذلك في ضوء التفاعلات المصرية الدولية المختلفة يمكن الاشارة إلى مجالات تحرك الدبلوماسية المصرية على النحو التالي :

١ - ترسيخ الانفراج المصري - العربي :

بدأ منذ الأيام الأولى لعام ١٩٨٧ أن الدبلوماسية المصرية كانت حريصة على متابعة الانفراج في العلاقات العربية وترسيخه قدر الامكان ، وساعدها على ذلك أن المنطقة العربية تعرضت لمعت تحديات بدا معها أن غياب مصر عن الساحة العربية يضر كثير بالعدد من الأطراف العربية . وبالرغم من أن الانفراج في العلاقات العربية - المصرية لم يؤت ثماره إلا قبل شهرين من نهاية العام ، إلا أنه كان حصادا للسياسات المصرية التي مورست في السنوات المت السابقة . ويمكن القول إن سياسة مصر العربية خلال عام ١٩٨٧ كان لها عدة مميزات على النحو التالي :

١ - المشاركة الدائمة في القضايا العربية الكبرى مما يؤكد أن مصر تمثل عنصرا أساسيا في حل هذه القضايا . فقد استمرت مصر في دعم العراق في حربه مع إيران ، وقدم الرئيس مبارك أثناء انعقاد قمة المؤتمر الاسلامي في الكويت في ٢٦ يناير مشروعا خاصا بحرب الخليج ، كما تضامنت مصر مع الكويت والسعودية بعد تعرض الأولى لهجمات الصواريخ الايرانية إذ صرح الرئيس مبارك بأن هذا عمل لا مبرر له وأن أي عدوان على دول الخليج هو تهديد لأمن مصر القومي .

اتسم عام ١٩٨٧ بالنسبة للدبلوماسية المصرية ، بعدة سمات ، أولاها أن هذا العام شهد في ثلثه الأخير نهاية الفترة الأولى لرئاسة الرئيس مبارك وبداية رئاسته الثانية . وبذلك صار من الممكن كشف الملامح الرئيسية للدبلوماسية المصرية خلال الفترة الأولى واستخلاص نتائج محددة بشأنها تساعد على بلورة الاتجاهات المحتملة للفترة الثانية من الرئاسة . أما السمة الثانية فهي نجاح مصر في استعادة علاقاتها الدبلوماسية مع أكثر من بلد عربي . وكان ذلك حصادا لجملة من المواقف والسياسات والمبادرات المصرية استهدفت جميعها تأكيد الانتماء العربي لمصر رغم أية انفراجات أو معاهدات ، والالتزام بالقضايا العربية والدفاع عن الدول الشقيقة التي تواجه مشكلات أو تحديات بشكل يفوق قدرات هذه الدول .

السمة الثالثة لهذا العام هي متابعة السير على طريق التوازن في العلاقات الدولية لمصر مما بدأ في تنشيط علاقات مصر الدولية مع القوتين العظميين - بدرجات مختلفة - وفي نفس الوقت متابعة تنشيط علاقات مصر مع دول أوروبا وحثها في ذات الوقت على لعب دور مؤثر بالنسبة لحل المشكلات والقضايا العربية .

السمة الرابعة وهي الاهتمام الجدي بالقضايا الأفريقية الرئيسية خاصة مشكلة الديون التي تعصف باقتصاديات الدول التنامية على وجه العموم وبدول أفريقيا خاصة ، ومشكلة استمرار الجفاف وزحف خطر التصحر على الكثير من دول أفريقيا . ولقد كان لمصر اجتهادات خاصة لمواجهة هاتين المشكلتين ، وبالرغم من أن هذه الاجتهادات لم تنل رضاء كافة الدول الأفريقية إلا أنها عبرت عن توجه مصرى مميز لحل المشكلات التي تواجهها القارة الأفريقية ككل .

السمة الخامسة هي محاولة الدبلوماسية المصرية استعادة دورها النشط ولا سيما في إطار بعض القضايا العربية الإقليمية ، وهو ما تبلور في المبادرة بدعم مواقف الدول

وبالنسبة للقضية الفلسطينية فقد استمرت مصر في تأكيد الالتزام بالحق الفلسطيني ، وممثله الشرعي ، والتنسيق مع دول عربية كثيرة لتعد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية حلا عادلا . وحاولت الدبلوماسية المصرية التقريب بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية خاصة بعد توقف الحوار الأردني الفلسطيني في فبراير ١٩٨٦ . وأظهرت اهتماما بالقضية الفلسطينية في الوقت الذي تراجع فيه الانتماء بها في فترة تصاعد حرب الخليج ، وكان هذا واضحا أثناء زيارة كل من وزير الخارجية والأمريكي والنائب الأول لوزير الخارجية السوفيتي لمصر خلال شهر أكتوبر .

وعلى صعيد آخر قامت مصر بجهود وساطة بين السودان وأثيوبيا للتغلب على مشكلة الجنوب السوداني .

٢- انتهاء سياسة غير متشددة تجاه الدول العربية الرئاسية . فقد صرح الرئيس مبارك لجريدة الاتحاد الطيبانية في ١/٨ قبل انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي أن الرئيس الأسد ، صديق أعرفه جيدا وأحترمه وإنني لا أستطيع أن أرى الرئيس السوري أمامي وأهاجمه حتى ولو هاجم مصر لأنه أخ وصديق رغم حزني لتطاول الاعلام السوري على مصر .

وقد مارس مصر نفس السياسة مع ليبيا ، إذ صرح الرئيس مبارك في يناير إن الرئيس الليبي ، لو مديده نحوي فسوف أمد يدي بشرط أن لا يمد يده وهي ملغمة بالمفرقات . كذلك كان موقف مصر من حادث لجوء طيارين ليبيين إلى الأراضي المصرية بطائراتهم وطلبهم الجوه السياسي في مصر ، إذ أعلنت استعدادها لإعادة الطيارين إلى ليبيا نظير إعادة ثلاثة من المصيريين المحتجزين في السجون الليبية . ولم تلجأ مصر إلى استفلال الحادث في فتح جبهة من الترافيق الاعلامي مع ليبيا بل سعت إلى تطويق آثاره بقدر الامكان .

٣- فتح قنوات الاتصال على المستوى الثنائي مع مختلف الدول العربية دون انتظار عودة العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول ، ودون انتظار قرارات مؤتمر قمة عربي يعيد مصر للجامعة العربية ، ودون الحاج مصرى لعودة العلاقات الدبلوماسية . ويؤكد هذا اللقاءات المصرية العربية على المستوى الرسمي والزيارات المتبادلة خلال العام .

وقد أعطت الدبلوماسية المصرية نتائج إيجابية ملموسة على الصعيد العربي ، فقد زاد الاحساس لدى الأوساط الرسمية والشعبية العربية بضرورة عودة مصر للصف العربي وهو ما انعكس في تصريحات عديد من المسؤولين العرب .

ومن جهة أخرى استعادت مصر عضويتها في عديد من الاتحادات العربية مثل الاتحاد العربي للألعاب الرياضية ، واللجنة الكشفية العربية التي أُنشئت قرار تعليق عضوية مصر ، كما أثنى المجلس الأعلى لاتحاد الأطباء العرب تجسيد عضوية مصر في فبراير . كما حضرت مصر اجتماعات اتحاد الغرف

التجارية العربية في سوريا في ابريل ، كما تمت اختيار القاهرة مقرا للمجلس العربي للطفولة والتنمية أثناء اجتماعات عمان في ابريل . كما عادت مصر إلى الاتحاد العربي للصناعات الهندسية في شهر ابريل ، واستأنفت مصر عضويتها في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

وفي الواقع فلن هذه التطورات لم تكن معزولة عن مسار الحرب العراقية الإيرانية ، وكذلك تطورات القضية الفلسطينية ، اللتين أتاحتا فرصة للدبلوماسية المصرية لأن تؤكد التزامها بالقضايا والأهداف القومية العربية . فبالنسبة لحرب الخليج ومع زيادة احتمالات توسيع رقعتها - خاصة مع بداية العام - بدأن التوازن الاقليمي في المنطقة هو لغير صالح البلدان الخليجية العربية ، ومن ثم صار الخيار المطروح والأكثر فعالية هو قيام مصر بلبس دور أكثر تأثيرا في المجال العربي لاضافة سمة التوازن على كفتي الميزان العسكري والاستراتيجي في المنطقة وأيضا التوازن النفسي . وإذا كان حرص الدول الخليجية على استعادة التوازن مع إيران سببا في توجيهها ناحية مصر ، فإن مصر أيضا وجدت أن المناخ العربي هو أكثر قابلية لقبول دور مصري ، وفي نفس الوقت لتجنب المنطقة العربية مزيدا من التدهور العسكري والسياسي والذي إذا ما حدث لا بد وأن يلقي بظلاله على مصر نفسها . ومن هنا جمعت الحرب العراقية - الإيرانية على بواعث مصرية وخليجية استهدفت الحفاظ على درجة من الاستقرار الاقليمي .

لقد تبلور السلوك الخليجي في التأكيد على ضرورة عودة مصر إلى الصف العربي ، ولكن تأكيد الدول الخليجية على خطأ استمرار سياسة عزل مصر عن العالم العربي لم يكن مقرونا بالتسليم بصواب نهج كامب ديفيد فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية . وفي هذا الاطار كانت كثافة التحركات الخليجية تجاه مصر وتعدد التصريحات الرسمية المطالبة بعودتها إلى الصف العربي ، كما اتجهت دول مجلس التعاون الخليجي إلى مساعدة مصر اقتصاديا بصورة غير مباشرة من خلال الاتجاه العام لاستقدام العمالة المصرية وإجلالها تدريجيا محل العمالة الأجنبية التي تنتهي عقود عملها . وكانت البداية ممثلة في المسلك السعودي الرسمي في شهر سبتمبر عندما قررت السلطات السعودية تعديل ترتيب أولوية البلاد التي تستقدم منها العمالة ، وبعثت أصبحت مصر في المرتبة الأولى .

وقد أثار هذا التوجه لدى الدول الخليجية لتقديم العون الاقتصادي لمصر تكهنات عديدة حول هذا العون ، وكانت لقاءات الرئيس مبارك مع القادة الخليجيين سواء في القمة الاسلامية بالكويت أو زيارات بعض المسؤولين المصريين لدولة خليجية أو أخرى مناسبات لاثارة هذا الحديث .

ولقد وصل التوجه العربي للسياسة الخارجية المصرية إلى ذروته قبيل قمة عمان الطارئة بما يقرب من شهر ، وظهر ذلك

مصر - ودول الجوار الجغرافي . والواضح أن هذا التصور لم يقتصر على الشق الأمني/ العسكري وحسب بل تضمن أيضا متغيرات خاصة بالتفاعلات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية .

٢ - إن هذا التصور لم يلق العقب على طرف واحد من أطراف العلاقة ، بل حاول أن يجعل كافة الأطراف العربية شركاء في مسئولية حماية الذات ومواجهة التحديات ومحاولة التحاق بركب التطور والتحديث الجارى في باقى بقاع العالم . وهنا فتمكنا على مصر دور نرغب القيام به ، فإن الأطراف العربية الأخرى عليها أيضا أدوار مماثلة حتى تستقيم العلاقة وتؤتى ثمارها المرجوة ويظل البحث عن أنسب هذه الوسائل لتجسيد هذه العلاقة محل اجتهدات وتبعا لمتغيرات الأحداث ، ولكن دون الاخلال بمبدأ التكامل والمشاركة فى المسئوليات العربية .

٣ - إن هذا التصور أوضح التمسك المصرى بصورة لا تحتمل اللبس - بالمواثيق العربية الأساسية - وهي ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربى المشترك . ليضع حدا فاصلا للجدل الذى شهنته الساحة السياسية العربية عن مدى الالتزام المصرى بهذه المواثيق فى ضوء معاهدتها مع الطرف الاسرائيلى .

٤ - إن وضوح ذلك التصور المصرى أعطى زخما قويا لاطروحات الدول العربية التى دعت إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر وعودتها إلى الصف العربى . إن عام ١٩٨٧ هو بحق عام التوجه العربى لمصر ، وعام التوجه المصرى للعرب .

٢ - تأطير العلاقات مع اسرائيل :

يقصد بلفظة تأطير « وضع الأطر المناسبة للتفاعلات مع اسرائيل » . وإذا كانت معاهدة ١٩٧٩ تشكل الأساس القانونى لهذه التفاعلات ، فإن عام ١٩٨٧ بلور من حيث الواقع - الأطر السياسية المناسبة لهذه التفاعلات ، والفارق بين الاطارين القانونى والسياسى كبير ، خاصة فى ضوء سعى اسرائيل إلى توظيف الاطار القانونى فى ترسيخ قناعة مؤداه أن لاسرائيل حقوقا على مصر بحكم المعاهدة ، وبحيث تؤدى ممارسة هذه الحقوق إلى تقييد حركة الدبلوماسية المصرية والحد عمليا من متابعتها لأهدافها فى الانفراج العربى ، وممارسة سياسة دولية أكثر توازنا وأكثر التصاقا بقضايا الشعب العربى الفلسطينى . ولقد حاولت الدبلوماسية المصرية فى السنوات الست السابقة أن تصل إلى صيغة أكثر توازنا فيما بين اسرائيل وباقى الأطراف العربية ، وكثيرا ما اصطدمت المحاولات المصرية بعقبات عديدة مواءم الجانب الاسرائيلى أو الجانب الأمريكى . وتعد المحاولات التى شهدناها عام ١٩٨٧ استكمالا لهذا الطريق الذى استهدف صياغة علاقة مصرية مع كل من اسرائيل والأطراف

فى الخطاب الذى وجهه الرئيس مبارك فى بداية فترة رئاسته الثانية فى ١٠/١٣ . وتضمن الخطاب للمرة الأولى تصورا لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين مصر والدول العربية على الرغم من عدم وجود العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الأطراف العربية فى ذلك الوقت . وقد أشار الرئيس مبارك إلى دور مصر العربى باعتباره حصيلة اعتبارات موضوعية علمية وإدراك وإع لحركة التاريخ .

وقد أشار الرئيس مبارك إلى عدة عناصر تشارك معا فى تشكيل هذا الدور المصرى فى المجال العربى وهذه العناصر هى :

أولا : التوصل إلى تصور مشترك بين الأطراف العربية للأهداف القومية العليا ، وبالذات لكيفية الحفاظ على الأمن القومى للأمة العربية ومواجهة الأخطار التى تعترض مسيرتها ، ووضع استراتيجية متكاملة لمواجهة هذه الأخطار نلتزم بها جميع الأطراف العربية بصرف النظر عن الخلافات القائمة بينها .

ثانيا : الحفاظ على استقلال الإرادة العربية والعمل على توفير الحرية للقرار العربى .

ثالثا : التزام كل قطر عربى باحترام المواثيق الأساسية التى فسد بها أن تحكم الحركة العربية الواحدة وفى مقدمتها ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربى المشترك . وأن مصر تستغل وفيه لهذه المواثيق وأمينه عليها .

رابعا : التزام جميع الأطراف العربية بمبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى شئون الدول الأخرى .

خامسا : توصل الأطراف العربية إلى صياغة الأساس الذى يحكم العلاقات بينها وبين الدول غير العربية الموجودة فى المنطقة ، ويجب أن يكون هذا التصور بعيدا عن العنصرية ، ولتمييز العرقى والطائفية رافضا لدعوى التوسع الاقليمى والهيمنة والسيطرة ونظريات التفوق .

سادسا : العمل على تعزيز الجبهة العربية عن طريق تعميق التضامن بين الأطراف العربية وتسوية المنازعات القائمة بينها ودبا ، ودون حاجة إلى اللجوء إلى أساليب القوة والأطراف الأجنبية ، مع مراعاة المتغيرات التى ظهرت فى العقدين الماضيين وتلقى بظلالها على فكرة الوحدة العربية الشاملة والفورية .

سابعا : الحفاظ على موارد الأمة العربية وتعزيز مسيرة التنمية فى الوطن العربى والاسراع فى استيعاب التكنولوجيا الحديثة واتباع الأساليب العلمية الحديثة فى الانتاج وثمة ثلاث ملاحظات هامة :

١ - إن هذه المرة الأولى التى تطرح فيها القيادة المصرية تصورا كاملا ومحدد العناصر عن تفاعلات مصر مع الدول العربية الأخرى ، وأيضا للتفاعلات العربية الجماعية - بما فيها

والاجتماعي بالطريق الذي يحلوه ، ولم يكن معقولا أن نسعى للولتان العظميان إلى تحقيق قدر معقول من الانفراج المتبادل والسعى إلى توقيع اتفاقيات في مجالات شتى ، وأن نظل الدول الصغرى بعيدة عن ممارسة هذا النوع من الانفراج السياسي على مختلف الدول والأنظمة السياسية .

هذا المناخ للدولى جاء بأحد أهم المجالات أمام الدبلوماسية المصرية وهو ترسيخ الانفراج في علاقاتها الدولية ولا سيما مع الدول التي شهدت قدامن التباعد في سنوات كثيرة خلت . وبأى الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية في مقدمة هذه الدول . ولقد شهد عام ١٩٨٧ قفزات نوعية هامة في الانفتاح المصري على هذه الدول ، كان أبرز سماته تبادل الزيارات وتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية ومواصلة البحث عن قطاعات سياسية مشتركة حول المشكلات الدولية والاقليمية المختلفة ، ويبرز في هذا الإطار الاتفاق المصري - السوفيتي حول عقد المؤتمر الدولي لحل القضية الفلسطينية ومشاركة الاتحاد السوفيتي بصلاحيات كاملة في الاعداد وأثناء سير المفاوضات في إطار هذا المؤتمر الدولي .

إن خصوصية العلاقة مع الولايات المتحدة لم يمنع استمرار تلك الفجوة بين التصورين المصري والأمريكي فيما يتعلق بتسوية مشكلة الديون وفوائدها المتحققة على مصر . كما بدأ في فترات متعددة أن موضوع المعونات الاقتصادية المقدمة من الولايات المتحدة لمصر هي محل تباينات سواء على أسس فنية أو على أسس اقتصادية وسياسية أيضا . وفي نفس الوقت فقد أبدى الاتحاد السوفيتي ، بالرغم من عدم خصوصية العلاقات معه ، تفهما كبيرا للزمة الاقتصادية المصرية ، وهو ما ظهر في الاتفاق الخاص بتسوية الديون العسكرية السوفيتية المستحقة على مصر في شهر مارس ١٩٨٧ ، والذي جاء نموذجيا بكافة المقاييس الاقتصادية والسياسية . ويبرز هذا المثال أهمية العمل على الانفتاح على كافة الدول وعدم اعتماد مبدأ تخصيص العلاقة مع طرف دولي بذاته دون النظر إلى الأبعاد غير المضمونة لهذا النوع من العلاقات غير المتكافئة .

إن التوجه نحو مختلف الدول والأنظمة بطرح بقوة إمكانية الحصول على عوائد اقتصادية - سياسية وفنية يصعب الحصول عليها إذا ما تم التوجه نحو طرف دولي بذاته أيا كانت التوايا المعلنة لهذا الطرف . كذلك فإن التوافق في المصالح الذي يبدو في بعض الأحيان راسخا ، ينبغي ألا يمنع القيادات السياسية للدول الأصغر - ومن بينها مصر - من التسبب للمخاطر الكامنة والاختلافات المتوقعة في الرؤية على الأقل في شق من المصالح الأمنية والاستراتيجية معا .

إن تنشيط التفاعلات مع الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الاشتراكية لم يكن المظهر الوحيد لتوجهات التوازن ، ويمكن القول أن التوجه ناحية أوروبا الغربية بإمكاناتها الاقتصادية وطموحها السياسي والعسكري هو مظهر آخر لا يقل أهمية .

العربية في آن واحد ، وليس اعتماد العلاقة مع طرف كبديل للطرف الآخر . ويبدو من تحركات الدبلوماسية المصرية أن محاولة لعب دور وساطتي بين الأطراف العربية وبين اسرائيل لم تصل بعد إلى نتائج ملموسة ، وبالرغم من ذلك فإن الهدف في حد ذاته لم يزل قائما .

إن التأثير السياسي للعلاقة مع اسرائيل عني في الدرجة الأولى أن تمارس مصر نفوذاتها مع اسرائيل وفق مفهوم أن اسرائيل مثلها مثل أى دولة أخرى ليست لها مميزات أو حقوق أكثر مما تفرضه التفاعلات المتكافئة . وقد وضح أن هذا المفهوم المصري يصطدم بمحاولات اسرائيل فرض صيغة تعنى أن لها الأولوية في سلم علاقات مصر الدولية ولا سيما مع الدول العربية ، وتعنى أيضا فرض نهج بذاته على الحكومة المصرية في تعاملها مع أحزاب المعارضة وصحفها التي تنهج نهجارا فضا لمعاهدة ١٩٧٩ ولكافة أشكال الوجود الاسرائيلي في مصر ، وهي أمور تتجاوز كثيرا ما تفرضه العلاقة المتكافئة . ومن هنا كانت كافة الاحتجاجات الاسرائيلية مرفوضة رسميا باعتبارها تمثل نوعا من الضغط الأدبي والسياسي غير المقبول ، يتوكل مع ذلك انتهاء القيادة المصرية إلى نتيجة مؤداها أن محاولات اسرائيل لتكريس كاسب ديفيد كتمط يجب فرضه على الأطراف العربية الأخرى هي محاولات ليست مقبولة على أساس أن متغيرات الواقع العربي والمصري أيضا قد تجاوزت هذا النوع من السياسات . والوجه الآخر لهذه الخلاصة هو تأييد القيادة السياسية المصرية للمؤتمر الدولي الذي تحضره القوتان العظميان إلى جانب الأطراف المباشرة والمعنية بالصراع العربي الاسرائيلي بغية حله حلا شاملا وعادلا ، وهي الدعوة التي ما زالت ترفضها الحكومة الاسرائيلية بالرغم من كل المناورات والانقسامات التي يعلن عنها فيما بين طرفي هذه الحكومة .

٣ . التوازن في المجال الدولي :

لم يعد التوازن في ممارسة العلاقات الدولية ترفا أو أمرا يحتمل الجدل ، بل صار ضرورة تفرضها كافة المتغيرات الدولية . ولا يعنى التوازن هنا أن تدبر الدولة - ولا سيما - الصغرى - علاقاتها الدولية بصورة متكافئة ومتساوية دون زيادة أو نقصان مع الأطراف الأخرى خاصة المتصارعة ، ولا يعنى أيضا التوجه نحو طرف دولي بنفس القدر الذى تتوجه فيه إلى طرف دولي آخر ، فضلا عن أنه لا يعنى اتخاذ مواقف وسياسات يشوبها الغموض ونقد وضوح الرؤية والأهداف . لقد شهدت التفاعلات الدولية بين الشرق والغرب نوعا من الانفتاح ومحاولات بناء مناخ من الثقة المتبادلة بالرغم من تمسك كل طرف بأهدافه في حماية ذاته وبناء مستقبله الاقتصادي

ولقد امتدح عام ١٩٨٧ كثير من التفاعلات المصرية الأوربية وكان من أهداف التحركات الدبلوماسية المصرية أن حث أوروبا على لعب دور هام في القضايا الشائكة في المنطقة ، واستغلال إمكاناتها لدفع الجهود وتحريك العجلات التي توقفت بفعل اعتمادها على جهود دولة عظمى وحيدة .

٤ - البعد الاقتصادي فى التفاعلات المصرية :

لم تتوقف التحركات المصرية عن متابعة السير فى ذلك الطريق الوعر الذى يبغي الدمج بين التحركات الدبلوماسية وقضايا التنمية فى الداخل . وأبرز مظاهر هذا الطريق هو تأمين المعونات الاقتصادية والمنح ، والتوصل إلى اتفاقيات مع الدول المختلفة . وخاصة المتقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا . فتفتح الطريق أمام قدرات هذه الدول للاستثمار داخل مصر . ويبدو من مراجعة عام ١٩٨٧ أن الشق الذى اسنأثر بالاهتمام هو تسوية أزمة الديون العسكرية والاقتصادية وفوائدها الممنوحة على مصر سواء للولايات المتحدة أو لعند كبير من الدول الأوربية الغربية . وهذه التسوية تطلبت العمل فى أكثر من جهة سياسية واقتصادية وأيضاً اعلامية سواء فى الداخل أو فى الخارج . ويتصح من زيارات الرئيس مبارك وكذلك من زيارات العديد من كبار المسؤولين المصريين إلى الولايات المتحدة والدول الغربية ، وكذلك من تفاعلات مصر مع ممثلى الصندوق الدولى والبنك الدولى إن هذه المسألة كانت لها الأولوية نظراً للظروف الضاغطة التى يميز بها الاقتصاد المصرى من ناحية ، ومن ناحية

أخرى للتأثيرات غير المرجوة التى يمكن أن تترتب على عدم التوصل إلى اتفاقات بخصوص أسقاط الديون وفوائدها فيما يتعلق بعلاقة مصر مع الدول المقرضة ، ولا يمكن القول إن حصاد عام ١٩٨٧ كان كله إيجابياً فضلاً عن أنه لم يكن مليئاً تماماً ، إذ أمكن التوصل إلى عدة اتفاقات مع بعض الدول الأوربية ، فى حين ظلت الحلول المطروحة لتسوية هذه المسألة بين مصر وأمريكا غير مقبولة مصرياً والمتوقع أن تظل مجالاً لبحث مكثف بين مصر والادارة الأمريكية .

إن قضية تسوية الديون وفوائدها لم تكن فاصدة على علاقة مصر وأمريكا والدول الأوربية وحسب ، بل صارت ، مثلاً وضع فى سياق التفاعلات الأفريقية / الأفريقية ذاتها ، إحدى القضايا العامة التى أثبتت حولها اجتهادات عديدة ، بداية من الامتناع كلية عن سداد للفوائد والديون أو التوقف كلية عن سداد الفوائد إلى السعى إلى جولة أصول الدين مع مناشدة الدول المقرضة أن تضع جداول بالتشاور مع الدول المدينة ، وبحيث تتناسب مع أوضاع هذه الدول وظروفها الاقتصادية الحادة . والطرح المصرى الذى شهدته المحافل الدولية المختلفة كان مقتضاه أنه من الضروري الالتزام بالشرعية الدولية بما يعنيه ذلك من الالتزام بسداد الديون وفوائدها ، ولكن فى إطار من مستويات جديدة مع الدول المقرضة والهيئات الدولية التمويلية . والجدير بالذكر أنه توأمت مع هذا الطرح اجراءات داخلية مصرية للحد من الاقتراض من الخارج ، إلا فى أضيق نطاق ، مع اتخاذ اجراءات اقتصادية بالتشاور مع صندوق النقد الدولى تحت عنوان برنامج الإصلاح الاقتصادى .



ملحق جهاز الدبلوماسية المصرية (وزارة الخارجية)

نبذة تاريخية :

ثمة دلائل على أن الفراغة كانوا من أول من أدرك أهمية إنشاء جهاز خاص للشئون الخارجية يقوم برعاية وكتابة وتسجيل وحفظ المراسلات الدبلوماسية بين مصر والبلاد الأخرى . وفي تاريخ مصر الحديث وحين شكل أول مجلس للنظار في أغسطس ١٨٧٨ ، اشتمل على نظارة مستقلة للخارجية تولاها نوبار باشا رئيس مجلس النظار ، وتم الإبقاء عليها رغم الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ . ومع اعلان الحماية البريطانية ١٩١٤ ألغى منصب ناظر الخارجية والذي عاد مرة أخرى في أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الخاص بإلغاء الحماية البريطانية على مصر . وقد نص أول دستور مصري صدر في ١٤ مارس ١٩٢٢ على حق ملك مصر - لأول مرة - في تعيين الممثلين السياسيين وعزلهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية . وفي أكتوبر ١٩٢٥ صدر أول قانون يصم نظاما للوظائف السياسية . وبعد قيام الجمهورية في ١٩٥٢ صار د. محمود فوزي أول وزير خارجية لمصر في ظل هذا النظام . وفي ١٩٥٥/٩/٢١ صدر قانون خاص بتنظيم وزارة الخارجية ونصت مادته الأولى على أن تتولى الوزارة تنفيذ السياسة الخارجية لمصر ، ودراسة كافة الشئون المتعلقة بها والسهر على تنمية علاقات مصر مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية ورعاية مصالح المصريين وحمايتهم في الخارج .

تنظيم الوزارة :

فيما يتعلق بتنظيم الوزارة يقع على فمها الجهاز الرئاسي للوزارة ، والذي يتولى الاشراف الكلي والعام على أنشطة الوزارة وأجهزتها المختلفة . وعلى رأس هذا الجهاز نائب رئيس

الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدولة للشئون الخارجية . وإلى جانب الجهاز الرئاسي يوجد ديوان عام الوزارة ، والبعثات التمثيلية في الخارج ، والتي تتولى تجميع المعلومات ودراساتها وتحليلها وتقديرها وإبداء الرأي في وسائل تنفيذ القرار الموصى به . ويقع داخل الديوان العام مجموعة من الإدارات بعضها فنية وأخرى متخصصة وثالثة إدارية سياسية وهي التي تتولى مسؤولية الجانب السياسي من عمل الوزارة وأهمها الإدارة لغربية ، الإدارة الأفريقية ، الآسيوية ، إدارة أمريكا الشمالية ، إدارة شئون فلسطين ، إدارة شئون الجامعة العربية ، إدارة شئون السودان والتكامل ، إدارة إسرائيل ، إدارة أوربا الغربية ، إدارة أوربا الشرقية .

وإلى جانب هذه الإدارات توجد مجموعة أخرى خاصة بشئون العاملين ، الشئون المالية والإدارية .

وبصفة عامة هناك إثنى عشرة إدارة سياسية مقسمة جغرافيا إلى جانب سبع إدارات فنية وأهمها إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الفني ، وإدارة المراسم التي تعتبر حلقة الاتصال بين البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية ، وإدارة المعلومات التي تتولى تنظيم تداول المعلومات بين ديوان عام الوزارة وبين البعثات السياسية في الخارج وبين أجهزة الدولة المعنية ، وهناك أيضا إدارة خدمة المواطنين وتتولى تلقي شكاوى وتظلمات المواطنين .

ونظرا لحاجة الوزارة إلى المهارات المتخصصة لمتابعة المتغيرات المتطورة في الشئون الدولية فقد أنشئ معهد خاص لدراسات الدبلوماسية في عام ١٩٦٦ يتولى تدريب العاملين في مجال العلاقات الدولية والخارجية . ويعد في حقيقة الأمر

المصرية ، فضلا عن إعداد دورات تدريبية متخصصة ،
بالميدان الدبلوماسي من أبناء الدول الشقيقة والصديقة .

وتعقد في المعهد دورات لمدة سنة دراسية للدبلوماسيين
الجدد، كما ينظم دورات خاصة للدبلوماسيين المنقولين للخارج
وزوجاتهم، وأيضاً الملحقين الفنيين (العسكريين ،
التجاريين ، الاعلاميين) الموفدين للعمل بالبعثات الدبلوماسية



القسم الثالث

الدفاع والقوة العسكرية

- السياسة الدفاعية المصرية
- سياسة التسليح المصرية

أولاً - السياسة الدفاعية المصرية

رغم ذلك فقد عكست تصريحات وزير الدفاع في المناسبات المختلفة ، وكذا مناقشات مجلس الشورى حول بعض الموضوعات الأمنية ، احتمال تباين مفاهيم ونظريات جديدة للسياسة الدفاعية المصرية . وقد ترددت خلال هذه التصريحات والمناقشات بعض المصطلحات التي تستحق الدراسة والبحث وأهم هذه المصطلحات هي « الردع » ، و « التوازن » ، و « ارتباط أمن مصر بأمن الخليج » .

الردع والتوازن العسكري :

تراجعت تصريحات وزير الدفاع عن العقيدة العسكرية في مصر وسياستها الدفاعية حول مفهوم « الردع » و « التوازن العسكري » كما اشتملت على مفهوم الدفاع . فينكر في أوائل مارس أن « عقيدتنا ذات طابع سلبي دفاعي .. نحن نؤمن بالردع » كأساس لاستراتيجيتنا النابعة من العقيدة الإسلامية لأنها عقيدة غير عدوانية ، وفي منتصف أغسطس صرح بأننا بنينا استراتيجيتنا على أساس « التوازن العسكري » مع الدول المحيطة بتوفير الحجم الذي يتناسب مع إمكانيات جيراننا من حيث الكيف والكم و « الردع » ، وذلك من خلال امتلاك القدرة التي نستطيع اقناع الأطراف حولنا أن لدينا القدرة وإمكانية استخدامها في الوقت المناسب . وفي منتصف أكتوبر صرح بأن القوات المسلحة قطعت شوطا كبيرا في التطوير وتحقيق قوة الردع « وفي نهاية أكتوبر يقول : « لن نسمح لأحد بأن يصول بجول في المنطقة وأن يضرب كيفما يشاء دون أن نردعه » . نردله الصاع صاعين » .

يلاحظ أن التصريحات تركزت حول « الردع » كأساس لاستراتيجية العسكرية ، ثم « التوازن العسكري » من حيث الكيف والكم وهي مفاهيم مختلفة ، وربما توضح هذه التصريحات أيضا صعوبة اتباع سياسة واستراتيجية دفاعية مصرية « في ظروف تفوق إسرائيل الكمي والنوعي دون تعاون

كانت السياسة الدفاعية المصرية في مجملها امتدادا لسياستها الدفاعية منذ عام ١٩٨١ حيث لم يكن هناك تغير جوهري سواء في الظروف المحيطة بمصر أو في الداخل تدفع إلى إحداث تغيير جوهري في هذه السياسة . إلا أن هناك ظروفا كان لابد وأن تؤثر بشكل ما على هذه السياسة .

كانت أهم الظروف المؤثرة على السياسة الدفاعية لمصر هي :

— حدة الأزمة الاقتصادية الداخلية بما يدفع إلى العمل على خفض الانفاق الدفاعي .

— تحسن العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفيتي بعد توقيع اتفاقية اقتصادية حول الديون المصرية للاتحاد السوفيتي .

— تصاعد الصراع في الخليج بشكل يهدد الأمن القومي ويهدد بعض دول الخليج العربية وتطلع هذه الدول إلى معاونة مصرية .

— اتمام بعض الاتفاقات الخاصة بالأسلحة والتي لم تكن قد نفذت في الأعوام الماضية .

— انهماك القيادة والقوات الليبية في الصراع في تشاد بما يخفف من حدة التوترات معها .

وإذا كانت هذه هي الظروف التي استجندت وتؤثر على السياسة الدفاعية لمصر ، فإن عناصر الثبات في السياسة الدفاعية أدت إلى استمرار الخطوط الرئيسية لهذه السياسة وهي :

١ - استمرار الالتزام بمعااهدة السلام بين مصر وإسرائيل بما يخفف من إدراك احتمالات التهديد الرئيسي في الوقت الحاضر .

٢ - استمرار العلاقات الخاصة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بما فيها العلاقات العسكرية .

٣ - تقدم الصناعات العسكرية في مصر خلال العام بما يزيد من تحسن ميزاتها العسكرية .

السياسات الدفاعية المصرية وحرب الخليج :

كان لتصاعد حرب الخليج خلال عام ١٩٨٧ انعكاساته على صريجات القيادة العسكرية المصرية ، وتصور الدور العسكري المصري خارج مصر ، خاصة وأن التهديد الإيراني امتد إلى دول الخليج العربية التي تتميز بقلّة تعداد سكانها ، صعوبة بنائها لقوات مسلحة قوية قادرة على التصدي للخطر الإيراني ، الأمر الذي دفع هذه الدول إلى تقوية علاقاتها مع مصر منذ بداية العام من خلال مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي ، تم تبادل الزيارات العسكرية ، وأخيرا إعادة العلاقات الدبلوماسية بين هذه الدول ومصر . وهكذا فإن الدور العسكري المصري في الخليج أصبح أحد الأسئلة الملحة على كل من الليبانيين السياسية والعسكرية المصرية .

انعكست بعض عناصر هذا السؤال في تصريحات القيادة العسكرية المصرية ممثلة في وزير الدفاع حيث صرح في ١٢ يناير : « السياسة العسكرية المصرية تهدف إلى المحافظة على استقلال الدولة وسلامة أراضيها وتأمين حدودها وامتدادها القاري ومصالحها القومية ، والالتزام باتفاقية السلام لاستغلال فترة السلام لهذا وتوسيع القوات المسلحة ورفع المستوى الأدنى لتطويره ، وتأمين الملاحة في البحر الأحمر باعتبار شرياناً حيوياً للاقتصاد القومي ، وتأكيد دور مصر عربياً وأفريقياً إسلامياً ، وتقديم المعونة للدول الصديقة ، وتأمين الممتلكات البقارات المصرية خارج حدودها ضد الارهاب » ، كما أكد في ٢٠ يناير صرح : « إن مصر لا ترسل جنودها للقتال في أي مكان خارج الوطن ، ولا تتورط في أية أعمال قتالية » ، وفي ٢٧ أكتوبر صرح : « إن التهديدات التي تحيط بنا تهديدات خطيرة ومدمرة لأنه عندما شعر البعض أن هناك من هو أضعف منه اعتدى » وقال : « إننا إن تكون في يوم من الأيام ضعفاء ، لن نسمح لأحد بأن يصل ويجول في المنطقة وأن يضرب كيفما شاء ، ... دون أن نردعه ونرد له الصاع صاعين » ، « ما يدور حولنا اليوم مثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الضعف هو دعوة للعوان ، وأن علينا أن نكون يقظين ومستعدين ونعد أنفسنا لكي نكون دائماً درعا للأمة العربية وحماة لها ، ورداعا كل من يفكر في الاعتداء عليها » . وقد زار وفد عسكري مصري على مستوى عال الكويت في منتصف ديسمبر من نفس العام وخلال هذه الزيارة أكد وزير الدفاع « إن مصر جزء من الأمة العربية ، وأن أمن مصر وأمن الكويت هو أمن عربي واحد » ، وأكد أن مصر ملتزمة بكل ما تطالبه الأمة العربية وهي مستعدة للدفاع ، « بينما علق على سؤال عن الاستعداد لارسال قوات مصرية إلى الكويت بأنه من الموضوعات التي لا يمكن مناقشتها على صفحات الجرائد ووسائل الاعلام » .

دعاه مع باقي دول المواجهة العربية ، وخاصة سوريا أكبر هذه دول من حيث القدرة العسكرية . فالردع ، يتطلب قدرة على إلحاق خسائر أكبر من أن يتحملها الخصم ، أو من المكاسب التي يستطيع أن يحققها ، وهو أمر يصعب تحقيقه مع تفوق إسرائيل الحوي والتووي ، وتوفر الصواريخ متوسطة المدى لديها من جهة ، وظروف القيود على استخدام القوات وخاصة الجوية والصاروخية ووسائل الدفاع الجوي المصرية في سيناء من جهة أخرى .

ومن جهة أخرى فإنه يصعب تحقيق « التوازن العسكري » مع إسرائيل بإمكانيات مصر منفردة نتيجة للعلاقات الخاصة جدا بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية التي تضمن لإسرائيل التفوق على كل دولة عربية على حدة ، والتي أدت إلى تحقيق تفوق إسرائيل كبير على مصر في مجالات المدرعات والقوات الجوية ، وتوقفا محدودا في القوات البحرية . بالإضافة إلى ذلك فإن تقدم الصناعة العسكرية الإسرائيلية يحقق لها تفوقا في مجال الصواريخ والأسلحة النووية ويزيد من صعوبة تحقيق التوازن في هذا المجال . وأخيرا فإن التفوق على حجم القوات المصرية في سيناء ونوعيتها وخاصة في مجالات الدفاع الجوي والقوات الجوية والصاروخية توفر لإسرائيل فرصة السبق في سيناء مقابل القوات المصرية ، وهو ما يتنافى مع فكرة التوازن .

وليس من المتوقع أن يكون المقصود بالردع هنا هو ليبيا . يزان ، فالأولى - رغم ما لديها من أسلحة - لا تستطيع أن حازب بالقتال أو بالقيام بعمل عسكري ضد مصر لأسباب تتعلق «بالتوازن الاستراتيجي وحسابات القوة الشاملة وليست القوة العسكرية فقط ، فضلا عن صعوبة السماح لقوات أجنبية - لعدوان على مصر من أراضيها أو باستخدام معداتها ، وكذلك تدخلها بالصراع في تشاد بما لا يسمح لها بمجرد التفكير في لعدوان على مصر . أما إيران فإن تحقيق « التوازن » أو « الردع » بالنسبة لها يحتاج إلى تنسيق دفاعي مصري مع دول الخليج والعراق ، وهو ما لم يتم حتى نهاية العام رغم وجود بعض مجالات التعاون مع هذه البلاد .

مما سبق يتضح أن التنسيق الدفاعي والعسكري بين مصر وباقي الدول العربية هو ضرورة حتمية لتحقيق أي من استراتيجيات « الدفاع » أو « التوازن » العسكري ، أو الردع ، في الدفاع عن مصر ، وهو أمر سبق أن أدركته العسكرية المصرية على مدى التاريخ الطويل ، وهو ما أشار به وزير الدفاع في بعض تصريحاته خلال هذه السنة عن ضرورة وجود عقيدة عسكرية عربية موحدة ، الأمر الذي يعتبر حتميا لتحقيق الدفاع عن أي بلد عربي وليس عن مصر فقط .

واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية ،
لزراعية والصناعية ، وبوجه عام على تنظيم نشاطها
الاقتصادي وتنسيق وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة
تحقيق هذه الأهداف ، كما نصت المادة الثامنة بعد تعديلها بقرار
مجلس جامعة الدول العربية رقم ٣٥٥٢ بتاريخ ٢٩/٣/٧٧
على : « بنشأ في جامعة الدول العربية مجلس يسمى (المجلس
الاقتصادي والاجتماعي) يضم وزراء الدول الأعضاء
المختصين ووزراء الخارجية أو من ينوب عن هؤلاء ، تكون
مهمته تحقيق أغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية
وما يتصل بها مما يصح عليه ميثاق الجامعة العربية أو هذه
الاتفاقية » .

كما أن اشتراك قوات مصرية خارج الحدود يجب أن يكون
في إطار تنظيم دفاعي دقيق تقوم فيه الدول المعرضة للخطر
الباشر بالمهمة الرئيسية في الدفاع عن نفسها وبالتعاون فيما
بينها ، وتقوم فيه القوات المصرية في هذه الحالة بدور الدعم
والمعاونة وليس أن تتحمل العبء الأساسي في الدفاع .

كما أن اشتراك قوات مصرية في صراع مسلح خارج
حدودها - بما في ذلك منطقة الخليج - يجب أن يسبقه تحضير
إعداد جديد يشمل بالدرجة الأولى دراسة عميقة لطبيعة الحرب
ومطالباتها ، وادخال التعديلات اللازمة والمناسبة على تنظيم
القوات المحتمل اشتراكها في الصراع لتناسب مع طبيعة
الصراع ومسرح العمليات ، ودراسة طبيعة القوات التي يحتمل
العمل ضدها من حيث التنظيم والتسليح وأساليب القتال ، وإعداد
مسرح العمليات لاستقبال وعمل القوات ، وتخطيط وتنظيم
أعمال ومسؤولية الامداد والتجهيزات قبل بدء التدخل ، كما يجب
وضع الأطار القيادي للعمليات قبله ، ثم اجراء التدريب على
أعمال قتال مشابهة للأعمال القتالية المحتمل القيام بها ، وعلى
أراضي مشابهة لتلك الأراضي التي يحتمل أن تدور عليها .
ونبرز أهمية التحضير المسبق لأعمال التدخل العسكري بشكل
خاص بعد مرور أكثر من سبع سنوات على بدء الصراع المسلح
في الخليج مما ينفي عنه صفة الاستعجال أو الأمر الطارئ ،
وبلغى أي تدبير للتدخل بدون تحضير جيد .

التدريبات والمناورات المشتركة :

انعكس استمرار العلاقات العسكرية الخاصة بين مصر
والولايات المتحدة في اجراء حلقة جديدة من سلسلة مناورات
النجم الساطع ، التي تجرى بين قوات تابعة للقيادة المركزية
الأمريكية وقوات من الدول العربية في وقت واحد أو توقيات
متقاربة . وقد اشتركت في هذه المناورات خلال عام ١٩٨٧
قوات من الصومال ومن عمان بالإضافة إلى القوات المصرية ،
وكانت هناك فروق بسيطة في التوقيت بين اجرائها في كل بلد
عن الآخر . ورغم ذلك فقد تميزت المناورات هذا العام باجرائها
بأقل قدر من الاعلام المصري ، وبدون ذكر لتفاصيل

التزمت السياسة الدفاعية المصرية خلال هذا العام في مجال
تعاون العسكري مع الدول العربية بأن يقتصر هذا التعاون على
مجالات الخبرة العسكرية بتقديم الخبراء العسكريين المصريين
للدول العربية التي تحتاج إلى ذلك . وهو أمر لم ينقطع أثناء غياب
العلاقات الدبلوماسية ، سواء كان ذلك عن طريق الخبراء
أو المستشارين ، أو باتاحة الفرصة للدارسين من الدول العربية
للا دراسة في المنشآت التعليمية العسكرية للقوات المسلحة
لمصرية ، أو بالامداد بالسلاح والذخيرة المتوفرة لدى القوات
مسلحة . كما التزمت بعدم ارسال قوات للقتال في أي مكان
خارج الوطن ، وبألا تنورط في قتال .

وينبىء الموقف في حرب الخليج باحتمال تصاعد الصراع
لمسلح وتعرض الدول العربية هناك لخطر أكثر من الخطر
الحالي . وهو ليس بالقليل . ولا شك أن دول الخليج قد توجهت
إلى مصر متطلعة إلى دعمها للدفاع عنها في حالة هجوم إيراني
عليها ، بعد أن تعرضت الكويت لتهديد ملاحتها البترولية
ولقصف منشآتها وخاصة البترولية بالصواريخ ، وبعد أن
تعرضت السعودية لمحاولة إحداث القلاقل فيما عرف بحادث
مكة ، وتهديد ملاحنها التجارية ، ومن جهة أخرى فإن هذه الدول
خسور أنها تستطيع في المقابل أن تساعد مصر على الخروج
من أزمتها الاقتصادية . ومن هنا فإن مصر رغم جميع الظروف
رى بحق أن ليس لديها قوات ، للإيجار ، وهو مبدأ صحيح
عموما ، بما في ذلك حالة الدفاع عن البلاد العربية . إلا أنه
لاحظ أن دول الخليج العربية لا تنقصها موارد السلاح إذ أنها
ستزده من السوق العالمية ولا تجد صعوبة كبيرة في ذلك ، وأنها
تحصل فعلا على الخبرة العسكرية من مصر ومن خارج مصر ،
بل أن بعض هذه الدول لديها نسبة ملموسة من العسكريين الأجانب
في قواته المسلحة ، وهكذا فإنها تستطيع أن تحصل على الخبرة
من عدة مصادر وليست مقصورة على مصر . أما ما ينقصها
فعلا فهو القوة البشرية اللازمة لبناء قوات مسلحة قوية تستطيع
الدفاع عنها ، وهو الأمر الذي تتطلب دول الخليج العربية إلى أن
يخوم مصر بمدد فراغه باعتبار أن الجندي العربي هو الجندي
الوحيد الذي يصلح للدفاع عن الأراضي والمصالح العربية ، وأن
مصر تتكون الدولة الوحيدة التي تنوفر لديها القوة البشرية لأداء
هذه المهمة خاصة ، وأن أغلب الدول العربية الأخرى موارد
البشرية قليلة ، وأغلبها منهمك في صراعات أخرى تمنعه من
قديم هذه المعاونة .

وقد يكون الأساس المناسب لاشتراك قوات مصرية في
صراع خارج الحدود هو أعمال معاهدة الدفاع المشترك
التعاون الاقتصادي بشقيها العسكري والاقتصادي والتي ينص
جانب الاقتصادي فيها في المادة السابعة على « استكمالاً
لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة
، توفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها ،
معاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها

العناورات . ويرجع ذلك إلى التوتر الذي ساد الخليج في توقيتات جراء العبارة مما قد يكون سببا لخفض الإعلام عنه لتقليل الاستقزاز لايران ، خاصة وأن موعد المناورة كان ثانيا لأحداث مكة .

وبالرغم مما سبق فقد أشار وزير الدفاع المصري إلى التدريبات والمناورات المشتركة عدة مرات خلال العام ، إذ صرح في شهر ابريل أنه : « من المنتظر إجراء تدريبات مشتركة مع الولايات المتحدة وبريطانيا » ، وأن إيطاليا والأردن طلبا إجراء تدريبات مشتركة ، وأكد سيادته أنه : « لا علاقة للتدريبات المشتركة بموضوع الدفاع المشترك » ، وفي أغسطس صرح : « نحن مستعدون للاشتراك مع أية دولة عربية في مناورات مشتركة إذا طلبت ذلك » ، وفي ديسمبر أعلن أنه ستجرى مناورات عسكرية مع الأردن في يناير من العام القادم ، وأن إيطاليا طلبت أيضا إجراء مناورات معنا وسوف تقرر القيادة السياسية ذلك .

وقد سبق أن أشرنا في التقرير الاستراتيجي العربي عامي ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ إلى موضوع المناورات المشتركة ، ولكن التصريحات الرسمية خلال هذا العام اشتملت على اصطلاحين « التدريبات » و « المناورات » المشتركة . وما يسمى بالمناورات هو نوع من التدريب الذي يطلق عادة عليه عسكريا اسم « المشروعات بجند » ، أي أنه نوع من التدريب إلا أنه يميز عنه بانسارك وحدات فرعية ووحدات وأحيانا تشكيلات من مختلف أنواع الأسلحة في إطار موقف استراتيجي أو تحوي أو تكتيكي ، وضد قوات تمثل عدوا معيناً بتنظيمه وتسليحه وأساليب قتاله وفي ظروف أقرب ما تكون لظروف القتال الحقيقية . وهي تختلف في ذلك عن باقي أنواع التدريب التي لا تشترط ذلك . وإن هذه المشروعات تهدف إلى تدريب القوات على العمل كفريق والتعاون فيما بينها لتحقيق المهمة . أي أن إجراء هذه المشروعات يفترض مسبقا احتمال تعاون القوات المشتركة فيها في تحقيق مهام قتالية معينة .

أما باقي أنواع التدريب فيتم فيها التدريب بشكل فردي ويمكن عن طريق تبادل الخبرات الاستفادة من خبرة وأساليب الاستخدام والقتال التي يستخدمها الطرف الآخر المشترك في التدريب ، وهو ما أشارت إليه التقارير السابقة من أن القوات المسلحة تحقق بلا شك بعض الفوائد التدريبية من إجراء هذه التدريبات . إلا أن هذه الفوائد يمكن تحقيقها عن طريق تبادل الزيارات ، والبعثات الدراسية . وتبادل الخبراء والمراجع الدراسية ، ولا تختم إجراء تدريبات مشتركة إلا إذا كانت القوات الوافدة ترغب في تدريب قواتها على أرض الدولة المضيفة باعتبارها مشابهة لأراضي تتوقع أن تقايل عليها .

ولا شك أن إجراء تدريبات ومناورات مشتركة بين القوات المسلحة المصرية وأى قوات عربية أخرى هو تدعيم للأمن القومي المصري باعتبارها مرتبطاً تماماً بأمن باقي بلاد المنطقة

وقال لتصريحات المسؤولين بوزارة الدفاع المصرية ، بل إن هذه التدريبات والمناورات كانت - وما زالت جزئياً - حلقة مفقودة في سلسلة التعاون العسكري بين الدول العربية وبينها وبين مصر ، والتي عقدت معاهدات واتفاقيات لتحقيقه دون أن يؤدي ذلك في المراحل السابقة إلى إجراء تدريبات ومناورات مشتركة مما يصعب من تعاونها عند الضرورة . وإذا كان الأردن هو الدولة العربية الوحيدة التي أجريت معها مثل هذه التدريبات ، فإن إجراءها مع القوات السودانية يعتبر ضرورة لأمن مصر القومي ، وكلما اتسع مجال إجراء هذه التدريبات والمناورات مع قوات دول عربية أخرى كلما كان ذلك تدعيماً لأمن وقوات الطرفين . ولا يعني ذلك الانكفاء على الذات أو تجاهل التطورات العسكرية في الجيوش غير العربية ، بل أن الانفتاح عليها بهدف معرفة هذه التطورات يعتبر ضرورة لتنمية قدرات القوات وتحسين أدائها . واكتسابها مزيداً من القوة على أن يتم ذلك بالوسائل المناسبة .

الميزان العسكري :

تأثر الميزان العسكري المصري بعدة عوامل أغلبها إيجابي وبعضها سلبي :

- ١ - تنفيذ صفقات أسلحة سابقة لم تكن قد نفذت في مراحل سابقة .
- ٢ - تقدم تصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية في مصر .
- ٣ - بدء الحصول على قطع غيار من الاتحاد السوفيتي .
- ٤ - نمو العلاقات العسكرية بين مصر والبلاد العربية .
- ٥ - خفض الاتفاق العسكري وأثره على حجم القوات المسلحة والتدريب .

تميز عام ١٩٨٧ بتنفيذ عدة صفقات سبق عقدها ولم تنفذ إما لطول فترة التوريد ، أو لمصاعب في التمويل . وكان أهم هذه الصفقات ما يختص بطائرات الانذار المبكر « هوك آي » والطائرات ، ف - ١٦ ، وهي صفقات عقدت عام ١٩٨٢ وكان مقرضاً أن يبدأ توريدها عام ١٩٨٥ إلا أنها لم تسلم إلا عام ١٩٨٧ ، وتم وفقاً للمعلومات المتاحة - تسليمها بالكامل . وأما طائرات الميراج - ٢٠٠٠ فقد كان من المتوقع عليه اتمام تسليمها خلال عام ١٩٨٦ إلا أن المصاعب المالية أدت إلى توقف التوريد . وقد استؤنف التسليم خلال عام ١٩٨٧ بعد مفاوضات سياسية واقتصادية بين البلدين . وتعتبر هذه الصفقات أهم التغيرات في الميزان العسكري خلال العام ، باعتبار أن طائرات الانذار المبكر تخدم كلاً من القوات الجوية والدفاع الجوي ، والاستطلاع والمواصلات ومراكز السيطرة ، كما أن الطائرات ، ف - ١٦ وميراج - ٢٠٠٠ ، تعتبر إضافة إلى القوات الجوية بعد تقادم الطائرات السوفيتية الصنع .

العسكري المصري ، وبطريق غير مباشر . ففي ظل الخلل الاستراتيجي بين الدول العربية واسرائيل وشروط معاهدة السلام بين مصر واسرائيل يصبح التعاون العسكري مع الدول العربية إضافة إلى الميزان العسكري لكل طرف متعاون .

ألقت الأزمة الاقتصادية بظلالها على الميزان العسكري المصري مما دعا إلى ضغط الانفاق العسكري بشدة ، وقد اتبعت القوات المسلحة في ذلك ما يسمى بسياسة استبدال « الكيف بالكلم » . وقد ظهر في خلال العام انعكاس ذلك في اتجاه القوات المسلحة إلى الاستغناء عن بعض الوحدات ، وإلى الحد من المشروعات التكتيكية على المستويات الكبيرة . وربما كان هذا الاتجاه غير متوافق مع ازدياد التوترات في المنطقة وتعرض الأمن العربي وبالتالي الأمن المصري للخطر مما يستلزم قوات أكثر ، ومعدلات تدريب أعلى . ويلاحظ خلال هذا العام أن القوات المسلحة لم تجر مشروعات تكتيكية بجنود على مستوى الفرق منذ عدة سنوات ، وأن معدلات المشروعات على المستويات الأدنى ، أقل مما سبق . وأن مثل هذه المشروعات لا تغني عنها طرق التدريب الأخرى في تدريب مراكز القيادة ، أو استخدام الأجهزة والمعدات .

وخطا التصنيع العسكري المصري خطوات خلال العام في اتجاه مزيد من الاعتماد على الذات في هذا المجال ، وخاصة في مجال انتاج الأجهزة الالكترونية والتردادات وكذا تطوير الدبابات وانتاج العربات المدرعة وغيرها ، مع الاستمرار في انتاج ما سبق أن أنتجه في الأعوام السابقة ودخول بعضها مرحلة الانتاج .. ويعتبر الانتاج العسكري المصري إضافة هامة إلى الميزان العسكري حيث تدخل تحسينات كمية ونوعية في عدة مجالات تزيد من فاعلية وكفاءة القوات .

وأدى توقيع اتفاق اقتصادي بين مصر والاتحاد السوفيتي حول الديون المصرية للاتحاد السوفيتي في مارس إلى فتح المجال للتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي في مجالات مختلفة بما فيها المجال العسكري . ورغم أن القوات المسلحة المصرية ستظل في اعتمادها على استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً ، إلا أنه قد بدأ العمل لتوفير قطع الغيار للمعدات السوفيتية الموجودة لدى القوات المسلحة المصرية والتي ما زالت تشكل نسبة لا يستهان به من الرصيد المصري .

وتضيف عودة العلاقات العسكرية الرسمية بين مصر والبلاد العربية ونموها بعد أن كانت مستقرة قوة جديدة إلى الميزان

ثانيا - سياسة التسليح المصرية

والسيطرة الآلية والإنذار المبكر للتشكيلات المدرعة ، كما وقع تعاقد لشراء ٥٠ ألف داتة عيار ١٥٥ مم هاويزر من الولايات المتحدة الأمريكية وصواريخ مضادة للدبابات . أما الإشارة والاتصالات فقد أجرى التعاقد على تركيب ١٧ جهازا

Digital encrypton devices

لم يشهد عام ١٩٨٧ تغييرا ملموسا في القوات البحرية بعدما سبق الحصول عليه في الأعوام السابقة . إلا أنه جرى التعاقد خلال هذا العام على شراء صائدات ألغام حديثة ليكمل الدفاع البحرى ضد الألغام بالتنسيق مع كاسحات الألغام الموجودة بالخدمة ، كذا عقدت صفقة لشراء ارفع كبير للسفن قدره ٥٠٠٠ طن لخدمة القوات البحرية .

تسلمت القوات الجوية هذا العام باقى دفعة الميراج ٢٠٠٠ ، والتي كانت فرنسا قد توقفت عن توريدها بسبب تأخير سداد ثمنها . وقد تم تذليل الصعوبات الخاصة بها في إطار جدولة ديون مصر ، وفقا للاتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولي ، كما جرى التفاوض حول الصفقة الثانية من نفس الطائرات ، وهناك تقارير عن انمام عقدها بنفس أعداد الصفقة الأولى .

استمرت مصر في استلام الصفقة الثانية من الطائرات طراز اف ١٦ من الولايات المتحدة الأمريكية لتحل محل طائرات الميج ، التي تقاعدت ، وقد زودت هذه الطائرات برادارات A P9-68 وأجهزة استقبال تحذير رادارى طراز ACR-69 بالإضافة إلى أجهزتها الإلكترونية . وقد وقع اختيار المحرك GE-100-GE-F110 من صنع شركة جنرال إلكتريك ، بدلا من المحرك انتاج Prair and Whitney طراز - F100 PW-220 .

كذلك أتمت مصر استلام طائرات الإنذار المبكر والمراقبة ، إى - ٢ - مى ، هوك آى ، لتتاج شركة جرومان ، وكان قد تأخر تسليم هذه الطائرات من عامين ١٩٨٥ حتى بدأ تسلمها في أوائل عام ١٩٨٧ واستكملت قبل نهاية العام حيث أصبح عندها

كانت سياسة التسليح المصرية في عام ١٩٨٧ امتدادا لسياسة مصر التسليحية للأعوام الماضية التي يعتبر أبرز ملامحها : تحديث أسلحة القوات المسلحة سواء عن طريق استيراد أنواع الأسلحة أو تصنيعها ، وتنويع مصادر السلاح لتحقيق أكبر قدر من استقلال الإرادة المصرية ، ودعم التعاون مع الدول الصديقة العربية والأفريقية عن طريق امدادها بالأسلحة دعما لأمن مصر القومي ، ولأمن تلك الدول .

ولتحقيق هذه الأهداف دون التعارض قدر الامكان مع خطة التنمية ، بل ولخدمتها ، كان الكم الأكبر من استيراد الأسلحة في إطار المساعدات العسكرية الأمريكية باعتبارها معونة لا ترد ، في حين يزداد الاعتماد على الإنتاج العربى المحلى ، ومع تصدير أجزاء منه كمساهمة في نفقات التسليح ولدعم التعاون والتكامل العربى .

تميز عام ١٩٨٧ بتنفيذ واستلام صفقات أسلحة تم التعاقد عليها في فترات سابقة وتأخر توريدها لأسباب مختلفة ، وبدخل مصر مجال انتاج الدبابات ، والبده في انتاج بعض مجالات التكنولوجيا الرافية ، وعودة الفرصة لاستيراد قطع غيار الأسلحة السوفيتية ، وبتأثير الحالة الاقتصادية على سياسة التسليح .

استيراد الأسلحة :

تأثر استيراد الأسلحة بالحالة الاقتصادية ، ولذا فقد اقتصر الاستيراد تقريبا على المساعدات العسكرية الأمريكية بالإضافة إلى تنفيذ الاتفاقات السابقة مع دول أخرى ، وكان التصيب الأكبر للقوات الجوية والدفاع الجوى بينما تضاعف حجم الاستيراد لبقاى القوات .

اقصر استيراد الأسلحة للقوات البرية على استيراد ناقلات الجنود المدرعة من طراز م - ١١٣ الأمريكية وما يلزمها من معدات اتصال وقطع غيار ومعدات اختبار ، وأدخلت نظم القيادة

المنورة ، والعمل على أنواع مختلفة من الأراضي وعلى تسليحها بما يوفر لها قدرة نيرانية أعلى ، كما تم تطوير الإنتاج المحلي من المظلات بما يسمح بالقفز من ارتفاعات عالية ، والقدرة العالية على توجيه المظلة والتحكم في مسارها ، والصباحة في الهواء لمسافات طويلة ، كما أدخلت تصميمات حديثة لاسقاط الأسلحة والمعدات للقيام بأعمال الإبرار الجوي ليلا ونهارا . كان من أهم أعمال التطوير ما أدخل على الدبابات السوفيتية الصنع طراز - ت - ٥٤ ، من تعديلات ونزويدها بمحركات جديدة ، ومذفع مصري الصنع عيار ١٠٥ مم ، أجهزة إدارة نيران وأجهزة قروية ليلية حديثة بما يزيد من كفاءتها النيرانية والقائية لتتمشى مع ظروف وخصائص المعركة الحديثة ، وقد أعلن بعد هذه التطورات تسميتها بالدبابة رسميين - ٢ - ، وأنها أجزأت الاختبارات النهائية بنجاح .

سبقت الإشارة إلى التعديلات التي أدخلت على الطائرات اف - ١٦ ، وطائرات الأناذر والقيادة - اى - ٢ - سي «هوك» أى وبالإضافة إلى ذلك فقد استمرت مصر في تطوير الطائرات السوفيتية والصينية الصنع فيما يتعلق بنظم التسليح ، ونزويدها بحاسبات آلية ، وعناصر تكنولوجية مختلفة وخاصة في حالات الاستطلاع والقيادة والسيطرة والاتصالات .

استمرت مصر في تطوير نظم الدفاع الجوي حيث تم تطوير نظام الدفاع الجوي سكاى جارد ، بحيث أصبح نظاما جديدا أجريت عليه التجارب النهائية هذا العام بحيث يتوقع أن يدخل نظام الجديد ، أمون ، الخدمة في العام التالي ، كما استمر تطوير نظام، سينا ، ٢٢ ، خلال هذا العام ، وكذلك النظام - نيل - ٢٣ ، وتقرب أعمال التطوير من نهايتها ويحتمل إجراء تجارب جديدة على هذا النظامين خلال العام ١٩٨٨ .

الانتاج الحربى :

تميز الانتاج الحربى هذا العام بدخول الصناعة الحربية المصرية مجالين جديدين حيث اتفقت أخيرا على الانتاج المشترك للدبابات ، وكذا بدء العمل فى مصنع البصريات الذى يدخل فى مجال انتاج التكنولوجيا العالية ، هذا بالإضافة إلى استمرار انتاج الأسلحة والمعدات التى سبق البدء فى انتاجها والتوسع فيها ، ولا شك أن البدء فى تصنيع الطائرات بدون طيار هو خطوة هامة فى مجال تطوير صناعة الطائرات . وقد أدت عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وكثير من الدول العربية فى نهاية العام إلى اتساع مجال تسويق الصناعات الحربية المصرية حيث اهتمت الوفود العربية بحضور معرض الانتاج الحربى الذى أجرى فى نهاية العام ، وينتظر أن يزيد طلب هذه الدول على الانتاج المصرى من الأسلحة والمعدات خلال الفترة القادمة ، كما أنه من المتوقع أن يزداد التعاون بين مصر ودول الخليج فى مجال الانتاج الحربى إما بأعادة إحياء مشروع الهيئة العربية للتصنيع أو بأى طريق آخر .

خمس . وتعتبر طائرة أنذار وقيادة حيث تقوم القوات البحرية الأمريكية باستخدامها وقد أدخلت عليها تعديلات بحيث تتمشى مع احتياجات وظروف القوات الجوية المصرية . وترى القيادة المصرية أن هذا المعدد كاف لتغطية كافة الاتجاهات الاستراتيجية الثلاثة ، وأنه يغنى عن كثير من الرادارات الأرضية ، وعن استخدام الطائرات المقاتلة فى الاستطلاع والأنذار . وقد اشتمل العقد على تدريب أطعم الطيارين والملاحين والفنيين وأطعم الصيانة بحيث يمكنهم استخدامها وأجراء الصيانة الفنية والإصلاحات فى مصر ، واشتملت التعديلات التى أدخلت عليها زيادة لامكانياتها وخصائصها الفنية والتكتيكية ، وربطها بنظام القيادة والسيطرة الآلية للقوات الجوية ، وقوات الدفاع الجوى . وبذا فإن دخول هذه الطائرة الخدمة يرتبط بقوات الدفاع الجوى بدرجة أكبر من ارتباطها بالقوات الجوية .

حصلت مصر خلال هذا العام على الدفعة الأولى من نظام الدفاع الجوى « شاربيل » من الولايات المتحدة ، وينتظر دخوله الخدمة الفعلية بقوات الدفاع الجوى المصرية فى أوائل عام ١٩٨٨ ، ويرتبط عمل هذا النظام بعمل مجموعة أجهزة قيادة نيران حديثة لم يسبق لقوات الدفاع الجوى المصرية استخدامها . كذلك انتهى العمل فى تطوير نظام الدفاع الجوى « أمون » المشتق من النظام ، سكاى جارد ، وهو من انتاج مشترك إيطالى سويسرى / أمريكى وأدخلت عليه تعديلات مصرية ، ويعتبر من نظم الدفاع الجوى العالمية الحديثة . ارتبط بالنظام « أمون » تعاقد القوات المصرية على شراء ٢٨٢ صاروخ « سبارو » طراز AIM-7M حيث سيجهز بها ، وقد تم التعاقد خلال عام ١٩٨٧ إلى جانب ٥١٤ صاروخ « سبارو » أيضا من طراز RIM-7M وقطع غيار وخدمات فنية ومعدات دعم أخرى . وتزود المقاتلات بالصواريخ RIM-7M لولوجات الدفاع الجوى .

وقد تعاقدت مصر خلال هذا العام علوة على ما سبق بإدرات أمريكية طراز ، تي - بي - اس ، تتميز بمدى البعيد وقدرات على التقاط وتتبع أنواع مختلفة من الطائرات على ارتفاعات منخفضة ومتوسطة وعالية (جارى انتاج الرادار فى مصر) .

تطوير الأسلحة الموجودة بالخدمة :

برز من خلال استعراض استيراد مصر للأسلحة وكذا من خلال التقرير الاستراتيجى العربى عام ١٩٨٦ أن القوات المسلحة المصرية لا تكفى بالاستيراد بل أنها تدخل تعديلات على ما تستورده من أسلحة سواء قبل الاستيراد الفعلى أو بعد دخول هذه الأسلحة الخدمة بالقوات المسلحة . أجريت تعديلات على ناقلة الجنود المدرعة « فهد » من الانتاج المحلى بما حقق لها مزيدا من خفة الحركة والقدرة على

استمرت دراسة مشروع انتاج الدبابات لفترة طويلة سابقة كما جاء بالتقرير الاستراتيجي العربي في الأعرام السابقة ، حيث تمت الموازنة بين الأنواع المختلفة من الدبابات . وفي خلال عام ١٩٨٧ اخذت الصناعة العسكرية المصرية أن تقوم بانتاج الدبابة الأمريكية طراز إم - ١٠ بعد دراسة متطلبات واحتياجات القوات المسلحة المصرية وتطورها في المستقبل . ولا شك أن العامل الرئيسي في الاختيار هو عامل الزمن حيث أن إقامة المصنع والأعمال التحضيرية السابقة للانتاج تستغرق زمنا تكون الدبابات السابقة قد تقدمت وتخلت عن ركب التطور ، لذا كان القرار المصري بانتاج دبابة حديثة أو كما جاء بأحد التعبيرات « دبابة عام ٢٠٠٠ » إذ أن الدبابات الأخرى المعروفة مثل الدبابة إم ٦٠ ، أو « لوبارد » الألمانية الغربية قد مضى عليها زمن طويل نسبيا في خدمة قواتها وبالتالي فإنها لا بد أن تكون قد تقدمت عنده الانتاج في مصر . ساعد أيضا على الاختيار إمكان تحقيق انتاج مشترك مع تركيا ، وهي دولة عاصي في منظمة المؤتمر الاسلامي وقريبة جغرافيا من مصر ، وأخيرا إمكان الحصول على تمويل لمشروع الانتاج من بريطانيا (اتجه الاتفاق مؤخرا إلى التخلي عن فكرة الانتاج المشترك والتمويل البريطاني) .

تتميز الدبابة إم - ١٠ بأبرام بأنها مزودة بمحرك توربيني مقدم ، وبمعدات الكترونية حديثة ، وبأنها تصل سرعتها القصوى إلى ١١٢ كم في الساعة وهي سرعة عالية جدا بالنسبة لدبابات القتال الرئيسية ، كما أنها مسلحة بمدفع عيار ١٢٠ مم يتم توجيهه باستخدام أشعة الليزر لتحقيق درجة عالية من دقة الاصابة نهارا وليلًا ، وترتفع نسبة الأجهزة الالكترونية بها بحيث تشكل نسبة عالية من مكوناتها (يرى بعض التقارير أنها تزيد عن ٣٠٪ من مكوناتها . وتشمل على حواسيب آلية متطورة ، ومشغلات دقيقة (ميكرو بروسيسور) مختلفة ، وأجهزة استشعار حساسة مختلفة وغيرها من الأجهزة المتطورة) . وقد بدأ دخول الدبابة إم - ١٠ الخدمة في الجيش الأمريكي عام ١٩٨٠ لتحل محل الدبابة إم - ٦٠ ، والدبابة ضخمة نسبيا يصل وزنها إلى حوالي ٥٩ طنا ، ومجهزة بحيث يمكن إطلاق نيران دقيقة منها أثناء تحركها بأقصى سرعة . ومن المنتظر أن تقوم مصر بانتاج عدد يصل إلى حوالي ٥٥٠ دبابة على أن يبدأ الانتاج عام ١٩٨٩ وأن تصل طاقة الانتاج إلى ١٣٠ دبابة سنويا . وقد تم تصميم المصنع والانتاه من إقامة الانشاءات وجارى تجهيزه بالمعدات والمواد اللازمة ، كما روعى إمكان تحويله لانتاج أنواع مختلفة أخرى . كما يشمل المصنع على قدرات إجراء الاصلاح الرئيسي والعمرات الرئيسية وأعمال الصيانة الكبيرة لجميع أنواع الدبابات العاملة في القوات المسلحة . كما سيكون به قسم للتعليم يمكنه تخريج كوادر فنية ذات مستوى عال يمكن إعارتها للدول التي يمكن أن تتعاقد على شراء الانتاج المصري منها . إلا أنه من المنتظر أن يستمر الاعتماد على التكنولوجيا الأمريكية لفترة طويلة نسبيا .

استمرت الصناعة الحربية في تزويد القوات المسلحة المصرية من المدافع والهاونات ، وكذا في تحميل بعض أنواع المدفعية بحيث تصبح ذاتية الحركة بالإضافة إلى إجراء العمرات للمدفعية السوفيتية الصنع لإطالة عمرها الافتراضي ، كما أعلن عن انتاج أنظمة صاروخية متعددة القواها مثل « صقر - ٣٠ » ، و « صقر - ٤٠ » من عيار ١٢٠ مم وهي مدفعية صاروخية تنتجها مصنع « فريش » وتعتبر تطويرا للأنظمة السوفيتية « ب م - ٢١ » ذات المدى حوالي ٣٠ كم وكذا النظام « صقر - ١٨ » الذي يعتبر تطويرا للنظام السوفيتي المتعدد القواها VAP عيار ٨٠ مم ، والصواريخ كاتيوشا . إلا أنه من الواضح أن الانتاج المصري من دانات المدفعية ما زال أقل من متطلباتها الأمر الذي أدى إلى استيراد ذخيرة للهاوتزر عيار ١٥٥ مم من الولايات المتحدة الأمريكية .

بدأ في عام ١٩٨٧ العمل في مصنع البصرات الذي يتوقع أن يغطي احتياجات القوات المسلحة المصرية وتحقيق فائض للتصدير ، بالإضافة إلى تغطية جزء من احتياجات السوق المعنى من الآلات البصرية كالميكروسكوبات وغيرها كما يتوقع أن يغطي انتاجه من معدات ووسائل القتال الليلي احتياجات القوات المسلحة . وتزداد أهميته باحتمال تطوير الأجهزة البصرية أو أجهزة الرؤية الليلية ، وهي تدخل في مجالات التكنولوجيا الرقابة .

استمر انتاج القطع البحرية الخفيفة والعمل على التوسع في الورش الرئيسية بالقوات البحرية وتطوير أجهزتها . إلا أنه لم ينضج انتاج أنواع جديدة من الوحدات والأسلحة البحرية رغم أن هناك تخطيط لبناء وحدات بحرية .

حقق الانتاج الحربي في مصر فقرة نوعية في مجال تصنيع الطائرات بتصنيع نموذجين من الطائرات بدون طيار ، ووفقا للتصريحات الرسمية فإن النموذجين أثبتا كفاءة وصلاحيتهما للعمل في التشكيلات وكأهداف لرمية الدفاع الجوي وأن هذه الطائرات يمكن تزويدها بكاميرات تصوير دقيقة للغاية بحيث يمكنها القيام باستطلاع القوات المعادية بالتصوير وكذا بمعدات حرب الكترونية وتشير بعض التقارير إلى شراء طائرة بدون طيار كبيرة نسبيا على عكس الطائرات الصغيرة المنتشرة في هذا الجزء من العالم وأنها مجهزة بمحرك نفث ذي إطلاق صاروخي مساعد من خلال زجاجة صاروخية يفصل بعد ٤,٥ ثانية من الطيران ، وأن مداها يصل إلى ٢٠٠٠ كم ذهابا وإيابا وزمن طيران يصل إلى ثلاثة ساعات ، ويمكن استعادة الطائرة بالمظلة ويصل انزالها بواسطة وسائل صدمة تخرج من مؤخرتها وأن المركبة (الطائرة) ومحطتها الأرضية يمكن تشغيلها بواسطة ثلاثة أفراد ويمكن نشر النظام كله بواسطة طائرة نسي - ١٢٠ ، ويمكن برجة الطائرة مبكرا كما يمكن تحديث نظام الملاحة الداخلي بها بواسطة النسخة التجارية من نظام الأقمار الصناعية .

استمر إنتاج الطائرات من طراز توكانو بترخيص من البرازيل ، ومن الواضح أن أغلب الإنتاج يجرى تصديره إلى العراق . وقد عملت مصر على زيادة نصيب المنتج المحلي من المنتج النهائي بحيث يصل إلى حوالي ٧٠٪ ، كما استمرت مصر في إنتاج الطائرة ، الفاجيت ، التي تستخدم للتدريب وكقاذفة مقاتلة ، كذلك بدأ تصنيع بعض قطع غيار الطائرة ، ميراج - ٢٠٠٠ ، الفرنسية وأجزاء من طائرات الهليكوبتر ، جازيل ، وبعض أجزاء طائرات الهليكوبتر من طراز ، سوبر بوما ، رغم أنها لا تعمل في الخدمة في مصر .

حظى الدفاع الجوي باهتمام خاص في التصنيع الحربي المصري وخاصة إنتاج الرادارات وقد أعلن أن تصنيع الرادار ثنائي الأبعاد ، تي - بي - إس - ٦٣ ، قد انتهى منها عام ١٩٨٧ وأنه ينتظر بدء الإنتاج الكمي مع بداية عام ١٩٨٨ ، كما أجريت التجارب النهائية على النظام ، سينا - ٢٣ ، كما سبق ذكره ، في حين استمر إنتاج الصاروخ ، عين الصقر ، المصنوع على غرار الصاروخ السوفيتي ، سام - ٧ ، والمحمول على الكتف .

قطع الغيار والأسلحة السوفيتية الصنع :

كان لمشكلة الديون المصرية للاتحاد السوفيتي في مارس عام ١٩٨٧ أثر عسكري إذ أعلن أنه يمكن لمصر التعاقد على قطع الغيار والأسلحة السوفيتية ، وأشارت تقارير إلى سفر وفد عسكري مصري إلى الاتحاد السوفيتي لهذا الغرض . ورغم أنه لم يعلن عن اتفاق معين بهذا الخصوص إلا أنه يتوقع أن تحصل مصر على قطع غيار لمعداتها السوفيتية الصنع والتي ما زالت تشكل نسبة ملموسة من الرصيد العسكري المصري . ورغم أن مصر قد سعت إلى تصنيع قطع الغيار محلياً أو خارجياً أو الحصول عليها من مصادر أخرى إلا أن الحصول عليها من الاتحاد السوفيتي يوفر فرصة بالنسبة لبعض قطع الغيار على الأقل : إذ أن قطع غيار الأسلحة والمعدات متعددة وبصعب توفيرها محلياً أو من الخارج كلها ، أو تكون مرتفعة التكلفة ، كما أن هذه السياسة تمثل فرصة حقيقية لتتويع مصادر السلاح إذ تفتح أمام صناع القرار الفرصة للحصول على الأسلحة من أي من الموردين الرئيسيين للأسلحة في العالم ، بحيث تقل أمام جانب معين لاستخدام واردات الأسلحة كنوع من الضغط السياسي . ولا يعني هذا أن مصر ستجده لشراء الأسلحة من الاتحاد السوفيتي في المستقبل القريب إذ أن العوامل الاقتصادية ستؤثر في ذلك بعد أن أصبحت المساعدات العسكرية الأمريكية في غالبيتها معونة لا ترد ، بالإضافة إلى الروابط الاقتصادية الأخرى التي بين مصر والغرب عموماً والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة .

تسويق الإنتاج الحربي :

لا تهدف مصر من إنتاجها الحربي إلى مجرد تغطية احتياجاتها من الأسلحة والمعدات العسكرية ، بل يمتد ذلك إلى بيعها إلى جهات أخرى وخاصة الدول العربية والأفريقية بحيث تغطي تكاليف الإنتاج وتوفر مصدراً للعملة الحرة ، بالإضافة إلى تأكيد الدور المصري عربياً وأفريقياً . ويشتمل التسويق على نوعين أولهما والرئيسي في نفس الوقت تسويق المعدات المصنعة محلياً بما يحقق لها الإنتاج الكمي الكبير بما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة ويزيد من قدرتها التنافسية ، ويحقق عائداً يمكن من تطويرها وتحديثها بما يتواءم مع التقدم العلمي والتكنولوجي ومتطلبات الواقع العربي بالإضافة إلى إتاحة الفرصة أمام الإنتاج الحربي المصري لاختباره عملياً في ميادين مختلفة بما يبرز إمكاناته ، وبمساعدة في تحديد اتجاهات التطوير اللازمة في المستقبل . وبالإضافة إلى ذلك فإن تسويق الأسلحة يوفر فرصة لنقل الخبرة المصرية عن طريق الخبراء إلى الدول المستوردة ، أما الاتجاه الثاني فهو تسويق الأسلحة والمعدات السابق استيرادها وأصبحت زائدة عن حاجة القوات المسلحة بما يوفر عائداً إضافياً ويوفر تكاليف تخزين وصيانة هذه المعدات .

ولا تعلن مصر بشكل منظم عن مبيعاتها من الأسلحة إلى الدول الأخرى احتراماً لرغبة بعض الجهات المستوردة لها ، ولكن من الواضح أن العراق هو المشتري الأول لمبيعات السلاح المصري ، ويليه السودان والصومال واليمن الشمالي . وقد أبدت بعض الدول العربية من دول الخليج اهتماماً بشراء أسلحة مصرية خلال معرض الإنتاج الحربي الذي أقيم في نهاية عام ١٩٨٧ ، كما أبدت تونس اهتماماً بشراء بعض المعدات . وهناك دول أفريقية أخرى تبدي نفس الاهتمام . وتعمل طائرة التدريب ، توكانو ، وطائرات الهليكوبتر ، جازيل ، و صاروخ الدفاع الجوي ، عين الصقر ، وناقلة الجنود المدرعة ، فهد ، والمدمعية الصاروخية والذخيرة أهم مبيعات مصر من الأسلحة .

الهيئة العربية للتصنيع :

تميز عام ١٩٨٧ ببعث النشاط في الهيئة العربية للتصنيع أولاً بتعيين رئيس جديد لمجلس إدارتها هو رئيس أركان حرب القوات المسلحة السابق ، وثانياً بتجدد الحديث حول إمكان استعادتها لدورها السابق الذي نشئت من أجله بعد عودة العلاقات بين مصر ودول الخليج العربية .

كانت هذه الهيئة قد أنشئت عام ١٩٧٥ بمشاركة كل من مصر والسعودية وقطر والامارات العربية المتحدة ، وتضمنت مهامها مصر كل من مصانع الأسلحة الأربعة وهي مصنع

الطائرات ومصنع المحركات بحلوان ، ومصنع صقر ، ومصنع قنتر . كما شاركت قوة العمالة المصرية المدربة التي قدر عددها بحوالي ١٥ ألف عامل .

كان الهدف من إنشاء هذه الهيئة هو تطوير صناعة السلاح عربيا وبصورة مستقلة عن توجهات القوتين الأعظم من أجل أن تسد احتياجات الدول المشاركة في الهيئة من المعدات العسكرية للدول المشاركة ، وتصدير الفائض إلى الدول العربية والإسلامية ، وبحيث تكون الهيئة منتجا رئيسيا للسلاح .

وعلى أثر توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٩ انسحبت كل من السعودية والإمارات وقطر من الهيئة ، وفكرت في إنشاء هيئة بديلة يحل فيها العراق محل مصر ، وقد أجريت دراسات لهذا المشروع . وما زال تحت الدراسة إلا أن انشغال العراق في الحرب مع إيران ، وانخفاض أسعار البنترول ، بالإضافة إلى افتقار هذه الدول إلى الكوادر العلمية والفنية المدربة جعل المشروع كله موضع شك كبير من حيث القدرة على تنفيذه .

قامت مصر على أثر انسحاب الدول العربية السابقة من الهيئة ، بالسيطرة على المجمع الصناعي لها وأعلنت عن عزمها على الاستمرار وحدها في المشروع ، وقد قامت فعلا بتشغيل المصانع ، ولكن بطاقة أقل وتوجيه جزء من طاقة المصانع إلى الانتاج المدني ، كما عانت الهيئة من مشاكل في التمويل ، وفي الإدارة ، واعتمد الانتاج الحربي بدرجة أكبر على الهيئة العامة للمصانع العربية .

وكان تغيير رئاسة الهيئة في أكتوبر عام ١٩٨٧ بداية لدفعة جديدة لعمل الهيئة ظهر أثرها واضحا في معرض الانتاج الحربي الذي أجرى في نهاية السنة ، وإذا كان النشاط قد دب فيها ، إلا أن الأمر يحتاج إلى زمن طويل نسبيا للتغلب على العقبات المتركمة التي تواجهها ، ولكن ينتظر أن تزيد فاعليتها ويزيد نصيبها من الانتاج الحربي خلال عام ١٩٨٨ ..

وكان لعودة العلاقات بين مصر ودول الخليج العربية خلال شهر نوفمبر انعكاسه في التفكير حول العودة لحياء المشروع السابق ، أو مساهمة دول الخليج في الصناعة العسكرية المصرية ، ولم يظهر حتى نهاية عام ١٩٨٧ أنه قد اتخذ قرار في هذا الشأن .

وهناك رأي بأن مصر قد استطاعت أن تطور انتاجها الحربي معتمدة على نفسها ، وتعاقدت على مشروعات للانتاج في المستقبل ، وأنه ليس من المستحسن العودة إلى المشروع السابق حيث قد يعطل العمل في الهيئة لحين إقرار الوضع الجديد ، كما أن مجلس الإدارة الجديد في حالة العودة إلى المشروع السابق - قد لا يوافق على بعض المشروعات التي تم الاتفاق عليها فعلا . بينما يرى الرأي الآخر بأن إحياء المشروع السابق يحقق دعما ماليا للهيئة على الأقل يمكنها من الانطلاق في مجال الانتاج الحربي ، كما أنه يضمن إلى حد كبير تسويق ما تنتجه الهيئة من أسلحة خاصة وأن كثير من الدول التي دخلت حديثا ميدان الانتاج الحربي قد واجهت مشاكل في تسويق منتجاتها . الأمر الذي أدى إلى إعاقه مشروعاتها . أما الرأي الثالث فيرى الاكتفاء بتمويل مشروعات الانتاج الحربي بقرض ميسرة من دول الخليج دون اشتراكها في مجلس الإدارة .

بالرغم من الاعتراف بأن إحياء المشروع السابق للهيئة العربية للتصنيع قد يسبب بعض الصعوبات في أول الأمر ، إلا أن مزاياه تفوق هذه المصاعب سواء على المدى القصير أو بدرجة أكبر على المدى الأبعد ، كما أنه يحقق ارتباطاً أكبر بين أمن مصر وأمن دول الخليج العربية والدول العربية عموما ، في حين أن اللجوء إلى الاقتراض سواء من مصادر أجنبية أو من مصادر عربية حتى ولو كان بشروط ميسرة يجعل مصر تتحمل وحدها تكاليف الانتاج ، ولا يضمن تسويقا كافيا له ، مما يحد من إمكان انطلاقه .



القسم الرابع

الاقتصاد القومى

- التطورات الاقتصادية
- السياسات الاقتصادية
- مستقبل التنمية في مصر والخيارات البديلة للتنمية

تمهيد :

● ● شهد عام ١٩٨٧ نهاية الخطة الخمسية الأولى (٨٢ / ١٩٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧) وبداية الخطة الخمسية الثانية (٨٧ / ١٩٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢) . ولذا فإن تحليل مؤشرات التطورات الاقتصادية وأتجاهات السياسات الاقتصادية ، في عام هذا التقرير - ١٩٨٧ ، يمكن أن يكتسب دلالة متميزة . وتحقق هذه الدلالة إذا ربطنا تحليل الأداء الاقتصادي لعام ١٩٨٧ ، من ناحية ، بمتابعة الأداء الفعلي إبان سنوات الخطة التي انتهت ، ومن ناحية أخرى ، بتقييم الأداء المستهدف خلال سنوات الخطة التي بدأت . وهذا ما نحاوله في هذا القسم من التقرير .

● ● وفي هذا الإطار ، تأخذ متابعة وتقييم أداء الاقتصاد المصري محورين :

الأول ، متابعة التطورات الاقتصادية . حيث نحلل تطورات ونتائج وأسباب التنمية غير الانتاجية باعتبارها تجسيدا للاختلال الرئيسي في الاقتصاد المصري تظهر أبعادها من تطور مؤشرات الإنتاج في الزراعة والصناعة التحويلية ، وانخفاض إنتاجية العمل باعتباره تعبيراً عن إهدار دور التنمية الرأسية في الاقتصاد المصري تتصح أبعادها بتحليل مؤشرات الانتاجية في الصناعة التحويلية وبالذات القطاع العام الصناعي ، ثم تشير إلى تقادم الاعتماد غير المتكافئ على الخارج باعتبار تهديدا للأمن الاقتصادي القومي* نتلخص مظاهره في تفاقم مؤشرات الانكشاف الاقتصادي المصري . وهانميز بين تطورات ما قبل الخطة الخمسية الأولى والتطورات خلالها .

والثاني ، تقييم السياسات الاقتصادية . حيث نحاول تحديد أهداف وتغيرات وأثار سياسات الانفتاح غير الانتاجي حتى بداية الخطة الخمسية الأولى ، التي حفلت بالتناقض الداخلي بين المعان والفعل ، وسياسات التكيف والإصلاح التي هدفت إلى التغلب على الصعوبات التي أحاطت بالخطة الخمسية الأولى ، ثم السياسات التي تستهدف مواجهة مأزق للتنمية الاقتصادية وفق اتجاهات الخطة الخمسية الثانية .

● ● والواقع أنه كما تؤكد بحق وثيقة ، المكونات الرئيسية ، للخطة الخمسية الثانية : - إن استشراف مستقبل مصر ... لا يمثل رفاهية فكرية . وإنما هو في واقع الأمر ، ضرورة حتمية لمواجهة التحديات المستقبلية والتحسب لأخطارها ، كما أنه ضرورة لاستكشاف معالم

الطريق نحو الأهداف المتوخاه ، وفي قلب استشراف مستقبل مصر ، يبدو ضروريا تحليل الاشكاليات الجوهرية للتنمية المستقبلية في مصر .

.. وهنا ، فإتفاننا لتناول التحليل إستراتيجية النظام للتنمية في مصر ، من زاوية خياراته بصدد مواجهة الاشكاليات التنموية في القضايا التالية : أهداف التنمية (زيادة الانتاج أم تعظيم الربح ، رفع الانتاجية أم الاعتبارات الاجتماعية ، تنمية المستقلة أم الاعتماد على الخارج . الخ) ؛ وأولويات التنمية (الانتاج السلمي أم البنية الأساسية ، الصناعة أم الزراعة ، استكمال التصنيع أم تطوير الصناعات القائمة ، إنتاج الحاصلات الغذائية الرئيسية أم المعاصيل للتصديرية والمربحة . الخ) ، ومركزات التنمية (القطاع العام أم قطاع الخاص أم الاقتصاد المختلط . الخ) وآليات التنمية (التخطيط والتوجيه الحكومي أم السوق والتشجيع لحكومي . الخ) ، وتوجهات التنمية (توجه داخلي ، أم توجه خارجي أم توجه عربي . الخ) ، وسياسات التنمية (الخيارات المختلفة في سياسات : النقد والائتمان والمال ، ولصرف الأجنبي والتجارة والديون ، والاستثمار والانتاجية والتكنولوجيا ، والتوظيف والهجرة ، والأجور والدعم ... الخ) .

● ● ونلاحظ ، من ناحية ، أن أهمية تحليل إستراتيجية النظام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر تنبع من حقيقة أن هذا ، البديل الرسمي ، في إطار المعطيات القائمة . يوضح مستقبل الاقتصاد والمجتمع في مصر . ولا ينقص من قيمة هذا الحكم ، ما قد يحفل به تطبيق هذه الاستراتيجية . مثل غيرها - من تناقض أو قصور ، مقارنة بما أعلنه أو توخاه صانع القرار في السياسة الاقتصادية . وهنا يتسم بأهمية خاصة تحليل السياسات الاقتصادية ، ليس فقط باعتبارها أدوات تنفيذ إستراتيجية التنمية والخطط المرحلية ، وإنما بالذات لأنها تكشف خيارات التنمية التي تقود إلى تناقض أو قصور أو توازن النهج والتطبيق . ونقصد على حد سواء ، السياسات الثابتة للانفتاح الاقتصادي أو السياسات المتغيرة للتكيف والإصلاح .

.. وفي تحليل التطورات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية ، حتى عام ١٩٨٧ ، نستند بالأساس الى المصادر الرسمية المتاحة للبيانات والقرارات . الخ . وفي تقييم البديل الرسمي للتنمية فإننا نرجع إلى وثائق التخطيط الرسمية . وبالذات وثيقة ، المكونات الرئيسية ، في الخطة الخمسية الثانية .

أولا : التطورات الاقتصادية

الاقتصاد المصري قد تضمنت فتح جميع مجالات الاستثمار أمام رأس المال الخاص الأجنبي والعربي ، ورفع جميع القيود أمام تراكم وتوظيف رأس المال الخاص المصري ، والتدفق الواسع للمساعدات والمنح والقروض من الدول العربية النفطية والدول الرأسمالية المتقدمة . . الخ . بيد أنه لم تترتب على هذا زيادة الاستثمار الانتاجي بالقدر اللازم للحفاظ على نفس المستوى السابق لنمو ، ومن ثم وزن قطاعات الانتاج . وإذا كانت هذه التحولات الليبرالية «لم توفر التمويل للاستثمار الانتاجي وفقا للأهداف المعلنة ، فإن إجراءات أخرى أدت الى تقليص التمويل الذي كان يمكن أن يتاح للدولة من أجل هذا الاستثمار ونقص على سبيل المثال . تفكيك احتكار البوالة للتجارة الخارجية والنقد الأجنبي والنشاط المصرفي . وأما التغيير - الذي سنعرض له لبنية الاستثمار العام في الخطط والموازنات وغيرها - فقد حال دون الاستفادة من المساعدات الرسمية الأجنبية في تعظيم الاستثمار الانتاجي وتصحيح الاختلال غير الانتاجي في الاقتصاد القومي . أضف الى هذا ، أن الموارد المالية الهائلة التي تدفقت الى البلاد تحت تأثير ، ثورة النفط ، مثل عائدات تصدير النفط ، وتحويلات العمالة المهاجرة ، فضلا عن دخل قناة السويس بعد إعادة فتحها وتطويرها ، والتي لم تكن في مصر كما في غيرها ولبيدة للتحولات الليبرالية ، فإنها قد أجهت بالأساس الى استثمارات واستثمارات غير انتاجية .

● ● ومن الهام ، من زاوية بيان أسباب ضعف الاستثمار الانتاجي وترجع التنمية الانتاجية ، أن نلاحظ أن الاستثمار العام قد أخذ اتجاهات لم يكن من شأنها سوى الدفع في اتجاه تفاقم الاختلال غير الانتاجي . وهكذا ، رغم تجاهل تنفيذ ثلاث خطط خمسية تم وضعها في أقل من خمس سنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٠) ، ورغم تراجع السلطات الانزامية للتخطيط في مجال استثمار ، فقد استمرت الدولة تقدم النسبة الغالبة من الاستثمار

● ● نقوم بمتابعة التطورات الاقتصادية الفعلية في عام ١٩٨٧ باعتبارها امتدادا لتطورات الاقتصاد المصري خلال الخطة الخمسية الأولى . ومن ثم يبدو ضروريا تحديد نقاط انطلاق هذه الخطة ، من أجل تحديد الاختلالات والمشكلات والتحديات التي كان على الخطة أن تتصدى لها . ويعني هذا أن نشير باختصار إلى أهم الاختلالات في الاقتصاد المصري حتى بداية الخطة الخمسية الأولى ، وأهم التطورات والانجازات حتى نهاية الخطة . ثم نشير إلى أهم تطورات الاقتصاد المصري في عام ١٩٨٧ . ومن هذا كله ، نركز في متابعة التطورات الاقتصادية على قضايا ثلاث :

الأولى : التنمية غير الانتاجية . . الانقلاب الرئيسي للاقتصاد المصري .

والثانية : انخفاض انتاجية العمل . . وأسباب ضعف التنمية الرأسمالية .

والثالثة : تهديد الأمن الاقتصادي القومي . . ومؤشرات تفاقم الإنكشاف الاقتصادي .

١ - التنمية غير الانتاجية . .

الاختلال الرئيسي للاقتصاد المصري :

● ● إذا كانت جذور الاختلال الرئيسي في الاقتصاد المصري ترجع الى عهد ما قبل التبنى الرسمي لاستراتيجية الانفتاح الاقتصادي ، فإن الأشكال والوثائق التي تم بها تطبيق هذه الاستراتيجية فادت الى وصول هذا الاختلال الى أبعاد خطيرة . ونلاحظ بداية ، أن التحولات الليبرالية في

وبوجه عام ، فإنه في ظروف التخلي عن استكمال التنمية الصناعية ، وتراجع التنمية الزراعية - رغم التأكيد على أولوية الأخيرة لتبديد اضعاف الأولى - انخفضت أنصبة الصناعة التحويلية والزراعة في الدخل والاستثمار والعمالة لصالح ارتفاع أنصبة الخدمات الانتاجية وغير الانتاجية . ولقد دفع هذا الاختلال غير الانتاجي - حتى في سنوات الانفتاح الاقتصادي الأولى - الى المطالبة بـ « انفتاح انتاجي » في مواجهة ما سمي بـ « الانفتاح الاستهلاكي » أو « الانفتاح التجاري » . الخ .

● ● وفي نفس الفترة ، نلاحظ أن الفترة الكبيرة في معدل نمو قطاع البترول تضر الى حد بعيد النمو المحقق لاجمالي القطاعات السلعية الانتاجية . بيد أن هذا قد جسد أحد أهم عوامل النمو التي تخرج عن السيطرة القومية ومثلت أحد أهم أسباب الانكماش الاقتصادي اللاحق . وأما تضاعف نمو قطاع التشييد فقد ارتبط أساسا بتعمير مدن القاهرة وإنشاء المجمعات العمرانية الجديدة ، وعلى حساب أعمال البناء والتشييد للوحدات الانتاجية وبدأ ضعيف الأثر - في المدى المباشر - على دفع التنمية الانتاجية . وأما النصيب الاعلى للاستثمار في قطاعات النقل والمواصلات والتخزين والبناء السكني ، والمستوى الأعلى لنمو الناتج في قطاعات التجارة والمال . الخ فقد مثلت بدورها ابتعادا عن التنمية الانتاجية على أسس قومية . والأمر الأهم الذي ينبغي التأكيد عليه في ضوء هذه التطورات هو أن تراجع أولوية التنمية الانتاجية كان يعنى تراجع التنمية التي من شأنها توليد الفائض الحقيقي الذي يمكن توجيهه الى الاستثمار غير الإنتاجي . إن الأخير لا ينبغي تجاهل ضرورته رغم التحفظ على أسبقيته ، وذلك أنه لابد وأن يتناسب مع مستوى تطور القدرات الإنتاجية الذاتية للاقتصاد القومي . وأخيرا أن التراكم القومي لا ينبغي أن يستند بالأماس الى عوامل خارجة عن السيطرة القومية ، سواء بسبب الآثار السلبية لهذا الاعتماد على الخارج من زاوية متطلبات التنمية الثابتة المضطردة أو من منظور الأمن الاقتصادي القومي كما سنرى .

● ● ولقد تحققت انتجازات ملموسة خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى وحتى عام ١٩٨٧ ، وهكذا ، على سبيل المثال ، في قطاع الكهرباء حيث قدرت أعلى معدلات النمو في القطاعات الانتاجية زاد انتاج الكهرباء بنحو ٦٤,٤ بين عامي ٨١ / ١٩٨٢ و ٨٦ / ١٩٨٧ . وبلغ انتاج الكهرباء نحو ٣٦,٠ مليار كيلو وات ساعة مقابل نحو ٢١,٩ مليار كيلو وات ساعة في نهاية الخطة مقارنة بزيادة الأساس . وربما زاد الإنتاج الفعلي في نهاية الخطة ، لو لانقص الإنتاج من المحطات المائية بسبب انخفاض منسوب المياه أمام المد العالي . وساهم في زيادة انتاج الكهرباء تنفيذ أهم المشروعات المتاحة لتوليد الكهرباء

القومي . بيد أن استثمارات الدولة تم تخصيص النصيب الأعظم منها لقطاعات الخدمات الانتاجية والخدمات غير الانتاجية - السائدة والاجتماعية - وعلى حساب توسيع وتطوير قطاع الأعمال العام في مجال الانتاج السلمي ، وبالذات في قطاع الصناعة التحويلية حيث نشاطه الانتاجي الرئيسي - وجرى تجاهل أن نمو الاستثمار في القطاعات غير الانتاجية بما في ذلك الاستثمار المخصص لتطوير البنية الأساسية الانتاجية - لا بد وأن يتواءم مع متطلبات تنمية قطاعات الانتاج السلمي في لاقتصاد القومي . . . ويبدو هذا التناسب في نمو قطاعات الاقتصاد المصري ، كان منطقيا أن يحرم الاقتصاد المصري من الآثار الإيجابية الممكنة للاستثمار الواسع في مجال تطوير البنية الأساسية الانتاجية والاجتماعية ، باعتباره مقدمة ضرورية للتنمية الانتاجية . وفي المقابل حرم الاقتصاد المصري من إمكان الاعتماد على طاقاته الانتاجية الخاصة في توليد الموارد الضرورية لمواجهة الاختناقات الناجمة عن تدهور وقصور تلك البنية الأساسية . وقد دفعت برامج التكيف في اتجاه هذا النمط من الاستثمار العام في اطار تقليص دور الدولة في التنمية الانتاجية والتصنيع ، على أساس الافتراض بتنامي الاستثمار الخاص - الوطني والأجنبي - في مجالات الانتاج مع تعاضد الوفورات الخارجية التي يتيحها الاستثمار العام ، وهو ما سنرى فيما بعد ضعف تحقيقه وأسباب هذا الضعف .

● ● وهكذا ، في ظل تلك الموارد المالية الهائلة التي انبجحت للاقتصاد المصري في سنوات الإنفتاح الاقتصادي ، بما في ذلك الموارد التي نجمت عن استراتيجية الإنفتاح ذاتها ، ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي ، ولكن النمو جاء مشوها . ونجد التشوه في أن هذا النمو كان في صالح القطاعات غير الانتاجية أكثر مما كان في صالح القطاعات الانتاجية . ويتأكد هذا من متابعة التطورات الاقتصادية بين بداية الإنفتاح الاقتصادي وبداية الخطة الخمسية الأولى ، حيث توضح البيانات الرسمية هيوط أنصبة القطاعات الانتاجية أو السلعية من الاستثمار القومي الثابت ، ومن الدخل المحلي الاجمالي ، ومن قوة العمل . وهكذا ، بين عامي ١٩٧٧ / ٨١ و ١٩٨٢ / ٨١ فإن نمو الناتج المحلي في الصناعة التحويلية والاستخراجية (عدا البترول ومنجانه) لم يتعد ٦,٦ ٪ سنويا ، وفي الزراعة ٢,٨ ٪ مقابل ١١,٤ ٪ لقطاعات الخدمات الانتاجية و ٧,٨ ٪ لقطاعات الخدمات غير الانتاجية . ونلاحظ خلال العقد الأول للانفتاح الاقتصادي ، أن معدلات النمو المرتفعة نسبيا للناتج المحلي في قطاعات - الخدمات الانتاجية وغير الانتاجية - قد توافقت مع معدلات نمو منخفضة نسبيا للناتج المحلي في الصناعة التحويلية والزراعة . وفي نهاية الفترة مقارنة ببدايتها ، اشتد تباين الانتاج السلمي مع تكرار أزمت هيوط الانتاج في الصناعة والزراعة .

الرخيصة من المصادر المائية أي محطة اسوان ٢ ، خلال الخطة . وقد زاد استهلاك الصناعة للكهرباء بنحو ٤١,٧٪ بين عامي ٨١ / ١٩٨٢ و ٨٦ / ١٩٨٧ بدون حساب الكهرباء المولدة والمستخدمه داخل المصانع . ولقد قدر معدل النمو السنوي في قطاع النقل والمواصلات والتخزين بنحو ٩,٧٪ خلال الخطة الخمسية الأولى ، ومثل بنلك أعلى معدلات النمو في قطاعات الخدمات الانتاجية . ولقد تجسدت انجازات هذا القطاع ، على سبيل المثال في زيادة اطوال الطرق المرصوفة التابعة للهئية العامة للطرق والكبارى وبدون حساب الطرق التابعة للحكم المحلي من حوالي ١٠٧٠٠ كم إلى ١٥٠٠٠ كم بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٥ بمعدل نمو سنوى بلغ ١٣,٤٪ مقابل ٣,٣٪ بين عامي ٦٠ / ١٩٦١ و ١٩٨١ وزيادة اطوال خطوط السكك الحديدية من حوالي ٤٣٢١ كم إلى ٥٣٦٧ كم بين عامي ٨١ / ١٩٨٢ و ٨٤ / ١٩٨٥ أى بمعدل سنوى بلغ ٨,١٪ مقابل ٠,١٪ بين عامي ٥١ / ١٩٥٢ و ٨٠ / ١٩٨١ اضيف إلى هذا ، الزيادة الكبيرة في عدد الخطوط التليفونية المشغالة بنحو ٢,٢ مرة ، وزيادة عدد خطوط التللكس المشغالة إلى الضعف ، وذلك في عام ٨٦ / ١٩٨٧ مقارنة بعام ٨١ / ١٩٨٢ وفي قطاع المرافق العامة ، حيث تحقق أعلى معدل للنمو في قطاعات الخدمات غير الإنتاجية ، نلاحظ بوجه خاص التطوير الكبير في قطاعي الصرف الصحي ومياه الشرب ، حيث تم تجديد المرافق التي انتهى عمرها الافتراضى ، وتم التوسع في بناء طاقات جديدة بالذات في القاهرة الكبرى .

ولقد بدا هاما أن مشروع الخطة الخمسية الأولى أكد على ضرورة تصفية الاختلال الرئيسى المتمثل في تراجع الوزن النسبى لقطاعات الإنتاج ، وهو ماتميز به عن مشروعات الخطط الخمسية السابقة له ، لكن نتائج الخطة تدل على تعمق هذا الاختلال . بيد أن اجمالى الاستثمارات المنفذة خلال سنوات الخطة في قطاعات الإنتاج كانت أقل من المستهدفة ، في الوقت الذى تجاوز فيه المنفذ حجم المستهدف في قطاعات الخدمات الإنتاجية ودرجة أقل قطاعات الخدمات الإجتماعية والسيدية . وهبط نصيب قطاعات الإنتاج من ٤٧,٢٪ من اجمالى الاستخدامات الاستثمارية المستهدفة في الخطة إلى ٤٤,٥٪ من المنفذ منها ، وهبطت هذه النسب للقطاع العام من ٤٩,٧٪ إلى ٤٧,٨٪ ، وللقطاع الخاص من ٣٩,٦٪ إلى ٣٤,٧٪ . ونلاحظ بوجه خاص ، فيما يتعلق بالصناعة التحويلية والاستخراجية (عدا البترول) أن الاستثمارات المنفذة مثلت ٢١,٤٪ مقابل ٢٢,٤٪ استثمارات مستهدفة . وكانت النسبتان للزراعة (والرعى واستصلاح الأراضى) ٨,٩٪ و ١٠,٧٪ وهكذا ، كان منطقيا أن شهدت سنوات الخطة هبوط الوزن النسبى لقطاعات الإنتاج المسمى من ٥٢,٠٪ إلى ٥٠,٦٪ بين عامي ٨١ / ١٩٨٢ و ٨٦ / ١٩٨٧ ، مع ملاحظة أن وزن قطاع البترول قد زاد في نفس الفترة من ١٣,٣٪ إلى ١٣,٨٪ . وذلك إلى اجمالى الناتج المحلي بأسعار ٨١ / ١٩٨٢ الثابتة . وفي بنية

الاستثمار نلاحظ أن نصيب الآلات والمعدات والعدد والأدوات في الاستثمار المنفذ لم يتعد ٣٢,٦٪ مقابل ٣٥,٣٪ للمستهدف في ذات الوقت الذى ارتفع فيه وزن الاستثمار الثابت من ٩٥,٦٪ إلى ٩٨,٢٪ اجمالى الاستخدامات الاستثمارية ، وهو ما يقدم مؤشرا غير مباشر على ضعف كفاءة الانفاق الاستثمارى . وأما بنية الاستخدامات الاستثمارية المنفذة للقطاع العام فلإن ائد على قصور دوره في تطوير البنية الانتاجية حيث هبط نصيب استثماراته في المشروعات الجديدة من ١٣,٩٪ إلى ١٢,٤٪ على حين استوعبت بقية الاستثمارات في الاحلال والتجديد واعادة التأهيل وأستكمل توسعات المشروعات القائمة .

● ● والواقع أنه رغم للتطورات الهامة في قطاع الصناعة التحويلية خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ، فإن محدودية الاتجاز في هذا القطاع جسدت مأزق التنمية الانتاجية وبشكل خاص ، مأزق التصنيع في الاقتصاد المصرى . وهكذا على سبيل المثال ، فقد تراجعت حصة الصناعة التحويلية والاستخراجية (عدا البترول ومنجاته) في الاستثمار القومى الى ٢٠,٨٪ مقابل ٢٤,٨٪ طبقا لاهداف الخطة الخمسية الأولى و ٢٨,٢٪ في السنوات الخمس السابقة لها . وترتب على هذا استمرار انخفاض نصيب هذا القطاع في الناتج المحلي اجمالى حيث لم يتعد ١٤,٨٪ في عام ٨٦ / ١٩٨٧ مقابل ١٣,٦٪ في عام ٨١ / ١٩٨٢ ، وأما بالنسبة لهيكل الصناعة ، فقد انخفضت حصة صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية من ٥٩,١٪ الى ٤٦,٩٪ في اجمالى الناتج المحلي للصناعة التحويلية والاستخراجية (عدا البترول ومنجاته) ، وهو ما يثير بشكل غير مباشر إلى أسبقية تطور الصناعات الثقيلة مقارنة بالصناعات الخفيفة . بيد أن نسب الانجاز لاهم المنتجات الصناعية تبين انخفاضها مقارنة بالنسب المستهدفة لعدد من السلع المعصنة الغذائية الاساسية مثل السكر (٤٦٪) والجبن الابيض (٥٩٪) الى جانب المنتجات الوسيطة مثل غزل القطن والاسمنت وحديد التسليح ، وذلك خلال الخطة . ويظهر ضعف تطور صناعات انتاج السلع الوسيطة والاستثمارية وبالذات ضعف صناعة الآلات ، من أن الواردات من الآلات غير الكهربائية قد مثلت ٨٦,٢٪ من اجمالى الاستهلاك المحلي . ويظهر تعاظم نمو صناعات التجميع على حساب تطور انتاج المكونات المحلية من أن الواردات قد مثلت ٨٠٪ من الإستهلاك المحلي الوسيط في صناعة الآلات الكهربائية و ٧٠,٢٪ في صناعة وسائل الإنتاج و ٦٠٪ في صناعة المنتجات المعدنية ، وحوالى ٦٠,٠٪ في الصناعات الكيماوية ، وذلك في عام ٨٦ / ١٩٨٧ . وعلى الرغم من انخفاض نسبة المكون الاجنبى في الإنتاج الصناعى اجمالى من ٢٠,٩٪ إلى ٩,٢٪ فإنه يلاحظ أن هذا الانخفاض لا يشمل الآلات وما يماثلها من السلع الرأسمالية ، ويقتصر بالاساس على الخامات والمستلزمات الوسيطة . ورغم انخفاض العجز في الميزان التجارى الصناعى

من ١٤٤٠ مليون جنيه إلى ١٠٧٠ مليون جنيه ، فلن هذا يرجع إلى استبعاد الآلات والمعدات من الحساب والتي رأينا مدى الاعتماد على استيرادها . أضف إلى هذا ، أن هذا التحسن النسبي قد عكس السياسة التجارية الانكماشية التي ضغطت على الواردات من السلع الإنتاجية كما سنرى . ولكن على الرغم من هذا كله ، فإن إنجازات الصناعة التحويلية تبين بوضوح الآثار الاحتمالية الإيجابية الهائلة التي تكمن في التعجيل بالتنمية الصناعية الإنتاجية ، في تطوير الناتج المحلي وفرص العمل وبيع التصدير . . الخ فضلا عما تكشفه من أهمية استكمال التصنيع .

● ● وتظهر الأبعاد الخطيرة لتراجع التنمية الإنتاجية في التطورات السلبية التي شهدتها الزراعة خلال الفترة الخمسية الأولى ، وبالأخص انخفاض إنتاج الحاصلات الزراعية والغذائية الأساسية . وهكذا على سبيل المثال ، فقد تراجعت حصة الزراعة (والرعى واستصلاح الأراضي) في الاستثمار القومي إلى ٨,٩% مقابل ١٠,٧% طبقا لأهداف الخطة الخمسية الأولى ومقارنة بنحو ٩,١% في السنوات الخمس السابقة لها . وساهم هذا بدرجة أساسية في تراجع حصة هذا القطاع في هذا الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٥,٩% مقابل ١٦,١% طبقا للخطة في عام ١٩٨٧ / ٨٦ ومقابل ١٩,١% في عام ١٩٨٢ / ٨١ . وأما بالنسبة للتركيب المحصولي فنلاحظ تراجع المساحة المحصولية للحاصلات الغذائية وحاصلات التصدير الأساسية لصالح العلف الحيواني والخضر والفاكهة ذات الربحية المنخفضة الأعلى . وهكذا ، نلاحظ في نهاية الخطة الخمسية الأولى ، انخفاض نسب تحقيق المستهدف بالنسبة للحاصلات الغذائية الأساسية ، مثل القمح الذي زاد إنتاجه بنحو ٥,٦% وهو مأمثل نسبة إنجاز لم تتعد ١٥,٤% ، والارز ١٤,٧% أو ٣٣,٦% من المستهدف ، والقصب ١٤,٣% أو ٦٥,١% من المستهدف ، وفي المقابل بلغت نسبة نمو الإنتاج إلى المستهدف حوالي ٢٤٩% للخضر ، ٣٥١% للفاكهة . وأما بالنسبة للإنتاج الحيواني ، فلن صعوبات صناعة الدواجن أدت إلى تراجع نسبة الإنجاز إلى المستهدف بحيث لم تتعد ٧٨,٢% بينما تقرر الربحية النسبية وتوافر العلف الحيواني من البرسيم ببلوغ هذه النسبة ١١٧,١% للحوم الماشية ، وقد انعكس هذا في تراجع نسب الاكتفاء الذاتي من الحاصلات الغذائية الرئيسية . كما سنشير فيما بعد .

● ● وتشير الوثائق الرسمية والدراسات العلمية إلى العديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية والنفسية .. الخ التي أدت إلى تراجع واختلال التنمية الإنتاجية في مصر . ونكتفي هنا بالإشارة إلى أهم هذه الأسباب وخاصة في القطاعين الرئيسيين للإنتاج السلمي ، أي الزراعة والصناعة التحويلية .

● ● ونلاحظ ، أولا ، تراجع ربحية النشاطات الإنتاجية ،

وبالذات لفروع إنتاج السلع الأساسية الزراعية والصناعية ، تراجعت الوطنية الإنتاجية وقيمة العمل المنتج والنشاط الإنتاجي في الحياة الاقتصادية المصرية . وأما تزايد الموارد الريعية وفرص الاقتراض الخارجي ، فقد مكن من تغطية سلخ الاستهلاك ومستلزمات الإنتاج بالاعتماد المتزايد على الخارج ، حيث فتحت فرصة توسيع وتحسين الاستهلاك وإن على أسس غير ثابتة وبكثافة مستقبلية بامطة . وبشكل أساسي ، فإن هذا المنعطف من المجتمع الاستهلاكي ، الذي لا يستند إلى ارتفاع المقررات الإنتاجية الذاتية ، تم بلوغ منتهاه وبدأ التراجع الضروري مع الصعوبات الاقتصادية التي احتدمت في النصف الأول من الثمانينات مع هبوط الموارد الريعية الاستثنائية التي ارتبطت بدرجة كبيرة بمعد الأزداهار النفطي . ويبدو من الهام أن تثير أيضا إلى أن تراجع التنمية الزراعية ، وبالأخص إنتاج الحاصلات الغذائية الأساسية ، لم يكن مجرد نتيجة لتقوود الطبيعية على هذه التنمية ، وهو ما يدعو على أية حال إلى عدم الرهان على الدور القيادي للزراعة في التنمية رغم الأهمية الاستراتيجية الحاسمة لهذا القطاع . كما لم يكن احتدام مظاهر ضعف الإنتاج الزراعي والغذائي بسبب الزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان ، رغم الأثر الحقيقي لهذا العامل ، ورغم ما يؤكد اختلال التناسب بين النمو الزراعي والنمو السكاني من ضرورة التوجه إلى التصنيع باعتباره الرافعة الأساسية للتنمية .

● ● ونلاحظ ، ثانيا ، أن تراجع التنمية الزراعية ، وانخفاض إنتاج الغذاء ، كان محصلة أسباب من بينها : اغتصاب الأرض الزراعية القديمة عالية الإنتاجية لصالح التوسع العمراني وصناعة الطوب ، وعدم ردع المصالح المادية التي مارست العنوان على الأرض الزراعية بالبناء والتجريف ، واستغلال الثغرات التشريعية الحامية للثروة من الهلاك من قبل ممارسي التراكم الوحشي لرأس المال على حساب مصالح الأمة . وفي ذات الوقت نلاحظ تباطؤ معدلات استصلاح الأراضي الجديدة ، وضعف الاستثمار في التنمية الأفقية والرأسية الزراعية ، وارتفاع تكاليف الامداد بالمستلزمات الكيماوية والتكنيكية الزراعية ، وإتساع نطاق هجرة العمالة ، وارتفاع نسبة الفاقد من الحاصلات ، وانخفاض الحوافز السعرية النسبية لمنتجات السلع الغذائية الأساسية ، وتواصل عملية تفتت الحيازات الزراعية ، والاعتماد المتزايد على المعونات الغذائية ، واهدار أولويات الأمن الغذائي . الخ.

● ● ونلاحظ ، ثالثا ، أن الضعف النسبي للتنمية الصناعية وعدم تكامل البنية الصناعية كان محصلة أسباب ، من بينها : تقادم مشكلات الصناعات القائمة نتيجة قصور حجم الاستثمار ، وارتفاع تكلفة الاقتراض ، وارتفاع تكاليف المستلزمات والآلات المستوردة مع التضخم العالمي وارتفاع أسعار الصرف ، وصعوبات التصدير ، وقصور التعليم وتختلف برامج التدريب ، وهجرة العمالة المدربة والكفاءات الإدارية ، وانخفاض الربحية النسبية مقارنة بالأنشطة غير الإنتاجية ،

والعقبات البيروقراطية الحكومية، وانخفاض الأجور الحقيقية وقصور القدرة الشرائية، وزيادة الطاقات العاطلة، وقصور الاستثمار الأجنبي المباشر، والتضخم وارتفاع التكاليف، ونقص النقد الأجنبي، وقصور البنية الأساسية الإنتاجية وقاعدة الطاقة الكهربائية، وضعف دور أجهزة الرقابة الفنية على الجودة مما يضعف القدرة التنافسية للمنتجات. إلخ. وإذا كانت هذه المشكلات قد واجهت كلاً من القطاع العام والقطاع الخاص في الصناعة التحويلية، فإن القطاع العام الصناعي قد واجه مشاكل خاصة به، من بينها، تحول بنية الاستثمار العام في غير صالح الاستثمار الصناعي، وجمود أساليب الإدارة البيروقراطية في بيئة يتعاطف فيها فعل اليات السوق والمنافسة، وقصور رؤوس الأموال ونقص السيولة، وتحويل الموارد لصالح المشروعات المشتركة، وفرض سياسة الأسعار الرخيصة وأوقع العمالة الفائضة، وتدهور المعاملة التفضيلية السابقة له في الأمداد بالمستلزمات والخامات والائتمان المحلي والنقد الأجنبي وغير ذلك، وغياب ضوابط ومعايير الأداء والرقابة والحوافز للإدارة العليا والعاملين عموماً، والتمييز ضد المشروعات العامة وصالح مشروعات الافتتاح، وقصور الحساب الاقتصادي للتكاليف والأسعار وتخصيص الموارد.. إلخ والأهم، أن هذا كله، قاد إلى تراجع التصنيع بمعناه الضيق أي إلى التراجع عن تأمين أولوية تطوير الصناعة التحويلية وبالذات فرعها القيادي لانتاج الآلات وغيرها من وسائل الانتاج، كما ارتبط بالتحول عن التصنيع بمعناه الواسع أي استكمال البنية الصناعية التي تؤمن تكامل مجمل الفروع الصناعية والقطاعات الاقتصادية، وبناء اقتصاد قادر على النمو على أسس فومية من حيث الأساس، وتخضع فيه عملية التراكم والتنمية لغايات اشباع الحاجات الاجتماعية والأساسية القومية، ويسم بأعلى مستويات التنمية.

● ● ولقد كان ما سمي بحق «الافتتاح غير الانتاجي»، أساس غالبية الاختلالات التي أثمرها تطبيق استراتيجية وسياسات الافتتاح الاقتصادي، وهو ما سنعرض لبعضه لدى تناول مؤشرات الانكشاف الاقتصادي وأثار السياسة الاقتصادية. وأما الأسباب العميقة للتنمية غير الانتاجية فتكمن في أن إعادة اندماج الاقتصاد المصري في السوق للرأسمالي العالمي كانت تفرض إيقاف المحاولة الطموح للتصنيع المستقل نحو إقامة بنية انتاجية صناعية حديثة مترابطة، وهو ما دفعت إليه أسباب داخلية وخارجية مترابطة، أو لأن محاولة حل التناقضات التي مثلت أزمة تمويل التنمية أهم مظاهرها، قد راهنت على رأس المال الخاص، الأمر الذي دفع ليس فقط إلى اضعاف المشروعات على الثروات الفردية المتركمة، وإنما أطلق العنان للمزيد من التراكم الأولي لرأس المال الخاص الوطني والأجنبي، الذي تحول إلى تراكم انتاجي ولكن في المراكز الصناعية المتقدمة. أضف إلى هذا، الأثر السلبي الكبير على

التنمية الانتاجية نتيجة تحول بنية الاستثمار العام لصالح القطاعات غير الانتاجية وبالذات الخدمات الإنتاجية والمرافق العامة.

● ● وأما عن آثار تعميق التنمية غير الإنتاجية، فنلاحظ هنا تنافس مختلف المشكلات الاقتصادية، واحتدام النتائج السلبية لعدم التناسب وعدم التوازن بين الموارد والاستخدامات المالية والمادية والبشرية. وإلى جانب ارتفاع تكلفة النمو ذي المعدلات العالية نسبياً، فإن هذا النمو غير الانتاجي بالاساس افتقد القدرة على التواصل الذاتي، وتحول مع تراجع الموارد للريعية التي استند إليها (مثل عائدات البترول وتحويلات العمالة والمساعدات الخارجية.. إلخ) إلى أنكمش وركود، قاد بدوره إلى المزيد من تقليص الاستثمار الانتاجي واضعاف التنمية الانتاجية وهكذا، انعكس هذا النمط من النمو الاقتصادي المشوه خلال العقد الأول للانفتاح غير الانتاجي، في تزايد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك من السلع والخدمات ومن ثم انفلتت التضخم، واحتدام عجز المتحصلات عن المدفوعات في ميزان المدفوعات، وتفاقم عدم التوازن بين الإيرادات والنفقات في موازنة الدولة، وتنامى عدم التوافق بين الطلب والعرض في سوق العمل، وبرز أخطار عدم التناسب بين محدودية المصادر والاستخدام غير الرشيد من الطاقة.. إلخ. وأضحى الانكشاف البنوي، الذي يجسد تراجع الوزن النسبي لقطاعات الانتاج في الناتج المحلي الإجمالي، أساساً لتفاقم ألوان الانكشاف الاقتصادي الأخرى إزاء العالم الخارجي، مثل الانكشاف الفذائي والتكنولوجي والتجاري والمالي.. إلخ. وكان هذا الانكشاف أرضاً مضيئة لتعاظم مختلف أشكال الاختراق الاقتصادي الأجنبي، بما في ذلك تعاظم التأثير الخارجي على صانع القرار في السياسة الاقتصادية القومية. وقاد هذا كله إلى تحول العديد من عوامل القوة إلى عناصر للضعف في الاقتصاد المصري، كما هو الحال فيما يتعلق بالموارد البشرية، وهين أهدرت فرصة استثمار الموارد المالية الاستثنائية التي أتاحت لمصر في عهد الانفتاح. بما في ذلك بسبب تنبؤ بالذات. في بناء القوة القومية الإنتاجية والصناعية والتكنولوجية.

● ● ●

٢ - انخفاض انتاجية العمل .. وأسباب ضعف التنمية الرأسية :

● ● ولقد ارتبط إضعاف الوزن النسبي لقطاعات الانتاج في الاقتصاد المصري بانخفاض انتاجية العمل، وهو ما سنحاول التعرف على أبعاده وأسبابه وآثاره بالتطبيق على الصناعة التحويلية والقطاع العام الصناعي.

.. وهكذا ، خلال سنوات الانفتاح الاقتصادي وحتى بداية الخطة الخمسية الأولى ، نلاحظ أولا ، انخفاض انتاجية العمل في القطاع العام الصناعي مقارنة بالصناعة في الدول الصناعية بسبب قانص العمالة .

ولقد قدر هذا الفائض بنحو ٢٥٠ - ٥٠٠٪ في عمليات انتاج الغزل والنسيج ، وأنه يمكن رفع انتاجية العمل بنحو ٣٢٥٪ في حال تصحيح معامل رأس المال/العمل ، وذلك في القطاع العام الصناعي المصري لدى مقارنته بالمشروعات الصناعية في أوروبا الغربية . واستند هذا التقرير إلى قياس الانتاجية بالناتج/ساعة عمل ، والمقارنة بين مشروعات يتمثل عمر ونوع آلاتها ، وتحليل الانتاجية في مشروعات متفاوتة الحجم والتخصص للقطاع العام الصناعي . ولو حظ ، بوجه خاص ، أن الفائض كان مرتفعا حتى بين عمال الانتاج ذاتهم . ولم يسهم انخفاض الأجور في الصناعة المصرية ، حيث لم تتعد ربع مستواها في صناعة شرق آسيا ، في ارتفاع الميزة النسبية للأولى ، بسبب تفوق انتاجية العمل في الثانية . وقد أنه خفض العمالة في الصناعة المصرية بنحو ٣٠٪ مرتفع انتاجية العمل بحوالي ٤٣٪ .

.. وثانيا ، أن تطور انتاجية العمل ارتفاعا أو انخفاضا في الصناعة المصرية ، كان متباينا من حيث الأسباب والاتجاهات بين الفروع الصناعية وقطاعات الملكية . وهكذا ، على سبيل المثال ، فقد تفاوت تطور الانتاجية بين الفروع الصناعية ، إذ بينما هبطت بنحو ٣٪ في صناعة المنسوجات القطنية فزادت بنحو ١٣٪ في صناعة الأسمدة ، وبينما أدى ارتفاع الانتاجية إلى زيادة انتاج بنحو ١١٪ في صناعة الحديد والصلب ، فقد أدى إلى زيادة الانتاج بنسبة ٥٥٪ في صناعتى الأسمدة وزيت الطعام . وعلى حين كان النمو المتسارع للكثافة الرأسمالية واستخدام آلات ومعدات أكثر تطورا أهم عامل وراء رفع انتاجية العمل في الصناعة المصرية ، في حالات ، فإنه لم يؤد إلى رفع انتاجية إجمالي عناصر الانتاج . أى الكفاءة الانتاجية . في حالات أخرى ، بل أثر سلبا على هذه الكفاءة الانتاجية في بعض الصناعات ، وبالأذات ، الصناعات الناشئة ، للقطاع الخاص بسبب مصاعب استيعاب الطرق الفنية الجديدة للانتاج ، في حالات ثالثة . ويلاحظ ، بوجه خاص ، أن انخفاض الانتاجية في كل الحالات كان يرجع إلى ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم ضعف القدرة التنافسية للمنتجات أمام الواردات وفي أسواق التصدير ، وإذا كان القطاع الخاص الصناعي قد أصبح يفقد أسواق الدول الاشتراكية ، فإن القطاع العام الصناعي قد تأثر بتراجع برامج التوسع الصناعي . ولقد ساهم في رفع انتاجية العمل في القطاع الأخير عوامل مثل : نمو الطلب ورفع القيود عن العرض ، وتجنب التعيين الاجبارى وتطوير التدريب ، والأهم تشغيل الطاقات العاطلة حيث لم يحدث استثمار جديد جوهري ، ولم

تؤسس شركات جديدة ، واستمرت ثابتة الأساليب التكنولوجية للانتاج .

.. وثالثا : ان انخفاض انتاجية العمل كان نتيجة عوامل أثرت على كل من القطاعين العام والخاص ، أو أثرت على أحد القطاعين ، وكان محصلة عوامل مورثة أو جديدة . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن نخف التدريب المهني ، وقصور التعليم الأساسى ، وهجرة العمالة المدربة والفنية ، وصعوبات التصدير السلمى ، وارتفاع تكاليف الانتاج ، ونقص الخامات والمستلزمات ، ونقص التمويل الذاتى ، وارتفاع تكلفة الاقتراض ، وقصور الخدمات الانتاجية ، وانخفاض جودة المنتجات ، واشتداد المنافسة الأجنبية .. الخ بدت عوامل ذات تأثير سلبي على انتاجية العمل في الصناعة التحويلية المصرية بقطاعها العام والخاص . وأما عدم ربط الأجور بالانتاج ، وقصور نظم الحوافز ، وسياسة التعيين الاجبارى ، وسياسة الأسعار الرخيصة ، وعدم الكفاءة الادارية ، وقصور تنظيم العمل ، وتفقده الهرم الادارى ، والتدخل السياسى البيروقراطى ، والتمييز ضد المشروعات العامة ، وجمود البنى والأساليب التنظيمية والادارية ، وقصور الهياكل المالية ، وارتفاع الطاقات العاطلة ، وتأخر الاحلال والتجديد ، وغياب ضوابط ومعايير الأداء والرقابة الادارية والفنية ، وقصور الحساب الاقتصادي للتكاليف والأسعار والأرباح وتخصيص الموارد .. الخ فقد بدت عوامل ذات تأثير سلبي أكبر على انتاجية العمل في القطاع العام الصناعي . وإذا كانت عوامل مثل قصور التدريب والتعليم ، ونقص التمويل والمستلزمات ، وقصور الخدمات الانتاجية ، وقانص قوة العمل ، وقصور نظم الحوافز ، وضعف الكفاءة الادارية التنظيمية ، وتفقده الهرم الادارى ، وارتفاع الطاقات العاطلة والمخزون الراكد .. الخ مثلت عوامل مورثة من عهد التنمية المستقلة ، وإن تفاوتت في عهد الانفتاح الاقتصادي ، فإن عوامل أخرى مثل : الهجرة الخارجية ، وفقدان الأسواق الاشتراكية ، وارتفاع تكاليف الانتاج ، وارتفاع تكلفة الاقتراض ، والتضخم المتسارع ، والتمييز ضد المشروعات العامة ، والمنافسة الأجنبية .. الخ مثلت عوامل جديدة في عهد الانفتاح الاقتصادي وإن وجدت بدرجات أقل ولأسباب مختلفة في عهد التنمية المستقلة .

● ● ولقد شهدت سنوات الخطة الخمسية الأولى تطورات ذات تأثير متناقض على انتاجية العمل . وإذا نتواقر الدراسات الكمية الدقيقة ، فلننا نكتفى هنا بالإشارة إلى الاتجاهات المتوقعة لإنتاجية العمل في الصناعة التحويلية والقطاع العام الصناعي . وهنا نشير إلى اتجاهات تغير الانتاجية في ضوء تطورات : بنية الاستثمار الثابت ، والبنية القطاعية للاقتصاد ، والتخصص الانتاجى الدولى ، والتعليم والتدريب والبحث العلمى -

التكنولوجى، وأساليب تسير القطاع العام، بالإضافة إلى تطور بعض جوانب السياسة الاقتصادية .

.. ونلاحظ، أولاً، ضعف الاستثمار الجديد في فروع الصناعات التحويلية القيادية - ذات الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية المرتفعة بالضرورة - نتيجة الخصائص التكنيكية الاقتصادية لهذه الفروع - مثل الآلات والمعدات والإلكترونيات .. الخ وقد أدى إلى خفض إنتاجية العمل في الصناعة التحويلية، طالما أن زيادة الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية تمثل أهم العوامل وراء ارتفاع إنتاجية العمل . أضف إلى هذا أن ظاهرة الطاقات غير المستغلة أو العاطلة في الصناعة التحويلية، قللت إمكانية تحقيق كامل أثر الاستثمار الثابت القائم والجديد شاملاً الآلات والمعدات وتكنولوجيا الإنتاج . وأما الوزن المرتفع للصلوص الثابتة الجديدة عدا الآلات والمعدات مثل الأرض والمخزون .. الخ (٦٧,٤ ٪ من الإجمالي خلال الخطة الخمسية الأولى) ، فقد أضعف الإنتاجية بسبب انخفاض المكونات الإنتاجية الأهم في هذا الاستثمار . وأما الوزن النسبي المرتفع في الاستثمار القومى في قطاعات النقل والمواصلات والتخزين والطاقة الكهربائية والبناء والتشييد (٢٨,١ ٪) فقد قلص تأثيره الإيجابى غير المباشر على إنتاجية العمل في قطاعات الإنتاج بسبب ضعف نمو الأخيرة ، بدون إنكار حقيقة أن تطوير هذه القطاعات يمثل مقمة ضرورية لارتفاع إنتاجية العمل في الصناعة التحويلية وغيرها . ويبدو لنا أن الاستثمار الثابت في الخدمات الاجتماعية والسبادية (٢٦,٣ ٪) قد أتى بتأثير متناقض على إنتاجية العمل في الصناعة التحويلية ، إذ أسهم من ناحية ، في تحسين شروط الإنتاج الجارى والموسع مما ساعد على رفع إنتاجية العمل ، ومثل ، من ناحية أخرى ، تحويلاً للموارد عن التوظيفى الإنتاجى الصناعى وغير الصناعى القومى مما يحد من إمكانات تأثيره الإيجابى على الإنتاجية . وبوجه خاص ، فإن الاستثمار الثابت في قطاع البناء السكنى (١٢,٥ ٪) لا يملك إلا تأثيراً محدوداً في رفع إنتاجية العمل ، لأن ارتفاع تكلفة الحصول على مسكن ، قد حذ من الأثر الإيجابى لهذا الحافز بالنسبة للمشتغلين ، وينطبق نفس الأمر - وأن بدرجة أقل - على تطور الاستثمار الثابت في إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة ، وفي الخدمات التعليمية والصحية للقطاع الخاص والاستثمارى .. الخ . ويمثل خصماً مباشراً من رفع إنتاجية العمل في الصناعة التحويلية ، تحيل قسم واسع من الاستثمار الممكن فيها إلى الخدمات السبادية للأمن والدفاع ، بغض النظر عن الضرورات الاجتماعية والسياسية لهذا الاستثمار .

● ● ونلاحظ ثانياً : الضعف النسبى للصناعة التحويلية في بنية الاقتصاد القومى وهو الأمر الذى من شأنه أن يقود إلى انخفاض إنتاجية العمل على المستوى القومى ، طالما أن هذه الإنتاجية تنزأ مع تأمين أسبقية تطوير هذا القطاع . وأما الوزن

النسبى المرتفع للفروع الصناعية التى تنتج السلع الاستهلاكية ، وانخفاض وزن فروع إنتاج السلع الرأسمالية والوسيلة اللازمة للإنتاج الاستهلاكي ، فإن أسهامه في رفع إنتاجية العمل في الاقتصاد القومى عن طريق توفير حوافز العمل من السلع الاستهلاكية يبدو محدوداً ، سواء بسبب انخفاض القدرة الشرائية لأقسام واسعة من السكان وقصور هذا الإنتاج ذاته رغم وزنه المرتفع نسبياً ، أو بسبب تقيؤ إمكانية توفير هذه الحوافز بشكل ثابت ومتزايد على أسس قومىة من حيث الأساس بفضل التكامل القومى للبنية الصناعية . وقد دفع في اتجاه انخفاض الاستثمار الثابت في إنتاج السلع الاستثمارية ، ومن ثم تراخى نمو إنتاجية العمل الصناعى ، ضعف كفاءة استخدام الأصول الإنتاجية وممتزجات الإنتاج وتزايد الطاقات العاطلة والمخزون الرائد في الصناعات الاستهلاكية . ومثل خصماً من نمو إنتاجية العمل القومى ، وتراجع وزن الصناعة التحويلية في الاقتصاد القومى لصالح قطاعات الخدمات ، حيث يرتبط نمو الاستثمار بتحسين نوعية الخدمة (الصحية والتعليمية مثلا) وليس بالضرورة بخفض عدد المشتغلين ، أو يرتبط نمو الاستثمار بانخفاض إنتاجية العمل حيث تنمو أعداد المشتغلين بمعدل يفوق نمو الناتج نتيجة فائض التوظيف (الخدمات السبادية مثلا) . أضف إلى ذلك أنه نمو إنتاجية العمل بمعدلات منخفضة في مجال التجارة التى استوعبت ١٠,٨ ٪ من الزيادة في أعداد المشتغلين بينما نالت ١,٢ ٪ فقط من الاستثمار المنفذة .

● ● ونلاحظ ثالثاً : عدم تكافؤ التخصص الإنتاجى الدولى الراهن الذى تتخبط فيه الصناعة التحويلية المصرية ، والذي لا يوائى الافادة الكاملة من مزاياء التخصص الدولى من زاوية رفع إنتاجية العمل . الأمر أن ارتفاع إنتاجية العمل بسبب هذا العامل يرجع إلى توسع أسواق التصدير ، وتعمق التخصص الأمثل ، وتوقيع بنية الإنتاج القومى ، وتأمين شروط وفورات النطاق للمشروعات ، والتأثير الإيجابى لحوافز المنافسة ، وتسارع النمو الاقتصادى إلى جانب التعجيل بالتطور العلمى - التكنولوجى بسبب نمو تبادل المعارف والمواد التكنولوجية والخدمات الاستشارية - الهولندية .. الخ . بيد أن ضيق أسواق التصدير في المراكز الصناعية المتقدمة التى يتم معظم الاستيراد منها ، وتكريس التخصص للامتكاية للصناعة المصرية ، وضعف تنويع بنية الاقتصاد والصناعة ، والمنافسة الأجنبية غير المتكافئة ، وتباطؤ النمو الاقتصادى ، والقيود المفروضة على نقل التكنولوجيا ، وضعف العلاقات الاقتصادية مع الدول النامية ، وبالأذات الدول العربية .. الخ أن هذا كله قد حرم الصناعة المصرية من رفع إنتاجية العمل بسبب إفضليات التخصص الدولى المتكافئ الأمثل . وبشكل خاص ، فإنه في ظروف تسارع الثورة العلمية - التكنولوجية أضحت العامل الأهم للإفادة من مزاياء التخصص الدولى في رفع إنتاجية العمل في الصناعة القومية هو تأمين أسبقية تطوير الفروع الصناعية

القيادة التصديرية متزايدة التخصص وعالية الانتاجية مثل صناعات الآلات والمعدات وأجزائها ، والايكترونيات ، والكيمويات الاساسية ، والمنتجات المعدنية . . الخ وهي الفروع التي لن تشهد تطوراً حقيقياً أو نالت تطويراً محدوداً .

● ● ورابعا قصور وتختلف برامج التعليم والتدريب ، وقصور البحث العلمي - والتكنولوجي بما لا يستجيب لمتطلبات رفع انتاجية العمل في الصناعة المصرية . وهكذا ، فإن قصور التعليم الاساسي ، وتزايد معدلات التسرب منه ، وضعف مستوى التعليم الفني ، لم يسهم في رفع انتاجية العمل ، طالما أنه لم يرق بالخصائص الثقافية والعلمية اللازمة للتعامل مع الاساليب الصناعية التكنولوجية الحديثة . وأما قصور وتختلف برامج التدريب المهني لعمل الانتاج ، والعمل للعمال المتخصصة المؤهلة ، فإنه يحرم الصناعة من رفع الانتاجية الناجم عن الاستخدام الامثل للتجديدات التكنيكية التكنولوجية (والتنظيمية والادارية ... الخ) الحديثة .

وأخيرا ، فإن ضعف تطوير البحث العلمي - التكنولوجي سواء البحوث الاساسية أو التجارية أو التجريبية ، التي تمثل اساس التقدم التكنيكي - التكنولوجي القومي ، قد ساهم في تقليص امكانات رفع انتاجية العمل في الصناعة ، مواء بسبب عدم القدرة على الاحلال محل التكنولوجيا التي يصعب استيرادها أو بسبب ضعف تطويع التكنولوجيا المستوردة أو الحرمان من خلق تكنولوجيا تناسب البيئة المحلية . أضف إلى هذا ، أن الصناعة التحولية قد حُرمت بدرجة كبيرة من رفع انتاجية العمل الناجمة عن تحقيق الترابط بين التعليم والتدريب والبحث العلمي . والأمر ، أن الجامعات وغيرها من مراكز البحث العلمي والتعليم العالي لا تسهم بالقدر الكافي في تطوير البحوث العلمية المرتبطة بحاجات الصناعة ، ويشارك خريجوها من المعلمين والفنيين بدرجة محدودة في القيادة الفعلية للعملية الانتاجية ، وتكاد لاتسهم في تدريب العمال المؤهلة المتخصصة ، وعلى حساب انخفاض مستوى الاتفاق على البحث التكنولوجي الانتاجي ، والانخفاض النسبي للخريجين في المجالات العلمية - التكنولوجية ، شهدت سنوات الخطة زيادة الاتفاق على البحث التكنولوجي غير الانتاجي (العسكري) واستمرار الاعداد الكبيرة من خريجي الكليات النظرية . وأما عدم تطبيق السياسة التكنولوجية القومية رغم اعداد وثائقها الاساسية ، واشغال العديد من العلماء ، الفنيين بأعمال بعيدة عن الانتاج والبحث التكنولوجي الانتاجي ، رغم تزايد نسبتهم ، فقد أدى إلى تكريس انخفاض الانتاجية .

● ● وخامسا : جمود أساليب الادارة والتنظيم في القطاع العام الصناعي ، وضعف ادخال الاساليب الادارية التنظيمية الأحدث في القطاع الخاص الصناعي ، بما يعرقل إمكانية الاستفادة من العامل الاداري التنظيمي في رفع انتاجية العمل . وهكذا فإنه رغم خطوات - تحرير ادارة - القطاع العام

الصناعي ، وتعديل « البنية التنظيمية » ، لهذا القطاع ، فإن الاساليب الادارية التنظيمية المعروفة ما تزال تقيد في ظروف التحولات الليبرالية في الاقتصاد ، وتحرم من الاساليب الاحداث التي لثمرتها الثورة العلمية التكنولوجية والتي تتجدد باستمرار . ونقص رفع الانتاجية على أساس تقليص « مدة حياة » هذه الاساليب على كل المستويات بدءاً من الادارة الحكومية المركزية ، وحتى مكان عمل المشتغل الفرد ، ومروراً بعلاقات التخصص والتعاون داخل المشروع ذاته أو بين المشروعات ، وفيما يتعلق بالنشاط الصناعي المستقل أو المتكامل مع الأنشطة غير الصناعية ، ونقص أيضاً خفض اعداد الاداريين وتقليص حلقات الهرم الاداري ومراكز اتخاذ القرار ، واختيار المديرين على أساس معارفهم وخبراتهم الادارية ، ومشاركة العاملين وبالذات عمال الانتاج من اتخاذ القرارات التي تحدد المستوى المعايير لانتاجية العمل ووسائل بلوغه واساليب الرقابة على الاداء .. الخ .

● ● سائسا : أن نظم الاجور والحوافز ، ونظم التوظيف ، لاتبدو مواتية في القطاع العام الصناعي لمتطلبات رفع انتاجية العمل . من ناحية بسبب قصور الحوافز اليجابية والسلبية كضمان للداء الافضل للعمل ، ومن ثم رفع انتاجيته ، ومن ناحية أخرى بسبب ضعف اسهام ارتفاع انتاجية العمل في زيادة الانتاج السلمي الضروري لتأمين زيادة مضطردة للأجور الحقيقية والحوافز المادية . وكان شأن هذا القصور ، إن هذا القطاع لا يعمل على اسس اقتصادية طالما أن الأجر لا يرتبط بالنتائج ، وإن الأجور الحقيقية تنحج للانخفاض مع ندرة عرض السلع وارتفاع أسعارها ، وأن تنخفض انتاجية العمل نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج وضعف الحوافز وهبوط الاجور وانخفاض العائد وضعف الاستثمار .. الخ وبشكل خاص ، فإن ظاهرة : فائض العمالة ، حيث لانتناسب اعداد المشتغلين مع إنتاجيتهم تمثل بالضرورة أحد الاسباب الأهم لانخفاض انتاجية العمل .

● ● وهنا فإنه من المفيد أن نشير إلى عدد من الحقائق التي تبرز لدى محاولة تحليل النقاش الواسع الذي شهده عام ١٩٨٧ حول انتاجية العمل في مصر .

● ● الحقيقة الأولى : أن توظيف العمالة في القطاع العام الصناعي (مثل الأقسام الأخرى من القطاع العام الاقتصادي فضلا عن الخدمي) لا يستند إلى معيار الانتاجية . وهكذا ، فقد اتسعت صفوف المشتغلين أو أبقي عليها في حجم يتجاوز ما تمليه الاعتبارات الاقتصادية ، مثل : زيادة الانتاج ، والكفاية الانتاجية ، وارتفاع الربحية . . الخ ، وهنا نلاحظ من ناحية أن الاعتبارات الاجتماعية السياسية التي أمّلت « عدم المساس » بفائض العمالة ، كانت لها آثار سلبية لاجدال على انتاجية العمل . اضف إلى هذا أن تعيين الخريجين وغيرهم في القطاع العام لا يستند إلى الحاجات الفعلية للتوسع الانتاجي ورفع الانتاجية

وزيادة الربحية . . الخ ولا يحدث في إطار تخطيط شامل ، بل ويتعارض حتى مع قوانين السوق . وفي ذات الوقت فإن نمط التنمية (ضعف التنمية الانتاجية مثلا) ومصاعب التنمية (احتدام مشكلة التمويل مثلا) قد مثلت عوامل دفعت إما إلى ارتفاع معدل البطالة المافرة ، شاملة الاعداد المتزايدة من الخريجين ، بسبب ضيق فرص العمل عموما أمامهم ، أو أدت إلى نمو معدل متناقص إلى نمو الطلب على العمل ، غير المنتج ، وزيادة العمالة التي لا تضيف إلى الثروة القومية وإنما تمثل عالة على العمل المنتج ، في قطاعات الانتاج وفي القطاعات الخدمية .

● ● ● الحقيقة الثانية : أن تسكين قوة العمل يضيق من امكانية الاستفادة من الميزة النسبية لمصر في عصر العمل في رفع انتاجية العمل . وهكذا ، فإن الوفرة النسبية لقوة العمل مقارنة بعناصر الانتاج الأخرى . وبشكل خاص . الحجم الكبير نسبيا من العمالة الماهرة والمتدربة ، والقادة الفنيين والاداريين ، والمؤهلين لتطويع البحث العلمي — التكنولوجي . . الخ ربما يضع مصر في مرتبة متقدمة بين الدول النامية من حيث حجم ونوعية قوة العمل . بيد أن العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنفسية قد خلعت خصائص سلبية على توظيف هذه العمالة من زاوية متطلبات رفع انتاجية العمل في مصر . والأمر أن رفع الانتاجية وزيادة الانتاج وتعميم العائد . . الخ لا يتوقف على مجرد وفرة الأيدي العاملة ، وإنما يتحدد بنوعية قوة العمل المتاحة ، أي خصائصها من حيث مستوى التعليم والتدريب ، ومن الناحية الصحية والثقافية . . الخ كما تتوقف الانتاجية على حوافز العمل المادية والمعنوية ونظم القيم الاجتماعية السائدة ، وتفضيلات الوافدين إلى سوق العمل للوظائف التي يرغبون فيها ، ومدى التوافق بين التمكن الإداري وتخصصات ومؤهلات المعنيين . . الخ . ولقد عكست سوق العمل في مصر العديد من الاختلالات التي تؤكد اهدار الميزة النسبية لمصر في مجال الافادة من التفوق الكمي والنوعي لقوة العمل . ومن ذلك مثلا : النقص المتزايد في مهارات وتخصصات معينة رغم الوفرة النسبية للخريجين ، وعدم التوافق بين مستوى تدريب ونوعية تخصيص العمالة واتجاهات الطلب عليها ، وتفضيل الوظائف الادارية المكتسبة رغم الحاجة إلى التخصصات الفنية الانتاجية ، والاشتغال في أعمال لا تتوافق مع المؤهلات تجنباً للبطالة أو بالتعيين الإداري مع ضياع الفرصة البديلة للاتفاق على التعليم ، وضعف التنمية الصحية والثقافية وقصور نظم الأجور ، وغياب برامج إعادة تأهيل المشتغلين . . الخ . وأخيراً فإنه من الهام أن نشير إلى الأثر السلبي على انتاجية العمل في مصر ، والناجم عن حرمان التنمية الاقتصادية — الانتاجية من أثر انخراط جمهرة الفنيين — العلميين في الأعمال الانتاجية — البحثية الضرورية للتنمية .

● ● ● الحقيقة الثالثة : أن معدل تشغيل قوة العمل ، ومستوى الانضباط في أداء العمل ، ومعايير تقييم وحفز أداء العمل ، لا تتوافق مع متطلبات رفع انتاجية العمل . والواقع أنه لا تتوافر دراسة علمية دقيقة ورسنية تثبت ما ترد في الصحافة المصرية عام ١٩٨٧ من أن يوم العمل « الفعلي » لا يتجاوز نصف ساعة عمل للعامل المصري . بيد أن ضعف انضباط العمل في مصر ، أمر تدل عليه العديد من المشاهدات ، ويشمل مختلف فئات العاملين بالإدارة والانتاج ، ويغطي كافة الأنشطة الاقتصادية ، ويظهر سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص ، وبإذات في القطاع الأول ، إلى جانب أجهزة الخدمات الاجتماعية والمبادية والانتاجية الحكومية . والأمر ، أن يوم العمل الفعلي لا يتوافق مع يوم العمل الرسمي . وأما الأخير فإنه لا يتحدد وفق معايير تحقيق أعلى انتاجية للعمل . ويسهم تراخي « تشغيل » العمالة في زيادة الطاقات غير المستغلة ، حتى في حال توافر العناصر الضرورية للانتاج مثل التمويل والمستزمات وامكانيات التسويق . . الخ . وقد تقاف هذا مع انتشار الوظائف الثانية بأجر أو للنفخ ، والتهرب من العمل . ويتصل هذا كله اتصالاً وثيقاً بزيادة اعداد العاملين مقارنة بساعات العمل الضرورية للانتاج ، وبقصور عملية التدريب ، وبنشوء نظام حوافز العمل ، وغياب معايير الاداء . وهنا يبدو انضباط العمل بالذات في القطاع العام متفقداً مزايها ، الانضباط الاقتصادي ، الذي تفرضه البات السوق الرأسمالية أو البات الدفع حسب نظم العمل الاشتراكية . أضف إلى هذا أن حتى في حال تأمين انضباط العمل ، فإنه لن يتوكل كامل أثره على انتاجية العمل الاجتماعي في الاقتصاد القومي ، طالما أن القطاعات الانتاجية السليمة تنمو بوتائر أقل من القطاعات غير الانتاجية ضعيفة الاسهام في زيادة الناتج السلمي القومي .

● ● ● الحقيقة الخامسة : أن الأجور في القطاع العام بشكل خاص . لا تتناسب مع كم ونوع وانتاجية العمل ولا تتناسب مستوياتها الدنيا مع تكلفة تجديد قوة العمل ، وترتفع فيها حصة العمل غير المنتج ، مما أضعف حوافز العمل على الانتاجية . وهكذا على سبيل المثال ، فإن الأجور تتساوى بين من يعمل بانتاجية أقل ومتناقصة ومن يعمل بانتاجية أعلى ومزداية ، ولا تتناسب تكلفة الأجور الاجمالية مع مجمل تكاليف الانتاج من منظور الاسهام في خلق القيمة الجديدة ورفع الانتاجية . وتتحكم المعايير السياسية والاجتماعية في تقدير حجم ونمو الأجور على حساب المعايير الاقتصادية ، بما في ذلك حين تضعف الأجور الحقيقية بما لا يتناسب مع حاجات توسيع السوق الداخلية أمام المنتجات الوطنية . ويقود تخلف مستويات الانتاجية عن معدلات الأجور إلى اضعاف الأساس الثابت للنمو الاقتصادي الانتاجي المضطرب الذي من شأنه زيادة الأجور الحقيقية . وتأثر هيكل الأجور النسبية ، ومن ثم حوافز العمل المنتج ، تحت تأثير اتساع الهجرة إلى النفط ، والجمع بين

وظيفتين ، وفرص الدخول الربعية غير الانتاجية العمل في الوظيفة الاساسية وخاصة في القطاع العام . أضف إلى هذا ، أن الأجور الأعلى على بلدان النفط قد اجتذبت نسبة عالية من العمالة المدربة والخبيرة والمؤهلة مما أثر بالسلب مباشرة على انتاجية العمل ، فضلا عن تأثيره غير المباشر الناتج من احباط غير المهاجرين ، وعن اشتغال «العائدين» بوظائف ثابتة أو مختلفة عن تخصصاتهم الأولى .

● ● ويبدو من الهام أن نؤكد أخيرا ، أن هدف التنمية ليس مجرد توفير فرص عمل . وإنما تأمين فرص عمل تتسم بانتاجية تتجه للارتفاع المضطرب بدءا من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة وانتهاء إلى الأوضاع التي تميز البلدان الصناعية الأكثر تقدما . وهنا فإن الخبرة المصرية والعالمية تؤكد ضرورة الجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الرأسمالية ، طالما أن كلا من رافعتي التنمية يزيد كفاءة الآخر ويرفع عائداه وطالما أن التخلف الاقتصادي لا يترك مجالا لارتفاع اعتماد التنمية على الاستثمار الجديد دون رفع كفاءة الاستثمار القائم ، من ناحية . وأن فائض العمالة يفرض ضرورة خلق فرص العمل المنتج من ناحية أخرى .

٣ - تهديد الأمن الاقتصادي القومي .. ومؤشرات تفاقم الاكتشاف الاقتصادي .

● ● وربما كان الاكتشاف الاقتصادي المصري إزاء العالم الخارجي ، وما ارتبط به من اختراق اقتصادي أجنبي ، وتراجع للقوة الاقتصادية القومية ، وتعاظم لنقاط الضعف الاقتصادي ، أهم المتغيرات التي تولدت عن «الانفتاح غير الانتاجي» . وجسدت هذه التطورات تحولا نوعيا في اتساع وعمق الاعتماد غير المتكافئ للاقتصاد المصري . مثل غيره من اقتصاديات أطراف السوق الرأسمالية العالمي . على المراكز الصناعية الرأسمالية المتقدمة . وعكس هذا الاعتماد غير المتكافئ تعاظم الأخطار الخارجية التي تهدد الاقتصاد المصري ، والتي وجدت أساسها الموضوعي الرئيسي في ضعف وتنكف البنية الإنتاجية لهذا الاقتصاد . والأمر أن هذا الاختلال الرئيسي في الاقتصاد المصري ، والناتج عن ضعف الاستثمار الإنتاجي وإنخفاض إنتاجية العمل ، قد فاقم التأثيرات الخارجية السلبية على الاقتصاد المصري ، مثل غيره من الاقتصادات النامية التي شهدت نفس التحولات الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية ، الداخلية والخارجية من محاولة تجاوز مازق استراتيجيات التنمية المستقلة .

● ● وهكذا ، حتى بداية الخطة الخمسية الأولى ، استمر ليس فقط تخلف وتنكف البنية الإنتاجية وعدم قدرتها على

النمو الذاتي على أسس قومية وعجزها عن اشباع الحاجات الاجتماعية الاساسية المتنامية . واما ترايبث حدة هذا كله ، مع تراجع وزنها النسبي في البنية الاقتصادية . وقد انعكس هذا كله في مؤشرات ما يمكن أن نسميه الاكتشاف البنيوي ، وهو ما يظهر بشكل خاص في نتائج تزايد الفجوة الغذائية ، وفي قصور البنية الصناعية .

● ● وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن الاكتشاف البنيوي انعكس في اكتشاف غذائي أو احتدام الاعتماد على الخارج في استيراد المواد الغذائية . وهكذا ، على سبيل المثال ، فقد تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح ودقيقه إلى ٢٣٪ مقابل ٣٤٪ ، والذرة الشامية إلى ٧٧٪ مقابل ٨٩٪ والذرة إلى ٢٣٪ مقابل ٤٥٪ والسكر ٥٢٪ مقابل ٨٣٪ إلى جانب تراجع نسب الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك والأرز والبقول والعدس وغيرها من المنتجات الغذائية ، وذلك في عام ١٩٨٠ مقارنة بعام ١٩٧٤ . وقد زادت قيمة الواردات الغذائية بنسبة ٣٧٤٪ مقابل زيادة لم تتعد ١٧٦٪ للصادرات الزراعية ، وزادت قيمة عجز الميزان التجاري الزراعي بنحو ٢٣ مرة وذلك بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠ . وفي العام الأخير بلغت قيمة الواردات الغذائية ٢٦٦٪ من إجمالي الواردات السلعية و ٥٢٠٪ من إجمالي الصادرات السلعية .

● ● ولقد تزايدت بحدة الفجوة الغذائية ، أو نسبة تغطية الانتاج المحلي للاستهلاك المحلي . وتشير هذه الفجوة الغذائية إلى تفاقم أخطاء الاعتماد على الدول الموردة للغذاء وبالذات على الولايات المتحدة التي تقدم أهم المعونات الغذائية إلى مصر . وقد بلغ اعتماد مصر على هذه المعونات هذا خطيرا ، يشير إليه أن نسبة معونة الغذاء من الحبوب إلى واردات مصر من الحبوب زادت من ١٥٠٧٪ إلى ٢٥٠٦٪ بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨١ . وفي عام ١٩٨١ نالت مصر ٤٨٦٪ من المعونة الغذائية المقدمة إلى الدول النامية بينما لم يتعد سكانها نحو ٦٠٥٪ من سكان هذه الدول في نفس العام . وتظهر أخطار هذه المعونة إذا لاحظنا أن مصدرها تمثل بالاساس في الولايات المتحدة التي غطت نحو ٦١٠٪ من واردات مصر الغذائية عام ١٩٨٢ وحوالي ٤٤٦٪ من واردات القمح و ٧٦٪ من واردات دقيق القمح و ٥٣٨٪ للسلع .

● ● ومن الهام أن نلاحظ هنا ، أن تعاظم الواردات المصرية من الغذاء قد عكس بالاساس نمو الواردات من سلع الاستهلاك الغذائي الضروري ، بيد أن هذا لا ينفي زيادة الواردات من الأغذية الترفيحية ، فضلا عن الاستخدام غير الرشيد للقمح ودقيقه ومتنجاته سواء ككلف أرخص نسبيا للحيوان ، أو كمستلزمات للصناعات الغذائية . ودفع تعاظم الفجوة الغذائية إلى زيادة عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية .. الخ إلى تشديد العوامل التي قادت - مع غيرها - إلى قصور الموارد المتاحة للاستثمار الانتاجي والتنمية

الانتاجية بما في ذلك الزراعة نفسها . أضف إلى هذا أن نقص إيفاج وتنامي استيراد السلع الغذائية ومن ثم ارتفاع أسعارها ، زاد من عبء دعم المواد التموينية على موازنة الدولة بما ساهم في زيادة العجز بها ، وقام الضغوط التضخمية .. الخ .

● ● ولقد استمر تزايد الاعتماد على الخارج بالنسبة لعدد من المنتجات الزراعية الهامة في نهاية الخطة الخمسية الأولى مقارنة بما كان عليه الوضع في سنة الأساس ٨١ / ١٩٨٢ . وهكذا زادت نسبة استيراد القمح والذيق من ٦٧ % إلى ٧٦ % بين عامي ٨١ / ١٩٨٢ و ٨٥ / ١٩٨٦ وقدرت هذه النسبة بنحو ٨٠ % عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، بينما كان الحق هو الحفاظ على هذه النسبة عند ٦٧ % أي مستواها في سنة الأساس . وارتفعت نسبة الاستيراد من الذرة من ٢٦ % إلى ٣٧ % بين عامي ٨١ / ١٩٨٢ و ٨٦ / ١٩٨٧ . وكان الهدف أن تنخفض النسبة إلى ٢٤ % وارتفعت نسبة الاستيراد من السمسم من ٥٦ % إلى ٦٣ % مقابل استهداف ٤٥ % في نفس العامين . وفي عام ١٩٨٧ بلغت الفجوة الغذائية حوالي ٧٥ % لزيت الطعام و ٤٠ % للسكر . ومن ناحية أخرى ، فقد انخفضت هذه النسبة لمنتجات أخرى مثل الفول والعدس وغيرها . لكن هذا قد ارتبط بدرجة ملموسة بانخفاض الواردات وارتفاع الأسعار لهذه المنتجات الغذائية الهامة . ومن الهام أن نلاحظ استمرار الاعتماد على المعونة الغذائية الأمريكية التي مثلت حوالي ٤٧ % من واردات مصر من القمح وذيقيقه عام ٨٦ / ١٩٨٧ .

● ● ولقد تفاقم الانكشاف التجاري والمالي حتى بداية الثمانينات . ولم يكن الأمر مجرد تزايد للاعتماد على الخارج في إطار التمويل المستمر مع الاقتصاد الدولي ، وإنما كان بالأساس نتائج التنمية الانتاجية حيث أضحي المجتمع المصري يستهلك أكثر مما ينتج ، دون هبات قدراته الانتاجية بالقدر الكافي لسداد اعباء هذه الفجوة . ولم يكن هذا الاختلال سوى حصاد لاهدار الموارد الخارجية الاستثنائية ، للرعاية والتفضية ، بما مثل افساد للحاضر ، حيث لا يتناسب الاستهلاك مع القدرة الانتاجية الذاتية ، وإضراراً بالمستقبل حين تضغط اعباء خدمة الدين على مستويات الاستهلاك والاستثمار الضروريين . ولقد تجسد الانكشاف التجاري والمالي في العديد من المؤشرات . وهكذا على سبيل المثال ، فيما يتعلق بمؤشرات الانكشاف التجاري ، نلاحظ زيادة الميل المتوسط للاستيراد من ١٨,٣ % إلى ٤٤,٩ % ، ونسبة عجز الميزان التجاري المحلي الاجمالي من ١٠,٢ % إلى ١٦,٥ % ، وهبوط معدل تغطية الصادرات (شاملة البترول) لاجمالي الواردات من ٦٣,٧ % إلى ٥٠,٨ % ، وهبوط هذا المعدل بدون البترول من ٦٣,٧ % إلى ١٧,٧ % . وذلك بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ . ونلاحظ أيضاً ، تراجع الاعتماد على الصادرات السلعية عدا البترول ، حيث خفضت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي من ٤١,١ % إلى ٤,٤ % ، وارتبط هذا بتزايد الاعتماد على الصادرات البترولية

التي زادت نسبتها إلى ذات الناتج من ١,٣ % إلى ١٨,٥ % بين عامي ١٩٧٤ و ٨١ / ١٩٨٢ . وعكس هذا زيادة التركيز السلبي للصادرات ، وتعاظم الاعتماد على سلعة رئيسية تنقلب أسعارها بشدة تحت ضغط البلدان الصناعية المسؤولة المعتمدة على هذه السلعة الاستيراثية الحيوية . أضف إلى هذا الارتفاع درجة التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية ، حيث زادت حصة الدول الرأسمالية المتقدمة في اجمالي التبادل التجاري الخارجي لمصر من حوالي ٣٩,٥ % إلى ٦٧,٧ % بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢ .

● ● وأما فيما يتعلق بمؤشرات الانكشاف المالي ، فنلاحظ ، من ناحية ، ارتفاع نسبة التمويل الاجنبي لاجمالي الاستثمار من ٣١ % إلى ٤٨ % ، وارتفاع نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي من ٥٢ % إلى ١٠٦ % وزيادة معدل خدمة الدين إلى الصادرات من ١٦,٢ % إلى ٢١,٤ % ، وذلك بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ . وارتبط هذا بتدهور شروط الاقتراض الخارجي ، حيث ارتفع متوسط سعر الفائدة من ٤,٣ % إلى ٧,٥ % ، وهبوط متوسط فترة السماح من ٣,٨ إلى ٢,٦ سنوات ، ومتوسط مدة القروض من ١٨,٨ إلى ١٣,٢ سنوات ، ومتوسط عنصر المصلحة من ٣٤,٣ % إلى ١٥,٩ % ، وذلك بين متوسط الفترة ٧١ - ١٩٧٤ وعام ١٩٨١ . ونلاحظ من ناحية أخرى تزايد الاعتماد على الموارد الربعية من النقد الاجنبي غير الخاضعة للسيطرة القومية مثل حصة مصر من تصدير البترول وتحويلات العاملين في الخارج ورسوم المرور في قناة السويس والمتحصلات من السياحة التي زادت معا من ٥,٤ % إلى ٣٧,٥ % من الناتج المحلي الاجمالي بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠ / ١٩٨١ .

● ● وفي عام ٨٢ / ١٩٨٣ بلغت ديون مصر الخارجية حوالي ٣٠,٨ مليار دولار . ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن استخدام هذه الديون ، لم يسهم في خلق قدرة انتاجية تساعد على السداد اللاحق . وهكذا ، توزعت القروض متوسطة وطويلة الأجل حتى منتصف ١٩٨٣ ، بحيث لم يمتد نصيب الصناعة والزراعة ٢١,٤ % والقطاعات السلعية إجمالاً ٦٣,٣ % بينما نالت الخدمات الانتاجية ٥٠ % ، ورغم أن نصيب الخدمات الاجتماعية والصحية قد بلغ ١٣,٦ % ، فإن نصيب الصحة والتعليم والبحث العلمي لم يتعد ١,٦ % .

واتسمت المديونية بالتركز ، حيث قفمت الولايات المتحدة حوالي ٧,٦ مليار دولار أو ٣٦,٧ % من القروض المديونية المتوسطة والطويلة الأجل عام ١٩٨٢ . وكان اجمالي الأخيرة لا يزيد عن ٣,١ مليار دولار عام ١٩٧٤ ، ارتفع إلى ٢٠,٧ مليار دولار عام ١٩٨٢ . وزادت اعباء الديون مع ارتفاع الديون قصيرة الأجل من ٧١١ مليون دولار إلى ٣٤١٥ مليار دولار عام ١٩٨٣ . ومن الهام أن نلاحظ أن تزايد فرص الاقتراض الخارجي لمصر مقارنة بغيرها من الدول النامية يسر الوقوع في

فخ الديون الخارجية . وهكذا على سبيل المثال ، إلى جانب الدعم لغربي ، والقروض الحكومية الثنائية ومتعددة الاطراف ، بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٨ ، نالت مصر ٧٦,٨ ٪ من قروض الاربك إلى الدول الافريقية أو ٤١,٩ ٪ من هذه القروض إلى الدول النامية . ونالت ٤١,٣ ٪ من القروض الثنائية المفضة إلى جميع الدول الافريقية من بلدان لجنة المساعدة من أجل التنمية بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٩ .

● ● والواقع أن أهم الأهداف المعلنة لاستراتيجية الانفتاح الاقتصادي قد تمثل في الحصول على موارد خارجية واستثمارات أجنبية لدعم الاقتصاد القومي والتعجيل بالتنمية ، وخاصة للامراع بالتنصيع بما في ذلك للتصدير على أساس التكنولوجيا الحديثة . بيد أن حصاد العقد الأول للانفتاح قد أثمر - كما رأينا - نقيض هذا الهدف المعلن ، سواء بتراجع الاستثمار الانتاجي وتفاقم الاختلال الرئيسي للنمو الاقتصادي في صورة التنمية غير الانتاجية ، أو بانخفاض انتاجية العمل وضعف التنمية الرأسية بما في ذلك بسبب قصور تنفق رأس المال الأجنبي وضعف دوره في التنصيع على أساس تكنولوجيا حديثة . ولم يكن هذا وذلك بمعزل عن مشروطية التمويل الأجنبي الرسمي للتنمية - لمصر كما لغيرها من الدول النامية - التي ابتعدت به عن مجالات التنمية الصناعية والزراعية ، أو خصصته بما يكرس اعتماد البنية الانتاجية على الخارج في إعادة انتاجها والتنصيع للتصدير . كما سنشير . وبدت محاباة الانفتاح غير الانتاجي - فعليا وتشريعيا - للأنشطة التجارية والاستيرادية والتمويلية والمضاربة .. الخ أساسا لانخفاض الربحية النسبية للأنشطة الانتاجية الصناعية والزراعية ، بما فاقم أزمة التنمية الزراعية ، وكرس قصور التنمية الصناعية ، كما عرضنا ، وفاد في نهاية المطاف إلى المزيد من الضعف ازاء لخارج .

● ● وفي المحصلة فإن الاقتصاد المصري قد نزاد عمق اعتماده غير المتكافئ على الخارج في اتجاه لايخلق أساسا موضوعيا للتحويل النوعي اللاحق إلى اعتماد متكافئ ، ولا يعرف التقلص التدريجي وإنما التزايد المضطرد . والأمر ان تشديد الاعتماد على الخارج بالاستيراد أو الاقتراض أو غير ذلك في مصر كما في عالية بلدان التوجه الخارجي - لم يكن عكس جدل التبعية والاستقلال ، أي لم يكن لحظة في سياق انجاز الاستقلال الاقتصادي البنيوي المنشود ، وإن عبر تزايد الاعتماد على الخارج ، مع الاتجاه بعيد المدى لتقليص هذا الاعتماد . وبذلك فإن قدرة الاقتصاد المصري - من منظور أنتاج السلع والخدمات الصناعية التكنولوجية - لم تعاضد بل وتراجعت في جوانب عديدة ، ونقص الأمر بالنسبة لانتاج السلع الغذائية ، وهكذا ، قادت سياسات التنمية غير الانتاجية إلى تأييد أسباب لاعتماد غير المتكافئ على الخارج طالما أثمرت اقتصاداريا بما لا تقربط قطاعاته وغير قادر على النمو المضطرد الذاتي .

● ● ولم تسهم التطورات إبان الخطة الخمسية الأولى في تقليص الانكشاف البنيوي ومن ثم في الحد من الانكشاف التجاري والمالي والغذائي والتكنولوجي .. الخ وفي هذه الظروف كان طبيعيا أن استمرت التأثيرات الخارجية على التطورات والسياسات الاقتصادية القومية في اتجاه سلبي .

● ● ونلاحظ ، من ناحية ، أن عدم نجاح الخطة الخمسية الأولى في تحقيق هدف تأمين أسبقية تطوير قطاعات الانتاج ، كان يرجع بجانب أسباب أخرى ، إلى تراجع الموارد المالية الخارجية واتجاهات تخصيص القروض الخارجية ، وإلى قصور السياسات الاقتصادية من منظور تخصيص الموارد المتناقصة لصالح تأمين أولوية الاستثمار الانتاجي .

ونلاحظ ، من ناحية أخرى ، أن الخطة الخمسية الأولى شهدت انخفاض حصيله صادرات البترول ومنتجاته بنحو ١٧,٣ ٪ حوبا وهبطت الصادرات الزراعية بنحو ٠,١ ٪ بنوبيا ، وهبطت حصة الاولى في ايرادات الميزان الجاري من ٢٤,٩ ٪ إلى ٧,٢ ٪ والثانية من ٥,٩ ٪ إلى ٤,٤ ٪ بين عامي ٨١ / ١٩٨٢ و ٨٦ / ١٩٨٧ على الترتيب . وبينما هبطت التحويلات لتغطية للعاملين في الخارج بنحو ٣١,٦ ٪ ثم ٥٦,٩ ٪ في عامي ٨٤ / ١٩٨٥ و ٨٥ / ١٩٨٦ ، فقد هبطت رسوم المرور في قناة السويس بنحو ٧,٩ ٪ عام ٨٤ / ١٩٨٥ والصاحه بنحو ٥,٣ ٪ و ٤,٩ ٪ في عامي ٨٣ / ١٩٨٤ و ٨٥ / ١٩٨٦ . والسباحه بنحو ٢١,٦ ٪ عام ٨٥ / ١٩٨٦ . والمتحصلات لأخرى غير المنظورة بنحو ٣,٦ ٪ عام ٨٥ / ١٩٨٦ ، وذلك - أعوام السابقة مباشرة لها - ولقد دفع هذا لتزايد المديونية ، طبقا لوثائق التخطيط ، فإن الديون الخارجية لمصر زادت بنحو ٩,٩ مليارات من الدولارات بين نهاية عام ١٩٨١ ونهاية عام ١٩٨٦ ، أو بنحو ٥٦,٣ ٪ . ونشأنحو ٢٠,٧ ٪ من الزيادة في ثييون عن اللجوء إلى استخدام تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية عالية التكلفة وذلك لسداد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك المحلي لعدد من السلع الاستهلاكية الأساسية . وفي مقدمتها القمح والزيوت . أو للحصول على مستلزمات الانتاج اللازمة ، وذلك لانخفاض الموارد من العملات الحرة وبالذات نتيجة لانخفاض أسعار البترول . ويعزى جزء من زيادة المديونية الخارجية إلى ارتفاعها لعدد من الدول الغربية الدائنة لمصر نتيجة الانخفاض في سعر الدولار بالنسبة لعملات هذه الدول . ولم تستخدم نحو ١٦,٤ ٪ من الزيادة في القروض طويلة الاجل في تمويل استيراد كميات من القمح والدقيق الأمريكي في إطار قانون فائض الحاصلات الزراعية نحو ٢٥ ٪ من الواردات السنوية الاجمالية للقمح والدقيق . ونالت قطاعات النقل والمواصلات والطاقة والاسكان والتعمير حوالي ٤١,١ ٪ من تلك القروض . وأما قطاعات الانتاج فان نصيبها لم يتعد ١٨,٥ ٪ من القروض المشار إليها . وأما القطاع المصري فقد - حوالي ١٨,٧ ٪ من نص القروض ، وهو ما سنشير اذناه

نى أثره على الاستثمار الانتاجى لدى تناول اداء الجهاز المصرفى من هذا المنظور . وباختصار ، فإن استخدامات الفروض الاجيبية الجديدة فى سنوات الخطة قد عكست مواجهة سلبية لضعف الانتاج السلى الجارى ، أكثر مما عكست جهدا ايجابيا لتطوير هذا الانتاج . ولم يكن من شأن تخصيص الجانب الأكبر منها فى تطوير البنية الأساسية الانتاجية أن يؤمن خلق المصادر القادرة على سدائها طالما أن قطاعات الانتاج لم تتل سببية التمويل القومى والاجنبى كما أوضحنا .

● ● ومن ناحية ثانية ، فإن محاولات ترشيد استخدام الموارد لمنحة للاقتصاد والتكيف مع واقع تناقص هذه الموارد ، دفع لى محاولات ترشيد الموارد فى اتجاهات ايجابية بيد أن هذا 'تطوير' اتسم بالقصور من زاوية الاستجابة لهيئ تأمين أولوية تمويل التنمية الانتاجية . وهكذا ، على سبيل المثال ، وكما أوضحنا فى التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٦ ، فقد هبطت نسبة الصادرات السلية إلى الواردات السلية ، ولم يحقق ما استهدفته الخطة الخمسية الأولى فى مجال تحسين اوضع فى ميزان المدفوعات ، حيث زاد العجز التجارى ، وانخفاض فائض المعاملات غير المنظورة ، وهو ما اشرنا إلى أهم أسبابه . والأهم هنا هو أن مواجهة هذا العجز فى ميزان المعاملات السلية وغير السلية تمت على حساب الواردات الاستثمارية ولصالح الواردات الاستهلاكية والوسيلة . والأمر أن المتطلبات المباشرة الآنية لسفطة حاجات الاستهلاك الضرورى وتأمين مستلزمات الانتاج الجارى تمت الاستجابة لها حصصا من المفوضيات المستقبلية للاستثمار الانتاجى . ومثل هذا - فى المدى البعيد - تكريسا لأسباب تعميق الحاجة إلى استيراد السلع الاستهلاكية والسيطرة الضرورية بافتراض أن الواردات من السلع الاستثمارية يمكن أن توجه نحو تأمين المزيد من تطوير وترابط البنية الانتاجية والصناعية . ويزيد هذا الأثر السلبى وضوحا إذا لاحظت أن نسبة هامة بل ومنزايده من الواردات الاستثمارية مثلت واردات من سيارات الركوب والجهزة الكهربائية المعمرة ، وعكست نمطا غير رشيد من الاستيراد تغلب فيه الاستهلاك المظهري على ضرورة رفع مستويات الاستهلاك استنادا إلى تطوير الانتاج المحلى بالأساس . وقد ارتبط هذا النمط الاستيرادى غير الموائى لزيادة استيراد الآلات والمعدات الضرورية للتنمية الانتاجية وبالذات الصناعية بأنظمة الاستيراد التى استمرت طوال سنوات الخطة الخمسية ، وخاصة الاستيراد بدون تحويل عملة ، واعفاءات مشروعات الاستثمار والواردات بصحة العائدين من الخارج ، والاستيراد عبر المناطق الحرة .. الخ وإذا كان هذا كله قد دفع إلى قرارات ترشيد الاستيراد مع نهاية الخطة ، بما فى ذلك محاولات تعديل التعريفات الجمركية ، فإن عدم كفاية هذه القرارات قد ظهرت فى استمرار انخفاض للوزن النسبى لواردات السلع الانتاجية لصالح الواردات الاستهلاكية والوسيلة . والأهم أن هذا من شأنه استمرار ضعف التنمية

الانتاجية بما يؤدى ليس فقط إلى استمرار الحاجة إلى الاستيراد ، وإنما إلى ضعف التصدير ومن ثم اللجوء إلى المزيد من الاقتراض الخارجى لتمويل الاستيراد الضرورى حتى فى حالة تصفية منافذ الاستيراد للترقى . أضف إلى هذا ، أنه مهما كانت الآثار ايجابية لتنشيط الصادرات ، فإن الأهم هو تطوير الانتاج بما يفوق حاجة الاستهلاك المحلى ، حتى يوافر بداية ما يمكن تصديره .

● ● وقد شهد عام ٨٦ / ١٩٨٧ مشكلة تراكم المتأخرات فى سداد الديون الخارجية ، الأمر الذى أدى إلى توقف بعض مصادر التمويل الخارجى عن تقديم القروض التى بد من الصعب الاستغناء عنها . وقد دفع هذا إلى بذل جهود مكثفة من أجل جدولة الديون ، والبحث عن مصادر بديلة للتمويل الخارجى ، سواء فى الوطن العربى أو للدول الاشتراكية . ولما عبء الديون الخارجية ، فشير إليه أن ديون مصر وصلت إلى ٤٤٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ ، أى زادت بنحو ٤٣ ٪ مقارنة بالعام الأول للخطة الخمسية الأولى ٨٢ / ١٩٨٣ ، أو بنحو ١٠٠٨ ٪ سنويا ، بينما تراوح معدل النمو السنوى المتوسط للصادرات السلية (شاملة البترول) بين ٤٩ ٪ و ١٢٠٥ ٪ فى نفس الفترة . وبلغت أعباء الفوائد مستويات عالية وظهرت بوجه خاص فى الديون الأمريكية التى مثلت ٤٥٠٥ ٪ من أجمالي الديون فى ذات العام ، وابتليت الفوائد وحدها بدون اقصاها أصل الدين حوالى ٧٩٣ مليون دولار من المساعدة السنوية الأمريكية التى قدرت بنحو ٨٢٠ مليون دولار ، أى أن صافى تدفق المساعدات الاقتصادية الأمريكية لم يتعد ٣٠٤ ٪ رغم بقاء أصل الدين . وقد اثار هذا قضية فوائد الديون العسكرية التى مثلت القسم الأعظم من فوائد الدين الأمريكى .

● ● وطبقا للتقديرات الرسمية المنحة عن عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، فإن نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى مصر بلغت ٥٥٠٣ ٪ مقابل ٤١٠٣ ٪ فى المتوسط للدول النامية (عام ١٩٨٧) . وبلغت نسبة الدين الخارجى إلى الصادرات السلية والخدمية فى مصر حوالى ٣٩٩٠٨ ٪ مقابل ١٦٨٠٦ ٪ فى المتوسط للدول النامية (عام ١٩٨٧) . وبلغت نسبة فوائد الدين الخارجى للصادرات السعية والخدمية فى مصر ١٠٠٦ ٪ مقابل ١٠٠١ ٪ فى المتوسط للدول النامية (عام ١٩٨٧) ، حيث نسب الدول النامية طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى . وتوضح هذه المؤشرات بنورها الدرجة العادة لاكتشاف مصر المالى مقارنة بغيرها من الدول النامية . بيد أن هذا لم يكن وراء الاستجابة الغربية للمطلب المصرى بإعادة جدولة المتأخرات والمستحقات . وإنما مثلت الاعتبارات الاستراتيجية الغربية ، والأهمية الاستراتيجية لمصر فى ضوء هذا الاعتبارات ، الدافع وراء تلك الاستجابة .

وهكذا ، تم توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولى فى مايو عام ١٩٨٧ ، بإعادة جدولة جانب من الديون المصرية بحيث يتم مد

ابرز ضرورات البحث عن سبل ، للتكيف الايجابي ، ازاء المصاعب الخارجية والداخلية التي تواجه التنمية الاقتصادية في مصر ، وبالأذات لتجنب أثر ، التكيف السلبي ، الذي يطرفه الصندوق ، بما في ذلك تعميق الاتجاهات الانكماشية والتناقضات الاجتماعية في مصر ، بسبب سياساته للتكيف والمتعلقة بتحرير الاسعار ، ورفع سعر الفائدة المصرفية ، وخفض قيمة الجنيه وتقليص الانفاق العام .. الخ .

جال السداد إلى عشر سنوات ، متضمنة فترة سماح خمس سنوات . وفدرت الديون التي أعيد جدولتها بنحو ٧ مليارات دولار . وقبّلت مصر في المقابل برنامجاً للتكيف تضمن خفض عجز موازنة الدولة ، ورفع اسعار الفائدة ، وتوحيد اسعار الصرف ، ورفع اسعار الطاقة .. الخ . ولم يجسد هذا البرنامج صط مخاطر الاختراق الاقتصادي الأجنبي نتيجة ضعف القدرة الإنتاجية الذاتية ، والانكشاف الاقتصادي الخارجي ، وإنما

ثانيا : السياسات الاقتصادية

١ . سياسات الانفتاح غير الإنتاجي ، وضرورات الإصلاح الاقتصادي :

● ● ربما كانت أهم السياسات التي عكست التناقض بين الأهداف المعلنة والتطورات الفعلية هي ما شهده القطاع الخارجي . ونلاحظ هنا ، باختصار ، أن سياسة ، تحرير التجارة الخارجية ، جاءت بتوجيه غير متوازن للعلاقات التجارية مع العالم ، وبشكل خاص لصالح البلدان الرأسمالية المتقدمة . وتزايد الاعتماد المتكافئ على المراكز الرأسمالية الصناعية في إستيراد السلع التكنولوجية والغذائية الحيوية ، مع تراخي صادرات المنتجات السليعية وبالأذات من منتجات الزراعة والصناعة التحويلية ، فضلا عن انفلاته الإستيراد الاستهلاكي الكمالي والمناقص للإنتاج المحلي ، وتفاقم عجز الميزان التجاري ، بما حمله هذا كله من مخاطر وجلب من أضرار على الاقتصاد والصناعة والإنتاج عموما . وتعمقت سياسة الاقتراض الخارجي ، رغم اعتبار الاعتماد على الاقتراض من الخارج شرا ينبغي تجنبه لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر . وإذا كان تراجع التنمية الإنتاجية مع تنامي الاستهلاك

● ● نحاول تقييم السياسات الاقتصادية المعلنة من عام ١٩٨٧ باعتبارها امتدادا لسياسات ترشيد الأداء في الخطة الخمسية الأولى . وعلى هذا الأساس يبدو ضروريا تحديد تناقضات سياسات الانفتاح غير الإنتاجي وضرورات الإصلاح حتى بداية الخطة ، من أجل تعيين سمات تميز سياسات الترشيح والتكيف خلال سنوات الخطة . ثم نتناول بالتحليل الثابت والمتغير في السياسات الاقتصادية عام ١٩٨٧ باعتبارها ، من ناحية ، امتدادا لسياسات الترشيح والتكيف التي شهدتها الخطة الخمسية الأولى ، ومن ناحية أخرى باعتبارها حلقة ضمن توجهات الخطة الخمسية الثانية في مجال الحوار بين السياسات البديلة في مواجهة اشكاليات التنمية المستقبليّة في مصر . ونقوم بتقييم مضمون التغيرات في السياسات الاقتصادية من خلال المحاور الثلاثة التالية :

الأول : سياسات الانفتاح غير الإنتاجي وضرورات الإصلاح الاقتصادي .

والثاني : سياسات ترشيح الأداء ومحاذير التكيف السلبي .
والثالث : سياسات التنمية الاقتصادية وخيارات الخطة الخمسية الثانية .

المحلى ، كان الأساس الموضوعى الداخلى لتنامي عجز ميزان المدفوعات ومن ثم اللجوء ، المزدي للاقتراض الخارجى ، فأن التدفق الواسع نسبيا للقروض الخارجية لم يرتبط بتوظيفها وفق الأولويات القومية وبما يخلق طاقات إنتاجية تكفى لسداها . والأهم أن تضخم الديون الأجنبية كان الوجه الآخر للاستخدام غير الرشيد للموارد الهائلة من النقد الأجنبى التى أتاحت للاقتصاد المصرى خلال النصف الثانى من السبعينات . وازاء قصور الاقتراض الخارجى عن تغطية ، عجز موازنة الدولة ، فقد تعمقت سياسة ، الاقتراض الداخلى ، بما فى ذلك ، التمويل التضخمى بالعجز . وتم استيعاب غالب الدين العام فى الاتفاق الضخم فى قطاعات الخدمات الانتاجية وغير الانتاجية .

● ● أضف إلى ما سبق ، أن سياسة ، تحرير الجنيه المصرى ، التى قادت الى تخفيضات متتالية لقيمة الجنيه المصرى ، لم تعكس فقط ضعف الانتاج السلمى ، الذى يمثل الأساس الحقيقى لقيمة العملة الوطنية . لقد عكست أيضا التزيف الخارجى المزدي لحصول البلاد من النقد الأجنبى بلغاء الرقابة على الصرف ، فضلا عن المضاربة على قيمة الجنيه فى إطار تجارة العملة غير المشروعة . وقد كانت لهذه التطورات جميعا فى سياسة الصرف الأجنبى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية ، دون نوافر الظروف الموضوعية الذاتية المواتية لتحقيق الآثار الإيجابية التى تنسب إلى خفض قيمة العملة . نفسد جذب الاستثمار الاجنبى وتحويلات المهاجرين وخفض الواردات وزيادة الصادرات . الخ .

وأما سياسة ، تحرير الجهاز المصرفى ، فقد أعلن أنها تهدف إلى جذب المصارف الدولية ذات موارد وتكنولوجيا وخبرة لتنشيط السوق الائتمانية والمالية والنقدية بما يساهم فى حل مشكلات تمويل التنمية . بيد أن تصفية احتكار بنوك القطاع العام التجارية لمخدرات الأمة الباهظة عن التوظيف عبر المؤسسات المالية - المصرفية ، وإضعاف السلطة الرقابية الاشرافية للبنك المركزى المصرى ، أضعف ، على العكس دور الجهاز المصرفى فى تعبئة وتوجيه الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية - الانتاجية . والأمر باختصار أن البنوك المشتركة وبنوك الاستثمار لم تأت بالموارد المالية المنشودة بقدر ما ساهمت فى هروب الموارد المالية القومية ، وغلب على نشاطها التسيلى تمويل التجار وخدمات على حساب قطاعات الانتاج . وفاد تضخم الجهاز المصرفى ونزح العمالة ذات الخبرة والصلات من القطاع المصرفى للنزول إلى صنف قدرة البنك المركزى على توجيه الائتمان المصرفى وفقا للاولويات القومية . وانعكس إضعاف الرقابة المصرفية على تعاطم القروض بلا ضمان والمعدومة ، كما قاد بالتضايف مع ضعف تطوير أداء الجهاز المصرفى إلى الظهور اللاحق لشركات توظيف الاموال ، الاسلامية ، التى زادت تدهور ونشوء أداء القطاع المالى وخاصة بجماعة العملة وتهريب رأس المال

و التركيز على تمويل الانشطة غير الانتاجية وتغييب دور البنك المركزى فى الرقابة على نشاطها .

● ● ولم تتحقق الآمال المرجوة من سياسة ، تحرير الاستثمار الاجنبى ، و ، إقامة المناطق الحرة ، ، سواء من حيث حجم التدفق الفعلى لرؤوس الاموال من الخارج ، أو مستوى التكنولوجيا المصاحبة لها ، أو من حيث اتجاهات توظيف ما تدفق منها بالفعل لصالح التنمية الانتاجية وخاصة فى قطاعات التصدير . وربما باستثناء قطاع البترول ، الذى سنشير أدناه إلى المشكلات التى واجهها بدوره ، فإن الاعداد الكبيرة لمشروعات الاستثمار المشتركة ، التى غطت كل فروع النشاط الاقتصادى ، قد اعتمدت بالاساس على رأس المال المصرى الخاص العام . ولم تدفع المشروعات المشتركة إلى مجرد تحويل الفائض المتاح للاستثمار فى القطاع العام بعيدا عن المجالات الأساسية للتنمية الانتاجية ، وإنما ضاعت الأرباح المحولة من قبل الشريك الاجنبى إلى الخارج مستفيدا من كافة التسهيلات ، وزادت من ، تخصيص ، الملكية العامة لحساب الاستحواذ الخاص . وبدت المناطق الحرة منافذ للتهريب السلمى وتجارة العملة والاستيراد الاستهلاكى دون أن تضيق إلى الطاقات الانتاجية وبإذات فى المجال المنشود لها وهو صناعات التصدير . وإذا كانت سياسة ، تحرير هجرة العمالة ، قد اتاحت امكانية تدفق موارد مالية هائلة بالفعل إلى الاقتصاد المصرى ، فإن قسما ضخما من النقد الأجنبى المحول من المصريين العاملين فى البلدان النفطية العربية قد أهدر ، وتسربت المخدرات إلى خارج مصر عبر الاستيراد بدون تحويل عملة ، أو مثلت غطاء لهروب رأس المال عبر تجارة العملة ، أو غطت واردات لا تتفق مع الاولويات القومية وبإذات الانتاجية ، فضلا عن تضخم توظيفها غير الانتاجى فى البناء السكنى والمضاربة العقارية . . الخ . أضف إلى هذا أن الهجرة غير المنظمة فاقمت اختلال هيكل العمالة نتيجة نقص العمالة خاصة الانتاجية المدربة والفنية والعلمية والإدارية . . الخ ، فى الوقت الذى أدى قصور سياسات التدريب وضعف التنمية الانتاجية إلى إضعاف الميزة التنموية لمصر فى هذا المجال .

● ● وفى مقدمة أهداف استراتيجية الانفتاح للتنمية ، تم التأكيد على ضرورة توجيه القطاع العام إلى تنفيذ المشروعات الأساسية التى لا يقيم عليها غيره بهدف توفير الخدمات التى لا غنى عنها لرأس المال الخاص المصرى والأجنبى . كما جرى التأكيد على ضرورة توفير الضمانات والظروف التى تشجع استثمارات القطاع الخاص المصرى بهدف دفعه إلى النشاط الانتاجى وسد حاجات المجتمع بعيدا عن الاستثمارات الطفيلية والاسراف الاستهلاكى . بيد أن سياسة ، تحرير القطاع العام ، قادت ليس فقط إلى تفاقم مشكلاته ، وإنما تضمنت

من السلع والخدمات بعيداً عن فعل قانون العرض والطلب . ولقد ارتفعت القيمة المطلقة لدعم السلع الغذائية الضرورية عبر مخصصات الموازنة المباشرة . وارتبط هذا بتعاظم الاعتماد على الخارج في تغطية الفجوة الغذائية التي رأينا أبعادها وأسبابها وبالذات ضعف التنمية الزراعية وضعف الصناعات الغذائية . وعكس تضاعف الدعم نمو استهلاك السكان الذين زادت أعدادهم وأجورهم فضلاً عن اتساع الهجرة الداخلية إلى المدن حيث يتراجع الاكتفاء الذاتي من الغذاء لصالح الشراء من السوق للسلع المدعومة . وحتى سكان الريف فإن زيادة دخولهم النقدية بما في ذلك مع الهجرة الخارجية دفعت إلى تغيير أنماط استهلاكهم الغذائي لتتقارب مع سكان الحضر من مستهلكي السلع المدعومة . وإلى جانب الاستهلاك النهائي للمواد الغذائية المدعومة من قبل الطبقات محدودة الدخل ، فقد تعاظم الاستهلاك النهائي من قبل الأغنياء ، والاستهلاك الوسيط من قبل المستثمرين في تربية الحيوان والصناعات الغذائية . وبدأ استمرار هذا الدعم الغذائي المباشر . رغم تسريه إلى الوسطاء والمسامرة وغير المستحقين - ضرورة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، وبالذات بعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ .

واستمر ضغط هذا الاتفاق غير الانتاجي للدولة مؤثراً في اتجاه تكريس عجز موازنة الدولة ، رغم هبوط نسبته إلى الاتفاق العام وهبوط مقوسطن نصيب الفرد منه ، بهدف الحد من اختلال توزيع الدخل وأعباء التضخم الجامح على الطبقات الشعبية .

● ● وأما سياسة تحرير الأسعار ، فقد أثرت تفاقم العديد من المشكلات ، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أهم أسباب التضخم . وفي مقدمة الأسباب الموضوعية يأتي تراجع التنمية الانتاجية وانخفاض انتاجية العمل طالماً أن المعروض من السلع قد زاد بمعدلات تقل عن نمو الطلب عليها من قبل السكان المتزايدة عدداً وحاجة وتطلعا . ومن بين الأسباب الذاتية للتضخم ، تشير على سبيل المثال إلى اضئاعاف دور الدولة في مجال الرقابة على أسعار منتجات القطاع الخاص ، واستغلال الوسطاء للندرة النسبية للمعروض السلمي بالمضاربة عليه ، وتزايد الاتفاق العام على الخدمات الانتاجية وغير الانتاجية مع استمرار اللجوء إلى التمويل التضخمي له ، والسماح برفع أسعار العديد من منتجات القطاع العام كلما سمحت الظروف الاجتماعية والاقتصادية بهذا الرفع ، وتحميل المستهلك ارتفاع تكاليف الإنتاج بما في ذلك الأجور والفوائد المصرفية والإيجارات وغيرها ، والضغط المتزايد على الإنتاج المحلي من قبل المائدين من الخارج والمستثمرين الأجانب .. الخ . وتفاقم التضخم نتيجة تزايد الاستيراد ، وانخفاض قيمة الجنيه ، وتزايد أرباح المستوردين ، وتزايد التضخم في البلدان الرأسمالية الصناعية التي تمثل أهم الموردين .. الخ .

اضئاعاف قيادته والغاء سيطرته ، أي تصفية ما كان أساس الكثير من انجازاته الإيجابية في ظل استراتيجية التنمية المستقلة . ورغم بقاء وزنه النسبي الكبير ، خاصة في الصناعة ، فإن سياسة الاستثمار العام ، أضئعت . كما رأينا - دور هذا القطاع في التنمية الانتاجية والصناعية ، وأساسياً ، تحرير القطاع الخاص ، فإنها رغم ما تضمنته من تقديم كل الوان الحماية والدعم والتشجيع لرأس المال الخاص المصري ، لم تدفع إلى تحويل التراكم النقدي لرأس المال إلى تراكم انتاجي في الاقتصاد القومي . وهكذا ، تراكمت الموارد المالية الهائلة لدى القطاع الخاص وبالذات نخبته ، بما في ذلك بأصاليب التراكم ، غير المشروعة ، التي دفعت ببعض رموزه إلى محكمة القيم والمدعى الاشتراكي فيما بعد . بيد أن هذا القسم من ثروة الأمة - المعالج للاستثمار الانتاجي ، اتجه إما إلى التوظيف خارج مصر ، أو استخدم في استهلاك تبذيري ، أو وُظف بعيداً عن مجالات الإنتاج ، وذلك على حساب التنمية الانتاجية التي رأينا تراجعها .

● ● واتسعت التحولات الكبيرة في الاقتصاد بالتناقض بين نزعة المركزية البيروقراطية ، وضرورة ، التسيير الاقتصادي ، وهو ما تجسده بوجه خاص في أداء القطاع العام في ظل الانفتاح الاقتصادي ، وعلى سبيل المثال ، فإن سياسة الأسعار الرخيصة ، قادت إلى تزايد مشكلات القطاع العام ، ودفعت بالذات إلى انخفاض ريعيته وأرباحه بسبب التدخل الإداري للدولة في تحديد أسعار منتجاته . وتم هذا تحت ضغط ضرورات اقتصادية موضوعية ، ولكن أيضاً بدافع اعتبارات اجتماعية وسياسية . وهكذا ، في الحالة الأولى ، نلاحظ استمرار دعم مستلزمات وأسعار وقروض الزراعة بهدف الحد من تدهور الانتاج والانتاجية فيها . وفي الحالة الثانية ، نلاحظ استمرار الأسعار الرخيصة للسلع الاستهلاكية الضرورية فضلاً عن الخدمات الاجتماعية الأساسية ، بيد أن سياسة الأسعار الرخيصة قد شملت في ذات الوقت الدعم المستتر لمخفلات الاستثمار التي يقدمها القطاع العام إلى القطاع الخاص ، رغم إطلاق أسعار منتجات الأخير ، ورغم تسرب الكثير من هذه المخفلات إلى الوسطاء والمسامرة غير المشتغلين بالانتاج . وأخيراً ، فإن خمائر القطاع العام والتي مثلت سياسات التسعير أحد أسبابها الرئيسية ، قادت إلى استمرار ما سمي بدعم القطاع العام ، الأمر الذي أضئعف أساس المحاسبة بالأداء والتسيير الذاتي لشركاته .

● ● ونلاحظ أيضاً أن سياسة تحرير موازنة الدولة ، من الأعباء المالية للدعم ، قد حالت العديد من الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية دون تحقيق أهدافها بالواتار المرغوبة . بل أن هذه الاعتبارات ذاتها قادت إلى تضاعف مدفوعات الدعم ، أو المدفوعات الحكومية المباشرة وغير المباشرة بغرض الحفاظ على مستوى منخفض نسبياً لأسعار عدد

٢ . سياسات ترشيد الأداء ..

ومحاذير التكيف السلبي :

● ● لقد لاحظت وثيقة « المكونات الرئيسية » ، أنه في الوقت الذي لم يكن فيه الاقتصاد المصري قد توافرت له الآليات الضرورية لمواجهة التغيرات الحادة التي شهدتها الساحة الدولية ، كان من السهل أن تتحول عوامل الدفع التي أحتنتها تغيرات النصف الأول من السبعينات ، الى عوامل انكماش وركود . ويبدو لنا من الضروري ، قبل تحليل مضمون وأثار سياسات الترشيح والتكيف التي هدفت الى مواجهة أوضاع الركود الاقتصادي وبالذات ركود التنمية الانتاجية ، أن نشير الى اهم متغيرات البيئة الاقتصادية العالمية ، والى آليات صندوق النقد الدولي للتكيف ، طالما أن هذه المتغيرات والآليات قد طبعت بطابعها سياسات الترشيح والتكيف في مصر مثل غيرها من البلدان النامية ذات الأوضاع المعاملة .

● ● ونلاحظ ، أولا ، أن ثورة النفط وارتفاع أسعاره دفعت الى الاعتماد المتعاظم على عائدات النفط وتحولات المعاملة . وترتب على هذا احتدام أزمة النقد الاجنبي لدى تعرض تلك الايرادات والتحويلات الى التقلب والتراجع . وفي ذات الوقت فإن السياسات الاقتصادية لاستراتيجية التوجه الخارجى ، لم تخلق أساسا انتاجيا قادرا على مواجهة الاسباب البنوية لتلك الأزمة . وهكذا ، يواجه خاص ، فإنه مع استمرار وتعمق ادارة الظهور لضرورات التنمية والزراعة و انتاج الغذاء تراجعت نسب الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتزايد الاعتماد على واردات الغذاء . وكان هذا أساسا موضوعيا لاستخدام سلاح الغذاء من قبل الدول الصناعية التي زادت هيمنتها في مجال انتاج وتجارة الغذاء في العالم . وقد أضحت هذا السلاح اضافة جوهرية الى ترسانة تكريس علاقات الاعتماد غير المتكافئة ، وبالذات التبعية الهيكلية - البنوية للدول النامية التي أضحت رهينة المعونة الغذائية أو ضحية المجاعة الفعلية . وقاد قصور التنمية الصناعية والتكنولوجية ، وعدم استكمال التصنيع المستقل ، وغياب قاعدة تكنولوجية ذاتية ، الى تزايد الاعتماد على استيراد السلع المصنعة ومواد ومعارف التكنولوجيا . وجرى هذا متزامنا مع تدهور شروط التبادل الدولي لصالح السلع المصنعة والتكنولوجية وتضييق منافذ التصدير أمام الصادرات المصنعة وغير المصنعة من الدول النامية ذات القدرات التصديرية في ظل تزايد النزعة الحماية في الدول الصناعية وضعف التكامل بين الدول للتنمية . وهكذا ، في ظروف الانكشاف الهبوى ، تعدت التأثيرات السلبية للبيئة الاقتصادية للعالمية التي تتجه للتحويل المتعاطم - مجرد الآثار العامة للحساسية وعدم المناعة التي تواجهها المراكز الصناعية المتقدمة ذاتها . وانما قاد ذلك الانكشاف منطقيا الى إنكشاف غذائى وتكنولوجى وتجارى ومالى .. الخ تفاعمت أثاره مع ارتفاع اسعار الفائدة على

القروض الاجنبية ، وتقلص المساعدات الرسمية الميسرة ، وانخفاض قيم العملات الوطنية ، وتضييق منافذ الائتمان التجارى فى الاسواق المالية والتفدية العالمية مع انفجار أزمة المعجز عن سداد المديونية الخارجية فى البلدان نقلة المديونية المتقدمة فى مراكز الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، قد نجحت - فى ظروف الاعتماد غير المتكافئ عليها من قبل اطراف هذا الاقتصاد . فى نقل جانب هام من اعباء ازماتها الخاصة البنوية والتورية الحادة الى هذه الاطراف . ونقصد أزمات التضخم والركود والبطالة والنقد والمدفوعات والطاقة .. الخ . وأما هروب رأس المال الخاص المحلى من الدول النامية الى الدول المتقدمة ، وتراجع تدفق الاستثمار الاجنبي الخاص المباشر فى الاتجاه المعاكس ، فقد مثل أحد الاسباب الجوهرية فى احتدام مأزق تمويل التنمية الاقتصادية وبالذات الانتاجية فى البلدان النامية .

● ● ونلاحظ ، ثانيا ، أن صندوق النقد الدولي ، باعتباره وكلا للول للرأسمالية المتقدمة الدائنة ، وبالتنسيق مع البنك الدولي ، ومقابل تدخله للمساعدة فى حل أزمة المدفوعات الخارجية للدول النامية ، يقدم سلة من سياسات « التكيف السلبي » . وأما سلبية هذا التكيف ، فإنها تظهر فى أن: برامج التكيف « تنطلق فى المقام الأول من اعتبارات « استقرار » النظام النقدى والمالى الدولي الذى تحددت أسسه طبقا لمصالح المراكز المسيطرة فى الاقتصاد العالمى ، وتركز على سلة من السياسات المالية والتفدية والائتمانية .. الخ . لا تصنع نسب أعينها أولوية تطوير وضرورة تعديل البنية الاقتصادية والانتاجية ، التى تمثل الأساس الحقيقى لمواجهة متغيرات البيئة الاقتصادية العالمية ، وتقدم وصفا ثابتة للإصلاح المالى ، لا تراعى الخصائص الملموسة لكل بلد وتتجاهل التكلفة الاجتماعية الباهظة لتوصياته بالتخلص المتسارع من عجز ميزان المدفوعات وموازنة الدولة ، وأخيرا ، تطالب بسياسات انكماشية بدلا من السياسات التوسعية التى تتطلبها مواجهة أوضاع الركود ، وللتنمية الانتاجية ، بما يفاقم أسباب المعجز الذى استنفدت برامج التكيف « أن تعالجه . وأما عن « آليات الإصلاح الهيكلى » أو سياسات التكيف لصندوق النقد الدولي فإنها تلتخص فى تحرير الاسعار وتقليل التدخل الحكومى فى تحديدها لصالح قوى العرض والطلب ؛ وتقييد التوسع النقدى ورفع اسعار الفائدة المصرفية وزيادة الانخار وخفض سقف الائتمان ؛ وإحلال الرسوم الجمركية محل القود المكف ، وخفض سعر صرف العملات الوطنية ؛ وتقليص الانفاق الحكومى بتحديد حجم وبنية برامج الاستثمار العام وتصفية الدعم للملح والخدمات والحد من التوظيف والأجور فى قطاع الدولة ، وتشجيع القطاع الخاص بمنحة الأولوية فى الائتمان المحلى وخفض اسعار الضرائب المباشرة وغير ذلك ، ووضع أسقف للأقراض الخارجى بأجاله المختلفة وتحديد سقف لعجز

الإيجابي على الاستثمار الانتاجي والتنمية الانتاجية . وهكذا فإن تراجع وزن الدعم إلى الاتفاق الجارى أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للتطبيقات محدودة الدخل ، وزاد من الاتجاهات الانكماشية بتضييق السوق أمام الصناعة الوطنية . أضف إلى هذا أن بنود الموازنة الأخرى لا تنل على تحويل مخصصات الدعم على الاستثمار العام الانتاجي ، وأما انخفاض حصيلة الضرائب المباشرة فإنها تنل على عدم كفاية ادوات زيادة الإيرادات بما فى ذلك التى يمكن أن تفتح للاستثمار الانتاجي . وأما قاضى البترول والنفقة والهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام فقد استخدم بما حرم الموازنة الاستثمارية من هذه الموارد ، فضلا عن بنىة الاستثمار العام التى رأينا ضعف وتراجع الاستثمار الانتاجي فيها .

● ● ونلاحظ ، ثانيا ، فيما يتعلق بالسياسة الائتمانية ، أن محاولات الترشيد استهدفت مواجهة احتدام مشكلة تمويل الاستثمار الانتاجي ، واتجهت نحو الحد من استخدام القسم الهام من المخزونات القومية المودعة لدى البنوك العاملة فى مصر بعيدا عن حاجات الاقتصاد القومى ، ونحو منح المزيد من الصلاحيات ، ووضع المزيد من الضوابط ، لتأكيد أو استعادة رقابة البنك المركزى المصرى على النشاط المصرفى فى البلاد . بيد أنه رغم هذا ، فقد استمرت نفس الاتجاهات غير الموانية لاحتياجات تمويل قطاعات الانتاج بما بكل تصحيح الاختلال فى هيكل الاقتصاد ، وإن نجحت محاولات الترشيد فى الحد من ركود الانتاج السلمى . وهكذا ، رغم قرارات الترشيد استمر دور البنوك التجارية المشتركة والخاصة فى تحويل المخزونات الوطنية الى الخارج . وقد ظهر هذا فى ارتفاع أرصعتها لدى البنوك فى الخارج ، وارتفاع نصيبها من هذه الأرصدة لاجمالي البنوك التجارية وبنوك الاستثمار بينما نجد العكس لبنوك القطاع العام التى هبطت بالنسبة للأخيرة . ونجد زيادة مطلقة ونسبية فى أرصدة بنوك الاستثمار والاعمال لدى البنوك فى الخارج . ويظهر انكماش الائتمان المقدم من قبل بنوك الانفتاح فى تراجع نسبة القروض الى الودائع بالنسبة للبنوك التجارية المشتركة والخاصة وثبات هذه النسبة لبنوك الاستثمار والاعمال . وأما تراجع هذه النسبة الأخيرة لبنوك القطاع العام فانه يرجع بدرجة كبيرة الى استبدال جزء من الممتنع منها على شركات القطاع العام بمسندات حكومية . واستمر اعتماد بنوك الانفتاح فى تمويل نشاطها الاقراضى على التمويل المحلى هو ما يشير اليه من ناحية ، زيادة نصيبها من اجمالى الودائع على حساب بنوك القطاع العام التجارية ، ومن ناحية أخرى زيادة حصتها فى اجمالى الائتمان المصرفى للبنوك العاملة فى مصر . ورغم الزيادة المحدودة للقروض المقدمة إلى الزراعة والصناعة من قبل بنوك الانفتاح - دون ضمان استخدامها بالفعل لاغراض الاستثمار الانتاجي - فان هذه الزيادة بدت اقل بكثير من زيادة قروض هذه البنوك الى الخارج . وهنا أيضا فقد كانت زيادة قروض بنوك القطاع العام الى قطاعات

الموازنة العامة المسموح به ، .. الخ وبدعى و التجانس فى المعاملة ، تقدم هذه السياسات التصحيحية للبلدان التى تضطر للانفاق مع الصندوق ، وأما المرونة فى المعاملة ، فانهما تتوقف بدرجة هامة على تقدير الدول الرأسمالية المتقدمة المسيطرة على ادارة الصندوق لمدى الأهمية الاستراتيجية للدولة التى تلجأ الى الصندوق لمواجهة أزمة المدفوعات الخارجية . وباختصار فان السياسات المعيرة والتقييد والائتمانية والمالية والتجارية والاستثمارية .. الخ التى تضمنتها برامج الصندوق للاصلاح المالى تقوم على تعديل ، مسار الاقتصاد القومى ، بحيث يعتمد بدرجة أكبر على قوى السوق فى تخصيص الموارد وتوجيه الاستثمار واتخاذ القرارات الاقتصادية بما يتضمنه هذا من تكلفة اجتماعية يزع الصندوق أن للدولة المعنية أن تحدد من يتحملها ، وتقوم مجمل سياسات التكيف بوضوح نحو القاء اعباء الاصلاح على الطبقات الشعبية محدودة الدخل ، دون ضمان جدى لتجاوز ضعف الانتاج المحلى ، طالما أن سياسات سعر الصرف تتركس تقنين هروب رؤس المال الخاص وطالما أن السياسات الاقتصادية تتحيز ضد دور الدولة فى التنمية الانتاجية ولاتؤدى فى مجموعها الى التعميل المخطط الضرورى للربحية فى صالح قطاعات الانتاج .

● ● ولقد أشرنا قبل الى سياسات الانفتاح غير الانتاجي التى تضمنت الكثير من سياسات الصندوق ، وعرضا اثار سياسات التكيف السلبى على التجارة الخارجية والاقتصاد الخارجى وميزان المدفوعات واتجاهات الاستثمار . ومن الجوانب الأخرى لسياسات الترشيد والتكيف التى شهبتها الخطة الخمسية الأولى . فاننا نكتفى هنا بالإشارة الى السياسات التى استهدفت ترشيد الاتفاق المكمومى والتمويل المصرفى ، باعتبارهما أهم مصادر التمويل المحلى للتنمية الانتاجية . وفى تقييم هذه السياسات فاننا نركز على تحديد مدى استجابتها لمتطلبات توسيع الاستثمار الانتاجي ، سواء فيما يخص بانجاهات الاستثمار العام أو الائتمان المصرفى .

● ● ونلاحظ أولا ، فيما يتعلق بالسياسة المالية أن الموازنة الاستثمارية لم تتمكن طوال سنوات الخطة من تحقيق التوازن بين إيرادات واحتياجات الاستثمار العام الذى مثل ٧٧٪ من اجمالى استثمارات الخطة . وقد ارتبط هذا بالظروف الاستثنائية التى تراجعت فيها الموارد الخارجية الحكومية التى يمكن ان تفتح للاستثمار الحكومى ، فضلا عن تفاقم اعباء خدمة الدين الذى تم الاستغراق فيه فى سنوات وفرة الموارد . ولقد تذبذب نصيب الاستخدامات الاستثمارية فى اجمالى استخدامات الموازنة وهبط من الناحيتين المطلقة والنسبية ، كما هبطت الموارد المتاحة للاستثمار ، وذلك مع نهاية الخطة . ورغم ظهور اتجاه إيجابي نحو تحقيق فائض فى الموازنة الجارية فان ضالته وتناقضه ، وأساليب وغاية تحقيقه ، أمور قللت من أثره

المصري في الـ ١٧٪ مقابل ١٠,٧٪ . وتجسيدا لذات السياسة الانكماشية ، انخفض معدل نمو وسائل الدفع الجارية الى ٥,٣٪ مقابل ١١,٢٪ ، وانخفض معدل زيادة اجمالي السيولة المحلية الى ١١,٧٪ مقابل ١٣,٥٪ . بيد أن الفجوة التضخمية قد استمرت وهو ما ظهر في أن نمو الناتج المحلي الاجمالي لم يتعد ٤,٢٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ .

● ● وأما سياسة ترشيد الائتمان فقد ارتبطت بتطبيق اجراءات جديدة للرقابة الكمية المباشرة على الائتمان الذي تقدمه البنوك إلى كافة الأنشطة وللقطاعات الاقتصادية الحكومية والخاصة . وهكذا ، في عام ١٩٨٧/٨٦ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ انخفض معدل زيادة القروض والتسهيلات إلى ٢١,٨٪ مقابل ٢٨,٧٪ رغم ارتفاع معدل زيادة الودائع إلى ٢٩,٣٪ مقابل ١٦,٢٪ ، بسبب ارتفاع ودائع البنوك لتغطية نسبة الاحتياطي القانوني ، ونسبة مقابل ودائع العملات الأجنبية ، فضلا عن غطاء سداد القروض الأجنبية . وفي إطار ذات السياسة انخفضت قروض البنك المركزي إلى البنوك المتخصصة بما في ذلك بنك التنمية الصناعية وبنك الائتمان الزراعي ، وإلى بنك الاستثمار القومي . ولقد استمر اداء بنك القطاع العام أكثر استجابة للأولويات القومية في منح الائتمان .

وهكذا ، زادت قروضها إلى الصناعة ، وارتفعت توظيفاتها في الأوراق المالية والاستثمارات ، وزادت قروضها إلى شركات وهيئات قطاع الأعمال العام بينما تراجعت لقطاع الخدمات العام . وفي المقابل فإنه رغم زيادة ودائع القطاع العام لدى البنوك التجارية المشتركة إلى ١٥,٨٪ فإن قروضها إلى هذا القطاع لم تتعد ٦,٦٪ ، بينما نال القطاع الخاص ٨٩,١٪ من ارصدة الاقراض والخصم واستفاد بنحو ٧٥,٦٪ من زيادة هذه الأرصدة . وهازت شركات توظيف الأموال ٣٦٪ من اجمالي الأرصدة ، واستمرت ثابتة حصة قطاعات الإنتاج في قروض هذه البنوك . وأما بنك الاستثمار والأعمال ، والبنوك الخاصة ، وفروع البنوك الأجنبية ، فقد هيبت توظيفاتها في الأوراق المالية والاستثمارات التي يفترض انها تمثل أهم أوجه نشاط هذه البنوك . ولم يتم نصيب القطاع العام ١٨,٧٪ من ارصنتها للاقراض والخصم مقابل ٥٤,١٪ للقطاع الخاص ، وهيبت حصة الصناعة ولم تتعد حصة الزراعة ١,٦٪ ، بينما زادت حصة العالم الخارجي (عدا البنوك) فضلا عن الائتلاف في أوراق العالم الخارجي . وارتفعت تكلفة الائتمان للبنوك المتخصصة ، الزراعية والصناعية والعقارية ، بزيادة اعتمادها على القروض من البنوك الأخرى وبموجب الوزن النسبي لحقوق الملكية والمخصصات إلى الموارد ، وبينما تزد القروض إلى الصناعة ، فقد هيبت حصة القطاع العام منها . أضف إلى هذا تزايد اعتماد البنوك المشتركة وبنوك الأعمال على الودائع المحلية مع قصور مواردها الذاتية واستمرار تحويلها للمخزرات الوطنية ، وهكذا بلغت ارصدة الأولى لدى البنوك في الخارج ٢٤٪ من اجمالي الاستخدامات ، والثلاثية ٢٤٪ ، فإن

الإنتاج الرئيسية ملموسة . أضف إلى هذا أن ضعف دور بنوك الاستثمار والأعمال في التنمية الإنتاجية من هزال حافظة الأوراق المالية لديها ، ومن انخفاض قروضها إلى القطاع العام . ويبدو لنا بشكل خاص أن محدودية الأثر الإيجابي لترشيد سياسة الائتمان على التنمية الإنتاجية ، يرجع بالأساس إلى أن فشل هذا الترشيح كان يشترط تبني حزمة كاملة من السياسات الاقتصادية المواتية للتنمية الإنتاجية ، وبالنسبة التي تحول الربحية لصالح الإنتاج السلمي المحلي ، وتحول دون هروب رأس المال إلى الخارج .

● ● ولقد ظهرت بوضوح خلال عام ١٩٨٧ اتجاهات التكيف السلبى ، على الرغم من تباطؤ تنفيذ الحكومة المصرية لبرنامج صندوق النقد الدولي لتحقيق « الاستقرار » ، وبالنسبة لتقليص حجم الائتلاف العام ، ومواصلة السياسة الائتمانية الانكماشية ، وتوحيد أسواق الصرف الأجنبي بخفض قيمة الجنيه ، والحد من عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، إلى جانب سياسات الأسعار ، والعملية ، والاستثمار ، والرقابة على سوق رأس المال ، والتمويل الأجنبي للتنمية ، وإدارة القطاع العام .. الخ .

● ● وهكذا ، في عام ١٩٨٧/٨٦ مقارنة بعام ١٩٨٦/٨٥ ، فإن العجز الكلى للموازنة العامة للدولة ، أى الفرق بين مصروفات الدولة وإيراداتها الذاتية هيبت نسبتة إلى اجمالي إيرادات الموازنة إلى ٢٧,٧٪ مقابل ٣٨,٤٪ . ولما العجز الصافى للموازنة العامة للدولة ، أى ما يتبقى من العجز الكلى بعد استخدام المتاح من القروض الخارجية والمخزرات القومية ، فقد هيبت نسبتة إلى اجمالي إيرادات الموازنة إلى ٣,٩٪ مقابل ٦,٠٪ . وساهم في خفض العجز تقليل نسبة الاستخدامات الاستثمارية ، أى الاستثمار العام ، إلى اجمالي استخدامات الموازنة ، أى الائتلاف العام الاجمالي ، إلى ٢٥,٧٪ مقابل ٢٧,٣٪ . وخفض نسبة مخصصات الدعم والائتلاف الجاري على المستلزمات السلبية والخمينة للادارة الحكومية إلى إيرادات الموازنة . ولما استمرار العجز فإنه يرجع إلى اسباب عديدة من بينها ارتفاع مدفوعات سداد فوائد واسقاط الدين العام الخارجى والدخلى إلى إيرادات الموازنة العامة إلى ١٨,٦٪ مقابل ١٥,٣٪ ، وارتفاع نسبة الاستخدامات الجارية إلى اجمالي الاستخدامات إلى ٦٢,٧٪ مقابل ٦١,١٪ ، وتراجع فائض الموازنة الجارية من ٥٨٥,٨ مليون جنيه إلى ١٩٣,٢ مليون جنيه . ولقد ارتبط خفض عجز الموازنة العامة للدولة بسياسة نقدية انكماشية انعكست في انخفاض حصة المطلوبات من الحكومة والقطاع العام في زيادة الائتمان المحلي إلى ٥٣,٧٪ مقابل ١٣٧,٤٪ . بيد أن استمرار هذا العجز وما جسده من استمرار المستوى المرتفع نسبيا للائتمان الحكومي في ظل ظروف السياسة النقدية والمالية الانكماشية ، قد انعكس في ارتفاع حصة المطلوبات من الحكومة والقطاع العام للجهاز

ذات النسبة لم تتعد ١٢,٥٪ لبنوك القطاع العام التجارية وذلك في عام ١٩٨٧/٨٦. وفي نفس العام فإن بنوك القطاع العام قدمت إلى شركات الأموال وحدها نحو ٩٦,٨٪ من القروض الممنوعة إلى القطاع الخاص، وأن حصة التجارة والخدمات قد زادت في أرصدها للاقراض والخصم إلى ٥٧,١٪.

● ● وربما كانت أهم تطورات سياسات التكيف في مصر خلال عام ١٩٨٧ هو قرار إنشاء « السوق المصرفية الحرة » في مايو من هذا العام. وقد أعلن أن هذا القرار يهدف إلى جذب موارد النقد الأجنبي إلى البنوك المعتمدة، ومواجهة عجز ميزان المدفوعات، وضمان كفاءة تخصيص الموارد عن طريق تحديد سعر واقعي للسرف وتوحيد مستويات التكلفة على أساس معايير حقيقية، وذلك بتحديد قيمة أسعار الصرف على أساس العرض والطلب من قبل لجنة من البنوك المعتمدة بحضور مراقبين عن البنك المركزي ووزارة الاقتصاد. وقد اشتملت موارد السوق مع بدء عملها على: مخزونات المصريين، وإيرادات السياحة، والتنازلات من الحسابات المفتوحة بالعملة الأجنبية، وبعض منحصات التصدير. وأما الاستخدامات فقد تضمنت تمويل استيراد مستلزمات الإنتاج والخامات وقطع الغيار وبعض الواردات المنظورة وغير المنظورة. وبدلاً من دفع تأمين بالنقد الأجنبي لمستوردي القطاع الخاص، تقرر أن يسدوا قيمة الاعتماد بين تقديم الطلب وفتح الاعتماد ولكن بالنقد المحلي أو الأجنبي، فضلاً عن إمكان حصولهم على تسهيلات محلية أو خارجية بنسبة ٦٥٪ من قيمة الاعتماد. ولقد أشرنا من قبل إلى الآثار السلبية لانخفاض قيمة الجنية المصري، وصعوبة تحقيق الآمال المرجوة من هذا الانخفاض من زاوية علاج عجز ميزان المدفوعات. ونكتفي هنا بالإشارة إلى أنه رغم الآثار الإيجابية لرفع سعر الصرف من زاوية تقليص السوق السوداء للنقد الأجنبي ونجاعة العملة وزيادة التحويلات النقدية للعاملين في الخارج إلى الجهاز المصرفي، فإن تخصيص الموارد وفقاً للولويات القومية، وبإذات التنمية الانتاجية، يتوقف على سلة من السياسات تشمل، على سبيل المثال، الرقابة على خروج النقد الأجنبي، والحد من إمكانات تحويل المصارف المشتركة والأجنبية للمخزونات المصرية إلى الخارج، وخفض الواردات غير الضرورية، وخفض تكلفة الإنتاج المحلي، والحماية من المنافسة الأجنبية.. الخ وهو ما نقود إلى عكسه بدرجة كبيرة هذه الإجراءات بسبب عدم اكتمالها، فضلاً عن اتجاهات السياسة الانكماشية التي عرصناها. وليس أمام الجنية المصري إلا الانخفاض طالما إنتم الإنتاج المحلي بالضعف.

● ● وأما سياسة المدفوعات الخارجية، فقد اثرت في عام ١٩٨٧/٨٦ تحقيق تحسن في الميزان التجاري. لكن هذا التحسن كان مرجعه الأساسي هو ضغط الواردات، بما في ذلك الاستثمارية والوسيلة والاستهلاكية الضرورية، بينما استمرت حصيلة الصادرات في التراجع، طالما إنتم الإنتاج

المحلي بالقصور، وهو ما يفاقمه خفض الواردات وما يترتب عليه من تعميق أسباب الركود. وربما إنتم بالاجابية في سياسة ترشيد الواردات استمرار القيود الكمية، سواء بخطر استمرار بعضها أو باشتراط موافقة الجهة المحلية التي تنتج مثلاً لها، وذلك لحد الاستيراد الكماليات وتشجيعاً للإنتاج المحلي. وقد شهد عام ١٩٨٧ قرارات ودراسات جادة في هذا الاتجاه. وأما في اتجاه تشجيع الصادرات. رغم محدودية أثر إجراءات من هذا النوع كما أشرنا. فقد بدأ إيجابياً بتقليص عدد التوقيعات المطلوبة للموافقة على طلب التصدير من ٦٥ إلى ١٦ توقيعاً، كما أدى رفع سعر الصرف إلى زيادة حوافز المصدرين وبإذات إلى الاتحاد الموقفي، وأما قرار جعل الرقابة اختيارية على السلع الزراعية فقد زاد من صادرات الخضار والفاكهة. وفي ذات اتجاه تشجيع الصادرات نلاحظ زيادة مهلة استرداد قيمتها، وخفض الرسوم عليها.. الخ. وأخيراً، نلاحظ فيما يتعلق بتدفق الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر، أنه ما زال ينسم بالضعف حيث لم تتعد حصة الأجانب في المشروعات الموافق عليها ١٧٪ مقابل ٦٥٪ للمصريين و ١٨٪ للغرب، ولم يتعد نصيب الصناعة والزراعة ٣٤,٣٪ من المشروعات التي بدأت الإنتاج داخل البلاد، وذلك حتى نهاية عام ١٩٨٧. ونلاحظ، أخيراً، فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الخارجية تطورا إيجابياً في اتجاه تنوع هذه العلاقات، ويفدوان جزئياً، في الحد من مخاطر الاعتماد التجاري والمالي على أحد المراكز المتقدمة. وهكذا، فقد استمرت الولايات المتحدة أهم الشركاء التجاريين لمصر، حيث قمت ٢٣٪ من إجمالي واردات مصر، وزادت قيمة هذه الواردات بنحو ١٠,٤٪ في عام ١٩٨٧ مقارنة بعام ١٩٨٦، واستمر كبيراً العجز في الميزان التجاري في غير صالح مصر حيث بلغ نحو ١,٧ مليارات من الدولارات. وأما صادرات مصر إلى الولايات المتحدة فقد مثل البترول ٤٣٪ منها، والقطن والمنسوجات ٢٧,٦٪ أي تمثلت في سلع يمكن للولايات المتحدة أن تجد بديلاً لها، أو لا تنسم بأهميتها استراتيجية، أو تخضع لتجهيد الزراعة الحماية المتزايدة ضدها، فضلاً عن ضعف قيمتها الظاهر. وفي المقابل، فإن السلع الغذائية، وبإذات التفح وديقته والسلع الرأسمالية ومستلزمات الصناعة، قد مثلت أهم واردات مصر، وهي سلع استراتيجية يصعب في ظل ضعف الإنتاج المحلي وإزمة ميزان المدفوعات الاستغناء عنها إلا بتكلفة عالية، وذلك دون الحديث عن الاعتماد الهائل على الواردات من السلاح الأمريكي. ولقد بلغ الاستثمار الأمريكي المباشر في مصر نحو ١,٥٦ مليار دولار، وهو ما يشير إلى ضعف مساهمة الاستثمار الأمريكي المباشر في الاستثمار الانتاجي الجديد، بينما اتجه إلى هذا الاستثمار الجانب الأقل من المساعدات الرسمية الأمريكية. ونلاحظ، أخيراً، زيادة عدد الوكلاء التجاريين المصريين لشركات أمريكية بنحو ١٥٪ في عام ١٩٨٧ ليصلوا إلى ٤٩٢ وكلاً. وعلى أي حال، فإن هذا كله قد عكس أعمية مصر في

الاستراتيجية الأمريكية ، وهو ما يظهر بوجه خاص في حجم المنح العسكرية إليها ، فضلا عن حجم المساعدات الاقتصادية ، التي تضعها في المرتبة الثانية في العالم بعد إسرائيل . ويبدو لنا هاما ، من منظور تقليص مخاطر الاعتماد غير المتكافئ على الولايات المتحدة ، ما شهده عام ١٩٨٧ من تطورات ايجابية في العلاقات الاقتصادية المصرية السوفيتية ، مثل الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي على توريد المعدات والآلات اللازمة لتطوير وتوسيع عدد من مشروعات الصناعة الثقيلة والطاقة التي أسست بالتعاون معه أو الجديدة ، ورفع قيمة التبادل التجاري وفي إطار اتفاقات التجارة والدفع (الصفقات المتكافئة) الى الضعف ، بما في ذلك استيراد السلع غير التقليدية المصرية ، وتصدير مستلزمات الإنتاج الى مصر ، والاتفاق على جدولتي الديون المصرية المستحقة لموسكو مع إلغاء الفوائد وفرة سماح وإطالة امد السداد ، ورفع سعر الصرف المطبق على المعاملات بين البلدين ، فضلا عما تردد من موافقة الاتحاد السوفيتي على استئناف امداد مصر بقطع غيار للأسلحة السوفيتية . ويبدو لنا انه في ظروف : إعادة البناء ، و ، التفكير الجديد ، فإن أساسا موضوعيا ينتمي لتوسيع التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي ومصر ، الانفتاح الاقتصادي ذات العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية .

٣ - سياسات التنمية الاقتصادية .. وخيارات الخطة الخمسية الثانية :

● ● تقدم وثائق الخطة الخمسية الثانية ما يمكن تسميته البديل الرسمي للتنمية الاقتصادية في مصر . وتوضح هذه الوثائق : المهام والأولويات والمركزات والتوجهات والسياسات .. الخ ● ● ونلاحظ ، أولا ، فيما يتعلق بالمهام الرئيسية والفرعية للتنمية المستقلة ، أنه يتم التأكيد على دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصري في تمويل التنمية ، باعتبار هذا المبدأ ، هو المحور الأول في عملية التخطيط بعيد المدى في مصر . وتؤكد الوثيقة أن هذا المبدأ هو : المهمة الرئيسية ، لاستراتيجية التنمية الرسمية حتى نهاية القرن العشرين . ويقضي تحقيق هذه المهمة الرئيسية - وفقا للوثيقة المذكورة - الامساك بمهمتين فرعيتين : الأولى ، زيادة الإنتاج السلي ، والثانية ، رفع انتاجية العمل . كما يمثل تحقيق تلك المهمة شرط حماية الأمن القومي ، وإلى جانب هذا ، يشار الى المحور الثاني لاستراتيجية التنمية الرسمية وهو : اصلاح وتطوير البنية الاساسية المادية والانتاجية ، وإلى المحور الثالث ، وهو : الوصول الى نمط للتوطن السكاني والاقتصادي يمكن من اشباع الحاجات الاساسية للسكان المتزايدين .

● ● أضاف الى هذا أن النوافع التي تكمن وراء تخديد المحور الأول أو المهمة الرئيسية هي : من ناحية ، ان الاعتماد على الموارد الخارجية المتزايدة أدى الى تزايد تعريض الاقتصاد المصري لتغيرات التغيير في المناخ الخارجي ، حيث تخصم تلك الموارد التي أتاحت لهذا الاقتصاد لاعتبارات ومؤثرات خارج سيطرة الاقتصاد القومي ، وهو ما يفرض ضرورة دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصري . ومن ناحية ثانية ، أن دعم القدرة الذاتية يستوجب أولوية تطوير الإنتاج السلي ، الأمر الذي يمثل الوسيلة الفعالة لتقليل الحاجة الى الاستيراد وتعظيم القدرة على التصدير ، بما يؤدي تدريجيا على رفع معدلات الاكتفاء الذاتي ، وزيادة الموارد الخارجية للاقتصاد القومي ، وذلك من خلال عائد تصدير سلع ، ومن ناحية ثالثة ، أن هذا التركيز على الإنتاج السلي لا يتحقق فقط بمجرد تكثيف الاستثمار في مجالات هذا الإنتاج ، وإنما يتم أيضا من خلال رفع مستوى الانتاجية وتحسين الاداء .

● ● وثانيا ، من حيث أولويات توزيع الاستثمار القومي المستهدف في الخطة الخمسية الثانية شغلت قطاعات الإنتاج المرتبة الأولى ونالت ٥٢,٩ ٪ من هذا الاستثمار ، مقابل ١٥,٧ ٪ لقطاعات الخدمات الانتاجية ، و ٣١,٤ ٪ للخدمات الاجتماعية والسبلية . ولكن في هيكل الناتج المحلي الاجمالي المستهدف على أساس الاستثمار المستهدف ، فإن نصيب قطاعات الإنتاج ، سوف يبقى ثابتا تقريبا حيث قدر بنحو ٤٨,٥ ٪ في عام ١٩٩٢/٩١ مقابل ٤٨,٤ ٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ .

● ● وبين قطاعات الإنتاج نالت الصناعة التحويلية والاستخراجية (عدا النفط) الأولوية في الاستثمار القومي المستهدف اذ قدر نصيبها منه نحو ٢٦,٧ ٪ ثم الزراعة والرى والصرف التي نالت معا ١٠,٨ ٪ ثم الكهرباء ١٠,٤ ٪ . وفي قطاعات الخدمات غير الانتاجية نالت ملكية المقارنات المبنية الأولوية بنسبة ١٤,٨ ٪ من اجمالي الاستثمار القومي ، وأما في قطاعات الخدمات الانتاجية فقد نال قطاع النقل والمواصلات والتخزين عدا قناة السويس الأولوية بنسبة ١٣,٢ ٪ . وأما بالنسبة لأصص القطاعات السليعية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي فإنه يلاحظ انخفاض الوزن النسبي المستهدف للزراعة من ٢١,١ ٪ الى ١٩,٥ ٪ ، وزيادة هذا الوزن للصناعة التحويلية والتعدين من ١٧,٠ ٪ الى ١٩,٢ ٪ بين نهاية الخططين . كما نلاحظ ان الاستثمار القومي حسب المكونات المبنية قدر أن يرتفع فيه وزن الآلات والمعدات والعدد والادوات بنحو ٤٥,٦ ٪ في الخطة الثانية مقابل ٣٥,٣ ٪ و ٣٢,٦ ٪ للمستهدف والمنفذ في الخطة الأولى .

● ● ولقد قدرت معدلات نمو سنوية خلال الخطة الخمسية الثانية بلغت ٥,٨ ٪ لقطاعات الإنتاج و ٦,٢ ٪ للخدمات غير الانتاجية و ٥,٦ ٪ للخدمات الانتاجية . وقدر للصناعة التحويلية والاستخراجية عدا البترول ٨,٤ ٪ والكهرباء ٧,١ ٪ والتشييد

٥,٩٪ وأما للزراعة فقدر معدل النمو بنحو ٤,١٪. وأما بالنسبة للعمالة، فقدر نموها بنحو ١٦,٧٪ لقطاعات الإنتاج، و١٩,٥٪ لقطاعات الخدمات الانتاجية و١٦,١٪ لقطاعات الخدمات غير الانتاجية، و١٦,٩٪ لاجمالي الاقتصاد القومي .

● ● وثالثا ، من حيث دور كل من القطاعين العام والخاص في تنفيذ استثمارات الخطة ، فإنه يلقي على عاتق القطاع العام تنفيذ حوالي ٦١,٣٪ من الاستثمار القومي المستهدف ، مقابل ٣٨,٧٪ للقطاع الخاص . ولكن نلاحظ أن نصيب القطاع العام في اجمالي الاستثمار القومي المستهدف يتراجع لصالح القطاع الخاص ، حيث نالت القطاعات ٧٤,٥٪ و ٢٥,٥٪ على الترتيب في استثمارات الخطة الخمسية الأولى . وبينما يقدم القطاع العام ٧٦,٥٪ من الاستثمارات المستهدفة لقطاعات الخدمات الانتاجية و ٦٠,٣٪ لقطاعات الانتاج و ٥٣,٥٪ لقطاعات الخدمات غير الانتاجية ، يقدم القطاع الخاص النسب الباقية . وعلى مستوى القطاعات الفرعية يقدم القطاع العام ١٠٠٪ من استثمارات الري والصرف ، والبنزول ومنتجاته ، والكهرباء ، وقناة السويس ، والبنوك والتأمين ، والمرافق العامة ، ونحو ٩٧,٢٪ من استثمارات الخدمات الاجتماعية والسبانية ، ومنها ٩٧,٩٪ من استثمارات الخدمات التعليمية و ٩٤,١٪ من استثمارات الخدمات الصحية . وباستبعاد القطاعات التي ينفرد القطاع العام بتقديم كامل استثماراتها والمذكورة اعلاه ، فإنه يقدم ٤٧,٢٪ من اجمالي الاستثمار القومي في القطاعات التي يشاركه الاستثمار فيها القطاع الخاص . وهنا ينخفض نصيب القطاع العام من استثمارات الزراعة (عدا الري والصرف) الى ٢٤,٣٪ ، والصناعة والتعدين الى ٤٧,٥٪ والتشييد الى ٥٣,٤٪ ، بينما يقدم هذا القطاع ٧٧,١٪ للنقل والمواصلات والتخزين (عدا قناة السويس) ، و ٧٤,٥٪ للتجارة (باستبعاد المال والتأمين) ، و ٤٨,٦٪ للسباحة (الفنادق والمطاعم) ، و ٢٢,٥٪ فقط للاسكان ، بينما يقدم القطاع الخاص النسب الباقية .

● ● ونلاحظ ، من ناحية ، فيما يتعلق باستثمارات القطاع العام المستهدفة في الخطة الخمسية الثانية ، أنه قدر أن تنال قطاعات الانتاج ٥٢,٤٪ والخدمات غير الانتاجية ٢٧,٧٪ والخدمات الانتاجية ١٩,٩٪ مقابل ٤٧,٨٪ و ١٩,٢٪ و ٣٠,٩٪ على الترتيب في الاستثمارات المنفذة للقطاع العام في الخطة الخمسية الأولى . وتطورت هذه النسب للقطاعات الفرعية على النحو التالي : الصناعة التحويلية والاستخراجية (عدا البنزول ومنتجاته) الى ٢٠,٨٪ مقابل ٢٢,٣٪ ، والكهرباء ١٧,١٪ مقابل ٩,٧٪ ، والزراعة ٨,٢٪ مقابل ٧,٩٪ (منها ٥,١٪ للري والصرف في الخططين) ، والتشييد ٢,٣٪ مقابل ٢,٨٪ ، والبنزول ومنتجاته ٥,١٪ مقابل ٥,١٪ ، والنقل والمواصلات والتخزين ١٧,٨٪ مقابل ٢٨,٠٪ منها ٠,٩٪ مقابل ١,٤٪ لقناة السويس) ، والتجارة ٠,٨٪ مقابل ١,٦٪ والسباحة ٠,٨٪

مقابل ١,٠٪ ، والمال والتأمين ٠,٥٪ مقابل ٠,٣٪ ، والاسكان والمرافق العامة ١٥,٠٪ مقابل ١١,٧٪ (منها ٠,٦٪ مقابل ١,٠٪ للاسكان) ، والخدمات الاجتماعية والسبانية ١٢,٧٪ مقابل ٧,٥٪ (منها الخدمات التعليمية ٥,٩٪ مقابل ٢,٧٪ والخدمات الصحية ٢,٩٪ مقابل ١,٧٪) . ومن حيث طبيعة المشروعات ، يرتفع نصيب المشروعات الجديدة الى ٤٨,٦٪ مقابل ١٢,٤٪ ، ومشروعات الاستكمال ٣٠,٢٪ مقابل ٦٢,٩٪ ، ومشروعات الاحلال والتجديد والتأهيل ٢٤,٧٪ مقابل ٢٣,٧٪ .

● ● كما نلاحظ ، من ناحية أخرى فيما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص المستهدفة في الخطة الخمسية الثانية ، أنه قدر أن تنال قطاعات الانتاج ٥٥,٠٪ والخدمات غير الانتاجية ٣٤,٥٪ ، والخدمات الانتاجية ١٠,٥٪ مقارنة بنحو ٣٩,٦٪ و ٣٤,٧٪ لقطاعات الانتاج و ٥١,٤٪ و ٥٧,٦٪ للخدمات غير الانتاجية ، و ٧,٥٪ و ٦,٦٪ للخدمات الانتاجية ، وذلك بين استثمارات القطاع الخاص المستهدفة والمنفذة في الخطة الخمسية الأولى على الترتيب . وقد تطورت هذه النسب للقطاعات الفرعية على النحو التالي : الصناعة التحويلية والاستخراجية (عدا البنزول ومنتجاته) الى ٣٢,٩٪ مقابل ٢٠,٧٪ و ١٨,٦٪ ، والزراعة ١٩,٢٪ مقابل ١٣,١٪ و ١٠,٨٪ ، والري والصرف صفر مقابل ٢,٤٪ و ٢,٠٪ ، والكهرباء صفر مقابل ٠,٦٪ و ٠,٤٪ ، والنقل والمواصلات والتخزين ٧,٦٪ مقابل ٣,٨٪ و ٤,٠٪ ، والتجارة ١,٧٪ مقابل ٠,٦٪ و ٠,٥٪ ، والمال والتأمين صفر مقابل ٠,٢٪ و ٠,٠٪ ، والسباحة ١,١٪ مقابل ٢,٩٪ و ١,٩٪ ، والاسكان ٤٤,٠٪ مقابل ٥٠,٥٪ و ٥٦,٩٪ ، والخدمات الاجتماعية ٠,٥٪ مقابل ٠,٩٪ و ٠,٧٪ . ونلاحظ بوجه خاص ، أن القطاع الخاص الصناعي المنوط به أن ينفذ ٥٢,٥٪ من اجمالي الاستثمار الصناعي القومي ، عليه أن يقدم نحو ٥١,٦٪ من الزيادة المستهدفة للنتاج المحلي الممول في الصناعة . وعلى هذا القطاع المتوقع أن ينفذ ١٩,٢٪ من اجمالي الاستثمار الزراعي القومي ، أن ينهض بعبء تطوير الانتاج الحيواني ، واستزراع حوالي ٦٢٧ ألف فدان مع المشاركة في استصلاحها ، فضلا عن اقامة حوالي ١٠٠ ألف صوبة زراعية خارج الوادي ، والتجهيز الأولى للمنتجات الزراعية وغير ذلك .

● ● ورابعا ، فيما يتعلق بالقطاع الخارجي ، تستهدف الخطة زيادة اسهام الموارد الذاتية في تمويل التنمية ومواجهة انخفاض موارد النقد الاجنبي ، مع تأمين تغطية الاستثمارات المطلوبة . وينعكس هذا في تطلع الخطة الى تحييد أثر عوائد البنزول وتحويلات العاملين في الخارج في رسوم المرور في قناة السويس في زيادة موارد النقد الاجنبي ، والاعتماد أساسا على موارد التصدير من الطاقات الانتاجية الملحية معتمدة في زيادة الصادرات الصناعية والزراعية (السلع

التقليدية وغير التقليدية) ، وتخفيض الاعتماد على الواردات بصورة ملموسة ، وخفض الاعتماد على القروض الأجنبية مع إعطاء الأولوية للقطاعات السليمة وخاصة تلك القادرة على الوفاء بأعباء خدمة الدين . وهكذا ، قدر خلال الخطة الخمسية الثانية أن تنمو عائدات تصدير البترول بمعدل سنوي ١٩٪ وتحويلات العاملين في الخارج بنحو ٠٦٪ ورسوم المرور في قناة السويس بنحو ٤٠٪ ، مقابل معدل نمو ١٩٠٦٪ لعائدات تصدير البترول ، و ١٧٠٪ لتحويلات المصريين بالخارج ، و ١١٠٦٪ لرسوم قناة السويس وذلك طبقا لتقديرات العام الأخير من الخطة الخمسية الأولى . وقدر أن تنمو الصادرات السلعية بنحو ٥٠٦٪ وأن يصل فيها الوزن النسبي للصادرات الصناعية (عدا البترول ومنتجاته) ٤٤٠٪ والزراعية نحو ١٦٠٩٪ خلال الخطة الخمسية الثانية ، مقابل نحو معدل نمو للصادرات السلعية ٢٨٠٠٪ ووزن نسبي للصادرات الصناعية (عدا البترول ومنتجاته ، والصادرات الزراعية فيها بلغ ٣٨٠٨٪ و ١٨٠٥٪ خلال العام الأخير من الخطة الخمسية الأولى . وقدر أن تنمو الواردات السلعية بنحو ١٠٪ سنويا خلال الخطة الخمسية الثانية ، وبينما قدر أن تنمو الواردات الاستثمارية بنحو ٣٠٣٪ والاستهلاكية ٠٧٪ والوسيطة ٠٧٪ ، وذلك مقابل ٦٧٠٪ و ١٢٠٤٪ و ٤٠١٪ و ٤٠٠٪ طبقا لتقديرات العام الأخير من الخطة الخمسية الأولى . وأما بالنسبة للتمويل الخارجي للاستثمار العام في الخطة ، فقد أنه سوف ينخفض من حوالي ٩٩ إلى ٧٢ مليارا من الدولارات ، وأن تهبط نسبة القروض طويلة الأجل والمنع والمعونات من حوالي ٧٩٠٣٪ إلى ٧٣٠٧٪ من الزيادة في المديونية الخارجية . وقدر أن يزيد نصيب قطاعات الإنتاج في القروض العامة طويلة الأجل من ١٨٠٤٪ إلى ٧٦٠٦٪ ، بين الخططين ، وأن تنال الخدمات الانتاجية والمرافق العامة نحو ٢٠٠٪ من هذه القروض في الخطة الخمسية الثانية .

● ● وخامسا ، فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية ، تتضمن وثائق الخطة الخمسية الثانية مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تأمين الاستقرار الاقتصادي والتنمية الانتاجية والدفع الذاتي . وبين هذه السياسات : سياسات نقدية - ائتمانية - ومسابات مالية ، وسياسات لأسعار والاجور ، وسياسات للتعامل مع العالم الخارجي . ونكتفي هنا بالإشارة إلى أهم ما تركز عليه هذه السياسات بغية تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه : أن على السياسة النقدية والائتمانية أن تتجنب التضخم والائتماس ، وأن تدعم العملة المحلية ، وأن تؤمن التدفق النقدي والائتماني الذي يناسب حاجات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار . ويتم هذا بتأمين تناسب التطورات النقدية والائتمانية مع تطورات الناتج المحلي وخاصة السلمي ، وتناوب زيادة وسائل الدفع التجارية مع الإضافات الانتاجية ، واستخدام الحدود المناسبة لنسب الاحتياطي والسيولة ، تطوير اداء الوسطة الماليين في جذب المدخرات وبالتالي ذات الاعتماد

المتزايد على القطاع الخاص ، وتحقيق فاعلية أسعار الفائدة في توجيه القروض المصرفية إلى الأنشطة الاقتصادية حسب أولويات الخطة ، وتوحيد أسواق النقد الأجنبي في سوق واحدة تدريجيا بحيث يتحدد سعر الصرف حسب هيكل الانتاج المحلي ، وعلى السياسة المالية أن تؤمن التخصل تدريجيا من عجز الموازنة العامة . ويتم هذا بتقليل معدل نمو الإنفاق العام عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام ، وبأن يكون معدل نمو الموارد أعلى من معدل نمو الإنفاق ، وأن تنمي الإيرادات السائدة برفع حصيلة الضرائب المباشرة ، وتقييد الاعفاءات المختلفة ، والتخفيض التدريجي للدعم المستمر ، واستخدام الضرائب غير المباشرة .. الخ . وأن تكفل سياسة الاسعار إعادة تنظيم الانتاج بما يؤمن أفضل هيكل له ، وذلك بمراعاة التناوب بين التكاليف الفعلية والاسعار الاقتصادية والموازنة بين العرض والطلب ، وزيادة دخول المنتجين الزراعيين ، ونقل الدعم من مرحلة الانتاج إلى مرحلة التوزيع مع تقدير هامش ربح يضمن عائد للاستثمار يمكن من التنمية اللاحقة في الصناعة ، والقضاء على الاسراف في استهلاك الطاقة وتأمين التوازن بين اسعارها وتكاليفها مع مراعاة مستويات دخول الطبقات المستهلكة ، تصفية المخزون الراكد وتأمين ربحية القطاع العام ، والتقريب بين تعريفات وتكاليف الخدمات ، وخفض اسعار السلع والخدمات الاساسية والضرورية لاصحاب الدخل المحدودة والثابتة ، .. الخ أي تحسين الأوضاع المعيشية للملح والخدمات أو تحسين علاقة الانتاج بالناتج . وتسعى سياسات القوى البشرية إلى مواجهة ندرة العمالة في بعض التخصصات وفلنصها في تخصصات أخرى ، وذلك بتنظيم الهجرة الداخلية ومراعاة أوضاع واعتمالات الهجرة الخارجية ، وسد الثغرة بين تزايد العمالة وزيادة فرص العمل ، وتوجيه التعليم والتدريب والبحث العلمي بما يطور الانتاج ويرفع الانتاجية ، وتصفية اختلال هيكل الاجور بما يؤمن استقرار وترشيد توظيف ورفع انتاجية العمالة ، وتوحيد الاجور بالقطاع الخاص حسب العرض والطلب مع مراعاة قوانين العمل . وعلى سياسات الاستثمار أن تكفل تحقيق اهداف الخطة ، وذلك بأن تراعى تناوب معدل الاستثمار مع القدرة الاستثمارية للاقتصاد على أن يؤخذ في الحسبان حجم الاندثار وطاقة التشييد والطاقة والبنية الاساسية المادية ، وأن يراعى في أولويات الاستثمار التركيز على مشروعات التصدير واشباع الحاجات من المعدات الرأسمالية ومستلزمات الانتاج والسلع الاستهلاكية مع تشجيع المشروعات التي توفر استخدام أساليب التقنية الحديثة ، والتوزيع الاقليمي للاستثمار بما يؤمن التوازن المكاني والمكاني والتوازن بين النوع الحضري والريفي والنمو المتكافئ والمتنوع للمحافظات ، وتوفير افضل الأوضاع للاستثمار العربي والأجنبي والمشتترك ، وتنشيط وتوسيع القطاع التعاوني ، وذلك إلى جانب ما أوردناه من قبل حول بنية الاستثمار وتمويله .. الخ . ونتجه

أحد عوامل النمو اللاحق . ومن ناحية ثالثة ، يشير إلى المهام وغايات صائبة منطقيا وتاريخيا بشرط وضعها في المرتبة الصحيحة بين أولويات التنمية ومراعاة تكلفة الفرصة البديلة لاعطاء الأولوية للاستثمار في البنية الأساسية الانتاجية او المجتمعات العمرانية الجديدة .

● ● والثانية ، أن توزيع الاستثمار القومي من حيث القطاعات والمكونات ، ودور كل من القطاعين العام والخاص في تنفيذ الاستثمار ، وفق البديل الرسمي للتنمية كما تجسده الخطة الخمسية الثانية ، يشير إلى اتجاهات ايجابية ، مقارنة بالمستهدف والمنفذ في الخطة الخمسية الأولى . ومن ذلك ، على سبيل المثال ، زيادة الوزن النسبي للاستثمار العام الموجه إلى قطاعات الانتاج إلى جانب التعليم والصحة مع خفض للخدمات الانتاجية ، وزيادة الوزن النسبي للآلات وما يمثلها في مكونات الاستثمار ، والتوجه إلى تطوير الانتاج المحلي لوسائل الانتاج ، واستمرار سياسة احلال الواردات دون اهمال الانتاج للتصدير . . الخ . أضف إلى هذا ، تطلع الخطة الثانية إلى تأكيد أولوية وزيادة الوزن النسبي لاستثمارات القطاع الخاص في قطاعات الانتاج ، ورفع اسهام هذا القطاع في استثمارات الخدمات الانتاجية ، وخفض الوزن النسبي لهذه الاستثمارات في قطاعات الخدمات غير الانتاجية ، وإيجابية اتاحة الفرصة له لتنمية استثماراته في الصناعة التحويلية والزراعة ، والحد من نموه في قطاع المال ، فضلا عن ايجابية التطلع إلى تقليص استثماراته في الاسكان . وربما تمثل أهم التوجهات الايجابية للخطة في القطاع الخارجي التأكيد على ضرورة تنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية ، وتوسيع الاعتماد على الصفقات التجارية المتكافئة ، واستمرار سياسة ترشيد الواردات وتفضيل المكون المحلي للاستثمار ، وربط الاستيراد بإمكانات التصدير . الخ

● ● والثالثة ، أن ثمة توجهات سلبية في الخطة الخمسية الثانية تتعارض مع المهمة الرئيسية والمهام الفرعية التي حددها البديل الرسمي للتنمية ، فضلا عن أن ثمة أوجه قصور ، من زاوية تأمين أولوية تطوير الانتاج السلمي ، وتوفير حوافز رفع انتاجية العمل ، وتقليص الاعتماد على الخارج ، إلى جانب حماية الأمن القومي .

وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة الخمسية الثانية لا يؤمن سوى ثبات الوزن النسبي لقطاعات الانتاج في الناتج المحلي الاجمالي ، وهو وان كان يعنى وقف النمو المشوه ، لا يزيد عن تركيز الاختلال الرئيسي القائم فعلا . ويسمح توزيع الاستثمار المستهدف باستمرار وزن نسبي مرتفع للبناء السكني على حساب الاستثمار الانتاجي من قبل القطاع الخاص ، في الوقت الذي قدر فيه انخفاض نصيب الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية الخطة الثانية . ويبدو تركيز الاختلال الرئيسي في الاقتصاد

سياسات تطوير أداء القطاع العام إلى تأمين استقلاله وتسييره الذاتي ، وذلك بتأكيد الفصل بين الملكية والادارة ، ورفع الربحية ، وربط وحداته باجهزة البحث العلمي . . الخ . وأما سياسة التعامل مع العالم الخارجي فانها تعمل على استخدام المساعدات الخارجية لتغطية فجوة الانخاف المحلي ، وتحديد أولويات المساعدات حسب التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لها ، واعطاء أولوية للمكون الوطني في اقامة المشروعات ، والتنسيق الزمني بين المساعدات وتنفيذ الاستثمارات ، وتحسين ادارة المساعدات ، وتوسيع دائرة التعاون الاقتصادي الخارجي بما يؤمن انسب المساعدات ويعمل بتحقيق الاعتماد على الذات ، وتشجيع التبادل التجاري مع جميع الدول بما في ذلك في نطاق الصفقات المتكافئة ، والربط بين الاستيراد الضروري والتنموي ومدى قبول الصادرات المصرية ، وفتح اسواق جديدة أمام الصادرات غير التقليدية ، والاستمرار في تطبيق سياسة احلال الانتاج المحلي محل الواردات على اسس فنية واقتصادية ، أي قيام سياسة الاستيراد على الترشيح والاحلال .

● ● وفي ضوء التلخيص السابق لمضمون البديل الرسمي للتنمية في مصر ، فاننا نكتفي بأن نشير إلى أربع من الملاحظات المبذولة :

الأولى ، أن المحور الأول المعلن لاستراتيجية التنمية وفق هذا البديل ، وهو دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصري في تمويل التنمية ، يمثل في تقديرنا ه المهمة الرئيسية ، بالفعل من منظور المهام الملحة لهذه التنمية . ويتأكد هذا بوجه خاص حين نعرف على تلك المهام الفرعية الثلاث التي تؤمن تحقيق المهمة الرئيسية ، ونقصد : تقليص الاعتماد على التمويل الخارجي غير الخاضع للسيطرة القومية ، وأولوية تطوير الانتاج السلمي ، وضرورة رفع الانتاجية وتحسين الاداء . والأمر أن من شأن هذا أن يدفع قفما نحو تأمين التراكم الرأسمالي على أسس قومية من حيث الأساس ، وأن يقلص بالتالي الأساس الموضوعي للتنمية أو الاعتماد غير المتكافئ على الخارج ، وأن يضمن أساساً قوياً ثابتاً للرفع المضطرد لمستويات معيشة الشعب المصري .

● ● وأما المحور الثاني وهو دعم واصلاح البنية الأساسية الانتاجية ، والمحور الثالث وهو الوصول إلى نمط للتوطن السكاني والاقتصادى يخدم أهداف التنمية ، ويواجه التزايد السكاني والكثافة السكانية ، فأنهما ، من ناحية ، يجسدان بعض أسباب مآلئ التنمية في مصر مثل البنية غير الرشيدة للاستثمار العام في غير صالح قطاعات الانتاج ، أو بما لا يؤمن أولوية تطوير فرص العمل المنتج للداخلين الجدد إلى سوق العمل . ومن ناحية أخرى ، يعكسان نظرة قاصرة لدور الدولة في عملية التنمية الاقتصادية باعتبارها بالاساس مولد الوفورات الخارجية للقطاع الخاص ، أو نظرة مبالغية في الآثار السلبية لزيادة السكان ونجاح لدور التنمية ذاتها في تنظيم النمو السكاني أو تحويله إلى

المصرى وهو الضعف النسبى لقطاعات الانتاج فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى منطقيا لنمو ناتج وعاملة الخدمات غير الانتاجية والاقتصاد القومى بعدلات تفوق هذا النمو فى قطاعات الانتاج .

أضف الى هذا استمرار تخصيص للوزن الأكبر من الاستثمار العام للخدمات الانتاجية وغير الانتاجية منخفضة الربح أو بطيئة العائد أو عالية التكلفة على حساب الاستثمار الصناعى ، وهو ما يضعف إمكانية تحقيق هدف زيادة ربحية القطاع العام فى الخطة . ولا يبدو واضحا بسبب غياب استثمارات مستهدفة للقطاع الخاص فى قطاعات مثل الرى والصرف والكهرباء ، رغم اسهامه -وان الضئيل - فيها خلال الخطة الخمسية الأولى . وربما تبدو بوضوح سلبية تراجع الواردات الاستثمارية المستهدفة والاتجاه الى المزيد من عقد القروض الأجنبية الجديدة قبل التهيئة الضرورية لكافة المدخرات والموارد القومية . أضف الى هذا ، سلبية للرهان على الأثر الإيجابى لخفض قيمة الجنيه فى السوق الموحدة للصرف على خفض الواردات . طالما أنها ضرورية ويمكن ترشيدها بأدوات السياسة التجارية الكمية والتعريفية - أو على تنمية الصادرات ، طالما أن ضعف الانتاج المحلى هو الأساس الموضوعى لقصور الصادرات .

● ● والرابعة ، أن العديد من التوجهات الإيجابية للخطة بعدم الضمانات التى تستند الى خبرة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى والسنوات السابقة لها ، وتفقر الى أدوات السياسة الاقتصادية للتشجيع والتوجيه التى تؤمن قيام القطاع الخاص بمهامه فى الخطة . ومن ذلك على سبيل المثال ، يمكن أن نشير الى : أن التقدير الإيجابى المرتفع للاستثمار المستهدف للقطاع الخاص فى قطاعات الانتاج خلال الخطة الخمسية الثانية يزيد بكثير عن المستهدف للمعامل فى الخطة الخمسية الأولى ، ورغم تراجع الاستثمار المنفذ فى الخطة المنتهية مقارنة بالمستهدف . وعلى العكس ، فإن التقدير الإيجابى المنخفض للاستثمار المستهدف

للقطاع الخاص فى الخطة الثانية فى قطاعات الخدمات غير الانتاجية وبالذات ملكية المقارنات المبنية ، يقل بكثير عن المستهدف للمعامل فى الخطة الأولى ، ورغم ارتفاع الاستثمار المنفذ مقارنة بالمستهدف فى الخطة المنتهية . وتظهر التقديرات الإيجابية - التى لا تمانها خبرة الخطة الخمسية الأولى - فى تحديد أهداف الاستثمار فى الصناعة والزراعة ، وإن فسرها تراجع دور الدولة هنا . وأما الربحية فلنأخذ لا تبدو كافية لضمان الاسهام الواسع للقطاع الخاص فى مجال استزراع وتنمية الاراضى الصحراوية ، وضعف الأسس القومية لمواصلة دوره فى تطوير الانتاج الحيوانى . ويتناقض هدف رفع انتاجية العمل مع تأكيد الخطة على أولوية استخدام الاساليب الانتاجية الموفرة للتكنولوجيا الحديثة ، كما يتناقض هدف مراعاة التكلفة البديلة بالتركيز على تطوير المجتمعات العمرانية الجديدة . وفى القطاع الخارجى ، نلاحظ أن الخطة لا تقدم تشخيصا دقيقا للاخطار الخارجية التى تهدد الأمن الاقتصادى القومى المصرى ولا تطرح برنامجا متكامل لتحقيق هذا الامن . ولا تعرض الخطة لامكانات تطوير التعاون والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة بما يعجل بالتنمية الاقتصادية ويدفع نحو الاعتماد الجماعى على الذات . أضف الى هذا تطوير العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية ، وبالذات الاتحاد السوفيتى ، والآثار المحتملة لهذا التطوير لا تشير اليه الخطة الثانية صراحة ، وأن تعددت التلميحات الضمنية اليه . ويثير هذا كله تساؤلات حول حدود التطلع المشروع الى التحرر من وطأة القيود الواردة على صانع قرار السياسة الاقتصادية فى هذا القطاع . ورغم عدم تهرب وثائق الخطة الثانية من الابعاد الاجتماعية للتنمية ، فانها لا توضح سبل الحد من تدهور توزيع الدخل فى غير صالح الطبقات الشعبية ، بل تفرد الكثير من سياساتها الى تكريس هذا التدهور ، بما فى ذلك بسبب التضخم والبطالة . وأخيرا ، فإن الخطة الخمسية الثانية لا تقدم تشخيصا دقيقا وإن كان فى خطوطه العامة لأسباب انخفاض انتاجية العمل ، ولا تطرح برنامجا لرفع هذه الانتاجية .



ثالثاً : مستقبل التنمية في مصر .. والخيارات البديلة للتنمية

١ . البديل الرأسمالي المحلي :

● ● تسلم : جمعية رجال الأعمال ، بأن أولوية التنمية الانتاجية ، وضرورة رفع الانتاجية ، والأمن الاقتصادي القومي ، تمثل بالفعل مهاما ملحة للتنمية الاقتصادية في مصر . وفق لوثيقة ، دور القطاع الخاص ، فإن القطاع الخاص يشعر بحاجة الاقتصاد إلى صناعات لاهلال الواردات وللتصدير . . ويدرك أن الدولة التي لا تنتج غذاءها لن تكون حرة في اتخاذ قراراتها الاقتصادية والسياسي . . وهو حرص على استخدام أحدث التكنولوجيا العالمية المتطورة . . وعلى يقين من حجم الوفورات الاقتصادية التي يحققها الانتاج الكبير . . الخ . لكن هذا كله . . وغيره ، لا يحدد المهام الملحة للتنمية بالنسبة للقطاع الخاص . والأمر ، طبقا للوثيقة ذاتها ، أن المحور الأول في استراتيجيه القطاع الخاص للتنمية هو ، تحقيق عائد مناسب على الاستثمار الجديد . . أي باختصار ، فإن المهام الملحة للتنمية وفق البديل الرأسمالي للتنمية ، لا يتحدد بحاجات الاقتصاد القومي ، بلقدرا يتحدد بحجم الربح الرأسمالي المتوقع .

● ● ويدور هنا فان أولويات التنمية وفق هذا البديل يحددها الربح . فالقطاع الخاص ليس مطالباً ، بإقامة مشروعات البنية الاساسية أو الصناعات الاستراتيجية والثقيلة ، فهذه من صميم عمل الدولة . . وهو أمر منطقي طالما أن هذه المشروعات تنسم بارتفاع التكلفة الاستثمارية مع بطء العائد وضعف الربحية . وهو أن يتم على الاستثمار في الصناعات الأخرى طالما بقيت « الموقوتات » ، وينشط الاستثمار في استصلاح الأراضي بشرط اطلاق الدولة ، لحرية العمل ، في هذا المجال . وسوف

● ● ولقد شهد عام ١٩٨٧ احتدام الصراع الفكري ، والاقتصادي الاجتماعي ، حول مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر . ولذلك ، فإنه من بين القضايا الاقتصادية الساخنة هذا العام ، تقدم تحليلا موضوعيا نقديا لأهم بدائل التنمية الاقتصادية في مصر .

وهكذا ، إلى جانب خيارات البديل الرسمي للتنمية ، الذي ينطلق من واقع الاقتصاد المختلط في ظروف الانفتاح الاقتصادي ؛ نعرض للبديل الرأسمالي المحلي ، الذي يزع إلى هيمنة القطاع الخاص وتحقيق شروط التنمية الرأسمالية ؛ والبديل اليساري الاصلاحى ، الذي يؤكد على ضرورة سيطرة القطاع العام وتأمين المحتوى الاجتماعي للتنمية المستقلة ؛ والبديل الرأسمالي العالمي ، الذي يدعو إلى الاصلاح الاقتصادي على أساس التنمية خارجية التوجه ويطلب بتنفيذ اصلاح مالى يؤمن التكيف فى اطار النظام النقدي الدولى .

● ● وفى تحليل بدائل التنمية نعتمد على قراءة الوثائق الصادرة - عن المنابر لسان حال القوى المعبرة عن هذه البدائل - فى عام ١٩٨٧ ، وهى : وثيقة جمعية رجال الأعمال المصريين حول « دور القطاع الخاص فى الخطة الخمسية ٨٧/ ١٩٨٨ - ١٩٩٣ » ، وتقرير المكتب الاقتصادى لحزب التجمع عن « الخطة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية فى عشر سنوات ٨١/ ١٩٨٢ - ٩١ - ١٩٩٢ » ، وتقرير البنك الدولى عن « التنمية فى العالم ١٩٨٧ » .

واما المعايير الموضوعية لنقد هذه البدائل فإنها ذات المعايير التي نقفنا على أساسها البديل الرسمي للتنمية ، أى ، مدى الاستجابة لمتطلبات زيادة الانتاج ورفع الانتاجية وحماية الامن الاقتصادي القومي .

يقتصر على استخدام التكنولوجيا كثيفة العمالة بشرط ضمان الربحية وموائمة انتاجية وقوانين العمل طالما لا توجد بعد « سياسة تكنولوجية قومية » ، وسوف يشجع الصناعات الصغيرة حيث الانتاج الكبير ، محفوف المخاطر ولم يمرس القطاع الخاص بعد في ادارته خاصة الفنية والتمويلية والتسويقية . وهكذا ، يسلم رجال الأعمال بأن ، الاستثمار الصناعي ، أقرب الأنشطة الاقتصادية لتحقيق معدل النمو المستهدف في الخطة الخمسية الثانية ، حيث يحقق قيمة مضافة عالية ، ويوفر فرص عمل ، ويتيح أجورا للعمالة ، ويوفر منتجات للتصدير أو لحل محل الواردات . لكن قيام الرأسمالية المصرية بتنفيذ الاستثمار الأساسى الصناعى وفقا للخطة الثانية يوقف على تطبيق السياسات الى تراها « لجنة الصناعة » بجمعية رجال الأعمال والتي سنناقشها فيما بعد .

● وب نفس الطريقة يتناول ، رجال الأعمال ، قضايا التنمية في القطاعات الأخرى التي تناقشها الوثيقة بالتفصيل مثل : الزراعة حيث تسود مصر أكثر من ثلثي غذائها ، والتشديد ، الذي تقدر نسبة استثماراته نحو ٤٥ ٪ من اجمالي الاستثمار القومى بالخطة الخمسية الثانية ، إلى جانب السياحة التي يناط بالقطاع الخاص النهوض بمشروعاته ، والمشروعات المنشأة وفقا لقانون الاستثمار والمناطق الحرة ، التي عليها أن تجذب « المصرى أولا » . الخ .

وباختصار ، فإن ربحية البدائل المختلفة للمشروعات بشكل للمستثمر العامل الحاسم في اتخاذ قرار الاستثمار في غالب الأحوال . وطبقا للوثيقة ستجذب استثمارات القطاع الخاص إلى قطاعات : التشييد والبناء والأنشطة السياحية ووسائل النقل والخدمات والأعمال التجارية والوساطة المالية وأمناء الاستثمار وشركات أمناء الاكتتاب وشركات رأس المال والشركات المالية . أى باختصار في المجالات عالية الربح مثل : المقاولات والاسكان والنقل والتجارة والمال والسياحة والخدمات . الخ التي تكسر الاختلال غير الانتاجى الرئيسى في الاقتصاد المصرى . فضلا عن رفض مخاطر التحديث التكنولوجى والانتاج الكبير . التي تمثل كما سنرى محدثات أساسية لرفع انتاجية العمل . من أجل تأمين الربح الأكيد . وإما قضايا الأمن الاقتصادى القومى ، مثل الاكتشاف الغذائى وبالذات في مجال الحبوب ، والاكتشاف المالى في صورة المديونية .. الخ فإن الوثيقة لا تشير إليها ، ولا تتناول دور رأس المال الخاص في مواجهة هذه المشكلات ذات الأولوية القومية في عملية التنمية .

● وبخصوص القطاع العام والقطاع الخاص ، أى متركزات التنمية في مصر ، تؤكد الوثيقة المذكورة ، من ناحية ، على تقليص قطاع الأعمال العام بما يؤمن فقط الوفورات الخارجية اللازمة للقطاع الخاص ، ومن ناحية

أخرى ، تطالب بتقييد السياسة الاقتصادية الحكومية بما يقتصر في نهاية المطاف على مجرد تعظيم أرباح القطاع الخاص . وهكذا ، فإن جمعية رجال الأعمال متجاهلة الاختلالات البنيوية الحقيقية في الاقتصاد المصرى ، وفي مقدمتها الضعف المنبى لقطاعات الانتاج ، تلخص اختلال « هياكل البنية الاقتصادية الأساسية » وغياب « التوازن الهيكلي » في الوزن الهام للقطاع العام في الاقتصاد القومى . ومن أجل إعادة التوازن وتصفية الاختلال فإن رأس المال الخاص « لا يرى بديلا عن تحول بعض المشروعات المملوكة ملكية عامة للملكية الخاصة » . وعلى الدولة أن تعمل ليس فقط على تحويل وحدات القطاع العام الى القطاع الخاص ، وإنما على تحويل مساهمات القطاع العام في المشروعات المشتركة الى القطاع الخاص . ويجب أن تكبح الدولة جماح الرغبة في التدخل المستمر في الأنشطة الاقتصادية ، وأن تقصر الاستثمار العام على المرافق والبنية الأساسية ، وأن ترفع القيود المفروضة على كثير من المجالات التي يعمل بها القطاع الخاص . ويبقى أن نلاحظ ، أن رأس المال الأجنبي لا يشار إليه تقريبا في الوثيقة الا باعتباره قطاعا مشتركا ينتظر منه أن يقدم التمويل الإضافى المطلوب للرأسمالية المحلية مع ضمان أغلبية رأسمال المشروعات المشتركة للأخيرة ، وتأكيد أولوية هذه الرأسمالية في المزايا التي تقدمها قوانين الاستثمار ، بما في ذلك في المناطق الحرة القائمة ، والتي يجرى التأكيد على إضافة أخرى إليها .

● وأما فيما يتعلق بآليات التنمية ، أى التخطيط والسوق ، فإن الوثيقة المذكورة تشدد ، من ناحية ، على ضرورة تصفية أى شبهة الزام للقطاع الخاص من قبل هيئات الدولة للتخطيط وفيما تضعه من خطط ، ومن ناحية أخرى ، ترى في قانون العرض والطلب وأدوات السياسة النقدية والمالية الآلية الكفيلة بتحقيق معدلات التنمية المنشودة وكفاءة الأداء الاقتصادى دون التخطيط . وهكذا ، تؤكد الوثيقة أنه : من حق المخطط أن يخطط ويوجه الموارد التي تحت سيطرته ولكنه لا يستطيع أن يخطط لموارد مملوكة للغير . وأن القطاع الخاص وإن قبل العمل من خلال الخطة ، يريد أن يكون حرا في اختيار المشروعات ، والأنشطة ، التي يراها هو مناسبة ، بمعايير ، المتعارف عليها ، وهي : العائد والمنفعة والتي يحركه في الغالب ديناميكية السوق وقوى العرض والطلب . ويرى أن تتضمن الخطة المشروعات التي سيقوم بها القطاع العام والحكومة ، وما عاداها ، فإنه مباح للقطاع الخاص ، يبدأ فيه بحسب ، أولوياته هو لا أولويات المخطط . ثم توجه الوثيقة النقد الى تحديد الخطة لرقم استثمار القطاع الخاص ، مشيرة الى المبالغة في حيث لم يصل إليه هذا القطاع في أزهى سنوات الانفتاح الاقتصادى ، « ومؤكدة في ذات الوقت على إمكانية تحقيق هذا الرقم وتجاوزه في حال إزالة المعوقات » التي أدت الى تعثر المشروعات الخاصة

المحتوى الاجتماعي للتنمية الا عرضا لى الحديث عن ربط الاجور بالانتاجية والعائد ، ولا يشار الى الوطن العربى الا باعتباره سوقا لتصدير المنتجات أو مصدرا لتمويل الاستثمارات .

٢ - البديل اليسارى الاصلاحى :

● ● وي طرح « المكتب الاقتصادى » لحزب اليسار بديلا تتمثل أهدافه المباشرة فى أمرين : الأول ، زيادة الانتاج من السلع الأساسية اللازمة للرفاء باحتياجات الجماهير بالاعتماد على الذات ، والثانى ، تطبيق سياسة فعالة للتشغيل يتم فيها توزيع الاعباء توزيعا عادلا بحيث تعمل الطبقات الأكثر قدرة الجزء الأكبر من الشعب . ويؤكد « المكتب الاقتصادى اليسارى » أن الهدف الأساسى لهذه البدائل هو مجرد اخراج مصر من أزمتها الراهنة « وأن تصحيح الاختلالات الحالية ليس سوى خطوة ضرورية للتقدم فى اتجاه خلق الظروف التى تسمح بتحقيق زيادة كبيرة وسريعة ومطردة فى الانتاج ، مع تحقيق العدالة فى توزيع عائد تلك الزيادة بين مختلف طبقات المجتمع ، والحد من التبعية للول المتقدمة .. وهى أمور لا تتحقق من وجهة نظر حزب التجمع الا ببنى « الحل الاشتراكى » . ونلاحظ هنا ، أن الحديث عن « التصويب العادل » يخلط بين الأهداف والوسائل ، وهو ذات انتقاد المكتب الاقتصادى للبديل الرسمى ، وأن « العدالة الاجتماعية » ، والاعتماد على الذات « هدفان ميزان للبدل اليسارى يجسدان مبرر معارضته للتحويلات الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية كما سنرى . أضف إلى ذلك ان « المكتب الاقتصادى اليسارى » يؤكد أهمية التنمية كما حددها البديل الرسمى ، لكنه يرى عدم قدرة أو عدم تحديد وسائل تحقيقها فى الخطة الخمسية الثانية .

● ● ولما بالنسبة لأولويات التنمية وفقا لهذا البديل فانه تربط بهدفى العدالة الاجتماعية والاعتماد على الذات . وهكذا ، فانه لابد من اعادة ترتيب أولويات الاستثمار والانتاج لصالح تنمية قدرات مصر فى مجالات الانتاج السلعى (خاصة الصناعى والزراعى) بما يوفر - بطريق مباشر أو غير مباشر - السلع والخدمات اللازمة لاشباع الحاجات الأساسية للجماهير العريضة . ويعنى ماسبق زيادة انتاج الحبوب الغذائية بما يؤمن الاستقلال الاقتصادى ، وزيادة انتاج ومستلزمات انتاج المنتجات الشعبية وخفض انتاج ماعداها الا للتصدير واقامة الصناعات التى تكفل تكامل الهيكل الصناعى .. الخ . ويؤكد « المكتب الاقتصادى » على ضرورة تجنب الاعتماد على المصادر الخارجية لتوليد الدخل القومى مثل : عائدات البترول وتحويلات العمالة وإيرادات القادة ، فضلا عن المتحصلات السياحية . واما بالنسبة للخدمات غير الانتاجية فانه يبنى خفض الانفاق على الخدمات السيادية والادارة الحكومية ، وزيادة

القائمة . وترفض الوثيقة تزايد الاستثمار الحكومى والقطاع العام - رغم خسائره - بدعى أن هذا التزايد « إيطل مفعول حركة السوق التنافسية » . وتعلن عدم جدوى السياسات المالية والنقدية فى ظروف ملكية الدولة لوسائل الانتاج الذى تراه مردافا للنظم الاشتراكية - من زاوية حاجات التنمية . ومؤكدة قصور التخطيط « المركزى » عن تحقيق معدلات التنمية فى الستينات ، ترى هذا القصور سبب تراجع الدولة عنه . ثم تدافع عن آلية السوق والعرض والطلب باعتباره مبدل تغير الوزن النسبى للقطاعين العام والخاص لصالح الأخير . وتؤكد ضرورة ادارة القطاع العام بواسطة آليات السوق ، وعدم الزام وحداته بتحقيق اهداف اجتماعية ، وادارته بمفهوم « روح » رجل الاعمال . وترى ان فصل الملكية عن الادارة ، وبالأذات العليا ممثلة فى الوزير المختص ، أولى حلقات انتقال شركات القطاع العام من وحدات لها أهداف اجتماعية وسياسية الى وحدات اقتصادية .

● ● وأما السياسات التى يراها ممثلو « البديل الرأسمالى المحلى » فى جمعية رجال الاعمال ، من أجل تحقيق مساهمته المنشودة فى عملية التنمية فانه تتلخص فى تعميق التحويلات الليبرالية الاقتصادية ، الداخلية والخارجية ، مثل : الاتجاه نحو المزيد من تقليص الملكية العامة وتحويلها إلى الملكية الخاصة ، وتقليص التخطيط لصالح السوق فى تسيير الاقتصاد ، وإزالة العوائق البيروقراطية والأجرائية والرقابية على النشاط الاقتصادى ، وتأمين المشاركة الفعالة لهذه الرأسمالية فى صنع السياسة الاقتصادية ، ومواصلة الاستثمار الواسع للدولة فى البنية الأساسية الانتاجية وغيرها مما يؤمن الوفورات الخارجية والمداخلات الرخيصة للقطاع الخاص ، وخفض الانفاق الحكومى ، وتقديم المساعدات المالية وغيرها للمشروعات الخاصة ، وتحديد الاسعار وتخصيص الموارد وتحديد الاجور وفقا للعرض والطلب ، واقامة السوق الحرة للتصرف ، والسماح لشركات توظيف الأموال وغيرها بما يصدر سندات المشاركة دون التقيد بالأسعار القانونية للفائدة ، واستخدام ادوات السياسة النقدية والمالية وخاصة سعر الفائدة فى توجية النشاط الاقتصادى ، وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للمشاركة مع القطاع الخاص ، وعدم المبالغة فى ضمانات « الائتمان المصرفى » واعطاء الأولوية للرأسمالية المحلية فى تنفيذ المشروعات وتقديم الاستثمارات وتوفير المكونات على حساب رأس المال الأجنبى ، واستخدام الحوافز الضريبية وغيرها فى مجال تحديد أولويات الاستثمار وبالأذات لصالح الانتاج التصديرى ، وإلغاء التفضيلات والامتيازات الممنوحة للقطاع العام فى مجال المعاملات الحكومية ومداخلات الانتاج وغيرها .. الخ وباختصار ، رفع كل القيود وتأمين كل الحوافز للرأسمالية المحلية من أجل تعظيم الربح . وهنا ، لا يشار إلى

المصري من التبعية وتحرير الإدارة الوطنية من الضغوط الخارجية .

● وفيما يتعلق بـ « مرتكزات التنمية » يطالب المكتب الاقتصادي بزيادة الاستثمار الأتجاني والوزن النسبي للقطاع العام ، ويرفض تصفيته بالبيع أو التاجير كما يرفض مشاركته مع رأس المال الأجنبي ، ويربط دعوته إلى « إصلاح القطاع العام » باستمرار الأسعار الرخيصة لمنتجاته من السلع الاستهلاكية الجماهيرية والحفاظ على حقوق العاملين فيه . ومن ناحية أخرى ، يشدد على ضرورة حفز القطاع الخاص الوطني على توجيه استثماراته ونشاطه لزيادة الإنتاج والإنتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية ، مع الحد من الحرية المطلقة التي اتاحت للأنشطة ذات الطبيعة الطفيلية ، ويشار هنا إلى بعض أنشطة التجار والمال مثل : تجارة العملة والأسنود بدون تحويل عملة ووضع بورس يد كمنطقة حرة ، إلى جانب غياب الضوابط على نشاط شركات توظيف الأموال .

ونلاحظ هنا ، أن الموقف الأيديولوجي المسبق التحيز ضد توسع القطاع الخاص ، يقود المكتب الاقتصادي إلى تناقض ظاهر ، حين يعلن أن استراتيجية النظام تسلم قياد الاقتصاد المصري لهذه الرأسمالية التي يغلب عليها « الطابع الطفيلي » ، مشيراً في ذات الوقت إلى أن نصيب القطاع الخاص في « القطاعات السلبية » قد زاد حتى وصل إلى حوالى نصف الإنتاج الصناعي فضلاً عن الإنتاج الزراعي بأكمله ، في الخطوة الأولى ، ومحدراً من أن القطاع الخاص يسمح له باستثمارات في قطاع الصناعة والتعدين تزيد عن المخصص للقطاع العام في الخطوة الحالية ، ومتسائلاً عن مستقبل العمالة ومستوى الأسعار والأجور وتوزيع الدخل ، وطبيعة الصناعات واختيار التكنولوجيا في ظل هذه « السيطرة للمشروعات الصناعية الخاصة » .

● ونلاحظ أيضاً ، أن ذات الموقف الأيديولوجي المسبق التحيز للدفاع عن القطاع العام ، يدفع المكتب الاقتصادي إلى تناقض ظاهر أيضاً ، حين يغلب « حقوق العاملين » على متطلبات رفع إنتاجية العمل في القطاع العام متجاهلاً أن الأخيرة شرط ضمان الأولى في المدى البعيد ومتجاهلاً التركيز الواجب على البحث عن حلول « لفترة انتقال » ، وحين يأخذ موقفاً « جامداً » من الحفاظ على وزن القطاع العام وعلى حدود « الملكية العامة » ويتجاهل الدور الذي يمكن أن يلعبه في تطوير الاستثمار الجديد الأتجاني بالمشاركة مع أصحاب المنخرات الصغيرة ، وحين يطالب باستمرار « الأسعار الرخيصة » لمنتجاته من السلع الضرورية في ذات الوقت الذي يطالب فيه بمراجعة أسس تسعير هذه المنتجات على أساس مراعاة التكلفة الفعلية والربح المعقول ، وحين يطالب بـ « حرية الإدارة » في تسيير القطاع العام دون إشارة إلى ضرورة التسيير وفق قوانين السوق في اقتصاد رأسمالي متزايد الانتماء في السوق الرأسمالي العالمي . . الخ .

الاتفاق على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة لصالح الطبقات الشعبية . وحول الخدمات الأتجانية فالتقرير ينتقد تحيز الاستثمار العام لصالحه على حساب الاستثمار الأتجاني لكنه لا يشير إليها لدى عرض البديل . ونلاحظ ، بشكل خاص ، أن المكتب الاقتصادي ينتقد تحيز الاستثمار في البناء السكنى ضد الطبقات الشعبية ، دون إشارة إلى مخاطر تزايد هذا الاستثمار أصلاً ، ورغم تأكيد أهمية الاستثمار في المرافق العامة والبنية الأساسية ، فإنه يعلن أنها « لاتضيف كثيراً إلى رصيد المجتمع من السلع والخدمات بحكم كونها مرافق غير منتجة » ؟ ! .

● ونلاحظ فيما يتعلق بهدف رفع إنتاجية العمل ، أن « تقرير المكتب الاقتصادي » وإن أشار إليه باعتباره « حميداً » لا يبرز مدى أهمية رفع إنتاجية العمل ، ولا يعرض بين روافع هذه الإنتاجية إلا « زيادة الأجور » في ارتباطها بالقدرة النسبية للعمل دون أدانه الفعلي ، وينتقد ارتفاع الوزن النسبي للتعليم الفنى المتوسط من زاوية أنه مجال يقتصر على « أبناء الفقراء » . بل يبدو تقرير المكتب الاقتصادي متحيزاً ضد التكنولوجيا الغربية المتميزة لأستخدام أقل قدر من العمالة ، حين يقدم « القطاع الخاص » على إقامة المشروعات الكبيرة ، وضد « المشروعات الصغيرة » ضعيفة القدرة على خلق فرص عمل كثيرة ، وهى المشروعات التى يفضلها القطاع الخاص وهنا يغلب « الحس النقدي » ضد خيارات القطاع الخاص ، وهو حس متناقض كما هو ظاهر أعلاه ، لا يحدد موقفاً من خيارات التكنولوجيا والحجم انطلاقاً من متطلبات رفع إنتاجية العمل ، ولا يقدم « البديل اليسارى » ، تصوراً ملموساً لـ « السلة التكنولوجية » الاقتصادية الاجتماعية المؤسسية المتكاملة « التى يطالب الدولة بتوفيرها لرفع الإنتاجية » . أضف إلى هذا ، أن توصياته لرفع إنتاجية القطاع العام والعاملين فيه تغفل العديد من التغيرات الجوهرية اللازمة لتحقيق هذا الهدف والمتعلقة بتسييرها وبنيتها . . الخ كما سنرى .

● وأما فيما يتعلق بهدف « الأمن الاقتصادى القومى » فيؤكد المكتب الاقتصادي ، إلى جانب زيادة الإنتاج بالاعتماد على الذات ، على معالجة العجز في ميزان المدفوعات بما لايزل بحاجات الاستهلاك والإنتاج ، للجماهير ، وذلك عن طريق اجراءات مثل : الرقابة على الصرف ، والتعيين الكفى للواردات ، والعودة إلى إتفاقات التجارة والدفع وإعادة فتح أسواق الدول الاشتراكية ووقف الاقتراض الخارجى الا لمشروعات إنتاج حاجات الجماهير ، وقصر استيراد السلع الأساسية والاستراتيجية والتوكيلات التجارية والصادرات التقليدية الرئيسية على القطاع العام ، والعودة إلى اتفاقيات التعاون الفنى والاقتصادى طويلة الأجل وكذلك اتفاقيات الإنتاج المشترك والمتعدد الأطراف مع الدول الاشتراكية والعربية والنامية . ويبدو ، المكتب الاقتصادي ، متابعاً في مرادفته عملية ترشيد أداء الاقتصاد وزيادة الإنتاج « بتحرير الاقتصاد

● ونلاحظ أخيراً ، معارضة « المكتب الاقتصادى » للاستثمار الأجنبى المشترك مع رأس المال الأجنبى الغربى ، ومباركته فى ذات الوقت . للمشاركة مع رأس المال من الدول الاشتراكية والعربية والأفريقية ، مستنداً إلى خبرة « المشروعات المشتركة » فى مصر ، بغیر إشارة إلى الوزن النسبى لرأس المال الأجنبى من هذه المصادر الخارجية فى هذه المشروعات ، ولون إبراز الشروط التى تتيح إمكان الاستفادة من « المشروعات المشتركة » مع رأس المال من الدول الصناعية لرأساميتها .

● وأما عن « آليات » التنمية ، فإن المكتب الاقتصادى يؤكد من ناحية ، أن ، التخطيط القومى ، يمثل شرط نجاح سياسات زيادة الإنتاج ، وذلك بدعم أجهزته وتطوير أدواته وأساليبه وتوسيع نطاق تطبيقه . ومن ناحية أخرى ، أن قوى العرض والطلب وآليات السوق التنافسية غير قادرة على إخراج الاقتصاد المصرى من أزمنته والأختناقات والأختلالات التى يعانيها ، ويشدد « المكتب الاقتصادى » على أن الاعتماد على هذه الآليات ينطوى على تكلفة اجتماعية باهظة لا نطمن أن بلاننا نقدر على تحملها ، بعدما تحملت الجماهير الشعبية عبء سياسة الأنفتاح . أضف إلى هذا ، أن ، التخطيط القومى ، وفقاً للبديل اليسارى لابد وأن يشمل القطاع الخارجى ، وخاصة الصرف الأجنبى ، والتجارة الخارجية . ويؤكد المكتب الاقتصادى مستنداً إلى مناقشات المؤتمر الاقتصادى فى هيرابر ١٩٨٢ ، أن الخلل فى الأداء الاقتصادى يعود فى جانب هام منه إلى السياسات التى طبقت تحت اسم الأنفتاح الاقتصادى ، كما يعود إلى ، الغياب الكامل للتخطيط الاقتصادى الاجتماعى الذى كان قد أهدر كلفة ، ويزيد من تقرير المؤتمر تأكيداً على وجود اتجاه واضح لضرورة العودة إلى تخطيط التنمية ، لكنه انتقد ، الخطة الخمسية الأولى ، لاعتمادها على المصادر الخارجية واقتصادها للسياسات والإجراءات والتدابير الإلزامية والضرورة لتنفيذها . ونلاحظ هنا ، أنه رغم تأكيد المكتب الاقتصادى على ضرورة إعادة بناء جهاز التخطيط القومى وتطوير أنواته وأساليبه بما يمتشى مع التغيرات التى جرت فى الاقتصاد والمجتمع ، فإن نقده للخطتين الخمسيتين الأولى والثانية يشير إلى عدم تجاوزه فعلياً مقولات التخطيط المركزى الشامل ، الذى الطابع الإلزامى . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن ، التخطيط والخطة .. أداة إدارة النشاط الاقتصادى القومى ، وتعظيم وتوجيه الموارد القومية نحو أهداف المجتمع ، ، ويمتد نطاق التخطيط ليشمل : الاستثمار والإنتاج ، والأجور والأسعار والتوظيف والاستهلاك والخدمات .. إلخ ولا يقتصر على الأهداف البعيدة والعامه ، بل يشمل أيضاً الأهداف القريبة والتفصيلية .

● وأما فى « توجيهات » التنمية ، فإن « البديل اليسارى » يعارض ، التوجه الخارجى « نحو السوق الرأسمالى العالمى » ، ويطلب بتصفية التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة ، وتوسيع العلاقات مع الدول الاشتراكية والنامية والعربية . ولا يبدو « التوجه العربى » واضحاً فى تقرير « المكتب الاقتصادى » . بل من الملفت اشارته إلى المنطقة العربية باعتبارها « سوقاً واسعة » للصناعة المصرية ، ومصدراً للتمويل فى « البديل الرأسمالى » ، حيث يغيب الحديث عن إمكانات ، العمل الاقتصادى العربى المشترك ، وإمكانات ، التعاون والتنسيق ، دون الحديث عن ، التكامل الاقتصادى العربى .

● وأما فيما يتعلق « سياسات » التنمية ، كما يعرضها المكتب الاقتصادى ، فإنه يلتفت انتباهنا إلى جانب ماسبق تناوله ، معارضته لسياسات الإصلاح الاقتصادى ، وبالأذات سياسات النقد والأتمان والصرف ، وسياسات الاستثمار والأنفاق العام ، فضلاً عن سياسات الأسعار ، وهى السياسات التى يعمل تقرير « المكتب الاقتصادى » على إبراز توافقها فى الخطة الخمسية الثانية مع برنامج اتفاق المساندة مع صندوق النقد الدولى . ونلاحظ ، بشكل خاص ، معارضة المكتب الاقتصادى لتوحيد سعر الصرف ، ورفع سعر الفائدة ، من زاوية الآثار السلبية لخفض قيمة الجنيه وعدم فاعلية هذا الخفض على تنمية الصادرات وتقليص الواردات من منظور محدودة الأثر الأيجابى لتنمية الدوائع على التمويل المصرفى للاستثمار الانتاجى طويل وحتى متوسط الأجل .

كما نلاحظ أيضاً التأكيد بأن قدرة السياسة النقدية والأثمانية على تغيير الهيكل الانتاجى للاقتصاد المصرى مشكوك فيها ، بسبب اختلاف طبيعة أدواتها (نقدية وأثمانية) عن طبيعة المشكلة (هيكلية) أضف إلى هذا غياب شروط نجاح السياسة النقدية والأثمانية بسبب مضاعف السيطرة على عجز موازنة الدولة ، وغياب السيطرة على بعض الوسطاء الماليين ، وخاصة شركات توظيف الأموال وأما السياسة المالية ، فإنها تنتقد لاتجاهها إلى خفض نفقات التعليم والصحة ، وعدم زياده معدلات الضرائب المباشرة ، وخصخص حصص الدعم والأجور فى الموازنة مع زيادة الأسعار ، وأما السياسة التجارية فينفذ اتجاهها للأعتماد على ، التعريف الجمركية ، لترشيد الواردات بأنه غير فعال فى تقييد الواردات غير الضرورية وغير عائلاً إذ يخفض قيمة الجنيه ويرفع الأسعار .

٣ - البديل الرأسمالى العالمى :

● ● إن أهداف التنمية الاقتصادية : وفقاً للمفهوم الذى تطرحه المراكز الرأسمالية المتقدمة للأطراف الرأسمالية المختلفة ، وكما يعرضه البنك الدولى . لسان حال تلك المراكز . فى تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ ، يتمثل فى : نمو أسرع للدخل القومى ، وتخفيف لحدة الفقر ، وخفض لفقاوت الدخل .

● وأما فى « توجيهات » التنمية ، فإن « البديل اليسارى » يعارض ، التوجه الخارجى « نحو السوق الرأسمالى العالمى » ، ويطلب بتصفية التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة ، وتوسيع العلاقات مع الدول الاشتراكية والنامية والعربية . ولا يبدو « التوجه العربى » واضحاً فى تقرير « المكتب الاقتصادى » . بل من الملفت اشارته إلى المنطقة العربية باعتبارها « سوقاً واسعة » للصناعة المصرية ، ومصدراً للتمويل فى « البديل الرأسمالى » ، حيث يغيب الحديث عن إمكانات ، العمل الاقتصادى العربى المشترك ، وإمكانات ، التعاون والتنسيق ، دون الحديث عن ، التكامل الاقتصادى العربى .

● وأما فيما يتعلق « سياسات » التنمية ، كما يعرضها المكتب الاقتصادى ، فإنه يلتفت انتباهنا إلى جانب ماسبق تناوله ، معارضته لسياسات الإصلاح الاقتصادى ، وبالأذات سياسات النقد والأتمان والصرف ، وسياسات الاستثمار والأنفاق العام ، فضلاً عن سياسات الأسعار ، وهى السياسات التى يعمل تقرير « المكتب الاقتصادى » على إبراز توافقها فى الخطة الخمسية الثانية مع برنامج اتفاق المساندة مع صندوق النقد الدولى . ونلاحظ ، بشكل خاص ، معارضة المكتب الاقتصادى لتوحيد سعر الصرف ، ورفع سعر الفائدة ، من زاوية الآثار السلبية لخفض قيمة الجنيه وعدم فاعلية هذا الخفض على تنمية الصادرات وتقليص الواردات من منظور محدودة الأثر الأيجابى لتنمية الدوائع على التمويل المصرفى للاستثمار الانتاجى طويل وحتى متوسط الأجل .

الأساس ، وأما الإنتاجية فإنها تتوقف على تقسيم العمل الذي يتحدد بدوره بحسب حجم السوق ، وبالتالي -في ظروف البلدان النامية ذات الأسواق الضيقة - على التخصص الدولي وحرية التجارة الدولية . ويضيف التقرير أن التصنيع في مجرى الثورة الصناعية بحلقاتها المتصاعدة قد تطور من التركيز على الغزل والنسيج إلى الحديد والصلب والمنتجات الهندسية المصنوعة من الصلب ، ثم إلى الأليكترونيات والأليكترونيات الدقيقة . ولكن في ظل امكانات نقل التكنولوجيا ، يمكن للدول النامية ، أن تنشئ صناعة هندسية دون أن تنتج الحديد والصلب ، وأن تقفز إلى الأليكترونيات الدقيقة دون أن يقيم مجمعات صناعية ضخمة .

● وبصدد مركاتز التنمية ، يميز تقرير عن التنمية في العالم ، بين ملكية الدولة في مجالات البنية الأساسية الاناجية والاجتماعية و ملكية الدولة في مجالات الأعمال ، حيث تمثل الأخيرة ، القطاع العام ، بالمعنى الشائع . ويؤكد التقرير أن ملكية الدولة في المجالات الأولى أمر في غاية الأهمية للتصنيع في البلدان النامية ، وبشكل خاص إلى النقل والمواصلات ، والقوى المحركة ، والتعليم والتدريب ، والبحث العلمي ، ولكن -في مجال البحث العلمي - فإن تركيز موارد القطاع العام في البلدان النامية على الصحة أو الزراعة أكثر فائدة من تركيزها على الصناعة ، حيث أن البلدان النامية .. تابعه تكنولوجيا ، وأنه حيث يمكن الحصول على تكنولوجيا أجنبية ، فإنه ينبغي على الدولة أن تكتفي بتنظيم نشاط الأعمال في مجال نقل التكنولوجيا ، مع تخفيف القيود على استيرادها . وأن هذا الاستيراد يخفض التكلفة ، ويؤمن التطور التكنولوجي عن طريق تقييم واختيار المعارف التكنولوجية ، ويرفع القدرة التكنولوجية عن طريق المشاركة في تنفيذ المشروعات ، تسليم المفاتيح ! .

● ويؤكد البنك الدولي أن أداء المشروعات المملوكة للدولة هو أداء هزيل ، بسبب نظم الإدارة ، والرقابة الحكومية أو غياب المنافسة نتيجة للحماية الجمركية وتقييد حرية دخول غيرها ، وعدم الاهتمام باعتبارات الكفاءة والربحية ، ونذرة استخدام عقوبة التنصيف ، وافقادهاء حرية التخلص من العمالة ، وخضوعها للرقابة على أسعار السلع الأساسية ، وتبلور مصالحها الذاتية المتباينة عن المصلحة العامة ، واستقلالها عن السيطرة الحكومية ، ويعين البنك الدولي ، أن المشروعات العامة قد حسنت من أوضاعها بوجه عام عندما كانت المنافسة أكبر وتمتع المديرين بقدر أكبر من الاستقلال المالي الذاتي ، وأمكن فصل أو مكافأة العاملين حسب مستوى الأداء ، وقبل تدخل الحكومة في النشاط اليومي بيد أن الحلول الأكثر جذرية لمشكلات القطاع العام ، يراها البنك الدولي في : تنصيف مشروعاته أو تعليقها للقطاع الخاص ، وقد تكون التنصيف رسمية ببيع الأصول ، أو غير رسمية وذلك بإيقاف بعض أو كل عملياته . وإلى جانب التحويل إلى الملكية الخاصة ،

ونلاحظ بشكل خاص ، اعلان تقرير البنك الدولي أن التأكيد المفرط على الصناعة لأجل الصناعة ، والصناعة الثقيلة فوق كل شيء ، قد تبرك لنولة ما رمز التنمية دون الجوهر . وطبيعي أن هناك عددا من الحالات التي يمكن فيها تبرير الصناعة الثقيلة ، ولكن ينبغي بصورة عامة استخدام رأس المال حيث يجلب أكبر عائد ، ويوضح التقرير ليس فقط وصفه الثابتة لأهداف التنمية في كل مكان - أي تعظيم العائد - وإنما يؤكد جمود هذه الوصفة في الزمان ، حيث يعلن أن حكمه السابق قد تضمنته مذكرته إلى لجنة الأمم المتحدة للاقتصاد والعمالة في ١٤ مايو ١٩٤٩ ، وأنه مناسب اليوم كما كان حينذاك . وطبقا لهذا المفهوم ، فإن البلدان المصدرة للنفط قد حققت أهداف التنمية الاقتصادية ، وهو ما يؤكد البنك الدولي صراحة في ذات التقرير .. وهنا يبدى تجاهل واقع الاختلالات البنوية التي تعين جوهر التخلف ومن ثم أهداف التنمية ، كما يتم الدفاع عن نمط التخصص الدولي القائم ، وعن جوهر تبعية الأطراف للمراكز . والأهم أنه يتم تجاهل أن تلك الغايات للتنمية التي يعلنها البنك الدولي يشترط لتحقيقها على أساس ثابت مضطرد تحولات بنوية في الاقتصادات المختلفة على أساس التصنيع . ومن ثم فإنه يبدو لنا من قبيل اعلان البنك الدولي ، أن التصنيع ليس غاية في ذاته ، وإنما هو وسيلة لرفع الإنتاجية والدخل .

● وبصدد أولويات التنمية . يعلن البنك الدولي أن بلدانا كثيرة حققت مستويات معيشية مرتفعة ، بالأسناد أساسا إلى إنتاج المواد الغذائية ، والمواد الخام ، وتصديرها ولا نحدد الاختلالات الهيكلية للاقتصاد القومي ، ولا التحولات الهيكلية للاقتصاد العالمي أولويات التنمية ، وإنما طبقا للبدل الرأسمالي العالمي المقدم للبلدان المنخفضة التابعة - حسب العائد ، والمفاضلة بين الأولويات لا تتعلق بهذا النشاط أو ذلك ، أو هذا الفرع أو ذلك ، وإنما بهذا المنتج أو ذلك ، وهنا فإن أعلى عائد من إنتاج أنواع معينة من السلع المصنوعة أو من الزراعة أو من الخدمات ، يتوقف في أي وقت كما يؤكد البنك الدولي - على توقعات السوق في المستقبل ، وعلى التكاليف حسب مراحل النمو ، ويبدو هذا تكرارا لنظريات ، المزاي النسبية ، والقدرات النسبية ، في إطارها التي تبرر موضوعيا تقسيم العمل الدولي القائم بما يتضمنه من تكريس الاندماج غير المتكافئ للبلدان النامية في السوق الرأسمالي العالمي ، ورغم تسليم البنك الدولي بأن التصنيع المبكر يفترن عادة بزيادة نصيب الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ، ويتغيرت في بنية الصناعة ذاتها . فإن توصياته بصدد أولويات التنمية الاقتصادية لا تطرح أسبقية تطوير الصناعة كمارأينا ، وأما توصياته بصدد أولويات التنمية الصناعية فإنها بدورها تدفع في اتجاه يكرس تفكك البنية الصناعية وترابطها مع البناء الصناعي المتكامل للمراكز الصناعية المتقدمة ، وهكذا ، يؤكد ، تقرير عن التنمية في العالم ، أن اختيار الصناعات يتوقف على إنتاجيتها - وليس على حاجات تأمين النمو الصناعي على أسس قومية من حيث

المال ، و إلغاء تشريع الحد الأدنى للأجور ، وخفض الحماية الجمركية للأنشطة كثيفة رأس المال . الخ فلها إجراءات تقود الى تحسين وضع الفقراء في المدى الطويل . وإن أدت الى تفاقم أوضاعهم في المدى القصير . وأما التردى فإنه يرجع الى اسباب منها خفض الائتلاف الحكومي والمالمة وتقليص تدخل الحكومة في اسواق السلع وعناصر الانتاج ، وزيادة البطالة ، وارتفاع اسعار الأغذية نتيجة خفض قيمة العملة ، وانكماش بعض الصناعات والأنشطة .. الخ وهو مادفع بكوريا مثلا الى القيام بتحرير التجارة ببطء . وفي هذه الظروف - اعتبارات انسانية وميضية - على الحكومات أن تحاول - في المدى القصير - توفير الخدمات الاجتماعية أو التعويض النقدي أو العيني المباشر لاشد السكان فقرا ، بدلا من التدخل المباشر في أسواق السلع والخدمات .

ومن ناحية أخرى ، يتم التأكيد على دور الدولة في وضع قواعد اللعبة ، أي ، حقوق الملكية ، للأصول المادية والمالية والفكرية ، ومن ذلك في اقتصاديات السوق : ضمان الملكية الخاصة ، وحرية التصرف في الملكية وتوافر قدر من الضمان ضد الاستيلاء التعسفي أو العقوبات الضريبية من قبل الدولة ، والتحديد الواضح لحدود الملكية العامة ، وحرية الأفراد في الاتحاد والتعاقد .. الخ .. كما ساهم في دعم الحقوق الاقتصادية المواتية للتصنيع التشريعات المتعلقة بفصل ملكية المؤسسات عن ادارتها ، ومراقبة أداء الأسواق المالية لمنع المضاربات التجارية وحماية المودعين ، أو مطالبة الشركات بكشف المعلومات .. الخ . ولكن طبقا لدراسات قام بها مستثمرون اجانب اتضح ، عدم الأمان الذي يحيط بالحقوق الاقتصادية في البلدان النامية ، ويعاني منه ايضا المستثمرون المحليون ، ويرجع عدم الأمان الى اسباب مثل : الصعوبات السياسية الداخلية لمراقبة الأسعار مثلا ، ونسب وتباطؤ وطول الاجراءات البيروقراطية ، والفساد ومخاطر المصادرة ، وعدم اليقين بحماية القضاء للحقوق القانونية والنقادية ، وعدم التأكد من استقرار التشريعات خاصة الضريبية ، والنقد المفرط بحرفية ركاب القوانين غير الواضحة وذات التفسيرات المتغيرة .. الخ . وفي مجال التنظيم الحكومي يشار أيضا الى قيام الدولة بدور مفيد كمركز لتوفير المعلومات والتنبؤات بشأن الأسواق والأنشطة والتكنولوجيات المحلية والخارجية ، ومراقبة الأوزان والمقاييس ، وتحديد معايير صحية للأغذية والعقاقير ، ومياه الشرب ، ومعايير السلامة للمنتجات وصماتاتها ، وشروط الأمن في مواقع العمل .. الخ بيد أن التنظيم يعتبر هنا سلاحا ذا حدين حتى في المجال الذي لا جدال حول دور الدولة فيه ، اذ قد يخلق حواجز أمام الدخول للأعمال ويؤدي الى إهدار الوقت وزيادة التكلفة كما هو الحال بالنسبة لترخيص الانتاج مثلا .

● ونلاحظ أخيرا أن البنك الدولي يعزو نجاح تدخل الدولة في دعم الصناعات الوليدة في اليابان وكوريا وغيرها الى اسباب

أو التخصيص ، يمكن تحويل الإدارة الى إدارة خاصة عن طريق « التأخير » ، ويسمح هذا كما يقول - البنك الدولي - بتخفيف الأعباء الاقتصادية والمالية عن الدولة ، وتوسيع الملكية الشعبية ، وزيادة الدخل الحكومي ، ولكن تتم الإشارة هنا الى واقع ضيق نطاق عمليات التخصيص « و » التأخير « في البلدان النامية ، وكان الجزء الأكبر مؤسسات خدمية أو صناعية صغيرة كانت قبلا مملوكة للقطاع الخاص ، و نادرا ما تمت تصفية رسمية . ويوصي البنك الدولي لضمان كفاءة وبيع وتأجير القطاع العام بازالة معوقات الاستيراد « وبأن ييسق هذا إلغاء الرقابة على الأسعار والأعانات الضمنية وإصلاح سياسات الأجور والأسعار وإعادة تشكيل الهيكل المادي والمالية للمشروعات التي يحتمل أن تكون مربحة مع تصفية غير المأمول ربحيتها .

● ● ويرى البنك الدولي ، أن بيع المشروعات المملوكة للدولة .. سبيل واحد لتحسين كفاءة وديناميكية القطاع الصناعي ، ولكن بشرط يتلخص في اطلاق المنافسة للسلع الممنورة (وأن حظر الاستيلاء على شركات وعلى خروجها وإعلان إفلاسها يكرس عدم الكفاءة ويعرقل التغيير الهيكلي ، وإن اطلاق المنافسة الخارجية يحول الموارد من الصناعات المتحصنة الى الاستخدامات الأكثر إنتاجية .

● ● وأما بصدد آليات التنمية الاقتصادية ، فيؤكد البنك الدولي أن لأسواق والحكومات أدوارا في التصنيع يكمل بعضها البعض ، فالأسواق بارعة في التعامل مع التعقيدات الاقتصادية المتنامية المصاحبة للتصنيع ، ولكن من الواجب في بعض الأحيان أن تتدخل الحكومة لتحقيق نتيجة ناجحة . ويعرض البنك الدولي ما يسميه بالشروط التي تؤمن أفضل أسهم للحكومة في عملية التصنيع في إطار ، اقتصاد موجه للسوق « وهنا نهتم بالتركيز على ، التدخل الحكومي المباشر ، بالتوجيه والتشجيع حيث تخضع التنمية والتصنيع لآليات السوق من حيث الأساس وفقا لهذا ، البديل الرأسمالي العالمي « وبداية يجري التأكيد بأن نشاط الحكومة يتدخل كل المجتمع الحديث « وبات لزاما التوفيق بين التصنيع وبين الأهداف العامة الأخرى ، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية رغم تباین مدى حضور الحكومة وفقا للخيارات الأيديولوجية والأينية السياسية والقدرة الإدارية ومستوى التطور ونلاحظ من ناحية ، فيما يتعلق بدور الدولة في التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية السياسية ، التسليم بأن العقود الأولى للتنمية تشهد تدهور توزيع الدخل في غير صالح الفقراء ، والازعاج بأن إمكانات الصناعة لتخفيف وطأة الفقر أقل من الزراعة ، وعدم جدوى الرقابة على الأسعار اجتماعيا وتأثيرها الضار اقتصاديا .

وأما توفير التعليم الأساسي والبنية الأساسية المادية وحماية المشروعات الصغيرة وإقامة صناعات كثيفة العمل على حساب كثيفة رأس المال ، وإضعاف الرقابة على سوق رأس

فإن أفضل خيار من وجهة النظر الاقتصادية - أمام البلدان النامية هو اتباع استراتيجية ذات توجه خارجي .. ونلاحظ بوجه خاص ، دعوة البنك الدولي للبلدان النامية لتعلم درس ، أن الإصلاحات القوية والحاسمة تتضمن مصداقية أكبر ، ودوماً أفضل من الإصلاحات الأكثر استعصاء ، في ذات الوقت الذي نلاحظ في تقريره عن التنمية ، حجم الخسائر المرتبطة بالإصلاحات الحاسمة ، وارتباط ، الفجاء الكورى ، بالتباطؤ في تحرير التجارة ، والقيود على حركة رأس المال الخاص وبالذات الأجنبية وغير ذلك من مظاهر تدريجية الانفتاح ، .

● وتشمل سياسات التنمية في إطار استراتيجية التوجه الخارجى ، من جهة ، ما أشرنا إليه من سياسات اقتصادية كلية لتحقيق الإستقرار بفض الإئاق الحكومى ، وسياسات تجارية بإلغاء الحماية للإنتاج المحلى ، فضلاً عن سياسات توزيع الدخل القومى ، وتقييد التدخل الحكومى ، وتقليص ، الربيع السياسى ، ، ومن جهة أخرى ، ما يسميه البنك الدولي ، السياسات التكميلية للتنمية الصناعية ، ، وبينها سياسات الأسعار والاستثمار والفائدة والأئتمان والعمالة . وهكذا ، ، فى سياسة الأسعار ، يعارض البنك الدولي تدخل الدولة فى تحديد الأسعار لإعادة توزيع الدخل أو دعم الصناعات ذات الأولوية العالية أو التحكم فى التضخم .. الخ ، ويطلب بإلغاء التمييز الحكومى بنظر الأخير السلبية مثل : ازدهار السوق السوداء ، وتوسيع إنتاج السلع غير الأساسية التى لا تخضع للتسعير الجبرى ، ومصاعب تحديد الأسعار على نطاق واسع ، وإلغاء حافز المؤسسات لخفض التكلفة حيث تحدد الأسعار غالباً بإضافة هامش ربح ثابت إليها ، وتثبيط الاستثمارات الجديدة وتقييد العرض ، وزيادة التكاليف الإدارية ، وخلق مصالح مكتسبة ذات ديمومة . . . الخ ويرتبط بهذا مطلب إلغاء دعم السلع الأساسية ليزيد إلى عجز الموازنة وتفاقم التضخم ، وفى نهاية المطاف يضار ، أفقر السكان ، من تحديد الأسعار والدعم السلمى .

● وأما سياسة الإستثمار التى توجه الإستثمار الخاص المحلى بهدف تخصيص الموارد وفقاً للأولويات القومية ، ومنع التركيز الصناعى ، وتأمين التوازن الإقليمى للتنمية ، والحفاظ على سيطرة القطاع العام .. الخ ، ، والتى تستخدم أدوات الحوافز المالية والضريبية ونظام تراخيص الصناعة فإن البنك الدولي يعارضها ، مشيراً إلى أقر نظام التراخيص على زيادة التكلفة والقصد وعلى نظام عدم نأكد المستثمرين ، ومحاربة المؤسسات الكبيرة ، فضلاً عن خفض الكفاءة إذا شجع الصغيرة حيث تنسم بالأهمية وفورات الحجم . ويقول البنك الدولي أن سياسة توجيه الإستثمار الأجنبى المباشر ، قد تدج إلى إستخدامه من بعض القطاعات ، وفرض حدود قصوى للمساهمة الأجنبية ، وحدود دنيا للمساهمة المحلية والتزامات بالتصدير وحصص للعمالة ، وإقامة مرافق للبحوث والتنمية ، وتعيين رعايا البلد المضيف فى

مثل : وجود حكومات قوية ذات كفاءة وكونه انتقانياً ومحدداً بجدول زمنى ، واستمرار المنافسة فى الأسواق المحلية ، رغم ارتباطه بحماية جمركية عالية ، وتقييده لحركة رأس المال الأجنبى .. الخ . ويستطرد البنك الدولي قائلًا أنه ، إذا كانت بعض حكومات شرق آسيا قد تدخلت بنجاح فإنه ليس واضحاً ما إذا كانت أكثر البلدان النامية يمكنها أن تباريها فى كفاءتها الإدارية ، وقدرة مؤسساتها وحكوماتها على التعاون الوثيق سعيًا للوصول إلى أهداف اقتصادية متفق عليها ، أو فى درجة المنافسة فى أسواقها المحلية . .

● ويبرز البنك الدولي من ناحية ثالثة الأثر السلبى للتدخل الحكومى من زاوية خلق ، الأنشطة ، غير الانتاجية مثل ، السعى إلى الربيع ، والسعى وراء الربيع غير الانتاجى ، ورغم التسليم بأنها أنشطة يمكن أن تقوم بالقطاع الخاص ، يشار إلى أن ، السعى وراء الربيع ، يتضمن أنشطة ، جماعات الضغط ، التى تستفيد الحصول على الربيع . بالرشوة أو الضغط . لنيل التراخيص الاستيرادية والحصص النقدية والطلبية الحكومية .. الخ ولأما ، السعى وراء الربيع غير الانتاجى ، فإنه يشمل كل طرق تحقيق الربيع الناتج عن القيام بالأنشطة غير الانتاجية التى لا تنتج سلعا أو خدمات بصورة مباشرة وغير مباشرة رغم استخدامها موارد حقيقية ، ومن ذلك مثلا نشاط جماعات الضغط فى خلق أو استمرار الحصص الاستيرادية أو الحماية الجمركية .. والتهرب الضريبى والجمركى ، وإتهاك قوانين تولد البيئة والأمن الصناعى .. الخ ويؤدى الفساد إلى زيادة تكاليف الأعمال ، وإلحاد ، مدفوعات الربيع ، عن الاستخدام الانتاجى . وتتوافر الشروط لهذه الأنشطة فى ظروف تمايز أسعار الصرف والفائدة وغيرها أو ندرة النقد الأجنبى أو العوائق البيروقراطية .. الخ .

● وأما عن توجهات التنمية ، فإن ، البديل الرأسمالى العالمى ، يدافع عن ، استراتيجية التوجه الخارجى ، فى مواجهة ، استراتيجية التوجه الداخلى ، ويتلخص جوهر ، التوجه الخارجى ، فى الاندماج فى تقسيم العمل الدولى القائم ، والتخصص الانتاجى على أساس المزايا النسبية . ويتطلب التوجه الخارجى بداية إصلاح السياسة التجارية بإلغاء القيود الكمية وخفض متوسط وتشتت التعريفات الجمركية إلى جانب خفض قيمة العملة ، وتصفية دعم الصادرات واستخدام البات الأسعار فى تخصيص الموارد . ورغم شواهد الانكماش والبطالة والتضخم والمديونية .. الخ ، فإنه وبسبب مزايا التخصص وأثر المنافسة على رفع الانتاجية ، والتخصص الأمثل للموارد ، وتوسيع السوق ، وخفض تكاليف الإنتاج والأستهلاك وتقليص الربيع الخ . يؤكد البنك الدولي ، أن أفضل خيار بالنسبة لمعظم البلدان النامية هو التوجه إلى الخارج ، وإن تكن المنافع منخفضة فى عالم صناعى يزداد أخذًا بذهب الحماية وأنه ، مهما كانت البلدان الصناعية ملتزمة بالنزعة الحمائية ،

المرتفع مما يقلل فاعلية رصيد رأس المال . وحين تطبيق حدود عليا على أسعار الفائدة للودائع وبالذات في ظروف التضخم فإن الرقابة تؤدي إلى تقليص الإنبجار ، ويزيد الطلب على العرض ، بما يؤدي إلى المزيد من وضع الصوابط .. الخ .

● ويصدد الإصلاح المالي تبدو هامة إشارة البنك الدولي إلى « صوابه » التحول ، الليبرالي ، إلى أسعار الفائدة التي تحددها قوى السوق ، ومن ذلك : أن تسبق سياسات تحقيق الإنفطار حين يعاني الإقتصاد من إرتفاع التضخم وسعر الصرف الحقيقي ، وأن يسبق خفض عجز الموازنة إرتفاع أسعار الفائدة حيث يشكل العجز توقعات خفض قيمة سعر الصرف أو يؤدي إلى زيادة الضرائب على الوسطاء الماليين ، وفي الحالتين يدفع إلى إرتفاع هائل لأسعار الفائدة بحيث تتجاوز معدل الربح الحقيقي للإستثمار الصناعي ، وأن تبقى الرقابة على حركة رأس المال إلى الخارج حتى يتم الإصلاح المالي وترتفع أسعار الفائدة وذلك لتجنب تدفق رأس المال إلى الخارج ، وأن يتم رفع أسعار الفائدة بمعدل لا يدفع المؤسسات المقرضة إلى الإعسار ، ولا يؤدي إلى عرقلة القروض إنتظارا للأسعار المرتفعة المتوقعة . وأخيرا ، فإنه لابد من إقتزان الإصلاح برقابة صارمة على قطاعي المصارف والمال تجنباً لأي تركيز مالي لا مبرر له ، ومنعاً لأي ممارسات مصرفية غير سليمة بما في ذلك التركيز المالي . وقد تنجح هذه الرقابة إلى إلزام المصارف بالإحتفاظ بحد أدنى من رأس المال مقارنة بأصولها ، وبمنصة حذرة من الودائع إلى رأس المال ، وتبين نظام دقيق لتقييم نوعيه أصولها وإحتمالات خسارت قروضها ، ووضع حدود على تركيز القروض ، وتأمين الودائع .. الخ . أضف إلى هذا ضرورة زيادة المعروض من التمويل متوسط وطويل الأجل عن طريق تطوير أسواق الأهمم التي تزيد المدخرات بزيادة المنافسة في القطاع المالي ، وذلك مع حماية المستثمرين من مضاربات سوق الأسهم .

● ويصدد سياسات التوظيف والأجور ، يعلن البنك الدولي أن « الصناعة المحمية » تشجع نمطا من التنمية يحد من نمو العمالة ، بما في ذلك بسبب عرقلة القطاع الزراعي .. وأن استراتيجيات التوجه الخارجي . إذ توفر حوافر متساوية للزراعة والصناعة التحويلية - فإنها تؤمن المزج بين هدفين نمو العمالة (وبالذات في الزراعة كثيفة العمل) وكفاءة تخصيص الموارد (بتطوير الصناعات كثيفة العمل) ويعارض البنك الدولي الحد الأدنى للأجور ، وربط الضرائب الأعمال بحجم العمالة ، وإرتفاع سلم أجور العمالة غير الماهرة في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص ، وفرض مكافأة نهاية خدمة في حال السماح بتخفيض قوة العمل .. الخ ويعلن أن هذه السياسات تؤدي إلى إرتفاع كثافة رأس المال على حساب كثافة العمل ، وعدم كفاءة تخصيص الموارد ، وزيادة عدم المساواة بين القطاعين الرسمي وغير

المراكز الإدارية العليا ، وتحديد مقوف على إعادة تصدير الأرباح للخارج وعلى حقوق الامتياز ، وتعيين حدود لعدة سريان إنقفاات تراخيص التكنولوجيا .. الخ ويشير إلى أن هذه القيود تعكس مخاوف البلدان النامية من أن يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تقويض سيادتها وأن يحد من عائداتها الضريبية وأن يحل محل المؤسسات المحلية ويطمس المبادر والمصلحة ، ويدخل تكنولوجيا « غير ملائمة » ويقصد البيئة ، ويهدر مواردها المحدودة .. الخ . ويلاحظ البنك الدولي أن الحكومات تقدم للمستثمرين الأجانب تشكيلية واسعة من الحوافز مثل الإعفاءات والإمتيازات الضريبية ، وأصايط متمسكة للأهلاك ، وواردات من السلع الرأسمالية معفاة من الجمارك ، وإعانات للإستثمار ، وضمانات ضد المصادرة ، وذلك اعترافا بأن الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد الإستثمار المحلي ، وينقل تكنولوجيا جديدة ، ويجنبها مخاطر الإستثمار من الخارج . ويؤكد البنك الدولي أن تخفيف الصوابط أهدس تعظيم الحوافز بالنسبة للمستثمرين الأجانب ، وأن الموارد الطبيعية ومستوى النمو والاستقرار الإقتصادي والسياسي أهم حوافز جذب الإستثمار الأجنبي . ويعلن أن « سياسة الحماية » قد تجنب الإستثمار الأجنبي الذي يحاول « تخطي الحواجز الجمركية » بيد أن هذا قد يؤدي إلى إستثمار في أنشطة عاندها الإجتماعي منخفض أو سلبي ، ويؤدي إلى تحقيق عائد مالي للمستثمرين الأجانب يفوق العائد الإقتصادي للبلد المضيف ، وقد يعني خسارة صافية في النقد الأجنبي بالنسبة للبلد النامي إذا زاد ما يصدّر للخارج من أرباح وما يستورد من مدخلات عن النقد الأجنبي الذي يمكن توفيره عن طريق الإنتاج المحلي . بل قد يؤدي الإستثمار الأجنبي إلى خفض الدخل الحقيقي للبلد المضيف . ويؤدي الكثير من الصوابط المفروضة على الإستثمار الأجنبي إلى تحويل « ريع الحماية » من المؤسسات الأجنبية إلى الجماعات المحلية مما قد يهول دون المؤسسات الأجنبية والإستثمار .

● ويلاحظ البنك الدولي أن الرقابة على أسعار الفائدة يهدف إلى ضمان توزيع الائتمان حسب الأولويات القومية للإستثمار ، أو تمويل عجز الموازنة العامة بشراء سندات حكومية أو تحديد إحتياطي فوائد منخفضة من قبل المصارف ، أو ضمان تقديم قروض منخفضة الفائدة لمشروعات القطاع العام .. الخ ويؤكد البنك الدولي أن الرقابة إذ تخفض أسعار الفائدة وبالذات حين تجعل قيمتها الحقيقية سالبة تقلل كفاءة الإستثمار يدفعه نحو المشروعات ذات العائد المنخفض ، وتشجيع المؤسسات على زيادة مخزونها السلعي ، ورفع الكثافة الرأسمالية للإستثمار ، وخفض معدلات النمو الإقتصادي . ويترتب على تشديد ضمانات الائتمان محاباة المشروعات الكبيرة والحكومية على حساب الصغيرة مما يخفض كفاءة الإستثمار ، وتوجيه الائتمان إلى قطاعات تتسم بالأولوية من المنظور القومي دون ضمان توظيفها في هذه القطاعات وعلى حساب الأنشطة ذات العائد

الرسمي، وتقليل حوافز التعليم والتدريب بتقريب الفوارق بين العمالة الماهرة وغير الماهرة، ورفع التكلفة في القطاعات الأخرى، وصعوبة الاستجابة للتغير في الطلب، وتقليص حوافز العمال والمديرين لرفع إنتاجيتهم .. الخ كما يؤكد البنك الدولي أن خفض سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى تحويل الحوافز لصالح السلع التي تدخل التجارة الدولية فقط إذا كانت معدلات الأجور الحقيقية مرتفعة إلى حد زئلي، وأن إضاع إنتاج هذه السلع يتم فقط إذا ما تحركت قوة العمل إلى خارج قطاع السلع التي لا تدخل التجارة الدولية عند هبوط الأجور الحقيقية .

● إن أهمية العرض السابق لبدائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر تظهر في أمرين الأول: إن إستراتيجية النظام للتنمية الاقتصادية في مصر، أو ما سميناه « البديل الرسمي » للتنمية تميزا له عن البديل الأخرى المطروحة، تمثل محصلة للتأثير على قوى الدولة ذات الاستقلال النسبي من قبل القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الداخلية والخارجية .. الخ التي يستند إليها طرح البدائل الأخيرة . ويقر هذا التأثير منطقيا وواقعيا . العديد من أسباب قصور أو تناقض أو توازن إستراتيجية النظام للتنمية، طالما أنها تنطلق من الحرص على الاستقرار السياسي والاجتماعي والإقتصادي . والثاني، أن تحليل بدائل المعارضة الداخلية إلى جانب البديل الخارجي الذي يعبر عن نزعة المراكز الرأسمالية الصناعية إلى السيادة لا الشراكة، يبدو ضروريا، مهما كانت نفاذ الإنلقاء التوفيقية بينها وبين البديل الرسمي . والأمر أن تلك البدائل تستند إلى قوى فاعلة أو بمقدورها الفعل في اتجاه تحقيق منطلجه من بدائل للتنمية . ولا يتنقص من أهمية هذا التحليل، مدى تعبير هذه البدائل وتلك القوى عن مصالح تمثل : التقدم أو التأخر، الاستقلال أم التبعية، الأغلبية أم الأقلية .. الخ .

● وإلى جانب ما تضمنه العرض السابق من ملاحظات متناثرة، فإننا نكتفي هنا من منظور النقد الموضوعي لمضمون هذه البدائل، بأن تشير إلى عدد من الملاحظات بصدد مدى التوافق أو التعارض بين هذه البدائل، والبديل الرسمي للتنمية وبينها بعضها البعض، من ناحية، وبصدد مدى إعتادها أو اقتربها من المهام الملحة للتنمية الاقتصادية في مصر، أي أولوية التنمية الانتاجية، ورفع الانتاجية، وتحقيق الأمن، وذلك في ضوء خيار أنها المتعلقة باسكاليات التنمية المستقبلية : الأهداف، والأولويات، المركّزات، الآليات، التوجهات، السياسات .

ونلاحظ، أولا، أن أهداف التنمية تتوافق بوضوح بين البديل الرأسمالي المحلي والبديل الرأسمالي العالمي، حيث الهدف الرئيسي المباشر هو تحقيق أعلى ربح، بينما يدين البديل اليساري هذا الهدف طارحا في مواجهة - وإن ضمنا - هدف العدالة الاجتماعية . وأما البديل الرسمي فإنه يبدو متروحا بين الهدفين مع إتجاه تدريجي - رسمي، وإتجاه واسع - فعلي، نحو

الهدف الأول، ويبدو المحتوى الاجتماعي للتنمية، والذي يتلخص في الحد من التفاوت الهائل للدخل وتفاقم الفقر الجماهيري، من منظور البديل الرأسمالي المحلي هدفا تاليا للربح، ضمنا للاستقرار السياسي والاجتماعي . ويبدو ضمان الاستقرار بدوره محددا لتدخل الدولة وفق البديل الرسمي . وأما البديل الرأسمالي العالمي فإنه يوصي بأضيق حدود التدخل لصالح الفقراء، والتعليم بالمزيد من الإقراض فيما يسميه، المدى القصير . وإذا كان تطوير القدرة الذاتية على تحويل التنمية هدفا معنفا للبديل الرسمي، فإن البديل الرأسمالي المحلي يؤكد على أهمية التمويل الأجنبي مؤمنا على الممارسة الفعلية للبديل الرسمي، وبمعارض ما ينادى به البديل اليساري من نقشب يستند إلى تحميل « القادرين » أعباء تمويل التنمية . وأما البديل الرأسمالي العالمي فإنه يدعو على التقيض إلى نقشب تتحمل أعباء الطبقات محدودة الدخل بالأساس . وأما هدف الإنتاج، فإنه رغم غياب المعارضة الصريحة له لدى كل البدائل، فإن البديل الرسمي - كما أشرنا لا يتطلع إلى أكثر من وقف تدهور الوزن النسبي للإنتاج السعلي في الناتج القومي الإجمالي . وأما البديل الرأسمالي المحلي فإنه يضع هدف الربح قبل تطوير الإنتاج بل ويؤكد على إتجاهه رأس المال الخاص إلى الأنشطة غير الإنتاجية الأعلى ربحية . ويشدد البديل اليساري على تطوير الإنتاج وفق « المزايا النسبية »، حيث يمكن الفقر على صناعة المعادن إلى الصناعات الهندسية، وعلى هذين النوعين إلى الأيكترونيات في إطار التخصص الدولي، وحيث يمكن الاكتفاء بإنتاج الغذاء أو الخناصات بلوغ أهداف التنمية كما هو حال بلدان النفط . ولدى كل البدائل فإن المطالبة بالاستثمار كثيف العمالة على حساب الإستثمار كثر رأس المال، وتجاهل حوافز المنتجين المباشرين - لدى البدلين الرأسماليين المحلي والعالمي - أو المبالغة في شأن هذه الحوافز لدى البديل اليساري، والميل الموضوعي للبديل الرسمي للتناقي مع البديلين الرأسماليين .. الخ تبدو منعارضة مع رفع الانتاجية . وإذا كان منطقيا أن البديل الرأسمالي العالمي يتجاهل هدف الأمن الاقتصادي القومي، بل وتعود مجمل توصياته إلى إهدار هذا الأمن، فإنه يبدو ملغنا للتنباه، غياب برنامج شامل لمواجهة الأخطار التي تهدد الأمن الاقتصادي القومي، بل نلاحظ غياب هذا المفهوم من وثائق البديل الرسمي . وأما البديل الرأسمالي المحلي فإنه يخضع مقتضيات هذا الأمن لهدف الربح، أي أن الأخير يعطى أولويات الأول . ويبدو البديل اليساري متجاهلا الامكانيات العملية، رغم إعلانه أن الهدف المباشر لبرنامجه هو تجاوز المأزق الراهن، حين يطرح تصفية التبعية كمهمة مباشرة .

● وثانيا، أن أولويات التنمية وفق البديل الرسمي لا تتفق مع توقعاته للاستثمار والنمو، التي تؤمن في أفضل الأحوال، بثبات الوزن النسبي لقطاعات الإنتاج في الناتج المحلي الإجمالي . وإذا كان إيجابيا لدى هذا البديل استهداف رفع الوزن النسبي للصناعة

التحويلية ، فإن خفض الوزن النسبي للزراعة ، لا يتوافق مع أخطار الفجوة الغذائية . وفي نص الوضع غير المرغوب فيه للأولويات نلاحظ ضخامة البناء السكني من قبل القطاع الخاص ، وإستهداف تحقيق أعلى معدل للاستثمار والنمو والعمالة في الخدمات غير الإنتاجية . ويبدو إيجابيا بصدد أولويات هذا البديل التأكيد على أهمية الإحلال محل الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطه والإستهلاكية ، وتقليص الاعتماد على المصادر خارجية السيطرة للدخل القومي مثل البنترول . وأما أولويات التنمية لدى البديل الرأسمالي المحلي فإنها تخضع لعامل الربح ، مما يدفعه إلى تأكيد أولوية تطوير القطاعات غير الإنتاجية بالم تم رفع ما يسميه بالقيود على التنمية الصناعة واستصلاح الأراضي ، وهنا فإن هذا البديل يؤكد على أولوية الإنتاج للتصدير ، والصناعة كثيفة العمل صغيرة الحجم بسبب نقص الخبرة أو ما يسميه بغياب سياسة تكنولوجية قومية . ودون إنكار أهمية الصناعات الإستراتيجية والثقيلة إلى جانب الخدمات الإنتاجية ، فإنه نظرا لانخفاض ربحيتها . يلقى بها على عاتق الدولة ضمان للوفورات الخارجية المطلوبة لتعطيم أرباحه . وفي الكثير مما عرضناه وغيره يتلقى هذا البديل مع البديل الرأسمالي العالمي ، ويتقاطع في بعضها مع البديل الرسمي ، بل ويتوافق مع مخاوف البديل اليساري من وزنه المعزّيد في مجال الصناعة . ولتحديد الأولويات لدى البديل الأخير على أساس مايشيع الحاجات الأساسية ودعم الاعتماد على الذات ويؤمّ الاستقلال الغذائي وتكامل البنية الصناعية ، ويتعارض بذلك مع البديلين الرأسماليين العالمي والمحلي ، ويتقاطع من حيث الأولويات المعلنة مع البديل الرسمي . ونلاحظ أن البديل اليساري ينسب إلى تراجع أولوية التصنيع العديد من سلبيات الانفتاح ، لكنه يدعو إلى إشباع الحاجات الأساسية ، لا ينطلق من تأكيد أولوية التصنيع ، وربما يتقاطع مع مفهوم التنمية البديلة الذي يطرحه البديل الرأسمالي العالمي ، الممتد إلى التكنولوجيا كثيفة العمالة ، ويهدف إلى قطع الطريق على تكامل البنية الصناعية . ونلاحظ أن البديل الأخير ، إلى جانب رفضه بناء قاعدة تكنولوجية وطنية أنه يترك تحديد الأولويات لهفد الربح في إطار المنافسة العالمية والقدرة على البقاء في معزل عن الحماية مؤكداً على إمكان بلوغ غايات التنمية . كما أشرنا . بالاكفاء بالتنمية الزراعية ، أو صناعات الاستخراج ، أو هذا القرع الصناعي أو ذاك .. الخ مع التهورين من شأن التصنيع .

● **ورايها :** إن آليات التنمية تتمثل لدى البديل الرأسمالي المحلي والبديل الرأسمالي العالمي في السوق حيث ينبغي أن يترك لقوى العرض والطلب تخصيص الموارد وتحديد الأجور والأسعار . ويبدو معارضا لخبرة التنمية الرأسمالية ذاتها ، دعوة البديل الرأسمالي المحلي إلى عدم تدخل الدولة في مجال تحديد أولويات الاستثمار الخاص ليس فقط على مستوى المشروعات وإنما حتى على مستوى الأنشطة حيث يبدو توجيه الاستثمار ملزما فقط للقطاع العام وفق هذا البديل . ويبدو مناقضا للمواقف زعم هذا البديل بأن القطاع العام يعوق حركة السوق التلقائية ، وأن التخطيط كان وراء مأرق التنمية في مصر ، وأن ملكية الدولة تناقض كفاءة إستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية . وألية السوق وفق هذا البديل هي القدرة على اصلاح ما يسميه الاختلال الهيكل الرئيسي الذي يراه في ارتفاع وزن القطاع العام ، وفي ذات الوقت يطالبه بإمتهيازات غير سوقية للقطاع

● **وثالثا ،** إن هيمنة القطاع الخاص هي شرط التنمية لدى البديلين الرأسمالي المحلي والعالمي ، ولدى البديل الرأسمالي العالمي فإن القطاع العام ينبغي أن يقتصر على تطوير البنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية بعيدا عن مجال الأعمال المربح ، وإلى جانب تخفيف القيود على نقل التكنولوجيا ، ينبغي تصفية القطاع العام في مجال الأعمال بالبيع أو الإيقاف

الخاص في تنفيذ المشروعات والقطاعات .. الخ . وأما القطاع العام فإنه ينبغي أن يعمل كرجل أعمال ، بتحريره من الأعباء الاجتماعية وإلغاء امتيازاته .. الخ وهنا يتلاقى هذا البديل مع البديل الرأسمالي العالمي ، الذي يوضح بدوره ضرورة المنافسة الأجنبية ، وفصل العملة الزائدة .. الخ كشرط لتطوير أداء القطاع العام . وأما البديل اليسارى ، فإنه يطرح ما يعارض هذا كله ، بما في ذلك ما يبدو معوقا لرفع انتاجية العمل انطلاقا من اعتبارات العدالة الاجتماعية .

ويؤكد هذا البديل على التخطيط باعتبارها الآلية الرئيسية للتنمية ، مع تضيق التحولات الليبرالية السوقية ذات الآثار السلبية على محدودى الدخل ، وباعتبار عجزها عن تخصيص الموارد وتحديد الأسعار وفق الأولويات القومية والاجتماعية ، وعن تجاوز الأزمة الراهنة . بيد أنه رغم مطالبته بتطوير التخطيط بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية ، فإنه يدعو فعليا إلى تخطيط شامل للاستثمار والإنتاج والتوظيف والأجور والأسعار والصرف الأجنبي والتجارة الخارجية .. الخ . وينكر أن إهدار التخطيط وراء سوء أداء الاقتصاد المصرى فى عهد الإنفتاح ، وبالدات غياب عنصر الإنزام فى الخطط ، ونلاحظ أن البديل الرأسمالى العالمى ، يشدد على آليات السوق والمنافسة ليس فقط على الصعيد القومى وإنما على النطاق العالمى بإعبارها شرط كفاءة تخصيص الموارد ، حتى وإن أدت إلى البطالة ، والتضخم ، ونسفية الصناعة المحمية .. الخ . وهنا فإن تدخل الدولة ينبغى أن يتركز على حماية حقوق الملكية وحرية الأفراد ، مع توفير المعلومات والتنبؤات حول الأسواق ، ووضع المعايير الفنية القياسية للإنتاج ، وإلغاء تشريع الحد الأدنى ، وتخفيف الحماية على الأنشطة كثيفة رأس المال .. الخ . وبشكل خاص ، فإن على الدولة أن توفر « الأمان » لرأس المال الخاص ، الأجنبى والمحلى ، برفع الرقابة على الأسعار ، والحماية القضائية لحقوق الملكية ، ونسفية تعسف وتباطؤ وطول الإجراءات والقيود البيروقراطية ، وتأمين استقرار التشريعات خاصة الضريبية ، ومرونة تطبيق ووضع صياغة القوانين ، إلى جانب الحماية من أخطار المصادرة ، وتأمين الاستقرار السياسى والاجتماعى .. الخ ، وهنا ، فإن الدعوة إلى تقليص التدخل الحكومى تنبر بالتخلص من الفساد ، والرشوة والسعى إلى الربح ونمو الأنشطة غير الإنتاجية فى ظل أنظمة : الحصص والترخيص ، إلى جانب انتهاك القوانين والتهرب الضريبى .. الخ . وفى الكثير فإن مطالب تقليص تدخل الدولة يتلاقى البديل الرأسمالى المحلى مع العالمى ، وإن بدت دعوة الأخير إلى تقليص أجهزة الرقابة ، والهجوم على أجهزة مثل المدعى الأشرافى ، لدى البديل الرأسمالى المحلى مطلوبة « بالأمان » للدخول الربحية غير المشروعة ، وتجاهلا للأمان ، الحقيقى الذى شرطه الاستثمار الإنتاجى للثروة التقديرة المتركمة لديه فى

مصر ، بدلا من نزحها إلى الخارج ، أساسا ، وبعيدا عن الإنتاج محليا . وأما البديل الرسمى ، فإنه يبدو متقاطعا مع جميع هذه البدائل ، سواء بالتدخل الواسع للدولة فى تسيير الاقتصاد أو بإفصاح مجال متزايد لآليات السوق فى هذا التسيير ، وسواء تعلق الأمر بإدارة القطاع العام أو توجيه القطاع الخاص . بيد أن قصور المزج بين تدخل الدولة وغفوية السوق ينضج فى إدارة القطاع العام بالمراسم الإدارية واللوائح الجامدة ، وفى سياسة الأسعار الرخيصة التى تحايل للقطاع الخاص على حساب العائد الاجتماعى ، أو تدعيم المستهلكين على حساب الربحية ، أى بإختصار فى حصار التحولات الليبرالية بالقيود البيروقراطية ، بما فى ذلك حصار القطاع العام بالقيود التى تحد ربحيته ، وفى ذات الوقت تبدو قاصرة حوافز الربحية لقطاعات الإنتاج ، بل وتبدو ثقيلة القيود على الاستثمار الإنتاجى ، بالمقارنة مع الأنشطة غير الإنتاجية . وربما تبدو المصالح الذاتية للبيروقراطية متلائمة مع مصالح قسم من رجال الأعمال « فى انتزاع » الربح ، بفضل الحواجز البيروقراطية ذاتها . وفضلا عن عدم واقعية تقديرات الاستثمار ، من زاوية غياب الضمانات لتنفيذ القطاع الخاص لاستثماراته طبقا للخطة ، وقصور الموارد الذاتية للقطاع العام ، فإن المؤشرات الأخرى للخطة لا تبدو تنبؤات تفقد إلى التقدير الموضوعى الدقيق ، وتستند إلى تقديرات متفائلة ذات مبررات سياسية .

● وخامسا : إن التوجه الخارجى والإندماج فى تقسيم العمل الدولى ، دون ضمان أسس متكافئة لهذا الإندماج ، هو ما يطرحه البديل الرأسمالى العالمى ، ويبدو انعدام المنطق فى هذه الدعوة بالنسبة لمصر وغيرها من الدول النامية ، ما يشير إليه هذا البديل ذاته من إنجازات « التوجه الداخلى المعتدل » وإنخفاض المنافع فى ظل النزعة الحماية المتزايدة فى المراكز الرأسمالية الصناعية ، والبطالة والركود والتضخم والديون .. الخ فى بلدان التوجه الخارجى . وفضلا عن القيود التى تضعها النماذج الناجحة للتوجه الخارجى مثل كوريا ، وهونج كونج ، فإن هذا النجاح النسبى غير الوطيد يرجع بدرجة هامة إلى : الاعتبارات الاستراتيجية للتوازن العالمى ، أو ضاللة الحجم ، إلى جانب الكفاءة الخصوصية للدولة ، وحتى الخصائص القومية هناك ، وإذا كان هذا البديل يطرح التوجه الخارجى ، من منظور المصالح الخاصة للمراكز الرأسمالية الصناعية التى تفيد من إلغاء الحماية وحرية التجارة .. الخ فإن البديل الرأسمالى المحلى يبدو معارضا ما يمس مصالحه فى هذا كله ، ويؤيد التوجه الخارجى بقدر ما يقدم له فرصة التمويل الإضافى وتوسيع السوق ، مع تأكيد أولوية المزاج وأغلبية رأس المال فى المشروعات المشتركة مع الاستثمار الأجنبى . وهنا ، فإن هذا البديل لا يلقى التفاتا لأهمية تصفية الاعتماد غير المتكافئ على الخارج ، طالما أن العائد مرتفع فى ظل البنية الاقتصادية الإستيرادية المشوهة . وأما الوطن العربى فإنه يبدو للبديل

الرأسمالي المحلى ، مجالاً حيويًا ، لتمويق المنتجات ، وتلقى الأموال . ونلاحظ بالنسبة للبديل الرسمى ، غياب أى تصور للتعاون والتنسيق مع البلدان العربية ، والإشارة غير الصريحة لتطوير العلاقات مع الدول الإشتراكية ، وهو ما يثير التساؤل حول القيود الواردة على صانع القرار فى خطوه نحو التنوع الإيجابى للعلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر . ويبدو البديل اليسارى وكأنه يبرر توجه العربى حين يشير بدوره إلى التمويل والسوق على النطاق العربى . وفى ذات الوقت ، فإن دعوته إلى تصفية التبعية والإعتماد على الذات والتوجه الداخلى ، وإن بدت إيجابية ، فإنها تبدو طرحاً لمهام غير مباشرة ، فى إطار بديل حدد غايته فى تجاوز المأزق الراهن .

● **ومادامنا** : إن السياسات الاقتصادية ، ولترشيد والتكيف ، فضلاً عن سياسات التنمية الاقتصادية ، التى أشرنا إلى العديد منها ، تعكس بالنسبة للبديل الرسمى ، خيار اقتصاد السوق الموجه ، أو الاقتصاد المختلط وإعبارات الاستقرار والتوازن على طريق تعميق التحولات التبرالية والتوجه الخارجى . وأما بالنسبة للبديل الرأسمالى المحلى والعالمى ، فإنها تبدو مجسدة لاقتصاد سوق خارجى التوجه ، يهيمن فيه القطاع الخاص ، مع تعارض بين البديلين من وزن رأس المالى الأجنبى ، يعكس طموحات كل منهما ، على طريق تشريع التحولات التبرالية .

وأما البديل اليسارى ، فإنه يطرح السياسات التى تعرقل التحولات التبرالية المتمسرة ، وتحمى مواقع القطاع العام وتعارض المزيد من تفاوت توزيع الدخل . وإن على حساب الكفاءة الاقتصادية . وهكذا على سبيل المثال ، فإن البديل الرسمى يدعو إلى سياسات نقدية ومالية تهدف إلى تقليص الإنفاق العام ، وتقييد الائتمان المصرفى ، وتوحيد أسعار الصرف ، والتخلص من عجز الموازنة العامة ، وتقليص الدعم المباشر وغير المباشر ، وتحرير الأسعار ، ورفع أسعار المنتجاب الزراعية ، وإطلاق حرية القطاع الخاص فى تحديد الأجور ، وربط الأجر بالإنتاجية فى القطاع العام .. الخ وهو ما يتلاقى مع سياسات البديلين الرأسمالى المحلى والرأسمالى العالمى ، ويتعارض مع البديل اليسارى . بيد أننا نلاحظ ، هنا أيضاً ، أن اعتبارات الاستقرار والتوازن تدفع بالبديل الرسمى إلى الحد من الخطو المتمسرة على طريق التحولات التبرالية بالمعدلات التى يرغب فيها البديلين الرأسمالى المحلى والرأسمالى العالمى ، وإلى التدرج فى رفع الدعم عن السلع الأساسية ، وفى تحرير القطاع العام من قانض العمالة ، فضلاً عن اعلائه وجوب زيادة الضرائب المباشرة وتقييد الإعفاءات .. الخ ونلاحظ ، أنه على حين يشكك البديل اليسارى فى إمكان تصفية عجز الموازنة فإنه يدعو إلى عدم المساس بالإنفاق على الخدمات الاجتماعية التعليمية والصحية وبالدعم السلى والأجور ، مع زيادة الضرائب المباشرة . كما يشكك هذا البديل فى جدوى أدوات السياسة النقدية والمالية فى تصحيح اختلالات بنوية فى

الاقتصاد ، وفى ظروف غياب السيطرة على بعض الوسطاء المالبين وخاصة شركات توظيف الأموال . ومعارضنا البديل الرأسمالى العالمى فإنه يدعو إلى فرض قيود على الإستيراد ، وفرض الرقابة على الصرف الأجنبى .. الخ وأما البديل الرأسمالى المحلى ، فإنه مساند لشركات توظيف الأموال ، يدعو إلى السماح لها بإصدار سندات مشاركة لاقتيد بسعر الفائدة القانونية السائد . وينادى - متناقضاً مع ذاته - باستخدام سعر الفائدة فى توجيه النشاط الإقتصادى وقد يبدو مثيراً . ازاءه وقائع تعامل الديون المدومة للجهاز المصرفى - مطالبة هذا البديل بتخفيف ضمانات الائتمان المصرفى . وأخيراً ، فإن البديل الرأسمالى العالمى ، يؤكد على ضرورة إلغاء القيود الكمية على الواردات ، وخفض متوسط وتشتت التعريفات الجمركية . وخفض قيمة العملة ، وتصفية دعم الصادرات ، فى إطار دعوته إلى التطبيق الحاسم والمنسارع لاستراتيجية التوجه الخارجى . بيد أنه من الهام أن نلاحظ تأكيد هذا البديل على ضرورة إلغاء الحد الأدنى للأجور ، وإلغاء منع الفصل التصفى للعمالة ، وخفض أجور العمالة غير الماهرة فى القطاع العام ، وضمان مرونة انخفاض الأجور .. الخ من ناحية ، ودعوته إلى الرقابة على خروج رأس المال ، وإلغاء نظم الحصص والتراخيص والدعم .. الخ من ناحية أخرى ، مختلفاً فى هذا مع البديل الرسمى ، الذى تحول اعتبارات إقتصادية وإجتماعية مبدئية دون إستجابته لمثل هذه الإجراءات .

● **وتبقى كلمة أخيرة** ، بصدد ما يمكن أن يسمى بـ : البديل الإسلامى . إن هذا البديل رغم تباينات أطرافه . مثلها فى ذلك مثل تباينات البذائل التى عرضناها . تبدو فى الجوهر متوافقة مع البديل الرأسمالى المحلى . ولا شك أن الغطاء الأيديولوجى يخلق تباينات قد تبرز بينها دعوات ، التكامل الاجتماعى ، بما فى ذلك نتيجة السند الجماهيرى اللازم ، للبديل الإسلامى « بيد أن هذا يوازنه الحرص على « الاستقرار » لدى البذائل الرأسمالية المحلية والعالمية والرسمية ، فضلاً عن سبق البديل اليسارى له فى هذا المضمار . وعلى أية حال ، فلنا نلاحظ أن الفيارات فيما يتعلق بأهداف وأولويات ومركزات وتوجهات وسياسات التنمية التى عرضناها ، لا تبدو صفة ، والإسلامية ، بالنسبة لها سوى صفة مقحمة ، طالما ، أننا على سبيل المثال ، لا نستطيع القول بتصنيع أو تخطيط أو تكامل الخ إسلامى .

● **بيد أن مقولة** : التوظيف غير الربوى للأموال « تبدو بحق متميزة لدى هذا البديل مقارنة بالبذائل الأخرى . ولكن من الضرورى أن نورد هنا أيضاً عدداً من الملاحظات . **أولها** ، أنه ينبغي التمييز بين الدعاوى إلى : التوظيف غير الربوى ، التى يهدف إليها البعض مخلصاً للتحرر من خطينة . المعاملات الربوية ، وبين شركات توظيف الأموال التى ارتدت ثوب ، الإسلامية ، مع ممارسة المعاملات شبه الربوية .

وثانيها : إن شبهة المعاملات الربوية لدى شركات توظيف الأموال ، إلى جانب العديد من المؤسسات المالية الإسلامية ، واضحة في تجارة العملة ، حيث الربا زيادة للدخل عبر تجارة المال من حيث الجوهر ، وعبر توظيف الصم الأكبر من الأموال التي استحوذت عليها في الإيداع والمضاربة بالأسواق المالية العالمية .

وثالثها : أن مصلحة جماعة المسلمين لا تستقيم مع أساليب الاحتكار ، فضلا عن تحريمه دينيا ، وإبعاد أموال هذه الجماعة ، مع غيرها من الجماعات التي تتألف منها عضوا الجماعة القومية المصرية ، عن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحرر من الاعتماد على القروض الخارجية ربوية الفائدة .

ورابعها : إن استحالة الغاء الفائدة في إقتصاد السوق ، فضلا عن خبرة البلدان الاشتراكية التي تظهر الآثار السلبية للتخلي عن المعايير الاقتصادية في تحديد أسعار الفائدة ، تدفع بالانغاف على دفع الفائدة ، بتقديم عوائد مرابحة أو متاجرة أو مشاركة أو مضاربة .. الخ نتحدد فعليا - مثلها مثل الفائدة حين نتحدد على أسس إقتصادية - وفق متوسط الربح في الإقتصاد القومي .

● ويبقى أن كلا من البدائل التي عرضناها ، يلمس بشكل صائب ، أحد العقبات التي تقف أمام تحقيق أهداف زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية وحماية الأمن القومي . وعلى طريق صياغة برنامج قومي لتحقيق هذه الأهداف ، نأمل أن يفيد إسهام هذا التقرير .



مطابع الأهرام التجارية القاهرة - مصر

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٨٨ / ٥٤٧١

التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٧

مهما كان من شمول التعريف الذي ننتبأه للاستراتيجية ، والذي لا يقنع بالتركيز على الجوانب العسكرية ، وإنما يتسع ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية ، فإنه سيظل ناقصا ، ما لم يكتمل بإضافة بعد أساسي له ، وهو الوعي التاريخي .
والوعي التاريخي - في أحد تعريفاته الدقيقة - هو : البنية الكلية لمختلف الأشكال التي نشأت تلقائيا ، كالرواية والحكاية والاسطورة ، أو تلك التي أبدعها العلم ، والتي من خلالها يعي المجتمع ماضيه ، من خلال إعادة انتاج الأحداث ونقييها .

أو بعبارة أخرى ، التي من خلالها يعيد المجتمع انتاج حركته عبر الزمان .
وما أشد حاجتنا هذه الأيام ، التي يمر بها النضال العربي الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وعزة في مرحلة حاسمة ، الى أن نستعيد وعينا التاريخي .

إن الانتفاضة الفلسطينية ، والتي هي ثورة شعبية ، بكل ما تحمله كلمة الثورة من معنى ، ليست مقطوعة الصلة بالتراث العربي النضالي في العصر الحديث ، بل هي حلقة في سلسلة ممتدة من الهبات والانتفاضات وحروب التحرير الشعبية التي اندلعت في العالم العربي ضد الاستعمار الاجنبي بكل صوره وأشكاله ، ما كان منه مجرد احتلال عسكري ، أو ما كان استعمارا استيطانيا ، كالاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر ، والاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين .

... أن الريادة العربية لحرب التحرير الشعبية لم تسقط من ذاكرة التاريخ بل حفظتها سجلاته ، والأهم من كل ذلك أن الخبرات الثمينة التي انطوت عليها ، انتقلت الى المناضلين ضد الاستعمار في العالم الثالث .

وبعد ذلك كله ، أليس غريبا أن تعلقو الدهشة وجوهنا في العالم العربي حين اندلعت الانتفاضة الفلسطينية ، وهل بلغ بنا غياب الوعي التاريخي بنضالنا الممتد ضد الاستعمار الأجنبي هذا المدى ، مما يجعلنا لا نربط بين حاضرتنا وماضينا ؟ .

من المقدمة

يطلب من وكالة الاهرام للتوزيع
شارع الجلاء - القاهرة ت ٧٥٨٢٠٣

سعر النسخة داخل مصر : ١٠ جنيهات
سعر النسخة خارج مصر : ١٥ دولارا أو ما يعادلها